

# الميزان الكبير

المعارف بالاسم  
بجود الوفاء لسعد في

٢٠١









# الميزان الكبير

الجزء الأول

من كتاب الميزان للعارف الصمداني والقطب

الرباني سيد عبد الوهاب الشعراني

رحمه الله تعالى ونفع بعلمه

المسلمين بجاء النبي

الأمين

آمين

وبهامش بقية كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة

تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي

العثمان الشافعي رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 المسند الذي أنزل  
 احسانه وأنزل قسراته  
 وبين فيه قواعد دينه  
 وأزكاته ثم جعل الرسول  
 سانه فأوضح ذلك لأصحابه  
 في حياته ثم تفرقوا بعد  
 وفاته يشتقون من الله  
 فضله ورضوانه فلما  
 فقت الامصار وعلت  
 كلمة التوحيد في الأقطار  
 وضرب اليمان حرانه  
 وأقبل كل منهم على  
 تحصيل الزاد وقطن بحيل  
 من أطراف البلاد ولم  
 أمره وشأنه بفعل ما علمه  
 لاتباعه ووضع ما فهمه  
 لأتباعه من أهل الصبغ  
 والاصباغة فشا من  
 اتباعهم جم غفير فشرروا  
 في العلوم أي تشعروا حتى  
 بلغوا منها أعلى مكانه  
 واحتدوا غاية الاجتهاد  
 في تحصيل المصنوع  
 والمراد طلب الاداء الامانة  
 فاختلوا واشد احتدادهم  
 في طلب الحق وكان  
 اختلافهم درجة للفتن  
 فسيان الحكيم سبحانه  
 احدهم جدا فيد الأيات  
 ويزيد القناعة وأشهد  
 أن لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له ما أعظم  
 سلطانه وأشهد أن سيدنا  
 محمدا عبده ورسوله  
 وحيد به وخليفه الذي  
 عصمه ربه وصاته وأدبه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشر بعد المطهرة تحرياً يفرغ منه جميع بحار العلوم النافعة والمجلى وأجرى جدوله  
 على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لها ما بها والذان ومن على من شاء من  
 عهده المقتضين بالأشراف على يسوع الشريعة المطهرة وجميع أبعادها وأبوابها المنتشرة في البلدان وأطلعه  
 القوم على كشفه على عين الشر بعد الأولى التي يفرغ منها كل قول في سائر الأدوار والازمان فذكر  
 جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق حين رأى اتصالها بين الشر بعد من طريق الكشف والبيان  
 وشأنك جميع المجتهدين في اغترافهم من عين الشر بعد الكبري وان تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في  
 الازمان فان الشر بعد كالمشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علماءها كالشروع والأغصان فلا يوجد لنا  
 فرع من غير اصل ولا ثمرة من غير غصن كالأوجدانية من غير جذور وقد اجتمع أهل الكشف على  
 أن كل من أخرج قولاً من أقوال العلماء الشر بعد عنها فإما ذلك لقصوره عن فوجبه العرفان فان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قد آمن على شر بعته بقوله العلماء أمناء الرسل ما لم يخاطبوا السلطان  
 ومجالس المصوم أن يؤمن على شر بعته بخوان وأجمعوا أيضاً على أنه لا يسمي أحد علماء الان صفته  
 منازع أقوال العلماء وعرف من ابن أخنوخ هلمن الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان  
 وان كل من رد قولاً من أقوال علماءها وأخرجه عنها فكانه ينادي على نفسه بالجهل وقول الانه دون  
 اني جاهل بدليل هذا القول من السنة والقرآن عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان  
 وصاحب هذا المشهد الثاني لا رد قولاً من أقوال علماء الشر بعد الا ما خالف نصاً أو إجماعاً وأمله لا يحده  
 في كلام أحد منهم في سائر الازمان وغاشته أنه لم يطاع على دليل لأنه يحده مخالفاً الصريح السنة أو القرآن  
 ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أنوالمهم خارج عنها ونحن نرد على صاحبه كما نرد على من خالف  
 قواعد الشر بعد بأوضح دليل وبرهان ثم ان وقع ذلك من يد من يتخذ التقليد للأئمة قدس هو مقلد لهم في  
 ذلك وانما هو مقلد لخواص الشيطان فان اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا يبعد نظره في  
 الدليل والبرهان وحيث أطاعتنا المقلد في كلامنا فانما نردنا به من كان كلامه معتدراً جانت أصل من

اصول اماميه والافدع وما التقليد له زور وجهتان وما تم قول من اقوال علماء الشيعة بخارج عن قواعد  
الشيعة فيما علمنا وانما اقوالهم كما هي بين قريب واغرب وبعبارة النظر لتمام كل انسان وشعاع نور  
الشيعة يشهدهم كلهم ويعلمون وان تفاوتوا بالنظر لتمام الاسلام والامعان والاحسان (احمد) جدم من كرع  
من عين الشيعة المطهرة حتى شيع ورؤى منها الجسم والجنات وعلم ان شيعته محمد صلى الله عليه  
وسلم جاءت شيعته بعقيدة جامعة لتمام الاسلام والامعان والاحسان وانما الاخرى ولا تسمى في اهل احد  
من المسلمين ومن شهد ذلك فيهم انهم قد شيعوا وطعن وجهتان فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج  
ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن (واشكره) شكر من علم كمال شيعته محمد صلى الله عليه  
وسلم فوقف عنده ما حدث له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد في شيا الا ان شهد له شعاع  
الدليل والبرهان فان الشارح ما سكت عن اشياء ارجح الامة لا لزوم ولا نسيان (واصل) اليه تسلية من  
رزقه الله تعالى حسن الظن بالائمة ومقلديهم واقام الجميع اقوالهم الدليل والبرهان امام طريق النظر  
والاستدلال وامام طريق التسليم والامعان وامام طريق الكشف والبيان ولا بد لكل مسلم من  
احد هذه الطرق ليعتقده باليقين قوله بالانسان ان شراة المسلمين على يد من يزعم في كل  
حين واوان وكل من لم يصل الى هذه الاعتقاد من طريق الكشف والبيان وجب عليه اعتقاد ذلك من  
طريق التسليم والامعان وكما يجوز لنا الطعن فيما جاء به الانبياء مع اختلاف شراة من فكذلك لا يجوز  
لنا الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستقصاء ووضع لك ذلك ان تعلم بالماخى ان  
الشيعة جاءتهم من حيث الامر والنهي على مرتبة منخفضة وتشد بدلا على مرتبة واحدة كما ساقى اضعافه  
في الميزان فان جميع المكلفين لا يجوزون عن فهم قوى وضعيف من حيث امامته او جهمه في كل عصر  
وزمان فمن قوى عنهم خطوب بالشد بد والاخذ بالعام ومن ضعف عنهم خطوب بالضعف والاخذ  
بالرخس وكل منهما حينئذ على شيعته من ربه وتبائن فلا يؤمر القوي بالتزول الى الرخصة ولا يكاف  
الضعيف بالمعصية ولا عزة وقد فرق الخلاف في جميع ادلة الشيعة واقوال علماء ما عند كل من علم بهذه  
الميزان وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالحل محمول على من لم يعرف قواعد هذا  
الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين اقوال ائمة الشيعة لم يسجل عند صاحب هذه الميزان فاعتبر  
بالماخى ما قلته في كل حديث ومقاله او كل قول ومقاله لا يتحد كل واحد منهم الا اذا كان يكون تخلفا والآخر  
مشددا ولكل منهما حال في حال مباشرتهم الاجمال ومن الخيال ان لا يوجد لهما قولان معا في حكم واحد  
مخفان او مشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال او اكثر او قول مفصل فالخاف يرد كل قول الى  
ما ناسبه ومقاربه في الضعف والشد بد حسب الامكان وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين  
او اقولين اولى من الفاء احدهما وان ذلك من كمال مقام الامعان وقد امر الله تعالى بان تنقسم الدين ولا  
تفرق فيه حفظا عن تهم الامكان فان الله الذي من علينا بامانة الدين وعدم اضمحاضه حيث ائمتنا العمل  
عنا فثبتته هذه الميزان (واشهد) ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبيى قائلها غرر الجنان  
(واشهد) ان سيدنا ومولانا محمد ابدى رسول الله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالبرية العجماء وحصل  
اجماع امة من مختلفا وجوب العمل بالسنة والقرآن اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى  
آلهم وصحبهم اجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاتا وسلاواة من بدوام سكان النيران  
والجنان آمين اللهم آمين (ويعد) هذه ميزان نفسي في القدر حاولت فيها ما ينفع عيكن الجمع بين الادلة  
للتغايرة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم  
اعرف احدا يستغنى الى ذلك في سائر الادوار وصفتها بالمشارة كما رآه العصر من مشايخ الاسلام وائمة  
النصر بعد ان عرضتها عليهم قبل ان تهاجروا كرت لهم اني لا اخب ان انتابا الابدان بنظر واقفي بان  
قبلوها بيقين وان لم يرضوا عنها فاني بجمدة الله سمع الوفاق واكرم الخلاف لاسيما في قواعد الدين وان  
كان الاختلاف رجعة لا حرج فحرم الله من راي فيها خلا ولا واسلمه نصره للدين وكان من اعظم

لنا هاهنا الاربع الذين  
حصل الاختلاف قولهم  
في الماشق والمغارب  
فلا جاع قاعدة من  
قواعد الاسلام تكفر من  
خالفة على قول العلماء  
انما قامت الحجة بانه  
اجماع تام وبسوغ  
الانكار على من قبل  
ما خالفه والمسلم  
والخلاف بين الائمة  
الاعلام رجعة لهذه الامة  
التي ما جعل الله عليها في  
الدين من حرج يسر  
اللفظ والاكرام وهذا  
مختصر ان شاء الله نافع  
لكثير من مسائل  
الخلاف والوفاق جامع  
اذ كان شاه الله عمدة  
عن الدليل والتبديل  
لسهل حفظه على اهل  
التحصيل بمن يقصد  
حفظ الشاهد فقط  
ورتبته على اقرب  
طريق واحسن غط  
وسميت رجعة الامة في  
اختلاف الائمة بجمعه  
الله عز وجل علامها  
وسعيادها محافقهم بآمين  
والجدة رب العالمين  
في تنبيهه اذا كان في  
المسئلة خلاف لاحد من  
الائمة الاربعة اكتفت  
بذلك ولا ذكر من خالف  
فيهم من غيرهم فان لم  
يكن احد منهم خالف في  
تلك المسئلة وكان فيها  
خلاف اقربهم احتج  
الى ذكره الخائف

فقدته بالترايب وأجمع فقهاء الامصار على أن مياه البحار عندها وأحاجها بمنزلة واحدة في الطهارة والظهور كغيرها من المياه إلا ما يحكى نادرا أن قومًا ممنعوا الوضوء بماء البحر وقومًا أجازوه للضرورة وأجاز قوم التيمع مسح وجوده واتفق العلماء على أنه لا تصح الطهارة بالاماء وحكى عن ابن أبي ليلى والاعمش وسائر الطهارة بساتر الماشاة وكذلك لا تزال الخباسة بالاماء عند مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة تزال بكل مانع طاهر

(فصل) والماء المتهم مكره وعلى الأصح من مذهب الشافعي والحنابلة عند معاشرة أصحابه عدم حكراته وهو مذهب الأئمة الثلاثة والماء المتضمن غير مكره بالاتفاق ويحكى عن جماعة كراهته وكراهة أحمد المتضمن بالنار (فصل) والماء المستعمل في فرض الطهارة ظاهر غير مطهر على المشهور من مذهب أبي حنيفة والأصح من مذهب الشافعي وأحمد ومطهر عند مالك ويحس في رواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وماء الردوان لا يتطهر به بالانفاق (فصل) والماء المتغير بالزعفران وكحوه من

المسوا على أن تأليفه بالأخوات فتح باب العمل بما تضمنه قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا عنه وبما نطقوا به بقوله من قبلهم بالانسان سائر أئمة السلف على هدى من ربهم بين اعتقادهم ذلك بجنان أيقنوا وأوجب حقوقهم في الأدب وهو يجوزوا الزايب المرتب على ذلك في الدار الآخرة يخرج من قال ذلك منهم بل سانه أن سائر أئمة السلف على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متأسس به من سفة التفاف الأصغر الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسمها وتقدم الله سبحانه وتعالى منافي الكفار سقاهاهم زيادة على حصول نعمهم بصفة كقوله تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا باقواهم ولم تؤمن قلوبهم وهم يعلمون أن كل ما عاهد الله تعالى على الكفار فالسلفون أولى بالنزعة عنه وعما يقرب من شبه صورته وسد المقلدون باب المبادرة الى الانكار على من خالفه وأعد مناهم من هون أهل الاجتهاد في الشريعة فانه على هدى من ربهم بما ظهر مستنده في مذهبه من انكر عليه فاذعن له وخجل من مبادرة الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدى تأليف هذا الكتاب والاعمال بالثبات وانما لكل امرئ ما نوى فانما أجبها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان وما يك والمبادرة الى انكارها قبل ان تظايرها وجميع هذه الفصول التي يستفادها من بدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بعد مطالعة مقوسها فاعلم ان كان معذورًا فاعلم ان قوله وجود ذاتي لها من انكر انكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (اذا علمت) ذلك وأردت أن تعلم ما أومأنا اليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقدمهم في يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترى قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل وتذكر فيما اردت انك ما اتخا اليه ذلك ان تعلم وتفهم بيقيننا ما من الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود الامر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما نطق به بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس الامر كما سيأتي اننا نأخذ في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشريعة يرجع الى امر ونهي وكل منهما قسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وما لمالك الحكم الخاص الذي هو المساج فهو مستوى الطرفين وقدر جمع بالنسبة الصالحة الى قسم المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم المكروه وهذا مجموع أحكام الشريعة وأصاح ذلك أن من الأئمة من حل مطلق الامر على وجوب الميزان ومنهم من حله على المندوب ومنهم من حل مطلق النهي على التحريم ومنهم من حمله على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال - بشرتهم للتكاليف فن قوى منهم من حيث ما عاهد الله وجسه خوفا بالزعة والتشديد والورق في الشر بغير ربحا أو المستنطق منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة عاهة أرضف حظه خوفا بالزعة والتشديد والورق في الشر بغير ربحا أو المستنطق منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف أو المستنطق منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم أي كذلك لا يؤمر القوي المذكور بالزول الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو بقدر على العمل بالزعة والتشديد لان ذلك كالتأليب بالدين كما سيأتي في أضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالضعف والى مرتبة الزعة والتشديد والعمل بذلك مع مجز عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لانعته الاوجه شرعي فالمرتب ان المذكور ان على الترتيب الوجوه في الأعلى التغيير كانه توجه بعضهم فاباك والفاظ فلس ان قدر على استعمال الماء حيا أو شرعا يتيمم بالتراب وليس ان قدر على القيام في القربى ان يصلى حال السوايس ان قدر على الصلوة حال السوايس على المنبوه كذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الأفضل من السنن مع الفضول فليس من الأدب ان يغفل الفضول مع قدرته على فعل الأفضل • فعمل ان المستويات ترجع الى المرتبتين كذلك فقدم الأفضل على الفضول لنظام القدره يقدم الأولي شرعا على خلاف الأولى وان ترك الأفضل والفضول أصالة فمن أراد عدم الورع فلا يزال الى الفضول إلا ان

وقالوا انهم انما بالظاهر لا عن  
الظاهرية مالم يطهره  
أو يغسل على أجزاءه  
والماء المتغير بطول المكث  
طهور وبالاشفاق وحكي  
عن ابن سيرين أنه  
لا يظهر به ولا يغتسل  
والوضوء من مازن من يكره  
عند أحد أصنافه له

(فصل) ليس للشارع  
والشافعي في إزالة نجاسة  
ناظر الاعتدالي حذفة  
حق أن حله المشقة إذا  
جفف الشمس طهر  
عنده باليد وكذا  
إذا كان على الأرض  
نجاسة نجحت في الشمس  
طهر موضعا وحازت  
المسلاة عليه لا النجاسة  
وكذلك انما رتبيل  
النجاسة عنده

(فصل) إذا كان الماء  
الراكد دون فلتين نجس  
بجدر ملاقة النجاسة  
وإن لم يتغير عند أي  
حذفة والشافعي وأحمد  
في أحدي رؤيته وقال  
مالك وأحمد في رأيه  
الأخرى الله طهر ما لم  
يتغير فان بلغ فلتين وحما  
خسعتا رطل بالقدادي  
تقريبا وبالمشقي نحو  
مائة وثلاثة أطلال  
وبالمساحة نحو ذراع وربع  
طولا وعرضا وعقال  
ينجس بالاشارة عند  
الشافعي وأحمد قال مالك  
ليس للماء الذي غسله  
النجاسة قدر معلوم ولكنه  
من تغير لونه أو طعمه  
أو ريحه نجس قليلا كان أو كثيرا وقال أبو حنيفة الاعتبار بالاختلاط في اختلطت النجاسة بالماء نجس إلا أن يكون كثيرا وهو الذي

يجوز عن الأفضل فافهم يا أيها من هذه الميزان جميع الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انتهى  
وتفرع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين تجدوها كلها الأنحرج عن مرتبة  
تخفيف وتشديد لكل منها حال كسابق ومن تحقيق عائد كذا ذكرنا وذكرنا كذا كشفنا وكشفنا لنا واحد  
جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة الظاهرة ومقتضى من شعاع نورها لا يخرج  
منها قول واحد عن الشرع وصحت عطا بقوله باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقده  
ذلك بالجنان وعلم جرما ويقيننا كل من جحد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحدا ليعنه كسابق أيضا  
في الفصل أن شاء الله تعالى وترفع التناقض والخلاف عن هذه الأحكام الشرعية وأقوال علمائها لأن كلام  
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يدل على التناقض وكذلك كلام الأئمة عند من عرف مقدارهم واطلع  
على منازع أقوالهم ومواضع استنباطها فافهم حكم استنبطه المجتهد لا وهو متفرع عن المكاب أو السنة  
أو غيرهما لا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد بل بعض القائلين بوضع استنباطه وكل  
من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علمائها سابقا لا يمكن ردوه وضعف النظر ولوله كان عالما بالادلة  
التي استند اليها المجتهد ومنزاع أقواله لجل كل حديث أو قول ومقاله على حال من احتدى مرتبة الشريعة  
فان من العلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة  
الاسلام والأيمان والأحسان وتامل يا أي في قوله تعالى قالت الإعراب امتنا قل من يؤمن وأولئك قولوا  
أسلمنا لا تحط علماء قلنا والأولان خطابا لا كرامة أصحابه من خطاب لا لحلاف العرب بواين مقام من  
بابه صلى الله عليه وسلم على الدعاء والطاعة في المنطق والمكره والمجهول والميسر من طلب أن يبايعه صلى الله  
عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة والحج والسيار والجهاد  
وغيرها وتبع الأئمة المجتهدين ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك في ما وجدوا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شديدا فعداه شديدا وأنه أمر أن يؤمنوا بما وجدوه خففت فيه خففوا فيه فافهم يا أي على  
اعتقاد ما قرئتموه في هذه الميزان ولا يضرك غرابها فافهم علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى  
طريق الأدب مع الأئمة مما اعتقده أنت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي أو قول من يقول  
أن سائر أئمة المسلمين أو الأئمة الأربعة أو الأئمة الثلاثة أو قول من يقول ثلاثة أو أكثر  
على غير الحق في نفس الأمر وإن أردت يا أي أن تعلم نفاسة هذه الميزان وكالعلم ذاتها بالشرعية من  
آيات وأخبار وآثار وأقوال فافهم لك أربعة من علماء المذهب الأربعة وأقر أعلم أدلة مذهبهم وأقوال  
علمائهم ونما لهم إلى سطر وهما كتبهم وانظر كيف يعبدون وبضع بعضهم من بعض وأقوال بعض  
وتعدوا صوابهم على بعضهم بعضا حتى كان الخلف يقول كل واحد قد خرج عن الشرع ولا يكاد أحدهم  
يعتقد ذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أي لا يخلف صاحب هذه الميزان فانه جالس على  
منصة في مشروطة ما ندسه كالسلطان كما عبرتني مراته على كل قول من أقواله لا يرى قول واحد من  
أقوالهم خارج عن مرتبة الميزان من مختلف أو تشديد بل يرى الشرع قابله لكل ما قالوه وسماه فاعلم يا أي  
بهذه الميزان وعلمنا الأخوان من طلبة المذهب الأربعة كيف يعطوا بها العلم لا بد من صلوا إلى مقام النوق لها  
بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصبروا بل فقل وليفوزوا أنصبا في اعتقادهم في كلام  
أئمتهم ومقلديهم وهذا هو ما قالوه من قولهم باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إن لم يكن ذلك  
كشفا وقبلا فليكن إيمانا وتسلما فليكن إيمانا الأخوان باحتمال الأذى من محاد لك في صحة هذه الميزان قبل  
ذوقها وقيل أن محضرهم مع كمال قراءة تها على علماء المذهب الأربعة فانه مذكور لا يكاد يسلم إن حكم صحتها  
أخرا تاور وما وافق مذاهب الحاضر من هبة لهم ورد المذهب الذي لم يكن أحدهم مقلده حاضرا لعدم من  
ينصير ذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة وجود الخلق في نساء الله العاقبة وهو جازر بانك يا أي  
انتهت الميزان الشعرانية المصلحة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المجتدية نفع الله المسلمين  
(وقد حسب لي أن أذكر لك يا أي قاعدة هي كاتمة لهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم

أوربحة نجس قليلا كان أو كثيرا وقال أبو حنيفة الاعتبار بالاختلاط في اختلطت النجاسة بالماء نجس إلا أن يكون كثيرا وهو الذي

الحديد الرابع من  
مذهب الشافعي وقال  
مالك الجبارى لا ينجس  
الابتداء قبله لا كان أو  
كثيرا وهو القديم من  
قوله الشافعي واختاره  
جماعة من أصحابه  
كالغوري وأمام الحرم  
والغزالي قال النووي في  
شرح المذهب وهو قوي  
(فصل) استعمال الأولى  
التشبيب بالقصة في الأكل  
والشرب والوضوء للرجال  
والنساء منهى عنه  
بالإتفاق نهى تحريم الأ  
في قول للشافعي وقال  
داود أنما يحرم الشرب  
خاصة وأنما يحرم  
عنده أي حنيفة ومالك  
وأحمد وهو الأصح من  
مذهب الشافعي والمذهب  
بالأشياء حرام بالإتفاق  
وبالقصة حرام عند مالك  
والشافعي وأحمد إذا  
كانت القضية كبيرة  
لزينته وقال أبو حنيفة  
لا يحرم التشبيب بالقصة  
مطلقا (فصل) والسرور  
سنبأ الإتفاق وقال داود  
هو واجب وزاد أصح  
فقال إن تركه عاصدا  
بطلت صلاته وهل يكره  
للشافعي بعد ذلك قال  
أبو حنيفة ومالك لا يكره  
وقال الشافعي يكره وعن  
أحمد وأبيان كالمذهبي  
والختان وأوجب عند مالك  
والشافعي وأحمد لو قال  
أبو حنيفة هو صحيح

لهذا وذلك أن بني إسرائيل نظروا إلى الأعيان بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء أزالوا  
وأدبنا ما أبدع هذا العالم وأحكم أحواله وميز شؤنه وأتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي  
لا يمكن حصره ولا ضبطه أمره متغايرا في الأزمنة والأمكنة مختلفا في الأحوال والأساليب على حكم  
ما سبق به على الله القديم وعلى وفق ما نزل به إرادة العلم الحكيم ليجاء على هذه الأوضاع والتأليف واستقر  
أمره على ما لا ينتهي إلى المعادلة من الشؤون والتصاريف وكان من جملة تدبير حكيمته وعظم آياته وعجز رحمته  
أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد واستعمل كلاهما في ما خلق له من متاع الوعد أو الوعيد أو جعل لكل  
منهما في هذه الدار بحكم عدله وسعة فضله ما يصلح لثانته في حاله أو له من محسوسات صوره وهو موقوفات  
قد رهاهم مصروفات أبدعها وأحكام شرعها وحسدود وضعها وشؤون أبدعها فاقسم بذلك أمور المحسنات  
وانعقد بذلك نظام الكائنات وكل ذلك شافي الزمان والمكان حتى قيل أنه ليس في الأماكن أبدع مما كان  
قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على الله سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا  
مطلقا ولا كل ضار ضارا بل قابل ربحنا نفع هذا ماض هذا ماض هذا ماض هذا ماض هذا ماض هذا ماض هذا ماض  
في وقت آخر ونفع هذا في وقت ماضه في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدرجات المنعوية  
لما نزلت عن الإدراك بالأفكار وأسرار خفيت الأعيان من أرادها عالم الأسرار ومن هنا يتضح أن كلامنا  
لما خلق الله الإنسان من أجل أن الله تعالى لم يترك بعد من حيث كلفه ألبان أو اختلاف أئمة هذه الأمة  
في فروع الدين أجد عاقبة وأقرب شفا وان الله تعالى لم يخلقنا عتوا ولم ينوع لنا التكليف سدى بل بهم  
أحكاما من المكافئين العمل بأمر من أمور الدين تعبد به على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة  
الهدى المجتهدين في الأوقاف العمل به على وجهه في ذلك الوقت على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حينئذ  
واللائقة بحاله ولا يصرفه عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم إلا في ما صرفه  
عنه لخطأ في ذلك الوقت عن الأكمل في درجته اللائقة بدرجة منتهى سبحانه وتعالى بأهل قضية السعادة  
ورعاية للحفظ الأوفى لهم في دينهم ودنياهم كالأطباء الطب المسبب لله النشل الأعلى وهو القرب المحجب  
لأشياءه وهو الفاعل المختار في الأمور والأجاء والمندبر إلى ما يملك كل شيء من سائر الأشياء فانظر يا أخي إلى  
حسن هذه القاعدة ووضوحها وكم أزالنا من إشكالات محمجة وأفادت من أحكام محكمة فانك إذا انظرت فيها  
بعين الأنصاف تحققت صحة الاعتقاد أن سائر الأئمة الأربعة موقلة بهم مرضى الله عنهم أحمد بن هدى من  
وهم في ظاهر الأمر وباطنه ولم تعرض قط على من يسلم عذبه من مذهبهم ولا على من انتقل من مذهب  
منه إلى مذهب ولا على من قلده غير إمامهم منهم في أوقات الضرورات لأعتقادك فحينئذ إن مذهبهم كما إذا خلة  
في سراج الشرع الطاهرة كسبائنا في أفضاحه وان الشريعة الطاهرة حاشيتهم ربه سبحانه وأسماه شاملة قابلة  
لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المجتهد وان كلامهم في تفسيرها وعلمه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى  
صراط مستقيم وان اختلافهم أفعاء ورحمة للأمة تشا عن تدبير العلم الحكيم فيعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة  
الدين والدنيا والآخر لا تساعدة تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا أو حده له لطفنا مع عباده المؤمنين إذ هو العالم  
بالأحوال قبل تكونها فاعلموا أن الكمال يؤمن بظاهر أو باطن أن الله تعالى لم يخلقنا لئلا لا يبلغ عندنا  
تعالى لعباده المؤمنين فاعلموا أن الكمال يؤمن بظاهر أو باطن أن الله تعالى لم يخلقنا لئلا لا يبلغ عندنا  
واحد لا يجوز زعمه القول بغيره تعالى غيره كإمام الاختلاف في أصل الدين بغير قوله تعالى لا تشقروا ما لله  
ما هو بغيره وتعالى الذي أوحى إليك وما وصينا به إمامهم وموسى وعيسى أن أتوا الدين ولا تشقروا ما لله فاعلم  
ذلك فانه نفوس وأخذا أن تشبه عليك الحال فنقول الاختلاف في الفرقوع كالاختلاف في الأصول فنزل ملك  
القديم فيهم وأمن التلغ فان السنة التي هي قاضية عندنا في مذهبهم عن الكسب مصرحة بأن اختلاف  
هذه الأمية قد قوله صلى الله عليه وسلم هو بعد خصائصه في أئمة ما من معناه وجعل اختلاف أمي رحمة  
وكان فيمن قبلنا عذبا الله ورعا فقال الله تعالى لما علم أن أولان الاضطراب والاصح عنده تعالى لهذا العبد



الرش على بولي صبي لم يطعم غير اللبن وبفسل من بول الضبي عند الشافي وفي حنفية وقال مالك بفسل من بولها وحيا في الحكم سواء وقال احمد بول الصبي مالم يأكل الطعام طاهر

وفصل في جلود الميتة كلها باذياع الاجلد انفس رعيه في حنفية واظهر الرازيين عن مالك انها لا تطهر لكونها تستعمل في الاشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر النجاسات وعند الشافي تطهر الجلود كلها بالذياع الاجلد والكلب وانفسه يبر وما تولد منها اومن احد حيا وعن احمد وابان اشهرها لا تطهر ولا ساق الانتفاع بها في شيء كعلم الميتة وحكي عن الزهري انه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دماغ

وفصل في الدابة كالهلال شيئا مما لا يؤكل عند الشافي واحمد واذا ذكيت صارت ميتة وعندماك تعمل الا في انفسه وراواذكي عنده سبع اوكاب تجلده طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وان لم يدبغ وكذا عند أبي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم وجلد طاهر الا ان اللحم عنده عرق وعند مالك

مكره

فصل في شعير الميتة غير الاردي نجس عند الشافي وكذا الصوف والوبر والكلب والخنزير وربي

فصل في

مسس الحاجة اليه من السط والاضاح اما نهم او نزلت احاد شرعية التي قبل بمناقضتها وما ينبغي على ذلك من جميع افعال المجتهدين ومقلديهم في سائر ابواب الفقه من باب الطهارة الى آخر ابواب الفقه على ترتيب الشرع من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشرع تناقض تانساهم فانهم ميزان لا يكاد الانسان يرى لها اتقان اهل عصره وقد تمت على ذلك عدة قصود نافعة هي كالشرح لما اشكل من الفاظها عليهم او كالدلالة على اتصال منه الى صراط النور وبمعنى اشكل على ذكر امثلة محسوسة تقرب على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال افعال اخرواد والمفادين باول ادوارهم الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الالهى من عرش الى كرسي الى قبل الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين الى تابع التابعين الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شهر وشك ودايرة وبهر يعلم الناظر فيها اذا تأمل ان جميع افعال الائمة لا يخرج شي منها عن الشرع وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدون بشعة عرفت اتساعهم وبلاخطوهم في جميع شئائهم في الدنيا والبرزخ يوم القضاء حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل مذهب سلمه المقلد وعلى وجه الاخلاص اوصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة على غير الحياض منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف وعلى بيان ذم الراي وبيان تبرى جميع الائمة من القول به في دين الله عز وجل لاسيما الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه خلاف ما نظنه بعضهم به فبحثت ابواب الفقه بمائة مقبلة على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو ان احكام الدين الجنسية نزلت من الاملاك السماوية فاكرم بها من ميزان لاعلم احد سبق الى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابدية بقر جميع مذاهب المجتهدين واقتول مقلديهم ويقوم في قبر بذلك مقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب او القول الاعرف بذيله وهم وضع استنباطه وصاروا لاجد شيا من افعال الائمة ومقلديهم الا وهو متدلى آية او حديث او تراجم او قياس صحيح على اصل صحيح كما ساق ايضا في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم واسأل الله تعالى من فضله ان يجمي هذا الكتاب من كل عقو وحسد يدس فيه مائس من كل ما يمس بخلاف ظاهر الشرع بغير التماس من خطائهم كما وقع في ذلك مع بعض الاعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالجرانورود في المائتين والعهود امورا بخلاف ظاهر الشرع وداروا به في الجامع الازهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما جدت الفتنة حتى ارسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففتنتها العلماء على يحدوقها شيئا مما يخالف ظاهر الشرع بما دسوا الاعداء فله تعالى بغير لهم ويسامحهم والحمد لله رب العالمين

ونشرع في ذكر الفصول الموضوعة للميزان فان اولها بالله التوفيق

وفصل في ان قال قائل ان حكاك جميع افعال الائمة المجتهدين على حالين يرتفع الخلاف ومعه لو كان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع الجدل فاجابوا بترك ذلك لكن عند كل من لم يعقق بذي هذه الميزان امان بتحقيقه او حمل المجتهدين والقولون على حالين فان الخلاف يرتفع عنده كما ساق ايضا في الفصول الآتية فاحل ما يخفى قول من قال ان الخلاف الحق بين طائفتين لا يرتفع الجدل على حالين على حالين من لم يتقبل هذه الميزان واجمل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالجمل المذكور على من نقله لانه لا يرى بين اقول اهل الله تعالى خلافا حقيقة اذوا لجله رب العالمين

وفصل في انك ما يخفى ان تبادر اول سماعك لترتقي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخصير مطلقا حتى ان المكلف يتكون بخبر اربعين قول الرخصة والعزيمة في أي حكم شاغق قد سالت ان المرتبتين على الترتيب الوجوه لادى التخصير بشرطه الا في اوائل الفصل السابع عند الاستثناء وانه ليس الاولي قدر على فعل العزيمة ان ينزله في فعل الرخصة المجازة وقد دخل على بعض طلبة العلم وانا اقرر في اوله المذاهب واقول علمائنا فتوهم اني اقر ذلك لاطلعة على وجه التخصير بين فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدى من زهم نصارى يحط على ويقول ان فلانا لا يتقيد بذهب اى على

الرش على بولي صبي لم يطعم غير اللبن وبفسل من بول الضبي عند الشافي وفي حنفية وقال مالك بفسل من بولها وحيا في الحكم سواء وقال احمد بول الصبي مالم يأكل الطعام طاهر

وفصل في جلود الميتة كلها باذياع الاجلد انفس رعيه في حنفية واظهر الرازيين عن مالك انها لا تطهر لكونها تستعمل في الاشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر النجاسات وعند الشافي تطهر الجلود كلها بالذياع الاجلد والكلب وانفسه يبر وما تولد منها اومن احد حيا وعن احمد وابان اشهرها لا تطهر ولا ساق الانتفاع بها في شيء كعلم الميتة وحكي عن الزهري انه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دماغ

وفصل في الدابة كالهلال شيئا مما لا يؤكل عند الشافي واحمد واذا ذكيت صارت ميتة وعندماك تعمل الا في انفسه وراواذكي عنده سبع اوكاب تجلده طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وان لم يدبغ وكذا عند أبي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم وجلد طاهر الا ان اللحم عنده عرق وعند مالك

مكره

فصل في شعير الميتة غير الاردي نجس عند الشافي وكذا الصوف والوبر والكلب والخنزير وربي

فصل في

الرش على بولي صبي لم يطعم غير اللبن وبفسل من بول الضبي عند الشافي وفي حنفية وقال مالك بفسل من بولها وحيا في الحكم سواء وقال احمد بول الصبي مالم يأكل الطعام طاهر

وفصل في جلود الميتة كلها باذياع الاجلد انفس رعيه في حنفية واظهر الرازيين عن مالك انها لا تطهر لكونها تستعمل في الاشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر النجاسات وعند الشافي تطهر الجلود كلها بالذياع الاجلد والكلب وانفسه يبر وما تولد منها اومن احد حيا وعن احمد وابان اشهرها لا تطهر ولا ساق الانتفاع بها في شيء كعلم الميتة وحكي عن الزهري انه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير دماغ

وفصل في الدابة كالهلال شيئا مما لا يؤكل عند الشافي واحمد واذا ذكيت صارت ميتة وعندماك تعمل الا في انفسه وراواذكي عنده سبع اوكاب تجلده طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وان لم يدبغ وكذا عند أبي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم وجلد طاهر الا ان اللحم عنده عرق وعند مالك

مكره

فصل في شعير الميتة غير الاردي نجس عند الشافي وكذا الصوف والوبر والكلب والخنزير وربي

فصل في



في حال الحياة والموت  
والضيق من مذهب أحمد  
طهارة الشب من زوال  
والنصف وهذا مذهب  
أبي حنيفة وزاد على ذلك  
فقال بطهارة القرن والسن  
والریش والغنم أيضا  
روح فيها وحى عن  
الحسن والأوزاعي أن  
الشو ركاما نجسة لكنها  
تطهر بالنسل واختلف  
الأئمة في جواز الانتفاع  
بشعر الخنزير في الخرز  
فرخص فيه أبو حنيفة  
وماك ومنع منه الشافعي  
وكرهه أحمد وقال الخرز  
باليف أحبال  
وفصل كما لا نفصل له  
سائله كالفصل والتمل  
والنفساو العقر بان  
مات في شيء من المائعات  
لا يفسد ولا يفسد عند  
أبي حنيفة وماك وإنه  
طاهر في نفسه والراجح  
من مذهب الشافعي أنه  
لا يفسد المائعات ولكنه  
نجس في نفسه بالموت  
وهذا مذهب أحمد ومذهب  
الشافعي أن الدود التولد  
في الماء إذا مات فيه  
لا يفسد بمحور كالمص  
وما يعيش في الماء كالغندفع  
إذا مات في الماء ليس  
نجسه عند الأئمة خلافا  
لأبي حنيفة  
وفصل الجراد  
والسك طاهران بالإجماع  
وفي نجاسة الأذى  
بالموت للشافعي قولان

طريق الذم والنقص إلى على طريق وسع اطلاعي على أدلة الأئمة قاله تعالى بغيره له لصدقه بعدم تعقل  
هذه الميزان العربية ويكون على جميع الإخوان أنني ما قررت مذهب من مذاهب الأئمة إلا بعد  
اطلاعي على أدلة صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شك في قولي هذا  
فلينظر في كتابي المسمى بالتمهيد المبين في بيان أدلة المجتهدين فإنه يعرف صدق قولي وأعمال كنف نسبة  
القول إلى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لأن أحدهم قد يرجع عنه خلافا لما أذعن في الأدلة في ذلك  
في كتاب أسسته مثلا فإنه لا يصح من رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على توجيحي  
لكلام الأئمة الآتي من باب الطهارة إلى آخر أبواب النجاسة فاني وجهت في هذا الميزان ما يقاس عليه  
جميع الأقوال المستعملة والمتدروسة وعلت أن الذين علوا تلك المذاهب وادعوا لقبها واقتوا بها الناس  
إلى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم بها عكس من يقولوا أنهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علت بالحق  
أنني لأقول بتغير المكاف بين العمل بالخاصة والعامة مع اقتداره على فعل العزيمة المتبعة عليه معاذ  
الله أن أقول بذلك فإنه كالنسخ المذهب كافر في الميزان أنا ذكرنا في الخصم فلما خرج من فصل العزيمة  
الذكورة قطعا لأنه مستند تصدير الخصم المذكور وفي حقه عمة بل أقول أن من الواجب على كل مقلد  
من طريق الأئمة أن لا يعمل بخصم كالنسخ المذهب إلا أن كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل  
بالعامة فاني قال به غير ما علمه حيث قد رعلنا لان الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصله لا إلى كلام  
غيره لا سيما أن كان دليل الشراعي خلاف ما عليه بعض المقلدين حق أنه قال لو وجد جد شافعي  
الضاري وسلم لم يأخذ به ما يخالفه لا على وجه ذلك جعل منه بشرى بعة وأول من يتروا منه ما علمه وكان من  
الواجب عليه جل أماله على أنهم لا يظفر بذلك الحديث ولم يصح عنه ذلك كسبائي في ابضا حقه في الفصل  
أن شاء الله تعالى أفعل ما تفرع عنه حدث مما اتفق عليه الشيعان قال يضعفه أحد من محدثيهم بعه أبا  
وفي كلام القوم لا ينبغي لأحد العمل بالقول بالمرسوخ إلا أن كان أحوط في الدين من القول بالراجح كما تقول  
بنقض الطهارة عند الشافعية بالنسخ الصغرة والشعر والظفر فإن هذا القول بان كان عندهم مضعفا  
فهو أحوط في الدين فكانت الموضوعات أولى انتهى وصاحب الذوق لهذا الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة  
المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شيء واحد لا يفتقر إلى مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما  
بشرطها أصاب كسبائي في ابضا حقه في الفصل أن شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الإلهام  
على دليل أقول إمام داود الظاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بالنسخ الصغرة التي لا تشتهى وهوان  
الله تعالى أطلق اسم النساء على الأطفال في قوله تعالى في قصة فرعون ذبح أبناءهم ويسقي نساءهم  
ويعلم أن فرعون أذا كان يسقي الأنثى عقب ولادتها كما أطلق الحق تعالى اسم النساء على الأنثى  
في قصة الفرج فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى وألا تستم النساء بالقياس على حديثه وهو واستنباط  
حسن لم أجده لغيري فإنه يجعل على النقص الأول من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى  
أولا تشتهى نفس عليه ما يخفى كل ما تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة  
وماك أن ترد كلام أحسن من الأئمة وأنتصف به فلهذا نهملنا ذكر بقية من أحسن من الأئمة المجتهدين  
كان كالماء والله أعلم  
وفصل في بيان قاله في قول من يجب عندك على المقلد العمل بالراجح من القولين أو الوجهين في مذهبه مادام  
لم يصل إلى معرفة مذهبه الميزان من طريق الذوق والكشف فالجواب يجب عليه ذلك مادام لم يصل إلى  
مقام الذوق لهذا الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما إذا وصل إلى مقام الذوق لهذا الميزان  
الذكورة ورأى جميع أقوال العلماء بجور علوهم تفهم من غير عن الشرية الأولى تتبدى منها وتنتهي إليها  
كما سيأتي بيانه في فصل الأمثلة المحسوسة الاتصال أقوال العلماء كلامهم بين الشرية الكبرى في مشهد صاحب  
هذا المقام فإن من اطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائها متصلة بين  
الشرية وشارعة إليها كاتصال الكعبة بالأصابع والظلال بالناحيتين ومثل هذا لا يؤثر بالتمسك

عند أبي حنيفة والشافعي  
 وأحمد وسور ماسواهما  
 طاهر لكن الاصح من  
 مذهب أحمد ان سور  
 سبع الباقية تحبس وقال  
 مالك بظاهر السور  
 مطلقا واتفق الاثني عشر  
 على ان سور البصل  
 والجبار طاهر غير مظهر  
 وحكى عن أبي حنيفة  
 انشك في كونه مظهرا  
 وقادته ان من لم يحدده  
 توصاه مع التيمم والاصح  
 من مذهب أحمد تحبسه  
 واتفقوا على طهارة  
 ومادونه في الخلقة وحكى  
 عن أبي حنيفة أنه كره  
 سور الطهارة وحكى عن  
 الاوزاعي والشوري ان  
 سور مالد كل جسم  
 تحبس غير الأدمي  
 (فصل في) الاصح من  
 مذهب الشافعي أن سائر  
 الجحاسات يستوي  
 عليها وكثيرها في حكم  
 الازالة لا يفتي عن شيء  
 منها الا ما يتغير الاحتراز  
 منه غالبا كدم الثمرات  
 وكدم الدماء والقروح  
 ودم السراخس ونحوه  
 الذباب وموضع الفصد  
 والحمام وطين الشارع  
 وهذا مذهب مالك الا ان  
 عنده قليل سائر الدماء  
 معه وعنه وقال أبو حنيفة  
 دم القمل والبراغيث والبق  
 طاهر واعتبر أبو حنيفة  
 في سائر الجحاسات قدر  
 الدرهم البقي لحمل مادونه  
 معه واعتبه (فصل) والظوبة التي يخرج من المعدة نجسة بالاتفاق وحكى عن أبي حنيفة أنه قال بظاهرها والبول

واز وثبسان عند الشافعي مطلقا وقال مالك وأحمد بطايرهما من مأكول اللحم وقال أبو حنيفة تنزق الطير لما كسول تأكل الحما

والصانير طاهر وهو قول  
قديم الشافعي وما بعده  
نحس وحكى عن الشافعي  
أنه قال أوائل جميع البهائم  
الطاهرة طاهرة

فصل في ما بين الأدي

نحس عند الشافعي حنيفة  
ومالك إلا أن مالك قال  
ففسل بالماله رطبا كان  
أوباسا وقال أبو حنيفة  
ففسل رطبا وبقره نابسا  
والاصح من مذهب  
الشافعي طهارة التي مطلقا  
والاصح من مذهب أحمد

أنه طاهر من الأدي

فصل في واختلوا في

البر يخرج منها قوله وقد

كان نوضا منها في أو

حنيفة أن كانت متعسفة

أعاد صلاة ثلاثة أيام

والافصالة يوم وليلة وقال

الشافعي وأحمد أن كان

الماء سيرا اعدم الصلاة

ما ينقلب على ظهره أنه نوضا

منها بد وقهرها وان كان

كثيرا ولم يتغير لم يعد وان

تغير أعاد من وقت التغير

ومذهب مالك أنه إذا كان

معينا ولم يتغير أوصافه فهو

طاهر ولا أعاده على المصلي

وإن كان غير معين فنه

روان ابن أطلق ابن القاسم

من أصحابه القول بالقبلة

(فصل) لو اشتبه ماء طاهر

بغيره فإن كان منه أو أن

بعضها طاهرا وبعضها

مشبها فهل يجتهد في ذلك

وقهرى أم لا قال الشافعي

يقهرى ويتوضأ بالطاهر

من طلبه العلم الآن فعلم العلم المتألق (١) إلى معرفة علم واحد منها لا يشكر ولا إيمان نظري في كتب وأغما  
طريقها الكشف الصحيح فتخلع هذه العلوم على المعارف حال تلاوته للقرآن لا يخلط عن النطق به حتى كان  
عن ذلك العلم عن النطق بتلك الكلمة ومعنى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله وأغما هو  
بنيته فكر وعلم الأفكار منخولة عند أهل الله لا يعتقدون علمها إلا إمكان رجوع أهلها عنها بخلاف علوم  
أهل الكشف كما مر. فتعلم ذلك

فصل في ما بين الأدي من الميزان فبنا على الأدي أن كل شيء يصح لقائله الجمع بين  
جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير أن تتفرقا أو يجمع بصاحبها أن ذلك جعل من  
وتنزه رضى الدين بل اجتماع بصاحبها أو نظره فإن قطعك بالحقه وجب عليك الرجوع إلى قوله ولو لم يسبقه  
أحد إلى مثله وأياك أن تقول إن وضع هذه الميزان حاصل بالثبوت في قطعك في الكذب فإنه إذا كان مثله  
يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فابق على وجه الأرض الآن عالم وقد قال  
الامام محمد بن مالك وإذا كانت العلوم مضافا لثبوت فلا بد أن يؤثر الله تعالى بعض المتأخرين  
مالم يطلع عليه أحد من المتقدمين اه فبالله عليك يا باغي الرجوع إلى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان  
والقلب ولا يصنعك عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فإن وجود الحق تعالى  
لم يزل يفاضل في قلوب العلماء في كل عصر وأخرج عن علومنا الطيبية القول بمالك في العلوم الحقيقية  
الكشفية ولم يبالها بطلان فان من علامة العلوم الدينية أن عجزها العقول من حيث انكارها ولا تقبلها إلا  
بالتسليم فقط لقراءة طريقها فان طريق الكشف مبني على طريق الفكر وسياق في الوصول إلى التبيين أن  
شاء الله تعالى أن من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل  
له في باطنه ضيق ورجح إذا قلنا غير ما فيه واقفة وقاله أن قولك أن غير ما مال على هدى من ربه هو كيف  
يحصل في قلبه ضيق ورجح من الهدى فهناك تندحض دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته إن كان  
عاقلا والحمد لله رب العالمين

فصل في علم باغي ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الأديتكر رسولهم في ذلك مرارا  
كما رآه الفصول وقولهم في مرادنا الوصول إلى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقادنا سائر أئمة  
المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فذلك أمضت النظر لهم في سائر أدلة الثبوت وأقوال علمائها  
فرايتنا لا نخرج عن مرتبة من تخفيف وتشددا لا لولا ما هو الضيق والضعف كما ذكرنا في بني استثناء  
ما ورد من الأحكام بحكم التغيير فإن القوي أن ينزل إلى المرتبة والضعف مع القدرة على فعل الأشد ولا  
تكونا لم يرتبنا الله المذكور بأن في الميزان فيه على الترتيب الوجوه وذلك كتحسين التوضي إذا كان لا يس  
الخف بين ثبوت وغسل الرجليين وبين مسحه لا تزعج عن إحدى المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى فإن  
غسل الرجليين أفضل لأن يقرت نفسه من المسح مع علمه بصحة الاجاد في نفسه فإن المسح له أفضل على أنه  
لنا قال أن يقول المرتبتين في حق هذا الشخص أضعاف الترتيب الوجوه يعني أنه لو أراد أن يعد الله  
تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الأتيان بالأفضل ارتكاب العزم وهو ما ألقى بالظن في حلقه غالب  
الناس وأما الأصح بالنظر في ذلك الفرد النادر الذي يقرت نفسه من فعل السنة لا سيما قولنا أفضل غير مناف  
للاوجب كما تقول لمن تعسبه عليك يا باغي رضا الله تعالى فإنه أولى لك من عطفه وكذلك ينبغي أن يستثنى  
من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما إذا ثبت عن الشارع فعل أمر من عفا وقت من غير ثبوت نسخ  
لا حدها كجمع جميع الراس في وقت ومعه نصفه في وقت آخر وكذا إذا لم يرد الموالاة فيه تارة  
أخرى وغرض ذلك فيل هذا لا يجب فيه تقديم جميع الراس والموالاة على مسع بعضه وعدم الموالاة إذا  
أراد المكاتب التقرب إلى الله تعالى بالأولى فقط وتس على ذلك نظائره وأما قول سنده أو لا تأخذ بالله من  
عباس رضى الله عنه ما أن آخر الأمر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لنا نسخ الحكم فهو  
أكثرى لا كلى إذ لو كان ذلك كليا لم يكن نسخ المتقدمين من الأمرين يبين في نفس الأمر من مسح كل الراس

على الأغلب عنده وقال أبو حنيفة أن كان عدد الطاهر أكثر من عدد الخبيث جاز القهرى (١) التسليق التوسر ورواها معنى اه

واشتهر بأصل في كل منهما عند مالك وأحمد خلافاً لابي حنيفة والثاني فان عندنا أنه يقرى فيما  
باب أسباب الحديث في الخارج المعتاد من السبلين وهو السدول والقاطب ينقض الوضوء بالاجتماع وأما الشادر كالذومن المبرور والرج من القبل والحصة والاستحاضة والودي ينقض أيضا الاعتدال واستثنى أبو حنيفة الرخ من القبل فقال لا ينقض وإنما ناقض عند الثلاثة والأصح من مذهب الشافعي أنه لا ينقض وإن أوجب النسل وقال أبو حنيفة ينقض بكل ذلك وبأبي  
فصل في ما انفقوا على أن من مس فرجه بعضه من أعضائه غير بدنه لا ينقض وضوءه واختلوا في من مس ذكره بدنه فقال أبو حنيفة لا ينقض وضوءه مطلقاً على أي وجه كان وقال الشافعي ينقض بالمس بباطن كفه دون ظاهره من غير حائل سواء كان شهوة أو بغياً والمشهور عند أحمد أنه ينقض بباطن كفه وبظاهره والراجح من مذهب مالك أن مسه بشهوة انتقض الاغتسال  
فصل في ما لمس أحد ينقض وضوءه الممس صغيراً كان المحسوس أو كبيراً

أو بعضه مثلاً لأنه لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه وسلم إلى مس الكل أو بعضه فيكون ما قبل الأخير منسوخاً ولا يخفى في ذلك من انتدح في مذهبه من يقول بوجوب تسميع الرأس أو عدم تسميته وكان لأمامنا محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول إن أخذت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمر في وقتين فهما على التقدير ما ثبت النسخ ففعل المكلف بهذا الأمر تارة أو هذا الأمر تارة أخرى انتهى وعلى ما قرره من مرتبة البراءة ينبغي على القول بمس الرأس كما هو باعاً من زمن الأصف مثلاً ومس بعضه على مسه في زمن البراءة لا سيما في حق من كان أقرع أو كان قفر بسا للبعد بحق رأسه أو يخاف من نزول الجوار من رأسه فأعلم ذلك ما يخفى وتس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين  
فصل في عمل ما يخفى أن مرادنا بالمرءة والرخصة المزدكورتين في هذه البراءة هما طلاق التشديد والتقصير وأيس مرادنا المرءة والرخصة اللتين حداهما الأصوليون في كتبهم فاسمهما نرسمه التخصيف رخصة الأب النظر لبقا لها من التشديد أو الأفضل لا غير والأنا ما لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً وإذا لم يكلف ما فوق طاقته في أبي إلا أن يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالمرءة في حق القوي فلا يجوز زوالها عن الزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكلفة كما إذا قدر فأنسد الماء المطلق على القرب لا يجوز له ترك التيمم كما إذا قدر ما جاز عن القيام في الرخصة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على العين أو السار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الأيدي بالعينين أو قدر على الأيدي بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الصلاة في قلبه كما هو مقر في كتب الفقهاء فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالمرءة مع الرخصة لا يجوز له أنزولها إلى ما بعد مجزئ عاقلها والله أعلم والحمد لله رب العالمين  
فصل في ما لا يخفى عليك ما يخفى أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو انقضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يقل أمامنا على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كان من فعل المرءة أو الأفضل بكلفة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم إلا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإن الأفضل للسافر في مثل ذلك الفطر لغيره والحاصل به ومن المعلوم أن من شأن الأمور التي يتقرب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منشرحاً بها مجتهداً غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كارهها لم يأمن من حيث مشقتها فقد خرج من موضوع القرب الشرعية المتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن بها فاعلم صلى الله عليه وسلم في البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسافر ويحرم تأييد للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه وأنشرح نفسه من سائر المندوبات وما لم يأذن فيه فهو إلى الابتداع أقرب وما كل بدعة شهدها طاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وتامل ما يخفى على الشارع عن الصلاة حال الغفاس تصرف ذلك لأن الناس إذا غلب على العبد وتكاف الصلاة صارت نفسه كالمنكره على ما لا يخفى في ما قد ذكرنا من نقص الزواب المرتب على محبة الطاعة فأعلم ذلك ما يخفى وأحمل بالخص بشرطه فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الأخير وما لطيفاً في وضعه والحمد لله رب العالمين  
فصل في أن قال قائل فلي ما قرره ثم فهل رأيت في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه البراءة من حل كلام الأئمة على ما بين ورحمة الله تعالى عليهم ذكر الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن السبب في ذلك ما كان من مقتضى ما ذهبوا إليه من أن لا يشرى بغير فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب إلى أن العنق التي أخذ أمامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تتفرق من بمس واحد فيقبل عنه التفتت منه مشرو وتوحيك بتساوي المذاهب كلها في الصحة بخلاف ما كان من مقتضى ذلك قال الشيخ يحيى الدين في نظري ما قلنا ما قبله بتفصيل الرسل ينضمه على رفض بالاحتماد ثم أذا وصل إلى الشهادة وحضره الروح التي أخذوا منها الأحكام شرعهم أنقل عنه التفصيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله

أبو حنيفة والشافعي وأجد لا ينتقض واجمعوا على أنه لا وضوء على من مس أنثى ولو من غير حائل وانقضى الثلاثة على أنه لا يجب الوضوء من مس الأمد بشهوة وقال مالك بإيجابه وفيه وجه في مذهب الشافعي واختلفوا فمن من حلقه الذر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينتقض وقال الشافعي وأحمد ينتقض وعن الشافعي قولون أحمد رواه أنه لا ينتقض

**فصل في اختلافوا في مس الرجل المرأة** فذهب الشافعي إلى الانتقاض بكل حال إذا لم يكن حائل والصحيح من مذهبه استثناء المحارم ومذهب مالك واجدانه أن كان بشهوة انتقض والا فلا ومذهب أبي حنيفة أنه لا ينتقض إلا أن ينتشر ذكره فينتقض بالنس والانتشار جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينتقض وإن انتشر ذكره وقال عطاه أن لمس أجنبية لا تحل له انتقض وإن حلت كزوجته وأنته لم ينتقض والراجح من مذهب الشافعي أن الممسوس كالأمس وهو مذهب مالك وعن أحمد وأبانان

الأم حينما كشف الله تعالى له عنه حكمه اليقين لا الظن فهذا نظير المقلدا إذا اطلع على العن التي أخذ الأمة المحمدون هذا هم منها التي وكذلك مما يؤيد هذه المبر أن قول الشيخ بدر الدين أن ركش في آخر كتاب التواعد له في الفقه اعلم ونقل الله طاعته أن لاخذ بالرخص والرخص في محل كل منها مطلوب فإذا قصد المكلف بقول الرخصة قبول فعل الله عليه كان أفضل كما أشار إليه حديث أن الله يحب أن توفى رخصه كما يحب أن توفى عزائمها فإذا ثبت هذا الأصل عندك بالحي فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف إليه ما يمكن كما عليه على الأمة من أهل الورع والتقوى كما في محمد الجوني وأضرابه فإنه صنف كتابه المحبط ولم يزم فيه المتي على مذهب معين قالوا ذلك حتى أهل الورع والتقوى من باب الجرائم كان العمل بالمتخلف فيه عندهم من باب الرخص فإذا وقع المصدق في أمر شروري وأمكنه الأخذ فيه بالرخص فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل لا يشد عليه من باب القوة والأخذ بالرخص إنما كان راجحا وأن لم يكنه الأخذ به بالرخص أخذنا لخصه كأنه الأخذ بالقول الضعيف في بعض المواضع فلا يكون ذلك من باب المخالفة المحضة قال أبو بكر في بعدنا ذلك حتى تفرق أن أحدا من الأربعة أو غيرهم لم يقدّر أمر المسلمين في القول برخصة أو عزة الأهل حذما كرهنا من هذه القاعدة فنعني لكل عقلا لا نعت أن يصرّف مقامهم انتهى كلام الركني رحمه الله في آخر قواعد وهو من أعظم شاهد أصبه هذه المبر أن فلم ينقل لنا من أحد من الأربعة ولا غيره فيما بلغنا أنه كان طرفا لا طرفي كل من عزة قال به أو رخصة قال به في حتى جميع الأمة إذا وافقنا ذلك حتى قوم دون قوم وقد بلغنا أن كان بقي الناس بالمذهب الأربعة الشيخ الإمام في القصة الأمام في الحديث المفسر الأصول الشيخ عبد العزيز بن الركني وشيخ الإسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البراهي الشيباني أن القطع رحمه الله القول على النبي الضرب ونقل الشيخ الجليل السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء أنهم كانوا يقولون للناس بالآثار الأربعة لا سيما العوام الذين لا يتنبذون بمذهب ولا يعرفون قواعد ولا وضوءه ويقولون حسب وفاق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا ينبغي له اهـ **فان قال قائل** كيف مع هؤلاء العلماء أن يقولوا للناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلدان لا يخرج عن قول أمامه **فالجواب** في محتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد أمامه كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج فهو هؤلاء أقوال الناس في عالم يصرح به أمامهم فلم يخرجوا عن قواعد وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أن الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كما عليه الأئمة الأربعة ومطلق منتسب كما عليه أكابر أصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يقع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الأئمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير الطبري ولم يسله ذلك اهـ وبمحتمل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يقولون الناس على المذهب الأربعة أطلقهم الله تعالى على عين الشريعة الأولى وشبهوا اتصال جميع أقوال الأئمة المجتهدين بها وكانوا يقولون الناس بحكم مرتبتي المبر أن لا يحكم الأهم فلا يرون كسوبا برخصة ولا ضعفا بغيره كما هم كانوا أماتب أهل المذهب الأربعة في تقرير مذهبهم واطلعوا على جميع أدلتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي عبد الجوني والإمام ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك أن ابن أبي عمير صنف كتابه السمي بالمحبط ولم يتقدم فيه عنده كما عر عن الركني وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فأما أن يكونوا بالأمم لا سيما كروا لاطلاع ما على عين الشريعة الكبرى ووفقهم بقول جميع العلماء فيها كما أطلقنا محمد بن الله تعالى وأما أن يكونوا لا ذلك من حيث أن الشارع قرر وحكم المجتهد الذي استنتجهم من كتاب الله عز وجل أو سطره صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا أن الشيخ عز الدين بن جماعة كان إذا أفتى عاميا يحكم على مذهب أمامه بمره يفعل جميع شر وط ذلك الإمام الذي أفتاه يقولوه ويقول له أن تركت شرطا من شر وط لم تصح عبادتكم على مذهبه ولا غيره إذا عبادا بالمفقه من عدة مذاهب لا تصح إلا إذا جعت شر وط تلك المذاهب كلها اهـ وذلك من احتياط الدين وخوفه أن

(فصل) واتفقوا على أن نوم المضطجع والمنكح ينتقض الوضوء واختلفوا في نام في حالة من أحواله المصلين فقال أبو حنيفة لا ينتقض



أمواله والنفقة سقطت عنه بموته المذكور عند آخرون فالأول في حق الأقرباء الذين كمالهم  
والصالحين وأما الثاني في حق الضعفاء من العوام في الأمان والقيم فإن قال قائل في قول أبي حنيفة في  
حق من يغفل عن شكر بنو جبهه بقتله الله تعالى من الأولياء فيكسر أناه الجور ويخلف الزاني من الزاني جوارحه  
بحال بينه وبين فوج الزانية مثلا فليجواب أن في المرتبة في الأولياء من يرى وجوب التوجه  
إلى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الإطلاع  
بكشفه على المنكرات الواقعة في الجور من غير المتجاهرين بها صميم وذلك لما فيه من الإطلاع على عورات  
الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وأنه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول  
بينه وبينه فإن قال قائل في ما تقدم ذكره في حال جميعه من أهل المنكر إذا نكر عليهم وكسر أناه جوارحه هل  
يجب عليه تغيير ما يلدوا لسانه عما دعا على أن الله تعالى لا يخذله أو لا يجب من حرمان الحق تعالى لا يفتد  
عليه في الجواب في مثل هذا أن في المرتبة في الأولياء من الزمة بذلك إذا علم أن حال جميعه ومنهم من  
لم يلزمه بذلك نظرا لما في قدره على أن يصل إلى مكة في خطره والله رب العالمين  
فوفصل في (فإن قلت) في قول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأخيره كذلك مرتبة الميزان  
فالجواب نعم تأخيرها من العلماء كمراسم القياس في الدين ومنهم من أحازهم من غير كراهة ومنهم من  
منعه فإنه يدعى ما يدرى العبدان الشارع قد لا يكون أدرى بذلك العلة وأغفلت ذلك الأمر خارجا عن  
ذلك الحكم توسعه على أمته وذلك كقياس الأزعي البرقي بال باجماع الاقتيات فإن الشارع لم يبين لنا  
حكمه إذا زرع كان الأولى بالادب عند بعض أهل الله تعالى إبقاءه على عدم دخول أبيه كما أشار إليه حديث  
وسكت عن أشباهه نكح في قول بقياس الأزعي البرقي من يقول بعدم قياسه يخفف وقد كان السلف  
الصالحون العصابة والتابعين بقدر وعنى القياس وليكنم تركوا ذلك أبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب إجراء الأحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفريع على ظاهرها من  
غير تأويل فإنها إذا أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث من نظر أو تطير له  
وحديث ليس منا من أظلم الخلدود وشق الحبوب ودعا بدعوى الجاهلية فإن العالم إذا لم يمان المراد ليس منا  
في تلك الخصلة فقط أي هو وما في غيرها من الناس في القاسق الوقوع فيها وقال مثل مخالفة في خصلة واحدة  
أمره هل فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل الأولى بالاتباع للشارع وإن كانت قوا عند الشريعة قد تشبه  
أبنا لذلك التأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الإمام أبي حنيفة وقال له قد بلغنا  
أنك تكثر من القياس في دين الله تعالى وأول من قال ليس فلا تنس فقال الإمام ما قوله ليس هو بقياس  
وأما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس الأمر وأما هو  
قياس عندهم لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن أه ومن هنا يعلم أن أهل الكشف غير محتاجين إلى  
القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فإن أراد عليهم شخص مخوفهم ضرب بالوادي فإنه ليس في القرآن  
التصريح بضرهم بضرهم أو أيا أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل طمأنينة فكان النبي عن ضرهم ما  
من باب أولى فالجواب أن هذا لا يدعى أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالذين أحسانا نؤمنهم وأتوا  
ضربهم ليس بأحسن فلا حاجة إلى القياس وسعت مبادئ الخواص رحمه الله يقول بضع دخول  
القياس عندهم احتياج إليه وعندهم لم يفتح إليه في مرتبة الميزان فمن كاف الإنسان بالفتن عن الأدلة  
واستخراج النظار من القرآن شديد ومن يكافئه بذلك تخفف ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط  
ومن يجزع عن ذلك في كل عصر وكان ابن خرم يقول جمع ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وإن خفي  
دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب إلى الأهل بالخطأ وانهم بشر وعلم ما بينه وبين الله ولا تضلل من  
قائله عن الظن والحق أنه يجب اعتقاد أنهم لو أرادوا في ذلك لأمروهم فراجع الأمر كذلك في قضية  
الاستنباط إلى مرتبة الشريعة كالقياس فمن أمر الناس باتباع كل ما شرعوا المجتهدون فقد سدّدوا

وغسل الميت بالثلاثة  
الوضوء عند الثلاثة وقال  
أحمد بن حنبل  
فوفصل في (فإن قلت)  
على أن من يتقن  
الطهارة وشك في  
الحديث فإنه ياق في  
طهارته إلا ما كانا فان  
ظاهر مستدنه أنه يبق  
على الحديث وتوضعا  
وقال الحسن إن شك في  
الحديث وهو في الصلاة  
يقى على يقينه ومضى في  
صلاته وإن كان في غير  
الصلاة أخذنا بشك  
فوفصل في (فإن قلت)  
مس المصنف ولا حله  
لحديث بالاجماع وسكن  
عن داود وغيره الجواز  
ويجوز حمله بغير  
وعلاقه عند الشافعي  
ويجوز زعمه جملة  
في أمته وتفسيره وذا نيز  
وقلبه وقه يعود  
فوفصل في (فإن قلت)  
القبلة واستند بأروها  
لقضاء الحاجة حرام  
بالصبراء عند الشافعي  
والكوفي أشهر الروايات  
عن أحمد وقال أبو حنيفة  
وأحمد يكره مطلقا في  
البحار والينان جميعا  
وقال داود يجوز الاستنبار  
والاستقبال في الموضعين  
جمعا  
فوفصل في (فإن قلت)  
واجب عند مالك  
والشافعي وأحمد لكن  
عند مالك رواه أنه

أن صلى ولم يستنج بصلاته وقال أبو حنيفة وموسى وأيسر وأوجب وهو رواية عن مالك قال أبو حنيفة كان صلى ولم يستنج بصلاته





والإخلاص في انماها انتهى

فصل في أن قال قائل كيف الوصول إلى الاطلاع على عين النيرة المظهر التي شهدها الانسان اغترافا  
جميع المجتهدين مذاهم منوا بشهدها كما في الصحة كشفا وبقتنا لاعانا وتسايفنا فقط ولاطنا  
وتخصينا فاجاب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على بدش عارف عزان كل حركة وسكون بشرط  
ان يسلمه نفسه ينصرف في افواه امرها وعليلها كيف شاعهم انشراح قلب المر بذلك كل الانشراح واما  
من يقول له كيف طلق امرأتك أو اسقط حبلك من مالك أو طغفك مثل الانشرف لاشم من طريق  
الوصول الى عين النيرة يمة المذكورة راجحة ولوعه بالله تعالى انى عام محب الله تعالى بان قال قلت له فهل  
بشرط آخر في حال السلوك في الجواب في نعم من الشرط ان لا يكت غفلة على حدث في ليل او نهار  
ولا يفطر مدهس لو كان الاضر وروى لا تأكل شيأ غير روح من اصله ولا تأكل الا عند حصول مقدمات الاضطرار  
ولا تأكل من طعام احد لا تتورع في مكسه كن رطمه الناس لاجل صلاحه وزهده وكن يسع على من لا  
يتورع من الفلاحين واعوان الاولاد ان لا تسلم نفسه الفقه عن الله لحظك بل يدبر مراقبته لا يوافق انارة  
شبهه نفسه في مقام الاحسان كانه يجرى به ونارة شهده نفسه في مقام الاقبال بعد الاجل فيجرى به بنظر  
الشيء في الدوام اعلم انك لا تشاهد دواخل الناس هذا كل في مقام النظر الى الله عز وجل من شهود الامم وكذا  
يرى به لانه لا شهد الا مقام في لحيته وتعالى الله عن كل من يتنظر بالبال فاقهم فان قال قائل كيف ما كان  
كيفية سلوك صاحب هذه المراتب في الجواب في اني اخذتها ولا عن ان الخضوع له السلام علماء واعانا وتسلما  
ثم اني اخذت في السلوك على بدسدى على النواص حتى اطاعت على عين النيرة بعد ذوقا وكشفا وبقتنا  
لاشمل فيه لمجاهد في نسي كذا كذا سنة وجمعت الى بدسدى خلق اضعه في عني حتى لا اصنع حني  
على الارض وبالت في التورع حتى كنت اسف التراب اذ لم اجد طعاما بلقي يغني الذي انامله في الورع  
وكنت اجد للتراب دوما كدم العم أو ادمن أو الالذ وسقي الى نحو ذلنا راجح من ادهم رضى الله عنه  
فكث عشر من يوم اسف التراب حين فقد الحلالا ماشا لي انعامه انتهى وكذلك كنت لا امر في ظل عمارة  
احدم من الاولاد ما يعمل السلطان النورى الساطع الذي بين مدرسته وبقته الزرقاء كنت ادخل من سوق  
الوراقين واخرج من سوق الشرب ولا امر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارات الظلمة والمباشر من  
والامراء واعوانهم وكن لا تأكل من شئ الا بعد تقشفي في غابة التفتيش ولا كنتي في رخصة الشرع وانا  
على ذلك محمد الله تعالى الى الآن ولكن مما اختلاف المشهدة فاني كنت فيما مضى انظر الى ابدى المالكة  
له والان انظر الى لونه اورا حتمه او طعمه فادرك لاجلال راجحة طيبة والحرار راجحة خشبة وللشعبات راجحة  
دون الحرام في الخلف فترك ذلك عنده هذه الاملاط فاغنى ذلك عن النظر الى ما حيدر ولم أعول عليه  
فله الحمد على ذلك فلما انتهى سري الى هذه الحدود وقتت بين ظلي على عين النيرة المظهر التي يتفرع  
منها قول كل عالم رات تسكن عالم جد ولا منها راتنا كاهن راجح مضاعف ولت وتمعنت كل من مجتهد مصيب  
كشفا وبقتنا لا نلنا وتخصنا ولا لس من مشهدها اولي بالشيء من مذهب ولو قام الى الف مجادل يجادلني  
ترجم جميع مذهب من مذهب يتبدل واضع لا رجع الى قاي وانما ارجع اليه ان رجعت مداراة له  
لجابه واقول له من مذهبك ارجع اعنى عنده ولا عندي انا ومن جدلة مارات في الدين جدول جميع  
المجتهدن الذين اندرست هذاهم لكن اياست ومارت ومارت ولم ار منها جدولا يجرى سوى جدول الائمة  
الاربعة تاوالت ذلك ببقامه ادهم الى مقدمات الساعذو رات اقول الائمة الاربعة خارجة من داخل  
الجدول كما سيأتي صورته في فصل الامثلة لا تصال مذهب العلماء بالشريعة واصناف العالمين الى الباب  
الختم ان شاء الله تعالى في جميع المذهب الآن عندي متفصلة بغير الشر بقاء اتصال الاصابع بالسكوف والظل  
بالشاحص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقد قبل ذلك من ترجم مذهبي على غير وان المصعب من  
الائمة واحد لا يسببه وسررت بذلك غابة الدبر ولما رجعت سنة سبع واربعين وتسعمائة سالت الله تعالى في  
الحج رجعت ميراب الكعبة الزائدة من الم فسمعت قائلا يقول لي من الجواب ما يكفيل ان اعطيتك ميرانا تقرر

الجباس وأمر كسماهه أن  
أرسلوا وقال الحق أن  
نسم أجزأه طهارة ولا  
فلأوغسل البدن قبل  
الطهارة مصعب غير  
واجب بالانفاق وسكنى  
عن أحمد أنه أوجب ذلك  
من يوم الابدن النهار  
وقال بعض الظاهرية  
بالوجوب مطلقا بعد الا  
لنحاسة فإن أدخل يده في  
الانفاق غسله لم يفسد  
الماء الا بعد ما خشن  
العرى والمضغصة  
والاستنشق سنانا في  
الوضوء والتمل عند مالك  
والشافعي وقال أحمد  
يوجب ما يغسل الله  
الكثرة في الوضوء سنة  
بالاتفاق  
ففضل في وحد الوضوء  
ما بين منابت الرأس  
غائبا ومنتهى العينين  
طولا ومن الاذن الى الاذن  
عرضا بعد الثلاثة وقال  
مالك البياض الذي بين  
شعر اللحية والاذن ليس  
من الوجه ولا يجب غسله  
عن الوجه والوضوءان رفقا  
يدخلان في غسل اليدين  
في الوضوء بالاتفاق وقال  
زفر لا يدخلان  
ففضل في ويرى عرق  
مع الرأس في الوضوء  
عند الشافعي ما يقع عليه  
الامم ولاتنهى اليد  
للمع وقال مالك واجد في  
أطهر الارباء عنه يجب  
مع جسم الرأس وعن

بها سائر أقوال المجتهدين واتباعهم إلى يوم القيامة لا يرى لها ذاتا مقام أهل عصرك فقلت حسبي وأسئذ  
 ربنا انتهى **فإن قلت** في فاذناب حجاب بعض شعفا المقلدين عن شهود عن الشر بعة الأولى أغما وغفا  
 حجابها بل الحرام والشبهة وأرتكاب المخالفات **فإن الجواب** في عدمه وكذلك **فإن قلت** فساد حكم من  
 أشكل الخلل وزك المعاصي وسلكت بنفسه من غير شيخ فهل يصل إلى هذا المقام من الوقوف على العيب  
 الأولى للشر بعة **فإن الجواب** في لا يصح لعبد الوصول إلى المقامات العالية إلا بأحد أمر من أباها الجنب الأبي  
 وأما بالسلوك على يد الأشياخ الصادقين في أعمال العباد من العليل بل وقد رزق وال مال من عبادة فلا  
 يصح له الوصول إلى الوقوف على عين الشر بعة بطريقه في دائرة التقليد لا ماله فلا يزال أمامه مناجاة العن  
 شهود عن الشر بعة الأولى التي رتبها امامه لا يمكنه بعد ما يشهد الأبا بالسلوك على يد شخص آخر فوفقه  
 في المقام من أكارأفة العارفين كأمير ومحال عليه أن يعتقد أن كل مجتهد مصيب الأبا بالسلوك المذكور حتى  
 يساويه في مقام الشهود **فإن قلت** في فاذناب أشرف على عين الشر بعة الأولى بشارك المجتهدين في  
 الاعتراف من عين الشر بعة ونقل عنه التقليد **فإن الجواب** في نعم وهو كذلك فإنه ما أم أحد حق لمقدم الولاية  
 المحمدي الأولى يصير بأخذ أحكام شرعية من حيث أخذها المجتهدون ونقل عنه التقليد لجميع العلماء إلا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أن نقل عن أحد من الأبا بعة كان شافعا وأحد فبها مثل ذلك قبل أن  
 يصل إلى مقام الكمال وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولى مقام الكمال إلا أن صار  
 يعرف جميع منازع جميع الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها  
 أنشأ عن القرآن العظيم فإن الله تعالى قال ما قرطنا في الكتاب من شيء في جميع ما بينت به الشر بعة من  
 الأحكام وظاهر ما أحسنه لأولى الكمال من القرآن كما كان عليه الأبا المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك  
 ما قدروا على استنباط الأحكام التي لم تصرح بها السنة قال وهي منسقة عظمة للكمال حيث صار بشارك  
 الشارع في معرفة منازع أقواله صورة من القرآن العظيم يحكم الاربث له صلى الله عليه وسلم انتهى **فإن**  
**قلت** فهل يجب على الأهل من الأطلاع على الدين الأولى للشر بعة التقليد بغير معين **فإن الجواب** في نعم  
 يجب عليه ذلك إلا فصل في نفسه وفضل غيره فاعذر بالابن المقلدين المحجوبين إذا انكشف بحال في  
 قريظهم المصعب واحذروه له إمامي والباقي غطلي بحتمل المصواب في نفس الأخرى في كل مسئلة في مخالاف  
 ونزلة قول كل من قال كل مجتهد مصيب **فإن قلت** في نعم من قال المصعب واحد لا يمينه والباقي غطلي بحتمل المصواب  
 عليهم عالمهم من عين الشر بعة ونزلة قول كل من قال المصعب واحد لا يمينه والباقي غطلي بحتمل المصواب  
 على من لم ينته سيره ولا ترجع قولنا مع على الآخر واشكر ربك على ذلك والمجد لله رب العالمين فعلم من  
 جميع مآثرنا وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول إلى شهود عن الشر بعة الكبرى ولو جمع جميع  
 أفرادهم على علم وعمله وزهده ورعه واقفه بأقطب الكبرى فإن لظرف القوم مشروطا لا يعرفها إلا  
 المحققون منهم دون الدخيل فيهم بالادعوى والأوهام وربما كان من اقربوا بأقطب لا يصلح أن يكون مرادا  
 لأقطب بل قال بعض المحققين إن القطب لا يحيط بعقائد نفسه فضلا عن غيره وذلك لأن صفات القبطية  
 في العبودية تقابل صفات الربوبية فكما لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى  
 والمجد لله رب العالمين

شروط أن يكون تحت  
 الخلق منها شيء رواية  
 واحدة وهل يشترط أن  
 يكون قد لبسها على ظهر  
 عنه ورائته أن كانت  
 مدورة لا ذاتية لها يعني القام  
 لم يجز المسح على أوعته في  
 مسح المرأة على قناتها  
 المستدبر تحت حلقها  
 روايتان والسنون في الرأس  
 عند أبي حنيفة ومالك  
 وأحمد مسحة واحدة وعند  
 الشافعي ثلاث مسحات  
**فإن قلت** في الأذن عند  
 أبي حنيفة ومالك وأحمد  
 من الرأس يسن مسحها  
 مسح وقال الشافعي مسح  
 الأذن سنة على حيائها  
 مسحة واحدة بدبره  
 مسح الرأس وقال الزمري  
 هما من الوجه فيسفل  
 ظاهرها وباطنها مع  
 الوجه وقال الشافعي وجماعة  
 ما قبل منهما من الوجه  
 فيسفل معه وما دبرهما  
 من الرأس يمسح معه  
 ولا يجوز الاقتصار بالمسح  
 على الأذن عرضا عن  
 مسح الرأس بالإجماع  
 وهل يسن تكرار مسح  
 الأذن قال أبو حنيفة  
 ومالك وأحمد في إحدى  
 روايته السنة فيهما مرة  
 واحدة وقال الشافعي  
 التكرار فيهما ثلاث سنين  
 وهي رواية عن أحمد  
 ومسح العقب من فسل  
 الوجه عنه أبي حنيفة  
 وقال مالك والشافعي ليس



الغسل وقال الشافعي وجوب الغسل مطلقا وقال مالك لا غسل عليه مطلقا خروج المني يتدفق وغير تدفق وجب الغسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا خرج ينبر تدفق فلا غسل ولا يجب الغسل إلا بخروج المني من الذكر عند الثلاثة وقال أحمد إذا فكر ونظر فأحس بانتقال المني من الظاهر إلى الداخل وجب الغسل وإن لم يخرج وإذا أسلم الكافر وجب عليه الغسل بعد إسلامه عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي هو مستحب

(فصل) وأما إذا دعي البدن في غسل الجنابة مستحب وليس واجب إلا عند مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل ما لا يجب والحائض باتفاق الثلاثة وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة إذا لم يشأ معها ووافق أحدهما فإنه يجوز للمرأة الغسل من فضل الرجل والمرأة وإذا حاضت امرأة وهي جنب ثم طهرت أجزأها غسل واحد عن الحيض والجنابة بالإجماع وحكى عن أهل الظاهر أنهم يوجبون عليها غسلي

(فصل) والجنب ممنوع من حل المحصف ومسه بالاجماع ومن قرأ القرآن قليلا وكثيرا عند الشافعي

لطفه ولكن أظهر تقيده في تلك المسئلة بذهب بعض الأئمة أدبامه حيث سبقه إلى القول بها وجعله الله تعالى أما ما يقتدى به واشتهر في الأرض فإنه قد يكون عمل ذلك الأولى بمالك به ذلك المجتهد لا طلالة على دليله إلا علة قول ذلك المجتهد على وجه التقليد له بل لما وافقه لما أدى إليه كشفه فرجع تقليد هذا الولي الشارع لأنه لا غير ما ثم ولي بأخذ علم الأئمة الشارع ويحرم عليه أن يخطو خطوة في نهي لا يرى قدمه إمامه معه وقد قلت مرة لسيدى على الخواص رضي الله عنه كيف مع تقليد سيدى الشيخ عبد افتاد الجنب للإمام أحمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى الشاذلى للإمام أبى حنيفة مع اشتراكهما في القطعة الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون معقلد إلا الشارع وحده فقال رضى الله عنه قد يكون ذلك ممن ماقبل بلوغه إلى مقام التكامل ثم بالغا اليأس مستحب الناس ذلك لأتبع في حقهما مع خروجهما عن التقليد أه فاعلم ذلك

(فصل) فان قلت إن الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكل يفتن لا طلاله على عين الشرعية كما تقدم فكيف كانوا يعقدون بحال المناظرة مع بعضهم بعضا مع أن ذلك ساقى مقام من أشرف على عين الشرعية الأولى ورأى اتصال هذا المجتهدين كل واحد من الشرعية فاجاب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة أوقع منهم قبل بلوغ المقام الكسفى واطلاله على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشرعية الكبرى فان من لازم المناظرة ادحاض صحة النظم والا كانت المناظرة عتبا ويحتمل أن مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك النقص إلى مقام التكامل لا ادحاض جنبه من كل وجه ويحتمل أن كان مجلس المناظرة قائما كان لبيان الأكل والأفضل ليجل أحدهم ويترشدا أصحابه إلى العمل به من حيث أنه أرق في مقام الإسلام والأيمان أو الاحسان أو الاقان وبالجملة فلا تقع المناظرة بين التكاملين على الحد المتدار إلى الذهان أبدال لأبد لها من موجب وأقرب ما يكون قصد هذا التخصيص ذهن أتباعه وما افادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض أشياء لبيان الجواز وفادة الأمة فوجدت ما لا إسلام وما لا إيمان وما لا حكمة وإيضاح ذلك أن كل مجتهد يشهد بمذهب قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا يشكر على مجتهد لأنه يرى قول خصمه لا يخرج عن إحدى مرتبتي الشرع يعقون خصمه على هدى من ربه في قوله وفي مقام رفيع ومقام أرفع **فان قلت** في فصل يصح في حق من اطلع على عين الشرعية الأئمة الجاهل بشئ من أصول أحكام الشرعية المظهرة **فاجاب** أنه لا يصح في حق المجهل ينزع قول من أقوال المظهر الجاهل بل يصح في حق جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ولا يحتاج إلى نظري كتاب لأن صاحب هذا المقام يعرف كشفا ويقنا وجهنا لكل قول في العلم إلى الشرع وهو يعرف من أين أخذه صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف أسناد كل قول إلى حضرة الأئمة الذين برز من حضرة من سائر الأسماء الألهية وهذا هو مقام العلم بالله تعالى وبأحكامه على التحقيق **فان قلت** في فصل ما قرئتم من أن سائر الأئمة على هدى من ربه فكل شخص يزعم أنه يعتقد سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه فترتب نفسه من العمل بقول غير إمامه وحصل له به المخرج والفتنى فهو غير صادق في اعتقاده المذكور **فاجاب** فيقول لا يركب ولا يكل اعتقاده إلا أن تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان **فان قلت** في فصل يجب على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل إلى شهود عن الشرعية الأولى في مقام الأيمان والاحسان والاقان من حيث إن لكل مقام من هذه المقامات عينا تخصه كأن لكل عبادته وطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف به بصير أحدهم يعتقد أن كل مجتهد مستحب **فاجاب** في كتابتكم الإشارة إليهم بحسب السلوك حتى يصل إلى ذلك لأن كل مالم يتوصل إلى الواجب الأله فهو واجب ومعلوم أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون حازما ولا يصح الجزم الحقيقي إلا بشهود العين التي يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قلت فماذا أحجب من نازع في صحة هذه الميزان من المجادلين وقال هذا أمر ما سبته عنه أحد من علمائنا وقد كانوا أهل المجل الأسنى من العلم والدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الأئمة **فاجاب** من أدلة هذه الميزان طلب الشارع منا الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا



مسافر الم تبطل صلاته وعصى فيها وقطعه اليد وضاً افضل وقال مالك عصى فيها ولا يقطعها واهي

تشد يد كارتفاحك المطابقة لمرحمت الشرع بحكمه لا يمكن اعدامهم الخروج عنه اذ اوما اجلته  
 اى ذكره ولم تبين مرتبة فان المجتهدين يرجعون على اثنين قسم يخفف وقسم يشدد حسب ما يظهر لهم من  
 المدارك اوله اقرب كما يعرف ذلك من سير مذاهب الائمة وذلك بخلافه وحديث الائمة بالاعتناء بالاعتناء وحديث  
 لا وضوء من لم يبد كرام الله عليه اول الصلاة الا بغضه الكتاب اول الصلاة لخارج المسجد الا فى المسجد فان من  
 المجتهدين من قال لا صلاة ولا وضوء لمن ذكر تضع اصلا ومنهم من قال لا صلاة كعامة ولا وضوء كامل وانفك  
 الاحاديث المذكورة يشهد لكل امام لاسبيل لاحدهما ان يهدم قول الآخر جلة من غير نظر على احتمال اى  
 معنى يعارض بذلك اذ اقرب معنى ذلك ان يحكى الله تعالى حتى كل مجتهد بما ظهر له فى المسائل  
 الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له ابدأ (فان قلت) فاذا كان من كمال شريعة الله تعالى بما يحمد الله عليه وسلم  
 التى اختص بها انما جاءت على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذى لا شى على الامة كل تلك المشقة وذلك  
 ونحوه ما صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين فى تكميل اديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالحج الجواب به فهو  
 كذلك فرحم صلى الله عليه وسلم اقرباه امتهم امرهم بكتسابهم الفضائل والمرااتب العلية وذلك بفعل العزائم  
 التى يترقونها فى درجات الجنة ورحم الضعفاء منهم تركه ما لا يطيقونه مع ثواب اجرهم كما ورد فى حق من  
 مرض او سافر من الحق تعالى بامر اللامكة ان يكتبوا له ما كان يعمل بمصالحه فيكون له ان الشرع به لو كانت  
 جاءت على احدى مرتبتي الميزان لقطع كان فيه اخرج تشديده على الامة فى غير التشديد ولم يظهر للدين شى  
 فى قسم التخفيف وكان كل من قلدا اماما فى مسئلة قال فيها ان التشديد لا يجوز العمل به فى مضائق  
 الاحوال والضرورات فكانت المشقة تعظم على الامة بذلك فالجدة التى جاءت بشريعة نبينا محمد صلى الله  
 عليه وسلم على اكل حال حكم الاعتدال فلا واحد من شى فيه مشقة على خفض الارو جديف شى آخر فيه  
 التخفيف عليه اما حديث اواز او قول امام آخر او قول فى مذهب ذلك التشديد مروج يخفف عنه (فان قلت)  
 فما الجواب ان نازعنا حديث اواز او قول امامه من المقلدين الذين يعتقدون ان الشرع جاء على مرتبة واحدة وهي  
 ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ فيحمل الصواب (قلنا) الجواب اننا نقتسم عليه لانه قد قول  
 نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه فى بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب امامك فاقسم حال عملك بقول  
 غيره ومذهب الغير صحيحا ام مذهبك باقى على محض حال غيرك بقول غيره ولعله لا يجد له جوابا يسد يد اعينك به  
 ابدأ على وجه الحق وجمعت سدى عن الغواص رحمة الله تعالى يقول لا تكمل المؤمن العمل بالشرى ربعة كلها  
 وهو متقدم بمذهب واحد ابدأ او قال صاحبها اذ اصح الحديث فهو مذهبى ترك ذلك المقلد الاخذ باحدث  
 كثيرة بحيث عند غير امامه وهذا من ذلك المقلد عى فى الصبر عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام  
 امامه رضى الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضى الله تعالى عنه يقول عن نفسه الشر بصفة انه ادرى بشان  
 نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول رضى الله عنه اذ اصح الحديث اى يذى فهو  
 مذهبى والله اعلم انتهى وهو كلام نفس فان الشر بربعة افان كل احكامها بنظم جميع الاحاديث والمذاهب  
 بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ومن يتبين ذلك عن انهم نظر وتوفر فى الشر ببعة واطلع على  
 اقوال علمائنا فى سائر الاقوال وجد الشر ببعة مفسوحة من الآيات والاشعار والاراسد والاهل والحق ما وكل من  
 انرجع حديثا واثر او قولاً من اقوال علمائنا عفا فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالمثل الذى  
 نقص من قوامه اوله سلك اوا كثر بحسب ما يقتضيه الحال فالتشر ببعة الكاملة حقيقة على جميع المذاهب  
 الصحيحة اقوال العلمائين عقل واحصى فضلى باقى جميع احاديث الشر ببعة وانما هو اقوال العلمائين الصغار  
 وحديثه يظهر لك كمال عظمة الشر ببعة وعظمة هذا الميزان ثم انظر اليها بعد التيمم تجد كلها لا يخرج عن  
 مرتبة تخفيف وتشديد ابدأ وقد حقه قنا هذا التشديد وثقل الجهد من سنة ثلاث وثلاثين ربعة مائة فان قلت فما  
 اصحاب الاحاديث التى تحت بعد موت امامي ولم ياخذها (الجواب) الذى يبنى على انك تعمل بها فان امامك  
 لو ظهر بها وحجت عندك لعم كان امرك بها فان الائمة كلهم امرى فى الشر ببعة كاسانى سانه فى قبول تريمهم  
 من الراى ومن فعل مثل ذلك فقد خالف الخبر بكلنا يد ومن قال لا على حديث الان اخذ به امى فانه خبر كثير

صححة وقال ابو حنيفة  
 يبطل تيممه ويأمره  
 الخروج من الصلاة  
 واستعمال الماء الا فى  
 الجنابة والعدين وقال  
 أحمد تبطل مطلقا وجروا  
 على انه اذا رأى الماء بعد  
 فراغه من الصلاة لا إعادة  
 عليه وان كان الوقت باقيا  
 (فصل) التيمم لا يرفع  
 الخشب بالاتفاق وقال داود  
 انه يرفع الحديث وهو  
 ضعيف لانه لو رفع الحديث  
 لما بطل عند جود الماء  
 ولا يجوز الجمع بين فرضين  
 يتيمم واحد عند الشافعى  
 ومالك واحمد وسواء فى  
 ذلك الحاضر والغائب  
 وبه قال جماعة من اكار  
 الصحابة والتابعين وقال  
 ابو حنيفة التيمم كالوضوء  
 وصلى به من الحديث الى  
 الحديث اذ جود الماء  
 وبه قال الزورى والسنن  
 (فصل) واجمع على ان  
 التيمم شرط فى صحة التيمم  
 واتفقوا على ان التيمم  
 لا يرفع الحديث على  
 الاستمرار بل يوجب  
 الصلاة وحكى عن ابى  
 حنيفة انه قال يرفع  
 الحديث ويجوز ان يمتنع  
 ان يؤم المتوضئين  
 والتيممين بالاجماع وحكى  
 المنع عن ربعة ومحمد بن  
 الحسن ولا يجوز التيمم  
 قبل دخول الوقت عند  
 مالك والشافعى واحمد  
 وقال ابو حنيفة يجوز

(فصل) واتفق الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العدين والجنابة فى الحضر وان خيف فواتهما واجاز ذلك

كأعله كثير من المقلدين لانهم اذا ذهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد ما هم متفقين على الوصية الائمة  
فان اعتقادنا لهم انهم وعاشوا واطفروا وبلغنا الاحاديث التي سمعت منهم لاحادها واطفروا على ما رواها وتركوها كل  
قياس كانا قولا وهو كل قول كانا قولا وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الشافعي ارسل يقول الامام احمد بن  
حنبل اذا صم عندك حديث فاعلم انه لا خفيه ونترك كل قول قلناه قبل ذلك اوقاله غيرنا فانك احفظ للحديث  
ونحن اعلم به انتهى **فان قلت** فاذن ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شيئا من اصناف الشرع بغير ما في  
الخطا الزاوي حديث اذا اجتهدنا في ما خطانا في اجروا نصاب فله اجران من ان استمداد العلماء كلهم من  
بحر الشرع بغير ما فالجواب ان المذاهب الخطا منها وخطا المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطا  
الذي يخرج به عن الشرع بغير ما اذا خرج عن الشرع بغير ما فلا اجر له اقله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه  
امرنا فهو ردي انتهى وقد اثبت الشارع له الاجر فاي قول الحق ان الحديث ان المال كذا اذا اجتهد ومصادف نفس  
الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجران اجر انتبه وجر مصادفة الدليل وان لم يصادف عن الدليل وان  
صادف حكمة فله اجر واحد وجر التمتع فالمراد بالخطا اننا لخطا الاضافي لا الخطا المطلق فافهم فان اعتقادنا  
ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع اقوالهم وماتم الاقرب من عن الشرع بغير ما وبغير ما  
وابعد بحسب طول السند وقصره وكايح علينا الاعيان بجمعة شرائع الانبياء قبل نضوعهم اختلافها  
ومخالفة اشاعتها فظاهر شرعنا كذلك يجب على المقلدين اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين في الصحة وان  
خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشرع بغير ما في ماله كونه ووطن غيره وان  
كلامه خارج عن الشرع بغير ما ليس كذلك واول ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بغير ما في سائر الادوار الى  
عصرنا هذا فبعد اصل كل دور وطن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله واين من يخرج بغير ما في هذا  
الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى الشهود واصلاها بين الشرع بغير ما في الاول التي هي كلام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الاول من الصحابة فمخوض  
عشروا من العلماء فاعلم ذلك **فان قلت** فهل هذه الامور دلست في جعلها على مرتبتين من حضرة  
الوحي الالهي قبل ان ينزل بها جبريل **فالجواب** نعم اجمع اهل الكشف الصريح على ان احكام الدين الخمسة  
نزلت من اماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب من القل والاهل والمنسوب من الارواح  
والحرمان من العرش والمكر ومن الكرسي والمباح من السدرة فالواجب بشهادة لربنا التشديد والمنسوب  
بشهادة لربنا العفيف وكذلك القول في الحرمان والمكر واما المباح فهو امر برزخى جعله الله تعالى من  
جمله الرحمة على عباده ايسر بحوائفهم من جهة مشقة التكليف والتجبر ولا يكونوا يفتتج امر ولا نهى  
اذ تقيدوا بشر بان يكون تحت الطاعة على الدوام بما لا طاعة له به ولكن بعض الماوراء قد قسم المباح ايضا  
الى تخفيف وتشديد بالنظر في الاول وتخليق في الاول فيكون ذلك عندنا على قسمين كالمرتبة والرحمة كما تقدم  
**فان قلت** فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة **فالجواب** في الحكمة  
في ذلك ان كل محل يعد صاحبه عارفا بكون من القل والاهل نظر الى التكليف الواجب فيجب ان يحاسب  
ما رى في اهل العرش فيكون من الكرسي نظر الى الاعمال والاقوال المكر وهي تفرع الى اهلها بالفرق والحوار ولهذا  
كان يؤجر حرام المكر ولا يؤخذ فاعلمه واما السدرة فهي المرتبة الخامسة وانما سميت عنتي لانها لا يجاوزها  
شي من اعمال بني آدم فتعني ان الارزاق والنبي ينزل من قل الى لوح الى عرش الى كرمي السدرة ثم يتعلق  
بعد ذلك بظواهر المكلفين فليس للاحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيه يتجاوز بين مظاهر المكلفين ابدأ  
فهو منتهى مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتامر ومجتبى سيدى عالم الخواص رحمة الله تعالى يقول  
المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة واليه انتهى نفوس عالم السعادة والى اصولها وهو انتم انتهى نفوس  
عالم الشقاء الابدى فاعلم ذلك فانه تعيس والمختص بالمالين

فبعد الشافعي يقيم  
ويصل فاذا وجد الماء  
عادون صلاتك يتيم  
ويصل ولا بعد وغند  
ابى حنيفة ترك الصلاة  
وبقي الفرض بدمته  
الى ان يقدري على الماء  
(فصل) ومن خاف  
التلف من استعمال الماء  
حائل تركه وان يتيم  
بلا خلاف فان خاف  
ازيادة في المرض او تناخر  
البرء او حدوث مرض ولم  
يخف منه التلف حائله  
عند ابى حنيفة ومالك  
ان يتيم بلاعادة وهو  
الراجح من مذهب  
الشافعي وقال عطاء  
والحسن لا يستباح له  
التيم بالمرض أصلا ولا  
يجوز ان يتم للبرص الا  
عند عدم الماء ومن  
وجد الماء لا يكتبه فالراجح  
من قول الشافعي انه  
يجب استعماله قبل  
التيم وقال احمد بن حنبل  
ما يقدر عليه ويتيم  
للايقين وقال ابى ائمة  
لا يجب استعماله بل  
يترك ويتيم (فصل)  
من كان مضموم سن  
أعماه قروح او كسر  
او جرح او اصاب عليه  
جميرة وجاف من زرعها  
التلف فعند الشافعي يسمع  
على الجسد ويضم الى  
السمع التيمم وقال ابو  
حنيفة ومالك اذا كان  
بعض جسده صحيحا

وبعضه جرحا او فريحا فان كان الاكثر الصحيح غسله وسقط حكم الجرح الا انه يجب معه بالماء وان كان الصحيح الاقل يتيم وسقط غسل

إذا وضعها على حدث وتعذر نزولها  
(فصل) ومن حبس في المصلى بقدر على الماء يتم وصلى عند مالك وأحمد ولا إعادة عليه وعن أبي حنيفة روايتان أحدهما لأنه صلى حتى يخرج من الحبس أو يحسد الماء والثانية يصلى ويعيد وهو قول الشافعي ومن نسي الماء في رحله حتى يتم وصلى ثم جده أعاد على الجدد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته لا يبعد فإن أعاد حسن وقال أبو حنيفة وأحمد لا إعادة عليه وهو قول قديم للشافعي  
في فصل في ومن لم يحسد ماء ولا تراه وحضرته الصلاة قال أبو حنيفة لا يصلى حتى يحسد الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات أحدها كذهب أبي حنيفة والثانية يصلى على حسب حاله ويعد إذا وجد وهو الجديد الراجح من قول الشافعي وأحمد الروايتين عن أحمد والقول أقدم للشافعي كذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد وهي الصحيحة أنه يصلى ولا يمسح يديه الثالثة من مالك ولو كان على يده نجاسة ولم يجد ما يزيله وهو متطهر فإنه يتيمم لها كالحديث ولا يبعد عند أحمد وقال أبو حنيفة

في فصل في فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذا الميزان والتدين بها هل تصدق أو توقف في تصديقه فالجواب إنساناً له عن منازع أقوال مذهب العلماء المستعملة ولا يندرسه فان قررها كالمواظبات مرتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كالحجج باسناد قدوة وان توقف في توجيهه من ذلك تبين أنه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بمسائل لاهلها الاغربة واعلم ان مرادنا عن ذلك قول منثوره مثال ذلك قول بعض العلماء بصريحه روية وجه الامرد الجليل فهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الاحتياط نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما ريك الى ما لا يريك قال بعضهم ومن تأمل بحقوقه تعالى ولا يتفرع وما لم يلبس الا بالتي هي احسن وعلم ان النبي عن القرب بغير الوجه المطلوب اغماضه وتفرع ما لم يلبس الله به من الاضمار بالنيب وماله لاحته الى امر منازع أقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين فليست له والله اعلم وقد تقدم ان الله تعالى لما امن على الاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها معتلة بها ورايت مذهب اهل السنة لا يخرج احداً ولها كلها ورايت جميع المذاهب التي اندرست قديماً تعاليمها ورايت اهل السنة والائمة لا يرون الامام ابا حنيفة وبله الامام مالك وبله الامام الشافعي وبله الامام أحمد بن حنبل وأقصرهم جدولاً لمذهب الامام داود وقد انقضت في القرن الخامس فاولت ذلك بطون زمن العمل بذهابهم وقصره فكما كان مذهب الامام أبي حنيفة اول المذاهب المدونة تدويناً فذلك يكون آخرها انقراضاً وذلك قال اهل الكشف ثم لما نظرت الى مذهب المجتهدين وما تفرع من صفات الادوار الى عصرنا اذ لم أقدر اخرج قولاً واحداً من أقوالهم عن الشريعة لشواذ ارتباطها كلها بين الشريعة الاولى ومن أقرب مثال لذلك شيكة صيداء العمل في أرض مصر فان العيين الاولى منها مثال عن الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة عنها الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم القامة تخط عليها صورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة ويحد كل عين من نقطة عافوقها حتى تنتهي الى العين الاولى فلا يساعد من اطعم الله تعالى على عين الشريعة الا الذي كالأطعماء وراى ان كل من عجزه صيب وياقوت زهواً كثيرة سروره اذا رجع جميع العلماء يوم القامة وأخذوا بيده وتيسروا في وجهه وصوب كل واحد يسارته الى الشريعة وقصده وراحهم غيره على ذلك ويقول ما يتبع فيه الانا ومانداه من قصر في السلوك ولم يصل الى شه ودا عين الاولى من الشريعة ومانداه من قال للصعب واحد الباقى مخطف فان جسم من خطاهم يمسسون في وجهه لتخطئه لهم وتجربهم بالجهل وسوء الادب ونهزمه السقم فاسم بالحق الى الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما عملت حتى تطوى لك العروق بسرعة وتشرق على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي اشرف عليها امامك وتشارك في الاغتراف بها فكما كنت متعالة حال سلوكك مع حاملها عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متعالة في الاغتراف من العين التي اغترفت منها ثم اذ حصلت ذلك المقام فاصحبه شهداء العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار وتصرفه جميع أقوال العلماء ولا ترمضها ولا واحد ادا الصعبة دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد وما تشددوا عليه وذلك بحجة استنباطها واتصالها بين الشريعة وان تزلت في آخر الادوار فراجع الامر في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد لكل من مجالس وقد كان الامام أحمد يقول كثرة التعليل دعي في البصيرة كانه بحث المجتهد على الذي يأخذوا أحكامهم من عين الشريعة وتقواً وانما تقلد من خلف حجج المجتهدين في المذهب الذي حملنا من وجهه كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من أقوالهم شأله وذا اتصال أقوالهم كلها بين الشريعة ويؤخذنا حديث الصحابي كقولهم يا أبا عبد الله اتهم بتم انتهي وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند المجتهدين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة الصعاب سلكوا ولا تجد مجتهداً الا وسالسته متصلة بصحابة قاله وله وجماعة منهم في فان قلت في فلا يثنى قدم العلماء كلام المجتهدين من غير الصحابة على كلام أحاد الصحابة مع أن المجتهدين من فروعهم فالجواب في انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد لتأخره في الزمان اعطاه على جميع أقوال الصحابة أو اعطاهم فرج الامر في ذلك الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك وسعت شخشا شيخ الاسلام



أما لك والشافعي لا يتبع المجاهدة وقال أبو حنيفة لا يصلي حتى يجذبا من يابا وقال الشافعي صلى ٢٥ وبعد فصل في اختلاف الأئمة في

تدوير الأجزاء في التيمم فقال  
أبو حنيفة في آل روبة  
اشهورة عنه ضربتان  
أحدهما الوجه والثانية  
للدين والمرقن والأصغر  
النصوص من مذهب  
الشافعي كذهب إلى حنيفة  
بل قال الشيخ أبو حامد  
الشافعي أن النصوص  
قدما وجددها فيسمع  
الوجه والدين إلى المرقن  
بعض بنين أو يضربان  
وقال مالك في أشهر  
الروايتين وأبو حنيفة  
ضربه واحد وهو وجه  
والكعب بن بركون  
يظنون أصابعه لوجهه  
ويظنون راحته لكفه  
فأجاب مع الخلف في  
المسح على الخفين في  
السفر جاز بأجمع المسلمين  
ولعم من جواز الانفراد  
وأنت في الأئمة على جوازه  
في الحضرة الأخرى وأنه من  
مالك والمسح على الخلف  
موقوف عند أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد للشافعي  
ثلاثة أمم أولها اليمن ولقبهم  
يوم ولية وقال مالك  
لا توقفت لمسح الخلف بل  
سمي لانه مسافر كان  
أو مقبلا من المأوى لم ينزع  
أوتنه خنائه وهو القديم  
من قولي الشافعي  
فصل في السنة عسع  
أعلى الخلف وأسفله عند  
الثلاثة وقال أحمد السنة  
موضع أعلاه فقط فإن انتصر  
على أعلاه أجزاء لا اتفاق

زكر جرحه الله تعالى يقول مراراً عَنِ الشريعة كالعرف أي الحيوانية اعترفت منه فهو واحد ومعه أيضاً  
يقول ما كان تاحداً إلى الانكار على قول مجتهد أو غلطاً في الابداح طعنك بأدلة الشريعة كلها ومعرفة  
بجميع لغات العرب التي احتوت علم الشريعة ومعرفة لغاتها وأوطرها فإذا احطت بها كان ذكرنا لم يجتهدوا  
ذلك الأمر الذي أنكروه فيها فتشدد لك الانكار والخبر لك وأنت لك بذلك ففتقروا الطريق إلى رفوعان  
شريعة جاءت على ثلثمائة وستين طريفة ما لك أحد طريفة منها إلا أنها انتهت إلى الجدل والشقاق  
فصل في ان اردت يا أخي الوصول إلى معرفة هذه المراتب وقفا وتصرفاً في مذهب المجتهدين ومقابلةهم كما  
يقصرها أصحابنا فاسلك كما مر طريق القوم والرافضة على يد شيخ صادق في ذوق الطريق بل يعلمك  
الأخلاص والصدق في العلم والعمل وزيل عند جميع العوائق التي تقف في طريقك عن السير وامتنع  
اشارة إلى ان تصل إلى مقامات الكمال النسبي وتصبر ترى الناس كأنهم ناهين الأتة فتري نفسك كأنك  
مالك فان سلكت كذلك فمضت لك ان شاء الله تعالى وصولاك في أمرع زمان عادة إلى شهود عين الشريعة  
الأولى التي يتفرع منها قول كل عالم وأما سلك بهر شيخ فلا يسلم غالباً إلى ما هو الجدل والمرارسة على  
الدين بالقلوب من غير لفظ فلا يصل إلى ذلك وفشله ذلك جميع أقرانك بالقلوب فلا يعيد هذه الشهادة  
وقد أشار إلى ذلك الشيخ يحيى الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق  
بغير شيخ ولا روع عاصم الله تعالى فلا يصل إلى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عهد  
الله تعالى عن روح عليه الصلاة والسلام ثم إذا وصل المبدأ إلى معرفة الله تعالى فليس وراء الله مرمى ولا فرق  
بعد ذلك فهناك تعلم كشفاً يقيناً على حضرات الاستعانة الألهية تو برى اتصال جميع أقوال العلماء محضرة  
الاسماء وترفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهود اتصال جميع أقوالهم بحضرة الاسماء  
والصفات لا يخرج عن حضرة تاتول واحد من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما قد مناه في عين الشريعة الكبرى  
وسمعت سدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إذا انتهى سلوك المرء إلى تحت عبدة عقد التفضيل  
بالفهم وتعلم معرفة معني قوله تعالى لا تفرق بين أحد من ربه وعرفه مالك أن كل من فضل بعبدة بعض  
الرسول على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق في خلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الأمر ويرى عين  
الجسع هي عين الفرق كأننا السالك من طلب العلم بسلك حقيقياً وأحياناً لا يقتصر على مذهب واحد  
يعتبه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفة فيتهنى به هذا المشهد إلى مقام يصير به عند نفسه فيه جميع المذاهب  
من غير فرق إلى شهودها غرأ في جميع المذاهب من عين واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم  
للبرهان مقرر للقوانين في مسئلة كل مجتهد مصيب لا فقه من كل من كان في حال السلوك فهو لم يقف  
على العلم الأول فلا يقدر على أن يشغل أن كل مجتهد مصيب لا فقه من كل من كان في حال السلوك فهو لم يقف  
كل مجتهد مصيب وحيداً كثيراً أنكار عليهم من عامة المقلدين حتى صرح لهم بما يستفادون به من شهود  
المقام الذي وصل إليه فهم معدون من روجه غير معدون من روجه آخر من حيث لم يدروا وهو يعلم ذلك إلى  
الله تعالى فانه ما من تانديل واضح يرد كلام أهل الكشف أبداً الاعتقاد ونقلوا لا شراً إلا أن الكشف لا يأتي إلا  
مؤيداً بالشريعة بعد انذارها وخبرها بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا وعين الشريعة وهو سمع سدي  
علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم الدنيوية كلها من أنواع علوم الحضرة عليه السلام لا ينبغي عليه كما وقع  
من انكار السدي موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما حك موسى عن انكاره عليه آخر الأمر علمنا انه وسى  
عليه الصلاة والسلام اطاعه الله على ما طاع عليه الحضرة عليه السلام والأفانك يسوغ له السكوت على ما رآه  
مكتراً عنده فان خرق سنة قوم بغير ادخار خوفان لم يضر هاتماً أو قتل غلام خوفاً من ربه أو يطمعنا أو كفا  
للتحقيق رزقه الشريعة انتهى وقد أشار إلى تحذير الشيخ يحيى الدين أوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم  
الدنيوية أن يحكمها العقول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقابلها إلا بالنسج لاهلها من غير فوق  
وذلك لأنها تأنق أهلها من طريق الكشف لا تفكر وماتود العلماء أخذوا العلوم الآمن طريق أفكارهم  
فإذا تألم علم غير طريق أفكارهم أنكروا ولانه تألم من طريق غير ما توفقه عندهم انتهى ومن هنا تعلم

أصابع فصحاء وقال الشافعي ٢٦ ما يقع عليه اسم المسح وقال أحمد جمع الاكثر يجوز وما لك رحمه الله يرى الاستيعاب جعل الفرض

لكن تراخى عن مسح ما صادى  
ما تحت القدم أعاد الصلاة  
عند استعجاله في الوقت  
وأجمع وأعلى ان المسح  
على الخف مرة واحدة  
يجزئ وعلى الله في نزاع  
أحد الخفين وجب عليه  
نزع الآخر  
فصل في ما انفقوا على أن  
ابتداء مسح المسح من  
أحد بعد اليس لامن  
وقت المسح وعن أحمد  
روايته من وقت المسح  
واختاره الشافعي قال  
النووي وهو الأرجح دليلا  
وقال الحسن البصري من  
وقت اليس وانفقوا  
على أنه إذا انقضت مدة  
المسح غطت طهارة اليد  
مال كفاهه على أصله في  
ترك مراعاة الوقت ولو  
مسح الخف في الحضرم  
سأدأت مع مقيم عند  
الثلاث وقال أبو حنيفة  
يتم مسح مسافر  
فصل في وإذا كان في  
الخف خرق يسير فيها  
دون الركبتين يظهر  
منه شيء يسير من الرجليين  
لم يجز المسح عليه على  
الحديث الرابع من مذهب  
الشافعي وهو مذهب أحمد  
وقال ما يشعرك من مسح  
عليه ما لم يتفاحش وهو  
قول قديم للشافعي وقال  
داود يجوز المسح على  
الخف الخرق بكل حال  
وقال المشوري وغيره  
يجوز المسح عليه مادام  
يمكن المشي عليه وقال الأوزاعي يجوز مسح على ما ظهر من الخف وعلى باقي الرجل وقال أبو حنيفة

بأخي ان من أنكر هذه الميزان من المجوزين فهو معذور ولانهم العلوم اللدنية التي أوتينا للحضرة عليه  
السلام يبين فاعلم ذلكوا الحمد لله رب العالمين  
فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا يمتنع وجعل كل قول على حالة  
وبيان ما يؤيد هذه الميزان في العلم كان مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف ومن سرحه الشيخ يحيى  
الدين في الكلام على مسخ الخف من التروحات فقال لا ينبغي لأحد أن يخفي مجتهدا أو وطعن في كلامه  
لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصار شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى إياه قال وهذه  
مسئلة تقع في محظورها كثير من أصحاب المذهب لعدم استحسانهم ما ثبتناهم عليه مع كونهم عالمين بكل  
من خطأ مجتهدا بعينه فانه خطأ الشارع فيما قرر مسحا كما انتهى وفي هذا الكلام ما يشهد بالخفاق أقوال  
المجتهدين كما ينصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كانه انصوص للشارع في جواز العمل بها شرطه  
السابق في الميزان يؤيد بذلك أيضا قول علماء الأصول انسان أربع كمات لا أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء  
مع ان ثلاث جهات منها غير الأقلية يفيق ولكن لما كانت كل ركعة مستندة الى الاجتهاد قلنا بالاجتهاد لم يمكن  
جهة أولى بالقلية من جهة وعملوا بذلك أيضا ما أجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهد من هم الذين رويوا  
الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكان ان النبي مصوم كذا وأثره محفوظ من الخطأ في نفس الامر وان خطاه  
أحد فذلك الخطأ اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفعة لم يزلهم الا  
العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله عليه وسلم أباح لهم  
الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولو رددوا الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلهم يدعونه يستنبطونه  
منهم ومعلوم أن الاستنباط من مقامات المجتهدين رضى الله عنهم فهو شرعي عن أمر الشارع كما مر في كل  
مجتهد مصيب من حيث تقريره به بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه كيان كل نبي ومصوم انتهى  
وسمعت بعض أهل الكشف يقولون غابا فسمي الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من  
التشريع وبثبت لهم طهارة القدم الرخصة فلا تقدم عليهم في الآخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم  
فيحشر عليهم هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة المظهرة المعافون عما نهى في صفوف الانبياء والرسل لافي  
صفوف الامم فامن نبي اور رسول الاو بحجابه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل  
عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الاحكام والاحوال والقامات والمنشآت الى ختام الدنيا يخرج  
المهدي عليه السلام من خاتمة ان جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فبالك أن  
يشدد امام مذهبك في أمر تأمر به جميع الناس أو يخفف في أمر تأمر به جميع الناس فان الشريعة قد  
جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك معك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما  
يشق ابدانهم على ما مضى في الله عليه وسلم على من شق على أمته وقوله اللهم من ولي من أمروا فحق شيا فرفق بهم  
فارفق اللهم به ومن شق على أمي فاشق اللهم عليه ولم يبله الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم  
أبدان كان يقول لأصحابه اتركوا في ما ترككم خوفا فاعلمهم من كثرة تنزيل الاحكام التي يتأهل عنها فيخرجون  
عن العمل بها فانما الدائم مع رفع المخرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنبه يختلف الدائم مع  
المخرج فانه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت في فاذن من الزم الناس بالتبعية عذبه  
واحد فقد صدق عليهم وشق عليهم في جوابك أنه ليس في ذلك حقيقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب  
لم يقل بالام الضعيف بالعز بل جوز له الخروج من مذهبه الى الخصة التي قال بها غير رفع جميع مذهب  
هذا الامام الى مرتبتي الشريعة فلا تفتي ببق ولا تفتي على من التزم مذهبه ما فاقا لم تفهم الشرع بعد هذا  
فهت وان لم تقر مذهب المجتهدين هكذا فما قررت ولا كان مع قلنا اعتقاد ان سائر أمته المسلمين على  
هدى من ربهم بل كان مخالفا لقوله بخانه وذلك معلوم من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه  
الميزان في هذه الطريق الانتصار للمذهب الاثني ومقلديهم خلاف ما سأعنه عن بعض الحسنة من قوله  
ان من تأمل في هذا الميزان وجدنا حكم بخطئة جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول يقول الآخر بل

يمكن المشي عليه وقال الأوزاعي يجوز مسح على ما ظهر من الخف وعلى باقي الرجل وقال أبو حنيفة

كان الحق مقدار ثلاث اصابع في الموضع وان كان دونها جاز **فصل** ولا يجوز زالمسح على ٢٧ الجرم في على الاصبع من مذهب

الشافعي والراجح من مذهب

مالك وقال ابو حنيفة  
واحد الجواز وهو رواية  
عن مالك وقول للشافعي  
ولا يجوز المسح على  
الجور بين الاثنى يكونا  
مجلدين عند أبي حنيفة  
ومالك والشافعي وقال احمد  
يجوز زالمسح على ما اذا  
كانا مصفيين لانتف  
الرجلان منهما

**فصل** ومن نزع  
لثف وهو يطهر المسح  
غسل قدميه عند أبي  
حنيفة وعلى الراجح من  
مذهب الشافعي سواه  
طلعت منه الذراع وقصرت  
وقال احمد مالك بغسل  
رجليه مكاته فان طال  
الفصل استأنف وقال  
الحسن وداود لا يجب  
فعل رجليه ولا استئناف  
الطهارة وصى بكاهو  
حتى يحدث حدثا متنا

**باب الحيف**  
اتفق الاثمة على أن فرض  
العلاء فاسقاط عن الجائض  
مدة حصة وانه لا يجب  
عليها اقضاء وروى أنه يحرم  
عليها الطواف بالبيت  
واللث في السجدة وعلى  
انه يحرم وطؤها حتى

يقطع حصة  
**فصل** أقبل سن  
تحض فيه فلما أعنفه  
مالك والشافعي وأحمد  
تسع سنين وهو المختار  
من مذهب أبي حنيفة  
واختلفوا هل لا تقطع

بخطا فيلزم من ذلك تخطئه كل مجتهد في تخطئه الآخر انتهى كلام هذا المسألة فالجواب قد اجمع الناس  
على قوهم ان مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما طهر له انه الحق وقد ارسل الليث بن  
سعد رضي الله عنه سؤالا لابي امام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام مالك اما قد نالت بالحق امام  
هدي وحكم الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة  
الاولى التي يفرع منها كل مذهب ولولا اطلاع له لكان من الواجب عليه الانكار ويشتغل ان من خطأ غيره  
من الائمة اذ ما وقع ذلك عنه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير من ينقل كلام الائمة من غير ذوق فلا  
يفرق بين ما قاله العالم امام دينه وقوله ولا بين ما قاله الامام غايته فقامل في هذا الفصل فانه ناطق بجملة هذه  
المران ومذهب المجتهد من كلها تقرير بالشارع وحكمه باستناد الى الاجتهاد والمجتهد رب العالمين  
**فصل** لا يلزم من نقد كامل من الالبياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول  
الذي يعمل به فيحق انه اغتارك العمل به لكونه ليس من أهله سواء كان ذلك في الزعم ام الرخصة فان  
كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عن الشر بصفة سواء المذاهب المستعملة والمندسة فكل قول  
لا يعمل به لعدم اهله له فوفى حقه كالجديد المنسوخ في حق غيره كالجديد المحكم واما غير الكامل من  
المقلد من تحكيم حكم من كان معتمدا بشرية تعبد على التبدل من ثلاث نعت بشرية معتمد على الله عليه وسلم  
فانه يلزمه العمل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وترك ما تميز من شرعية عيسى نفي العلماء عنه يدون وقول  
مدته من الزمان ثم يقول آخره او مع دليل عندهم من الاول فيكون الاول ويعلمون بالثاني ويصير  
الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع ان علماء هم الذين تقدموا وبذلك القول زمانا واقتوا به الناس  
حتى ما وافقوا ولا لاجل ان تعبد بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك وايضا ذلك ان الله تعالى اذا اراد  
ان يتعد عبادا بأحكام أخرى وجه آخر مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعالمهم وجه ترجيح  
أقول غير الاول التي كانوا يرجحوا فبادروا الى العمل بما ترجح عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح  
على ذلك انما شرع صدره وكذا الامر في انقاض المناهج وبذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه ان الله عز وجل يحدث الناس أفضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتعمه على ذلك عطاء ومجاهدة الامام  
مالك في كانوا لا يشقون فيما يستلون عنه من الوقائع الان واقع ويقولون فيما يقع اذ وقع ذلك فعلماء ذلك  
الزمان يقتونهم فيه انتهى ورعا يكون في باطن ذلك انما جرحه بالامة لان الحق تعالى رب العالمين من أهل  
ذلك الزمان اللئ من العمل بذلك المحكم فيفيض لهم من اوطله من حكمهم الاخذ عن من جنسهم لا تقطع الوحي  
رحمة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم في كل زمان من الشرع أحكاما تلقونها بالاقول ومسل للنفس فلا  
يجدون في العمل بما شق في الجملة وقد قال الله تعالى اعلم ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقع العلماء هذه  
الامة تمثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم من ظواهرهم شرع كالجديد كل برهة من الزمان يشبه النسخ  
لشرعية من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما من قول من  
أقوال المذاهب المستعملة والمندسة الا وقد كان شرعا نبي تقدم فأراد الحق تعالى بفضل روحه ان يجعل هذه  
الامة نصيبا من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعالمين بنحو ما علموا به  
من شرع الانبياء خصوصية هذه الامة من حيث ان شرعية بينهم حاوية لمجموع أحكام الشرع المتقدمة انتهى  
فصل انه لا يلزم من ترك الكمال العمل بقول ان يكون ذلك كونه تاما خارج الشرعية لان ذلك القول  
المترك لا يخرج عن كونه رخصة أو غير متفرج جميع الاراء التي رتبني التحفيده والتشديد وسمعت سيدي عليا  
الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا اعتقادنا جميع الاراء الكار من العلماء منهم وسألو البعضهم بعضا لالعلمهم  
بصفة أقوالهم ومستنداتهم وانصالحا من الشر بصفة لا احسانا لظن بهم من غير اطلاع على حجتهم وانصالحا  
بعض الشر بصفة فقد تقدمت على بعض اتباع المجتهدين في نزل الى شروعه في الشر بصفة الاولى وقال كل مجتهد مذهب  
كأن عبدا بالمال والكي والشج ابي محمد الحنفي والشج عبدا ابن الزبير بن زهير وامرهم بدليل ابن الشيخ ابا محمد  
صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم العلم بتقديده مذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز بن زهير بن صنف كتاب

الحيف امدام لا يقلل ابو حنيفة فيجاء واه الحسن بن زيد اعته الى الستين وقال مجتدين الحسن في الروميات خمس وخمسون سنة وقال مالك

روايات احدث من محمد بن مطلق في التريبات وغيره والثاني ستون مطلقا والثالثة ان كن عربيات فستون او نبطيات فستون لو عجميات فخمسون

**فصل في** وائل الميض عند الشافعي في الشهور هـ واخذ يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما ليلها وعند أبي حنيفة اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وعند مالك ليس لاقله حد ويجوز ان يكون ساعة او اكثره خمسة عشر يوما وائل طهر فاصل بين الميضتين خمسة عشر يوما قد ابي حنيفة والشافعي وقال احمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا اعم بين الميضتين وقتا بعد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام ولا حد لاكثره لا اجماع

**فصل في** يستمتع من الخائض بما فوق الازار فقط ولا يقرب ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال اجد وعبد بن الحسن وبعض اكار المالكية وبعض اصحاب الشافعي يجوز الاحتجاج والوطء فيما دون الفرج ووطء الخائض في الفرج عند احوام بالانفاق ولو وطئ قال ابو حنيفة ومالك والشافعي

الدرر الملتقطة في المسائل المختلطة افي في اعلى المذهب الا لربعة قولوا لاطلاعه على مستندات الائمة الاربعة ما كان سوغ له ان يبقى على مذهبهم كلهم وحمل امثال هؤلاء على انهم كانوا يقنون على المذهب من باب الامعان والتسليم من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها ومدارك اقولهم بهذا على مقامهم وكذلك القول فيمن اختار غير ما مضى عليه امامه يحتمل ان اغنا اختار لاطلاعه على اتصال ذلك القول بين الشربعة المظهرة كما فصل بها قول امامه على حد سواء كالامام زفر واي وصف واشهب وابن النخاس والنوري والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين ويحتمل ان كل من افي واختار غير قول امامه لم يطلع على ادلة امامه واغنا افي لاعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخرى نفس الامر فعمل ان كل مقلد اطلع على عين الشربعة المظهرة لا يؤثر بالثبوت عند ذهب واحد لانه يرى اتصال اقول الائمة كلها بصحتها ورضه فيها بعين الشربعة الكبرى وان اظهر التقيد بذهب واحد فانما ذلك لكونه من اهل تلك المرتبة التي يتقدم بها من تخفيف او تشديد ربحا من المذهب الا حوط في الدين من التقيد من طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى في تطوع خير او غير خير له والى غير ما ذكرنا اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باي هو وامح في الراس واللعين وما جاء عن اصحابه تغير ما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال انتهى في ذلك اشارة الى ان للعباد خيارا من المذهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سيدي على انصوص رجه الله تعالى اذا سأل انسان عن التقيد بذهب معين الان هل هو واجب ام لا يقول له يجب عليك التقيد بذهب ما دمت لم تصل الى شهود معين الشربعة الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود معين الشربعة الاولى فماتك لا يجب عليك التقيد بذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس مذهب ابي بهامن مذهب غير جع الامر عندك حثيثا في رتبتي التخفيف والتشد يد بشرط ما هو وكان سيدي على انصوص رجه الله تعالى بقوله ايضا ما تم قول من اقول العلماء الا وهو مستند في اصل من اصول الشربعة لمن تأمل لان ذلك القول لما ان يكون واحدا في آية او حديث او اثر او قياس صحيح على اصل صحيح لكن من اقوالهم ما هو مأخوذ من مخرج الآيات او الاخبار او الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ او من المفهوم فن اقوالهم ما هو مأخوذ بب ومنها ما هو اقرب بومنما ما هو معدوم منها ما هو معدوم رجعها كلها الى الشربعة لانها مقتضية من شعاع رها وما لم يأتنا ر بقدر من غير اصل ايد اكار بسانه في الخطبة واما العالم كتابه بعد عن عن الشربعة ضيف نور اقواله بالنظر الى نور اول مقتبس من عن الشربعة الاولى من قرب منها وسعت سيدي علما انصوص رجه الله تعالى بقوله ايضا ما تم كل من اتسع نظره من العلماء وراى عين الشربعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستحسبها وماتت فرع منها في سائر الادوار وهو نال آي اخر الادوار فبحسبة جميع مذاهب الامة ومقلد منهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو اوسيا في مثاله في فصل الامثلة المحصورة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك التجربة اوشكية والاصدا وغير ذلك والمجتهدين العالين

**فصل في** وايك الا باحي ان تطالب احدا من طلبه العلم الا ان يصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب امام مرتبة حاطقة فانه وحيدة لا سيما بحسبته الدنيا وشهواتها كما انه لا ينبغي لك ان تطالبه بعمل ذلك مادام في حجاب التقليد لامة فانه محجوب بديامه عن شهود العين الاولى الى اغتراف منها امامه لا رها ابا بل مرها السلوك على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعواطف التي تعوق الطالب عن الوصول الى مقصدي السيرة فاذا بلغ النهاية وشهد مذهب العلماء كما اشارت الى كيد الدين وجدادها كسبا في ياته في الامثلة الخمسة فانه يقرر مذاهب الائمة المجتهدين كاسر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وام قبل بلوغه الى هذا المقام فلا يجوز لك متعنه من التقيد بذهب واحد بل انك لو نهيته عن ذلك لا يجيبك لان من لازمه ان يقول المصيب واحد في نفس الامر ولله مذهبي انا واحد في الباقي فخطي لا تتبع في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشربعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان العيص من الشربعة هو ما اخذه امامه سواء اكان تحقيقا ام تشديدا والحق ان الشربعة جاءت على مرتبتين بقرينة اذلة كل من المرتبتين غالبا في الجذب بالراجح من مذهبه واحدى احدى روايته يستغفر الله عز وجل ويتوب اليه ولا غرم عليه لكن

يستحب عند الشافعي أن يتصدق بديناران وطىء في أقبال الدم ويتصدق في إداره وقال الشافعي في ٢٩ القديم تلازمه الترميم وفي قدرها

قولان المشهور استحباب  
دينار في أقبال الدم ونصفه  
في إداره الثاني عتق رقبة  
بكل حال وقال أحمد في  
الرأية الأخرى يتصدق  
بدينار ونصفه ولا فرق  
عنده بين أقبال الدم وإداره  
في فصل كذا إذا انتفع  
دم الحائض لم يجز وطؤها  
حتى تنقسل وإن كان  
الانقطاع لا كثيرا الحيض  
هذا مذهب أكثر العلماء  
بالإمام ابن المنذر هذا  
لا لا جاع منهم وقال أبو  
حنيفة إن لا تنقطع لا كثيرا  
الحيض جاز وطؤها قبل  
الغسل وإن انقطع لدون  
أكثر الحيض لم يجز حتى  
تنقسل أو عتق عليها وقت  
صلا وقال الأوزاعي  
وداود أغسلت فرجها  
جاء وطؤها ولو طهرت  
الحائض ولم تحمدا قال  
أبو حنيفة في المشهور عنه  
لا يئجل وطؤها حتى تنقسل  
وتصلى وقال مالك لا يئجل  
وطؤها حتى تنقسل وقال  
الشافعي وأحمد حتى تمت  
حلت وإن لم تصل به  
في فصل كذا والحائض  
كالجنب في الصلاة  
بالاتفاق وفي القراءة  
عند أبي حنيفة والشافعي  
وأحمد وعن مالك روايتان  
أحمدان في الآيات  
الأسيرة والى نقلها  
الأكثر ومن أصحابه  
أنها تقرأ ما شاءت وهو  
مذهب داود

في أحاديث لا تصحى كسأى في سبانه في فصل الجمع بين الأحاديث إن شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول المصنف وغيره  
كالخالف الزبلي من جمع أدلة المذهب في كتابه وانضم المذهب ورجح أدلته بكثرة الروايات وأوجه السند وهذا  
الدليل وإن كان صحيحا فاحاديث مذهبنا أصح سندوا كثير رواة ومات ذلك الاعتدال المحرر عن تضعيف دليل  
الخالف وإدخاله في كتابه وإن صاحب هذا القول من المصنفين أو غيرهم اطلع على ما اطلعنا عليه من أن  
الشرعية المظهرة جاءت على مرتبتين تخفف وتشد بدليل يحتج إلى قوله أحاديثنا أصح وأكثر بل كان رد كل  
حديث أو قول خالف الأخر إلى إحدى مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجح المذهب من مقلدي الأئمة  
ما قالوا قلت الأصح كذا وكذا الأدهم اطلعنا على مرتبتي الميزان ولو أنهم اطلعوا على ما جعلوا من أقوال  
مذهبهم أصح وصحوا وأظهر وظاهر ابل كانوا يقولون بوجه الأقوال كما هو ردونها إلى مرتبتي التخفيف والتشديد  
وقائه كسائل عما يناسب حاله من قوة أو ضعف رخصة أو عزيمه وكان يفتي أحدهم على الرأية مذهب  
(فان قال لنا شافعي) فبني هذا الميزان في أن أصلي إذا سمعت ذكرى لا يتجدد وضوءه (قلنا له) نعم كذلك  
ولكن بشرط أن تكون من أهل هذا الرخصة لا مطلقا وذلك كإدخاله إلى الشخص بكثرة الوسواس في  
الوضوء لصلوة الصبح كالأوقات يخرج فيلحقه هذا من الوضوء ومن فرجه بغير قصد في مثل هذه  
الصوره وتقليد الأمامي في حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها من الفرج بشرطها تحصيله لفضل  
الفرج منه في وقتها فإن المقاصد كعدم الوسائل عند جهره والعلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو  
الافضلية منك ولم يثبت عندهم من قال بذلك نسخه على اصطلاحنا فرجع الأمر في هذه المسألة إلى ما عرفت من الميزان  
تخفف وتشد بدليل نسفهم من بدليل بالوسواس أن يصلي إذا فرجه أو ليس اجنبية مثلا لا بعد تجديد  
الطهارة (فان قال) لنا أحمد بن قدامة باحنية رضي الله عنه أن أمانا لا يقول على طهارة من مس  
فرجه أيد أسوأ كان من بعده عليه تجديد الطهارة أم لا (قلنا له) هات لنا عند ذلك بسند متصل منك إليه  
في هذه المسألة أنه صرح بذلك ولعله لا يجيد ذلك أبدا لا سيما وقد اتفق الأجل على أن الأولى الشخص مراعاة  
الخروج من الخلاف في كل عبادة أداها وهذا القاعدة في مدار اصطلاح صاحب هذا المذهب هناك نقول  
له أن ذلك شهادة منك على أماننا لمجل عرفت في الشريعة وعدم اطلاع على العين الأولى من الشريعة كما  
اطلع عليها بنية المجتهدين ونقول له أيضا أن اعتقادك في ووع أمانك الذي كان لا بد من مسئلة واحدة  
بما استظهر من الكتاب والسنة حتى يعقد على الحسنان العلماء يقولون أن رضون هذا إذا قالوا قال لابي  
يوسف أو مجاهد بن الحسن أن كتب ذلك وإن لم يرتضوه تركوه واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين أنهم كانوا لا يشعرون  
فرجه فليتوضأ فقال به أيضا وجهه على أهل العافيه من الوسواس مثلا وعلى الأكثر من العلماء والصالحين  
ونزل الحديثين على مرتبتي الميزان وقس على ذلك ما أتى على ما كان واجب الفعل أو الترك في مذهبك فلك  
فعله إن كنت من أهل ذلك تركه إن عجزت عن فعله حسا أو شرعا فالعجز الحسي معزوف والعجز الشرعي هو  
كالإذابة المسموعة لا حال دونه مانع من سب أو قاطع طريق مثلا وقد قدم أول الميزان أن مرتبته على  
الترتيب الوجوه لا على التخيير فإنا لا نذهل عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من نازعنا من المقلدين في حل  
البدلين أو الترابين على حالين وإذا كان أمانا كما نظر الدال على التشديد أو التخفيف في حق كل قوى وضعيف  
طال بما لا يثقل الصحيح عن أمانه أو خطأ ناه فبما أدى كل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام الأئمة في الورع  
وعدم القول إلى أي في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن أحدا منهم كان لا يفتي أحدا برخصة إلا أن رآه عاجزا  
ولا يرميه إلا أن رآه قادرا وإن لم يكن صاحب الواقعة حاضر عند أمانه حين أفتى الناس بذلك حتى أن  
صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أتت بها أمانه الأقر بأموال الصغار على التفصيل وقد تحققنا  
عمره في ذلك والمجتهدين إذا علمت ذلك فقال لكل مقلام متع من العجل يقول غير أمانه في مضايق الأحوال  
امتاعه ولا يفتي ولا ووع لا نك تقول لنا أنك تعتقد أن سائر أئمة السلفين على هدى من ربهم وإن كل أمان  
علت بقوله منهم فانت على هدى من ربك وفيه وذلك لا عتراف الأئمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم إن

فصل اختلاف الأئمة في الحامل هل تحيض فقال أبو حنيفة وأحمد لا تحيض وقال مالك تحيض وعن الشافعي قولان كالذين أحكمها

النهايضة (فصل) واختلفوا ٣٠ في المبتدأ اذا جاوز زدها أكثر من نصف أو حقيقته عكس أكثر الحيز وهو عنده عشرة

جميع ما عترفوه منها لا يخرج عن مرتبة الميزان ابدأ كالانخرج ابدأ عن أن تكون من أهل واحدة منها  
فعل ما أتت أهلهم من رخصة أو عزمه كما ساقى بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب إنشاء الله تعالى  
فان قال الشافعي أضاعني ما قرعته في هذه الميزان في أن أصلي لأقراءة فاتحة الكتاب مع القدرة عليها  
قلنا له هي عزة فان قدر على قراءتها لم يجزئك غير ما وان كنت عاجزاً عن قراءتها فادأب غير ما على ذلك  
مع الاصطلاح المتقدم فربما جعل قول الامام أبي حنيفة بسد مذهبها وان عم مقلدوه الحكم في ذلك القادر  
والماجر فافهم والحمد لله رب العالمين

(فصل) في وجوب المدا على صحته ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة كارتباط الظل بالشخص ما يفتصلونه من  
الحمل في الشريعة فان فصل عالم ما جل في كلام من قبله من الادوار الا ان المصل به من الشارع صلى الله  
عليه وسلم فالتفة في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى  
العلماء تلك المادة التي فصلوها ما جل في كلامه كما ان السنة بعده لكل دور على من تحته فلو تدرأ ان أهل  
دور تدرأ من فوقهم الى الدور والذى قبله لا تقطعت وصلته بالشارع ولم يندو الاضناح شكل ولا تفصيل  
مجل وتأمّل يا حيوان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قبل في القرآن على غير ما قبل في القرآن على  
اجاله كان الاعتقاد المحتمل في عدم فصل ما جل في السنة للقيت السنة على اجمالها وهكذا على غير ما قبل في  
أن حقيقة الاجال سارية في العالم كمن العلماء ما شئت الكتب والاربع من لسان الى لسان ولا وضع  
العلماء على الشريعة حواشي كالشروح للشروح (فان قلت) في الدليل على ما قبل من وجود الاجال في  
الكتاب والتفصيل له في السنة (قلنا) قوله تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان  
البيان وقوم بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا يقولون بالبيان وتفصيل  
المجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى كفي من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ  
لأولي من غير ان يأمرهم به وسعت شئنا شئنا في الاسلام كمرار به الله يقول ولا يسان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والمجتهدين انما ما جل في الكتاب والسنة لما قدر احد من علمائه ذلك ان الشارع لو لاين انبسته  
احكام الظاهرة فاما عندنا فبالكتابة في القرآن ولا قدر ناعلى استقراءها منه وكذلك القول في بيان عدد  
ركعات الصلوات من فرض وتقل وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفية ما بين انبستها  
وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن ولو لان  
السنة بينت لنا ذلك ما عرفنا والله تعالى في ذلك حكيم وأمرنا بعرضها المار فون انتهى قال سدي على  
الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولي ان السنة قاضية على ما فهمه من احكام الكتاب ولا عكس  
فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ايان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريفة وما نطق عن الهوى ان هو الا وحي  
وحي وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعلموا بما  
وافقه ما وافق احد ما عندكم انتهى وسعدى علمنا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكل مقام  
العالم عندنا في العلم حتى يربسنا أقوال المجتهد ومن مقلد بهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده  
حول بمنع قول واحد منها ليعرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويحتق التلقين بالعلم وهو  
اول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احد منهم في ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يصير جميع  
احكام القرآن وآدابهم من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته رعاها يكون ثوابه كتاب من قرأ القرآن كله  
من حيث احاطة بما فيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن وكلها احكام الشريعة وجميع  
أقوال المجتهدين ومقلد بهم الى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف المعاني ثم يترقى الى ما هو بلغ من ذلك  
قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسعدى مراراً يقول المجدد في الشريعة من بقايا النفاق لانه راد به  
ادخال حجة النير من العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيهم ثم ينجسوا بيمينهم فليجحدوا  
في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً فبني تعالى الايمان عن يحكوك فيهم فليجحدوا بيمينهم حرجاً  
وضيقاً وقال صلى الله عليه وسلم عند بني لا ينبغي التنازع ومعلوم ان نزاع الانسان في العلم عشرة وسته وجدلهم

أما ومن مالكا وابتدأ  
أشهرهما وحي رواية ابن  
القاسم وغيره عكس  
أكثر الحيز وهو عنده  
خمس عشرة ومائة تكون  
مستحاضة وقال الشافعي  
ان كانت من مرتبة صحت الى  
تخيرها وأغير مرتبة تقولان  
لحدهما ردت الى غالب عادة  
النساء وهو ست أو سبع  
وعن أحمد وروايتان  
أشهرهما واختارها  
انخرق عكس غالب عادة  
النساء وأما غيره فهي  
التي يميز بين الذين أي  
التي تفرق بين دم الحيز  
ودم الاستحاضة بالولون  
والقسوم والاربع فان  
دم الحيز اسود فحين  
ودم الاستحاضة قريب  
أجمر لان له فانه اجمل  
عند مالكا وللشافعي على  
أفصال الدم وادباره فتترك  
الصلاة عند اقبال الحيضة  
فاذا أدبرت اغتسلت  
وحلت وقال أبو حنيفة  
تعمل على عدد الأيام  
(فصل) في اختلافوا في  
المستحاضة فقال أبو حنيفة  
ترد الى عادتها ان كان لها  
عادة فان لم يكن لها عادة  
فلا يعتد بالتمييز بل  
عكس أقل الحيز وقال  
مالكا لا اعتبار بالعادة  
واذا الاعتبار بالتمييز فاذا  
كانت من مرتبة ردت الى  
التمييز والام تحسن اصلا  
وتعنى أبدأ هذا الشهر  
النسائي والنسائي وأما في  
الشهر الاول فله نه وروايتان أشهرهما عكس أكثر الحيز وظاهر مذهب الشافعي انها ان كان لها عادة

وطلب احضن حججهم التي بها الحق كالجدال معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على مدرجة الرسل درجوا كما يجب علنا الايمان والتصديق بكل ما جاء به الرسل وان لم تفهم حكمه فكذلك يجب علنا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم تفهم علمته حتى يأتنا عن الشارع بما خلفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كلهم وان اختلفوا في التشريع وانها كما هي مع اختلافها وتباينها وتناقضها حتى عن الله تعالى عليهم بالاشراف على عين البشر بعد المظهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء فيها نال عهد احدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلد بهم ترجع الى الشريعة المظهرة لا يخرج عنهما ان اولهم قول واحد لوجوهها جميعا الى مرتبة الشريعة المظهرة من تخفيف وتشد يد فيما عدا هذا المشهد فخطئة لاحد من العلماء في قوله له اصل فيها ابداء وان وقع ان احدا من المقلدين خطأ احدثنا في شيء من ذلك فليس هو خطا في نفس الامر وانما هو خطأ عندنا فقط لضعف مدركه عليه لا غير وروى عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول للتلميذ نصف الايمان كماله الربيع الجزير بل هو الايمان كله باعدا التقابل وهو كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كمال ايمان المسند ان لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها ولا كيف فحصل له وما هي الاصول فقال من الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى اى يقول في كل ما جاء من بناؤنا وبيننا امتنا بذلك على عرنا فيه ويقاس بذلك ما جاء عن علماء الشريعة فيقول امتنا كلام ائمتنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت في كل شيء لا بد من الاصل لوصولنا الى مقام احدهم من الائمة المجتهدين (فالجواب) نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة فها قد تقدمه ودين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه احدهم من الائمة الا ردة الامام محمد بن جرير ولم يسأله ذلك كما روى جميع من ادعى الاحتياط المطلق انما مراده المطلق المناسب الذي لا يخرج من قواعد ما دامه كائن القاسم واصبح مع مالك وكجملوا في يوسف مع ابي حنيفة وكان في والى بيع مع الشافعي اذ ليس في قوة احدهم بالائمة اذ يستكر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فها لم يبدوا من ادعى ذلك فخلنا فاستخرج لنا شيئا يسبق لاحد من الائمة استخرجه فانه يظهر فلياصل ذلك مع ما قدمناه فانما من قدرة الله تعالى لاسيما والقرآن لا ينقض عجايبه ولا احكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والمجتهد رب العالمين

فصل في بيان ما يذهب اليه من ان عدما انكارا كبار العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب الامن حتمنا يتبدل الى اذهان من قوم الظن في ذلك الامام الذي خرج من مذهبه لا غير بدليل تقر به من تلك المنقول على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب كما هو عندهم طريق الى الجنة كما هي في بيانه او اخر الامة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك طريقها فوصلته الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول لم يلغنا عن احدهم من الائمة انه امر اصحابه بالانزاع مذهب معين لا يرى محبة خلافة بل المنقول عنهم تقر به من الناس على العمل بقضوي بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من بهم وكان يقول انتم سلطنة في حديث صحيح ولا ضيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الامة بالانزاع مذهب معين لا يرى خلافة وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع عن الصحابة رضي الله عنهم على ان من استقى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقد جاء به ذلك ان استقى غيرهما من الصحابة ويعمل بمن غير تكبير واجمع العلماء على ان من اسلم فله ان يقلد من شاع من العلماء بشرح من ادعى دفعه من الاجماع فيمن قبله الدليل انتهى وكان الامام الرافعي من الائمة السليمة يقول يجوز نقله كل من اهل المذهب في التنازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بين ما على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولاي ولا شهوة فان هذه الصورة لم يقل بها احد الا اني ان مقتضى من قبله انقل بلوغ اخباره اليه الثالث ان لا يقلدوه في عامة من دينه كان يقلد في اليوم والليله خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية عن حيض ونفاس وانه

ومن أغنى عليه عرض  
أوسب مباح سقط عنه  
قتله ما كان في حال  
الغلبة من الصلاة على  
الاطلاق عند مالك  
والشافعي وقال أبو حنيفة  
إن كان الأعداء يرمونه  
فيادون ذلك وجب  
القضاء وإن زاد لم يجب  
وقال أحمد الأعداء لا يمنع  
وجوب القضاء بحال  
فصل ٧ وأجروا على  
أن كل من وجبت عليه  
من المكلفين ثم تركها  
حاصدا أو جوبها كافر  
بقتل بكفره ثم اختلفوا  
فبين تركها غير حاصد  
يسل كسلها ونافعا  
مالك والشافعي يقتل  
والصحيح عندهما يقتل  
هذا لا كفر بالسيف  
ويجزي عليه بعد قتله  
أحكام المسلمين من الفصل  
والصلاة والدفن والأثر  
والصحيح من مذهب  
الشافعي قتلها بصلابة  
واحدة بشرط إخراجها  
عنه وقت الضرورة  
ويستتاب قبل القتل  
فإن تاب والأقل وقال  
أبو حنيفة يمسس أبدا  
حتى يصلي وعن أحمد  
روايت التي اختارها  
أكثر أصحابها وتقولها عن  
نفسه أنه يقتل بالسيف  
ترك صلاة واحدة  
والختان عن جمهور أصحابه  
أنه يقتل بكفره كارتد  
ويجزي عليه أحكام

الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب إلى بعضها بهضافي كل مالا  
ينقص فيه حكم حاكم وذلك في أربعة مواضع إن تخالف الإجماع أو النص أو القياس الحلي أو ألقوا عند انتهي  
قال الشيخ جلال الدين السبكي رحمه الله تعالى ومن بلغنا عنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير تكبر  
عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن عمران الخراساني كان أكابر المالكية لما قدم الإمام  
الشافعي بغدادتته وقرأ عليه كتبه ونشر عليه ومنه مجدين عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الإمام  
مالكا فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهبه وصار يبحث الناس على اتباعه وبقول الشافعي هذا  
أس مذهبها فها هو مرة كله وكان الإمام الشافعي يقول له سترجي إلى مذهب أسلك فلما مات الإمام  
الشافعي رجوع كاتاله الشافعي وكان نظن أن الإمام يستخلفه على حلقة دوسه بعده فلما استلف أبو وهبي  
رجع ابن عبد الحكم وبصحت فأسأ الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا  
فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبه واتبعه ومنهم أبو عمرو كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر  
ابن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولا حنفيا فلما رآه جرح ما يقتضي انتقاله إلى مذهب الشافعي  
فتفق على البيع وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وفقه على خاله المزني ثم  
تحول حنفيا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب  
كتاب الجمل في اللغة كان شافعيًا ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم السيف الأمدى الصولي  
المشهور وكان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليًا  
تفق على الشيخ مرقى الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه ومنهم الشيخ محمد بن  
الدهان الهروي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا حين طلب الخليفة فحووا به ولم يولد  
الدهان أنه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدرس الفقه بالنظامية لم يشرط صاحبها أن لا ينزل فيها إلا  
شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقه والخو ومنهم الشيخ قتي الدين بن دقيق العيد كان أولا  
مالكيًا ثم تحول إلى مذهب الشافعي ومنهم شيخ الإسلام كال الدين بن يوسف النموشي كان حنبليًا  
ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي ومنهم الإمام أبو حنيفة كان أولا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا  
انتهى كلام الجلال السبكي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز له في أن  
ينتقل إلى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كالخروج دم من بدن حنفي  
وسال فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يذله اقتداء بمذهب الشافعي في هذا المسئلة فان صلى بطلت صلاته وقال  
بعضهم ليس أمان أن يقول من مذهب إلى مذهب حنفيًا كان أو شافعيًا أو مشعو وغيره كالسياتي وقال  
بعضهم يجوز للشافعي أن يقول حنفيًا ولا عكس قال السبكي ومنه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماءنا  
ومنهم لا يفتون في التنكير على من كان مالكيًا ثم عمل حنفيا أو شافعيًا ثم تحول بذلك حنبليًا ثم رجوع بعد  
ذلك إلى مذهب مالك أو شافعيًا فظهر التنكير على المنتقل إليهم اتساعا للمذاهب وخروج الرافعي يجوز  
ذلك وتبعه النووي وعبارة قال وضحة إذا دوت المذاهب قبل يجوز للقلدان ينتقل من مذهب إلى مذهب  
آخر إن قلنا بزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنه أن الثاني أعلم فبني أن يجوز بل يجب وإن خبرناه  
فبني أن يجوز أيضا كالقول في الإقله هذا أمانا وهذا أمانا انتهى كلام الرافعي وضحة فلو أن علماء السلف رأوا  
أنه ليس بذلك بأس ما تروا من انتقل من مذهب إلى غيره ولو أعلمهم بأن الشرع يسهل المذاهب كلها  
وتعها لا تنكر وأعله أشد التنكير لم لا يقولوا أمر السلف من أمرنا ما أن نكر نوافدا طلعوا على عن الشرع  
ورأوا اتصال جميع المذاهب بها أو سكتوا على ذلك أمنا بصفة كلام الأئمة وتسلطوا بهم وإن قال أحد من  
المالكية اليوم بمس من مذهب إلى غيره قلنا له بنس ما قلت أثبت أن امام مذهبك الشافعي  
جمال الدين بن أحمد صاحب رحمه الله تعالى والإمام القرافي رحمه الله تعالى لو قال ذلك هذا نصيب محض  
فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولي بالشرع من مذهب وقد سئل الجلال السبكي رحمه الله  
تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يقول حنفيا ولا يجوز له أن يقول حنفيًا أو مالكيًا أو حنبليًا





الإقامة كلها شرعية  
وكذا عند الشافعي وأحمد  
الاغظ الإقامة في بيتي  
والترجيع منه في الآذان  
الأعند أبي حنيفة  
فصل في إلقاء يؤذن  
لصلاة تسجل دخولها وتنها  
الإمام يصيح فانه يجوز أن يؤذن  
للمساجيل الصغرى وعن أحمد  
رواية أنه يكبره أن يؤذن  
للمساجيل الصغرى وعن  
أحمد رواية أنه يكبره أن يؤذن  
للمساجيل الصغرى في شهر  
رمضان خاصة  
فصل في واجبه على  
أن التثويب مشروع في  
آذان الصبح خاصة وهو  
سنة عند الثلاثة والشافعي  
قولان الجليل المختار أنه سنة  
وقال الثلاثة هو وإن يقول  
بعد الجعيلة الصلاة خير  
من التزم مرتين وقال أبو  
حنيفة يسجد الفراغ من  
الآذان ولا يشرع في غير  
الصبح وقال الحسن بن صالح  
يسحب في العشاء وقال  
الغني في جميع الصلوات  
وأجمعه على أن السنة في  
صلاة العبدن والكسوفين  
والاستسقاء للثناء بقوله  
الصلاة خاتمة  
فصل في واجبه على  
لا يعتد بالآذان المسلم  
الناقل وأنه لا يعتد بالآذان  
المراة للرجال وأن آذان  
النبي المجلد حال معتد  
به وآذان المجلد إذا كان  
محدثه أصغر من الثلاثة  
على الاعتداد بالآذان

ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يليق به حاله وهو وقفيه من مذهبه وأراد الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من  
شهرات نفسه المذمومة فذا أمره أشد ورعا واصل إلى حد التحريم إلا بغيره إلا بحكم الشرعية لمجرد غرض  
الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول أنه على كمال هدى من ربه إلا واعتقاده على كمال هدى  
ما ينقل عن مذهبه الرابع أن يكون انتقاله لغرض ديني ولكنه كان قديم مذهبه وإنما ينقل لترجيع  
المذهب الآخر عند ملأ آمن وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز له كفاؤه  
الرافعي وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا أخفا كثيرا ما قلدهم للإمام مالك  
الحامس أن يكون انتقاله لغرض ديني لكنه كان عاريا من الفقه وقد شغل عذه فلم يحصل منه على شيء  
ووجد مذهب غيره أسهل عليه بحيث برحوسه عداؤا له والثقة فيه فلهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويجوز  
عليه التخلف لأنه ثقة مثله على مذهب الإمام من الأئمة لا بعبء غير من الاستمرار على الجهل لأنه ليس له من  
التمذهب سوى الاسم والإقامة على الجهل نقص عظيم في المؤمن وقيل أن تضع معه عبادة كالجلال السيوطي  
وأظن أن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفيًا بعد أن كان ثقاته شافعيًا كان يقرأ في خاله الإمام الزنبي يتنصر  
بوعمله الفهم لخلف الزنبي أنه لا يجب عليه شيء فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه وصف  
كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآراء وكان يقول لو عاش خالي وورثني اليوم لكفر عن دينه انتهى والسادس  
أن يكون انتقاله لغرض ديني ولا ينبغي أن كان مجردا عن القصد من جميعه فلهذا يجوز مشهرا للعلماء أما  
الفقيه فذكر أنه لو منع منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الأول ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب  
الآخر فنبهه ذلك عن الأمر الذي هو العمل بما تعلمه قبل ذلك وقد عرفت قبل تحصل مقصوده من المذهب  
الآخر فلا ولي مثل هذا ترك فلا تترك كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى \* فقدان ذلك الأخ من جميع  
ما قرأه في هذا الفصل من عدم انكسار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب إلى آخراتهم كانوا يرون  
الشرعية واسعة وإن جميع الأئمة على هدى من ربهم وقد أجمع أهل الكشف على ذلك ولا يصح أن يتجمع  
مشكوك على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق للشرعية في نفس الأمر وإن لم يظهر لبعض  
المقلد ذلك كأن كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق لشرعنا يعني من تقدم وأن من عمل بما اتفق  
عليه العلماء كلهم فكأنه عمل بما لب شرائع الأنبياء ورعا كان لهم الإجماع كجميع اتباع الأنبياء كلهم  
أكرام الأمة محمد صلى الله عليه وسلم \* وصحفت سبدي علماء النواص رحمه الله تعالى بقول كل من نور الله  
تعالى نفسه علم أن سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى آخراته وأعلمهم بأن الشرعية نعمهم كاهم  
وتنه لهم فصل قول من رجع قول ما علمه على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام التكامل بل قوله ذلك وقد قدمنافى  
أصبح الحيزان وجوب اعتقاد الشرع على كل من لم يصل إلى الاشراف على الدين الأولى من الشرعية  
أصبح امام الحرمين وابن السمعاني والزماني والتكامل المراسم وغيرهم قالوا لا ملازمهم يجب عليهم التنبه  
عند ما أمكن الشافعي ولا يترك عند الله تعالى في العلل عنه اه ولا خصوصية للإمام الشافعي في ذلك  
عند كل من سلم من التعصب بل كل مقلد من مقلدي الأئمة يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه مادام لم يصل إلى  
شهود عن الشرعية الأولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قرئش فمحمول أن يكون مراد بالخلافة  
ويحتمل أن يكون مراده امامة الدين وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال وقد فتش العلماء فوجدوا غالب  
الأئمة المجتهدين من الموالى كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك فانه من بني أمية والغني عن الفقه وهم قوم من  
الذين لا من قرئش ومحمد بن الحسن والإمام أحمد شيانين وهما من ربيعة لا من قرئش ولان مضى  
وأنزوى من بني ثور بن عمرو بن أدوك ذلك مكحول والأوزاعي من الموالى وأضرابهم والحمد لله رب العالمين  
فصل في بيان استعماله خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشرعية وذلك لأنهم بنوا قواعد مذهبهم  
على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة في الشرعية كما ينبغي على ظاهر الشرعية على حدسوا وانهم كانوا عاقلين  
بالحقيقة أيضا بخلاف ما ظنهم من المقلد من فهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشرعية ومن  
نازعنا في ذلك فهو جاهل بتمام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشرعية معا وإن في قدرة كل واحد منهم

أن ينشر الأدلة الشرعية على مذهبه ومن ذهب غيره يحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج أحد بدعوى النظار في  
أقوال المذهب آخر كتبهم رضي الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف فكانوا يبرزون الأمر بدعوى  
علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة لأهل مذهب واحد فابقي كل واحد من بعدهم مسائل عرف  
من طريق كشفه أنها تكون من جملة مذهب غيره فتركوا الأخذ بها من باب الانصاف والتابع لما أطلعهم  
الله تعالى عليه من طريق كشفه ما تراه من أدلة تعالى لا من باب الآثار بالقرب الشرعية والارغمة عن السنة  
كما اطاع الأولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظر يا أخي في أقوال أئمة المذاهب تجد أحدهم  
أن خفف في مسألة شديدة في مسألة أخرى وبالعكس كما سأتى بيطة في ترجمه أقوالهم في أبواب الفقه إن شاء  
الله تعالى وسعيت سدى علي الخواص رحمه الله تعالى بقولنا أئمة المذاهب مذاهبهم بالشي على  
قوا بعد الحجة. ومع ذلك ربه ما علمنا لأذهابهم بأنهم كانوا على ما علمنا بطريقه ونحن وكان يقول لا يصح خروج قول من  
أقوال الأئمة المجتهدين عن الشرعية إذا عني ذلك الكف فاطمة وكفى يصح خروجهم عن الشرعية مع  
اطلاعهم على مراد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال الأصحاب ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح  
أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولهم من كل شيء وقوفهم من الأدلة هل هذا من قولك  
يا رسول الله أم لا نقطة ومشافهة بالشرائط المعروفة بأهل الكشف وكذلك كانوا يؤمنون بالله عليه  
وسلم عن كل شيء فهم ومن الكتاب والسنة قبل أن يدعوا في كتبهم ويدعون الله تعالى به ويقولون يا رسول  
الله قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك كذا في الحديث الفلاني كذا فهل ترزقنيهم أم لا ويجوز  
بقتضى قوله وإشارته ومن توقف فيما ذكرنا من كشف الأئمة المجتهدين ومن اجتماعهم برسول الله صلى  
الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا هل هذا من جملة كرامات الأولياء يقين وإن لم تكن إلا لأئمة المجتهدين  
أولياء على وجه الارض ولي أباؤنا قد اشهر عن كثير من الأولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في المقام  
يقين أنهم كانوا يحبهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا وصدقهم أهل عصرهم على ذلك كسدى  
الشيخ عبد الرحيم القناوي وسدى الشيخ أبي مدين المغربي وسدى أبي السعد بن أبي العشر وسدى  
الشيخ إبراهيم الدسوقي وسدى الشيخ أبي الحسن الشاذلي وسدى الشيخ أبي العباس المرسي وسدى  
الشيخ إبراهيم النولوي وسدى الشيخ جلال الدين السيوطي وسدى الشيخ أحمد الزاوي المصري وجماعة  
ذكرناهم في كتاب نظم قات الأولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين التتوطي عند أحد أصحابه وهو  
الشيخ عبد القادر الشاذلي رسالة لشخص ماله في شفاعته عند السلطان قايماى رحمه الله تعالى علم يا أخي  
أننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بوقت هذا اجتماعا وسعيت مرة نقطة ومشافهة وأولواخوتي  
من أصحابه صلى الله عليه وسلم على سبب دخولي لولاية لطعام القلعة وشفت فخل عند السلطان وأنى  
رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم ولما احتاج إليه في تصحيح الأحاديث التي تضمنها المحدثون من  
طريقهم ولا شأن أن نفع ذلك أن رجح من نفعنا أنى آه ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما أشهر  
عن سيدى محمد بن زين الملاح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نقطة ومشافهة وإنما صح كلهم من داخل القبر ولم يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الخرابه أن  
يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه أحسسه على بساطه فأنقطعت عنه الرؤبة فلم يزل يطلب من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الرؤبة حتى قرأ له شرا فقرأ آية له بعد فقال تطلب رؤبة معي فحسبنا على  
بساط القلعة لأسبل لك إلى ذلك فلم يلبثنا أن تراه بعد ذلك حتى مات آه وقلبنا عن الشيخ أبي الحسن  
الشاذلي وتابته الشيخ أبي العباس المرسي وغيرهم أنهم كانوا يولونوا حببت عنارهم برسول الله صلى الله  
عليه وسلم طريقة من ما عدينا فنعلم من جملة السابقين فإذا كان هذا قول أئمة الأولياء فلا غنى للمجتهدون  
أولى هذا المقام وكان سدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي لفلان أن يتوقف في العمل بقول من  
أقوال أئمة المذاهب ويطالهم بالدليل على ذلك لا يسو أدب في حقهم وكفى يتقوى التوقف عن العمل  
بأقوال المحدثين على أصل صحيح الأحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشرعية أبدا فان علم

وقيل في وأجمعوا على  
أن أول وقت انظره إذا  
زالت الشمس وانما انصلى  
قبل الزوال ولو كتبها تحجب  
عند الشافعي ومالك بزوال  
الشمس وجوبا وموسى  
الان يصير لكل شيء  
مثله وهو آخر وقتها المختار  
عندها ومذهب أبي حنيفة  
وجوب صلاة الظهر  
معلقة بآخر وقتها وإن  
العلاقة أوله تغسل قال  
القاضي عبد الوهاب  
المالكي والفقهاء كلهم  
بما يرمي على خلاف ذلك  
والمختار عند مالك آخر  
وقت الظهر إذا صار ظيل  
كل شيء مثله وكذلك عند  
الشافعي إلا أنه يقول هذا  
الوقت المصنق للقيم وقول  
أبي حنيفة كقول مالك  
فصل في آخر وقت  
الظهر سهو أول وقت  
العصر على سبيل الاشتراك  
فمن لم يصل الظهر حتى  
صار ظيل كل شيء مثله  
كان له أن يتدبرها ولا  
يكون مسئلة قال الشافعي  
من دخل في صلاة الظهر  
وكان فراغه منها حين  
صار ظيل كل شيء مثله فهو  
مصل لحافى ويتم أو ما بعد  
ذلك من الوقت المستأنف  
بعد زيادة ما على المثل فهو  
وقت العصر وقال أصحاب  
أبي حنيفة أول وقت  
العصر إذا صار ظيل كل  
شي مثليه وأخر وقتها  
غروب الشمس

فأذاع دُخُل وثبت  
الشاء عند الشافعي  
وما كان وقال أبو حنيفة  
وأحد الشقي البياض  
الذي بعد الحرمة  
فصل في واجد ما على  
أن أول وقت صلاة الصبح  
طلوع الفجر الثاني وهو  
الصادق المنتشر ضوءه  
معتزلاً بالافق ولا ظلمة  
ببسطه وأخر وقتها المختار  
الامساك وأخر وقتها الجواز  
طلوع الشمس بالاجماع  
والاختيار فيها التمسك  
عند مالك والشافعي وأحمد  
في رواية وقال أبو حنيفة  
المختار الجمع بين التمسك  
والاستسقاء فإنه ذلك  
قال الاستسقاء روى من  
التمسك إلا بالمرأة  
فالتمسك أولى وعند  
أحمد رواية أخرى لا يعتبر  
حال المصلين فإن شقي  
عليهم أن التمسك كان  
الاستسقاء أفضل فإن جتمعوا  
كان التمسك أفضل  
فصل في تأخير الظهر  
عن وقتها في شدة الحر  
أفضل إذا كان بصلياً  
في مساجد الجماعة بالافتاق  
والاجماع عند أصحاب  
الشافعي تخصيص هذه  
الرخسة بالبلاد الحارة  
وجامعة مسجد بمصر  
من يسد ويجعل العصر  
أفضل الاعتدال في حنيفة  
والأفضل تأخير العشاء  
الافق قول للشافعي وهو  
الاجماع عند أصحابه

الكشف أخبار بالأمور على ما هي عليه في نفسها وهذا إذا حقه وجده لا يخالف الشرعة في شيء بل هو  
الشرعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر إلا بالواقع عصمته من الباطل والظن اه وسأقي  
بيان ذلك في بيان شاء الله تعالى \* وصمت سيدي علياً الرضي رحمه الله تعالى، وقول مراراً كان أغمة المذهب  
رضي الله عنهم وارتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فعل الأحوال وعلم الأفعال المقتضى حتى أن بعضهم  
المتصرفين قالوا المجتهدين لم يروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا العمل المقتضى فقط حتى أن بعضهم  
قال جميع ما عمل المجتهدون كلهم من ربع على رجل كامل عندنا في الطريق إذا جل لا يكمل عندنا حتى  
يختم في مقام ولا يشبهه بل هو المضررات الأربع في قوله تعالى هو الأول والآخرو الظاهر والباطن وهو الأول  
المجتهدون لم يخفوا أسوأ عمل حضرة اسمه الظاهر فقط لا عمل يعلم به معلوم حضرة الأزل ولا يدل على الحقيقة  
انتهى \* قلت \* وهذا كلام جادل بأحوال الأغمة الذين هم أناد الأرض وقواعد الدين والله أعلم \* وصمت  
سيدي علياً الخواص أيضاً وقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد هذا المذهب المجتهدين وأتباعهم كلها متصل  
برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالمنع ومن طريق السند الباطن بالعلية صلى الله عليه  
وسلم بجميع قلوب علماء الأمة في اقتداء صاحب عالم الأمان مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم  
وصمت \* وقول مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم إلا ينتهي منه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم يجبر بل ثم يحضره الله عز وجل التي تخرج عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن  
الذي هو علم الحقيقة المأبداً ههنا من نقل علمها على الحقيقة لم يصح من هذا في قول من أقواله وأغما يقع  
الخطأ في طريق الأختين فقط فكيف قال أن جميع ما رواه المجتهدون بالسند الصحيح المتصل ينتهي منه  
إلى حضرة الحق جل وعلا ذلك كذلك يقال فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لأن جميع  
ما صابغ علماء الظاهر والباطن قد اقتدوا من نور الله فيهم فافهم قول من أقوال المجتهدين فهو قلد لهم الأثر  
مؤيداً أقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك اه وهذا سبب تأنيدي لكل أغمة الشرعة بتوجيهي  
لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه كسأقي بانه فيها ان شاء  
الله تعالى ولا أعلم أحد ما عني إلى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذهب  
لعملوا بكلام أنتم على يقين وبيان إذا رواه الحقيقة تؤيد بالشرعة المستقيمة وعكسه اه \* وصمت أخى  
الشافعي أفضل الدين وقد جادلته في مسألة يقول والله ما بيني أحسن أغمة المذهب مذهب الأهل قواعد  
الحقيقة المأبداً في الكشف الصحيح ومعلوم أن الشرعة لا تخالف الحقيقة أبداً وأغما تخالف الحقيقة عن  
الشرعة في مثل حكم الحكم كما شهدوه والذين اعتقدوا لما حكم عدايتهم فقط فلو كانوا شهدوا وعدالة  
ما تخلفت الحقيقة عن الشرعة في كل حقيقة شرعية وعكسه وإيضاح ذلك أن الشارع أمرنا بأحوال  
الناس على الظاهر ونهاهنا أن نقب وننظر ما في قلوبهم رحمه الله الأمة كما قال تعالى سقت حتى غشي  
ولانسي الرحمة الغيب لا يكون إجراء أحكام الناس على الظاهر من الشرع المقر بتقرير الشارع ونظير  
ذلك أيضاً كنفوا زان المكاتب بفعل التكليف ظاهر أو قد يكون في باطنه مزند تقاعى خلاف ما ظهره  
إنما أن كان مراد الشارع عيشه بمحققه فافهم ما وافق فيه الظاهر الباطن فن شهدوا أوصلي غير  
مؤمن فليس هو على شرع مطلقاً في نفس الأمر حتى يقابل بالحقيقة إنما ذلك باطل من غير الدين فان قدمت  
بأخى ما قرره الله تعالى في الشك بالجمع بين قول من يقول أن حكم الحاكم في نفسه ظاهر أو باطن أو بين من يقول أنه  
ينفذ ظاهر فقط أي في الترادف والآخر قد تنصرت الحق تعالى فافهم ما وافق فيه الظاهر الباطن من غير الدين فان قدمت  
أزورنا هو باطننا وقوله بعض الأغمة فيسبح شه وداو وفي الآخرة يعقوب عنهم وعشى حكم الحاكم في  
مسئلتهم كعشى شهادة العدل ولو رضى الخصوم كل ذلك فافهم ما وافق فيه الظاهر الباطن من غير الدين فان قدمت  
بعضهم بعضاً وفي الحديث أن شخصاً مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشهدوا في جنازة فافهم ما وافق فيه  
الأبواب الصديق رضي الله عنه وأوصى الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذين شهدوا في فلان بأمره

صادقون ولكن الله تعالى أحاز شهادته أي بتركه مسئلة اه وذلك انه تمام الصدية يقتضى أن لا يرى صاحبه من الناس إلا محاسنهم قباله على ما طهره وفاتههم \* وصحت سیدی علی الخوافی رحمه الله بقول لا يكمل إيمان العبدان سائر أئمة السنين على هدى من ربهم إلا أن لا يتركوا شرائط الصلاة على ما يجب التحب الكسفة من غالب المقلدين فمن لا زهم سوء الاعتقاد في غير ما هم أم أو يسألون له قوله في قلبهم مخزاة فاما كمن تركوا أحدا من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف لا بعد السلوك وإن شكك بالحق في قولي هذا فأعرض عنه أقوال المذاهب قبل لكل واحد ما عمل بقول غير ما عمل فانه لا يطعن في ذلك وكيف يطعن في ذلك وأنت رب بدتهم قواعدهم عندهم ولولم يكن الظاهر لا يقتدر على أن يشرح قلده بذلك باطنه قال وقد بلغنا من وراء النهر جمعا من الشافعية والخنفية فبظرون في نهار رمضان يلقونوا على الجدار واحد من بعضهم جميع بعض اه وقد رزنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب إلى مذهب تحقيق المناظر في ذلك واعلم بالحق أن الأئمة المجتهدين ما هموا بذلك إلا لئلا يحد من سعة استنباط الأحكام الكامنة في الكتاب والسنة فإن الاحتياط مشق من المجهود والمبالغة في انما الفكر وكثرة النظر في الأدلة فأنه تعالى يجرى جميع المجتهدين عن هذه الاحتياط فأنهم لا يستنبطوا الأمانة الأحكام من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما مر (فان قلت) فما دليل المجتهد في زيادة نهم الأحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة ولا فوافقه على حد ما ورد مصر بمحافظ ولم يزدوا على ذلك شيئا الحديث ما ترك شيئا بقرنكم إلى الله إلا لا بد من تركه ولا شيء بعدكم عن الله إلا لا بد من تركه عنه (فالجواب) دلناهم في ذلك الاتباع (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في تبيينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فانه لا يرب لنا كيفية الظواهر والأحكام والجمع وغير ذلك ما اعتدى أحد من الأئمة لغيره من استخراج ذلك من القرآن ولا كتمان في عدد كمات القرآن ولا في الزوال ولا غير ذلك على ساق في الفصل الآتي عتقه ان شاء الله تعالى فكان الشارح من ناسبه ما أجل في القرآن فكان ذلك الأئمة المجتهدون يقولون انما أجل في أحداث الشريعة ولولا بناهم لذلك لبقث الشرع على أجالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم أي يوم القيامة فان الأجل بل يسار باقي كلام علماء الأمة إلى يوم القيامة ولولا ذلك ما شرفت الكتب ولا حمل على الترويح وحاشا كما مر فأنهم (فان قلت) فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان احتجاده أم لا (فالجواب) كما قاله الشيخ عبي الدين كان ذلك منه اجتهدا فان الله تعالى ما فرض على أمته الجنس صلاة نزل بها إلى موسى ولم يقل شيئا ولا أعترض ولا قال هذا كثره على أمي فلما قال له موسى إن أمته لا تطيق ذلك أمره بالمراجعة فبقى على الله عليه وسلم مخير من حيث وفو رشفته على أمته ولا سبيل له أن يرد أمره بغير ما خفف في الرجوع في أي الحالين إلى هذا وهو حقيقة الاجتهاد فلما تخرج عنده أنه راجع ربه وجع الاجتهاد إلى ما وافق قول موسى وأمعن ذلك في أمته بأذن من ربه عز وجل فان قيمته ما ذكرناه علمت أن في تشرع الله تعالى في اجتهد المجتهدين تأنسه صلى الله عليه وسلم لا يستوحش وفيه أيضا التأمي كما كان في اجتجاده صلى الله عليه وسلم أيضا تأنسا وحدا القلب موسى عليه الصلاة والسلام لأنه رجماده أنار جمع إلى نفسه وما لم فو حده الله رجمه عباده ممنه ولوانه كان أبي عليه الجنس من صلته لا كان يقولهم على فعلها فانه تعالى لا تكلف نفسا إلا وسعها كما كان الله تعالى حبر قلب موسى حين امتشعر التمدد على قوله بقوله تعالى ما يدرك القول لدى فافهم موسى إن راجعه موسى كانت في عملها أن يكون القول كان من الحق تعالى على سبيل إرادة أظهره راعه على رسوله صلى الله عليه وسلم لم تشر ناله فصر بذلك وعرف أن في الحضرة الألفية ما قبل التبدل والسبع ومنه ما لا قبل ذلك فقد بان كليا أن ما في راجعه من الاجتهاد المجتهدين وهو كلام قدس ولعلك لا تحده في كتاب والمجتهد قرب العالمين

فصل في أن قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان من العلوم إن أهل جميع المذاهب يعلمون أن كل من عجز عن المراجعة يجوز له العمل بالنسبة (فالجواب) كان ما قاله هذا القائل صحيح ولكن أهل

التي تتقدمها وهي أربعة الرضوء بالماء أو التيمم عند عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال القبلة مع القدرة والمزيد دخول الوقت بدين واختلاف في سائر الأمور فقال أبو حنيفة والشافعي واجدانه من الشرائط فتكون خسا هتدهم واختلاف أصحاب مالك في ذلك فمنهم من يقول انه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو نهدت وصلى مكشوف العورة مع القدرة على السر كانت صلاته باطلة ومنهم من يقول هو فرض واجب في نفسه إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا كان عاصيا ورسقط عنه الفرض والختار عند مناخى أصحابه أنه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال الفصل في واجبوا على أن الصلاة أركانها وهي الدخلة فيها المتفق عليه منها تسعة وهي النية وتكبيرة الأركان والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس آخر الصلاة واختلافها فيها عدا هذه السبعة من الأركان الفصل في هذه الشروط والأركان هي فروض الصلاة المتصلة بها والمفصلة عنها ولا بد من التفصيل فأنه لا يفرض

انفذت الصلاة وقال  
النسوي امام متأخرى  
الشافعية والمختار له يكنى  
المقارنة العربية العامية  
بحيث لا يعدد غافلا عن  
أصلها فتدأ بالاولين في  
تسألهم

فصل في اتفاقنا على  
ان تكبيرة الاحرام من  
قروض الصلاة وانها  
لا تصح الا لفظ وحكي  
عن الزهري أن الصلاة  
تتقدم مجرد النية من غير  
تكبير وانفقوا على  
انفراد الاحرام بقول  
الحاصل الله اكبر وهل يقول  
غيره مقامه قال ابو حنيفة  
تتقدم بكل لفظ يقتضي  
التعظيم والتفخيم كالتعظيم  
والجليل ولو قال الله لم يزد  
عليه انه قد قال الشافعي  
تتقدم بقوله الله اكبر  
وقال مالك لا احد لا تتقدم  
الا بقول الله اكبر فقط  
واذا كان بحسن العربية  
فكبر بغيرها لم تتقدم  
صلاته وقال ابو حنيفة  
تتقدم ورفع اليدين عند  
تكبيرة الاحرام سنة  
بالاجماع واختلف وافي  
حدقه قال ابو حنيفة في  
أن يحاذي أدنيه وقال  
مالك والشافعي الى حدو  
من تكبيرة وعن احمد ثلاث  
روايات أشهرها حذو  
منكبيه والناحية الى  
أذنيه والثالث الخبير  
واختارهما الحارثي وروى  
السدي في تكبيرات

المذاهب اذا علموا بالاختصاص جعلوا بها وعندهم منها حصص وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها  
وموافقتها للكتاب والاختلاف صاحب هذه الميزان فانه يجعل بها مع انشراح القلب ليعرف فيه بتوجيهها  
وموافقتها للكتاب والسنة وابن من هو على يقين من صحة عبادته بمن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى  
أعلم والمجد لله رب العالمين  
فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين  
الشريعة الكبرى فتأملها لترشد ان شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود به كرهاة قتال حضرة الوحي وتفرع جميع  
الاحكام عنها او منها هكذا

- حضرة الوحي التي لا يتكيف
- حضرة العرش
- حضرة الكرسي
- حضرة القلم الاعلى
- حضرة الوح المحفوظ
- حضرة الواح المحو والاثبات
- حضرة جبريل عليه السلام
- حضرة محمد عليه الصلاة والسلام
- حضرة الصحابة رضي الله عنهم
- حضرة الائمة المجتهدين
- حضرة مقلد بهم الى يوم القيمة

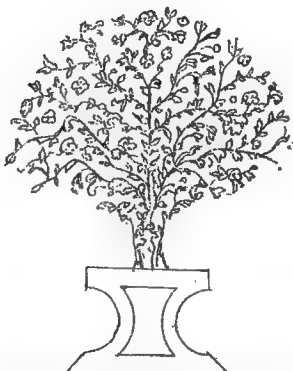
فانظر يا أخي في هذه الحضرات واتصالها بعضها ببعضها ما عدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية اتصالها  
بأحد ذلك أفردناها ولم نجعل منها جودا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما جعل للقرآن حضرة  
والشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا لا نتعقل من معاني القرآن الا ما أخبرنا

القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر متى تركه مع القدرة لم تصح صلاته فان عجز عن ٣٩ القيام صلى قاعدا وفي كيفية قعوده

لشافعي قولان أحدهما  
متر بما وحكى ذلك عن  
مالك وأحمد وهو رواية  
عن أبي حنيفة والشافعي  
مفترضا وهو الأصح وعن  
أبي حنيفة أنه يجلس  
كيف شاء فان عجز عن  
القوم فذهب الشافعي  
أنه يصطليح على جنبه  
اليمين مستقبلا القبلة  
فإن لم يستطع استلقى على  
ظهره ورجلاه إلى القبلة  
وهو قول مالك وأحمد وقال  
أبو حنيفة يستلقى على  
ظهره ويستقبل بوجهه  
القبلة حتى يكون أيمانه  
في الركوع والسجود إلى  
القبلة فإن لم يستطع أن  
يؤتي برأسه إلى الركوع  
والسجود أو ما بطرقة وقال  
أبو حنيفة إذا انتهى إلى  
هذه الحالة سقط عنه فرض  
الصلاة والمصلي في  
السجدة يجيب عليه إتمام  
في الفرض ما لم يحش  
الفرق أو يورث أن رأسه  
وقال أبو حنيفة لا يجيب  
القيام  
فوفصل بكواجموعا على  
أنه يسن وضع اليمن على  
الشمال في الصلاة الأفي  
رواية عن مالك وشي  
الشهرة أنه يرسل يده  
إرسالا وقال الأوزاعي  
بالتغيير واختار في محل  
وضع اليدين فقال أبو  
حنيفة ثبت السرة وقال  
مالك والشافعي تحت صدره  
فوق سرة وعن أحمد

به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله وإن كان الحق تعالى  
جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرك من قبل نفسه ما شاء كافي حديث صحيح شجرة مكة فإن عمه العباس رضي  
الله عنه لما قال له يا رسول الله ألا أذكر فقال صلى الله عليه وسلم ألا أذكر وإن الله تعالى لم يجعل له أن يشرك  
من قبل نفسه لم يصح أصلي الله عليه وسلم أن يستني شيئا مما حرمه الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

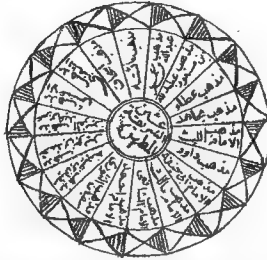
في هذا مثال الشجرة المطهرة والمنحلة بعين الشريعة المطهرة



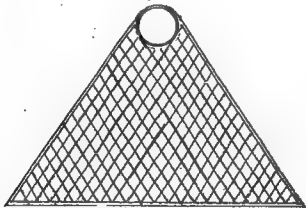
فانظر ما أحيى إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والثمار تجدها كلها متفرعة من عين  
الشريعة فالفروع أفعال المذهب والفروع الأصغر مثال أقوال كبار المتأخرين والأغصان  
المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المتأخرين والنقط الجارية في أعالي الأغصان الصغار  
مثال المسائل المتفرعة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج المحدث عليه السلام  
فيطل في عصره التقديس العمل بقوله من قبله من المذهب كما صرح به أهل الكشف بلهم الحكم بشرية  
محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لآقروا على جميع  
أحكامه كما أشار إليه في حديث ذكر المحدث بقوله بقولنا لا يخطئ في ما أنزل به من عليه الصلاة والسلام  
انقل الحكم إلى أمر آخر هو أنه يحى إلى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام بشرية محمد صلى الله عليه وسلم  
على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لأن  
الأنبياء ولأئمة السابقين واللاحقين فكل الأنبياء والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلمهم متفرع من عين شريعته وشجرة علمهم ما من قول من أقوال أئمة شريعته إلا أنه متفرع من هذه الشجرة  
وفرعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وأمن النظر  
فيها لم يجد قولاً من غير متصل بعقله أبدا والله أعلم والحمد لله وحده

زواتنا أشهرها وهي التي اختارها لثرفي كذهب أبي حنيفة والمالكية عند الثلاثة أن ينظر المصلي إلى موضع سجوده فوفصل بكواجموعا على

﴿وهذا مثال آخر لاتصال المذهب المجتهدين ومقلديهم بهين الشريعة أهاهرة فتأمل﴾



فانظر يا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة الطاهرة التي تنزع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقاديهم إلى يوم القيامة ومثال هذا جميع المجتهدين المندرسين والمستعملين لمثال الخطوط الشارعية إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فن تأمل في ذلك عرف ما اردناه بقولنا انه ليس بمذهب أولى بالشريعة من مذهب آخر جوهرها كلها إلى عين واحدة اهـ وتظاير ذلك أيضا شبكة الصيد فان كل عين منها تنصل بالعين الأولى في سائر الادوار ومنها ما لها



فانظر يا أخي إلى العين الأولى وما تنزع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بهين الشريعة فتمام قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسك بها أوصلت إلى العين الأولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الاقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ

أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصيغته عند الشافعي وجهته وجهي للذي طهر السموات والأرض حنيفا الآتين إلا أنه يقول وأنا من المسلمين وقال أبو يوسف المستحب أن يجمع بينهما ﴿فصل﴾ واختلَفوا في التعمُّد قبل القراءة فقال أبو حنيفة بتعمُّد في أول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعمَّد في المكتوبة وحكي عن الثوري وابن سيرين أن التعمُّد بعد القراءة

﴿فصل﴾ واختلَفوا على أن القراءة فرض على الإمام والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الأخرتين من غيرها واختلَفوا فيما عدا ذلك فقال الشافعي وأحمد نجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال أبو حنيفة لا تجب القراءة إلا في الأولتين وعن مالك وإسحاق أحداهما كذهب الشافعي وأحمد والآخرى أنه إن ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته جحد للهو وأجزأته صلاته إلا الصبح فإنه إن ترك القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة



لاتدين له القراءة تخلف الامام بحال وقال مالك واحدا لا تحب القراءة على المأموم بحال بل كره ٤١ مالك المأموم أن يقرأ فيهم بجهر به

وهذا مثال صورة اتصاله ذهاب المجتهدين وأقواله مقلد بهم بخو  
الحكايا والفتنة من طريق السند انظار فتأمله في

الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

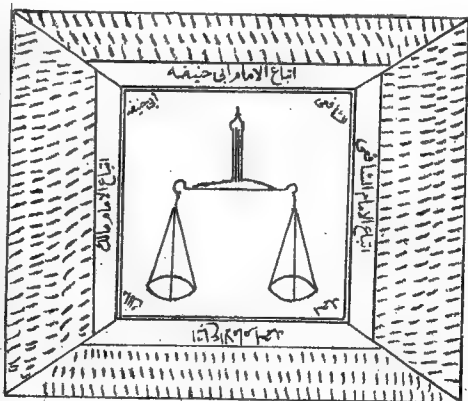
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

انظر يا اخي احاطة الجهر بذهاب الائمة ابتداء وانتهاء

في مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والامير ان اتباعهم خلفهم ليسفعوا في



بالفارسية وقال ابو يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجزه بغيرها وان كان لا يحسنها اقرأها بلغته اجزأه ولو قرأ في صلواته من

الامام سمع قراءة الامام  
اولي سمع وفرق احمد  
فاستحب فيها خاتمة به  
الامام وقال الشافعي  
تجب القراءة على المأموم  
فما أسره الامام والراجح  
من قوله وجوب القراءة  
على المأموم في الجهرية  
وحكى عن الامام  
والحسنة من صالح ان  
القراءة سنة  
في فصل في واختلافه في  
تدوين ما يقرأ فقال مالك  
والشافعي واحمد في  
الشهور عنه تمنع قراءة  
الفاتحة وقال ابو حنيفة  
تصح بغيرها ما تنسب  
واختلفوا في البسملة  
فقال الشافعي واحمد في  
آية من الفاتحة تجب  
قراءتها معها قال ابو  
حنيفة ومالك ليست من  
الفاتحة فلا تجب ومذهب  
الشافعي الجهر بها وقال  
ابو حنيفة واحمد بالسرار  
وقال مالك المستحب تركها  
والافتتاح بالحمد لله رب  
العالمين وقال ابن ابي ليلى  
بالخبر وقال الشافعي  
الجهر بها بدعة  
في فصل في واختلافه في  
تدوين ما يقرأ فقال مالك  
والشافعي واحمد في  
الشهور عنه تمنع قراءة  
الفاتحة وقال ابو حنيفة  
تصح بغيرها ما تنسب  
واختلفوا في البسملة  
فقال الشافعي واحمد في  
آية من الفاتحة تجب  
قراءتها معها قال ابو  
حنيفة ومالك ليست من  
الفاتحة فلا تجب ومذهب  
الشافعي الجهر بها وقال  
ابو حنيفة واحمد بالسرار  
وقال مالك المستحب تركها  
والافتتاح بالحمد لله رب  
العالمين وقال ابن ابي ليلى  
بالخبر وقال الشافعي  
الجهر بها بدعة

دون الفريضة وهو  
مذهب مالك

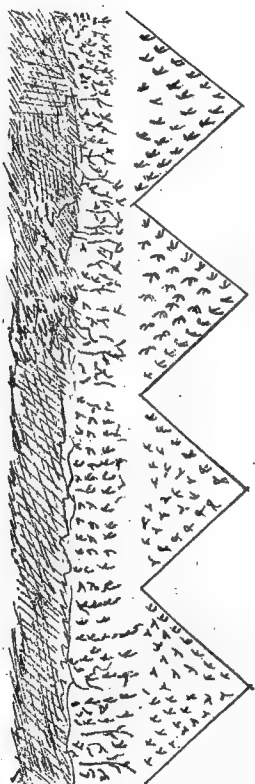
فصل في واختلاف في  
التأمين بعد الفاشحة  
فالمشهور عن أبي حنيفة  
أنه لا يجهر به سواء الإمام  
والأمام وقال مالك يجهر  
بما أناسم وفي الإمام  
روايتان وقال الشافعي  
يجهر به الإمام وفي  
الأمام قولان أحدهما  
أنه يجهر وهو القديم  
الختار وقال أحمد يجهر  
به الإمام والأمام

فصل في وانتقوا على  
أن قراءة السورة بعد  
الفاشحة سنة في الفجر  
وفي الأولتين من  
الرباعيات والمغرب  
وهل سن ذلك فريضة  
الركعات الثلاثة هل أنه  
لا يسن وللشافعي قولان  
أظهرهما أنه لا يسن  
وهو القديم المختار  
وانتقوا على أن الجهر  
فيما يجهر به والاختفات  
فيما يخفت به سنة وأنه  
إذا جهر الجهر فيما يخفت  
به والاختفات فيما يجهر  
به لا تطل صلاته لكنه  
ناركة السنة الإجماع  
عن بعض أصحاب مالك  
أنه إن تعد طل صلاته  
واختلغا في المنفرد هل  
يستحب له الجهر في موضع  
الجهر قال مالك والشافعي  
يستحب والمشهور عن  
أحمد أنه لا يستحب وقال

أوجنته هو بالخيار إن

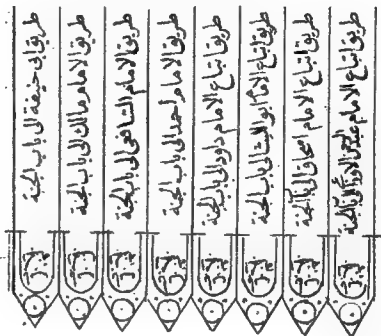
مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الله تعالى ومثال الناس فقه  
ومثال موقف الأئمة المجتهدين بلا حظوا بتأثيرهم على الله ربهم

مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الله تعالى ومثال الناس فقه  
ومثال موقف الأئمة المجتهدين بلا حظوا بتأثيرهم على الله ربهم



وعن عمر بن عبد العزيز  
انهم قالوا لا تكبر الا عند  
الافتتاح واختلصوا في  
الطمانينة في الركوع  
والسجود فقال ابو حنيفة  
لا يجب له في سنة وقال  
مالك والشافعي واجمعي  
فترض كالركوع  
والسجود واجمعا على انه  
اذا ركع السنة وضع يديه  
على ركبتيه ولا يرفعها  
بين ركبتيه وحكي عن  
ابن مسعود انه يطبقهما  
ويجعلهما بين ركبتيه  
والتسبيح في الركوع  
والسجود سنة وقال احمد  
هو واجب في الركوع  
والسجود مرة واحدة  
وكذلك التسبيح والدعاء  
بين السجودتين الا ان  
تركه عنده ناسيا لا يطل  
والسنة ان يسبح ثلاثا  
بالاتفاق وعن الثوري  
ان الامام يسبح خمسا  
ليتمكن للمأموم من  
التسبيح خلفه ثلاثا  
فوفصل في الركوع من  
الركوع والاعتدال فيه  
واجب عند الشافعي  
واجحد وهو المشهور  
المؤول عليه من مذهب  
مالك وقال ابو حنيفة  
لا يجب له سجدة ان يخط  
من الركوع الى السجود  
مع الكراهة والسنة ان  
يقول مع الرفع سمع الله  
بمن جدد بينا للجلد  
ملاء السماوات وملاء  
الارض وملاء عاشر

وهذا مثال طرق مذاهب الاثني عشرية الى ابواب الجنة وان كل من عمل  
بذهب منها خالصا وصل الى ابواب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الاجابة عن ائمة الفقهاء والصوفية ان ائمة الفقهاء والصوفية كانهم يشفعون في  
مقلديهم ولا يحطون احد منهم عند طلوع روجه وعند سؤال منكر وتكبر له وعند النشر والحشر والحساب  
والميزان والصراط ولا ينفقون عنهم في معرفتهم المواقف ولما مات شيخنا شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين  
اللقاني رحمه الله في المنام فقال له ما فعل الله بك فقال له انا حاسبي للمكان في القبر لاني اناهم  
الامام مالك فقال مثل هذا يحتاج الى سؤال في اعمانه بالله وسوله تخياعته فتخياعني اه واذا كان مشايخ  
الصوفية لا يحطون اتباعهم ويريدهم في جميع الاحوال والشدة اشد في الدنيا والآخرة فكيف بائمة المذاهب  
الذين هم اوتاد الارض وازكان الدين وامناء الشارع على اتمه رضى الله عنهم اجمعين فطوب نفسا يا اخي  
وقرعتنا بتقليد كل امام شئت منهم والحمد لله رب العالمين

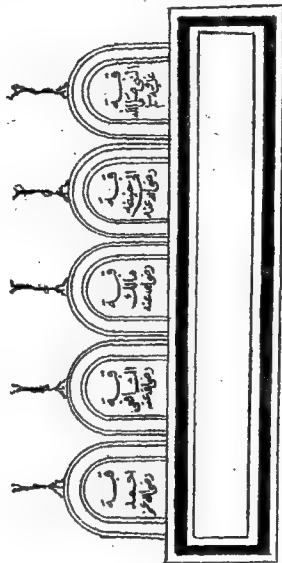
من شئ بعد اماما كان او مأمورا او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة لا يزيد الامام على قوله سمع الله لمن حمده ولا المأمور على قوله ربنا

الحمد وقال مالك بالزيادة في حق ٤٤ المنفرد في فصل في افتقارنا على ان السجود على سبعة أعضائه مشروع وهو الوجه والركبتان

والبدان وأطراف أصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال أبو حنيفة الفرض جميعه وأنه وقال الشافعي بوجوب المحبة قول واحد وفي باقي الأعضاء قولان أظهرهما يجب وهو المشهور من مذهب أحمد إلا الألف فإن فيه خلافا في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فروي ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالمحبة والألف فإن أشد به أعاد في الوقت استعيابا وإن خرج الوقت لم يده واختلفوا فيمن يجب على كونه عمامته فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته يجوز في ذلك وقال الشافعي وأحمد في روايته لا يجوز حتى يباشر بجمجمته موضع صدقه واختلفوا في إيجاب كشف البدن في السجود فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب وقال مالك يجب والشافعي قولان أحكمهما أنه لا يجب

فصل في افتقارنا على قيام الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين هذا المهم إلى عصرنا هذا وكانوا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية أمته إلى شربه من مكانة الله عليه وسلم لم يمت إلى يوم القاسمة فذلك جعلنا قلوبهم بجانبيه صلى الله عليه وسلم فلا تفرقه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رحمت هذه القباب به في وأغماره على صور ما رأينا في الجنة في من الواقع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الأمثلة وانصرف في ذم الرأي فتقول والله التوفيق

فصل في شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الإمام أبو حنيفة أعلم أني اغتاضت هذا الفصل على ما دعه من اتبع بين الأحداث والأقوال لأنه طالب العلم على شدة أثر جميع المجتهدين من الأقول في دين الله بالأي لا قبل على العمل بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطريق



فصل في شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الإمام أبو حنيفة أعلم أني اغتاضت هذا الفصل على ما دعه من اتبع بين الأحداث والأقوال لأنه طالب العلم على شدة أثر جميع المجتهدين من الأقول في دين الله بالأي لا قبل على العمل بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطريق

فصل في شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الإمام أبو حنيفة أعلم أني اغتاضت هذا الفصل على ما دعه من اتبع بين الأحداث والأقوال لأنه طالب العلم على شدة أثر جميع المجتهدين من الأقول في دين الله بالأي لا قبل على العمل بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطريق

التي لا يرد وقال أبو حنيفة لا يعتمد به على الأرض في فصل في افتقارنا على أن السجود على سبعة أعضائه مشروع وهو الوجه والركبتان

التشهد الأول مستحب وقال أحمد وجوه ويسن في المجلس التشهد الأول الافتراش وكذا في ٤٥ التورك عند الشافعي وقال أبو حنيفة

النسب والشراح صدر على حكم مرتبة الميزان فان أولهم كلهم الا تخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشد يد وقد كان الأئمة المجتهدون كلهم يعمدون أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذنا ربهم كلامنا بخلاف ظاهر الكتاب والسنة فاعلموا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط اه وانما قال ذلك احتياطاً للامة وادباهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزاد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يرد به ولم ير به وخوفان يكتب أحدهم من جملة الأئمة المضلن اذ زاد في الشرع شيئاً مما ذكر **فان قلت** في أحد القول الذي لا رضاه الله ورسوله **في جواب** كحديثه يخرج عن قواعد الشرع الثانية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهدته الشرع بما صحه موافقة القواعد فهو معدود من الشرع وان لم يصح به الشارع وعادة النبي في باب القضاء سنه الكبري اعلم ان الرأى المذموم هو كل ما لا يكون مشابهاً لما قاله صلى الله عليه وسلم في ذلك مما جعل له من اجابه في ذم الرأى اه **اذا** علمت ذلك فاعلم ان الشرع منقسم على ثلاثة أقسام ١ الاول ما يقبضه الرأى من الاحاديث مثل حديث يخرج من الرضاع ما يخرج من النسب ومثل حديث لا تشكع المرأة على عتباتها ولا تهاول مثل حديث لا تخرج من الرضاعة المصونة ولا المصنونة ومن حديث الله على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الامور الثلاثة في الشرع فله كالتزام من حيث انقاد الاجماع على عدم مخالفتها به القسم الثاني ما يباح الحق تعالى لنيبه صلى الله عليه وسلم ان يسنه على رأيه هو على وجه الاشارة لانه كتحريم لبس الحر رعى الى حال وقوله في حديث يخرج من مكة الا الاخر حين قال له عباس الالاخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم جميع نبات الحرم لم يستغن صلى الله عليه وسلم الاخر لما سأل عنه العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان اسقى على امي لاحت المشاة الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت نعم لو جبت ولم تستطع وافى جواب من قاله في فرضه ما لم يحل على عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت نعم لو جبت ولم كان صلى الله عليه وسلم يخفف عن امته حسب طاقتهم بها عن كثرة السؤال ويقول اتركوني ما تركتكم خوفاً من كثرة تنزل الاحكام من سؤالهم فيخرجون عن القيام بها القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامة وتاديتهم فانهم فاعلموا حازوا الفضيلة وان تركوه فلا يخرج علمهم وذلك كتبه صلى الله عليه وسلم عن كسب النجاسات وكما لم يمسح على انفقين بلا عن غسل الرجلين وكتبه النساء عن زياره القبور وعن لبس الحر بر ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها لما اُجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يسنوا لما في السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم الذين لنا ما اُجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة وصحت سبدي علماء الفواص رحمه الله تعالى يقول ولان السنة يثبت انما اجل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على احتجاج احكام الميام والطهارات ولا يعرف كون الصحيح ركعتين والظهر والعصر والمشاء اه وما لا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف أحد ما قال في دعاء التوجه والافتتاح ولا عرف سبعة التكبير ولا اذكار الاربعة والصعود والاعتدالين ولا ما قال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة المدين والكسوف ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الحائز والاستسقاء ولا كان يعرف أنفسهم الا كما ولا كان الصلوات والجمع والبيع والتكاسخ والجراح والاضحية واثار ابواب الفقه وقد قال رجل لعمري ان حصن لا تحسد معناه الا بالقرآن فقال له عمر انك لا جنى هل في القرآن سان عدد ركعات الفرائض او اوجهر وافى كذا دون كذا فقال له رجل لا فاعلمه ٢٤٠ اه وروى البيهقي اضعاف باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له اننا نجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد صلاة السفر فقال السائل ثابن اخي ان الله تعالى ارسل اليك محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً وانما نعلم ما راينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله قصر الصلاة في السفر سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاعلم ذلك فانه نفس

فانصرف في بيان ما ورد في ذم الرأى عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابعي التابعين لهم باحسان الى يوم الدين و ساق اصحابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسني وسنة خلفائكم بعدى عمتوا عليها بالواحد والياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل

لا في حنفية قال أبو حنيفة  
وأحمد في تسليمات وقال  
مالك واحدة والشافعي  
قولان أحدهما تسليمات  
وهل السلام من الصلاة  
أم لا قال مالك والشافعي  
وأحمد نعم وقال أبو حنيفة  
لا وما الذي يجب منه قال  
مالك التسليم الأول فرض  
على الإمام والمنفرد وزاد  
الشافعي وعلى المأموم  
وقال أبو حنيفة ليست  
بفرض وعن أحمد روايتان  
المشهورتان هما أن  
التسليمين جزء واحد  
والثانية الثانية سنة عند  
أبي حنيفة وعلى الأصح  
عند الشافعي وأحمد قال  
ما لا يسن للإمام والمنفرد  
فأما المأموم فيسبغ عنده  
أن يسلم ثلاثا اثنين  
تيممه وسجدة واحدة فافهم  
وجهه رده على إمامه  
فصل في الاحتياط في  
نية الخروج من الصلاة  
فقال مالك والشافعي في  
أحد قوليه وأحمد وجوبها  
والأصح مسن مذهب  
الشافعي عدم الوجوب  
واختلاف أصحاب أبي حنيفة  
في غسل المصلي الخروج  
من الصلاة وهل هو فرض  
أم لا ويسن عند أبي حنيفة  
في هذا نص يعتمد ما الذي  
ينبغي بالسلام فقال  
أبو حنيفة الحنفية ومن  
عن عينة ويسار وقال  
مالك الإمام والمنفرد  
ينويان التعل وأما المأموم  
فينوي بالاولى التحلل وبالثانية الرده على الشافعي ينوي المنفرد السلام على من على عينة

عمل ليس عليه أمر فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود وأوائل كتاب القرآن من صحبه انه قال تعلموا  
العلم قبل القرآن أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظروا كيف ينفي عبد الله من مسعود العلم من  
المتكلمين في دين الله بالراي وروى الترمذي ما ساند حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يروى  
ان أردت أن لا تقع على الصراط طريقة عن فلا تتحدث في دين الله شأرا بل أه وكان عبد الله بن عباس  
ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في أقوالهم أشد خوفا حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد  
سبوا عن كاذب أو وقع أحد في عرضهم أو ما له مالان بما لا ياله الله تعالى قد حرم أعراس المؤمنين فلا  
تخطوا ولو كان غفر الله ما يخفى قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع زوجي في التصريف وإيضاح ذلك  
ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه المبدل وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعاقب حدوده ولا مدخل له به  
فيه ووجه يتعلق بالمعبد وأخذ الله تعالى به انهم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وروى  
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا تقلن رجل جلد جلد في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني  
في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب يرضي الله عنه اذا ألقى الناس يقول هذا راي عمر ان  
كان صوابا في الحق وان كان خطا في عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء انه ما كان يقول ما من أحد الا  
وما أخذ من كلامه ورد عليه الارسل الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى  
يقول كما سألني في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب يرضي الله عنه يقول سألني قوم  
يجادلونكم في شعائ القرآن فتخذوهم بالسنة فان أصحاب السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب  
السنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليه كالأغمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما فهمته  
السنة من الأحكام ومع الإمام أحمد بن أبي إسحق السبيعي قال يقول الراي في حديث اشتغلوا بالعلم فقال له  
الإمام أحمد بن حنبل ما كافر لا تدخل علينا أنت بعد اليوم ثم انفتحت إلى أصحابه وقال ما قلت أبدا لأخذه من الناس  
لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظر ما يخفى كيف وقع من الإمام هذا الجزاء العظيم لمن قال الراي في  
حديث اشتغلوا بالعلم فكانوا رضى الله عنهم لا يعجزهم أحد منهم أن يخرج عن السنة فيشبه بل بلغنا أن غفيا  
كان يفتي للحنيفة فقتل له ان مالك بن أنس يقول بصرهم الفناء فقال المفتي وهل لمالك وأمثاله أن يحرم في  
دين ابن عبد المطلب والله ما أغير المؤمنين ما كان الصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم الراي من ربه عز  
وجل وقد قال تعالى لتحكم بين الناس بما أراك الله قل عايرت بما سمعوا فلو كان الدين بالراي لكان راي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج إلى وحى وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم  
على نفسه ما حرم في قصة مارية قال ما بها الذي يحرم ما أحل الله لك إلا أنه أه فإذا كان هذا كلام المفتي في  
ذلك الزمان في الإمام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقيدهم بالكتاب والسنة  
وما ذكرت لك ما يخفى هذه الحكاية عن المفتي الا لا بين لك عدم خبر واحد من السلف على الكلام في دين الله  
ما راى لناخذ كلام المجتهدين بالاعان والتصديق ولهم تعريف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب أو السنة  
وتفقدوا الامام ما لكل الراي في السنة ما شهد التحريم الفناء وجماعة ما أتى به وكان الامام حمدان بن سهل  
رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحسنت كلام من هذين الرجلين من طالب الحديث ولا يظبط الفقه أو يطلب  
الفقه ولا يطلب الحديث ويقول وانظروا إلى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا  
بأحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنه تكبر عن العلم قوم يفسون في  
الأمور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب يرضي الله عنه يقول والذي  
نفس عمر بيده ما تنقض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحى عنه حتى أغنى أمته بكم هم الراي  
وكان الشعبي يقول سمعي قوم يتفسون الأمور برأيهم فيحرمون الإسلام بذلك وسلم وكان وكيع رحمه الله تعالى  
يقول عليكم اتباع الأئمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما علمهم بخلاف أهل الأمراء ولا راى فانهم  
لا يكتبون قط ما علمهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يجران كل من رأاه يتبين راى ويشدان  
دين الناسي محمد مختار \* نعم الطيبة للفتى الآثار

أحمد في المشهور عنه

لا تغيب عن الحديث وأهله • قال إبي ليل والحديث نهار

وكان أحمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لأنهم يضبطوا الأصول وكان عامر بن قيس يقول لاذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من شئ من علم لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال فليقل الله أعلم وسئل عن ما سئل عليه أجروا ما آمنتم به المتكلمين يعني في الجواب عما أتوا في عنه وكان يقول من أتى الناس في كل ما سألوه فيه فهو مجنون وكان مسروق إذا سئل عن مسألة يقول لسان حال قال لا قال اعني منها حتى يكون وكان يحاهد يقول لأصحابه لا تكلموا عني كل ما أقنيت به وأما كتب الحديث ولعل كل شئ أنتهتكم به اليوم أرحح عنه غدا وكان الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم بالزعة السنة وعلموا بالأطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم إذا جاءهم وهم وكان الأصم رضي الله تعالى يقول إذا تهرال رجل في الحديث كان الناس عنده كالبحر وكان أبو بكر بن عباس يقول أهل الحديث في كل زمان كامل الاسلام مع أهل الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشمل أهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حفاظا وكان أبو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث وأقول الآية فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كذروا وما كانت خط نضجة أو بدعة أو كفر أو جورا على الله تعالى الا من قبل الجدال وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون سرا فيأبى بينهم باربعين مائة فاشهدوا ان ذلك ضلال بدعة وكان يقول اكبر الناس هم أهل السنة وأصغرهم هم أهل البدعة وكان سفان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم لهم من كان من أهل السنة والجماعة ولو واحد فاعلم ذلك وأما ما نقل عن الأئمة الاربعة رضي الله عنهم أجمعين في ذم الراي فالوجه بانه كل راى يخالف ظاهر الشريعة الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف ما حنفية عليه بعض المتعصبين وبما يصححه يوم القيامة من الامام اذا وقع الوجه في الوجه فان كان في قلبه نور لا يغير ان يذكر أحد من الأئمة نسبوأى المقام من المقام اذا ائمة لا يعرف في السماء وغيرهم كامل الأرض الذين لا يعرفون من العجم الاحسان على وجه الماء وقد روى الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية بسنده الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول يا أباكم والقول في دين الله تعالى بالراي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل • فان قيل في ان الحديث قد تضرعوا بالحكم في ايشاعلم تصحح الشريعة بغيرهم والوجه بها الخرموها وأوجبوها في الجواب في أنهم لا يعلمون فيه القرآن اه والوجه بها قالوا به والقرآن اصدق الامة وقد يعلون ذلك لما كشف ايضا فافتت بديه القرآن اه وكان الامام أبو حنيفة يقول لا تقدر بشيخوس هذه الامة وشيعة الحال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليل ان يقضي بكلامي وكان اذا أتى يقول هذا راى ابي حنيفة وهو أحسن ما قدر رأي عليه من جابا حسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول يا أباكم وآراءه الجاهل ودخل عليه مرة فدخل من أهل الكوفة والحديث يقرأه فده فقال الرجل دعونا من هذا لأحدث فخرجوا الامام إنذارا • وقال له لولا السنة ما فهم أحدنا القرآن ثم قال الرجل ما تقول في لحم القرد وان دليله من القرآن فأنهم لا رجل فقال لا ما في ما تقول أنت فقيل ليس هو من جملة الانعام فانظر ما أتى الى ما ضالة الامام عن السنن وخرجه من عرض له بترك النظر في أحاديثه فكيف ينبغي لأحد ان يغيب الامام الى القول في دين الله بالراي الذي لا يشبهه ظاهر كتاب ولا سنة وكان رضي الله عنه يقول عليكم باتباع سنة سلفواكم وراى الحال وان خرفوهما يقول فان الامر بي على حسن يعني وانتم على صراط مستقيم وكان يقول يا أباكم والدعوا وابتدعوا والنظم عليكم بالامر الاول المتفق ودخل شخص الكوفة بكتاب دينيالي فكاذا أبو حنيفة ان يقتله وقال له اكذب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في المرض والجور والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فطعن بالآثار وطريقة السلفواكم وكل محدث فانه بدعة وقيل له مرة فترك الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه فقال رضي الله عنه نفس من معاهم الحديث عمل بها وكان يقول تترك الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالحدث ففسدوا وكان رضي الله عنه يقول قاتل الله عمرو بن عبد فانه فتح الناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنهم وكان

ينوي الخروج من الصلاة ولا يلزم المشأ آخر • ففصل في السنة أن بقنت في الصحيح رواه الشافعي عن الخلفاء الراشدين الاربعة وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لاسن في الصحيح قدوت وقال أحمد القوت للأئمة ينعون الجيوش فان ذهب الله ذاهبا فلا بأس به وقال يعقوب حوسنة عنه الحوادث لاتدعه الأئمة واشتلت أبو حنيفة وأحمد فيمن صلى خلف من بقنت في الغير هل يتابعه ام لا قال أبو حنيفة لا يتابعه وقال أحمد يتابعه وقال أبو يوسف اذا قننت الامام لا رقبه يد في القنوت واتبعه الشافعي ومجمله عند الشافعي هذا لكوع وقال مالك قدله • ففصل في واقفة على ان الذكر في الكوع وهو سبعان في اللفظ والسجود وهو سحران في الاعلى والتسبيح والتحميد في الرقب من الكوع وسؤال المغفرة من السجود والتكبيرات مشرور كال الثلاثة حوسنة وقال أحمد في المشهور عنه واجب مع ذكر مرة واحد فو أدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات بالانفاق واقفوا على أن

التكبيرات من الصلاة الا لما حكى عن أبي حنيفة ان تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة والسنة عند الثلاثة أن يصنع ركعتيه قبل يديه

مالك فانه قال هو واجب للصلاة وليس شرط في صحتها وحده المور من الرجل عند أبي حنيفة والشافعي ما بين السرة والركبة وعن مالك وأحمد وروايتان أحدهما ما بين السرة والركبة والاخرى انها القبيل والدير وانفقوا على أن السرة من الرجل ليست عورة وما الركبة فقال مالك والشافعي وأحمد ليست من العورة وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي انها من العورة ما عور المرأة الحرة فقل أبو حنيفة كلها عورة إلا أوجهه والكفين والقدمين وعنه رواية أن قدمها عورة وقال مالك والشافعي الأوجه ما وكفها وعن أحمد وروايتان أحدهما الأوجه ما وكفها والمشهور الأوجه خاصة وأما عورة الأمة فقال مالك والشافعي هي عورة الرجل وقال بعض أصحاب الشافعي كلها عورة إلا ما وضع للقبيل منها قال وهي الرأس والساعدان والساكن وعن أحمد قبا وابتان أحدهما ما بين السرة والركبة والاخرى القبيل والدير وقال أبو حنيفة عورة الأمة عورة الرجل زاد فقال جميع بطنها وظاهرها عورة

يقول لا ينبغي لأحد أن يقول ولا حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسئلة لم يجدوا صراحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيما وكذلك كان يفعل إذا استنبط حكما فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رضىه قال لا يوجب كتب رضى الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبه الى الراي وماذا الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كتاب يأتي بسطه في الاجابة عنه ان شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد لا يقع في مثل ذلك عاقل كتاب يأتي بسطه في نفسه وقد وضع مذهبه شوري ولم يتنبذ موضع المسائل وانما كان يكتبه على أصحابه مسئلة مسئلة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم يتأخرهم حتى يستقر أحد القولين فيشبهه أبو يوسف حتى اثبت الأصول كلها وقد أدرك بفهمه ما عجزت عنه أصحاب القرائع اه ونقل الشيخ كال الدين بن الهمام عن أصحاب أبي حنيفة كاي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسئلة قول الأعمش وابتناعن أبي حنيفة وأتبعوا على ذلك إمامنا قلنا فلم يعقبني اذن في الفقه محمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا له رضى الله عنه كفيما كان وما نسبنا الى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز لا فقهه وهو ذكره في المسائل قولي كقوله أومذهبي كذبه فلم ان من أخذ يقول بواحد من أصحاب أبي حنيفة فهو أخذ يقول أبي حنيفة رضى الله عنه والمجتهد رب العالمين

فصل في فيما نقل عن الإمام مالك من ذمال أي ما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة كان رضى الله عنه يقول ماكم روى الى حال الان أجمعوا عليه وابتعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفعوا الحق فليسوا العلماء ثم ولا يجادلهم فان الجدل في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم هو النفاق كله لان الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث ان الحق شرع صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المجادل في الدين اه وكان يقول سلوا الأئمة ولا تجادلهم فلو كما كلما جاء نار جلد من رجل ابتعنا نلقنا نخرج في رد ما جاء به جليل عليه السلام وكان رضى الله عنه اذا استنبط حكما يقول لأصحابه انظروا فيه فانه دين وامن أحد الاماخذ من كلامه ورد عليه الا صاحب فذل رضى عنه يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزيمة انه لما سحرت له الوفاة قال لقد وددت الآن أني أضرب على كل مسئلة قلنا برأيي سوطا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم شي رضى عنه في شريعته أو ضالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفا أن يزد الراوى في الحديث أو ينقص اه فقلت له وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مشركي وقال لي عليه السلام بالاطلاع على أقوال امام دارم جرفي والوقوف عند ما فاته شهدا ناري اه فاعتلت أمره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمؤنة الكبرى ثم اختصرها وموتت في المسائل التي تميز بها عن بقية الأئمة عملا بإشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضى الله عنه يقف عند حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلمت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد أول من الابتداء ولا تسخن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أو في الوجوب والمجتهد رب العالمين

فصل في فيما نقل عن الإمام الشافعي رضى الله عنه من ذمال الراي والتبري منه • زوى اهرى وسند الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فستنق بنفسه اذا صح اه يعني انه لا يحتاج الى قول يصدقه اذا صح دليله لان السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبنية على اجمل منه • وسئل الشافعي مرة عن محمد بن زينو راقتل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رأيت الامام الشافعي بمكة وهو يقف للناس ورأيت الامام أحمد واسحق بن زاهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق بن زاهويه عن الحسن وأبراهيم انهم لم يكونا يرايه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لاحق لو كان غيرك موضعا لفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لأحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بآبي هو وأخي وكان الامام أحمد يقول سألت الامام الشافعي عن القياس فقال



تبطل صلواته وان كان أكثر بطلت وعنده ان الفخذ اذا انكشف منه أقل من الربع ٤٩ تبطل الصلاة وقال الشافعي تبطل

بالمس من ذلك وان كثير  
وقال أحمدان كان يسيرا  
لم تبطل وإن كان كثيرا  
بطلت والمس ما به في  
الغالب يسيرا وقال مالك  
ان كان ذا كرا قاعدا وصلي  
مكتوف العروة بطلت  
صلاته وأوجب أحمد  
ستر المنكب في الفرض  
وعنه في النفل وأبى  
والمر بان اذا لم يجد ثوبا  
لزمه ان يصلي قائما  
وبركع ويسجد وصلاته  
فصلته عند مالك والشافعي  
وقال ابو حنيفة ومسلم  
حالب وان شاء قائما وقال  
أحمد يصلي قاعدا ويصلي  
(نفل) واجوعا على أن  
الطهارة من الخس في  
نوب المصلي وبه  
ومكانه واجبة وهي شرط  
في صحة الصلاة عند أبي  
حنيفة والشافعي وأحمد  
وجهور العلماء وعن  
مالك ثلاث روايات  
أشهرها وأصحها أنه ان  
صلى عالما جاهل بصح  
صلاته أو جاهلا أو ناسيا  
صح وهو قول قديم  
لشافعي والثانية الصحة  
مطلقا من النجاسة وان  
كان عالما عادوا والثالثة  
الاطلاق مطلقا والطهارة  
عن الحدث شرط في صحة  
الصلاة بالاجماع فلو صلي  
حسب يقوم فان صلته  
باطلة لا خلاف سواء  
كان عالما بمخاطبته وقت  
دخوله فيها أو ناسيا وأما

فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا اهل المحار غلبت الزنادقة على المنابر وكان  
رضي الله عنه يقول الاختصاص بالاصول من افعال ذوى العقول والاشياء ان يقال في شيء من الاصول لولا كيف  
فقبل له روى الاصول فقال النكاح والسنة والقياس عليهما وكان يقول اذا انفصل بينك الحديث  
برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو المستولكن الاجماع كبره لان تواتر بعض الحديث وكان يقول  
الحديث على ظاهره ولكنه اذا احتمل عدة معان فالاولاها ما وافق الظاهر وكان يقول اهل الحديث في كل  
زمان كالصاحب في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكفى رأيت أحدا من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكان يقول انما كرم الاختصاص بالحديث الذي انما كرم من بلاد اهل الرأي الاعداء لتفتش فيه وكان  
رضي الله عنه يقول من خاض في علم الكلام فكله دخل البحر في حال هيجانه فقبل له بالابعد الله انه في علم  
التوحيد فقال قد سألت مالكا عن التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصم بدمه وماله وهو يقول  
الرجل أشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رأيته الرجل يقول  
الاسم غير المسمى أو عينه فاشهد واعلم بالزندقه وروى الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه قال يقول اذا سمع  
الحديث فهو مذهبي قال ابن خرازمي سمع عنده أربعين تغرية من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رأيته كلامى يخالف  
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا كلاً على الحائط  
وقال مالك لم ير مسلماً اباً اسحق لا تغفلني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رضي الله عنه اذا  
توقف في حديث يقول لومع ذلك فقلنا به وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث الأصحاضة تسفل عنها اثر الدم  
وتصلي ثم تتوضأ بكل صلاته قال لومع هذا الحديث فقلنا به وكان احب اليمنان القياس على منه محمد صلى  
الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل اودبره وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باي  
هو وانما لم يعمل لانه كقول في باب سهم البراذين لو كانت مثل هذا الحديث مخالفاً لغيره وقوله  
أخرى لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه أولى الامور بنا ولاخه في قول أحد  
دور رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر وأولافي قياس ولاشي الاطاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم  
بالنسبة له ذكر ما يبي في سنته في باب ابدال وجوب الموت ولم يفرض صدقاً قاورى عنه اضاف باب السبر  
انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت فلاخه لاحد منهم وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أجل في أعيننا من ان نحب غيرنا قضى به وقال الشافعي في باب المصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا تقوم معه رأي والقياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فليس لاحد منهم امر ولاشي غير ما أمر به وقال في باب العلم باكل من الصدور اذا ثبت الخبر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمل تركه بشي اذا وقال في باب المتق من الام وليس في قول أحد وان كانوا  
عدداً مع النبي صلى الله عليه وسلم صحه فاما ما طلعت عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تربيته  
من الرأي وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين  
فضلا عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن المصلاخ في علوم الحديث ان الشافعي قال في  
رسالته القعدة بعد ان أتى على الصحابة عظامهم اهلها والصحابة رضي الله عنهم فوفقتا كل علم واجتهاد وورع  
وعقل وفي كل أمر استدركه به علم وأدبه ولمن الاجل أولى من رأينا عندنا لافتنائه وروى البيهقي ان  
الشافعي اسقى فيمن نذر لثمن على الكعبة وحسن فأتى بكفارة عن فكان السائل توقف في ذلك فقال  
الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير من عظام ابن أبي رباح رضي الله عنه وسأقي في اصول الاجوبة عن  
الامام أبي حنيفة بيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك الثبوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح عنده وقال  
كيف أقنت بحضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي انما قبل ذلك فقها الساب الادب مع الأئمة  
المجتهدين ووجهه في جميع أوها لم على المحامل المحسنة وعلى انهم ما قالوا قولاً لا كرههم لظواهر على دليلهم  
كلام الشارع صلى الله عليه وسلم لا يتناقض ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه لانه لاخه لقول أحد من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فافهم اني انهم قال ان الشافعي ما قبل ذلك الا باجتهاد منه فادى اجتهاده الى

الأمور فان كان عند دخوله عالماً بمخاطبته امامه صلته باخه لاخلاف وان لم يكن عالماً بالامامه فصلته صحه عند الشافعي ومالك وقال

فيتوضأ ويبنى على صلاته وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري إن كان حدثه رجاء أو قناني وإن كان رجاء أو ضحكاً عادوا أجوا على أن طهارة البدن عن النجس شرط في صحة صلاة القادر على ما وعلى أن لا يعلم بدخول الوقت أو غلبه الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة إلا ما لا فإنه شرط العمل بدخول الوقت ولم يكتف بغلبة الظن

فصل في واجوعا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذر وهو في شد الخوف في الحرب وفي التنفل للمسافر سفل أو لا على الرحلة للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام فإن كان المصلي بحضرته توجه إلى القبلة وإن كان قسراً بما فيها في القبلة وإن كان غائبا فلا استحباب والخبر والتمسك لاهله وأجوعا على أنه إذا صلى إلى جهة الاستحباب بآذنه أخطأ فلا إعادة عليه إلا في قول الشافعي وهو الرأى عند أصحابه

فصل في إذا تكلم في صلاته أو سلم نسي أو جاهلاً بالحرمان أو سبق لسانه ولم يطل لم يطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يطل بالكلام نسيًا إلا بالسلام وإن طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعن

أن الأدب مع الأئمة المحترمة من واجب قدمه على فعل بعض السنن لما ترتب عليه من توهيم اقتدح به والذي نقول به أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يترك الفتوى لمحض الأدب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الإمام الشافعي بسنيته حيث نالها من إساءة الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك شئ قاله إني قال به غيره وحاشا للإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك أو غافاً تقول إن ترك الإمام الشافعي رضي الله عنه الفتوى عند زيارته الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لما كان في واقعة في اجتاهها حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المصدودة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا بدح ذلك في مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه وأغاض ذلك فيه رعاية لكل المقام على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في تعلق الإمام أبي حنيفة والأدب معه ما فيه مقتضى الفتوى لكل ذى ألب كما سترى بعضه إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في جملتنا ترك الفتوى على الأدب لمحض لأن الأدب بما سريه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان التناذر مع أخيه أفاضاً هو متناذر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع لشريعة فليست ما في فصل الاحوية عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام مالك الشافعي عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الأسطوانة بغير رخصة هافضة لأقام بحجته وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه عبال على الإمام أبي حنيفة فتأمل بالآخى أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً وأقبلهم في ذلك وأياك والنعيب لإمامك حجة جاهلية من غرديل فغضبي مطر في الصواب وأول من يتبرأ منك إمامك يوم القيامة وتقدم قول الإمام الليث للإمام مالك في مسئلة أرسلها له من مصر ما حكى الله تعالى في هذه المسئلة عندك وإن الإمام مالك كتب إلى الليث بغير اللهجة والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمابعد فأنك ما أخى ما مهدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل في فيما نقل عن الإمام أحمد من زعمه الرأى وتقدمه بالكتاب والسنة وهو الرأى الذي عنه أنه كان إذا سئل عن مسئلة يقول أولاً لا حد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يدون له كلاماً كبقية المجتهدين خوفاً أن يقع في رأى يخالف الشريعة وأن جميع مذهبهم أفاضاً مطلق من صدور الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة نحو عشر من مسئلة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوى رضي الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان إذا سئل عن ذلك يقول لم يأتني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك بلغنا عنه أنه اختفى أيام المجتهد في مسئلة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الشافعي ليه أنهم الآن في طلبة فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعكس في الفارسين اختفى من الأفكار أكثر من ثلاثة أيام وحاله في العمل بالنسبة مشهور وكان يتبرأ أكثر من رأى الرجال ويقول لا ترى أحداً ينظر في كتاب الرأى غالباً إلا وفي قلبه قد دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الإمام أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف بحجته من منعه وصاحب رأى فنسأل من معاً عن دينه فقال نسال صاحب الحديث ولا نسال صاحب الرأى وكان أكثر ما يقول ضعيف الحديث أحسن النعمان رأى الرجال وكذلك نقل عن الإمام داود وكان رضي الله عنه يقول انظر وأقرب أمر دينك من التقليد لغير المعصوم مذموم وفيه عيب البصرة وكان يقول سمع من علي أعطى شعبه يستضيء به أن يظنوا على عشي معتمداً على غيره وشبهوا الله أعلم إلى أنه لا ينبغي أن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكيم من الله أعلم وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد ما كالأول ولا زاي ولا تخفى ولا تغرم وخذ الأحكام من حيث أخذوا اه فقلت في وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والأفق قد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاقل لا على الغافل في دينه والله أعلم فقد نال ك ما أخى بما نقنناه من الأئمة الأربعة وغيرهم أن جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشرع حيث أدت وانهم كلهم مترعون عن القول بالرأى في دين الله وإن معضاهم كلها محرر على الكتاب والسنة كغير الرأى والمجهر وإن أقوالهم كلها معضاهم كالتنويج من الكتاب والسنة معضاهم ولجت منها وما بقي لك عند في التقليد لا يذهب

شئت من مذهبي فانها كالمطريق الى الجنة كاسبق بيانه واخر الفصل قبله وانهم كانوا على هدى من ربه  
 وانه ما علم احد في قل من اقولهم الا بغيره بامان حيث دله وامان حيث دله مداركه عليه لاسيما  
 الامام الاعظم ابوحنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف والخلف على كبره وعظمه  
 وعمادته ودقه مداركه واستنباطه كاسبق في سطره في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشا لرضي الله عنه  
 من القول في دين الله بالاراء الذي لا يشده له ظاهرك وبلاسته ومن نصه الى ذلك فثبت بينه وبين الحق الذي  
 يشبه في المولود وسمعت سدي عليا الخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل عقلاء ادب مع ائمة  
 المذاهب كاهم ومعهم بعض الشافعية يقولون في هذا الحديث ادب مع ائمة الخلفاء لان الله تعالى قال  
 يقول هذا اللفظ انما الادب ان تقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث اه وسمعت مرة أخرى يقول مدارك  
 الامام الى حنفية قد لا يكاد يطلع على الاهل الكشف من اكار الالاء قال وكان الامام ابوحنيفة اذا  
 رأى سائدا المصنأة يعرف سائر الذنوب التي خربت فيه من كبر وصغر ومكر وهات فلها جعل ماء الطهارة اذا  
 تطهر به المكثف له ثلاثة احوال احدها انه كالنجاسة الغلظة احتياطا لاحتمال ان يكون المكثف ارتكبا  
 كبيرة الثاني انه كالتجاسة المتوسطة لاحتمال ان يكون المكثف ارتكبا صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه  
 غير مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المكثف ارتكبا مكررها وخلاف الاول فان ذلك ليس ذنبا حقيقة لجواز  
 ارتكابه في الجملته وفهم جماعة ممن يقلدونه ان هذه الثلاثة احوال وحال انتهى في احوال كما  
 ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يحتلوا غالب المكثفين ان يرتكب واحدا منها  
 الا نادرا انتهى وسيأتي بسطره في الجمع بين اقول العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى \* اخذت ذلك  
 فاقول وبالله التوفيق

فصل في بعض الاحاديث عن الامام ابوحنيفة رضي الله عنه

والفصل في الاول في شواذ الائمة لا يفرزها العلم وبيان ان جميع اقواله وانعاله وعفاؤه مشبهة بالنكاح  
 والسنة ما علم بالحق في اجماع عن الامام في هذه الفصول بالصدر واحسان الظن فقط كما فعل بعضهم وانما  
 احببته به التبع والفحص في كتب الادلة كما وضعت ذلك في خطبه كتاب المنهج المدين في بيان ادلة  
 مذاهب المجتهدين ومذهبه اول المذاهب تدوينا واخرها انقراضا كما قاله بعض اهل الكشف فذا اختاره  
 الله تعالى اماما ليه وعياده ولم يزل اتباعه في زيادته في كل عصر الى يوم القيامة فوحسب احدهم وضرب على  
 ان يخرج عن طريقه ما احبب فرضى الله عنه وعن اتباعه وعن كل من لم يزل ادب معه وسائر الائمة وكان  
 سدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول لو انصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم  
 يصنعوا احدهم قولا من اقوال الامام ابوحنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح ائمتهم له او بلغهم ذلك فقد  
 تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو نظرت في ابوحنيفة في ان نصف هذه الاسطوانات ذهب او فضة لقمص بحصته  
 او كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كاهم في افقه عيال على ابوحنيفة رضي الله عنه  
 انتهى ولو لم يكن من التوبة برهة مقامه الاكرن الامام الشافعي ترك التنوير في الصبح الماصلي علقه ومع  
 ان الامام الشافعي كان يصحبه لكان فيه كفاية في ارم ادب يقلده معه كما رآته واما ما قاله الوليد بن مسلم  
 من قوله قال مالك بن انس رحمه الله تعالى اذكر ابوحنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن  
 فقال الحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضميم انتهى وبتقدم وثبت ذلك عن الامام  
 مالك في مؤثر الى ان كان الامام ابوحنيفة في بلادكم يكرى على وجه الاتقاد والاتباع له فلا ينبغي لاهل  
 ان يسكنوا لكتفاه لبلادكم يعلم ابوحنيفة واستفهام الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا  
 سكن احد من العلماء في بلادهم صار علمه معطال عن التابع فينبغي له الخروج الى بلاد اخرى يحتاج اليه لبيت  
 عليه في اهلها هذا هو الاثر فيهم كلام الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لواء الائمة عن الشجاء  
 والصفاء ليعلمهم معنا ومن حله على ظاهره فليخرج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان  
 مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة بغير ما تقدم غنسه من شهادته له بقوله انما طرقت وقوة الحجج

فيه مصلحة وان لم تكن  
 عائدة الى الصلاة كما رشاد  
 ضال وتخصر بوضر  
 لا يسطر الصلاة وانفقوا  
 على بطلان الصلاة  
 بالاكل الاناسيا وكذلك  
 القرب الاحمد في  
 النافذة

فصل في اذنان

المصلي شيء في صلاته سمع  
 الرجل وصوت المرأة  
 وقال مالك يا سبحان جبا  
 ولواهم الاذني التسبيح  
 اذنا وتخصر بالتم بطل  
 صلاته وقال ابوحنيفة  
 تطل الان بقصد تنبيه  
 الامام او دفع المارين  
 يده واذا سلم على المصلي  
 ردبا لاشارة ولا يجي ذلك  
 عليه بالانفاق وقال  
 الثوري وعطاء بن ربيع  
 فراغه وقال المسيب  
 والحسن برد لفظا ولزم  
 بين يدي المصلي ما لم  
 تطل صلاته عند الثلاثة  
 وان كان المارحاضا  
 او جارا او كلبا اسود  
 وقال احمد قطع الصلاة  
 الركب الاسود وفي قلبي  
 من الجمار والبراءة شيء  
 ومن قال بالاطلاق عند  
 فروماد ذكر ابن عباس  
 وانس والحسن  
 فصل في تجوز صلاة  
 الرجل والى حائض امرأة  
 عند مالك والشافعي وقال  
 ابوحنيفة تطل صلاة  
 الرجل بذلك ولا يكره  
 قتل الحية والعقرب في

الصلاة بالاجماع وصح عن النبي كراهته وان اكل او شرب عامدا بطلت صلاته عند الثلاثة واختلفت الروايات عن احمد والشافعي انه



في موضعه فقال أبو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان من نقصان فقيل السلام وان كان عن زيادة ٥٣ فبعده فان اجتمع سهوان من

زيادة ونقصان فوضعه  
عنده قبل السلام وقال  
الشافعي في المشهور عنه  
كما قبل السلام وقال  
أحمد في المشهور عنه هو  
قبل السلام ان يعلم  
من النقصان في صلاته  
سأهيا أو شاك في عدد

الركعات وبني هبلى  
غالب فوجهه بأنه يسجد  
السهو بعد السلام  
فوقس له ولو شك  
الامام في عدد الركعات  
بني على اليقين وهو  
الأقل عند مالك  
والشافعي وهو قول أبي  
حنيفة في المنفرد وعنه  
في الامام وانما احداها  
كذلك والثانية يبنى على  
غالب الظن وقال أبو  
حنيفة ان حصل شكه  
أول مرة بطلت صلاته  
وان كان الشك بعتاده  
وبتكرره يبنى على  
غالب ظنه نعم القري  
فان لم يقع لظن يبنى على  
الأقل وقال المحسن  
البصري بأخيه الاكثر  
وبنحوه السهو وقال  
الرازعي متى شك في  
صلاته بطلت

فوقس له لو نسي التشهد  
الأول فذكره بعد  
انتصابه لم يعد اليه عند  
الشافعي أو نوله عاد ووجد  
السهوان مانع حذرا لركع  
وعن مالك ان فارقت  
النية الارض لم يرجع  
وقال أحمد ان ذكر بعد

الله عنه أنه قال تقول كتب والله وأتري علمنا من يقول عانا اننا قدم القياس على النص وهل يحتاج بعد  
النص الى قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقيس الاعتداء الضرورة انشد بذلك اننا ننظر أولا في  
دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو أقضية الصحابة فان لم نجد دليلنا سألنا حنيفة مسكوت عنه على من غرق  
به يجمع اتحاد الامة بينهم وفي رواية أخرى عن الامام انا أخذ أولا بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة ونعمل  
عائفة قون عليه فان اختلفوا اقتسنا حكمنا على حكم يجمع الامة من السائلين حتى يتغلب المتي وفي رواية أخرى انا  
نعمل أولا بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم  
وفي رواية أخرى أنه كان يقول لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الراس واليمين ياتي هو وأبي  
وليس لنا مخالفة وما جاء عن الصحابة فخيرنا وما جاء عن غيرهم فخير جال ونحن حال وكان أبو طريح البجلي  
يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت لو رايت ابا وري أو بكر رايا ما كنت تدع رايت رايا قال  
نعم فقلت ارايت لو رايت رايا أو بكر رايا ما كنت تدع رايت رايا فقال نعم وكذلك كنت ادع رايا رايا  
عثمان وعلى وسائر الصحابة ما عدا ابا بكر وراي من مالكا وسيرة بن جندب اه قال به عنهم ولعل ذلك  
لنقص عنهم ثم بعد اطلاعهم على المناركة والاجتهاد وذلك لا يتقدح في عدالتهم وكان أبو طريح يقول كنت  
يوم اعتد الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وسجاد بن سمية  
وجعفر الصادق وغيرهم من ائمة هاهنا فكلوا الامام ابا حنيفة وقالوا قبلنا انك تكثر من القياس في الدين  
وانما نختار عليك منه فان أول من قاس بالدين في ظنهم الامام من بكرة تبارك الامة الى الزوال وعرض عليهم  
مذهبه وقال اني أقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة قد ما أتت فوا عليه على ما اختلفوا فيه  
وحينئذ أقس فقاموا كاهم وقيلوا بدو وركبته وقالوا له أنت سيدنا فاعف عن فيما مضى نمانم وقسمنا  
فيل يفرع فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال أبو طريح وما كان وقع فيه سفيان أنه قال تدحل أبو حنيفة  
عري الاسلار وعزوة فالك ما ألقى ان اخذت الكلام على ظاهرات تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد  
ان سمعت رجوعه عن ذلك واعتراه فان الامام ابا حنيفة سيد العلماء وطلبة الفقه ونه اولئك هذا الكلام  
فلا يحتاج الامر الى رجوعه وكون المراءاة جد عري الاسلام أي مشككة مسألة بعد مسألة حتى لم يبق في  
الاسلام شيء ما شكلا فلفزاره فهمه وعلمه (وما) كان كنهه الخليفة أبو جعفر المنصور الى الامام ابي حنيفة لفتي  
الائمة قدم القياس على الحديث فقال ليس الا كما يكفل بالأمير المؤمنين فاعل أولا بكتاب الله ثم بسنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ثم بأقضية الصحابة ثم أقس بعد  
ذلك اذا اختلفوا واما بين الله وبين خلقه فمراقبة اه وادل مراد الامام بهذا القول انه لا راعاة لاحد في دين  
الله عز وجل دون أحد بل الحق واجب فله على جميع الخلق والله أعلم بمراده وقد اطال الامام أبو جعفر  
الشيرازي الكلام في تسمية الامام الى من فقه من القياس بغض ضروره ورد على من نسب الامام الى تقديم  
القياس على النص وقال اغفال رواية الصحفة عن الامام تقدم الحديث ثم الاثر ثم يقس بعد ذلك فلا بد من  
الابتداء ان لم يجد الحاكم في الكتاب والسنة وأقضية الصحابة فهذه والنقل الصحيح عن الامام فاعفده  
واجم عملك وبصرك قال والخصوص الامام ابي حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء  
يقسون في مقاصد الاحوال اذا لم يجدوا في المسئلة نصا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا أقضية الصحابة وكذلك  
لم يزل مقدروهم يقسون الى وقتنا هذا في كل مسألة لا يجدون فيها نصا من غير تكليف بينهم بل جعلوا  
القياس أحد الأدلة الدائمة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضي الله عنه  
يقول اذا لم تجد في المسئلة دلائل اقتسناها على عسرها اه فن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس  
لزمه الاعتراض على ائمة كلام لانهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند تقدم النصوص والاجماع  
فعلم من جميع ما قررناه ان الامام لا يقس ابداعهم وجود النص كما يرجع به للمتبعين عليه وانما يقس عند  
فقد النص وان وقع اننا وجدنا المسئلة التي قاس فيها انفسا من كتاب أو سنة فلا يتقدح ذلك فيه اعدم انحصاره  
ذلك حال القياس ولو أنه استعصره لما احتج الى قياس ثم بتقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود

تشهد في الخامسة وسجد  
للسهوان كان قد تشهد  
فيها فالذهب انه يسجد  
للسهوان ويسلم وهذا قول  
مالك وأحمد وقال أبو  
حنيفة ان ذكر قبل ان  
يسجد في الخامسة يرجع  
الى الجلسوس فان ذكر  
بعد ما سجد فيها سجد  
فان كان قد شهد في الرابعة  
قدرا ان تشهد فقد تمت  
صلاته ويصلي الى هذه  
الرابعة ركعة أخرى  
يكونان له نافلة وان  
لم يكن قد شهد في الرابعة  
قدرا ان تشهد بطل فرضه  
وصار الجميع نقلا ولو صلى  
نافلة فقام الى ناشئة فلا  
خلاف بين العلماء على  
ما قاله في الحواشي الكبير  
انه يجسوزان بينهما ربا  
ويجسوزان يرجع الى  
اثنا عشر ويسلم وأي ذلك  
فعل سجدة لله وان صلى  
المغرب أو بعد ما سجد  
للسهوان أخرجه صلته  
بالانفاق وقال الاوزاعي  
يصفى اليها ركعة أخرى  
ويسجد لله وهي لا يكون  
المغرب شهما  
وفصل في الامام اذا  
أخبره من خلفه انه قد  
ترك ركعة هل يرجع  
الى قولهم أو يعل يقينه  
والأصح من مذهب  
الشافعي وهو مذهب  
أحمد انه لا يرجع الى  
قولهم بل يعل على يقينه  
وقال أبو حنيفة يرجع  
الى قولهم واختلف الى رواية في ذلك من مالك في فصل في الامام اذا

حدث فرد لا بدح ذلك فيه أيضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الأصول الصحيحة أقوى  
من خبر الأحاد الصحيح فكيف بخبر الأحاد الضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث المتقول عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الجلب بان يرويه عن ذلك الصحابي جمع اتقانهم من مذهبهم وكذلك  
واعتمادنا واعتقاد كل منصف في الامام أبي حنيفة رضي الله عنه يترتب ما رواه بنما نقاهم من ذم الرأى  
والتبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة ومدرج الحقاظ  
في جهاهم البلاد والشور ونظر بها لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قول في مذهبه كما قال  
في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت ادلة الشرع معتقوفة في عصره مع التأنيص وتابعم الناس فيه في  
السدائ والقوى والتفكير كثير القياس في مذهبها بالنسبة الى غيره من الأئمة مشروزة لعدم وجود النص في  
تلك المسائل التي قال فيها خلاف غيره من الأئمة فان الحقاظ كانوا قد حلو في طلب الاحاديث وجهها في  
عصرهم من المدائن والقوى ودوتها لجاوبت احاديث الشرع بعضها بمعناه هذا كان سبب كثرة القياس  
في مذهبه وقتله في مذهب غيره ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام أبي حنيفة انه تقدم القياس على النص  
نظر بذلك في كلامه مقلد له الذين يلزمون العمل بما وجدوه من امامهم من القياس وبتكون الحديث الذي  
صح بعدموت الامام فالامام معذور واتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا يأخذ بهذا الحديث لا ينقض  
سجة لاحتمال انه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عند مدق تقدم قول الأئمة كما هم اذ اصح الحديث فهو مذهبنا  
وأيس لاحد مع قياس ولا حجة الاطاعة لله ورسوله بالتسلط له انتهى وهذا الامر الذي ذكرناه وقع فيه كثير  
من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبنا لثبات الامام وهو مذهب الامام  
حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهمه اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام تلك الامر الذي  
فهو مذهب كلامه ولا يقول به لو عرضوه عليه فسلم ان من عز الى الامام كل ما فهمه من كلامه فهو واجد  
بحقيقة المذهب على أن غالب أقسية الامام أبي حنيفة رضي الله عنه من القياس الجلي الذي يعرف بموافقة  
الفرع الاصل بحيث ينفي اقتراحه ما ونقصه كقياس غير الفأرة من المتأذوا وقت في السن على الفأرة في  
غير السن من سائر المانعات والجمادات عليه وقياس الفاظ على البول في الماء الى اكد ونحو ذلك فلم  
عما قررناه ان كل من اعترض على شيء من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه كالغفر الرازي فانما هو لثغراء  
مدارك الامام عليه وقد تشعبت ألامه الله تعالى المسائل التي تقدم فيها اصحابه القياس على النص فوجدتها  
دليله جداد بقة المذهب كله فيه تقدم النص على القياس ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض المالكية انه  
كان يقول القياس عندي مقدم على خبر الأحاد لانما أخذنا بذلك الحديث الا بحسن الظن برواؤه وقد أمرنا  
الشارع ضبط حوار حناوان لا نركى على الله احدا وان وقع تنازع كنهنا احدا فلا نقتطع بتركه وانما نقول  
نظنه كذا وأخبره كذا بخلاف المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها  
الله تعالى وقد تمت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها  
دسيرة جدا ونحو غير من مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب أصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك الأقول  
في خلاف بعض المناهاض لمعها بعضا في الاقسية هي سيرة جداد لاسيا في كل مسئلة تدلى المكاب والسنه أو  
الانار الصحيحة وقد أخذ بها الاثمة كما هم وما انفردوا أحدهم عن صاحبه الا ببعض احاديث بتركه وانما نقول  
الشرع يسعون كما يريانه في الفصول فالعاقول من أقبل على العمل بأقوال جميع الاحاديث انشراح مصدر  
لانها كاه الاخرى عن مرتبة الميزان تخفيف وتشديد الامم الى أمرا البلب من كل من اعترض على أقوال  
الأئمة وانكر عليهم في الدنيا والآخرة والجلل لله رب العالمين

وفصل في تنصيف قول من قال ان ادلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة تعالى الله عما يصفون اني طالعت  
نحمد الله تعالى أدلة المذاهب الاربعة وغبرها لاسما أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فاني  
خصصته عن داعتنا وطالعت عليه كتاب تخريج احاديث كتاب المذاهب للفاظ الرازي وغيره من كتب  
الشرع فرأيت ادلته رضي الله عنه وأدلة اصحابه ما بين صحيح وأحسن وأضعف كثر طرأه حتى لحق

يسجد الامام عذره بالسهر  
بالجهر في موضع الامراء  
وعكسه وقال مالك ان  
جهر في موضع الامراء  
معذور به السلام وان امر  
في موضع الجهر معذور  
السلام وقال احمد ان  
معذورين وان ترك فلا  
باس ولو قسرا في حال  
الركوع او السجود او  
الشهادتين معذورين وعلى  
ما نص عليه الشافعي  
فوفصل في اذا تكرر  
منه السهر فكاه الجميع  
معذوران بالاتفاق وعن  
الارزاهي انما اذا كان  
السهر من جنسين  
كالزيادة والنقصان معذور  
لكل معذورين وعن  
ابن ابي ليلى قال يسجد  
لكل سهر معذورين مطلقا  
ولو سها خلف الامام لم  
يسجد بالاتفاق وان سها  
الامام خلف الامام وحكم  
سهره بالاتفاق فان لم  
يسجد الامام معذور بالامور  
عند مالك وهو الراي من  
مذهب الشافعي ورواية  
عن احمد  
باب معذور الثلاثة  
هون عند الثلاثة  
لقاري والسمع وقال ابو  
حنيفة هو واجب  
والسمع من غير استماع  
لاننا كما المعذور في حقه  
عند الثلاثة وقال ابو  
حنيفة هاسا و معذرات  
الثلاثة على الراي من  
قول الشافعي واحمد

يا حسن أو الصريح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق أو أكثر عشرة وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث  
الضعيف إذا كثرت طرقه والمحققون بالصحح أن رواة الحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب  
السنن الكبير للبيهقي التي أنعمها بقصد الاحتجاج لاقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فانه إذا لم يجد حديثا بصحاح  
أو حسنا يستدل به لقول ذلك الامام أو قول أحد بقدر من مقلديه يصير يروي الحديث الضعيف من كذا كذا  
طريقا ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق قد رويها عننا بصانعة تقدير وجود ضعف في بعض أدلة أقوال  
الامام أبي حنيفة وأقوال أبي حنيفة فلا حرج في ذلك بل الأئمة كلهم شاركوا في ذلك والاولم الاعلى من  
يستدل بحديث واحد مرة واحدة وطريق واحد وهذه الاماكا أحد مجده في أدلة أحد من المحدثين فقامهم أحد  
استدل بضعيف الاشرط بحجته من عدة طرق وقد قدمنا في لم احب عن الامام أبي حنيفة وغيره بالصدور  
وحسن الظن كما يفعل ذلك غيري وانما احبب عنه هذا لتيسر والتخص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكافي  
الحسن بالمنهج المدين في بيان أدلة مذاهب المحدثين كافي بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستهله  
والمدرسه فصل دشوني في صحة طريق التوروق وفي على عين الشريعة التي تفرع منها أقوال جميع  
المحدثين ومقلديهم وقد من الله تعالى على طائفة من سائدا الامام أبي حنيفة الثلاثة من نحوه معجزة عليها  
خطوط الحفاظ آخروهم الحفاظ الديلماني فريته لا يروي حديثا الا عن خيار الثمانية السلول الثقات  
الذين هم من خير القرون بثلاثة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسد وعلمته وعطاء وعكرمة ومجاهد  
ومكحول والحسن الهري وأضرهم رضى الله عنهم اجمعين فكل الى والذين يشبهون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم عدل وثقات اعلام اخبار ليس فهم كذاب ولا متهم بكذب واهلنا بالآتي بعد الله ان ارتفاعهم  
الامام ابو حنيفة رضى الله عنه لان اخذ عنهم احكام دينه مع شدة توهمه وتحيزه وشغفه على الامه المجتهد  
وقد بلغنا انه مثل رومان الاسود وعطاء وعلمته اجمع افضل فقال والله ما نحن باهل ان نذكرهم فكيف  
نفاضل بينهم على انه ما من راو من المحدثين ولا هو يقبل الجرح كما قبل التعديل  
لو اضيف اليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عندهم اهدم المعصية والحفظ في معصم ولكن لما كان  
العلماء رضى الله عنهم امتناع على الشريعة وقدموا الجرح أو التعديل على ما هو قول كل الى والاصناف به  
الاخر احتمالوا وانقاد معجورهم التعديل على الجرح وقالوا الاصل العدل والجرح طارئ للثلاث غالب  
أحدث الشريعة كما قالوا ائسان احسان الظن بجميع الى والاصنافين في أولى وكالوا ان مجرد الكلام في  
شخص لا يقطع من روى فلا بد من الفحص عن حاله وقد خرج الشافعي نفاق كثير من تكلم الناس افضل من  
لائبات الأدلة الشريعة على نفي العوزا لناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير لامة افضل من  
نحوهم فكان في نفيهم الاحاديث وبصحتها كاهل كان العمل بها واجبا ويجوز عن ذلك غالب الناس فاعلم  
ذلك قال لم يرفعوا شأنهم والحفاظ الى نال في روى الله تعالى ومن خرج لهم الشافعي من كلام الناس فهم  
حججهم من سليمان الشعبي والحارث بن عبيد وابن ثوبان المشي وخالد بن مخلد القسوطي وسوسو بدري  
سعيد بن عبد الله بن يوسف بن ابي اسحق السبيعي وأبو اويس لكن المشي شروط في الى والهم تكلم الناس  
فيه أنهم لا يرون عنه الامام ابو حنيفة وطهرت شواهد وعلموا ان له اصلا لا يرون عنه ما نعرفه او  
خالقه مما لا يثبت ذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل  
الصلوة بيني وبين عبدتي نفسي الحديث مع اهل بيته مرفوعه بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الامام مالك  
وشعبة وابن عيينة رضى الله عنهم وصار حديثه متباهة قال الحفاظ الى نال في الدنيا على وهذه العلة تدرجت  
على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كابي عبد الله الحارث بن عكرمة ما يقول وهذا حديث  
صحيح على شرط الشيخين أو أحد هاهم ان في هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج براوى في الصحيح يكون  
مع هذا لا يلزم من كون رواه معجزة في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط ذلك  
الصحيح لاحتمال قدم شرط من شروط ذلك الحفاظ فان أحد غير أصحاب ذلك الصحيح لم يلزم هذه





وعن أبي حنيفة أنه يكبر  
للمعذور والرفع ولا يسلم  
وكذلك قال مالك ولو كرر  
قراءة آية معذرة وهو على  
غير ظهر لم يسجد في  
الحال ولا بعد تظاهره إلا  
في قول بعض الشافعية  
انه تظاهر وبأن يجمع  
السجدة أو يسجد أو يسلم  
تكررها قال أبو حنيفة  
السجدة عن القراءة  
في المجلس الواحد  
فصل في وسع سجد عند  
الشافعي وأحد حديث  
عنده نعمة أو أوردت  
عنه نعمة أن يسجد  
شكر الله تعالى قال  
الطحاوي أبو حنيفة  
لا يرى سجود الشكر  
وروى مجمعه أنه كرهه  
ومالك يقول بكراهته  
منفردا عن الصلاة  
ونقل عنه القاضي عبد  
الوهاب أنه قال لا بأس به  
وهو الأصح وبوسع  
له على إذا مرت به آية  
رجع إلى الصلاة أو آية  
عذاب أن يستعبد وقال  
أبو حنيفة يكره ذلك في  
الفرض  
فصل في صلاة النفل  
كذلك السنن الراتب مع  
القسر أو الزور وكذا  
الغتر وكذا ما عند  
مالك والشافعي والزوائد

أصل عليه قولنا فيمن لم يمسح  
الله عنه وإن جيع ما استدله الله به أخذ من خيارنا من وانه لا يتصرف في سنده شخص متم بذب أبا  
وان قبل بضعف من أدلة مذهب الصنفانها وبالنظر للروايات النازلة عن سند يمدع وذلك  
لا بدق فيما أخذه الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواة وصاعدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذلك قول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف لم يأت إلا من طريق واحدة  
أبا كانت ماذننا لا غنا استدلال أحد منهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجته  
الحسن وذلك أن لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة بل ينشأ عنهم في جميع المذاهب كما أفاضنا فترك  
بأبي التخصيص إلى الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم وأما ما نقله الجاهلين بأحواله وما كان  
عليه من الورع والهدو والاحتياط في الدين فلهذا لأن أدلته متينة بالتحليل فمخبر مع الحاسن ويتبع أدلته  
كانت معانها ترف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهد من رضي الله عنهم أجمعين  
وان شئت أن تظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة وليس دونها حجب فاسألنا طريق أهل الله تعالى  
على الأخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين الشريعة التي قد عتدا كرها في أوائل الكتاب فهناك ترى  
جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تنزع منها وأبسط مذهب أوليها من مذهب ولأرى من أقوال المذاهب  
فولوا وحدا خارجا عن الشرع فمخرجهم رضي الله تعالى عنهم من لم الأدب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى  
بهم فدون ذلك في سائر أقطار الأرض فلها كما هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى دخول الجنة وعن  
فريب يقدم عليهم في الآخرة من لم الأدب بهم وهم ينظر ما يحصل له من الفرح والسرور وحينئذ يكون  
يبدو ويشعرون فيه ضياء يحصل من أسامعهم الأدب والمجد للرب العالمين  
فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين (اعلم)  
بالأخي أن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم فاني بعد الله تمتعت  
بمذهبه في حديثه في غايته الاحتياط والورع لأن الكلام صفة التكاثر وقد أجمع السلف والخلف على كثرة  
ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وعبادته من الله تعالى فلا نشأ عنه من الأقوال إلا ما كان له شاكفة  
حاله إلى أنه ما من إمام إلا وقد شدق في شيء وترك التشدد في شيء آخر فوصفه لا كما يعرف ذلك من سيرة  
مذاهبهم كما مثل ما سيرة ما نفاة تدبر وجدوقه الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه  
فلا خصوصية له في ذلك فامتنع بأخي ما قلته في جميع أبواب الفقه من باب الظاهر إلى آخر الأبواب  
أعرف حديثي في لسان السامع في الأموال والأصناف فانه أن احتاط إمام للشيء قل احتياطه لبايئهم وان احتاط  
إمام لوقوع الخلاف من الزوج قل احتياطه لمن يزور جهابعدوا بالهكس ففعل لا يكون الإطلاق وقع بذلك  
اللفظ الذي قاله الجاهل وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم إن من سماه هذا المعترض قل احتياط من  
الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو قلنا احتياطاً ونحوه ليس هو سهل على الأمة تعالينا بلغة عن  
الشارع على الله عليه وسلم فانه كان يقول ليس والاعتسار وبأي في كل شيء لم تصرح به شرعي والافضل  
شيء صرح به الشرع ليس فيه تعذيب ولا مشقة على أحد أبا نرجع الأمر في مثل ذلك إلى مرتبتي الميزان  
تخفف وتشدد تبعاً لما ورد عن الشارع سواء وقد كان طلبة من مصرف ولدهم رعيان التوري وقصبرهم  
بكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء يقولون لا نقول الاختلاف العلماء قولوا اتسوا قولوا اتسوا وقد قال تعالى  
أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أله فوجب على كل مقلدان لا يترضى عن قول مجتهد تخفف أو شد فانه  
ما خرج عن قواعد الدين ولا هن مرتبتي الميزان لا بقوله الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم وكذلك  
يجب علينا الاعتقاد الجازم بأن ذلك لا مال الذي يخفف أو شد على هدى من ربه في ذلك حتى يبين الله تعالى  
على ما لا يوفق على عن الشرع بلغة الظهيرة التي ينزع منها كل قول من أقوال علماء الشرع بعبه وقد أجمع أهل  
الكشف على أن الدائر مع رفع المخرج عن الأئمة أولى من الدائر مع المخرج عليهم لأن رفع المخرج هو الحال  
الذي ينتهي أمرنا للاق البه في الجنة فقتبوا ومن مباحث مشاؤون لا تنحصر فيما على أسعد عكس الحال في

حنيفة قال وإن شاء  
ركعتين وكل قبل الظهور  
أو بعد أو زاد الشافعي فكل  
بعدها أو بعد أو قال أبو  
حنيفة إن شافعي بعدها  
أربعاً وإن شافعي ركعتين  
وزاد أبو حنيفة أربعاً قبل  
العشاء وكل بعدها أربعاً  
وسنة الجمعة أربعاً  
وأربع بعدها  
فصل في صلاة السنن  
تطوع الليل والنهار إن  
يسلم من كل ركعتين فإن  
سلم من كل ركعة حازعه  
ما لك والشافعي وأحمد  
وقال أبو حنيفة لا يجوز  
وقال في صلاة الليل إن  
شافعي ركعتين أو أربعاً  
أو ستاً أو ثمان ركعات  
بشيء واحد أو بالنهار  
يسلم من كل أربع  
فصل في صلاة الوتر  
ركعة أو أكثر ما حدى  
عشر ركعة وأثنى المالك  
ثلاث ركعات عند  
الشافعي وأحمد وقال أبو  
حنيفة الوتر ثلاث  
ركعات بتسليمة واحدة  
لا يزداد عليها ولا ينقص  
منه أو قال مالك الوتر ركعة  
قبلها سبع منفصل عنها  
ولاحد قبلها من  
الشفع وأقله ركعتان  
ويقرب في الأخيرة من الوتر  
سورة الاخلاص  
والمعوذتين عند مالك  
والشافعي وقال أبو حنيفة  
وأحمد سورة الاخلاص  
وحدها وإذا أوتر ثم تجد

الدين والحمد لله رب العالمين  
فصل في بيان ذكر بعض من اطلب في التنازع على الامام أبي حنيفة من بين الثمّة على الخصوص وبيان  
توسّعه على الأئمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الامام أبو جعفر الشيرازي عن  
شقيق البلخي أنه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس وأهل الناس وأعد الناس وأكثرهم  
احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالأي في دين الله عز وجل وكان لا يفتع شيئاً في العلم حتى يجمع  
أصحابه عليها وبعد علياً مجلساً فإذا اتفق أصحابه كلهم على موافقة الشيرازي ثم قال لا يفتع شيئاً في العلم حتى يجمع  
أصحابه على ذلك في الفصول السابقة فانظر يا أخي شذويع هذا الامام وخوفه من الله ان  
يزيد في شرعه ما لم يقبله شرعية نبي صلى الله عليه وسلم روى أيضاً اسند الى ابراهيم بن عكرمة الحنظري  
رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كلمة عالم أو روع ولا أزيد ولا أعدل ولا أعلم من الامام أبي  
حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضاً عن عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فالت علماءها  
وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم  
الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أزد الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أعدل الناس وأكثرهم  
اشتغالاً بالعلم فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فمأساً لهم من خلق من الاخلاق الحسنة الا قالوا كلهم لانهم أحداً  
تخاف بذلك غير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي عدحاً بأحنية وبني عليه كثيراً ويقول  
على رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشترى أحد منه ثوباً أو خلعاً  
على الغلة ثم رده عليه بطل صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد احتلطت دراهم بدهي فخذها  
كلها واسمحت يا أخي ذنباً وأخرى وهذا ورع لم يلبثنا وقوعه من غير رضي الله عنه وروى أبو جعفر  
الشيرازي أيضاً عن الامام أبي حنيفة وكل وكذا في بيع ثياب من شروكاً فيها ثوب معيب قال للوكيل  
لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه فوسى أن يبين عيبه فخلطت عليه ثمن بقية الثياب فلما أخبره  
الوكيل بذلك تصدق بثمان الثلث كلها على الفقراء والمساكين ومحاوياً أهل الذمة قال وروى بئان شقيق  
البلخي أن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غريمه ويقول اني عنده قرصاوك  
فرض جوفها فهو ربوا وجلسي في ظل جداره انتفاعي بظل جداره ومن دقيق ورعه رضي الله عنه أن بابا  
جعفر المنصور الخليفة لما منع الامام ان يفتي سألته ان يفتي في الليل عن الدم الخارج من لحم الانسان هل  
ينقض الوضوء فقال له سألني على جداره عن ذلك بكثرة التهاوان ما معنى الفتيا ولم يكن ممنوعون  
امامه بالفتيا تهي فانظر يا أخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل  
اجتماعه به ومعرفة مقام الامام في الملوك وروى أبو جعفر وغيره عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه المصلي الصبح  
بوضوء النساء أكثر من خمسين سنة ولم يكن يصنع جنبه على الأرض في الليل أبداً وإنما كان ينام لحظاً بعد صلاة  
الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعنوا على قيام الليل بالقبول في النوم  
بعد الظهور وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه شرب وحسب ليلى القضاء فصبر على ذلك ولم يكن سبب  
أكرهه على القضاء له لما مات القاضي الذي كان في عصره ففتش الخليفة في ملاده عن أحدهم فوجد  
القاضي الذي مات فلم يجدوا أحداً وصلح لذلك غير الامام لكنة علمه ورعه وعفته وشوقه من الله تعالى  
وفيل الفات في السجن وبلغ الامام أبي حنيفة أنهم قالوا الخليفة قد فتشنا العلماء فوجدنا أحداً افتقروا  
أورع من الامام أبي حنيفة وبليه سفان الثوري ووصله من أشبه وشرك قال الامام أبو حنيفة يا أبا جعفر  
نخسنا ما أنا فاضرب وأحسب ولا يوا ما مسدقاً في ريب ما مسدقاً في أشبه فيحاقق ويخلص ما مشربك  
ففتح فكأن الاسراك قال الامام فان سفان ليس ثياب الفتان وأخذ به عصا وخرج الى الدارين فلم يعرفه  
أحد حين خرج وما مشربك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الجبر والنيران في أش  
لجبت اليوم فقال الخليفة أخرجه عنى هذا مجنون قال الشيرازي وبلغنا عن الامام أبي حنيفة وسفان  
وصله أنهم هجر وأشر وأخشي ما وأوا قالوا كان يمكنه الحيلة ويخلص من هذا الورطة فلم يفعل رضي الله عنهم

اجمعين هـ وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الأمة كثيرة فان تتبع أقواله وسأني غالبها في توجيه أقوال  
الأئمة ان شاء الله تعالى في ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المستخنة بالسرجين وعظام  
المنية قالة في غاية التوسعة على الأمة عكس من قال بغير الطهارة من ذلك لما وضع على كل واحد من الجوز  
بالعباسة وان كان كل من المذهبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشدده ومن ذلك قوله رضي الله  
عنه بطهارة الفخار الذي خلط بالعباسة وقوله ان النار تظهر ذلك في غاية التوسعة على الأمة قولا لهذا  
القول ما كان يجوز زنا استعمال شيء من الأزار والابريق والشقف والابادي والقتل والكرات والطلوحين  
والخوي ورماد العباسة الذي يبي في وقد بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالسرجين لئيم تمسكه بل رأينا  
ذلك في عهدنا من صانعي الفخار والشقف ولولا تقليد الناس الامام الى حنيفة رضي الله عنه في قول لا يحمل  
استعمال الفخار المذكور كترك عيش الناس وضاعت مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في  
ذلك دليل لا وهو ما ورد من تطهير عبادة المسلمين بالنار ثم بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان  
لا يدخلها الا الطاهر ومن من الناس الظاهر والباطن فكما كانت النار هامة من الذنوب المعنوية فكذلك  
تكون مطهرة من الامور المحسوسة كالسرجين الذي يهجن به الفخار فان قلت في فائتقون فيما  
كان نجسا من اصل خلقته كعظام الخنزير وبقيتها اجزاها اذا حترقت عندهم يقول بخاصته من اصل  
الخلق فذا توسعة في الجواب مثل ذلك لا ينبغي اضافته الى الامام ابي حنيفة لانه يغير اجسام الكفار فلا  
يطهره احرقة بالنار كما ساقى بسطه في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فليس له ان يجيب على كل ما  
ان يشكر الله تعالى على ايجاد مثل الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليسوع على الناس تبعا  
لتبشير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشريعة عن ولم يتعرض فيه لامر ولا نهى  
فهو غاية توسعة على الأمة فلا يس لاجد ان يحجر عليهم ثم ان وقع من عالم تحجير في مثل ذلك كان على  
سبيل التزود والزرع كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير ثم قوله صلى الله عليه وسلم  
بجعله للأنثى دون الرجال والعلماء ائمة الشارع على شريعتهم من بعده فلا اعتراض عليهم فيها ويروى للحاق  
واسطة من الشريعة لا سيما الامام أبو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من  
أجل الأئمة وأقدمهم ندوا بآل فذهبوا فروعهم سندا الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل اكبر  
التابعين من الأئمة رضي الله عنهم اجمعين وكيف يدق بآملنا ان الاعتراض على امام عظيم اجد الناس على  
جلالته وعلمه وورعه وهدى وعفته وعبادته وكثرة عرائضه عز وجل وكونه منه طول عمره ما هذا  
واقفه الاعمى في البصرة لان جميع ما وضع به علينا ما هو من توسعة الشارع ثم بعد ذلك نذكر من الشريعة  
بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع شدة قورعه واحتياضه في دينه  
وشدة احتياضنا الى ما وضع به علينا كيف يسوغ لغيره ان يعترض علينا بحدود شدة احتياضه هو الى  
ما وضع به الامام عليه السلام من اجازة فاعلم ذلك وتأمله فانه قدس وياك ان تعرض مع اختلافنا في اعتراض الامام  
بغيره في قصر في الدنيا والآخرة فان الامام رضي الله عنه كان متقبلا بالسكاب والسنة متبركان الرأى كما  
قدّمنا لك في عدة مواضع من هذا السكاب ومن قس مذهبه رضي الله عنه وجد من اكثر المذاهب احتياضا  
في الدين ومن لا غيرة ذلك فهو من جملة علماء الدين المتصين المنكرين على ائمة الهدى بفهمه السليم وحاشا  
ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك شانه بل هو امام عظيم متبع الى انقراض المذاهب كلها كما اخبرني بعض  
أهل الكشف الصحيح واتباعه ان رآه في الزمان في كلباتقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد في أدواله وأقوال أتباعه  
وقد قدّمنا قول الامام الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال في الفقه على ابي حنيفة رضي الله عنه وقد  
ضرب بعض أتباعه وحسب لقا غيرة من الأئمة في بعض ما ذلك والله سدى ولا عزة كلام بعض المتصين  
في حق الامام لا يقولونه من جملة أهل الرأى بل كلهم من داهن في هذا الامام عند الحقيقة يشبهه المنيبات  
ولان هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معارفه من الاجتهاد في دقة استنباطها ثم تقدم الامام ابا حنيفة  
في ذلك على غالب المجتهدين خلفه فذكر رضي الله عنه واعلم يا أخي اني ما بسطت الكلام على مذاهب

واحد بقت في الزور  
جميع السنة وبه قال  
جاءه من ائمة الشافعية  
كأبي عبد الله الشافعي  
وأبي الوليد النسابوري  
وأبي الفضل بن عبدان  
وأبي منصور بن مهران  
فصل في ومن السنن  
صلاته التراويح في شهر  
رمضان عند ابي حنيفة  
والشافعي واحمد وفي  
غيره من ركعة تشهد  
تسليمات وقيل لها في  
الجماعة افضل وقال ابو  
يوسف من قدر على ان  
يصل في سنة كما يصل  
مع الجماعة فاحسان  
يصل في سنة وقال مالك  
قيام رمضان في البيت  
ان تولى عليه احب الي  
وحكى عنه ان التراويح  
ستون ركعة  
فصل في واتقوا على  
وجوب قضاء الفرائض  
ثم اختلافوا في قضاءها في  
الاوقات المنهي عنها  
فقال ابو حنيفة لا يجوز  
وقال مالك والشافعي  
واحد يجوز ولو طلعت  
الشمس وهو في صلاة  
الصبح لم تبطل صلاته عند  
مالك والشافعي واحمد  
وقال ابو حنيفة تبطل  
صلاته واتقوا على ان  
الشمس اذا غربت على  
المصلي عصرا ان صلاته  
صححة  
فصل في ومن فاته شيء  
من السنن الاربعة سن  
قضاها ولو في اوقات الذكراه كالعرائض على القول بالرجح من مذهب الشافعي وهو احدى الروايتين عن احمد وقال مالك لا ينقض وهو

المسجد ولا غيرهما من  
السنة عند الشافعي  
وأحمد وقال أبو حنيفة  
وماك اذا أمن فوات  
الرخصة الثانية من الصبح  
اشتغل بركني الفجر  
خارج المسجد

**فصل** في الاوقات  
التي تنهى عن الصلاة  
فهي عند مالك أربعة  
أثنان تنهى فيها لأجل  
الغسل واثنان لأجل

الوقت فالاول بعد العصر  
حتى تغرب الشمس وبعد  
الصبح حتى تطلع لانه لم  
يصل العصر أو الصبح  
وإن دخل وقت المأزاة  
يصل ما شاء الاختلاف فاذا

صلاهما لم يصل حتى تطلع  
الشمس أو تغرب فعمان  
النهى لأجل الصلاة وهذا  
موضع اتفاق والثاني اذا  
طلعت الشمس حتى ترتفع

وبعد الاصفرار حتى  
تغرب وعند أبي حنيفة  
والشافعي وقت خامس  
وهو استواء الشمس حتى  
تزلزل وقال مالك وأحمد  
تقضى الفرائض فيما

نهى عنه لأجل الوقت  
لا الزوال وقال الشافعي  
تقضى الفرائض في الاوقات  
كلها وكذا تفعل النوافل  
التي لها سبب كالجمعة

وركني الطواف وصعود  
المنارة والصلاة المنذرة  
ومحمد بن الطاهر وقال أبو  
حنيفة ما نهى عنه لأجل

الوقت لا يجوز أن يصل فيه صلاة فرض سوى عصر يومه عند اصفرار الشمس وما نهى عنه

الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الراجح بالمتروك في دينهم من بعض طلبة المذاهب الخافعة لانه لم يوافقوا  
في بعضه شي من أقواله لنقصه مدركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فان وجود استنباطهم من الكتاب  
والسنة ظاهرة فطالب طلبة العلم الذين لم يقدّموا في الفهم ومعرفة المداكر وأذنانك لا تهرى الأئمة كما هم من الرأي  
فاعمل بكل ما تجد من كلام الأئمة بان تراخ صدر ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن أحد من ركني الميزان  
ولا يخرجون تكون أنت من أهل مرتبة منهم ما وباك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المعتبرين من ركني  
الله عنهم فانهم ما وضعوا قولهم أن قولهم الإجماع بالائتلاف في الاحتياط لا يفهم ولا يمتنع ولا يفرق بين أئمة المذاهب  
بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكأنه فرق بين الرسل كما سريانه في الفصول قوله وإن تفاوت المقام  
فإن العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلك وكافي هذا خبر وكل من اتسع نظره وأشراف على عين الشرعة  
الأولى وعرف منازع أقوال الأئمة ورآهم يعترفون أقوالهم من عين الشرعة لم يبق عنه توقف في العمل  
بقول إمام منهم كائنا من كان شرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الجدل ليس عندى توقف في العمل  
برخصة قالها إمام اذا حصل شرطها البدأ ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكشف وجب عليه اعتقاد  
ذلك في الأئمة من طريق الاعيان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التوقف  
عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ابدأ وقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد أن هؤلاء  
الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منك وأوعى بدين في جميع ما دون في كتبهم لأنهم وإن  
ادعيت أنك أعلم منهم نسلك الناس الى الجنون أو الكذب بعد اعتقاد أو أدنى علماء سلفك تلك الأقوال  
التي تراها أنت ضعيفة ودأب الله تعالى به حتى ماؤا فلا يتقدح في علمهم ورعهم جهل مثلك بمنزلة روعهم وخفاء  
مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا ينفع في مؤلفه عادة لا ما تعقب في غير روعه وزنه عزان الأدلة وقواعد  
الشرعية وحره غير بالذهب والجواهر فإياك أن تتعصب بنفسك من العمل بقولهم أقوالهم اذا لم تعرف منزلة  
فإنك عاصي بالنسبة إليهم والمعاصي ليس من مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل بل العمل بالحق بجميع أقوال  
العلماء ولو سرحوا وحدها ورخصة شرطها المعروف بين العلماء وشكل به نفسك بعضا فوش نفسك فرعا  
رايتا تنفع في الكسائر من غل وحسد وكبر واستهزاء بالناس وغيبه عنهم وأكل حرام فضلا عن الشبهات  
وغير ذلك من الكسائر فضلا عن الصغائر والمكر وهات ومن يقع في مثل ذلك فإين دعوا ما روع وضد فيه  
حتى يترو عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما شاء والله الأجل وأوجه جاهلية كيف يقع فيما عرف  
دليل غيرهم من الكتاب والسنة وأبواب الأئمة لا يتورع عما يراه من كلام الأئمة لهدى فليستنا بأبي ترك تشكرك  
من وقوفك في هذا الكسائر كما نراك تشكرك من تقليد غير ما أمك أو عن أرك بالانقلاب من مذهبك الى غيره  
وبالتدويل ككلامهم مثل ذنوب انتقالك من مذهب الى مذهب أو مثل عملك بقول إمام لم تعرف دليله أو عمل  
بقول ضعيف فاعتقادك بالحق الصحة في كلام أئمة الهدى واجب عليك مادمت لم تشك في ذلك الخباب ولم  
تقف على عين الشرعة الأولى التي يتفرع عنها قول كل عالم كاتقيد سنيته في فصل الأمثلة الخمسة وكل من  
نظر بعين الانصاف وصححا لاعتقاده بجميع مذاهب الأئمة كأنها أصبحت من الكتاب والسنة سدا واجتمعا  
منها ما وجد الله ربه العالمين

**فصل** في الحقوق أن العلماء وضع الأحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الارث لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم فكان للشافعي على الله عليه وسلم أن يبيح ما شاء لقوم ويحرم على قوم آخر في ذلك كالأئمة أن يفعلوا  
مثل ذلك فيتمتعوا بالصلاة أو البيع أو غيرهما في باب ويحرموا ذلك في باب آخر مع اتحاد العمل في البابين  
نظير ذلك قولهم بوجوب التسليم على النفساء لكونها وليدة ما منعها وعدم قولهم بوجوب هذا ألفت المرأة  
بدأ أو رجلا فقط مع أن أبا اليد أو أبا جل من منع قبل ذلك فناعترض عليهم في ذلك فإنا إلمان العلماء بأبواب  
الشارع في ذلك دليل ما نقله الشافعي في النواصير النبوية عن أبيه صلى الله عليه وسلم وأوجب على نفسه ما أباحه  
لأئمة وحرم عليهم ما أباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل فإنا العلماء أمنا على الله عليه وسلم على شرعته من  
بعده فلا ينبغي لأحد أن يعترض عليهم ذاتنا أو في أبوابهم في كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد العمل والحد لله رب العالمين

فمسل في بيان بعض ما طالعته من كتب الشريعة قبل وضع هذا الميزان الشريعة لتتبدى بالآخر في ذلك ما طالعته من الكتب فاذن العلم قد يختلف عن صاحبه ويحجب عنه خلاف الفروق ولعل ما قاله يقول من أين طالع صاحب هذا الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الأحداث والتغيرات من المذهب في سائر أقطار الأرض حتى قد قارن بها ما كان في مرتبة تفتقد وتشد فاذن طالع على الكتب التي طالعها وحفظت وشربتها على منشاخ الإسلام من الشريعة بمصر بما سلم وأقتدى في مطالعة هذه الكتب التي أذكرها إن شاء الله تعالى وكلها ترجع إلى ثلاثة أقسام حفظ متون وشرح لها وطالعته لنفسه مع مراجعة العلماء في المشكلات منها القسم الأول في ذلك الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء فمن ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الرض لأن المكي في وصفه إلى باب القضاء على الفائت وكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه والدين وكتاب الفقهين مالك في النحو وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وكتاب الفقه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في الأصول وكتاب التلخيص في المعاني القراءات وغير ذلك من المختصرات في القسم الثاني في ما شرحته على العلماء قرأت محمد القشيري شرح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مراراً فاعتدت وتحقق حسب طاقتي ورتبتي فقرأت شرح المنهاج للشيخ حلال الدين المحلى على الأشياخ مع تفهيم ابن قاضي عجلون مع مطالعة مشروحه والوجود في مصر عشر مرات وقرأت شرح الرض على مؤلفه سيدنا مولانا شيخ الإسلام زكريا كاملاً وقرأت عليه شرح المنهاج له أيضاً وشرح الهدية الكبير وشرح التحرير وشرح التنقيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح البحار في الفرائض وشرح نفس الدين الجوزي وكتاب الفتاوى للأزهي والقطعة والتكلمة للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوضيح لولد وشرح ابن المنقري على المنهاج والتبصير وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقرأت شرح الرض على الشيخ شهاب الدين الرمي وكننت أكتب على كل درس منها ما واثقته شرح الرض ووز واثقته الحادوز واثقته ما توز واثقته من المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من معرفة مطالعته لهذه الكتب ويقول لولا كائنات واثقته الكتب لما كنت أظن أني طالعته كلها وأحداً من هذه الكتب ولما قرأت شرح الرض على مؤلفه شيخ الإسلام زكريا ما كنت أظن طالع عليه جميع المواد التي يسير في زمن القراءة وتحرر جميع عبارته من أصولها كلها حتى أحطت علماً بأصول الكتاب التي استمد منها في الشرح كالمهمات والحدود وشرح المذهب والقطعة والتكلمة وشرح ابن قاضي شعبة في الفقه الكبير واليسيط والوسيط والجديد وفتاوى الفقهاء وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى الزنكالي وغير ذلك وكننت أنسه الشيخ على علم عبارة نقلها مع استقامتي منها وأطلعته على اثني عشر مسألة ذكرتها من زيادة قال ورضه وأجمل أنهما مذكورة في الأصل ورضه في غير الويل والحقها الفاضل شرحه وأطلعته على مواضع كثيرة ذكرتها من أبحاث الزركشي وغيره في التلخيص والحدود ما كان في الأصل والحدود ما كان في الأصل وقرأت شرح الفقيهين مالك كان المصنف والاعني والمصير وابن قاسم والمكودي وشرحها لمراراً على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المغني وشرحها للشيخ شهاب الدين العراقي مراراً فقرأت شرحه للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرمي وشرحها للشيخ أبي علي الشيخ أمين الدين الإمام بحاجم القشيري ثم اختصره وقرأت شرحه للعلل السوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جميع الجوامع للشيخ حلال الدين المحلى وحاشيته لابن أبي شير رف على الشيخ نور الدين المحلى وكننت أقرأ الحاشية والشرح عليه على ظهر قلبي إذا نسبت الكرسي في البيت والثاني في نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعجب من معرفة حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العنصرين حواشي الشيخ عبدالحق الدكايلي وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي القمي سبب أقرافه وحواشيه وقرأت شرح الشاطبية للسخاوي ولان القاضي وغيرهما على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من كتب التفسير وما أدها تفسير الإمام النوري على شيخ

الشمس قال ولو صلاها فطلعت الشمس وهو فيها طلعت الصلاة ومن صلى ركعتي التفسير كره له التفسير بعد ما عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وكان مالك لا يكره ذلك هذا في غير مكة وأما مكة فهل يكره التفسير بها في أوقات النهي أم لا قال مالك والشافعي لا يكره وقال أبو حنيفة وأحمد يكره في باب صلاة الجماعة أجروا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فإن اعتصموا كلهم منها فزولوا عليها وأجمعوا على أن أهل الجمع الذي تنعقد به صلاة الجماعة في الغرض غير الجماعة اثنتان عام ومأمور قائم عن عهده لأن عند أحمد إذا كان المأمور واحداً وقف عن يسار الإمام فان صلاة باطلة واختلافوا هل الجماعة واجبة في الغرض غير الجماعة فنص الشافعي على أنها فرض على الكفاية على الأصح وهو الأصح عندهما الحقيقي من أصحابه وقيل سنة وهو المشهور عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالك أنها سنة وقال أبو حنيفة هي فرض كفاية وقال بعض أصحابه هي سنة وقال أحمد هي واجبة على الأعيان وليست

الفصل في حق المأموم  
 بالانفاق ونبه الامامة لا  
 تجب بل هي مستحبة عند  
 مالك والشافعي الا في اجماع  
 وقال ابو حنيفة ان كان  
 من خلفه نساء وحيت  
 النية وان كانوا رجالا فلا  
 واستثنى الجمعة وعرفة  
 والعيدين فقال لا بد من  
 نية الامامة في هذه الثلاثة  
 على الاطلاق وقال احمد  
 نية الامامة شرط ومن  
 دخل في فرض الوقت  
 دخل في اجماع الجماعة وليس له  
 ان يقطعه ومن يدخل مع  
 الجماعة بالانفاق فان  
 بقى الذي يريهم من  
 غير قطع الصلاة للشافعي  
 ولو ان اجمعهم انه يصح  
 وهو المشهور عن مالك  
 واحمد وقال ابو حنيفة  
 يصح  
 الفصل في ما ادركه  
 المسبوق مع الامام فهو  
 اول صلاته فلا وحكما عند  
 الشافعي فيعيد في الباقي  
 لقنوت وقال ابو حنيفة  
 ما يدركه المأموم من  
 صلاة الامام اول صلاته في  
 التشبهات واخر صلاته  
 والقراءة وقال مالك في  
 التشبه وعنه هو اخرها  
 عن احمد واثنان  
 الفصل في من دخل  
 المسجد وحدا امامه قد  
 رغب عن الصلاة فان كان  
 سجد في غير جهر للناس  
 له ان يستأنف فيه  
 ساعة عند أبي حنيفة ومالك

الاسلام الشيخ شهاب الدين الشاذلي الحنبلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير البضاوي وحاشيته  
للشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام ذكر باره واحد وكنت اطالع على ذلك تفسير ابن زهره  
وتفسير ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسير الواحدي الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز بن باز في الثلاثة  
وتفسير الشافعي وتفسير جلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأ من قراءتي الحاشية التي وضعها  
شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوي وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب الدين القسطلاني على  
مؤلفه المذكور وكنت اطالع عليه تفسير القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الآيات لا يعرف عقالات  
المفسرين فيها واطالع عليه ايضا شرح البخاري للعالم حافظ ابن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للسبكي وشرحه  
للرماوي وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها  
الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لا يكره للمربي  
المالكى وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنع المجتهد وغير ذلك  
من اقدم النافع فيها طاعته لنفسى وكنت اراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قراءتي على الاشياخ جميع  
الكتب المتقدمه كما طالعته شرح الزواج وخمسة عشر مرة وطالعته كتاب الامام الشافعي رضى  
الله عنه ثلاث مرات وكنت اطالع عليه استندراكات الاحباب وتقيداتهم عليه في شرحهم ومما ليعلم  
وطالعته مختصر المزي في شرحه الذي وضعه عليه شيخ الاسلام ذكر باره كذا كذا مرة وطالعته مسند الامام  
الشافعي رضى الله عنه مرات والحاموي مرة واحدة وطالعته كتاب المجلى لابن خزم في الخلاف العالي وهو ثلاثون  
مجلدا وكتاب الملل والنحل له وكتاب الملبى مختصر المجلى للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالعته الحاموي والماوردي  
وهو عشرة مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية مرة واحدة وطالعته فروعا في الحدود وكتاب الشامل لابن  
الصباغ وكتاب العدة لابي محمد الجويني وكتاب المحيط والفرق له مرة واحدة وطالعته الرافعي الكبير والصغير  
مرة واحدة وطالعته شرح المهذب للنووي والقطعة السابعة عليه نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووي  
خمسة مرات وطالعته المهمات والتعقيبات عليها مرتين وطالعته الاحكام مرتين ونصف وطالعته الفتاوى  
للزركلي والنووي والغنى مرة واحدة وطالعته كتاب العبد لابن الملقن والهاشمي شرح التنبيه مرة واحدة  
وطالعته تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة ونسج المنهاج لجلال المحلى نحو عشرين مرة وطالعته فتح الباري على  
البخاري مرة وشرح العيني مرة وشرح كرمي ثلاث مرات وشرح سبلها لراموي مرتين والتنعيق لارزقش ثلاث  
مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة والقاضي مرة وطالعته تفسير  
العمري ثلاث مرات والخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهره ومكي مرة  
واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات وطالعته الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطبري وحاشية  
الفتاوى وحاشية ابن المنبر عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها اهل الاعتزال وجهتها  
في جزو طالعته على الكشاف ايضا الجرجاني حسان واعراب العين واعراب السافقي وطالعته تفسير  
البضاوي مع حاشية الشيخ ذكر باره ثلاث مرات وطالعته تفسير ابن القيم المقدسي وهو مائة مجلد  
وطالعته تفسير الواحدي الثلاثة وتفسير ابن زهره في الثلاثة كلها عشرين مرة وطالعته من كتب الحديث  
املا حصي له بعدد في هذا الوقت من المسانيد والازا كوطا الامام مالك ومسند الامام احمد ومسند  
الامام ابي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب مسلم وكتاب ابي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائي ويحيى بن  
خزيمة ويحيى بن حبان ومسند الامام سعد بن عبد الله الازدي ومسند عبد الله بن جبر وفتاوى لابن تين ومسند  
أحمد وفردوس الكبير وطالعته معاجم الطبراني الثلاثة وطالعته من الجوامع الاصول كتاب ابن الاثير وجوامع  
الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اخذتها وقرأت قال في الصلاح ما  
كتاب في السنة اجمع الاذهن من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكانه من ترك في سفره اقطار الارض حذرا لا  
يقدر وضعه في كتاباته هي ومن أعظم اصول التي استندت عليها في جميع من الاحاديث في هذه المرات كما  
يق في الفصول وطالعته من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس وكتاب

ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصل معهم عند الشافعي وهذا قال مالك الأبي المغرب ٦٣ فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة

أخرى فهل بعد الصلاة معهم الراجح من مذهب الشافعي نعم وقول أحمد الا في الصحيح والصبر وقال مالك من صلى في جماعة لا يعمد من صلى منفردا أعاد في الجماعة الا المغرب وقال الأوزاعي الا الصحيح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعمد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصحيح والعصر وإذا أعاد ففرصة الاولى على الراجح من مذهب الشافعي والثانية تطوع وهو قول أبي حنيفة وأحمد وعن الأوزاعي والنسبي انهما جبراه منه

فصل في إذا أحس الإمام بدخل وهو راكع أو في التشهد الآخر فهل يستحب له الانتظار أم لا للشافعي قولان أحدهما أنه يستحبوه قال أحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكره وهو قول للشافعي وإذا أحدث الإمام فهل له أن يستقبل قال أبو حنيفة ومالك وأحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما الجواز وإذا سلم الإمام وكان في المأمومين مسدودون فقدموا من بهم الصلاة لم يحز في الجعفة لالتفاق وفي غير الجمعة في مذهب الشافعي اختلاف يصح واضطراب نقل والاصح في الرقي والروضة المنع والصحيح في شرح المذهب

تهذيب الاصحاب واللفاظ ثلث مرات وطالعت من كتب اصول الفقه والدين نحو سبعة من مؤلفي وأحدث علماء اهل السنة والجماعة وبعاليه المعترلة والقدرية وأهل الطمع من غلاة المتصوفة المتفصلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى له عددا كفتاوى الفقهاء وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الفزاري وفتاوى ابن الحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى البقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات وطالعت في: وفي شيخنا الشافعي ذكرنا في شيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النوراني والكبري والصغرى وفتاوى ابن الفرج وفتاوى ابن شريف وغير ذلك ثم جئنا كلها في مجلدات مع ما أدخل منها وطالعت من كتب القواعد وقواعد ابن عبد السلام والكبرى والصغرى وقواعد العلائي وقواعد ابن السبكي وقواعد الركني ثم انخسر تمامي الاخير وطالعت من كتب السير كثيرا كسير ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي أجمع كتاب في السير وطالعت كتاب المجتازات وانصاف الناس لللال السبوطي ثم انخسرت وطالعت من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الآن كالكوت لابي طاب المسكي والرياسة للبرهان المحاسبي ورسالة القشيري والاحياء للفزاري وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسدي أحمد الزاهد وهي مجلدان وكانت منقولة لسدي محمد الفهرسي وروست مجلدات وكتاب الفتححات الكبرى وهي عشر مجلدات ثم انخسرت وطالعت كتاب المال والفصل لابن خرم كذا كذا ثم عرفت جميع العقائد الصغرى والفاصلة ثم رقت الهدية الى معطاة منقصة كتب المذاهب الاربعه فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المونة الكبرى ثم انخسرت وطالعت المسفرى وكتاب ابن عسرة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد بلقياني والشيخ جلال الدين في تفسير وطالعت شرح المختصر لبرهان وفتاوى وغيره وان الاحباب وكنت اراجع في مشكلاتها ابن قيسم والشيخ شمس الدين القفاني واعلم الشيخ ناصر الدين واصطفت علماء اهل الفقه في مذهبهم وما انفرد به الامام مالك عن بقية الائمة من مسائل الاستنباط وطالعت من كتب اخضره شرح القسدي وشرح مجمع البحرين وشرح الكنتز وفتاوى قاضي خان ومنظومة النسفي وشرح الحلاوية وتخرجه أحاديثه المحفوظ التي بلي وكنت اراجع في مشكلاتها الشيخ نور الدين الطبراني والشيخ شهاب الدين الشافعي والشيخ شمس الدين النوري وغيرهم وطالعت من كتب الحلاوية شرح للنفري وابن بطون وغيرهم ان الكتب وكنت اراجع في مشكلاتها شيخ الاسلام الشافعي الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين الفزاري وغيرهم كل هذه مطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما انخسرت في هذا الوقت من الكتب التي طالعها ومن شك في مطالعتي لحامد القرآن فلما بقي بابي كآب شاه من هذه الكتب وقرؤه على وأنا أحله له بفهم مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي المرصفي رحمه الله تعالى أنه فرأى يوم وليلة ثلثمائة ألف ختمه وسنت ألف ختمه هذا كلامه ليرضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السبوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبري حاسبه الجارية بل ومعه على ان يطل جبراً وتأميناً انتمى وقد كنت أطالع الجزء الكامل من شرح المذهب أو الماهيات واستبصر واثمه على درسي في الروضة في ايسره واحد فوكان غالب أقراني يظن أنني تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا أحضر دروس أسيانهم ويقولون لأن فلانا دام على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المفقدين في عصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض الاوقات فلا يحب ولا تترك ولا أمتشكك مشكلة من المسائل لكوني أعرف المنقول فينا فاطل بالخي مثل مطالعت من هذه الكتب ان أردت الاطاعة أو اوال العلماء كلها والمنتقد بالعلمين والاشترج في الجمع بين الاحداث الثمينة وتزجها على مرتبة الشريعة المطهرة من تحفيق وتشهد بدع لا يقره الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين يحملها على حالين اولي من التناهد أحدهما فاقول والله لتوفيقه من الاحاديث التي اختلفت العلماء على الله تعالى عنهم في معناها حديث النبي في مشروع خلق الله تعالى المايطه وروا لا ينجيه شيء وحديث النبي ايضا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للنور والحوار وما يعتمد والعمل عليه ولونوي الماهوم مفارقة الامام من غير عذر لم يطل صلاحه على الراجح من مذهب الشافعي وبه

في التبذرة طبعه وما طهره ربح وتوضأ صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على طبعه ولو نهر وريحه ومع حديث البيهقي مرفوعاً عن عبد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشرين حتى يجده الماء فأنزله عليه قلبه جده فانه خير فالحديثان الأولان مختلفان والحديثان الآخران مشددان فرجع الأمر إلى مرتبة المزان فليس لمن قدر على الماء الخالص أو التغير يسير ولو لم يطرع قراؤه زيبه أن يشتمها لارتبها فالمراد بالنبذ الذي قال الإمام أبو حنيفة به في الموضوعه تبذيراً لا عجزاً عما يخرج إلى حد اتفاق كان المراد به ما لم يسر بأجاء قوله في حديث عبد الله بن مسعود عن طيبة وباء طهور رافعه  
«ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة فلا أخذتم منها شيء فمعه فانتفعتم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوماً لا تتعصموا من الميتة بأهاب ولا عصيب فالحديث الأول فيه التخييف على من احتاج إلى مثل ذلك الجلد بمقرنة الشاة كانت لمجربة وفي من الفقهاء كافي في بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم يحتج إلى مثل ذلك من الأغنياء أو أصحاب الرأفة فمرجع الحديثان إلى مرتبة المزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي أذنفوا الأظفار والدم وانشرها فمعه مع حديث البيهقي أنصاراً مرفوعاً لا بأس بسل الميتة إذا دبغ ولا بأس بشعرها وصرفها وفرقها داخل بالماء في الحديث الأول نجاسة الشعر الذي على الجملاء المدبوغ وفي الحديث الثاني أنه متنجس بظهر فضله بالماء هو قال الحسن واحتج به حديث مسلم في ذبائح البر والبحور من قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبائحهم دبغ طهوره شمل الشعر الذي على الجلد فعمل الحديث الأول على أهل الرأفة الذين لا يحتاجون إلى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين إلى مثله من ذوي الحاجة فغير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة إلى مرتبة المزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الأدهان بما في عظم العاج كإبراهيم وغيره عن ابن عباس قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أناس يترى أظفاره فلا دهن من عصب سوراب من من عاج ومع حديث البيهقي أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غاصصاً في الحديث الأول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وما به جواز استعماله فيعمل الأول على الذين يحدون غيره أو على استعماله في غرضه وهو يحمل الثاني على أهل الحاجة إليه أو استعماله في الشيء الجاف فرجع الأمر إلى مرتبة المزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث السوراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عزاده من مزادة المشر كمن فاسق أجهجه منها وحديث البيهقي عن جابر كان نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنصب من كل آنية المشر كين أو سقيتهم ونسقتهم من أظفارها على شامع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينسج عن التراب من أواني الفسار وفي رواية للشيخين أن أبا نضلة قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل كتاب أفتل في قديتهم فقال صلى الله عليه وسلم إن وجدتم غيراً فنتهم ثلاثاً كلوا فيها وإن لم تجدوا غيرها فاعضوا لها وكلوا فيها وفي النقي الأول التخفيف وفي حديث عائشة التقشيد فقط وفي حديث أبي ثعلبة التقشيد من وجهه والتخفيف من وجهه فالتشديد في حق من وجد غيراً فنتهم والتخفيف في حق من لم يجد غيرها كاترى فرجع الأمر إلى مرتبة المزان لكن في حديث أبي داود يدل على أن الأمر وقم حديثه بجماعة أنهم فلتأمل «ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا وضوء لمن لم يذكر الله تعالى عليه مع حديثه أنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى به والمراقد قوله كما أمر الله تعالى يعني في القرآن وليس فيها أمر الله تعالى التسمية على الوضوء في الحديث الأول التشديد يعني الأصحة أو السكال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديث إلى مرتبة المزان كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال المجتهدين ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ قبله تمضمض واستنشق مع حديث مسلم مرفوعاً عشرين المطرة وعد منها المضمضة والاستنشاق فالحديث الأول مشدد لآب من مبيعة الأمر

واختلافها فيما إذا كان بين الامام أو المأموم نهر أو طريق فقال مالك والشافعي يصح وقال أبو حنيفة لا يصح ولو صلى في بدته بمسلة الامام في المسجد وهذا حائل عن تركه به المصروف قال مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة في المشهور عنه يصح  
«فصل» وإنه فروعاً على جواز اقتداءه المتفصل بالمتفرض واختلافوا في اقتداء المتفرض بالمتفصل فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز قالوا لا يصح فرضا خلف من يصلي فرضاً آخر وقال الشافعي يجوز  
«فصل» في الاقتداء بالاصبي المخر في غير الجمعة صحيح قطعاً عند الشافعي خلافاً للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض واختلقت الرواية عنهم في النفس والراح من قول الشافعي صحة الاقتداء في الجمعة والبالغ أولى بالأمامة من الصبي بالاختلاف في الاقتداء بالبعد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة وذكره أبو حنيفة إمامة العبد وإمامة الاخي صححة بالاتفاق غير مكرهة الاعتدالين سبيل وهل هو أولى من الصبر نص الشافعي على أنها سواء وقال أبو حنيفة البصير أولى واختاره الشيرازي من الشافعية وجاعه وذكره إمامه من لا يعرف أبوه عند الثلاثة وقال أحمد



لا تذكره (فصل) وإمامه الفاسق بمحبة عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع النكراهة وقال مالك ٦٥ ان كان فسقة بنى تأويل لا تصح

امامته وبعد الصلاة من صلى خلفه وان حكان يتأويل اعماد امام في الوقتين احمد والشافعي اشهرهم الامام لا تصح ولا تصح امامته المراسم ابل حال في القسرات من بالشافعي واختلفوا في جواز امامتها بهم في صلاة التراويح خاصة فاجاز ذلك احمد بشرط ان تكون متاخرة ومنعه الباقون (فصل) واختلفوا في الاولى بالامامة هل هو الاقنعة والاقرا فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي الاقنعة الذي يحسن الفاتحة اولى وقال احمد الاقرا الذي يحسن جميع القرآن ويعلم احكام الصلاة واولى واختلفوا في صلاة الايام وهي والذى لا يحسن الفاتحة انقارئ فقال ابو حنيفة تبطل صلاتها وقال مالك واجد تبطل صلاة الشافعي وحده وقال الشافعي صلاة الامي الجماعة بمحبة وفي صلاة انقارئ ثلثان اصحها البطالان ولا يجوز صلاة

والحديث الثاني خفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي ان ابن عباس كان اذا قضا فرضه من مائة نفض بدفع يدها راحة واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه انما باسناد صحيح عن عبد الله بن زبائن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياخذ لاذنيه ما يختلف الما بالذي اخذ له راحة وكان ابن عمر اذا توضأ بعد اصبحه في الماء لم يصب بها اذنيه فالحديث الاول فيه تخفف والحديث الثاني ونقل ابن عمر فيهما تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر ان عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فتم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فاخذه مائة راحة فمات على ما في الخبر صلى الله عليه وسلم من وضوءه قال انه لم ينعني ان ارد عليه الا في كرهت ان اذكر اسم الله تعالى الاعلى طوارعة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر اسم الله تعالى على كل احياء فالحديث الاول مشدد والشافعي خفف فعمل الاول على اهل السكك في الادب والثاني عن من دونهم فرجع الامر في المرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا جماعة من حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تل في انا في ايام عرقنا بعد حتى مات فالاول فيه تخفف فعلم صلى الله عليه وسلم لسان الجواز والحديثان الآخران فيها تشدد بيان نظر لخال اهل السكك في الادب والحياء وحال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعان اسعير فليوتر وحديث البيهقي اذا اسعير احدكم فليصبر لانا مع حديثه انما من اسعير فليوتر من فصل فقد احسن ومن لا فلاح خرج فالحديثان الاولان فيها تشدد والحديث الثالث فيه تخفف فخرجت الاحاديث الى مرتبة الميزان ومن جمل التوربة في الحديث الثالث على ما يكون من التوربة ثلاث وهو راجع الى مرتبة التشدد وكذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم رد الهوة وقال انني بحجره وشديدا بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستسها بالرابن لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جاءه عن الصحابة والتابعين فقصهم منه فتشدد بعضهم جوز تخفف ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيمان وكذا له فن نام فليوتر معا مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احسنته من خلفه وهو جالس يخفف راحة فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاول عام في نفض وضوء النائم وحواله السكك والثاني فيه عدم نفض وضوءه من نام جالسا عليه فعمل الاول على حاله لا كابر من اهل الدين والورع ومحمد الشافعي على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفف وتشدد ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى اولاست النساء غير الجاع وقوله لا معز له ملك فثبت اولست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يفرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الاول يشير الى نفض وضوء الجالس والتقيل والثاني مرفوع في عدم النفض فيصير النفض على حاله من ملك اريه بعد ما انقضى على من ملك اريه بفرج الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبل الصائم وكذلك الحكم في المأوس ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا اذا مس احدكم ذكر فليوتر وضوءا وفي رواية فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي انما امر ان يست فرجه فليوتر وضوءا مع حديث طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين ساهه من ذكره هل هو الاضعة منك فالحديث الاول بطرقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق يخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلقا كان راعيا لابل قوم وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه وقول لابي ابي مسقة كرى اني اذ فرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احبهم فليصل ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم في صلاة او قلس او رغب فليوتر ثم لينه في ماضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول تخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديثه انه في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان انعى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فنهض طواف من الصحابة فامر النبي صلى الله عليه

واحد تبطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك ان كان الامام ناسيا يحدث نفسه فصلاة من خلفه صحيحة او ما بطلت (فصل)

والساجد أن يقرأ بالمؤمنين  
إلى الركوع والركوع والركوع  
عند الشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة ومالك لا يجوز  
(فصل) قال مالك  
والشافعي وأحمد ينبغي  
للامام أن يقوم بعد الفراغ  
من الإقامة حتى تعدل  
الصفوف وقال أبو حنيفة  
إذا قال المؤذن في الإقامة  
حي على الصلاة قاموتيه  
من خلفه فإذا قال قد قامت  
الصلاة كبر الامام وأمر  
فإذا أتم الإقامة أخذ الامام  
في القراءة  
فصل في وقف الرجل  
لواحد من بين الامام  
فلو وقف عن يساره ولم  
يكن عن يمينه آخر لم يطل  
صلاته عند الاذان وقال  
أحمد يطل وحكى عن  
ابن المسيب أنه قال وقف  
للمؤمن عن يسار الامام  
وقال الثوري وقف خلفه  
إلى أن يركع فإذا جاء آخر  
والوقف عن يمينه إذا ركع  
فإن حضر رجلان صف خلفه  
بالانفاق ويحكي عن ابن  
مسعود أن الامام يقف  
بينهما ولو حضر صبيان مع  
الرجل فذهب الشافعي  
أنه يقف الرجال في الصف  
الأول ثم الصبيان خلفهم  
ومن أصحابه من قال يقف  
بين كل رجلين صبي ليعلم  
بينهما الصلاة وهو قول  
مالك ولو حضر نساء وقفن  
خلفاً للصبيان ولو وقفت  
امرأة في الصف الأول

وسلم من ضحك أن يبعد الرضوء والصلاة ثم يقول فقها لم يسنه وغيرهم من الصحابة أنه بعد الصلاة دون  
الرضوء هو راجع إلى ترتيب الميزان ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة وضوءاً واحداً وفي رواية للبيهقي أنه صلى خمس صلوات وضوءاً واحداً مع  
حديث أنصارى وغيره عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بعد كل صلاة  
وكان أحداً يكفمه الرضوء وما لم يحدث فالحديثان الأولان فيهما التحفيف والحديث الثالث فيه التشديد بأن  
تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله  
عنهما من ترك المضعفة والاستسقاء في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا بد من ثلاث الأول مشدد  
والثاني تخفيف ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من أناء  
واحد من الجنابة كالتفكان بيد أنبي وفي رواية مختلفة ليدنافعه مع حديث أبيه في وقار حاله ثم مات  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يغتسل المرأة في غسل طهر والرجل في غسل رجله أو يغتسل الرجل في غسل  
طهر والمرأة في غسل الأول وبطي التحفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان  
وكذلك قول عبد الله بن مرس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «توضأ المرأة في غسل طهر من غسل طهر وره  
ولاعكس فهو برحيم إلى التشديد والتخفيف» ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يغتسل للجنابة قبل أن يشام وتارة يتوضأ ثم يشام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يشام وهو جنب ولا يمس ماء فيغتسل أنه لا يمس ماء أصلاً ولا يحتمل أنه لا يمس ماء  
الغسل فاحديث الأول مشدد والثاني تخفيف ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمرني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في التيمم بمسح الوجه واليدين في وضوء واحد أو في وضوءين معاً فقلت يا رسول الله  
لعماريين سأله عن التيمم بعد أن كان يغتسل قال لا بأس ما كان يكفكف كذا ثم ضرب بيده الأرض ثم  
نفخ فيه ثم مسح وجهه وكفيه ثم مسح يديه في وضوء واحد أو في وضوءين معاً فقلت يا رسول الله  
فاحديث الأول تخفيف والثاني مشدد وهو أولى إذا انقاس أن يكون الدليل على صحة ما رواه فرجع  
الأمر إلى التشديد والتخفيف ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من  
الصحابة في طلب قتادة لعائشة كانت فقدتها فأدركتهم الصلاة فصولوا بغير وضوء فلما أتموا النبي صلى الله عليه  
وسلم وشكروا ذلك إليه لم يشكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة من  
طهر وضوءاً صلى الله عليه وسلم لم يشكر عليهم حين صلوا للمرة الوقت فذلك غيرهم إذا قدم الماء  
والتراب فاحديث الأول تخفيف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد في أمر الطهارة  
ولكن من ما وجه فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يؤم المتيمم المتوضئين وكرد ذلك على ابن عمر أن يصنع مع صلاة ابن عباس جماعة من الصحابة وهو معهم وبه  
قال سعد بن جبير والحسن وعطاء والزهري فالأول وما بعده تشديد الآثار بعده وفيها التخفيف فرجع  
الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل  
فراعى على منكبيه لم يمس الماء فأخذ خضعة من شعر رأسه فمسح بها على منكبيه ثم مسح بيده على ذلك  
المكان وحديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وغتسل ماء كان في يده مع حديث عطاء  
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جديماً فالأول فيه  
تخفيف والثاني فيه تشدد ويحتمل أن الماء الذي مسح به صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء التيمم  
الثانية والثالثة فترجمت المرتبة في هذا الاحتمال في واحدة ومن ذلك حديث مسلم فرغوا إذا نزع الكلب  
في أناء أحدكم فليركه ثم ليعقه سبع مرات أحداً من التراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يفتنون  
الناس مع حديث البيهقي فأغسلوه ثلاثاً وثلاثاً وسماً فالأول مشدد والثاني تخفيف فعدل الأول على القادر  
على السبع ويحتمل الثاني على العاجز عنها ومن ذلك حديث مالك وغيره فرغوا من الوضوء لم يمسح يديه  
عائشة رضي الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضل ماء مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل

الكرامة وقال أحدثه بطل  
صلاته إن ركع الإمام وهو  
وحده وقال النخعي لأصالة  
لمن صلى خلف الصف  
وحده

﴿فصل﴾ إذا تقدم

الإمام على إمامه في  
الموقف طلبت صلاته عند  
أي حنيفة وأحمد وقال  
مالك صلاته صحيحة  
والشافعية لأن أتديد  
الراجح منها البطلان  
وإن تفاع الإمام على إمامه  
وعكسه مكروها بالاتفاق  
الاجماع فيسحب عند  
الشافعي

﴿فصل﴾ كل

الجماعة في المسجد فلا  
اعتبار بالمشاهدة  
ولا بالناسل الصدوق  
عند الشافعي وأما جمهور  
العلم بصلاة الإمام وإن

خرجت الجماعة من

المسجد فإن كان الإمام  
في موضع آخر فإن اتصلت  
الصفوف بمن في المسجد  
فأصله صحيحة وإن كان بين  
الصفين فصل قريب وهو

ثلثمائة ذراع فما دونها

وعلموا بصلاة الإمام طارئة  
أن صلاتهم صحيحة وقال  
مالك إذا وصل في داره

بصلاة الإمام وهو في المسجد

وكان يسبح التكبير مع  
الاعتداء إلا في صلاة الجمعة

فإنه لا يصح إلا في الجامع

ورواه المصنف به وقال  
أبو حنيفة يصح الاقتداء  
في الجمعة وغيرها وقال

أبو حنيفة

الأناس من المراكبة يغسل من الكلب وفي رواية عنه إذا وقع الحرفي إلى الأمام غسل مرة أو مرتين بعد أن يهراق  
فالمحدث الأول فيه التحفيف وقيل بأنه من قول أبي هريرة رضي الله عنه في التشديد أن أبا هريرة روى في  
ذلك شأعن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع إلى امرئ من بني الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ما كل  
لحمه فلا بأس بسؤره وفي رواية له أيضا لا بأس ببول ما كل لحمه مع الأحاديث التي تعطي التجاسة في سائر  
أبواب الحيوانات فالأول تخفيف والأحدث عقابه مشدد فجمع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
حديث المساططه ولا ينحسب شيء زفر واية المساططه وكذا لا ينحسب شيء رواء البيهقي وغيره من ظاهريه مخصوص  
بالاجماع أن ما نذر التجاسة فهو نجس قليلا كان أو كثيرا فرجع الحديث قبل الاجماع والاجماع إلى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المسامع خلف ثلاثة أيام وأولها اليمن  
للسان ويومها يلقم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله تعالى عنه عن خزيمة قال جعل لنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولا سترته: الأولى في المسح على الخفين وفي رواية له يوم الجمعة مضمي السائل  
في مسامعته لعلها تخسار وفي رواية البيهقي عن أبي عمار رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله اسمعني  
الخفين قال نعم فقلت يوما قال ومن يفتل ومن قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بد الثاني  
رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عسدها ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بد الثالث حديث مسلم  
وغيره في تشديد حديث البيهقي بجميع طرقه في تخفيف ويصعج الأول على حال الأكار والثاني على  
حال غيرهم وبأنه كس من حيث قوة حياء الأبدان وضعفه بأشمل الطاعات والمعامي فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن مهر رضي الله عنه إذا خرق الخنف خرج منه المسامع مواضع  
الوضوء فلا سمع عليه مع قوله لا يرى اسمعني الخنف ما تلقا بالقدم وإن خرقه قال كذلك كانت خفاف  
المهاجرين والأخبار بخبر مشقة القول مع ربه تشديد وقوله لا تروى في تخفيف ولم أحد في ذلك شأعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما روى في خبر الحرم الذي يبعد النملين ووجد الخنف من أمره صلى الله عليه  
وسلم الحرم أنه يقطعها أسفل من الكسعين فإن في ذلك دلالة على أن الخنف إذا لم يبط جميع القدم فليس هو  
بمخفف هو راو سمع عليه فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث النخعي غسل الجمعة واجب  
على كل عتق وحديث البخاري إذا أحادكم الجمعة فليغسل مع حديث البيهقي مرفوعا من وضوء الجمعة فيها  
ويجتنب ويجزى عن القريضة ومن اغتسل فأفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل  
بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له راحة كرهية ففرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان قال بعضهم وأما نسخ صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالماء لانه هو الذي يظهر منه الصنات  
الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده ما روى كتاب المعاصي ومن شأت الغسل أن يزل القدر ويبيض البدن  
فذلك أمر به المحتل ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الخائض صنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة  
أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشر الخائض إلا من وراء الثوب والأزار ورواه البيهقي فالأول فيه التخفيف  
والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الأول على من تلك أربه والثاني على من لم تلكه بفرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المتخاضة أنها تنقل من الظهر إلى الظهر وفي رواية  
عن عائشة رضي الله عنها تنقل عن كل موضع لا واحد أمم قول علي وابن عباس رضي الله عنهم ما تروى  
المتخاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت محمد تنقل عند كل صلاة من قبل نفسها إلا بار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

﴿فصل﴾ في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة

في ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم أن  
جبريل صلى الله عليه وسلم المشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى  
ثالث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول مع حديث ابن عباس  
أيضا وقت العشاء إلى الغفر فالحديث الأول فيه التشديد لانه هو راجح الوقت بعض الثالث الأول من الليل  
عطاء في الاعتبار بالعلم بصلاة الإمام دون المشاهدة وعدم الحائل وحكي ذلك عن النخعي والحسن البصري ﴿فصل﴾ في صلاة المسافر ﴿فصل﴾





الله عليه وسلم بعلمنا ان الشهد بسبب الله والله الختمات لله الى آخره فالاول مخفف ترك التسبيح والثاني مشدد  
 بذكرهما جميع الامر الى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر حفظ في ذلك رجوع الامر الى مرتبة  
 واحدة كالحدث الذي ورد في رواية ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق من روى الصلاة الا في الصلاة الكتاب  
 مع حديث الامام الى حنفية رضى الله عنه والبيهقي روى عن مولى خلف امام غفر له الامام القراءه (قلت)  
 وهذا جهول على حال الا كابر الذين يجتمعون بقولهم على حضرة الله تعالى ان اسموا قراءه امامهم كان من  
 بقرا القرآن بعد قراءه امامه كما ساقى يحمل على حاله لم يجتمع بقلبه على حضرة بقرا امامهم بالاول قال  
 ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجاعلهم الصلاه والناس وفي حديث البيهقي روى عن ابي ارا تقرأون  
 وراة امامكم قالوا احل يا رسول الله قال لا تفعلوا الايام الايام القرآن فانه لا صلواتين في رايه او في رواية لا تقرأوا  
 بشي اذا جهرتم الايام القرآن اه وقال عطيه كافر ابن ابي امامه القراءه فيما سطر فيه الامام دون  
 ما يجهر فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وساقى في وجهه الاول ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي  
 عن القراءه بذكر اسم الله تعالى في الصلاه وقرأ قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلي وان ذلك يحمل على من  
 يحصل له جبهة القلب اذ ذكر اسم ربه ومن ذلك حديث البيهقي وغيره من أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قنت شهر ايدعو على قوم تركه الا في المصبح فلم يزل يفتنه حتى فارق الدنيا وفي رواية البخاري ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخره من المصبح بعد ما قال مع النبي ان جمعه مع حديث البيهقي عن  
 عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شي من صلاته وعن ابي خلد قال صليت  
 خلف عبد الله بن عمر صلاة المصبح فلم يفت فقلت له لا اراك قنت فقال ما حفظه عن أحد من أصحابنا  
 فالاول مشدود الثاني مخفف عندهم لا يقولوا التسخير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث  
 البخاري مرفوعا لا تفعلوه ورجع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر الازعر ان يخذله فالاول  
 مشدود والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول نشر على الامل المروا وت الثاني لاحاد منه فرجع الامر  
 الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في النوب  
 الواحد فقال اولكم كقولنا مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلح احدكم في النوب الواحد فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن  
 الرجل يحد في الصلاة شيئا فقال لا يصرف شي يسمع صوتا او يجرد رجا مع حديث البيهقي مرفوعا اذا احدكم  
 في صلاته او قلص فليصرف فليصرف ما بين يديه على ما مضى ما لم يترك كلامه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
 الامر الى مرتبتي الميزان وان قلص وهو غلبه التي بمعنى الحديث اذا ساء احدكم او غلبه فليصرف ونظير حديث من  
 ذكره التي فلا بأس ان اختلف حكم الصيام مع الصلاة \* ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابر ادرك رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فامسأه صلى الله عليه وسلم يده الى الارض ردي عليه مع حديث البيهقي  
 وغيره ان المصلي يردد السلام قالوا لا مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح من ذلك  
 على كابر الذين يأمرون بالموكوالا امروا الثاني على غيرهم من الاصاغر عن ابي ثابر يردد السلام عليه ومن ذلك  
 حديث مسلم وغيره مرفوعا طع صلاة لرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مشقة الرحل المرأة والجوار والكلب  
 الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل  
 واما معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز ومن حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يصلي والجارية ترقب بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يرجو مع قول عثمان وعلى رضى الله عنه ان لا يقطع صلاة  
 المسلم شي فالاول مشدد والثاني مخفف عندهم لا يقولوا التسخير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك  
 حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم دعاه الى المسجد  
 اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائر من الاحاد التي الامر باعادة الصلاة في جماعة  
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم من توفى وفي رواية لا صلاة  
 مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاء والناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا يصلي معهم ويحتمل ان

حاجة بتوتعها كل وقت  
 فلما شفي أنزل ارجعها  
 انه بقصر ثمانية عشر  
 يوما والثاني اربعة والثالث  
 أبدا وهو ومذهب أبي  
 حنيفة  
 فصل في يوم فائتته  
 صلاة في الحضر فقصاها  
 في السفر قصاها ثمانية  
 وقال ابن المنذر ولا يعرف  
 فيه خلافا الا الشافعي  
 عن الحسن البصري  
 قال المستظهر يركب  
 عن المسير في مسائله  
 المتبراهه بقصر وان فائتته  
 صلاة في السفر فقصاها  
 في الحضر فلما شفي قولان  
 أحدهما الاتمام وهو قول  
 أحمد والثاني التصر  
 وهو قول أبي حنيفة  
 ومالك  
 فصل في يجوز الجمع  
 بين الظهر والعصر وبين  
 المغرب والعشاء تقديمها  
 وتأخيرها بعد المغرب عند  
 مالك والشافعي وأحمد  
 وقال أبو حنيفة لا يجوز  
 الجمع بين الصلاتين بعد  
 السفر فقال  
 فصل في يجوز الجمع  
 بعد الطائرين الظهر  
 والعصر تقديمها في وقت  
 الاولى منهما عند الشافعي  
 وقال أبو حنيفة وأصحابه  
 لا يجوز ذلك مطلقا وقال  
 مالك وأحمد يجوز بين  
 المغرب والعشاء لا بين  
 الظهر والعصر سنوا  
 قوى المظن وأضعف اذا  
 بل الثوب وهذه الى خصه تختص عن يصلي جماعة فجمع بقصد من ربه ينادي بالمطير في طريقه فاما من



الحضر وأجاز أصحابه ذلك  
فصل في اختلاف الخوف في الصلاة الخوف كما إذا اتهم القتل واشتد الخوف فقال أبو حنيفة لا يصليون في هذه الحالة ويؤخرون الصلاة إلى أن يقدر أو قال مالك والشافعي وأحمد لا يؤخرون بل يصليون على حسب الحال ويحرمون إذا صلوا كغير ما أكره رجالا أو كانا مستقبلي القتل وهما في الركون والصعود برؤسهم وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر قوليهما أحدهما مستحب وغير واجب وقال مالك والشافعي في أحد قوليهما أنه يجب والتفقا على أنهم إذا رأوا أسودا فظنوه عدوا فاصلوا ثم بان خلاف ما ظنوه وإن عليهم الإعادة إلى قول الشافعي ورواية عن أحمد

فصل في ما يقتضيه من أن لا يصلي الرجل بلس الحرب في غير الحرب واختلفوا في أنه في الحرب فاجزأه ما كان والشافعي وأبو يوسف ومحمد كرهه أبو حنيفة وأحمد واستعمله الحر بن الجبلوس عليه والاستناد له حرام كالس بالاتفاق ويحكى عن أبي حنيفة أنه خصي القهرم بالأس

باب صلاة الجمعة في الجماعة

وطي أحدكم بتعليه في الأذى فإن التراب لم يطهر وانتهى مع ما أخذه الإمام الشافعي وغيره مما طي وجوب غسل الثوب أو التعلل إذا تنجس من القدر في الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيت أبا بكر لما أتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي رواية له فأحسته عنه وفي رواية أخرى باليهي لقد رأيتني وأنا أصعبه بمعنى التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا حفر حثته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه التي غلب ما أصاب منه ثوبه خرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى أن التراب يقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالأول مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل للجاسة التي أولها ظفانة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن أعرابيا قال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسب عليه فذوب من أفعي قول أبي قتادة عن كبار التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة في صلاة الأرض يساهم فأحدث الأول مشدد والآخر مخفف ولو لأن أبا حنيفة وأبا قتادة رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا موصى به بشدة برؤسهم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال الله على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد ومعه من غير عبد من يجب لصلاته وكان على رضي الله عنه يقول لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد فدل له من جيران المسجد فقال من أمعه المنادي قال البيهقي وقدرى ذلك مرفوعا مع ما ورد من تتر بره صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة على صلته وحده في بيته ولم يأمر به إلا إعادة الأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك أن عمر بن عبد العزيز يرفقه من لا يعرف أهواؤه أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والغني والزهرى أنه يؤم فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس ورواه البيهقي في يؤم السلام حتى يحتلم مع حديثه عن عمرو بن سلمة أنه كان يؤم قومه في القران والجنات في المساجد وكان ابن سبع أوسب سنن فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمر أن يعاد الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حوصلا ولقد قال أول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق يميني الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الإمام على شيء أعلى مما عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح بن مولى السمرة قال كنت أصلي أنا وأبو هريرة ففرق ظهر المسجد فصلى صلاة الإمام ذلك في المكتوبة فالأول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الأول على من فعل ذلك تكبيرا والثاني على غير ذلك فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رابعين رجلا به قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ماديون الحسن جمع مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا نشر إلا في أقصى مصر وغير ذلك من آثار الأول وما معه مخفف من حيث عدم الوجوب والذين وما معه مشدد من حيث الوجوب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والأضحية سبعا في الأولى وخمسا في الثانية سوى تكبير الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الأولى خمس في الأولى أربعين تكبيرا على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العيد خمس في الأولى وأربع في الثانية فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم مات ابنه إبراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى

الله

باب صلاة الجمعة في الجماعة







عند الشافعي الا في ابيه يستوطنهم تنفعهم الجمعة من بلدة او قرية وقال مالك القري ٧٥ التي تحب الجمعة ما اذا كانت

ومع حديث البيهقي مرفوعا في الخليل السائقة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب  
انه ضرب على كل فرس دينار ادينا قال اول ما معه مخفف بالفعو عنها والثاني وامعه مشدد فرجع  
الامر الى مرتبتي الشريعة • ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لما بعثت مالي اليهم لاتأخذوا في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشجر والخمسة  
والزيتون والتمر وحديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون والعشر يؤخذ من هم  
زيتونه يوم يهره فيما سقت السماء والثمار وكان جلا العشر وفيما سقي برشاء الناضج نصف العشر وفيه  
قال عمر بن الخطاب اذا بلغ حصة خمسة اوسق فيعصر ويؤخذ عشر زبته قال اول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال العسل في كل عشرة اذناق زق وفي رواية انه رجل قال يا رسول الله اني في نخل قال اذا العشر قال  
يا رسول الله احمل حمله لخماء له مارواه الشافعي ومالك مع ابن رجاء الى عمر بن عبد العزيز فقال هل على  
العسل صدقة قال لا ليس في الخليل ولا في العسل صدقة به قال علي ومعاذ والحسن قال اول مشدد والثاني وما  
معه مخفف فان لم يثبت نفسه ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضراوات صدقة  
وروايته عن علي بن ابي طالب في الخضرة والقول صدقة به قال هذا هو قال ليس في من الخضراوات صدقة  
والفواكه كلها صدقة أي في صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء العيون او كان عمر يأتى بسقي  
من الصهاب العشر في كل نبات قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك  
رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الخبز كاهن مع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب  
انكسب الى أبي موسى الا تمرى ان تمر من قبله من نساء المسلمين ان يصدق حلهم قال عبد الله بن مسعود  
اذا بلغ ذلك ما تى درهم قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على  
حلي المرأة القمير عفا والثاني على أهل التمر والثاني • ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيرهم ان كانوا  
يقولون من اسلف مالنا فليعز كاهن في كل عام اذا كان في يدته قوفى رواية ابن عمر وغيرهم ان كانوا  
دس في يدته فهو وعزله شافعي ابي بكر وما كان من دين مظنون فلاز كاهن صدقة مخفي وعنه مع قول عطاء وغيره  
ليس عليك في دين كاهن وان كان في يد يديه به قال عمر وعائشة وعكرمة قال اول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر  
او صاعا من افط او صاعا من زبيب مع حديث البيهقي والي داود ان صاع او صاعا من دقيق قال اول مشدد ومن  
حيث تعين اخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث الشخير  
عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اطعمت المرأة من بيت زوجها غرام صدقة لها اجرها وله مثله  
وفي رواية ولها جزاء مثل ذلك جاء في كتبها لمعاذ انقت لا ينقص بعضهم اجر بعض شامع رواية البيهقي عن  
أبي هريرة سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يعل لها ان تصدق  
من مال زوجها الا بانه وغير ذلك من الآثار قال اول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ويصح حمل الاول على زوجة رجل الكرم الراضى بذلك وحل الثاني على زوجة البخل • ومن  
ذلك حديث مسلم وغيره انساوا الناس شافعي سأل الناس أم والمهم تكفرا فانها سأل جرأ فاستقل منه  
اولئك ثم حديث البيهقي وغيره عن الفراء رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم اسأل يا رسول الله  
قال لاواين كنت سألوا لا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوح وفي رواية تخوش في وجه صاحبها  
يوم القامة فمن شأ أبي علي وجهه ومن شاء ترك الا أن يسأل ال رجل في امر لا يجد منه بدا او اذا سلطان مع  
حديث البيهقي انصافا المعطى بأفضل من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد صدقة له فيه مخفف كما ترى  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج • في ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله

حنيفة والشافعي ومالك في رواية اشهب يجوز زامقاط فرضها بالجمعة وقال مالك في رواية ابن القاسم واحد في رواية لا يجوز وهل يصح

الثاني مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد لأنهم منعوا إمامنا في الفرائض بالجمعة أولى والأصح من مذهب الشافعي عند أكثر أصحابه الجواز وقال إمام الحرم بموضع الخلاف ماذا تم المذهب غيرهما فاما إذا تم فلا جمعة

**فصل** وإذا أصرع الإمام بالجمعة المعتبر ثم انقضى أو عجز عنه قال أبو حنيفة إن كان قد مضى ركعة وحيد فيها أحيدة أتمها جمعة وقال أصحابه إن انقضت واحدة ما أصرع بهم أتمها جمعة وقال مالك إن انقضت واحدة ما مضى ركعة بصحتها أتمها جمعة والشافعي أقوال أصحابه أنه إن طهر وبتمها ظهرها وهو قول أحمد وإن انقضت في الخطبة لم يحسب المقصود في غيبته بل خلاف أفراحت المقصود فان عاودا قبل طول الفصل بقي على الخطبة وبعده طولها فقولنا أصحها ما وجوب الاستئناف

**فصل** ولا تصح الجمعة إلا في وقت الظاهر عند الثلاثة وقال أحمد بالجواز قبل الزوال ولو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت أتمها ظاهر ما عتد الشافعي وقال أبو حنيفة تطول صلاة ظهره وج

صلى الله عليه وسلم بأن ينافي قول له عند كمن غدا فأقول لا يقول أني صائم وقوله فإذا أصرع مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا بداه الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومعه قول ابن مسعود وأحمد بن عليهما رأيا كل واحد يشرب فالاول مشددا بشرط التيقظ الزوال والثاني مخفف فيقول أنيقظ الزوال وبعده إلى قريب الغروب ودليل من أوجب غيبته الثانية في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم لم يثبت الصيام قبل الفجر ولا صام له فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لأن أصرع يومان شعبان أحسب أني من أن أظرم يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة فروعا إذا مضى النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية إذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان بصوم صائما فأتى على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه وسألت توبة مذهب أبي حنيفة في الجمعة في قولهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخان عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع جبنا من رمضان من جماع غير احتلام فبدره كة الفجر فتسل وبصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه من رزاه البيهقي من صام جبنا أفطر ذلك اليوم فان لم يشك نسخ قول أبي هريرة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعان من رزاه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم قال أفطر ومعه روايته أيضا مرفوعة لا تطرم من قالوا لم احتلم قال وأبات ما بين مخفف ومشدد فحصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان كاترى ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحضر الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كان نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فإنا الصائم ومنه المفطر فلا يجهد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم فريضان من وجد وقوه فصام فاز ذلك حسن وبرون أن من وجد ضعفه فافطر فإن ذلك حسن وكان أنس بن مالك يقول للسائل إن أظفرت فرخصة الله والله سمعت فهو أفضل فالاول مخفف والثاني مشدد ولو في أحد حتى حديث التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن حذيفة بن الحارث الجذلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبي صلى الله عليه وسلم أن نسلك رؤيته فان لم تره وشهده شاهد عدل نسكا بشأته تمام قال إن فكبر من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهده هذا يعني الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوامر أبيه إلى رجل قال البيهقي رواه عن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قلا شهادة رجل واحد في حال البرمضان وأمر الناس بديارهم فالاول مشدد من حيث اشتراط العدد في الشهادة مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعان مات وعليه صيام صام عنه ولمعه مع رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصم أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الأمر لا نكس في حق أهل الزاوية وأما الثاني فالاول مشدد من حيث اشتراط العدد في الشهادة مرفوعة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبد الله بن الجراح أنهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاع قضاءه مفرا أو ان شاء متنا صام مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم من رمضان فليس رده ولا فطر وإذا كان على ابن عمر بن عبد الله بن الجراح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن الجراح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالأنثى وهو صائم وكان يقول عليكم بالأنثى فانه يجلو البصر وينت الله عز وجل حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي حنيفة الأنصاري قال حدثني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسكن بالأنثى وإن صائمك كحل ليلا لا تدمجها البصر وينت الله عز وجل حديث البخاري في تاريخه والبيهقي

الشمس وإن كان لا يفرغ إلا عند غروبها وقول أحمد **فصل** وإذا أدرك المصباح ٧٧ مع الإمام ركعة أدرك الجمعة أو

دونها فلا يصل على ظهرها  
أربعاً عند مالك والثاني  
وأحمد وقال أبو حنيفة  
بذلك الجمعة بأي قدر  
أدرك من صلاة الإمام  
وقال طائفة لا يدرك  
الجمعة إلا بأدراك  
الخطبتين

**فصل** وإذا تقوى على  
أن الخطبتين شرط في  
انقياد الجمعة فلا تصح  
الجمعة حتى يتقيهما  
خطبتان وقال الحسين  
البصري حنيفة ولا بد  
من الإنسان بما يسمى  
خطبة في العادة مشتملة  
على خمسة أركان حمد الله  
عز وجل والصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والوصية بالتقوى  
وفسراء آية والدعاء  
للمؤمنين والمؤمنات هذا  
مذهب الشافعي وقال  
أبو حنيفة لو سجد أو هلك  
أجزأه ولو قال الحمد لله  
ونزل كناه ذلك كله ولم  
يجتزأ في غيره، وخالفه  
صاحبه وأقالا لا بد من  
كلام يسمى خطبة في  
العادة وعن مالك  
روايتان أحدهما أنه  
إذا سجد أو هلك أجزأه  
والثانية أنه لا يجزئه إلا  
ما يسمى خطبة في العرف  
من كلام مؤلف له  
بال

**فصل** وإذا تقوى على  
الخطبتين مع القدرة  
مشروعاً بالاتفاق واختلفوا

مشدد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحضر  
وهو صائم مع حديثه أنصار فروعا أنظر الحاجم والحجيح فالأول متخفف والثاني مشددان لم يثبت بينهما سابق  
توجيه ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة المذهب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره  
عن عائشة أنها قالت أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة فوجدت أصحابه يصنعون ما يصنعون  
عائشة أنها قالت أهدى الناحس وقد أصبحت صائفة فقال صلى الله عليه وسلم قريبه وأضي يوماً ما كان  
ثبت أمرها بالبقاء كان الأول متخففاً والثاني مشدداً فيحتمل النسخ لآلوه جوب وقوله عليه في جمع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما الاعتكاف أن يصوم مع  
حديث البيهقي عن ابن عمر فروعا ليس على المتكف صيام إلا أن يحمله على نفسه فالأول مشدد والثاني  
متخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

**فصل** في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع **فصل** في ذلك حديث مسلم وغيره في حديث  
الاسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً  
رسول الله وأن تقبل الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتز وتقتل من الحنابلة وتم الوضوء وتقوم  
رمة من الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال ما رسول الله أن يشي كسراً لاستطيع الحج  
والعمرة ولا أنظر عن أبيك وأهتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ أو الحج والعمرة فحسب  
واحدة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعاً الحج جهاداً للعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول  
الله العمرة واحدة وقبر رافضها كفر بضعه الحج قال لا وإن تكثر خير لك وإن الشهي يقرأ أو الحج والعمرة لله  
أي يرفع العبره وقوله في تطوع فالأول مشدد في العمرة والثاني متخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تأتس المصفرات المشعات وهي محرمة ليس فيها  
زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصر الخفيف وهي محرمة معرواية أبي داود  
وغيره أن امرأة ذات الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشعب بصفر فقالت يا رسول الله إن أريد الحج  
فأحرم في هذه القليلة فخرى فبقي فالأول متخفف والثاني مشدد في أحسن التفصيل فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً عما يصحح فقد نصبت عنه حنيفة مادام صغراً فإذا بلغ  
فعله حجة أخرى مع قول بعض الصحابة أن كان قاله عن قوفيه أنه لا يلزم حجة أخرى بعد البلوغ فالأول مشدد  
والثاني متخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

**فصل** في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب البيع إلى الجراح **فصل** في ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نسي عن بيع الغرر وعن بيع الحصاد وعن رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
اشتري شيئاً لم يردفه ولا خيار إذا رآه أنه أخذوه وإن شاء تركه وكان ابن سيرين يقول إن كان على موصفه لم يفتد  
لزمه فالأول مشدد من حيث شموله لم يرد والثاني أن مع الحديث فيه متخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع اختيار  
وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا ولا يكون بينهما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالأول  
متخفف لأن فيه الخيار بعد العقد قبل التفريق وأمر عمر رضي الله عنه مشددان مع لانه يجعل لهما بعد الصفقة  
خياراً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن  
بيع الثمر مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب بيع القمح في مثله إذا بئض فالأول مشدد في  
عدم صحة كل واحد من الثاني متخفف أن صح و يكون خاصاً لا يخرج من عام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك رواية أبي هريرة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرأيت إذا منع الله الثمر فتم ياخذ أحدكم  
الثر منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرأيت إذا منع الله الثمر فتم ياخذ أحدكم  
مال أخيه مع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن بيعت من أن لم تفرق فاصته جائحة  
فلا يخل لك أن تأخذ منه شيئاً تأخذ ما أغيثك فيخرجك ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم

وهو قول الشافعي

فصل في إذا عمد

الخطيب المنبر مسلم على

الحاضر من عند الشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة

ومالك يكره الصلاة عليهم

لأنه مسلم عليهم وقت

خروجهم إليهم وهو على

الأرض فلا يصح فيه تأنيبا

على المنبر ومن دخل

والأمام بخطب على تحية

المسجد عند الشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة

ومالك يصكره له ذلك

واختلفوا هل يجوز أن

يكون المصلى غير الخطيب

فقال أبو حنيفة يجوز

لهذا وقال مالك لا يصلي

الأمن خطب والشافعي

قولان الصحيح جواز ومن

أحمد وابن

فصل ومن السنن

سورة الجمعة وسورة

المنافقون أو سورتي ص

والعاشية فهما ستان

عرفتا من فعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم

وحكى عن أبي حنيفة أنه

قال لا تختص القراءة

بسورة دون سورة

فصل وإذا نزل الجمعة

سنة عند جميع الفقهاء

الأدود والحسن والشافعي

أن يكون الغسل لها

عند الدار وأح الباقون

جواز من الفجر عند

أبي حنيفة والشافعي

وأحمد وقال مالك لا يصح

الغسل الاعتدال وأح

أمر بوضع الجوائح فالأول مشددان كان سعد بلغه في شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فراجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط  
 مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلافاً مني عليه صاحبه جلالته إلى أهله فلما قدم  
 الرحل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم ففقدني ثم أتى أنصرف فبعض طرفي حديث البخاري يدل على أن  
 ذلك كان شرطاً في البيع وبعثنا يدل على أن ذلك كان تفصيلاً وتكراراً وهو واقع بعد البيع من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فإن حملنا الحديث الأول على أن ذلك الشرط كان في صلب العقد كان مخففاً والأول مشدد  
 فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن  
 الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غن الكلب  
 الأكلبيد وفي رواية الأكلبيد أرباباً فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك  
 حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن السنور وفي رواية غن الهر مع قول عطائين  
 كان بلغه في ذلك شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بغن السنور فالأول مشدد والثاني مخفف سواء  
 حملنا الأول على الضمير أو كرهنا الترخيه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن  
 عباس وغيره أنه كرم مع المخفف وأن يجبل للجار معروضة عن الحسن والشافعي إنما كانا يريان ذلك  
 بأساً فالأول مشدد تعظيماً لله تعالى والثاني مخفف طلباً للوصول إلى الانتفاع به تلاوة وأغبرهما عن القرأتين  
 فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال يا رسول الله سمعنا أن الله تعالى يخفف ويرفع وأنا لا نرجو أن الله تعالى وليس لأحد  
 عندي مظنة وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى وأوسع القاضى الأسطر الرزق  
 معرواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله عنه أنه سئل قال لا تخفف والثاني مشددان لم يكن عرفه ذلك  
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق أنه رجع عن التسعير وقال إنما قصدت بذلك الخير للمسلمين فراجع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لأبي الهيثم بن عمار أن من صاحبه الذي رهنه له غنمه  
 وعليه غرمه ومعه ثياب لثاق أي لا يمنع صاحب الرهن من مباحة المهرن أي أن لم يوفك إلى كذا وكذا ذلك  
 والمراءى بغيره زيادته ودفتره هلاكه أو نقصه مع حديثه أنه أصار مرفوعاً الرهن بمافسه أي فأذارهن شخص فزأ  
 مخالفة في بد مذهب حق المهرن فالأول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فراجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حراً أفسس في دين كان عليه مع  
 حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ابتاعه فكسرت دنة فهدم قواعه  
 فهدم قواعه فلم يلحق ذلك فاعديه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك  
 فالأول مشدد ولو لا معارضة الإجماع له والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث  
 الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني  
 فبدأ كان يوم المحدث وأنا ابن خمس عشرة سنة أحازني مع حديثه وأحمد بن القاسم وهو عارف القل عن ثلاث  
 عن الغلام حتى يحتلم فإن لم يحتلم حتى يكون ابن ثمان عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف إن مع الحديث  
 فقد قيل أنه موضوع فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لابي جاز  
 في ما إذا ذمك زوجك عصمتا وفي رواية إذا ذمك الزوج المراءى فحز عظيمه الأناذنه وفي رواية لابي داود  
 والحاكم مرفوعاً لابي جاز لأمراً أعطيه الأباذن زوجاً جامعاً الإجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير إذن  
 زوجها فالأول مشددان مع الإجماع مخفف فراجع الأمر بتقديره بحديث الأول إلى مرتبة التشديد  
 والإجماع إلى مرتبة التخفيف \* ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً مطلق النبي صلى الله عليه وسلم قال أتبيع أحمك على مري  
 فليبيع معرواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس على مال امرئ مسلم أن يبيع حوله بتقديره  
 ذلك عن عثمان فإن الإمام والشافعي قال قداحتج محمد بن الحسن بن عثمان قال في الموالاة أو الكفالة  
 براجع صاحبها أو أتعاه على مال امرئ مسلم فيقتد بربوبت هذا عن عثمان فلا حجة له لا يدري أقال ذلك في

لجميعه وهو حنبلي الجنبية واجمة أجزأ عنها عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز له عن واحد ٧٩ منها (فصل) ومن زوم عن

الحواشي أو الكفاية فان مع ما ذكره عن عثمان رجوع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشدد فحدث الشنخري  
 لا يرى الرجوع على الصحيح ومقابلته يرى الرجوع على الحمل \* ومن ذلك حديث لما ذكرنا البيهقي مرفوعا على  
 ان الحديث حتى تؤدبوه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استمار من صفوان بن أمية أدركه فقال  
 أعده ما يجد فقال لا بل عارية مضمة حتى تؤدبها لي فلما أراد ردها اليه فقهها فخرج فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم استمار ان شئت غرضنا منك فقال رسول الله ان في قلبي اليوم من الاعنان ما لم يكن يوم  
 أعزتك \* وكان ابن عباس يضمن المارية وكذلك أبو هريرة كان يضمن من استمار بعير فقهه فطلبه فغير  
 ذلك من الأثر مرفوعا البيهقي عن شرح المقاضي أنه قال فلو ليس على المستعير غير المثل فثمان فالاول  
 مشدد في الضمان والثاني مخفف فبرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البخاري عن جابر  
 قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يرقم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا  
 شفعة لاحد منهم حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسفينة قال لا يصح  
 والسبق الباقين ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار الدار أحق بالدار من غيره فالاول  
 مشدد والثاني مخفف يجعل للشفعة الجار وسياق في وجهه بين أقواله لما يرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي وقال أنه منكر للشفعة له ودى ولا تصرفا مع ما رواه البيهقي عن  
 اباس بن معاوية أنه قضى بالشفعة فلاولى فالاول مشددان مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته  
 مخفف فبرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال أنه منكر للشفعة فثالث  
 ولا يصح ولا يشرى على شيء بل ان ذاقه بالشرع ورواه ابنه انما عن جابر مرفوعا وقال أنه منكر للصبي على  
 شفعة حتى يدرك فإذا ادرك فانه شاه أخذوا ناسرا فلاولى مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان  
 صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا للشفعة  
 في كل شرك أربعة أو حائط لا يصح ان يبيع حتى يؤذن شركه فان باع فهو باع حتى يؤذنه مع ما رواه  
 البيهقي موصولا للشر بل شفيع والشفعة في كل شيء ومع ما رواه البيهقي مرفوعا ان الشفعة في الصبي في كل شيء  
 فالاول مشدد في أنه لا شفعة في الحيوان والثاني مخففان جميعا أخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فبرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن شرح أنه قال الشفعة في قولنا لا يصح ما رواه  
 عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم في المدينة أنهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فسلم الدار فسلم الشركاء  
 للشفعة الا إذا جلا واحدا أراد ان يأخذ فحقهم من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذ جميعا واما ان  
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بانهم ان يأخذ الكل أو يترك الكل فبرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان \* ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى عن شرح المقاضي أنه كان يضمن الإخوة ضمن قصارا  
 احترق بيته فقال تضمني وقد احترق بيتي فقال شرح ارباب واحد احترق بيته هل كنت ترك له أهلك أي المال  
 الذي عليه لك من جهة عمله أو غيرها وما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه أنه كان يضمن القصار  
 والصابغ ويقول لا يصح للناس الا ذلك مع ما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه أنه كان لا يضمنان  
 صانعا ولا أخيرا فالاول مشدد والثاني مخفف فبرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه بعث الى امرأته من اليمن فتمت بدعوها الى محلة ففزعته فالتفت عا في طلبها  
 فأقبح بعض النساء أنه لا ضمان له في عمر وقالوا لها انك مؤدبة مع ما افتاه به على بن أبي طالب رضى الله عنه  
 من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد يضمن الامام في الحدود والمعلم في التأديب فبرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن يكون للتأديب بقدر ما حدث له الشر بعه أو مع زيادة على ذلك فقله في  
 الزائد الضمان دون الأصلي لان ذلك سدا ثابت في أثر بعه لا ضمان فيه \* ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا  
 أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت علمت رجلا قرأ  
 فاهدى الى قوسا فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطرق بطوق من نار  
 فأقبلها وقرى وأية الله صلى الله عليه وسلم قال له جرة تقلدتها بين كفتي أو قال تفتتها فالاول مخفف والثاني

لم يكن بهم حاجة الى أكثر من جهة لم يجوز على هذا جل ابن سريج امام الشافعية أمر بغداد في جوابه وادعى ان بغداد كانت في الأصل

المعجود فأمكنه أن يعيد على ظهر انسان فقل عند أبي حنيفة وأحمد وهو الراي من مذهب الشافعي والقديم من مذهبه ان شاهجه على ظهره وان شاء أخره حتى يزول الزحام وقال مالك بكرة فأنهى المعجود حتى يسجد على الأرض (فصل) وإذا أحدث الامام في الصلاة جازله الاختلاف عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو المحدث والراجح من قول الشافعي والقديم عدم الجواز (فصل) لا مقام يلدوان عظم أكثر من خمسة واحدة على أصل مذهب مالك قال مالك اذا كان في البلد جامع أقمت في الجامع الاقدم منها وليس عند أبي حنيفة في ذلك شيء ولكن قال أبو يوسف اذا كان البلد اثنين جاز فيه جعتان وان كان جانتا وأحد قال الطحاوي الصحيح من مذهبه انه لا يجوز إقامة للمسفة في أكثر من موضع واحد في المصر الا ان يشق الاجتماع لكثير المصر فيجوز في الموضع وان دعت الحاجة الى أكثر جاز وقال أحمد اذا عظم الدله وكثر اهله كغداد جاز فيه جعتان وان

كبر وعسرا اجتماع أهله  
في موضع واحد جازا قامة  
جمعة أخرى بل يجوز  
التجمع حسب الحاجة  
وقال أود الجملة كسائر  
المسولات يجوز لاهل  
البلد أن يصوبوها في  
مساجدهم  
(فصل) وانفقوا على أنه  
إذا قامت صلاة الجمعة  
صلوا ظهر وأهل يصلون  
فرادى أو جماعة قال أبو  
حنيفة ومالك فرادى  
وقال الشافعى وأحمد  
جماعة  
باب صلاة العديين  
اتفقوا على أن صلاة  
العديين مشروعة ثم  
اختلفوا فقال أبو حنيفة  
هي واجبة على الأعيان  
كالجمعة وقال مالك والشافعى  
هي سنة وهي رواية أبي  
حنيفة وقال أحمد  
فرض على الكفاية  
واختلفوا في شرائطها وقال  
أبو حنيفة وأحمد  
شرائطها الاستيطان  
والعدد وأذن الإمام في  
الرواية التي يقول أحمد  
باعتبارها في الجمعة  
وزاد أبو حنيفة والمصنف  
وقال مالك والشافعى كل  
ذلك ليس بشرط وأجازوا  
صلاتها فرادى لمن شاء  
من الرجال والنساء  
فصل في ما وافقه على  
تكمية الأحرار في أوطانها  
واختلفوا في التكبيرات  
الزائدة بعدها فقال أبو

مشهد ويصح جل الأول على من به خاصة والناثي على أصحاب البر وذهبوا عن عدم الحاجة إلى مثل ذلك تقليدا  
للمعاهدة على الأجر الدنيوي ولما فيه من خرم المرواة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الخبز والتمسك والساعات مع روايته إيماناً رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أحجم وأعطى الخبز أجرته ولو علمه خياله لم يهطه فالأول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي  
للتبذير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
قطع السدود وقال من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار مع حديث البيهقي عن عمر وغيره منهم كانوا يقطعون  
السدود في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يشكركم عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه عاء  
وسدروا لو كان قطع السدور من بابا عنه لذاته لم يأمر ناصلي الله عليه وسلم بقيل الميت به فالأول مشددان صحيح والثاني  
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً والآخر ولا ضرر أجمع حديث  
البيهقي إيماناً ما له حاراه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فالأول مخفف والثاني مشدد يدل على إخبار  
المخارج على تمكن جاره من وضع خشبة في جداره مع مشترك الدلالة على أن قواعد الشرع تذهب بيان كل  
مسلم أحق بماله فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال الإمام الشافعى وأحمد أن قضاء عمر رضي الله عنه  
في أمرنا موقوف من بعض هذه الوجوه التي تمنع فيها الضرر بالرأى إذا كان الضرر على أهل البيت من صبرها  
إلى بيان موته كقاضى به الإمام على بن أبي طالب وقال إنا أمة ما أقبلت نصبر لانتكح حتى يأتيها يقين  
موت زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالترجيح وتشديد بالصبر إلى تبين موته  
كافي مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قضى بأن تعرف من حديثه أيضاً أنها تعرف وقتها واحداً آخرها بالآخر ينتفع بها فالأول مشدد والثاني  
مخفف أن لم يصح وجوه ولا نظر أو لا وجدوا استدلالاً في الثاني على عدمه وجدهم بتأني في فاطمة  
فهرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله السك فاستبرى على لجأه وقفا  
والطهور وكذا فإن هذا يدل على أن علياً أنفق الدية وقيل التعريف في الوقت وأنه عسره في ذلك الوقت  
فقط ورأى ذلك كافياً في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً من  
قريب ذي الأرحام مع حديثه كالحاكم من عدمه قور بينهم فالأول مخفف على ذوي الأرحام مشدد على بقية  
الورثة والثاني عكسه ولكل من المحدثين قصة طويلة تركنا ذكرها اختصاراً فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذري أحب إلى الله من  
إنفسى لا ظن ماله بتم مع حديثه كالحاكم أنا وأقارب الميز في الجنة كهنين وأشار بالسبابة وأتى تلبها  
فالأول مشدد يرى أن الأولى بالضعيف ترك الأولى على مال البيت والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان • ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وبيع مع ما رواه  
عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشددان ثبت أنه ضمنه من غير تفریط  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث الشيخ مرفوعاً صدقة تؤخذ من أغنيائهم فيمرد على  
فقراءهم مع حديث البيهقي مرفوعاً من رفته تصدقوا على أهل الأديان فالأول مشدد بصرفه إلى المسلمين  
فقط والثاني مخفف أن لم يحمل على صدقة التطوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك ما رواه  
البيهقي وغيره مرفوعاً وموقفاً لا تسكاح الأبوي مع ما رواه البيهقي أنساً مرفوعاً وموقفاً لا تسكاح الأبوي أحق بنفسه من  
وليها وأبو بكر تستأذن في نفسه الحديث وفي رواية الشيخين لا تسكاح الأبوي فالأول مشدد والثاني مخفف لانه صلى  
الله عليه وسلم شارك بين الأيم والولي ثم قدمه إحق وقد قدم العقد منه فوجب أن يصح منها فرجع  
الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً من الله المحلل والمحلل له وسئل أن عمر بن الخطاب  
المراءى وجهه فقال ذلك السقا مع ما عليه الحمد ومن الصفة إذا لم يشترط ذلك في صلب العقد فإن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم يسمعه محلاً لذل في صحة التسكاح لأن المحلل هو الميت للحل فلو كان فاسد المسماه  
محلاً لفرجع الأمر في مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد ويصح حمل الأول على ذوي المروءة من العلماء





لم يتنفل قبلها ولا بعدها  
سواء الامام والمأموم  
وعنه في المجهول واثنان  
وقال الشافعي بالسواء  
قبلها وبعدها في المجدد  
وغیره الا امام فانه اذا  
ظهر للناس لم يصل قبلها  
وقال اجد لا يتنفل قبل  
صلاة العید ولا بعدها  
مطلقا

فصل في وجوب الصلاة جامعة  
بالاتفاق وعن ابن الزبير  
انه اذن لها وقال ابن  
المنذر اول من اذن  
للمسألة العید معاوية  
ومذهب الشافعي قراءة  
في الاولى واقرت في  
الثانية اوسع والاشية  
وقال ابو حنيفة لا تختص  
بسورة وقال مالك واجد  
يقرا بسورة الفاشية

فصل في كراهة اشهدوا يوم  
الثلاثين من رمضان بعد  
الزوال برؤية الهلال  
قضيت صلاة العید  
في اصبح القواسين عند  
الشافعي موصيا وقال مالك  
لا تقضى فان لم يكن جمع  
الناس في اليوم صلت في  
القبو ومذهب احمد  
ومذهب ابی حنيفة ان  
صلاة عبد الغطر تصل في  
اليوم الثاني والاخري في  
الثاني والثالث

فصل في التكبير في  
عند العصر مسنون  
بالاتفاق وكذلك في عيد  
الغطر الا عند ابی حنيفة

حدثنا ومن خصاه خصنا مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقرأ دعاءك من المالك ولا ولد من والده وكان ابو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعده ولكن يضربوه بطل حيسه ويحرقوه من صم الحديث واثران فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرح تحتها بئر عبد او امست مع حديث البهي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الخنيز برة عبد او امرأة او فرس او بقل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة عتاة ضاة وفي رواية عتاة وعشرين شهاة فالاول والثالث بروايتيه مشددان من حيث الحصر وقد تكون النساء اعلى قيمة من العبد او الامة \* والثاني ان صم مخفف من حيث التخصير فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اسلمر وساحر مع منافقه ابن عرعن عثمان رضي الله عنه انه عاب علي بن قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصبوا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا عن بدل دينة فانتلوه يعني في الحال مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة ايام ثم يستتاب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طوبى لؤي بن حذافه انه لا حد لادخل في ذنوبه مرفوع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره عن عمر انه قال يضرب المجدد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى في حريسة الخيل قال هي ومثلها وان السكال قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه والكمال مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة اليراء بن عازب ان على اسهل الاموال الحفظها بالانهار وما افسدت الموائى بالليل فهو ضامن على اهله قال الشافعي وانما اوضعتمون ذلك القمية لاشيتمين ولا قبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم المنة على المدي واليمين على المدي عليه فالاول يقتضي تضييف لشرامة والثاني يقتضي عدم تضييفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس ولا على المنتهب ولا على الخاش قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الحز ومية التي كانت تستعير الحلي والمتاع على السنة الناس ثم تجده فالاول مخفف والثاني مشدد ثبت ان الحز ومية تطع بسبب الخيانة لانه يكون انما انما تطع بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا عنها ان عمر بن قنيل ما اسكر كثيره فقتله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا عن ابى الاسود قال لا تسكره والثاني مخفف فان صم لان حلة التعريم عند من قال بذلك اغتياها الاسكاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه لما ارسل يزيد بن ابى سفيان اميرا على الدزاة انه قال لا تسجدوا في اعزازهم ثم جئوا فوسمهم في الصوامع ليقع تعالى فذبحهم وما عزوا عنهم حسو اتفوسهم وفي رواية فارتكهم وما حسو اتفوسهم مع ما رواه البيهقي ايضا فحدثنا ان الهجاء قتلوا شخا قطن في السن لا يستطيع قتالهم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يشكره فالاول مخفف على الهجان \* والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول امام النخعة يوم العيد يومان بعده مع ما قاله ابن عباس النخعة ثلاثة ايام بعد يوم العيد وما رواه البيهقي مرفوعا انما انما اخبروا ان آخر اشهر لربان اراد ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومثله مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن جعفر بن السليم ان كانا نكنا انما نكنا حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبيد بن جسر عن الحسن بن كيشا وعن الحسن بن كيشا فالاول مشدد في عفة الاسلام

والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الاربعاء حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الزنا لا اكلمها ولا احرمها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* وكذلك الحديث فيما رواه في النصب والمعلب والنفقة والتخل والجلالة كما يرجع الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان النصب اكل على ما تدعيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه وهو صبي ما يكون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم غشي عن اكل النصب فالاول مخفف والثاني مشدد بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غشي عن كسب الحمام وفي رواية غشي عن غن الدوم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتمع وامر لرجل حمام بصاحبه من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في شيء من ادو بشك خفي في شرطه الحما أو شره على اربعة ما توافقي الله وما أحب ان اكنو مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن زرارته من الشوكه واكنو ابن عمر من اللوقه وكوى عائشة فالاول كالشدد والثاني مخفف بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فاروق عتق في من فقال القوموا وحولوا كما وابقا فقبيل يارسول الله افرأيت ان كان السن ما عفا فقال تنفعوا به ولانا كما هو مع حديث البخاري والحاكم في رفعه ان الله ورسوله حرم بيع النحر والميتة والمسلمة فقبيل يارسول الله افرأيت فهو الميتة فانه يعطى بها السفن ودهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على اهل الخصاصة والثاني على اهل الرفاهية والنزوة بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غشي عن الخلف خبر الله وقال لا تحمله وايا \* بالتميم مع حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يبايعه على الصلاة وغيره الا فطأ وايعان حديثه فالاول مشدد والثاني مخفف بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان قبل شهادة القنفذ ذاباب من مار واد بايعه ان القاضي شرع وغيره انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القنفذ ابدا ولو تشبه بياينه وتشبه به فالاول مخفف والثاني مشدد بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا يجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستعين من ربك فاحكم معمارواه عن انس وابن سيرين وغيرهم ان شهادة العبد حازم وقالوا كلكم عبيد وما ولا فالاول مشدد والثاني مخفف بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* وكذلك الحديث في شهادة الصبيان تقدمت على ابن عباس وجوزها ابن الزبير فانه من الجراح \* ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخلف عن البيتة ويقول النصب شاهدك او عتبه معمار واد الشافعي والبيهقي ان عدا رضى الله تعالى عنه كان يرى الخلف مع البنتوه قال شرع وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قاض البينة على ميت او غائب او طمس أو مجنون بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهم ارفعوا انما الاول ان اعتق قال الحسن بن وحدة طاعني وذا فاطمة لم يثبت له عليه ولا عومرا له لفسان وعلمهم بمرته وايسر للفتة حتى الا لاجرم حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسبعين المسب في التقاطه من ذابابه ولسجد لاوله على عمار رضاءه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صرح بفرج الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار اعتق مملوكا عن درم يكن له له لا غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مع ماروا ما حاكم مرقوعا المديربايع ولا يوجب فالاول مخفف بان مالكمه بمعنى شاول والثاني مشدد ان صرح به فانه لا يباع الا بوم بفرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال سئنا أمهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر لما كان زمن عمر بن انا عن ذلك فانه ثبت فالاول مخفف والثاني مشدد

يوم الفطر دون ليلته  
واتمناه وعنده الى أن  
يخرج الامام وعن  
الشافعي أنزال في انتهائه  
أسد هالي أن يخرج الامام  
الى المصل وأثنى الى أن  
يحرم الامام بالصلوة وهو  
الراجح والشافعي أن  
يفرغ منها وأما ابتدائه  
فن بحث يرى الحلال  
وعن أحمد في انتهائه  
روايتان أحدهما إذا  
خرج الامام والشافعي إذا  
فرغ من الخطبتين  
وآتدأه وعنده من  
رواية الحلال

فصل في اختلافه في  
صفة التكبير فقال أبو  
حنيفة وأحمد وقول الله  
أكبر الله أكبر الله الا  
الله الله أكبر الله أكبر  
ولله الحمد يشفع التكبير  
في أوله وآخره وقال مالك  
يكبر ثلاثا وسأع نفسه  
رواية أن شاء أكبر ثلاثا  
وأن شاء مرتين وقوله  
الشافعي يكبر ثلاثا سقا  
في أوله وثلاثا في آخره  
والصفة المختارة عند  
بما تخرى أصحها يكبر ثلاثا  
نساق في أوله وتكبيرتين  
في آخره

فصل في اختلافه في  
التكبير في عيد الغفر  
وابام التثني في ابتدائه  
واتتهائه في حق المصل  
والحرم فقال أبو حنيفة  
وأحمد يكبر من صلاة  
الغفر يوم عرفة الى أن  
يوم الغفر وذلك في حق المصل

التشريع والحرم كغيره  
على الرابع من مذهبه  
(فصل) واقعة وأعلى أن  
التكبير سنة في حق  
الحرم وتغيره بخلاف  
الجماعات واختلفوا في  
صلى منفردا من محل  
ومحرم في هذه الأوقات  
فقال أبو حنيفة وأحمد  
أحمد بن حنبل لا يكبر  
المنفرد وقال مالك  
والشافعي وأحمد في  
روايته الأخرى يكبر  
واتفقوا على أنه لا يكبر  
خلف النوافل إلا قول  
الشافعي وهو الرابع عند  
أصحابه

باب صلاة الكسوف  
اتفقوا على أن الصلاة  
لكسوف الشمس سنة  
مؤكدة في الجماعة ثم  
اختلفوا في هبتها فقال  
مالك والشافعي وأحمد  
ركعتان في كل ركعة  
قسامان وقراءتان  
وركوعان وسجدتان وقال  
أبو حنيفة هي ركعتان  
كصلاة الصبح وهل يجر  
في الرفاء فيما أوجبه  
قال الشافعي وأبو حنيفة  
ومالك يجزئ الفرد فيها  
وقال أحمد يجر بها وهل  
أصل صلاة الكسوف خطبة  
قال أبو حنيفة وأحمد في  
الشهر رعيه لا يسن  
لكسوف الشمس ولا  
لغروب القمر خطبة وقال  
الشافعي وأحمد ومالك  
يسن لها خطبتان

واقعة على ذلك جمهور الصحابة فكان كالاجماع منهم على تحريم بيع أمهات الأولاد وقالوا انهن يعقن  
عوث السيد وإثنته تعالى أعلم . وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها  
التناقض عن بعض العلماء مما شهد مرتبة الميزان من العفيف والتشديد وبقيت الأحاديث مجمعة على الأخذ  
بها بين الأئمة فدل على الاستربة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكاتب فانهم والمحدثين  
العالمين (واعلم) بأنني أتيت ما ركبت الجمع بين آيات القرآن التي أخذتها الأئمة واختلفوا فيها معانها إجمالا  
بما رواه ذلك لفظه من أدراك المجتهد فيها بخلاف الأحاديث الشرعية فإنها جاءت مبنية لما على القرآن  
وأما ما كان قسم التشديد في القرآن الذي أخذ به المأزوني فنفسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان  
فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتابا سميت بالجوهر المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو  
ثلاثة آلاف علم وكتبت على مساعيغ الإسلام على وجه الاعتان والتسليم لأهل الله عز وجل . ومن جملة  
من كتب عليه الشيخ ناصر الدين الآقاني المالكي بعد فقد اطالع على هذا الكتاب العزيز في المال  
الشرعي المثل فرأيت مشهورا بالمواهر والمعارف البانية وعليت أنه معجم لا كاد يصح في نطاق النطق  
عن وصفه وبكل الفكر عن أدراك كنهه وكشفه انتهى وأخفيت في طيه مواضع ابتدأ من الآيات غرة  
على علوم أهل الله تعالى أن تذايع بين المحجوبين وقد أخذها الشيخ شهاب الدين ابن الشيخ عبد الحق عالم  
المصرف كتب عنده مشهورا وهو ينظر في علومه فله في معرفة مواضع استخراج علم واحد منها فقال في  
وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لا شيء فقلت وضعت نصرته لأهل الله عز وجل لكون غالب الناس  
يسلمون إلى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي أنا أقول في نفسي أنني عالم مصر والشام والحجاز والروم والجمع وقد  
محنت عن معرفة استخراج ظاهري علم واحد منه من القرآن ولاهوت مما يشاء شيء ومع ذلك فلا أدرك على رده  
من كل وجه لانه صولة الكلام الذي فيه ليست بصولة مبطل ولا على انتهى وقد استخرج أخى أفضل الدين  
من سورة الفاتحة ما بقي ألف علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسماحة وتسعة وتسعين علما وقال هذه علوم  
أمهات علوم القرآن العظيم ثم رواها كما إلى الأسوة ثم إلى الباء ثم إلى النقطه التي تحت الباء وكان رضى الله  
عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب  
المجتهدين فيها من أى حرف شاء من حروف المجاهات انتهى ويؤيده في ذلك قول الإمام على رضى الله عنه لو شئت  
لأقربت لكم ثمانين بهر من علوم النقطه التي تحت الباء فهذا كان سبب عدم جوى بين آيات القرآن التي  
اختلف المجتهدون في معانيها من منف ومشد فنفخت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن في باب  
الإنكار على العلماء بالله تعالى بأحكامه وأنا ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى إلا سدا لباب الإنكار  
على الأئمة فاعلم ذلك وانما ذكرت الأحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعلموا أنها لا تكون  
صحيحة في نفس الأمر فأقبل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك  
أدباً مع أئمة المذاهب رضى الله عنهم على أن من نظر بعين الانصاف على القرآن أن ذلك الحديث الضعيف  
الذي أخذ به المجتهدون لا يصح عنده ما استدلل به وكفناهم ذلك الحديث استدلالاً بمجتهده مذهبه ومن آمن من النظر  
في هذه الميزان لم يجد ذلك ولا قالوا من أدلة المجتهدين رافوا ولم يخرج عن إحدى مرتبتي الشرعية أبداً ولا كل  
من المرتبتين رجال في حال ما شرعهم الأعمال فمن قوى منهم طوبى له بالتحديد ومن ضعف منهم  
خوطب بالعلم بالرخصة لأغبر كما راضا فيه في الفصول الأول والمحدثين العرب العالمين انتهى الجمع بين  
الأحاديث وانتشر ع في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبيان كيفية ردها إلى مرتبتي الميزان من تعقيب  
وتشديد مصدرين بمائل الإجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبيان  
تأيد الشرعية بتوجيه أهل الحقيقة وعكس غالباً وبيان أن الأئمة المجتهدين كانوا علماء بالحققة فكاهم  
علماء الشرعية فانهم كلهم ما بنوا وأقوا عدم مذاهبهم الأعلى الحقيقة والشرعية ردها بل أخبرني بعض أهل  
الكشف أنهم أئمة الذين أضلوا لكل مذهب طلبة من الحنن يتقيدون به لا يعرفون عنه كالأئمة ثم أعلم أن  
هذا الأمر الذي التزمه في هذا الكتاب لأعلم أحد بأجمه الله سقى إلى التزامه من أول أبواب الفقه إلى

آخرها إذا كان يسهل عليه أو آخر الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تخالف الشرع أبدا عند أهل الكشف لأن الشرع لا يفتقر إلى الحقيقة هي الحكم بالأمور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شرعاً حقيقة ولا عكساً وإنما هما متلازمان كسلامة الظل للشخص حال وجود نور الشمس وأما يظهر تخالفهما فيما إذا حكم الحاكم بسنة زور في نفس الأمر وظن الحاكم صدق السنة لا غير فلو أن السنة كانت صادقة في ما ظن الأمر كظاهره لفتق الحكم باطناً وظاهراً أي في الدنيا والآخرة فقل أن قول الإمام أبي حنيفة إن حكم الحاكم كمنطقه ظاهر أو باطن محمول عند الحقيقة في على ما إذا حكم بسنة عادلة ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وأنه قد ينصر لظاهره الشرع يوم القيامة فيه وعن شهودنا وزعمنا أن الحاكم بذلك وعشى حكمه في الآخرة كما عساه في الدنيا إذا بذل معه في النظر في السنة وأما قول بعضهم إن حكم الحاكم كمنطقه في الدنيا والآخرة ولو علم أن البيعة زور فقد تاباً بقاءه وأما ما إذا كان الله تعالى فعلاً لا يريد إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

### كتاب الطهارة

أجمع الأئمة الأربعة على وجوب الطهارة بالماء الصلوة مع التمكن من استعماله فيها وشروطها كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصوله ونقصه كذلك وعلى أن الماء لو ردى بالخلاف لا يطهر من الحدث وعلى أن المنع بطول المكث طهور وعلى أن السواك مأثور به هذه مسائل الإجماع في هذا الباب وأما ما اختلف الأئمة الأربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الأصحاب أن الماء المالح طاهر أو أجابوا بمنزلة واحدة في الطهارة ولا تطهر مع ما سكت أن قوماً من أهل الوضوء وبما أجازوا وطهره وروى وقوماً آخرون لا تطهر مع وجوده فالأول مخفف وما بعده مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق المسألة في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ومعلوم أن الطهارة من شرطها الصلوة إلا أن الناس يدين العبد من الضعف الجاصل بالمعاصي أو كل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد طهارة إلى ما يحاط به من حيث يتفادى به كله أو يفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني أن صاحبه لم يلزمه حديث هو أظهر وما هو أقبل من أنه مع كون الماء المالح عتيقاً لما لا يثبت شمساً من الزرع وما لا يثبت الزرع لا روحانية فيه طهارة حتى ينشأ البدن مع حديث تحت أهرنا رواه إرمظهر غرضي فلا ينبغي للعبد أن يتضع بما قارب محل الغضب ثم يقوم ساجداً به وهو قربة في المني من مياه قوم لوط التي نهى الشارع عن الوضوء عنها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كإبراهيم في التراب من الوحشة أذ هو عكارة الماء كإساق في سطحه في باب التيمم أن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والأصم بجواز الطهارة بغير أنواع المياه حتى المقتصرة من الأشجار ونحوها فالأول شدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وبزله على كل من السما ما له طهر كبره هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من الماء مسوا في ذلك ماء الأشجار والبقول والأشجار فإن أصلها من الماء الذي تشر بتداعيه من وق من الأرض لكنه ضئيف أو حاشية فحده فلا يكدان ينشئ الأعضاء ولا يصح بها خلاف الماء المطلق ولعلك تمنع جهور العلماء من التطهر به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة أن النجاسة تزال بكل ما عجز الأدهان فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة انقضاء عن أحوال البدن أو التوب فالبدن أصل والتوب يحكم التمتع ومعلوم أن المباح ضئيف إلى وحشة لا يكدان يحيي النفس ولا يركب التوب فإن التوبة التي كانت فيه قد تشر بتداعيه من وق من جوارح الأعضاء والأوراق والأشجار والثمار ووجه الثاني كون المباح للمتع من الأشجار مثلاً في وجبة ما على كل حال أو أيضاً فإن حكم النجاسة أخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم حتى يصفى عليه ثم فكرته بعد حتى ترطوب عينيه وبدليل صحة صلاة السجدة الحجر ولو لم يكن ذلك النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لبق على البدن لعله كالزبد لم يصب الماء لم تصح طهارته إلا بتسلطها فاقهم ومن

تصل جماعة كالسكوف ويجوز بالرافعة في صلاة السكوف وتصل السكوف فرادى كما تصل جماعة بالاتفاق وعن الثوري ومحمد بن الحسن أن الإمام إذا صلى صلوا معه صلى حيث يفرادى فصل في غير السكوف من الآيات كاللازل والصواعق والظلمة بالنهار لا ينس له صلاة عند الثلاثة وعن أحمد أنه يصل لكل آية في الجماعة حتى عن على رضي الله عنه أنه صلى في زلزلة باب صلاة الاستسقاء اتفقوا على أن الاستسقاء مستنون واختلفوا هل يسن صلاة أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد وضاحي حنيفة تسن جماعة وقال أبو حنيفة لأنسن الصلاة بل يخرج الإمام ويدعو فان صلى الناس وحده أنا جاز واختلف من رأى أن لها صلة في صفته فاقول

ذلك قول الأئمة الثلاثة بدم كراهية استعمال الماء المتحس في الطهارة مع الأصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه الاول عدم صحة دليل قوله أنه كان يضرب الامة بدمه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو حديث واحد أو اثر في ذلك عن عمر رضي الله عنه صنفه جد في الأمر في على الإباحة وجه الثاني الأخذ بالأحوط في الجملة ومن ذلك الماء المتحس بالناظر وغيره مكر وبالانفاق مع قول مجاهد بكراهيته ومن قول أحد بكراهية المتحس بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مقصّل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه وجه الثاني ان النار مظهر غرضي لا يذهب الله بها الا العصاة فلا ينبغي لعدن أن يتضح عاتقهما بها الاسماء ان محض بالنجاسة فقامه ومن ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة وهو طاهر غير مظهر على المشهور من مذهب الامام أبي حنيفة وعلى الأصح من مذهب الامام الشافعي وأحد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة أنه نفس وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك وهو مظهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطأ باهرت فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام بعمامة أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل في مقام الإيمان ان تطهر به كالأنايب احدا أن يتضح له بمساق أو الخطأ أو الصنمان وروى ناجي به والعفو تابع للشفقة في الماشقة في لا يفي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيث اذا غم الثوب بكاه أو غم البدن غير السرجين أو دخل النجاسة وكثر أنه لا يفي عنه وجه من قال تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون التقدير الذي حصل في الماء من غير ورائط الخطأ امر غير محسوس لغالب الناس ولا يطلب كل عبد الباشا شدة من الطهارة لا يؤمن فهو تشدد ومن جوزها به فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكسوف من العلماء والصالحين والثاني خاص بعمامة المسلمين وجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة الأخذ بالاحتياط للتوضي به مثلاله لو كشف له راي ماء المصاة التي تشكر والطهارة بغير الماء الذي ألقي فيه منته كلاب أو غيرهما من الحيوانات حتى صارت رائحته منته فرفض الله عن الامام أبي حنيفة ورمح أصحابه من حيث قسموا النجاسة إلى مغلظة ومخففة لان الماء ياتي بالخروج عن كونها كائرا أو مستائرا فقال غساله الكبار من المنة الكلاب وهو طاهر ومثال غساله الصغار مثال منته غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كونه لا يرغى لما كونه قتل وجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المغلظة الأخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلاله ان يكون ذلك غسالة كبيرة من الكبار ووجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة الأوسطة احسان الغن به بعض الاحسان وأنه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة وجه من قال انه نجس في الطهارة به مع الكراهة احسان الغن بذلك للتوضي أكثر من ذلك الاحسان وأنه لم يرتكب كبيرة ولا نجس وانما وقع في مكره وأخلاف الاول في أن الاول مينة البعض ومثال خلاف الاول مينة البراغيث أو الصنمان ومثال ذلك لا يؤثر في المصاة فيظهر لنا في العادة ه ومعت سدي عليا الخواص روجه الله تعالى يقول اعلم يا أيها الناصر ما شرعت بالاصالة الا ان يرد أعضاء العبد نظافة فحسنا وتقدسا يظهر او باطنا والماء الذي خرت فيه الخطأ باحسا وكشفا أو تدرأ واعانا لا يرد به الا أعضاء التقدير فحسنا وما لتدفع تلك الخطأ التي خرت في الماء فلو كشف للعبد راي الماء الذي يظهر منه الناس في المظاهرة في غاية التقدير واليقين فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كالتطيب باستعمال الماء لتقليل الذي مات فيه كلب أو مرق أو فارة أو نحو ذلك كالبعوض والصنمان على اختلاف تلك الخطأ التي خرت من كائرا وصغائر ومكر وهات والمكر وهات عن خلاف الاولى كالامور المحسنة حسا على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهر جامع الكوفة فرأى شابا يتوضأ فظفر في الماء المنة اطمر منه فقَالَ يا ولدي

الصلاة خطتان على المشهور ويفتخما بالاستنفا كما تكبر في العمد وقال أبو حنيفة وأحد في الرواية المتصوص عليها لا يخطب لها وانما هي دعاء واستغفار **فصل** في وجوب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للإمام والمأمومين الاعتد إلى خيفة فانه لا يسحب وقال أبو يوسف يشع للإمام ودون المأمومين وانفقوا على أنهم ان لم يسقوا في اليوم الاول عادوا ثانيا وثالثا وجوا على أنهم اذا تضرروا بكثرة المطرات السنة ان يسقوا الله فوجه **كتاب الجنائز** أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى الوصية لمن له مال أو عنده ما يقتدر الى الاصابة به مع الصخرة وعلى تأكد ما في المرض وانفقوا على انه اذا تيقن الموت وجه الميت للقبلة والمشهور عن مالك والشافعي وأحمدان الأدنى لا يغيب بالموت وقال أبو حنيفة يغيب بالموت فاذا غسل الميت طهر وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد وانفقوا على انه مؤنة تجهيز الميت من رأس ماله مقدسة على الدين وحكي عن طائوس أنه قال ان كان ماله كثيرا فن رأس ماله والاقل ثلثه **فصل** وانفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية

تب عن عقوب الوالدين فقال ثبت إلى الله عن ذلك ورأى غسله شخص آخر فقال له يا أخي تب من الزنا فقال  
 ثبت من ذلك \* ورأى غسله شخص آخر فقال له يا أخي تب من شرب الخمر وتماع آلات الله وقبيل  
 تب من غير ما كانت هذه الأمور كالمحموس عنده على حد سواء من حيث المصلحة ما هم بلغنا ما سأل الله  
 تعالى أن يحجب عن هذا الكشف لما يقسم من الإطلاع على سورات الناس فأجاب الله أن ذلك فعل من  
 الإمام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تأييداً لما رآه قد خرج من الخطأ ما من كثير وصنائه ومكر وهات  
 وخلاف الأولى لأنه كان يعم بالقول بالتحاسة كل ما يخرج من التطاهر من على حد سواء كما قد يتوجه بعض  
 مقلديه فإن غسله أتوا الواط وشرب الخمر وعقوب الوالدین وأكل الرشا والدانة والسباعية ونحو ذلك من  
 غسله النظراً إلى الأجنبية أو القبله لها أو مراءى عنها في الفاحشة أو الوقوع في الفسقة وأبى غسله هذه  
 المذكورات الأجنبية من غسله استعمال المكره كالاستحباب الجنب من غير عذر وتقديم غسل البدن  
 المديري على البدن مثلاً وكذلك الحكم في غسله خلاف الأولى كتدبير الأكل من غير حاجة وتكبير العمامة  
 والتسبط بالماء كل والمشارب وسواء الد وروح ونحو ذلك لمصلحة لأنه في حين من الأحيان عن غفلة من أمور  
 الأخوة انتهى فقلت له هذا الحكم أهل الكشف وأهل العبادات الكامل فأحكمتهم في ذلك فقال معهم  
 ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي خرب في الماء ولا يرى الاحتياط الأولى لهم فيجب أحدهم  
 النسبة لذلك الأعضاء كما يغسله كثير أوصاف من غير إساءة ظن بين في غسله وذلك بأن يعامل ذلك  
 الماء معاملة ما عمن إلى الكثرة أو الصغار من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك \* ومعهم مرة أخرى بقوله الأولى  
 لكل مقلد أن يحتجب غسله الماء المستعمل كأنه تحاسة مغلظة أخذ بالاحتياط وإن نزل عن هذه الرتبة  
 جعلها كالنجاسة المتوسطة كقول المباح لاحتمال ارتكاب صاحبها من المفسد كراهه والغالب وإن نزل  
 عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المنخفضة لا على أن ذلك التطاهر إنما ارتكب مكر وهما من المكر وهما دون  
 الكثرة والصغار وإن نزل عن ذلكا حنيفة في الاستعمال كما يجنب استعمال الماء الباطح وماه البقل ونحوها  
 مما هو ظاهر في نفسه غير مظهر لغيره لاحتمال أن يكون المتطهر ارتكب خصال الأولى فقط ومثل ذلك  
 لا يلحق بالنجاسة المنخفضة فضلاً عما فوقها انتهى ومعهم مرة أخرى بقول كان الإمام أبو حنيفة من أهل الكشف  
 فكان تارة يرى غسله الكبر في الماء فيحكم بإحتجاده أو كشفه بأمه كالأجسام المظلمة وتارة يرى غسله  
 الصغرة في الماء فيقول إنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغار متوسطة بين الكثرة والمكر وبات فهي  
 مرتبة بين النجاسة المظلمة والمنخفضة تبعاً لاصلاحها فاستأقوله الثلاثة أن صحبت عنه في غسله واحدة كما توجه  
 بعض مقلديه وأما ذلك في غسالات متعددة انتهى فعمل أن الأئمة الأربعة ما بين مخفف ومشدد في الماء  
 المستعمل احتياطاً وما بين متوسط فيه ما بين مخفف وكذلك يؤيد ما ذكرناه من التقسيم حدث عائشة  
 رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حبل من صفة هكذا انتهى فبيرة فقال بعائشة لقد قلت كلمة لم يزج  
 ما البحر زجته أو قال كمال صل الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماً وطرحته في البحر لحيط لغبرت طبعه أولونه  
 أو بخره أو كمل ما وأنته فإذا كان مثل هذا النكسة تغير الجرح المحبط كل هذا التفسير العظيم فكيف بالذنوب  
 المظلمة إذا خرجت من جميع الموضعات في مطهرة السعد مثلاً فرحم الله تعالى مقلدي الإمام أبي حنيفة رضي  
 الله عنه حدث منهموا الطهارة من ماء المظهر التي لم تستعمل لم تغيرها من خطايا الترضين وأمرها اتباعهم  
 بالوضوء من الانهار والآبار والبرك الكبرية أو من الحياض المظلمة التي لا يورقها ماء لا تطهر من فان هذا  
 الماء أنشأ لأعضاء الطهارة النظافة وكثرة حماة لاسمها أعضاء أمثالنا التي كادت أن توف من كثرة  
 الخالطات فهما أن ينموه الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كثيراً فاقمهم والله ما فعل أصحاب  
 هذا الإمام رضي الله عنه وعينهم فانه أولى بكل حال لأنه كان هناك ضعف الجسد أوفت ورحي وفوتي  
 وانعش وإن لم يكن هناك ضعف أزداد الجسد حسناً وضاهة وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى مع  
 كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطهر ما استجند في أكثر أوقاته ويقول إن الماء من هذا المطهر لا ينش جسد  
 أمثالنا لتغيرها بالخطايا التي خرب فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء

قيصم والأولى عند  
 الشافعي تحت السماء  
 وقيل بل الأولى تحت  
 سقف والماء البارد أولى  
 الأولى برشده أو عند  
 وجود دمع كثير وقال  
 أبو حنيفة المعنى أولى  
 بكل حال

فصل في واقفة وأعلى  
 أن للزوجة أن تنسل  
 زوجها وهبل يجوز  
 للزوج أن يغسلها قال  
 أبو حنيفة لا يجوز وقال  
 الشافعي يجوز ولو ماتت  
 امرأة وليس هناك إلا  
 رجل أغنى أومات  
 رجل وليس هناك إلا  
 امرأة أجنبية فذهب أبي  
 حنيفة ومالك والأصح  
 من مذهب الشافعي  
 أنهما ييمان وعن أحمد  
 روايان أحدهما ييمان  
 والآخرى تلف الغاسل  
 على بدنه فترده ووجه  
 للشافعي وقال الأوزاعي  
 بدنه من غير غسل ولا  
 قيم ويجوز للمسلم غسل  
 قربة الكافر عند  
 الثلاثة وقال مالك لا يجوز  
 الفصل في الوضوء  
 بوضوء الغاسل وسؤك  
 أسنانه ويدخل أصابعه  
 في مخبره ويغسلها  
 وقال أبو حنيفة لا يستحب  
 ذلك وإن كانت لحيشته  
 عليه فمخرجها غشط واسع  
 الأسنانه يرقى وقال أبو  
 حنيفة لا يفعل ذلك وإذا  
 غسبت المرأة فمخرجها

ثلاثة قرون وأبو خلفها وقال أبو حنيفة يترك على حاله من غير ضمير فصل في الحامل إذا ماتت وفي بطنها ولد حي شق بطنها عنده

المتوضئين لم يبقوا في ذنب فتبرك يا نار ماء طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضا الطاهر  
 وبذلك قال مالك وآثاره كان يكشفه عاصم في ذلك الماء من الذنوب فيجذبه على علمه بيان وكان عيسى بن  
 غساله الذنوب ويعرف غسله الحرام من المأكل ومن خلاف الأولى وخلت معه مره فمضت المدرسة  
 الأزهريه فأراد أن يستنجي من المغسل فظفر به ورجع فقلت له لا تطهر فقال رأت فيه غسالة الذنوب  
 كبير غيرته في هذا الوقت وكنت أنا فذرات الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فقتلته وأخبرته أخبر فقال  
 يدق الشيخ قد وقعت في زنا مع جالي الشيخ ويا هذا أرشادته من الشيخ (فان قيل) هذا حكم من طهر من  
 في الذنوب فحكم من لم يقع منه ذنب في ذلك الوضوء فالجواب في الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو  
 طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعفه وحاجته بإزالة المانع الذي كان يمنع من الصلوة مثلا وكما قالوا في ماء  
 طهور أن الصبي قال فيلأني شيء شديد الامام أبو حنيفة في ماء الطهاره من الحدث وخفف في ماء الزالة الحجابة  
 وقال أنها تزال بكل ما تمزج فيلأني الجواب في أن باب الحدث أصح وباب الحجابة أوسع بدليل ما ورد في  
 لعل الذي يصيبه نجاسة من أنه طاهر أم نجاسة التراب إذا نجسه أو شيء به علي وهو في رواية يظهر ما بعده  
 من من الأرض إذا زالت النجاسة في ذلك (فان قلت) فما وجهه من قال أن التراب طاهر الحجابة إذا حُرقت بها  
 في الجواب في وجهه القياس على طهره لصلاته من الموجودين بانارتهم بدخول الحنة بعد ذلك فكما أنها  
 طاهرة النجاسة من الذنوب المعنوية كذلك طاهر الحجابة المحسوسة فافهم وصفت سبدي علما الخواص رحمه  
 الله تعالى يقول من شك في أن مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في  
 الامتناع من التطهر من مياضة المساحد فليست مضاعف ماء الأبار والأنهار والماء التي لم تستعمل وينظر  
 نعاش أعينها فانه يجد ما هادئ تعشث بذلك كثر من الماء الذي يختلف فيه أبدى الناس ومن هنا ينقح  
 لك الأخي سر الامر بالطهارة بالماء بما بالتراب عند فقدته والهرج من استعماله وذلك انما اغشاع لنا الطهارة  
 به لأحبابه أعضاءنا التي ماتت من العاصي أو النقصات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا  
 يؤمنون ولم يطعم بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة تعدي لا يعقل معناه  
 والحق ان علمه معقولة مشهورة وهي نعاش البدن والأعضاء واجبا أو ما بعد فتورهما أو موتا فافهم فان  
 قلت في قول الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل يخرج طهارة التراب في  
 التراب كما ورد في الماء (فالجواب) لم ترشادة بدله في ذلك وأمله انصف روحانية التراب في وجد في كلامهم  
 أنهم أجزا وذلك في التراب المستعمل فليحق بهذا الموضوع من كافي هذا فكذا تعرف متنازع الجهد في الجهد  
 تقرب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ما تنازع الطهارة بما المتغير كثيرا يطهره كزهران ونحوه  
 قول الامام أبي حنيفة وأصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطبخ أو غلب على أجزائه فالاول مشدد في شأن  
 الماء والثاني مخفف فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ضعف روحانية الماء المذكور ومن  
 أحباب الأعضاء أو أفعالها في طهره به فكأنهم يطهروا وجه الثاني النظر إلى قوته روحانية الماء حيث هو  
 الا ان يخرج عن طعم الماء يطبخ شيء من الطهارة فيه أو كثره التغير حيث حيث غلب على أجزائه وبؤد  
 الاول حدث الماء طهور ولا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف بالطلاق  
 الحديث وقلوا بالاحتياج إلى حمل المطلق على التقييد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذ صلب على الماء  
 غيره فمضمهر زخ مانع من دخول أحد مما في الآخر ولولا ذلك ما كانا قاضين ولكن لما كان يلزم من  
 اغترافنا الماء الطاهر ان نتفرق معه مشأ من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله ولعلنا عليه اسم الخس  
 فلا يشترط توسعا كما كان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لا اختلاف  
 بين أهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون عليه منع استعماله اغترافنا ذلك الخس  
 منه لاجبه في ذاته وغيره اهل الكشف يقولون العلة في ذلك نجسه فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان  
 تغير الماء بطلوا المكث لا يضرق الطهارة مع قول محمد بن سيرين يمنع الطهارة في فالاول مخفف والثاني  
 مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم حدوث شيء في الماء يخال عليه الضعف روحانية

يصل عليه فان ولد بعد  
 أو برة أشبهه وقال أو  
 حنيفة أن وجد مائل  
 على الحياة من عطاس  
 وحركة ورضاع غسل  
 وصلى عليه وقال مالك  
 كذلك الأفي الحركة فانه  
 اشترط أن تكون حركة  
 ميتة يصحبها طول مكث  
 يتقن معها الحياة وقال  
 الشافعي يغسل قولاً  
 واحد أو هل يصل عليه  
 قولاً لا الحد بداته لا يصل  
 عليه ما لم يظهر أماره  
 الحياة كالاستحلاج وقال  
 أحمد يغسل ويصلى  
 عليه واتفقوا على أنه إذا  
 استعمل أو بكي يكون  
 حكمه حكم الكبير وحكي  
 عن سعيد بن جبير أنه  
 لا يصل على الصبي الملم  
 بقلع

فوصل به ومنه الفاصل  
غير واجبة على الاصح  
من مذهب الشافعي وهو  
ان يقول ابي حنيفة وقال  
مالك بوجوبها واذا  
خرج من البيت بعد  
قبضه شي فوجبا زائنه  
فقط عند ابي حنيفة  
ومالك وهو الاصح من  
مذهب الشافعي وقال  
احمد نخب اء ذل الفصل  
ان كان الخراج من  
الفتح وهل يجوز زنت  
ابطه وحقق عاتيه يوسف  
شار به قال ابو حنيفة  
ومالك هو مكره وقال  
احمد لا بأس به والشافعي



ووجه الثاني وجود التعزير من حيث هو كاطام الماتين بطول المكث فانه قد شرعوا عر فاذا لم يفسل التعزير به كالاتي اكل الطعام المقتن وكل شئ لا تحبه اهل الطباع السلمة فافهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الشمس والنار لا يورثن في الخامسة فظهر امره قول الامام ابي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا حفر احد الميتة عنده طهر لادبغ واذا تحببت الارض لحفت في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها الا التيمم منها الا ان لم يكن من كون التيمم طهرا في نفسه ان يكون مطهر الفسرة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المبرائين ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بماء في الحديث والخبرين ووجه الثاني ان المراد من ذلك التقدير في رأي العين فلا فرق عنده من ازالة الماء ما بين ازالته بطول الزمان وبغير ذلك وابدل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التراب الطويل للتراب اذا اصابته حناسة بطهره ما بعده يعني من التراب الذي يبر به ووجه فافهم ومن ذلك تحسية الماء اذا كان قليلا اي دون اثنتين اذا وقت فيه حناسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والشافعي واما حنيفة وانه يفسل مع قول مالك واجد في رواية اخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تفسيره وان بلغ ثلثين فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المتران وكذلك الخلاف في الجارية فانه كالا كد عند الامام ابي حنيفة واجدوه والجد يدين مذهب الشافعي وقال مالك لا ينص الجارية الا بالانفراق لا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحاب الشافعي كالمعز واما الحرمين والنزلي فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود حناسة في الجملة فتتزه عنها ولم تظهر لنا ادباع الله تعالى ان تقوم بين يديه مطهرين بماء دنس اذا باطن عنده طاهر عنده تعالى فن شد رايه ما عنده تعالى ومن خفف رايه ما عنده الباء فافهم ومن ذلك قول الامم الاربع ان استعمل او ان الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما وخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه الاول كمال الشفة على دين الامم والاختصاص بالاحوط فيه اذا تعلق في الموضوع منها مثلاً كغليظة في الاكل والشرب ولا ينبغي ان يطهران ان يكون متكررا معصيا فافهم اذا طهروا بفتح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخالص وقد اتجمعت اهل الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله ان كان معه شئ من الكبر بل يطهر من القرب منها كما طرد الدبلس فافهم واما استعمالها في غير الموضوع الاول لانه اذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط في غير ما من باب اولي فافهم ومن ذلك المصنوب بالفضة ضمة كبيرة حرام عند الامم الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول ابي حنيفة لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول كمال الشفة على دين الامم كما مر وذلك ان من استعمل الاناء المصنوب بالفضة او الذهب تصدق عليه بانه استعمل اناء من بعض اجزائه من الفضة ولو راع التباعد عن الاناء المصنوب كالتباعد عن الاناء الكامل من الفضة ووجه الثاني المعنى من مثل ذلك ومن ذلك السواك قد اتفق الامم الثلاثة على ابعاده عن استعماله وقال داود هو واجب وزاد المعز في رده به ان من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما ان تاذي يتركه كالحلس فالاول مخفف والثاني مشدد وبذلك لما عايناه صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امي لا نترسم بالسواك اي امر اجاب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكن تركه ذلك رجحا لامة فكما صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لو ان اشق الي انه واجب على من لا مشقة عليه فافهم وعلى ذلك فن لم نجح في شفتي حنيفة عليه ومن وجب فيه مشقة لا يجب عليه فخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه الثاني مراعاة كمال التشظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالا كبر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب ما شهدوه من عظمة الله تعالى وما يتبعه مقام خدمته بل رعاشق عليهم تركه ووجه الاول مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشاهدة من العوام الجاهلين عما يتبعه مقام خدمته تعالى ومناجاة فان اجاب السواك عليهم ربحا من شق عليهم فلهما المذكوران احدى لا يكاد يصل قلبه تلك العظمة التي تحي العلماء والصالحين وهذا من باب اوليهم حسنات الامراء

ووجه الثاني وجود التعزير من حيث هو كاطام الماتين بطول المكث فانه قد شرعوا عر فاذا لم يفسل التعزير به كالاتي اكل الطعام المقتن وكل شئ لا تحبه اهل الطباع السلمة فافهم ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الشمس والنار لا يورثن في الخامسة فظهر امره قول الامام ابي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا حفر احد الميتة عنده طهر لادبغ واذا تحببت الارض لحفت في الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليها الا التيمم منها الا ان لم يكن من كون التيمم طهرا في نفسه ان يكون مطهر الفسرة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المبرائين ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بماء في الحديث والخبرين ووجه الثاني ان المراد من ذلك التقدير في رأي العين فلا فرق عنده من ازالة الماء ما بين ازالته بطول الزمان وبغير ذلك وابدل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التراب الطويل للتراب اذا اصابته حناسة بطهره ما بعده يعني من التراب الذي يبر به ووجه فافهم ومن ذلك تحسية الماء اذا كان قليلا اي دون اثنتين اذا وقت فيه حناسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والشافعي واما حنيفة وانه يفسل مع قول مالك واجد في رواية اخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تفسيره وان بلغ ثلثين فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المتران وكذلك الخلاف في الجارية فانه كالا كد عند الامام ابي حنيفة واجدوه والجد يدين مذهب الشافعي وقال مالك لا ينص الجارية الا بالانفراق لا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحاب الشافعي كالمعز واما الحرمين والنزلي فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود حناسة في الجملة فتتزه عنها ولم تظهر لنا ادباع الله تعالى ان تقوم بين يديه مطهرين بماء دنس اذا باطن عنده طاهر عنده تعالى فن شد رايه ما عنده تعالى ومن خفف رايه ما عنده الباء فافهم ومن ذلك قول الامم الاربع ان استعمل او ان الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما وخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه الاول كمال الشفة على دين الامم والاختصاص بالاحوط فيه اذا تعلق في الموضوع منها مثلاً كغليظة في الاكل والشرب ولا ينبغي ان يطهران ان يكون متكررا معصيا فافهم اذا طهروا بفتح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخالص وقد اتجمعت اهل الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله ان كان معه شئ من الكبر بل يطهر من القرب منها كما طرد الدبلس فافهم واما استعمالها في غير الموضوع الاول لانه اذا ترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط في غير ما من باب اولي فافهم ومن ذلك المصنوب بالفضة ضمة كبيرة حرام عند الامم الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول ابي حنيفة لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول كمال الشفة على دين الامم كما مر وذلك ان من استعمل الاناء المصنوب بالفضة او الذهب تصدق عليه بانه استعمل اناء من بعض اجزائه من الفضة ولو راع التباعد عن الاناء المصنوب كالتباعد عن الاناء الكامل من الفضة ووجه الثاني المعنى من مثل ذلك ومن ذلك السواك قد اتفق الامم الثلاثة على ابعاده عن استعماله وقال داود هو واجب وزاد المعز في رده به ان من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما ان تاذي يتركه كالحلس فالاول مخفف والثاني مشدد وبذلك لما عايناه صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امي لا نترسم بالسواك اي امر اجاب فان فيه راحة كون الامر للوجوب ولكن تركه ذلك رجحا لامة فكما صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لو ان اشق الي انه واجب على من لا مشقة عليه فافهم وعلى ذلك فن لم نجح في شفتي حنيفة عليه ومن وجب فيه مشقة لا يجب عليه فخرج الامراء المرتبطين المتران ووجه الثاني مراعاة كمال التشظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالا كبر من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب ما شهدوه من عظمة الله تعالى وما يتبعه مقام خدمته بل رعاشق عليهم تركه ووجه الاول مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشاهدة من العوام الجاهلين عما يتبعه مقام خدمته تعالى ومناجاة فان اجاب السواك عليهم ربحا من شق عليهم فلهما المذكوران احدى لا يكاد يصل قلبه تلك العظمة التي تحي العلماء والصالحين وهذا من باب اوليهم حسنات الامراء

الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يكره والمرأة ان كان لها مال فالكفن في مالها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد هو في بيت المال كالموت أعسر الزوج فاته في بيت المال الاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته بمال ومذهب الشافعي أن عمل الكفن أصل الشريعة فان لم تكن قولي من نازعه النفقة من قريب وسد وكذا الزوج في الأصم والصواب عند محقق أصحابه أنه على الزوج بسكل حال والمكسر لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يخرم رأسه بالاتفاق وحكي هذه أبي حنيفة أن امرأته بطلت بـوته فيقبل به ما فعل بسائر التوفيق

فصل في الصلاة والعبادة على الميت فرض كفاية وعن أصح من أصحاب مالك أنها سنة ولا يكره فعلها في شيء من الأوقات عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يكره فعلها في الأوقات الثلاثة وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها والصلاة على الجنائز في المسجد

جائز بالاتفاق وهي غير مكره وهذا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكره أهلها فيه ويكره

سائر المقر بين فاهم ومن ذلك عدم كراهة السؤال للصائم بعد الزوال وعند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد عشر وأربعة لا يكره وقال الشافعي وأحمد في الزاوية الأخرى يكره فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميراث هو وجه الأول مع ملاحظة ما تقدمه من إجماع المسلمين لدفع الضرر عن جليسه حتى لا يتأذى أحد راحته فله معلوم أن كل ما يؤذي الجليس ينبغي تقديم إزالته عنه على حصول الفضائل وإيضاح أن الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب لقائه به إلى حين يجلس الأكل على ما تقدمه من إجماعه وهذا هو اللقاة الأصغر بالنظر في وجه من راحته كما ورد في حديث الصائم فرحان وإن كان الحنفى تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة فأدوم الخالق لذلك ولكن قد يتبع الشرع فرحان وإن كان الحنفى تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك الإشارة إلى التجوز في إطلاق صفة التأذى عليه - ههنا ونحوه كما أشار إليه حديث البخاري لأحمد أصبر على أذى من الله ونحو حديث من أذى لي وليا فقد أذى نفسه واعتاد أن المراد من نسبة نحو هذه الصفات إلى الله سبحانه وتعالى اغما وغماها كما هو مقرر في محله من أبواب الفقه فاهم وهو حد الثاني الترغيب في الصور وكون مثل تلك الرأفة مجودة الأثر في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للقيام في الجهاد فلهذا إذا كانت الشهادة تصل صاحبها إلى مقام الاحتياج إلى أحد بعد عمله بالمعقور والرحمة فلا ينبغي له تركه فتعزك داعيته للجهاد ويزول عنه الجبن فأعلم ذلك والله تعالى أعلم

### باب النجاسة

أحمد الأئمة على نجاسة الخمر الإباحية عن داود أنه قال يظهر اتهاجم فخرها وكذلك اتفقوا على أن الخمر ذائقة تلت بنفسها طهرت وأجمعوا على أن ممتدة المراد أو أشعل طاهرة وعلى أن الجنب أو الحائض أو المشرك إذا غسب يده في ماء قليل فالماضي على طهارته واتفقوا على أن الطوبى التي تخرج من المعدة نجاسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما ذكره من مسائل الاجماع والاتفاق وما اختلفوا فيه فلهذا القول الأئمة الأربعة أن الخمر نجسة مع قول داود يظهر اتهاجم فخرها كما مر فالأول مشدد والآخر في الحر والشافعي مخفف من وجوه - عندنا وجوب الطهرتها لأنه لا يلزم من نجسها نجاسة عينها كالمس والنجس بالالزام وإفهامي نجسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى أنما للمشركون نجس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفا فاهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد أبي حنيفة النجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته فالأول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولو غسب سباع النجاسة إلا عند أبي حنيفة فإنه يقول الفضل منه مرفأ ن زالت العين بها الإقلا من غسله حتى يغسل على الظن إزالته ولو بشر من مرقوا أكثر كسائر النجاسات لا سنعوا وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولو غسب سباع النجاسة بل ذلك تعدى لا يغسل وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عضوا من أعضائه في الأفاءة كالولوغ خلافا لمالك فإنه يخص الفضل سباع بالولوغ فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه وصفته معا عدم صحته فكذلك الصفعة من الذات ووجه من قال بطهارته أنه أن الأصل في الأشياء الطهارة وأما النجاسة عارضة فاتها صادرة من تكوّن من الله تعالى القدوس الطاهر ومن الأدب قولنا بطهارة عينها ثم إن أثارها باضرا صنعتها على بدن أو دين احتشنتها وقد أجمع أهل الكشف على أن الأكل والشرب من ثور الكلب يورث التساقط في القلب حتى لا يصير العبد بمن العوطة ولا فصل شيء من النظائر وقد جوب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرّب من لبن شرب منه كلب فكيف تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل شئ حتى كأد أن تلك الشئ الذي يحصل منه ما ذكره حجة احتجابه ونحو ما طلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفعة أو الصفعة فقط كما طاق الله تعالى اسم الجرس على المشركين من حيث صفته التي هي الكفر فإذا أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة لعنه لكان لا يطهر بالإسلام - وصحت سيدي عليا الخواص رجة الله تعالى وقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما انتهى عنه الشارع من جهة أول كنهه وما من جهة صفته فهو نجس من حيث أن شؤره عيت القلب فيها احتجابه كما يجنب سم الأفاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاحتجاب لأنه يضر في الدين قال ولا

وأحمد والشافعي في  
القديم إلى الحق ثم  
الولي قال أبو حنيفة  
والولي للولي إذا حضر  
الولي أن يقدم أمام المحي  
وقال الشافعي في الجديد  
الرايح إلى الولي أحق من  
الولي ولو لم يوص إلى رجل  
ليصل عليه لا يمكن أولى  
من الأولياء عند الثلاثة  
وقال أحمد يقدم على كل  
ولي وقال مالك الأيمن مقدم  
على الأسوأ وأبو حنيفة  
الجديد والأول من  
الزوج وإن كان أباه وقال  
أبو حنيفة لا ولاية للزوج  
ويكره لابن أن يتقدم  
على أبيه  
فصل ومن شرط  
صحة الصلاة على الجنائز  
الطاهرة وسر المودة  
بالانفاق وقال الشعبي  
ومحمد بن جرير الطبري  
نحوه في غير طهارته ويقف  
الامام عند رأس الرجل  
ويحضر امرأته الشافعي  
وأبو يوسف ومحمد وقال  
أبو حنيفة عند من الرجل  
ويحضر المرأة وقال مالك  
من الرجل عند صدره  
ومن المرأة عند عنقها  
فصل وتكبرات  
الجنائز أربع بالاتفاق  
ويحكى عن ابن سيرين  
ثلاث وعن حماد بن  
اليمان خمس وقال ابن  
مسعود كبير رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في  
الجنائز تسع وأبو حنيفة

يدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطهارته من حيث عذبه كاسم الله تعالى للمشركون نجسا والمسلمين  
والانصاب والازلام رجسا مع إجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المترك وكذلك آله القهار والانصاب  
والازلام قالوا كان مؤثرا للكل بورث في القالب الذي عليه مدار الجسد وما أوصافه منه من قبول  
المواظ التي تدخله الجنبا تبلغ الشارع صلى الله عليه وسلم في النسل من أثره سمعا أحدا بترك دفعه ذلك  
الأثر بالكلية فإنه جمع فيه بين الماء والبراء الذي إذا اجتمعا أنما زال وعمل إن أمر الشارع بالنسل من  
أثر ولو غرسه الإنسان في القرب طهارة جسمه كالتعمين مع سمه كأمير ذلك بالغ الشارع في الأمر بالنسل منه  
سمعا أحدا بترك ماله في الشقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لسان في القول بنجاسة صفته القول  
وطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات اه فكما أطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة  
الكل ذاتا وصفة توسعا كذلك لما لك ومن وافقه إطلاق الطهارة على الكل ذاتا وصفة توسعا وتساوفا لعدم  
انفكاك الصفة عن موضوعها وعكسه كأمير وكان أخى أفضل الدين رحمه الله يقول الحقيقة إن الكل  
طاهر العين نجس الصفة وصحت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بإضائه قول لا اعتراض على من قال  
إن وجوب النسل من الكل أو استحبابه علته لا لتعلقه بغيره على غالب الناس لأنه ما طالع عليه فيها  
علمنا إلا بعض أهل الكشف فقط وقد أكرم بعضهم من قال إن النسل من الكل يتسدى لا يعقل بأن ذلك  
يؤدي إلى أن الشارع خاطب الأمة بما لا يهملونه له معنى وذلك بكاد أن يقرب من صفته العيب الذي يترعنه  
منصب الشارع وقد أمره الله أن يدين للناس ما نزل إليهم أي ما أمر وأمره بأن يبلغه إليهم وذلك لا يكون إلا بأن  
يبلغ إليهم اللفظ والمعنى بلفظ شافعي بحيث يصل لهم أمره فلا يتبس عليهم منه شيء وقاله فان لم يفعل فما  
يلت بسالته وهو معصوم من عدم البيان معلقا اه قلت وقد رده هذا الأثر من مثل ذلك فتدبر  
جاه امتنا لايمان بعض الناس بالمعنى المنصور في التنصير يدل يادرون إلى امتثال الأمر بفعل ذلك الشيء  
ولو لم يتعلوا علمه أم يتفطنون عن المادرة حتى يعلموا حكمته ذلك وقد قال أهل الكشف إن العمل إذا لم يطل  
يشي كان أقوى في مقام الامعان وأعظم أجره ما إذا هلك لأنه ربما يكون معظم العاقل للكل حنينا على  
العمل بحكمة تلك العلة من ثواب وغيره لبعض امتثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال  
والله اعلم وصحت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بقوله لا يقدرا القائل طهارة الكل على رد النص  
الوارد في النسل من ولو غرسه بل يرى العمل به وإن وقع الاختلاف بين العلماء فإنه إذا كان اختلاف في العلة  
أو في النسب وعنده فاما الاختلاف في العلة والعقد فذلك لا يفتح في الدين فاقا القائل طهارة الكل  
قائل بالنسل منه كإدراك ما لا يتسبب فحق ولو علمنا الأمر فيه إلا استحباب فقد نضرب به الاجتهاد إلى  
الوجوب كما عليه القائلون بنجاسة فأعلم ذلك فانه تيسر وقد اتفقا في ذلك فتأملوا ذكرنا ما راعى ذلك  
من لطفا للأسئلة والجاب عنها أو حاسل ذلك أن أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على الحكم  
بنجاسة الكلب والنسل منه وأما اختلافوا في العلة فقط ومعلوم أن الاختلاف في العلة لا يفتح في الأحكام  
قلته الأصلية عند أهل الكشف بخمسة صفته من حيث أنها تيب القلب كالجمر والممر والانصاب  
والازلام وتصدق عن ذكر الله وعن الصلاة وعلته عند غير أهل الكشف أما نجاسة عينه بصفته معا أو  
علته لا لتعلق عند من قال بطهارته بما وما والتسلسل منه يتسدى ولا يخفى ما في هذا إذا الأمر بالنسل منه  
سببا يقتضي نجاسته ولا بد ولا كان كلام الشارع كالكشف فلا بد من القول بنجاسته أما إذا أو ما صفة  
اه ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وأنه ينسل منه سمعا عند الشافعي ومرة عند  
الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى بطهارته سمعا فالأول معتمد  
والثاني مخفف فرجهم الأمر إلى مرتبة الميزان وقد اختار الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال  
في شرح المهذب لا يخرج من حيث الدليل أنه يكفي في قبول الخنزير غرسه واحدة ولا تراب وهذا قال أكثر  
العلماء وهو المختار لأن الأصل معهم وجوب النسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحائقة بالكل اه  
ووجه من أحق بالكلب في وجوب النسل منه كونه أحبب جسيما وانما من الكلب قبياسة على الكلب

وأر بمان كبر وما كبر الامام فان زاد على أربع لم يمت حال مسلاته وإذا صلى خاف امام فزاد على أربع لم يتابعه في الزيادة عن أحمدانه بتابعه

الى سبع ومنه الشافعي انه ٩٢ رفع يديه في جميع التكبيرات حذو منكبيه وقال ابو حنيفة وما لك لا ترفع يديه الا في الاولى وقراءة

لثانيته بعد التكبير  
الاولى فرض عند الشافعي  
واحد وقال ابو حنيفة  
وما لك لا تقرأ فيها شيئاً  
من القرآن أو يسلم  
تسليمتين عند الثلاثة وقال  
احمد واحدة عن عبيد  
فصل في ومن فاته  
بعض الصلاة مع الامام  
افتتح الصلاة ولم ينظر  
تكبيره عند الشافعي  
وقال ابو حنيفة واحد  
منظير تكبيره الامام  
ليكبر معه وعن مالك  
رأيتان ومن لم يصل  
على الجنازة صلى على  
القبر بالانفاق والى متى  
يصل عليه يختلف مذهب  
الشافعي في ذلك فقل  
الشعور به قال احمد  
وقيل ما لم يل وقيل يصلي  
أبداً ولا يصح له يصلي  
عليه من كان من أهل  
فرض الصلاة عليه عند  
الموت وقال ابو حنيفة  
وما لك لا يصلي على القبر  
الا ان يكون قد دفن قبل  
أن يصلي عليه  
فصل في الصلاة على  
الغائب محببته عند  
الشافعي واحمد وقال ابو  
حنيفة وما لك لا يصلي  
ولا يذكره دفن ايلبا نفاق  
وقال الحسن بكرو ولو وجد  
بعض ميت غيب وصلى  
عليه عند الشافعي واحد  
وقال ابو حنيفة وما لك  
ان وجد أكثره صلى  
على ما لا اقلا

واضح وجهه من قال بطهارة عدم ورود في النسل منه سبع مرات كالنكاح وانما قصر من الجملة فلا  
يلحق بالنكاح في التبرأة فقد حرم الله الميتة والخنزير ولم يأمرنا الشارع بالنسل منه سبع مرات كالنكاح وانما قصر من الجملة فلا  
فاهم ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة وما لا في الشافعي واحمد في  
احد عشر واثني عشر واية الأخرى عنه انه يحب العد في سائر النجاسات غير الأرض وقد رواه عنه  
انه يحبس غسل في الأثناء سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثون في رواية أخرى سقاط الصدفة في ماء الكلب  
والخنزير فالأول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص بعلم الناس  
الذين لا يراعون الورع والأخطأ والشافعي خاص بأكار الناس كالعلماء والمصلحين نظير ما ورد في  
النقض بس السرج وعدم النقض به كاسياً في مسطحة في أياه ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الامام  
الشافعي ان جلود الميتة كاهن تظهر بالدباغ الاحمر الكلب والخنزير وما تولد منها من أحد ما هو  
احدى الى واثنين عن احمدوا ظهر الى واثنين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة ان الجلود كلها تظهر بالدباغ  
الاحمر الخنزير ومع قول الزهري انه ينفق جلود الميتة كاهن غير دباغ فالأول مشدد من حيث اشتراط  
الدبغ وكثرة الاستنبات والشافعي مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول زيادة التز  
عن استمال ما ساء الشرع فحسب أيام الله تعالى ان يحاسبه العدو وهو ملاصق لشيئ نجس شرعاً ووجه  
الشافعي القتال بالجلد الخنزير لا يظهر بالدباغ المماثلة في التز عنه وكونه يسقط عنه مطلقاً لاختلاف  
الكلاب فان فيه نقصاً لا تكان أخف حكماً من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القتال بخدوا  
الاختلاف جلود الميتة من غير دباغ حمل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالأول خاص بالأكثر  
من العلماء والشافعي خاص عن هودونه في التز والنكاح خاص بأهل الضرورات كما يدل به بعض  
الآثار فاهم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان الذكاة لا تعمل شيئاً إلا يؤكل مع قول أبي حنيفة وما لك  
انها تصل في الخنزير واذا ذكى عند سبع أو كلب طهر جلده وله لكن أكله حرام عند أبي حنيفة  
ومكر وعند مالك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ما لا يؤكل  
لجده خبيث فلا يؤثر فيه الذكاة طهارة ولا يطيبا بل حكمه حكم ميتة خنزير فانه قال تعالى في مدح نبي محمد  
صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم ان يذكروا وجه الثاني انه لا يلزم من طهارة جلده فقد حرم النبي الطاهر  
الضرورة في بدن أو عقل ولحم ما لا يؤكل وان قبل طهارة بعض في البدن كما هو بومن شئ فليحرب ولم  
يكن الا انه يورث أكله البلاد حتى لا تكاد فيهم طواهر الامور فقتلها عن بطنها ومن ذلك قول الامام أبي  
حنيفة بالرفع عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجدة انه لا يفي عنه ومع قول  
في القدمه يعني عمادون الكف فالأول والثالث مخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاحه سبع المية غير الأذى وصوفها وبرها مع قول أبي حنيفة واحد  
بطهارة الشعر والصوف والوبراد ابو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنن والعظم والربش اذا ذك وح فيه ومع  
قول مالك بطهارة الشعر والصوف والوبراد لتمامه وأكله يؤكل لحمه كالنمل ولا يؤكل كالكلب والخنزير ومع  
قول الامام أبي حنيفة والشعر ونحوه نجس يظهر بالنسل فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ووجه الأول عموم قوله تعالى حوت عليكم الميتة ووجه الثاني ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما  
زاعل الاكل من حواه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الأكل كالسب والافتراش  
ولو لا غسل عن غير الاورواي على ان التحقيق في الشعر والربش ونحوها ان لها في حال حسنة الجوان  
وجهها الى الجنة من حسنها ثم تروى وجهها الى النار من حسنها ان الانسان وغيره لا يتأثر اذا قطعت فاهم  
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وما يشيخوا الخنزير وشعره الخنزير مع قول الشافعي عن ذلك قول احمد  
بكرهته ومع قول الخنزير بالذلف أحب الى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيه ما رآه  
مشددان لم يرد احداً انكره المنع في واخذ به الاكر من أهل الورع وبساح الا صاغر فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارة وجهه والثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث

والاربع الاجنحة احتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* ومن ذلك قول الامام مالك واحد و شافعي في  
 أو يخرج فويله بطهاره الأدي اذ مات مع قول الامام ابي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي انه ينص لكنه  
 يظهر بالنقل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شرف ذات الأدي  
 زوجه ووجه الثاني شرف روجه فقط فاذا خرجت من الجسد تنحس لانها كان طاهر الا سريان  
 الر وحيه لكنه مراكها وهي من امرائيه وأمر طاهر مقدس بالاجتماع فكذا ما جاوره فافهم وأكرم من  
 ذلك لا يقال \* فان قال قائل \* كيف قال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه \* بنحس فلا ادى مع حديث ان  
 المؤمن لا ينحس حسابا ولا ميتا \* (الجواب) \* يحتمل ان هذا الحديث لم يسمعه أو بلغه ولم يصح عنده \* ومن ذلك  
 قول الأئمة الأربعة بطهاره سائر الجمل والجوار وأنهم على توقف لا في حقيقته في كونه طاهر أو مع قول  
 الثوري والارزاقى ان ما لا يؤكل لحمه مؤثر ينحس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى مرتبتي  
 الميزان ووجه الاول كونه طاهر من الطهاره بسائر النسل والجوار لا يطلع على الا كابر العلماء بالله مخفف  
 الامر فيه على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم \* ومن ذلك قول الشافعي بنحساة الدول  
 والاربع مطلقا مع قول الامام مالك واحد بطهارتهما من ما كثر اللحم ومع قول النخعي جميع احوال الحيوانات  
 الطاهرة طاهرة ومع قول الامام ابي حنيفة زرق الطير لما كثر اللحم كالجوام والاصناف طاهرة وما عداها ينحس  
 فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحدش في التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
 كون البهائم من شاتم اذا نكل مع الغنله عن الله تعالى فلا تكاد تذكر ربه او ما يذكركم الله عليه فهو  
 قد شرع كما هو معروف الشريعة وهو خاص بكابر العلماء والصالحين الذين يتنبئون عن الطلعة الغافلين  
 عن الله لاسمهم عليه من شدة الطهاره والتدريس بخلاف الاصاغر الذين تنقلب عليهم الغفلة فلم يلبث ان  
 بفضلات أهل الغفلة لعدم تقديس ذاتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشرع به على مرتبة  
 الخصوص ومرتبة العوام والعلماء تتبع للشرع به \* ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة \* ومالك بنحساة المتني  
 من الأدي مع قول الشافعي واجدانه طاهر زاد الشافعي وكذا في كل حيوان طاهر وما حكم التزعمه فيه فيجب  
 غسله عند المات يطبو ما يساسو عند ابي حنيفة يعمل يطبو بفرك \* باسا كما ورد في الاول مشدود والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غالبا فلا تكاد الشخص  
 يذكر كراهة بين يدي الله ابل بهم جسدهم الغفلة بتعاليم المذمومة معلوم ان الله انفسانية تقب كل محل  
 مرت عليه ومن ههنا ان الشارح للنسل من خروج المتني لكل البدن انما هي البدن الذي قبر وضعف من  
 شدة المحاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب النسل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو  
 برحس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ايام في حقيقته ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام  
 الامام الشافعي واحد خاص بعوام المسلمين فذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم ناره وفرقه اخرى تسمى  
 للاكابر والاصاغر فافهم \* ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في الدثر التي توضعها من اذخرت منها فارة منة  
 انها ان كانت متنفقة اعداد صلاته ثلاث ايام وان لم تكن متنفقة اعداد صلاته يوم او ليلة مع قول الشافعي واجدانه ان  
 كان الماسي سيرا اعادة من الصلاة ما قلبه على طهنة أو قوامه بعد موته وان كان كثيرا لم يتغير لم يعدشا  
 وان تغير اعادة من وقت التغير وقال مالك ان كان ميتا لم يتغير احدا وصفة فلا اعادة وان كان غير ميت فغيره  
 روايتان فالاول مشدد والثاني ومعه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان \* يقال في توجيه ذلك ان  
 التشديد خاص بالاكابر والعفيف خاص بالاصاغر بالنظر لبقاء ما في الطهاره والتدريس \* ومن ذلك  
 قول الامام الشافعي اذا اشتبه طاهر ونحس اجتهدوا طهرا رعاظن طهارته من الاولى مع قول الامام ابي  
 حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدد ذنبة الطاهر اكثر ومع قول احمد انه لا يغير بل يربي الجميع  
 أو يخطوا ويتيم فالاول مخفف والثاني ومعه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وهو مجمل على  
 حالين فالاول خاص بالعوام والثاني ومعه خاص بالاكابر لشدة ذنوبهم واعتقادهم فافهم والله سبحانه

(باب اسباب الحديث)

في الفصل \* ولو استشهد  
 جنب لم يصلي ولم يصلي  
 عليه عند مالك وهو  
 الاصح من مذهب الشافعي  
 وقال ابو حنيفة ينسل  
 ويصلي عليه وقال احمد  
 ينسل ولا يصلي عليه  
 والمقول من أهل العدل  
 في قتال البغاة غير شهيد  
 فينسل ويصلي عليه  
 عند مالك وعلى الرايح  
 من قول الشافعي وقال  
 أبو حنيفة لا ينسل ولا  
 يصلي عليه \* وعن احمد  
 روايتان ومن قتل من  
 أهل البغي في حال الحرب  
 غيل ويصلي عليه عند  
 الثلاثة وقال أبو حنيفة لا  
 ومن قتل ظلميا في غير  
 حرب ينسل ويصلي عليه  
 عند مالك والشافعي  
 واجدوا قال أبو حنيفة ان  
 قتل مجذبة لم ينسل وأن  
 قتل بمقتل غسل ويصلي  
 عليه  
 في الفصل \* وانتقوا على  
 انه لا يصح شعر الميت  
 الا الشافعي فانه قال  
 ينسح شعر ميتا خفنا

واجعلوا على النابت اذا مات غير مختون انه لا يجتن بل يترك على حاله ولو لم يجز تنظير

القديم لا يجوز شرب  
مالك فيه حتى اوجب  
التبرع على فاعله  
فصل في  
ان حمل الميت برأ وكريم  
والجسل بين العودين  
افضل من التبرع على  
الاربع من مذهب  
الشافعي وكراهي  
الحل بين العودين وقال  
ابو حنيفة وأحمد التبرع  
افضل ورائي أمام  
الجنابة افضل عندما  
والشافعي وأحمد وقال  
ابو حنيفة المشي وراهما  
افضل وقال الثوري  
الراكب وراهما  
والشافعي حيث يشاءونه  
حديث  
فصل في  
البحر ولم يكن يقربه  
ساحل فالاول ان يحمل  
بين لوحين يليق في البحر  
ان كان في الساحل  
مسكون وان كان فيه  
كفار نقل والقي في البحر  
لنصل في قراره عند  
الثلاثة وقال احمد بنقل  
وروى في البحر بكل حال  
اذا قدر فنه  
فصل في  
ميت البحر فحرقه  
لذين آخر الان عضي  
على الميت زمان بي في  
مثله بصبر ربما فيجز  
حفره بالاتفاق وعن  
عمر بن عبد العزيز  
قال اذامضي على الميت  
حول فارتعوا الموضع

اجعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السبلين وهو البول والنفاس واتفقوا على ان من مس ذكره  
او دبره بعض من اعضائه غير دبره لا ينقض وضوءه واتفقوا على ان نوم المصطحب والمتكبر بشرطه نقض الوضوء  
وعلى ان التهمة في الصلاة تطلها دون الوضوء خلافا لابي حنيفة كما ساقى وعلى ان اكل الطعام المطبوخ  
بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى ان من يتيم الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته  
الاساسي عن بعض اصحاب مالك وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز لمحدث مس المصحف ولا جعله الاساسي  
عن داود وغيره من الجواز هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق • واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لا ينقض الخارج النادر كالردود والحصى والرج من القبل مع قول ابي حنيفة بنقض الرج  
الخارج من القبل وهو الاربع من مذهب الامام الشافعي فانه قال بالانقض بالثلاثة فالاول تخفيف والثاني  
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدود دخلت الحلية والحصى من الاكل ليست من  
الطبيعة المتولدة من الطعام والنقض حقيقة انما هو ما نشأ من الطعام ومن نقض بالحصى فاعلموا من حيث  
ما كان عليهم من الطبيعة كما هو القالب لثلاثتها كما ساقى بسطه في اوائل خاتمة الكتاب ان الله تعالى  
ووجه من قال بنقض الرج الخارج من القبل ندرته حتى انه ربما يقع المبدى في حجره من واحدة فافهم  
• ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المني نافض للطهارة مع الاصغر من مذهب الامام الشافعي انه لا ينقض  
الطهارة وان اوجب الفصل فالاول شديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان ذلك خرج المني شدة لا تعادلها لثة نفسا فهو من لازم ذلك شدة الفعلة والنفسه عن الله تعالى فهو اول  
بالنقض من خروج البول والغائط من حيث اللذة لا من حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصا بالاكبر  
الاولياء الذين يعدون الفعلة عن الله تعالى حداثا من التوبة والطهارة فالاول خاص بالاكبر والثاني  
خاص بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه منشأ الآدمي  
لا غير فان من خرج منه المني ممنوع من الصلاة نحو ما اخذ من مع الحدث الحلب الاصفر فافهم • ومن  
ذلك قول الامام ابي حنيفة لا ينقض الوضوء ومس الفرج مطلقا على اى وجه كان مع قول الشافعي والقول  
الاربع من مذهب احمد بانقضاء الوضوء بطن الكف وزاد احمد نقض الطهارة بلس الذكر يظهر انكف  
ايضا ومع قول مالك ان مسه بشهوة انتقض والا فلا فالاول تخفيف والثاني شديد والثالث فيه تشديد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بعوام الناس ومثاله خاص بالاكبر وذلك لان الناقض  
حقيقة هو كل ما قل من الاكل واما النقض بالفرج فاعلموا بمجاورة الفرج للخارج بل ورد انه صلى الله  
عليه وسلم كان ينضع سراويله لمجاورته المجاور خارجا من الفرج وليقتدي به خواص امته دون  
عوامهم كما اشار الى حديثه من والاصفة حدث وقال لا كاجر من مس فرجه فليحوش كما لو حدث ذلك في  
كتاب امرنا للبرية وفي رواية هذا الكتاب فرجه • وجعلت سدى على الخواص رحم الله تعالى يقول  
انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين سألته عن مس الفرج هل هو الايمنة من قبل لبيد على ما اجمع  
عليه اهل الكوفة من ان الناقض حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخرج من الفرج  
لا من ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا راى على لقوم تخفف الشارع عليه رحمة بخلاف الاكبر  
من العلماء الصالحين يؤرخا عنهم بالوضوء من مس الذكر مشا كل ما فهمهم في التورع والتستر من مس  
المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والبراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التزهد العظيم فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان • فان قال الشافعي ان حديث هل هو الايمنة من قبل مشا فقلنا السادة الخنفاء لا يقولون  
بنقض بل هو محكم عندهم فلا بد له من وجه يحمل عليه وقد صح حديثه اذ اعدوا دون العلماء والصالحين  
فبينى ان كل متدين من الخنفاء ان يتوضأ من مس الفرج خرجوا من خلاف الائمة ولا يثبت له ان يمس فرجه  
ويصلي لا يحد بتطهارة • فان قال قال • انكم قلتم ان علة النقض بمس الفرج انما هو لكونه مجاورا  
لخارج لانه قد لم تجدوا الوضوء بمس نفس الخارج • فالجواب • انما يلزمنا الشارع بالوضوء من  
مس الخارج لانه لا فائدة فيه بخلاف خروج علة النقض بحد ذاته وراحة فخر وجه تكاد تم البدن فلذلك

كان فيه الوضوء كاملا بخلاف من انما راجح الموت فافهم وأما وجهه من نقض الطهارة بلبس الذكر بظهر الكف أو باليد إلى المرفق فهو الاحتياط ليكون اليد تطلق على ذلك كما في حديث إذا قضى أحدكم بيه الذي فرجه وليس بهن ماستر ولا حجاب فليترضا \* وصحبه مرة أخرى يقول ليس لنا نقض الطهارة إلا وهو يتولد من الأكل حتى القهقهة عند من يقول بأنها تنقض الطهارة إذا وقت في الصلاة لأنه لا يلبس ما فوقه فان الجيمان لا يكاد يتسم فضله عن القهقهة انتهى وأما من حلقه البرق قال أبو حنيفة وما لك لا تنقض الوضوء وقال الشافعي في رخص قوله واحد ينقض أخذا برأيه من فرجه فشد القبل والبرق يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحد ينقض طهارة من فرجه غيره صغرا كان الممسوس أو كبير أحيا كان أو ميتا مع قول مالك أنه لا ينقض من فرج الصغير ومع قول أبي حنيفة أنه لا ينقض مطافا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما لا ينقض الطهارة بلبس الإنسان فرج نفسه فقبس عليه من فرجه غيره جماعة على أن يفتح في ذلك نقض طهارة الممسوس بنفسه وكذلك نقضه من غيره أخذنا بالاحتياط وبتوحيدهم ذلك فوجه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي واحد يدم نقض طهارة الممسوس مع قول مالك بنقعه فان الأول مخفف والثاني مشدد وإن الأول خاص بالأصغر والثاني خاص بالأكبر من المتورعين وقد أجمع أهل المكشف على أنه ليس لنا نقض الأوفه له سوء أدب أو فقه له من سوء الأدب مع الله تعالى ومن هنا رد الاستفارة عندنا من وجع الخلاء لا يفسد البند في نقض الأوفه غالب عن مشاهدة ربه وعن جل ولا يكاد يعضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث أو وقوعه أبدا وذلك أي عدم الحضور حدث مثلا لا يبر يظهر ومنه أحياه بلبسهم الذي مات بأديارهم عن شهو دكونه في حفرة من فافهم وهذا من باب قولهم حسنت الأبرار سياقت القريب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يدم نقض الطهارة بلبس الأمرد الجبل مع قولنا الإمام مالكيا بحجاب الوضوء بلبسه وسكن ذلك أضعاف الإمام أحمد وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقض لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد وجه الثاني كون الأحكام أرفع من العلل غالب كما كانت الملة في النقض بلبس المرأة الشهوة والألاس أو الممسوس أو إعادة احتياط الإمام مالك لا يدم وقال يدم نقض الأمرد الذي يشتبه بلبسه مثلا لأنه رضى الله عنه من أهم الشارع على شرعيته من ينفذ فكل أمر حدث به دعوت الشارع من مستحسن أو مستقبح عرفا فلا يجتهد أن يلحقه بما شأنا كله في الشرعية فالنقض بالأمرد خاص بإزالة الناس وعدم النقض خاص بأشرف الناس الذين لا يشبهون إلا بالأمارة الله تعالى لهم فان نزع الأكارع من الأمرد فهو كمال في التنزيه وقد يقال إن عدم النقض بلبس الأمرد خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بأكارع العلماء والسالكين مشاكلة لقامه في التباعد عن كل ما لم يأذن به الله تعالى ومن ذلك قول الإمام الشافعي بأن لبس السائح المرأ من غير محال ينقض بكل حال إلا أن كانت المرأة من الأماس مع قول مالك وأحمد أنه إن كان ذلك بشهوة نقض والأول لا مع قول أبي حنيفة رجه الله تعالى أن ذلك ينقض بشرط انتشار الذكرك بذلك فضعف بالنسب والانتشار معا مع قول محمد بن الحسن أنه لا ينقض وإن انتشر ذكره ومع قول عطاء بن أنس أجنبية لا تلحق له انتقض والناس رؤوسهم وأمتهم ينقض فالأول مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور وفيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول مخفف خاص بالأكارع الذين يقعون محل الشهوة إذا فقدت مقام وجودها ومقابلته دائر مع وجوه الشهوة بشرطها المذكور وفي العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الممسوس فذهب مالك والرايح من قول الشافعي وأحدى الرايتين عن أحمد أنه كالأماس في النقض فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان في هذه المسئلة واتى قبلها وجه من قال ينقض لبس الأجنبية النظر للنقض بالأوفه من حيث هي فكانها حدثت وجه من قال إنها لا تنقض الأخيقول عائشة رضى الله عنها أن الرسول أتبعه صلى الله عليه وسلم كان يقبل حض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوءا وهو نكاحا عن ملك أرب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرضى الله عنه يقول وجه من منع النقض بلبس المرأة النظر إلى كمالها من حيث المعنى ألتام بها المشار إليه قوله تعالى وإن تقلم راعليه فان الله مولا وجبريل وصالح المؤمنين

فصل في السنة في القبر وهو أول على الرايح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد التنميم أولى لأن التسطيط صار شعارا للشبهة ولا يكره دخول المقبرة بالرجال عند الثلاثة وقال أحمد بكرهه

فصل في السنة في القبر وهو أول على أصحاب التنميم واختلافوا في وقتها وقال أبو حنيفة في سنة قبل الفجر لا بعده وقال الشافعي وأحمد تسنن قبله وبعد ثلاثة أيام وقال الثوري لا تسنن بعد الفجر والجلبوس أتمر به مكره وعند مالك والشافعي وأحمد والنسابة على الميت للإعلام بعونه لا بأس به عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك هو مندوب إليه يصل العلم بعونه إلى جماعة من المسلمين وقال أحمد ومكره

فصل في وجوه على أصحاب الدين والذهب في القبر وعلى كراهة الأجر والخشب ولاتيني الدور ولا تحصن عند الثلاثة وجوه ذلك أبو حنيفة وأفقوا على أن السنة البعد وإن الشق ليس سنة وصفة البعد أن يحفر بها إلى قبلة القبر بل يكون الميت تحت قبلة القبر إذا نصب

الإن أن تكون الأرض رخوة فلا يلبس مثلا يجز القبر إلى الميت وصفت الشق أن يبنى من جانبي القبر بلين أو حجر ويرك وسط القبر

القرآن عند القبر  
مسحوخة وصرخوا أبو  
حنيفة ومذهب أهل  
السنة أن اللسان أن  
يجعل ثواب عمله لغیره  
لحديث الخثعمية  
المشهور من مذهب  
الشافعي أنه لا يصل إلى  
الميت ثواب القراءة كال  
ابن الصلاح من أئمة  
الشافعية في إهداء  
القرآن خلاف للفقهاء  
والذي عليه أكثر الناس  
تجوز ذلك وينبغي إذا  
أراد ذلك أن يقول اللهم  
أوصل ثواب ما قرأته  
لفلان فبعد دعاء ولا  
خلاف في نفع الدعاء  
ووصله وأهل الخبر قد  
وجدوا البركة في  
مواصلته للأموات  
بالقرآن والدعوات كال  
أخيه الطبري من  
مناخري مشايخ الشافعية  
وأما قراءة القرآن عند  
القبر فقال في الجرحي  
سفيانة وفي الحمادي  
الجزيني يقرع أقرأه له  
والحالة هذه كالإهداء لهم  
جوزوا الاستحباب عليه  
واختاره النسوي في  
الروضة ومذهب أحمد  
ثواب القراءة بفضل إلى  
الميت يحصل له نفعه  
في كتاب الزكاة  
أجمع وأعلى أن الزكاة  
أحد أركان الإسلام وعلى  
وجوبها في أربعة  
أنصاف المواشي وخمس

واللائكة بعد ذلك ظهر وهو سراج يطاع عليه الأمن أطلعه الله تعالى على محمل صدور أعمالهم وعرف تلك القوة التي في حقه وعاش حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من اللائكة والبشر في مقابلتها وهو سراج يوز كنهه للبحر وبينه وصمت سدي عليا الخواص رجاء الله تعالى، بقوله نقض الطهارة لباس النساء خاص بأحد الناس من لم يطلعه الله تعالى على الخصال للنساء من حيث انهن محمل نتائج العالم والاتناج، ثبت الكمال نظير قوهم ان الخير لا تعدى أفضل من العاصم وأما علم النفس بجهنم فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوعد كشفوا، فبيننا الذين يشهدون النقص في التسامع برون الله كونه أكل من الألفه فتبني وصمته أيضا يقول لم يكن من كمال امرأة وفوتها الا كونه انفسه يدعي بالخال كابر مالوك الدنيا الى صورة الجود علم حاله الرقاب لكن في ذلك كفايه في بيان قوتها انتهى وصمته أيضا يقول الارلى القول نقض الحمار والحمار والمغيرة لان العلة في النقص هي الشبهة وانما ذلك لخصوص وصف في الاثني فنف المزعوم عن القول بأنهم ينقص حتى باقى له نص يخبر جهنم عن النقص وقد اطابق الله تعالى اسم النساء في نفسه فعروا بقوله تعالى دج ان بناءهم وبسعي نساءهم على الاطفال فانه كان لا بد من الاثني القرية الهنديا لولادة نسكا اطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولامستم النساء من غير تعقيب بالالفه فكذلك أطلقه على الميت ساعة ولادته على حسنا وهو مذهب داود رحمه الله فن الاغمه من دار مع حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة أو ما وجبه من قال المراد لباس النساء في الآية هو الجامع الالاس باليد وهو لكون الالاس أمر خافضا لا ينصب الانسان بلبسته من ربه غالبا بخلاف الجامع فان صاحبه لا يكاد يحضره قلب مع ربه بل يعقب عن مراقبته وشهودها لكيلا وذلك حدث عند الالاس من الاولياء يتناق ولما كانت المدة تسمى في بدن الجامع كله لا تعين بعمل دون آخر امر المكلف بتعميم البدن في التسليم لينش بالماء ما مات من بدنه يسر بان تلك الالفه قد فاتها سمعت جسده كله اذا نى وان كان فرعا من الدم فهو فرع أقوى من اصله وان كان البول والغائط والدم أقدر منه في ظواهر الامراء الهة فيه سر بان شهوة النفس له عن شهوة الحق تعالى لا تقدر الا للذوال والالهة مثلا وما يأتى بعد قال ان المراد بالاس في آيه أولامستم النساء الجامع قوله تعالى وان طلقته ومن قبل ان تسوهن قال ان المراد بالاس هنا الجامع وقد يكون من قال بذلك اغا قاله اسكنه نظرا في لغة العرب فبى ان الالاس والاس واحد لكن ذلك ينبى أن يكون خاصا برعاغ الناس خلاف الالاس فان من مقامهم أن يتزوجوا عن الالاس والنساء ولو بلا شهوة حتى عن الالاس الشعر والفقر والسن كما يتزوجون عن الصلاة اذا أكلوا اللحم الجزو والالاس طهارة تساعدا على كونها محلا لكوب الشياطين على ظهرها كما ورد لا تكونوا لاله الا ذلكم كل من سائر الخيوان في ذلك واحدة فافهم ذلك فانه نفيس ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حاله من أحوال المسلمين لا ينتقض وضوءه وان طال نومه وان وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الالاس كوع والاسجد وان طال دون اتمام الوقوف مع قول الشافعى انه ان نام محكما فقد لم ينتقض ووطال النوم والانتقاض مع قول جدي في أصح الزايات عنه انه ان طال نوم القائم والقاعد والركوع والساجدة قبله الوضوء ولا فلا لاول مخفف ومقابلته مع فصل فرج الامرالى مرتبى المزان ووجه الاول أن النائم في الصلاة قد يبس المستعظ لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم المكن مقعده المكنم مقعده في النوم بخلاف نوم غير المكنم مقعده من الارض ولذلك قال اشياخ الطريقتى من أراد خفة نومه فليضع تحت راسه مخدة تعالسه ويتم على شقه الا عن فان نومه يكون خفيفا ساجدا أو ما وجهه من قال من العلماء أن النوم ينتقض ولو من مكن مقعده ان صح عنه ذلك فهو لكونه أى النوم امرار زخايله وجهه الى القطة وجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث ان النوم اخلاص الموت فكان القول بنقض الطهارة من باب الاحتياط وصمته سدي عليا الخواص رجاء الله تعالى ووجهه من نقض الطهارة بغير وجع الدم الحارى أو بالهفة أو بنوم المكن مقعده أو عس الاط الذي فيه صفتان أو عس الارض أو الاحتماد الكافر أو الصليب أو غير ذلك وما وردت فيه الاخبار والآثار وتولد من الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط

ولانها

الاثمان وعروض التجارة والمكيل المذخور من الثمار والزروع بصفات مقصودة واجمعوا على وجوب



عليه مطلقاً وقال مالك  
والشافعي وأحمد لا يجب  
عليه زكاة ولا سقط عن  
المردن إذا جبت عليه من  
الزكاة في حال إسلامه  
عند الإزالة برده وقال أبو  
حنيفة سقط ويجب الزكاة  
في مال الصبي والمجنون  
عند ملك والشافعي  
وأحمد لا يخرج الأول  
من ماله ما روى ذلك  
عن جماعة من أكابر  
الصحة وقال أبو حنيفة  
لا زكاة في ماله ما يجب  
الأشرف في زرع ما روى  
الأوزاعي والثوري  
ما يوجب في الحال لكن  
لا يخرج حتى يبلغ الصبي  
ويقتل المجنون  
في فصل في وجوب شرط  
في وجوب الزكاة  
بالإجماع وحكى عن ابن  
مسعود وابن عباس رضي  
الله عنهم أنه ما قال  
بوجوبها حين للملك ثم  
إذا حال الحول وجبت  
مرة ثانية وإن ابن مسعود  
كان إذا أخذ عطائه  
زكاة في قولهم أنه ما يتم  
بأع في أثناء الحول أو  
بأدله وبغير حنيفة انقطع  
الحول فله عند الشافعي  
وأحمد وقال أبو حنيفة  
لا ينقطع ما يملكه في  
الذهب والفضة ينقطع  
في الماشية ومذهب مالك  
إن باده لم يجسه لم ينقطع  
والأفر وأثنان وان تلف  
بعض النصاب أو تلفه

ولأنما لا تنفع الأول والقلب عاقل عن مراقبة الله عز وجل فلو جبت مراقبه العبد له لغير نفسه عن مس كل قدر  
حسبي أو معنوي تعظيمه لحضرة به فلما كانت هذه الأمور من لازم صاحبها التقلع عن الله تعالى نقض بعض  
العلماء الطهارة بها قال جميع التوافق متولدة من الأكل وليس إنساناً فتن من غير الأكل أي أمان من  
الآكل لا ينام ولا يحرق له دم ولا يعض في الصلاة ولا يتقاضي به لا يقول لا يخرج من أطه صان ولا يحصل  
له برص ولا جذام ولا يصيبه عصبه ما اقتضاه عن الكفر والشرك بل هو كالأكل وأمان قال بنقش مس  
أنكافر فلا يجب عليه السخط الله تعالى فاحتاط المؤمن لنفسه بالنظر من مسه فلو رآه من موضع السخط والغضب  
فهو وظن ما تقدم من الموضوع عن أكل لحم الجزر ولبا ورد أن ظهورها ما روى الشياطين لا من حيث ذات اللحم  
وكان رد النهي عن الموضوع من الماء المغضوب عليها كماء قوم لوط وكما ورد من النهي عن الجلوس على جلود  
الغفار والسباع من حيث أنها تورث القساوة في القلب كإسبا في بابه في باب الناس وكذلك لو أكل والشرب  
ما شرب من النساء والنساء ولا يجاعهن ولا خرج من أمي وأجنأ أخذنا ولا نأخي عليه ولا نكلمنا فيه ولا نغيبه ولا  
نأخذ من الكفار صلياً بعد ما كان هذا هو لا تقع إلا بعد المحاجبة لكل وأصل ذلك كذا في السداد من  
الشجرة فلأنما كانت بيانياً بصورة ما يقع فيه بعد من بعدهم من محاجبة كل ما كان الله تعالى أسوأ لالتزاه بالنسل  
أو الموضوع من كل ما تولد من الأكل بالضرورة المحاجبة والتفقه فيه عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة  
بالأكل في الامتناع صحة كمال مناجاة العبد به في صلاته حال الأكل فتمت له الأكل عن شهوته كما لا يزال على  
مناجاة به لا امتناع اجتماع لذين معاً في آن واحد ورماعاً الأدب معه كما أتى بسط ذلك في المناجاة أن شاء الله  
تعالى ومن ذلك الموضوع محاسن التارك الطيب والخير فاتفق الأربعة على عدم النقض به وقال ابن عمر وأبو  
هريرة رضي الله عنهما في ذلك ثابت يجب الموضوع أكله فالأول تخفف والثاني مشدود وجه الثاني أن التار لم يظهر غضبي  
يذهب الله تعالى بها من شاء من العصاة فلا تناسب من أكل مما حسته أن نقض بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهر  
منه طهارة كاملة وجه الأول خفاء هذا وجه على غالب الناس فلذلك كان الموضوع منه خاصاً بالأكابر الذين  
يعرفون وجهه ذلك بخلاف الأصغار فلا يؤمرون به في الموضوع منه وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم توسة على الأمم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تقن  
الطهارة وشك في الحديث أنه يعمل باليقين إلا أن ظاهر مذهب الإمام مالك أنه يثبت على الحديث ويضو وقال  
الحسن إن كان شكك في الحديث حال الصلاة على يمينه في صلاته وإن كان خارج الصلاة أخذت يقتضي  
الشك وهو الحديث فالأول مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأثنى بالأكابر الاختيار بين  
دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فإن الله تعالى ذم الذين يتبعون أنظار إلا أن يحجزوا عن الذين يترقبون  
من الطريق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الأربعة لا بد من تعظيم من المصحف على الحديث مع قول داود وغيره  
بالجواز وكذلك قول الأئمة الأربعة لا بد من تعظيم من المصحف على الحديث مع قول داود وغيره  
في امتنعه وتفسيره ودنايه وقلبه رفته مع قول داود وغيره بمخفف الأول في مسألة لعل الجمل  
بغلاف وعلاقة تخفف ومقابله مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول في المس  
إلى الماتعة في النظم وعلا بظاهر قوله تعالى لا سمع إلا الظاهر ونحوه لعلنا في نفسه أن الله تعالى ليس  
هو الحاق في الكتابة التي في الورق وأغما هو مجلي لها كضال العجم على وجه الماتوك مسرة الرائي مرتبة في  
المرأ تغلاي عن الرائي ولا هي غيره وهما أسراراً لا يحملها العبارة وجه الأول في حل المصحف بسلامة عدم  
مس المصحف لأنه أغما عن العلاقة فنصرت صورته من قلب وورق المصحف بعد دلان صورته صورة العظم على  
كل حال وجه الثاني الماتعة في النظم ولا سمع إلا الظاهر فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في  
أن الورع يتوقع المتعاقبات في الأكل والأشغار فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في  
أشهر الرائي وأبنته بغيرهم استقبال القلة واستبدادها في البحر أو قول أبي حنيفة بغير الاستقبال  
والاستبداد في البحر أو في البنيان مع قول داود ويجوز الاستقبال والاستبداد في ما جعاً فالأول مشدود والثاني  
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن من جعل جهه رفته بين يدي الله تعالى في صلاته هي  
قبل تمام الحول انقطع الحول عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد إن قصد أن لا تغامر الزكاة بقطع الحول ويجب الزكاة

وجه قوله وغاظه فقلدسا لالاد فلدك غاير الشارع بين المجهين بقوله شرقتوا او غير بواو ذلك خاص بالاكار  
الذين بالانواق تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاءه مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص  
بالاصغار فلا يكاد أحد منهم يحفظ ما لحظه الاكار من التنظيم فلكل مقام رجال فاعلم ذلك ومن ذلك قول  
مالك والشافعي واجدان الاستنجاء واجب لكن عند مالك والى حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء صحته صلاته  
وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك قال لا يمشي معك الاكبر من الاستنجاء مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
هو وجه الاول المباليغ في وجوب التنزه وهو خاص بالاكار ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من  
هذه الجملين تخفف في ما بالاصحاب ومن هنا قال ابو حنيفة في وجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء  
اذا كانت مقدار الدرهم البغلي لأن ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة ومن ذلك  
قول الشافعي واجد في وجوب الاستنجاء بثلاثة اشجار وان حصل الانقاء بدونها مع قول مالك والى حنيفة يجوز  
المجر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
العدل بامر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب والا فاقا حصل الانقاء  
بمسحة واحدة فلاحق في اثباته وتلك لعمري بجميع هذا مع قول مالك من راحته التنظيم للوتر به اشهرها بمسحة  
الله تعالى كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المتوكلين والوتر ولكن اسكان دون الثلاثة اشجار لا يفي  
في العادة بقدوم الشارع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو ادب في العرف مع ان مقام الوتر به لا يكاد يخطر على  
قلب المستفي لقلية العقلة على البعد حال الاستنجاء فانهم ومن ذلك قول الشافعي واجد لا يجزئ الاستنجاء  
بدهن ولا روث مع قول الی حنيفة وما لك انه يجزئ بما لك من الكراهة بما قاله الاول مشدد والثاني مخفف  
ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء بما هو النهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن  
الاستنجاء بما نهى تنزيهه فالاول خاص بالاكار والثاني خاص بالاصغار لان على كون العظم طعاما اخوانا  
الجن يضي على كثير من الناس واماعة ال وفلان المراد بالبحر التخفيف والله تعالى اعلم

باب الوضوء

اتفق الاثمة على انه لو نوى طهارة من غير لغز اجزاء الوضوء بخلاف حكمه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة  
مستحب غير واجب الامحكي عن احمد وعلى ان تحليل الحية الكنية في الوضوء مستمرة وعلى ان المرفقين  
يدخلان في اليدين في الوضوء فلا زفر واجمعوا على انه لا يجوز رمع الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى ان  
من توضأ فله ان يصلي بوضوءه ماشاء ما لم ينقض خيلا لا يفتحي في قوله لا يصلي بوضوءه واحدا كثر من خمس  
صلوات وقال عبيد بن غير لا يصلي بوضوء واحد غير مرة واحدة ويقتل ماشاء واحدا لا يبيد الا بها الذين  
اتموا اذ انقم الى الصلاة فاغسلوا الآفة هذا ما وجدته من مسائل الاجاع والافاق وهما ما اختلفوا فيه  
في ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الا لينة فحب النية في الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر مع  
قول الامام الی حنيفة لا ينعقد الوضوء والنسل الى النية بخلاف التيم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني  
انذار فروع الاسلام كما هي نسبة الاسلام كما قاله ابن عباس واولسيمان الداراني فقال لا يباحث شيء من  
فروع الاسلام الى ثمة بعد ان اختار صاحبه الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام الی حنيفة التيم  
كون التراب ضعف ال وحانية فلا يكاد ينش البدن من الضعف الذي حصل فيمن المعاصي أو الغفلات  
فلذلك احتج الی تقويتها بنية كسأني بيانه في آية ان شاء الله تعالى بخلاف المسألة فله قوي ال وحانية في  
كل محل نزل عليه ولو بلا قصد قاصده ومبعت سدي علما ان الوضوء رجع الله بقوله حقيقة النية عز المكلف  
على الفعل مع المقارنة غالبا ومن قال انه تصور من المكلف فعل العادة بلا نية فاحق النظر لانك لو قلت  
للتعني وهو ينظر ماذا تصنع فقال لك انظر وامان لا يعرف ما يصنع فليس هو يتكلم اصلا ولعل شبهة  
من نقل عن الامام الی حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحا فان الفرض عنده ما مر  
القرآن بالامر به أو النهي به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما خلف في السنة الغير المتواترة الامر به

منها الوجه وبالقديم  
بمتألف الخول من عود  
ولا زكاة فيهماضي وهو  
قول الی حنيفة وصاحبه  
واحد الی واثنين عن  
أحمد وقال مالك اذا عاذه  
البركة كالمحل واحد ومن  
عليه دين يستغفر  
النصاب أو ينقصه  
منع ذلك وجوب الزكاة  
قولنا للشافعي الجديد  
الارجح لا يمنع والقديم يمنع  
وهو قول الی حنيفة ولا  
يمنع وجوب التمسك عند  
أي حنيفة وعلى القديم  
من قول الشافعي وعن  
أحمد في الاموال  
الفاخرة روايتان  
لله ورواية لا يمنع وقال  
مالك الدين يمنع وجوب  
الزكاة في الذهب والفضة  
ولا يمنع في الماشية  
فصل في وهل يجب  
الزكاة في الذهب أو في عين  
المال فيك اهل الزكاة  
قد رافرض من المال  
غير ان له ان يؤدى من  
غيره وهذا قول مالك وقال  
ابو حنيفة تتعاقب الزكاة  
بالمدين تتعاقب الحنانية  
بالزكاة الحنانية ولا نزول  
ملكه عن شيء من المال  
بالادفع الى المستحق  
وهو واحد الی واثنين  
عن أحمد

فصل في وجوب اجمعوا على  
ان اخراج الزكاة لا يصح  
الانسة وعن الاوزاعي  
ان اخراج الزكاة لا يفتقر

الى نية واختلافه في وجوب زكاة على اخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية مقارنة لاداء أو العزل بعد ادرا

الواجب وقال مالك والشافعي يقتصره الأجر إلى مقارنته النبي وقال أحمد يستحب ذلك فإن ٩٩ تقدمت برمان بسر حازوان طال

لميزان كالتجارة والسلا

والجحد

(فصل) ومن وجبت

عليه من كاتوف بر على

أخراجهما لميزان تأخيرها

فإن أخر من ولا يقطع

عنه ثلث المال عند

مالك والشافعي وقال أبو

حنيفة يسقط بثلثه ولا

تصير مضروبة عليه وقال

أحمد مكان الاداء ليس

بشرط لافي وجوب ولا

في الضمان فإذا تلف

المال لم يلحق بالوجوب

الزكاة في ذمته سواء

أمكنه الاداء أم لا

في فصل يكون وجبت

عليه زكاة ومات قبل

أدائها أخذت من تركته

عنده الثلاثة وقال أبو

حنيفة تسقط بالوف

ومن امتنع من الأجر

عنه أخذت منه زكاة

بالانفاق ويسرر وقال

الشافعي في القديم يؤخذ

بشرط ماله معها وقال أبو

حنيفة يحبس حتى يؤذيها

ولا تؤخذ من ماله قهرا

ومن قصد الفرار من

الزكاة فإن وهب من ماله

ثم انه ينقسم الى ما هو واجب والى ما هو مندوب كالتنفل والاستيعاقوص الاطرافاته نيت السنة في السنة  
ما هو واجب فيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام الى حنفية فرضية النية في وجوبها ونظر ذلك  
اصطلاح السلف على التبرع من الحرام بلغة الكراهة فاذن كل ركعة من الوضوء ما كان مثلاً فإدخالهم  
المنع وعدم المصحة فافهم وعرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم فافهم أهل ادب علم الله تعالى عننا وروا  
بين لفظ ما جافى القرآن وبين لفظ ما جافى السنة وان كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه  
وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وبوحى ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء بالانبياء بلغة السنة دون الرحمة  
وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء عن الاربعة فقال في الولي رحمة الله ورضي عنه ولا  
يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا يحكم التبعة لانبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها ومنه رضى  
الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من أكثر الأئمة ادبا مع الله تعالى ولذلك جعل النية فرضا ومضى  
الوتر واجبا لكونها تذكيرا لاسنة لا للكتاب فمضى بذلك غير ما فرضه الله وتغير ما وجد به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فليس الخلف لفظا كما قاله بعضهم بل معنونا ايضا فان ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خبر ما تعلق أن وجب ما شاء اولو حجب وما طالع في ذلك ثم قال  
فالأدق بكل مندوب أن لا يعمل إلا بالنية سواء كان ذلك من الوسائل أم من المقاصد من حيث انها ما مور  
بها شرعوا ولم يقل ما معناها وجوبها فلها سنة على كل حال ونص بها الى وجوب اجتهاد المجتهد فان قلت في  
قنا حرمه أو حجب نية رفع الحديث الاضرب الى الكبر اذا اجتمع الحدان على المكلف في الجواب بوجوه  
ان الأصل في كل حديث افراده بسنة فقد لا يكون الشارع يرى اندراج الاضرب الى الكبر في حكمه تخفى على  
غالب الناس وقد بسط الكلام على ما رددى هذا الباب الخلف في النية منطوقا وقهروما في كتاب الاجوبة  
عن الأئمة فراجعهم ومن ذلك قول الأئمة ان النطق بالنية كمال في العباد مع قول مالك انه يكره ان يطق  
بها الاول كالشديد والثاني مخفف فراجع الامراء مرتين الميزان ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس  
من عدم وصولهم في المقام والتعظيم الى حد جعلتهم من النطق أو نقله عليهم اذا قبلوا على فعل ما مور به  
وجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحبوا عظمة الله تعالى حتى منعهم من القصد على النطق  
بالنية بين يديه الا ان اصرهم بذلك ولم يصح لافي ذلك امر بالنطق بها ومنعت سدى عليها الخواص رحمة الله  
يقول الثاني ان النطق بنية الطهارة ولا أقدر على النطق بنية الصلاة من حيث أن الطهارة متاحة طريق  
الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى عادة وفريق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي  
في بيان حكمه الجهر في الوحي المغرب والعشاء من خصائص الحق جل وعلا أن العبد يزاد فيه وتعظيما  
كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا وذلك كان الاسرار مستحبا في غير الزكاة في الاولتين من  
لغير انما الجهر به والله سبحانه وتعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد الى واثنين عن أحمد  
ان التسمية في الرضوء مستحبة مع قول داود واحداها واجبة لا يصح الرضوء الا بها سواء في ذلك العدد  
والسواء مع قول احمد ان نية اجزائه طهارته والا فلا وأول مخفف والشافعي مشدد ولا أول يجوز على  
حال أهل التبرع من شهر وحضره الله عز وجل والشافعي على غيرهم فذلك كان ذكر الله تعالى مستحبا  
لا واجبا ومنعت سدى عليها الخواص رحمة الله تعالى يقول كل ما لم يدركهم الله تعالى عليه فهو قريب  
من النية في الحد من حيث عدم طهارته بقرينة طهارته قوله تعالى ولا تأكلوا مما يدرككم الله عليه  
ومنى ولو أنهر دمي الدم الفاسد الذي يغمر البدن في كله فاحمل ذبيحة للشرك رجسا لا هدم ذكر اسم  
الله عليه اختلاف فذا نفع أهل الكتاب فان اشر بعبادة ابا حنيفة انتهى أي فان الآية وان كانت نزلت فيمن ذبح  
على اسم الأصنام فظاهر ما يشهد له الشافعي كما يشهد له أيضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه  
فان ظاهره عند بعضهم نفي الصلوة وان جله منهم على التكامل كما مر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يغسل  
الدين يغسل الطهارة مستحب مع قول أحمد ان ذلك واجب لكن من نوع اللبس دون النهار ومع قول بعض  
أهل الظاهر بالوجوب مطلقا تيمنا بالانبياء فان أدخل في يده في الا انما يغسل غسلا بالماء الا عند

لا يجوز زوجه يسقط الزكاة بالمرء لا لآل أبو حنيفة تسقط فان أوصى بها العترة من الثالث وقال الشافعي وأحمد لا تسقط وقال مالك ان

الحسن البصري قال الاول تخفف والثاني مستدفر جمع الامرائ مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة تصيب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام احمد في اشهرها وايتن بوجوبهما في الحديث الا كبر والصغر فالاول تخفف والثاني مشددا لما لظاهر حديث بن جهمه صوابا واستفتوا عن ذلك منه فان الامر للوجوب حتى يصرفه صارف واما ان اصله مسح ونمض به الى الوجوب اجتهاد المجتهد في جمع الامرائ مرتبتي الميزان ووجه الاستصحاب ان القم والانباط طهرا من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة الاعلى الظاهر من البدن فالعرض لهما انما هو على سبيل الاستصحاب ووجه الوجوب كون القم محل اللسان والطعام وقع في اللسان في اتم وزل كونه الى المحوف حراما وشبهات وقد صرح في الحديث بان اللسان اكثر الاعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذوئل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائدا استنهم فيجب على هذا القول على العبد اذا نظرا ان يغسل في غسله جديبا بالامع الغسل عن وقع الوضوء من سائر الناس والاكتنا من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة واما وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل مبيت الشيطان كما هو مقرر في ظاهر والكبر باو الالفة من الحق والحق به ولا يكاد يعلم احد من هذا الكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسكين احمين كاب طنا الكلام عليه ازل عهدنا لما تخبر فرجه وكان سيدي الشيخ ابراهيم الدوسي يقول كلمة الفضة اشهد في الغداة من خروج الحج ومن اكل اللحم وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن ان يقرأه الا بالسان طاهرا من الفسقة والنجاسة واكل الحرام والشهوات فقد اجتمع اهل الله تعالى على ان من اكل حراما او وقع في فسقة فقد نجس بها فسقته من دخول حجرة الله سواء في الصلاة وغيره قالوا واما اراد الشارع لائمة ان لا يقوم احد منهم بناحية به في الصلاة الاعلى طهارة طاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالتمج ثم يقرأ القرآن مثال من رمى مصغافا قاذورا ولا يملك في كفره وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ان غس رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمه اهل غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لثلاثين لئلا يغفل الناس عنه ما لو كونهما لبعدين من الوجه الا بعد اعان النضر الى باطنهما فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما معا شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع مضمون في الوقوع في سوء الادب وقد عرفت انهما لغايتهم باذن من ربه عز وجل كما اخبرهم الا الذين كذلك باذن من ربه اتمى ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البياض الذي بين شرا الاذن والجمجمة من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول مشدود والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عنده خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشارع قد تبع العرف في ذلك عندنا قال به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر او باطن ظاهر الحق تعالى كما اشار اليه فرض الحق تعالى ليله الامراء الفصل بجميع البدن عند كل صلاة ثم تخفف الله ذلك بالوضوء ورضي عنهم في الصلاة مع الاستصحاب لما كان القلب محل لنظر الحق تعالى من العبد امد الله تعالى العبد بالتوبة وقورا مسارعة للتطهير من النجاسة المعنوية لان المناء لا يصل الى القلب فافهم ومن ذلك قول الائمة الاربع بان المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمه الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدود والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انهما محل الارتفاق وتكمل الحركة بهما في فعل المحالقات ووجه الثاني كونهما معجموسع شين اية الذراع ورأس الخفة ظن فلم يتحصلا للذراعين تخفف فيهما ومن ذلك قول الامام مالك و احمد في اظهم الر وايت عنه بوجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة والشافعي بوجوب اليدين فقط مع اختلافهما في قدره الشافعي يقول يجب ما يغطي عليه اسم المسح والوجه في قول البعض هو راس الرأس وتكون ذلك ثلاثة من اصابعه حتى لو مسح راسه باصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا ينعن المسح بالسدة فالاول مشدود والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط في مسح جميع محل الراس التي عند المتوضي يخرج عن الكبر الذي في ضمها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان من

انتقلت الى ذمته دنبا عليه لقوم غير معين فلم تقض من مال الورثة فان اوصى بها كانت من الثلث متقدمة على كل وصية وان لم يفرط فيها حق مات اخرجت من رأس المال ولو لم يفرط في القبر مات الفقير واستغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منه الا عند أبي حنيفة وليس في المال حق سوى الزكاة لا اتفاق وقال مجاهد والثوري اذا حصد الزرع وجب عليه ان ياتي شيئا من السنين الى المساكين وكذا ثابذا جذا التحل ياتي شيئا من الثمار يبيع في باب زكاة الحيوان في اجتمعوا على وجوب الزكاة في الغنم وفي الابل والبقرة والغنم شرط كمال انتصاب واستقرار الملك وكال الخول وكونه المالك حراما وما انفقوا على اشتراط كونها شاة الا مالا كافه قال بوجوبها في النوازل من الابل والبقر والمسلوف من النعم كما يجب ذلك في السائمة الفصل في واجبه اعلى ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه مشاوفي عشر شاة وان وفي خمسة عشر شاة وفي عشرة شاة فاذا اشرى اربع شاة فاذا بلغت خساوة عشر بن نفيا بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين نفيا بنت لبون فاذا بلغت ستا وربعين

كان عندهم مثقال ذرة من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القسامة كما ورد اذهي الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة المصلاو وجهه من يقرب بجمع البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الياست بالكلية لانه لا بد ان يأمر غيره وبنهاه وذلك باسمه وجهه يقول وجوب مسح راسك فقط الرجا بالعوام فان قالهم يلقب عليه بالياسمة والكبر لجماعه من مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا فها فلذلك سمح اقدم بقائه ثلاثة ارباع باسمه وكفى برسم عبوديته ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العامة لا يهري مع قول اجد بأنه محرم لكن بشرط ان يكون تحت الخلق منها شيء راية واحدة وان كانت مدونة لا ذواتها في الالام لم يجر المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المستد رحت حلقها راية وهل بشرط ان يكون ليس العامة على ظهر رواتان فالاول مشدد والشاني مخفف بشرط الذي ذكره وجه الاول ان الياسمة حقيقة في نفس الراس لا فيما على امان عمامة او قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للياسمة والكبر ووجه الشاني النظر الى كون الياسمة حقيقة انما هي في القلب والراس بدل عنه لاحتمال ان يكون اسمه مشتقة من الياسمة وهو معنى المما في فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك مع مثل او بلا حال ومن هنا خفف الائمة الثلاثة باسحاب مسحة مرة واحدة فقط وشدد الشافعي باسحاب مسحة ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حاله لا كالأولين لم يظهر عليهم كبر والناسي خاص بالامام الذي ظهر عليهم الكبر فيصحبون راسهم ثلاث مرات مبالغة في ازالة الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الذين من الراس يصحبهم معهم مع قول الشافعي انهم اخذوا من مسح لانه يمسح بهاء جديد يمسح الراس وقال الرازي هاتين الوجة فخللان تظاهرا واطمانع الوجه وقاله الشيء وجاءه ما قبل منهما من الوجه بقيل معه وما ادرى من هاتين الراس مسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الالذين لا يتصور دفعه ليعصيان حقيقة وانما طار بقاء في الوصول الكلام الحرام منهم نهال الى القلب فلذلك خفف في الياسمة بالمسح ليكون الكلام الحرام على عياضهم بها ما ووجه الثاني كونها مكانا لا مبادي الوصول سواء قلنا بالناس من كثرة ما يمسحون ذلك ويوصلونه الى القلب فيها الثاني كونها منسوبة لقلب وزرها وزر من عمل بها لذلك وجب غسلها ماله ذلك الورق في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن ومن هنا عرف توجه قول الامام الى خشفه والشافعي واحمد في احدي الاربين عنهما انهما مسحان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما مسحان ثلاثا وهو الاربعة الاخرى عن اجد ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة واحمد وبعض الشافعية بأنه مسح فالاول مخفف ومقابلته مشدد ووجه الاول عدم ثبوت حديث فيه فكان يدفع وجه الثاني ما رواه الدليلي مع العنق امان من الغل مع ما جرب من زوال النعم اذا مسح الله حق فلا بد لذلك من حكمة وانما ضعف العقل علنا بالخرجة ومن ذلك اتفاق الائمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لياسا الخف مع ما حكى عن احمد والاوزاعي والثوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان عندهم تحريم بين الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر اقراره في قراءة الحرف جزم الامر الى مرتبة الدين ووجه الاول مؤاخذه العبد لما في بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين الجسم كله وعبد لله بالقوة على المشي فاذا ضعف بالحقافة والقلعة لم يترك لك فيما جلا كما يكرى منهما القوت الى ما فرقه ما اذا غسلها فكم روى الشجرة التي شرب الماء وتعد الاغصان بالاوراق والثمار فتمسح في الغسل دون المسح ووجه الثاني كونها لا يكبر منهما العاصم بل ان ما جلا من الاغصان فاكفى صاحب هذا القول بمسحهما قوله بان الغسل افضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلي المسح لا الغسل فاعلم ذلك ومن ذلك قول بعضهم بكراهة التقصير عن الثلاث في غسلات الوضوء وسحبته مع قوله بهتم بعد الكراهة لثبوت الاقتصار على مرة من مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ورجع الامر الى مرتبة الامان وبمع حمل

حقان فاذا زادت على  
عشرين ومائة فاختلوا  
في ذلك قال ابو حنيفة  
يستأنف للفرصة بعد  
العشرين وما توفي كل  
خمس شاة من الحقتين الى  
مائة وخمس واربعين  
فيكون الواجب فيها  
حقن وثبت مخاض  
فاذا بلغت مائة وخمسين  
فهي ثلاث حقاق  
ويستأنف للفرصة  
بعد ذلك فيكون في كل  
خمس شاة مسح ثلاث  
حقاق وفي العشرين شاة  
وفي عشرين اربع  
شاه وفي عشرين اربع  
شاه وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض وقسمت  
ولان بنت لبون فاذا  
بلغت مائة وستين  
ففيها اربع حقاق الى  
مائتين ثم يستأنف  
الفرصة ابدا وقال  
الشافعي واحمد في اظهر  
روايتهم ان اداء الواحد  
تقرا للفرصة وتستقر  
للفريضة عند مائة  
وعشرين فيكون في كل  
خمسين حققة وفي كل  
اربعين بنت لبون وعن  
مالك وابتان اظهرها  
عند ابعابها انها اذا  
زادت على عشرين  
ومائة فالساعي بالبيان  
بين ان يأخذ ثلاث  
بنا لبون او حققت  
فانزل كل واحد فاما  
اذا كان عنده خمس

شراء واحدة منهم ما قال  
أو حنفية تجزئه بنت  
مخاض أو قيمتها  
فصل في إجماعه على  
أن المخاض والمرسب  
والذكور والإناث في  
ذلك سواء وافقوا على  
أنه يؤخذ من المصنف  
صغيرة ومن الأمراض  
مرضية وإن الحامل إذا  
أخرجها مكان الحائل  
حاز الأمانة فإنه قال  
يؤخذ من الأمراض صالحة  
ومن الصغار كبيرة وإن  
الحامل لا تجزئه عن  
الحائل  
فصل في وافقوا على  
أنه لا شيء في ما دون  
الثلاثين من المراض  
إن المسبب أنه نجب في  
كل شخص من المبرشة  
إلى ثلاثين كما في الأصل  
• وافقوا على أن  
النسب الأول في النفر  
ثلاثون وفيما يتبع فإذا  
بلغت أربعين ففيها مسنة  
ثم اختلفوا فقال الشافعي  
وأحمد لا شيء فيها سوى  
مسنة إلى تسع وخمسين  
فإذا بلغت ستين ففيها  
تبعين فإذا بلغت سبعين  
ففيها يتبع ومسنة وعلى  
هذا إبداء في كل ثلاثين  
يتبع وفي كل أربعين  
مسنة وروى عن أبي  
حنيفة كذهب الجماعة  
وهي رواية التي قال بها  
صاحبه والذي عليه  
أصحها الرواية أنه يجب في

الأول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على أكابر العلماء الذين لا يقعون  
في معصية فإن ذلك لأهمية أديانهم بكمهم النفس أو المصع مرة واحدة أو مرتين • ويصح أن يكون الأمر بالعكس  
في كفي العاقر المرأة الواحدة أو الأختان لأنه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الأكار والذلك أشار صلي  
الله عليه وسلم بقوله بعد أن توفى ثلاثاً لأنه ما ذلوا وضوى وضوء الأبناء من قبل انتهى وذلك لأنهم أكابر  
الخصرة الأخبية فيطالبون بمزيد عناية وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك وهو من ذلك قول الإمام  
أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد وجوبه  
فألاول حنيفة والثاني شدد وجوبه الأول فهم أبي حنيفة ومالك أجمعاه الله تعالى من القرآن أن المقصود  
غسل هذه الأعضاء ومصح بعضهما أو كمال طهارتها قبل غسل ما يتوقف على الطهارة سواء تقدم بعضهما على  
بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء عن كسوة أو قد كان الإمام عن أبي طالب يقول  
لأبائي بأى أعضاء الوضوء يبدأ فتقديري عدم وجوبه فاصله سنة الإجماع ومنهم من يرى إلى الوجوب اجتهد  
الأئمة اتفاقاً بينهم ووجه الثاني أن الوضوء الخلقى عن الترتيب لم يردنا فيه شيء من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يخفف أن يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى غير  
مقبول لكن لما استدلوا بالاجتهاد كمن لا من حيث إننا الشارع عفر ربحكم المحدث وانما لم يردنا حديث  
في تقدم أحد الطرفين أو الأثنين على الآخر لأن سكة تقدم اليمنى من الدين والرجل من طهارة أعضائه كون  
اليمين أقوى من اليسار عاده وأسرع إلى المعصية من اليسار فلذلك ذنب الشارع إلى تقدمه مع مساهمة  
طهارتها كما كانت أسرع لفعل الحفاطات ولا عكس ذلك لأن الأذان فانه لا يتصور فيه ما عدا ما ذكره في  
الدين فلذلك كانا بطهران دفعة واحدة والله أعلم • وهو من ذلك قول الإمام أبي حنيفة بأن الموالاة مسنة وهو  
أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر روايتيهما أنها واجبة فالأول حنيفة والثاني  
مشدد فراجع إلى المراتب التي يترتب الميزان ووجه الأول أن الأصل في أديان المتطهرين عدم عصيانها لها  
وعدم طول عقبتا عنه ومن كان كذلك بأعضائه حية لا تؤثر فيها اجفاف كل عضو بل غسل ما بعده سواء  
أفتنا وجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الذنب على المتطهرين بنصف أديانهم  
من كثرة المعاصي والغفلات أو أكل الشهوات والذم يمكنه والواجب في الأعضاء كما قبل القيام إلى  
المسألة فلا وادخلت فكانها لم تغسل ولم تكتسب بالمالا انتهت أساولة واحدة تفهم ما بين يدى ربحها فخطبت  
ربها بلا كمال حضور ولا اقبال على مناجاة هذا حكم غالب الأديان أما أديان العلماء العلماء من وغيرهم من  
الصالحين فلا يحتاجون إلى تشديد في أمر الموالاة لحياة أديانهم بالماء ولو طول الفصل من غسل أعضائهم  
فصم قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويجعل قول من قال بالاستسباب على  
طهارة علماءهم وصالحهم • وصحت سيدي علياً الخواص رجه الله يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة  
في هذا الزمان فإن من لم يرجعها يؤدي قوله إلى جواز طول الفصل جداولاً بادة البطء في زمن الطهارة  
وقوات أول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء لأظفار بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربيع النهر ثم يجمع  
رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجله قبل العصر مع وقوع ذلك المتوضى ذلك الأغنية والتممة  
والاستبراء أو السحر بقول المضطلة وغير ذلك من المعاصي والمسكر وهبات الأذى التي كان من  
يؤاخذ به كإي واحد بذنبا كل الشهوات فذل هذه الوضوء وأن كان يحصى في ظاهرها الشرع من حيث أنه يصدق  
عليه أنه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الأعضاء به بعد موتها وضعفها أو قوتها فافقت بذلك  
حكمة الأمر بالموالاة في الوضوء وجوباً واستحباً وهي انعاش البدن وحياة قبل الوقوف بين يدي الله  
تعالى لأنها حارة ثم لا يرد عنهم وقوع ذلك المتوضى الذي لم يزل في معصية أو غفلة في الزمن المتخالف بين غسل  
الأعضاء فالذين تأسف كالأعضاء التي تعبها الغفلة والسهو والمسل والسائمة فليرى طهارة أعية إلى كمال  
الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالمرأة من أصلها مسنة ومنهم من يرى إلى الوجوب بالاجتهاد  
وهو ما يلزمه بكل حال والله أعلم • ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن من توفاه الله أن يصلي بوضوءه

عاشا من الفرائض ما لم يتقصض وضوءه قول الخفي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمر بحسب الوضوء لكل صلاة واحتج به الآية فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من رتبني الى المزان وجه الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقه على ذلك وجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يراد على ذلك وجه قول عبيد بن عمر بالعمل بظاهر القرآن وهو خاص عن يقع في الذنوب كشيء من الاول خاص عن يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله تعالى اعلم

باب الغسل

﴿باب الفيل﴾

أجمع الأئمة على أنه حرم على الخبث جل المحض ومسه وعلى وجوب تعيم البدن بالغسل وأنه لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالباطن أو مسام على الخبث أي تكافئه يجب نزعه في الجنابة وغسل الرجلين ولاكتفي فيه باسم وكذلك الرأس في الجنابة بجامع كون كل منهما مسوحا ولم أحد ذلك دلالة صريحة بما عهدناه من مسائل الإجماع وأما ما اختلفوا فيه من ذلك اتفاق الأئمة إلا ربه على وجوب الغسل من التلوث للجناب وإن لم يحصل إنزال مع قولنا ودور جماعة من الصحابة بأن الغسل لا يجب إلا بالإنزال إن لم يثبت نسخ ذلك ولان في من فرج الأدهى البهية عندنا لك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهية إلا بالإنزال فالأول مشدد والثاني مخفف في مسألتنا جماع الأدعي والبهية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المستلكن حصول اللذة التي تغيب عنها البدن مشاهدة حضرة به عاذا مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه عدم كمال اللذة إذ التكل بالإنزال فالأول خاص بالأكار الذي ينافي في التمتع والثاني خاص بالأصغار الذين لا يقدر على الشيء معاملة الأكار وبمع أن تكون الأمرا عكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الأكار إلا بالإنزال لان الجماع من غير إنزال لا يؤثر فيه غيبة عن درجهم ما لم يعلمه من القوة كما يؤيد قول عائشة وأبو بكر أنه كما كان صلى الله عليه وسلم عاكرا به في قصة تغيب نساءه وهو صائم أو هو متوضي فيقوم إلى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الغسل يجب بخروج المني ولم يشار إلى حنفية مع قول أبي حنيفة وماله أنه لا يجب الغسل إلا مع مقارعة اللذة بخروج المني بشرطه فالأول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كقول في الجماع مع الإنزال أو لا إنزال فلا يندرج ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد يخرج منه في بعد الغسل من الجنابة كما كان بعد البول فلا غسل والأوجب الغسل مع قول الشافعي وجوب الغسل مطلقا مع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالأول فيه تشدد والثاني مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فأحد الشقين في الأول وقولنا الشافعي خاص بالأكار والشق الآخر وقول مالك خاص بالأصغار كالدهاء فأخرج أحد من الأئمة عن مرتبة الميزان • ومن ذلك قولنا الشافعي يجب الغسل بخروج المني وإن لم يتدفق مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل إذا لم يتدفق فالأول مشدد وماله مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجب الغسل إلا بانفعال المني من رأس الذكر مشلا مع قول الإمام أحمد وجوب الغسل إذا أحس بانفعال المني من الظهر إلى الأجل وإن لم يخرج فالأول مخفف خاص بعوالم المسلمين والثاني مشدد خاص بالأكار • ومن ذلك قول مالك وأحمد وجوب الغسل على الكافرا إذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي باستصحاب ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني أن الله تعالى أطاع الحياة على من أسلم بولاه ومن أسلم متافحا حينئذ وصار جسده حيا بعد موت ولا يجب عليه غسل أعضائه على وجه الاستصحاب وزيادة التزعم وبذلك قوله تعالى قبل الذين كفروا أن ينبتوا ويغفر لهم ما قبلت ووجه الأول كمال البالطة في الحياة فالأسلام أحيا الباطن والماء يحيي الظاهر فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وجوب إمرار اليد في البدن وغسل الجنابة مع قول الأئمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول البالطة في انفعال البدن من الصفات الحاصل له من سره لانه خروج المني والجماع ووجه الثاني الأكثفاء بمرو والماء على سطح البدن فانه يحيي بالطمح كل ما مر عليه من البدن فالأثنى بقابل الالتذا بالجماع أو بخروج المني الاستصحاب

ثم لا شيء فمأزج حتى  
تبلغ مائة وأحدى  
وعشرين فيها شاتان  
وفي مائتين واحدة  
ثلاث شيا مائة أربع  
ففيها أربع شياء ثم  
يستقر في كل مائة  
شاة أو اثنان والعشرون  
سواء وإذا ملك عشرين  
من الغنم فتولدت  
عشرين سحلة قال أبو  
حنيفة والشافعي وأحمد  
في المشهور عنه يستأنف  
الحول من يوم تكلن بهن  
نصابا وقال مالك وأحمد  
روايته الأخرى إذا نحل  
الحول من يوم ملك  
الأمهات وجبت الزكاة  
واختلفوا في الوقص وهو  
ما بين النصبين فقال أبو  
حنيفة وأحمد الزكاة  
في النصاب دون الوقص  
وعن مالك والثوريان  
وعن الشافعي قولان  
أظهرهما في النصاب  
دون الوقص  
فصل في اختلاف  
البحال والخملان  
والجماحيل إذا نتم نصابها  
وكانت مفردة عن  
أمهاتها هل تجب فيها  
الزكاة فقال مالك  
والشافعي وأحمد  
الوجب وقال أبو حنيفة  
لا زكاة فيها ولا ينقل عليها  
الحول ولا تكل بها  
الحول ولا تكل بها  
الزكاة إذا بلغت نصابها

الإمهات ولو واحدة وعن أجدود واحدة مثله ﴿فصل﴾ وانفقوا على إن النبل إذا كانت معدة القحارة في قيمتها الزكاة إذا بلغت نصف ما

والاثنى عشر غاب بالقدح من احداه الوجوب والله اعلم . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل من فضل ما غلبت والمناقص مع قول اجدانه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة ان توضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول تشبوت الالفة ووجه الثاني انما يقع في طهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قد اجمد ذلك اذا لم يكن يشاهدها فيه خاف من مغلبي انهما لم يكن نظيفة حال ظهورها ليس على منها قدر يحصل خلاف ما اذا كان يشاهدها حال غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة او امتناع فعمل ان الاثنى عشر بالاكابر الثاني والاثنى بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الائمة على ان المرأة اذا اجنبت ثم حاضت كفها وغسل واحدم مع قول اهل الظاهر انه يجب عليها اغسلان . ومن ذلك اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة لابلال مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول تشدد والثاني مخفف ووجه الاول بالمعققة التي تزعم خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني ان الغسل المذكور ما شرع الا للقدرة بالحاصل بالولادة عادة فان لم يكن قد فرغ فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من شدة الوجع حال الطلق فان ذلك ينفي القدرة الصفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل يفسد بكل شدة من امره ووجه الثاني الله حاضرة معه وذلك ربما يقرب مقام الماء في حاله للبدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الشافعي واحدا في إحدى الروايتين بترجم قراءة القرآن على الحبس والحائض ولو آتت من مع قول الامام ابي حنيفة في يجوز قراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز قراءة آية أو اثنتين ومع قول داود يجوز للحبس قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول تشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحبس ولا الحائض شأ من القرآن فتكر شأ فضل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله اهل الحقيقة مع ان القرآن كلام الله تعالى وهو اى الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه ان يترجم من محل موصوف بالقدرة بمعنى اوحاسا وقايله وكثيره و ايضا فان القرآن مشتمل من القرءة وهو اجمع الكونه بجميع القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمنين ان يقرأ شيئا يدعوا من خاصية الخلق مع الله تعالى الاعلى اكل حالي الطهارة بخلاف الحبس والحائض فعمل ان الحبس وغيره ان يقرأ القرآن كان من الاحكام والاذكار لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه يعمل قول داود ومن حيث ان الفرقان قرآن وعكبه عند الاكابر بخلاف المحجوبين فاعلم . وامام جهم افاط القرآن فالتحقيق ان وجهه قول داود ان القرآن له وجهان توجه الى حضرة صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المحصف والمنطوق به في اللسان والمخفف وط في القلوب فكلام داود يقتضي على أحد الوجهين ولا يقتضي الوجهين وطلب شدة التنظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالي اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب التيمم﴾

(باب التيمم)

أجمع الأمة على أن التيمم باصبعي يدا الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز وأجمعوا على وجوب التيمم للجنب كالحديثين على أن المسافر إذا كان معه ماء وخشي العطش فله أن يجلسه لشربه ويتم وعلى أن يحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه وزممه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لم يجب إعادة نمازها وإن كان الوقت قاصداً وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث خلافاً لدو علي أن من خاف التلف من استعمال الماء حائل تركه وإن تيمم بلا خلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق \* وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان الصعيدي الآية هو التراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر أو برمل فغيره صريح قول أبي حنيفة ومالك الصعيدي وهو نفس الأرض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض ولو لم يجز لتراب عليه ورمل لغبار فيه وإذا مالك فقال أنه يجوز التيمم بما اتصل بالأرض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الرطوبة لان التراب هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل

54  
55

كما تجزئ الشاة (فصل) وإذا كانت الأغنام كلها مراضا لم يكف عنها حصه عند الثلاثة وقال مالك



لا يقبل منه الا بيمينته من الصغار ومنه وقال مالك لا يجزئ الا كبيرة واذا كانت ١٠٠ الماشية انا او انا واذ كورافلا يجرى

منها الاثنى الا في خمس وعشر من ضمن الابل يجزئ فيها ابن لبون ذكر والا في ثلاثين من البقر فيها يتبع عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة يجزئ من الغنم في بلد وعشرون في بلد اخرى جبت عليه فيها عشرة الثلاثة وقال اجدان كان البلدان مشاعدين لم يمشي في فصل الجمل والخيل في وجوب الزكاة وسقطها وهوان يجعل الرجلين او الجماعة منزلة المال الواحد عند الشافعي واخذنا ليطان ز كان زكاة الواحد بشرط ان تبلغ المال انقطع نصبا وبعضه عليه حولو بشرط ان لا يتزاد الخيل عن الآخر في المشي والسرير والمراح والحلب والراعي والقيل وقال ابو حنيفة الخيل لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الآخر وقيل ما كان انما تؤثر الخيل اذا بلغ مال كل واحد نصبا واذا اشترى كافي نصاب واحد واختلط فيه لم يجب على كل واحد منهما زكاة عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو ان رعين

شيء في حقهما بشرى الى الماء بخلاف الجرفان اصله الزيد الصاعد على وجه الماء فلا يخص لثلاثة ولا للتراب بل كان ضعف الروحانية فعمل كل حال بخلاف التراب \* وصحت سبدي عليا النواص رحمة الله تعالى بقوله اعلم بقل الشافعي وغيره بجهة التيمم بالجرح وجود التراب بعد الجرح عن طبع الماء موصوف رحانته فلا يكاد يحصى المصنوع المسحوب وهو وحقق لاسما أعضاء أماننا التي ما تنس كثره المعاصي والغلات وكل الشهوات \* وصحته مرة أخرى بقوله نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه من قوتها وحاشية يمد فقد الماء لاسما أعضاء من كثرته الوقوع في الخطا لمن أمثالنا علم ان وجوب استعمال التراب خاص بالأصاغر وجوب استعمال الجرح خاص بالأكابر الذين لا يصونونهم لكن ان تيمموا بالتراب زادوا روحا ونفسا وتعلشا \* وصحته مرة أخرى بقوله نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالجرح وجود التراب كونه راي أن أصل الجرح من الماء كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله خذت أسنك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى لجميع ما هو في وجه الأرض من طيناتها أصله من الماء فاطن ما ز بدنته من الجرح ما توج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الجرح يقطر ماء اذا أودع عليه في النار فلو لأن أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي لتويع التيمم بالجرح الا بعد فقد التراب لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فاقوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له أن تيمم بالجرح ويعيب يديه ووجهه تشبها بالمعصية بالتراب وقد قال تعالى فاصبروا ورجوا وادرك منه فظا الآية أنه لا بد في جهة التيمم من انفصال الجسم من الشيء المصروب عليه في اليد وأنه لا يفي انفصال روحانته من ذلك وإن كانت شيا طيفا ونظير ما نحن في قول علماءنا في باب الحج ان من لا شعر برأسه يستحب أن يرمي رمي عليه تشبها بالخالقين فكذلك الامر هنا في فقد التراب المهدو ضرب على الجرح تشبها بالانسان بين التراب \* ومن ذلك قول مالك والشافعي وجوب طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الراي وبين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الراي واية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لخصه التيمم فالأول متمدد والثاني مخفف ووجه الأول قوله تعالى فلم يججدوا أي لم يججدوا ما عند أراذك الطهارة فعمل الفقهاء السكون وعدم الطلب من الجرحان ونحوهم فرجع الأمر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديان مع الذين بالتراب في المرافق كالنفس في الموضوع قول مالك وأحمد ان المسح الى المرافق مسح فقط والى الكوعين جائر ومع قول الزمري ان المسح يكون الى الأباط فالأول والثالث متمدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول ان الأصل في البدل أن يكون على صورة السدل ما أمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية القلب مع صاحب هذا القول المصروفه المسح الى الأطنين ووجه الثاني ثبوت الحديث في المسح الى الكوعين تارة والى المرفقين تارة وكلاهما خاص بالأكابر الذين تقل معاصي أي بهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف يتشبه من الكفين الى المرفقين الى الأطنين فلذلك كان المسح مطلوباً بالي هذين المجلين فرجع الأمر الى مرتبة الميزان \* وصالت سبدي عليا النواص رحمة الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك في التيمم فقال اغما الراس في الوضوء فتأول بالزكاة بالية الماتعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يجتمع اليه مسح رأسه بالتراب وكفي وضوء التراب على وجهه فلا وإن كسارا \* وصحت سبدي عليا النواص رحمة الله تعالى بقوله أعاشوا الأعضاء حتى ينخل وقت الصلاة تأتي بين يديها بخلاف التراب فان روحانته ضعيفة لا تنش الأعضاء الى الصلاة لأنه لا يفي في جهة التيمم دخول الوقت لانه هو الذي يخاطب بالصلاة في كاشا الله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى آخر الآية فان الامر بالتيمم داخل في حين الامر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن خرجت الطهارة بالماء بديل لوقتي التيمم على شأين مائة وجبت الزكاة في خطاة غير المواتي من الأيمان والحبوب والثمار الشافعي قولان أظهرهما وهو الجديان تأثير الخطاة

الشران شرب بالمطر  
أومن نهر أو شرب من  
نضج أو دواب أو جاء  
اشتره فخصف البشر  
والنصاب معتبر في الثمار  
والزروع الاعتدائي  
حنيفة فانه لا يعتبر بل  
محجب البشر عنده في  
الكثير والقليل وقال  
القاضي عبد الوهاب يقال  
انه خالف الاجماع في ذلك  
ففي فصل في اختلافه في  
الحسن الذي يجب فيه  
الحق ما هو فقال أبو حنيفة  
في كل ما خرج من الارض  
من الثمار والزروع سواء  
سقه السماء أو سقى بنضج  
الانحطاب والحشيش  
والنصب الغارسي خاصة  
وقال مالك والناسبي  
يجب في كل ما يخرج من الارض  
في كل غلة أو شرب من الارز  
وغيره الخبز والكرم وقال  
أحمد يجب في كل ما كان  
وغيره من الثمار والزروع  
حتى أو جهيا في اللوز  
وأسقطه في الجوز وفائدة  
التسليف بين مالك  
والشافعي وأحمد عند  
أحمد ذهب في العسم  
والوز والفستق وبزر  
السكان والفكمون  
والكرابوا والجرود  
وعندها لا يجب وفائدة  
الخلاص مع أبي حنيفة  
ان عنده يجب في  
الخضراوات كما هو عند  
الثلاثة لانه فيها  
فصل في واختلوا

الاصل من انه لا يظهر اصلا الاعتدال دخول وقتها ومن ذلك قول الامام الشافعي ان التيمم اذا وجد الماء  
بعد دخوله في الصلاة ان كان نسي قط بالتميم مع في اولى نعال وان كانت لا تسقط بالتميم فالأفضل  
قطعهما التيمم مع قول الامام مالك انه مع في اولا قطعهما وهي مخصصة ومع قول الامام أبي حنيفة يبطل تيممه  
ولا يخرج من الصلاة ومع قول أحمد انها تطل مطلقا في الأئمة الغالب على أمر الطهارة وتيمم الخلق  
أمر الصلاة ترجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه قال بعض في صلاته استعظام حضرته الله تعالى  
أن يفارقه العبد حتى يظهرها في الصلاة ووجهه من قال بقطعهما وبوضاها قطعهما حضرته الله  
تعالى أيضا أن يقف العبد فيها يظهرها وضعا في الصلاة لا تقف أعضاءه ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة الله  
عز وجل وسمعت سدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ووجهه من قال ان من وجد الماء في أثناء  
الصلاة لا يقطعها بل يتيمم استحياءه أن يفارق حضرته الله تعالى في فضيلة الوضوء لان مناجاة الله تعالى أهم  
ولان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للاسائل مع استغنائها عن الوضوء أخرى ووجهه من قال تقطع الصلاة اذا  
انقضى الوقت وبوضاها تمضي صلاة أخرى هو عليه عظمة الله تعالى على قلبه فاستحياءه أن يرفع يديه  
بناحية بطه ارضه في لا تقف روحانياتها أعضاءه فرائد من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل  
من أمثال الجبال من مناجاة مع موت البدن أو ضعفه أو قوته وفي الحديث لا يستحب لله تعالى دعاء من  
تلب غافل وقربا منه من قبل لانه لا يشك أن حكم تنصيف الأعضاء كالأغفال والألوهي أو الساهي من حيث  
ضعف توجهه إلى الله تعالى انتهى \* ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز الجمع بين  
فرضين بتميم واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من كبار الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة  
التيمم كالوضوء بما يليه به من الحديث إلى الحديث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد  
والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه من قال بالجمع بالتميم بين فرضين الوقوف على حدة ما نقل  
عن الشافعي صلى الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بينهما في فرضين ابدأ كما نقل البناء  
ذلك في الجمع بين فرضين وضوء واحد يوم الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل فرض فانه ما قوله تعالى  
ان اقم إلى الصلاة فاعسلوا وجوهكم بالاية نقية من التيمم أي قية كون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرض فانه  
واضع روحانيته ايضا عن روحانية الماء لانه انما تيمم أول الوقت وآخر الصلاة في آخر الوقت فان أعضاءه  
تضعف بالكلية حتى كأنه لم يظهر وأما وجهه من قال بالجمع بالتميم ما شاءه من القرائن فهو ولو كان بغيره  
الطهارة بالماء فله أن يفعل به ما يفعل بالوضوء أو الغسل كأنه ان يقيم قبل دخول الوقت كما قاله أبو حنيفة  
على أصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الامور فان أعضاء التيمم ناقصة عن أعضاء  
الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة مستقلة وليس  
هو تبدل عن الوضوء والغسل أمر الله تعالى به عند المرض أو قلة الماء سقرا أو حرجا وقال مالك والشافعي  
وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على انه اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة التيمم لاعادة  
عليه وان كان الوقت باقيا كما رآه أول الساب \* ومن ذلك قوله بعبع تيمم من الحسن انه لا يجوز التيمم ان  
ثم بالتميم من اتفاق الأئمة على جواز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن اللاتقي  
بالأمان أن يكون اكمل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب إلى حضرته منهم  
من حيث الخطاب ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فالحضرة طهارة صلاتها ما عرفت فاجازت  
بها صلاته اماما ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم صلاة العبد من الجنابة في المحضروا  
خفيفوا انهم مع قول أبي حنيفة بخلافه فلازم مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالتميم  
ولكل منهما وجه فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الامام الشافعي من تيمم عليه الماء في  
الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعد دعائه أو في شر وأستق من شره جاز الوقت انه يقيم ويصلي  
ثم اذا وجد الماء أعاد مع قول مالك انه يصلي بالتميم ولا يبعد مع قول أبي حنيفة انه يصلي أن يشدد على الماء  
فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فجمع الأمر إلى

وقال الحسن البصري كلما حال عليه حول وجب فيه العشر (فصل) وإذا كان على الأرض خراج وجب الخراج في وقته ووجب

في الصلاة وجه الثالث الاحتياط لكل الادب مع الله تعالى فان تخيما من الله تعالى ان ينفذ بين يديه في ثالث الصلاة طهارة ضيقة لا تحي اعضائه الحسنة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاته وهو قد مضى الامام البيهقي غلوة السهم التي وطلب التتميم بالماء منها بما بين ثلثها من ذراع الى اربعة ذراع انتهي فاعلم ذلك فانه قيل من الماء من صرح به ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمد في احدى الروايتين ان يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكثر به ويتم من باقي الاعضاء مع قول باقي الاثمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتم فالاول مشدود به حديث اذا تركت ما رقا فواته بالمستطعم الثاني في تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم وجهه ان الطهارة بالمعصية لم يمتنع فعلها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجد واما اى تكفيك تلك الطهارة فقيمته واوقافه لا يقول قد استغنينا طهارة بعض الاعضاء بالماء وجب تكليفها بالتيمم فخرج الاموال مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان مضمون اعضائه جرح او كسر او قروح او اصاب عليه جبير وفاحش من نزعها التلف انه معى على الجبير فقيمته مع قول ابي حنيفة وما لك ان كان بعض جسدك مجحوا بمضغى يحاول لكن الاكثر هو الجمع غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسح الماء وان كان الصبي هو الاقل ويتم وسقط غسل العضو الصحيح وقال احمد وسئل الصحيح ويتم من الجرح من غير مسح الجبير فالاول مشدود والثاني مخفف بالتمصيل فرجع الاموال مرتبتي الميزان وجه الاول الاخذ بالاحتياط بزيادة وجوب مسح الجبير فانا نأخذ من الصحيح عالم الاشمك وجه الثاني انه اذا كان الاكثر الجرح او القروح فالحكم له بالانشد الا لم حيث ذرح في طهارة بعضه بالماء فان الامراض كفارات الخطايا بمسح الذنوب وبذلك كراهته تعالى في القرآن الا لا يتم فقط وبذلك الطهارة بالمعصية في العمادة والواحدة بالماء والارباب معا ومن ذلك قول مالك واحمد من حبس في الماء فغرر بقدر على الماء يتم وصلى ولا اعاده عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو احدى الروايتين عنه انه لا يصلى حتى يخرج من الحسن او يجدها او مع قول الشافعي انه يصلى ويهدو والى رايه الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدود في امر الطهارة تخفف في رجع الاموال مرتبتي الميزان وهو وجه الاول ان قيل ما كنت عيب الوقت فلا يلزمه اعادته وجه الثاني ان ذلك عند الزمان من التحقير ان ذلك المكلف الوضوء بحيث لا ياتي لنفسه ريشة واحدة عسر فبدا فكان من الاحتياط الصلاة لمرمة الوقت ثم بعد ذلك وجه الثالث قول الامام ابي حنيفة واجدان من نسي الماء في رحله حتى يتم وصلى ثم وجد انه لا اعاده عليه مع قول الشافعي وجوب الاعادة ومع قول مالك اياها فالاول مخفف والثاني فيه تشدد وجه الاول انه ادى وظيفة الوقت وتوفيقه بين يدى الله طهارة وجهه في الجملة وجه الثاني الاخذ بالاحتياط والوقوف بين يدى الله طهارة كاملة فخرج الاموال مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان فاق الطهورين الا يصلى حتى يجس الماء والارباب مع قول الشافعي في ارجح القولين انه يصلى ويهدو اذا وجد احدهما وهو احدى الروايتين عاين ما ثابوا احمد والى رايه الاخرى عن مالك الا يصلى بحسب حاله ولا يعدد الاخرى عن احمد يصلى ويهدو فالاول فيه تشدد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشدد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة فرجع الاموال مرتبتي الميزان وجه قول ابي حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بها اذا لم يجد الماء وكاف ماء والارباب مع استظام حضرة الحق تعالى ان ينفذ العبد فيها تلك الذنوب التي كانت تحرقه من الماء فهو كمن تلحق يده وبها عبادة ثم ادى من يداه يعبده فاذن لك ان المكلف في حضور المترك بين يديه فان جميع المطهرين يهدو ومثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدى الملك وبه من عنه ان لم يترك الحضور واستانه بتجارب الملك وانما ذلك من شدة التنظيم لحضرة واما وجهه قال يصلى لمرمة الوقت فهو ولا نة تعالى لم يكلفه الا بما قدرنا عليه والقاعدة العامة ان الميسور لا يسقط بالمعسر وققد نزعنا الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة في الحديث اذا

العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عندما كان الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد قال أبو حنيفة العشر على صاحب الارض واذا أجرة الارض فحشر زرعها على الزارع عند الجماعه وقال أبو حنيفة على صاحب الارض واذا كان لاسم ارض لأخراج عليها فاجاعها من ذمي فلاخراج عليه ولاغيره في زرعها فيها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجب عليه الخراج وقال أبو يوسف يجب عليه عشران وقال محمد عشر واحد وقال مالك لا يصح بيعها منه (باب زكاة الذهب والفضة) أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر كالؤلؤ والياقوت والمرزد والاف المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الجنس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجواهر والياقوت والعنبر الجنس لانه معدن فاشبهه الكازع من العنبري وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر لا فضل له ووجه اعلى أن أول النصاب في الذهب والفضة مضر ونا

[illegible]

فصل في اختلافه واختلافه  
 زيادة النصاب فقال  
 مالك والثوري وأحمد  
 بحسب الزكاة في الزمادة  
 بالحساب وقال أبو حنيفة  
 لا زكاة فيما زاد على  
 السابق درهم والعشرين  
 دينار حتى يبلغ الزائد  
 أربعين درهما وأربعة  
 دنانير فيكون في  
 الأربعين درهم ذلك  
 في كل أربعين درهم  
 وفي الأربعة دنانير  
 قمران وهو من ذهب  
 الذهب إلى الفضة في  
 تكسب النصاب أم لا  
 قال أبو حنيفة في ذلك  
 واحد في أحدي روايته  
 يضم وقال الشافعي  
 واحد في رواية الأخرى  
 لا يضم ثم اختلف من  
 قال انضم هل يضم  
 الذهب إلى الورق وبكل  
 النصاب بالأجزاء أو بالقيمة  
 فقال أبو حنيفة وأحمد  
 في أحدي روايته يضم  
 بالقيمة ومثاله أن يكون  
 له مائة درهم وخمسة  
 دنانير قيمتها درهم  
 قتيبة الزكاة فيها وقال  
 مالك وأحمد في رواية  
 الأخرى يضم بالأجزاء ولا  
 يجب عليه في حسده  
 الصور حتى يكمل  
 النصاب بالأجزاء من  
 الجنس  
 فصل في من له دين  
 لازم على مقر في زكاته  
 زكاته وجب إخراجها  
 على القول الجديد الأصح

الذين ينكر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالا كابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لهم في اليوم واليلة أو ثلاثة أيام لا نبدأن الا كأقرب به إلى وحانية لتزلي الطاعات فلا ينظر أولهم مذهبهم غسلها وقوة حباتها وروحانية تفرجهم الأمر في ذلك أيضا لمرتبتي النصف والتشديد ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح النصف أن يمسح أعلاه واسفله مع قول الإمام أحمد أن السنة مسح أعلاه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك أنه لا يجوز في مسح النصف إلا الاستعاب لجل الفرض لكن لو أخذ مسح ما يجزئ القدم أعلاه أصلا فاحتجابا مع قول أحمد أنه لا يجب الاستعاب المذكور وإنما يجزئ مسح الأكثر ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ إلا المقدار ثلاثة أصابع فأكثر ومع قول الشافعي أنه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث دون الثاني في التشديد والاربع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة الاستعاب خطأ طاملا لاستعاب في الغسل وتكون إلى خصه والنصف في إسقاط مسح ما بين الخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بأصابع أكثر أصابع الخمسة أو كلها ووجه الثالث أن مسح النصف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح النصف وذلك لأن ما عدا الأصابع الستة أعطى حكمه ووجه الرابع عهد ورد نص في تقدير مصحف فمثل ما ينطبق عليه الاسم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء المسح من أحدث الواقع بعد اليس لأن وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختار ما بين المنذر وقال النووي أنه هو الأرجح دليلا ومع قول الحسن المصري أنه من وقت اليس فالأول فيه تشديد من حيث قصر المدد والثاني فيه تخفيف من حيث نطقها والثالث مشدد من حيث المبالغة في قصرها فإن رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحديث هو ابتداء له الأربعة أصابع أو كلها ووجه الثاني أن المسح هو ابتداء العباد ووجه الثالث أن اليس هو ابتداء الشرع في الخصصة لظاهر حديث إذا تطهر فليس خفيه فانه جعل ابتداء المسح بطل الطهارة لأن الطهارة من أحدث ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطل الطهارة مع قول مالك أن طهارته باقية حتى يحدث له مسح فوله بالتوقيت في المسح وأنه مسح ما به لكل وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح النصف في الحضر ثم سافر ثم مسح مع قول أبي حنيفة أنه إن لم يكمل مسح المقيم يتم مسح السافر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والأول خاص بقليل الطاعات كالعموم والثاني خاص بكثير الطاعات كالكثير العلماء اذ من شأن المطهر حياة أعضائه فتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فإن فيه يحتاج إلى المسح بالليل واليوم والليل عادة فاقهم ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله والإمام أحمد بأنه إذا كان في النصف خرق يسير في محل غسل الفرض من الزل حين يظهر منه شيء من القدمين لا يجوز المسح عليه مع قول مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود ويجوز المسح على النصف المخرق بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه ويسمى خفاوع قول الأول زاعى يجوز المسح على ما ظهر من النصف على باقي الرجل ومع قول أبي حنيفة أنه كان المخرق مقداره ثلاثة أصابع في النصف ولو متفرقة لا يجوز المسح عليه وإن كان دونها فزاد قول الشافعي وأحمد مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي مخفف وقول داود أخف فترجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وأفتت الحقيقة الهرمية في ذلك ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوليه أنه لا يجوز المسح على الجرمين مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف وأفتت الشرعية الحقيقة في التخفيف والتشديد بالجواز خاص بالمحاجة وعدم الجواز خاص بغير المحاجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة عدم جواز المسح على الجرمين إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليه إذا كانا منفصلين لا شيء الزل جلتا منهما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم النصف على ما هو وجه الثاني عدم إطلاقه وقد سكت الشارح عن بيان ذلك لجواز المسح وعده بمحلها ما على حين فن وجد غير ما على علم ما ومن لم يجد غير ما على علم ما ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالث في أرجح قوليه أن من نزع النصف وهو يظهر المسح غسل قدميه سواء

لازكاة في الدين حتى يقضى به ويستأنف به لقول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم ابو يوسف فصل في ذكره للانسان ان يشتري مسدقة فان اشترى اها صعد عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول احمد ومن اصحابه من قال بطل البسم ولو كان لرب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجز له مقاصده ممن الزكاة واقباذع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه للدين اليعن دينه عند الثلاثة وعن مالك انه قال يجوز المقاصدة

فصل في الحل للمساكين المصروع من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعدار قال مالك واجدلازكاة فيه وللشافعي قولان اصحهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حتى يعبد الاجارة لئسا فالراجح من مذهب الشافعي انه لازكاة فيه وهو المأشور وعن مالك وقال بعض اصحابه بالوجوب وقال الزبيدي من أئمة الشافعية اتخذ الحل للاجارة لا يجوز وقوله بالوقف بالذهب والفضة حرام وعن بعض اصحاب أبي حنيفة انه حلت وما اتخذوا في الذهب والفضة واقتضاها فخرج بالاجماع وفيه الزكاة

طلبت مدة الترع او قصر مع قول مالك واجدانه ان طال الفصل امسئلتهم ومع قول الحسن وادود لا يجيب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدا من استأنافا لاؤلا فيه تخففه والثاني فيه تشديد والثالث تخففه بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالنفس والاشتئاف خاص عن وقع في المعامى وترك ذلك خاص بمن لا يقع فيها كالعالم والعالمين فان ابدانهم حية لاحتياج الى احياهم بالماء بعد الترع بخلاف ابدان من بعض فاقهم والله تعالى اعلم

باب المحض

اجمع الاثمة هي أن قرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضه او على انه لا يجب عليه قضاءه وعلى انه يحرم علم الطواف بالبيت والمساكين على انه يحرم وطؤه حتى يقطع حيضه او على ان وطؤه الحائض في الفرج عدا حرام على انه اذا قطع معها الاقل الحيض لم يجز وطؤه حتى يتفلس وقال ابن المنذر ان ذلك كالاجماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى انه يحرم بالزنا مس مجرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واجدانه اول من الحيض في الاثني عشر سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة ايضا مع الراجح الاخرى عند أبي حنيفة ان اول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بمن بلاد حار غابا او لثاني خاص بمن بلاد باردة كذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي انه ليس لامدانة قطع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في احد قوله ان امده ستون وفي رواية الاخرى ان امده في الرومات الى خمس وخمسين ومع قول احمد في رواية ان امده بخمسون مطلقا في الرومات وغيره وفي رواية الاخرى ستون وفي رواية الثالثة عنه ان كن عريبات فستون او عجميات فخمسون فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اول الحيض ثلاثة ايام او اكثر عشرة ايام مع قول الشافعي ان اول الحيض يوم وليلة او اكثر خمسة عشر يوما مع قول مالك ان اول الحيض ايسر لحديث يجوز ان يكون ساعة واكثر خمسة عشر فالاول والثاني تخفف في امر الصلاة والثالث مشدد في او بعض ان يكون الامر بالعكس لان من احتياط للصلاة في احتياطه للطهارة والعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان اول طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا غير بين الحيضتين وقتا بعد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين ولغيرهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولا يخفى ان الاحتياط لعمدة الصلاة أولى من الاحتياط لطهارة من حيث ان المقاصد امرها آكد من الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي فيحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض مع قول احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية يجوز الاستمتاع فيمجدون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني تخفف وهو محمول على من يملك اربه ويسمى الاول تحريم الحرام التحريم الذي يحرم الفرج ولا يخفى ان خلف العلماء في تحريم الاول وانفة وعلى تحريم الثاني ونظر ذلك ما قالوا في بلة الفاسم أقصر على من لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه ويد الاول طهارة فقله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا وما بين السرة والركبة يطلن عليه قربان ومن حام حول الحى وشك ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوله واحد في احد غير وابنه ان من وطئ عامدا فرجح الحائض لا غير عليه وانما عليه الاستغتفار والنو به مع قول احمد انه يستحب له التصديق بشاران وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادماره ومع قول الشافعي في القديم انه يلزمه الغرامة وفي قدره ما قولنا المشهور ورسا قول احمد والثاني عقق رقبته بكل حال وفي رواية الاخرى عن احمد بن سائر ان نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول تخفف والثاني فيه تشديد وعقق الرقبته غايمة التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطة ومن عقق الرقبته محمول على حال اكابر الاغنياء

من الاراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول أكثر العلماء يحرم وطء من انقطع دمها حتى تقتسل ولو كان  
 الانقطاع لا أكثر من بض من قول أبي حنيفة أنه ان انقطع دمها لا أكثر من بض جاز وطؤها قبل الغسل وان  
 انقطع لدون أكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تقتسل أو عصى وقت صلاة ومع قول الأوزاعي وداود اذا  
 غسلت فرجها جاز وطؤها فالأول مشدد والثاني فيه تشدد والثالث مخفف جداً وجهه من قال يحرم الوطء  
 لمن انقطع دمها حتى تقتسل غسلاً عاماً للبدن كله هو المبالغة في التنظيف والتطهير لسبب ما إذا استمر من  
 الدم إلى خارج الفرج بانتشار العرق فظهر ما ورد في حديث فانه لا بد من أن يأتى بدوه وجهه من قال يجوز  
 وطؤها اذا غسلت فرجها فقط ان الذي الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج  
 الفرج دم يؤذي ذكر الجوامع فانما غسلت امرأة فرجها جاز وطؤها لان تعميم البدن بالماء لا يرد الفرج  
 طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسنته فيعمل قول الأئمة بصريح الوطء حتى  
 تقتسل على من لم تشدد غلته كالشيخ الهرم ويحول قول الأوزاعي وداود على ما اشتدت غلته كاتساب  
 فرج جمع الامرى لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان المأخوذ اذا انقطع دمها ولم يتعداها  
 تنعيم ويحل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور وعنه انه لا يجز وطؤها حتى تقتسل وأما الصلاة فتتيم  
 وتتمى فالأول مخفف والثاني مشدد فرج جمع الامرى لمرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من خاف ان  
 والثاني على من لم يخف ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان المأخوذ كالجنب في الصلاة ما في القراءة فقال  
 أبو حنيفة والثاني وأحمدان انقرأ القرآن مع قول مالك في احدي وأتيته لها تقرأ القرآن في رواية  
 الأخرى انها تقرأ الآيات السبعة والأول تنه الاكثر ومن أصحابه ومذهب داود فالأول والثالث مخفف  
 واحد الى واتي عن مالك مشدد فرج جمع الامرى لمرتبتي الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كل  
 ما حوز لاضررة يتقدر بقدرها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المأخوذ لا يخصص مع قول مالك  
 والثاني في أن يجمع قولها بأنها تخص في الصلاة وان الحمل اذا رأت الدم تنصلي والثاني  
 مخفف في امر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تنصلي فالأول رأي امر الصلاة والثاني رأي امر الطهارة ولكل منهما  
 وجه ولكن من رأي المقصد مقدم على من رأي الوسائل في العمل قالوا ويصبر خروج الدم من الحمل ضعف  
 الولد فانه يشقى بدم الحيض فاذا ضعف الدم فاضح من ان الضعف لا يكون غالباً الا في الشفاعة من  
 الشهر ورأى الولد أقوى في الفرد ولذلك كان من ولد لسهة أشهر بعيش ومن ولد لأمية أشهر لا بعيش والله  
 أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المسحاضة كما تنصلي وتقوم مع قول أحمد بصريح وطئها في الفرج  
 الا ان خاف جليلها العنت فيجوز في أمهال واتي في الأول مخفف والثاني فيه تشدد فرج جمع الامرى لمرتبتي  
 الميزان ويصح حمل الاول على من خاف العنت أيضاً فان دم المسحاضة لا يخلو من بعض أو صاف دم الحيض  
 ففيه بعض أدى ذكر الجوامع فافهم ومن ذلك قول الشافعي ان زمن النفا من أقل الحيض حيض مع قول من  
 قال أنه طهر فالأول مخفف في امر الصلاة والثاني مشدد في امرها واما الطهارة حتى لا تنفق المأخوذ بين يدي  
 ربه في الصلاة وهي فذرة منتنة لا تحصى فكل من مأخوذه من حيث علمها بالاحتياط للصلاة وطهارة وجهه  
 الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا أقبلت الحيضة فبدى الصلاة واذا أدبرت فغسلت غلته الدم وصل لشمول  
 أدبرت لا تقطعه بعد أقل الحيض وانقطعاً بعد أكثره والعلة في تحريم الصلاة تطهير الدم واذا انقطع ولم  
 يتقاطرها ان تقتسل وتنصلي كما يفعل عند انقطاعه بعد أكثر الحيض فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 وأحمد أكثر النفاس أربعون يوماً مع قول مالك والثاني ان أكثره ستون يوماً وقال البيهقي مع سبعين  
 فالأول مشدد في امر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول البيهقي مخفف جداً فرج جمع الامرى لمرتبتي الميزان ومن  
 ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا انقطع دم أنفاس قبل بلوغ التامة جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول  
 أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطهر الا بعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على  
 من كان يخاف العنت والثاني على من لم يخافه انتهى وقد تركنا من الباب بعض مسائل نفس المأخوذ ما لم  
 نذكره من مسائل الحيض على ما ذكرنا من رجوعه الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

القارة ربع العشر واذا  
 اشترى عبداً التجارة  
 وجب عليه نظيره  
 وزكاة التجارة تمام  
 الحول عند الثلاثة وقال  
 أبو حنيفة زكاة الفطر  
 واذا كانت العسرو  
 للتجارة من حاة لتمامه يربص  
 بها النفاق والاستساق  
 فتمد مالاً لبقومها  
 صاحبها عنده كل حو  
 ولا يربص بها وان دامت  
 سنين حتى يبعها بذهب  
 أو فضة فربى لسنة  
 واحد الا ان يعرف  
 حول ما يشتري ويباع  
 فيعمل انفسه شهران  
 السنة فيقوم فيه ما عده  
 ويركبه مع ناض ان  
 كان وقال أبو حنيفة  
 والشافعي وأحمد تقوم  
 ذلك عند كل حو وركبه  
 على قمته واذا اشترى  
 عرضاً للقارة يجادلون  
 النصاب اعتبر انصافه  
 في طرفي الحول عند أبي  
 حنيفة وقال مالك  
 والشافعي يعتبر كمال  
 النصاب في جمع الحول  
 وزكاة التجارة تتعلق  
 بالقيمة عند مالك وأحمد  
 وفي أرجح قول الشافعي  
 «باب زكاة المدن»  
 اتفقوا على أنه لا يعتبر  
 الحول في زكاة المدن  
 الا في دول الشافعي واجمعوا  
 على أنه لا يعتبر الحول  
 في زكاة زواجرها على  
 اعتبار النصاب في المدن

الا بآحنية فانه قال لا يستبرل بحب قليلة وكثيره بالنسب واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الزكاة الا في دول الشافعي واختلفوا في قديم

كتاب الصلاة

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغه عاقله خالصة من حيض أو نفاس وعلى أن كل من وجبت عليه من المسلمين ثم تركها جاحدا لوجودها كفر وعلى أن الصلاة المكتوبة من حيض أو نفاس التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بعالم وانفقوا على أن الأذان والأقامة للصلاة الجنب والجمعة مشروعة وان وجدوا على أنه أذن أهل بلده ثم تركوه تلو الأذان من شأئر الإجماع فلا يجوز زعطه وعلى أن التوسيع بمشروع على أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العبد من والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا بد من الأذان للمسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة لمرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصغر ووافقه وعلى أن أول وقت الظهور إذا زالت الشمس وأنها لا تصل قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس ووافقه وعلى أن تأخير الظهور عن وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصلها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يقطع عن المكلف مادام عقله ثابتا ولو بأجر الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاب الموت ويجوز عن الأعمام ما سقط عنه إقراره فالاول مشدد والآخر مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا بلغنا أن أحدا منهم أمر المحض بالصلاة وجبه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضر المصوت صار في جمعة قلبه مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بغيره إذا أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع بها في الصلاة إنما رتبها الله تعالى إلى المحض مع الله تعالى فيها والمجتهد انتهى سبيله إلى الحضرة وتكفي فيها فاضركم حكم الولي المجتهد وهنا استمرار لا تسطر في كتاب فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والامام الشافعي أن من أغنى عليه بمصر أو بسبب ما سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال غيبته من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إذا كان الأغنياء يمولونه فإدونه فإن زاد على يوم وليه لم يجب القضاء مع قول أحمد أن الأغنياء لا ينعى وجوب القضاء بحال فالاول مخفف والثاني مفصل وحال الأغنياء وجه الشافعي الأخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة خروج المعنى عليه عن التكليف حال أغنيائه وجه الشافعي الأخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يمولونه بخلاف ما زاد فانه يشق وجه الثالث الاحتياط الكامل مع إمكان القضاء لتشديد الشارع في الأمر بالكمال الصلاة ونهيه عن أن يأتي بالعبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فلكل من مذهب الأئمة وجه فاللائق بالأكثر من العلماء والصالحين وجوب القضاء لأن التخفيف في عدم القضاء أغنياء العوام وقد كان الشافعي يؤخذ عن إسماعيل كثير ما يقع في ذلك الجنب فقال هل يرد عليه عليه في أوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجر عليه نسيان ذنب في الشريرة انتهى ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي أن من ترك الصلاة كسلا لا يجد لوجودها قبل حد لا كفر باليه ثم تجرى عليه بمقتله أحكام المسلمين من النسل والصلاة عليه والدفن والارث والعصم من مذهب الشافعي قوله صلاة فقط بشرط إخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل فإن تاب والأقل مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يجسأ أبدا حتى يصلي وقال أحمد في إحدى رواياته واختاره أصحابه أنه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور أصحابه أنه يقتل بكفره كما روي بغيره عليه أحكام المردن فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله في مال أوليه قد شد بد من جهة القتل والشافعي مخفف من حيث الحبس وعدم القتل والشافعي مشدد في رجوع الأبرار إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن لا ينكر أحدا من أهل القبلة بغيره بالكلية بل يرجع إليه من وجه الشافعي أن الإمام أبي حنيفة بان الحق جل وعلا يحب بقاء العالم أكثر من إتلافه مع غناه عن العاصي وأطيع وقد قال الله تعالى وإن جحدوا بالسيف فاصبر واص وردد أن أسد داود عليه الصلاة والسلام لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء بناء ينهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى الله

الواجب في المحدث فقال أبو  
 فصل في واختلافوا  
 مصرف المحدث فقال أبو  
 حنيفة مصرفه مصرف  
 التي مان وحده في أرض  
 الشراج أو العشر وان  
 وجد في داره قوله  
 ولا شيء عليه وقال مالك  
 وأحمد مصرفه مصرف  
 التي قال الشافعي مصرفه  
 مصرف الزكاة واختلفوا  
 في مصرف الزكاة فقال  
 أبو حنيفة فيه قوله في  
 المحدث والمشهور من  
 مذهب الشافعي أنه  
 مصرف مصرف الزكاة  
 كالمحدث وعن أحمد  
 روايتان أحدهما كافي  
 والآخر كالزكاة وقال  
 مالك هو كالنفاق والجزية  
 يصح سد الامام في مصرفه  
 على ما يرى من المصلحة  
 فصل في وكذا المحدث  
 تخصص بالذهب وانقضى  
 عند مالك والشافعي ولو  
 استخرج من معدن  
 غيرهما من الجواهر لم  
 يجب فيه شيء وقال أبو  
 حنيفة يتعلق في حق  
 المعدن بكل ما استخرج  
 من الأرض مما يطبع  
 بالنار كالخشب والبراص  
 لا بالنفس ورجع ونحوه  
 وقال أحمد يتعلق بالنطع  
 وغيره حتى الكحل  
 باب في كذا الفطر  
 زكاة الفطر واجبة  
 بالاتفاق وقال الأصم  
 وابن كيسان هي مسجبة  
 ومن فرض عند مالك  
 والشافعي والجمهور راذ كل فرض عندهم واجب وعكسه وقال أبو حنيفة في واجبة وليست بفرض إذا فرض



وعن الحسن وابن المسيب  
انهما لا تحجب الاعلى من  
صام وصلى

فصل في وجوبه  
الشركيين في الصيام

المشرك عند مالك

والشافعي وأحمد إلا أن  
أحمد قال في أحادي

الروايتين يؤدي كل  
منهما صاعداً كاملاً وقال

أبو حنيفة لا زكاة عليهما  
عنه ومن له عبد كافر قال

أبو حنيفة نازله من كانه  
خلالاً للثلاثة ويجب على

الزوج فطرة زوجته كما  
يحب نفقة صاعداً مالك

والشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة لا يجب فطرتها

ومن نصفه من نصفه  
ريق قال أبو حنيفة لا فطرة

عليه ولا على مالك نصفه  
وقال الشافعي وأحمد

يلزمه نصف الفطرة  
بحديثه وعلى مالك نصفه

النصف وعن مالك  
روايتان أحدهما كقول

الشافعي والثانية أن  
على السيد النصف ولا

شيء على العبد وقال أبو  
ثور يجب على كل واحد

منهما صاع

فصل في ولايته  
زكاة الفطر أن يكون

المخرج مالكاً لكتاب  
من الغنمة وهو ما

درهم عند مالك والشافعي  
وأحمد قالوا يجب على

من عنده فضل عن  
فوت يوم العيد وليته لنفسه وعياله الذين تليزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال أبو حنيفة لا يجب إلا على من ملك نصيباً فاضلاً عن مسكنه

أما على اليه أن يبقى لا يقوم على ندى من سفك الدماء فقال الرب الس ذلك في سيدك فقال بلى ولكن السوا  
صادق انتهى وفي الحديث لأن يخطي الإمام في الغزو أصبأ إلى الله من أن يخطي في العقوبة انتهى فانه  
لا يذوق لأحد أن يقتل رجلاً قال بلى في الله لا بأس من رجوع من الشارع وأما وجه الشافعي فغلبة الفترة  
على جناب الحق جل وعلا فاجعل به رجوع إلى اجتماع الإمام لا مطلقاً فإن رأى قبله أصح للإسلام والمسلمين  
قلته كما قلنا العلماء الملاحج رجعه الله سبحانه وتعالى فلو أنه فتح في الإسلام بقرعة لا يسهل الأرباب أن رأى  
الإمام ترك قتله أرحم لمصلحة ترجع على قتله تركه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الكفار إذا صلى  
الفر من أو التفر من أو السجدة في جماعة حكم بإسلامه مع قولنا لشافعي أنه لا يحكم بإسلامه إلا أن صلى في دار  
الحرب وأني فيما يشهد به دين ومع قول مالك أنه لا يحكم بإسلامه إلا إذا صلى في الأمن مختاراً قال وإذا صلى  
في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم بإسلامه مطلقاً سواء صلى في جماعة أم منفرداً في مسجد أو غيره في  
دار الإسلام أو غيره ما قال أول مخفف جري على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وتباعد ربح رجل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يزيد على صلاتين فقط من الجنس فيأمره وقال يخفف صوت  
يسمى الجنس أن شاهد الله تعالى ووجه الشافعي الاختيار لزمه وهو أن لا يحكم بإسلامه إلا إذا لم يكن في  
إسلامه ريب كما هو وجه قول الإمام مالك في جميع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة  
ومالك والشافعي أن الأذان والأقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول الإمام أحمد أنه يفرض كتابته  
على أهل الأمصار ومع قولنا داود أنها واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما ومع قولنا الأذان أن نسي  
الأذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء بن نسي الأقامة أعاد الصلاة قالوا لا تخفف والشافعي والثالث  
فيهما شدداً والأربع مشددة في الأذان والخامس مشددة في الأقامة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
الأول أن المسلمين لا يجتمعون إلى صلاة تشد في دعائهم إلى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوقفة على  
كل صلاة يدخل وقتها فكان الأذان الذي هو إعلامهم بالوقت أغاه على سبيل الاحتياط فقط ووجه  
الشافعي ظاهر وهو أنه يكفي أهل القرية إعلامهم بجل واحد أو جال بحسب عجم الصوت والأصوات  
لاهل القرية فلا يفتخ باب التساهل بالصلاة في أول وقتها ويتمادى الناس إلى أن يكاد الوقت يخرج  
وأما قوله ورد إذا أدت في قرية أمن أهلها ذلك اليوم من زول العذاب وما كان كذلك فالتشدد به  
مطلوب ولذلك شددوا وجهه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الأذان أو  
الأقامة من حيث أن كل منهما فاجع باب التبرؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكال  
الحضور وإن الصلاة دونها خداج مردودة على صاحبها كما ورد فالأذان أول مراتب استمثار الحضور  
في جعل الجماعة مثلاً ولذلك كان الأكرام لا يحضرون إلى المسجد إلا بعد قول المؤذن في الصلاة على  
الصلاح أو ما لا إقامة فهو ثاني مرتبة للتبرؤ للوقوف بين يدي الله أكبر ثالث مرتبة فكذا نلتزم الأحكام  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا نسي للسلامة الأقامة مع قول الشافعي أنها تسنن في جهنم قالوا لا تخفف  
والشافعي مشدد ووجه الأول أن النساء ما حملن بالصلاة الأقامة شعار الدين تأخذ لرجاله ووجه الثاني  
عموم خطاب الحق بجل وعلا بأقامة الدين لرجاله والنساء وانظرا شعاره فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه يؤذن للأمة ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجدة به أنه يقيم ولا  
يؤذن ومع قول أحمد أنه يؤذن للأولى ويقيم للشافعي وهو ربه عن أبي حنيفة قالوا لا مشددة في أمر الأذان  
والأقامة ليتبرأ الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والشافعي مخفف ووجهه أن الأقامة تكفي في تبرؤ  
الناس لأن الأذان كان للمحضور وإلى مكان الجماعة والناس قد حضروا فاجب إلى الأقامة بين يدي الله  
تعالى ووجه الثاني أن الأذان لا يؤذن للأمة ولا يؤذن للناس أجمعين إلا إذا كان من ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الأقامة متى متى كالأذان مع قول مالك  
أنها كافرة أفرادى وكذلك عند الشافعي وأحمد الأول قد قامت الصلاة فهو معنى قالوا لا مشددة الثاني

مخفف والثالث فيه مخفف فر جمع الارامى مرتين الميزان ووجه الاول تنكرارا لتكرير وما بعد مخففه  
 للاسلام والاعيان وان لم يخرج المكلف بالصفة عنهما كما كان الصحابة يقولون احسبوا ثلثا من ساعة أى  
 تنذرا كرا في العلم فتزاد اعاننا وهذا خاص عن غلب على قلبه الاشتغال بأمور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في  
 المرة الاولى حضر في المرة الثانية فلهذا ما سياتى في ثلثات اذ كان الركون والسجود ان شاء الله تعالى وعلم  
 من ذلك ان اقرار الامامة خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين يستحقون كبر ما خلق تعالى  
 ويحصل لهم تجديدا عليهم واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان التجميع في  
 الشهادتين مستقيم قول أبي حنيفة انه لا ينسب فالاول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص بالاكابر العلماء  
 والصالحين الحاضرين فلو بهم مع الله تعالى فاذا اذن احداهم ابتداء لم يلزم الاحتياج الى جلب الخضور  
 بالترجيح بخفض صوت والى الثاني خاص بمن كان قلبه مشتتاً في اودنه الدنيا فربما جمع الارامى مرتين  
 الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة يجوز بل اكرهه للصحبة اذ انان احداهما قبل التجميع قول احمد  
 ان ذلك مكروه ولكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد في اذان الصبح والثاني الخوف من  
 الالتباس على الناس في رمضان بالاذنين فمن جامع احد الاذان الثاني فاعتقده الاول فكل واحد  
 مثلا فاحتاط الامام احمد للصوم اكثر من الاذان فجمع احد الاذان الثاني فاعتقده الاول فكل واحد  
 وسلم ما شرع الاذان للصبح مرتين الا تكون اهل المدينة كانوا لا ينس عليهم الاذان الاول كما اشار اليه  
 قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤذن ببلد فركاوا واثر وراحتي نسموا اذان اس ام مكتوم اه فكانوا  
 يعرفون صوت كل منهما ما يقاس على ذلك غير اهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويميزون بينه  
 وبين صوت الثاني والا كان مكروها كما قاله احمد فنقد رجوع الارامى في هذه المسئلة الى مرتين الميزان ومن  
 ذلك قول الامامة الثلاثة بان التجميع لاذان الصبح بعد المصلحة سنة مع قول أبي حنيفة انه لا يكون ابتداء فراغ  
 من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في الصباح ان يقرأ يستحب في جميع  
 الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تعدد  
 والثالث مشدد فربما جمع الارامى مرتين الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الاتباع ووجه الثاني  
 تأخير السنة المختففة فها عن الاذان المنقطة عليه في الذكر من طريق اجتنب الامام واطلاعه على دليل  
 في ذلك ووجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء وعدم صلاحيتها  
 في جماعة حتى اصحاب الاعمال الشاقة في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يحتمل ان يكون احد  
 نائما او عازما على النوم فبينه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المبدأ النوم هنا  
 نوم الجسم او نوم القلب اوهما معا كما هو لتسايل على اهل النقلة ومن ذلك اعتداد الامامة الثلاثة باذان  
 المنبم قول احمد في روايته انه لا يبتدئ بانه حال وهي المختارة فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك  
 القول في اخذ الاجرة على الاذان فقال أبو حنيفة واحمد لا يجوز وقال مالك وكثر اصحاب الشافعي يجوز  
 وكذلك القول في ان المؤذن في اذنه بعض اذانه عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد لا يصح فالاول من  
 الاقوال مخفف والثاني مشدد ووجه الاول منها كونه ذكر الاقرأ ناو ووجه الثاني منها كونه داعيا  
 الى حضرة الله تعالى والى بلق بالواقف فها ان يكون جنبا على وجه الاول من المسئلة الثانية كونه  
 الاذان من شعائر الاسلام وذلك واجب على الامامة لا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني  
 منها كونه ملازما لجمع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تصديق مراعاة الاوقات لحما اخذ الاجرة عليه وقد  
 رزق الامامة الراشدون المؤذنين واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابائهم رمة مرة فيها فضة  
 فكان الصحابة يرون ان ذلك كان سبب اذانه ووجه الاول في مسئلة الحسن كونه ذلك لا يلحق بالماضي الذي شرع  
 له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني فيها كونه نطقا بالكلمة على غير ما شرعت من عدم الحسن  
 فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رداء غير صحيح ومن ذلك قول مالك  
 والشافعي ان الظاهر يجب بوزن الشمس وجوب ما موصى الى ان يصير لكل شيء مثله وهو خرقه المختار

واختلفوا في وقت وجوبها فقال أبو حنيفة يجب بطلوع الفجر أول يوم من شوال وقال احمد بغروب الشمس ليلة العيد وعن مالك والشافعي كالذهنين الحديث اراج من قول أبي حنيفة بالغير وهو انفقوا على أنها لا تنقطع بالتأخير بعد الواجب بل تفسيره دينا حتى تؤدى ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين وانفجر منهم قال يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال احمد ارجو ان لا يكون به بأس (فصل) وانفقوا على أنه يجوز اخراجها من خمسة أصناف البر والشمير والتمر والزبيب والقط اذا كان قروا لا أن أبا حنيفة قال لا يجرى أصلا بنفسه ويجزئ قيمته قال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة من الارز والذرة والذخن وغيره ولا يجزئ دقيق ولا سويق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واحمد يجوز ان أصلا بأنفسه ما و قال الاغاطي من أمة الشافعية وجوز أبو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة وإخراج القير في الفطرة أفضل عند مالك واحمد وقال الشافعي

فقال الشافعي ومالك والشافعي  
وأبو يوسف هريرة  
أرطال وثلاث بالبراق  
وقال أبو حنيفة ثمانية  
أرطال

﴿فصل﴾ مذهب  
الشافعي وجهه ورأيه  
وجوب صرف الفطرة  
الى الاصناف الثمانية  
كافي الزكفا وقال  
الاصطخري من أئمة  
أصحابه ومزجه الى  
ثلاثة من الفقهاء  
والساكن بشرط أن يكون  
الزكي والمخرج فان  
دفعه الى الامام لم  
تعمم الاصناف لانها  
تكثر في بدو ولا تستد  
التعميم وقال النووي  
شرح المذهب وجوزها  
مالك وأبو حنيفة وأحمد  
الى فقير واحد فقط قالوا  
ويجوز صرف فطرة  
جماعة الى مسكنين  
واحد واختاره جماعة من  
أئمة أصحاب الشافعي  
كان المنسدر والرواني  
والشيخ أبي اسحق  
الشيرازي وإذا أخرج  
فطرة جازله أخذها إذا  
دفعت اليه وكان محتاجا  
عندها ثلاثة وقال مالك  
لا يجوز ذلك

﴿فصل﴾ وانفقوا على  
انه يجوز تعجيل الفطرة  
فصل العبدية ووجوب  
واختلاف فيها زاد على  
ذلك فقال أبو حنيفة  
يجوز تقديمه على شهر  
رمضان وقال الشافعي يجوز

انفقوا عليه وسلم كل جنس من الجنس الاباحية فقال يحيى بن من العريف ١١٥ صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع  
عند جميع قول الامام أبي حنيفة ان الفطر لا يتعلق بالوجوب بسبب الا آخر وقتها وان الصداق اوله تقع غلّا  
والفقه عامس على خلاف ذلك فالقول مشدد من حيث يتعلق بالوجوب بأول الوقت والثاني مخفف من جهة  
تعلقه بما «آخر الوقت» وجه الاول الاخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس إعتما عليها ووجه الثاني ان  
حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير فالاول خاص بالاكثر الذين لا تتعلمهم تجارة  
ولا يسع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له أشغال دينية وضروية كن عليه دين ولجأه فيه فطله فله صدقة  
يكتسب لدفع ذلك الدين فانهم هم من ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله  
بعد ظل الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب  
أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس فالاول من حيث توجه  
الخطاب لم يكلف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشدد بما من حيث توجه الخطاب على المكلف في الوقت  
المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث هو آخر تأخير الظهر الى ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الإهتمام بأمر الصلاة أول وقتها وخاصة عن العلاقة بدنيته من العباد  
والزاد الأول خاص عن هودون ذلك في الإهتمام بوجه الثالث اعتبار المذللين أول الوقت وأحوالي أن  
يتأهب بعد اذان الشمس للعبادة لما كان الصلح الالهي يشتد أول الوقت وأخذ في الخفة بعد ذلك كما سدل الحجاب  
على العباد كما سادى بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السجدة والمجهرية في باب صفة الصلاة ان شاء الله  
تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في المبددين وقت المغرب غروب الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند  
مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد انهما وقتان أحدهما كقول مالك والشافعي في  
الجديد والثاني أن وقتها الى أن تغيب الشمس وهو القول القديم للشافعي والشافعي وهو الجواز التي تكون بعد  
الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان «والاول خاص عن مخاف فوات الوقت  
لاشغاله بالمشاة أو غيره والثاني خاص عن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت ياد في الفضل لاسيما ان  
كان من أهل الصفة فالاول في يد الله عز وجل هو كذلك لا تقول وقت الصلاة فانه يدخل اذا غاب  
الشمس عند سدالك والشافعي وأحمد يبقى الى الغروب قول ان المشاة لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول آخر انها  
لا تؤخر عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشدد بفرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول  
خاص بالضعفاء الذين لا يقدر ون على تحمل الصلح والثاني والثالث خاصان بالاكثر من الوباء والعلماء لثقل  
الصلي الالهي فيه فان الموكب الالهي لا ينصب الا اذا دخل الثلث الاخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من  
أول النصف الثاني واذا وقع الصلي خف الثقل الذي كان المصلي يجده في النصف الاول كما يعرف ذلك كل من  
كشف الله تعالى عن حجاب حتى صار كاللائكة بل يسر قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من  
مستل فاعانه الى آخر ما ردقلى لاخفة الصلي بالاطراف الحق تعالى عباد هذا السؤال فافهم ومن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التقلد دون الاسفار مع قول أبي حنيفة ان  
وقت المختار هو الجمع بين التقلد والسفار فان فاته ذلك فلا سفار اولى من التقلد الا في المزدلفة فان  
التقلد اولى وفي رواية أخرى لا جحدان الاعتبار بمكان المصلين فان شق عليهم التقلد كان الاسفار أفضل  
وان أجتمعوا كان التقلد أفضل فالاول معتدود والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفتصيل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خوف فتور الجماعة والذو وجه الحاصل المصلين من تجلر بهم في  
الثلث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني بخود امتداد الجماعة والعزم في مناجاة الله تعالى في  
صلاة الصبح وهو خاص بالاقرباء الذين هم على صلواتهم داؤن ذلك فانه نفس ومن ذلك الانفاق على  
أن تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة مطلقاً لا العز غالب  
أصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلدا الحار وقيلها في المسجد بشرط أن يقصد ومن بعد فالاول مخفف  
والثاني فيه تشدد بوجه الاول فتور عزيم المصلي في الحر عن كمال الانبال على مناجاة الله عز وجل ولذا  
كرهه للفاضل أن يقضى في كل ليلة واحدة فيه ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله تعالى

رمضان وقال الشافعي يجوز ان يقدم من اول الشهر وقال مالك لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب ﴿باب قسم الصدقات﴾ انفقوا

مع الصفوف الاول تعطف الجنب الحق تعالى فان تأخير امر الله تعالى لا يقتدر عليه الخواص ولذا لا تختل الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالجنس المعبر عنها في رواية بالقدوم حين امره الله بالاختتان فقالوا له خلاصه حتى نختار موسى فقال تأخير امر الله شديد ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة وأحمد ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالاول مع شدوا الثاني تخفف لان العمل على الاولى في وقت العصر لا طاعة الا كما في الاول اختلفا في العمل في وقت صلاة الصبح ونقل العمل في العصر من تأخره بالجهر رجوعه وتفتيح بنائج خلاف الصبح فانه اشرع في اللطف والحنان غالبا كما يعرف ذلك ارباب القلوب بفرج جمع الامر الى مرتبة الميزان وقاله تفرقة الصلاة الوسطى ان من بدله في الاخذ في اسباب زيادة الحضور والخشوع اكثر من غيرها وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر ومن ذلك لا يذكر الاضافة ويقاس بما ذكرناه في مسائل في هذا الباب والله اعلم

(باب صفة الصلاة)  
اجمع الاغراض التي فرض الله عليها على ان الصلاة لا تنفع الا مع العلم بدخول الوقت وعلى ان الصلاة اركانها اربعة فيها وعلى ان النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والاقسام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الاخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع وجمعوا على ان السرا العورة عن العيون واجب والله شرط في صحة الصلاة واجمعوا على ان طهارة الجسد في ثوبه المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك اجمعوا على ان الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاطة باطلة لا بخلاف سواء كان عالما بحضرة وقت دخوله فيها او ناسيا وكذلك اجمعوا على ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النفل للسافر سراطو بلا على الرحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى حيطانها كان قريبا منها فبالبقيس وان كان غائبا لمبالاة الاحتياط واخير والتقليد لا عليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبة الميزان مع ما اختلفوا فيه من ذلك السر العورة قال ابو حنيفة والشافعي واجدانه شرط في صحة الصلاة واختلف اصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو نعد وصلى مكشوف العورة مع القدرة على السرا كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا ان لم يس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا عصى و سقط عنه الفرض والختار عنده متأخر اصحابه انه لا يصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول مشدد مع ما اختاره متأخرو واصحاب مالك ومقابلته تشديد من وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سواء لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة ابدأ ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكان له لم يحرم من الصلاة له فهو كمن ترك لمعة من اعضائه بلا غسل او كن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يفي عنها ووجه الثاني انه لا يصح من الله شيء في نفس الامر لفرق في عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما سر العورة في الصلاة كمال لا يتقدم في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المراسع التي تنبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينةكم عند كل مسجد والذات بالسارة العورة وهو سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بلباس زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنية وانظروا الى ما اتم الله تعالى به على من اللباس النجاسة مع اني لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى في دخول بيته ومناجاة له كلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بلباس دنس محترقة فان الله يشعر برائحته من كفران الذممة انتهى وهو سمعته ايضا يقول مروا بالاعمال ان يسترن في الصلاة كالمرثا اخذوا بالاحتياط فقد تكون الصلاة في ذلك الاونة لا زيادة الاصل وعدم الميل اليه فان هذه الالة تنتفع ببعض اذا كانت الاية جميلة ترجع على الحرمة في الحسن والوضاعة واما وجه من قال انها تستر كالرجل فهو جار على طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر للتساعيل النفوس الى النظر اليه غالبا والاماء لا يشتهن عادة لبعض افراد من الناس

الاستيعاب للاصناف الثمانية اذ نص الامام وهناك عامل والا فاقه على سبعة فان قصد بعض الاصناف قسمت الصدقات على الموجودين وكانوا يستوعب المال الاصناف ان انحصر المستحقون في البلد وفي جسم المال والا فصب اعطاه ثلاثة فلو عدم الاصناف من البلد وجب النقل او بعضهم رد على القاتن والاصناف الثمانية هم الفقراء والمساكين والمعلمون عليهم والمؤلفة قلوبهم والرقاب والاعزاء وبنو سبيل الله وابن السبيل والفقير عند ابي حنيفة ومالك هو الذي له بعض كفايته وهو زبائنها والمساكين عندها هو الذي لا شيء له والشافعي واحمد الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي له بعض ما يكفيه واختلفوا في المؤلفة قلوبهم فذهب ابي حنيفة ان حكمهم منسوخ وهى روايت عن احمد والمشهور من مذهبه مالكا انه لم يبق الا لفسه قلوبهم سمعني الحسين عنهم وعنه رواية اخرى انهم ان احتج بهم في بلد او نفر استأنف الامام لوجود ائمة والشافعي قولان انهم لم يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه

من الزكاة او عن عمله  
قال ابو حنيفة وجاهد  
عن عمله وقال مالك  
والشافعي هون الزكاة  
وعن احمد يجوز ان  
يكون عامل الصدقات  
عسدا ومن ذوي القربى  
وعنه في الصكاف  
رويات وقال ابو حنيفة  
ومالك والشافعي لا يجوز  
والراغب هم المكاتبون  
عند النكاح غير مالك  
فيجوز عند أبي حنيفة  
والشافعي دفع الزكاة الى  
المكاتبين لمؤدوا ذلك  
في النكاح وقال مالك  
لا يجوز ان الرقاب  
عنده العبد الارقاء  
فمنع مالك بشري من  
الزكاة وقسه كاملة  
فتعقق وهي رواية عن  
احمد والدارمي  
المدينون بالاتفاق وفي  
سبل الله انقضاء وقال  
احمد في ظهوره واثنين  
الحج من سبل الله وابن  
السبيل المسافر  
الاتفاق وهل يدفع الى  
النام مع النسي قال ابو  
حنيفة ومالك واحمد  
والأظهر عند الشافعي  
نعم واختلفوا في صفة  
ابن السبيل بعد الاتفاق  
على سبهم فقال ابو  
حنيفة ومالك هو المجتاز  
دون منشي السفر وقال  
الشافعي هو المجتاز  
والمنشي وعن احمد  
روايات أظهرها

والشافعي بغير طبعه من انتهى • وسعته يقول ايضا غانما كانت الحرة تكشف وجهها وكفها في الصلاة  
فتحها باني زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين يقول احدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لاحد  
ان يطمع بيمره اليها وجهه من الوجه كونه للبرقة في حجر البروة وهذا هو السرق كشف وجهها بالانصاف الاحرام  
فانها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحسة التي يصادها الطرف الفتن عن حفظه  
الله تعالى عظيم المحضر قوم ينظر الى وجهه والحمة ولا المصلحة ابدأ ابدأ مع الله الذي هي في حضرة ومن اشقاء  
الله تعالى غفل عن ذلك فخطر فخطر المقت من الله تعالى ومن هنا امر العلماء بوضع الثياب المحتجب على  
وجوه حال احرامها بملك خوفها في العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من في حضرة الله تعالى بغير  
اذن منه • وسعته ايضا يقول ان العارفين اذا نظر الى شيء امر الله عليه على خلاف العادة قالوا ما ينظر في حكمة  
و ينظر لاهن الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من حلة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفس • ومن ذلك  
قول الامام أبي حنيفة واجدانه يجوز تقدم النية على التكبير زمان يسرع قول مالك والشافعي وجوب  
مقارنتها بالتكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول افعال امام الشافعية زعمنا كانت النية ابتداء التكبير  
فانعدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكتفي بالمقارنة العربية على المجتاز بحيث لا يبعد فاعلان الصلاة  
اقتداء بالاولين في مسامحتهم بذلك رحمة على الامة فالاول تخفف والثاني مشدد وما بعده فانه تخفيف فراجع  
الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان لا سماع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم او تأخر او تفتقر وجه  
الثاني ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة لا يكون الكن الابدع جود بناء فيشخص المصل افعال  
الصلاة او فالحاق في هذه حال التكبير وجه كلام الفقهاء والنووي التحقير عن العوام و ايضا ذلك ان  
من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار الموتى في النية دفعة واحدة طاعة الارواح  
بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يعقل الامور الاشياء بشئ لكثافة حجابها فالاول خاص  
بالاكثر والثاني خاص بالاقوم لكن لا يخفى ان من غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصل حقيقة لدخوله  
حضرة الله التي لاتصع الصلاة الا في محافل من كان اياك فانه مصل صورة لاحقية فاعلم ذلك فانه نفس  
• ومن ذلك اتفاق الامة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تقع الا بلاغ مع ما حكى عن الزهري ان  
الصلاة تنعقد بغير النية من غير التلفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة  
الميزان وجه الاول أن تكبيرة الحق جل وعلا وان كان من جملة القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة لشعار  
كبريا ما لحق تعالى في هذا العالم وقد كبر الناس ان يكبروا ربهم عن كل عظمة تحلت لهم ويقول الله اكبر  
عن كل كبر ما وعظمه تحلت لقلوب بنيان وهذا خاص بالاكثر من الاولياء والعلماء بخلاف الاصاغر فان رعا  
تحلت لهم عظمة الله تعالى فأنحسهم فلم تطمع اجد منهم النطق وايضا فان كبريا ما لحق تعالى لا نطلب  
من العبد اظهارها في العالم المحجب وادق عالم الشهود فلا تشبهه ولا لجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة  
شعار في القيام شهودا كبريا في قلوب الكل فافهم • فان قال قائل في الحكمة في قول المصل الله اكبر  
مع قوله كل شئ ينظر بملك فانه بخلاف ذلك • فالجواب في ان الحكمة في ذلك كون المصل يستحضره  
عظمة الله عز وجل وأنه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من زعم الله  
تعالى بالعباد كونه امرهم ان يحاطوا بما يحضر لهم بقوله بآل نمدوا باله نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه  
عن ما يحل اقبال عبده فافهم قبل ان خلاص العبد ان يخاطب الهام فطاع كل ما يحضر بالبال كماله  
الاكثر من الاولياء • ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يفتن لفظ الله اكبر بل تنعقد الصلاة بكل  
لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كانه ظم والحليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انعدت الصلاة ومع قول الشافعي  
انها لا تنعقد بذلك وتنعد بقوله الله اكبر ومع قول مالك واجدانه لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقط فالاول  
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وجه هذه الاقوال ظاهرة •  
ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي انه اذا كان بحسن العربية وكبر بغير هالم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة به

تتعد بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقيد بما صرح به الشارع من لفظ التكبير بما يعبر به واولى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد استحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان ابا حنيفة يجهله الى ان يحاذي اذنه ومالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته الى حد من مكبيه فالاول مشدد والثاني فيه تشدد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصابة كالخضعة عند القوم على الملك وعند مفارقة حضرة فاصلا كالاقادع على الملك في حال ركوعه وكما ودع لحضرة فربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب ما ادرت عن حضرتك عن ملأ واما ذلك امتثال الامر وكذلك القول في الرفع من السجدة الاولى واما عند مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى بالسجود فلان الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضيقه غاية فقط حيث كبر حضرة فترقى مع الله الى آخر صلاته من غير مفارقة لتلك الحضرة فلا يحتاج الى الرفع وهذا خاص بالاكثر والاول خاص بالاول والذين رجع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبير الاحرام فاهم ووجه الاول في حد الرفع ان الراس محل كبرياء العبد فرفع يديه بالتكبير إشارة الى ان كبرياءه الحق تعالى فوق ما يتعوله العبد من كبرياءه الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في الجهة التي كان صلى الله عليه وسلم يرفعها الخبي كل واحد ما رآه وكل حالته منها تعطى المقصود من الحصة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من يخرج من القعود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الا ان يستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره او يستقبل برجليه حتى يكون اعانة في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوجه راسه في الركوع والسجود او ما يطره فمع قول أبي حنيفة انه اذا خرج من الاعمال الى اس سقط عنه فرض الصلاة فالاول مشدد على الشارع في نحو ذلك اذا امرتكم بامرنا فاعلمنا ما استطعتم والثاني مخفف ووجه ان شعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود واما الاعمال بالطرف فلا يقوم بشعار لا سيما المختصر ولم يلقنا من السلف انه امر المختصر بالاجزاء من الاعمال الى اس بالصلاة فاما ذلك ارجع الى عزم العبد مع عز وجل كما ومن ذلك قول الائمة بوجود القيام في الرخصة على المصلي في سفينته عالم بخش التقي او دورا الى اس مع قول أبي حنيفة لا يجب اقيام في السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكثر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضرة رقبته مع الله تعالى ووجه الثاني خوف التشويش بمرعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب للتشويش الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا نزل احدكم جالس قادري التشويش والمختصر فان كان القعود اكل في حقه لم يدم حسرو رقبته مع الله اذا قام قتال ومن ذلك اتفاق الائمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقام مقامه مع قول مالك في أشهر روايته انه يرسل يديه ارسلا مع قول الازواج انه يتخير فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان صورته رقبته العبد بين يديه وهو خاص بالاكثر من العلماء والاولاء بخلاف الاصاغر فان الاولى لهم ارجاء الدين كقوله مالك رحمه الله وايضا ذلك ان يضع اليمنى على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف الالمن انه يفرض ذلك كمال الاقبال على مناعة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقته بخلاف ارجائهم ما يعنيه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد وإمامان أشهرهما المذهب أبي حنيفة واختلفوا في روجه الاول خفة كونها تحت السرة على المصلي بخلاف وضعها تحت السرة فانه يحتاج الى مراعاتها المتأمل اليدين وتوابعها اذا طال الوقوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك كان اسباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالاكثر الذين يقدر وزن على مراعاة شيئين معا فان واحد دون الاصاغر ووجه سبب سدي عليها

فصل في ما اختلفوا في قتل الزانية من بلد الى بلد آخرفقال ابو حنيفة يكره الا ان ينقلها الى تربة محتاجين ارفعوهم امس حاجة من أهل بلده فلا يكره وقال مالك لا يجوز الا ان يقع بأهل الحاجة فينقلها الى ايام الهم على سبيل النظر والاجتهاد والشافعي قولان فيهما عدم جواز النقل والمشهور عن أحمد انه تقتصر فيه الصلاة مع عدم وجود المسكن في البلد المذكور منه

فصل في ما اختلفوا في ما لا يجوز دفع الزانية الى كافر واجازها الزمري وابن شبرمة الى أهل الذمة وانظاهر من مذهب أبي حنيفة جواز دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمي

فصل في ما اختلفوا في صفة التقي الذي لا يجوز دفع الزانية اليه فقال أبو حنيفة هو الذي يملك فضايها من أي مال كان والمشهور من مذهب مالك جواز الدفع الى من يملك أربعين درهما وقال الشافعي عبد الوهاب لمحمد مالك ذلك حدادانه قال يعطى من له المسكن وانما هو الدابة الذي غني له عنه وقال يعطى من له أربعين درهما قال ولما لم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي ان

الخواص رحمه الله يقول وجه قول من قال بعدم استحباب وضع اليد تحت الصدر مع ر ودذلك من  
فعل الشارع كون راعا المصلى وادامه تحت الصدر بشذله فالساع راعا كمال الاقبال على مناجاة الله  
عز وجل فكان ارسا لها أو جعله تحت السرة مع كمال الاقبال على المناجاة والخشوع والله أولى من رعاة  
هتمة من الهيات فن عرف من نفسه الهجر عن رعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع الفعلة عن  
كمال الاقبال على الله عز وجل فارسال يديه تحيته أولى وبه صرح الشافعي في الامتثال وان ارسلهما ولم  
يعتبهما فإلأبأس ومن عرف من نفسه القدر على الجمع بين التثنى معاني أن واحد كان وضع يديه  
تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله عنهم انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
باحستاب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقيل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويقف القراءة  
قالوا مشددا للشافعي خففه رجح الاسرائي مرتبتي المزان وجه الاول كون الاستفتاح كالاستذان في  
الدخول على الملوك ووجه الثاني تزي به الحق تعالى عن العيز حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول  
يقول ان الشارع تتبع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني عت ذلك خوفا من توهيم القير فاقم ومن ذلك  
قول ابني حنيفة التثويد اول تركه من قول الشافعي مع قول الشافعي انه يشعراول كل ركعة ومع قول مالك انه  
لا يشعرو في الركعة ومع قول الحنفي وابن سيرين ان جعل التثويدا فها هو بعد القراءة فالاول مخفف  
والثاني مشددا والثالث فيه تخفيف وذلك ان رابع رجح الاسرائي مرتبتي المزان وجه الاول جعل المصلى  
على الكمال حتى انه من شدة عزيمه بطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاذ منه اول ركعة ذهب ولم  
يرجع اليه في تلك الصلاة وجه الثاني جعل المصلى على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرده  
ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلى الى تجديد الاستعاذة منه لطرده عن حضرة  
وجه الثالث جعل المصلى على شدة العزم في القيام الى الركعة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر  
بحرق ابليس كاجر بناء بخلافه في التواقل فان الجملة فيها ناقصة والكاف فيها مخبر بين الفعل وأمره فلذلك  
كان ابليس يحضره في ابليس له بالاعجاب بنفسه ورؤيتها ذلك عن لم يفعل كفه فاحتاج الى طرده  
وجه الرابع جعل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفمراغ منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن لانه  
مشتق من القرء الذي والجمع فاذا حضر كما ذكرنا فاحتاج القارئ الى طرده بالاستعاذة وهذه تكتة  
استغنطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يحتج القارئ الى الاستعاذة وان كان  
القرآن قرأنا فإلهامهم فعمل ان الاستعاذة في اول الركعة الاولى فقط خاصة بالاكار الذين اذا استعاذ احدهم  
من الشيطان مرة واحدة منه فلهامود يقرب منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة  
بالاصغر الصغفاء العزم الذين لا يقدر احدهم على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعاذة  
الواحدة فلذلك اسر الأئمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة وان قرأه في  
كل ركعة يتقوله اكرع ومع يعبود بين القراءة الاخرى فكأنها قراءة تتحدث بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا  
قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت في ذلك الحكمة في  
الامر بالاستعاذة من ابليس بالامم الله وغيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة في الجواب ان حكمة  
ذلك كون الاسم الله اسما حاهما لمخافتي الاسماء الالهية كما هو ابليس عالم بحضرات الاسماء الالهية فالحكمة  
امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المتقم مثلا لان الله ابليس فوسوس له من حضرة الامم الواسع والحمد  
له ثلاثا فلا سد لله تعالى على ابليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى القلب العبد بالاسم  
الحامم فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الحضرة عذر فينبغي تزي به حضرة الله تعالى فان الجواب في انما امرنا  
الحق تعالى بذكر ابليس في تلك الحضرة مما لفة في الشفقة علينا من وسوسه التي تختر حنا من حضرة  
شودنا الحق تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان امرنا بذكر هذا الله في حضرة الطهارة من باب دفع الاشدة  
بالانف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم فان الجواب  
انما هو معصوم من الفعل ليسوسه لا عن حضوره كما أشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول

كان مشتغلا بشئ من العلم  
الشرعي ولو أقبل على  
الكسب لانتزع عن  
التفصيل يحل له أخذ  
الزكاة ومن أصحابه من  
قال ان كان ذلك المشتغل  
يرجى نفع الناس به جاز  
له الأخذ والا فلا وأما من  
أقبل على نوافل  
العبادات وكان الكسب  
عنده عذرا لا يحصل له  
أزكاة فان المجاهدة في  
الكسب مع قطع الطمع  
عن الناس أولى من  
الاقبال على نوافل  
العبادات مع الطمع  
مخلاف حصول العلم فانه  
قرض كفاية واخلاق  
محتاجون الى ذلك  
واختلفت الرواية عن  
أحمد في روى عنه أكثر  
أصحابه انه متى ملك  
خمس دراهم أو قيمتها  
ذهباً لم يحمل له الزكاة  
وروى عنه ان الشفي  
المانع أن يصكون  
للشخص كفاية على الدوام  
من تجارة أو غيره أو  
مشتقة وغير ذلك  
واختلفوا فيمن يشر  
على الكسب لبعثه  
وقوته وهل يصونه  
الاخذ قال أبو حنيفة  
وما لم يجوز وقال الشافعي  
وأحمد لا يجوز ومن دفع  
زكاته الى رجل ثم علم  
انه غني أخذه ذلك عندنا  
حنيفة وقال مالك لا يجزى  
ومن الشافعي قولان

قال ابو حنيفة ومالك  
والشافعي يجوز وزن  
احد وابنان اظهرهما  
انه لا يجوز  
فصل في ما وافقوا على  
انه لا يجوز دفعها الى  
عبد له احوال اوحينية  
دفعها الى عبد غيره اذا  
كان سيده بقدر اول  
يجوز دفعها الى الزوج  
قال ابو حنيفة لا يجوز  
وقال الشافعي يجوز قال  
مالك ان كان يستعين  
بما اخذ من زكاته وجده  
على نفقته لا يجوز وان  
كان يستعين به على غير  
نفقته كالولد لا لقراء  
من غيرهما او نحو ذلك  
جاز وزن واحد وابنان  
اظهرهما المنع وافقوا  
على منع الاخراج لبناء  
مسجد او تكفين ميت  
فصل في ما وافقوا على  
تحريم الصدقة المفروضة  
على بني هاشم وهم خمس  
بطون آل علي وآل  
عباس وآل جعفر وآل  
عقيل وآل الحارث بن  
عبد المطلب واختلافوا  
في بني عبد المطلب غيرهما  
مالك والشافعي واحدا  
في اظهر وابنيه وجوزها  
ابو حنيفة وعمره ابو  
حنيفة وراحمه على موال  
بني هاشم وهو الاصغر من  
مذهب مالك والشافعي  
في كتاب الصيام  
اجمعوا على ان صيام  
رمضان فرض واجب  
على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام واتفق الاثمة بالربعة على أنه يتعم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقم قادر على

ولا يبي الاذاقني التي الشيطان في امنته الآية فكل نبي معصوم من عمله وسوسته لا من وسوسته ويصح ان  
يكون ذلك من باب التشريع لامته ايضا سواء كانا كبارا واصغارا لعدم عصمتهم ولذا اتفق الاثمة على  
استصحاب الاستئذان دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً للناس فرضي الله عن الأئمة ما كان شغفهم  
على دين هذه الأمة آمين آمين وسعت سيدي علياً لخواص ربه الله تعالى يقول وجه من قال من  
الأئمة ان المصلي يستعذ مرة واحدة في الركعة الأولى احسان الظن به وانه من شدة عزيمته يقهره الشيطان  
من اول مرة فلا يعود انه ولو ان ذلك المصلي قال بذلك الامام ان يلبس يعاود في المرة بعد المرة لا مرجح الاستعادة  
منه في كل مرة لأنه أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الأئمة ان يستعذ في كل ركعة وليس هو سوا عظم في  
حق ذلك المصلي فانه هم وتأمل في هذا المجلس فانك لا تكاد تجد في كتاب به حصل الجمع بين أقوال الأئمة  
واستغنى الطالب عن مرئيه عن تصديق قول غير امامه والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي واجد نصيب القراءة في  
كل ركعة من الصلوات الجنس مع قول أبي حنيفة انها لتجب الا في الايتين فقط ومع قول مالك في احدي  
رواياته بانه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته لم يجد له سهواً وجزأه صلاته الا أصبح فانه ان ترك القراءة  
في احدي ركعتيها استأنف الصلاة فالاول لم يشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامراء  
مرتبي الميزان وجه الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلواتهم فيقرأ في كل ركعة لجمع  
قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذا قرأ من مشقة من القراءة الواحدة كماله لا يقرأ في كل ركعة لجمع  
الشارع على كل ركعة فان ذلك شريع لامته لانه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة أو غيرها  
وجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلاته فلا يحتاج الى القراءة تحميه ووجه  
الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رابعة أو ثالثة فكان الباقي كالسنة يشير بسجود اسه والله  
اعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهر أو أسر بل  
لا تسن له القراءة خلف الامام بهال وكذلك قال مالك وأحمد لا لتجب القراءة على المأموم بهال بل كره مالك  
للمأموم ان يقرأ فيها بجهر به الامام سواء مع قراءة الامام اولم يسبح واستحب أحمد القراءة فيها خافت فيه  
الامام مع قول الشافعي يجب على المأموم القراءة فيما يسمع به الامام جزم في الجهر به في ارجح القولين وقال  
الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف والثاني والاربع في كل منها تخفيف وأما الثالث فشدد  
فراجع الامراء مرتبي الميزان وجه الاول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه  
الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي على شهود به وذلك حاصل  
بسماع قراءة الامام حسان حيث اللفظ ومعنى في حق الكابر من حيث السر بان في الباطن من الامام اليه  
وجه استصحاب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهر به قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
واصتوا فخرج ارجح القراءة السرية فانه لا يصح السماع فيها والا لاصاب فكانت القراءة خلف الامام فيها أولى  
وأما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو ان انفصاله فيباع امامه ما لقلب كما عليه الاصاغر والا فلا كابر  
مرتبطون به ولولم يسبح وأقراته على وجه السكال الأقراته هو وهو خاص بالاصاغر من أهل الفرق وبأما  
لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه السكال الأقراته هو وهو خاص بالاصاغر من أهل الفرق وبأما  
وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبنى على ان الامراء للقراءة للندب ومما هذا اقول يقول في نحو حديث لا  
صلاة الا بفتحها الكتاب أي كاملة نظير صلاة لدار المسجد الا في المسجد ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا  
في شهر راياب عنه انه تبين القراءة لما فتح في كل صلاته انه لا يفتي القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة  
انه لا تسن القراءة بها فالاول مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر ويصح ان يكون الأمر  
بالعكس أيضا من حيث ان الكابر يجتمعون بالقلب على الله تعالى في شيء قرؤ ومن القرآن بخلاف الاصاغر  
اذا قرأ في اللغة الجمع يقال قرأ الساع في الخوض اذا اجتمع وهو واضح ذلك ان من قال تبين لما فتح وانه لا يجوز  
قراءة غيرهما فقد اضرع ظاهر الأحاديث التي كادت تدفع حد التواضع تأيد ذلك بعمل السلف والخلف وانما  
قلنا انها خاصة بالكابر لانها جامعة لجميع احكام القرآن فنقرأ بها من أهل الكسوف فكانه قسرا



الصوم وعلى أن الحائض والنفساء يحرم عليهما قبل الوضوء في تصوموا بزمانهما تصوموا وعلى ١٢١ أنه يساح الحامل والمرضع الفطر

إذا خاف على أنفسهما  
أو ولد يهما لکن لو سلمتا  
مع فان افطر ناقضاً على  
الولد زهما القضاة  
والكفارة من كل يوم  
مفسد في الزاج من  
مذهب الشافعي وبه قال  
أحمد وقال أبو حنيفة  
لا كفارة عليهما وعن  
مالك وإيتان أحدهما  
الوجوب على المرءع دون  
الحامل والثالثة كفارة  
عليها وقال ابن عمر وابن  
عباس تجب الكفارة  
دون القضاء

فصل في ما تفقوا ان  
الساغر والمريض الذي  
يرجى برؤه لمحا الفطر  
فان صام صام فان تضررا  
كره وقال بعض أهبل  
الظاهر لا يصح الصوم في  
السفر وقال الأوزاعي  
الفطر أفضل مطلقا ومن  
أصعب صائغا ثم سافر له  
يجزله الفطر عند الثلاثة  
وقال أحمد يجوز واختاره  
المزني وإذا قدم المسافر  
مفطرا أو برئ المريض  
أولع الصبي أو استلم  
الكافر وأطهر ما تهاقن  
في أثناء النهار زهم  
أصا لك بقية النهار عند  
أي حنيفة وأحمد وقال  
مالك يتحب وهو الام

من مذهب الشافعي فاد  
أسلم المرتد وجب قضاءه  
ما فات من الصوم في حال  
ردته عند الثلاثة وقال أبو  
حنيفة لا يجب

يجمع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على  
وجوهها وتعينها حديث مسلم فروقا قول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى  
ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى محمد بن عبدى إلى آخره فانه تعالى قسم الصلاة  
بالقراءة وجعلها جزءا منها وأما وجهه من قال لاتعين الفاتحة قل يجوز أى شئ قرأ المسلم من القرآن  
فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الله تعالى ولا تنافى في صفات الحق تعالى بل كلها  
متساوية فلا يترتب عليه أفضل من غيره ولا أعكسه من حيث الصفات الغائبة بالذات وانما التنافى  
في ذلك يرجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب وقد أجمع القوم على أنه لا تنافى في الأسماء  
الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شئ يرجع قلب العبد على الله تعالى بحسب به الصلاة ولو اسما من أسماء  
كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكرا سمع به فمضى في ذلك قيل في قد وردت تفضل بعض الآيات والصور  
على بعض غيرها وجه ذلك في الجواب في وجهه ان التنافى في ذلك يرجع إلى الكرم والعجز والذكر كالتفاني قولنا  
إلى المقروء الذى هو قديم نظير ما إذا قال الشاعر لتائقوا في الركوع والعجز والذكر كالتفاني قولنا  
ذلك الذي كره أفضل من قراءة القرآن فله بل ورد انتهى عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث  
ان القارئ نائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له الذي هو محمل صفة القيام لا الذل الذي  
هو محمل الركوع كما قاله شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله فعل من جميع ما ذكرنا من كل من أعطاه الله  
تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكارها وأولها تعين عليه القراءة بالفاتحة  
في كل ركعة ومن أن لا تلاو الحديث لا يرد في قراءة نهايا بخصوص محمول على السكال عند صاحب هذا القول  
كما في نظاره من محمولة صلى الله عليه وسلم أصلا بخلاف المسجد الا في المسجد فانه مثل حديث الصلاة  
الفاتحة السكاب على حد سواء كما مر وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كتب  
الله تعالى الأكار بالاطلاع على جميع معاني القرآن الفاتحة في كل ركعة فقرأوا ذلك كله يحصل لهم من  
قراءة الفاتحة فأنمو أقرأها لم يكف الا صاغر بذلك لغيرهم من مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص  
بأكار وأولياء وكلام الامام أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا  
عدم تكليفهم بفهم معاني جميع القرآن منها كان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشد بذل على الخواص  
أعضان حيث تكلفهم فهم جميع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام القرآن كالفاتحة والغالب فيه  
التفريقه ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وما لك ان المسئلة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي  
وأحمد انها من اجب وكذلك القول في الخبر بها فان مذهب الشافعي المذهب بها ومذهب أبي حنيفة  
الامر بها هو كذلك أحمد وقال مالك يستحب تركها أو الانتحار بالمسئلة رب العالمين وقال ابن ابي لبيس في غير  
وقال القتيبي المذهب بها يدعونه فر جمع الامر في المسئلة التي مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى  
والثانية الانواع فتدور فانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الفاتحة تارة وتركها تارة أخرى فأخذ  
كل مجتهد بما بلغه من احدي المالتين في ذلك فتمسك بالأكار والأصاغر من أهل الكشف والحياب  
فن رفع حجابهم ودخل في الصلاة وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا سبه ذكر الاسم الذي هو شعار  
أهل الحجاب ومن لم يكشف حجابها فلان سبه ذكر الاسم الشريف لئلا يكره صاحب الاسم كما ورد في  
بعض المواضع الزانية ان لم ترفي فالزانية فاحذرها من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمهم من هنا  
أنفزع عنهم ذلك في سفره فقال

بذكر الله تزداد الذنوب \* وتنظمس البصائر والقلوب  
وذكر الله أفضل كل شئ \* وشئ من الذنات ليس لها مغيب

و بهذا أصنع قول الشافعي رحمه الله حين قالوا الله متى تستريح فقال انام أو لله تعالى ذكر اى لان  
الذكر لا يكون الا في حال الحجاب عن شهود المذكر في غائبي الشافعي لا يحضر الشهود لانها هي التي لا يرى  
الله تعالى فيها إذا كرا بساها فكيف يشاهده تعالى ومناجاة القلب وحضرة الحق تعالى حضرة همت وحس

فصل في ما تفقوا هل أن الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق غير مخاطبين به لكن يؤمر بالصبي لسبع وضرب على تركه لش



الله تعالى في حضرة مناجاة فكل أحد صاحبه بلفته وروى عنه قولهم يجوز أن ترجع في بعض الأذكار الواردة في السنة اه ولا يخفى ما فيه فإن كل باب لم ينصحه الشارع فليس لأحد أن يعقبه وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبلغ القرآن بلفظة أخرى خلاف ما نزل وأما قوله تعالى لنبيين للناس ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرنا لأن البيان قد يكون بلفظة أخرى بل يفهم من الآية التي أنزلت ولأنه قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه مع رجوعه إلى قول صاحبه والله أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لورقاني صلاته من المصحف هطلت صلاته مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أن صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز في النافلة دون الفريضة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مقفول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اشتغال المصلي بالنظر إلى الكتابة عن كمال مناجاة الله تعالى وموخر خاص بالأصغر ووجه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وموخر خاص بالأكثر وأما بشفاعتهم عن كمال الصلاة ولكن سماع العلماء عليه لكونه من متعافات الصلوة ووجه الثالث كون النافلة مخففة فخاصا بدليل جواز تركها بخلاف الفريضة فأحذوا العلماء على ترك ما يشغل عن الله تعالى ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يجهر بالثمين سواء أكان الإمام أو المأموم مع قول أحمد والشافعي في أخرج القنوني أنه يجهر به الإمام والمأموم مع قول مالك يجهر به المأموم وفي الإمام روايتان من غير ترك جميع فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مخفف تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون أمين ليست من الفاتحة وبعثوا بعضهم بعضا في الفاتحة إذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول له إلا أن يكون المأمومون كلهم عاين بها ليست من الفاتحة كما كانا الجماعية ويعلمونها فلا بأس بالجهر بها في بقاى الفاتحة على المصلي حين الثامن فكتفي بالثمين بقلبه ووجه الثاني أن الجهر بأمين فيه إظهار للنصرع والمناجاة إلى قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت القرآن ولا يصوت عليه فإنه يسمعه الصم والمجانة والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى فإنه لا بد من ذلك فمن بلغه من القرآن فليقلع له صلاته ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالأكثر الذين لا يزدادون بطول الإمام في القراءة الأصغر واوشعوا وكان صلى الله عليه وسلم مخفف فيما بعد أكثر كتيبتين الأولتين ثلثة أراعاة حال الأصغر ويطول أراعاة حال الأكار ثمرة هذا القول من هنا يتفقد الكمال في تحقيق الناطق في قول من قال يقطر من القام أفضل من يقطر من الركوع والسجود معطاة أو عكسها فإن ذلك في حق شخصين كان ضربة أعين تحمل القلي الواقع في الركوع والصعود كان طول القيام في حقته أفضل للثلاثين وروحه من الركوع والصعود كركوع وصعد بخلاف من كان قويا يحمل التحليلات الواقعة في السجود فرفع الله الأئمة في تفصيلهم الله كوزان من قال من أتباعه طول القيام أفضل معطاة في حق الأصغر ومن قال كركوع أو سجود أفضل موقوف في الأكار كذلك « وأما هنا ذلك أن القيام يحمل بعد النسيئة للركوع والركوع يحمل بعد النسيئة للسجود فإن العبد لما طال في مناجاته به بكلامه حال القيام لاح له بأرقه تعظم وعبه من الحضرة الألهية فخرجت له في الله عليه بالركوع فليركع فليركع في له من عظمة الله تعالى أمر زائد على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرفعه الله بالأمور برفع رأسه من الركوع ليأخذ في التأمل إلى تحمل تحلي عظمه ألقا في تحلي في السجود وولا ذلك الرفع إلى عذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لم يجهد تحلي له عظمه أخرى أعظم ما كان في الركوع أمر الله برفع رأسه رجوعه إلى السجود بين السجودتين يأخذ له راحة وقوة على تحمل عظمة تحلي السجدة الثانية

لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في الشهرة عنه أن كانت السماء مصحبة كره وأن كانت مغممة وجب وإذا روى الهلال بالنهار فهو لله المستقلة عنه عند الثلاثة سواء كانت قبل الزوال أو بعده وقال أحمد قبل الزوال الماضية وعنه بعده روايتان

فصل في ما انفقوا على أنه أذا روى الهلال في بلد روية فاشبهه فانه يجب الصوم على ما روى أهل الدنيا الآن أصحاب الشافعي صحوا أنه يلزم حكمه أهل البلد القريب دون البعيد والبعيد يعتبر على ما صحبه أمام الحرمين والقزالي والرافعي بمنافاة القصر وعلى ما روى النسوي باختلاف المطاع كالحجاز والعراق وأتفقوا على أنه لا اعتبار بعمدة الحساب والمنازل الأقرب منه عن ابن مريج من عطاه النافعة بالنسيئة إلى العاد في الحساب

فصل في ما انفقوا على وجوب النسيئة في صوم رمضان وأنه لا يصح للإنسية وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة أن صوم رمضان لا يفتقر إلى نية وروى ذلك عن عطاه واختلفوا في تعيين النية فقال السائغ والشافعي وأحمد في أظهر روايته لا بد من التعيين وقال أبو حنيفة لا يجب

الشمس المطلق الفجر الثاني وقال أبو حنيفة يجوز من الليل فان لم ينزل أجره النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر الممنوع فيترك كل ليلة الى ليلة الجمعة عند الثلاثة وقال مالك بكفة نية واحدة من أول ليلة من الشهر أنه يصوم جميعه ويصنع النفل نية قبل الزوال عند الثلاثة وقال مالك لا تصنع نية من النهار كالواجب واختاره المزني

**فصل** في أن من أصبح صائماً وهو حياً من صومه صحيح وإن المسخوب اغتسل قبل طلوع الفجر وقال أبو حنيفة وسالم بن عبد الله يظن صومه صحيح ويقضي وقال عمرو والحسن أن آخر الغسل لغرغرة بطل صومه وقال الضبي أن كان في الغرض يقضي وانفق على أن الكذب والغيبة مكروهان والظاهر كراهة شديد وكذا التيمم وإن صام الصوم في الحسك ومن الزواحي أن ذلك ينظر

**فصل** في إتيان قنطرة على أن من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وإن الفجر لم يطلع ثم إن الأمر بخلاف ذلك أنه يجب اعتصام واختلاف في ما إذا نوى الصوم من الصوم فقال أبو حنيفة وأكثر

وذلك لأن من خصائص تحلصات الحق إن التحلي في الصلوة الثانية أعظم من الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا أولئك من الشارع جليلة الاستراحة بعد إتيان الصلوة راحة بال المعلى الحقيقي ولأنه أمره بالقيام عشرين رقعة من الصلوة الثانية من غير جلوس استراحة لكنه لا يطبق هذا حكم من يمسى الصلاة الحقيقية وأما من يصلي الصلاة العادية فلا ينفق شيئاً مما قلناه وما بكفه فعل ذلك على وجه التأسي بالشارع صلى الله عليه وسلم وصحبت سيدي عبد القادر الشطوطي رحمه الله تعالى يقول من رجع الله تعالى بالبعد فيه من طائفة القيام في الصلاة بالقرآن فيه وبين طائفة التكرار عو السجود وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على طائفة التكرار عو السجود بين يدي الله تعالى في محل القرب في التكرار عو السجود فهو مأمور بطول التكرار عو السجود وذلك لتتم بطول مناجاة وهو يكون له وقت بدو نفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنم مالك ذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في رأي مربية الله عز وجل فصرت أسأله الله الحجاب وكنت كلما أتدكر أني واقف بين يديه أو أراكم أو أصادح أحسن يعظمي بذبوب كابدوب الرصاص على النار وكنت أعدد الحجاب من رجة الله تعالى في لعدم طائفة رفعه عني اه وصحبت أخي أفضل الذين رجع الله تعالى يقول الحجاب للبعيد من شهود الحق تعالى رجة بالامان بن وعذاب على العارفين فالماز يتهم في حال الحجاب والعارف يذهب به اه وصحبت سيدي علياً الخاص رجة الله تعالى يقول من رجع الله تعالى بيده المؤمن شطورا لا يكون على قلبه حال كونه وحال معروءه لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يمحكم الأرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصنع لك ذلك فهو لا يتدبر على تحمل التحلي الذي يهدرك العبد في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رجة بالبعد في تلك الحضرة لا خطر فيه قلبه شيأ من الأكران لما في الأكران من رائحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ولو ذلك المطلق رل عذاب عظمه ولحمه وتعلقت مفاصله واضمحلت بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجلي رضي الله عنه أنه بعد فصار يضمحل حتى صار قنطرة ماء على وجه الأرض فأخذها سيدي عبد القادر بقطعة ودفعها في الأرض وقال سبحان الله رجعت الى أصله بالتحلي عليه اه ويؤيد هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق أحاديث الأئمة من أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل حضرة الله تعالى خاصة اه رعد من هبة الله عز وجل وصار يتمايل كتمايل السراج الذي يذهب عليه الرمح اللطيف الذي يدهله وباطنه في ذلك الوقت صوابه صوت أبي بكر رضي الله عنه به بمحمد فقال إن ربك يصلي مع الله تعالى لا يشبهه شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستعجاب الذي كان يجده في نفسه وعلم بذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته وصار تذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملاً لتجليات الحق جل وعلا فإنه من الحضرة وأمام الحضرة وأخوه وأشد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وصحبت سيدي عبد القادر الشطوطي رحمه الله تعالى يقول لا يصح للإنسان بالله تعالى البعد لا تنفاد لجانته بينه تعالى وبين عهده وإفاناس الحقيقة عيان الله بالآلة تعالى كأنه بتوراه الله وبقرئبات الحق له فإن من خصائص حضرة التقريب الهية والأطراق والتعظيم وعدم الأدلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسمعيين ألف حجاب انتهى وصحبت سيدي علياً الرضي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من رائحة الحجاب والكبر وعدم صورته المحضو عنه تعالى فإذا لمثل أن أحدًا من الأكابر أطال القيام فهو تشرع لقومه الصغار جميعهم والافتقار لأن أكابر الصائبة والتابعين والائمة المتجهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الأولياء مقين وكانوا مع قدرتهم على طول الزكوع والسجود يقوم أحدهم بثلث القرآن أو خمسة أو ثلاثة أرباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وصحبت سيدي الشيخ أحد السطير رحمه الله تعالى يقول من أوليا الله تعالى من رجع الله الحجاب ولأنه كشفه له عن عظمة تعالى لما

لا يظفر إلا بالبكون  
ملء فيه وعن أحمد  
رويان أشهر هاته  
لا يظفر إلا بالفاش  
وعن ابن عباس وابن  
عمرانه لا يظفر إلا  
بالاستقاء وأن ذرعه  
أق، لا يظفر إلا بجاح  
وعن الحسن في رواية  
أنه يظفر ولو بين  
أسنانه لعماد أو غيره  
يجرى به رقبه لا يظفر  
أن تجز عن تجز به  
فإن اتناه بطل صومه  
عند الجماعة وقال أبو  
حنيفة لا يظفر وقدره  
بعضهم بأصمته والحنفة  
تظفر الأقر وأبوعن  
مالك وبذلك خالد  
والقطر في باطن الأذن  
والاحليل يظفر عند  
الشافعي وكذا الاستعاط  
فمن قال لا يظفر إلا  
أن الجماعة تكره وأنها  
لا تظفر الصائم إلا أحمد  
فإنه قال يظفر الحامض  
والجود ولو كل شأ  
في طلع التبريم بأن  
له أنه طلع بقل صومه  
بالافتاء وقال قطاد  
وداود وأصحق لانتفاء  
عليه وعك عن مالك  
أنه قال يفتي في الفرض  
ولا يحسبه له الصائم  
الإكراه عند أبي  
حنيفة والشافعي وقال  
مالك وأحمد تكره ولو  
وجد طلع الكحل في  
حلقه أظفر عندهما  
وعن أبي أن من وطئ وهو

استطاع أن يقف بين يديه أبقاها وصاح في أمور الدنيا وإذا استحضرت عظمة الله تعالى صار مجنونا بالابن الشئ  
 فيغير الناس من أمره حين رآه صاحبيا في أمور الدنيا ولا يروونه يصلون ركعة فقلت له فإذا حمل من ذلك الحمل  
 فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا قد عدل في أموره ثم قلت وأجب أنتي فاعل ذلك وأما لم فيه فأنك لا تتكاد  
 تتجهد في كتاب وأعمل على تحصيل مقام المحضو ومع ذلك فاعلم صلاتك في بدشع صادق وأياك أن تخرج  
 من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كاذرا وتكتفي برؤسك عند صلاة ما لم يأمر بالعقوبة من صلاة الجهر  
 العالمين ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الله في أذانهم فرياسين فيه الأسرار وأما فرياسين فيه الجهر  
 لا تطل صلاته إلا فما حكمي عن بعض أصحاب مالك أنه إذا تعد ذلك بطلت صلاته فأول تخفف والشافعي  
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ووجه الأول عدمه ووجه الثاني صريح بالني عن وجه الثاني  
 عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردأي لا يقبل من صاحبه إلا ما بين أن تعد ذلك  
 فأنه مخالف للشارع والخالفه أن يقع مع صلاة القارئ فقات القارئ الذي كور مع في الصلاة وكانه يصل  
 فأنهم ومن ذلك قول مالك والشافعي بأصحاب الجهر لنفده فيما يجهر فيه مع قول أحمد أن ذلك لا يسحب  
 ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار أن شاء الجهر وأمع نفسه وإن شاء أسمع غيره وإن شاء أمره فلا يؤخذوا الثاني  
 فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ووجه الأول حل المنفرد على القوة على تحمل  
 تلك العظمة التي تحل له حال قراءته كالعليه الكمال فلذلك جهر به ووجه الثاني عدم نكرته على تحملها  
 فلم يقدر يجهر بالقراءة من شدة العظمة ووجه الثالث عدم ورود أمره بجهار أو سراره كان الأمر راجعا  
 إلى القدرة للمصل واختياره ﴿فإن قال قائل﴾ فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم  
 كان الجهر في الركعتين الأولى في الجهر به دون ما بعدها ﴿فالجواب﴾ أن ذلك تابع لنقل الصل  
 كما قدمناه ونفسه على القلوب في وقت تلك الصلاة أو كمة أو الركعتين فإن نقل النهار انقل من نقل  
 اليسل فلو كلفناه تعالى العبد بالجهر في الظهر أو العصر مثلا لكان ذلك كالتكلف بما لا يطابق عادة  
 لنقل الصلبي فيه ﴿فإن قال قائل﴾ أن صلاتنا لجمعة وصلاة الصبح والعيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله  
 عليه وسلم يجهر فيه إذا كان أما ما يقرأ في المأمور على الجهر بالصبح ﴿فالجواب﴾ أنما كان صلى الله عليه وسلم  
 يجهر في الصبح لأن وقته برزخه ووجه الثاني النهار ووجه الثالث أما جهر قبل فهو بالنظر قبل القراءة  
 فيه وأما جهر فيه النهار فلا شرط إلا الصلاة من المخطرات فيه المأمور من طلوع الفجر وأيضا فأنها أول  
 صلاة تستقبل العيد من صلوات النهار بعد النجوم أو خروا الموت فكانه يوم خلق خلقا جديدا  
 فكانت قوته تشد بدمه لمخالطه تعبا للحرف والسناع والاضطرار تركاب العبادي أو الغفلات أو كل  
 الشهوات فلذلك أمر بالجهر في الصبح إله قدرته عليه موقفة ووحايته على جهائنه كالملكه وجعت  
 سيدي عبد القادر الشوطي رحمه الله تعالى يقول ولأن الله تعالى يحب أهل الصناعات والحرف عن كمال  
 شهده في النهار لما استطاع أحد منهم أن يعمل فمؤنة وتطلعت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في  
 صلوات النهار سرراحتهم فما قدر على عمل الحرفة مع عدم الخجاب في النهار إلا أقر من الأولياء انتهى  
 وأما الإمام أو المسبوق في الجمعة أو العيد فإنما أمر بالجهر فيما لا قدرته على ذلك إما استئناسه بكرة لتلقي  
 الذين يحضرون هاتين الصلواتين عادة فتوى على ذلك لحاجة بهودنا لتلقي على التحمل الواقع لقلبه في الجمعة  
 والعيد وإن لم يكن الحق تعالى عبد الامام في هاتين الصلواتين بالقومة من حيث أنه نائب للشارع في الأمانة  
 على العالم بواسطة في إصباح المأمورين كالأمر بهم وتكبيرهم وتعاليم أولئك في الأسرار التي لا تذكرو  
 الامشافة لأهلها ولا يراد المسبوق لأنه محمد من الامام ﴿فإن قلت﴾ فلما كانت الركعتان الأخيرتان من  
 العشاء أو الركعة الثالثة من المغرب سرراحتهم أم ذلك من صلاة الليل والليل الخليل خفيف ﴿فالجواب﴾ أنما  
 كان ذلك ترجحة منه على الامام من شأنه في الحق تعالى القلوب المحجوبين أنه يخفف على نفسه ولا  
 وينقل عليهم آخر أولئك لأن عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شاء أم لم يشأ فيكون الصلبي في ثاني ركعة أقل  
 من الأول في ثاني ركعة ومكذبا ولو أن الحق تعالى كانهم بالجهر في ثالثة القلوب من الأخيرتين من العشاء

١٧ - ميزان - ل ﴿ وعن ابن أبي ليلى وابن مسهر أن أبا كعبه لم يقرأ ﴿فصل﴾ واجه

(ر) عجز واعن ذلك لما تحلى لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل كيف هذا الحكم فمن قدر على تحمل ثقل النجى في الركة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب في حكمه اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالتعاضد لثقل النجى وخفته والبرهان حال غالب الخلق لا بأقرا من الناس وقد يحصل النجى الثقل الصلبي في اتباعه كسرى ويؤمخه في الادب ان يسرى اتباع السنة واطهار الصلبي ويؤيد ما ذكرناه من ثقل النجى والهيبة كلما اطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع بالصدف اطال الوقوف بين يدي حلول الدنيا من خفة الهيبة ما قرى سيدى على الخواص رجاء الله تعالى به في حق قوله تعالى المتكبر على وزنا المتعجل من أنه تعالى ما غامى نفسه المتكبر لكونه يتكبر في قلب عبده المؤمن شأبه حتى كلما انكشف له الحجاب لما الحق تعالى في ذاتة يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل التقصان وانما الزيادة والنقص واجبان الى شهود العبد بحسب قرب من حضره الله تعالى وبعبده انظر ان شهود العبد لثقل ذاته في السراج فكما قرب منه عظم ظله ونورا اسراج في شهوده وكما بعده صغره ومعت سدى على انوار السراج فكما قرب منه عظم ظله ونورا اسراج في شهوده وكما لا ينضبط على حال من اكابر واصاغر في الفرائض والتواقل فقد يتبلى الحق تعالى للاصاغر والاكارعاً لا يتفقون مع ما يجرفه ذلك رحم الله الامة بعد ما أمرهم بالمهرى في بعض الصلوات والاذكار وأنه تعالى كان أمرهم بالمهرى مع ثقل ذلك النجى لما اطافوه لاسما في حق من انكشف سمعهم من كل العارفين وشهدوا لحلال الله تعالى عظمته وتقدم ذكر الحكمة في المهرى في اولى المغرب والعشاء في الجمعة والعيسر ونوى أن التمسك بخفف في الليل والما الجمعة والصدان فلان ما من كثرة الاستئناس بكثير الجماعات فلم تنكشف لهم عظمة كلبه تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع العارف اذا صلى منفردا وكذلك سما في باب صلوات الجماعة ان اصل مشروعيها في الباطن هو تقوى الصلح على الوقوف بين يدي ملك الملوك لاستئناسهم به عنهم بمصافى ثلثة الحضر التي تدل على اهانك الملوك ولولا الجماعة لما قدر المتفرد ان يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحب على صلوات الجماعة رجاء لامة وشقة عليهم ليوذوا تلك الصلاة كاملة من غير دخول عن شيء منها فان قيل كيف قلتم باسحاب الاسرار في كسوف الشمس لا كأمير قدرتهم على تحمل نجى النهار فالجواب في اغا أمرا لا كابر بالاسرار فيها الا لا صاغر لافان من التقوى فانها من الآيات التي يخوف الله بها عباده فان قدر زائد على ثقل نجى النهار واذ بان لا كابر ما مرون بالتشريع لا يعرف الكاهن والخوف والخشعة من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فتعولوا به ليشبههم فومهم على ذلك عليه يحمل قول عبده الله بن عرفان لم تنكروا انكوا اى حق من العارفين الذين هم اتباع لاطلاقا فقد علمت ان عدم تنكف الا كابر بالمهرى صلاة كسوف الشمس اغا هو لظلم ما تحلى لقلوبهم زبادة على نجى النهار ومن هنا فصل حكمه بالمهرى كسوف القمر وان كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لانه لى ونجى الليل خفف بالنسبة لنجى النهار ولصعب اتبعه انما الشمس فان نور القمر مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وانما قلتم الحق تعالى بالاطف في الليل دليل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فاعطيه سؤل هل من نائب فاقب عليه هل من مستغفر فاغفر له هل من مبتلى فاعطيه وما قلتم ذلك لعباده لا ليدان قواهم على خطاهم والتضرع اليه سرا وجها وقد سمعت سيدى عبد القادر الدمشقى رحمه الله تعالى يقول نجى الحق تعالى بالاطمة في هذه الدار جزو حبة بالطف والحنان ولو انه تعالى نجى بالاحلال الصرف لما اطاق احد حمله لنتى فان قلت في خواجه طلب المهرى من الامام في صلاة الاستسقام مع ان عدم نزول المطر او طلوع النسل مثلا يخوف الله تعالى به عباده فالجواب في ان سب طلب المهرى بالقراءة في اظهار التذلل والخنوع لله تعالى وانما فان الناس مضطرون للبقاء والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا تعنتها للعدو في ذلك فهو كالذى يصيح ويستنجد اذا مضى به حاكم وقد سمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ولا شغل لقلوب غالب الناس بأمر ومعايشهم لما اؤام من خشية الله تعالى العظيم ما يتبلى

فان لم يجد فصيام شهر من  
متابعتين فان لم يستطع  
فاطعام ستين مسكينا  
وقال مالك هي على الخيار  
والاطعام عنده أولى  
وهي على الزوج غلى  
الاصح من مذهب  
الشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة ومالك على كل  
واحد كفارة فان وطئ  
في يومين من رمضان لزمه  
عند مالك والشافعي  
كفارتان وقال أبو حنيفة  
إذا لم يكفر عن الأولى  
لزمه كفارة واحدة  
وأبي يوم مرتين لم يجب  
بالوطئ الثاني كفارة وقال  
أحمدان كفارة الأولى  
لزمه الثاني كفارة  
فصل في فاجعوا على  
أن الكفارة لأجيب في  
غير أداها مضايروا  
قنادة أو جواب في قضائه  
وأنفقوا على أن الموطوءة  
مكرمة أو أئمة فسد  
صومها ولازمها القضاء  
الأقرب للشافعي وعلى  
أنه لا كفارة عليها إلا في  
رواية عن أحمد لو طلع  
الخبر وهو مجامع قال  
أبو حنيفة إن تزعم في  
الحال صح صومه ولا  
كفارة عليه وإن استدام  
لزمه القضاء دون الكفارة  
وقال مالك إن تزعم لزمه  
القضاء وإن استدام  
لزمه الكفارة أيضا وقال  
الشافعي إن تزعم في الحال  
فلا شيء عليه وإن استدام  
لزمه القضاء والكفارة وقال

وفي فيه طعام فلفظه أو كان مجامعا فترفع في الحال مع صومه عند الجماعة الاما لكافاته قال ١٢٧ يبطل والتمس في الصوم محرم عند

ابي حنيفة والشافعي في حق من تحرك شهوته وقال مالك في محرمه بكل حال وعن احمد واثنان ومن قبل فامضى لم يضر عند الثلاثة وقال احمد فطر ولو نظر بشهوة فأنزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك

يبطل

فبطل في يجوز للمسافر الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له الفطر بالجماع متى جامع المسافر عنده فعليه الكفارة فبطل في وانفقوا على أن من نهد الأكل والشرب صحيا مقيا في يوم من شهر رمضان اشحب عليه القضاء وامسك بقية النهار ثم اختلفوا في وجوب الكفارة فقال ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في أرفع قوله واحمدا لكفارة عليه وانفقوا على أن من أكل أو شرب ناسيا فإنه لا يفسد صومه الاما لكافاته قال يفسد صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على أنه يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تمهلا لكل فيه بتمام يوم مكانه وقال ربيعة لا يحصل الاثبات عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم مشرا

لقلوبهم في صلاة النهار (فان قلت) فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الخنيزة ولا نهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر باليد (فالجواب) انما طلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الخنيزة كالأموين من المأثم منهم من شذوا لخرن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت وأموال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الخنيزة بالسكوت رجحة بالماشين معها فإذن الشارع كفهم بقراءة أو ذكر جهرا شق عليهم ذلك خوفا من تركه من تكليف امتعاش شق عليهم وإنما تساهل علماؤنا في عدم الانكار على القادرين أمام الجنبات برفع الصوت من غلب على الناس فراح غلبهم من أمية وشواهد واشتغالهم بخصائبات أهل الذنوح في رعاضة أحدهم وهو مع الخنيزة طمرا أو وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكر وأرادوا في ذلك المصل خير من القلو \* وصحت أخی افضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المشي مع الخنيزة بالسكوت لان الله تعالى يحسد للمخاض ربنا القهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان امرهم بالسكوت من رجحة الله تعالى بهم وإن الله بالناس رؤوف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررتك فانه نفيس لا تحده في كتاب \* ومن ذلك اتفاق الاثمة على انما تذكر للركوع مشروعا مع ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز بنهما قالالا تكبر الا عند الافتتاح فقط فالأول مشدد والشافعي يخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان \* ووجه الأول ان التكبير مطلوب عند كل قدم على - حضرة الله تعالى ولا شئ ان حضرة الركوع - حضرة تقرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قد قدم على حضرة جل جلاله فكما هو الأول الصلاة وهذا خاص بالأصاغر من الناس أو الأكار الذين يتقربون في مقامات التقرب في كل لحظة كما أن قول سعيد وعرفي حتى الأكار الذين لا يتقربون في مراتب التقرب كما ذكرنا في مشهدهم وأول الذين اقتروا الحد علوا أن الحق تعالى لا يقبل إلا بدعة في ذاته فآذني لا يحلهم من كبرياته أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم الهدأ الصلاة لكل رجال مشهد والله أعلم \* ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الطلعة آتية في الركوع والصعود سنة لا واجب ثم يقول الاثمة الثلاثة بوجودها فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان \* ووجه الأول يحجز غالب الناس عن تحمل ما تحمله أقبالوهم في الركوع والصعود فلولا أن أحدهم أطمان فيه لا حترق \* ووجه الثاني فدره الأكار على تحمل ثقل عظمته الله تعالى على قلوبهم فالأول رأى حال الصنفاء والثاني رأى حال الأقوام ولكل منهما حال \* ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والصعود سنة مع قول أحمد انه واجب فيهم مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين الصلوتين لأن تركه عنده ناسيا يبطل الصلاة فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان \* ووجه الأول ان عظيمة الله تعالى قد تحببت للمصلي حال ركوعه وحال صعوده فحمل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد الجنان عن التسبيح باللسان وأيضا فانهم قالوا التسبيح من غير منصوص بخبر أي لأنه يقتضي توهم لم يوفق نقص في جواب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالأكار والثاني خاص بالأصاغر الذين يطرهم توهم لم يوفق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وتنزيهه الحق تعالى عنه وإن لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الذين في حقهم - الواجب دفعها ما هو ومخلاف الأكار يقول أحدهم سبحانه الله على سبيل التلاوة ولا أسماء الله لا نعلمها توهمه الأصاغر وقد يكون في الأكار أيضا خرافة في توهمه كالأصاغر فلذلك كان التسبيح في حق هذا مضمنا لاواجبا لاستهلاك ذلك الجزئية في تنزيه الله تعالى وما خرج من هذا الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام (فان قيل) ما الحكمة في قول الراسخ سبحانه في العظمى والساجد سبحانه في الأعلى سواء كان من خواص الأئمة أم غيرهم (فالجواب) الحكمة في ذلك ان في الركوع بقية تكبر عند الراسخ تخفجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانت به مضطربا بمن بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وناظرة رأى ان العظمة لله وحده وليس لي منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحانه في الأعلى لأنه نزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف يحمل نفسه في السجود تحت الأرضين السفليات فاعلم ذلك \* ومن ذلك اتفاق الاثمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى أن التسبيح ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه يجهر له ما بين وركبيه

وقال القاضي لا يقضى الا باني يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر (فبطل في) اذا قيل الصائم شيان مخفورات الصوم كالجماع

والاكل والشرب ناسا الصوم لم ١٢٨ يبطل عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يبطل وقال أحمد يبطل بالجماع دون الاكل ونحو

ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خسا إذا كان أماما لم يتمكن المأموم من قوله ذلك ثلاثا فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف فيها والأول في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المستثنى ظاهر الاحتياج إلى توجيهه \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجود الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بسد وجوبه وما يميز به أن يخط من الركوع إلى السجود مع الكراهة فالأول مشدد خاص بالكبر والثاني مخفف خاص بالأصغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وما ضاع ذلك الآن بعد إذا وصل إلى على القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة في جوعه إلى محل البدل والمحاب لو لا ضيقه عن تحمل ثقل التجلي ولو أنه قد رعى في حال الضيق ما بطل الصلاة إذا لم يطعمش في ما كان للرفع من محل القرب فائدة حتى أن بعض الأئمة رآه في حال الضيق ما بطل الصلاة إذا لم يطعمش في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لأن الضيق لا يبطئ في تحمل طول المكت في حضرة القرب فرجه الشارع بأمره بالرجوع إلى محل البدل الذي كان قبله رخصة حتى يأخذ قلبه راحة فتدبر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع \* وسعت سيدي عليا لخواص رحمه الله تعالى بقوله ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود إلا للتنفس عن الضيق فانه من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى أن بعض الأئمة التزم في الرحلة لا كأثر الذين يقدرون على ثقل تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطول الاعتدال لطلب الكمال راحته فيه كأن بعضهم يات في الرحلة كذلك لا كبر وأمرهم بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في الاعتدال من المحاب وهذا ما أفرقه وتذوقه أقرهم من حضرة الحق تعالى كأن بعض الأئمة توسط في ذلك وقال أنه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر لقيامات الناس من الأكبر والأصغر \* وسعت سيدي عبد القادر الدشتوطي رحمه الله تعالى يقول لو أن بعض العلماء قال بتطول الاعتدال ما قدر الأصغر إذا حضر وأمر الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رجة بهم يستريحوا به من ثقل العظمة التي تجلب لهم حال الركوع والسجود فلولا الرفع بعد الركوع لسقط أحدهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلب له في السجود والأول الثاني اه وسعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نهي على الأصغر وعذاب على الأكبر فكأن الأمر يضيغ من طول الركوع والسجود كذلك المعارف يضيغ من طول الاعتدال فذلك كان المريد يحث إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والمعارف يحث إلى نزوله إليها لانه في الاعتدال الرد له إلى المحاب وهو أشد له ذاب على المعارف حتى كان الشي رحمه الله تعالى يقول اللهم هو ما عذبتني بشي فلتعذبني بسدل المحاب عن شهودك وسعت آخي الفضل الدين رحمه الله تعالى يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكبر وطسول القيام والاعتدالين خاص بالأصغر فإن الأصغر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة والأكبر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب وذلك تو رمت أقسامهم من طول اقسام عادة وإن كان ذلك لا يتبدل بالأساس بالتعب كما إذا تاب بلذة المشاهدة بل يعن نفسه فإن السنة عنده تكون كحاجة نارق لا يحس فيها بتعب فافهم \* وسعت أيضا يقول يني للملئ إذا كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويهجر عن القيام فهناك يؤثر بالركوع وأمام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاركه أو شاء طول القراءة ولكن موضوع الركوع أن لا يفعل الاعتدال تجلي العظمة التي لا يطبق البدل القيام معها فإدام بطيئة فلا ينه إلى الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلي لقلبه فما حكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل وهو رجة به عكس من كان حاضر أعر به من الأصغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان لثقل العظمة التي تستبدل في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة به كادور ورجا استحضار الساجدة عظمة الله تعالى فأنه قد أركناه فلو يستطع كمال الرفع ورعا استحضار بعض الأصاغر عظمة الله التي في الركوع أو أو السجود فكذلك روحه تزحف منه فبادر إلى الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فقل هذا رجا بعد في عدم اهتمامه الطمأنينة

به الكفارة ولو أكره الصائم حتى أكل أو أكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء فهل يبطل الصوم قال أبو حنيفة ومالك يبطل والشافعي قولان أحدهما عند الرافعي الطلآن وأحدهما عند الثوري عدم الطلآن وقال أحمد بغير الجماع ولا ينفسر بالاكل ولو سبق ماء أو عذمة أو استنشق إلى جوفه من غير مبالاة قال أبو حنيفة ومالك بغير والشافعي قولان أحدهما أنه لا ينفسر وهو قول أحمد ولو أغنى على الصائم جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وقال المزني يصح ولو نام جميع النهار صح صومه بالاتفاق وعن الأصمطري من الشافعية أنه يبطل فصل في من فاته شيء من رمضان لم يحزله تأخير قضاءه فإن أخره من غير عذر حتى دخل رمضان آخر لم يزمه مع القضاء لكل يوم هذا من ذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني فسلوات قسلا إمكان القضاء فلا تشارك له ولو أنام بالاتفاق وعن طاوس وقائدة أنه يجب الاطعام عن كل يوم

ممكن أو مات بعد التحكّن وجب لكل يوم عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا قال لا يلزم إلى



أن يعلم عنه الآن يسمى بولس الثاني قولنا المجدد الأصم أنه يجب لكل يوم مدوا القديم ١٢٩٠ المختار الحق به أن زوله بصوم عنه

والولي كل قريب وقال  
أجدان كان صومه نذرا  
صام عنه ولده وان كان  
من رمضان أطعم عنه  
فصل في الصوم  
صام رمضان أن يتصومه  
بسته أيام من شوال  
بالاتفاق إلا ما كان فيه  
قاله صام رمضان قال  
في المطالع أم من أشياخي  
من يصومها وأجاب  
أن يظن أنه غير مرض  
وانفسه واعي أسباب  
صيام أيام البيض وهي  
الثالث عشر والرابع  
عشر والخامس عشر  
فصل في الاعتقاد  
في أفضل الأعمال بعد  
الفرائض فقال أبو حنيفة  
وما لك لا ترى عبد فرض  
الأهين من أعمال البر  
أفضل من العلم بالجهاد  
وقال الشافعي الصلاة  
أفضل من أعمال  
الدين وقال أحمد لا أعلم  
شيئا بعد الفرائض أفضل  
من الجهاد  
فصل في ومن شرع  
في صلاة تطوع أو صوم  
تطوع استحبه عند  
الشافعي وأجدها كلها  
وله قطعها ولأضواء  
عليه وقال أبو حنيفة  
وما لك يجب الاتصاف  
وقال محمد ولو دخل  
الصائم تطوعا على أخيه  
لخلف عليه أنظر وعليه  
القضاء  
فصل في ولا يكره أفراد

وهو في السجود أكثر عذرا كما جرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا الجمع حواسه في السجود  
ويبقى الكون كله عن نفسه بحيث يسي كل شيء إلى الله تعالى فانه يكاد يحترق ويتذبذب بفنائه ولولا  
جلوسه للاستراحة استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويحفظه  
آخر تشرعها لضعفه أمته وأقرب بهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال عن  
السجود حتى يقول قد نسي وبخفته تارة حتى كان حاسا على الرضف أي الحارة الجارية النار وكذلك ورد  
في جلسة الاستراحة أنه كان يسرع بها تارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك القلي الواقع في السجود  
تشرع بالاقرب ما هو للضعف من أمته **فإن قلت** في قول الأولى للقوى عن تحمل العظيمة الخاصة في السجود  
أن تترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة إليها لم يقلها تأسيا بالشارع صلى الله عليه وسلم **فالجواب** في  
الأولى له الجلبوس للاستراحة فقد يكون الجلبوس الاستراحة عن آخر غير العجز عن تحمل العظيمة الخاصة  
للعجز في السجود ولا يقال إن مثله كما ثبت في الصلاة فتراحة اه **فإن قلت** في ما تقولون في حديث  
الأصناف لم يتم عليه في الصلاة **فالجواب** في أنه معناه لا صلاة له كونه لا لاطاقه له بطول المكث  
في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر ولأنه طول ذلك زهد روحه ومضرب أو تفتق فيخرج  
روح من الحضر فواخرج من الحضر فواخرج من الحضر فلا صلاة له أصلا وصلاة خداج وو جه القول الأول أن من  
خرجت روحه من شدة ما حضر أو لضعفه صار وقوفه كالسكره على الصلاة بلا عاين ولا نية فصلا بلا طلة  
لأنها لم يبالوا بسقوطه **فإن** احتج أحدنا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم **قلنا** هذا لأننا في ما قررناه لا نناقض  
قررنا أن طول الاعتدال خاص بالأصاغر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلد بن رافع أو رقيق من الأصاغر كما  
أشار إليه قوله أنه مسي وصلاته ولم يكن من كبار الجماعة لأن كبار الجماعة لا يسمى أحدهم بالنبي صلى الله عليه وسلم  
فكان أمره صلى الله عليه وسلم في الصلاة ما ينبغي أن يكون مثل فعله رغبة به خوفه عليه أن يشبهه  
بالأكثر في عدم تطويل الاعتدال فتخرج روحه فتخرج عن حضرة ربه عز وجل أو يقع في التناقض  
بأنها راحة في التشبيه بالأكثر فكان صلى الله عليه وسلم قال له أفضل ذلك في صلاتك كما هادمت لم  
تبلغ مقام الأكارأ أفضل ذلك من باب الكمال لا من باب الجوب وقد علمت من جميع ما قررناه أن  
الأئمة ما يوافقوه أقوالهم الأعلى مشاهد صحة تشرعها للأئمة وتبع الشارع صلى الله عليه وسلم وإن أصل  
الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الأئمة وأما اختلافه في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فلا كابر  
يقدر ون على قول الجليل في الركوع والسجود والأصاغر لا يقدر ون على ذلك إلا بعد مبالغة في الرفع  
منهما وقد علمنا أن من وصل إلى محل الأقرب لا يؤثر بالرجوع إلى محل الجاهب إلا الحكمة ولعله لم يحجز ذلك  
العبد عن تحمل زوال تخيلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده **فإن قيل** في الحكمة في تلبية  
السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف **فالجواب** في حكمته نقل النبي الواقع في السجود دون  
الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد اعتدال تنفسه ورجوعه ليسكن للدعاء  
والاستغفار في السجود حتى ينفسه وفي حديث آخر أنه وهذا الأمر في الركوع والأصاغر على حد سواء  
فلو قدر أن أحدا من الأكارأ أعطاه الله تعالى قوة تتجسدها عليه الصلاة والسلام فلا بد له من حديثين تنفس  
بينهما والاربعاء وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من نقل النبي وشهود الأيات فكانت  
العظمة التي تليق به كالعظمة التي تليق في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات  
والحكمة في ذلك هي بعد طريق الخصوع إلى شهود عظمة الله الواقعة بالكسوف في غير وقوع الأيات فكان  
غايته تكرار الركوع خمس مرات متلانا ردا العبد إلى حالة خضوعه في غير وقت الأيات إذا أيات إنما كانت  
عظيمة لشدة غفلة العبد وشوقه وقلة عن حضرة التنظيم فتأمل **وسمع** بعض العلماء يقول إنما كان  
السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود والتسبيح  
شكر الله تعالى على إقداره تعالى ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أمر الصلاة ونوعها في مجلد مضم  
سبناه الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الامام

الجمعة بصوم عنه أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد أبو يوسف يكره ولا يكره السؤال في الصوم عند الشك والشافعي

لا يزيد على قوله سمع الله لمن حمده شيأ ولا ألامرهم على قوله ربنا ولك الحمد مع قول مالك باز ياد في حق المنصرف في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكر بن استحباب الأمام والأمام وم المنفرد قالوا وحذف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وهو الأول أن الأمام واستطعت بين الأمامين وبينهم فلا يعلمون بقوله دعائهم وحدهم الأمانة فأذا قال سمع الله أن حمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمروا أن يقولوا بحمد ربنا ولك الحمد أي على قبول حمدنا لربنا بحد الحديث فإذا قال الأمام سمع الله أن حمده وقولوا ربنا ولك الحمد وجه الثاني عدم الوقوف مع حمد الأمام واسطة بين الأمام وبين ربه من في تلخيصهم قبول حمدهم بل كل منهم كالأمام في ذلك فله قول أحدهم سمع الله أن حمده أمام من طريق الكشف والشهود الأعلى وأمام من جهة الأيمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص بالأكثر الذين ارتفع عنهم والأول خاص بالأصغر المحجوبين عن الله تعالى بأمامهم وهم تسمي على الخواص وجه الله تعالى يقول وجهه منسوبة قول المصلي سمع الله أن حمده عند الفرض من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرن لما كان واقفا في القراءة كان بعد دعاء حضرة عليه بكون الحق تعالى قبل حمده الذي هو موقف أركان ذكر الأقسام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع الأمام الأفعال تعالى الحمد بعده فأخبرهم بذلك بشري لهم أه فسلم أنا أكرامهم متدينين بالنية للأمام الأفعال الصلاة الظاهر من ركوع وسجود وغيرهما وهم سمع الله تعالى كما هو مع الله أه فأقيم وهم من ذلك قول الإمام أبي حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والأنف مع قول الشافعي وجوب الجبهة وقول واحد أوله في باقي الأعضاء ولأن ظاهرهما الوجوب وهو المشهور ومن مذهب أحدنا ما لا أنف فالأصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك في رواة ابن القاسم عنه أن الفرض يتعلق بالجبهة والأنف فإن أحله أعاد في الوقت استحبابا وإن خرج الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجهه والثاني مخفف من وجه آخر والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المراد من العبد ما ظهر الخشوع بالأس حتى يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الأنف بل ربما كان الأنف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء فإذا وضعه في الأرض فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى إذا حضرة الألية بمنزلة دخولها على من فيه أدنى ذرته من كبرفاتها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرته من كبرفاهم وجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجبهة واجب جزمادون الأنف أن الجبهة هي معظم أعضاء السجود كقولنا لم يجز عرقه والتوبع في السجود وما لا أنف فليس هو معظم خاص ولا عام خاص فكان له وجه إلى الوجوب ووجه إلى الاستحباب فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأحمد الاستحباب ووجه من أوجب وضع جزم من الأعضاء السبعة أن كمال الخشوع لا يحصل إلا بوضعها وذلك قال الشارع أرت أن أحص على سبعة أعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه إلا بأعلى مراتب النكاحه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أنه يجزئه السجود على كورفها مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يجزئه ذلك قالوا وحذف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول وجوده صورة الخشوع بالأس والوجه وجه الثاني الأخذ بالاحتياط من أنه لا يجزئه السجود في معظم الأعضاء بمجائل بخلاف الدين والركبتين والتقدمين يجزئ السجود عليها بالمجائل لأن الخشوع بها لا فرق في أظهاره بين أن يكون بالأحائل أو بمجائل بخلاف الجبهة فإن وضعها على حائل من ملبوس صاحبها يؤذن بكبر ما صاحبها بين يديه وما صاحب الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى وإذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت حين عهد وضع ما فعله منها قبل السجود ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف السدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه الأول ما قلناه في المسئلة قبلها من عدم الفرق في الخشوع الظاهر بالسدين بين أن يكون بمجائل أو بالأحائل وجه الثاني القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها ومن

الاعتكاف مشروعه وأنه قربة وهو مسهب كل وقت وفي العصر الأوخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر واقفوا على أنها تطلب في شهر رمضان وأنها قبة الأبا حنيفة فإنه قال هي في جميع السنن وحكي عنه كما قال ابن عطية في تفسيره أنها رفعت قال وهذا مردود واختلف القائلون بأنها في شهر رمضان في أرى ليلة هي فقال الشافعي أرحاها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين وقال مالك هي أفراد إلى الشهر الآخر من غير تعيين ليلة وقال أحمد ليلة سبع وعشرين في فصل في الاعتكاف لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد عند مالك والشافعي وبالجماع أفضل وأول وقال أبو حنيفة لا يصح اعتكاف الرجل إلا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجماعة وحذيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد الثلاثة ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المأهيا لفصلاة على الجنب بعد الأصح من قول الشافعي وهو مذهب مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا أفضل اعتكافها في مسجد بيتها وهو القديم من قول الشافعي بل يكره الأقيه وإذا أذن له وجته

في اعتكاف فدخلت فيه فهل له منه ما من اتعاه قال أبو حنيفة ومالك ليس له ذلك وقال ١٣١ الشافعي وأجله ذلك لا يفعل في

ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجوب الجلوس بين المصليتين مع قول الإمام أبي حنيفة أنه سئل قالوا  
يحمل على حال الضعفة الذي لا يقدر على تحمل ثوبتي الحليتين المصليتين على قولهم فرحمهم الشارع  
بأمرهم بالجلوس بين المصليتين لا يأخذوا لهم راحة من تعب المصليين والشافعي يحمل على حاله لا يأخذ  
بقدره على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدته حاجتهم إليه فلم يوجب الأئمة  
الاعتدال بين المصليتين إلا إذا كان في طوله الضعف مالا يطيقه وإذا خلت لهم عظمة الله تعالى  
فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب حصة شقة يحتمل أن لا يعطيه الله تعالى على تركه ويحتمل أن  
يعطيه عليه كالتعريض الأصلي وذلك لأن الله إذا كان في طوله حصة وجبه من حصة الله تعالى وذلك  
خارج في الصلاة فيعريضه ويؤمها كان سيما التعريض فهو راحة فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يسحب  
حلية الاستراحة بل يقومون المصليين في حق الأصغر الذي لم يفعل لهم من عظمة الله لا يطيقون تخفيف  
لا يعتد به على الأرض فالأرض لا تمشي في حق الأصغر الذي لم يفعل لهم من عظمة الله لا يطيقون تخفيف  
في حق الأكارب في حق من تحمل طوله عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الأصغر وجه من قال يعتد  
ببديه على الأرض حال النقص انظر الضعف والخشية بين يديه وجه من قال لا يضعه ما على الأرض  
أنظر الأهمية والقوة تعظيم الأوامر الله عز وجل يخرج المصلين صفة الكسل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
باعتساب التشهد الأول مع قول أحمد وجوبه فالأرض في حق الأكارب لا قدرتهم على تحمل ما وقع لهم من تحليتين  
العظيمة في هو والركعة الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحباً لأنه يحمل راحة على كل حال وأما ما عرفت  
القيمة قبله لأنه لا يقال المجدد على حصة الحق تعالى بالنسبة لما كان في المصلي من القرب المفرط فكانه  
يرفع رأسه مع أنهم لم يخرج فهو في حق الأصغر أكثر من الأكارب بخلاف التشهد الأخير اتفق الأئمة على  
وجوبه في حق الأكارب والأصغر لأن من خصائص تحليتين الحق تعالى أن يكون آخرها أثقل  
من جميع ما مضى فكانت بسطه مراراً وأما وجه من قال بوجوب التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة  
الشقة والرجوع إلى الأمانة لا احتمال أن يعجز لهم في سجودهم من العظمة مالا يطيقونه فيكون إيجاب الجلوس  
عليهم إيجاب شقة والله أعلم ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن السنة في الجلوس للتشهد الأول الاقتراش  
وللتشهد الثاني التورك مع قول أبي حنيفة بأن الاقتراش سنة في التشهد من معاصم قول مالك بالتورك فيما  
معا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد فجمع الأمر في ترتيب الميزان ووجه الأول  
الاتباع ووجه الثاني الاقتراش ووجه الثالث العبد يبدى الله تعالى مطلقاً وإشارة إلى أن السرايا حاضرة  
الله تعالى لم يقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراش في التشهد وأما وجه التورك في الأخير  
فهو خاص بين تشهدات طاعة سيرو في الصلاة وقبح بالاقتراش فهو جلدوا عن توحيه القلب إلى الله  
تعالى والمخضوب معه ووجه الثالث أن التورك يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده  
فذلك واحد وجه من ذلك قول أبي حنيفة والشافعي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير  
سنة مع قول الشافعي وأحمد في أشهر الراشدين أن فرض فيه تعطيل الصلاة تبركاً فالأول تخفيف والثاني  
مشدد فجمع الأمر في ترتيب الميزان ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالصلاة اتعاه ولا ذكر الله تعالى  
وحده ولما جاءه بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق  
تعالى في جميع الأحكام التي شرعها الله لنا وتسببنا بها كان من الأدب أن لا ننساه من سؤال الله تعالى أن  
يصلى عليه كلما حضرنا معه تعالى فإنه لا يفرق الحضرة الألهية أبداً فاستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم خاص بالأصغار ووجهها خاص بالأكارب وهذا نص ذلك أن الأصغر ربما يعجز عن تحمل تحليته في قولهم وقدره وعلى  
فدهشوا بين حاله وخلاه واصطلموا عن شدة ما ساءوا فقلوا وجعلوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لشي ذلك عليهم بخلاف الأكارب الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تحليته في قولهم وقدره وعلى  
شدهوا لخلق مع شدة الحق تعالى فإنه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعطوا كل ذي  
حق حقه بخلاف الأصغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برأيتها من السماء وقال لها

وانتفعوا على أنه لا يصح  
الاعتكاف إلا بالنسبة  
وهل يصح بغير مصوم  
أبو حنيفة ومالك وأحمد  
لأنهم الأصموم وقال  
الشافعي يصح بغير مصوم  
وليس له عند الشافعي  
زمان مقدر وهو المشهور  
عن أحمد وعنه أبي  
حنيفة وروان أحداهما  
يجوز بعض يوم والثانية  
لا يجوز أقل من يوم وبوليته  
وهذا مذهب مالك ولو  
نذر شهر راعته زمه  
متوا اليافان أحسن يوم  
قضى ما تركه بالاتفاق  
الأقرب رايه عن أحمد  
فانه يلزمه الاستئناف  
وان نذر اعتكاف شهر  
مطلقاً حاز عند الشافعي  
وأحمد أن يأتي به متتابعاً  
ومنفرداً وقال أبو حنيفة  
ومالك يلزم الاتباع  
وعن أحمد وروان  
وانتفعوا على أنه لا يصح  
الاعتكاف يوم بعينه دون  
لمتأته يصح أماناً كما  
فانه قال لا يصح حتى  
ينصف الليل إلى اليوم  
ولو نذر اعتكاف يومين  
متتابعين لم يلزمه عند  
مالك والشافعي وأحمد  
اعتكاف الليلة التي  
بينهما ماعهما وقال أبو  
حنيفة يلزمه اعتكاف  
يومين ولينين وهو الأصح  
عند أصحاب الشافعي  
فمن فصل إذا خرج  
من المعتكف لغير قضاءه

الحاجة والإكل والتسرب لا يطل حتى يكون أكثر من نصف يوم وأما الغرض لما لا يمتنع كقضاء الحاجة فتوغسل الجنابة بخارج



وسمى لأنه هو مالك لنا كيف نصلي فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي إن الواجب من التسليم هو التسليمة الأولى فقط على الإمام أو المنفرد زاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحمد إن التسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة إن الأولى سنة كالتسليم ومع قول مالك إن الثانية لآسن للإمام ولا للمنفرد وأما المأموم فيستحب له أن يسلم عندما يك ثلاث تسليمات يثنى عن عيونه وشماله والثالثة تلقا وجهه وربما على إمامه فلا تؤلفه تخفيف والثاني مشكود والثالث مخفف كالقول في التسليمة الثانية للإمام والمنفرد عنده ووجه القول الأول أن التحلل من الصلاة يحصل بالتسليمة الأولى فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحلل إلا بالتسليمين لمحدث وتحليلها التسليم فعمل الأولى والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد فكان السلام كالاستئذان الخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكتفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك أنه التمر وجع من الصلاة فالعالمك وأحمد وجوبها وقال الشافعي في أربع قوليه باستحبابها فالأول مشكود في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالكبير والثاني مخفف في الأدب وهو خاص بالصغير فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندما قاله قاله ونوى الإمام بالسلام التحلل وأما المأموم فتنبى الأولى التحلل والثانية إلى ذلك الإمام وقال أبو حنيفة نوى السلام على الحفظة وعلى من على عيونه ويساره وقال الشافعي نوى المنفرد السلام على من عن عيونه ويساره ملائكة وأنس وجن ونوى الإمام الأولى بالخروج من الصلاة والسلام على المعتدين ونوى المأموم له عليه وقال أحمد بن حنبل والخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئا آخر ووجه هذا القول كما خاطر لا يحتاج إلى توجيه القول أحمد بن حنبل وجهه توحيدا أو قصدا أو مودرة أو من الشرف بك في المباداة فقل إننا السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت سيدي عليا الخوارزمي رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو أن المصل كان في حضرة الله تعالى الخالصة ومعهم أن من الأدب في حق الأكارب استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك إلى موضع آخر وروى ذلك الحضرة في الشرف استئذانهم من ذلك الحضرة وإعطاء للأدب مع الملوك حقه فتسبح المخرج في ذلك المعروف أن كان الحق تعالى لا يضر في جهة واحدة عند المرافقة فذلك كان الاستئذان واجباً في حق الأصغر مصحفاً في حق الكبار الذين يشهدون أن الوجود كله حضرة الحق جل وعز لا يفرقهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجاً أو انقلاصاً لأن ذلك كان واجباً لأمر الشارع به ولو في حديث واحد ولم يلقنا النص في ذلك في حديث ولا أثرافا قاسه العلماء على ما ورد في السلام على القوم إذا أرادوا الإنسان القيام من مجلسهم يقولون يا سيدي الأولى بأحق من الآخرة أو من عموم حديث اغما الأعمال بالنيات إذ انخرج على كل من لا يخفى فافهم ولماسكت الشارع عن الأمر به في بقى الآلهة من أدب العبد لا غير بل قال بعضهم أن ذلك لا ينافي بالندوب بات الشريعة لأن تعصيا للشارع يجعل أن يساويه أحد في الشرف ويبع وأطال في ذلك ثم قال وتأملاً إذا قام مجلسك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف إذا استأذنتك فأنك تجد في قلبك منه أنسا وودا لتعلمه حضرة تلك عن أن يفارقه يا غير إذ من ذلك وما كان أضياع الخلق فهو مع الله تعالى الأولى بمعارفة زناه يعرف توجيهه من قال من العلماء أن المصلي ينصرف من الصلاة إلى صوب حاجته فإن لم تكن له حاجة فإلى أي جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن عيونه فإن الكبار يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة في جهة أخرى إلا ينص عن الشارع وأما نقد العلماء صوب مقدمه البعد في حاجته على العيين لأن التيام سنة يستحب المحضور فيه وإذا كان حاجته في جهة توجهه أو يساره تصرفه بنفسه تتنازع فلا يخفى في تلك السنة وهذا نظره ما قالوه في استحباب تقرير دفع المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما شغل قلبه من بول وغائط وأكل وشرب وغير ذلك انتهى وهو سنة مرة أخرى يقول بعضهم المصلي في الانصراف إلى أي جهة شاء مخلص بالأكارب وأمرهم به بالانصراف عن العيين مع هذا المشهور بخاصة الكبار الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بغير يد ففضل فلا ينقل أحدهم عنها إلا لضرورة فيكون جهة العيين ترده على ذلك المنفصل فافهم أن الشارع

حس النفس وجميع القلب على نور البصرة في تدبر القرآن ومعاني الذكر فيكون ما يفرق المهمة وشغل البال غير مناسب للصلاة وأجمعوا على أنه ليس الغشك أن يستمر ولا يستحسن بالصناعة على الإطلاق والله تعالى أعلم

في كتاب الحج

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة واختلاف في الجمرة فقال أبو حنيفة ومالك في سنة وقال أحمد في فرض سنة والحج والشافعي قولنا بوجوبها لهما في الأمر من وجوب زعفران العرة في كل وقت مطلقاً من غير حصر بلا راحة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد قال مالك بركه أن يعتمر في السنة مرتين وقال بعض أصحابه يعتمر في كل شهر مرة

في فصل من المستحبين

وجب عليه الحج أن يبادر إلى فعله فإن أخره جاز عند الشافعي وأنه يجب عنده على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في المشورة رفته وأحمد في الظهور واليتين يجب على الفور ولا يؤخر إذا

أذا رجع فعملة بقعة في الفضل قلنا في ذلك ونسختنا حكم عقلنا وشهدنا أنه أعلم منا بالأمور وبقرينة ما ورد من الأمر بتقدم الرجل المبني إذا دخلنا المسجد وتقدم اليسرى إذا خرجنا منه فافهم **ومن هنا** يتقدم لك أيضا وجه من قال من العلماء أنه يتبدل المصلي أن ينتقل من موضع الفرض إذا تفضل وعكسه وأنه ما قال ذلك إلا من باب العدل بين المتابع فلما انتفخنا عما فعل في ظهره من الخير قلنا التماريل وردان البقعة تنتقل على آخرها إذا علمنا ذلك وتقول هل يرتبطا كرف هذا التماريل في وجه الترتيب في قول من قال ينتقل للفعل من موضع فرض ولا عكس كون حضرة مناجاة الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاة في الزواجر دليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب إلى عبدي عني أحب أن أعبدني وأقرب عني من عبدي فتبع الأفعال فأقبل على العبد وما قبل من العبد فتدبره فأما ما ذكرنا في هذا الباب فإليك لأخذ في كتاب وقد وجعنا أن أقول العلماء أنه على مقام مرتبة الإسلام ومن مقام مرتبة الإيمان والأحسان والإيقان لم يورق ذلك عن غلب الأفعال والجدد في العالمين

بالبشر وظ الصلابة

أجمعوا على أن تستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وإن شرط في صحة الصلاة وعلى أن العورة من الرجل ليست بعورة وعلى أن الطهارة عن الحدث والخبث في الثوب وبالبدن والمكان واجبة وعلى أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا عند كسدة القتال والقام الحرب والتفتل على الراحل في السفر الطويل وكأثر ريش لا يجلد من بوجه القبلة وكأثر رطب على خشية وكأثر ريق ونحو ذلك وعلى أنه يجب عليه الاستقبال حال التكبير ولو لم يوجهه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قوله فرأجه وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو أحاديث والابن عن مالك وأحمد أن عورة الرجل ما بين صرته وركبته مع الرجل والابن الآخر عن مالك وأحمد أن القبلة والذبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بالكبار الناس كالعلماء والأحرار والثاني مخفف خاص بأول الناس كالنواقة وآحاد الفلاحين والتراسين وغيرهم عن أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد أن الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنها عورة فالأول مخفف خاص بأحد الناس من الأصغر والثاني مشدد خاص بكبار الناس على وزن المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أحاديث وأبو الهيثم كاه عورة الأوجه وكاهها مع قول أبي حنيفة أنها كاهها عورة كذلك الأوجه وكاهها وقدمها مع رواية الأخرى عن أحمد والأوجه خاصة فالأول فيه تشديد عليها في السر والستر والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو الأول الاتباع وجه الثاني التوسعة علي بالأجزاء القديمة من وجوب السر ووجه الثالث أن الوجه هو الوجه الأعظم للفتنة والسر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكره الفاروق بالله عز وجل وإنما المراد بذلك الآية في الجملة في محاسن الكسوة الكشف للوجه كورم ذكر الفاروق بالله عز وجل وإنما المراد بذلك الآية في الجملة في محاسن الكسوة والحداد معناه الأدب ومعناه من الناس وعقمتن نظرا إلى حرمه في حضرة فقسمها من نظرها لها إلى مشاهدة حلاله وحاله وذلك الفاسق يسأق النظر إليها ولا يرى نظرها تعالى في حرمه فأن صاحب الأول أول ما يرى المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه عرقته من هي في حضرة فالمرأة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كوالدة في حجرها وبالله المثل إلا على فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الأحرار جميع أوجعهم كانت قد امتدأت الإشارة إليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي أن عورة الأمة في الصلاة ما بين صرته وركبته كالرجل وهو أحاديث والابن عن أحمد والرواية الأخرى أن عورة المرأة والذبر فقط مع قول أبي حنيفة أن عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه ما نجمع ظهورها وبطنها عورة مع قول بعض الشافعية أن الأمة كاهها عورة الأوجه التي تغلب منها وهي الرأس والساعدان والناق فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه تشديد كذلك ما سنده وجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالح

من عدم الشهادة إلى نظر الإمام خارج الصلاة ففضلها عن الصلاة فكانت العورة راجعة إلى ما يسوؤها مما كشفه فقط وذلك ما بين السرة والركبة عنده بعضه والقبل والذراع عنده بعضه وما عدا مواضع التقلب عند بعضهم الآخر فاهم . ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من الدوائن قدر الدرهم لم تبطل الصلاة وإن كان أكثر من ذلك طالت وقصر وإياه عذا انكشف من الخشدة أقل من الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي . بطل بانكشفه القليل والكثير ومع قول أحمد إن كان يسيرا لم يضر وإن كان كثيرا بطلت ومرجع الأمر إلى الكثير أو القليل وقال مالك إذا كان قادرا إذا كرا وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الناس على القياسة التي يعنى عنها في البدن يخفف فرجح الأمر إلى ما يجب احتجابه ووجه الثاني القياس على تخفيف الخفيف فإنه يضر ولو يسيرا ووجه الثالث حديث رفع عن أبي أنطار أن النسيان مع حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأما بقدر البدن عليه لا يقدح في صحة ما فعله بل فيه صفة ملاءة أمران وأوجب أحمد ستر المسكن في الفريضة وفي النافلة وتارة الأول مشدد والثاني مخفف وتوجه ذلك ظاهره ومن ذلك قول مالك والشافعي إذا لم يجد المصلي ثوبا زمه أن يصلي قائما ويركع ويجود صلاته بصحبة وقال أبو حنيفة هو مخير إن شاء يصلي جالسا وإن شاء فالحق قال أحمد يصلي قائما أو يركع أو يجود فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الإجماع دليل الأول الاتباع لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة ما يسوؤا ولا يقطع بالمسور ووجه الثاني أن ذلك راجع إلى قوة البدن المصلي وقلة حاجته من الناس وكذلك الثالث خاص بشدد الجاهل وهذا كله رخصة من الله تعالى للمسلم فافهم . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد إن الطهارة عن العصب في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح روايته أنه إن صلى على ما لم يأت به من طهارة أو جاهلا أو ناسيا صحته وإن رآه الثانية عنه الأصح مطلقا وإن كان عالما بما عدا ذلك أو الثالثة المطلقة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والنسيان ووجه الرواية الثانية من مالك تغية مراعاة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا أن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول النسيان لا ينظر الله إليه فالأمر سهل بخلاف القلب ولا بدعى ذلك خبر الشافعي مرفوعا إذا أفلت الحية فدهى الصلاة وإذا أدبرت فأغشى عنك الدم وصلى لأن قوله دعى الصلاة قد لا يكون لأجل الدم وإنما هو لدهى الصلاة في الحية لأن غايته دم الحية أن يكون كسلس البول ففضل الدم عنها ولو صلى كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب احتياط الجاهل في الصلاة فخرج الإمام بهذا الحديث وقال فإذا وجب احتياطها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى وجعل الله في التضعف بالدم ومجاورة ما ذكره مالك أيضا حديث أن أقرأ الحنظل ولا الحناض شيئا من القرآن فانه يجع الحناض مع الحنظل والجنازة أمر مقدر على البدن وكذلك الحية وما يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما وردت الطهارة عن العصب ومساخة بعضهم في مقدار الدرهم من الدم وورد مقتدر المصنف من البدن إذا لم يصعب الماء ومجاورة بذلك أيضا عدم ورود النص من الشارع عند قول الصلاة مع العصب كما ورد في الحديث كونه صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم . ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه من صلى خلف جنب غير عالم بذلك وأما معه فصلاته صحته فمع قول الإمام أبي حنيفة إن صلاته باطلة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى لا يؤاخذ العبد إلا بما علم ووجه الثاني الاحتياط الاحتياط والسعي في برادة الغصة من غير كبير مشقة . ومن ذلك قول مالك والشافعي في الحديث وأحمد أن من سبقه لأحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في التقديم أنه ينبغي على صلاته بعد الطهارة ومع قول التوري أن كان حديثه رفاقا أو أبنى على صلاته وإن كان رجلا أو موهوبا كأعاد فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ

الشرايو تأخير الحج وقال الشيخ أبو حامد من أمة الشافعية يصرفه للحج وقال أبو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتريه وإذا زعم في الطريق خفارة لا يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك إن كانت مسيرة ليلة لم يضر وأما أحمد لا يضر لزوم الحج وهل يجب ركوب الصر للحج إذا غلبت فيه السلامة قال أبو حنيفة وذلك وأحمد يصح الحج للشافعي قولان أظهرهما الوجوب ولا يلزم المسرا . حج حتى يكون معها من تأمن معه على نفسها من زوج أو محرر حتى قال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز لها الحج إلا معه ويجوز لها الحج في جماعة من النساء وقال الشافعي يجوز مع نسوة ثقات وقال الإمام أحمد ومع امرأة واحد أو زوجي عنه أن الطريق إذا كان أمنا جاز من غير نساء . فصل في ما لا ينعوب الصائم من الحج بنفسه زمن أو هدم أو مرض لا يرجي برؤيته وإن وجد أجره من جميع جهته لزوم الحج فإن لم يفعل استمر القرض في ذمته عند التمسك وقال مالك المعتوب لا يجب عليه الحج وإنما يجب الحج على من كان مستطيعا بنفسه خاصة وإذا أصاب من يمنعه عنه وقع الحج عنه المحجوج عنه بالاتفاق إلا في رواية عن أبي

بالاحتياط والالتفات لسبق الحديث لمحدث لا قبل الله صلاة أحكم إذا أحدث حتى يتوضأ ثم سئل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة الواقع في أثناءها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول مروق قبل الحديث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا تبطل أحدهما بالحدث في الأخرى ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخوله وقت الصلاة تكفي في الوضوء مع قول مالك أنه لا تكفي غلبة الظن وإنما يشترط الصلح بدخوله فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمران مرتين الميزان ووجه الأول أن الظن قرىب من الصلح فكيف ذلك في الإذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يعين الصلح بالأذن فإن الظن قد يخطئ فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكبار أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء إذا نأى في غير الوقت ذوقه للصلاة كما كان الآن ذاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضى بالاحتياط إلى جهة ثم انقلب الخلف أنه لا إعادة عليه مع قول الشافى في أرجح قوله أنه يقضى أن يخرج الوقت أو يعبدان كان الوقت سابقا فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمران مرتين الميزان والأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكبار بالاحتياط لديهم وقد نسب إلى تعصبي في تعاطيه ما يفسد قلبه حتى يجمع بين رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا تبطل صلاته من تكلمها ناسيا أو جاهلا بالقرم أو سبق إسنائه ولم يطل مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالكلام ناسيا بالاسلام أو ما نال الكلام فالأمر عند الشافى البطلان وقال مالك الثاني كان لمصلحة الصلاة كإعلام الأمام به وما ذالم منه بالالكلام فلا تبطل وقال الأوزاعي إن كان فيه مصلحة كارتداد ضال أو تحذير مريض فلا تبطل فالأول من المسئلة الأولى مخفف والثاني منها مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني في مخفف والثالث مخفف فخرج الأمر في المسئلة التي إلى مرتين الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى العذر بالنسيان والجھل وسبق السان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من حيث أن الصلاة فيها أقل مكرها بالصلاة أو ناسيا للجھل فانه غير معذور به بذلك لتقصيره تركه نعم الواجب عليه من أمره فذلك لا يعذر به وأما وجه البطلان فيها أيضا طال الكلام فظاهرا وأما وجه كلامها ذلك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الأوزاعي فخرصة المؤمن ووجوب تكليفه فنادق كل ما يحصل به الضرر وله وقوا العذر البتة تشده بتقديم مثل ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عنده من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لأن صاحبه في ذلك تحت أمر الحج تعالى في أخرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالأكلي ناسيا على بطلانها كذلك بالشرب الاعتدال عند في النافلة فالأول لا كل مشدد والثاني مخفف ووجه الأول في الأكلي والشرب شدة الحاجة للإنسان بالأكلي والشرب فغير بد العبد يجمع بين لذة الأكلي والشرب وبين ما حاف الله تعالى على المراقبة والمحضومعه فلا تقدر فلما تناقض عند المصلي ذلك عدم العلم بالأكلي والشرب في الصلاة أو رويان ما كل أو شرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبق له التفات إلى غيره به في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أمر بتركه إن شاء خرج منها وإن شاء ما فيها حتى يسلم منها أو ضا فإن الله أو يجب على الأكلي عدم الالتفات بقولهم إلى غير ما هم فيه في الأثر بعينه وأثر على قلوبهم يريدوا الرضا فيؤتوا بتركهم فلم يحتجوا إلى ما يظن تلك الآثار ولا كسها الأمر في النافلة فإن الر وح كذا ذكره من شدة العطش فلذلك سويح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلي الصلاة الحقيقية فافهم وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاموس يقول لأبي نضر بشرب الماء في النافلة ومن ذلك قول الشافى إن من نابه شي في صلاته سبغ أن كان ذكر أوصفي أن كان أنرا أنه قد قول مالك أنها يسبحان جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمران مرتين الميزان والأول محمول على الرأفة في مخاف من صوتها الفتنه والثاني محمول على من لا يخاف من صوتها ذلك مع جده على أنه لم يبلغه الحديث أيضا والمقصود من ذلك كله التمسك فإذا حصل بل التمسك من المرأة كان الأولى لأنه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه إذا أقيم التمسك تحذيرا



أوأذن لا تطل الصلاة مع قول أبي حنيفة بانه تطل إلا أن يقصد قسبه الإمام أودفع المار بين يديه  
 فالأول مخفف والثاني لم يشهد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول وهو خاص بالأصغار أن  
 ذلك لا يدرج في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة \* ووجه الثاني أن الصلاة موضوعة الاشتغال بالله وحده  
 فذكر غيره وقوله بطلانها وهذا خاص بالكبر \* ومن ذلك الكساء من خشية الله تعالى مطل عند بعضهم  
 غير مطل عند قسرين \* ووجه الأول أنه كان الواجب على المبدأ بذلك طريق إلى راضية حتى يصير  
 يتيقن بقاءه دون غيره ويستمع مواعظ القرآن كما فلا يظهر عابه بكاء \* ووجه الثاني كون الكساء من خشية  
 الله يحجم القلب على الله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه يستحب رد السلام  
 بالأشارة من المصلي إذا سلم عليه أحد مع قول الثوري وعطاء أنه يرد به دقراغه وقال ابن المسيب والحسن  
 يرد لفظا فالأول مشدد في رد السلام بالأشارة في الصلاة \* والثاني مخفف فيه \* والثالث مشدد في الرد  
 الصلاة لفظا \* ووجه الأول حصول المصلحة من السلام بالأشارة وهو الأمان من شره \* ووجه الثاني مراعاة  
 الاقتبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام \* ووجه الثالث خوف  
 حصول ضرر إذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن رد على المتكلم كالجملة من الولاية فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تطل الصلاة بمن روجعوا بين يدي المصلي ولو كان حائضا  
 أو حائرا أو كلبا أو سود مع قول أحمد ينقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلبه من الجمار والمرأى \* ومن قال  
 بالطلان هندس ورماد كراين عباس وأنس وابن المسيب \* فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام آخرا من لا يقطع الصلاة مروى وهو خاص  
 بالكبر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلوبهم شيء ولا يشغل قلوبهم عنه \* ووجه الثاني كون ذلك  
 يستحب ويشغل عن مشاهدة ما ينبغي لعين المصلي وقبلة من ملا طقات الحق تعالى فهو خاص بالأصغار قالوا  
 والحكمة في قطع الصلاة الجمار والمرأى أو الكلب الأسود كون الشيطان لا يفرقهم كما هو مشاهد بين أهل  
 الكشف والشيطان لا يفرقهم من الأئمة إلا بجمعه منه طيف ينقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع  
 صلته أي صلته شهوده وإتمامه بقطع مثل ذلك شهود الأكار أتمكتهم وشدة معرفتهم بالله لا تظفر ومن  
 جميع المخلوقات إلا إلى الله العالقات بهم وذلك من أمر الله لا خارج عنه فافهم \* ومن ذلك قوله تعالى والثاني  
 يجوز لأجل أن يصلي إلى جانبته امرأة مع قول أبي حنيفة بطلان صلاته بذلك فالأول مخفف خاص  
 بالكبر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص بالأصغار فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 وأيضاً الأول شهود الأكار وجه الكمال الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل  
 وصالح المؤمنين والملائكة بهذا ذلك ظهرا أي معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت  
 المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا هيئة أسجود لها لخالق الوفاق ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم حياء من كان  
 مخزوما من أنفاس النساء ومنه قدرة المرأة على إخضاع ما في نفسها من حجة الرقاق عن الرجل من أعان شهواتها  
 أعظم من شهواته إلى حال يسمن شغافا وغير ذلك من الأمور \* وصحت سدى علمنا الخواص وجه الله تعالى  
 يقول من تأمل في قوله تعالى وإن نظهارا على آخرة الآية على أن محمد صلى الله عليه وسلم أكل الخلق في  
 مقام المروية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم ولأنه كان عنده راحة من  
 الدعوى والوقوف في نفسه لكان وكله إلى نفسه بعض الوكيلين أو فاقا وأكثر من ذلك لاقاله وأما وجه  
 قول أبي حنيفة فهو لأجل ظهور رتقها والبل إليها الطم وهو خاص بالأصغار ولا كبر العمل به أيضا  
 للجزء الذي فيهم به شدة من الرأوى بميل إليها بالشهوة فرجع الأمر إلى الأئمة ما كان أدق مداركهم التي خست على  
 بعض المتأخرين فافهم \* ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الثوري  
 تركه ذلك فالأول مخفف خاص بالأصغار الذين يخافون غير الله وكلام الثوري خاص بالكبر  
 الذين يكرهون عدو الله في حضرة الله تعظيما مع غيبته عن شهود أمرهم بذلك ومثل ذلك البرغوث  
 والقملة فيصير على قتل ما ذكره من الصلاة لكل يجتهد مشهده \* ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة

واختلقوا في الانفصل من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القرآن أفضل ثم التمتع إلا تخاف ثم الإفرا دوا لك ولأن أحدهما لا يرد على التمتع ثم القرآن والثاني التمتع أفضلها للشافعي قولان أحدهما ما لا يرد ثم التمتع ثم القرآن وأرجحهما من حيث الأدليل واختار جماعة من أصحابه التمتع ثم الأول لأنه تعالى على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يصح وزاد حال الحج على العمرة بعد الطواف بالاتفاق لأنه قد أتى بالقصد واما إدخال العمرة على الحج فأخاره أبو حنيفة وما لك قبل الوقوف ومنعه أحمد مطلقا والثاني قولان \* ففضل \* ويجب على التمتع دم إن لم يكن من حضري المسجد الحرام ويجب أيضا على القارئ دم وهو وشاة باتفاق الأربعة وقال داود وطائفة لادم صلى القارئ وقال الشعبي على القارئ بدنة واختلفوا في حضري المسجد الحرام فقال الشافعي وأحمد من كان منه على سبيل لا تقصر فيها الصلاة وقال أبو حنيفة هم مسن كان دون ما أتيت إلى الحرم وكان مالكهم أهل مكة وفي طوى **فصل** \* ويجب التمتع بالأحرار الحج عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى يرى جرة

والشافعي بصفة الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها كالكراهة وبه قال مالك إلا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت وأجرت مع قول أحمد أنها تنقل على الإطلاق فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مذهب الثوريان وبوجه الأول ان مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالجوار والمخالط كن على وجهه كافر أو غير كافر أو غير ذلك مما عساه الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد أحلال حاضرة الله تعالى أن يتجنبه العبد في مثل المقبرة والجوار والمأوى الزبالة وقارعة الطريق وأعطان الأول فان الله تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمر بالبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة أحلالا لحضرته ولذلك صلت الأكار من الأولياء كسيدى عبد القادر الخليل وسيدى على بن وفا والشيوخ محمد الحنفى والشيوخ عدى بن الشيخ وفى الحسن الكرى وولده سيدى محمد بن المصطفى بن الحسين بن عبد الله بن عبد الوهاب الكافى ونعتهم بالحضر من بعدهم ولكن جهو رعا العلماء والصالحين على محبتهم للصلاة على الأرض أو الحصى ونحو ذلك مما لا يربطه تشبه خوفه على أن يفسد صلاتهم على ذلك مع جهلهم بمقامهم فيه وأيا العجب والكبر عن ربهم فكذلك أحدهم ولا الشيوخ من الأئمة الصالحين ويحمل حال سيدى عبد القادر ومن تبعه أنه كان لهم حال يحسدون به من بعدهم أن يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق ظهر النكسة فلا يذكر الامتشافه فافهم ذلك وأياك والمبادرة إلى الامتناع كراهية من يفرش له مضربة في مثل جامع الأزهر أو الحرم وغيرهما يصل على ما كان الله عبادا خلقهم لزينه والجمالة وطهر قلوبهم من الشوائب وحال خلقه لذلك والاكسار ونحوه لمسلم بالحكمة نفي نفوسهم حتى صاروا إلى البرقة ولم يراعوا علامتهم ميلهم على أكفهم ونفرتهم دائما إلى صدورهم فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

باب بصود السهو

أجمع الأئمة كاهم على أن بصود السهو وفي الصلاة مشرووعان من سهوا في صلاته جبر ذلك بصود السهو واتفق الأئمة الأربعة على أن المأمور إذا سهوا خلف الإمام لا يصح له السهو وعلى أن إذا سهوا الإمام لحق بالمأموم سهوه هذه مسائل الأجباع وأما ما اختلفت الأئمة فيه فنه قول الإمام أحمد والكبرى من الحنفية أن بصود السهو واجب مع قول مالك أنه يجب في النقصان ويسن في الزيادة مع قول أبي حنيفة وقرواية والشافعي أنه مسنون على الإطلاق فالأول مشدد خاص بأكابر الأولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مذهب الثوريان ووجه الأول تظلم حاضرة الحق جل وعلا عن السهو فيها عاير به سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالأكوات أو من جهة ما يتجلى له من عظم الهبة والجلال أمام جهة الاشتغال بالأكوات فظاهر وأما من جهة ما يتجلى له من جلال ربه وعظمته فلتقصيره في الرضاة والمجاهدة عن الوصول إلى مقام السكال فبصير يقدر على تحمل ذلك التحلى ويعرف ما يفعل وما يترك ولا تشجيعه مشاهدة به عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم إنا أنسى لست بنى فأخبرته وصل إلى مقام لا يقع له سهوه ولا نسيان وتبعه على ذلك الأكار من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول لا تدخل في الصلاة فاحررا لجيش وأرتموا نافي الصلاة من قال أنه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فقد أحسن عقام هذا الإمام الأعظم فعل أن من سهوا عما يفعل من صلاته لم يقم ما يتجلى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر إلى المقام الذى تحتج به من سهوا اشتغاله بالأكوات ناقص بالنظر إلى المقام الذى فوقه ككافر زاهد فافهم فان ذلك نفس وإلزامك تتعمه من أحس قلى وأما وجه قول مالك ونحوه في النقص جبر التحلل الواقع لتصد صلاته كاملة في ذلك اليوم وأما في زيادة قلوبها كماله فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي أن السهو في عامة المؤمنين مغفور وفيه الاستسقاء أو السجدة أو السهو وإن شاء وقد كان عبد الله بن عباس وجاعة يتجددون عقب كل ربعة للسهو وإن لم يقع منهم خلل في ترك عن من السهو الظاهرة ويقولون صلاة أمثالنا لا تسلم من الخلل فنقله الحكيم الترمذى في كتابه نوادر الأصول وتظهير ذلك قول عطاء الله لنافلة لامثالنا وإغماها جوابا لخلل فان التوافل لا تكون إلا من كملت

فصل في إذا لم يجد المدي في موضعه انتقل إلى المصوم وهو ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا تقام الثلاثة عند مالك والشافعي إلا بعد الإحرام بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد في المدي إلى رافق إذا أحرم بالعمرة جازله صومها هو سهل يجوز صومها في أيام التشريق للشافعي قولان أظهرهما عدم الجواز وهو مذهب أبي حنيفة والأقدم المختار الجواز وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد ولا يقوت صومها بقوت يوم عرفه لا عند أبي حنيفة فانه يسقط صومها ويستقر المدي في ذمته وعلى الأرجح من مذهب الشافعي بصومه بانه بذلك ولا يجب في تأخير صومها عبر القضاء وقال أحمد أن آخره ليس بغيره لعمدة وكذلك إذا أخر المدي من سنة إلى سنة لم يزد موقا وجد المدي وهو في صومها استحب له الانتقال إلى المدي وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك

فصل في أمامصوم السهفي وقت الشافعي قولان أحدهما إذا رجع إلى أهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الركوع وفي وقت سجود ذلك وجهان أحدهما إذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني إذا فرغ من الحج وإن كان بكعة وهو قول أبي حنيفة فرائعه



غير احرام بالاتفاق وحكي  
عن سبعين من حجة الله  
قال لانه قد اجماعه يوم  
دخل مكة غير محرم لم  
يلزمه القضاء عند ذلك  
والشافعي واحمد وقال  
أبو حنيفة يلزمه الا ان  
يكون مكافلا  
(باب الاحرام ومخطو راته)  
التطيب في البسند  
للاحرام من حيث عند  
الثلاثة وقال مالك لا يجوز  
تطيبه حتى راحته فان  
تطيبه وجب نفسه  
ويكره الطيب في الثوب  
بالاتفاق والافضل أن  
يحصر عقبه فلا يركب  
الاحرام الا في قول للشافعي  
وهو الامع من مذهبه  
انه يكره اذا انبثث به  
راحته وان كان راحته  
كان ماشيا فاذا زوجه  
لم يبق يومه ينقض احرامه  
وقال مالك والشافعي  
واحمد لانه فان لم يلبس  
لم ينقض وحكي عن داود  
انه ينقض بمجرد التلبس  
وقال أبو حنيفة لا ينقض  
الا بالنية والتلبس أو سوي  
الهدى مع النية

ان نفسه شفع الحق تعالى (فالجواب) انه لا يشفع الحق الا جرد غير الشاهد مع الحق وما لا شاهد لا يندفع  
في التوبة لانها تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا اورابهم وكشف القناع عن  
وجهه هذه المسئلة لا يدكر الاشفاقة فرحم الله الرازي في غرضه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام  
الشافعي واحمد ان من أخرجه جماعة عنه تركه كمن مثالا يرجع الى قوله وان يحب عليه العمل بيقين نفسه  
مع قول أبي حنيفة واحمد في إحدى الـ وابات عنه مانه يرجع الى قوله فالقول مخفف والشافعي مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لنفسه فانه أعلم بما فعله من غيره فلا  
يخرج عن عهدته التكليف بالذلك ووجه الثاني أن شهادة الغير احوط لان النفس ربما استغنى  
صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنب فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يبعد ترك تكبيرات العبد  
والشهادة الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يبعد ترك تكبيرات العبد  
ولترك تكبيرات موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبقال مالك لكن يختلف عمل السجود وعكسه فان  
صعد اثنى ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالقول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول أن القنوت والشهادة الاولى يشهدان الاركان فاصفا حرمها بالسجود ترك اكمال هيئة الصلاة  
ووجه الثاني أن نصيبات العبد وتكبيراته صارت شامرا في ذلك الجلع العظيم فتذكر الخائفين بكبرياء  
الحق تعالى حين يحويهم عن شؤدهم يشهدون الكثرة وليس الزينة وشاهد ذلك الله والوالب في ذلك اليوم  
عادة ذلك القول في المهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماسنه الا كما لا في الصلوات فن امر موضع  
المهر او عكسه نقص كمال صلاته كما سئل عليه السلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة  
المهر والامرار ووجه قول احمد النظر الى احوال غالب الناس في تصوم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة  
من التقص ولو بانقضى الاحتراز عن ذلك فليترك كان السجود راحا الى اختيار المصلين فان وجد في نفسه  
عزما وجها سجدا والا فلا ومن ذلك اتفاق الاثمة على ان يكتفى بالسجود اذا كرر سجدا ثم عول الرازي انه  
اذا كان السجود حسين كالزيادة والنقصان سجدا لكل واحد سجدين ومع قول أبي ليلى انه سجدا لكل  
سجودين مطلقا فالقول مخفف خاص بالعموم والشافعي نفسه تشدد بخاص بالتوسعة في المقام والذات  
مشدد بخاص بالا كرا لمباقتن في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك  
والشافعي واحمد في إحدى رواياته ان المأموم يسجد لله واذا ساء امامه لم يسجد امامه لله ومع قول أبي  
حنيفة انه لا يسجد الا ان صعد امامه فالاول مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول الاحتياط للاختياط وشدة الارتباط وتحصيل الجارية للنقص مع قضاء القدوة ووجه الثاني على  
قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وعلى ضعف الاول خاص بالا كرا الذين يرون امامهم كما يزرعهم  
كما اشار به حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح الجسد لحي والمسير  
والشافعي خاص بالاصغر الذين يشهدون امامهم كالجارية لهم لاجزائهم والله تعالى أعلم

جواب السجود الثلاثة

اجمع الاثمة على انه يشترط لسجود الثلاثة شروط الصلاة فحكي عن ابن المسيب انه قال الحائض تومئ برأسها  
اذا سجدت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي الذي خلقته وصورني وخلقه للوجهين سجدة واحدة  
هو واجب أو متعبد فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند الثلاثة والقارئ والمستمع فالقول  
مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من شأنه ان يركع السجود وهو  
حرام بحسب السبي في الزلزال والخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والخضوع له فن لم يسجد عند تلاوة  
شعره وقوله تعالى ان لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض أو سمعاه فافقد اشبه حاله  
حال من امتنع من السجود ظاهرا فوجب السجود لضرر من صفة التكبر وابطاح ذلك ان التكبر خاص  
بالجن والانس فقط دون غيرها من الحيوانات والجمادات من حيث ان التوجه على سجدة من

الاسماء أسماء الحسان والطف بخلاف غيرها من سائر الخلق فانه كان المتوجه على ايجادهم  
 اسماء الكبرياء والعلوية فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذ لا يصغر من لا يصغر من التكبرياء  
 طمع اختلاف الجن والانس فانهم خرجوا من تحت حكم من لا يعرفون بالذلة والتواضع طمعاً فان تكبروا وقهر  
 بحكم الطبع وان تواضعوا وفروا عنهم من الطبع ومن هنا وجب عليهم السلام بالذلة والتواضع والجماعة لخير جوارح  
 الكبر وحبال باسوة وتقوا على أصل عبوديته وسمعت سدي علياً الخواص زجه الله يقول وجوب  
 السجود خاص بالاصغار الذين لم يكملوا في مقام التواضع واسمائه خاص بالاكار الذين يحق الله تعالى  
 جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصاروا احدهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة بالذلة والاعف الله عز وجل  
 وصارت قلوب الخلق كاهم تشبههم بالذل والانتكاس بين يدي الله عز وجل اه فرحم الله الامام ابا  
 حنيفة ما كان أدنى نظره من خلفه مواضع استنباطها وروح الله بقية الاثمة في خفيهم من العامة يمد وجوب  
 سجود الثلاثة عليهم لانهم تحت سباج العفو فباعتد منهم من الكبر فلا كادهم يخرج عنه بل ربح عبادي  
 نفسه بالسجود على من لم يبعده من وقوع في الكبر افاض الله على الكبر والاصل في تكبر في محل الذل  
 والانتكاس رافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السامع من غير اجتماع لا يتأكد السجود في حقه مع قول  
 الامام ابي حنيفة ما من موافاة اول تخفف وهو خاص بالادام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكار وعلة  
 الوجوه لا تدرك الامتثالة لاهلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الثاني  
 اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد في اول بعد الفراغ منها مع قول ابي حنيفة انه اذا  
 فرغ سجدة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الابرار مرتبة الميزان وجه الاول ان المستمع اذا كان في  
 الصلاة فهو مشغول بتأجيله بالماور به في فناء الوقت فلم يؤخر بالاشتغال بغير ما ولو لان الامام من شانه  
 ارتباط المأمور معه ما كان يسوغ للمأمور بالسجود لقراءة غير نفسه فكان الامام نائب الحق تعالى في تلاوة  
 كلامه تعالى في عبادته ولا هذا الحد في غير الامام وجه قول ابي حنيفة ما في سجدة بعد الفراغ العمل  
 بالامر من معانيه يشغل بغير المناخاة المأمور به في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فات من سجود الثلاثة  
 لتقصيره بعدم الرضا الى صورته الى مقام الجبر بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن  
 الحق وبعضه يصير شهداء الحق تعالى في هذا السجدة على نفسه والحمد لله او هو وسود وهو بقرا  
 كلامه على ربه في هذا السجدة في المشاهدة الثاني دون الاول ولم أر هذا المقام اذ انما في وقتي هذا والله اعلم  
 ومن ذلك قول الشافعي واحد ان في الحج سجدتين مع قول ابي حنيفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى  
 فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الابرار الى مرتبة الميزان وجه الاول ان وجه الاظهار القرآن في قوله  
 يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا فاعوله واسجدوا وسجداً في الصلاة ركعة في الصلاة والسجدة  
 التي هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينه على ان ذلك في الصلاة ذكوات الركوع وهو  
 وجه قول ابي حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود والاصل في الصلاة لا الارض واما  
 السجدة الاولى في الحج فاعلموا في ابي حنيفة بقية اية الاثمة لم يأتها من التوعد بالعذاب بل من سجدة  
 الناس وادبها في الحج فاعلموا في ابي حنيفة بالسجدة عدم حضور الموكب الالهية العظيمة اشهد من مؤاخذه في غير  
 الموكب المذكورة فانه تعالى اخبر ان كل من في السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والجنات  
 والتبر والذواب في المراتك كاهم قال وكثير من الناس وكثير من علبه العذاب واغناحي على هذا  
 الكثير من الناس العذاب لما شاهدته السجدة لله من عودونه في الدرجة وكان الاولى به وان يكون اول  
 ساجد وهذا ما شاهدته الامام ابي حنيفة في قوله وجوب السجود فافهم فان قال قائل فمن أي باب وقع  
 من البشر عدم السجود لله مع انه لا يصح لاحد التكبر على ربه ايدوا غنايع التكبر على نفسه من الخلق  
 في الجواب انه وقع عدم السجود من الجحاح عن صفات العبودية ولذلك كان نارك السجود كافراً واقتلا  
 لانباء الله واولائه لانهم يدعون الى ما يرضون به صدره فافهم واكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ ابو عبد  
 عن حديث اذا احب الله عبداً نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلان فأحبوه فيسبح أهل السماء

في سائر بدنه كالتقصيص  
 والسرور ويل والقلة  
 والقضاء وانف وكذلك  
 الخيط احاطة الخيط  
 وكذلك المنسوج كالعمامة  
 وبحر الجباع والتقبل  
 واللبس بشهوة والتزوج  
 والتزويج وتقتل الصد  
 واستعمال الطيب وازالة  
 الشعر والنظر وهن  
 راسه وبسته ياتر  
 الادهان والمرافق ذلك  
 كله كالرجل الا انها تانس  
 الخيط وتستر راسها  
 ولا يمدن كشف وجهها  
 لان اسرارها فيه  
 في فصل في واختلاف  
 هل للمحرر أن يستقل  
 بما لا عاين راسه من محل  
 وغيره فقال ابو حنيفة  
 والشافعي يجوز وقال احمد  
 ومالك لا يجوز وقال مالك  
 عليه القدية وهو الاصح  
 من مذهب احمد واذا  
 ليس القابض كقصه ولم  
 يدخل يده في كعبه  
 وجبت القدية عليه عند  
 الثلاثة وقال ابو حنيفة  
 لا فدية عليه ومن لم يجد ازارا  
 ليس السرور ويل ولا فدية  
 عليه عند الشافعي واحمد  
 وقال ابو حنيفة ومالك  
 فدية عليه القدية ومن لم  
 يجد الثقلين جازله لم  
 يلبس الخفين ويقطعها  
 اسفل الكعبين عند ابي  
 حنيفة ومالك والشافعي  
 الا ان ابا حنيفة اوجب  
 عليه القدية وقال احمد

ثوبه دون بدنه وله أن يتغير بالعدو والنحو قال أبوحنيفة أصابع ران يجعل الطبيب الطعام ولا يديه فيا كدهوان ظهر ريمه وواقفه مالك على ذلك وقال أبوحنيفة لا يحرم على المحرم شيء من الرباحين والحشاء ليس بطيب عند الثلاثة وقال أبوحنيفة هو طيب يجب فيه الفتنة

﴿فصل﴾ ومحرّم الأدهان المطيبة كدهن الورد والياسمين ويجب فيه الفتنة وغير المطيبة كالشبرج لا يحرم إلا في الرأس وأحيه وقال أبوحنيفة هو طيب أيضا يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك في الشبرج لا يدهن به الأعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ودهن الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والرجل

﴿فصل﴾ ولا يجوز للمحرّم أن يعقد النكاح لنفسه ولا لنفسه ودان يوك فيه بالاجماع لو فعل ذلك لم ينفقه عند الثلاثة وقال أبوحنيفة ينفقه ويجوز وله مراجعة زوجته عند الثلاثة وقال أحمد يعدم الخواز

﴿فصل﴾ وإذا قتل صيدا خطأ وجب الجزاء

بقتله واقتسم لما سكة إن كان على كاهل مالك وأجد لا يجب الجزاء يقتل الصيد المولود وقال داود

ويؤخذ له القول في الأرض انتهى الحديث فإذا وقع النداء بذلك فابن كان قبله الانبياء والأولياء من هذا النداء فقال قد ههنا ذلك ولكن جيموا في وقت مهادتهم الانبياء والأولياء يحكم القمطين فلذلك أطاع ذلك الانبياء والأولياء بعض قومهم وعصاهم البعض الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من الجحيم من أي ومنه إلى لأن الانبياء والأولياء على الأخلاق الإلهية في التأسي به ولذلك قضى تعالى على قوم يعدم الصبيد له الذي هو كونه عن الطاعة لأمه لتأسي به الانبياء والأولياء إذ اعصى قومهم أمهم فافهم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتهم واحدة ص من عزائم الصبيد ولست بسعيد مشرك مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهو المشهور أنها سجدة شكر تصحب في غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكره إلا الأمر بصنائه بالصبيد فإنه لا يؤمر بالصبيد في الصلاة أكثر مما يكون خارجا عنها محضرة يقتل في العفو والرضا عن الصبيد وهذا خاص بالصاغر كما أن من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأهل كما بالذين يبقوا في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم في قول توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة من أجل أن لا يتعلق لها بالصلاة التي هو فيها ولم يفتأ صلى الله عليه وسلم في سجدها في الصلاة لخاف أصحاب هذا القول من تعذيبهم إذا صبروا في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فكل من المذهب وجه فافهم \* ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجديات في التجم والاشتقاق والعاقبة مع قول مالك في المشهور عنه أنه لا يجوز في الفصل ووافق الأئمة بقية الصديات وهي إحدى عشر سجدة ماعدا السجدة الأخيرة من الحج ووجه الأول الابتاع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منذ تحول إلى المدينة فكل ما وقف على حده ما بلغه مع أن من أثبت السجود في الفصل مشدود من في السجود فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وصحمت سببى على الخواص رحمه الله تعالى يقول عالم سجدة النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منذ تحول إلى المدينة لا استقرار نفوس غالب الصغار حين تحولوا إلى المدينة في كمال الأعباء والاشتغال بخلاف حين كانوا في مكة فإنهم طمأنوا عندهم بقيام كبره فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من أسلم قريبا انتهى \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع لا يقوم مقام السجود الثلاثة إذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة بأنه يقوم مقامه استحياءا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الغالب في الناس أن لا يخشعوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الأكارب ينظرون إلى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدق مفاد كره في الله عنه وعن بقية الأئمة ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكمل إلا ما قرأه السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه قرأه آياتها جميعا سريه بالقرأة دون ما يهر به وبه قال أحمد حتى أنه قال لو أسرفه لم يسجد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ردهن عن قرأة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالأكارب الذين يقدرون على التزول إلى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الإمام أبوالمؤيد يكره أن لم يقدروا على التزول إلى السجود لعدم قوام استعدادها فطلب طول القيام حتى يقع لها الذنب بالسجود ذلك بجود كمال القوة على تحمل التحن الواقع في السجود فلذلك كره الإمام قرأة آية السجدة لأنه وجهه على نفسه وعن من هو مثله بالسجود ولو لم يكن قرأ آية السجدة ما كان خطيبا بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم \* ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا سجد الإمام للتلاوة فطلب تباعه المأموم طلبت صلاته كالترك القنوت مع قول غيره أنه لا يطل لأن ذلك سنة في الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك اختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القنوت وإذا انقطع القنوت بطل حكم الوصل محضرة الله وإذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني أن المتابعة لا يجب إلا في ما هو من صلب الصلاة كالأركان فكل وجه \* ومن ذلك قول



قال لا لأن تطوع فظاهره في وجوب ما زاد على الجنس صلوات الأن يحجب بعارض كسدر ووجه  
الشافعي كقولنا كيد من الشارع في صلاة أو تردودها كيد في صلاة الفجر وما كد فيه الشارع فهو  
بالوجوب ما شبه فيكون مرتبة فوق النافلة ودون العرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى  
على عارف فرحم الله الإمام أحمد حنيفة حيث غار بسن لفظ الفرض والواجب بين معناهما فجعل  
ما فرضه الله تعالى على محارفه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخطئ عن المولى أدبا مع الله  
تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم مدح الإمام أحمد حنيفة في عمل ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع  
رفع رتبة تشريع به على تشريع هو ولو كان ذلك ما بذنه تعالى ولم ينظر في ذلك من جعل الفرض  
والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق أنهم ما عندنا الإمام أبي حنيفة من متفاضلان والخلف معنوي كما هو  
لفظي لأن يكون ذلك الأمر الذي وجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فالتأني  
من الله لا ما أتاه الشارع عنه وقائمة ما قلناه أن المكاف بفعل ذلك الواجب وهو متى به كالفرض ونظير  
ما قلناه هنا تخصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالعلماء ثم بلفظ الصلاة دون لفظ الطاعة والترضى وإن كانت  
الصلاة من الله في اللغة الرحمة تغنيها عن شأن الأول أو كثير ما من الشارع أشياء على معنى واحد  
ويوجب بعضها المجتهد بما جازاه كالخائف فان الشارع ذكر مع قصص الأطهار ونسب الأطهار وغير ذلك من  
خصال الأنبياء فاته من خصال الأنبياء وقال المالكية لو وجب فان من السنة عندهم ما هو  
واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد فعل بعضهم عن اصطلاح الإمام مالك فظن أنه يقول بعدم وجوبه  
أخذ من قوله أنه سنة فقصار بقر ذلك في درسه يقول الاستحباب سنة عند مالك فلو صحت من غير استحباب  
صحت صلاته ومالك يقل بذلك بل أوجه من حيث أنه خاصة تحب ازات قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول  
الشافعي أنه يستحب أن يصلي قبل العصر أربع ركعات الظهر أربع ركعات من غير أن يصلي في سنة العشاء التي  
لكن مع رد الألبان في الصلاة في شأنه أربع ركعات من غير أن يصلي في سنة العشاء التي  
قبلها فجعلها أربع ركعات التي بعدها أيضا أربع ركعات من غير أن يصلي في سنة الظهر والعصر مشددة والثاني تخفف  
وفي سنة العشاء العكس فراجع الأول في ترتيب الركعات وهو وجه الأول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن  
الامان في النافلة قبل الفرض في الظهر والعصر وذلك لتكثيف الصلاة في تلك الأوقات وقت الظهر  
واقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي هو الضم كعصر الثوب وكالكفاة  
الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ بعناجته فيها وما لا ريب في أنها أربع التي جعلها أبو  
حنيفة بعدها فهي كخير لعمد كمال الحضور رفيع الكفاة الحجاب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة  
في صلاة التطوع الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين فأن يسلم من كل ركعة حازع عند الأئمة الثلاثة خلافه  
حنيفة طه من السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل أن شاء صلى ركعتين أو أربع ركعات أو ثمانية تسليمة  
واحدة فعل وأما النهار فيسلم من كل أربع فالأول مشددة والثاني فيه تخفيف ووجه الأول مراعاة حال غالب  
الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك الجلي فكان تسليمة من كل ركعتين في محل  
الاعتدال بين الأكبر والأصغر ووجه من قال بيسلم من كل ركعة مراعاة حال الأصغر الذين لا يقدر  
على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعتين ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال  
الأكابر الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل الجلي أكثر من ركعتين ووجه من  
منع الزيادة على الركعتين في النهار مثل الوقوف بين يدي الله في النهار على الأكبر وأحسانهم به عكس ما عليه  
الأصغر الذين لا يحسنون زيادة ثقل الجلي ولا يتصله من فرحم الله الإمام أحمد حنيفة ما كان أكثر رعايته  
إقامات الأكبر والأصغر ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر شغفهم على الأئمة ومن ذلك قول الشافعي  
وأحمد أقل الو تركعتين أو ركعة واحدة عشر وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول أبي حنيفة الو تركعتين  
ركعات بتسليمة واحدة لا تركعتين أو ركعة واحدة مع قول مالك الو تركعتين أو ركعة واحدة مع قول مالك  
فلهما من الشفع ولكن أقله تركعتان فالأول فيه تسليمة والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تسليمة ووجه فرجع الأمر

الى

﴿فَمَلَّ﴾ وإذا طوى المحرم في الحج والعمره قبل التحلل الأول فسد نسكه ووجب المضى في فاسده والقضاء



ان وطئ قبل الوقوف فسد حرمه  
ولزمه شاة وان كان بعد  
الوقوف لم يفسد حرمه  
ولزمه بدنه ونظامه مذهب  
مالك كقول الشافعي  
وعقد الاحرام لا يرتفع  
بالوطئ في الماتنين  
بالاتفاق وقال داود يرتفع  
وهل يلزمه ان يتفرقا في  
موضع الوطئ لظاهر من  
مذهب ابى حنيفة  
والشافعي انه يتصحب  
وتال مالك واحمد  
بوجوبه وان وطئ ثم  
وطئ ولم يكفر عن الاول  
قال ابو حنيفة يلزمه شاة  
كفر عن الاول اولم يكفر  
الا ان يتكرر ذلك في  
جلس واحد وقال مالك  
لا يجب بالوطئ الثاني شي  
والشافعي فلان احدهما  
يجب كفارة ثانية ثم قبل  
بدنه كالاول وقيل شاة  
والاصح كفارة واحدة  
وقال احمدان كفر عن  
الاول وحيث بالثاني  
بدنه واذا قبل بشهوة او  
وطئ فسد حرمه الفرج  
فانزل لم يفسد حرمه  
بدنه وقال مالك يفسد  
حرمه ولزمه بدنه والقضاء  
(فصل) واذا قتل صيدا  
لمثل من النعم لزمه مثله  
من النعم عند مالك  
والشافعي وقال ابو حنيفة  
لا يلزمه الاقمية الصيد  
وبشراء الهدى من الحرم  
ونهبه كجائر عند  
الشافعي وقال مالك لا بد  
ان يرد وقيل الهدى من  
كل واحد منهم ثم كمل والحمام

الى مرتبة الميزان • وجه الاول الاتباع لمر الشارع والحكمة في كون العمد له صلاحا لثوب زيادة او  
نقص رعاها الشارع لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور ووطئه في آخر ركعة  
من صلاة التورق الفرد قال تعالى وكلهم آتاه يوم القيامة فردا فانهم حين كان استعداده قوا وحصل  
له الحضور مع الله تعالى في اول ركعة او اواخر ركعة كفي بذلك ومن لم يحصل له الحضور دفه الى اذات حتى  
يحصي ذلك باحدى عشرة ركعة او ثلاث عشرة ركعة او اكثر كما قاله مالك ووجه قول ابى حنيفة انه لا يزداد  
على ثلاث ركعات كون ذلك والليل كان المغرب وترا ليل ومن القواعد المقررة ان الشبهة اعلى من المشبه  
فلا ينبغي ان يذوقه ولا ينقص عنه ما يمكن وقد رجعت بسببى عليا لنحو اس رحمة الله بقول لا يسيغ نغلا  
الاما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال فيه نقل وانما يقال فيه عمل بر وخبره وجمعة مراراة قول  
لا يكون نقل الا لمن كلفه فانه ذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد عتبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم  
اورثه فقد وجد الله تعالى واتني عنه الشريك ودخل طريق السعادة وذلك ان بعض ما يكون الى ايلس فلذلك  
امر هذا ان الامان ان يقر افعاله وتدين دفعا لثوب كبره وسوسه فهو خاص بالاصاغر ووجه قول ابى حنيفة انه  
يقر في الاخرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ايلس في ثلثة الحضره وهو خاص بالا كابر  
• ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي ان من اوتر ثم تجبلا بعد التورع قول احمدان يشفعه ركعة ثم يبيده  
قالوا لم يخفف بعد اعادة التورع والشافعي مشدق في جمع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول الاتباع في قوله  
صلى الله عليه وسلم لا تراتر في ليله توهر خاص بالا كابر الذين لا يسلين لا ييلس على توحيدهم ووجه الثاني  
الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يعلون من كثرة التوحيد ولا ييلس عليهم سيل ومعنى  
الحديث السابق ان من اوتر قبل ان تمام فقد قتل ما عليه فاذا قام صلى بعد التورع انه ان يحتم بالشفع عملا بقول  
الشارع لا تراتر في ليلة اى حتى آخر صلاته لا يليل يشفع فهو تحت اوى في ذلك وسوى ومن فهم هذا  
لا يحتاج الى نقض التورع فاهم • ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي باسحاب القنوت في النصف  
الثاني من رمضان في آخر ركعة من وترا ليل او مع قول ابى حنيفة واحمدان شعبة ذلك في التورع جميع  
الشفع وقيل جماعة من الشافعية كابن عسكرا وابى منصور بن مهران وابى الوليد النسابى روى خالوا  
مخفف والثاني مشدق في جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع قبل ذلك في النصف الثاني  
من رمضان دون غيره ووجه الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضى الدوام فاذا الاما ابو حنيفة  
واحمدان احتياط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب التوحيد لا يرد والتورك الشبهة اذ قبلها الفردية والاحدية  
والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في ثلثة الحضره ولا يخص العبد نفسه فيما بالدعاء فاهم  
• ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي واحمدان صلاة التراويح في شهر رمضان عشر وثركعة ولها في الجماعة  
افضل مع قول مالك في احدى الروايات عنه انها سنة وثلاثون ركعة وان فها في البت احب الى وبذلك قال  
ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في سنة كما يصلي مع الامام فالاحب ان يصلي في سنة فالاول فيه  
تشدد من حيث الامر بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فجمع الامر الى مرتبة الميزان  
• ووجه الاول وهو خاص بالضعفاء في الجماعة في شهر رمضان لعدم قوه احدهم على الوقوف وحده بين يدي الله  
تعالى في عشر من ركعة فكان الافضل فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هبة التعجز وجل  
ويخبر عن من حضره لمد من يتأسي به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة ووجه الثاني مراعاة حال  
الا كابر الذين يتدبر عن الوقوف بين يدي الله تعالى افراد او مع خوفهم على أنفسهم ايضا من الوقوف في  
الراية محضرة الناس في المسجد كما ساقى بطله ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض  
• ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمدان يجوز قضاء الفرائض في الامايع والمشي عنها مع قول ابى حنيفة ان  
ذلك لا يجوز في الاول مخفف والثاني مشدق في جمع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول انها اسيلة لها سبب  
فيكون ذلك كاذبا لملك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه ووجه الثاني ان الحق

الحق الحرم واذا اشترك جماعة في قتل سيد لهم ثم جزاء واحد عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهم ثم كمل والحمام

تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة فسهل المقضية كما شمل المؤداة وبما ضاح  
 ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوكة في وقت غضبهم وذلك لان  
 وقت الاستواء لا يوجد فيه لشخص ظل يهاجر بداخله بعد ان وال فان الشخص ان لم يكن صاحباً فقله  
 نائبه عنه وانما امتنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد في عائلاتهم من تعبير كل يوم وقت الاستواء  
 الا يوم الجمعة وصارها كناية عن الغضب الالهي ووجه استثناء الحرم من مكانة من انتهى عن الصلاة فيه في الاوقات  
 المتكررة كونه العبد هناك في حضرة الملك الخاصة فكانه من اهل البيت وأخداة الذين لا يعنون من  
 القرب من خدمته في وقت من الاوقات ووجه النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح  
 حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدور مع كون عباد الشمس يتأهبون للصعود ذلك من في ذلك الوقت فنهانا  
 الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت هر وبما مشاركتهم في صورة العبادة وان كان  
 القصد مختلفاً على الصبر أو الصبح في أول وقت كان النهي في حقه منى تخبر من أى تخبر من وسائل الاضرب  
 مقاصد كاتقدم في تحريم الاستمتاع من الخاضعين بابين السرة والركبة وان كان الصبر بما لا صلة الاغناء  
 للاستمتاع بالفرح فقط وقد بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة صلى الله عليه وسلم بعد العصر فأنه فله  
 بالبره فقال حذيفة اغناهم ناعن موافقة الكفار وهم الآن لم يصعدوا فقال له عمر اكل الناس يعرفون ذلك  
 اه فهذا سبب سدا العلماء على المصلى الباب من حين يفعل صلاة العصر والصبح لئلا يتسلسل الامر الى  
 موافقة الكفار في الصلوات للشمس فافهم ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واحمد في إحدى رواياته انه  
 يسئل من فاته شيء من السنن الاربعة ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كما قصر ارض مع قول أبي حنيفة انها  
 تقضى مع الفريضة اذا فاتت ومع قول مالك انها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والآخر انه  
 بعض تشديد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الأول القياس على النقص اذا فاتت  
 بجماع انما وقتاً معيناً وهي جواربها يحصل في الفرائض من النقص من قضائها كاملة فلهذا قلنا ان النقص اذا فاتت  
 مع ربه حيث لم يباله شيئاً ناقصاً كنظيره في الاخضية والكفارة وغيرها وان كان الكل منه تعالى واليه  
 ووجه قول أبي حنيفة ان الاربعة التي فاتت مع فريضةها كى الاذلة فلا ترتفع الفريضة الا معها الجابر  
 لنفسه ها وقد كان على بن ابي طالب رضي الله عنه يقول يحلوا بالركعتين بعد المغرب فانهم ما يربحان مع  
 الفريضة فقياس بذلك غيرهما وقد ذكره وان من آداب مملوك الانسان لا يكون في خادمهم نقص في  
 اعضائه او برص او جنام في جسده لئلا يقع بصبرهم على ناقص وما كان ادبا مع مملوك الدنيا فهو ادب مع  
 ملك المملوك من باب اول وان كان الحق تعالى هو الخالق لذلك التساوى فافهم ووجه قول مالك والشافعي في  
 التقديم ان الاربعة لا تقضى وان كل وقت له نصيب من التقدمة واذا فات وقت بلا خدعة مذهبنا فاعلا في  
 شيء من العبادات يفرغ الوقت المستقبل من تلك العبادة وعلما ان الوقت الماضي مع انه كلف في الفريضة فن  
 اراد جعل العبادة المستقلة للوقت الماضي فكانه نقل الكفاية من أسفل الفريضة الى اوجها وهذا خاص  
 بنظر الاكابر والثاني خاص بنظر الاصاغر فرحم الله الامة بالجنحة بما كان اكثر لديهم مع الله وخلقهم ومع  
 بعضهم بعضاً فكل ما لم يذكره بجنحة ذكره بالجنحة لا حرم رعاها غلبت عليه الصلابة على اوسعها من خواص  
 ومحجوبيين ومن ذلك قول الشافعي واجدانه ليس من دخل المسجد وقد أتممت الصلاة ان يصلي تحية المسجد  
 ولا غيرها مع قول أبي حنيفة ومالك انه اذا أمن ووات الى ركعة لثابتة من الصبح اشتغل بركعة في القبر خارج  
 المسجد في صورته اذا أتمت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول مشدد في أمر الصلوة والثاني قه تشدد بقراب  
 الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الأول عليه الحسنة والتعظيم على الصلوة الفريضة وعمله بشدة وتأخذ الله تعالى  
 للعبادة اخل بالادب فيها اكثر من مؤاخذته اذا اخل بآداب في النافلة فقد مضى هذا الصلابة على القربة  
 الايمان على عمل ما بين يديه في القبر بعضه من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني مراعاة تحصيل ركعة من تلك  
 الصلابة في جماعة جاء ان يكون الله تعالى غفر لعمد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين وأغفر  
 لهم معه وبعنا سبكت الهيبة في عذلة بقدر ان يغفر بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وثوقه  
 لا يضمن وهو مذهب أبي

في فصل وهو يجب على  
 القارئ ما يجب على  
 المرد من الكفارة فيما  
 يرتكبه وقال أبو حنيفة  
 يجب كفارتان وفي قتل  
 الصدا واحد جزا آن  
 فان أفسد احرامه لزمه  
 القضاء كارتا والكفارة  
 ودم القتران ودم في  
 القضاء به قال أحد  
 والحلال اذا أخذ صيدا  
 من الحبل الى الحرم كان  
 له ذبحه والتصرف فيه  
 وقال أبو حنيفة لا يجوز  
 وفصل وهو من قطع  
 صبر الحرم بالانفاق  
 ويضمن بالجزاء عند  
 الشافعي في الشجرة  
 الكبرية يفرق في الصلوة  
 شاة وقال مالك لا يضمن  
 لكنه متى فنيان فله  
 وقال أبو حنيفة ان قطع  
 ما أنشأه الآدمي فلا جزاء  
 عليه وان قطع ما أنشأه  
 الله عز وجل فله  
 الجزاء ويحرم قطع  
 حشيش الحرم لغبر الدواب  
 والافان بالانفاق ويجوز  
 قطعه للسدواء وعلف  
 الجواب عند الثلاثة وقال  
 أبو حنيفة لا يجوز قتل  
 صيد من المدينة حرام  
 وقد قطع صيده وهل  
 يعين الشافعي قولان  
 الحسد في الرأح منها  
 لا يضمن وهو مذهب أبي

لا يخص مكان

باب حصة الجميع

من قصد مكة شرفها الله تعالى لا ينسب اليه اية اوتقار به بل يجب عليه ان يهرج ويهرج او عورة او يسهب ذلك الشافعي قولان يصحهما له يسحب والثاني يجب الا ان يشكر ودخله بخطاب ومصاد وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يراه المتباعد ان يدخل الحرم الا بغير ما من دونه فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا بحرام ودخل مكة بالبحار ان شاء دخلها ليل او نهارا بالاتفاق وقال الثوري واحتق دخولها ليل افضل ويسحب البهائم عند رؤية النبي بالانوار ورفع الدين فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة وقال مالك ان تركه مطهرة مدم

فصل من شرط الطواف اطهاره وسرعه وعتده الثلاثة وكان ابو حنيفة ليس بشرط في صحته والترتيب في الطواف واجب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب وبعبده ما دام حكمة فاذا خرج الى بلده تركه وعن داود انه اذا

مع الجماعة اولي له من اشتغاله بآداب القدوم على حضرة الله عز وجل وتوقفته الحضور معه في تلك القرينة باصطلامه من شدة الحمية كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهه فنام ذلك فانه ناس ومن ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت ينشئ الشارع عن الصلاة لا يصح قضاء الصلاة ولا التثفل الا حصة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة حاسب متقدم يجوز فعلها في كل وقت ولو كان في الطواف والمنذور وجود التلاوة او كثرتين عقب الوضوء فالاول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني مخفف فرجع الاري مرتبة الميزان وتقدم توجهه من القولين في المناسبات وافقوا على كراهة التثفل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس او تطلع وقال ابو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تصح واذا شرع فله ان يطلع الشمس وهو فيها يطلب صلاته ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني في كراهة التثفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعد كراهة ذلك فالاول مشدد في كراهة والثاني مخفف فرجع الاري مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يثبتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتثقل بعد صلاته الفجر شيئا فانما كان يثقل مع الجماعة فان لم يجد احدا فبعت معه اضطلع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه ما انصبوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذي ذكره او وقت الفجر الا في حال كادت مفاسدهم تتطوع من الخشية فيكون ذلك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدوام والالتفات الذي اصحابهم فعل هذا على حال الاكابر ومحمد بن ابي حنيفة على حال الاصغار الذين لم يحضر واذا كان الفجر الا في مع الدقطة او ناموا عنه ونصح حله اضاعا اكارا الا كابر الذين حضر واذا كان الفجر الا في مع الدقطة تعالى على تحمله فلهما ايضا التثفل لقدمت عليه كالا صغار فافهم ومن ذلك قول مالك والثاني باستثناء التثفل بركة من النبي مع قول ابي حنيفة ووجه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التثفل بركة استخدام الملك في داره بالاذن لهم في الدخول عليه في ساعة شاؤا من ليل او نهار بخلاف الوارد على الملك من الآفاق ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن مريح من استخدام الملك لهم ولو كان احدهم من اكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان استخدامهم كان ماذن لهم في الوقوف بين يدي الملك اى وقت شاؤوا فافهم والادب معه الا بالاذن جسد اولى لان الحق تعالى لا يعقيد عليه فله ان يرجع من ذلك الاذن بدليل وقوع النسخ في الاحكام الشرعية والله تعالى اعلم

باب صلاة الجماعة

اجمعوا على ان صلاة الجماعة مفسرة وعتدها واجب اطهارها في الناس فان امتنعوا منها قوتلوا واتفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم وعلى اقل الجماعة تمام ومأمون قائم عن عيته فان لم يقف عن عيته بطلت صلاته عند احد ككسائي وعلى انه اذا سلم الامام وفي المأمومين من يرون فقهه فمأمون ثم بهم الصلاة في الجماعة يجوز بخلافه في غير الجماعة قائم ما خالفوا في ذلك ككسائي وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاقب الجماعة وقد قام الى الثالثة فجلس له ان يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على ان اذا اتصلت الصفوف ولم يكن بهم من طريق او نهر صرح الائتمام وكذلك اتفقوا على ان اذا اتفقوا على ان جماعة لا يغيب عن غير مكرهه الا عندنا من سيرين ككسائي وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامة المرأة بالجل في الفراش وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم على امامه في ركعة فلهما مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه في ذلك قول ابي حنيفة ان الجماعة في الفراش غير جائزة فرض كفاها وهو الاصح من مذهب الشافعي مع قول مالك انها مستوبة قال جماعة من اصحاب ابي حنيفة والثاني ومع قول احمد ان الفراش عين وابست بشرط في صحة الصلاة عندنا ولكن ان صلى منفردا عن القوم مع الجماعة أم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجماعة في الفراش مستوية في دولة الظاهر والباطن بالثلاث القلوب والادب الا بالاذن ان يفتقد من الجماعة بالاصالة فقامت شعار الدين في دولة الظاهر والباطن بالثلاث القلوب والادب الا بالاذن ان يفتقد من الجماعة بذلك والادب الا في اخفاء الدين وذهاب التواضع والتواضع غلبت كلة اهل الكفر على اهل كلة

فيه اجزاء اولاد هاهنا وتقبل الحير والبيجو على سنة لان في البيجو على تقبيلوا زيادته وقال مالك السجود عليه بدعة والركن اليساري

يستلمه بعده وقبلها ولا يستلمه عند ١٤٨ الشافعي وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك يستلمه ولا قبل يده بل يضعها على فيه وروى الخرق

الاجماع وأضناف صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالأساغير لتقوى أبشده وذكره الجماعة ورؤية بعضهم بعضاً على الوقوف بين يدي رب الأرباب في حضرة تكاد أعضاها الأنياب والمساكنة أن تنفصل منها فلوان المنفرد أقسم في تلك الحضرة وحده ونجته الله تعالى لما قد عر على أن ينصف حتى يتم صلاته من شدة الخجل أعضائه حتى خشع فكان من رحمة الله تعالى أنه أمره أن يصلي مع جماعة يصح له التأميم وتقوم به العزيمهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الملققة في قان من صلى الصلاة المعادة لا يعرف شيأ من ذلك وعاشته أن يطعن في ركوعه وسجودهم وراعى معاني ما يقرأ من القرآن والأذكار ومثل هذا محجوب عما قلناه من سرائره الأفعال والأقوال في الظاهر فافهم ووجهه من قال انما سبنا الحقها بالسنن التي فعلها الذي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كان المحجب أن يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة يحجب اجتماعه وهكذا الحكم في جميع ما قبله الشارع ولم يبين لنا من تنه هل هو واجب أم مستحب فن كان مقلداً الإمام فهو تحت حكمه فيما قبله من وجوب أو نهي ومن لم تكن مقلداً فكيفه التأميم برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فبأنه يقطع النظر عن كونه فرضاً أو سنة أو إلزاماً بمجر ما وسعه الشارع أو يوسع ماضيه الشارع وعلى ذلك جافه من أهل الله عز وجل ووجهه من قال انما فرض من أخيه مظاهر الأحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والطمع الحريص فلو أنها التمكن واجبة على الأعيان لما حث تعالى الناس بها في وقت تطارر الرؤس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمر أعمالهم يسامح أحداً في التخلف عنها الأعراس لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فإذ صليهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة أنه لا يهمل ولا يهمل الذين حرموا المأكلاً لأصلن المحضو ربح الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفاً من أن يتأله العدو وضرواً وعن حب الجزاء الذي فيه يخاف من غير الله ما رفق ولا يقطع فافهم ومن ذلك قول الجوهري أن الصلاة في الجماعة أكثره أفضل مع قول مالك أن فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالصنعاء الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله تعالى مع الواحد والثنين والثاني مشدد خاص بالأقوام الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد أقله أهل الله عز وجل على الجزاء المشرى بخلاف غيرهم والله أعلم ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحبنا للقاء قامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بترك الجماعة في الأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمرين مرتبتي الميزان وجه الثاني أن الجماعة ما شرعت بالصلاة إلا لتألف قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرته الذين واقعة مشاورة قلوب القلوب ما شرعت إذا لم تألف رعا عارضت بعضها بعضاً في إزالة المنكر بعضها في ذلك البدو الذي طلب إزالة فبقية قد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرسدن مثل ذلك ووجه الأول تنقير الشارع جماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرة في الدين كالجوهري وإزالة المنكرات ففيه إلتلاف قلوب المؤمنين والمسلمات وذلك قول أبي نصرته الذين في ذلك لا طعن بين يدي الله عز وجل إذا تكلف بالخدمة عام للذكور والإناث فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة في غير الجمعة اغناهي مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن كان خطفه نساء فإن كانوا رجالاً فلا يجب واستثنى الجماعة بعرفة وأبيد بن فقال لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أجدنية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فجمع الأمرين مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود أمر نية الإمامة عن الشارع وأيضاً في صورة الارتباط فحصلت برطهم فاعلمهم غلى أفعاله وذلك كاف في إقامة الشعار ووجه الثاني قول أبي حنيفة ضعف رابطة التسامع جال في التعاضد التعاون على إقامة شعار الدين فاحتاج إلى التوجه نية الإمامة التي ليتوور برطهم به وذلك علم توجهه ما إذا كانوا رجالاً ووجه استثناء الجماعة والعديد والجميع بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وصحولة الشعار بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستثنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فهو وجه قول أحد الأخذ بالأحطاط ليرتبط بالأمور بالامام شيئا وعكسه وهذا خاص بالصنعاء والأول خاص بالأقوام الذين يشهدون

عن أجدنيه قبله والركان الشامان اللذان يلبان الحجر لا يستبان وعن ابن عباس وابن الزبير جابر استلمه ما وسحب للركل والأضناف عند الثلاثة وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رأيت أحداً يفعله وإذا ترك الرسل والأضطباع فلا شيء عليه بالانصاف وعن الحسن البصري والثوري وابن المجشون أنه يلزمه دموا أقرانه في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء وكراهها مالك في فصل من يقول بوجوب الطهارة في الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن من أحدث فيه توفراً وبني والشافعي فيه قول آخر أنه يستأنف دوركتا الطواف وأحياناً عند أبي حنيفة وذلك قول للشافعي وقال مالك وأحد هما ننان وهو الراجح من مذهب الشافعي في فصل من والسقي ركن في الحج والجمرة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واجب يجزى بدو عن أحد روايتان أحدهما واجب والأخرى مستحب والذهاب من الصفة إلى المرونة والعقد منها إلى الصفة أخرى عند كافة الفقهاء وحكى عن ابن جرير الطبري أن الذهاب والأياب يجزى عن واحد وتابعه أبو بكر الصيرفي من الشافعية ولا بد عند مالك والشافعي وأحدان بيده ارتباطهم

بالصواب فمختم بالرواقان عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا حرج عليه **فصل** في سبب أن يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار عند التلبية وقال مالك بسبب والركوب والتمشي في الوقوف سواء عند أبي حنيفة ومالك وهو ١٤٩ **الراجح** من قول الشافعي وقال أحمد

الركوب أفضل وهو قول  
 قدّم للشافعي وأذا وافق  
 عرفه يوم الجمعة لم يصل  
 جمعه وذلك عني وإنما  
 يصل الظهر ركعتين  
 عند كفاة الفقهاء وقال  
 أبو يوسف يصل الجمعة  
 بعرفة وقال القاضي  
 عبد الوهاب وقد سأل أبو  
 يوسف مالك كان ههنا  
 المسئلة بمحضة الرشد  
 فقال مالك نسقاً بأننا  
 بالمدينة يعلمون أن الجمعة  
 بعرفة وعلى هذا أهل  
 الحرمين وهم أعرف  
 من غيرهم بذلك

**فصل** في المبيت  
 بمزدلفة تسلياً وليس  
 بركن بالاتفاق وحكي  
 عن الشعبي والنخعي أنه  
 ركن ويجمع بين المغرب  
 والعشاء في وقت العشاء  
 بالإجماع فلو صلى كل  
 وحدة منهما في وقتها جاز  
 عند مالك والشافعي  
 وأحمد وقال أبو حنيفة  
 لا يصح ذلك

**فصل** في الزمى وأوجب  
 بالاتفاق ولا يجوز زفير  
 الحجارة عند الثلاثة وقال  
 أبو حنيفة يجوز بكل  
 ما هو من جنس الأرض  
 وقال داود يجوز بكل  
 شيء سبغ الرمي بعد  
 طلوع الشمس بالاتفاق  
 فإن رمي بعد نصف الليل  
 حازمه الشافعي وأحمد

ارتباطهم بالإمام في ذلومهم كالمرحوس حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الأفعال  
 كأن كبره ركوعه ولم يركع الإمام ومثل هذه هي الأربعة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعلم أن  
 من ادعى صحة الارتباط بالباطن بامامه وتبع المبلغ في الظاهر هو من أصل التلبس على نفسه فتأمل ومن  
 ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوالبه وأحمد أنه لو نوى المفرد الدخول في الجماعة من غير قطع الصلاة مع  
 قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة قال أبو حنيفة والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
 الأول أنه لما ارتباط صلاة الجماعة فزاد خبراً وأشار بهم في إقامة الشعار حسب طاقته ووجه الثاني أن  
 نية الإمامة في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة مع عدم الالتفات إلى  
 الارتباط بامامه وهذا خاص بالإمام غير أن الأول خاص بالأكثر أصحاب المقام الجمع فلم يغير جواب ذلك عن  
 شهود الحق تعالى بل ازدادوا به وداعاً كما قال عليه حال الأثر إذا دوى ذلك من الأدب مع الله تعالى لا يخفى  
 على عارف بأنه ما كل أحد قد عرّف خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو مفرد  
 فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن ما ذكره المأمور من صلاة الإمام فأول الصلاة في التشهدات وآخر  
 صلاته في القراءة مع قول الشافعي أنه أول الصلاة فلا وجوب كذا بعد في الباقي القنوت ومع قول مالك في الشهور  
 عنه أنه آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد الأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف  
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم الاختلاف على الإمام ظاهر بما تقدمنا الإكمال فلا يبعد  
 القراءة قبل رجاء كانت القراءة وحدهم من قراءته مع الإمام من حيث الحضور ومع الغيبة تعالى ووجه الثاني  
 الاحتياط بالاحتياط فوافق الإمام فيها وفيه ولا يختلف عليه وبأني بآثار في عمله الأصلي فلذلك كان يوافق  
 الإمام في التشهد والتسبيحات ولا يشغل بدعاء الافتتاح لأن موافقة الإمام في هذا الموضع أهم ووجه  
 الثالث اكتفاء المسبوق بما فعله مع الإمام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالإمام غير الذين  
 ينقل عنهم مناحاة الله تعالى في القنوت والجلوس وحدهم كان كلام الشافعي محمول على حال الأكارم الذين  
 لهم قدرة على منة الحق جل وعلا وسددهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من دخل  
 المسجد يوم الجمعة قد غرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على غير  
 الناس مع قول أحمد أنه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه تخفيف والثاني في تخفيف فرجع  
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف تشتت القلب عن الإمام وأصول تشوش لمن جهة  
 الافتتات عليه فصرى على التماس بعد ذلك وهو متكرر فيسرى تذكره في قلب المأمومين ووجه  
 قول أحمد أن إقامة الجماعة تأنزلة الأجر والثواب للجماعة الثانية إن كانوا صلوا مع الإمام الأول أو  
 حصول فضيلة الجماعة إن لم يكونوا صلوا أو رجاء أن كان في الجماعة الثانية من يسبح أن يقف بين يدي الله  
 وحده في الصلاة أولاً لا يستطيع الوقوف وحده أصلاً من شدة الحمية فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن من  
 صلى مفرداً ثم أدرك جماعة صلوا أو تسبّحوا أن تسبّحوا معهم بذلك قال مالك لا في المغرب فإن صلى  
 جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالراجح من مذهب الشافعي أنه يعيدها وهو قول أحمد لا في الضحى والعصر  
 ومع قول مالك في روايته الأخرى أن من صلى جماعة لا يعيده من صلى مفرداً أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال  
 الأوزاعي لا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد إلا الظهر والعشاء وقال الحسن بسبب الإلهام والعصر  
 فالأول فيه تشديد وفي مسأله من صلى مفرداً ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع  
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الانعاز ورجاء كافي في الصلاة الأولى نقص الجهر في الصلاة الثانية  
 وأما استثنى مالك المغرب تخفيفاً على الناس لضيق وقته وأما استثنى العنيد عادته وأما استثنى  
 أحمد الصبح والعصر لهنبي الشارع عن الصلاة بعد فعله ما لي أن تقرب الشمس أو تطلع الشمس مع ما في  
 الأعادة من راحة النفس من جواز الترك وإن كان لها حكم فرض من جهه وجوب القيام في جامع القبله

﴿ ٢٠ - ميزان - ل ﴾ وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز زالمى إلا بد طلع القمر الثاني وقال سجدة الحمد والتمني والثوري  
 لا يجوز إلا بد طلع الشمس ويقطع التلبية مع أول صلاة من روى جرة العتبة عند الثلاثة وقال مالك لا يقطعها إلا بد زالمى يوم عرفة

﴿فعل﴾ أفعال يوم القيمة أربعة إلى خمس والعروا خلق والطواف والسجود الثلاثة أن يأتي بها على الترتيب وقال أحمد هذا الترتيب واجب والأفضل خلق جميع الرأس ١٥٠ واختلافوا أقل الواجب فقال أبو حنيفة لا ثم قال ما لك السك والأكسر وقال

الشانسي مجزئ ثلاث  
شعرات وبدا الحناق  
يأشلق الأيمن وقال أيد  
هنيضة بالشق الأيسر  
فاعتبر عين الحناق ومن  
لأشعر على رأسه! سحب  
له أمرار المومي عليه وقال  
أوحشفة لأستحب

كان من الابل أو البقر  
في صفحة سنامها الأيمن  
عند الشافعي وأجد وقال  
مالك في الجانب الأيسر  
وقال أبو حنيفة الأشعار

محرم ويستحب أن يقلد  
الأب بنعمين وكذلك  
الغنم عند الثلاثة وقال  
أحمد لا يستحب تقليد

الغنم وأدا كان ملكي  
تطوعاً فهو باق على ملكه  
بالاتفاق يتصرف فيه  
إلى أن يخرجه وإن كان  
ملكاً لغيره

وصار الساكين فلابامع  
ولا يبدل عند الثلاثة وقال  
أولسيفه يجوز بيعه وأبداله  
في سنة واحدة

من ابنه مافضل عن ولده  
وقال أبو حنيفة لا يجوز  
وما وجب من الدماء  
ما لا يأكل منه وقال

أكل من جميع الدماء  
الواجبة الإخراج الصيد وقذرية

ومخرج الخروج من مائة رذائلهم أن الصلوة لا مائة وجه توجه إلى التفلية ووجه إلى الفرضية لا وجه واحد ووجه قول الأوزاعي ما قلناه من النبي عن الصلاة عقب الصبح وتحقق الأمر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة أن الظهر والعشاء أي فانه بعد ما يكون وقت الظهر وتسايل فيه المحاب فلا يكون المصنفه فأي صلاة على الكمال فكان إعادة جابر قلنا من النص وأما العشاء فانه عقب وقت التهارق أمر الخرف والمعاش عادة مع غلط الحجاب فيه أيضا وذلك ما حسب الشارع لامتة تأخيرها إلى أن يمضي ثلث الليل الأول كما أشار إليه حديث ثوبان أن عليا قال لا تأخرت الصلاة إلى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول أحمد والله أعلم ومن ذلك قول الامام الشافعي في الحدباء فرضه إذا أعاده الأولى والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم أن فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة وأحمد والأوزاعي والشعبي انها مجرد فرضه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول سقوط الخطاب عنه بقطوع وجه الثاني الاختيار احتياط ونسبة الجهر لمساء وقع في الأولى من النص ووجه الثالث رد العلم فيه إلى الله تعالى أدباع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك ووجه قال عبد الله بن عمر قال حين سئل عن ذلك ذلك إلى الله سبحانه تعالى منهم ما عاشا \* ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد أن الامام إذا أحس بداخل هو رآه أو كوع أو التفت له الآخر فسبحه لا انتظار مع قول أبي حنيفة وما لك بذلك وهو قول الشافعي فالأول شديد ما سبب الانتظار والثاني مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك عونا لاختصاصه على تحصيل فضيلة المصنف لله في الركوع مع الركوع أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين ووجه الثاني الحر وبن التشر بل بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وإن كان مثل ذلك مغفور له ووجه تسميته عيبا لخواص روجه الله تعالى بقول انما حسب الامام الشافعي وأحمد انتظار الداخل إذا أحس به الامام في الركوع أو التفت له أحاسنها اظن بالامام وان نه لا يشغله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولأن هذا من الامام على أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما سببه ذلك فاهم ووجه رضى الله عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطا الله تعالى القوة وجعل له عدة عينين ينظر بها إلى الحق جل وعلا وعين ينظر بها إلى الخلق والى ما فعل وعين ينظر بها إلى الحق والخلق معا فسلم أن الذكر امته خاصة بالأصغر أما الأكبر فلا يضرهم ذلك قطعا فاهم ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأمور بمراقبة ماله من غير عذر لم يعطل مع قول أبي حنيفة وما لك انما يعطل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن قيام الصلاة خلف الامام اغما هو أدب يدل بحسن صلاته فقرأ فيهما عدا الجملة والصلاة العادة ووجه الثاني انه بالداخل معه كأنه ربط فنه بأتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة لا يتعد ذلك معطل ومنصب الامام في الصلاة على جواز الخرج من طاعة ووافقته كالامام الاعظم في الامامة في الصلاة في منصبه بالاصالة فافق فافق امامة منق ومات متجاهله كمن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج عن شرع لا سيما أن الوقت المفرقة القدر في دين الامام فاهم ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وسبق قوله المأمور بالامام وبينهما وأمر بقرن مع قول أبي حنيفة انها لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المأمور قائما هو ما بينت قلت الامام وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الامام والمأمور ولو معناه أن لا ينقطع ضرورة الارتباط بينهما من حيث الاحكام كذلك انقطع من حيث القلوب كما أشار إليه خبر ولا تختلفوا عليه فختلفت قلوبكم فانه من الله عليه ولم يحكم باختلاف القلوب لا اختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فكل من اتقوا من وجهه \* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد من سئل في دية بمسلاة الامام في المسجد وهناك قال عمر ربه الموقوف لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشورة ورجعته أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف

والواجبة الاجزاء الصمد وقديله الاذى وبكره الذبح لئلا وعن مالك انه لا يجوز وافضل بقعه للذبح المعتمر المروة  
وللعاج معنى وقال مالك لا يجزئ المعتمر النحر الاعتد المروة ولا للعاج الاعني (فصل) وطواف الافاضة ركن بالاتفاق وأول وقتها من

نصف ليلة القهر وأضله ضلعي يوم الغفر ولا آخر له وقال أبو حنيفة أول وقت طلوع القمر الثاني وآخره نائي أيام الشريق فإن أخره إلى الثالث  
لزمه عدم **فصل** وروى الجمرات الثلاثة في أيام الشريق بعد الزوال كل جمعة بيمين ١٥١ حصيات من إحسان الجميع بالاتفاق

وقال ابن الماجشون يرى  
جمرة العقبة وركن لا يضل  
من الحج إلا بالاتباع به  
ويجب أن يبدأ بالتي تلي  
مصحفاً لحديث في الروضة  
ثم يرى جمرة العقبة وقال  
أبو حنيفة لو روى منكسا  
أعادها لم يفعل فسيلا  
شي عليه

**فصل** في الأيام  
المعدودة أيام الترتيب  
بالاتفاق والمسلمات  
عشر ذي الحجة عند الشافعي  
واحد وقال مالك ثلاثة  
أيام يوم الترويض ومن بعده  
وقال أبو حنيفة يوم عرفة  
ويوم القهر والأول من  
أيام الترتيب

**فصل** في نزول المصعب  
ليلة الرابع عشر من  
محرم ويحكى عن أبي حنيفة أنه  
نسب وهو قول عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه  
ويصحب أن يخطب الإمام  
في نائي أيام الترتيب

وقال أبو حنيفة لا يستحب  
وله أن يتصرف اليوم  
الثاني ما لم يقرب الشمس  
ويترك الرمي إلى الثالث  
لم يتفرق غربت الشمس  
وحج مبيتا وروى الله  
وقال أبو حنيفة أنه ينبغي  
ما يطلع القمر

**فصل** في إباحة  
المرأة قبل طواف  
الفاضة ثم تفرج حتى تظهر  
وطواف الأبرار الجبال  
كثيرة هذا الحديث وزيادة  
ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج **فصل** وطواف الوداع من واجبات الجميع على

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول دفع الشك المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر لخلق  
وجه الثاني في ذلك حصول الشافعي وله الباطن الذي وعلم الله تعالى وحضرته فكل وجه وقد رأت  
من يصلي خلف إمام بيت المقدس أو مكة وهو غير صحيح الجبال ولا غير هائل لكن قد فات هذا فضيلة  
امتثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا وكان سيدي على الخواص رجحه الله تعالى في ذهب إلى  
مكة وبيت المقدس وغيرهما فصلى مع الإمام ثم رجعه وقال أتباع السنة الأولى وكذلك كان يفعل سيدي  
إبراهيم المتولي كما أخبرني بذلك شيخ الإسلام ذكر بارحه الله تعالى له ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
وأجد أنه لا يجوز زائدا المقرض المتفعل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر مع  
قول الشافعي أن ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر  
قوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا علي أي الإمام فختلف قلوبكم فإنه مثل الاختلاف عليه في الأفعال  
الباطنة كما مثل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حد سواء ووجه الثاني كون اختلاف أفعال  
القلوب لا يظهر من مخالفة الإمام عند الناس فالأمة الثلاثة زاعوا المخالفة القلبية بين الشافعي وأبي حنيفة  
الظاهر ولا شك أن من رأى الباطن والظاهر معا كل من رأى أحدهما مع جواز كل منهما على انفراد  
فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة إمامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها  
كثيرا وإن كان البالغ أولى بالإمامة من الصبي بل لا خلاف فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن  
منصب الإمامة في الجمعة وغيرهما من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن يكون بالنا  
ووجه الثاني أن المراد عدم دخوله واجبات الصلاة وأدائها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي عزم  
الفرائض والسنن ويصر عن الصلاة مع الحدث والنفس وأيضا لأنه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فإنه  
الإمام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن إمامة المصدق غير الجمعة من  
غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكرهه إمامة المصدق الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول سكوت الشارع على إمامة المصدق بجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يفضل الحر  
على عبد ولا عبد على حرا إلا بالعلم ويروى كما يكون ذلك المصدق في الله من الحر وأكثروا لا يسكنوا بين يدي  
ربه فيكون مقدما عند الله على الحر الذي عنده كرهة وعزة نفس ووجه الثاني كون الإمامة في الأصل من  
منصب الإمام الأعظم ومعلوم أنه يشترط أن يكون جوازا كذلك القول في نائيه وإن كان البديل ليس من  
منصبه أن يكون على صورة البديل من كل وجه فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي إن الصبي والأعرج  
في الإمامة سواهم قول ابن سيرين وأبي حنيفة أن الصبر أولى واختاره أرواحه حتى الشرا من أبي حنيفة  
وجماهير مع أنها مجمعة بالاتفاق فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
عدم ورود نهي في ذلك ثم أن المدار على نور القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني  
أن الإمامة من منصب الإمام الأعظم فكلما لا يكون الإمام الأعظم أعني فكذلك نائيه ومن ذلك قول الأئمة  
الثلاثة بكرهه إمامة من لا يعرف أو هو مع قول أحد بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول  
طلب الأئمة اتصال السند بالإمام إلى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرفه أو هو من باب ما يقطع  
النسب والوصلة بمحضرة خطاب الله عز وجل لا نول الزنا لا ينبغي أن تكون واسطة بين خطاب الله  
عز وجل بالقرآن والدعاء لخلق لم ينص له ولا كرهته فافهم كما أشار العقول تعالى في الزائفة كان  
ناشئة فومقتوا سائلا وأيضا فنقدروى عن بعضهم أنه قال إن الله تعالى ربي الإمام السند الباطن كما رأى السند  
الظاهر بل أولى ووجه الثاني عدم ورود نهي في ذلك يقول صاحبنا عند أمر الله تعالى بالسبع والطاعة لمن  
ولا عساوان كان ناقصا أيام أبي الله الذي لا يوصيه راجع إلى نفسه لا ينداهها بالنا فافهم ومن ذلك قول  
أبي حنيفة والشافعي وأحمد في حديثه وأبى بجمعة إمامة الأسبق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد في أشهر

حس الجبل عما يلي بغيرهم الناس وركب غيرهما كما عند الشافعي وأحمد قال مالك يلزمه حسن الجبل  
ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج **فصل** وطواف الوداع من واجبات الجميع على

المشهور وعند الفقهاء الامن الاكل فلا داع عليه وقال ابو حنيفة لا يسهط الا بالاكامة **باب الاحصار** من احصر غنوده عن الزنوف او الطواف او السجدة وكان له ١٥٢ طريق آخر يحسنه الوصول منه لم يقصد قرب اب او يمد يد ليعمل فان سلكه فانه الحج اولى لم يكن له طريق آخر يسهل

روايته انه لا تصح ان كان فسقه لا تأويل ويعد من صلى خلفه الصلاة وان كان يتأويل اعد مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول صلاة الصلابة خلف الحاج قال ابن عمر وكفى به فاسقا وقد احصر من قتلهم من الصلابة واليمين قتلوا مائة الف وعشرين الفا وانما يصح الائمة المذكور ون صلاة المأمومين خلفه لا يحتمل انه يتوابع عقب كل ذنوب به صحبة واغما كرهها خلفه لاحتمال اصراره وقال به منهم ولنا الصلاة خلفه فاسق اذا اقيم بالفعل الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبيرة الله وقراءة ركوع وسجود وسجود واستغفار من حين يحرم اليه ان يسلم منها فلا يوصف بقصق في جزءها وانما اجابت الكراهة من استصحاب الذنوب فسقة الذي فعله خارج الصلاة الى ان تدخل في الصلاة وذلك نقص من وجوب الكراهة المأمومين الامام وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة من ام قوما وهم له كارهون وقال احمد لو انكم خيبركم فانهم قد كرم فيما يشك من ربه بكم انتهى ووجهه ان كان يعدم جهة امامته عدم اتصال السند للمؤمن بمحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطني اذا فاسق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة ابد حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة تفصله عن الظاهرة حكما كالصلابة المحسوسة عند الله تعالى على حدسوا فكما كان من صلى في بدنه نجاسة لا بد في عنها الوضوء بلا ظاهرة لا تصح صلاته فكذلك من تدين بالذنوب وقصق بها فافهم • ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح حال حال مع قول احمد جواز ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول ينهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلوة من منصب الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند اجدوا كانت حصة خلف الامام في مثل الصلوة والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة لا تصح امامتها فيها باجاء الخلا لا لمنصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الى حال • ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذي بطلان الاعتناء به فانهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الائمة لا يصح ان يحسن الفاتحة اولي من الاقرام قول احمد ان الاقرام الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة اولي فالاول مشدد في معرفة الفقه دون القراءة • والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول انه معرفة اصل واجبات الصلاة فقط اولي من الاقرام الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه • يادته بكثرة حمل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول بالاصل السلامة من وقوع الامام في السهو او فيما يخل بالصحة ويصح حمل قول الامام احمد على الاقرام الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فانه لم • ومن ذلك قول ابي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الاي لطلان صلاتهم امام قول مالك بطلان صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بصفه صلاته الاي بخلافه وبطلان صلاة القارئ على الأرجح من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قالوا والا اي هو الذي لا يصح الفاتحة ووجه الاول نقص الاي عن منصب الامامة وكالمرا اذا اصلت بالرجل وان قيل بصفه صلاته دون الرجل ووجه الثاني ان صلاته الاي في نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الغضا بخلاف القارئ ما كان له ان صلى خلف ناقص لكن وبذلك وجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى وبصح حمل الاول على حال اهل الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان منهم في الاحتياط فأمثل • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بصفه صلاته من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه امام الجمعة فلا يصح الا بشرط ان يتم العدد بعده مع قول ابي حنيفة بطلان صلاته من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا المحدث نفسه صححت حملته من خلفه وان كان عالما بطلت فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول العمل بظن المتقدمين طهارة امامه عن الحدث الا في الجمعة لا بشرط كمال

العمل مطلقا **فصل** • واذا احرم العبد نذر من ولده صم احرامه ولم يمد تحمله بالانفاق **فصل** • واذا اهل الظاهر لا ينفذ احرامه والامة لا تعذب الا ان يكون لها زوج فيعتبر بقاءه مع الولى وعن محمد بن الحسن انه لا ينفذ نذر الزوج



فانفصل **﴿**لأرأى أن تحرم محبة الإسلام غير إذن زوجها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد واختلفوا في ذلك والأصح منه وهل  
لزوج تحليل زوجته من الفرض الثاني قولنا أظهر مما في الرافعي أن ذلك كإلهائها ١٥٣ من ابتداء شوقه قال أبو حنيفة ومالك

[illegible]

أيام التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز نعلقه الا في يوم النحر خاصة فوعى النبي الجواز الى آخره روى الحنفية واذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط ذبحها اوقات أيام التشريق بل ذبحها او يكون قضاء هذه الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الذبح وتدفع الى الفقراء (فصل) ومن دخل

ليس له تخليها هكذا  
صرح به القاضي عبد  
الوهاب المالكي وله  
منه ما من حج التطوع في  
الابتداء فان أحرم فله  
تخليها عند الشافعي  
في كتاب الأصحية  
في شرعها أصل الشرع  
بالإجماع واختلف هل  
هي سنة أو واجبة فقال  
مالك والشافعي وأحمد  
وبإجماع أبي حنيفة هي  
سنة مؤكدة قال أبو حنيفة  
من واجبة على المؤمنين  
من أهل الأعمار واعتبر  
في وجوبها النصاب  
ويدخل وقتها عند  
الشافعي بطولع الشمس  
يوم النحر ومعنى تدر  
مسلة العمد والخطبتين  
صلى الإمام أول فصل  
وقال أبو حنيفة هو التلوة  
من شرط صحة الأصحية  
أن يصلي الإمام ويخطب  
الآن بأبغضه قال يجوز  
لأهل السواد أن يضرعوا  
إذا طلع الفجر الثاني  
وقال عطاه يدخل وقت  
الأصحية بطولع الشمس  
قطر وآخر وقتها عند  
الشافعي آخر أيام التشرع  
وقال أبو حنيفة ومالك  
آخر الثاني هل أيام  
التشرع هي سبعة من  
جبر يجوز لأهل الأصحية  
التضعية في يوم الفريضة  
ولأهل السواد أي آخر

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

عليه عشر ذى الحجة وقدمه أن ينصى فالمستحب له عند مالك والشافعي أن لا يحاق شمره ولا قبله ثم روى حتى ينصى فان قدمه كان مكرها وقال أبو حنيفة وهو مباح لا يكره ولا يستحب وقال أحمد بن حنبل في رواية له وإذا أقيم عليه عيبه وكانت له حجة لم يحد

صلاة من على غيرهما ومن على غيرهما صلاة من خلفه ادون صلاتها هي فالأول مخفف وهو خاص بالأكرار الذين لا يلهيهم عن الله شيء من شهور الدنيا من نساء وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص بالأصغار الذين يميلون إلى الشهوات بحكم الطبع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة من صلى منفردا خلف الصف بحيث صلاته مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد بطلان صلاته أن يرجع مع الإمام وهو وحده ومع قول النخعي لأصله أن صلى خلف الصف وحده فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول أن مدار التقدير على الاقتداء بالانفال دون الموقف وانما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انهم يداينون لاجتماع القلوب كما أشار إليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الإمام فختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الوقت خلف الصف حكمه من حيث صلة بامامه وقيل مكرها وذلك قطع ارتباط صلاته خلف الإمام بخلاف ما إذا لم يرجع حكمه بصفة صلاة أتصهر الزمان ومن هذا يعلم توجيه كلام النخعي \* ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أربع قوليه بطلان صلاته من تقدم على إمامه في الموقف مع قول مالك بصفة صلاته فالأول مشدد في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول مراعاة منصب الإمام في الظاهر من حيث أن الوقت أمام إمامه فيه من سوء الأدب ما لا يخفى وليس هو مقتدا بامامه عند من رآه فانه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض كالنائب عنه في تليغ أمره ونهيه لا غير فكيف يمكن أن لا يصير في جهة فكذلك نائبه من حيث نائبه وكما أننا لا نشاء إلا ما شاء الله وهو في غير جهة فكذلك القبول في النائب يجب أن يكون أفعالا لنا مع الله وليس ولم يكن في جهة النفس ولو بدأ الإمام ما لم يكن في ذلك اختلاف الصعبة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من الصعبة كانت تقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إماما مع تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقر برأيه على ذلك وهذا أعظم شاهد بأصحة صلاته الإمام مع تقدمه في الموقف على إمامه لكن لما تطرق إلى إمامه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أمورا مسقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فانهم \* ومنه إذا لم يعرفه أهل الله تعالى لا تطرف في كتاب \* ومن ذلك قول الإمام مالك أن من صلى في داره بصفة صلاة الإمام في المسجد وكان يسمع التكبير بحيث صلاته الألف الجمعة فانه لا تصح الألف الجامع أو رحمه المتسلسلة به مع قول الإمام أبي حنيفة تصح صلاته من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول عطاء بن الاعترار بالعدم بانتقال الإمام دون الشاهد ودون الخلف في الصفوف وهو قول النخعي والحسن المصري و \* قال الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول أن مراد الشارع باجتماع الناس في الجماعة صلاة الأئمة ليعتصموا على القيام بالجمعة وشعار الدين لخلاف الإمام مالك أن يختلف قلوبهم باختلاف موقفهم تشديده قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سؤوا صفوفكم ولا تختلفوا وافتختلف قلوبكم بخلاف وقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف وإذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعداوة وصار كل واحد معارض الآخر في أدائه وأفعاله ولوأمره عرف وفيه ما عن منكر ومن شك في تغييره وأحفظ عن الإمام مالك أنه يدل على الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مع ما نقلنا من احتياج ذلك البيت إلى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والأصح انتهى ووجه هذا أن كل مكان احتاج الدخول إليه إلى استئذان فهو بيوت الناس أشبهه فان بيوت الله لا تحتاج إلى إذن من الخلق ووجه الثاني وما به من أصل المسئلة أن الاعتبار بالعدم بانتقال الإمام فقط بحيث كان المأمور يعرف بانتقال الإمام بحيث صلاته وكأنه معه في موضع واحد ومنه يتألف صحة صلاة من صلى بعصر خلف من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا إذا كشف له عنه وهو لا يعرف انتقاله لأن أصحاب هذا المقام قلوبهم متولفة ولو كان بينهم وبين إمامهم بعد المشرقين والحمد لله المفضل

فصل في المستحب أن يسمى الله تعالى عند نوح الأضحية وغيره فان تركها قال أبو حنيفة أن تركها الذابح التسمية بعد ما تترك ذبيحته وإن تركها لماسيا كالت وقال مالك أن تعد تركها لم يجر وأن تركها غاصبا ففيه ريبان وعنده وأية لائحة

فحل مطافاً سواء تركها أم أداها وقال القاضي عبد الوهاب ومذهب أصحابنا أن نازلة التسعة عبد الله بن مازن لا تزول ذبائحهم ومنهم من يقول إنها بسنة وقال الشافعي تركها سهواً أو بعد الأبوذر وقال أحمد بن محمد الترمذي

روانان وصحب عند  
الشافعي أن يصلي على  
الذي صلى الله عليه وسلم  
عند الذبح وقال أبو  
حنيفة ومالك بن نكر، عند  
الذبح الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم وقال  
أحمد ليس بمشروع  
وصحبه أن يقول  
اللهم هذا منك ولك  
فتقبل مني وقال أبو حنيفة  
بكر ذلك

«فصل في إذا كانت  
الأضحية تطهر واستحب  
له أن يأكل منها  
بالاتفاق وقال بعض  
العلماء بوجوه وفي قدر  
الأفضل منه لثاقفي  
قولان الجيد بأنه أكل  
الثالث وهذا الثالث  
ويتصدق بالثالث والاربع  
أنه يتصدق بكامل الأضحية  
يتبرك بأكلها ولا يأكل  
من لحم المذود وشيئ  
بالاتفاق ولا يجوز بيع  
شيء من الأضحية  
واللهدي نذرا كان أو  
تطهرا ولا يسم الجمل  
بالاتفاق وقال النحوي  
والأوزاعي يجوز بيع  
بالألب التي تدعى نعام  
كالفأس والقدر والمخل  
والبراني ومحمد ذلك  
عن أبي حنيفة وقال  
عطاء لابن سبيح أنه  
الأضحية بالذراع  
وغرها

**فصل** والابل افضل في الاضحية ثم البقر الغنم وقال مالك الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر والبدنة تحزن عن سبعه وكذلك البقرة والشاة عن واحد والناقص قال الشيخ زهير بن وهب البقر اضعف من عشرة ويجوز ان يشترك سبعه في بدنة واكثر او تفرق اومن اهل

بيت واحد وقال مالك كان تقاروا وكانوا أهل بيت واحد خاز **فصل** في المعقنة مشر وعندهم مالك الشافعي وقال أبو حنيفة  
هي ماسحة وأقول إنها ماسحة ١٥٦ وعن أحمد ورويان أشهر رجالها نسيه والثانية أنها واجبة واختاره بعض أصحابه

وقال الحسن بن داود  
يوحوبها والمعقنة أن  
يذبح عن الغنم شاتين  
وعن الجارية شاة وقال  
مالك يذبح عن الغنم  
شاة واحدة كما عن  
الجارية والذبح يكون في  
السوم السابع من  
الولادة لا يتفق ولا  
عس رأس المولود يذبح  
العقبة لا يتفق وقال  
الحسن يذبح رأسه يذبحها  
وقال الشافعي وأحمد  
يسحب أن لا يكسر عظام  
العقبة بل تطبخ أجزاء  
تقاروا لسلامة المولود  
**كتاب النذر**  
النذر أن كان في طاعة  
فهو لا يزال لا يتفق وإذا  
كان في معصية لم يجر  
الوفاء به واختلف في  
وجوب الكفارة  
فقال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي لا يلزمه كفارة  
وعن أحمد ورويان  
أحداهما ينقد ولا يلزم  
فعله ويحب به كفارة ولا  
يصح نذره محر كرم  
السيد وأيام الحيف غير  
أنه يحرم ذلك فإن صام  
صح ومن نذره في الله  
لم يلزمه شيء عند الشافعي  
وقال أبو حنيفة ومالك  
يلزمه ذبح شاة وعن أحمد  
رويان أن أحداهما يلزمه  
ذبح شاة والآخرى كفارة  
عين وكذا لو نذره نفسه

وإن نذره عبد لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن أحمد ورويان أحداهما يذبح وكس والآخرى كفارة  
**فصل** ومن نذره مطلقا صح نذره عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ويلزمه كل يوم المعاقية وفيه كفارة وعن الشافعي وإن كان أحدهما يقول

الجماعة والثاني لا يصح حتى يعلقه بشرط أو صفة وهو الأصح **فصل** ومن تذرقة في الجراح بأن قال أن قلت فلأنه على صوم  
أوصفة فالمرجح من مذهبه الشافعي أنه يخبر بين كفارة بين وبين الوفاء بما التزمه وقال أبو حنيفة يلزمه الوفاء بما قال بكل حال ولا يخبره  
الكفارة وله قول بالخبرته وقال مالك يخبره ويقال إن العمل عليه **فصل** ومن ١٥٧ نذر الحج لغيره أو لغيره عند

أبي حنيفة ومالك والشافعي  
قول أن أحدهما يجب  
الوفاء به وهو الأصح  
والثاني أنه يخبر بين الوفاء  
وكفارة العين عن أحمد  
روايتان أحدهما التخيير  
والأخرى وجوب  
الكفارة لاخير

**فصل** ومن نذر أن  
يتصدق بماله لزمه عند  
الشافعي أن يتصدق  
بجميع ماله وقال أصحاب  
أبي حنيفة يتصدق بثلث  
جميع أمواله المذكورة  
بأن الزكوة استصبا  
ولهم قول آخر أنه يتصدق  
بجميع ما ملكه وقال  
مالك يتصدق بثالث  
جميع أمواله الزكوة  
وغرها وعن أحمد  
روايتان أحدهما  
يتصدق بثلث جميع  
أمواله والأخرى يرجع  
في ذلك إلى ما يراه من مال  
دون مال

**فصل** وإذا نذر الصلاة  
في المسجد الحرام تعين  
فعله فيه وكذا في مسجد  
الدنبة والأقصى عند  
مالك وأحمد وهو الأصح  
من قول الشافعي وقال  
أبو حنيفة لا تعين الصلاة  
بالنذر في مسجد محال

**فصل** وإذا نذر  
صوم يوم بعينه فأنظر

هو يسمى نهي شفة وله نظائر كثيرة في الشرع فأن الشارع أولى بالمؤمنين من أنفسهم فرجع الأمر إلى  
مرتبي الميزان ووجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منه إلا بدليل ولم يرد دليل في  
ذلك مما بلغنا ووجه الثاني أن الشارع قد عجل للثقة واستغالل الدليل عن مراقبة الله تعالى فن تكلف  
الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شططا لم لا يقتدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضر غالبا فكان  
حكمه حكيم من لم يأت له الحق تعالى في الوقوف بين يديه لا يمان على ما فعل لأن الشارع ما ضمن الموعنة  
الإن كان تحت أمر وإذا كان غالب الناس لا يكاد يحضرون الله في فرائضه من أولها إلى آخرها فكيف  
بما زادناهم واتبع الجمهور فإن الاتباع لجمهور الأصحاب والتابعين أولى من مخالفتهم إذا فصل للتمتع  
المحذور والاقول ابن عمر لم يفعل قول الجمهور وعلى حاله لا تكابر وكلام ابن عمر على حال الأصاغر والله  
أعلم وهو من ذلك قول مالك والشافعي أنه نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم النحر وج والدخول صار مقبلا  
مع أول أبي حنيفة أنه لا يصبر مقبلا إلا نوى إقامة خمسة عشر يوما فإقامة وقاهم قول ابن عباس تسعة عشر  
يوما ومع قول أحمد أنه نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشر من صلاة أتمه فالاول مشدد وكذا الأربع وقول أبي  
حنيفة تخفف وابن عباس قوله فيه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط  
وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالأصاغر الذين يؤدون الفرائض مع توهم النقص لمجمل لهم لا ثمة مدة  
القصر وهي مدة معتدلة لا تطول زمن الرخصة فيقص رأس ما لم يعدم إتمام الصلاة بخلاف الأكار الذين  
يؤدون الفرائض مع الكمال فلا تقي بمقامهم فلم الزيادة على الأربعة أيام كل خرفة من صلاتهم ترجع على  
قضاها من أعمال الأصاغر ويصح أن يجل الأول لم يعمل الشافعي وبالله تسكن من حيث أن الأكار يتقرون  
على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على المجرة الطويل بخلاف الأصاغر وهما أسير يريدون العمل  
الله تعالى لا تطرق في كتاب وبهم ذاعرف لتعليل قول أبي حنيفة أن المسافر لو أقام بالدينية أن رسول إذا  
حصلت حاجته بتوهمها كل وقت من ماله بقصر أو قول الشافعي أنه بقصر ثمانية عشر يوما على الأربع من  
مذهبه وقيل أربعة والله أعلم وهو من ذلك قول الأئمة الأربعة أن من فاتته صلاة في الحضر فصار أو أداها فقامها  
في السفر أنه يصلها تمامه قال ابن المنذر ولا يعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني أن له أن  
يصلها مقصودا فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان وهو من ذلك قول أبي حنيفة  
وما إن أن من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه عليه الأتمام فالاول  
تخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فاتته السفر من فاتت لم تكن إلا ركعتين فإذا قدم من السفر قضاهما  
على صفتين أحدهما فأنشأ وجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر وقضا على فاتته الحضر قبل  
سفره فله لا يجوز فله قصرهما في السفر لأنها من فاتته كانت أربعا فحكمى القضاء لإدائه قول الشافعي وأحمد  
خاص بالأكار أهل المدن والاحتياط والأول خاص بالأصاغر لأنهم هم أهل الرخص وهو من ذلك قول الأئمة  
الأربعة لجواز الجميع بين الظاهر والعصر بين المغرب والعشاء فتدعيما وأخراهم قول أبي حنيفة أنه لا يجوز  
الجميع بين الصلاة بعد السفر محال إلا في حرفة وزد لمة فالاول تخفف خاص بالأصاغر والذين مشدد وهو  
خاص بالأكار فرجع الأمر إلى مرتبي الميزان ووجه الأول اتباع المذهب إلى زيادة الدلائل على فضل الله  
تعالى من المذهب في دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت النكاح ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة  
منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين يديه إلا بآذان خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا لحق  
تعالى لا تقصده عليه فله أن يأتى الله تعالى بدخول حضرة متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ  
في بعض أحكام الشرع فاقهم والله تعالى أعلم وهو من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد معهما جواز الجميع بالمطهرين

لعذر قضاء عنه الثلاثة وقال مالك إذا فطر لمريض لم يلزمه القضاء وإذا نذر صوم عشرة أيام  
حاز صوما ممتنا وما موثقا لا يلتزمه قال داود يلزمه الصوم محتثا **فصل** ولو نذر قضاء البيت الحرام ولم تكن له نية حج ولا عمره أو نذر  
النهي إلى بيت الله الحرام فأنشأه ومن مضى ما ك وأحدهما يلزمه التصدق بحج أو عمره فأنه يلزمه لما شئ من ديرة أهله وقال أبو حنيفة

لا يلزمه شيء الا اذا نذر المتي الى بيت الله الحرام فاما نذر القصد والنعاب اليه فلا وان نذر المتي الى مسجد المدينة أو الأقصى فلا شافى قولان  
 أحدهما هو قوله في الام لا يستغفره وهو قول أبي نيفة والثاني يستغفره يلزمه وهو الراجح وهو قول مالك وأحمد **فصل** في اذا نذر فعل  
 مباح كان اذا قال فعلت ان أشي الى ١٥٨ يعني أو أترك فرسى أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي

في خلاف يلزمه كفارة عين  
 وان كان لا يلزمه فعل ذلك  
 وعن أحمد أنه يستغفر نذره  
 ذلك وهو بالخيار بين  
 أوفاه وبين الكفارة  
**كتاب الأطعمة**  
 النعم حلال بالاجماع ولم  
 التحل حلال عند الشافعي  
 وأحمد وأبي يوسف ومحمد  
 وقال مالك بكرهه  
 والرجح من مذهبه  
 التحريم وقال أبو حنيفة  
 بتحريمه ولم يثبت الجهر  
 الأهلية حرام عند الثلاثة  
 واختلف عن مالك في ذلك  
 والمبرورى عنه أنها  
 مكروهة كراهة مفاداة  
 والرجح عند عتقى أحبابه  
 التحريم وحكى عن  
 الحنن حل لحم البغال  
 وعن ابن عباس أباحة  
 لحوم الجوارح الأهلية  
**فصل** في  
 وأتفق الأئمة الثلاثة أبو  
 حنيفة والشافعي وأحمد  
 على تحريم كل ذي مخلب  
 من الطير يسد به على  
 غيره كالعقاب والصقر  
 والباري والنشامين وكذا  
 ما لا يخلب له إلا أنه يأكل  
 الجيف كالنسر والنجم  
 والغراب والبقع والاصود  
 وأباح ذلك مالك عسى  
 الاخلاق وما غير ذلك  
 من الطير فكله مباح

الظاهر والعصر تقدم عاوتها خبر قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما مقدما في وقت الأولى منها مع قول  
 مالك وأحمد انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بمذاق المطر لا بين الظهر والعصر سواء أقرى المطر أم ضعف  
 اذا بل الثوب قال الأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الأول عدم المقتضى غالبا في المتي في المطر في النهار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط لحصول صلاة الجماعة  
 فربما زاد المطر فيخرج من المتي فيه لمحل الجماعة فذلك جاز تقدمه أو لا تأخير أو من ذلك عرف وجه قول  
 مالك وأحمد ثم ان الرخصة مختص من يصلي جماعة لم يجعل الجماعة في باب دأره فالأصح من  
 أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة في باب دأره فالأصح من  
 مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكى أن الشافعي نص في الام لا على الجواز ومن ذلك قول الشافعي  
 انه لا يجوز الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد جواز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاما في هذه  
 المسئلة لأنه لا يجوز الجمع عنده الا عرفه ومزده كما قال الأول مشدد والثاني مخفف ووجه ما ظاهرا  
 ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع لقرض والوقوف مع قول أحمد جواز الجمع ولا عرض فجوز ابن  
 متاخرى أصحاب الشافعي وقال الثوري انه قدى جدا وأما الجمع من غير خوف ولا عرض فجوز ابن  
 سيرين لم حاجة مالم يقتض ذلك عاده وكذلك اختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف  
 ولا مرض ولا مطر ما يقتضه بدنا نقول الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر  
 فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون  
 المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحد غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى  
 منب ما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل ما أتى قول مالك الما قبل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد المطر ولم يجرم شيء من جهة نفسه فتجده في غاية الأدب  
 ذاك ما أتى أن تنقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر الا مع بيان ضعفه وبيان ان التقدم المذکور  
 أغما في المسئلة حتى ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيها أجماعاً جميع المصعب مع العشاء  
 أو المغرب مع العصر ومخرد ذلك

**باب صلاة الخوف**

أجمعوا على ان صلاة الخوف ناسخة أحكم بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الاما حكي عن المزني أنه قال  
 هي منسوخة والاماحكي عن أبي يوسف من قوله انها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على  
 أن ثم في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقصير ركعتان واتفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في التراجع واتفقوا على انه لا يجوز لأحد من الجلس  
 عليه ولا الاستئذ باله الاماحكي عن أبي حنيفة من تخصص القهرم بالاداس فقط هذا ما وجدته من مسائل  
 الاجماع وهو اما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للمخوف والمخوف في المستقبل  
 مع قول أبي حنيفة بجوازه اما الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الشريعة ووجه قول أبي حنيفة  
 إطلاق الخوف في الآيات والاختار في مثل الخوف الحاضر والخوف المتوقع وصح جل قول أبي حنيفة في من  
 اشتد عليه الرعب من أهل الجن دون الشيطان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم انها على جماعة  
 وفردى مع قول أبي حنيفة انها لا تنقل جماعة قال الأول فيه تخفيف على الامعة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة  
 أو فردى والثاني مخفف في الامعة تأنس بدف ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم أو أنهم اختاروا فعلها جماعة  
 فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني التوسعة

على  
 بالانفاق والمشهور انه لا كراهة فيما سمي عن قتله كالخفاف والمدهدوا الخفاش والدم والبرص والعلوس  
 لا عند الشافعي والراجح تحريمه **فصل** في واقفوا أصنافا من تحريم كل ذي ناب من السباع يسد به على غيره كالاسد والنمر والفهد  
 والذئب والذئب والجرع والبقيل الاما كانه أباح ذلك مع الكراهة والارنب حلال بالانفاق والارافه لا يعرف فيما نقل وصح صاحب التجميع

نحرمه أو قال شفعنا السبكي في الفتوى الحليسة المختار حله أو الشعلب وانضم حلال هذا الشافعي وأحد وكذا عند مالك مع الكرامة وقال أبو حنيفة يحرمها وانضم والبر وبع ما حان عندهما والثاني وقال أبو حنيفة بكراهة كل ما أو قال أجدبا بآحة الضيق عنه في البر وبع روايتان (فصل) ويحرم كل حشرات الأرض كالغار عند الثلاثة وقال مالك بكراهته من ١٥٩ غير تحريم ومنه الجراد ذو نمل متاعل كل حال وقال

حلت أنفهم غير سبب  
بصم به ومنه التفقد وهو  
حلال عند مالك والثاني  
وقال أبو حنيفة وأحمد  
يصره وقال مالك لا بأس  
بأكل الخلد والحيات إذا  
ذكت واختفى وأما ابن  
أبي رقال أبو حنيفة وأحمد  
هو حرام وهو الأصح من  
مذهب الشافعي وقال مالك  
هو مكروه والحرة الوحشية  
هو حرام عند أبي حنيفة وهو  
الأصح من مذهب الشافعي  
وقال مالك هي مكروهة  
وعن أحمد وأبي ثمان  
أحدهما الإباحة والثاني

القرص

(فصل) حيوان البحر  
السمل منه حلال بالاتفاق  
وأما غيره فقال أبو حنيفة  
لا يؤكل من حيوان  
البحر إلا السمل وما كان  
من جنسه خاصة وقال  
مالك يؤكل السمل وغيره  
حتى السرطان والصفعد  
وكلب المايوتخيزه لكنه  
كراهية وخبره وحكي أنه  
توقف فيه وقال أحمد يؤكل  
ما في البحر إلا التمساح

على الأمة بدور بناتهم من قبل الإمام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم يكن مرتبطا بالإمام كان القتال أمورا عليه أجهز عن رماحه شيقين معاني وقت واحد هو الإمام والعدو ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز صلاتنا بالخوف في الحضر فيصلي بكل فرقة كمتبين من قول مالك لا ينبغي أن تنزل في الحضر الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد أجاز ما في الحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان أشار مع بصر في تنقيده بالسرقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا انعم القتال واشتد الخوف بسالون كيف أمكن ولا يؤخر عن الصلاة أن ينتهوا وسأله كانوا مشاة أو ركبا ما يستعمل القبلة أو غير مستعملها يؤمن بالركوع والعصود رؤسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون حتى ينتهوا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تكبرا للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بناءه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصار تأخير الصلاة مع الكف عن الأعمال المشغلة عن الله تعالى أولى من عرف سعد بن الحضر مع الله تعالى على الكشف والشهود بأن الجهاد مبني على نوع من الجهاد ولا يدرى على الجهاد في الكفر مع الكشف والشهود إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم من تأمل متدبر قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلبهم وقوله تعالى لغيره من الأمة واجدوا فيكم غلظة قد يضره ما أشترأه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثته لا غير يقول أبي حنيفة خاص بالأصغر وقول بقية الأئمة خاص بالأكبر فافهم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أطهر وأولى ما يجب حل السلاح في صلاتنا بالخوف مع قول غيرهما أنه لا يجب فالأول خاص بالأصغر إلا أن يخافون من سطوة الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لغلظ حجابهم والثاني خاص بالأكبر الذين لا يخافون من أحد وهو بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله يحفظهم من عدوهم فإدى إلا أنه مستحب لا واجب ووجه الاستصحاب أن حل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدوا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون إذا ضلوا السواد ظنوه عدوا ثم بان خلاف ما ظنوه مع أحدا لقول الشافعي وأبي ثمان وابن أبي عمير لا يقضون إذا ضلوا السواد ظنوه عدوا بالاحتياط وأنه لا عبرة بما ظن البين خطئهم ووجه الثاني حصول الضرر حال الضلال لكن لا يفي في استصحاب الاحتياط فافهم \* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز ألبس الحر في الحرب مع قول أبي حنيفة وأحمد كراهته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انتفاء العلة التي حرم ألبس الحر برأجله وهو إظهار القنيت كالنسب إذ لا نسب لاسمه في الحرب إلى تخففت وأما جعل على الضرورة مع مسامحة إشارع في الخلافة في الحرب بقرينة جواز التختير فيه ووجه الثاني أنه ينافي شهامة الشصيان في الحرب وبذهب صوابهم في العيون بخلافه لايس الأشياء غير التامه كقطعة الجلود آلاف مثلا \* ومن ذلك اتفاق الأئمة على تحريم الاستئذان إلى الحرب كالألبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه أن التحريم خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاختيار الاحتياط لأن لفظ الاستئصال الزارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على حدة ما ورد على وجه الحديث والحديث والجملته رب العالمين

(فصل) في صلاة الجمعة

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلط وأمن قاله من فرض كفاية وعلى أنها تجب على المقعد دون المسافر إلا في قول الزمري وانتهى أنها تجب على المسافر إذا عجز الله أو اتفق وقاله أن المسافر إذا لم يلبس فيها جماعة تغير بين أهل الجمعة والظاهر وكذلك اتفق وقاله أنها لا تجب على الأعمى الذي لا يجد

أصحاب الشافعي فمنهم من قال يؤكل جميع ما في البحر وهو الأصح عندهم ومنهم من قال لا يؤكل إلا السمل ومنهم من منع كل كلب الماء وخنزير ووحشته ونارقه وغيره وكل ما له شبهة في البر لا يؤكل والمرجح أن ما في البحر حلال غير التمساح والصفعد والحية والسرطان والسلفاة (فصل) الجلالة من بين أسوأه ودجاجة بكراهة كلها باتفاق الثلاثة وقال أحمد يحرم لحمها ولبنها وبيضها فان حبست وعلفت

ظاهره حتى زالت رائحة العجاسة حلت وزالت الكراهة بالانفاق ثم قبل بحبس البعير والبقرة أربعين يوماً والشافعية أياماً والدجاجة ثلاثة أيام فوصل بهم من اضطر إلى أكل الميتة جازلة إلا كل منها بالاجماع وأصح القولين من مذهبنا أن شافي أنه لا يجب وهل يجوز له أن يتسرع أو قولاً أحدهما لا تشرم وهو مذهب أبي حنيفة والثاني تشريم وهو قول مالك يأكل ما يسيبه الرقيق فقط لا شافي ١٦٠

قائد افان وجد قائدوا حيث عليهم الاعند اى حنية واقفة واعلى ان القسام فى الخطبتين مشروعا واما  
اختلاف فى الوجوب كاسيأتى وعلى انهم اذا فاتهم صلاة الجمعة صلوا طاهرا هذا ما وجدته من مسايق  
الاتفاق \* واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامامة ان الجمعة لا تجب على مبي ولا عدولا ومسافر ولا امرأة الا فى  
رواية عن احمد فى العداخه وقال داود يجب قال اولي مخفف والثاني مشدد فرجع الامرا الى مرتبى الميزان  
\* ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة من ركباين بدى الله تعالى اعظم من موكب غيرهما فكان الايق بها  
كاملا لانهم اضعف من الزاوية دولة الظاهر واما عدو وهو به على المناسفة فثبتت عندنا فى الغالب  
بغير على المشهور بين يدين به عز وجل فى ذلك الجمع العظمى ووجه الثاني فى الكل اوفى العباد  
خاصة الاحتياط فان الاصل ان السواوات كلها تجب على العبد كما جرى حذوها بجماع ان كلهما  
عبد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعبادها التكليف يشهد له ولو وقع استثناء الشارح العبد من وجوب  
تكليفه بامر فاما ذلك شققة من الله ورحمة به دليل انه صلى الجمعة صحته ولا نفعه منها الا بعد شريتها  
ويؤيد قول داود كون المشقة فى صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تغفل الاكل اسوة لاسمان امره سيده  
ذلك فافهم \* ومن ذلك قول الامامة الثلاثة وجوب الجمعة على الاعيان العبد من مكان الجمعة اذا وجد قائدا  
من قول اى حنية انها لا تجب على الاعيان ولو وجد قائدا قالوا مشدد والثاني مخفف فرجع الامرا الى مرتبى  
الميزان ووجه الاول والى المشقة التى خفف عن الاعيان المحذور ومن اجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى  
لنفس على التخييل مخرج فكما خفف عنه فى الجاهد فى القول فى الجمعة \* ومن ذلك قول الامامة الثلاثة  
ان الجمعة لا تجب على كل من مع الله وهوسا كن عوضه خارج عن التلاصق به من الجمعة مع قول اى  
ينفصل عنها لا تجب عليه وان مع الله الاول مشدد والثاني الاحتياط والامرا لا يخفف آخره بل خصه بارجع  
الامرا الى مرتبى الميزان ووجه الاول العمل به امره قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة  
فاسموا الى ذكر الله فاقرن كل من مع الله بالصلاة والجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد  
الذين يجب عليهم فعل الجمعة فى بلدهم فالاول خاص بالاكر من اهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص  
بالصاغر \* ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه لا تكثر الجماعة فى صلاة الظهر فى حق من لم يمكنهم اتيان مكان  
الجمعة بل قال الشافعى باصحاب الجماعة نواهم قول اى حنية بكثر اما الجماعة فى الظهر المذكورة فالاول فيه  
تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة بل يقول الشافعى فيه تشديد من جهة استحباب الجماعة فيها وقول اى  
حنية فيه تشديد فى التركيب فرجع الامرا الى مرتبى الميزان ووجه الاول عدم ورود امر الجماعة فى الظهر  
المذكورة لان الامر الذى فى صلاة الجمعة من حيث الامام والمأمور لا يوجد حذو صلاة الظهر كما يعرفه اهل  
الكشف ولان من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم على قوات حظه من الله تعالى فى ذلك الجمع العظمى  
لانهم مصيبة واهل الصائب اذاعهم الحزن تكون والوجه عليهم اولى بل غاى ابواب دارهم عليهم فلا يتفرغون  
لرعااة الاندابة والامام ورعايته فى الافعال فاعلم ذلك \* ومن ذلك قول الشافعى اذا وافى يوم عيد يوم جمعة  
فلا تقم صلاة الجمعة بصلافة عن اهل البلد لاختلاف اهل القرى اذا حضروا وانفصلت عنهم  
ويجوز ترك الجمعة والانصراف مع قول اى حنية فى صلاة الجمعة على اهل البلد والقرى معاظمهم  
احمد لان الجمعة على اهل القرى واولى اهل البلد بل بسبب عدم فرض الجمعة بصلاته العبد واصلون  
الظهر ومن قول عطاة سقط الجمعة والظهر معا فى ذلك اليوم فلا صلاة بعد العدا الا العصر فالاول فيه تخفيف  
على اهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامرا الى مرتبى الميزان  
\* ووجه الاول فى اهل البلدان الجمعة والسيد لا يتدخلان وظاهر الامر رخصة مطلبا بكلتا حجتى هذا ذلك اليوم

[illegible]



في المسئلة ثلاثة أوجه أحدها عند الحقه فمن النعم مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث يجوز لا معطش ولا يجوز لا تسد أو يواختاره جماعة  
 فصل ومن مريستان غيره وهو غير عوط وفيه فاف كحطبة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح الأكل من غير ضرورة إلا إذا كان  
 مالكم ومع الضرورة يأكل بشرط الضمان وعن أحمد وإبنا أحداهما يباح له ١٦١ الأكل من غير ضرورة ولا ضمان

عليه والثانية يباح  
 للضرر وهو لا ضمان عليه  
 وأما إذا كان عليه ما حفظه  
 يباح الأكل منه لا إذا كان  
 ما ملكه بالجماع  
 فصل في إذا استضاف  
 مسل من بلد من أهل قرية  
 غرائب سرق ولم يكن به  
 ضرورة لم يجب عليه  
 ضيافته بل يستحب عنه  
 الثلاثة وقال أحمد يجب  
 ومدة الواجب عنه ليلة  
 والمضجع ثلاث ومضى  
 امتنع من الأجواب سار عند  
 أحمد بن عاتق واختاره  
 في أغلب المكاسب  
 فقيل الزرعة وقيل  
 الصناعة وقيل التجارة  
 والأظهر عند الشافعي  
 التجارة

كتاب الذناب  
 والصلح  
 أجمعوا على أن الذناب  
 المعتصم به يذبحه المسلم  
 الماقل الذي يتأق منه  
 الذبح سواء الذكر والأنثى  
 وأجه وأصله يحرّم ذناب  
 الكفار غير أهل الكتاب  
 وأجمعوا على أن الذكاة  
 تصح بكل ما ينزله الدم  
 ويحصل القطع من  
 سكين وسيف ورنج  
 وحجر وقصب أو حديد  
 كما يفتح السلاح المحدث  
 واختلفوا في الذكاة بالنس

نداني العبد و جوابي الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم صلى العبدوا كتي بذلك اليوم ولم يحضر  
 وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قدم الجمعة على الزوال وترك العبد مع الله يطلق على  
 الجمعة أيضا لفظ العبد كما ثبت في الأحاديث ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع إنما يخفف عن أهل القرى  
 بعدد وجوب الجمعة عليهم إذا لم يحضروا إلى مكان الجمعة فأما إذا حضر وإذ باقي لهم عنقرى ترك الأهم  
 إلا أن يتضرروا أحدهم بطول الانتظار فلا يخرج عليهم في الانصراف كما يشهدهم قواعد الشرع ووجه قول  
 أحمد أن المقصود بالجمعة اختلاف القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك صلاة العبد مع أنهم قد استعدوا  
 للعبادة من أحوال الليل إلى خوض النهار وهم متيقنون أن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك الوقت حتى  
 صلوا فلا يزالون عليه من التقيد ثانيا الصلاة بالجمعة وسماح الخطبة فكان الظاهر أخف عليهم لما ساء يوم العبد  
 يوم أكل وشرب وما كان يردو ووجه قول عطاء الأخنيطرة الإتيان على ما صلى الله عليه وسلم أكتفي  
 يوم الجمعة بما عدا لأنه قد مضى في وقت العبد قبل الزوال فأعز ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه  
 يجوز أن يمتنع الجمعة السرف قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بعدم جواز ذلك إلا أن يكون سفر جهاد  
 فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الزوم لا يمتنع بالمكسب إلا  
 بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السرف سببا لنقص ثبات الجمعة غايبا ولو تأكلوا بحر السفر بعد الزوال إلا  
 أن تمكن الجمعة في طريقه أو كان يتضرر بخلافه عن طريقه ثم تطيل أدنى من هذا لا يذكر الأمثلة ومن  
 ذلك قول الشافعي ومن وافقه بالاحتياط في التنقل قبل الجمعة وبعد ما كان ظهروهم قول مالك ومن وافقه أن ذلك  
 لا يسحب فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن فعل النافلة قبل  
 الجمعة كالإيمان لكل الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالأصغر الذين لم يعمهم السر الذي  
 في صلاة الجمعة ولا تحل لهم فقلعة الله تعالى بها كما أن كلام مالك في حق من تحل لهم عظماء الله تعالى  
 حال إيمانهم من يومهم فما دخلوا محل الجماعة الأهم في غاية الأهمية والنظم فلم يحتجوا إلى إيمان بالنافلة  
 ولعل ذلك هو السرف في عدم التنقل قبل صلاة العبد أيضا فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
 بحر البيع بعد الأذان الذي ينهى الخطيب يوم الجمعة لكنه يصح مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول  
 فيه تخفيف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن البيع مشروع على كل حال  
 للحاجة إليه وهو خاص بالأكر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استدعائهم وحضور قلوبهم  
 ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالأصغر الذين لا يهجم البيع عن ذكر الله  
 وعن مراقبته وقدمه عن الله تعالى الأكر بقوله حال الظاهر بهم تجارة ولا يصح عن ذكر الله توصفهم  
 بالحويلة لقيامهم في الأسباب مع عدم الاشتغال بهن عن ذكر الله فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز  
 الكلام حال الخطبة لمن لا يستعمل ولكن يسحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتجريم الكلام على من صح  
 ومن لم يصح مع قول مالك الانصات واجب قربان بعد هذا الأول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام  
 والثالث كذلك فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الناس قد يعطيهما فقال الكمال فيكون  
 مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يذكره يذكره مكر وهو خاص بالأكر ووجه الثاني الأخذ  
 بالاحتياط من حيث أن غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى لقوة استدعائهم به انطباع على  
 لسانه تعالى وقوته المعنى الذي لا حشره من الخطبة وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك لا لولا حظ والتدبير  
 فان الخطبة ذهنية لا دخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل لقوة استدعائهم به من حضرة الله تعالى  
 في صلاة الجمعة وإذا لم يحصل له جمعية قلب ما معنى الجمعة وكانت صلاته كالصورة فقط وسأني أن صلاة

والظفر فقال مالك والثاني وأحمد لا يصح الذكاة مع ما قال أبو حنيفة تصح إذا كانا متصليين والمحرى في الذكاة قطع الحلقوم والمرى ولا  
 يجب قطع الودجين بل يسحب عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يحرى قطع الحلقوم والمرى أو أحدا لودجين وقال مالك يجب قطع جميع هذه  
 الأربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان فصل في إتيان الراس لم يحرم بالاتفاق وحكى عن سعيد بن المسيب أنه يحرم ولو نزع حيوانا

من قفاه وبقي نفسه حيا معسفرة عند قطع الحلق وصل والا فلا عند أي حنيفة والشافعي وخرج القباة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يحل بحال «والسنة أن تحرق الأبل معقولة وتذبح البقر والغنم مضمضة بالاتفاق فان ذبح ما يضرب أو يحرق ما يذبح حل عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ١٦٢ مع الذكر اه عند أبي حنيفة وقال مالك أن تحرق شاة أو ذئب سبعين غير ضرر ودمه يؤكل

وحمله بعض أصحابه على الكراهة ولؤذخ سيوان ما كره فوجد في جوفه جنين ميت حل اه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل فصل في يجوز الاصطداد باليد وأرج المعلة كالكلب والفهد والصقر والسناري والاتفاق الا لا الكلب الأسود عند أحمد وعن ابن عمر مجاهد أنه لا يجوز الاصطداد الا بالكلب المسلم باتفاق الثلاثة وهو الذي اذا أرسله على الصيد ظلمه واذا زجره اترج واذا شلاه استثنى بشرط الثلاثة أيضا اذا أخذ الصيد أسكه على الفماد دخل بينه وبينه وقال مالك لا تسترط ذلك وهل يشترط أن يشكر ذلك منه بعد مرفعي بصير معلما أم لا قال أبو حنيفة وأحمد اذا تكرر ذلك مرتين صار معلما والمخير عند الشافعي المعروف ومالك لا يعتبر ذلك وقال الحسن بصير معلما بالمرأة الواحدة فصل في التسمية عند إرسال الجازحة

الجمعة ما سميت بذلك إلا لجمعة القلب فيقال أي أنه تعالى اجتماعا خاصا وجه القول الثالث هو وجه القول الثاني \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه يحرم الكلام بأن يسمع الخطبة حتى الخطيب إلا أن مالك أجاز الكلام للخطيب خاصة متخافيه معلقة للصلاة كصوت من الداخلين عن خطبتي القاب وأبو حنيفة نسيانها يعني حال ذلك الإنسان أن يحجبه كأن فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم علي ما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد أنه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أحمد فيه تشدد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان \* سمع الخطيب يوم الجمعة وجهه قول مالك أن ترجم من خطبتي القاب مثلا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجل الجمعة والخطبة ووجه قول أحمد أن ترجمه ثمة الخطبة تقتضي عدم الخطبة عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطيب على أحد القولين ووجه ذلك الشافعي في الجديد حل الامر بالانصات على الذنب فذكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله تعالى أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع \* ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة الا في أبنية تستوطنهم من تعقيمهم الجمعة من بلد أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية اتصلت ببيتها ولها معهود وسوق ومع قول أبي حنيفة أن الجمعة لا تصح الا في مصر جامعهم سلطان فالاول مشدد من حيث اشتراط الابنية والشافعي أشد من جهة اتصال الدور والسوق والثالث أشد من أشد فراجع الامر الى مرتبة الميزان \* وجه الاول الاتباع وكذلك الشافعي فلم تلغنا أن الأصحاب أقاموا الجمعة الا في بلد أو قرية دون البرية والسفر واعتقاد أن الامام مالكا وأبا حنيفة ما نطرا المسجد وأسوق والدور والسلطان لا يدلل وجده في ذلك قالوا أو قل به جمعت بعد الدار من قرى العبر بن قرية نسي جوارها أو كان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فان من لجا مع عندهم أمرهم مبدلا لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط أغفلها والآفة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلى الجليل في غير أبيه ومن غير كما جازم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة ومكث عن اشتراط ما ذكره الأئمة \* ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنها لا تصح الا في محل استطاعتهم فلو خرجوا عن البلد أو المصرا أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة ما كنا تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كمسكن العبد فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان \* وجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البداء عن محل استطاعتهم بأقامة الجمعة فيه فاذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البداء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي حنيفة أن ما قارب الشيء أعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه الرائي من بعد انشأ فيكون ذلك المستعدي ملحقا ببلد المصلين لا لم تصح \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجمعة تصح أقمها غيرا فاذن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول أبي حنيفة أنها لا تنعقد الا بانه فالاول مخفف والثاني مشدد وجه الاول اجراء ما جرى بقبضة الصلوات التي أمر بها الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان من نصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الأعظم في الأصل فكان لها من بدع خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومن خصا من العلماء تعبد الجمعة في بلد غير حاجة كما ساقى بساعة قريبا \* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الجمعة لا تنعقد الا بربعين مع قول أبي حنيفة أنها تنعقد بأربعة مع قول مالك أنها تصح عبادون الاربعين غيرا أنها لا تصح على الثلاثة والاربعسة ومع قول الأوزاعي وأبي يوسف أنها تنعقد بثلاثة ومع قول أبي ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب

على الصيد سنة عند الشافعي فان تركها ولو عمدا لم يحرم وقال أبو حنيفة في شرط في حال الذكر فان تركها ناسحا لا أوعدا فلا قال مالك ان تعمد تركها لم يحل أو ناسا عنه وارتدت عن أحمد واما أن ظهر هالته ان تركها عند ارسال الكلب أو ان يحل الكل منه على الاطلاق عهدا كان الترك أو سهوا وقال داود والشعبي وأبو ثور التسمية بشرط في الإباحة بكل حال فان

تركها عامدا أو ناسيا لم يؤكل ذبيحته **فصل** لو عقر الكلب الممسك بدمه بقله فادركه وفيه حياة مستقر فمات قبل ان يسمع الزمان لمذا كاته حل وقال ابو حنيفة لا يجل ولقتل الحمار الصيد بثله فاشفى قيل وان احمده ما يجل وهو الاقوى واشهر ومن مذهب مالكوا ان يجل وهو المختار من مذهب احمد ونوف ومحمد عن ابي حنيفة ١٦٣ رواه ابن كافر بن اشهرهما

لاول وهوالحل

چشمه لک و داکا

لكتاب المعلم من الصيد

الأول: حنفية لأحمد بن

لأما صادم فما ذلك

سارے کا منہ ہوتا،

الكشف عن المشافعة

لأن أحدهم

وہی اللہ ہے جس نے

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

راجع الله لا يجل وهو

ولاحظه  
الملك

طبيب في الاكل  
الكل

الرجل الذي لا يملك

قال الوحي في ليلته

ما اكلت منه جارحه

المطير

(فصل) ولوری

عید اوارسل علیہ

ظلمًا فمقره وغاب عنه

ثم وحده عتبا والعقبر

ماہروزانہ صوت

منه و هو زان لا عت

نظائر و سادہ و سادہ

أصوات الشافعية

لأجل الصلوات

ولا واحد منكم الا عليه

وَمِنْهُ وَالْمُجْتَمِعُونَ

مذہبہ اللہ لایوں کل

وہو، وقرول احمد و قال

أَوْ حَنِيفَةً أَنْ تَعْبُدَهُ

مفتی الرمی فوجہ

میتا حلوان آخر انبیاء

لم يحصل وقال مالك ان

وَجَدَهُ فِي يَوْمِهِ حَبْلٌ

أو بعد نومهم محل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱. وزن کاتبه عندا بر حنیفه

عبدالله افندي

من علماء السلفية

متابعة اى مع الراس

صحت أي متى كان حال الخطبة جلان و حال الصلاة جلان صحت فان خطب كان واحد منها اسم وان  
صحت كان واحد منهما بما يتبعه فالاول مشدق بعد اهل الجمعة وما بعده تخفيف ووجه الاول ان اول  
جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت باربعين ووجه ما بعده من اقول الائمة علمهم تدليل على  
وجوب جمعهم و قال لو كان تخفيفه صلى الله عليه وسلم بالاربعين حلا و ما وافق حال و لو انه كان و جدد  
الاربعين لم يجمع بهم قيا ما شرنا لاجتماع حشره صلى الله تعالى لحصول اسم الجماعة و لذلك استدار الحافظ ابن  
هجر وغيره فانهم بكل جمعة قام بهم شعار الجمعة في بلادهم و يختلف ذلك باختلاف كثرة المتقين في  
البلاد و قاتم بالبلد الصغير كفي اقتضا فيه فيمكن والبلد الكبير لا يكفي الاثنا عشر في اما كن متدة كما  
عليه غالب الناس و جمعت جدي علي التواضع و وجه الله يقول اصل مشر و عيا لجماعة في الجمعة وغيره  
عدم قدرة البلد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله لجماعة ليسأثن العبد لله و جنبه حتى يقدّر  
على اتمام الصلاة مع شهود عظيمة الله التي تقبل ثقله و قدما ما اختلف العلماء في العدد الذي يتقاه الجماعة  
على اختلاف مقامات الناس في القوت و الضعف فمن قري منهم كفاهه السلام مع ما دون الاربعين الى الثلاثة  
او الاثنين مع الامم كما قاله ابو حنيفة و مع الواحد كما قاله غيره ومن ضعف عنهم لا يكفي الا الصلاة مع  
الاربعين او الخمسين كما قاله الشافعي و اجد والله اهل و من ذلك قول الائمة لا يجمع اربعون مسافرين  
او عبيد او اقوام الجماعة لم تصح مع قول أبي حنيفة فانهم اذا كانوا موضع الجمعة فالاول مشدق و الثاني  
تخفيف و وجه الاول الاتباع في بلغنا عن الشارع انه اوجبه على مسافر و لا يعدلوا ارباعين و اربعين  
باقامتها و انما جعل جمعهم ثمة غيرهم و وجه الثاني عدم ورود نص في ذلك لان اقامتها في الوطن شرط في  
صحتها بلينه الشارع و لو في حديث و من ذلك قول الائمة الثلاثة لا تصح امامتها الصبي في الجمعة لانهم مشتموا  
امامته في الفراض في الجمعة و لو قال الشافعي و وجه امامة الصبي في الجمعة انتم ائدي بغيره فالاول مشدق  
والثاني تخفيف و جمع الامم مرتين الميزان و وجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الا العظيم  
بالاصالة و هو لا يكون الا بالافوا و وجه الثاني ان ذلك لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات و قد  
اجمع اهل الكوفة على ان ذلك و خلق بالثلاثة لا تقبل الزيادة و لكن كلف عليها حقيقة فلا فرق بين روح  
الصبي و الشيخ فكل صلاة صحت من الصبي صحت امامته في امو من نازع في ذلك فعليه الدليل اه و من ذلك قول  
أبي حنيفة و ما كان اذا احرم الامام بالعدد المعتبر ثم افتضا عنه فان كان قد صلى ركعة و عيدها واحدة اتمها  
جمعة و قال ابو يوسف و محمد ان اتفقوا بعد ما احرمهم اتمها جمعة و قال الشافعي في اصح قوله و اجد انما تطل  
و يتمها طهر فالاول فيه تخفيف و الثاني تخفيف و الثالث مشدق و جمع الامم مرتين الميزان و وجه الاول  
و الثاني حصول اسم الجماعة بمآذ كرمي الجماعة و وجه الثالث ظاهر لا تنافا العدد المعتبر عندنا و من ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه لا يصح قبل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول احمد بصفة فعلها قبل الزوال و فلو شرع في  
الوقت و مده حتى خرج الوقت اتمها طهر واعتد الثاني و قال ابو حنيفة تطل بخروج الوقت و يتبدل الظاهر  
و قال مالك و احمد تصلي الجمعة ما لم تنبأ الشمس وان كان لا يفرغ الا لا يدغر و بها فالاول مشدق و الثاني فعلها  
بعد الزوال و الثاني تخفيف من حيث الزخمة في انهاء ما قبل الزوال و قول أبي حنيفة نعم انما مده حتى خرج  
الوقت مشدق في البطلان و اربع تخفيف فجمع الامم مرتين الميزان و وجه الاول الاتباع و لان في ذلك  
تخفيفا على الناس من حيث خفة العمل المبيد و لان خلافه ثقله فانه ثقل لا يطيقه الا كل الارباء  
و لان ذلك يجعل الشارع عبدا للصعب ملاذ الا لضعف و هييات أن يقدّر احد من أمثالنا على المراطبة على فعلها  
لنقل الفصل كذا قرب انق و ال و من هذا يعرف وجهه قول مالك و احمد من حيث التخفيف فالاول مشدق

أحمولة نوقع فيها سيد ومات لم يجل وعن أبي حنيفة إذا كان فيها صلاح فقتله مجده ولو لو حش أنسى فلم يغير  
والناقي وأحمد حيث قدر عليه كذا كاه الوحي وقال مالك ذكاة في الحلق والباله ولو رمى صيده اقتله نفسه من  
من العظمت بكل حال وهو أحدى الرانين من أحدى قال أبو حنيفة إن كان تأسوا وأحلتوا كذا أكل مالك أن

أقبل لم يحل وإن كانت أكثر حلت ولم تحل الأخرى (فصل) ولورسل الكلب على الصيد في جوفه بقف وزاد في عنه  
وقتل الصيد لم يحل أكله عند الشافي وكان أبو حنيفة وأحمد يحل وعن مالك وإسحاق ولو رمى طائر الجرح حفرة على الأرض فهو حده ميتا  
حل والأفلا بالانفاق ولو أفلت ١٦٤

فصل في ولو كان في ملكه صيد فارسه وخلاء فالأصح المنصوص من مذهبه الشافي أنه لا يزول ملكه عنه وفي الخواص أن قصد التقرب إلى الله عز وجل بارساله زال ملكه عنه كالتقرب وإن لم يقصد التقرب فسقط زوال ملكه وجهان كما لورسل بغيره أو فرسه والأصح أن ذلك لا يصح زواله يشبه سواها الجاهلية ولا يزول ملكه عنه والثاني يزول فإن قلنا يزول ما دعيما حاول الإفلا وإن قال عند الإرسال أعتقه لمن أخذه حصلت الأباحة ولا ضمان على من أكله لكن لا يفسد تصرفه فيه وإن قلنا يزوال الملك فالأصح في الرخصة حل اصطباؤه لرجوعه إلى الأباحة ولا بصير في معنى سواها الجاهلية ولو صاد طائرا برأه جعله في برجه فطائر إلى برج غيره لم يزل ملكه عنه وقال مالك إن لم يكن قد أنس ببرجه بطول ملكه صار ملكا لمن انتقل إلى برجه فان عاد إلى برجه الأول عاد إلى ملكه (كتاب البوع) الإجماع منه على حل البيع وتحرير الرابا واتفق الأئمة على أن البيع يصح من كل بائع عاقل مختار عاقل التصرف وعلى أنه لا يصح بيع الجنون والخلفاء في بيع المسي فقيل مالك والشافعي لا يصح وقال أبو حنيفة وأحمد يصح إذا كان غير الكلب أبو حنيفة ينظر في انعقاده أناسا بقاء من الولي إذن أحقره لأخيه وأحمد

فصل في (كتاب البوع) الإجماع منه على حل البيع وتحرير الرابا واتفق الأئمة على أن البيع يصح من كل بائع عاقل مختار عاقل التصرف وعلى أنه لا يصح بيع الجنون والخلفاء في بيع المسي فقيل مالك والشافعي لا يصح وقال أبو حنيفة وأحمد يصح إذا كان غير الكلب أبو حنيفة ينظر في انعقاده أناسا بقاء من الولي إذن أحقره لأخيه وأحمد

يشترط في الانعقاد ان يولي ويسمع المكر بالبيع عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ببيع **فصل** والمعاينة لا ينعقها البيع على الرأب من مذهب الشافعي وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد وقال مالك بن نعيم في البيع واختار ابن الصباغ والنووي وجما من الشافعية وفي رواية عن أبي حنيفة واحد مثله والاشياء الحقة هل يشترط في الإيجاب والقبول كالخطير قال أبو ١٦٥ حنيفة في رواية لا يشترط لاق

الحقيرة ولا في الخطيرة  
وقال في رواية أخرى يشترط  
في الخطيرة دون الحقيرة به  
قال أحمد وقال مالك  
لا يشترط معلقا وكل  
مارة الناس ببيعهم  
بيع وقدرت الحقيرة  
يرطل خبز وينقذ  
البيع بلفظ الاستدعاء  
عند الثلاثة كمن يقول  
بعثت قال أبو حنيفة  
لا يشترط  
**فصل** وإذا انعقد  
البيع ثبت لكل من  
المتبايعين خيار المجلس  
ما لم يفرقا أو يتصارعا عند  
الشافعي وأحمد وقال أبو  
حنيفة ومالك لا ثبت  
خيار المجلس ويجوز شرط  
الخيار ثلاثة أيام عند أبي  
حنيفة والشافعي ولا  
يجوز في ذلك وقال مالك  
يجوز غسل حسب  
ما يدعو اليه الحاجة  
ويختلف ذلك باختلاف  
الأموال فالماكة التي  
لا تبس أكثر من يوم لا  
يجوز ان يفسد فيها أكثر  
من يوم والقرية التي  
لا يمكن الوقوف عليها  
في ثلاثة أيام يجوز شرط  
الخيار فيها أكثر من  
ثلاثة أيام وقال أحمد  
وأبو يوسف ومحمد ثبت  
من الخيار ما يقعان

فصل في ما كان ذكر اسم الله يكتفي عن قراءة القرآن في الصلاة في خطبة الجمعة أو في وقتها قال أهل اللغة كل كلام يشتمل على اسم عظيم يسمى خطبة واسم الله المسمى بالخطبة من قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة المزان ووجه الأول ان منصب الذي الله تعالى يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة جالسة الشافعي في ذلك فكان القول بالوجوب لقيام حال الخطيبين معتمدا على ما عندنا من مائة قولنا ما يدل على ان الركعتين ووجه الثاني ان المراد بصل كل ما لا يوجب الوضوء في الصلاة كإسباغ الوضوء في الصلاة مع الخطبة حال الاستماع عند من يقول باحتساب الخطبتين كالحنابلة والشافعية فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي وجوب الجلبوس بين الخطيبين من قول غيره بعدم الوجوب فالأول مشدد ولله الاتباع والثاني مخفف ودليله ان القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة خرج الأمر إلى مرتبة المزان \* ومن ذلك قول مالك والشافعي في القول بالمرحوب به عدم اشتراط اظهارة في الخطبتين من قول الشافعي في أربع قوليه باشتراط اظهارة في مائة فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة المزان ووجه الأول ان غاية أمر الخطيبين ان يكون قرأ ناصرا فذلك حائز مع الاحتساب والاجماع ووجه الثاني الاحتياط مع الاتباع والشارع والخلفاء الراشدين ولا احتمال أن يكونا بدلا من الركعتين عند الشارع كما قال به بعض فقهاء ما فعل الشافعي في اشتراط اظهارة الخطبتين وان كان الرأب عندنا ان الجمعة صلاة كاملة على حالها وباستطاعتنا بدلا عن الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشترط اظهارة لاحتمال كونها ما يدل على الركعتين ولم يجعله ما يدل على الركعتين جرما لأنه لم يرد عن الشارع فيه شيء \* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في الخطيب اذا صعد المنبر ان يسلم على الحاضر من مع قول أبي حنيفة ومالك ان ذلك مكر وهو وجه الأول الاتباع ولأنه قد عرض بالصعود عن الحاضر من يأسد بآراءهم فمن لهم السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضوع ووجه الثاني ان السلام اغتيا شرعا للامان من وقوعه الاذى منه لمن يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان فلهذا لم يعصم بتبرك جس ثيابه اذا خرج عليهم قال السلام عليهم متى على نسيتم اليه وسواء لظن به وسوء ظنهم فافهم **فان قال قائل** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعد أحدهم المنبر **فالجواب** ان سلام الانبياء والصالحين محمول على الإشارة للحاضر من أى انتم في أمان من ان تخافوا ما وعظناكم به على لسان الشارح وليس المراد انتم في أمان منا ان تؤذوا بكم بمرحوق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصنف في التشهد السلام عليكم أي بالذي ووجهه المقبول كانه أي أنت في أمان منا يا رسول الله ان تخافوا شره على لان الامان في الأصل لا يكون الا على الذي لا يؤذي ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أربع روايته لا يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب الا بعد رخصه من قول مالك في الأربع روايته الا على الاصل لا يصلي الا من خطب ومع قول الشافعي في أربع روايته يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب الا بعد رخصه من قول مالك في الأربع روايته عن أحمد في الأولى أنه يشهد بدو الثاني مشدد والثالث مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة المزان ووجه الأول الاتباع لان الخطيبين يرفع الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود شيء من ذلك وان كان الأول ان لا يصلي بالناس الا من خطب فانهم \* ومن ذلك قول الأئمة انه يجب قراءة سورة الجمعة والمناقض في ركعتي الجمعة أو سبع والعاشية من قول أبي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سدا باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء كالهال بقر فيه بعض المحجوبين عن شهوة تساوي نسبة القرآن كله الى الله تعالى على سواء الأول قال ولو

**٢٢ - ميزان - ل** على شرطه من الاجل وان شرط الاجل الى الليل لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يدخل فيه واذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخه والاجازة لم يفسد البيع عند الثلاثة وقال مالك لا يلزم بغير ذلك **فصل** وإذا باعه سلمه على انه ان لم يقضه الثمن في ثلاثة أيام فلا يفسد بينهما فذلك بشرط فاسد بفسد البيع وكذلك اذا قال البائع بثلث على اني اني رددت

هليلج الثمن بعد ثلاثة أيام فلا يصح بيعهم ما عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيهقي وميمون يكون القول الأول اثبات خيار الشترى وحده ويكون الثاني اثبات خيار البائع وحده ولا يزوم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة وقال مالك بلزم **فصل** ومن ثبت له الخيار فرسخ البيهقي يفسد وصاحبه وفي غيبته عند ١٦٦ مالك والشافعي وأحد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ إلا بحضور صاحبه وإذا شرط في البيهقي خيار

يجهول بطل الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجوز وبضرب له خيار مثله في المادة وظاهر قول أحد محققينا وقال ابن أبي ليلى بفسخ البيهقي وبطلان الشرط **فصل** وإذا مات من له خيار في المدة انتقل خياره إلى وارثه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة سقط الخيار بموته وفي الموقت ينتقل المالك فيه إلى الشترى في مدة الخيار والشافعي أقول أحسنه من بين البعد وهو قول أحمد والثاني يسقط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك والثالث وهو الرابع موقوفان أمناه ثبت انتقاله بنفسه أنه سقد والا فلا ولو كان المبيع جارية لم يحمل للشترى وطوعا في مدة الخيار على الأقوال كلها ويحل البائع وطوعا على الأقوال كلها عند الثلاثة ويقطع به الخيار وقال أحمد لا يحمل وطوعا لا للشترى ولا للبائع **باب** ما يجوز فيه وما لا يجوز فيه بيع العين الظاهرة ببيع بالاجتماع أو ما يبيع العين الغيبة في نفسها كالسكب والخمر والسر حين ذل يصح أم لا قال أبو حنيفة لا يصح بيع السكب والخمر وإن وكل المسلم ذميا في بيع الخمر واشتباعها واختلف أصحاب مالك في بيع السكب فمنهم من أجازوه مطلقا ومنهم من كرهه منهم من خص الحيوان بالماذون في أمسه كره وقال الشافعي وأحد لا يجوز ذبيع مني

كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة فمن يمثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء بسنة النسل للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنته فالأول مشدد والثاني مخفف ودليل الأول الاتباع وتظيم حضرة الله تعالى عن اقتدار المعنوي والحسي وطلب أن لا يقع تقارن الحق تعالى الأعلى بين ظاهره وتظهيره وان كان الحق تعالى لا يصح عابه عن النظر إلى بر ولا خارج من حيث تدبره لمعاديه ورحمته الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذلل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده لمظهره الله تعالى بالنظر إليه ولوانه نظف جسده لم يراى نظافة نفسه من القدر فوجب عن شهود الذلل وطلب المغفرة فكان أبقا عند من جسده مذكر الطلب المغفرة وشهود الذلل والانكسار بين يدي ربه لمرجه فكل مجتهد مشدد ومن ذلك تخصيص الآية الأربعة مطلقا بسنة النسل من مجتهد الجمعة مع قول أبي حنيفة فيخص القرآن بالنسل عن مجتهد صلا للجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حتى على كل شئ لم أن يقبل جسدي على كل سبعة أيام اه وذلك أجور من زوال الامداد إلى يوم الجمعة على جميع المسلمين من حضر الجمعة مع قول مجتهد فلتلحق أحدهم مدد به على طهارة وحياة جسده وانما شفعه لضعفه بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات وأكل الشهوات والفرق في تخصيص النسل بين مجتهد بين القائلين بوجوب النسل ولا بين الغفلات بسنته لكن ينبغي حل الوجوب على من يتأذى الناس بالتحديد وشيابه كالإقارب والزيارات وحمل الاستصحاب على بدن العطار والتاجر ونحوهما ومن ذلك قول الآية الثلاثة أنه لو اغتسل الجنب بغير غسل الجنابة والجمعة معا أجزاء مع قول مالك أنه لا يجزئ عن واحد منهما فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأمر الذي حفظه الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت أيدئهم حيلة لاحتياج إلى تكرار غسل بالماء الحياء ثم أوامرها والثاني خاص بالأصاغر الذين كثرت وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا إلى تكرار غسل لتعاضد أيدئهم فرحم الله الأمته ما كان أدق نظرهم في استخراج الأحكام الشرعية بالأمر والأصاغر ومن ذلك القول أبي حنيفة وأحد والشافعي في أرشح قوله إن من زوجه عن اليهود وأمكنه أن يجعل على ظهره إنسان فسل وأقول الثاني للشافعي إنشاء آخر اليهود حتى يزول الزحام وإن شاءت بعد على ظهره مع قول مالك بكسر اليهود على الظهر بل يصبر حتى يصعد على الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بمحدث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما استطعتم هذا المزحوم أن يحتل أمر الشارع في اتباعه لإمام في اليهود والذكاة فالأمر باليهود ثابت عن الشارع على أثر مجرود الإمام أو ما لا انتظار حتى يزول الرحمة فسكوت عنه والعمل بعقضى المطروق أولى ووجه الثاني أن اليهود أعظم أفعال الصلاة في الخسوع والذل ولا يكون ذلك الأهل الأرض الحقيقية التي هي التراب أو ما ترش عليهم من حصص أو حصص ونحو ذلك وأما اليهودي على ظهر آدمي فمرعاه من منه الكبر ولو صور ولو كان آدمي أصله من التراب أيضا فافهم فأن الساجدة على ظهر إنسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك بخارج من ساج مقام اليهودية الذي هو الذلل والانكسار لله رب العالمين ومن ذلك قول الآية الثلاثة أن الإمام إذا أحدث في الصلاة حازه الاستحلال وهو الجديد الرابع من مذهب الشافعي مع قوله في الحديث أنهم يعدم الجواز فلول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة الأمته للأمر وتنسب في حصول كمال الاجر بكمال الاقتداء في الجمعة كلها أو بعضها ووجه الثاني أنه حصل للأمر من الأجر بمجرد إحرامهم خلف الإمام في الجلبة وفارزوا الإمام بقدر رغبته في فهم حصول كمال الاجر بالنية حيث تجز وأعن القتل إنشاء الله تعالى ومن ذلك قول الآية الأربعة أنه لا يجوز

فقد

من ذلك أصلاً ولا جهة للكلاب انقل أو أناف والدهن اذا تحبس فهل يظهر بفسله الى ارجح من مذهب الشافعي انه لا يظهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك قال احمد ومالك وقال ابو حنيفة يجوز بيع الدهن التحبس بكل حال **فصل** في بيع الزبيب مع امه او ولدها لا تنافي وقال داود يجوز ذلك ويحكي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما بيع الدبر جائز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ١٦٧ لا يجوز اذا كان الدبر موطئاً

تعدداً للجمعة في بلاد الاكثر واوسع اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للامام ان يحنف في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان جازف باقامة جنتين وان كان له جانب واحد فلا يجوز وعبارة الامام احمد ان اعظم البلد وكثر أهله كنفداً جازفه جنتين وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد حسب الحاجة ولو أكثر من جنتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز زوالها للبلد ان يصلوها في مساجدهم فالاولى ما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الى الامم التي بقي الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام لا اعظم فكان الجمعة لا يصلون الجمعة الا خلفه وتبعه من الخلفاء في اشدون على ذلك فكان كل من جرح وقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي دعا الامام لا اعظم بلوث الناس به ويقولون ان لا ياتوا في الامامة فكان يتولد من ذلك ثقل كثير ففسد الأئمة هذا الباب الامد رضى به الامام اعظم كنعني مسجد بعد جميع أهل البلدة فزاد سبب قول الأئمة لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عزم اجتماعهم في مكان واحد فقط لان الجمعة الثانية ليس لذات الصلوة وانما ذلك خوف الفتنة وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد له فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة حاز التعدد على الاصل في اقامة الجمعة وامل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيد عمل الناس بالتدريج في سائر الامصار من غير ما لقي في الفتنة عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد مبنياً على لا يجوز زواله لمحال لو رد ذلك لوقى حديث واحد فلما نفذت هذه الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فانهم **فان قلت** في فواجه عادية بعض الشافعية الجمعة تظهر ابعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا تنافي للظاهر الا عند الجرح من تحصل شرط الجمعة مثلاً **فالجواب** في ان وجه ذلك الاحتياط وانفروا من شبه منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة وأخوف وقوع التعدد في حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيره فاقصد صارا العيان الذين يقرؤن على قبور الاموات أو الابواب بفيلسوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكريم مع ان مذاهب الأئمة تقتضي ان حوزاته تعدد مع شرط بالحاجة فكان صلواتها ظاهراً في غايه الاحتياط وان كانت الجمعة مخصصة على مذهب داود فانهم **وممن** ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا قامت وصلوها طهرات تكون فردي مع قول الشافعي واحمد يجوز اصلها جماعة فالاول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان القاعدة ان المصور لا يسقط بالمسحور وقد تسرح حصول الجمعة وتسرح الجماعة في الظاهر فلا نعلم من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول الخذف على ان الناس اذا وجوب الجماعة في الجمعة مع شرط بصلاتها جمعة فلما قامت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى اعلم

### باب صلوات العيدين

اتفق الأئمة على ان صلاة العيد من مشروعية وعلى وجوب تكبيره في الاحرام او طهرات على مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في حق الحرم وغيره خلف الجماعة فانه ما لم يجد من مسائل الاتفاق وما اما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة في احدى رواياته ان صلاة العيد واجبة على العيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي انها مستقر مع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

تعدداً للجمعة في بلاد الاكثر واوسع اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا اقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للامام ان يحنف في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد جانبان جازف باقامة جنتين وان كان له جانب واحد فلا يجوز وعبارة الامام احمد ان اعظم البلد وكثر أهله كنفداً جازفه جنتين وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد حسب الحاجة ولو أكثر من جنتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز زوالها للبلد ان يصلوها في مساجدهم فالاولى ما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الى الامم التي بقي الميزان ووجه الاول ان اقامة الجمعة من منصب الامام لا اعظم فكان الجمعة لا يصلون الجمعة الا خلفه وتبعه من الخلفاء في اشدون على ذلك فكان كل من جرح وقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي دعا الامام لا اعظم بلوث الناس به ويقولون ان لا ياتوا في الامامة فكان يتولد من ذلك ثقل كثير ففسد الأئمة هذا الباب الامد رضى به الامام اعظم كنعني مسجد بعد جميع أهل البلدة فزاد سبب قول الأئمة لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عزم اجتماعهم في مكان واحد فقط لان الجمعة الثانية ليس لذات الصلوة وانما ذلك خوف الفتنة وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد له فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة حاز التعدد على الاصل في اقامة الجمعة وامل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة كسائر الصلوات ويؤيد عمل الناس بالتدريج في سائر الامصار من غير ما لقي في الفتنة عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد مبنياً على لا يجوز زواله لمحال لو رد ذلك لوقى حديث واحد فلما نفذت هذه الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فانهم **فان قلت** في فواجه عادية بعض الشافعية الجمعة تظهر ابعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا تنافي للظاهر الا عند الجرح من تحصل شرط الجمعة مثلاً **فالجواب** في ان وجه ذلك الاحتياط وانفروا من شبه منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما ذكرناه من خوف الفتنة وأخوف وقوع التعدد في حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيره فاقصد صارا العيان الذين يقرؤن على قبور الاموات أو الابواب بفيلسوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير تكريم مع ان مذاهب الأئمة تقتضي ان حوزاته تعدد مع شرط بالحاجة فكان صلواتها ظاهراً في غايه الاحتياط وان كانت الجمعة مخصصة على مذهب داود فانهم **وممن** ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا قامت وصلوها طهرات تكون فردي مع قول الشافعي واحمد يجوز اصلها جماعة فالاول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان القاعدة ان المصور لا يسقط بالمسحور وقد تسرح حصول الجمعة وتسرح الجماعة في الظاهر فلا نعلم من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول الخذف على ان الناس اذا وجوب الجماعة في الجمعة مع شرط بصلاتها جمعة فلما قامت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى اعلم

الجميع على الاحازة وعن احمد في الجسر وايتان ولا يصح بيع ما لم يستقر مالكه عليه مطلقاً كالبيع قبل قبضه عقاراً كان او متقولاً وعند الشافعي وبه قال محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة يجوز بيع المقار قبل القبض وكل مالك بيع الطعام قبل القبض لا يجوز بيعه ما سواه يجوز وقال احمد ان كان المبيع مكيلاً او معدوداً او موزوناً لم يجوز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز والقبض فيما يتقبل بالتلف وفيما لا يتقبل

من الفقار والمشار على الأشجار بالخليفة وقال أبو حنيفة انقبض في الجميع بالخليفة فصل في ما يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في  
الماء والسك في الماء والبدن الآبق بالاتفاق وسكنى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز بيع الآبق وعن عمر بن عبد العزيز بن زو ابن أبي ليلى  
أنهما أجازا بيع السك في ١٦٨ بركة عظيمة وإن احتج في أخذها لمؤنة كثيرة ولا يجوز بيع عن مجهولة كبد من عبدة وثوب  
من أثواب عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة يجهز  
ببيع عبدين ثلاثة أعبد  
وثوب من ثلثه أثواب  
بشرط الحذر لا يها زاد  
فصل في ولا يصح بيع  
العين الثالثة عن  
المتعاقدين التي لم توصف  
لها عند مالك وعلى  
الراجح من قول الشافعي  
وقال أبو حنيفة يصح  
وبعث البعير في المارقة  
إذا رآه واختلف أصحابه  
في إذا لم يذكر الجنس  
والنوع كقوله به شئ  
مافي كفي وعن أحمد في  
بيعة بيع العائبر واثبات  
أشهر ما يصح  
فصل في ولا يصح بيع  
الأمي وشراؤه إذا وصف  
له المبيع وأجارته ورهنه  
وهنته على الرأب من  
قولي الشافعي إذا كان  
قد رأى شيئا قبل البيع  
حسلا يتغير كالحديد وقال  
أبو حنيفة ومالك وأحمد  
يصح بيعه وشراؤه وثبت  
له الخيار إذا لمسه  
فصل في ولا يجوز بيع  
المساقاة في شربة عند  
الثلاثة وقال أبو حنيفة  
بالجزأ والمسلط طاهر  
وكذا فارة إن انفصل  
من حي على الأصح من  
مذهب الشافعي وبيعه

الأول عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فأحاط بالامام أبو حنيفة وجعله مافرض عين مع  
كونه مالم يس فيما كبير مشقة أكون مافعلان في السنة مرة واحدة لا فرق بينهما بين الجمعة في الصورة  
فانهم أركعتان تخلفتين فلو ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه الثاني الأخذ بالتسعة على الناس  
مع العمل بمحدث الذين يدر والامداد النازلة في وقتها أكثر وأعم من الجمعة من حيث أن المدفوع ما يبال  
من حضر صلاتهم مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فإن المدد خاص عن حضره لأن تخلف عنها يندر  
ووجه قول أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها جماعة وأقر كثير من الناس على عدم الحضور  
في صلاتهم فكانت أشبهه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيه ما كالشافع لم يحضر  
فحصل له الفضل بهد من شفع فيه ولذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض العين لكونه أسقط الحرج عن  
الجمعة وعن غيره فانهم هم ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان من شرائط صلاة العبد من العبد والاستيطان  
وإذا نال الامام في أحدى إلى رابعتين عن أحمد كما في الجمعة وزاد أبو حنيفة وأن تقام في مصرع قول مالك  
والشافعي أن ذلك كله ليس بشرط وأجازوا صلاتهم أفرادى من شاهدين إلى جليل النساء فالأول عند مالك والثاني  
مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما تقدم أنفا من كونها مشايخا صلاة الجمعة في المنعطين  
والركعتين وعظم ومكسها بالنسبة لمعية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث أنه جعل  
الامام العبد من أمان كل وشرب وذكرته وفي رواية وقال أي جاع فلما خلف الشارع في يومه ما في قول  
ما ذكره من يوم الجمعة كان حضورهم مستحباً للأجواب وإنما جرد أن القيام به يقوم يوم الجمعة  
فأحاطوا بالاعتناء بكون على الدين والأعنان في ذلك اليوم من العبدية الظاهر من على الحق في ذلك  
اليوم بإيجاب الحضور وعليهم في الجمعة والآمال على العباد للقيام به ومن العبدية الظاهر من على الحق في ذلك  
ويشبههم وغير ذلك بخلاف العبد لم يرد أن الله تعالى في العبدية من الحسنة في جوارحه من فردى زادة التسعة  
على العبد بعد وجوبه بطه بامام لا يدر أن الله تعالى في العبدية من الحسنة في جوارحه من فردى زادة التسعة  
أن يكبر بعد تكبيرة الأحرار ثلاثاً تكبيرات في الأولى ونسباً في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يكبر ستاً في  
الأولى ونسباً في الثانية مع قول الشافعي يكبر ستاً في الأولى ونسباً في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يكبر ستاً في  
الذكر بين كل تكبيرة وتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه والى بين التكبيرات تسعاً فالأول مخفف في عدد  
التكبيرات والثاني في تخفيفه والثالث فيه تشديد ومن قال بالوالتكبيرات تخفف ومن قال يستحب الذكر  
بينهما مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لأن كل امام يبيع  
ما وصل إليه عن الشارع أو الأصحابه وأما وجه من قال بالوالتكبيرات فلا أنه هو امتداد إلى الفهم من كلام  
الشارع وهو خاص بالأحرار الذين يقدر على تحمل ثلثي تحيل الحق تعالى في صلاة تكبيرة تكبيرة على  
قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بالخواج الذي كرم التكبير فيه  
تخفف على غالب الناس فان عالمهم لا يقدر على تحمل ثلثي تكبيرة التكبيرات والعظمة على قلوبهم فكان  
القاء للذهن إلى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كما في قوله تعالى على تحمل ثلثي تكبيرة التكبيرات  
والكبير ما فانهم هم تسبيح تسبيح على الخواص رجع الله بقوله انما بشرط العلماء الجماعة في الجمعة دون  
العبد من لأن تحمل الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تحمله في صلاة العبد من لذلك كانت الجماعة في الجمعة  
فرض عين وفي العبدية وإيضاح ذلك أن الجمعة تشرع فردى ذات أبدان المسلمين من شدة العزيمة  
والعظمة التي تحلت قلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة عزيمة لهم لاستئناسهم بمحبهم من البشر  
فكان قال في أن الجزأ البشري الذي في كل عديم وجوده فلا كتمت بالاستئناس بمحبهم فقلنا

صحيح بالإجماع ولا يصح بيع الحظية في سبيلها على أصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح  
فصل في وإذا قال بعتك هذه البصرة كل قفيز يدرهم مع ذلك عند مالك والشافعي وأحمد والي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يصح في قفيز واحد  
منه ولو قال بعتك عشرة أفقر فمن هذه البصرة وهي أكثر من ذلك مع بالاتفاق وقال داود لا يصح ولو قال بعتك هذه الأرض كل ذراع يدره

الجزء



أوهذا القطع كل شاة يدرهم مع البسبوع وقال أبو حنيفة لا يصح ولو قال بعتك من هذا الدار عشرة فادع وهي باعته ذراع مع البسبوع في عشرة ما مشاهدا وقال أبو حنيفة لا يصح ولو باعته عشرة أفقر من مبره وكأله وقضاه لعاقد المشتري وادعى أنها تسعة أو أنكر البائع فاشافني قولان أصحهما أن القول قول المشتري وهو الحق في أبي حنيفة والثاني أن القول قول البائع وهو ١٦٩ قول مالك **فصل** في بيع عند

الثلاثة يسع الفعل ولو في كراهة إن شروعه وقال أبو حنيفة يسع الفعل لا يجوز ولا يجوز بيع البسبوع في الصرع عند الثلاثة وقال مالك يجوز أماما معلومة إذا عرفت قدر سلعها ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الفتم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز بشرط الجزو يجوز بيع الدراهم والدنانير جزأ عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز وإن باع شاة على أنها بسون حاز وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بعتك هذا غنمة مثقال ذهب ونفسه لم يصح وقال أبو حنيفة يصح ويجهل نصف **فصل** في الاتفاق على جواز شراء المصحف واختلافه في بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أحمد وصرح ابن القيم الحوزة بالقصر ولا يجوز بيع المصحف ولا يسع المسلم من كافر على أن يبيع له الشافعي وهو أحدى الرأيتين عن مالك وقال أبو حنيفة يسع البسبوع ويؤمر بالآلة مذكرة عنه وهي رواية الأخرى عن مالك وقال

الجزء المذكور لا يحصل به استئناس بقدره البعد على تحمل القلي المذكور من غير زهول عن أفعال الصلاوة أو أفعالها فيحصل به المعنى المذكور جعلناه كالمدم وشرعنا له الجماعة لخارج جفته اه وتقدم في باب صلات الجماعة أن مشروعية الجماعة فيها راجحة لما لحق **فإن قال قائل** في كانت الجماعة الحاضرون في العيد أكثر من جماعة الجمعة **فالجواب** في أنما كان جماعة العيد أكثر لحظناهم بشهود أكثر منهم عن شهود تلك العظيمة التي تحل لهم بسبب كل سرورهم يوم العيد ولو لا شهود تلك الأكثر لما انبسطوا يوم العيد فكان عدم تحمل القلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أنه يقدم التكبير على القراءة في كل ركعتين وهو إحدى الرأيتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في رواية الأخرى أنه يأمر بين القراءة فركعتين في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وجه الأول وهو خاص بالأصاغر إن أقرأ بعد مشاهدة كبيره بالحق جل وعلا أقوى على الحضور ومع الله تعالى وعون على فهم كلامه وجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الأكار يزادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة أعون لهم على تحمل تحلي كبيره بالحق تعالى على قلوبهم عكس الأصاغر فإن العظيمة تطرق قلوبهم أولاً ثم يأتي الله تعالى عليهم المحاسن بجمعهم للتلاوة ولأن مشاهدة كبيره وعظيمته كاهو معروفاً بين العارفين الذين وصلوه الصلاة الحقيقية **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك أن فاتة صلاة العيد مع الإمام لا تقتضيها مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه أنها تقتضي فرادى فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادى وتشديد من جهة القضاء يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن من فاتته مع الفضل مع الإمام لا يسترجع القضاء وجه الثاني أن صلاة الجماعة ثلث مرة فبعضة على الإمام والمأمومين مع عدم دور ونصف في قضائهما بالخصوص وإن صافان صلاة فرادى تنجز على ما فات العبد من الأمداد الإلهية التي تحصل له لو كان صلى مع الإمام فإنه يزاد أن يحضر معه في الصلاة فمردا كما كان مع الإمام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنجزه على قدر ما فاتته من الأجزاء والتواب ليعزم على الحرص على حضوره مع الإمام في الأعياد والمناسبات فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي أنه يقتضي ركعتين كصلاة الإمام مع قول أحمد أنه يقتضي ركعة كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختار عند محقق أصحابه والرواية الأخرى عنه أنه يخير بين قضائهما ركعتين وأربعاً فالأول مخفف والثاني مشدد وجه الأول محكاكاً القضاء للأداء في ذلك على الأصل فيه وجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في أن العظيمة فيها بدل عن الركعتين لما فاتته الصلاوة والمخبطتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلهما ركعتين صلاة ركعتين فقط بحث ولكن فاتته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع أذاعل أول أربعين ناهل هو واجب أو متدبر في الأدب فعلناه على وجه التامس به صلى الله عليه وسلم بقطع المنظر عن الحزب وجوبه أول مرة وصلاة العبد من ذلك فتأمل **ومن ذلك** قول الأئمة أن فعلها بالبراءة يظهر البلد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج إلى المصارع وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصاغر والثاني مخفف وهو خاص بالأكار وذلك لأن الأصاغر لا يقدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا شقة لأنه يوم بنة واكل وتعاظم شهوراً بأحوا الشارع فيه فكان صلاتهم العيد في القضاء أرفق بهم وأما الأكار فأنهم يزرون مكثهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والأرض وقد قالوا هم انخراط مع الأحباب بديان فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يتنفل قبل صلاة العيد أمامها بعد وجوبه يغفر بين الأصل وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك أنه إذا فعلها في المصلى فلا يتنفل قبلها ولا بعد ما سواه

أحمد لا يصح مطلقا وبيع العنب لمعاصر الخمر مكر وبالاتفاق وقال أحمد لا يصح عن الحسن البصري لأبأس به عن الثوري ربح الحلال من شئت **فصل** في مائة الفعل حرام وأجرة مشربته حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ العوض على شراب الفعل مدعومة بكترو على الأناب **فصل** في بيعم المتعريف بين الأول ولد حتى يبرق فأن فرق يسع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح

وغيره قيل لو خرج لا يجوز ويجوز التفریق بين الاثنين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز **باب ما يفسد البيع وما لا يفسده**  
إذا باع عبدا بشرط العتق مع البيع عند الثلاثة والمشهور عن أبي حنيفة لا يفسد وإن باع عبدا بشرط الولاء له يفسد بالاتفاق وعن  
الاصطخري من أصحاب الشافعي ١٧٠ أنه يفسد البيع ويطل الشرط وإن باع بشرط يتأقضي البيع كما إذا باع عبدا بشرط أن

لا يبيع أولاد بعتة أو دارا  
بشرط أن يسكنها البائع  
أو ثوبا بشرط أن يحفظه  
له بطل البيع عند أبي  
حنيفة والشافعي وقال ابن  
أبي ليلى والنخعي والحسن  
البيهي صحيح والشرط فاسد  
وقال ابن شبرمة البيهقي  
والشرط حائز وإن وعده  
مالك أنه إذا شرط له من  
مناقب البيع يسيرا  
كسكنى الدار صحيح وقال  
أحمد بن حنبل بشرط سكنى اليوم  
واللهو من لم يقصد العتق  
فإنه يفسد وإذا قضى  
المبيع بما فاسدا ملكه  
بإتفاق الثلاثة وقال أبو  
حنيفة إذا قبضه باذن  
البائع بفساد له فيه  
ملكه للبائع بقيته  
للبائع أن يرجع في العين  
مع الزيادة أو يفسده  
والمنفعة لا أن يفسد  
المشتري فيما تصرفه  
الرجوع في أخذها  
ولو غرس في الأرض  
المبيعة بفساد أو يبي  
لم يكن للبائع قلم التراس  
أو البناء أو الشرط ضمان  
النقصان ولأنه يفسد  
القيمة ويملكها عند  
الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس  
له استرجاع الأرض  
وبأخذ قيمتها وقال أبو  
يوسف ومحمد يفتن

الامام والمأمور وعنه في المسحور وأبنا مع قول الشافعي بانه يتنقل قبلها وبه في المسحور وغيره الا الامام  
فانه اذا ظهر للثامن لم يملك قبلها ومع قولنا لا يتنقل قبل صلاة العيد ولا بعد ما طلقا الاول مشدد والثاني  
فيه تشديد من حيثان فهو واثنين والثالث فيه تخفيف والاربع تخفيف بالترك فرجع الامر الى مذهب  
الميزان وجه الاول عدم ورود نص عن الشافعي في جواز التنقل قبلها او كل عمل ليس عليه امر الشارع فهو  
مردود وغير مقبول الا ما استثنى من الامور رآني تشهد لها الشرع به بعد خبر وجها عن عموماتها وبإيضاح ذلك  
أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا كل شيء لم يثبت عنه فله فوهو وعنه على الأصل في قواعد  
الشرعية فلو علم الشارع أنه الله تعالى أذن لاحد في التنقل قبل صلاة العيد لا حينئذ لا كان موقفا له ولم  
يلغها أنه يتنقل قبل صلاة العيد وأما إباح أبو حنيفة التنقل بعد صلاة العيد لكون الله الذي كانت قبل الصلاة  
زالت وهي الحجة العظيمة الهامة التي تنقل للعيد من صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعيد  
الامان بتمام الخطأ فقد رد على أن يتنقل بعدها وحمل الاذن بالوقوف بين يديه تعالى في حقه الاذن له بأن  
يتنقل بعد الصلاة وقبل الخطأ ووجه قول مالك أنه لا يتنقل في العصر قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب  
الناس فان الامام ما يصليهم في العصر اياها لمادوا فلو بهم كما كان يحصل لهم من الحصر مصلاتهم في  
المسجد قواما وبالنتقل في العصر الى العبد المعنى فسد الامام وصارت صلاحهم كالحائز في المسجدين  
حيث الحصر والصدق في نفوسهم ينفقون بين يدى الله في الصلاة كالكنيسة أو المكنون فانهم ووجه قول  
الشافعي انه لا يكره التنقل قبلها انما الامام أي وليس شاه من الكا الذين يتبعون جناحة الله تعالى والوقوف  
بين يديه ولا يسامون من ذلك ولا تطالبهم بتوسمها بهو والا كل والشرط يوم العيد بخلاف الامام فان  
الناس ما أمرهم بان يساموا فانما تنقل تنقلوا يومهم الذين يعلب عليهم وموقفه حفظ نفوسهم فيكون الامام  
سما حصول المرجع والصدق عليهم في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وعراج عنها حقيقة ولما  
رأى الامام أحمد الى هذا المعنى قال لا يتنقل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد ولا بعد ما تخففه تعالى العتق فانه  
الناس فافهم ومن ذلك اتفاق الآلة الاربع على أنه يصح أن ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير  
انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول من أذن للصلاة العيد معاوية قال لا يتنقل في الفاظ النداء والثاني  
مشدد فيها وجه الاول الاتباع والتنبية على ماها في جماعة لثلاث مسائل الناس في فعلها فرادى اذا الجماعة  
فيها والمقصود الاظم والكون كل عيدهم في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية القياس  
على الفرائض بجماع المشروعية قول ابن الزبير لم يفته في ذلك شيء والا فوجوده والنص لا يحتاج الى قياس  
ومن ذلك قول الشافعي انه يصح قراءة سورة في الاولى واقرت في الثانية مع اقرءه سبع اسم ربك  
الا على في الاولى والثانية في الثانية مع قول مالك واجدانه بقرائهما بجمع والفاشة فقط ومع قول أبي حنيفة  
انه لا يصح تخصيص اقرءه فيها بسورة وقال اول مشدد والثاني تخفيف والثالث أخف فرجع الامر الى  
مذهب الميزان فالاول خاص بالاكثر والثاني خاص بالمتوسطين والثالث بالاصغر وجه الاول أن الغالب  
في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنائع والاشتغال بآهوه بالنفوس فرغمنا في العيد أمرنا بالاداء والاول يوم  
القبية فكان قراءة هذه السورة العسة كالمذكر للعيد وثلاث الاموال الثلاث لا يطول عليه زمن الغفلة عن الله  
تعالى وعن النار الاخرة فحوت قلبه أو يفتن وان كان الكمال من شرطه أن يجمع بين الفرح والحزن معا  
في يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس تورت اكثرت في ذكر الاموال من قراءة سبع  
فالجواب ان العبد الذي في هذه الدار الغالب عليه ان يكون غمز وجليا لجمال رحمته الخلق ولوانه تعالى  
يخلق الخلق بصفة الجلال الصرفة لما كتبه من الناس فلذلك كان الاثني بصلاته العيد بين قراءة سورة سبع

البناء ويقع القراس ويرد الأرض على البائع **باب تفریق الصدقة** اذا جمع في البيع ما يجوز بيعه  
وما لا يجوز زكاته والحر او عبده وغيره أو بعتة ومنه كاتلة لشافعي قولنا ظهر مما هو قول مالك يصح فيما يجوز ويطل فيما لا يجوز  
وللشافعي البطلان فيه ما اذا قلنا بالظاهر بخبر المشتري ان جهل فان اجاز فيجوز من الفتي على الراي وقال أبو حنيفة ان كان الفساد في

أحد هاتين بقص أو أجماع الكفر والعبد في الكل وإن كان غير ذلك مع فيما هو زبقيط من التبن كامن وأولده وقال فين باع  
ما به عليه ومالهم عليه من النية أنه لا يفسد في الكل وخالفه أبو يوسف ومحمد وقال فين باع بمخمس مائة نقد أو خمسمائة إلى العطاء ففسد  
العقد في الكل وعن أحمد روايتان كالتولين باب البايع بالاعيان المنصوص على تحريم ١٧١ البايع بالاجماع سنة الذهب

فقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب، فغردوا بالرقيا والرقيا ورق مغفراته، وهو مضر وبها وحلها الاستئجيل وتناولون بدائنه، وأنه لا مباح في منعها، وإنما مباح واتفقوا على أنه يجوز بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب، متفاضلين، واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الخطئة بالخطئة، والشعر بالشعر، والتمر بالتمر، والحب بالحب، إذا كان غير الاستئجيل، بدائنه ويجوز بيع التمر بالحب والحب بالتمر، متفاضلين، إذا

يدولا يجوز بقابل القرض الا عند ابي حنيفة ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب متفاضلا عند الثلاثة ومن ماله انه يجوز بيعه  
بقيته من جنسه ولا يجوز التفرق قبيل التقاض في بيع المصوغات بمضروب بعض عند الشافعي ومالك وقال ابي حنيفة يجوز ويختص  
بغير ذلك عند الذهب والفضة ١٧٢ **فصل** في ما عدا الذهب والفضة والما كويل والمشروب لا يحرم فيه من جهات الى با

والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة الى أن يصلي عصر آخر  
أمام التشريق فالاول مخفف وما بعده مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول التخصيف على  
الناس وهو خاص بالاصغار الذين لا يقدرون على استعشاره ودعظمة الله تعالى وبهيت الى عصر آخر  
أمام التشريق بل ترقى ووجههم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود وما قبله خاص بالاكابر  
الذين يقدرون على استعشار ذلك فلا يشهدونهم وهو دعظمة تكبر باء الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور  
والفرح هذه امام التشريق بخلاف الاصغار واما صراح ذلك أن الله لا يسمى حقيقة عند القوم مكبرا الله  
تعالى الا ان اختص عظمته في قلبه واما تكبير بالسان والقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل  
شعار التكبير بقول ابي حنيفة وواحد في الجملة في حق الاصغار فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة وواحد  
في احدى روايته ان من صلى متفرقا في هذه الاوقات من محل ويحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وواحد  
في روايته الاخرى انه كبر واما خلف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عنها الا في القول الرابع للشافعي  
فالاول مخفف والثاني مشدد في المسئلة من وجه الاول في المسئلة الاولى أن من صلى منفردا عليه هبة  
الله تعالى وقام تعظيمة في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكافيه فان الهبة قد عظمته فلا يطالب  
بأكامة شعار الظاهر وهذا خاص بالاصغار والثاني خاص بالاكابر الذين يقدرون على رفع صوتهم بالتكبير مع  
قيام التعظيم والهبة في قلوبهم فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك يصلح توجيه القولين في التكبير  
عقب النوافل التي تصلح فرادى فان الهبة عا عمت صاحبها بخلاف ما اذا كان في جماعة منها فان الشر  
يستأنس ببعضه بمساعدة فيجب بشهود الخلق عن شهود تكامل عظمة الله تعالى فلا يتقل عليه رفع صوته  
بالتكبير والله تعالى اعلم

### **باب صلاة الكسوفين**

اتفقوا على أن الصلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي واحدا في جماعة هذا ما وجدته من  
مسائل الاتفاق في هذا الباب \* واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي واحدا في السنة في صلاة  
الكسوفين أن يصلي ركعتين في كل ركعة قدامان وقراءة نكوعا وسجودا مع قول ابي حنيفة انها  
تصلي ركعتين كسلاة الصبح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول  
مطلوب سنة زادة المصنوع لله تعالى بتكرار هذه الاركان اشدة الطوف الذي حصل للعباد من الكسوف  
فرجما اشدت الهبة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال المصنوع مع الله تعالى والمصنوع له في اول كل  
ركوع أو سجود لتكبرها بفعالان في محل القسرب واما بقاها ورد من تشبه التمجلى الاخرى في الروية بها  
فكان الكسوف لمها في الدنيا أعظم نعمة من نعمة الدجال فان الحق تعالى لا يصع في جناب عظمته نقص  
ولو أن الحق تعالى امتن على المعارفين بعرفته من مراتب الشكر اولا كما تفتوا في دينهم وهنا اسرار نظير  
به الاعناق لا تطرف في كتاب في فهم ما ذكرناه واما ما عليه عرف ان تكبر بالركوع والاعتدال والصدود  
كالجابر لذلك النقص الحاصل في فعل كل اوليكن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها  
بتكرار هذين الركعتين ثلاث مرات واربع مرات وخمس مرات وذلك ان باء الهبة والتعظيم في قلوب الصابة  
في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهبة والعظمة  
عند غالب الناس فلا بد لهم ان كمال الخشوع والحضور في كلام الانبياء خاص بالاكابر والمتوسطين وكلام  
ابي حنيفة خاص بالاصغار الموجودين في كل زمان فانهم لم يحضروا بتجدد تجلى الهبة والتعظيم في قلوبهم  
على حالة واحدة فلا يحتاجون الى تكرار برئى من هذه الاركان كبقية الصلوات ومن ذلك قول الانبياء

وهي النساء اذ تفضل  
والنفر قبل التقاض  
وقال ابو حنيفة الخس  
بأنقراده يحرم النساء  
وقال مالك لا يجوز بيع  
حيوان بجوانسين من  
جنسه يقصد بهما امر  
واحد من ذبح او غيرهما  
كان البيع بالذاهم  
والذائبر باعيانها فانها  
تتبع عند الشافعي  
ومالك واحدا وقال ابو  
حنيفة لاتبين بذنس  
البيع ولا يجوز بيع  
الذاهم المشوشة بهما  
بعض ويجوز ان يشترى  
بها سلة وقال ابو حنيفة  
اذا كان الفس غالبا لم يحز  
**فصل** في كل شيئين  
اتفقا في الاسم الخاص  
من اصل الخلقة فهما  
جنس واحد وكل شيئين  
اختلفا فهما جنسان  
وقال مالك البر والشعر  
جنس واحد وفي الحصان  
والايمان للشافعي قولان  
احدهما انهما جنسان  
وهو قول ابي حنيفة ولا  
ربا في الخندق والراس  
وما اشبههما عند مالك  
والشافعي لان الخلقة في  
الذهب والفضة الثمينة  
وقال ابو حنيفة واحدا في  
أظهاره واثبت عنده  
تتعدى الى الرابا الرصاص  
والفاس وما اشبههما

الثلاثة

**فصل** في بيعتير التاسوي فيما يكال وبوزن يكيل المجاز ووزنه وما جمل  
برايه في عادة بلد المسع وقال ابو حنيفة ما لا يصح بيعه بغيره عادة الناس في البلاد **فصل** في ما يحرم فيه الالايحوز بيع بعض  
بالحزق وغيره ابا وقال مالك يجوز في البادية بيع المكمل خرا دون الموزون وما حرم فيه الالايحوز بيع بعضه ببعض ومع احد

المؤمنين جنس آخر مخالفه  
في القيمة عند مالك  
والشافعي وكذا لياسع  
نوعان من جنس واحد  
تختلف قيمتهما بأحد النوعين  
كسبحه ودرهم بدعي  
بحره وكذا سارحج وبنار  
قرامة بدنيان من جنس  
واحدة أملا في النوعين  
وقال أبو حنيفة كل

ذلك جائز  
فوفيل هو لا يجوز بيع  
رطبة يابس على الأرض  
كبيع الرطب بالتمر  
وتفرد أبو حنيفة بغيره  
كيلا وأما العراق وهوان  
يسمى الرجل الرطب على  
رؤس الخيل خرصا بالتمر  
على الأرض فيجوز عند  
الشافعي فيمادون خمسة  
أوسق وأربع عند  
الحنابلة بافقر وهو  
قول أحمد الله قال في  
أحد الروايتين يخرصه  
رطبا ويسمى بمثل غرا  
وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك  
بحال وقال مالك يجوز في  
موضع مخصوص وهوان  
يكون قد وهب لرجل  
ثم غلته من حائط وشق  
عليه دخوله اليها فبشرها  
منه فخر بها من  
التمر بماله ويجوز بيع  
العراقي عقود متفرقة  
وان زاد على خمسة أوسق  
وقال أحمد لا يجوز أن كثر  
من عريه واحدة  
فوفيل هو لا يجوز بيع  
الحب بالدقيق من جنسه  
عند أبي حنيفة والشافعي

الثلاثة انه يخفى القراءة مع قول أحمد انه يحصر بها فالاول بحذف خاص بالاصغر الذين غلبت عليهم هبة الله  
فلما قدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالاكثر الذين بقدرت على النطق مع شدة الهبة قال تعالى  
لا تكلف الله نفسا الا وسعها فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في الشهر وعنه انه لا يتحبب لنفسه  
القمر ولا لكسوف الشمس غنطان مع قول الثاني انه يتحبب لها غنطان كالجمعة فالاول بحذف وهو  
خاص بالاكثر الذين قام الخوف فخلو بهم من ذلك الكسوف أو الخسوف فلا يحتاجون الى سماع خطبة  
ولا وعظ والخسوف والثاني مشدد في استحباب الخطبة وراخاص بالاصغر المحجورين عن المعنى الذي في  
الكسوف فلم يقيم في ظاهره خوف من شيء فلذلك احتجوا الى خطبة مع شدة الكسوف ليقوم الخوف في  
قلوبهم ويشد كرواه احوال يوم القيامة فتأهبوا بالاعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم  
الخائف وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والائمة ضيق الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة  
في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة لئلا يرفع له خوف من الكسوف فخاص وزاد  
خوفهم من كسوف فاعل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في الشهر وعنه انه لو اتفق  
وقوع الكسوف وقت كره له الصلاة لالتصق فيه ويجعل مكانها تسجيما مع قول الشافعي وما لك في إحدى  
رواياته انها تصلى في كل الاوقات فالاول بحذف عدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم له ثمانية  
التي من الوقوف بين يديه والثاني مشدد وهو خاص بالاكثر من أهل الكسوف الذين يعرفون من  
طريق الهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم الاذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ويصح توجيه الاول بانه خاص بالاكثر الذين يقولون ان الحق تعالى لا يتعبد عليه في شيء ليقبى القول بهم  
ليجوز ان الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما اذنهم فيه من  
طريق الهام بخلاف ما ذهبوا عنه من الشارع فان الادب المبادر الى فعل ما امر به من غير توقف فانهم  
\* ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول  
الشافعي وأحد انها استحباب جماعة ككسوف الشمس فالاول بحذف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وجه الاول ان الفعل الالهي ينقل في خسوف الليل وتقدم الهبة فيه على الخسوف تغف عنهم وعدم  
ارتباطهم بما امر به من راعون افعاله فهو خاص بالاصغر وجه الثاني ان الاكثر يعادون على مراعاة افعال  
امامهم في قيام تلك العظيمة والهبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم بعضا وتتدادم من بعض فكانت  
الجماعة في حقهم أولى لجوز وأفضل الجماعة كان الجهر بالقراءة أيضا في حقهم أولى بخلاف الاصغر  
ينقل عنهم النطق كما مر نظيره فاعا كان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان مع الجماعة اول ما صلا جماعة  
صلوا هم وما لا صلوا فإفرادي ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات لا ينسب له صلاة  
كان لازلا واصرا وقى الظلمة في النهار مع قول أحمد انه يصلي لكل آية في الجماعة ومع قول الثاني انه يصلي  
فإفرادي وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في زلزلة فالاول بحذف والثاني مشدد وجه الاول  
عدم ورود نص في ذلك وجه الثاني التماس على الكسوف بجماع انهم من جملة ما يخوف الله تعالى به  
عباده وذكرهم باحوال يوم القيامة والله تعالى أعلم

#### باب صلاة الاستسقاء

اتفقوا على ان الاستسقاء مستحب وعلى انهم اذا تضرعوا بالمطر فالسنة أن يسألوا الله رقه هذا ما جده في  
الكتاب من مسائل الاتفاق \* وأما ما اخلفه وابنه في ذلك قول الائمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن انه  
يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا ينسب له صلاة بل يخرج الامام ويدعون فان صلى  
الناس وحدا فاناباس فالاول مشدد والثاني بحذف وجه الاول الاندفاع وجه الثاني كون الحاجة  
والضرر وقد عنت الناس كاهم فصار كل واحد متمسك بالله تعالى سائلا لا يضره ربه بكل شعيرة  
فيه فلا يحتاج الى استسقاء في التضرع من غيرهم عدم بلوغ نص في ذلك الخ قاله وهو حق من يتقوى  
بعضها يستداه من بعض \* ومن ذلك قول الشافعي وأحد صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجوز بالانفراد

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنُكُمْ فَقَدْ

الى وابنتين وقال مالك  
 بجوز زعيمه به كلا وقال  
 احدى الى اية الاخرى  
 بجوز زعيمه به وقال ابو  
 نور بجوز زعيم الدقيقي  
 الحنطة متغاضلا ولا يجوز  
 بيع دقيق الحنطة  
 يدققها عند الثاني  
 مالك وقال احمد بجوز  
 قال ابوحنيفة بجوز بيع  
 احدها بالآخر اذا  
 استمر في النعومة  
 والحنطة ولا يجوز بيع  
 دقيقة بغيره وعن اصحاب  
 ابي حنيفة ان بجوز بيع  
 الحنطة بالغير متغاضلا  
 لا يجوز بيع الغنم بالغير  
 اذا كانا رطبين او احدهما  
 وقال احمد بجوزهما لا  
 وان باع ذهبا بذهب  
 زرافا لم يصح وعمن ابي  
 حنيفة انهم ان علموا  
 ان السواي بينهما قبل  
 التفرق مع وان علموا  
 بعد التفرق لم يصح وعن  
 زفراته يصح بكل حاله  
 واذا اصابا رقما متعاضلا  
 عن الصرف وفرقا بطل  
 العقد كقول ابوحنيفة  
 بجوز فيما تعاضدا وبطل  
 فيما لم يتعاضدا ولا يجوز  
 بيع حيوان بؤكل يلحم  
 حسنه عند الثلاثة وقال  
 ابوحنيفة بجوز ذلك  
 في ابيع بالاصول  
 والتمار

يدخل في بيع الدار  
الأرض وكل بناء حتى  
حسامها لا المنقول كالنمل

فهي اسم قول مالك الشاركن كتمان كسائر الصلوات وأنه يجهر فيها بالقراءة أن كان الوقت وقت صلاة يجهر به  
فالاول فيه تشديد الثاني فيه تخفيف ووجهه ظاهر هو من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر  
روايتهم استحباب خطبة في الاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية  
المخصوص علي أنه لا يخطب لها أوها ودعاء واستغفار فالاول فيه تشديد الثاني فيه تشديد  
بالخطبة في وقول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية تخفيف في جمع الامرين مرتبتي البرزات ووجه الاول  
الانبياع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر من اهل الجحيم لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ  
للتخفيف واطنهم وريق جحيمهم فيدعو الله تعالى بقلوب صافية راجية لاجابه بخلاف الاكابر لا يحتاجون  
الى مثل ذلك لقوة استعدادهم وقول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية فان خطب خاطب للاكابر من  
العلماء فاذا ذلك لقابا صاحب كان عندهم او يقصصا لاصاغر المختارين من الاكابر فانهم هم من ذلك قول  
الائمة الثلاثة أنه يستحب تحويل الرعاة في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحب  
وعم قول أبي يوسف ان ذلك شرع للامام دون المأمومين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد  
على الامام في جمع الامرين مرتبتي البرزات ووجه الاول الانبياع والتفاوت وهو خاص بالاصاغر الذين لم  
يعظمهم الله تعالى على ما قدر لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة وعدمه ووجه الثاني ان الاكابر  
لا يحتاجون الى التفاوت في تحويل الرعاة الله تعالى قد اطعمهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه  
لهم من نزول الماء وعدمه فان تحول الامام للاكابر وتعمه على ذلك فاذا ذلك لاسعة الاطلاق فقد رجع  
الحق تعالى عما كان اطاع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محجورا بايقفال وان كان من  
اهل الكشف فهو لاجل التفاوت عن محجوبين والمأمومين فانهم والله تعالى اعلم

❖ كتاب المناظر ❖

أجبع العلماء على استحباب الأكل من ذكر الموت وعلى أن الوصية مسحية حال الصحة لكل من له مال أو عند أحد مال وعلى تأكيده في المرض وعلى أنه إذا تيقن الموت وجب الميت للأقربة وأتفق الأئمة الأربعة على أنه يجزئ الميت من رأس ماله مقدما ذلك على الدين وقابض طواسن كان ماله كثيرا فمن رأس المال والأولان للتركة وأعلى أن يغسل الميت فرض كفايه وعلى أن لا تزوجة أن تقسمل زوجا وهزأت أن التسقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يفضل ولا يصلي عليه وعلى أنه إذا استعمل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد ابن جبلة أنه لا يصلي على الصبي الملبغ وأجمعوا على أنه مات غير محتون لا يحتن بل يترك على حاله وعلى أن الشهيد الذي مات في قتال أو أكفر لا يفضل وعلى أن النفس تقسمل ويصلي عليها وأتفقوا على أن الواجب من القسمل ما تمحصل به الطهارة وإن يكون القسمل وزرا وإن يكون ندبا بسدر وفي الأخيرة كافور وعلى أن تكفين الميت واجب مقدما على الدين والورثة وإن كان دخلا في مؤنة التجهيز كما مر وأتفقوا على أن المحرم لا يطيب ولا يلبس الخنيط ولا يحضر رأسه الأخير وأيه لا يحدف في أحرامه يفعل غيره ففعل به ما يفعل جميع الموتى وأتفقوا على أن الصلاة على الجنائز في الصلاة مرة أو غا اختلوا في الكراهة وعدمها وأتفق الأئمة الأربعة على اشتراط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنائز وعلى أن تكبيرات الجنائز أربعة وعلى أن قائل نفسه يصلي عليه وأغافل في صلاة الإمام عليه يتي الأعظم وأتفقوا على أن جعل الميت بر أو كافر وأتفقوا على أنه لا يجوز تحفير الميت ليدفن عنده آخر الألفاضى على الميت زمان يبي في قسمله أو يصير رميا فجو زحبتش وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا مضى على الميت حول فآزر دعوا الموضوع وأتفقوا على أن الدفن في القباور لا يستحب وأتفقوا على استحباب التعزية لأهل الميت وأجمعوا على استحباب اللبن والعصص في التبرع على كراهة الآخر والخشب وأتفقوا على أن السنة الحدادان الشقي لس بسنة وأتفقوا على أن الاستغفار لا يت والمعاذلة والصلة والعق والجمع عنه يتفهم وأتفقوا على أن من دفن بغير علم عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع وأتفق الأئمة الأربعة وأما اختلافوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربعين وثلاثين

والنكرو والمبر بالانفاق

وتدخل الابواب  
المعسوبة والاحاث  
والرف والسلم المجران  
ومن أبي حنيفة أنه قال  
ما كان من حقوق الدار  
لا يدخل في البيع وإن  
كان متصلا بها وعن  
زفره إذا كان في الدار  
آلة أو قاش دخل في  
البيع وأذباغ غسلا  
وعلى طالع مبرم مؤبر  
دخل في البيع وأموه  
لم يدخل عند الثلاثة  
وقال أبو حنيفة بكون  
للبيع بكل حال وقال  
ابن أبي ليلى المبرة  
لا تشرى بكل حال

**فصل** وإذا باع  
غلاما أو جارية عليها  
ثياب لم يدخل في البيع  
بالاتفاق وعن ابن عمر  
أنه يدخل في البيع  
جميع ما عليها وقال قوم  
يدخل ما يستبره العورة  
ولا يدخل الخيل والمنسود  
والقيرام في بيع الدابة  
بالاتفاق وقال قوم يدخل  
وأذباغ شعره وعليه فائرة  
للبيع لم يكف قطع الثمرة  
عند مالك والشافعي  
وأحمد وأبو الحنفية  
في النادة وقال أبو حنيفة  
بأنه يقطع في الحال

**فصل** ولا يجوز  
بيع الثمرة والزروع قبل  
يد صلاحه من غدير  
شرط القطع عند مالك  
والشافعي وأحمد وقال أبو  
حنيفة يصح بيعه مطلقا  
وبغض ذلك القطع

فإن الآدمي لا ينعس بالموت مع قول أبي حنيفة أنه ينعس بالموت وإذا غسل طهر وهو قول الشافعي وأحمد  
فدرايتهما الآخر من الأول بخفف والشافعي مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة المبرن \* ووجه الأول أن  
الله تعالى قال ولا تموت من قبلي وما تملكون من أمر الله فاعبدوه فاعبدوا الله لا ينعس حيا ولا ميتا ووجه الثاني أن الروح هو الذي كان مظهر الجسد الآدمي فلما خرج منه صار غيبا  
على الأصل في الميتة وأجاب الأول بأن الروح خرجت عنه حقيقة وانغاضف بتدبيرها المتعلقة بها ما لها  
المولى فقط بدليل سؤال منكرو وكبر وعذابها في القبر أو نعيمها وأحاسيس الميت ذلك وهو استمرار بمرورها  
أهل الله لا تستطرق في كتاب فإن الكتاب يقع في بداهة وقبر أهله \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن  
الافضل أن يغسل الميت بمجرد راعن القميص لكن مستور والعورة مع قول الشافعي وأحمد أن الافضل أن  
يفضل في قبضه والاولى عند الشافعي أن يكون تحت السماء وقيل الأولى أن يكون تحت سقف فالاول  
مخفف من حيث عدم البهية القميص والشافعي مشدد في البهية فجمع الأمر إلى مرتبة المبرن \* ووجه  
الاول الإشارة إلى أن ما لا يناسب إلى القبر عند الذين لا ينالون ما توفاه عليهم اعتبر غيرهم من الأحياء فإن  
القبر إذا ظهر في حصول الاعتبار وأيضا فتمدح لجملة النازلة من السماء كما أشار إليه من قال أنه لا يفضل  
تحت سقف \* ووجه من قال أنه يفضل في قبض الأنواع للصحة في قبضهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
قبضه فالاول خاص بالأصاغر والشافعي خاص بالكبر \* ووجه قوله من قال يفضل تحت سقف الأخشد  
بالاحتياط من أن ينزل عليه بلاه من السماء في بجمات مصر على ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من  
البلاء النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم \* ومن ذلك قول الأئمة أن غسل الميت بالماء البارد  
أولى الأضرب \* ووجه كبره شديد وسجع مع قول أبي حنيفة أن الماء المغسول أولى بكل حال فالاول بخفف والشافعي  
مشدد من حيث تضمن الماء في جمع الأمر إلى مرتبة المبرن \* ووجه الأول التفاؤل لما نعلم بقرينة عليه صلى  
الله عليه وسلم عن أبيه أن يساغ الخنزير نار \* ووجه الثاني التفاؤل برضا الميت وقضاء الله تعالى عليه بدخول النار  
مثلا لوقوع هذا ما ظهر من الحكمة في هذا الوقت \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يجوز زواج أن يفضل  
زوجته مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز زوالا ولا بخفف والشافعي مشدد \* ووجه الأول أن ذلك مبني على أحد  
القوانين من أن الموت كالطلاق لا جرحي \* ووجه الثاني مبني على أنه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجة  
وأذا ما تم إمارته لا زوج لها ولا غسالة تمت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراعي من مذنب الشافعي وأحمد  
والرأية الأخرى عنهم أن الغسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الأوزاعي يندفن من غير غسل ولا تيمم  
\* ووجه من قال أنها تيمم أن السلامة مقدمة على التسمية فخلاص العبد من من بدن من لا تحل له مقدس على  
جله النظافة ليدفن ذلك الميت لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت \* ووجه من قال أنه لاف خرقة على يديه  
العمل على تحصيل مصلحة الغسل والمغسول \* ووجه من قال أنه يندفن بحاله فعارض الأمر بغسل الميت والنهي  
عن مس الإحتني عنده فله يظهر له دليل في ترجيح أمره عليه \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا يجوز زواج الكافر  
تسبيل قريبه الكافر مع قول مالك أن ذلك لا يجوز زوالا ولا بخفف والشافعي مشدد \* ووجه الأول الوفاء بحق  
القرابة الطائفة في الجله وإن كان الغسل لا ينظف الكافر \* ووجه الثاني وجوب طهار المسلم قطعية مقربة  
الكافر إذا مولأه بينهما ولا رجم حقيقة فكان في غسله له انظار لميل وموالاة في الجبهة ولو مورة فالاول  
خاص بالكبر الذين لا يخافون عليهم البيل التي يفرهم الكافر ولا الحزن على قرأته والشافعي خاص بالأصاغر  
وقد غسل على بن أبي طالب والديان الذي صلى الله عليه وسلم \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب  
للتغسل أن يوضئ الميت كالحي وسوكة أسنانه ويدخل أصبعه في مخفره ويغسل ما مع قول أبي حنيفة  
أن ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة أنه يستحب صف شعر رأس المرأة ثلاث صفات ثم تقي خلفه إذا  
غسلت مع قول أبي حنيفة أن الشعر يترك على حاله من غير صفرة فالقول ما بين مشدد وخفف \* ووجه  
قول الأئمة في المسئلة الأولى أنه موضئ الميت كالحي إلى آخره مع الغسل بكون الموت كالحدث الأصغر  
\* ووجه قول أبي حنيفة أنه كالحديث الأكبر فيدخل عنده الأصغر في الأكبر والاول لا يقول بتداعيهما

عنده وان باع الثمرة  
بعده وصلاحها حاز  
عند الشافعي ومالك  
واحمد بكل القول أبو  
حنيفة لا يجوز بيعها  
بشرط التيقن وانما  
يقبضه في جنس أو البيع  
ما كان منه في البستان  
فأما ما كان في بستان  
آخر فلا يقبضه عند  
الشافعي وأحمد وقال مالك  
يجوز بيع ما جاوره إذا  
كان الصلاح مع هذا  
وعنه أيضا إذا بدا  
الصلاح في نخلة حاز  
يباع فغار البلد وقال  
الليث إذا بدا الصلاح  
في جنس من الثمرة في  
البستان جاز بيع جميع  
أجناس النصار في ذلك  
البستان

**فصل في** وإذا باع  
الثمره الظاهرة وما  
يظهر بعد ذلك لم يبيع  
أليس عند أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد وقال  
مالك يبيع وإذا باع صبرة  
واستثنى منها أمثلها  
أو أصغرها لم يبيع  
ولأن يستثنى من  
الشجرة غصنا عند أبي  
حنيفة والشافعي وأحمد  
وقال مالك يبيع وذلك  
إذا قال مثل ثمره هذا  
البستان إلا بعها  
بالاتفاق وعن الأوزاعي  
أنه لا يبيع ولا يجوز أن  
يباع الشاة ويستثنى منها  
شياطين أو غيره لافي  
سفر ولا في حضر عند

وهو الأوطى كما عرفنا بالنسب من الجنابة والسواك وتنظيف الخضر من ثياب ذلك في التداخل وعنده  
وكذلك القول في تدبير الحجية وأعدمه ووجهه قالوا تشعر المرأه بغير ثلاث ضغائر القياس على  
النسب وترا وأما حكمه كونهما في خطه فاقول لا يشرع وجهها في بيع وصول الرجاء إلى شدة وجهها  
إذا تشعر من الأمور التي تزال وتفرق في الجسم في الجملة بخلاف بشرها بالبدن وكما لا يكره أخته الثلث في  
الصلاة فلا يوجب النائم الوجه عن الرجاء التي واجهه المصلي ووجهه قالوا بارخاء الشعر من غير مشفراته  
شعار أهل العاصب وهو أظهر في الحزن والندم على ما ماتت تلك الميتة من الطامعات وتقصاهن من المصلوات  
أما الجنب أو غيره لنظر الله تعالى اليه فخرجوا هذا ما ظهر من من حكمة ذلك والله أعلم ومن ذلك  
قول أبي حنيفة والشافعي أن الحامل إذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يثقب بطنها مع قول مالك في إحدى  
رواياته وأحمد أنه لا يثقب فالأول مشدد من حيث حرمة الجنين والشافعي يخفف من جهة عدم الشئ مشدد  
من جهة حرمة المتفرج جمع الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن السقط إذا ولد بعد أربع  
شهور وجد ما يدل على الحياة من عظام وسرخر وضاع غسيل وصلى عليه مع قول مالك كذلك لافي  
المعركة فإنه يشترط أن تكون حركة يصح أطول مكث وتيقن معها الحياة مع قول الشافعي في الحداد  
لا يصلي عليه إلا أن ظهرت أمارات الحياة وقال أحمد نسل ويصلي عليه ما لم يغسل فقد نفى الأربعة  
على أنه نسل ووجه هذه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أمع قوله أنه لا يوجب  
الغسل مع قول مالك وجوبها فالأول يخفف والشافعي مشدد فجمع الأمر في مرتبة الميزان ووجه الأول أن  
المقصود من غسل النطفة وهي حاصلة بلائيه ووجه الثاني أن الغسل نائب عن الميت في هذه الظاهرة  
ولو قلنا أن الغسل فيها النطفة فهي من جملة الأعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم اغسل الأعمال  
بالتين فلا يكون عمل صالح إلا أنه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه الشافعي أنه إذا خرج من الميت شيء بعد  
غسله وجب غسله فمع قول أحمد أنه يجب إعادة الغسل إن كان الخارج من الفرج فالأول يخفف والشافعي  
مشدد فجمع الأمر في مرتبة الميزان ووجه الثاني المانع في التنظيف وهو قول الشافعي أيضا لكون ذلك  
آخر عهد بالموت والافتقار إلى الأمان تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الأول معاملة  
الميت بالسوية لعدم تكليفه وبإزالة الحاسة والالتكليف ومن ذلك قول أبي حنيفة في الجنين في البطن  
تتفبط الميت وحق ما نهى وحف شاربه بل شدد مالك فقال يعز من فعله وقال الشافعي في الجنين بدو أحد  
أنه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم المختار أنه مكره ونقل البيهقي أن ثمانية من الصحابة كانوا يصفون  
شواربهم فالأول مشدد والشافعي يخفف فجمع الأمر في مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول  
الشافعي في الأملاء وأحمد أنه يجوز تغليم أنظاره مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه لا يجوز  
فالأول يخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك من جملة النطفة المأمور بها العدم مدام في الدنيا مع كونه  
لا يؤلم الميت ووجه الثاني أن في ذلك تصرف في بدن الميت لم يصرح في الشارع فيه بأمر فكان تركه مقصدا على  
فعله ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يصلي على الشهيد مع قول مالك والشافعي أنه  
لا يصلي عليه لاستخفافه عن شافع فالأول مشدد في الصلاة على الشهيد والشافعي يخفف فيها مع وجه الأول  
أنه لا يستثنى أحد عن زيادة الأجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأطفال في  
عصره صلى الله عليه وسلم بعده إلى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على  
الشهيد وبقول أحمدهم كفى لأحد حتى أقتل شهيدا وبقول الله تعالى ذوقوا ثمرة الله في الجهاد بترك الصلاة على  
الذين قد نذرت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم أخرى وهو مجرول  
على حالتهم فكان إذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعته بترك الصلاة على الشهداء  
تصعبا لهم على الجهاد وإذا رأى عند الناس أنفاد ما صل عليهم في ذلك المعنى الذي ترك الصلاة عليهم  
لا حله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من فرست دابة وهو في قتال المشركين أو تردى عن فرسه أو أصابه  
سلاحه فأتى المعركة أنه يغسل ويصلي عليه مع قول الشافعي أنه لا يغسل ولا يصلي عليه فالأول مشدد ومن



أي حنيفه والشافعي وقال

أحمد بن حنبل ذلك في الراس

والأكرع وعن مالك حواز

ذلك في السفر دون الحضر

فباب مع المصرة

والرأب العجب

التصري في الأبل والبقرة

والتمزق ليس للمنع على

المشترى حرام بالاتفاق

واختلاف أهل بيت الخمار

قال السلافة نعم وقال أبو

حنيفة لا وإذا ثبت للمشترى

خيار الرأب لا يقتصر الرأب

رضاء البائع وحده وقال أبو

أبو حنيفة كان قبيل

لتميز انتقل إلى حضرة

وإن كان بعد عنه افتقر

الرضاء بالتسليم أو حكم

حاكم أو الرأب العجب عند

أي حنيفة وأحمد على

الترخي وعند مالك

والشافعي على الفور

فصل في

السائق للمشتري أمسك

البيع وشذوذ أرض العيب

لمحرم المشتري ولما قاله

المشتري لم يحرم السائق

بالاتفاق فإن تراضيا

عليه مع الصلح عند أبي

حنيفة ومالك ورده

أبو حنيفة وأحمد عن

الشافعية والمرج عند

جمهور أصحاب المنع

ونظره في الشفعة

وقال أحمد للمشتري

امسك البيع ومطالبة

السائق بالأرض ويجوز

السائق على دفعه إليه

وإذا نفي المانع فسلم عليه

قبل الرد لم يمسقط حقه

حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشهيد عرفاهو  
من قتله كافر بالمباشرة أو بالسبب بخلاف من رفسه دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الذابة أو السلاح مقام  
فعل الكافر من حيث أنها لا تقتل بها فإما أمره بصدان يبيع الله تعالى على القتل فيسلبه أي طريقه  
وأنه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السوء والنافع وهذا أصرار يعرفها أهل الله لا تسطرف في كتاب  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكون في كل غسلة شيء من السدر مع قول مالك والشافعي أن  
المسحوب أن يكون في واحد من التسلات سدر فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه استعمال السدر ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما الحكمة الباطنة فلا تدكر  
الأمشاق فممن يعرف معنى نهي الشارع عن قطع شجرة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المسحوب  
أن يكفن في جل في ثلاثة أثواب بيض وهي لغائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المسحوب أن يرد له وأما المرأة  
فالمسحوب تكفينها في خمسة أثواب قميص ومثزل ولغائف ومقنعة وأنما خمسة تشد عليه عند الشافعي وأحمد  
وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلاثة أثواب فيكون الخمار فوق القميص تحت الغائفة وقال  
مالك ليس السكفن حد أو غايه الواجب من الموت ووجه هذا القول ظاهر من حيث العادة وأما قولهم ما من  
حيث الحكمة الباطنة فلا تدكر الأمشاق ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بأكراهة تكفين المرأة في المعصر  
والمرحفر والخمر برع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكر وهذا الأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن ليس  
ما ذكره هنا إطلاقا كان غير مكر وفي الحقيقة ما فيه من الزيادة الداعية إلى الاستمتاع وقد زال هذا المعنى بالموت  
ووجه الثاني إطلاق الشارع بأحد عشر أثواب فمن غير نص بالكرامة تشمل حياتها وموتها وأما حديث من  
ليس الحر يرى الدنانير بلسه في الآخر فهو مؤول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
ومالك وأحمد أن المرأة أن كان لها مال فالتكفين في مالها وإن لم يكن لها مال فالتكفين في مال زوجها وقال  
محمد بن الحسن هو في بيت المال كالواحد عشر زوجة في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج  
تكفين زوجته بالمذهب الشافعي إن عمل التكفين أصل التركة فإن لم يكن فعل من عليه نفقة من قريب  
وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذا القول ظاهر  
مذكور في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول أبي حنيفة من أصحاب  
مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع وبمع  
دخول قول أبي حنيفة في قول الأئمة لأن السنة في اصطلاح السلف ماثبت بالحدث لا بالكاتب ومنها واجب وغير  
واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصعب تسمي فرض من الكفاية سنة قياسا فلا تدكر بين الأئمة وأصبح خلاف  
وأنه أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تكرر في شيء من الأوقات انتهى عن الصلاة فقام قول أبي حنيفة  
وأحمد أنها تكره فيها قول مالك أنها تكره عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند غروبها عند طلوع الشمس  
والثالث فيمضون ووجه الأول أنها شائعة في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع من وقت من الأوقات مع  
كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون ذلك المعنى قاصدا إلى الصلاة ما يقصد عبادة الشمس بل لا يكاد  
ذلك يخطر على قلب مسلم الآن ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع انتهى عن الصلاة في هذه الأوقات  
تشمل صلاة الحائز وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كالجوهنة في قول أبي  
حنيفة ووجه عدم قوله بالكرامة في وقت الاستواء أن الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فهرأ عليه  
وأقبل الحضرة لا يعمدون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل احتشانه من كان به من  
مكة من أوقات النبي وإيضاح ذلك أن جميع الأوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه فيها  
أوقات درجة ورضا فان الظلال ساجدة تحت أقدام مظلوا لا لها ولقد أن السليم بسجدة تعالى في تلك  
الأوقات كان ظله لا يتابعه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجدة تعالى من شاخص والليل  
فأفهم وهذا أصرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطرف في كتاب غير حم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطاتهم

من الرتبة الشافعي وقال

محمد بن الحسن بسقط  
هو فضل في وإذا حدث  
المسبح عيب بعد قبض  
الحنين لم يثبت الخليل  
للمشترى بعد في حنيفة  
والشافعي وقال مالك  
عهدة الرقيق إلى ثلاثة  
أيام إلا في الجسد نام  
والبرص والمجنون فإن  
عهدة النسبة شئت له  
النداء وإذا ابتاع أنثوان  
عنتا ثم ظهر بهما عيب  
فأرد أحدهما ان عتث  
محضته وأراد الآخر أن  
يرد محضته جاز للواحد  
عند الشافعي وأحمد  
وأبي يوسف ومحمد  
ومالك في أحدهما  
الرأب والحنين وقال أبو  
حنيفة ليس لأحدهما  
أن يتفرق بالردون  
الأخر  
هو فضل في وإذا زاد  
المسبح مادة متميزة  
كالوليد والتمرة أمسك  
الزيادة ورد الأصل عند  
الشافعي وأحمد وقال  
مالك أن كانت الزيادة  
ولاد مع الأصل أو  
غرة أمسكها ورد الأصل  
وقال أبو حنيفة محمول  
الزيادة في المشتري  
يمنع الرد بالعيب بكل  
حال  
هو فضل في ولو كان  
المسبح حارياً فوطئها  
المشتري ثم علم بالعيب  
فله أن يرد ما ولا رد  
مهما شاع عند الشافعي

أمن ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكرهه  
ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الأول أن المسجد حاضرة الله الخاصة  
والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعته في عسدي حاضرة فهو الذي تعالى أقرب بقوله من حاضرة  
الحجاب ووجه الثاني أن مقام الشفاعته مع الحجاب أقوى في التوجه إلى الله تعالى وأبعد عن مقام الأدلال  
لما بطر في صاحب الحجاب من المسبة فالأول من رفع حجابيه من الأولياء فانه ربما كان لا يرى العبد نبأ حتى يشفع  
فيه ليكون تلك الحاضرة تنسقط عنه أفعال العبدية الشهوة صاحب الله تعالى هو الخالق لا العمل عبادة فلا  
يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعته فيه لأجله وأيضاً فإن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في  
الأنحباب بنفسه وذلك ما وجب لعدم قبول شفاعته في الميت فن صلى في المسجد فقد تعرض للأنحباب بنفسه  
فأساء إلى الميت وعلى نفسه فافهم ومن ذلك قول الأئمة بكرهه الميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بوجوه  
فانه لا يمس بعد الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب إليه ليس العمل بوجوه إلى جماعة المسلمين مع قول  
أحمد مكره وفي رواية لا يحنف أن ذلك لا يكره ما لم يخاف أن يشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه  
القولين ظاهر وحاصل أن النبي إذا خير بين الميت فلا بأس به وإن لم يعرفه مكره وكرهه نكره أو غير مكره  
بحسب اجتماع الجمهور ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القصد من أن الوالي الحق بالامانة على الميت  
من الوالي مع قول الشافعي في الحد يد الإرجاع إلى الوالي قال أبو حنيفة والأول لا يولى إذا لم يحضر  
الوالي أن يحضر أمام الحلي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الأول خوف  
الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع ووجه الثاني أن القصد الأعظم من الصلاة على الميت الدعاء له  
والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشقى على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب  
هذا الثاني بأن الولاء إنما كان للناس بقدمهم في صلاة الحنيفة على الوالي الخاص لكونهم كانوا في الزمن  
الماضي مختلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من الولاء كما هو مشاهد وقد  
كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا الناس وهم يرون أن الحق بالامانة على جنائزهم من  
رضوخة لفرأضهم وسمعت مسدي عليه الخواص رحمه الله تعالى يقول أصل من قال أن الوالي أولى بالامانة  
على الميت رأى أن الحق تعالى إذا كبر عبيد من عبيد في الدنيا يعني أن يرد شفاعته وأجابته دعائه في حق  
أحد كما وقع فرعون حين توقف نيل مصر وسأله القط في طلوعه مع قرينة قوله لموسى وهو روث قولاه  
قولاً للمنافق في ذلك أن ارشاد إلى الأدب مع فرعون وهذا لو أن كان طلوع النبل بسؤال الحق في ذلك بدله  
الاستدراج فقه تأنس لما قلناه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا وصي لرجل يصلي عليه لم يكن أولى  
من الوالي مع قول أحمد أنه يقدم على كل ولي فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان  
ووجه الأول أن الوالي أشقى من الأجنبي ولو كان من أعظم الأصقاء لأن ارتباط النسب أقوى والشفقة  
والحنو تابع لذلك بدليل الأوت وحوب الدين على المقاتلة ووجه الثاني أن الصديق قد تكون أشقى عليه  
من وليه وأجاب عن الأول بأنه شفاعته في حرمته فلا يكاد يوجب حديقاً ما وجد في الشفاعته في الأجنبي من ظهور  
احتياجه إلى ذلك فالأول أن الإنسان لا يكاد يرى فيعذوب بنفسه حتى يتضرع إلى الله تعالى في مغفرته بخلافه في  
رؤيته بذنوب غيره فإن الذنوب لا تقبض في رأي العين كما قبضت الشفاعته فيها أكثر وسمعت مسدي عليه  
الخواص رحمه الله تعالى يقول لا تقدمه في الصلاة على ميتك إلا الشافعي من العلماء والصالحين الذين  
يعرفون مراتب الناس كما لا يتقصد ما لم يقدّمه في الصلاة على الميت من الناس إلا الخليل فإنه لا يرى الميت ذنباً ينفع  
له عند الله تعالى فيه اهـ ومن ذلك قول مالك أن الأبن يقدم على الأب والأخ أولى من الجد والأبن أولى  
من الزوج وإن كان أباه مع قول أبي حنيفة أنه لا ولا يكره في جرح الصلاة على زوج وجبت يكره إلا أن يتقدم  
على أبيه ووجه قول مالك أن الأبن مقدم على الأب لأن الأبن أشد حوائجاً يحصل مصالحه من أبيه إليها  
لا يستمد أدمه منها في وجوده في المال وأيضاً فإنه أدبر وأعرض عنه من حين اتقى نطقته في رحم أمه ووجه  
قول الأخ أولى من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه من غير واسطة بخلاف الجد معلوم أن الخلو

وما لك وأخذى الروايتين  
عن أحمد وقال أبو حنيفة  
وأصحابه لا يردها وقال ابن  
الجبلي يبردها ويردها  
مهر مثلها ويرى ذلك  
عن عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه

ويزفح أرض العيب  
الحادث عندهم بين أن  
عسكه وأخذ أرض القديس  
فصل في العيب  
ما يسهل الناس عينا  
كالهي والعهم والخمس  
والرج والعصر والبول  
بالفرش والزان وشرب  
الخمر والقصف وترك  
الصلاة والمشي بالجمعة  
وقال أبو حنيفة أضر  
والبول والفرش والزان  
عيب في الجارية دون  
العنود أو إذا جد الجارية  
مغتصب لم يثبت له اختيار  
وعن مالك يسونه وإذا  
اشترى عبدا فوجده  
مأذونا له في القبارة وقد  
ركبته الديون لم يثبت له  
الختيار عند الشافعي وأحمد  
وعن مالك أنه لا اختيار  
وقال أبو حنيفة البيوع  
بالجل بناء على أصله  
في تلقى الدين برقبته  
فصل في لو اشترى  
عبدا على أنه كافر فخرج  
مسلماً ثبت له الاختيار  
بالانفاق وإن اشتراه مسلماً  
فكان كافراً فلا خيار له  
وعن أبي حنيفة أن له  
الختيار ولو اشترى جارية  
على أنها ليست فخرجت  
بكرًا فلا خيار له ولو اشترى  
جارية فبان أنها لا تخص  
فلا خيار له وقال الشافعي  
ثبت له الاختيار وإذا علم  
بالعيب بعد كل الطعام  
أودلاك العبد ورجع  
بالأرض وقال أبو حنيفة  
لا يرجع

شئ من القرآن فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول أن القرآن  
مشتق من القبر وهو الجمع فهو بقرائنا لا يجمع روح ذلك الميت على حضرته بل الحضور الخاص على وجه  
الأكرام والانتصم عشا هذه وجه الثاني أن الميت إذا خرجت روحه لم يزل له روحه الجمعة  
بمحضرته به فلا يحتاج إلى قراءة القرآن ليعتصم بها بخلاف الدعاء الميت لا يستقي أحد عنه لاجل ولا ميتاً فافهم  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الختان تسليمتين مع قول أحمد وهو المشهور وعند مالك أنه  
يسلم واحدة عن عينه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف وجه الأول التفاؤل بحصول الأمان والآخر  
الجهتين ووجه الثاني التفاؤل بحصول الأمان من جهة عينه فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس لتأخره  
الأنظاره فقط دون سائرته فكان الجانب الآخر وهو وهو رتبة فتر كاعتصامه الأمان من جهة الجاهلنا  
بها وتسلية الله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الأدب فانهم لا يخرجون عن الله تعالى بخلاف الأصاغر  
فلكل أمان مشهده فانهم ومن ذلك قول الشافعي إن من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتق الصلاة ولا تنظر  
تكميرة الإمام مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه ينتظر تكميرة الإمام ليكمل به وهو إحدى روايتي مالك فالأول  
مخفف والثاني مشدد وأوجه تشديد رجوع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول المبادرة إلى معصية الميت  
بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله عليه وسلم أو الدعاء أو الصلاة بغيره تعالى في قول  
شافعي واعتنا في ذلك الميت وجه قول الشافعي أيضاً التماس على أربابهم بمرافقة أمانه في صلاة الجماعة  
في أي جزء أدر كه معة وإن لم يحجب له وجه من يقول بأنه ينتظر تكميرة الإمام كونهما جماعة والإمام هو  
الشافع حقيقة وأما عموم كالأئمة من له دعائه فكان من الأدب انتظاره لأن كل مأمر محبوب من دائرة  
أمانه لا يعرف من أمور الحق تعالى إلا ما جاء على لسانه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف ومن ذلك قول  
أحمد إن من فاتته الصلاة على الميت صلى على قبره إلى شهر ومذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم  
أنه صلى عليه ما لم يزل الميت وقيل أبداً فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يردنا في ذلك النص فكان  
كالدعاء لمن مات من أخوانه فاندفع له ما دعاه في الدنيا والأصح من مذهب الشافعي تخصيص صحة الصلاة  
على القبر عن كان من أهل فرضه أوقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد  
دفن قبل أن يوصل عليه ولكل من هذه الأقوال وجه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة على  
الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم مجتبهما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
«وجوه الأول الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الغائب والثاني يقول ذلك خصمه الغائب  
فلا يقاس عليه على أنه مأمر غائب عند أهل الكشف بل جميع من قالوا بوجوه حضرته ورؤيته الصبر لا كابر  
ورؤيته الصبر لا لا صغر دليل ألا كابر حديث زبوت الأرض ذرأت مشارفها ومعارها وكل مقام كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون تقواص أمته مالم يردن بخلافه وهذا أمر لا بد منها أهل الله  
تعالى لا تضر في كتابهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة لا يكره الدفن ليلامع قول الحسن البصري رحمه الله  
فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بأربابهم أهل الأدب فالأول يفتق الصلاة على الميت إذا كان  
الستر يتقو بين الناس ودفن الميت بغيره أدخله محضرته بخلاف الغائب فاته مريض على حكم  
بين العباد وأن كان الحق تعالى لا يبعث له محاب لكن الشريعة قد تمنع العرف في أماكن كثيرة كمنه  
بجدة الصلاة عار بأمر وجود ما يستبر به وزنه وإن كان الغائب تعالى لا يبعث أن يحجب شئ فافهم ومن  
هنا كره بعض السلف الطواف بالكعبة أسلوان كان النقص ورد لا تمنوا أحد طوافاً وصلى إليه ساعة  
شاه من أجل أنها راقس من يعلم كين لا يعلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا وجد عضو  
ميت غسل ووصل عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصل عليه إلا زوجاً جداً كثر الميت فالأول مخفف  
والثاني مشدد وجه الأول أن الصلاة حقيقة أغاها على الروح والروح لا فرق بين تلقاها بالعنود الذي  
وجدناه ولا بين سائر الجسم وجه الثاني أن الحكمي يكون في ذلك لا لعل لأنه الذي يطلق عليه أنه إنسان كما  
لو وجدناه إنساناً مقطوعاً رأسه جليماً مثلاً أو وجدناه كلاً لا يركه وبالجملة فإذا كان الصلاة حقيقة أغاها  
على الروح فالصلاة تلقى جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في ألف مكان وبحصل لجميعها المتفرقة والرحمة

والساحنة وتكفرا السبا وت أوقع الدرجات ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن الامام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل من قتل نفسه فان الامام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الامام على الغال ولا على قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلي على من قتل قرحا أو نقصا من ذكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي على النفساء فالأول مخفف في حوزة الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد وجعل الأول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي لو قتل نفسه أو قتل في الزنا أو النقص أو كان غالا في الغنمة أو قتل نفسه أو كان ولد الزنا أو وجه الشاقي أن الصلاة على النفساء لها شهيدة كما وردت في قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي أن الحبس إذا استشهد لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلي عليه ومع قول أحمد أنه يغسل ولا يصلي عليه فالأول مخفف بترك الغسل والصلاة والشافعي مشدد فيه والثالث فيه تخفيف وجعل الأول تشيع الناس للقتال وبيان أن الشهادة تظهر الشاهد حسا ومعنى وجه الشافعي أن أحدا لا يستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بأغفر له والرحمة ولا عن تطهير جسده بما قبل بذه الدعاء درجات والماء انما شاؤ وجه قول أحمد أن الجنزة نوع آخر يختلف حيث الموت فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد حيا عند ربه برزقي كما صرح به القرآن فالنفس من بده وضاعة وحياة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في أخرج قوله أن القاتل من أهل العدل في قتال البغاة قاتل شهيد يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد وابن أبي خازيم أن الأول مشدد والشافعي مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الجنزة ووجه الأول أن النكاح من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون إلا لمن قتلته أو كفرا الذين هم أعداء الذين يقتلوه وجه قول أبي حنيفة أنه قتال نصرته من الله تعالى على كل حال وإن نزل الأمر عن نصرته أهل الدين في أئمة جميعهم أن كل من يقتل من بدين الله تعالى نصرته ولدينه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قتل من أهل النبي في حال الحرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة لا فالأول مشدد من جهة الصلاة والغسل والشافعي مخفف من جهة عدم الصلاة والنسل فرجع الأمر إلى مرتبة الجنزة ووجه الأول أنه لا يغسل على كل حال وجه الشافعي أنه لا يحارب بدين الله تعالى لا يصلي عليه بل ولا تنفذه الصلاة عليه ولا الغسل إلا أن يتوب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قتل ظلمة في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه أن قتل مجديده لم يغسل وإن قتل بمقتل غسل ويصلي عليه فالأول مشدد والشافعي فيه تخفيف وجه الأول أنه غير شهيد في أحكام الدنيا وإن كان له ثواب الشهيدة في الآخرة ووجه أحد الشافعيين في قول أبي حنيفة في أن من قتل مجديده لا يغسل أن الحد يدينه مرج منه الدم فيخرج معه الخشب الواقع في وجهه يحكم المجاورة للسجد بخلاف من قتل عتلا فان الخشب باقى في الدم يخرج فيحتاج إلى النسل والصلاة عليه ومن ذلك قول الشافعي وغيره أن المشي أمام الجنزة أفضل مع قول الثوري أن الرأكب يكون وراه هو المشي حيث يشاء وكراهه الخيل بين يدي العمودين وقال الشافعي هو أفضل من التبريع ودليل ذلك كما علمت كل واحد من الشارع وأصحابه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من مات بالهر ولم يكن بقرمه ساحل جعل بين يديه وألقى في البحر كان في الساحل مسلمون وإن كان فيه كفار قتل وألقى في البحر ليحل بقرمه مع قول أحمد أنه يثقل ويرقى في البحر بكل حال إذا تعذر دفنه فالأول مشدد بالتغسل والشافعي مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الجنزة ووجه الأول الاحتياط لحرمته المسلم لم يجرم عليه أحد في الساحل من المسلمين فدفنه في الأرض لأنه هو الذين الحقيقي الذي تزيه الذمة ويكون المسلمون الذين يحسدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفارا فإنه يقتل لنزول قراره ثلاثين حرمته الكفار ووجه الشافعي أن القصور والأعظم من الدفن الوطأ مع الميت وأكرام جسمه بعد الموت تنبيه عن العيون وعدم تأذي الناس برأيه وتقرضهم لوقوع في سبها إذا شهروا نكرهه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أترس الميت فوضع عند جيل القبر ثم يسأل الميت سأل القبر بمرح قول أبي حنيفة أن الجنزة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم يزل على القبر معترضا فالأول مخفف على من

فصل في ما إذا ماتك عبده  
ملا وأباه وقتلناه عتقك  
لم يدخل ماله في البيع  
الأب بشرطه المشتري  
بالأنتاق وقال الحسن  
الصرى يدخل ماله في  
مطلق البيع تعالى وكذا  
إذا عتقك وحكي ذلك  
عن مالك  
فصل في من يباع عبدا  
فهو عند مالك ذوالثلاثة  
أبام يملكها كل ما حدث  
به في هذه الذمة من شيء كما  
لومات فهو ذمة وشماه  
على بائنه رقة تنقته عليه ثم  
وكون بعد ذلك عليه عهدة  
الستمن الجنون والمجازم  
والبرص فما حدث به من  
ذلك في تلك السنة فزده  
المشتري فإذا انقضت  
السنة ولم يذهب ذلك فلا  
عهدة على الذائع وإن  
كانت حاربه فحرض لحق  
تخرج من الخبيصة ثم  
تبقى عهدة السنة كما عهد  
وقال أبو حنيفة والشافعي  
وأحمد كل ما حدث من  
عيب قبل قبض المشتري  
فمن ضمان البائع أو بعد  
قبضه فمن ضمان المشتري

بزل الميت القبر سهل عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى اللحد لكون الحنزة المعترضة أكثر عيلا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسمية للقبر أولى لان التسطيط قد صار من شعار الرافض مع قول مالك والشافعي في أرجح القولين ان التسطيط أولى فالاول مشدد بالتسمية من حيث انه عمل زائد على التسطيط والثاني مخفف ووجه الأول التفاضل بملو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ فعمله مع ذلك الميت فسططه وقوماعلى مرقف السوءان غريب رجح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما شاء من رفع درجته أو خفضه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في عدم كراهة الميت بالثاني من القبر ومع قول أحمد تركه في الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ووجه الأول عدمه من وجهين صريح بالثاني عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لمن رأى ميت بين المقابر يتنامل الخلع فعليه ان يكرهه يحتمل أن يكون أثره بخله ما احتسرا ما لو من حيث أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشى على قبره بالنعل وإن لم يخطئ جسمه بذلك ألم ووجهه من لم يذكر ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت من حيث أن الحي ربما تضررت رجلا بمرارة الأرض مثلا ويحتمل أن يكون الأمر بخله الخلعين لكونهما كالناس أهل المحبة كما يقتضيه سباق الحديث من أنهما كانا سبقتين أي عسى عليهما مشعر والله أعلم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة إن التز به سنة قبل الدفن لا بعده به قاله الثوري مع قول الشافعي وأحمد إن تسن قبله وبعده إلى ثلاثة أيام فالأول مخفف والثاني مشدد من حيث التز به بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ووجه الأول أن شد الحنزة أغناها عن كون قبل الدفن فيزيده على به تخفيف الحنزة ووجه الثاني استمرار الحنزة غالبه بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مشغولا بامرهم وقع فيه فلم يتفرغ للحنزة إلى آخر الثلاثة أيام فالأول امتداد وقت التز به بعد الدفن لم يوافق مع المأزى اسم فاعل والمأزى مداوة أو التمداد لم يتبادر التز به بعد الدفن ويصح جعل كلام أبي حنيفة على حال الأكار الذين لا يجزئون على نفوات أهل ولا مال كل ذلك الحنزة وجعل كلام الأئمة على حال غالب الناس من الحنزة على الميت \* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد كراهة الجلوس للتعز به مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول ما شق عليه المنز من تشكيكهم ما شق عليه الميت أو ما شق عليه الجلوس للتعز به ووجه الثاني أن مخفف على المعز بن الجلوس لهم بخلاف ما إذا لم يجلس فربما جازعهم وفيه مجتهد فاحتج أحدهم إلى يحيى وأحمد بذلك لسيما من وراءه مثل موم دائم \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القبر لا ينبغي أن يوضع مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بإثباته في القبر بين يدي الله عز وجل من غير ما ل فوق ما نعت عنه شيأ من الآفات وهو خاص بالأصغار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والتفأل وتوقف الأمور على مسابقتها من باب اعتقل وتوكل فهو خاص بالأكار وقد قال العارفون إن سكني الدواب والتمذة أولى من الدواب والجدد من حيث أن السكاكن في الدواب المتدمنة يكون الغالب عليه التوكل على الله بخلاف السكاكن في الدواب البديدة المحركة البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدواب من حيث أحكامها الأعلى الله تعالى فافهم \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب القراءة للقبر عند القبر مع قول أبي حنيفة بكراهتها فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن القراءة عند القبر سبب لزال الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في ذلك اعتناء بالقبر أن نظره ما ورد من النبي عن السلفاء في القبر توأخلاف في وصول ثواب القبر أن الميت أودع وصوله مشهور ولو كل منهم ما وجهه ومذهب أهل السنة أن لا انسان أن يجعل ثواب عمله لغيره به قال أحمد بن حنبل وأما حكاية الدعاء للميت بعد الدفن بالثنية فهو ثمة الصلاة عامها والدعاء في الصلاة إذا شافعون حكمهم حكم العسكر إذا وقف سبأ الملك اشفع في ذنوبه والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود الأعظم لاسمائه عند سؤال منكبر وتكرار حين يذهل من رؤيتها فلا يقال إن الصلاة تنكس عن الدعاء به بعد الدفن فافهم \* والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تم الجزء الأول من الميزان الكبرى ويليها الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

فصل في جامع عبد بشرط  
العتق والتبصير عند  
أبي حنيفة وأحمد والشافعي  
قولان أحدهما الصحة  
والثاني المدلان وهو  
الاصح وأذا باع بشرط  
البراءة من كل عيب  
فلا شافعي أقوال أحدها  
أنه يبرأ من كل عيب على  
الاطلاق وهو قول أبي  
حنيفة والثاني أنه لا يبرأ  
من شئ من العيوب حتى  
يسمى الميت وهو قول  
أحمد والثالث وهو الأرجح  
عند جمهور أصحابه أنه  
لا يبرأ إلا من عيب باطن  
في الحيوان لم يمل به البائع  
وقال مالك البراءة في ذلك  
حاشية في القرن دون غيره  
فيمرأ بما لا يعلم ولا يبرأ  
جماعه  
فصل في الكفاية عند  
مالك يبيع وقال أبو حنيفة  
فسخ وهو الأرجح من  
مذهب الشافعي وقال  
أبو يوسف في قبل القبض  
فسخ وبعد بيع الأفي  
المقار يبيع مطلقا

فهرست الجزء الاول من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية

صفحة	موضوع	صفحة
٨	فصل ان قال قائل ان جعلك جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ	٨
٨	فصل واماك ما ائني ان تساد اول جماعتك لم يرتقي الميزان اليهم كون المرتبتين على التصير مطلقا	٩
٩	فمسل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المتعلم العمل بالارجح من القولين الخ	١٠
١٠	فصل فان قال قائل ان احد الاحتجاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر السالين على هدى الخ	١١
١٠	فصل فان ظن طاعن في هذه الميزان وقال الخ	١٢
١١	فصل واماك ان تجمع بهذه الميزان فتبادوا الى الانكار على صاحبها وتقول الخ	١٣
١١	فمسل اعلم يا ائني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبية العلم الابد تكرر رسوالم لي في ذلك الخ	١٤
١٢	فصل اعلم يا ائني ان رادنا بالضرورة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف	١٥
١٣	فصل ثم لا يخفى عليك يا ائني ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك	١٦
١٤	فصل ان قال قائل فهل ما تدرج الخ	١٧
١٤	فصل وما يوضعك صحة مرتبة الميزان ان تنظر الخ	١٨
١٥	فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تأفي فيه كذلك مرتبة الميزان	١٩
١٦	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان اني ذكرناه او ترك العمل الخ	٢٠
١٦	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ	٢١
١٧	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ	٢٢
١٨	فصل فان قلت فاذا اتخلك قلب الولي عن	٢٣
١٩	التقليد ورأى المغايب كلها متساوية في الصحة الخ	٢٤
٢٠	فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فما تقولون الخ	٢٥
٢٠	فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من الكل يدين الخ	٢٦
٢٠	فصل فان قلت فماذا احبب من نازعي في صحة هذه الميزان الخ	٢٧
٢٤	فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ	٢٨
٢٥	فصل ان اردت يا ائني الوصول الى معرفة هذه الميزان وتوكل الخ	٢٩
٢٦	فصل في بيان تقرير قوله من قال ان كل مجتهد مصيب الخ	٣٠
٢٧	فصل لا يلزم من تقيد كامل من الاولياء او المجتهدين بالعمل بقوله دون آخر الخ	٣١
٢٨	فصل واماك ما ائني ان تطالب احد من طلبية العلم الآن بصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب الخ	٣٢
٣٠	فصل وما يدلك على صحة ارتباط جميع اقوال علماء الشريعة ببعض الشريعة الخ	٣٣
٣١	فصل وما يثرب هذه الميزان عدم انكار اكابر العلماء في كل عصر الخ	٣٤
٣٤	فصل في بيان استحالة خروج شيء من اقوال المجتهدين الخ	٣٥
٣٧	فمسل ان قال قائل اي فائدة في تأليف هذه الميزان الخ	٣٦
٣٨	فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يصل منها اتصال جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم بين الشريعة الكبرى	٣٧
٣٨	صورة الامثلة المحسوسة الموعود بكراها مثال الشجرة المطهرة المثلة بعين الشريعة المطهرة	٣٨
٣٩	مثال آخر لا تفصل سائر مغايب المجتهدين ومقلديهم بين الشريعة المطهرة	٣٩

صفحة	محتوى	صفحة
٤٣	مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بمذهبها خالصاً أوصله إلى باب الجنة	٤٣
٤٤	مثال قباب الأئمة المجتهدين على غير الميمنة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا	٤٤
٤٤	فصل شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرى لاسيما الإمام أبو حنيفة	٤٤
٤٥	فصل في بيان ما ورد في ذم الرأى عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين	٤٥
٤٨	فصل فيما نقل عن الإمام مالك من ذم الرأى وما جاء عنه في الوقوف على ماحدته الشريعة المطهرة	٤٨
٤٨	فصل فيما نقل عن الإمام الشافعى رضى الله عنه من ذم الرأى والتبرى منه	٤٨
٥٠	فصل فيما نقل عن الإمام أحمد من ذم الرأى وتقييده بالكتاب والسنة	٥٠
٥١	فصل في بعض الأجوبة عن الإمام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه	٥١
٥١	الفصل الأول في شهادة الأئمة له بفرازة العلم وبیان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشهورة بالكتاب والسنة	٥١
٥٢	فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبى حنيفة إلى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٢
٥٤	فصل في تضعيف قول من قال أن أدلة مذهب الإمام أبى حنيفة حنيفة غالباً	٥٤
٥٧	فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبى حنيفة أقل المذاهب احتياطاً الخ	٥٧
٥٨	فصل في بيان ذكر بعض من أظن في الثناء على الإمام أبى حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة دعوته وعفته وغير ذلك	٥٨
٦٠	فصل قال الحقون أن العلماء وضع الأحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ	٦٠
٦١	فصل في بيان بعض ما أطلعت عليه من كتب	٦١
٦٧	الشرعية قبل وضع هذه الميزان فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاختيار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة	٦٧
٧٤	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم	٧٤
٧٥	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج	٧٥
٧٧	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع	٧٧
٨١	فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج إلى آخر أبواب الفقه	٨١
٨٥	كتاب الطهارة	٨٥
٩٠	باب الطهارة	٩٠
٩٣	باب أسباب الحدث	٩٣
٩٨	باب الوضوء	٩٨
١٠٣	باب الغسل	١٠٣
١٠٤	باب التيمم	١٠٤
١٠٨	باب مسح الخفين	١٠٨
١١٠	باب الخبض	١١٠
١١٣	كتاب الصلاة	١١٣
١١٦	باب صفة الصلاة	١١٦
١٣٤	باب شروط الصلاة	١٣٤
١٣٨	باب محذور السهو	١٣٨
١٤٠	باب محذور التلاوة	١٤٠
١٤٣	باب محذور الشكر	١٤٣
١٤٣	باب صلاة النفل	١٤٣
١٤٧	باب صلاة الجماعة	١٤٧
١٥٥	باب صلاة المسافرين	١٥٥
١٥٨	باب صلاة الخوف	١٥٨
١٥٩	باب صلاة الجمعة	١٥٩
١٦٧	باب صلاة الصدين	١٦٧
١٧٢	باب صلاة الكسوفين	١٧٢
١٧٣	باب صلاة الاستسقاء	١٧٣
١٧٤	كتاب الخاتمة	١٧٤



# الميزان الكبير

الجزء الثاني

من كتاب الميزان للعارف الصمداني والقطب

الرباني سيد عبد الوهاب الشعراني

رحمه الله تعالى ونفع بعلمه

المسلمين بجاه النبي

الأمين

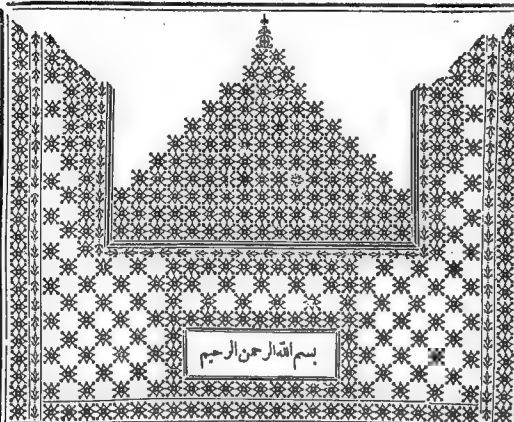
آمين

وبهامشية بقية كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة

تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي

العثمان الشافعي رحمه الله تعالى

**باب المراجعة** من اشترى سبعة حازه سبعة عند الثاني برأس مالها أو أقل منه أو أكثر من المبيع وغيره قبل نقد الثمن وبعده وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ٢ بينهما ما ياكل من الثمن الذي ابتاعه قبل نقد الثمن في المبيع الأول ويجوز أن يبيع



**كتاب الزكاة**

أجمع العلماء على أن الزكاة أحدها أن كان الإسلام على أن وجودها في أربعة أصناف الماشي وجنس الأثمان وعروض القمار والمكبل والمخزون الثمار والزروع بصفات معصودة وأجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل وأجمعوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة إلا ما عدا عن ابن مسعود وابن عباس من قولهم ما فوق جها من حين المكث إذا حال الحول وحيت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاء كاه في المال وأجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يبيح الأمانة وقال الأوزاعي لا يفتقر إخراج الزكاة إلى أن من امتنع من إخراج الزكاة بخلا أخذت منه رأو يزروعي أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والشافعي إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقى شيئا من السنان للساكنين وكذلك إذا حصد الخبز يجب عليه أن يلقى شيئا للفقراء من الخبز هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة يجب على المكاتب العسر فزرعه لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة مع قول أبي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة البرزخ ووجه الأول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده احتق التشديد عليه في وجوب إخراج العسر من زرعه كالمقوله وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني نقص ملكه الشرعي فنصف الحق تعالى عليه بدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه لصرف ذلك في فكالك رقبته من رق السيد إلى الرق بالمال الذي هو ورق الله إلى العظم فانه هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد من العبد في مسمى الملك ووجه الثالث التشديد المقام عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لتركى أن يكون عبد العبد لله تعالى في ضلاله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة بآية على ما في الكتاب تقليطا عليه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من الزكاة حال

ما اشترى من راسه بالاتفاق وهو أن يبين رأس المال وقدر الزرع ويقول بمسكه برأس مالها ويرحمهم في كل عشرة وكراهه ابن عباس وابن عمر ومنع الأصح بن راهويه جوازها وإذا اشترى بئ من مؤجل لم يصبر بين مطلق بالاتفاق بل يبين وقال الأوزاعي يلزم العسر إذا أطلق وبنت الثمن في ذمته مؤجلا وعلى مذهب الأئمة ثبت للشافعي الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل وإذا اشترى شيئا من أبيه أو ابنته حازه أن يبيعه مراجعة مطلقا وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز حتى يبين من اشترى منه **باب البيوع الممنهى عنها**

التبش حرام وهو أن يرد في الثمن لار غصة بل لصعد غيره فان اغتربه انسان فاشترى خساروه صحيح عند الثلاثة وإن أم النار وقال مالك الشراء باطل ويحرم بيع الحاضر للبادي بالاتفاق وهو أن يقدم غيره ببيع ثم الحاجة إليه ليبيعه بغير يومه فيقول بلدي تركه عندي لا يبيعه لك قليلا قليلا باغث ويحرم بيع الغريون وهو أن تشتري السلعة وتدفع اليه

دومها المكون من الثمن أرضي السلعة والأفوهية وقال أحمد لا بأس بذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي **اسلامه** مع الزكاة وهو أن يبيع سلعة يمين إلى أجل ثم يشتريها من مشترها نقد بأقل من ذلك الثمن وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ذلك بخلاف ما لو باعها المشتري لغير بائنه ثم اشتراها بعد ذلك بالبايئة لا يجوز وبني الخلف **فصل** ويحرم التسير عند أبي حنيفة

والشافعي وعن مالك أنه قال إذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له أما إن تباع بسعر أهل السوق أو تنعزل عنهم فإن  
سعر السلطان على الناس فيباع الحل متاعه ولا يراد ببيعته بذلك كان مكرها قال أبو حنيفة ٣ أكرام السلطان عن بيعه

أسلامهم قول أبي حنيفة أنها منسقة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
الأول أنه لما عالج حال التزامه الأحكام الشرعية تبسّل نحو وجه من أصل الدين فكما ضبط الأصل كذلك  
حبطت فروعه فإذ عاد إلى الإسلام بنى على كل شيء مقتضاة فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم  
قوله تعالى قل الذين كفروا أو اتبعوا دينهم لم يكن مني شيء ذلك من قبل الله واليه المرجع والمنتهى  
لها طهور ولا روح والمال وجه الله تعالى في مال عبده المؤمن بحقيقة وشغفه عليه وعلى أهله أن يدخلها ما  
حيث فكان لا تأتي بحال المرتبة من أرباحها عليه أعراضا من الشارع عنه وعضاضة عليه فانه بأسرأ حال من  
الكافر الأصلي لرفضه الإسلام وأيضاً فإن الزكاة تابعة لأصله ومن ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أن الزكاة تحجب في  
مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من ماله ما و قال جماعة من الصحابة مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه  
لازكاة في مالهما وحسب الشرف زهره ما ومع قولنا لا زكاة في الثوري يوجب الزكاة في المال لكن لا يخرج  
حتى يبلغ الصبي وبقية الجنون فالأول ولثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
وهو وجه الأول والثالث الأخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء ويجز عن مباشرة حازه  
الاستثناء فيه بأنه لو باذن الحاكم وجه الثاني عدم توجه الطلب إلى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان  
تأخير إخراجها عندنا لا زكاة في الثوري إلى البلوغ أو الأفاقة أولى لغيرها بطلب نفس بخلاف العشر في  
الزروع لمباحة النفوس به غالباً ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو ملك نصاباً ما باع في أثناء الحول أو باده  
ولو بغير جنسه ما ينقطع الحول مع قول أبي حنيفة أنه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في  
الماشية ومع قول مالك أنه إن باده لم يحنس لم ينقطع والأقر وأثبت فالأول مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة  
والثاني فيه تشديد من وجه تخفيف من وجه الثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وهو وجه الأول  
أن من باده أو باع لم يصدق عليه أنه حال على نصابه الحول فلازكاة وهو وجه قول أبي حنيفة أن من باده  
يذهب أو فضة فكأنه لم يبادل لأنه تعدد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف بما  
قرناه فتأمل . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إن تلف بعض النصاب أو تلفه قبل تمام الحول انقطع  
الحول مع قول مالك وأحمد أنه انقضاء بانقضاءه القرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب إخراجها عند تمكنه  
آخر الحول فالأول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد ويجب إخراجها عند تمكنه  
الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الشافعي في الجديد لا زكاة في النصاب المأبى المصوب  
والفصل والموجود أداها بركي عن الماضي مع قول أبي حنيفة وصاحبه والشافعي في القديم أنه يستأنف  
الحول من عوده ولازكاة فيما مضى وواحد إلى رأيين عن أحمد ومع قول مالك أن عليه أداها إذا عذر كانه حول  
واحد فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه  
ومن ذلك قول الشافعي في أظهر ما رواه أن الزكاة المستقرق للنصاب أو لم يحنس لا يخرج وجوب الزكاة مع  
قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي أي بمنع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
وجه هذه الأقوال كلها ظاهر . ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الزكاة تحجب عن المال لا في الذمة مع  
قول أبي حنيفة أنها تنطبق بالدين كعقوبة الجنابيل رقة ولا يراد ملكه عن شيء من المال إلا بالذمة في  
المسئوق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال الظاهرة ومع قول مالك أنها تنطبق بالذمة يكون جزء من  
المال مرتباً بها ولو أن يزيد إلى كانه من غير مال الأول مشدد من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه  
تخفيف من حيث تعاقبها بالدين وتشديد من حيث تعاقبها بذهب بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث  
فما تشدد من جهة كون جزء من مرتبتها حتى يذهب فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه هذه الأقوال  
ظاهر . ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول أحمد أنه يصح  
مقاراة النية للإخراج فإن تقدمت بزمان يسير حاز وإن طال لم يخرج كإظهاره والصلاة والمبيع وفروا به عن

البيع والبيع وكون القول قول المشتري وروى ذلك عن أحمد ومالك وقال زهير وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن الشافعي  
وابن مريج أن القول قول المأثم واختلاف وجهه ما خلا فهاهنا قال أبو حنيفة أن كان المبيع في بدو أو في الأثم تحالفاً وإن كان في  
بدو أو في المشتري فالقول قوله مع غيبة **فصل** . وإن اختلفت المتبايعات في شرط أو قهراً أو في شرط الخيار أو قهراً أو في شرط

هالك المبيع وكون القول قول المشتري وروى ذلك عن أحمد ومالك وقال زهير وأبو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن الشافعي  
وابن مريج أن القول قول المأثم واختلاف وجهه ما خلا فهاهنا قال أبو حنيفة أن كان المبيع في بدو أو في الأثم تحالفاً وإن كان في  
بدو أو في المشتري فالقول قوله مع غيبة **فصل** . وإن اختلفت المتبايعات في شرط أو قهراً أو في شرط الخيار أو قهراً أو في شرط

الرحمن والضعفان بالمال أو بالهبة متعاقدان الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد والخالف في هذه الثرائف والقول قول من ينهوا  
فوقصل ﴿ وأذا باع عتقنا بهن ﴾ في الذمة اختفا فقال البائع لاسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله

فلشافعي أقوال أهمها

جبر البائع على تسليم المبيع بمجرى المشتري على تسليم الثمن وفي قول بجبر المشتري وفي قول لا يبايع من سلم أحبر صاحبه وفي قول يجبران وقال أبو حنيفة ومالك يجبر المشتري أولا

فوقصل ﴿ وأذا تلف المبيع قبل القبض باقة سماه أو انقص المبيع عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد اذالم يكن المبيع مكسولا ولا مؤذونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري وإذا تلفه أجنبي

فلشافعي أقوال أهمها أن البائع لا ينقص بل يقصر المشتري بين أن يجبر ويقصر المشتري أو ينقص ويقصر البائع الأجنبي ومسا قول أبي حنيفة وأحمد وهو الراجح

من مذهب مالك فإن ألتلفه البائع انقص كالآفة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد لا ينقص بل على البائع قيمته وإن كان مثله لم يملكه وكان المبيع ثمرة على شجرة فتلفت بعد الخلع فقال أبو حنيفة التالف من ضمان المشتري وهو الراجح من قول الشافعي قال

أبي حنيفة أنه لا بد من تيقن فارة الأداء وله زلزاله والواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي في جزمه ولو كثر ذلك الجزو بذلك عرف فوجبه الرواية عن أبي حنيفة ووجه حوزة تقدمها نيزان يسر انما قارب الشيء أهمل حكمه وايضا ذلك كان التيقن في الاخلاص ففي قاربت النية العمل لم يحصل اخلاص واذ لم يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها فان أخرضها فلا تقبل عنه تلف المال مع قول أبي حنيفة تقطع تلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول أحمد ان له كان الاداء ليس بشرط لافي الوجوب ولو في الضمان واذ تلف المالك بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الاداء أم لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الاول فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان وهو وجهه في القول بظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل ان يخرجها لم يتركه موقفا على حقة انها تقطع بالوفاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الاول بالسرعة إلى الزكاة ذمته الملبت بكامل الخراج زكاة التي ترتبت في ذمته هو وجه الثاني تقديم الزكاة في ذلك المال على الفقراء إلا أن يثأر أخرجهم وهم من يستبرأ منه لكونهم مملوكين باليتيم وارثهم تهرى بخلاف الفقراء ومع حمل الاول على حال الميت المتورع اذا كان ورثته كذلك وحل المال على ما اذا كان المضمون ذلك والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من قصدا الفقراء من الزكاة كان وجوب من مالها أو باع ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وان كان مبيعا عما فيه من مالها أو أجدلها سقطت فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الاول جملة على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني جملة على استحباب ما حذره الله من وحل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان تعيل الزكاة فارتفع قبل الحول اذا وجد النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الثاني حمل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتعام الحول كدخول الوقت ووجه الاول انه فعل خير واعتبار كمال الحول انما جعل قسمة لصاحب المال فاذا اختار اخراجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لا اشتراط الوقت في بيعها كما هو مقرر في كتب الفقه والاصح كونها لا يهدى للفقراء نعمها بخلاف الزكاة والله تعالى أعلم

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكال الحول وكون المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الاول في الابل خمس ونسبه شاقوق في عشر شاة وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين إلى آخر ما صرح به الاحاديث الأصح ووجه جبر اخراج ما وجب بالاخلاق في شئ منها بين العلماء وأجمعوا على أن النصاب في الغنم والذكور والاناث في ذلك سواء وانفقوا على أنه لا شيء فمما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كما في الابل وكذلك انفقوا على أن النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها بنت لبون فاذا بلغت أربعين ففيها حقة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فمما زاد حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاة واحدة وفي مائتين واحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم تستقر في كل مائة شاة والضأن والمزسواء وقوا على ان الخيل اذا كانت معدة للجارة ففيها الزكاة فاذا بلغت نصابا وكذلك انفقوا على وجوب الزكاة في البغال والخيول اذا كانت معدة للجارة وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع

مالك ان كان التالف أقل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فإزاد فن ضمان البائع وقال والاتفق وأجدان ناف بامر معاوي كان من ضمان البائع أو ذهب أو سرقه فن ضمان المشتري ﴿ كتاب السلم والقراض ﴾ اتفق الأئمة على جواز

الاسم المذلل وهو السالف وعلى أنه يصح بشرط ستة أن يكون في جنس معلوم صفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وزاد أوجه بشرط ابايعا وهو تسمية مكان التماس إذا كان له له من شئ هذا ٥ الساسع لازم عندنا في الأئمة وليس بشرط

والاتفاق وأما الاختلاف ففيه ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج واحدة  
فمنها التاجر يبيع مع قول مالك وأحمد أنه لا يخرج وإذا بلغت خمسة وعشرين من بكن في ماله بنت مخاض ولا  
ابن لبون فقال مالك تترك مع قول الشافعي وأحمد أنه يخرج بين شره واحدة منهما وقال أبو حنيفة تتركه بنت  
مخاض أو بنته فإله للمعا في هذا الأقوال المعين مخفف ومشدد ولكن لا يخرج أن من وقت على حد ما ورد أولى  
من يخرج غيرهما من الحيوان أو الفقيه ولو كان الحيوان المخرج على قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله الفقيهين  
زاد في التسبيح عقب الصلاة على العدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وما كانتهما  
إذا لم تكنا ما إذا دخل خطاه لم تحب الزكاة يبيع واحد منهما مع قول الشافعي أن عبيد الزكاة حتى لو كانت  
أر بعون شاهين ما فهو حبت الزكاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبقية مسائل  
الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تفعل الباب ذكرها والله تعالى أعلم

﴿باب زكاة الفات﴾

انفقوا على أن النصاب خمسة أوق وثلثون صاعا ومن مقدار الواجب من ذلك العشر أن يشرب من الماء  
أو من نهر وإن شرب بنصف أو دلو أو عاءا شرب نصف العشر والنصاب في النهر والزرع الأعادي  
حذيفة قال لا يستعمل بحسب العشر عند في القليل والكثير قال القاضي عبد الوهاب وقال أنه خالف الإجماع  
في ذلك واقترعوا على أنه لا زكاة في القطن وقال أبو يوسف وجوهها فيه وعلى أنه إذا أخرج العشر من النهر  
أو من الجب بقي في عنده بمقدار سبعين لا يجب شيء آخر وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول وجب  
العشر فيه مقدار ما وجدته من مسائل الأتاني \* وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت  
الأرض من الثمار والزرع العشر وسأستقي بالسماء أو بالتصحر الحطب والخيش والقصب الفاني  
خاصة مع قول مالك والشافعي أنه يجب في كل ما ذكره وأثبت كالحنطة والشعير والارز وزر النخل والكرم ومع  
قول أحمد يجب في كل ما ياكل ويدخر من الثمار والزرع ومع أبي جعفر في الارز واسقطها في الجوز وقائمة  
الخلف عند مالك والشافعي وأجاز عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق وبزر الكتان والكمون  
والكر والباقر ولر عند أحمد يجب وقائمة الخلف عند أبي حنيفة أنه يجب في الحمراوات كما هو عند  
الزهري لأنه لا يؤكلها فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد في جمع الأمر مرتين الميزان  
وربب الأحاديث شاهد لكل مذهب فلا يحتاج إلى توجيه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة وما في أي شهر  
روايته وأحد قول أبي حنيفة أن النجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روايته وما في أي شهر  
روايته والشافعي في أخرج قوله بعدم الوجوب فالأول مشدد والثاني تخفيف في جمع الأمر مرتين الميزان  
ووجه الأول كثرة المعاداة الزكاة من حيث أنه آدم فاشبهه بالقوت ووجه الثاني كونه غيرة فلا تشدد  
خاصة للناس العمل الثمر أو بغيره فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجناد في الصنل الشمر مع قول  
مالك والشافعي في الجسد بدل الزكاة فإنه لم يختلف أبو حنيفة وأجناد في أن كان في أرض  
خارجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا لوصفه عند أحمد أنه وثبتون رطلا البغدادى وعند أبي  
حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالأول مشدد والثاني تخفيف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض  
إخراج تخفيف وقول أحمد مشدد وكذلك قول أبي حنيفة في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة تخفيف في جمع الأمر  
مرتين الميزان \* ومنه أن النخل يزرع في ما يخرج من الأرض فكان كالحبوب التي يخرج من زرعه  
والأنهار ووجه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه قومه على الأمهات جويا الزكاة  
خاص بالأكابر وعدم وجوبها خاص بالأصغر وكذلك قول أبي حنيفة أنها تخفى في كل قليل وكثير خاص  
بالأكابر لا إطلاق إخراج العشر من الصنل في بعض الأحاديث وقول أحمد خاص بالأصغر \* ومن ذلك قول  
الشافعي أنه لا يجب الزكاة إلا في نصاب من كل جنس فلا يصح جنس إلى جنس آخر مع قوله ما كان الشجر

لَقَدْ تَرَضَّوْهُنَّ فَنَفَصَلَ (و يجوز عند مالك السبع الى الحصاد والجداد والابنوز والمهر حان ونقص النصارى وقال ابو حنيفة والشافعى لا يجوز زواجهن اطلاقا وابتنى عن احمد وجوز الزلف في الدم عند الثلاثة ومنع منها ابو حنيفة ولا يجوز زالف في الدم عند ابى حنيفة والشافعى واحمد مالك وقال احمد يجوز الزلف في الخنزير وما عسفته اثار (فصل في يجوز زالف في المدون ومن عقد السرا عني مالك والشافعى واحد

انما غلب على الفطن وجوده عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا أن يكون موجودا من حين انتقال المحل ولا يجوز السلم في الجواهر  
 النفس لنادرة الوجود الاعتماد ٦ ويجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك ومنع منه أبو حنيفة  
 والشافعي وأحمد

فصل في القرض

منسوب اليه بالاتفاق ويصير حاله كالبيع به متى شاء وإذا حصل لأبى التاجيل فيه وقال مالك يلزم ويحرم قرض الخبز عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز بحال وهل يجوز زنا أو عددا في مذهب الشافعي الوجهان أحدهما وزنا وعن أحمد روايتان وقال مالك تحريمها

فصل في إذا اقترض رجل من رجل قرضا فهل يجوز أن ينفع بشئ من مال المقرض من الهدية والعارية أو كل ما يدعو إليه من الطعام أو لا يجوز ذلك ما لم يتصرعه به قبل القرض قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز أن لم بشرطه وقال الشافعي أن كان من غير شرط جاز والخبر محمود على ماذا شرط قال في الرخصة وإذا أهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها إلا كراهة ويسحب المقرض أن يرد أعمد ما أخذ للحدث الأصغر ولا يكره للقرض أحده

فصل في انقضاء القرض

بضم الهمزة في كمال التصابو بضم بعض القطعية إلى بعض واختلاف الروايات عن أحمد في ذلك فالأول تخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني أن الاحتباس كلها قوت فكأنها شئ واحد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه أسن حرص الثمار بداء أصلها على مالكة ارتفاقه بالقرض وتخلصا لفته مع قول أبي حنيفة أن المقرض لا يصح فالأول مشدد والثاني تخفف فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني أنه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه الخاصر ولا فقره ولا مالكا ويصح جعل الأول على الخاصر الخاص الذي لا يخطئ غالبا والثاني على الخاصر الذي قد يخطئ كأنه يصح جعل الأول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منه الناس اليوم كاه التمر والخبز مطلقا كما هو شاهد في مصر ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرخ من مذهبه أنه يجب العشر في الأرض الخراجية مع الخراج لأن الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب العشر في الأرض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على إنسان واحد ما إذا كان الزرع واحدا والأرض لاخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الأرض فالأول مشدد والثاني تخفف وأما وجوب العشر على مالك الزرع إذا كان الزرع واحدا والأرض لاخره فتوسط بين الأمرين لأن صاحب الأرض قد استأجر من الأرض كاستأجره صاحب الزرع فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مالك الأرض إذا أجرة ما فحشر زرعها على الزرع مع قول أبي حنيفة أنه على صاحب الأرض في كل من القوائن تشدد بمن ووجه تخفيف من وجه آخر وتوجهها كتوجه ما تقدم آتاه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان لمسلم أرض لأجراج عليها فدفعها من ذي فلاخراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه ما يخرج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرين ومع قول محمد عشرين ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالأول تخفف والثاني مشدد وجوب الخراج والثالث مشدد وجوب عشرين والثاني تخفف في الثامن مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول استحباب حكم الأرض الذي كان له حاله في السلم فلا يبحث في الذي خرج قصد أضعاف شريكه ووجه الثاني مراعاة حال الذي في أحداث البيع ما عار عليه والذي على ملكه الأرض المذكورة ومنه يعرف توجه قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك في بيع الأرض المذكورة ناعنة للمكافاة على التقوى عليه مالك الأرض وأجاز كلهم بخلاف من كان زرع الخراج فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دوا الا نصارى رأى فيها سكة حرب فقال ما دخل هذا دار قوم الا دخل ديلم الذي لا يجل الخراج الذي على أرض الحرف فلو كانت الأرض ملكا للانسان ما دخل داره ذلك لأنه يزرع في حقل نفسه لاخراج والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة الذهب والفضة

أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلؤل والزبد والاف المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن المصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخراج في الذهب وعن أبي يوسف في اللؤلؤل والجوهر والواقفة والعنبر الخس لأنه معدن فاشبهه بالزروع الغنري وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وأجمعوا على أن أول التصاب في الذهب عشرين مثقالا وفي الفضة مائتا درهم أو ما كانا ضروريا أمه كسور من بتمرا أمقرة فأما بلغت ذلك وحال عليها الخلو فغلبا ربع الشرو عن الحسن أنه لا شئ في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالا أو اجمعوا على تحريم أخذها في الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها ههنا وجدته من مسائل الاجماع وأما ما خلت فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزكاة يجب فيما زاد على التصاب بالبحساب مع قول أبي حنيفة لازاة فيما زاد على ما تى درهم أو عشرين مثقالا حتى تبلغ المائة بعين درهم أو اربعة دنانير فيصكون في الأربعين

فصل في انقضاء القرض

ان من كان له دين على إنسان في أجل لا يجل له أن يدفع عنه بعض الدين قبل أن يجل ليجن له الباقي وكذلك لا يجل له أن يجل قبل الأجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر وكذلك لا يجل له أن يأخذ قبل الأجل بعضه ويبا بعضه عرضا على أنه لا بأس بإدخال الأجل أن يأخذ منه البعض ويقط البعض أو يؤخره إلى أجل آخر

درهما

ففي فصل ١ • وإذا كان الإنسان دين غلى أقوم جهة سبع أو فرض فاحده فلس له عند مالك أن يرجع فيه بلزومه تأخره إلى تلك المدة التي أجلاها وكذا لو كان له دين مؤجل فزاده في الأجل وبه قال أبو حنيفة إلا في الحناية ٧ والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في

الجسم وله المطالب قبل ذلك الأجل الثاني إذا لم يلزم لا يؤجل في كتاب الرهن في الرهن جائز في المضى والسفر عند كافة الفقهاء وقال داود هو شخص بالسفر وسعد الرهن يلزم بالتقوّل وإن لم يقض عند مالك لم يقض عند الرهن على وليه غير الرهن على التسليم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن الأبقضه و رهن انشاع مطلقا جائز سواء كان بمبايعهم كعقار أو لا كسبد وقال أبو حنيفة لا يصح رهن المشاع واستدأه الرهن عند المرتهن ليست يضرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك ففى خرج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان يعل الرهن الآن أبا حنيفة يقول أن جاز إلى الرهن ببيعة أو عارية لم يطل

ففي فصل ٢ • وإذا رهن عبدا ثم أعنته فالرجح الأقوال عند الشافعي أنه ينفذ من المورس بلزومه ففته يوم عقده عثمان كان معصرا لم ينفذ وهذا هو المشهور عن مالك وقال مالك أيضا أن طرأ له مال أو قضي المرتهن

درهم درهم ثم كذلك في كل أربعة من درهم درهم وفي الأربعة نادر قراطان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه الأول الانساع وكذا كاه لا تجب على فقير وإنما تجب على الغني فلو أن الإنسان يصير غنيا لعشر من ثمن ما من الذهب أو بالمائتين من الفضة لما كانت الزكاة فيه حيث عليه وصاحب هذا القول أخذ بالأحاطة للفقير فجعل فيما زاد على النصاب الزكاة من غير وقوع الرقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب إلى الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما رسم أنه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل المكشف خلافا لما قاله بعض الصوفية من أنه لا تجب الزكاة الأعلى من يرى له ملكا مع الله تعالى أماما لا يرى له ملكا مع الله تعالى كشفا وبقينا فلا زكاة عليه اهـ والحق أنها تجب على الأنبياء فضلا عن غيرهم لأن في كل إنسان جزءا من الملك من حيث أنه مستخفي في الأرض ولولا ذلك لما صعد على ولا يسبح ولا شرب ولا ولا غير ذلك فأنهم فإن هذه الأمور ما صحت من العبد إلا بالنسبة إلى الملك الله فمالك واقلط والشافعي عن ظاهر الشريعة • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدى ريبه أن الذهب يضمن إلى الفضة في تكمل النصاب مع توليه قال أنه لا يضمن فالأول مشدد في وجوب الزكاة فيما يضمن المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه كما مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد من أنه لا تجب الزكاة في ذهب أو فضة إلا أن كان كل منهما ما يابا ثم اختلف من قال بالعدم هل يضمن الذهب إلى الورق ويكمل النصاب بالأخر أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في أحدى ريبه أن يضمن بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة نادر قيمته مائة درهم فجب الزكاة قيمه وقال مالك لا يملك نصابا إلا بجنسه فلا يصح عليه زكاة إذا كان كل بغير جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فيهم مما سبق • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد من أن لا يضمن على مقرضه إذا لم يجبه عليه الأجر أو لا يضمن الذي يضمن مع قول الشافعي في القول الجديد أنه يلزمه ما أخرج زكاة كونه أو لا يضمنه ومع قول مالك لا زكاة عليه فهو أن أقام سنين حتى يقضه فزكته لسنة واحدة وإن كان غن قرض أو غن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقضه فزكته ويستأنف به المحلول منهم عاشة وابن عروكة والشافعي في القديم وأبو يوسف فالأول والثالث وما وافقه ومخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وهو وجه الأول أن الدين كالمال الصانع فلا يدرى صاحبه هل يصل إليه أم لا فقد يجهل به وبينه ولو كان على مقرضه كان يعل عليه لص فباخذ جميع ماله وهذا خاص بالأصاغر الذين في قبضهم ضعف بخلاف قول الشافعي فالخاص بقوى الأيمان واليقين الذي رجا في الحق تعالى أن لا يقطع به بل يجازه به على ذلك أضعا فامضا عفة وكذلك قول مالك خاص بالأصاغر وأما تركه بسببه واحدة أو ناقصة فلا يمكن في قبضه وقصره فحقه قبضه أن يقضه لعدم وصوله إلى التصرف فيما يبيع والشراء مثلا فكانه كان غن فمدا وعنده هذا لم يظن غائصة وغيره ما في أخرج كل الماشي بعد القبض كما تقدم • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أظهر ريبه أنه يكره للأصاغر أن يشتري صدقة وأنه إن اشتراها مع قول مالك وأصحاب أحمد بطلان البيع فالأول مخفف في شراء الصدقة ووجه شرائها والثاني مشدد فيهم ووجه الكراهة في القول الأول التبرع من سورة الرجوع في الصدقة بعد أن أخرجها عن ملكه للفقراء أو المساكين وغيرهم من بقية الأصناف الثمانية وهذا خاص بتمام الأصاغر كإيمان من أطل الشراء خاص بتمام الأصاغر كإيمان من أطل الشراء • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له مال الدين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاة لم يجز له مقاصصه من الزكاة أو ما يدفعه له من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه الدين إليه عن دينه تأميمه قول مالك أنه يجوز المقاصصة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص بالأصاغر الذين يخاف من مجردهم ومرا فتم إلى الحكم ووجههم أن الدين لم يدفع لهم الدين والثاني خاص بالأكرار الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول

معليه نفذ العتي وقال أبو حنيفة ومتى في الدسار والأصاغر وبني العبد المدهون في قبضة المرتهن في عسر سده وقال أحمد ينفذ عفته على كل حال • وفي فصل ٣ • وإذا رهن شيئا على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز على الرابع من مذهب الشافعي إذا رهن لزم بالمعنى الأول وهو قول أبي حنيفة وأحمد وقال مالك بالخيار وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه قال أبو حنيفة يصح وقال

مالك والشافعي وأحمد لا يصح **فصل** وإذا شرط الزهني في الزهني أن يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه حاز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يجوز للزهن أن يبيع ٨ المرهون بنفسه بل يبيعه الزهني أو وكيله باذن المرتهن فان أبي الزهني لما لم يقضاه الدين

أوبيع المرهون والرفع إلى الحاكم مستحب عند مالك فان لم يفعل رباعه المرتهن جاز وإذا وكل الزهني عدلا في بيع المرهون عند الحل ووضع الزهني في يده كانت الوكالة عند الشافعي وأحمد صحيحة والمرهون قسما وعزله كثير من الوكالة وقال أبو حنيفة ومالك ليس له فسخ ذلك وإذا راضيا على وضعه عند عدل وشرط الزهني أن يبيعه العدل عند الحل فباعه العدل فتلف الثمن قبل قبض المرتهن فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتهن كما لو كان في يده وقال مالك إن تلف الزهني في يده العدل فهو من ضمان الزهني بخلاف كونه في يده المرتهن فإنه يضمن وقال الشافعي وأحمد تكون الحالة هذه من ضمان الزهني مطلقا لأن ينعى المرتهن فان يده أمانة وإذا باع العدل الزهني وقبض الزهني الثمن خرج المبيع مستقلا عنه على العدل عند مالك ولا يحد المشتري المبيع من يده المشتري ويرجع المشتري بالنظر على مترك العدل في البيع وهو المرتهن

### باب زكاة الجارية

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض الصارة وعن داود أنها تصب في عروض القنية وكذلك أجمعوا على أن الواجب في عروض الجارية ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترى عبدا للجارية وجبت عليه فطرته وزكاة الجارية عند تمام الحل مع قول أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكافة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا تمنع من وجوب الجميع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من جملة مال الجارية فلا يجمع على مالك العبد لأن كان لكن أخرجهما مالك متبرعا فلا يمنع ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن المرهون للجارية إذا كانت متحررة للتماء ونزير به للعتاق والأسواق تنقوم عند كل حول وركبها على قيتها مع قول مالك أنه لا يقوما كل حول ولا يركبها وأما سنين حتى يبيها بذهب أو فضة فتركي لسنة واحدة إلا أن يعرف حول ما يشترى أو يبيع فيحصل لنفسه سمر من السنة فيقوم فيه ما عدهم بركبها مع الناصر إلا أن له فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأمر من ظاهر لمدور ونقص بكتيفة الأخراج ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد أقواله أنه إذا اشترى عرضا للجارية عبادون النصاب اعتبر النصاب في طرفة الحل مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحل فالأول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثناءه بعدم وجوب الزكاة وتشد على المستحقين من حيث عدم أخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا بعدم أخراج الزكاة لاعتداد النصاب في جميع الحل وفيه تخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه إذا نقص النصاب في أثناء الحل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاعتبار بوقت الانقضاء والوجوب فلا يبعد إجماع الحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة إطلاق التصرف وعدم انقباض الأمر ودام الرجوع على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الأمرين ومن ذلك قول مالك وأحمد أن زكاة الجارية تتعلق بالتجميع قول الشافعي في أحد أقواله أنها تتعلق بالمال تعالى الشركة في قول تعلق الزهني وفي قول بالذمة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله تعالى أعلم

### باب زكاة العبد

اتفقوا على أنه لا شرط للحول في زكاة العبد إلا في قول للشافعي وأجمعوا على أنه يعتبر الحول في الزكاة وأتفقوا على أنه يعتبر النصاب في العبد إلا بأحنية فإنه لا يعتبر النصاب بل يجب في ذيله وكثيرا بالنسب في البيع وهو المرتهن لأنه يبيع له وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لأصحابه عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الأب فيما يبيع من ماله ولده وهذا قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة العبد يبيع له المشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الأب والوصي ووافق مالك كافي الحكم وأمن الحكم فيقول له عهدت عليه ما لو كن الرجوع على من يباع عليه أن كان مفلسا أو شيئا



فوفصل في اذنا قال رهنتم عدى هذا عندك على أن تعرضني ألف درهم أو تبيعني هذا الثوب اليوم أو غدا مع الرهن وان تقدمه يحوب الحق فان اقرضه الدرهم فالرهن اوبعما الثوب فالرهن لازم يجب تسليمه اليه عند أبي حنيفة ومالك ٩ وقال الشافعي وأحمد القرض والبيع

بعض الرهن لا يبيع  
فوفصل في والمضمون  
مضمون ضمان غصب  
فلو رهنه مالكة عند  
الغاصب من غير قبضه  
صار مضموناً ضمان رهن  
وزال ضمان الغصب عند  
مالك والشافعي وحنيفة وقال  
الشافعي وأحمد يستقر  
ضمان الغصب ولا يبرأ  
الرهن مالم يرض زمن  
امكان قبضه

واتفقوا على أن النصاب لا يمتد إلى الرهن كالأخذ عند الشافعي فانه جعله شرطاً لوجوب هذا ما وجدته من مسائل  
الاجماع والاتفاق هو أماناً ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي في المشهور وعنه ما انقدر الواجب في  
المدين ربح العشر مع قول أبي حنيفة وأحمد أن الواجب الجنس فالأول مخفف والثاني مشدد فربح جميع الأمر إلى  
مرتبة الميزان وهو من ذلك قول مالك والشافعي إن زاد المدين تخفف بالذهب والفضة فلو أخرج من مدين  
أربعة أمان الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة في حق المدين يتماثل بكل شيء يخرج من الأرض مما  
يطبع بالنار كالخشب والصابون واللبان وزج ونحوه ومع قول أحمد يتماثل بالمنطبع وغيره كالسكر الأول  
شعير والثاني فيه تشديد والثالث شديد ربح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول صفا جوهه النقد  
وكرر وجهه ما فكأنهما نقدان مضروبان ووجه الثاني إطلاق المدين على كل منطبع ووجه الثالث  
إطلاق الشفعة لكل من الأقوال ووجهه وتقدر مصرف ذلك راجع إلى رأي الإمام فله أن يمنع على أصحاب  
المدين ما رآه أحسن لئلا يبال خوفان كثر مال أصحاب المدين فيطلبوا السلطة ويتفقوا على العساكر  
فيحصل بذلك الفساد والجند تقرب العالين والله تعالى أعلم

### باب زكاة الفطر

فوفصل في عند مالك إن  
المشتري الذي استقر  
المبيع من دهر حج  
بالن على المرتن لأعلى  
الرهين ويكون دين  
المرتن في ذمة الرهن  
كأوتاف الرهن وكذا  
عند أبي حنيفة إلا أنه  
يقول أنه بدل يضمن  
ويرجع على المرتن  
وقال الشافعي رجع  
المشتري على الرهن لأن  
الرهن عليه يسع لأعلى  
المرتن وكذا يقول مالك  
وأبو حنيفة في التمسك  
أذا بع الحائز أو الوصي أو  
الأمين شيئاً من التركة  
لغيره عطا إليهم وأخذوا  
الدين ثم استقر المبيع  
فإن المشتري عندهما  
يرجع على التمسك  
ويكون دين التمسك في  
ذمة غيرهم كما كان  
البيات عند الشافعي  
وأحمد والرجوع يكون

زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأصم وأحمد بن حنبل بن عيسى مسخية وانفقوا على أن كل من  
أزمنه زكاة الفطر أزمنه زكاة أولاده وأصهاره وماله كالمسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير  
وعلى من أبى أن يطلب أنها تجب على كل من أطاق الصلوات والصوم وعن سعد بن المسيب أنها تجب لأعلى  
من صام وصلى وانفقوا على أنه يجوز تأجيل الفطر قبل العيد يومين ووجه اتفاق الأئمة أنه على وجوب  
زكاة الفطر كونها طهرة للنفوس من الرث وغيره مما وقع في الصوم تعظيماً لصفة الصلوات التي تخلق الصائم  
بها وهو وجه قول الأصم وغيره بأنه مسخية كون العيد لأنه له عبادة من النفس سواء الأكارب والأصاغر  
ماعد إلا يساعدهم الصلوات وإسلام فلذلك كانت مسخية وتعمل الواجب لتعمل السخية فتكون  
واحدة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومسخية في حق الأنبياء ومن وزعهم في المقام فافهم ووجه من قال  
أنه تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة  
والصوم وذلك بالتمييز والقدر على الجوع ووجه جواز تأجيل الزكاة أنه كونه قبل العيد يومين فقط قريب  
ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء أعطى كمنه فكان يوم العيد كالتمكين من ميقات الصلوات وقت فافهم  
وانفقوا على أنها لا تسقط بالتأخير بعد الواجب بل تصير دناءة تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع  
والاتفاق بين الأئمة الأربعة هو أماناً ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي والجواهر أن زكاة الفطر فرض  
واجب سماعي أن القرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة أنه واجبة وإنست بقرض لأن القرض  
أكد منه من الواجب فالأول عند الثاني فيه تخفيف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم  
السنة المجيدة كتعظيم القرآن من حيث أن ما أقرت به في مرتبة ما ربه القرآن في وجوب الأقل ووجه  
الثاني الفرق بين ما ربه الحق تعالى في كتابه وبين ما ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا الاصطلاح  
من الإمام أبي حنيفة فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عدده على ذلك من جهة دفع مرتبة الحق تعالى على  
عبده وإن كان لا سلطان في الأمور فهو نظير تخصيص الأنبياء بالدعاء طم لفظ الصلاة وإن كانت في المقام  
الرجعة تعظيمها لثانيتها وتفرقها بين لفظ الترحم على الأنبياء والترحم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم  
وهو من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجب على الشرى بكن في الدنيا المشترك وفي رواية لا جدران كلان  
أحد الشرى يكون يؤدي عن حصة صاعاً أو حصة ما أو أبي حنيفة أنها لا تجب على الشرى بكن عنه الأول فيه تشديد  
واحد شرى أو اثنين عن أحمد شديد والثالث مخفف فربح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ  
بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الاحتياط الكمال ووجه الثالث انصراف العيد في الحديث إلى

(٢ - ميزان - في) عنده على الرهن والمدين الذي يسع مناعه فوفصل في واذا شرط المشتري بالبيع رهنا أوقفنا  
ولم يبرهن الرهن ولا الضمان بالبيع جارعت عملنا على المبتاع إن دفع رهنا برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على المبتاع إن باق

نضمن ثمة وقال أبو حنيفة والشافعي البيه والزهري والطلان وقال المزي في هذا غلط عندى الزهري فاسد ليعمل به والبيه حائز والماتع اختيار  
ان شأتم البيه بلزمن وان شاء ١٠ فضعه لبطلان الوثيقة في فصل ١٠ وان اختلف الراهن والمزمن في مبلغ الدين الذي حصل به  
الره فقال الراهن بلزمن

﴿فصل﴾ واختلاف العلماء  
مضنون على المرتن ويقبل

ف فصل ١٠ واختلاف العلماء في الزمان هل هم مضمون أم لا فذهب المالكان ما يظهرونه لا كما كالحيوان والعنقار وغير مضمون على المرتبة. ويقبل قوله في تلغف مع عينه وما يخفي هلاكه كالنقد والتوب فلا يقبل قوله فيه إلا أن نصده قوله الزمان واختلاف قوله

فيما اذا قامت البينة بالهلاك فروي ان القاسم وغريمه انه لا يضمن وبأخذ من بين الرهن ورؤى اشبه وغيره انه ضمان القين والمشهور  
من مذهبه انه مضمون بقيمة قلت واكثر فان فضل الرهن شي من القيمة على ما يحق ١١ اخذ من المرتن وقال ابو حنيفة

الرهن على كل حال  
مضمون بأقل الامر  
من قيمته من الحق الذي  
عليه فاذا كانت قيمته الف  
درهم والحق خمسة مائة  
ضمن ذلك الحق ولم يضمن  
الزيادة ويكون اتلافه  
من ضمان الرهن وان  
كان قيمة الرهن خمسة مائة  
والحق الفاضن قيمة الرهن  
وسقطت منه واخذ  
باقضه وقال الشافعي  
واحمد الرهن امانة في يد  
المرتن كسائر الامانات  
لا يضمنه الا بالتقصي  
وقال شريح والمحسن  
والشعبي الرهن مضمون  
بالحق كله حتى لو كان  
قيمة الرهن درهما والحق  
عشرة آلاف ثم تلف  
الرهن سقط الحق كله  
«فصل» واذا ادعى  
المرتن هلاك الرهن  
وكان بما يعني فان اتفقا  
على القيمة فلا كلام وان  
اتفقا على الصفة واختلفا  
في القيمة فقال مالك سئل  
اسهل الخبرة عن قيمة  
ما ذهبت عنه وعن علماء  
وقال ابو حنيفة القول  
قول المرتن في القيمة مع  
عنه ومذهب الشافعي ان  
القول قول القاسم مطلقا  
ولو شرط المتابعان ان  
يكون نفس البيع رهنا  
قال ابو حنيفة والشافعي

في ذلك وجه الثاني ان الحق والسوق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد مرسومه والاعتناء  
فسرو يوم العيد من الاستغناء عن من تهيئة ما ما يكون ذلك اليوم مضمنا لهم فلا يجوز حوتم الى التعبد  
تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال الدور ويختلف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غرض بلته  
وتنقيته وطحنه وعجنه ومخرجه عادة وذلك يتبع عليهم السرور وفي يوم العيد والاول يقول لما علم الشارع  
هذا الامر في قسم التعبد بين الغني والفقير فكف عن الفقير واشطر التنبوع والاعتناء بالشارع الآخر  
قواما بالعدل ولكن ان اخرج الغني والفقير الطعام الى الاكل كل بلائب كان اقرب الى التحصيل سرورهم  
اعني الفقراء وامامهم جو اخرج القيمة فوجه ان الفقراء صدمون بالبيع بين ان يشتري احدهم حيا  
او طعاما ما بالكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الغني والفقير افعاله يوم اكل وشرب  
وبالذوق كلفه عز وجل فالطعام يسر اجسام الناس وذكر الله سرار واحم فحصل بذلك السرور والكمال  
للارواح والاجسام وقد نقض ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا انا كل ونذكر كحصول الناموس ولا يعادله سرور  
ومن شئ لا يجرب امكن بمسجدنا قبله من الغرابة والادناس ههنا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمه  
اخراج الحب والذوق ونحوه وصحت بسند علي الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلب من الغني والغني يوم  
العيد زيادة البر والاكراه للفقراء والمساكين ولذلك وجب الشارع على الواهب اخراج الزكاة عن النبي الذي  
لم يبلغ الطاعة على الصوم تسمية على المساكين والافاضة صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يؤثر  
النبي بالاخراج اه والله اعلم ومن ذلك قول مالك واحمد ان اخرج القرض افضل من البرز كالة الفطر مع  
قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابى حنيفة ان افضل ذلك كثره غنا فالاول مخفف مجمل على حاله من  
كان القرض عندهم اكثر واهتمام البر والثاني مجمل على من كان البر عندهم اكثر واهتمام القرض ووجه  
الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بأنه اذا طعمنا اذا غلنا البئر دائره شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثني عشر ان الواجب صاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس  
من الجنة احسان السابقة فمع قول ابى حنيفة انه يحجز من البر نصف صاع فالاول كالتشدد الثاني كالتخفيف  
وجه كل منهما الاتباع والوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجاعة جعلوا نصف الصاع من الحنطة  
بعدل صاحبه من الشعر فلو لانهم راوا في ذلك شأنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذهم اكثر  
الناس بعداهن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد قاله بحتمل ان يكون فضل ذلك باجتهاد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وجهه واحبابه ان مصرف الفطرة يكون الى  
الاصناف الثمانية كما في كالة مع قول الاسطرنجي يوم زعفران الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان  
يكون المزكى هو الخارج فان دفعه الى الامام لم ينعيم الاصناف لكثرة ما فيه فلا يتعد عليه التعميم مع  
قول مالك ابى حنيفة واجد يجوز مصرفه الى الفقير واحد فقط فالاول يجوز مصرف فطرة جماعة الى مسكين  
واحد واختار ما بين المستدبرين ابوا حنيفة والشافعي والاول شددوا والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف وكذلك  
ما ذهبت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان لا يجوز زكاة على الامم لانهم لا ينفقون على الفقراء  
زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز زكاة على الامم اول شهر رمضان ومع قوله مالك  
واحمد انه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول تخفيف والثاني فيه تخفيف والثالث شدد فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان وجه الاول ان من قدم فقيرا بالفضل فلا يمنع منه وقد سكك الشارع عن تعيين  
وقت الوجوب كما سكك عن بيان وقت انما لا يجوز زكاة على يوم العيد من اول شهر رمضان وقوله  
وجه الثاني الاختيار احتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في اخرج كالة الصلوات الجنس اذ لم يجمع  
«باب قسم الصدقات»  
والجدد شرط المالكين

لا يصح وكون البيع مقسوما قال القاضي عبد الوهاب وطاهر قول مالك كقولهم ولكنه عندى على طريق السكره وانما اذ على حوزاه  
وانصر القول به وعندى ان اصول مالك تدل عليه «كتاب النفلس والمجرى» اتفق الثلاثة مالك والشافعي واحمد على ان الحجر على  
النفلس عند طلب الفقراء واحاطة الدين بالدين مستحق على الحاكم وان له منه عن التصرف حتى لا يضر بالفقراء وان الحاكم يبيع أمواله

الغلس اذا امتنع به او يتعصم به بل هو وقال ابو حنيفة لا يحجر على الغلس بل يحبس حتى يقضي الدين فان كان له مال لم  
يخسر مال الجاهل فيه ولا يبيع ١٢ الان يكون ماله درهم او دينه درهم فيقبضه الغلسي بغير امره وان كان دينه درهم وماله دينار يباعه

الفاضي في دينه في فصل ١٢  
واختلفوا في تصرفات  
الغلس في ماله بعد الحجر  
عليه فقال ابو حنيفة لا  
يحجر عليه في تصرفه وان  
حكم به قاض لم ينفذ قضاءه  
مالم يحكم به قاض ثان  
واذا لم يصح الحجز عليه  
صحت تصرفاته كاهل سواه  
احتملت الفسخ كالتكاح  
اولم تحتل فان نفذ الحجز  
قاضي ثان صحت تصرفاته  
مالم يحكم الفسخ كالتكاح  
والطلاق والتدبير والعتيق  
والاستيلاء وبطل  
ما يحتمل الفسخ كالبيع  
والاجارة والمجهو والصدقة  
وتحوز ذلك وقال مالك  
لانفذ تصرفه في اعيان  
ماله يبيع ولا يهبة ولا عتيق  
وعن الشافعي قولان  
احدهما وهو الاظهر  
كذهب مالك والثاني تصح  
تصرفاته وتكون موقوفه  
فان قبضت الدين من  
غير نقض التصرف نفذ  
التصرف وان لم تقض الا  
يقبضه فصح منها الا انصف  
فالا انصف فبطلت الماله ثم  
البيع ثم العتيق وقال احمد  
في اظهر روايته لانفذ  
تصرفه في شيء الا في العتيق  
خاصة في فصل ١٣ ولو كان  
عند الغلس سلعة وادركها  
صاحبها ولم يكن البائع  
قبض من ثمنها شيئا والغلس  
حي قال مالك والشافعي

واحد صاحبها احق بهما ان الغرام فيقول ياخذها منهم وقال ابو حنيفة فليصلحها كاحد الغراماء فيقسمونه فيها فلو وجدها والقرآن  
صاحبها بغير موت الغلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا قال الشافعي وجد هو احق بها كالمالك كان الغلس حيا وقال الثلاثة صاحبها اسوة الغراماء

فصل في الدين اذا كان محرلا هل يحمل بالحرام لا قال مالك يحمل وقال احمد لا يحمل والشافعي قولان كمالهذين واحدهما لا يحمل واخره  
لا يحمل عنده مطلقا وهل يحمل الدين بالثلاثة على انه يحمل وقال احمد وحده لا يحمل ١٣ في اظهره رايته اذ اوق الورق ولو اقر

المجلس يدين بعد ايجار  
تعلق الدين بدينه ولم  
يشارك المقر له الزمها  
الدين بخرجه لاحلهم  
عند الثلاثة وقال الشافعي  
بشاركم فصل في هل  
تأعد دار المجلس التي لا تفي  
له عن سكناها وحده  
المحتاج اليه قال ابو حنيفة  
واحمد لا يملك ذلك وزاد ابو  
حنيفة فقال لا يباع شيء  
من العقار والعروض  
وقال مالك والشافعي يباع  
ذلك كله

فصل في واذابت  
اعماره عند الحاكم فهل  
يحول الحاكم بينه وبين  
غرمائه ام لا قال ابو حنيفة  
يخرج حلالا من المجلس  
ولا يحول بينه وبين  
غرمائه يسدح وجهه بل  
بلازمونه ولا غنمه ومن  
التصرف ويأخذون  
فضل كسبه بالمصن  
وقال مالك والثاني واحمد  
يخرجهما للمصن  
الحبس ولا ينفق امرأته  
الان غرمائه ويحول  
بينه وبينهم ولا يجوز  
حسبه بعد ذلك ولا ملازمته  
بل ينظر الى مسرته  
فصل في وانفقوا على  
ان البنات تسع على  
الاعسار بعد الحبس  
واختلفوا هل تسع قبله  
فقال مالك والثاني واحمد  
تسعه قبله وظاهره ذهب

والقارئ فلنأخذ على ان القادر على وقاء المغارم من ماله ليس يحتاج الى المساعدة وموضع الزكاة ثم ان تصرف  
الا لصحاب ووجه الثاني ان الشارع اطلق الغارم في مصالح المسلمين فحطى من ماله الزكاة فتبعها له ولغيره  
على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل فان من شأن غالب اشتران لا يقدم غرامته لاصلاح ذات الدين  
مثلا اذ لم يكن بينهم قرابة لا نسب ولا نسب لا يشرع في تركه وعلى ذلك اذ هو بل رجعا لثابت الى الله تعالى  
ان عدت اعمل خيرا مما معني لا يستحقه في كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة ماضية الى العرف الى  
الثالث والله تعالى اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان بين السبيل هو المحتازون ونسبي السفر وقوله  
احمد ايضا في اظهره وبقية مع قول الشافعي انه كلام ابي حنيفة ومتن سقرا ويحتمز قالوا لا تعدد والثاني تخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحتاز والمحتاج حقيقة فالصرف اليه احوط بخلاف متني  
السفر فتقدر بد السفر ثم تركه كما في نصناج الى اسير جاعه ليصرف على المحتاج اليهم بقية الاصناف  
الثانية ويحاجب القائل بالاول ان الغالب على من يريد البصر ان يفتقره ومن ذلك قول ابي حنيفة  
واحمد يجوز لشخص ان يعطى زكاته كلها للواحد اذا لم يخرجه الى الغنى او من اعتقه بذلك مع قول الشافعي  
اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة قالوا لا تخفف والثاني هو شديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان المراد بمصنف جمع الفقراء في آيات الصدقات للفقراء والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا اعطى  
الزكاة ولو كان واحدا ووجه الثاني الاختصاص بخلاف احتمال ان يكون المراد بالمساكين والعالمين ما بعده  
في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهره قوله واحقق اظهر  
روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد اخر واستثنى مالك ان اذ اوقع ما يلحقه حاجة فله الامام اليهم على سبيل  
النظر والاجتهاد وشرط احدى في يخرج من النقل ان يكون الى بلد تصرفه الصلة مع عدم وجود الصلة في  
البلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بغيره نقل الزكاة الى بلد من بلدانها في قرابة محتاجين او قومهم امس حاجة من  
اهل بلده فلا يكرهه قالوا لانه تشدد بمرطبه المذكور وقوله والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
وجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ويخوهم من اهل بلده اذا خرج زكاته عنهم مع قطع  
تفويضهم الى اهل بلده عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من ذكر الاعلى سبيل الفضل لا الوحد  
اذا اراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في احدى صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع لفقراءهم يشهد  
للقوانين لان قوله فتدفع لفقراءهم يشهد لبلدان التي في فقر اغنيائهم من فقر المسلمين بلاشك ومن  
ذلك قول الاغنياء الاربعة وقوله عنهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تحيزه الى امرى وابن شبرمة دفعها الى  
اهل الذمة ومع تحيزه بذهب الى حنيفة فدفع زكاته لغيره والكفار الى الذي فالاوليه سدومها بخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كونها لغيره وشرقا لا يليق بذلك الاصل الذي هو محل رضا الله  
تعالى لا الكفر فالذين هم محل محطه في الحاله الالهة وان احتمل حسن الخلق ثم لا يبعد قوله صلى الله  
عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع لفقراءهم واهل الذمة امسوا من فقرائهم حيثما اختلف الذين  
وجه كلام امرى وابن شبرمة ان الزكاة توسع الخلق فيجوز دفعها الى الكفار انما يتم الى الوحد ومن هنا  
كره بعض المتأخرين الاكل من اموال الجوراء كذا انها اوساخ الكفار ومن كسبهم لغيره بالاولى والاعمال  
الفاصلة وقال مالك السلف الصالح باكون متوافقا كانوا بصر فوفوا على الدواب وثقة الخدام تنزها  
عنها على وجه الذنب والكرهه لا على الوجه بل القرم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب ابي حنيفة يكون  
المراد بفقراءهم في الحديث بفقراء بني آدم او فقر اهل البلد التي من مسلم وكافر وقد يكون من جود دفعها الى  
الكفار اذ قال مالك ذلك باحتياط فاهم ومن ذلك قول ابي حنيفة رضي الله عنه في النبي الذي لا يجوز دفع الزكاة  
اليه الله والذي علك نصا بان امي كان مع قول مالك في الشهور ان الغني من مملوك او بعين دمه وقال  
القاضي عبد الوهاب لم يحكم مالك ذلك حد فانه قال يعطى من له المسكن والخدام والذماني لا يعطى له عن اموال

الى حنيفة انه لا تسع الا بعد واذ اقام المجلس سنة باعساره فهل يخلف بعد ذلك ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا يخلف وقال مالك والشافعي يخلف  
يطلب الزكاة من الفصل في وانفقوا على ان الأسباب الموجبة للحرر المصفر والرق والجنون وان الغلام اذ لم يخرجه ريد لم يملكه الله ما له  
واختلفوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام والازوال او طين فان لم يوجد ذلك لحنى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة



الشافعي واذا وجد حائط بين دارين أو صاحب أحد الدارين عليه جدوع وادعى كل واحد منهما أن جميع الحائط له فعند أبي حنيفة وما لك أنه لصاحب الجدوع والشافعي عليه مائة وقال الشافعي وأما إذا كان لأحد هاهنا عليه جدوع لم يربح جانبه ١٥

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحد في إحدى روايته أنه لا يمنع من دفع كاته إلى من يرثه من الأخوة والأعمام وبنينهم مغلورل أحد في أظهر روايته أن ذلك لا يجوز فالقول بالتحقق والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول وعدم تأكيد الأمر بالاتفاق عليهم كالأصل والمفروض غير ما أخل فيه من القتي بالاحسان إليهم فيكون كالاتفاق معطون من الزكوة وهو الثاني أن في رغب الشارع في الاتفاق على القرابة لا يجوز القريب إلى الأبعد من أن كافاً فالقولان على حالين فمن أغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقهم عليه فلا يعمل له أخذ الزكوة ومن لم يغنه قرابته عن سؤال الناس يعلم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكوة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لرجل دفع كاته إلى عبد معه قول أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى عبد غيره إذا كان سيد فقيراً فالقول مشدد والثاني بخفف ووجه الأول أن نفقة العبد وأخيه على السيد ومكنتها من الزكوة ووجه الثاني أن نفقة السيد قبل تكفها كما هو الغالب على النكاح وغيره من الخلاص مع ندائه الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن آكله من أوساخ الناس فكانت الزكوة حقة كرامة للحجاء بلف منها الناشئ عن بطم منها السيد والامام ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته أنه لا يجوز زكوة وجه القبيح دفع زكوة كاته إلى غيره ما لم يوافق الشافعي يجوز ذلك وقال مالك أن كان يستعين بها أخذه من زكوة كاته إلى فقير لم يجوز أن كان يستعين به في غير فقير كما لو أده الفقراء من غيرها وأخوهما جاز فالقول مشدد والثاني بخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحد في أظهر روايته أنه لا يجوز دفع الزكوة إلى بني المطالب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالقول مشدد والثاني بخفف وكذلك القول في موالى بني هاشم حرهم أو أوثقهم وجه الأول من مذهب مالك والشافعي وهو يرجع إلى مرتبة الميزان ووجه الأول لقياس بني المطالب على بني هاشم ووجه الثاني فيسب عدم قياسهم عليهم لنصف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم أو كانوا يقاتلوه وقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه آخر على أن المولى التميمي يشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم معهم أي وإن لم يلق بهم ووجه الثاني أن المولى ليس لهم مصلحة في شرف يستقيم كونه ساداتهم على أن يخرج الصدقة عليهم إنما غشاهم عما يطهونه من نجس الخمس فإن متواضعاً لم يأخذ الزكوة إلا أن كان هناك من يكفهم من نوع الهدايا أو صدقات الفل على يده وسعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول يخرج الصدقة على بني هاشم وبني المطالب يخرجهم تعظيم وتنشريف وتنزه لهم عن أخذ أوساخ الناس لأنهم عليهم لو أخذوها وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها يخرجهم تكليف فأعونه والله تعالى أعلم

كتاب الصيام

أجمعوا على أن الصوم رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام واتفق الأئمة الثلاثة على أنه يقتضي صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى أن الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو أنه ما صام متاملاً بصوم يبرئهم ما اقتضوا وعلى أنه يباح للجمل والمرضع الفطرا إذا اختار أن يفسدهما ولو لم يكن لوصام متاملاً واتفقوا على أن المسافر والمرضى الذي يبرئهم يبرئهم صومهما الفطر فان صام صوماً ونقضوا كروا له بعض أهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل مطلقاً لأن الشارع نهي إلى صوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على أن الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطلق حنوته غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي لیسع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على أن الصوم رمضان يجب برؤية الهلال أو بأكمال شعبان ثلاثين يوماً واتفقوا على أنه لا يشترط هلال شعبان واحد وقال أبو ثور بن عبد الله أنه إذا رأى الهلال في بلد قاصية أنه يجب الصوم على شأه أهل الذب إلا أن أحببت الشافعي صحه وأنه يلزم حكمه البلد القريب دون البعد واتفقوا على أنه لا اعتبار بعرفة الحساب وإنما لا يفي وجهه عن ابن شريح بالنسبة إلى المعارف بالحساب واتفقوا على أنه لا يبرع في جواب

أشرك في ذلك لم يحجره وإن علم أنه عاقر أخرجه قال والقولان يحريان في تنبيه البئر والقناة والنهر من الشراكه فصل في وجوب الحائض التصرف في ملكه تصرفاً لا يضر بحجابه واختلاف في تصرفه في أمته وأخته وأخته من ذلك مثل أن يبي ثوباً أو مصراعاً أو مرحاضاً أو يحفر بئر مجاورة لبئر مشركه فينبغي ماؤها ذلك أو يفتح بها بئر مشركه كما يشرف على جاره فلا يمنع من ذلك التصرف في ملكه واتفقوا

على ان المسلم ان يعلى بناءه في ملكه لكن لا يحل له ان يطلع على عورات خبرته فان كان سطحه اعلى من سطح غيره قال مالك واجد بلزمه  
بنامة وتنه من الاشارة على جارد قال ابو حنيفة والشافعي والازهر ذلك هو كما اذا اختلفوا فيما اذا كان بين حيطان جدار فسطح فقط  
أحد من الآخر يناله فامتنع وكذلك اذا كان بينهما مادولاب او قنات او نهر او بئر فسطح على اوج حنيفة في الجار في النهر والدراب  
والقناة والبئر لا في الجدار بل عدم ١٦ الاجبار في المختار متفق عليه فيقال لا يخرج شئت فبان وانتم من الانتفاع حتى يسطح

قيمة البناء واقفه مالك  
على الاجار في الدولاب  
والقناة والنهر والبئر  
واختلف قوله في الجدار  
المشترك فعنه رواية  
بالاجار والآخر يهدمه  
في كتاب الحوالة  
اتفق الاثمة على انه اذا  
كان لانسان على آخر  
حق فاحاله على من له  
عليه حق لم يجب على  
الحمال قول الحوالة وقال  
داود يلزمه القبول وليس  
للحمال عليه ان يمنع من  
قول الحوالة عليه ولا  
يعتبر رضاه عند أبي  
حنيفة والشافعي وقال  
مالك ان كان للحمال عدوا  
للحمال عليه يلزمه  
قبولها وقال الاسطوري  
من ائمة الشافعية لا يلزم  
الحمال عليه القبول مطلقا  
عدوا كان الحمال أم لا  
ويحكى ذلك عن داود  
فان قيل صاحب الحق  
الحوالة على من يقتدر  
الحصول على كل وجه  
وبقال الفقهاء اجمع  
الاقر فقال لا يبرأ  
ففي فصل  
الاثمة في رجوع المختار  
على الحميل اذا لم يصل

النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال علماء وزفر لا يغتفر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة  
صوم من أصبح جنباً لكن ينسب له الاغتسال قبل طلع الفجر خلافاً لابي هريرة وابن عمر وابن عبد الوهاب في قولها  
بطلان الصوم وانه عسل ويقضى وقال هريرة وابن عمر ان من أخر الفجر لعذر لم يطل صومه او ينقص عن بطل  
وقال النخعي ان كان في القرض يقضى واقفه واعلى ان النية والكذب مكر وهان للصائم كراهة شديدة  
وان صام الصوم في المحكم وقال الأوزاعي يطل الصوم واقفه واعلى ان من أكل وهو يظن ان الشمس غابت أو ان الفجر بطل ثم ان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرعه اني علم بطل  
خلافاً للحسن المصري واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عاذا من غير عذر كان عاصياً وبطل  
صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين  
فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكناً وقال مالك في عتق الرقبة ان الكفارة لا تجب في غير أداء  
رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه واقفه واعلى ان من تعدد لكل أو التبرع ببعضها بما في يوم من شهر  
رمضان يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار واقفه واعلى ان من أقصد صوم يوم من رمضان لا يكل عاذا  
يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يحصل الابتناء عشر يوماً قال ابن المسيب يصوم عن كل يوم  
شهر او قال النخعي لا يقضى الا بصوم ألف يوم وقال علي بن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واقفه واعلى عدم  
صحة صوم من أغنى عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صوم متلاً فالاصطخري من الشافعية  
واقفه واعلى ان من فاته شيء من رمضان فبات يسأل أمكن القضاء فلا تدارك له ولا ثم وقال طائوس وبتأذنه  
يجب الاطعام عن كل يوم مسكناً واقفه واعلى استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي الثالث عشر  
والاربع عشر والخامس عشر وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع بالاتفاق وسأقي توجيه اقوال من اختلف  
اتفق الاثمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي في رجع قوله  
واحد ان الحامل والمرضع اذا فطرنا خوفاً على الولد لزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول أبي  
حنيفة انه لا كفارة علم ما وقع قول ابن عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني  
مخفف والثالث انه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فطر ارتفع به الولد مع امه ووجه  
لثاني ان الكفارة موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية أو المباح ووجه الثالث انه كان الواجب  
عليه ما يحمل المشقة وعدم الفطر لا احتمال ان الصوم لا يصير الولد فذلك كان عليها الكفارة دون القضاء  
لاسقاط الصوم عنهم ما تبرع جميع الفطر فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من أصبح صائماً سافر لم يحزله  
الفطر مع قول اجدانه يجوز له الفطر واختاره للزني فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول تغليب الفطر  
ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان المسافر اذا  
ندم ففطر أو رى لغيره أو بلغ الصبي أو لم الكافر أو طهرت للمناض في أثناء النهار لمهم امساك بقية  
النهار مع قول مالك والشافعي في الجمع انه يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول والاعذار المبيح للفطر في لزمه الصوم وان لم يجب له حرمة رمضان وكذلك القول في بقية  
المسائل السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح  
فيكون الاثر في المسك الذي لا لوجوب فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من ارتد اذا اضرب وجب عليه  
قضاء ما فاته من الصوم حال ردته مع قول أبي حنيفة انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى

الديعة من جهة المحال عليه فذهب مالك انه ان غرد الحميل ففلس يعلمه من المحال  
عليه او عدمه فان المحال يرجع على الحميل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي واجدانه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غره بفلس  
او تجدد الفلس او انكر المحال عليه او عده تقصير ويهدم البحث والتفتيش فصار كما قضى العرض وعن أبي حنيفة انه يرجع عند  
الانكار في كتاب الضمان في اتفاق الاثمة على جواز الضمان وانه لا ينتقل الحق عن المضمون عنه الى بنفس الضمان بل الدين باق



في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا الادلاء وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة وأبو رواد وسقط وهل تراءى ما لميت من الذين المضمون عنه بنفس الضمان الائمة الثلاثة لا كالمضى وعن أحمد وإسحاق (فصل ١٧) ومحمد الجوهري جازي عند أبي حنيفة

مرتبي الميزان هو وجه الاول التعلق عليه لانه اذا بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال تعالى قل الذين كفروا ان بينهم وبينهم ما انفساهم فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم المصبي مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على وجه التنبه من باب من قطع غير الله غير له والثاني مخفف عنه بعدم محبة منه من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق التمسك بها والاقسام باثباتها عادية بخلاف الباقي فان الله تعالى يحمل له قوة تعينه على القيام باذاتها وما يؤيد قول أبي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا لذكر مشهورة النفس الخاصة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا بعد من اثاره شهوته للصيام بالكل فكان صومه بالهت اقرب بخلاف المراهق فحرم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الائمة اجمعين فمن رجع الامر الى مرتبي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني ان المضمون اذا انقضى لا يجب عليه قضاء ما فات مع قول مالك انه يجب به واحد الى واثنين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبي الميزان ووجهه ظاهر وهو ان ذلك قول أبي حنيفة وهو الامع من مذهب الشافعي ان المريض الذي لا يرجى بركه والشيوخ الكبار لا صوم عليهم ما وانما يجب عليهم ما القديس قطع قول مالك انه لا صوم عليهم ما لا بد منه وقول الشافعي ان المريض الذي لا يرجى بركه لا يصح صومه من كل يوم من بر او غير وعنده الشافعي ومن كل يوم فالاول فيه تشدد وفي المسائلين والثاني مخفف فيها فراجع الامر الى مرتبي الميزان وهو وجه القوانين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وهو اخذ الى واثنين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون طعم الحلال لغيره او توقف في ذلك الاثنين من ضمان مع قول احمد في اظهاره والباقي معتقد اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا وبنفس عليه ان سبه من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد فيه فراجع الامر الى مرتبي الميزان وهو وجه الاول ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح او بينة او شبهة او لم يوجد بها شيء من ذلك وهو وجه الثاني الاختصاص بالحياط وهو خاص بأهل الكسب الذين يتصرفون في الحلال من تحت ذلك العلم او القدر كما يشهد لذلك قول اصحاب احمد ان يتبع على الصائم ان يسوي ذلك من رمضان اذا الجرم ما نسبته لا يصح مع التردد وكان على هذا القدر ميسري على الخواص وزوجته كانا يكفنان ما لمحت الغنم والقطر ونظرا ان الشياطين لا تصعد الا لله رمضان وقالوا الخائف قد تصعد الشياطين ان خرب له من مصر فمطر رطل ورمضان وهم كلهم مصعدون كما ان ابليس يوسوس للمصطفى في ضمان باه امسى التي بقون فيها ضمان ليدخل رمضان وهم كلهم مصعدون كما ان ابليس يوسوس للمصطفى في ضمان باه امسى التي بقون فيها

في رمضان فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مهيبة الاشهاد جمع كثير يقع على مجرمهم وما في التيمم يثبت بعد واحد جلا كان او امرأه كان او عسلا مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الاعلان ومع قول الشافعي واحد في اظهاره واثنين ماله ثبت بعد واحد فالاول مشدد والثاني ودونه في التشدد والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبي الميزان وهو وجه الاول ان السماء اذا كانت مهيبة فلا يثبت الحلال على جمع كثير من الناس بخلاف التيمم يثني على غالب الناس فيكني واحد كما قاله الشافعي واحدا في اظهار قوله ما هو وجه قول مالك اذا التيمم في المدين لان ذلك عنده من باب الشهادة لانه باب اياه عكس قول الشافعي واحدا في الراجح من قولهما نرفع او شفعوا للشان صوم رمضان على شأن الصلاة تعظمها الشهر رمضان فكني في دخول وقت الصلاة عندهما باخبار عدل واحد ومن شرف رمضان انه يستحضر الشيطان من صعدان آدم ان لم يختره فيصير نحوهما ما يورد انه يتفرق الصوم بخلاف الصلاة لم يرد ثبوتها انها تحته أي ترس بتقي بها الشيطان كما ورد في الصوم فان الصائم الحقيقي لا يصوم ما صام عليه سبيل من العام الى العام فافهم ومن ذلك قول الائمة الا ربعة ان رأى الهلال رجع ضمان ثم ان رأى هلال شوال افطر مراعى قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول

(فصل ١٨) ويصح الضمان من غير قول الطالب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لبعض رؤسائه اضمن هي ديني فيضمنه والفرع ان يغيب عن رؤسائه لم يسم الدين فان كان في الضمان بلز الكفيل شيء (فصل ١٩) وكفالة البدن صحصن كل من وجب عليه المنعور التي تجلس الحكم بالاتفاق لا يطبق الناس عليه او يحبس الحاسبة اليها وتصح كفالة البدن عن ادعى عليه الاعند أبي حنيفة وتصح بدون ميت لعرضه

(٣ - ميزان - في) لاداء الشهادة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه ارادته الحق ار ابا بالاتفاق الا ان يكون دونه بدعيه مائة فلا يكون تسليما فلو مات الكفيل بطلت الكفالة لا اعتد مالك وان تقيبه المسكول او هرب

قال أبو حنيفة والثاقفي انض عليه غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تضرع عليه احضاره لثبته أهمل عند أبي حنيفة مدة السبع والرجوع  
يكفي للأن أن يأتي به فان لم يأتي به ١٨ حبس حتى يأتي به وقال مالك وأحمد لم يحضروه غير المال وأما الثاقفي فلا يلزمه المال عنده

مطلقا ولو لم يعلم مكانه لم  
يطلب بالاتفاق ولو قال  
أن لم احضره غدا فانا  
ضامن لماعليه لم يحضر  
أومات المطلوب ضمن  
ماعليه الاعتد الشافعي  
ومالك ولو ادعى رجل على  
رجل آخر أمانة درهم  
فقال رجل ان لم يواف  
بها غدا فعلى المائة فلم  
يواف بها الزم المائة الا  
عند مالك والثاقفي ومحمد  
ابن الحسن وحنان  
الدركي في البيس جاز  
يصح عند أبي حنيفة  
ومالك وأحمد وهو اراج  
من قول الشافعي بعد  
قبض الثمن لا يطابق  
جميع الناس عليه في  
جميع الاعصار وله قول  
انه لا يصح لانه ضمان مالا  
يجب  
في كتاب الشر كنه  
شرح كفة الغنائ حائزة  
بالاتفاق وشركة المفالومة  
حائزة عند أبي حنيفة  
ومالك الا أن أحيثفة  
يخالف مالك في صورتها  
في قول المفالومة ان  
يشترك الرجلان في جميع  
ماتها كانه من ذهب وورق  
ولا ياتي لواحد منهما شيء  
من هذين الخسنيين الا مثل  
مال صاحبه فاذا زاد مال  
أحدهما على مال الآخر  
لم يصح حتى لو ورث  
أحدهما مالاً لطلبته الشر كنه لان ماله زاد على مال صاحبه وكل ما به أحدهما كان شر كنهين ما وكل ما ضمن أحدهما  
من غصب وغيره ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه ويكون الرجوع على قدر المائتين وما ضمنه أحدهما مائة

من  
من غصب وغيره ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه ويكون الرجوع على قدر المائتين وما ضمنه أحدهما مائة

تجارته في الدنيا وما العصب ونحوه فلا يفرق عنه مالك بن أنس يكون رأس المال مخرجا وذاودراهم ولا ين أن يكون ناسر بكن في كل ما غلبه كانه ويجعل له التجارة أو في بعض ما لم يهاو سواه عنده اختلط ما لم يهاو حتى لا يتجزأ أحد ما من ١٩ الآخر أو كان متجزئا بعد ان

من حضر والله تعالى الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول الفصل وهو ما وجه قول القاضي وهو  
لان الفرض لا يجوز زائجه من جهة مختلفا أنفل فذلك شديقا بقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول  
خاص بالصاغر والثاني خاص بالكبير وكذلك ما وافقه ومن ذلك قول الأوزاعي باطل الصوم بالنسبة  
والكذب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع النقص فالاول خاص بالكبير والثاني خاص بالصاغر ومنه غاب  
الناس اليوم لا تكاد أحد منهم يسلم له يوم واحد من غيبة أو كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع  
رمضان حفظا لنفسه من الغيبة أو سمعها من غيره ومن ذلك قول أبي حنيفة أكثر المال كفية والشافعية  
ان الصوم لا يبطل بنفاطر وج من مع قول أحد سلطان فالاول مخفف خاص بالصاغر والثاني مشدد خاص  
بالأكثر فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك والثاني انه فطر باقي عامه مع قول  
الإمام أبي حنيفة انه لا يفطر باقي الا اذا كان مل فقه مع قول أحمد في أشهر وأياه انه لا يفطر إلا باقي  
الفاحص ومع قول الحسن انه فطر اذا ذرعه الى فالاول وما قرع به مشدد أو بيه تشدد بقول الحسن  
مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول ثبوت الدليل بالفطران قاعدا ما لم يفرق بين أن يكون  
ذلك قبل أو كثيرا وهو وجه الثاني وما وافقه ان في لبس فطر لذاته وانما هو كونه يخلو المدة من الطعام  
فمنعف الجسم فرما أدى الى الاضرار خوف المرض الذي يبيع الفطر لذلك شرط أحمد وأبو حنيفة التي  
الكثير من مل الفم أكثر فانه مثل لقمة أو نحوها لا يحصل به ضعف في الجسد يؤدي الى الاضرار وهذا  
العلامة الظاهرة في الاضرار باقي في نظير ما ساق في الفطر بالمخامة من حيث ان كالا من التي والحكمة تصنع  
الجسد الذي رعا انما ما لم يكملها وهل الشر به يوجب الاضرار في محافظا روح عن القدم أو الضرر  
الشديد الذي لا يطاق عادة وهو وجه قول الحسن بظاهر لانه يولد غلبا من الاكل والشرب الذي لم يأنه  
الشائع فيه وهو ان لا تدفن حاجته لانه لو اكل لحاجة ليعامل بقدر ما طه ذلك فكان القول بالفطر أو في أخذ  
بالاحتياط في قضى ذلك اليوم الذي ذرعه الى نفسه لان الانسان اذا خبت معدته من الاكل تصبر الداعة  
تطلب الاكل وترجع على الصوم فيكون حكمه كالكره ولا ينبغي حكمه عبادة فاعلمها ما بين ما بلغ في  
الاحتياط وما بين متوسط فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو بقي بين أسنانه طعام تجرى به ريقه لم  
يفطر ان يجز عن تجز ونحوه وانه ان ابتلع بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه وقدروه بعضهم  
بالجمعة وبعضهم بالنسبة الكاملة فالاول مخفف في عدم الاضرار ان يجز عن تجز ونحوه مشدد في الفطر  
بابتلاعه وهو وجه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان اصل في تحريم الاكل  
كونه يثير الشهوة للعاصي أو الغفلات ومثل الجمعة أو الجمعة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى  
العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا ينقض على حال سدوا الباب فانهم أمنا على الشر به لئلا يهتوم  
في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعالى نحو جمعة فمما يسنه وبين الله اجماع العلماء كسبأ في بيانه في  
مسئلة الاضرار بادخل الميل في احليله وأذنه ويسمى مثل ذلك بتحريم الحرير الماخوذ من نحو حديث  
كالا هي برعى حولي أو شئت أن يرقع فيونع ما فعلوا رضى الله عنهم ونظر ذلك تحريم الاستمتاع بعباد السرة  
والركبة وان كان الحرير بالاصالة أو انما هو للعاصي فافهم من الدم المضر بالذكركا جرب فانهم ومن ذلك قول  
الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفطر الا في روى عن مالك وكذلك التحطير في باطن الأذن والاحليل والاسقاط فطر  
عند الشافعي ولم يجد له في ذلك ما لا يورث من اقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف فرجع الأمر الى  
سرتي الميزان وهو وجه الاول ان ادخل العواصم والدر أو الاحليل مثلا لا يورث في البدن قوة تضاد حكمه  
الصوم وهو وجه رواية مالك ان الحقنة تصنع البدن باخرها ما في المدة فلا تفطر وأجاب صاحب هذه  
الرواية ان معنى انها تفطر ان يؤكل امرأ الى فطر المحقور له دم وجوب شي تشغل فيه القوة المخامة فتصير  
تذرع في الامانة الى ان يحصل الاضرار ان يساق الفطر وأما قول بعضهم بالافطار اذا بلغ الصائم حجر الانحلال

جميعا وتصبر اليه ما  
جماعه في الشركة  
وأبو حنيفة قال تصم  
الشركة وان كان مال  
كل واحد منها في يده  
وان لم يجمعه ومنهيب  
الشافعي وأحمد ان هذه  
الشركة باطلة  
فصل في شركة  
البدان حادثة عند مالك  
واحد في الصنائع اذا  
اشتركا في صفة واحدة  
وعلى موضع واحد  
وقال أبو حنيفة يجوزها  
وان اختلفت صناعتها  
واقرب موضعها وحوزها  
أحمد في كل شيء ومذهب  
الشافعي انها باطلة  
فصل في شركة  
الوجوه حادثة عند أبي  
حنيفة وأحمد وصورتها  
ان لا يكون لها رأس مال  
ونقول أحمد هذا لا يحتر  
اشتركا على أن ما اشترى  
كل واحد منها في النعمة  
كان شركة والراجح سننا  
ومذهب مالك والشافعي  
انها باطلة  
فصل في وصية عند  
الشافعي الاثره العنان  
بشرط أن يكون رأس  
المال نوعا واحدا ويحفظ  
كل حتى لا يتجزأ من  
أحد هاهنا عين الآخر  
ولا تصرف ولا يشترط  
تساوي قدر المالين وإذا  
كان رأس المال متباينا

واشترط أحمد ان يكون له من المال حصة واحدة فائدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك وان كان المشروط  
لذلك أحدث في التجارة وأكثر علا كتاب الوكالة في الوكالة من العقود الجارية في الجلبه لا الجاع وكل ما جازت النيابة من

الحقوق جازت الو كالة فيه كالبيع والشرع والاعجار وقضاء الدين والخصومة في المطالبة بالحقوق والزواج والطلاق وغير ذلك وانفق  
الا على أن اقرا بالوكيل على ٢٠ موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال فلو أقر عليه بمجلس الحكم قال أبو حنيفة يصح إلا أن شرط

عليه أن لا يقر عليه وقال  
الثلاثة لا يصح وانفقوا  
على أن اقرا عليه بالحدود  
والقصاص غير مقبول سواء  
بمجلس الحكم أو غيره  
ففي فصل في وكالة  
المباشر صحه عند مالك  
والشافعي وأحمد وإن لم  
يرض خصمه بذلك إن لم  
يكن الوكيل عدوا للخصم  
وقال أبو حنيفة لا تصح  
وكالة المباشر إلا برضا  
الخصم إلا أن يكون الموكل  
مرضا أو سافرا على  
ثلاثة أيام فهو صحيح  
وإذا وكنل فخصما في استيفاء  
حقوقه فإن وكاله محضرة  
الحاكم حاز ذلك ولا يحتاج  
فيه إلى يمينه وسواء وكاله  
في استيفاء الحق من  
رجل بعينه أو جماعة  
وليس حضور من يستوفى  
منه الحق شرط في صحة  
توكيله وإن وكاله في غير  
مجلس الحكم فثبتت  
وكالته باليمين عند الحاكم  
ثم يدعي على من يطالبه  
بمجلس الحكم فذاك مذهب  
مالك والشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة إن كان الخصم  
الذي وكل عليه واحدا  
كان حضوره شرط في صحة  
الوكالة أو جماعة كان  
حضور واحد منهم  
شرطا في صحة الوكالة  
ففي فصل في وكال وكيل عزل  
نفسه متى شاء محضرة

الموكل وبغير حضرته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ الو كالة إلا بمحضه والموكل ولو لم يكن له عزل  
الوكيل عن الو كالة فيعتزل وإن لم يعلم بذلك على الأربع عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يعتزل إلا بعد العلم بذلك وعن أحمد وإبنا

فخصم له وإذا أكله في سبعم مطلقا ذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد أن ذلك يقتضي البيع بمن المثل فقد امتد البلدان  
بأعماه الأيتام الناس بمثله أنساءه أو غير نقد البيلم يجوز الإبرضا المولود وقال أبو حنيفة يجوز ٤١ أن يسبع كيف شاء فقدا أنساء

مشد دخا ص بالأساغر سدا الباب عليهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قيل فامدني لم يقطع  
قول أحدانه يقطع وكذلك لو نظر بشبهه وقا تل لم يقطع عند الثلاثة وقال مالك يقطع فالأول في المستثنين  
مخفف والثاني منه مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الأول عدم إزاله الثاني  
ووجه الثاني فيها أن المسد فيه أنه تقارب الثاني ووجه الأول في المستثنين الثانية عدم مباشرة  
وجه الثاني فيها حصول اللزوم المضاد فكذلك الصوم ولو لأن تلك النظرة تشبهه لذاته مباشرة ما خرج إلى  
منها فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السافر الفطر بالا كل والشرب والجائع مع قول أحدانه لا يجوز  
له الفطر بالجائع ومضى ما جاع المسافر عنده فطه الكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تشدد بفرج الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الشارع الفطر للسافر فشمّل الأضطرار بكل مفطر ووجه الثاني أن  
ما جاوز الحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر إلى ما يقربه من الأكل والشرب بخوذه الشارع له بخلاف  
الجائع فإنه محض شهوة تنقص القوة يمكن الاستغناء عنها في انقار الجائع في الليل فلا حاجة إليه في النهار  
ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لا يمتن أن يفطر فيه نار ومضان وهو مقيم يلزمه الكفارة مع التضامع قول  
الشافعي في أوجع قوله وأحدانه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الأول التناظر بأنها كحرمة  
رمضان وقد أمّن الشارع العلماء على شرعهم ومنه وأمرهم بأمر الله بما أدى إليه اجتراحهم فافهم • ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أكل أو شرب ناسيا لا يقصد صومه مع قول مالك أنه يقصد صومه وبأنه القضاء  
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل  
أو شرب ناسيا فإنا أطعمه الله وسقاه • ووجه الثاني نسبة في الإنسان إلى قوله الضعفاء وإن كانت الشهيرة  
رفعت الأثم عنه كمنظاريهم أن كل طعام الغنم ناسيا ويحذر ذلك مع أن الأمر الذي يحصل بالأكل عامدا قد حصل  
بالأكل ناسيا وهو إثارة الشهوة المضادة لصوم • يصح عمل الأول على حال العامة والثاني على حال الخواص  
فرحم الله الإمام مالك ما كان أدق نظره ورحم الله شقيقه محمد بن ما كان أحسن توسع على الأمة • ومن  
ذلك قول الأئمة الأربعة من أقصد صوم يوم من رمضان بالأكل والشرب عامدا ليس عليه القضاء يوم مكانه مع  
قول ربيعة أنه لا يحصل الأصوم الثاني ومع قول علي وابن مسعود أنه لا يقضيه صوم الدهر فالأول مخفف وبما بعده  
فيه تشدد والثالث مشدد والرابع أشد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول سكوت الشارع عن  
الزام المفطر بشيء زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية التغلغل على ذلك المفطر بغير عذر فليظن كل محتمد  
على ذلك المفطر بحسب اجتراحه عقوله • ووجه قول علي وابن مسعود أن الله تعالى شرط ذلك الصوم في  
ذلك اليوم فلا يقضيه صوم الأبد لا في غير وقته الشرعي الأصلي وقد قد من أنظر ذلك في الصلاة واستدل لنا  
عليه بقوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقونا كما استدلى على قول علي وابن مسعود حديث  
في ذلك فإن قضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطر فيه مثله لا عنه فافهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن  
من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يقطع صومه مع قول مالك أنه يقطع والجائع يقطع بالجائع دون  
الأكل والشرب بنوعه الكفارة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان • ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا أو جامع ناسيا فإنا أطعمه الله وسقاه • اه  
ومن أطعمه الله وسقاه فلا يقطع صومه لأن الشارع أذنهم عن شيء من الأكل ثم صبه في جوفه الكف من  
غير قصد المكاف فلا يدخل في جهلها منه عنه فكانه استثنى ذلك استثنى المكاف من النهي فكان النهي في  
الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لا لتفاديه وعدم انتهاك كحرمة رمضان بالناسي ووجه قول  
مالك بالطلان نسبة إلى قوله التحفظ كما مر ابصاحه قريبا ووجه قول أحدان الجائع للصائم بعد وقوعه من

تسبح من غير حضوره وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي على الأصح من قوله وعلى أظهره وابن عن أحمد وقال  
أبو حنيفة لا تصح إلا بحضوره واختلافه في إشرائه الركن من نفسه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك على الإطلاق وقال مالك أنه لا يتبع

من نفسه لنفسه زيادة في الثمن وعن أجدد وأثبت أظهرها أنه لا يجوز بحال واختلاف في توكل المميز المراهق فقال أبو حنيفة وأحد  
يصح وقال القاضي عبد الوهاب ٢٢ لا عرف فيه نصاب ما لا أنه لا يصح وعند الشافعي أنه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون

وكلا في القبض الأعتد  
أبي حنيفة وحده  
في كتاب الأقرار كما اتفق  
الأئمة على أن الحرف البالغ  
لذا أقرب بحق وغير وارث  
لنفسه أقراره لم يكن له  
الرجوع فيه والأقرار  
بالدين في الصحة والمرض  
سواء يكون لغيرهم جميعا  
على قدر حقه وهم أن وقت  
التركه بذلك أجماعا  
وأن لم تقف عند مالك  
والشافعي وأحمد  
يتعاصمون في الموجد  
على قدر ذمتهم وقال أبو  
حنيفة غيرهم الصحة يقدم  
على غيرهم المرض فبدأ  
بأستيفاء فيه فان فضل  
شيء صرف إلى غيرهم  
المرض وإن لم يفضل شيء  
فلا شيء له ولو أقر في مرض  
هو ولو أقر فمرضه  
حنيفة وأحمد لا يفضل  
أقرار المريض لو أقر  
أصلا وقال مالك إن كان  
لنفسه ثبت والأفلام مثله  
أن يكون له بنت وابن  
أخ فإن أقر لابن أخيه لم  
يتم وإن أقر لبنته مات  
والراجح من قول الشافعي  
أن الأقرار لو أقر بحق  
مقبول ولو مات رجل  
عن ابنين وأقر أحدهما  
بشأن وانكر الآخر لم  
يثبت نسبة بالانصاف  
ولكنه يشارك المقر فيها  
في بدنه مناصفة عند أبي

المكافئين لغللة العظم من الجماع على غالب الناس ولا نه لا يقع من الصائم الأمع مقدمات تذكره كحنيفة  
الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد ينتشر منه الجراحة إلا بحقيقة بخلاف من أكل أو شرب ناسيا لا تذكر  
وقوع ذلك بخلاف الجماع فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أرطخ فويله عند الرافعي أنه لو  
أكراه الصائم حتى أكل أو شرب أو أكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يطل صومه مالم الأصم عند  
النور من الأطلاق وهو القول الاسترخاشافي ومع قول أحمد أنه لا يطل ما يجامع دون الأكل فالأول يخفف  
بناء على قاعدة الإكراه والثاني يقسه تشديدا بناء على أن الإكراه في ذلك نادر ولذا قال الجماع في الثالث وشدة  
منافاته للصوم وهذا أسرار في حكمة الجماع ومرفعه أهل الله لا تطرف في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
أنه لو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوف الصائم من غير مبالغة يطل صومه مع قول الشافعي في أرطخ  
قوله هو وقول أحمد أنه لا يطل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني  
أن سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق متولد من ما ذوقه ووجه الأول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط  
بما إذا لم يخف سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق فإن خافه وتضمنه أو استنشق ونزل الماء جوفه يطل صومه  
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من أقرضه رمضان مع إمكان القضاء حتى يدخل رمضان آخر  
لزمه مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة أنه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الأئمة  
الثلاثة أنه لا يجوز تأخير القضاء فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم جواز  
التأخير مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
باحتساب صيام ستة أيام من شوال مع قول مالك أنه لا يجب صيامها وقال في الموطأ أن أحدا من أشياخي  
بصومها وأخاف أن ينظن أنها فرض أه فالأول مشددا باحتساب ودليله ما ورد فيها أنها كصيام الدهر  
والثاني مخفف بعدم الاحتساب لما ذكره من العلم وإن كان ذلك مع اطلاع على الحديث فحتمل العلم  
يصح عنده فتترك العمل به من باب الاحتياط فإدى احتجابه إلى أن ترك تلك السنة الأولى من فعلها انصف  
حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضها ولو على طول السن نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم  
وفي الصحيح فروا عن كتبهم سن من قبلهم شربوا شربا وزاعوا زاعا قالوا بأمر الله الله والنصارى قالوا  
فأفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا شيء يفسد فرض إلا العين أفضل من طيب العلم ثم الجاهل مع قول  
الشافعي أن الصلاة أفضل أعمالا ليدن ومع قول أحمد أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد أه ولكل  
من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابلة لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد والخصف  
ووجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علمت من أرب الأعمال ولا فضل شيء على شيء  
ووجه كون الجهاد أفضل على كون بعد طلب العلم كون الجهاد يصف كلفا لا يكثر ويعد بطريق الوصول  
إلى العمل بأحكام الدين وإظهار شأره ووجه كون الصلاة أفضل أعمال الدين أن فيها ماعنا الله تعالى  
وبحاله ولأن الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي كما يعرف ذلك أهل الكشف والله  
تعالى أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعها ولأفشاء  
عليه ولكن يستحب له إتمامه مالمع قول أبي حنيفة ومالك وجوب إتمامه ومع قول محمد بن الحسن  
لودخل الصائم تطوعا على أخ له خلف عليه أفطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد أن المتطوع أمة بنفسه فان شاء صام وإن شاء أفطر فحيثما  
خير الشارع بالسبق في الأظهار وعدمه فلا يزمه إتمامه ووجه وجوب إتمامه تعظيم حرمه الحق حل  
وعلا عن نقض ما ربطه بعدمه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم إن قال له هل على غير ما أرى  
غير الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع أي تدخل في صلاة التطوع أي فتكره عليك بالدخول  
وما لم تدخل فيها طائس هي عليك فالأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب حسنات الأبرار

حنيفة وقال مالك وأحمد دفع إليه ثلث ما في بدنه لانه قدر ما يصعب من الأثر (وأقر به إلاخ الآخر) وأما  
بذلك يثبت وقال الشافعي لا يصح الأقرار أصلا ولا يجب شيئا من البراءة لعدم ثبوت نفسه ولو أقر بعض الوثنيين على الميت لم يصدق

الدان قال الوصفه بانهم من جميع الدين وقال مالك وأجدل من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو أشهر قول الشافعي  
والقول الآخر كذهب أبي حنيفة في فصل فمن أقر لئسان بقال ولم يذكر صلبه قال بعض ٢٣ أصحاب مالك قال له سمعنا شئت

بما يتناول قال قراط  
أوسع قبل منه وحلف  
انه لا يستحق أكثر من  
ذلك وهذا قول أبي  
حنيفة والشافعي لأن  
الحسنة مال وقال بعض  
أصحاب مالك يلزمه ماثنا  
درهم أن كان من أهل  
الورق وعشرون مثقالا  
ان كان من أهل الذهب  
وهو أول نصاب الزكاة  
وقال القاضي عبيد  
الروهاب وليس لماك في  
ذلك نص وعندي انه  
يجب على مذهبه ربع  
ديناران كان من أهل  
الورق فثلاثة دراهم  
ولو قاله على مال عظيم  
أو خطه بقال ابن خبيرة  
في الانصاح لم يوجد  
عن أبي حنيفة نص  
مقتضوع به هذه  
المسئلة إلا أن صاحبها  
قالا يلزمه ماثنا درهم  
ان كان من أهل  
الورق أو عشرون  
دينارا ان كان من  
أهل الذهب وقال  
الشافعي وأحمد بقبيل  
تفسيره بما قل وما  
يتمول حتى يغلس  
واحد لورق عنددها  
بقره على مال أرمال  
عظيم وقال القاضي عبيد  
الروهاب وليس لماك  
نص في المسئلة أيضا  
وكان الأبهري يقول يقول

سمعت المقر بين فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة يصوم من قول الشافعي  
وأحمد وإبي يوسف بكرة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
أن الصوم بقوى سنة عماد الدين المحض والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها  
ولبته الآية لانها بيوم معرفة عند أهل الكشف وذلك خاص بالأصغار الذين يجبرون بالاكل والشرب عن  
شهودهم انهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عبادة لا صوم فيها فالغالب المطلوب من العبادة  
الا فطرية وهو خاص بالأكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى  
وذلك قوت للارواح فقط فيصير الجسم بمنزلة الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن الا بالاكل الطعام  
وشرب الماء وذلك هو كمال السر وركاها أشار إليه حديث الصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه به  
فن صام من الاكابر يوم الجمعة تنقص سره وله لكل مقام رجال وهما أسرار بذوقه أهل الله لا تستطرق كتاب  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم جذاذ والاحتجار  
عند متأخري أصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
ان ترك السواك مع الجوع غير راحة القوم وتولد منه التلخ وهو صفة الاستئناس أو سوء ذوقه في راحة  
نضر مجلسه ويتقدر كراهة السواك فالأثر للثلاث مقدم على اكتساب الفضائل القاصرة على  
صاحبها ووجه الثاني ان الرخصة المذكورة تولدت من عادة فلا ينبغي ازالته وأحباب الاول بان الصوم صفة  
مهدنة ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس واطهارة الحسنة والمعنى بذلك شدته اذا شرع في العبادة والعبادة  
اذا وقعا من الصائم زادة على الصبر واليقين الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه  
عن الغيبة فافهم والله تعالى أعلم

#### باب الاعتكاف

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف مشروع وأنه قد ربه إلى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من  
رمضان أفضل اطلب إليه التقدير واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الابالية وأجبهوا على أن خروج المعتكف  
لما لا يد منه أفعاءا الحاجة وغسل الحاجة حاش وعلى ان اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وصحرت الجمعة  
وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا ابتشر المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال  
الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارتين وكذلك أجبهوا على ان العمت الى الليل مكره وقال الشافعي لو نذر  
الصمت في اعتكافه تكام ولا كفارة عليه وكذلك أجبهوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر في الاعتكاف  
وأجبهوا على انه ليس للمعتكف أن يتصر ولا يكتب بالصمت على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع  
والاتفاق وأما اختلافه فبين ذلك قول الأئمة الثلاثة ان ليلة التقدير شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة  
لها جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في  
تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يلتفتا حديث واحد أنها في غيره ووجه الثاني ان  
المراد ليلة التقدير الجنس لكن في رمضان أكثر ظهورا في حجاب الناس بالصوم ومن علمه صدق من  
يزعم انه راعاهم عقاب الشريعة كما هي الليلة من طريق الانعام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة  
وهي معتسدية على الخواص رجاء الله بقره ليلة التقدير كل ليلة حصل فيها لمعتكف من الله تعالى  
قال وهو من عزم من قال انها في كل السنة وأخبرني أخى الشيخ أفضل الدرس انه راعاها في شهر ربيع الاول وفي  
رجب وقال معنى قوله تعالى اننا أنزلنا في ليلة القدر ليلة القدر بكل نكلة حصل في اقرب فهي قدر اه  
وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليل السنة ليحصل العدل بين العالي في الشرف فان  
تحل الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك أهل الكشف وروى الامام سعيد بن عبد الله الأزدي من أقران الامام  
مالك شرع الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يزل سنانبارك وتعالى كل ليلة ذاتي من الليل الثلث

الشافعي والذي يقول في نفسه قول أبي حنيفة ولو قاله على دراهم كثيرة فقال الشافعي وأجدل من ثلاثة دراهم وقال محمد بن عبد الحكم  
المالكي ان لا نص في مالكا وقال الوصفية يلزمه عشرة دراهم وقال صاحبها يلزمه ماثنا درهم واختاره القاضي عبيد الروهاب المالكي

فوفصل في قولنا له غي ألف درهم قبل تفسيره ألف بغير الدرهم حتى قولنا أدب الف جوزة قبل وكذا قولنا له ألف وكر حنطة وألف وجوزة وألف وبنصفه ولكن في جميع ٢٤ هذا المصنف تفسير المصنف عليه عن مالك والشافعي وأحمد وسواء كان المصنف من

جنس ما بأكال أو وزن أو بعد أو لا كانت أو قال أو بنصفه إذا كان المصنف من جنس ما بأكال أو وزن أو بعد فهو تفسير للمصنف عليه للجنس والألف فلا يزمه عنده في قوله في الدرهم ألف درهم ودرهم وفي الجوز ألف جوزة وجوزة وفي الحنطة ألف كوكب فصل في الاستئناس في الإقرار لانه في السكك والسنة موجود وفي الكلام مقوم معهود فيصير وهو من الجنس جائز اتفاق المتأخرين ما من غير الجنس فاختلوا فيه فقال أبو حنيفة إن كان استئناؤه مما ثبتت في الذمة ككبر وهو وزن ومقدور كقوله له على ألف درهم الأكر حنطة صح وان كان مما لا يثبت في الذمة لا يفتيه كسب وعبد لم يصح استئناؤه وقال مالك والشافعي يصح الاستئناء من غير الجنس على الإطلاق وظاهر كلام أحمد أنه لا يصح وكذلك بالاتفاق استئناؤه الأقل من الأكثر واختلوا في عبك ففصل الثلاثة يصح وعبد أحمد لا يصح فصل في وإذا قال له عند ألف درهم في كس أو عشرة أرباطا لغيره في جواب أو ثوب في متدين فهو أرباب الدرهم والتمزج والتوب دون الأوعية عند مالك والشافعي وأحمد وقال أهل العراق يكون الجبيع له فصل في إقرار السيد الذي هو غير أب أو ابن في التجارة إن أقر بعتن بعتن في بضعه كالفضل الممد والزيادة

القلب أهل القلوب



والنفذ وشرب الخمر قبل اقراره واقم عليه حكما اقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال اخذ لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال المازني ومحمد بن الحسن ودادولا يقبل اقراره بذلك كالا يقبل في المسألة الأولى الزنا والسرقة فقط فانه ٢٥ يقبل غسما والمأذون له اذا اقر

القلب وجهه من أوديه الشتات لاصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كله دليل لذلك ووجه الشافعي وهو خاص بالاكاران انه على الاكارح وهو والقلب لا يعتكفون على الطول ومن في جمع شتات قلوبهم بل يجر ما سؤى أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعة فقبيل الغروب ذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقته العكوف بالقلب على شهود حضرته والى بحكم الاستصحاب من غير تحليل محجب كما هو مذهب سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان من قبل سنة اكله كفاه واناس ينظرون انى اكلهم اه فالأول راعى حال الاصغر والثاني راعى حال الاكار فافهم ومن ذلك قول الأئمة الاربعة الا احدثوا به وابيه له ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لم يمهتو اليه فان أحصل يوم قضى ما ترك وقال أحمد بزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز له ان يأتي به متتابعاً ومتفرقا عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك بزمه التتابع وهو إحدى الرأىين عن أحمد فالأول من المسئلة الأولى فنه قد يدور وقال أحمد فيها مشدد والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة تطار في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة معصم قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع ما مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين انه يزمه اعتكافه فالأول من المسئلة الأولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها مشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالخفيف خاص بالاكار والتشديد خاص بالاصغر الذين قلوبهم مشتتة في أوديه الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف يومين فخرج الجمعة لا يطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح القولين انه يطل الا ان شرط الخروج فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الارل ظن القائل به بحول شهو واستصحاب المعتكف ان بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان يدخل الجامع فهو خاص بالاكار ووجه الثاني الظن به ان هذا اليهودية طارح وجهه لا سيما ان خبرنا انه معتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المعتكف اذا شرط وجهه لساير في قرية في كنيهة مرض وتيسع جنازة جاز له الخروج ولا يطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يطل الا ان مخفف وهو خاص بالاكار والثاني مشدد وهو خاص بالاصغر كما مر في حقه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليهما وأحمد ان المعتكف لو بشر فمادون الفرج بطل اعتكافه ان نذر له مع قول مالك والشافعي في القول الآخر انه يطل اعتكافه أنزل ام لا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والأول خاص بالاصغر لما احتجهم بالوطء بغير انزال بخلاف الاكار ويحتمل أن يكون الامر بالاعتكاف فبما علم الاكار بالانزال لكونهم على كون اربهم بخلاف الاصغر لم يجب أحدهم عن حضرته به بمجرد ذلك الجماع وان لم ينزل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطبيب واليس رقيق الثياب مع قول أحمد بتركها ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة لا يكره له العمل بالطبيب وليس النفس من الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة لا يكره له التفرق وكل من المرتبة من رجال تقوم بين يديه أعزاه من الطاعة كما مر في المجلس وقوم بين يديه أدلاء على الهمة على قلوبهم وما وقعوا هم في سائر الزمان في مخالفة ولكن جبهوا والانباء والعلماء والأول على الدليل بين يدي الله كما حذر وفي صلاته أو اعتكاف أو غير هذا تناوصة أى في تقويمه وثيابهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا ينيى للمعتكف اقراء القرآن والحديث والعلم باليقع فيه من الجسد والاشكال ورغب الصوت غايما يعرف القلب عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو انتقال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على اعتكاف تلاوة القرآن والذكر والنجاة لعدم تعلق ذلك بالانبر (فان قال قائل) انقضاء

بجسوق تتعلق بالتحارة كقولها ما يثبت فلان وله على نفسه درهم ممن يبيع أومائة درهم أرض عيب أو قرص فانه يقبل اقراره عند مالك والشافعي وأحمد وما كان من دين ليس من متضمن التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي في يده كالمو أنسر بضمه وقال أبو حنيفة يؤخذ من المال الذي في يده كما يؤخذ منه ما يضمن التجارة في فصل كالمو أنسر يوم السبت عائة ويوم الاحد عائة في شواحدة عند مالك والشافعي وأحمد ومحمد وباب يوسف ولا فرق عتدهم بين المجلس الواحد والمجلس وقال أبو حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقراره بمائة واحدة أولى بمجلس كان اقراره مستانفا مؤجلا وأما المقر له ومالك القول قول المقر له مع يمينه انه حال وقال أحمد القول قول المقر مع يمينه والشافعي قولان كالمدين واحدهما ان القول قول ومالك القول قول المقر له مع يمينه وشهد بغيره ومحمد وشهد له آخر باليمين ثبت له الالف بشهادتهم وله ان

يختلف مع الشاهد الذي زاد انفا آخره فذهب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يثبت له به هذه الشهادة متى أملا فانه لا يقضي بالشاهد واليمين في كتاب الوديع في اتفق الا على أن الوديع من القرب المندوب البهاوان في حفظها (٤ - ميزان - في )

ثواباً وإنما أمانة محضه وإن الضمان لا يجيب على المورد إلا بالتعدي وإن القول بقوله في التلف والإدعى الإطلاق معجمه وأختلفوا فيه فإذا كان قبضه باسنة فالثابت على ٢٦ أنه يقبل قوله في الدبالة وقال مالك لا يقبل الإسبغة ﴿فصل﴾ وإذا استودع ديناراً وأردم ثم

(کتاب الحج)

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في  
العمرة مرة واحدة وانفق وأعلى أن من زعم الحج فليحج ومات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض  
وأجمعوا على أنه لا يجب على المنيح وأن يحمله البلوغ لا يسقط عنه فرضه الحج وانفق وأعلى استصحاب  
الحج لمن يحدو أو لا راحلة ولكنه يقدر على الشيء وعلى صنعة ينكبس بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع  
المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف  
والاستسقاء ولا ينفع على وجوب الدم على المتمتع أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك الظن وهو شاة وكان  
طائوس وداود لادم على القادر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول  
أبي حنيفة ومالك أن العمرة سنة لا فرض مع قول أحمد والشافعي في إخراج قوليه انتهى فرضه كالجاء فالاول  
يخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وهو جهة الاول أن أعمال العمرة داخلية في ضمن أفعال  
الحج فكان العمرة المستقلة بتحل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي  
تتوابعها ما تامين في يكف بالحج عن العمرة ووجه بعضهم بين القوانين فقال العمرة واجبة في غير أشهر الحج مرة  
واحدة في العمر مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فإن  
أما العلماء اختلفوا فيها بالحج وإن شاء فلهما مع الحج من حيث انتهى نوع خاص له وفيه نظار فلهما بل ومن  
القول للأئمة الثلاثة أنه يجوز زيل العمرة في كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العمدة بدل كراهة مع  
اول ما لا تذكر له عنه وفي السنة مرتين فالاول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالا كابر والثاني مشدد  
لأصابع ذابغور ويصح له ما لا يفسد فيكون الاول في حق الأصاغر والثاني في حق الاكابر من أهل مقام  
الخاص بالكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حجرة الله تعالى في مثل كل سنة مرة وأشهر مرة  
واحدة بخلاف الأصاغر فإنهم لا يحرم من عدا حجرة الحق ونخرج ولا يعرف شيئا من أدائها فكانت لهم بدخل  
كانت تكثر في العمرة فطلبوا ما بهيات أن يحصل من ذلك التكرار بدرجة واحدة من عمالها فكل  
من الأئمة أحد حكم فذهب من رأى حال الأصاغر ومنهم من رأى حال الاكابر ورأوا حال الأصاغر أولى لأنه هو  
طاهر في الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة ما لا الاعتناء في سنتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار  
يخوفه على المعتمر من الضلال بجمرة ألبت إذا مر من في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لأن التعظيم  
سبب محدد في قلبه البس كل سنة في حق المعتمر كالجواب في كل شهر كما قاله بعض أصحابنا من رجم الله  
ونظره - ودفع التعظيم ليعتق في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فاقهم ومن ذلك قول الأئمة

أنفقها أو ألقاها  
مثله إلى مكان الوديعة  
ثم ألف المردود وفسر فعله  
فلا ضمان عليه عند ما كنت  
فإن عنده لخطوط درهم  
الوديعة أو دونها ثم أو  
لفظة: فله الحق لا يتجزأ  
يكن عنده ضمانا للثمن  
وقال أوجينيصة إن زده  
يعنه لم يضمن ثلغه وأن  
رد مثله لم يسقط عنه  
الضمان وقال الشافعي  
وأحمد وضمأن على كل  
حال فسق أخراجه لتدنيه  
ولا يسقط عنه الضمان  
سواء رد به عنده إلى حرزه  
أو رد مثله **فصل**  
وإذا استوفى غير نقد  
كثوب أو دابة فتعدي  
بالاستيعال ثم رده إلى  
موضع حرز آخر قال  
قاضي عبد الوهاب قال  
مالك في الدابة إذا ركبها  
فرد بها فاصحابها المودع  
لغيره بين أن يضمنه  
بثمنها وبين أن يأخذ منه  
جزءه لم يضمن حكمها إن  
ألف بتسديد وودها إلى  
موضع الوديعة ولكن  
يبي على قوله أن يأخذ  
سكراة أن تكون من  
هذه المودع وإن أخذ  
مقبة أن تكون من  
غير المودع أو يثقل في  
ثوب كيف يعمل إذا  
هو يسهله ثم رده إلى  
موضع مختلف قال والذبي

فقوى في نفسه ان الذي اذا كان عالوا وزن ولا تمكالكال ولا بال والنياب ناستعمله لثفت كان الالازم قيمته لأمثله فانه  
يكون من بعد ما ناستعمله خارجا عن الامانة فترده الى موضعه لاسبقه عنده البضعان توجه وهذا قال الشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة اذا تعدى

ورده بعينه ثم تلف بالزهر ضمان **الفصل** في انفق وعلى الله في طلب ما صاحبها وجب على اودع ودعا ماع الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طالبه فقال ما اودعني في مال بعد ذلك ضاعت انه يضمن بخروجه عن حد امانة فلو قال ما يستحق ٢٧ عند شيئا ثم قال ضاعت كان

تسحب المبادر بالمخبر ان وجب عليه فان اخبر بعد احوال وجب حاز عند الشافي لانه يجب عنده على ان يخبر وقال الائمة الثلاثة وجوبه على الفور ولو اذخر اوجب فالاول تخفف والثاني مشدد فرفع الامر لمرتبتي الميزان لكن الاول خاص بالاخصار اصحاب الضرورات والموافق الذنبية والثاني خاص بالاكار الذين لا علاقة لهم بغيرهم ثم قلعة فيسبحي احدثهم ان يثبوا امر الله تعالى وقد بان ان الله تعالى لا امر لخليل عليه الصلاة والسلام بالاختصاص بادر واثنين بالافس المعبر به بالقدم وقالوا له ما خيل الله هلاصرت حتى تجد الموصى فة الى ان تاخر امر الله تعالى شديدا تنهي ومن ذلك قول الشافي واجدان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس باله سواء اوصى به او لم يوص به كالدن مع قول ابي حنيفة وقول مالك انه يسقط عنه الحج بالموثوق بالزهر رثته ان يخرجوا عنه الا ان رضى فيجوزوا عنه من ثلثة فالاول مشدد والآخرين تخفف فرفع الامر لمرتبتي الميزان وهو وجه القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق النواص والثاني في حق احوال الناس ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدته يحج من الميت من دو برأه له مع قول مالك من حيث اوصى به ومع الراي من مذهب الشافي انه من امة اقات فالاول والثاني مشدد والثالث تخفف وهو الاطلاق بتمام غالب الناس فان المحرم من دو برأه له قليل وما صح السلطان كالتاى احر من قلعة الجبل عصر رحمه الله فده واذلك من النوادر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة به صرح الصبي باذن ولي اذا كان هقل وغيره ومن لا يحرم عنه وليه مع قول ابي حنيفة انه لا يهر احرام الصبي بالحج فالاول تخفف في صحة الحج من الصبي ودله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجه تعظيم امر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي تأنيه من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يهتدى لكمال التنظيم الا في الحق تعالى ويصغره انه اظهر عظمه وراكب الحق تعالى فلا يكون الامن كامل في المرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في الممر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكرة حج من يحتاج الى المسئلة الناس في طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة السؤال وجب عليه الحج فالاول مشدد والثاني تخفف فرفع الامر لمرتبتي الميزان ونول مالك في غاية التحقيق فان فيه جمابين الاولين يجمعا على حالين نكره الحج في حق أهل المرات كالماء والعصاين وغيرهم من ارباب المراتب ولا يكره في حق اراذل الناس والمجردين عن النعمان الفقراء فان قيل أي فائدة في اشتراط وجود الزاد والرحلة ونفقة الطريق مع جواز انقضاء النفقة والزاد وقوع ذلك منه او سرقة ارض او موت الرحلة فالجواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والرحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق جبايته من الآفات ولومات وجوعا وتعبا كان طاعة الله تعالى بخلاف من خرج للحج الا زاد ولا رحلة في مات وجوعا وتعبا فانه يكون عاصيا ومضن الشارع الكفاية والامانة الا ان كانت تحت امره فهو ولومات دانه او مرت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد من بصره من يقوم بكفائه في الطريق لادب مع به فاعيد يحصل الزاد والرحلة ويعتد بدلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الرحلة والمتمم بالنفقة الزاد على غيره وهذان باب اعقل وتوكل قبل انه لا ينبغي لفقير ان يصح على القصد اعطاء اهل ما يقع الله تعالى به عمله في الهارب من غير زاد ولا رحلة ليتوكل الله عز وجل لا يفتضح لان في ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وترزقوا فان خسر الزاد التقوى واتقون باولي الالباب فامر بالزاد الحسد في الذي هو الطعام والرحل في الذي هو التقوى وان يكون ذلك خلاصا لوجه الكرم فان قوله تعالى واتقون أي في الزاد والعمل في الحج فان قيل في بعض مشايخ السلف كان معدودا من الاكار وكان يخرج للحج وغيره فلا زاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال في طوبى لامل ذلك وقع من هؤلاء قبل كاطم في الطريق على ان احدثهم كان لا يخرج الى البغرا للحج او غيره فلا زاد ولا ماء الا بعد رضته نفسه في الحضرة اراهم عاصيا احدثهم بطوى الاربعين يوما وكثر الاحتياج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولو لان احدثهم راض نفسه

كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال احمد لا يجوز الا ان المال ليس للشافي فيها نص ولا يحسم وجوهان اجمعهما عدم الجواز **فصل** في اختلاف اهل البعير ان يرجع فيها اجماع فقال ابو حنيفة والشافي واجد لغير ان يرجع في العارية متى شاء ولو بعد القبض

وان لم يتفق بها المستعير وقال مالك ان كانت الى اجل لم يكن القبر ارض جوع فيه الى انقضائه الا قبل ولا عليك انما استعادة العار بقدر  
انتفاع المستعير بها واذا اعار ارضا ٢٨ ابتداء او غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها اذ اني او غرس بل لا يعير ان يعطيه بمثل ذلك

وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج اداء المالا زاد ولو امره الناس بذلك لسفه واهم  
وانكره عليهم وقد خرج اخي افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارضعة فاكل في كل ربع رغبة فافاك  
ان تحكم على الناس بحكم واحد او تنفع باب الاعتراض على انفقرا بالابدسةة لتعص عن احوالهم والله  
اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح حج من استجر الجذعة في طريق الحج مع قول احمد انه لا يصح  
بجها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة فالتاس  
قد خرج من حق الله تعالى وبسحق عباده وذلك خاص بالاكثر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنياوية  
والاخر ووجه الاوجه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيقين عن الاخر من الخدمة تعالى بالانكسار الا في وقت تكون  
فيه فارقا من عمل المناهل فلا يقع كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فن ان جاءته الكراهة فقاتل واما  
وجه الثاني فيوجز على حال الاسافر الذين تكون همهم مضى وفي طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس  
اليوم فمن الائمة من راي حال الكار و منهم من راي حال الاصاغر من الغلمان والجملة فافهم ومن ذلك قول  
الائمة الثلاثة انه لا يصح دابة في الحج عليها او مالا في الحج بها او لا يصح دابة في الحج عليها او مالا في الحج بها او لا يصح دابة في الحج عليها  
لا يصح به ولا يجوز به فالاول فيه مخفف والثاني مشدد فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان  
الحرمه من اخرج من افعال الحج فلا تؤثر فيه الاطلاعه وخص بالاصاغر ووجه الثاني انه عاص عما فعل  
والعاصي بنقض الله عليه فلا مرضى عليه الا ان تاب ولا تصح ونبه على ذلك الحق الى اهله ومن لا يصح  
قوبته لا يصح له دخول حضرة الله ولودخل مكة لحكمه حكم دخول اهل البيت المصطفوي وعلون ولو كان في  
حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكثر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح الحج على من وجبت  
عليه اجرة فحذر في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت سيرة وامن العدو فالاول مخفف  
والثاني مقصود فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاولين ظاهره ويصح جعل الاول على حال من يقدم  
ديناء على آخره والثاني على عكسه ولا تكلف الله تعالى الا وسهها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب  
السفر في البحر للحج اذا قبلت السلامة مع قول الثاني في احد قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني  
مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطوع عادة ووجه الثاني ان البحر لا يؤمن  
غائبات وقد تورد ربح عظيمة في تلك السنة فيعرف كل من في السفينة وليس بسد احد وثوق بما يقع في  
المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتفرق في تلك المدة بخلاف البر فانه اذا انحرف في الطريق يجد  
من محمله غالبا من الحاج او غرسه الى وادي ويصح جعل الاول على من رزقه الله القوة واليقين والتوكل  
والثاني على من كان بالخدمة من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصاغر من الحج بنفسه مرضى او زمانه  
لا يرجي برؤيته ما وفرهم ووجدنا من يجمع عنه لزمه الحج فاما من يقول استقر الفرض في ذمته مع قول  
احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطاعا بنفسه خاصة فالاول مشدد والثاني استقرا  
الفرض في ذمته والثاني مخفف فراجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل التبايع في حق  
الاصاغر من باب قولهم لعلى اراهم اوزاري من رايهم وحيث كان عاجزا عن تحمل تلك المشقة الواضحة في  
سفر لمحضرة محبوه ووجه الثاني انه لا يشفي المحبين رساله بسلام ولا بدول واسما والمقصود الاكظم من  
الحج تقدس الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقدس النائب لابقى عن تقدس من استأجروا به  
يجب على الاكابر ان يذهب احداهم لتلك الحضرة ولو مات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته  
مهاجرا الى الله ورسوله لم يذكر له الموت فقد وقع اجرة الله عليه فافهم وقد ائندوا

فوالله ما نشي القليل رساله ولا يشتكي شكوى الحبيب رسول

ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية لا في حنفية انه لو استأجر من يجمع عنه وقع الحج عن المحجوج عنه  
مع قول أبي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة فالاول مخفف عن المحجوج

مقلوعا ويا مره بقلعه  
ان كان يتنقع بقلوعه  
فان كانت له مدة فليس  
له ان يرجع قبل  
انقضائها فاذا انقضت  
فالخيار للعير كما تقدم  
وقال ابو حنيفة ان الوقت  
له وقتان له ان يحضره على  
القطع والافليس له الاحياء  
قبل انقضائه وقال  
الشافعي واجهدين شرط  
عليه القطع فله ان يحضره  
عليه متى وقت اختيار  
وان لم شرط فاختار  
المستعير القطع قطع وان  
لم يحضر فله ان يحضر  
بين ان ينسلكه ببقته  
او يقطع ويضمن ارض  
النفق فان لم يحضر العير  
لم يعلق ان يذل المستعير  
الاجرة في كتاب الفقه  
الاجماع متفق على  
تحسينه الفقه وتائم  
الناصب وانه يجب رد  
المفصول ان كانت  
عنه باقية ولم يخلف من  
تزمها الا ان نفس وانفق  
الائمة على ان العير مرضى  
والحيوان وكل ما كان  
غير مكمل لا موزون  
اذ غاصب وتلف يضمن  
بقته وان المكسب  
والموزون يضمن بمثله  
اذا وجد الا في رواية  
عن احمد في فصل  
ومن جنى على متاع  
انسان فأتلف عليه

غرضه المقصود منه فاشهدور عن مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه واخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه  
ولا يفرق في ذلك بين المروكوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب جارا لقاضي اذ اذنه او غيره مما يلزم ان مثله لا يركب مثل ذلك اذ جنى عليه وسواء

كان جارا وبغلا وفراسا هدا والمتهور عنده وعنه رواية اخرى ان علي الجاني ماتنص وقال ابو حنيفة ان جني على ثوب ستي اتلف  
اكرهتم لهدنمه فتمت ويسمى الثوب باليه فان اذهب نصف قيمته او دونها قلنا ارش ماتنص ٢٩ وان جني على حيوان يتلف بجمه

عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه هذين القولين قريب من التوجه بين فيما  
قبلهما فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعي اذا وجد من يقرده لزمه الحج نفسه ولا يجوز له الاستئجار  
مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستنبط من الحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين  
القولين كوجههما فيما قبلهما فالاصغر يستنبط والاكبر يحجبون بانفسهم بل بالنقد يس ذواتهم ومن  
ذلك قول ابي حنيفة واجد الشافعي في امم القولين انه لا يجوز الاستئجار عن الميت في حج الطلوع بخلاف حج  
الفرس فانهم يجهز بالانفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئجار في حج  
الطلوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حج الفرض  
لا يرضه في تركه في غير مباشرة بنفسه حازت النيابة فيه بخلاف حج الطلوع لا ضرره اليه ويجوز  
تركه مع القدرة ووجه القول الاخر الشافعي انه يترفع على كل حال فهو الاستئجار عنه كالفرس يجمع اقرب  
ان تفاوت الوجوب والنسب ومن ذلك قول الشافعي واجد في امره وايتمه لا يجوز ان يبعه عنه  
فرض الحج ان يحج عن غيره فان حج غيره وبعه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول ابي حنيفة في  
الاخرى انه لا ينتقد احرامه لانه لا يبيع غيره مع قول ابي حنيفة وما لك انه يجوز بيع الكراهية بجمه  
فالاول فيه تشديد والى رواية الثانية عن ابي حنيفة في حج الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان الامر بالبيع اول انصرف الى فرض البدل لرجع عما كلف به فاذا قبل ما كلف به حازه الحج عن  
غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالحج عن غيره مع بقاء الفرض عليه مخرج من قواعد الشرع وكل  
عمل يخالف الشرع فهو مردود ومطلما لم يعد محتملا ولا ما لم ينصه كالمسألة التي لا يجوز بيعه الثالث حل  
النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لانه من باب الاثار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم  
الكراهة اذا كان اثارا لعبد احاطا بالقرية فيما يباحي الاخوان لا رغبة عن الطاعة فانهم ومن ذلك قول  
الشافعي واجدانه لا يجوز ان يتنقل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنقل انصرف الى الفرض مع  
قول ابي حنيفة وما لك انه يجوز ان يتنقل بالحج من عليه حج الفرض وينتقد احرامه بما قصد وقال القاضي  
عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضمين كما يصح في وقت الصلاة  
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القولين معلوم مما سبق في نظائره قريبا  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحدى هذه الكيفيات الثلاث المشهورة وعلى الاطلاق وهي  
الافراد والتجمع والقران مع قول ابي حنيفة بكرهه القران والتجمع للمكي فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
وجه الاول ثبت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع على اقله عليه وسلم فلا يؤثر برأيه غير ثبوت  
نهي عن ذلك ووجه الثاني ان التجمع والقران اغمى به لاحكامه الى ما عده من الازل فعدم التجمع بخلاف  
الافاق والاعمال امانا على الشرع فمطلوب من بعض قولهم ان يفسقوا ويوسعوا في كل شيء لا رد وقواعد لزمه عاقفهم ومن  
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتجمع مع قول احمد والشافعي في احدى قوليه ان التجمع  
افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالا كبر الثلثي مخفف خاص بالاصغر وهو حال غالب الناس اليوم  
انصف ابدانهم وابعانهم من تحمل المشقة ايام الارادة مع اشراح القلب ولا عانة التجمع على تحصيل الحج  
المبرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأت خصصا من اخوان احرام الحج على  
وجه الافراد فثبت راسه ووجهه وصار غيره في الحج غير متمدن وكان ذلك في ايام الشدة فعهد قول من قال  
الافراد افضل على ما اذا لم تحصل له تلك المشقة المشددة ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك انه يجوز زاد حال  
الحج على العمر قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والشافعي في احدى قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله  
عليه بعد الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العقد يربط بينه مع الله تعالى على فعله المبرور فلا ينسحق

او عسكه ولا شيء له وقال الشافعي له ان عسكه لا يأخذ جميع قيمته من الجاني تزيلا عن ان يفتنه العسك كنيته ومن مثل سبعة قطع انه اوده  
او قطع سبعة عتق عليه عند مالك واختلف قوله هل يعتق بنفس الجاني لا يجوز الحكم وقال ابو حنيفة والشافعي واجد لا يعتق عليه بالثقة

فأفصل بين من غصب حاربه على صفته فزادت عنده زيادة كسب أو تعلم صفته حتى غلبت فتمت ما غصبت الله لحرال أو لغيره من الصفوة  
كان أسديها أخذها بالأرض ولا زيادة ٣٠ هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وأحمد له أخذها وأرش نقص تلك الزيادة

التي كانت حديث عند  
الفاصل والزيادة للنفصلة  
كالولد إذا حدث بعد  
الغصب فهي غير مضمونة  
عند مالك وأبي حنيفة  
وقال الشافعي وأحمد هي  
مضمونة على الغاصب  
بكل حال فافصل بين  
وأختلف في منافع الغصب  
فقال أبو حنيفة هي غير  
مضمونة وعن مالك روايت  
أحداهما وجوب الضمان  
والثانية إسقاط الضمان  
والثالث أن كان دار سكنها  
الغاصب تنقسم لبعض  
وإن أجزأه فغيره ضمن وعلى  
هذا فإذا كان الغصب  
حيوانا فمرد لا يضمن  
وإن أنكره ضمن وعنه  
رواية زائدة أن الغاصب  
إذا كان قصده المنفعة  
لألسين كالذي يصخر  
دواب الناس فانه واجب  
ضمان المنفعة عليه رواية  
أحمد وقال الشافعي  
هي مضمونة فافصل بين  
وإذا غصب حاربه فوطئها  
فليس له الدوار عند  
الثلاثة وقيل من مذهب  
أبي حنيفة أنه يحد ولا  
أرض عليه فوطئ فان  
أولدها وجب رد الولد  
وهو ردي للغاصب منه  
وأرش ما نقصت الولادة  
عند الشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة ومالك حذر الولد

تغيرها للعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها كما لا يجوز أن يدخل في فرض القاهر ثم يحمله عصره ولا في صلاة  
تغل بمحله أو فرضا ووجه الثاني المسألة في مثل ذلك منع الجمع فيه عمل العمر فزيادة وفي الحديث  
دخلت العصرة في الحج إلى الأبد وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تطرف كتاب وهو من ذلك قول الأئمة  
الاربعة أنه يجب على القارن دم كدم التمتع وهو مشاء مع قول طاوس ودودانه ليس عليه دم ومع قول بعض  
الأئمة أن عليه دم فالاولية تشدد والثاني تخفف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
الأول حصوله لا ارتفاعا بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن أحرامه ومن حسان كل فعل يقوم  
مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود أمر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة الانتقال على القارن مع  
سهولة البدء عليه وهو خاص بالأكابر وقد صحح صفات الثوري مشايخنا من البصرة فقتلوا الغنم بئ  
عياض من مساجد ما شئت فقال له هلا اتخذت لك فعلا أو دابة فقال بأفضل أم أرضي الغنم الآتي إذا أتى  
لصالحه سيده بعد إباحة وسوء أحرامه وعدم الخسف به مع استحقاته خفف الأرض به إلا أن يأتي راكباً فتمتله  
والله لو عجزت على الجهر لكان قليلا فضلا عن إتيان أصله تعالى حافيا رجلا ورواية وهل ينبغي بأفضل  
لن جاهد صالح السيد ما أتى في حضرته راكباً ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في رواية ما ضاع من المسجد  
الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان دون الميقات إلى الحرم ومع  
قول مالك هم أهل مكة وذو طوى فالاول خاص بأهل التمتع التام لله تعالى وشهودهم منهم في حضرته  
لخاصة ما داروا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص بالأكابر فإن بعض المواقف أكثر من  
مسافة القصر والثالث خاص بالأصغار الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم إلا أن كانوا في مكة أو بقائها  
وقد أسقط الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما رحل السيلطان لا يكفون  
بما يكلف به غيرهم من الخمار حين عن حضرته وهنا أسرار يدونها أهل الله تعالى لا تطرف كتاب وهو من ذلك  
قول أبي حنيفة والشافعي إن دم التمتع يجب بالأحرام الجمع مع قول مالك أنه لا يجب حتى يرى جرة العقبة وأما  
وقب جوار الزاج فقال أبو حنيفة ومالك أنه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعي إن وقته بعد الفراغ  
من العمرة فالأول من المسئلة الأولى مشدد والثاني منها تخفف والأول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني  
منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان أراد تقديمه فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان في المستقلين ووجه ما  
ظاهره ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز زحام الثلاثة أيام لمن فقد الهدى إلا بعد الأحرام بالجمع مع قول  
أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين أنه صومه إذا أسره بالعمرة فالأول مشدد والثاني تخفف فراجع الأمر  
إلى مرتبتي الميزان وقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج يشهد للقولين فإن العمرة حج أصغر ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي في أظهره قوله أنه لا يجوز زحام الثلاثة أيام في أيام التشرع مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد  
في الحديث وأبنته أنه يجوز زحامه في أيام التشرع فالأول مشدد في عدم الصيام من حيث إن القوم في ضيافة  
الله عز وجل في أيام العيد لا يليق بالضيافة أن يصوم عند من كان في سبيل الأمانة وهو لم يصرح بالأذن له  
بالصوم وفي الحديث أيام أبي أكل وشرب وما زال ذلك ليكمل للقوم السرور وزمان الأجساد لا يحصل  
لحارسه ولا بالافطر فأراد الحق تعالى للجماع حصول السرور ولا زحامهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم  
بأكلهم وشربهم فيها كذلك اهـ ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث لصلوات فرحتان فرحة عند افطاره  
وفرحة عند غلبته بفرحة الأجساد بالافطار وفرحة الأرواح بلقاء الله تعالى أي تكشف الحجاب عن  
قلب العبد في حياته أو بعد مماته وأيضاً ذلك أنه إذا كشف حجاب رآه بآقرب إليه من جبل أو برفلا  
يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحة في تلك الحضرته والله عز وجل وأما قول مالك ومن رواه أنه يجوز  
صوم الثلاثة أيام في أيام التشرع فهو خاص بالأصغار الذين هم في حجاب عن حضرته يشهدون بأهمه للقي  
جل وعلا فترهم غذاء الأرواح وغذاء الجسم فيحصل لهم العنفة العظيم عن عمل الناس مع ما في ذلك

من  
النقص وإذا غصب داراً أو عبداً أو زواياً في بيده مدم يتنفع به لافي سبكي ولا في كراهة أو لا استخدام ولا لبس إلى أن  
أخذه من الغاصب فلا حرج عليه للدة التي بقي فيها في يده ولم يتنفع به هذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد عليه حرج المدة التي كانت



ومن فتح قصص طائر بفراغ من مالكة فطار ضمنه الفاعخ عند مالك واحد وكذلك اذا حل داس من قيداهن هربت اوعدا مقددا خوف هربه  
فهرب فعليه فتمته وسو له عند مالك ٣٢ طائر الطائر او هربت الذابة في الحال عقب الفاعخ او الحسل او وقف بعده ثم طار او هرب وقال

الشافعي ان طائر الطائر او  
هربت الذابة بعد ما وقعت  
ساعة فلا ضمان عليه  
وان كان ذلك عقب الفاعخ  
والحل قولان اصحهما  
الضمان وقال ابو حنيفة  
لا ضمان على من فصل  
ذلك على كل وجهه  
فوقل في اذا غصب  
عبدا فابى اوداه فهربت  
او عينا فسرقت او ضاعت  
فغنى ذلك بغير قيمة ذلك  
وتصير القيمة ملكا  
للمغصوب منه ونصير  
المغصوب عنده ملكا  
للمغاصب حتى لو وجد  
المغصوب لم يكن للمغصوب  
منه الا الرجوع فيه ولا  
للمغاصب الرجوع في القيمة  
الا براضيه وبه قال ابو  
حنيفة الا في صورته في  
ما لو فقد المغصوب فقال  
المغصوب منه قيمته مائة  
وقال القاضى تحسون  
وحلف وغير خمسين ثم  
وجد المغصوب وقيمته  
مائة كما ذكر فان له ان  
يرجع في المغصوب  
وبرد القيمة وعند مالك  
يرجع المالك بفصل  
القيمة وقال الشافعي  
المغصوب فيما ذكر باقي  
على ملك المغصوب منه  
فان اوجد رد المغصوب  
منه القيمة كان كانه اخذها  
واخذ المغصوب واما اذا  
كسب المغاصب المغصوب

ثم بان انه لم يدخل فلانها تغلب فلا تلتخصل صوردا انتهاك حرمة تلك الحاضرة الشريفة ووجه الثالث  
ظاهرا لا خفيا وادانها هرب ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الفضل ان يهرج من ورة امله مع رجل غيره ان  
الفضل ان يهرج من المنقات وهو الذي يحسنه النوى من قول الشافعي فالاول شديد خاص بالا كابر والثاني  
مخفف خاص بالاصاغر كما يرباه في الماب قبله ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من دخل ملكه بغير احوالهم  
لازمه القضاء مع قول ابو حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكانه الاول مخفف والثاني مشدد فراجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصرف في ذلك من الشارع ما لم يكن الامر على التصير فمن  
تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا ثم كسبه بالمعبد بجماع ان كلاما من الحرم والمعبد حاضرة الله  
عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحاضرة بغير احوالها انتهاك لها فكان عليه القضاء عدا كالمناقاة  
لسوء ادبه وهو خاص بالا كابر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من اللذام والغبان فاقهم

باب الاحرام ومخطراته

اتفق الاثمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب المحرم وعلى تحريم لبس المخيط للرجل وسرتراسه فان  
احرامه فسد ولا فرق في تحريم لبس المخيط عليه في حاشى بدنه بين القميص والسراويل والقنطرة والقباء  
والخف وكل مخيط محيط بالبدن وكذلك يهرج المسجوع كالمعامة وكذلك القنطرة في تحريم الجمع والتقبيل  
واللبس بشه ووالزوج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب ازالة الشعر والقلم وقرنه وراسه ودمه  
بما لا يحد له وان المرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس المخيط وسرتراسها ولا بد من كشف وجهها لان  
احرامها فيه واجمع وعلى انه لا يجوز للمعمر ان يقدد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكل فيه واتفاقه وعلى انه  
ان قتل الصيد ناسيا او جاهلا وحيث عليه القدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما  
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يحسب التطيب الاحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان  
طيبا لا يتقير له راحته فان تطيب عاتق راحته بعد الاحرام وجب عليه فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانبعاث ووجه الثاني سد باب الترفه بجله لان المحرم اذا تطيب  
للاحرام فكأنه تطيب بعد الاحرام وان لم يتقير له راحته فطلاق الشارع التمسك عن التطيب مع انه لا بد من  
راحة طيبة تكون في الطيب غير من راحته التراب مثلا فان قال قائل فيلأى شئ يحرم التطيب على المحرم  
مع انه في حاضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجمعة فالجواب في انما هو ذلك الحديث المحرم  
اشعث الغبر ولا ان المطلوب من المحرم اظهار الدل والمسكنة واستنشاد النجس من الحق تعالى وطلب الصنيع  
والوقوف عنه خوفا من معانة العقوبة كما ورد ان السجدة عليه الصلاة والسلام ساج من بلاد الهند ماشيا  
تاب الله عليه في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا ورحمتنا  
لن نكون من الناصرين وصحبت سدي عليا الخواص بقول من كشف خفيه في الحج لا بد له من الحياء  
ربه والنجس منه حتى يرد اليه في تلك الحاضرة فان ابتغى الارض وجب عن شهوة كونه في يد الله عز  
وجل ومن كان مستأثما منه ومشتقيا عن استعمال الطيب وقومها يغفله الامور من عند اب الحقيق  
حضره الرضا كوقت صلاة الجمعة حتى لم يبق الحق تعالى فيها وزوج بالرجال دون الخلال فان حال من كان  
لا يعرف فعل رضى الحق تعالى عنه من دمل او ظن انه تعالى رضى عنه فاقم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه  
يحرم عقبر كتي الاحرام مع قول الامام الشافعي في اصح القولين انه يحرم اذا انتهت به راحته وان كان  
ماشيا فحرم اذا توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الانبعاث والتعريف ولكن  
الاول اولي الا كابر والثاني اولي الاصاغر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يتعذر احرامه بالنسبة لاني بلاني لم  
يتقدم قول بلاني انه يتعذر بغيره التلبية ومع قول ابو حنيفة لا يتعدا لاني التلبية معا وسوق الخدي  
مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

وادعى هلا كما اخذ منه القيمة ثم ظهر المغصوب فلا خلاف ان المغصوب منه اخذوه برد القيمة فقول من نصب  
عقارا فانفك في يده ما به من اوسيل او سبق قال مالك في الشافعي واحمد يمتنه من القيمة وروي عن ابي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك كسبه فلا



شمان عليه ولو غضب أرضا فزعمها فادركها بما قبل أن يأخذها غضب الزرع قال أبو حنيفة والشافعي له إيجابه على القلع وقال مالك إن كان  
وقال الزرع يفت فللمالك الإيجاب وإن كان فات فزعمها وأما أشهر ما ليس له فقلعه أو أجرة ٣٣ الأرض وقال أحد أجدان شافعي صاحب

الأرض أن يقر الزرع في  
أرضه أو إحصاءه أو الأجرة  
وإنما من الزرع وإن شاء  
دفع إليه فبعض الزرع  
وكان الزرع له فصل في  
وإذا أراق مسلخا على  
دعي فلا ضمان عليه عند  
الشافعي وأحمد وكذلك  
إذا أتلف عليه خنزيرا  
وقال أبو حنيفة ومالك  
بغير الضميمة في ذلك  
في كتاب الضميمة تثبت  
لشريك في الملك اتفاق  
الأئمة ولا يشقة الجار عند  
مالك والشافعي وأحمد وقال  
أبو حنيفة بضم الضميمة  
بالجار والضمة عند أبي  
حنيفة وعلى الأرجح من  
مذهب الشافعي على  
الغور في آخر المطاف  
بالضمة مع الإمكان سقط  
حقه تجارارده وللشافعي  
قول آخر أنه يبقى حقه  
ثلاثة أيام أو قوله آخره  
يسقط إذا لا يسقط إلا  
بالتصريح بالاسقاط وأما  
بمذهب مالك فأن يبيع  
المشقوق والشريك  
حاضر يعلم بالبيع فله  
المطالبة بالشفعة متى شاء  
ولا تنفع شفعة الأجنبي  
أمر من الأول بعض عدة  
بأنه في مثلها قد عرض  
عن الشفعة خبر روى عن  
مالك أنه إذا ألبس سبعة  
وروي خمس سنين الثاني  
أن رقبته لا تشتري إلى

الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم اغتال الاعمال بالنيات وقوله ليسك اللهم ليسك معناه إلهامه أي بأما رب  
قد أحسنك إجابة بعد إجابة فالأولى حين كافي الأصل والثانية حين سمعنا الآن فهي أي الإجابة متعقبة  
في الأخرى لأن ما أكرم حتى أحاب ووجه الثاني أن في التلبية أنظارا لأخية بخلاف التنية فالتنية من أفعال  
القلوب وإن كان النطق بالمتنزه مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فإذا روي ولي أروني  
وساق الهدى فقد تحقق الاعتقاد فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وجوب التلبية مع قول الشافعي  
وأحمد أنها سابقة على التنية قال أنها لو أحسب أن الذي يسبق الهدى فأن ساقه ونوى الأخرى صار محرما وإن لم يلب  
وأما مالك فقال وجوبها مطلقا أو جب دما في تركها فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول أن التلبية شعار الجميع كتسمية الأحرار في الصلاة ووجه الثاني أن الإجابة قد حصلت  
بغير التنية فأنه ما نوى الإبدان أحاب دعاء الحق تعالى ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب إذا لم يسبق الهدى  
تقوية التنية فإن من ساق الهدى منع التنية فقد تأكدت حاجته فلا يحتاج إلى التلبية ووجه وجوب التلبية في  
تركها أنها صارت شعارا للمخج كالإمام في الصلاة فكما يجبر بترك البعض ذلك يجبر في السهو كذلك  
يجبر بترك التلبية بالدم فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلبية عند رمي جرة التنية مع قول مالك  
أنه يقطعها بمجرد الرمي ولو غرقة فالأول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الأول أنه شرع في الفعل  
برمي جرة التنية والأدب أن يفصل المخج ومعلوم أن التلبية أغاقتاسب الإقبال على الفعل لا الأدب عنه  
ووجه الثاني أن من علم المخج الوقوف بغيره كما ورد في حديث المخج عرفه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي أن لا يصح أن يستظل على العباس رأسه من محل وغيره مع قول مالك إذا كان ذلك لا يجوز زله وعليه  
التدية عندهما فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تسمية ذلك  
تغطية للرأس ووجه الثاني أنه في معنى التغطية جامع لقرنه وحبس الخمس أو البرد عن الرأس والمهر من  
شأنه أن يكون أشد أغبر والمظلة المذكورة تمنع الضرب ويصح جل الأول على حال أحد الناس والثاني على  
حال الخواص كما يصح التوجيه المكس أيضا يكون المنع في حق من لم يلبس رصا الله تعالى عنه ما قرأنا  
والإباحة في حق من أحس برضا الله عنه فمن شهد كتمه ما صبه وغضب الحق تعالى عليه كان الفارق به  
التشيعب والاختلاف ومن شهد برضا الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
يجب عليه التدية إذا لبس القباء في كتفه ولم يدخل يده في كتفه مع قول أبي حنيفة أنه لا تدية عليه فالأول  
مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاستحباب فإن كل ما ندخل فيه  
الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني أنه ليس له يحمل به كالأثر في تخفيف التدية فيه ومن ذلك  
قول الشافعي وأحمد أنه لا تدية على من لبس السراويل عند فقد الأزارع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه  
التدية فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ستر العورة أمر لازم أشد  
من لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل أمر الأثرة فيه وأيضاً فاشهد بعدم تركه كلبس خاص  
بالأكابر وما كل أحد يشهد كونه يسقط في تلك الحضرة لخشية شهه ودلفائه فيها على التقاطع كان الأمر  
مكتظا بالصفة أو صونها ووجه الثاني الأخذ بالاستحباب فإنه صدق على لباس السراويل أنه ليس له يخطئ  
ووقع فيه شهه ودالتر كلبس الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت التدية كفارة لما وقع فيه من ترك الترقى إلى  
مقام شهه ودالتر كلبس السراويل أمر يعرفه أهل الله لا يسطر في كتابه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من لم يجد  
نظير حاله ليس الخفين إذا قطعوا ما أغفل من الكعبين ولا تدية عليه الاعتدالي حنيفة فالأول مخفف ومن  
أوجب التدية مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن من ترك التدية مع عرفه من توجبه  
مات له وهو من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يحرم  
فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم رود نفس في التني عن ستره ووجه الثاني أن ستر الوجه

الحاكم وبلغه لما لم يأخذ وأترك غيران المخلص من مذهب مالك أن لا يست على الغور  
وعن أحمد روايت أن أحدا على الغور والثانية مع قول المخلص والثالثة على التراخي فلا تبطل أبدا حتى ينفوا مطالبه فصل في الأئمة

إذا كانت على الفضل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته لغيره لشر بركة الشفعة أم لا تختلف في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في أخرى لا شفعة له وقال أبو حنيفة الشفعة وقال الشافعي وأجد لا شفعة له وأجد لا شفعة له

بإتمام أو غيره تره والحرر أشبهت بغيره وأيضاً فإن الرجة تراجعه العبد هنالك فإذا ستر وجهه وقعت الرجة على السائر الذي يتخلع دون بشر الوجه التي لا تقارق العبد كما مراد من ناحية الكلام على كراهة التلميع في الصلاة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بغيرهم استعمال الطبيب في التوب والبدن مع قول أبي حنيفة أنه يجوز جعل الطبيب على ظاهر الثوب دون البدن وإن له التخصر بالودود والتدويم جميعاً راجحاً في الأول أنه يشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لا فرق في الترفه باستعمال الطبيب بين الثوب والبدن عرفاً ووجه الثاني أن الثوب ليس ملازماً للتخصر كالأزمة جلده بل يتخلع ثاراً وليس أخرى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز لفهم كل الطعام المطيب وأنه لا بد فيه في كاهه وإن ظهر ويصحب قول الشافعي وأجد أنه لا فرق في استعمال الطبيب بين البدن والياب والطعام فالأول تخفيف والثاني تشدد ووجه ما ظهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ما ليس بطيب مع قول أبي حنيفة أنه لا بد فيه من طيب فيه المقدم فالأول تخفيف والثاني تشدد ووجه الأول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن راجعاً الخناء ولو أنه كان طيباً بركه لأنه كان يحب الطيب ووجه الثاني أنه طيب عند بعض الأعراب فهو راجحاً في مكانه فيه القعدة مع ما فيه أيضاً من أن ينبت إلى أن تناسب المحرم ومن ذلك قول الأئمة أنهم بغيرهم الأدمان بالاداءن المطيبة كدهن الورع والياسمين وأنه يحب فيه القعدة وأما غير المطيبة كالشرج فاختاره وأبى فقال الشافعي لا يحرم إلا الراس والحيضة وقال أبو حنيفة هو طيب بغيرهم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا بد من الشرج حتى من الأعضاء الظاهرة كالوجه واليدن والرأس واليدن به الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحيضة فالأول فيه تخفيف والثاني تشدد والثالث مفضل والرابع تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدهن يظهر كثيراً في الرأس والحيضة دون غير المحرم فمما ينفذ ووجه الثاني أنه يظهر به الترفه في سائر البدن شعر أو شراً والمحرر أشبهت بغيره والبدن نذهب غيرة وشبه شعره ووجه قول مالك يظهر وجهه قول الحسن أنه غير طيب ولا يظهر به كبير تره وقد تدعو الحاجة إليه إذ حصل تشعب الشعر كثيراً أو يستأطية حد البحث يحصل له بذلك ضرر فبدن بدنه وبطنة ليراق طيبه التي يتأذى بحسبها لا سيما في حق من كان به أكل النواشف كالقراش ونفعل وأشار عراي ما ذكرناه استعماله الطيب عند الأحرار لأنه مما يطال زمن الأحرار يخرج التشعب عن العادة فتؤخره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المحرم لو عقد النكاح لم ينقضه قول أبي حنيفة أنه ينقض فالأول تشدد ودوله إعماله في النكاح على العقد ولو لم يزوج أو وجه الثاني أن حقيقة النكاح إنما تكون بالدخول بها فيقبل الدخول من مقتضات النكاح وهي التحريم عند بعضهم وأجاب الأول بأن العقد دلهي لقوعه في الجاسم فحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين العرو والركبة للخصائص وقد جعل القولون على ما بين خافي الوقوع كما شأب الذي به غلبة حرم عقدهم من لم يخف كالشرج الذي يرد نأشده ووجه التحريم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز زجرهم من راجعته ووجه قول أحد أن ذلك لا يجوز وقالوا تخفف والثاني تشدد وفر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الرجة حية في حكم الرجة والحق في العصبة لبقاء أحكام الرجة في حقها ووجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم يراجعها التزوجت الغنم من غير أحداث طلاق آخره لم أن الرجة طاهر ووجه الثاني وجوه في العادة فهاهم ومن ذلك قول الشافعي وأجد أنه لا يفتل العبد بخطا وحب الجزاء بقتله والعقوبة إن كان كان مملوكاً كما هو قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل العبد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل العبد الخطأ فالأول تشدد والثاني تخفيف وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة بضعف الحكم الظاهر في تلك المكان من الواجب عدم مقتل من هو في حضرة إجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة مقتل العبد في تلك الحضرة بدليل محبة تصرفه في ذلك البدن بالبيع وغيره ووجه قول داود ما رزق من رفعه

ثم طلب الشفعة فليس له عند مالك والشافعي وأجد خطا لما اشتري به دم مائتي وقلع ما عرس مائة قال ابن وهبان

الخطا

أبو حنيفة الشفعة أن يحرم المشتري على القلع والمدم قال في عيون المسائل وذهب قوم إلى أن التلميع إن رطبه من الشفعة وترك البناء

والشراس في موضعه في فصل في وكل فالانقسام كالحمام والنور والرحى والطريق والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب الاول قال وهو قول أبي حنيفة ٢٥ وعندهما الشفع في المبيع على

المشتري وهذه المشتري  
على البائع عند جمهور  
العلماء فاذا ظهر المبيع  
مستحقا اخذته مستحقه  
من بدل الشفع ورجع  
الشفيع بالن عن  
المشتري ثم يرجع المشتري  
على البائع وقال ابن  
ابى ليلى عهدة الشفع  
على البائع بكل حال  
في فصل في اختلف الائمة  
هل يجوز الاحتال  
لاستطاف الشفعة مثل ان  
يبيع سبعة بمجولة عند  
بئري ذلك مستقطا  
للشفعة وان يقره بعض  
المالك ثم يبيع الباقى او  
يهب له فقال ابو حنيفة  
والشافعي ذلك وقال  
مالك واخذليس لذلك  
فاذا وهبه من غير عرض  
فلا شفعة فيه عند ابى  
حنيفة والشافعي وكذلك  
يقول احمد بل لا بد ان  
يكون قد ملك بعض  
واختلف قول مالك في  
ذلك فقال لا شفعة فيه  
وقال فيه الشفعة في فصل في  
واذا وجبت له الشفعة  
فقل له المشتري ادراهم  
على ترك الاخذ بالشفعة  
جزله اخذنها فملكها  
عند الثلاثة وقال الشافعي  
لا يجوز له ذلك ولا يملك  
الدرهم وعده رداه وهل  
تسقط شفعتة بذلك

الخطا عن الامة ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا خراج على من دل على صديق او حوت الاعانة على قتله  
مع قول ابى حنيفة يجب على كل منما جازاه كامل حتى لو كانا جماعة محرمين فقدم شخص على الصديق محرم  
كان او لا لرجوع على كل واحد منهم جازاه كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالماشرو وجه الثاني انها تلحق به لانه نظائر في الفقه كقوله صلى الله  
عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يحرم على المحرم اكل ما صلبه مع  
قول ابى حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صديقا كما يجب عليه جزاه آخر وقال احمد يجب فالاول مشدد والثاني  
مخفف والثالث فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة اقول ظاهره ومن ذلك قول الائمة  
الثلاثة ان الصديق اذا كان غير ما كولو لم يترد من ما كوله لا يحرم على المحرم قتله مع قول ابى حنيفة انه  
يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب قتله الجواز الاول في تخفيف والثاني فيه تشدد فرجع  
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان غير ما كوله لا يحرم في حق المحرم لانه لا يصادق عليه الا لما كوله  
فانصرف الحكم اليه ووجه الثاني اطلاق النبي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم ووجه استثناء الذئب  
كونه قتل النعم فلا يؤكل ولا يصح له ولا يحرم من زرع الارماشة فيهم ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة  
على المحرم اذا غلب اواه من ناسا او جازاه بالصرم مع قول ابى حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اقامة العذبة بالناسان والجمل ووجه  
الثاني عدم عذره في ذلك لانه مخففة فانهم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان ليس قضايا بالناسان ووجه  
قول راسه مع قول بعض الائمة ان شفعة شفعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
قبل راسه مع قول بعض الائمة ان شفعة شفعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول الفرق في ذلك ان المحرم تقيد بكونه فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بخرجه من راسه  
ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج عما نسي الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله ففلا عن شئ الثوب فان  
الدنيا كلها الارز عند الله جناح مبسوطه وسند محمول على حال الاكثر والاول على حال الاصغر ومن ذلك  
قول الائمة الثلاثة انه لو حاق راسه او غره او قمل ظفره ناسا او جازاه فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ربح  
قوليه ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين يعرف  
من توجيه من تطيب اواه من ناسا او جازاه كما تقدم في بياضه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو جاع ناسا او  
جاءه لا رمتة الكفارة مع قول الشافعي في ربح قوليه انه لا كفارة عليه ولا فدية بذلك جعة فالاول مشدد والثاني  
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ظاهره اذ به الجمل والناسان في الجملة ووجه الاول  
كثرة تساهله وقلة تخفذه وهو وقوع ذلك من المحرم ان الاحرام هيبه وحرمه تمنع المحرم من الاقدام على فعل  
ما نهي عنه لا سيما والاحرام قليل وقوعه في العمرة فكانت الحسية فيه اعظم من الحسية فيما ينكر وقوعه  
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز لغيره حلق شعر الحلال وقط ظفره ولا شئ عليه مع قول ابى حنيفة انه  
لا يجوز له ذلك وان علمه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول  
انه ليس في ذلك ترفه له اى بالحر ووجه الثاني اطلاق الشارع النبي ليعلم ان يأخذ شعرا او يقل ظفرا فافعل  
ذلك اخذ شعرا غيره وقط ظفره نظيره وقوله افطر الحاجم والمحجوم وقد يكون للنهي عن ذلك على اخرى غير  
الترفة لم تترها نحن فذلك الزم الامام ابو حنيفة بالندية احتياطها له ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز  
للمحرم ان يقتل بالسدر وانطلي مع قول ابى حنيفة ان ذلك لا يجوز وتزيم الفدية فالاول مخفف والثاني  
مشدد ولكل منهما وجه ويصح حمل الاول على حال العموم والثاني على حال الخصوص والافاض لا يفسد  
بالاحتياط والقرار من كل شئ فيه ترفه ما ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وسخ جزاه  
اذا تلمع مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشدد ووجه كل منهما ظاهره ومن  
ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره المحرم الا كسها بالمال مع قول سعيد بن المسيب بالنعم من ذلك فالاول

لا يحسب وجها في فصل في واذا اشاع انسان من الشركاء نصيبا صدقة واحدة كان للشفيع عند الشافعي واخذ نصيبا احدهما  
بالشفعة كما لو اخذ نصيبا جميعا وقال مالك ليس له اخذ حصته احدهما دون الآخر بل امان ان يأخذهما جميعا او يتركهما جميعا وبه قال ابو



والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد بصح (فصل) وإذا عمل المقارض بعد قساد القراض لحفل في المال ربح كان للعامل أجرة مثل عمله عند أي حذيفة والشافعي والرجح مال النقصان عليه واختلاف قول مالك فقال ردائي ٣٧ قراض مثله وإن كان فيه شيء لم يكن

مخفف والثالث مشدداً ليدنفرج جمع الأمر المرتبى الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني كالتمتة لا أول  
وذلك مخفف فيه شاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك أوجده الشافعي فيه كما فارة  
واحدة ووجه قول أحمد بظاهره مفصل وهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبل شهوة أو وطئ فمهادون  
الفرج فأنزل في نفسه محرم ولكن يلزم منه في قول الشافعي مع قول مالك أنه بعد محرم يلزم منه ذلك الأول فيه  
تخفيف والثاني مشدد فجمع الأمر المرتبى الميزان ووجه الأول أن التقبيل أو الوطء فمهادون الفرج  
لم يصرح الشارع بأن حكمه حكم الوطئ الفرج فلذلك لم يفسده الجمع وأما وجوب البدنة فليقتل بغير فرج  
فقط وقد حصل ووجه الثاني لما قلنا ذلك الوطئ الفرج سد الباب والحصول معنى الوطء بالأنزال فافهم  
وهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شره المأذى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك أنه لا بد من سوق الهدى من  
الحمل أو الحرم فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فجمع الأمر المرتبى الميزان ووجه الأول النظر إلى  
أن شره المأذى يتفرقة على مسكن الحرم من غير سوق بغير الدين يسمى هدماً لكنه محتمل للتقصود ووجه  
الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله هدماً بالإناء الكعبة فإنه يقتضي مجيئه من موضع خارج خارج الحرم وهو  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترك جماعة في قتل الصيد جزأوا حرمه مع قول أبي حنيفة أنه يلزم كل واحد  
جزأه كأول حنيفة والثاني مشدد ووجه الأول لتفاسد على ما إذا قتل جماعة أناساً أو سوط على الدية  
فإنه لا يلزمهم إلا بقدر واحدة ووجه الثاني القياس على أنهم يقولون به جميعاً أنه قتل بل ياذن الله القتل معهم وهو من  
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجماع وما جرى مجراه يعين شاة مع قول مالك أن الجماع المأكدة تعين بقعتها  
ومع قول ما دونه لأجزاء في الجماع كما مر أوائل الباب فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فجمع الأمر الم  
مرتبى الميزان ووجه بظاهره ما مر أوائل داود وقد قدم بلوغ شيء عن الشارع في ذلك وهو من ذلك قول الأئمة  
الثلاثة أنه يجب على القارن ما يجب على المفرد فمأزكته وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزم  
كفارتان وكذلك في قتل الصيد الواحد جزأوان أن أفسد أحراره ثم له القضاء قارناً والكفارة ودم القران ودم  
في القضاء وهو قال أحمد فالأول في مسئلة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والأول في مسئلة قتل الصيد  
كذلك مشدد وكذلك القول فيمن أفسد أحراره هو مشدد فراجع الأمر المرتبى الميزان ووجه القولين  
ظاهر وهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة في قول راجح الشافعي أن المال إذا أوجدهم سد داخل الحرم كان له وجه  
والتصديق مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد إذا لفرق في الحقيقة عند  
أبي حنيفة في احترام المصطفى الحرمين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص  
بالأكثر من أهل الدبوس الأول خاص بالأصغر فراجع الأمر المرتبى الميزان وهو من ذلك قول الشافعي أنه  
يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقروفي المرفق شاة مع قول مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه  
مسيء فيما فعله ومع قول أبي حنيفة أن قطع ما أنته الأذى فلا جزاء عليه وإن قطع ما لا يشي الله تعالى بالوطء لا يلزم  
الأذى عليه الجزاء فالأول فيه تشديد وعمل بالأحاطة والثاني فيه تخفيف قال أبو حنيفة لا يشي لأحد أن يرمي  
تشدته بل الحوادث لكونه بضاف إلى الله تعالى سادى إلى أن يفتنهم وهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الحشيش  
بدا لحوادث فإنه يصير بضاف إليهم سادى إلى أن يفتنهم وهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الحشيش  
تعلق الدواب وقد وقع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر المرتبى  
الميزان ووجه الأول استئناء الشارع إدخاله قال له عدم العباس إلا إذا ذكر ما رسل الله فقال إلا إذا ذكر  
فقياس على الحشيش من حيث أنه مستطافان قطع وليس له رميه الشجران قطع فافهم وهو من ذلك قول أبي  
حنيفة والشافعي في الحدود أن شجر المذنب يحرق قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يحرق قتل صدره من المذنب  
أمناعه قول مالك وأحمد والشافعي في القديم أنه يضمن بأن يؤخذ عليه القاتل والقاطع فالأول مخفف  
والثاني فيه تشديد بما لو رد على كل منهما والله تعالى أعلم

مع عيـنه . وقال الشافعي القول قول رب المال مع عيـنه والمعارب لـ حل انما عارب آخر فـم قال احمد وحده لا يجوز له المضاربة فان فصل  
فـم رد الـم الى الـم الاول **(كتاب المساقاة)** اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين **(أئمة المناقب)** على جواز المساقاة وذهب أبو

حقيقة على بطلان اول مذهب الى ذلك احدى غيره ونحو زائسا على ناسر الاشجار الممتدة كالتصل والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك واحمدوه واقتديهم من مذهب الشافعي واختاره المتأخرون من اصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد والجليد الصريح من مذهب الشافعي انها لا تحوز الا في التصل

**باب صفة الملح والعمرة**

اتفق الاثمة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالغابار ان شاء دخل غار او ان شاء دخل ليلا وقال الشعبي واسحق دخوله ليلا افضل وهي ان الذهب من الصفات الى الزينة والعودان بها بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير والطبري الذهب والعود بحسب مرة واحدة واقفه على ذلك أبو بكر الصفي من اثمة الشافعية واتفق الاثمة الاربعه جماعة الفقهاء على انه اذا وافق يوم هرة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحرف في متى وانما يصلون الظهر ركعتين واتفقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة برفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف ما لك من هذه المسئلة فحضرة الزيد قال ما لك شيئا بالمدنية به لمون ان لاجمة برفة وعلى هذا عمل أهل الحرم وهم اعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على ان الميت يزلفقة تسليولس بركن وحكي عن الشعبي والتخفي انه ركن واجمعوا على اصحاب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المشاة بركة واتفقوا على وحرب الرمي على انه يصعب بعد طلوع الشمس وعلى انه اذا كان المحدث تطوعا فوفى على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء الى ان يفخره وعلى ان طواف الاضحية مكرن وعلى ان رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جرة يسبح حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة العقيقة من اركان الحج لا يفتل احد من الحج الا بالاتبان به هذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة ووجه قول الشعبي واسحق ان دخول مكة لا يفتل كون الداخل يرى نفسه كالحجر الذي غصب عليه السلطان وانواه مغلول لا يعرفه عليه والناس عليه واقفون فظنوا ان ما يصنع به السلطان لا شأن له بدخوله هذه البلاد استرله واما وجه قول ابن جرير وقوله لا احتياط انما المطلوب الدفعة بالحق في السبي فالحكمة معلولة ذلك معلو باق اول مرة من السبع وابن جرير حمل ذلك معلو باق كل مرة من السبع فيبقى للتورع العمل بذلك خرجوا من الخلاف ووجه قول أبي يوسف انهم يصلون الجمعة برفة وفي ان ذلك يوم عرفة فغيره الذنوب فكان من المناسب حلالة الناس الجمعة فبه لما هم عليه من الظاهر من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عديدان فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورودهم عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور وعدم ورودهم بذلك كذلك فكان عدم فعل الجمعة اخف على الناس وقد قال أهل الكشف ان الاصل عدم التحجير فانه الامر الذي يقتضي اليه امر الناس في الجنة فلذلك كان رفع الحرج دائرا مع الاصل والدائر مع الحرج دائر مع خلاف الاصل اه ووجه كون الميت يزلفقة ركاض الشارع عليه وظهوره راحة الحج به وكذلك انقول في رمي جرة العقيقة فان ظهور الشعار به اكثر من رمي بقية الجمرات فافهم واما ما اختلفت الاثمة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا ينسب له ان يحرم بحج او عمره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز ان هو وراعيه ان يحجوا زه الا عمره واما ما من هودنه فحوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا عمره ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز بمحاربة الميتات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا ان يشكر دخوله خطا وبصا دقا لاول تخفف خاص بالا صغار والثاني مشدد خاص بالا كبار والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة البراءة هو يصح جعل الاستصحاب في حق الا كبار والوجوب في حق الا صغار وذلك الا لا كارهة لهم بل على كفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم بحج او عمره ان ينهيه من بعض قصور زادة على ما هم عليه بخلاف الا صغار فلو بهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها الصبر جوعا في الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الاثمة بسبب الدعاء عذرة ولة البيت وان طواف القدوم سنة لا يحجر بد مع قول مالك انه لا يصح رفع اليد بالادعاء عند ربه يستولوا رفع الدين فيه وان طواف القدوم واجب بمجرد ما قالوا فيه تشديد باصحاب الدعاء ورفع الدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة البراءة ووجه الاول الاشباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك سالك رحمة الله وجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه

لا تحوز الا في التصل والعنب وقال داود لا تحوز الا في التصل خاصة **فصل** واذا كان بين التصل بين وان كثير في المزارعة عليه مع المساقاة على التصل عند الشافعي واحمد بشرط اتحاد العامل وعسر افراد التصل بالسقي والباقي بالعمارة بشرط ان لا يفصل بينهما وان لا تقدم المزارعة بل تكون تعالسا فاجاز مالك دخول البياض السبيل بين الشجر غير المساقاة من غير اشتراط وجوده ابو يوسف ومحمد على اصله مما في جواز المخافة في كل ارض وقال أبو حنيفة بانهم هنا كما قال بعد اجواز في الارض المنفردة **فصل** ولا يجوز التحجرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والسنن من السالم بالاتفاق ولا المزارعة وهي ان يكون البذر من مالك الارض عند أبي حنيفة ومالك وهو والجليد الصريح عن قول الشافعي واقتديهم من قوله واختاره اعلام المذهب وهو ان يحج قال النووي وهو المختار اراجح في الدليل محبتها هو مذهب احمد وابي يوسف ومحمد قال النووي وطريق

جعل الفلحة لها ولا جرة ان سارحه نصف الذر ليزرع له النصف الآخر وبغير نصف الارض **فصل** واذا ساقا على ثمرة طاهر هو جوده ولم يبدل صلا حجازا عند مالك والشافعي واما جدوان يدا لاسلام فحج عندهم واجازه ابو يوسف ومحمد ويحتون على كل شجرة جوده

من غير تبصير واذا التفتل في الجزاء المشرط فماذا عند الشافعي وينسخ العقد يكون للعامل اجرة مثله فيما قبل بناء على اصله  
في اختلاف المتأخرين ومنه ما يلحق ان القول قول العامل مع غيره **كتاب الاجارة** ٣٩ **الاجارة** حادثة عند كافة

اهل العلم وانكر ابن  
عليه حوازي ما وعدها  
لازم من الطرفين جمعا  
ليس لاحدها مدعيتها  
الصحيح فسخها ولو لم يزل  
بما يفسخ به العقد لازم  
من وجود عيب العين  
المستأجرة كالواستأجر  
دارا ولو حدها من عدمه  
او سخدم بدل التقدير  
بعرض العبد المستأجر او  
يحد الآخر بالاجرة المصنة  
عسا يكون المستأجر  
انقار لاجل العيب عند  
مالك والشافعي واحمد  
قالوا بفسخه وانما  
يجوز فسخ الاجارة لعذر  
بمخلو ولو من جهة مثل  
ان يكرهى حافوا بالنجس  
فهو يفسخ ما له او يفسق  
او يفسد او يفس  
فكون له فسخ الاجارة  
وقال قوم عقد لازم من  
جهة الآخر غير لازم من  
جهة المستأجر كالحالة  
**في فصل** واذا استأجر  
دابة او دارا او حرفة  
مف لومة باجرة معلومة  
ولم يشترط ايجال الاجرة  
ولا تصاع على تأجيلها بل  
اطلقا فذهب الشافعي  
واحمدنا ان يفسق بنفس  
العقد فافاسل المؤجر  
العين المستأجرة الى المستأجر  
انفق عليه جميع الاجرة  
لا نه قد ملك المتعة بعقد  
الاجارة ووجب تسليم  
الاجرة لزم تسليم العين  
المودعة وما كان الاخرة تسقى جزا لجزا كما استوفى متعة يوم استحق ايجاله ولو استأجر دارا كل شهر شيئا معلوما قالوا الثلاثة  
تصح الاجارة في الشهر الاول وتزوم ما بعدا من الشهرين وتزوم في الشهر الثالث

ظاهر فانه من شأني البيت ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان الطهارة وسر المودة شرط في صحة الطواف وان  
من احب فيه فوضا وبنى مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاساع والثاني  
مخفف ودليله الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف عبادة  
الصلاة الا ان الله قد أحل فيها نطق فلم يستثن الا الكلام وما أتوا الى الحركات فيه فلا يصح استثنائه لان المشي  
هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب ضرورة الطواف جملة ووجه سدى عليا الخواص رجحه الله تعالى بقوله  
لا بد للوفاء في حضرة الله من السير في المقامات طوافا كان أو صلاة لكن سر الصلاة بالقلب فقط لا جوب  
استقبال القبلة والامام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالحوارخ زيادة على القلب عبادة  
الآبى الفار من ذوبه الى من يحبه من العقوبة فاقهم • ووجه الثاني ان غاية الامر من العاطف بعبادته  
ان يكون كالخالس في السجود عند الحديث الا في ذلك حاشا فذلك قالوا بوجبه بعدم اشتراط الطهارة فيه  
وان كان الادب الطهارة فاقهم • ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالنقل  
بل هو قليل وزيادة مع قول الامامان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع  
ووجه الثاني عدم بلوغ الغالب به ما ورد في السجود عليه فوقه عند ما لم ينه من التقليل فقط • ومن ذلك قول  
الشافعي انه يستلزم الركن الجبلي ولا يقبله مع قول أبي حنيفة انه لا يستلزمه مع قول مالك انه يستلزمه ولكن  
لا يقبل به بل يرضاه على فيه مع قول أحمد انه يقبله فالاغمة بين مخفف ومشدد في الاستسلام والتقليل  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكرنا ذلك كرام المشاهدة لانه من علوم الاسرار • ومن ذلك قول  
الامعة ان الركنين الشاميين الذين بليان الحجر لا يستلزمان مع قول ابن عباس وان الركنين يبروجا براسلها  
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصغر الذين لا يشهدون السرا  
في ركن الحجر الاسود والياني فقط والثاني خاص بالركن الذين يشهدون السر والامد لا يفتحن بجبهة من  
البيت بل كله مددوا سرا لركن منهم ما ظهر للخاص والامام ومتمها ما ظهر للخاص فقط وقد أخبرني من اوثق  
من الفقهاء ان الكعبة صالحته بين صالحها وكلها وكنها وناشدته اشعارا وانشد هاوشكرت ففسده وشكر  
فصلها فانما احية باجتماع اهل الكشف ومن شهد بها جاد الارواح فيه فهو محبوب عن سرار الحج فان نطق  
المعاني المحجب من نطق الاحسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفان في العدم اقامة  
يقول الصيام يارب قد منتهى شهوده وقول القرآن يارب قد منتهى الذوم في الليل فثبت منهما الله تعالى فيه  
وذكر الشيخ يحيى الدرس بن العربي انه لما حج تاملت الكعبة وراقا الى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك  
وشدتها انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوة على بدش عارف بالطريق حتى  
يصير يرى حاة كل شئ ثم يهدى الى الحج • واخبرني سدى على الخواص ان سدى ابراهيم المنبوي لخطاف  
بالكعبة كافاته على ذلك بطرائفها انتهى • ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان الرمل والاضطجاع سنة مع قول  
مالك ان الاضطجاع لا يبرف وما رأيت احدا يفعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه  
الثاني كون مالك لم يبر من فعله فظن ان لو كان سنة لفعله بعض الناس ورأى الامام مالك يتقذر بلوغ الامام  
ما ورد في الاضطجاع فقد يكون مذهبه من وال الحكر بزوال العلة فان ذلك الله تعالى امر النبي صلى الله عليه وسلم  
اصحابه بالاضطجاع والرمل لاجل اقدرا لث في حدة ارسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخلافه فانه قرش من  
الزهر والفضة في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في العمون فلما اضطجعوا ورموا  
رجح قرش عما كانت تظن فيهم وقالوا كانتهم القز لان ذلك قول الاول انه اظهر راء كثيرا ما مع الله تعالى  
فقد يكون الشارح اراد دوا ذلك الفعل بعد زوال علته المذكورة لعله اخرى فان قيل قد قال المارة وان  
اظهار الضعف والسكينة على في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالجواب صحيح ذلك فظهر ان القوة  
ابود لهم لا يمتنع منهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم فيهم • بين الله تعالى وتنهى الشارح عن التجتر

المودعة وما كان الاخرة تسقى جزا لجزا كما استوفى متعة يوم استحق ايجاله ولو استأجر دارا كل شهر شيئا معلوما قالوا الثلاثة  
تصح الاجارة في الشهر الاول وتزوم ما بعدا من الشهرين وتزوم في الشهر الثالث

هذه امداء معلومة او ادراك بعض ذلك سمات العبد قبل ان يعمل شيئا وانهم سمات الذار قبل ان يسكنها ولم يعض من المدقة شيئا فانه لا يستحق عليه شي من الاجرة ونظيل الاجارة عند ٤٠ الى خمسة ومالك والشافعي واحمد وقال ابو الثور والمنافعي في هذه المواضع من ضمان المكسري (فصل في

وبحده له ضمان ما يستطيع الانتفاع منه دون ما لا يستطيع الانتفاع منه، كالخرق والفرق والامراض والتأليب  
وتلف المموال فانه لا ضمان فيه وأما الاجراء فلا يضمنون بخلافه على الامانة الا الانتفاع خاصة فانهم يضمنون اذا اتفقوا بالعمل سواء



علمه بالاجرة أو بنعيمها إلا أن تقوم به بغيره فلا كفيرون ولا اختلاف الخياط وصاحب الثوب قال ثلاثة عن أبي النقول قول الخياط وقال أبو حنيفة القول قول صاحب الثوب (فصل في اختلافوا في اجارة الاقطاع والمشهور والمعرف ٢١ من مذهب الشافعي والمجوز

الركوب افضل فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالكابر ووجه الاول عدم ورود نص في ترجيح احد الامرين على الآخر ووجه الثاني الاشارة الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله الى حضرة وذل كما في الشكر من اتي الى حضرة ماشيا ثم رجع حاصل به ذلك ادلال على ان الله تعالى وقصد ان سيدى عليا الخاص عن حكمته طوافه صلى الله عليه وسلم را كقائه حكمته ان يراه المؤمنون فتناسوا به يوم يراه المارقون فيشتمونه واه سأت شخشا شيخ الاسلام كرم باعن ذلك قال في حقه ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت را كقائه شتمين اهل المار الناس فيستفوتونه عن وقائهم في الحرج واما المار الناس انهم جازوا حولين على كنف القنطرة الالهية انظارا للفضل المتعلم به ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لم يجمع بين القرب والشماع في ذلك ووصل كل واحدة منهما في وقتها حرم قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز في الاول خفف والثاني عند فرج جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجمع المذكور مضى ووجه الثاني انه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ليحصل الوجوب والتدب فمما القنطرة واجب لا يجوز

ومن ذلك القول الائمة الثلاثة انه لا يجوز في الجمرات بقرا لجارة مع قول ابي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض ومع قولها ويجوز بكل شيء فالاول مشدد ودلله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني والثالث ان المقصود نكاح الشيطان حين ما في الرأى عند كل حصة شعبة دخلها عليه فيدب على عدد الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا اتمامه بخاطر الامكان للذات وجب ربه بحصة الافتقار الى المخرج وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا اتمامه تعالى جوهر وجب ربه بحصة افتقار ذاته الى التهديف والوجوب الغير واذا اتمامه بخاطر الجسم فوجب ربه بحصة الافتقار الى الاداة والتركيب والاباد واذا اتمامه بالعرضة وجب ربه بحصة الافتقار الى المحصل والحقوق واذا اتمامه بالعلية وجب ربه بحصة دليل مساواة العلوة للمعلول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتمامه بالعبودية وجب ربه بحصة السادة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل واحد من احواد الطبيعة الى الامر الاخر في الاجتماع على اليجاد الاحكام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلم ومنه لمن حرارة وبرودة ورطوبة ويوسم ولا يصح اجتماعها اذ لا يتناولوا افتقارها ذاتها الوجود والافتقار الى النار والبارد والبارد والبارد والبارد واذا اتمامه بالعدم وقاله فاذا لم يكن هذا ولا هذا بعدله ما تذهب فاشيئ في وجب ربه بالحصة السابعة وبتحليل دليل آثاره في الممكن اذ القديم لا أثر له ومعنى التكسر عند كل حصة ان الله اكبر من هذه السبعة التي اتمامها الشيطان كما هو مضى في كتاب اسرار العبادات فاذا ربي بالعدم بعدد او بحس او رصاص او خشب او عظم حصلت نكاح الشيطان به اذ اتمه فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا ربي بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة وما كان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول لمجاهد والشافعي والنوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرج جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاحوال لا يذكر مشافهة لاهل لاله من الاسرار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يقطع المصمغ اول حصة من ربي جرة القبة مع قول اتمامه منقطع من زمان يوم عرفه فالاول مخفف والثاني مشدد فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الائمة لا يقطع مصمغ المزدلفة وما بقي الاثر ومعنى الفصل من التلصق فلا تناسب التلصق ووجه الثاني ان الائمة لا يقطع مصمغ الا في وقت غلظة بعد الزوال ومن عرفه لان الوقوف هو معظم الحرج فانسب ترك التلصق ويحصل معظم فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يقطع المصمغ الا في وقت غلظة بعد الزوال ومن عرفه لان الوقوف هو معظم الحرج فانسب ترك التلصق ثم ينصرف ثم يعلق ثم يعلق ثم يقول احمد ان هذا الترتيب واجب في الاول خفف والثاني مشدد فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الترتيبين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب فيحتمل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مضى او يمكن الاحتياط اقرب في حق الضعفاء لما

(٦ - ميزان - في) انظره في الجواز وقال أبو حنيفة لا يجوز به او الاستسار بالاندي في اجارة الديع وبطلان الاجارة او رد البيع وثوب الاجارة قال صاحب الانصاع وقال أبو حنيفة لا اتباع الارضا المستاجر او يكون عليه دين فيحسبها كما عليه في بيعها في

دينه وقال مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة هذا إذا كان البيع من غير المستأجر وأما من المستأجر فلا خلاف في جواز أن تسلم المنفعة به  
غير متقدر **فصل في ومن استأجر** ٤٢ دابة ليركبها فتحكيها لجامها كالحمار بما له من الدفاتت فالت فاستأجر عليه عند مالك والشافعي

وأحمد وأبو يوسف ومحمد  
وقال أبو حنيفة يضمن  
قيمتها وأجرة المشاع جائزة  
عند مالك وأحمد والشافعي  
وأبو يوسف ومحمد وقال  
أبو حنيفة لا يجوز إلا أن  
يؤجر صميمه مشاعاً من  
شريكه ولا يجوز عند زمته  
هذه ولا نه يحال قال  
ونحوه زاجرة الدنانير  
والدرهم للزمن أو للتحمل  
بها كالأجر كان صيرفاً هذا  
مذهب أبي حنيفة  
ومالك وقال الشافعي  
وأحمد لا يجوز وأجازها  
بعض أصحاب الشافعي  
**فصل في ولا يجوز عند**  
مالك أجرة الأرض بما  
ينبت فيها ويخرج منها  
ولا يطعم كالسكك  
والسبل والسكر وغير  
ذلك من الأطعمة  
والماكولات وقال أبو  
حنيفة والشافعي وأحمد  
يجوز بكل ما ينبت  
الأرض وبغير ذلك من  
الأطعمة والماكولات  
كما يجوز بالنخب والفضة  
والعسرو من ذهب  
الحسن وطاوس إلى عدم  
جواز كراهة الأرض مطلقاً  
بكل حال وإذا استأجر  
أرضاً ليربها لحطه  
أن يزرعها شعيراً وما  
ضرره كضرر الحنطة  
عند مالك وأبي حنيفة  
والشافعي وأحمد وقال داود

وغیره بس لآن يزرعها غير الحنطة **فصل في** وإذا استأجر أرضاً من غيره ليربها فله أن يزرعها غير الحنطة  
كما يأتى بدم نصف السنة فله أن يزرعها غير الحنطة **فصل في** وإذا استأجر أرضاً من غيره ليربها فله أن يزرعها غير الحنطة

لذبح

او بأمره بقلعه وقول أبي حنيفة كقول مالك الا انه قال اذا كان القلع بضر بالارض اعطاه المخرج التيمم وليس للناس قلعه وان لم يضر لم يكن  
له الا المطالبة بالقلع وقال الشافعي ليس ذلك للمخرج ولا يلزم المستاجر قلعه ويبيح مذبذبا ٤٣ ويدعي المخرجية القراس للمستاجر

لذبح المعتمر المر وزوال الحاج متى مع قول مالك انه لا يجوز للمعتمر الذبح الا عند الضرورة والحاج الاجنبى قالوا لا  
تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ودليل القولين الاتباع ونهض بهما لوجوب اجتماع  
الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القولين لانهما متباينان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان وقت طواف الركن  
من نصف ليلة النحر واقبله حتى يرمى الحجر ولا آخر له مع قول أبي حنيفة اول وقت طواف الركن الثاني وآخره  
ثاني امام الشافعي فان آخره الى الثالث لم يدم قالوا لا فيه تخفف والثاني فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يجب ان يرمى الحجر باثني ثلثي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم  
بمحجرة العقبة مع قول أبي حنيفة انه لو رمى منكبا أعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه قالوا ولشدود الثاني فيه  
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان البداء قبل الجرة التي تلي مسجد الخيف هو الامر الوارد  
وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع وهو مقول ولكنه  
ناقص في الفضل عن الاول فانهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة  
انه نسبو به قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا بد من ذلك قول الامامة الثلاثة ان لم يبق في اليوم الثاني  
وزر ولي الله صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامر من معناه ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان لم يبق في اليوم الثاني  
حتى غربت الشمس وجب مستحب او رخصي المشدد مع قول أبي حنيفة ان له ان ينقذ ما لم يطعم عليه الفجر قالوا لا  
مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واجدنا لما اذا أخذت قل  
طواف الافاضة لم تنقض حتى تظفر وتطوف ولا يلزم الجمل حدى الجبل لما لم ينقرع من الناس ويركب قفروها  
مع قول مالك انه يلزمه حدى الجبل أكثر من مائة فحضر وزيدة ثلاثة أيام ومع قول أبي حنيفة ان الطواف  
لا يشترط فيه طهارة قفوف وتدخل مع الحاج قالوا مشدد والثاني فيه تشدد والثالث تخفف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان هو قد أنبأ البارزى النساء الا في حصى في الحج بذلك ونقله عن جماعة من أئمة الشافعية  
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من أقام بكة قاته لا وداع  
عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة قالوا لا تخفف والثاني مشدد هو والاحوط ويكرن الوداع لانما  
الحج لا يلبث والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الإحصار

اتفق الأئمة الا ربعه على ان من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السبي وكان له طريق آخر يمكنه  
الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يبال فان سلكه فقاتله الحج أول يمكن له طريق آخر فحتمل من أحصره  
بعدم عمر وعند الثلاثة مع قول أبي حنيفة ان شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعا فان  
أحصر عن واحد منهما فلا وقع قول ابن عباس انه لا يحل اذا كان العدو كافرا قالوا لا فيه تخفيف والثاني  
فيه تشدد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فان قيل في كل شرع الهدى للحصير مع ان الحصر  
لم يقع باختياره وانما ذلك على زعم أهل البدع وموضع التكفارات اغامه عن الوقوف في امره صلى الله عليه  
وبه في جواب الكبر لم يصلح لدخول حصرة فاته التماسه قال في الحرم المكي فكان الهدى كالحديبة بين يدي  
الراسية والكبر لم يصلح لدخول حصرة فاته التماسه قال في الحرم المكي فكان الهدى كالحديبة بين يدي  
الحاجة فانه سهل قضاءها والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تحلفوا واؤسرك حتى يبلغ الهدى محله فان الحلق  
لأراس إشارة الى وال راسية والكبر للذين كانوا منين من دخول الحصرة فان قال قائل ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحسب الى راسية وقد كان مع أصحابه حين صدمه بالمشركون  
فالجواب ان ذلك كان من باب التثريب لانه قد دخل نفسه في حكمهم فوضع لهم وخرجوه أولا ذكر  
الامامة لانها من مسائل الخلاف التي كان ينبغي بها التواضع من الفقهاء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول

في كتاب احكام الموات في  
اتفق الأئمة على ان  
الارض المبتة يجوز  
أحبابها ويجوز إحياء  
موات الاسلام للسلم  
بالانفاق وهل يجوز  
لذبح قال الثلاثة لا يجوز  
وقال ابو حنيفة وأصحابه  
يجوز واختاره وهل  
يشترط في ذلك ان  
الامام أم لا فقال ابو حنيفة  
يحتاج الى اذنه وقال مالك  
ما كان في القلعة أو حيث  
لا يحتاج الناس فيه  
لا يحتاج الى اذن وماله كان  
قربنا من العمران وحيث

يتشاح الناس فيه افتقر الى اذن وقال الشافعي واحد لا يحتاج الى اذن واختلفوا فيما كان من الارض علوا كما شهداه وخر وطول غده  
هل يملك بالاحياء قال ابو حنيفة ومالك يملك بذلك وقال الشافعي لا يملك وعن احمد روايتان كاللهذين أظهرهما ان يملك فصل وبأي

شيء ذلك الأرض ويكون أحياءها قال أبو حنيفة بتعجيلها وإن نعت لها ما في النار بقوي بها وإن لم ينعها وقال مالك بن نعيم بالعدالة  
أحياء المثلها من بناء وغراس ٤٤ وحفص بن عمر وغير ذلك وقال الشافعي إن كانت الأرض في ربيع فزرعها واستخرج ما فيها وإن كانت لا سكني  
فقطعها أو ساقطت فنعها

الشافعي أنه يهمل بنسبة الخطأ والتبذير والمخاط مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر وأغاص  
 بالحرم فواصل في جملته وقوله لا يضر فيه فيجعل في ذلك الوقت ومع قول مالك يهمل ولا شيء عليه من ذبح  
 وحلق فالأول فيه تشديد وإن الثاني مندود والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول أن قول  
 الخطأ يهمل ذكر أدبهم الله تعالى كافي فيه لترويض من الصلوات ووجه الثاني أنه لا يهمل بفاهر السنة قياساً على  
 الدماء الواجبة بفصل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالأكثر وقول مالك خاص بالأصغر فرجع  
 الأمر إلى مرقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر القولين أنه يجب القضاء إذا أهمل من القرض لأمن  
 التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر من القرض قبل الإحرام سقط عنه القرض ولا قضاء على من كان نسكه  
 تطوعاً ما عدا ما وقع قول أبي حنيفة في وجوب القضاء مطلقاً حال فرضا كان أو تطوعاً وما وحده إلى ما بينه لأحد  
 فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول أنه تعظيم أمر  
 القرض ليساً بعد التزامه والبدول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التمسك  
 بالأحرام فكأنه لم يعمل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه القرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى  
 روايته تعظيم أمر الحج بدليل أنه لا يضر منه ما بالنسبة إلى يجب المعنى في فاقده والقضاء وإن كان نسكه تطوعاً  
 ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض إلا أن كان شرط التحلل به مع قول مالك  
 وأحمد أنه لا يهمل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقاً فالأول فيه تخفيف تبعاً لقوله صلى الله  
 عليه وسلم أمّا سنة قول الله محلي حيث يستقوى والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذا من القولين أن  
 المرض عذر كالعدو وأجاب مالك وأحمد بأن المرض عذركم لا استنباه بخلاف من أحصر العدو ولا يخلو  
 الجواب عن إشكاله ومن ذلك اتفاق الأئمة إلا ربيعة أن العدا إذا أضرمت بعد أن يرضى عنه فلا يسهل تحله فتع قول  
 أهل الظاهر ما رأيت أنه قد أحرموا الأمانة كالسيد إلا أن يكون لها زوج فنعير أنه مع السيد ومع قول محمد بن  
 الحسن أنه لا يضر برأيه إذا كان مع السيد فالأول مخفف على السيد والثاني أخف عليه لعدم احتياجه فيه إلى  
 التحليل والبعث ووجه اعتبار الزوج الأمانة مع السيد كونه مالاً لا يستعان في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار  
 الزوج مع السيد كونه سيداً مع الزمة والاستماع والزوج أحرم عارض ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز  
 إحرام المرأة بغير بيعه المصح وغيره إذا تزوجها مع إرضاء الزوجين أو إرضاء المهرمان ثم حرّم بالقرض  
 إلا بإذنه فالأول مخفف ودلله أن حق الله تعالى مقدم على حق الأدي ليساً ولا سيما ما يجب في العبر مرة واحدة  
 والثاني مشدد في حق الزوج وذلك أن نسكه وضعه من قهر شهوة أبام الحرج وبعثه مع قول مالك على حال  
 إلا أن الذكر يملكون شهوة وهم والثاني على حال الأصغر الذين نسكهم قهر شهوة وهم وكذلك القول في  
 تحليلها من الحج بعد ما عداه قال الشافعي يقول في إرضاء قوليه أن له تحليلها ومالك وأبو حنيفة يقولان في  
 أنه تحليلها هكذا من حج القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منها من حج التطوع في الإهداء فإن  
 أحرمت به فله تحليلها عند الشافعي فرجع الأمر إلى مرقى الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه  
 ظاهر لأن من التمتع من رأى تعظيم حرمة الحج ومنهم من رأى تعظيم حق الزوج أن يكون حقه مبنياً على  
 المشاحة والله تعالى أعلم بالصواب

(باب الاصححة والعقبة)

أصح الأفعلى ان الاخصية مشرعة باصل الشرع وانما الخطفه وافقوجوها وانفقواعلى أن المرض اليسير فى الاخصية لا يمنع الاجراء وعلى أن الكثير عنه لانه يفسد اللحم وعلى أن الحرباء السمينه تمنع الاجراء وكذلك العور واجوعا وعلى أن مضطوعة الاذن لا تحزى وكذا مقطوعة الذنب بقوات جرحه من اللحم وانفقواعلى أنه لا يجوز أن يأكل شيئا من لحم الاخصية المنذرة وذلك لانفقواعلى أنه لا يجوز سمن شيئا من لحم الاخصية والهدى نذرا

عليه بذل ما فضل عن ذلك وان كانت في حائط فلا يلزمه بذل الفضل الا ان يكون جاره زرع على شرفانه دعت  
او عين تغارت فانه يجب عليه بذل الفضل الى ان يصلح جاره بترفضه او عينه فان تجاوز باصله لزمه ان يبذل له بعدا من شيا

وهل يستحق غرضه قهره وإتانه وقال أبو حنيفة وأصحابه الشافعي لازم منه ذلك بشرط أن الناس والأوابين من غير عوض ولا يلزمه إلا ما ادَّعى  
وله أخذوا العوض والسحب تركه وعن أحمد وأبيان أظهرهما أنه يلزمه بذلك من غير عوض ٤٠

في كتاب الوقت في حقه  
حاشية بالاتفاق وهل يلزم  
أما قال مالك والشافعي  
وأحمد يلزم باللفظ وإن  
لم يحكم به حاكم وإن  
لم يحضر به مخرج الوصية  
بعد موته وهو قول أبي  
يوسف فيصع عندهم يزول  
ملك الوقت عنه وإن  
لم يحضر حقه الوقت عن  
يدوه وقال محمد بن عيسى إذا  
أجره عن بعد ما لم يعمل  
لوقت وليا أو يسهله الله  
وهي رواية عن مالك  
وقال أبو حنيفة الوقت  
عطية شخصه ولكنه غير  
لا يزول ولا يملك الوقت  
عن الوقت حتى يحكم به  
حاكم أو يعلقه غيره فيقول  
إذا تمت فزول الوقت داري  
على كذا وانفقوا على أن  
مالا يصع الانتفاع به  
الإتلافه كالذهب والفضة  
وأما قول أبي بصير وقفه  
وقف الحبران يصع  
عند الشافعي وأحمد  
رواية عن مالك وقال أبو  
حنيفة وأبو يوسف لا يصع  
وهي الرواية الأخرى عن  
مالك في فصل في والراجح  
من مذهبه الشافعي أن  
الملك في رتبة الموقوف  
تنتقل إلى الله عز وجل  
فلا يكون ملكا واقفا  
ولا يرقفون عليه وقال  
مالك وأحمد ينتقل إلى  
الموقوف عليه وقال أبو

كان أوطأ عاود كذلك مع الجلاء خلافتي والأوزاعي كسأني في الباب وانفقوا على أن البدنة والبقرة بحري  
عن سبعة الشافعي عن واحد وكان اصحى بن راهو به بحري البقرة عن عشرة وانفقوا على أن وقت ذبح البقرة  
يوم السابع من ولادته وكذلك انفقوا على أنه لا يسن رأس المولود يوم البقرة وقال الحسن بطي رأس المولود  
يدها هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والأقناني واما ما اختاره وافقه في ذلك قول الأئمة الثلاثة وسأجي  
الإمام أبي حنيفة أن الأضحية معق كذا مع قول أبي حنيفة أنه واجب على المقيم من أهل الأمصار  
واعتبر في وجوبها النصاب فالأول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف باعتبار النصاب  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البلاء الذي شرعت الأضحية لرفع غير محقق لا يمتد إلى حق  
الأكابر الذين طهرهم الله تعالى من الخلفاء وتزعم حسن الظن به ووجه الثاني أنه شهدوا استحقاقا للبدن  
نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يطاق من الوقوع في المخالفات المحزنة أولا يقع فيه من  
التقص في المأمورات فكان للأقناني باهل هذا المشهد وجوب الأضحية والأقناني باهل المشهد الأول  
استصحابا حاهم التاكيد فيها من حيث اتهمهم نفوسهم فاهم ومن ذلك قول الشافعي أنه يدخل  
وقت الذبح بطولع الشمس من يوم الترم وعفي قد صلاها العبدوا لخطيئته صلى الإمام العبد أول بعمل مع  
قول الأئمة الثلاثة إن شرط صحة الذبح أن يصلي الإمام العبد بخطيبا لأن الأضحية قال يجوز لأهل السواد  
أن يضربوا إذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الأضحية بطولع الشمس فقط فالأول مشدد  
دخول الوقت ولبه الإجماع والثاني فيه تشديد الأقناني أهل السواد وذلك لتسعه لهم ابتداء الوقت وعمل  
الطعام بين ذهابهم إلى حصن الصلاة والخطيئتين ووجهه إلى أي يومهم فيعيدوا الطعام فاستوى قولهم بل  
أبو حنيفة يدخل وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا إذا جردوا من الصلاة وسماح الخطيئتين لا يستوي طعامهم  
الأبعد والأقل فيصير أهل مصر باكلون ويفرحون وأهل السواد في غم حتى يسرى طعامهم ومعلوم  
أن يوم العبد هو واجب وهو رعاة فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم لسماح الخطيئتين  
والصلاة ووجهه من ذلك فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أطول ما عه في معرفة أسرار الشر بسنة ومن  
ذلك قول الشافعي أن آخر وقت التضحية هو آخر أيام التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة ومالك أن آخر  
وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ومع قول سعد بن جبر أنه يجوز لأهل الأمصار التضحية  
في يوم النحر خاصة ومع قول الصفي أنه يجوز تأخيرها إلى آخر شهر ذي الحجة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف  
والثالث مشدد والراجح عندنا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول البقرة طاهر تابع لما  
ورد في الأحاديث والآثار ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأضحية إذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بقوات  
أمام التشريق بل يفتحها وتكون تضحية مع قول أبي حنيفة أن الذبح يسقط وتعلق في التشريع بحسب الأول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني أن الواجب بتدقيقه ومخفف  
بالنظر لتيسير الذبح أيام التشريق وعدم تقييدها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه يجب لمن أراد  
التضحية أن لا يفتي شرم ولا يظلم طرفه في شرم ذي الحجة حتى يصح فأن فعله كان مكرها وقال أبو حنيفة  
يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول أحمد أنه يحرم فالأول مخفف بعد الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي  
حنيفة أخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الانتاع وهو تشديد لأصحابه والترم  
والكرامة فإن أقل مراتب الأحرار الاحتساب وأهل مخالفة الأمر الترم ووجهه قول أبي حنيفة كون  
الكرامة والترم لا يكون الأدليل خاص كاهم مقر في كتب الأصول ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا  
الترم أضحية معينة وكانت سلمة فذبحها عسما عن إجماعهم قول أبي حنيفة أنه يمنع فالأول مخفف  
والثاني مشدد في فصل الأول على حل الأصغر والثاني على حل الأكبر من أهل الورع المدينين في الأدب  
مع الله تعالى وقد فرجع الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن العبي في الأضحية

حنفتوا أصحابه مع اختلافهم إذا مضى وقت خرج عن ملك الوقت ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كهبته وأحارته  
بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بعد الجواز إبقاء على أصلهم في امتناع أحار المشاع في فصل في ولو وقف شيئا على نفسه مع عتد أبي حنيفة

وأحد وقال مالك والشافعي لا يصح وأما الحسين لا يثبت لا يثبت مع هذا قال هذه الدار وقت فان ذلك مع عند مالك وكذلك اذا كان الوقت منقطع الآخر كوقفت على أولادى ٤٦ وأولادهم ولم يذكر بعدهم النقرأ فانه يصح عنده ويرجع ذلك بعد انقراض من سأل

فقرأه عنده فان لم يكن رواه  
قال في تفسير أهل البيت  
قال أبو يوسف ومحمد وأما  
من مذهب الشافعي أنه  
لا يصح مع عدم بيان  
المصرف والراجح صحة  
منقطع الآخر في فصل  
واقفوا على أنه ان حارب  
الوقت بعد اى ملك الواقف  
ثم احتلفوا في جواز بيعه  
وصرف ثمنه في مثله وان  
كان مستحيلا فقال مالك  
والشافعي يرفى على حاله  
ولا يبيع وقال أحمد يجوز  
بيعه ومصرف ثمنه في مثله  
وكذلك في المستحيلا  
كان لا يربى عوده وأيسر  
عند اى حنفية تص فيها  
واختلف أصحابها فقال  
أبو يوسف لا يبيع وقال  
محمد يهودى ما ملكه الاول  
في كتاب المبيحة في اتفق  
الاغمة على ان ائنه تصح  
بالاصحاب والقبول والقض  
فلا بد من اجتماع الثلاثة  
عند الثلاثة وقال مالك  
لا يفتقر بيعها لوز ومهالى  
قبض بل تصح بغيره بمجرد  
الابحار والقبول ولكن  
القبض شرط في نفوذها  
وقامه واحتزم مالك ذلك  
عما اذا أخر الوهاب  
الاقتراض مع مطالبة  
الموهب به حتى مات  
وهو مستقر على المطالبة  
لم ينظر ولم يطالب الورثة  
فان ترك المطالبة أو أمكنه

عن الأجزاء مع قول بعض أهل القضاة انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكار الذين يستحقون من الله تعالى  
أن يتركوا المصنف من ناقص بمصنف من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصغار الذين لا يرعون الاما  
نقص الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاغمة الثلاثة انه تركه مكسورة القرن مع قول  
أحمد انها لا تجزى فالاول مخفف والثاني مشدد ويجعل الامر على حالين بالانظر لاكار والاصغار ومن  
ذلك قول مالك والشافعي انهم رجاء لا تجزى مع قول اى حنفية انها تجزى فالاول مشدد خاص بالاكار ومن  
أهل الورع والثقة الذين يسئل عليهم يحصل التسليم من المخرج والثاني مخفف خاص بالاصغار ومن  
ذلك قول الشافعي انه لا تجزى مقطوعه شئ من الذنب ولو تسيرام اختيار جماعة من متأخري أصحابه الأجزاء  
أومع قول اى حنفية ومالك انه ان ذهب الاقل أجزأ الاكثر فلا واحد فيما زاد على الثلث وإبان فالاول  
مشدد خاص بالاكار وما بعده مخفف خاص بالاصغار فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاغمة  
الثلاثة انه يجوز والمثل ان يستنبط في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذبيحة مع قول مالك انه لا يجوز واستنبطه الذي  
ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد • ووجه الاول كون الذي من أهل الذبيحة في الجله • ووجه  
قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يبق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها • وهذا أسوأ أحكام  
الكافر والمشرى والفرق بينهما لا تطرف في كتاب • ومن ذلك قول الاغمة الثلاثة انه لا يشرى شاة بئنه الاضحية  
لأنه يربى اضحية بمجرد ذلك مع قول اى حنفية انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصغار والثاني مشدد خاص  
بالاكار فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسبيح على الذبيحة عدا وأوسر  
لا يصح مع قول أحمد انه ان ترك التسبيح عدا لم يجزأ • كما هو ان تركها ناسا فيغير • وإبان بذلك قال مالك  
وعنده رواية ثالثة انها تحصل مطلقا سواء تركها عدا أو سمر وأومد مذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب ان  
نارك التسبيح عدا غير متاول لا تؤكل ذبيحته ومع قول اى حنفية ان الذبايح اذا ترك التسبيح عدا لم تؤكل  
ذبيحته وان تركها ناسيا • كذا فالاول مخفف والثاني وما بعده مفعل الا ان رواية الثلاثة من مالك انها مخففة  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ووجه من منع الاكل عام لم يذكر كرام الله عليه ولو ناسيا الاخذ بظاهر قوله  
تعالى ولانا كل ما عملنا بك كرام الله عليه وان كانت الاغمة المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم  
الاصنام والوثان • ووجه من اباح الاكل عام لم يذكر كرام الله عليه ولو عدا العمل بقرائن الاحوال عند  
المسلم لا يذبح على اسم الله لانكاد الاضنام والوثان تنظر على يده • وقد أجمع الاغمة لاربعة على استحباب  
التسبيح في جميع ما مرزا الشارع فيه بالتسبيح وما خالف في ذلك الا بعض أهل القضاة لاربعة على استحباب  
الميزان مخفف وتنشيد بالانظر لمالك الاكار والاصغار فافهم • ومن ذلك قول الامام الشافعي تسحب الصلاة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة مع قول أحمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول اى حنفية ومالك  
انه تركه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة • يستحب أن يقول اللهم هذا منك  
وذلك فنقل منى وقال ابو حنيفة بكرة قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد وله الاتباع والثاني مخفف  
ودليه قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك • ووجه التباعد من تركه غير الله تعالى مع الله عند  
الذبح والمالعة في التباعد من صفه من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم • وأما وجه استحباب قول الذبايح اللهم  
هذا منك ولك فاطهار الفضل في ذلك الله تعالى اى هذه الذبيحة من فضلك وهي لى حال عليك لم يلم يخرج  
عن ملكك فذبحها لملكك • ووجه كراهة قول ذلك انها لم يذبح وضيف في كتاب فرحم الله الامام ابا  
حنيفة ما كان أدق عليه • ومن ذلك اتفاق الاغمة لاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المنطوق به مع  
قول بعض العلماء وجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ووجه الاول  
ان سببه مشروعية التضحية دفع السلا عن المضحي وأوله • وجيع أهل الدار من المسلمين ومن البره • وان  
صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء • وهذا خاص بالاصغار وأما الوجوب فهو خاص بالاكار الذين

قبضه من قبله حتى مات الوهاب أو مرض بطلت الهبة وقال ابن أبي زيد المالكي  
في الرسالة ولا تتم هبة بلا صدقة ولا حبس الا بالحياز فان مات قبل ان يجاز عنه فهو ميراث وعن أحمد رواية ان الهبة عليك من غير قبض ولا بد

في القرض أن يكون باذن الواهب خلافاً لآي حنفية فيه المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالمسح ويصح قرضه بان يسلم الواهب المصحق  
الى الموهوب له فيستوفى منه حقه ويكون نصيب شركه في يد الموهوب وقال أبو حنيفة ان ٤٧ كان عايشهم كالمسح والمجواهر جازت

لا يقدر على تحمل ثقل منه خلافاً لعلهم والشافعي في الفضل من ذلك ولان أحدهما يأكل الثلث  
وهذا الثلث وينصدق بالثلث والثاني وهو المخرج عند إجماعه أنه يتصدق بها كلها الاقمتا بتركها كلها  
ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه لا يجوز بيع جلد الأنثى المتوردة أو المتورع بها مع قول النخعي  
أولاً ولا زعيماً يجوز بيعها ولا يثبت الشافعي تعار كفافاً وأس والقدور والمفضل والغرباء والميزان فالأول شديد  
خاص بالكابر وأما في الزاهية والثاني مختلف خاص بالأصاغر وأهل الحاجات وسكن ذلك عن أبي حنيفة  
أنصاره عظمه لأبأن يبيع أهل الأصاغر الدراهم وغيرها اه ووجهه عدم بلوغ عطاء النسي عن  
ذلك فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأهل أفضل ثم المترثم القتم مع قول مالك أن الفضل القتم ثم  
الأهل ثم المتر ووجه القولين معروفاً فالأهل أكثر لحما والتم أطيب فيحصل الأول على حال الفقراء  
والساكنين والثاني على حال الكافريين والمترفين فيصحب كل إنسان عايشهم عند موته ووجه  
أكل منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشترك سبعة في ذبقة شاة  
كأنوا من فريدين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك أنها لا تجزئ إلا إذا كانت تطوعوا كأهل بيت واحد  
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العقدة  
مسحوبة ثم قول أبي حنيفة أنها صاحبة ولا أولها لها مسحوبة ومع قول أحمد في أشهر وأبينة أنها مسحوبة  
والثانية أنها واجبة واختارها بعض أصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالأول والثالث مخفف والثاني أشد  
والرابع شديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وظاهر الأدلة تشهد للوجوب والسند معاً لكل منهما  
رجال فلا يحجب خاص بالموسطين الذين يسامحون ففوسهم بترك بعض السنن والوجوب خاص بالكابر  
الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والاباحه خاصة بالأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السبق في العقدة  
أن يذبح عن الضالما شاة وعن الجارية شاة مع قول مالك أنه يذبح عن الضالما شاة واحدة كافي الجارية  
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذكر  
عنايته الأنثى في الأرض وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المذرة لجسد فأنها واحدة  
لا توصف بذكر وبقولها فأن ذب عن صاحب هذا الجسد عن الضالما شاة ذب واحداً طمع مؤاقتة الموارد  
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أصحاب عدم كسر عظام العقدة ولها تطبخ أجزاها كذا نقلاً عن إسماعيل بن عمار  
مع قول غيرهما أنه يسحب كسر عظامها نقلاً بالذليل وكثرة التواضع وجود نار البشرية والله تعالى أعلم

### باب النذر

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة وإن كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى أنه لا يصح نذر  
صوم يوم العدين أو أيام الحيف فإن نذر صوم العدين ومسام مع صومه مع التعريم عند أبي حنيفة وعلى أنه  
لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومه امتناعاً ومغفراً وقال داود يلزمه صومه امتناعاً فأما الأول خاص بالأصاغر  
والثاني خاص بالكابر من أهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينقض ولا يعمل فله  
ويجب كفارة فالأول مخفف والثاني شديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص  
في ذلك بالكفارة ووجه الثاني أن النذر معصية فهو ومعصية بذاته وإن دفعها فإثم على ذلك فكان وجوب  
الكفارة لثقله دفعاً عنه أتم فعمل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أنه لو نذر ذبح ولده أو نفسه  
لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة ووجه مالك أنه لو نذر ذبح ولده أو نفسه  
في ال رواية الأخرى أنه يلزمه كفارة عين فالأول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده المعصية فكأن نفسه شاة  
فما سأل الدماء واجبة في المخرج بفعل حرام أو كفارة عين فما سأل العين إذا حثت فيها ومن

وخصيص بعض الأولاد بالهبة مكره وبالأغنى وكذا التفضل بغيرهم على بعض والأفضل فهل يلزم الرجوع إلى ثلاثة على أنه لا يلزم وقال  
أحمد يلزمه الرجوع (فصل) وإذا ذبح الواهب لأبيه هبة قال أبو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال

وقال مالك له ان رجوع ولو بعد القضاء فيما هو عليه من جهة الصلاة والمجهر ولا يرجع فيما هو عليه من جهة الصلاة وانما يسوغ الرجوع  
ما لم يتغير المذهب في يد الولد أو يستحدث ٤٨ دينا بعد المدة أو تفرج البنت أو يخلط المهر أو به عا لم من جنسه بحيث لا يغير منه والا

فليس له الرجوع وعن  
أحمد ثلاث روايات  
أظهره له الرجوع بكل  
حال كذهب الشافعي  
والثانية ليس له الرجوع  
بالحال كذهب أبي حنيفة  
والثالثة كذهب مالك  
وفصل في رجل يسوغ  
الرجوع في غير هذه  
الأن قال الشافعي له  
الرجوع في هذه كل من  
يقع عليه اسم ولا حقيقة  
أو يجازى كوله لصلبه  
وولدوه من أولاد البنين  
أو البنات ولا رجوع  
في هذه الأختي ولم يعتبر  
الشافعي طهر ودين  
وتزوج البنت كما اعتبره  
مالك لكن شرط بقاءه  
في ساطنة التبر فينتع  
عنده الرجوع بوقته  
ويجوز بإجازته ورضاه  
وقال أبو حنيفة اذا  
وهب لذي رحم محرر  
بالنسب لم يكن له  
الرجوع وإن وهب  
لأجنبي لم يعرض عن  
المسألة كان له الرجوع  
الآن يندرج في مقتضى  
أو يموت أحدهما تدين  
أو يخرج عن ملك  
الموهوب وليس عند  
أبي حنيفة الرجوع فيما  
وهب لولد أو أخيه وأخته  
وعنه وعنه ولا كل من  
لو كان امرأة لم يكن له أن  
يتزوج بها لاجل النسب  
فاما اذا وهب لغيره

وللاختصاص كان له الرجوع في هذه الفصل في وجهه طلب فوائدها اذا أردت الزوايا نظر فان كان منه من يطلب الامر  
الزوايا من الموهوب له فله ذلك عند مالك كذهب الفقهاء في وجهه الرجوع لا مبرور ومن هو فوقه وهو أحد قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يكون



له ثواب الاشتراط وهو القول الثاني للشافعي وهو الرابع من مذهبه **فصل** في وجوب إجماع أهل الزمان بالوعيد في غير مطلوب وهل هو واجب أو مستحب فيه خلاف ذهب أئمة حنيفة والشافعي وأحمدوا كثير العلماء إلى أنه مستحب ٤٩ فلور كفاية الفضل وارث كتب

المكره كراهة شديدة ولكن لا يأنم وذهب جماعة أنه واجب منهم من عبد الزنر وذهب المالكية مذهبا ثالثا أن الوعد أن اشتراط بسبب كونه تزوج ولك كذا ويحذر ذلك وعبد الوفاء وإن كان الوعد مطلقا لم يجب في كتاب القطعة في أجمع الأئمة

الأمري مرتبتي الميزان ولكن منهما وجه بالنظر للأكثر والأصغر \* ومن ذلك قول الشافعي في أحد القولين وأني حنيفة أن من نذر أمشي إلى معبد الله أو أتقى لمتعة نذر مع قول مالك وأحمد والشافعي في أربع قوليه أنه يتعدو بإزمه فالاول مخفف والثاني شديد فجميع الأمري مرتبتي الميزان وقد تقدم توجه تفاوت المساجد وتسوا بهما فمافرأجعه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لنذر فعل مباح كان قال الله على أن أمشي إلى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي ثلاثي عليه مع قول الشافعي أنه بإزمه كفارة عين إذا خالف وإن كان لا يزمه فعل ذلك مع قول أحمد أنه ينسحق نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء وبين التكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فجميع الأمري مرتبتي الميزان وجه كل من هذه الأقوال يرجع إلى الاجتهاد القائل به والله تعالى أعلم

### كتاب الطاعة

أجمد على أن يلزم النعم حلال واتفق وإعلى أن كل طاعة لا تخلف له ذم وحلال وكذلك اتفقوا على أن الإرب حلال وكذلك اتفقوا على أن الإرب حلال من دون الجرم هو السهل واتفقوا على أن الجلالة أنما حسنت وعملت طمرا حتى زالت راحة الضميمة عمت عند أحمد وزالت الكرامة عند من يقول بغيرها كالأئمة الثلاثة قالوا ويحسب النعم والبقرة أربعين ومما والاشارة سبعة أيام والجماعة ثلاثة أيام وأجمد على جواز الأكل من الميتة عند الاضطراب وكذلك اتفقوا على أن النعم أن السهم أو أن يتأخر هاهنا من الأدان إذا وقعت فيه ذرة فاقست وما حرم لاجل كل الباقى وكان طمرا وكذلك أجمد على أن كل من البستان إذا كان عليه حائط الأباذن مالكة ههنا وميتة من مسائل الإجماع والاتفق وأما ما اختلفت فيه من ذلك قول الأئمة الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يجل كل لحم أنخل مع قول مالك كراهة وقول أصحابه بحرمة وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فجميع الأمري مرتبتي الميزان وجه الأول أنه مستطاب عند الأكار من الأمراء وإنشاءه ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستطابة من لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسائها إذا قيل بإباحته فبعضها الاستعداد لأم الجهاد كما أشار إليه تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر برباطها يقتضي إبقاءها وعدم قطعها ولو جمل كل لحم في الجلالة فانهم \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بغيره كل لحم البغال والحمير والأهلية مع قول مالك بكراهة كراهة مطلقه وقال بحقه وأصحابه أنه حرام ومع قول الحسن يجل كل لحم البغال وقال ابن عباس يجل كل لحم الحمير الأهلية فالاول والثالث مشدد والثاني مخفف والرابع مخفف فجميع الأمري مرتبتي الميزان وجه الأول الأقوال كلها ظاهر مجموع على اختلاف طبائع الناس فمن طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم يظن نفسه به كراهة فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا \* ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلف من الطير يدعو به على غيره كالغالب والأصغر والبازي والشافعي وكذلك ما لا تخلف ذلك إذا كان بأكل الجيف كالنسر والرخم والقراب والأفعى والأسود وغير غراب الزرع مع قول مالك وبإباحة ذلك كله على الإطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فجميع الأمري مرتبتي الميزان وجه الأول أنه غير مستطاب لأهل الطباع السليمة ولا زعمه قوم من حبيته بقصر خبره ويقهر من غير رجة بذلك الحيوان المستطاب ويسرى نظيره تلك القصور في قلب الأكل وكذلك ما لا يخلف له من معة وصار كالحمار المسروق ويسرى نظيره تلك القصور في قلب الأكل وكذلك ما لا يخلف له من معة وصار كالحمار

ومن ههنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمل والسباع لأنه يورث القسوة في القلب كآثر بوجه تحريم ما بكل الجيف أنه مضطرب ووجه قول مالك أن بعض الناس يستطبه فباح له أكله فان العلة في تحريمه غير المستطاب أعان من جهة العطب وذلك لأن أكل كل لا تشبهه النفس بكونه بطي المضم غير رث الأمراض عكس أكل الإنسان ماتت فيه نفسه فانه يكون من غير المضم وكلما اشتد التلوث واله

(٧ - ميزان - في)

ليردها إلى صاحبها فلا ضمان والأضمن وقال الشافعي وأحمد يضمن على كل حال وقال مالك أن أخذه هاتين اللغظ ثم رد هاتين وإن أخذه مرة رداين أخذه هاتين وكذا ما ورد بها فلا ضمان عليه **فصل** في ومن وجد شاة في فلاة حيث

لا يوجد من يفتنه اليه ولم يكن يعرف شي من العرمان وحاشا لعلها في انفسهم عند مالك في تركها واكلها ولا ضمان عليه والبرق اذا غلب عليها السباع كالشاة قال ابو حنيفة . . . والشافعي واجمعي اكلها اثم الضمان اذا حضر صاحبها . . . فصل في حكم اللقطة في الحرم

كان امرع فافهم . . . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيمنه عن قتله كان لقطا في  
والدهد وانفاسا واليوم والسباع والطاوس مع قول الشافعي في ارجح اقواله ان حرام فالاول تخفف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان نهى عن قتله ووجه  
الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يهرم فذلك كحكم كلب الصيد والماشية فافهم . . . ومن ذلك  
قول الائمة بغير اكل كل ذي ناب من السباع يبدو به على غيره كالاسد والنمر والذئب والغيل والذئب  
والهرة والاما لكافاه اباح كل ذلك مع الكراهة في الاول والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
والمعنى جعل الشافعي على حال اصحاب الضرورات الاول في حال اصحاب الحاجة الثانية في حنفية بغيرهم فالاول تخفف  
والثاني في تشديد والتاثير بغيرهم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الخليفة ان المختار حل اكله افرجع الامر الى  
مرتبة الميزان وبمعنى جعل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الحاجة . . . ومن ذلك قول الشافعي  
واحمد يحل الصلابة والفسخ مع قول مالك تكرهه اكل لحمه مع قول ابى حنيفة بغيرهم فالاول تخفف  
والثاني في تشديد والتاثير بغيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان . . . ووجه ذلك ظاهر يرجع الى اجتماع  
المختارين . . . ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب والبربع مع قول ابى حنيفة تكرهه اكله او مع  
قول احمد باباحة لحم الضب والبربع رواه ابن قدامة في الاصل وتخفف والثاني في تشديد وذلك كراهة منه فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان . . . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بغيرهم اكل جميع حشرات الارض كالغار والذباب  
والدود والمنفر عن معدته والذي يسئل غيره مع قول مالك تكرهه دون غيره وهو يصح حمل ذلك على حالين  
. . . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحرياء يؤكل متاعا في حال منع قول مالك انه لا يؤكل منه مما مات حيا  
انه من غيره . . . وبمعنى جعل الاول تخفف والثاني في تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . . . ومن ذلك قول  
مالك والشافعي يحل اكل القنفذ مع قول ابى حنيفة واحمد بغيره . . . ومن ذلك قول مالك لا يابس با في الخلد والحبات  
اذا كبت والمعداة عذبة تشبه الفار قالوا تخفف والثاني مشدد والثالث مفضل فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان . . . ووجه القولين ظاهره . . . ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوله انه يهرم اكل ابن اوى  
مع قول مالك انه مكره فالاول تشدد والثاني في تشفيف . . . ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي في اصح قوله  
ان الهرة لا تحبس مع قول مالك انها مكرهه فقط مع قول احمد رواه في حقه انها مباحة وفي الاخرى  
انها حرام فالاول والاربع مشدد والثاني في تشفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه  
الاقوال يرجع الى اجتماع المختارين . . . ومن ذلك قول ابى حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان  
من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكتب الماء والصفد وخنزير ولكن  
الخنزير مكره وعنده وروى انه يؤخذ فيه مع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا التمساح والصفد  
والكنوسج ويفتح غير السمك منه الى الذكاة كخنزير البحر وكله وانسانه ومع قول بعض اصحاب الشافعي  
وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء  
ولا خنزيره ولا فارة ولا غيره ولا حيتته وكل ما له شبهة في البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية ان كل ما في البحر  
حلال الا التمساح والصفد والخنزير والسرطان والسمكة فالاول تشدد والثاني وبما به تشفيف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاخبار يعلى اختصاص حل السمك فقط لانه هو  
المستطاب الذي امن الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الا حيتته تعالى اكل لحم سمك سمك البحر فحمل كل  
ما فيه الا الخنزير براويحي الخنزير وهو مسمى على ان الاحكام تدور على الاسماء والذوات وتقتضي ما لا يمتنع  
الخنزير به بل يحمل فقال هو حرام فقبل له انه من حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانه من جنسه  
خنزير براويحيه ووجه الاول ظاهره ذكره في كتاب النفع . . . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بغيرهم اكل لحم  
الجلد من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بغيرهم اكل لحمها ولبنها وبيضها فالاول في تشفيف وهو خاص

وغيره سواء عند مالك  
فلا يلتقط ان باخذها  
على حكم اللقطة  
ويملكها بعد ذلك وله  
ان باخذها للحفاظ على  
صاحبها فقط وهو قول ابى  
حنيفة وقال الشافعي  
واحمد له ان باخذها  
ليصونها على صاحبها  
و يبيعها ما دام فيها  
بالحرم واذا خرج سلها  
الى الحاكم وليس له  
ان باخذها للقتل  
فصل في اذا عرف  
اللقطة سنة ولم يحضر  
مالكها فنعس مالك  
والشافعي يلتقط ان  
يبيعها لادولاه تنصق  
بها وله ان ياكلها اغنيا  
كان او فقيرا وقال ابو  
حنيفة ان كان فقيرا حاز  
له ان يملكها وان كان  
غنيا لم يهرم ويوزله عند  
ابى حنيفة ومالك ان  
يقتله بغير اكل  
يملكها على شرط ان  
جاء صاحبها فان اجاز ذلك  
مضى وان لم يجزه ممن  
له التملك وقال الشافعي  
واحمد لا يجوز ذلك  
لانه صدقة موقوفة  
واذا وجد بغير ايامه  
وحده لم يجزه عند مالك  
والشافعي اخذه فلو  
اخذه من امرسه لاشترى  
عليه عند ابى حنيفة  
ومالك وقال الشافعي

واحمد له الضمان . . . فصل في اذا مضى على اللقطة حول وتصرف فيها التملك بنفقة او بيع  
او صدقة فلصاحبها اذا جاء ان باخذ قيمتها ولم يملكها عند ابى حنيفة ومالك والشافعي واجد وقال داود ليس له شيء واذا جاء صاحبها اللقطة

باصحاب

فأعزى على علامته وصفاً وجب على المنتقط عند مالك وأحمد أن يدقه باليه ولا يكفه سنة وقال أبو حنيفة والشافعي لا يارمه ذلك إلا بنية  
 كتاب المنتقط في إذا وجد له في دار الإسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال أبو حنيفة أن وجد في ٥١ كنيسة أو سبعة أو أقل به من

قري أهل الذمة فهو  
 ذمي واختلاف أصحاب  
 مالك في إسلام المسي  
 المميز من البالغ العقل  
 على ثلاثة أقوال أحدها  
 أن إسلامه يصح وهو قول  
 أبي حنيفة وأحمد والثاني  
 أنه لا يصح والثالث أنه  
 موقوف وعن الشافعي  
 الأقوال الثلاثة والراجح  
 من مذهبه أن إسلام  
 المسي استقلالاً لا يصح  
 في فصل في إذا وجد  
 المنتقط في دار الإسلام فهو  
 حرم مسلم فإن امتنع لم يعد  
 بلوغه من الإسلام لم يقر  
 على ذلك فإن أبي قتيل  
 عند مالك وأحمد قال  
 أبو حنيفة محمد ولا يقتل  
 وقال الشافعي يرحم  
 الكافر فإن أقام عليه  
 أمر عليه وأتقوا على أنه  
 يحكم بإسلام الطفل  
 بإسلام أبيه وكذلك بإسلام  
 أمه الأمالك فإنه قال  
 لا يحكم بإسلامه بإسلام  
 أمه وعنه وإنه كتب  
 الجساعة في كتاب  
 الجمالة في اتفق الأشعة  
 على أن رد الأب يستحق  
 المجلس برده إذا شرطه ثم  
 اختلفوا في استحقاقه  
 إذا لم بشرطه فقال مالك  
 إن حوكان ممر وفاريد  
 الباقي استحق على حسب  
 بعد الموضع وقريه وإن  
 لم يكن ذلك شاة فلا

بأصحاب الحاجات والثاني مشدود وخاص بال أهل القاهمة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول  
 الشافعي أنه يجوز للمنتقط أن لا يحرم من قول غيره أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد على قاعدة  
 ما كان متبعاً عنه ثم جاز • وجب ووجه الأول مراعاة ترجيح جانب غيرهم المبتدئ ووجه الثاني مراعاة ترجيح  
 ما يدفع الملاك عن الصد فالأول خاص بالأكثر والآخر خاص بالأصغر فكان حال  
 حال الأكبر يقول لتارك أكل الميتة تنجز بالظن تناعن أكل الجساسة من حيث ناعن أكل نظير الله المتناك  
 ورد وكان لسان حال الأصغر يقول إن مراعاة قضاء نفسه من حيث ناعن أكل الجساسة من حيث ناعن أكل نظير الله المتناك  
 الجساسة فإن الله تعالى يحب قضاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تلتقوا بأيديكم إلى التماسكة قال تعالى وإن  
 جنحوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم أن داود عليه الصلاة والسلام لما نبي بيت المقدس كان كل شيء يناديهم  
 فبكى كذا قال الله تعالى فاقبض الله تعالى إلى الله أن يبقى لا يقوم بناؤه على يد من سفك الدماء فقال يارب الأس  
 ذات في سبيلك بنى الجهاد فقل الله تعالى بلى ولكن الأسر أبادى انتهى • ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 والشافعي في أحد قوليه أنه لا يجوز له أي يقتل عاتر النسخ وإنما بكل سدا لم يمت مع قول مالك وأحمد في أحد  
 روايته أنه يشجع • ومع قول الشافعي في أخرج قوله أنه أن وقع حلالاً يرام يجوز غير سدا لم يمت مع قوله أن  
 المنتقط في طريق يسبح ويزود فالأول في نفسه مشدود وخاص بالأكبر والثاني فيه تخفيف وهو خاص  
 بالأصغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الآخر من قول الشافعي الفصل بقاعدة مما جاز للضرورة  
 بقدرها • وجه آخر أن ترد منها الأشد لنفسه بالأخطأ فقد لا يصح ما يهدك بأكله حتى يشرف  
 على الملاك • ومن ذلك قول مالك وأحمد كثير أصحاب الشافعي وجاعته من أصحاب أبي حنيفة أن المنتقط إذا وجد  
 ميتة وطعام الغريب كل طعام الغريب إذا كان غائباً بشرط الضمان وترك الميتة من قول جماعة من أصحاب أبي  
 حنيفة • وبعض أصحاب الشافعي أي بكل الميتة فالأول مشدد في احتساب الميتة والثاني مشدد في احتساب  
 مال الغير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وجه الأول أن الغالب مهول نيل الميتة طمعه لا يضطر لعدم  
 توقفه في ذلك فقدم الميتة • وجه الثاني أن الميتة لا تمنعها إلا عدم الخلق في الدنيا والآخر  
 فكان أكلها أخف من أكل طعام الغير وحصل ما أكلها بعض مرض في الجسد فبرجى الشفاقة بالبدواة  
 أن شاء الله • وقدر على شخص من أرباب الأحوال في الخليلج أيام عدم الماء وهو يشرب في جاجة معتبة  
 فنظرت إليه شراً فقال في استبداد الله تعالى من زمان صار للقرية بقد الميتة على ما أدى الناس انتهى  
 • ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تعذيب الذم المائم إذا أنقض وإن غلبه جميعهم من قول بعضهم أن  
 الذم يظهر نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وكذلك اتفقوا على جواز  
 الاستصباح به مع قول الشافعي أنه لا يجوز الاستصباح به فعول كلام الأئمة في المسئتين على حال أهل  
 القاهمة من الأغنياء ويحمل كلام الجوز على حال أهل الضرورات • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
 بأباحة الشعوب التي عزمها الله تعالى على اليهود إذا أول ذبح ما في فيه يهودي مع قول مالك في إحدى روايته  
 أنها محرمة وفي رواية الأخرى أنها مكرمة وهما كالواشرين من أحدواختار جماعة من أصحاب الأئمة  
 وجماعة الكرام منهم انصرفوا فالأول مخفف ومقابل من الأئمة من الكراهية تخفيف فرجع  
 الأمر إلى مرتبة الميزان • وتوجه هذه الأقوال الظاهر • ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من اضطر إلى شر بالخير  
 لمطش أو دواءه شر بها وهو أحد أقوال الشافعي مع قول الشافعي في أصح قوليه أنه لمطش أو دواءه شر بها وهو أحد أقوال الشافعي  
 الآخر أنه يجوز للمطش ولا يجوز للتلوذ واختاره جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث معضل  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وجه الأول أن الضرورات تبيح المحظورات • وجه الثاني أن  
 الله تعالى حرم شر بالخير ولم يصرح بما يجوز شر بالمشأ أو دواءه فتفقه من الشر أو ترتب به قطع  
 النظر عن كون ذلك ما حوت به منه ونستفاد الله تعالى ويصح حل الإباحة على حال الأصغر والمنع على

جعل له ويعلى ما أتفق عليه وقال أبو حنيفة وأحمد يستحق الجمل على الإطلاق ولم يتبعوا له وجود الشرط ولأنه يكون معي وفاريد  
 الأباقي أم لو قال الشافعي لا يستحق الجمل إلا بالشرط واختلفوا لعل هو مقدر فقال أبو حنيفة أن من مسرعة ثلاثة أيام استحق أن يعذب

وان ردعهم دون ذلك برضه الحاكم وقال مالك له اجر المثل وعن احمد واثنا عشر ائمة انما وردوا ولا فرق بين قصير السافة وطويلها ولا بين المصر وطارج المصر والثانية ان جاءه من المصر عشرة دراهم ومن خارج المصر فان يكون درهما عند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير واختلفوا ٥٢ فيما انفقه على الآبق في طريقه فقال الجسنية والشافعي لا يجب على سيده ان انفق من ماله وهو الذي

[illegible]

حال الاكل من المتاع في التلاوي دون اكل طيب قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لي يحمل شفاعة امي  
فياحم عليا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز ان يرهبستان غير موه وه وقدر محوط ان يأكل من  
فاكتهما الطيب من غير ضرر وذا الايات مالكة وامام الضر وزيقا كل بشرط الضمان مع قول احد في  
احدى روايته انه يباح الاكل من غير ضرر وذا الضمان عليه ومع قوله في الواية الاخرى انه يباح  
للضرر وذا الضمان عليه فالاول مشدود واولا والاني تخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باسحاب ضيافة المسلم للسلم اذا مر على قريته ولم تكن  
ذات سفر ولم يكن به ضرر ورددون الوجوب مع قول احد وجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب لدلة  
واحدة والثلاث متعصية وبني امتنع من الواجب صار عليه دينيا فالاول تخفف خاص باسعاد الناس والثاني  
المشدد خاص باهل المروآت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم اخيه  
بكرم المروءة وطلب خلد ذمة اخيه من تعده اخلافا به ثم ان المروءة اساطط الخلق به بذرتة  
فعمدا المصير ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان اكل الكسب الزاوعة والصناعة مع ولد الشافعي في  
اظهر قوله ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص وكثرة النفع المتعدى  
الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين واهة تعالى اعلم

﴿ كتاب الصيد والذبايح ﴾

أجمعوا على أن الذئب المقتطع بأذن المسلم العاقل الذي يتأق منه الذئب سواء الذكر والانثى وكذلك أجمعوا على تحريم ذئب السكاك وغير أهل السكاك وعلى أن الذئبة تعص بكل ما نهى الله عنه وحمل به قطع الحلقوم والمرى من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حديد يقطع كما يقطع السلاح المحدود واتفقوا على أنه لو أبان الرأس بحجر فذلك المذبوح وقال سعيد بن المسيب يحجر ووجه هذا القول أنه ليس على كسفة الذئب المشروع وكذلك اتفقوا على أن السنة أن تحرق الألب قائمة معقولة وهي أن ذئب البقر والتمن مضطجعة وانفقوا على جواز الاصطيد بالجوارح المعلقة كالكلب والفهد والصقر والشاهين والباري لا الكلب الأسود عند أحمد كما ساق وعن ابن عمر ومجاهد أنه لا يحرق إلا بالكلب فقط ولو رمي طائرا أخر حرق فقط إلى الأرض فوجد ميتا حل باتفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك فهل الأئمة الثلاثة أنه لا يحرق الذئب كالباسن والظفر مع قول أبي حنيفة تعص إذا كانا منفصلين يعني عن الذئب فالأول مشدد وعليه انتهى عن الذئب مع ما والى الثاني فيه تحفظ وخلاف ووجه إذا كانا منفصلين أنه ما نهى الله أن يذبحه فحمله ما نصليان في ذئب أن يكون منفصلا لا يتأكد قطع الحلقوم والمرى فهو ذئب ذلك التي تعذب الحيوان وعدم الإصراف في الذئب المأخوذ حتى قال به من العلماء أنه بشرط أن الذئب أن لا يقع السكين أسقطه مشلا ومتى رفعها حرمت الذئبة فاهم فرجع إلى الأمرين الميزان ومن قال ذلك قال يجب قطع هذه الأربعة فهي الحلقوم والمرى والودجان مع قول الشافعي أنه يجب قطع الحلقوم والمرى فقط ومع قول أبي حنيفة أنه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرى والودجان فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعد فيه تخفيف فرجع الأمر لمرتين الميزان ووجه ما ظاهره أن كلاهما مخرج للدم الذي يضرب بقاؤه في الذئبة ولو مع بطء ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ذبح الحيوان من فمها وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والأول تعرف الحيا واستقرت بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا تحل بحال فالأول تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول معروف ووجه الثاني أنه خلاف الذئب المشروع ومن

المجمع عليه الفصل ١٠ وأما الاختلاف فيه فته تورث ذوى الأرحام الذين لهم حق كآب الله عز وجل وهم عشرة أصناف الأول الأم ذلك  
وكل جد هو جد قاطنين وأولاد البنات وبنات الأخوة وأولاد الأخوات وبنات الأخوة للأم والأم للام بنات الأعمام والعمات والأخالات  
والأخوات لهم فذهب مالك والشافعي إلى عدم تورثهم قالوا يكون المال لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن زهرى والأوزاعي  
والمذنبون لهم فذهب مالك والشافعي إلى عدم تورثهم وحكى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن عباس ذلك عند ينفق أصحاب ألف ومئتين والنسب

بالاجماع وعن سبعة من السبعين ان مال رث مع الميت فله مال مالك والثاني اذا مات عن أمه كان لها الثلث والباقي لست المال أو  
عن بنته فله النصف والباقي لست المال وفي مال أو أجنبية وأجد مال كله لأم الثلث ٥٣ بالفرض والباقي بالرد كذلك للبنت

ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو عمر ما يذبح أو ذبح ما يفرج حل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح بغير الوتر وخشاة  
من غير وتر وذل ثم وكل وجه بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديدان لم يعمل  
على الكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه القهرم انه ذبح غير مشرور وكل جعل لا يوافق  
الشريعة فهو غير صحيح فلا يعمل به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كراهه فوجده في جوفه  
حذفتها ميتا حل آكله مع قول أبي حنيفة انه لا يعمل فالاول تخفيف يجوز على حال من طابت نفسه بما كره  
مع العمل بمحدث ذكاهما بخبره ذكاهما والثاني فيه تشديد يجوز على حال من لم تطب نفسه بما كره ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز الاصل طيبا بالكلب الممل سواء كان أسودا أو غيره وبشره من الخوارج المعلة  
مع قول أجدانه لا يعمل صيد الكلب الأسود ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصل طيبا بالكلب فقط  
فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث وشوجه استثناء الكلب الأسود ما ورد من الشيطان وصيد  
الشيطان رجس لانه لا يملك له ولو كان له كتاب لم يصيد كذبهم فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد ان  
الاصطيد بالكلب هو والوردي الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه تشكك فشم السبع وغيره ومع  
انه ورد ما شهد تشبيه السبع كلبا في حديث الهام سلط عليه كلبا من كلاب فسلط الله تعالى عليه السبع  
فأكله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب الممل اذا استرسل على الصيد بطله واذا خرج  
عنه انزعه واذا اشلا ما استولى كونه اذا أخذ الصيد أمسه على الصائد دخل بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك  
لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول التقيد  
لما يذبح بالثلاثة شروط الاول فكان فعل الجوارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يعمل  
كمال الانقياد لا يكونه بعمل الصيد للصائد ويحتمل بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه يشترط في الجوارح ان تتكرر منه الشرط مرات حتى يسمى مملها أو قل  
ذلك زمان مع قول مالك والثاني ان ذلك يحصل مرة واحدة فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ويصح جعل الاول على حال أهل الورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الشافعي  
باحتساب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد انه لو ترك أو عامدا لم يصير مع قول أبي حنيفة انه لا يشترط في  
حال كونهذا إذا كان تركه كذا ما حصل أو عامدا فلا وقع قول مالك انه ان تعمد تركه لم يعمل وان نسي فيه  
روايات ومع قول أجد في أظهر رواياته انه ان تركه عند ارسال الكلب أو الرمح لم يعمل الاكل من ذلك  
الصعد على الإطلاق وحدها كان تركه أو سهوا أو وقع من داود والشعبي وأبي ثور ان التسمية شرط في الإباحة بكل  
حال فإذا ترك التسمية عامدا أو ناسها لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول تخفيف والثاني والاربع مشدد والثالث  
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاحاديث تشدد لجميع الاقوال فان الامر بالتسمية يشمل الوجوب  
والندب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد لم يقتله ثم أذله وفي حيافة مستقرة  
فان قيل ان سبع الزمان الذكاة حل مع قول أبي حنيفة انه لا يعمل فالاول تخفيف والثاني والاربع مشدد  
والاثنان ياهل الورع والثاني والاثنى بعمره الاول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتيهما والثاني  
في أصح قوليه ان الجوارح لو قتل الصيد بقتله حل مع قول أجدوا في يوسف ومجد وغيرهم انه لا يعمل فالاول تخفيف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاثنى ياهل الخصاصة الاول وياهل الرفاهية الثاني ومن  
ذلك قول أبي حنيفة والثاني في أن يرخ قوليه وأجدان الكلب الممل ولو أكل من الصيد حرم وكذا ما صده قس  
ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والثاني في القول الآخر انه يعمل فالاول مشدد خاص ياهل الورع والثاني  
تخفيف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان جازعة الطير في  
الاكل بالكلب حل مع قول أبي حنيفة انه لا يحرم ما كانت من جازعة الطير فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوليه وأجدانه لو رمى صيدا أو رمل عليه كلبا فقهر

فصل في اتيقاع وان القاتل عبد طالبا الارث من المقتول ثم اختلفوا فمن قتل خطافا ل أو أجنبية والثاني وأجد لارث وقال مالك  
يرث من المال دون الدية فصل في اتيقاع وان القاتل عبد طالبا الارث من المقتول ثم اختلفوا فمن قتل خطافا ل أو أجنبية والثاني وأجد لارث وقال مالك

ملتين كالم ودي والنصراني وكذا من اعداه من الكفار ان اختلفت ملتهم وقال ارجنفة والثاني انهم اهل مله واحدكمهم كقار برت  
بعثهم بعثنا **فصل** في الفرق ٥٤ والقنلى والمدي والموقى يحرى اوطاعون اذ لم يعلم ايهم مات قبل صاحبه لم يرث بهتمهم

غاب عنهم وخدمتهما والعقربا يجوز ان يورثه ويحوز ان لا يورثه بل محل مع قول ابي حنيفة انه ان وجدته  
في يومه حل او بعد يومه بل محل واختار جماعة من اصحاب الشافعي لئلا يصح الحديث فيه فالاول مشدد والثاني  
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لو نصب احدا له فوق غيره صامد ومات  
لم يصل مع قول ابي حنيفة ان كان فيها صلاح فقتله بحد حل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لو قوتش انسى فله يرد عليه فذ كاته حيث قد عذبه فذ كاته  
الوحشى مع قول ما شاذ كاته في الحلق والالبه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
ووجه القواين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واحد في احدي وابنه له لورعى صديقه فقد اقصى من كل  
واحد من انقطع عن من بكل حال مع قول ابي حنيفة انه لا يعلان الا ان كان اسوا ومع قول مالك ان كانت  
القطعة التي مع الراس اقل لم يخل وان كانت اكبر حلت ولم يخل الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الرابع لاجتماع المحترمين ومن ذلك  
قول الشافعي ومالك في احدي وابنه انه لو ارسل السك على الصبي فبره فلم يبرز وزاد في عده لم يصل  
اكامه مع قول ابي حنيفة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القواين  
ظاهر ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لو اخذت الصبي من يده لم يزل ملكه عنده مع قول احمد انه اذا ابعده  
البره زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل واحد وجه راجع  
الى ما ظهر لجمهورين ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لو سطر اربا بر او حمله في برجه فطار الى برج غيره لم  
يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن انس يبرجه يعطى ملكه صامد ملكا كان انتقل الى برجه فان عاد الى  
برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى  
اعلم بالصواب **والفشرع** في ذريع البوع وابعده من ذريع النكاح والجراح الى آحر ابواب الفقه على وجه  
الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها بعد التلا بطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فقول  
والله التوفيق والهداية وهو حسي ونم الوكيل

**كتاب البوع**

اجمع العلماء كاهم على حل البيع وغيره بل باوانفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق  
انصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما المسائل  
التي اختلفوا فيها فن ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول ابي حنيفة واجرانه يصح اذا  
كان غيرا في باب البيع لكن ارجنفة بشرط في انه فاد البيع اذ ناسبا قما من الولي واحد بشرط في الانقاد  
اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور وفرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان  
ووجه الاول العمل بظاهرة قوله تعالى ولا تؤنوا اليه فاء اموال التي جعل الله لكم قياما لا اموال تنصرف  
الى بيع والثمن في معنى اعطاه الله فاما المال لاستلزامه البيع والشراء لئلا يمال والمخاطبة بينهما نص  
الفتن الموقع لكل من مافي اضعاء المال في غير طر بقة الشرعي ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن  
الولي لا على الصبي فصع البيع لان الصبي حثث كاله لال والمقادير غيره ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه  
لا يصح بيع المكرمه مع قول ابي حنيفة ببعته فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصريحة في ذلك والثاني مخفف  
ووجه اخذ بظواهر المال لانه لا اطلاع لنا على بيعه الا كراهي رجوعه الى ما في قلبه بعد فقد يكون عذبه  
وقدره على احتمال الضرب والحبس خلاف ما اظهره ثنائ العجز وقد صرح انما لا يصح لما راي لنفسه في  
ذلك من الخلف والصحة لا يمان فبني الثمن مختار اعداها على ذلك لاختصاصه من عقوبة النظام له بحس او  
غيره وجعلنا الاثم على الظالم فقطدون المشتري ويصح الحاق الاثم بالمشتري ايضا صاحب علم بالاكره ومن  
ذلك قول الشافعي في ربح قوله والى حنيفة واحد في احدي وابنه عثم انه لا يعتد البيع بالماطلة مع  
قول مالك ان البيع يشعدها واختاره ابن الصياغ والنوري ووجهه من الشافعية وهو قول الشافعي الاخر

بعثنا **فصل** في الفرق ٥٤ والقنلى والمدي والموقى يحرى اوطاعون اذ لم يعلم ايهم مات قبل صاحبه لم يرث بهتمهم  
يعضا ورثة كل واحد  
منهم بالقرينة بالاتفاق  
الا في رواية عن احمد  
وذهب علي وشريح  
والشعي والحنفي الى انه  
يرث كل واحد منهم الآخر  
من تلامذه دون طرفه  
وهي رواية عن احمد  
**فصل** في ومن بعثه  
سرو بعثه رقيق لارث  
ولا يورث عند ابي حنيفة  
ومالك والشافعي وقال  
احمد وابو يوسف ومحمد  
والمرزوق ورث ورث بقدر  
ما فيه من الحرية **فصل** في  
والكافر والمرد والقاتل  
عندا ومن فيه رقيق ومن  
خفي مسرته لا يجيبون  
كلا يورثون بالاتفاق وعن  
ابن مسعود وحده ان  
الكافر والعبد وقائل  
العبد يجيبون ولا يورثون  
والاخوة اذا جموا الام  
الى السدس اراخذوه  
بالاتفاق ويرى عن ابن  
عباس ان الاخوة يورثون  
مع ان ابان جموا الام  
فياخذون ما يجبرها عنه  
والشهر وعنه موافقة  
الكافة والجدد ام الاب  
لا يرث مع وجود الاب  
الذي وابنه اشأ بالاتفاق  
الثلاثة وذهب احمد الى  
انها ترث معه السدس  
ان كانت وحدها او  
تشارك الام فيه ان كانت  
موجودة والاخوان

يحييان الام من الثلث الى سدس بالاجماع وحكي عن ابن عباس ان لهما جميعا الثلث حتى يسير وثلاثة فيكون لهما  
السدس **فصل** في مسألة زوج وابو بكر وزوجه وابو بكر ثلث ما بقي بعد فرض الزوج اوال ووجه عند جميع الفقهاء الا ان



الاب تراث ايضا واشتغل ثلث الشافعي فقال مغل قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور وعنه والراجح من مذهبه والجدد من جهة  
الاباذا كانت اقرب من الجدة ٥٦ من قبل الامار كتم الجدة من قبل الام في السدس ولا تحجبها هذا مذهب مالك والشافعي وزيد

اذبا به سألته وشروط انه اذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيها  
ان قال السامع بقتل علي اني اردت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفسخ البيع  
ويكون القول الاول لاجل انما خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاشتباه خيار البائع وحده وكذلك  
قول الامامة الثلاثة لانهم قسموا الثمن في مدة ان خياره مع قول مالك ان يتردد في الايام الثلاثة من قبل المشتري  
وقول أبي حنيفة فيه ما تحففت والاول في المسئلة الثالثة تحففت والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان ثبت له ان خياره ففسخ  
البيع في حضور صاحبه وقبضه مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه فالاول فيه تحففت  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان صاحب الجارية ان خياره بالخيار فكذا في اذن  
له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني انه قد نبه له عند حضوره وغير ذلك  
فراهم ابو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول على حال الكاثرين برون لانهم لم يخطوا الاوفر  
وحمل الثاني على حال من كان بالفسخ من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا شرط خيار يجوز  
في البيع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز وتوضر له مدة كدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول  
احد بصحة ما عمن قول ابن ابي ليلى بفسخ البيع وبطلان الشرط فالاول شدد والثاني فيه تحففت والثالث  
تحففت والاربع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط  
ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول احمد بصحة ما قام عنده من طريق اجتاده هو وجه قول ابن ابي ليلى  
ان البيع قد انعقد بالصيغة ولم يفلت فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتماع الجاهل  
فانما لم يزل يلبس ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان ثبت له ان خياره ففسخ البيع مع قول أبي حنيفة  
ان خياره يسقط عهده في الوقت ينقل الملك فيه الى المشتري في مدة ان خياره ان كان الميت البائع وتوجه فيه ذلك  
مذكور في كتاب الفقه بتفصيله وتعارفه فلا ينيل بذكره ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يجوز للبائع  
وطا الحاربه في مدة الخيار ولا يجوز ذلك في المشتري مع قول احمد انه لا يجل وما هو الا للبيع والمشتري فالاول  
تحففت والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن الحاربه لم يثبت  
الا بقبضه مدة الخيار فكذا في المشتري من الوطء وقف حله على  
الاستبراء ولم يوجده ووجه قول احمد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق صحة الملك ولم يوجده ذلك في  
مدة خياره فذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين

### باب ما يجوز فيه وما لا يجوز

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لادوية قال علي وابن عباس  
وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع مالا يقدر على تسليمه كالطريق والمواعيل في العبر والعبد الابن خلافا  
لان عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز بيع الابن وعن عمر بن الخطاب وزوا بن ابي ليلى انه اذا باع  
الطريق والمواعيل في ركعة عظيمة وان احتج في اخذه الى مؤنة كغيره او اجعوا على صحة بيع المسك وكذلك  
خارته ان انفصلت من حي عند الشافعي واتمسقوا على ان ابن المراء طاهر وعلى جواز شراء المحف وانما  
اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وما اما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي واجد  
انه لا يجوز بيع العين الخمسة في نفسها كالكلب والغنم والخر والسردين فان تلف الكلب او تلفت فلا  
قيمة له وكذلك لا يبع عند الثلاثة بيع النحر ولو غسل بالباطن مع قول أبي يوسف انه يجوز بيع الدهن النخب  
ولم يغسل ومع قوله امامنا لا يبع النحر والكلب والسردين وان وكل المسلم ذم في بيع النحر والنيبذ وفي  
ابن عباس ما عمن قول بعض اصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم انه مكر ووجه قول بعضهم

وابن مسعود وقال ابو حنيفة  
السدس البع من قبل  
الاباذا كانت اقرب  
من ابني من جهة الام  
فصل في الجدة  
الاخوة فيكون منه ولا  
يحبسون عند أبي حنيفة  
ومالك والشافعي واحمد  
وروي عن ابن بكر وابن  
عباس وعائشة وابن الزبير  
ومروان ومعاذ وابي موسى  
وابي الدرداء ان الخلد  
يسقط الاخوة والاخوة  
من الابوين بما دون الجدة  
نالاخوة من الاب ما لم  
ينقصه عن الثلث عند  
كافة العلماء وروي عن  
علي انه يسم لها دونه  
واختلاف الامامة في  
الاكديوه وهي زوج  
وام وحدوا تحت ابوام  
اولاب فقال مالك والشافعي  
واحمد لزوج النصف  
والام الثلث والاخت  
النصف وللمد السدس  
ثم يقسم الجدة والاخت  
نصفهما الثلاثة للثلاث  
ولما الثالث وقال ابو حنيفة  
للام الثلث وللزوج  
النصف والباقي للمد  
وتسقط الاخت وفصل  
ومن اجتمع فيه جهتا  
فرض ورت عند مالك  
والشافعي باقواها فقط  
وعند أبي حنيفة واحمد  
برت بالسيتين جميعا ولو  
اجتمع اثنان احدهما

لام كان الاخر منهما السدس والباقي بينهما بالاقية في ركني عمر ابن مسعود والحسن وابي ثور ابن العم  
الذي هو اخ لام اول بلال فصل في كفاة العكس فيقولون بان الارث لا يثبت بالموالاة ذهب القاضي النيشوبه هاروقا لرحمته ان والاه



وعاقده كان له ثقله مالم يعقل عنه وابن الملاحة قال اوحيته تسقى أمه جميع ماله بالفرض والعصبة وقال مالك والشافعي تأخذ الام  
الثالث بالفرض والشافعي لم يمت المسألة وعن أحمد وابن ابي حنيفة عصبة أمه فاذا خلف ov أما خلافا للام الثالث والباقي للخال

بجواز بيع الكلب المأثور في اجسا كماله الاول مشدد والثاني في تخفيف والثالث مخفف والاربع فيه تشديد  
والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه نصيبا احتداد صاحبهم انه لم يردنا دليل صريح على منع  
بيع العسر حين خلاف الجور وبيع جل قول أبي يوسف يجوز للسلم ان وكل ذميا في بيع الخمر على كونه كان  
يرى ان القول بغيره يفرح بعض والحديث اعلم بان ما هو هذا الذي لا مسلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة  
يجوز بيع المدبر مع قول أبي حنيفة لا يجوز ان كان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع  
الامر الى ترتيب الميزان والاول خاص بالاصغار الذين قد يحتاجون الى من المدبر بعد التدبير فيكون توسعة  
الائمة عليه يجوز بيع المدبر وصرف عنه في ضرر وانه رجهه وذلك أحق من عتق المدبر ووجه الثاني ان  
رطب النسيئة تعالى الله تعالى بالنسيئة لا يجوز بيع الوثف مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيعه مالم يتصل به حكم حاكم كذا  
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوثف مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيعه مالم يتصل به حكم حاكم كذا  
يخرج الوثف يخرج الوصاف فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى ترتيب الميزان والاول خاص  
بالاكثر كما في المسئلة قلها والثاني خاص بالاصغار فكما يجوز له الرجوع عن وصية كذلك يجوز له الرجوع  
عن وقفه لاسيما ان احتاج اليه ولم يحكمه حاكم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول  
أبي حنيفة هو ماله لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه في ضمن قوله تعالى  
فان ارضن اليك فاقوهن اجورهن أي من لبنهن وأجره منهن لتزول لطفه فلوله تعالى فاقوهن اجورهن  
مؤذن بصفته ومنه وجه الثاني انه لا يحتاج الى لبن لا ذمية في العادة الا لادميون ومن المعروف ان تسقى  
المرأة لبنها ولولد أخيه السلم بل من شرف النوع الانساني ومنه دخول الشافعي وأحمد في احديهما وابنه  
انه يجوز بيعه ومركبة كونهما فاحتج الجميع بقول أبي حنيفة وأحمد في أصحروا وابنه انه لا يصح بيعه والا  
اجارته وان تحت صلحها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول تقرير أبي  
صلى الله عليه وسلم عقلا على يده ورواهما أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس الى الملائمة ووجه  
الثاني ان مكة حرم الله تعالى الخاصة فلا يبيع فيها ولا اجارتهما كالا يجوز بيع المسجد واجارته اذ باع الله  
تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله تعالى في حرمته على الكسوف والشهود فان البيع اغتفرع عا بالمالين  
وهو في حجاب عن زبه ورجل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم يشهد الله فلا يبيع ولدت قال بعض الصوفية ان  
الانبياء والاولياء لازكاه عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا له وان كان الجور وعلى  
خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزاء بشرى فانهم ومن ذلك قول الشافعي في أربع  
قوله انه لا يصح بيع ماله عذبه من ان ماله مع قول أبي حنيفة وأحمد في احديهما وابنه انه يصح بوقف  
على اجازة ماله وهو الاقدم من قول الشافعي بخلاف الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة ومع  
قول مالك انه يوقف البيع والشراء على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع  
الامر الى ترتيب الميزان ونحوه الاقوال طارها من اجازة ذلك يبيع ماله حال الاقتضا ذلك تقديم  
وتأخير ومن ذلك قول الشافعي ويحذر من الحرف ان لا يجوز بيع ماله يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه  
عقارا كان او متقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيعه قبل قبضه  
القبض وأما مسأله يجوز بيع ماله بغير اجازة كان المبيع مكيلا أموزنا وأومعد والميزان به مع قبل قبضه  
وان كان غير ذلك سار فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان  
ووجه الاول نهى الشارع عن بيع ماله قبضه ووجه الثاني أن العقار لا يخاف تقريبا لايده وقوع البيع  
وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التبرع على الطامع بخلاف ماله ووجه قول أحمد أنه قد مضى للمكيل  
والوزن والمعد عدة فلا تعدو عليه القرض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القبض في المتقولا يكون  
بالتقبل وفي المالا ينقل للعقار والمال على الاجازة والمصلحة مع قول أبي حنيفة فان القبض يكون في الجميع والمصلحة

والثانية انها عصبة فيكون  
الامال جميعها نصيبا  
فصل في المول عند  
كافة الفقهاء جميع ثابت  
معمول به فاذا زادت  
الافراض على سهام التركة  
دخل النقص على كل  
واحد منهم على قدر حقه  
وأعلنت المسئلة ثم تقسم  
بعونها على كل ذي سهم  
على قدر سهمه عائلا  
كالذين اذا زادت على  
التركة تقسم على  
الحصص وينقص كل  
واحد منهم على قدر دينه  
وقد انعقد الاجماع في  
خلافه عمر رضى الله عنه  
على ذلك ثم خالف فيه  
ابن عباس بعمود عمر  
ابن عمر وقال بطلانه  
فقبيل له هلا قلت ذلك  
بعضه عمر فقال هنته  
وكان مهيا فقل له رأيك  
من الجماعة أحب اليك  
من رأيك منفردا ونفق  
الائمة على أن العمل  
لا يكون الا بالاصول  
الائمة الستة والاثنا عشر  
والاربعة والعشرون  
فصل في السطوان  
استعمل صارها قال مالك  
وأحمد لا يورث  
وان تحركت ونفس الان  
يطول به ذلك أو رضع  
فان عطس فسن ماله  
روايان وقال ابو حنيفة  
والشافعي ان شجرة أو

( ٨ - ميزان - في ) تنفس أو عطس ورث وورث عنه فصل في الخنزير المشكوك وهو من فرج جود كرقا ليجوز  
حنيفة في الشهر رغبه ان يبيع من الذي كرهه وعلام يوم الفرج فهو انى او منه الاعتبار ببقية ما كان استوي باقي على اشكاله الى ان يخرج

له حية أو باقي النساء ورجل أو يد له أو يوطأ في فرجه أو يحمض فيه أو امرأة تلم بظهره شي من ذلك فهو ومشكل ومبراة مبراة أنقى  
وكذلك قال الشافعي ولكن يخالفه ٥٨ في مبراته فقال يعطى الابن النصف والخمى الثلث ويوقف السدس حتى يشين أمره أو يخطأ  
وقال مالك وأحد يورث

من حيث يقول فإن كان  
يعمل منهما اعتبر أسبقهما  
فإن كانا في السبق سواء  
اعتبرا كغيرهما فورث  
منه فإن بقي على أشكاله  
وخلف رجل أبنا وخنى  
مشكلا قسم لثنتي نصف  
ميراث ذكر ونصف  
ميراث أنثى فيكون لابن  
ثلث المال وربعه لثنتي  
ربع المال وسدسه

كتاب الوصايا

الوصية ثلث ما تملك من مضاف إلى  
ما بعد الموت وهي جائزة  
مستحبة غير واجبة  
بالإجماع لمن لم يستعده  
أمانة يجب عليه أن يورث  
منها وأعلمه دين لا يورثه  
من هولة أوليته عنده  
وعدمه بغير إرشاد فإن  
كانت ذمته متعلقة بشئ  
من ذلك كانت الوصية  
واجبة عليه كقرض أو  
مستحب لغير وارث  
بالإجماع وقال الأزهري  
وأهل الظاهر إن الوصية  
واجبة للأقارب الذين  
لا يرثون الميت سواء كانوا  
عسبة أو ذرية وحرم إذا  
كان هنالك وارث غيرهم  
فصل في الوصية لغير  
وارث ثالث جائزة بالإجماع  
ولا تفتق سرائر إجازة  
والأقارب جائزة موقوفة  
على إجازة الورثة وإذا  
أوصى بأكثر من ثلثه

ووجه القولين ظاهر أما الأول فالقول بسهل دخوله في اليد فكان مقتضىه لا يجهل إلا بالنقل بخلاف  
المعار ووجه الثاني أن السامع إذا خلى بين المشتري وبين المبيع فمقتضىه منه تحصيل الغرض من النقل  
بذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبد أو ثوب من أثواب مع قول أبي  
حنيفة أنه يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد أو ثوب من ثلاثة أثواب بشرط أن يسار دون ما زاد على الثلاثة فالأول  
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه القولين ظاهر لأن شرط الخبر ورد  
الأمر إلى الرضا فكان الثاني المشتري مرضى بالصبيان كأنه ملك ومن ذلك قول مالك والشافعي في أراج  
القولين أنه لا يصح بيع العين إنقضية عن الماعدين ولم توصف له مبيع قول أبي حنيفة أنه انصع وبشت للمشتري  
الخيار عند رد المبيع كمال أحد في أصح المآل وبين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس  
والنوع كقوله بعتك ماني كي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصح جعل  
الأول على بيع ما يملك فيه الثمن بين مدة العقد أو زمة والثاني على ما لم يملك فيه ثمنه وبه قال بعض الشافعية  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيعه ولا شرائه إلا إذا كان رأى شأ قبل المعنى مما لا يتغير كالعبد  
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حديث ابن السبع عن تراخ وقد  
رضى الأعمى بذلك ووجه الثاني نصه والأعمى من أدراك الجيد والردى فربما إذا أخبره الغير برداء  
لثمنه فلا يحتاج إلى رد مع الحياة والنجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقي لا في قسمه  
الأعلى مع قول أبي حنيفة يجوز له فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مشدد مخفف خاص بيوم الناس  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة به صبيح الخطة في سننهما مع قول الشافعي في  
أراج قوله أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعموم والثاني مخفف مشدد خاص بالأكثر فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العبد في كوارته أن شود مع قول أبي حنيفة أنه  
لا يجوز بيع العبد فالأول مخفف خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالأكثر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
وطريق الإنسان في الاستعاقع أن يتبعه من صاحبه وذلك لأنه لا ينقطع ببدن ولا وزن ولا كبر فخرج عن  
موضوع المباحات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع ثوب من الخ في الضرع مع قول مالك يجوز بيعه  
أمامه لونه إذا عرف قدر حلالها فالأول فيه تشديد وله الحديث الصحيح في ذلك الثاني مخفف لتساع غالب  
الناس به أمامه لونه غالباً بل وإنما ينسج بقرة الشهر وأكبر بطريق الإباحة وأولاه والأول خاص  
بالأكثر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة حيث طابعت نفس البائع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة  
بإباحة بيع المخيف من غير كراهة مع قول أحمد والشافعي في أحد قوله بكرامته وصرح ابن القيم في الموزنة  
بأحريم فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المبيع حقيقة إنما هو الجلد والورق وما القرآن فليس  
مخالفاً للورق ووجه الثاني أنه لا يعل انفصال الألة عن المعاني فكراهة البيع له دخوله معاني القرآن في  
شأن ذلك فتنجس لاسيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وإن كان لا ينطق به واقعة ما فاقهم  
وأكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصر الخمر مع  
الكراهة مع قول أحمد بدم الصحة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي يؤخذ  
بها العبد أو الماسائل فقد يحال بين العبد وبين المبيع في ذلك كان يصح العنب بأن يرد أن يصبره خمر أو غير خمر  
لعدم تحققه فانه يمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع العنب لعاصر الخمر وكان سفيان  
الثوري يقول بيع الحلال من شئت وجه الثاني سد المدايلان ما يتوصل به إلى الحرام وهو مرام ولا يتصدى  
لنظر إنسان إلى ثوب مرضوع في طاق على ظن أنه امرأة أو حبة فحرم عليه ذلك فافهم ومن ذلك قول  
الأئمة الثلاثة بصرم إجازة ضرب الفحل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب الفحل فالأول مشدد

وأجاز الورثة ذلك فذهب مالك عنهم إذا احتاروا في مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعده وروى في صحته فافهم الرجوع بعده وروى  
وقال أبو سعدة والشافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته أو في مرضه (فصل في) ومن أوصى له بجمل أو بغيره جاز ذلك لأنه لا ينعى أنثى



وحد لا يجوز زله عند الشافعي وأحد أن يوصى إلى أختي بالنظر في أمر أولاده مع وجود أمه أو جده إذا كان من أهل العدل التوقال أبو حنيفة ومالك تضع الوصية إلى الأختي ٦٠ في أمر الأولاد وقضاء الدين وتنفيذها الثالث مع وجود الأب أو الجد وإذا أوصى إلى عبد لم يفتق نعت الوصية منه

والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول النظر لعمدة العلمين ووجه الثاني عدم النظر إليها فلا يصحكون عنده الحدوث من جنس العلم إلا إذا خرج ومالم يذبح فجنس آخره ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الحنطة مثله مع قول أحد يجوز بيعه مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدها بالأحرار استوى باقي النعومة والخشونة فالأول محدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القول في ذلك كالوجهين في المسئلة قبله في المثلة وعندهما والله تعالى أعلم بالصواب

### باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل شئ حتى جامعها إلا المنقول كالذو والبكرة والسرور ونحوه الأول أبواب المنصور بترحقها والأحباب والرف والسلم السموات وكذلك اتفقوا على أنه إذا باع غلاما أو حرة وعلم ما شأها لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود والسيار وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال مثلك ثمة هذا العستان إلا بهما مبيع وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الجماع والاتفقوا وأمما الاختلاف فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلة أو عليها طلع مؤخر دخل في البيع أو غير مؤخر لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون البائع بكل حال مبيع وقول ابن أبي ليلى إن الثمرة لا تشرى بكل حال فالأول فصل والثاني والثالثة تشدد في جميع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الشق الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطلع قد صار ظاهرا ثم لا يدخل في البيع كقمة النخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع في حيلة النخلة فتشمل طلعها وما ظهر ثم لم يظهر ومن هذا ما علمت قوله ابن أبي ليلى والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع الثمرة ما ظهر من النخلة مع ما ظهر بعد ذلك لم يبيع البيع مع قول مالك أنه لا يبيع فالأول محدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول أن العقد شتمل على معلوم ومجهول فكذا لا يشرى حده الله تعالى من الثمرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبما يحتمل العدل لا يبيع بالجزء من الثمن المقابل الذي يخرجه الله من الثمرة ونظر ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع ثمرة أو شجرة أو شئ غصنها لم يبيع مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول محدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول عدم تخصيص ذلك الغصن من الثمرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالأكثر من أهل الريع ووجه الثاني المسألة تشمل ذلك عادة تضع استثناء القطن والله تعالى أعلم

### باب بيع المصرة أو الدبال العيب

اتفقوا على أنه لا يشرى في الأبل والبقر والقصن على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البائع إذا قال لا تشرى أسلف المبيع وخدش العيب لم يبيع لا تشرى على ذلك وإن قاله المشتري لم يبيع البائع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا قال البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد بخلاف ما ظن ابن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشتري عبدا على أنه كافر فخرجه أسلف ماله ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبده مالا باعه وقبلنا أنه أي المبيع على ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في معلق البيع بعماله وكذلك أئمة غيره وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفقا الأئمة الأربعة وأمما الاختلاف فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الدبال في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته في الأول مخفف على المشتري محدد على البائع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول وقوع التدليس من البائع مخفف عن المشتري ودفع وجه الثاني ظاهره وكذا القول في ما شر ما يشدد فيه العلماء لأن قصدهم التفتق من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضا من رؤية الخطأ لا يفرل أنفسهم دون أخواتهم اه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد أن الدبال يبيع على التراضي مع قول مالك والشافعي أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكثر الذين لا خوف عندهم على أحد من معاملهم ولا يرعون أنفسهم على

كما إذا أسند الوصية إليه فانما الأنصح فانه لا يترتب عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد وروايتان وقال أبو حنيفة إذا نسق بضم أنه عدل آخر إذا أوصى إلى الفاسق يخرجه القاضي من الوصية فإن لم يخرجه بعد تصريفه بعت وصيته واختلفوا في الوصية للكره فمالك قال لا يشرى وأحمد قصص سواء كانا أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا تصح لأهل الحرب وقصص لأهل الذمة خاصة فصل في الوصية إن يوصى بمأوى يه إليه غيره وإن لم يكن الوصى جعل ذلك إليه هذا منسحب إلى حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين وإذا كان الوصى عدلا لم يحتج إلى سبيلها كتنفيذ الوصية اليه أو بغيره جميع تصرفه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إن لم يجره حاكم لجميع ما يشرى به ويبيعه للمعسر مردود وما ساق عليه فقوله فيه مقبول في فصل في بشرط بيان ما يوصى به وتعيينه فإن أطلق الوصية فقال أوصيت السكك لم يصح عنده أبي

حنيفة والشافعي وأحمد كان ذلك انقضاء وقال مالك تصح وتكون وصية في كل شئ وعن ما يشرى به أخرى أنه لا يكون وصيا فيها عنه وإذا أوصى لأقربيه لم يدخل أولاد البنات فيه عند مالك فإن أولاد البنات عنه ليسوا بعقب ويعطى الأقرب فالقرب

وقال أبو حنيفة آثار به ذو وجه ولا يعطي ابنه ولا ابن الخصال وقال الشافعي إذا قال لا تاري دخل كل قريب وإن بعد لا أصلا وفرع وإذا قال  
لن تربي وعني دخل أولاد البنات وقال أحمد في إحدى روايته من كان يملكه في حياته فصرف ٦١ البئر أو الوصية لا قار به من جهة

أنهم وما أنى مشدد خاص بالأصغار الذين يرون الحظ الأوفر لأنهم ولا يكاد أحسنهم يرى الحظ الأوفر  
لأخيه وعباري الحظ الأوفر لأخيه من يتغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط القور به أحوط لديهم فأنهم  
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا ذاب جديا لم يبيع عيب بعقد قبض المبيع وأن لم يثبت الخيار للشاري مع  
قول الإمام مالك أن عهدة الرقن إلى ثلاثة أيام إلا في الخدام والبرص والجنون فإن عهدة إلى سنة فثبتت  
له الخيار إذا مضت السنة قالوا لم يخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الأصحاب والثاني مفصل  
وجه التفصيل في الشق الأول من كلام مالك الحري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من  
كلامه القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في العتة فأنهم ضربوا العتة إلى سنة وأيضاً فإن أقل مدة نزول  
فيها الجذام والبرص والجنون إذا طرأ بعد سنة وهناك تبين أنه مصحح فثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى  
أعلم بالصواب

باب البيوع المنهي عنها  
اتفق الأئمة على تحريم بيع الحاضر البادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم  
استحكار الأوقات ومما إن يتعاطا في القلام من عسر سكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم النجس وعلى  
تحريم بيع الكلي بالكل وهو بيع الدين بالدين وهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وهو أمانا مختلفة وأبهر  
فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ممن أغتر النجس واشترى قشره صحيح وإن أم القارم قول مالك بطلان  
الشرع فالأول مشدد في تحريم النجس فقط دون الشرع والثاني مشدد في جمع الأمرين مرتبتي الميزان  
وجه الأول أن التحريم لا يخرج عن عين المبيع وجه الثاني شدة التفرغ من الوقوع في فعل ذلك سدا  
لباب النجس المنهي عنه كما أشار إليه حديث أنما البيع عن تراض اه إذا طالع المشتري على أن المبيع  
لا يسوي الثمن مع تلك الزيادة التي خدعهم بها الناحس لما يشتره ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة  
مع الكراهة وذلك لأن بيعه سلمة بمن لا يعلم ثم يشتريها من مشتريها فأنما قل من ذلك مع قول أبي  
حنيفة ومالك وأحمد بطلان جواز ذلك فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابرين أهل  
التدوير فجمع الأمرين مرتبتي الميزان وجه الأول أن كلام البائع والمشتري باع واشترى يختار وظاهر  
الشرعية تشهد بهما للصحة وجه الثاني مراعاة الماطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء  
والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي تحريم التسعير مع قول مالك أنه إذا خاف واحد من  
أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له إنما أنت تبيع بسعر السوق وأما أن تنزل عظم فالأول مشدد والثاني  
فيه تخفيف فجمع الأمرين مرتبتي الميزان وجه الأول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي أباح  
الحق تعالى لهم التصرف فيها كفسخا ولو كثرت المفاد وهو خاص بالأصغار الذين غلب على قلوبهم حب  
الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان وجه الثاني مباداة الخوف والجور على الناس الوارد منه في الشرعة  
في نحو حديث لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لئنه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكابرين لم يعط عليهم  
حب الدنيا وظاهرهم أنهم ممن يحب المذمومة بالكفر والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في بيع  
السكر لا يمنع مع قول أبي حنيفة أن كان السكر له أو السلطان لم يبيع البائع وأما السلطان مع البيع ثم أن  
سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعا وهو لا يدرى به فمكره فالأول مشدد والثاني مفصل فراجع  
إلى الأمرين مرتبتي الميزان وجه الأول إلى إطلاق الكراهة في الأحاديث فلم تفرق بين كراهة السلطان وغيره  
وجه الثاني ضعف جانب غير السلطان على فعل ما يبيع به الكراهة وسهولة زده عن كراهة بالشرع  
والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن اقتضى بغيره ويجوز عن عردة إذا كره أحدنا من رعيته لاسيما  
أن نظرنا لكونه أم نظار من رعيته وأكثر شفقة بغيره على المصلحة في كراهة شخص على بيع ماله والله  
تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فإن يبيع كلب من ذئب يبيع  
أن أمكن الاستغاضة عندهما وقال الشافعي وأحمد لا يبيع ببيع الكلب بوجه من الوجوه ولا يبيعه له أن قل

أم لا قال أبو حنيفة وأحمد لا تصح وقال الشافعي تصح والظاهر من مذهب مالك جواز ذلك **فصل** في إذا قل الموصي إليه الوصية في حياته  
الموصي لم يكن له عند أبي حنيفة ومالك أن يرجع بعد موفية قال أبو حنيفة فلو لا في حياة الموصي إلا أن يكون الموصي حاضرا وقال الشافعي وأحمد

له الرجوع على كل حال وعزل نفسه شيئا قال التوروي الآن تعين عليه أو غلب على ظنه فلف المالك باستلذه ظم عليه وإذا روى له  
باسه الرقي فقبل الوصية وهو مريض ٦٢ فعتق عليه أبوه ثم مات الابن فعتق مالك والجوهر ربه وعند الشافعي وأحمد لا ربه وإذا

أوتلف فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النبي عن ثمة لا يلزم  
منه عدم صحة بيعه فظهر ما ورد في كسب الجسام فإن الحجة حاضرة وكسبه مكر وهو وجه الثاني أن النبي عن  
أكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحته لتدور الحجة على بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان ومكان مع قول  
جهو والائمة تغاسموا وبعثوا وأمر النشار بالنفس من فضلتها سبع مرات أحدها من بالقرب الظهور  
ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لشيء أو حراسه إذا رافقه شرؤه ومن أفلا والله سبحانه  
ونعالى أعلم

**باب بيع المراهجة**

اتفقوا على جواز بيع المراهجة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يهوذاهق بن  
راهويه وكذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى بغير مؤجل لم يجز عطا بل يجب اليمان وقال الأوزاعي يلزم العقد  
إذا أطلق وثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الأربعة يثبت للشري خيار إذا راعى التأجيل ووجه  
هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم

**باب اختلاف المبيع**

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا نسبة  
نحو أفاضلها ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي أنه  
ببدأ أمين البائع مع قول أبي حنيفة أنه بدأ أمين المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مخفف على  
البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ والآخر نفسه دون أخيه فلذلك غلظ الأئمة عليه  
السادة ما بين فاهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى روايتيه ما لم يبيع إذا كان  
هالكا واختلفوا في قدر ثمنه فما انفوا فسخ البيع ورجع بقيمة المبيع إن كان متوقفا وما كان مثابا وجب  
على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه لا يتخلف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر  
وأبو ثور والقول قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن عمر إن كان البائع فالأول مشدد وقول  
أبي حنيفة مخفف لعدم وجود العين التي تخلفا لاجلها ووجه قول أبي ثور وفزارة المشتري معه الظاهر  
ووجه قول الشعبي وابن عمر أن البائع هو المالك الأصلي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
الشافعي في أحد القولين أنه إذا باع عبدا بغير ثمنه ثم اشتغف فقال البائع لأسلم المبيع حتى أقض  
الثمن وقال المشتري في الثمن مثله أن البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول أبي  
حنيفة ومالك أن المشتري يجبر أو لا فالأول مشدد على البائع لكون أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري  
مع كونه فرعا عن البائع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المبيع إذا  
تلف با فقه ما يوه قبل القبض أنفس المبيع مع قول مالك وأحمد أن المبيع إذا لم يكن مكبلا ولا موزنا ولا  
معدودا فهو من ضمان المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ووجه الأول أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري الثمن إهدم الثمن وهو وجه  
الثاني أن البائع إذا لم يقبضه فمكته من حين باع باللفظ أو بالماطاة صار في يد المشتري وحياته ولو لم  
يقبضه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن المبيع إذا تلفه البائع أنفس المبيع كالنفس بالآفة  
مع قول أحمد أن المبيع لا ينفع قبل على البائع قيمته إن كان متوقفا ومثله أن كان مثلبا فالأول مشدد في الغنم  
والثاني مشدد في الثمر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التلف هو الله تعالى حقيقة فمكته  
تلف با فقه ما يوه فلا غرم عليه من قيمة أو مثمل وأحمد نظر إلى أن البائع برزته الفعل فقبله القيمة  
أو المثمل وإن كان فعل البائع من جملته فأعمال الله تعالى فانه تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة  
فاهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه إن المبيع إذا كثر ثم تلفت بعد القبلية  
أنها من ضمان المشتري مع قول مالك أن كان التالف أقل من التالف فهو من ضمان المشتري وأما

قال أعظمه رأسا من  
رقيق أو جمل من أبل  
وكان رقيقه عشرة أوبله  
فقال مالك يعطى عشرهم  
بالقبضة وقال الشافعي  
يعطيه الورثة ما ماع عليه  
أسم رأس صغيرا أو أن  
كبيرا **فصل** وإذا  
كتب وصية بخطه ويعلم  
أنه خطه ولم يشهد فيها  
فهل يحكم بها كما يحكم  
لو أشهد عن نفسه بها  
الثلاثة على أنها يحكم بها  
وقال أحمد يحكم بها ما لم  
يعلم رجوعه عنها ولو روى  
أبو جرحين وأطلق فهل  
لأحدهما التصرف دون  
الأخر قال الثلاثة لا يجوز  
مطلقا وقال أبو حنيفة  
يجوز في ثمانية أشياء  
مخصوصة شراء الكفن  
وتجهيز الميت وإطعام  
الصغار وكسوتهم ورد  
وديعة عنها وقضاء دين  
وإنقاذ وصية بيمينها وعق  
عبد بيمينه والخصومة في  
حقوق الميت **فصل** في  
واختلفوا هل يصح  
التزويج في مرض الموت  
فقال الثلاثة يصح وقال  
مالك لا يصح للمرض  
المخوف عليه فإن تزوج  
وقع فاسدا وقبح سواء  
دخل بها أو لم يدخل  
وبركوت الفسخ بالطلاق  
فإن برئ من المرض فهل  
يصح ذلك النكاح أم يبطل  
عنه في ذلك روايتان ولو كان له ثلاثة أولاد فمضى لأخر عمل نصيب أحدهم قال الثلاثة لا يبيع وقال مالك له الثلث  
ولو روى بجميع ماله ولو ارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة في رواية عن أحمد قال الشافعي ومالك في رواية عنه وأحمد في الزوارة

قال  
ولو روى بجميع ماله ولو ارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة في رواية عن أحمد قال الشافعي ومالك في رواية عنه وأحمد في الزوارة

الأخرى لا يسمع إلا في الثلث ولو ذهب واعتق ثم اعتق في مرضه وعجز الثلث فقالوا الثلاثة بتمامه وقال الثاني بعد أن الأول وهى رواية عن أحمد ففصل كل محل يجوز للمولى أن يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم قال أبو حنيفة ٦٣ يجوز زيادته على القيمة استغناء فان

استراء بمثل قيمه لم يجز  
وقال مالك له ان اشتريه  
بالقيمة وقال انشافي  
لا يجوز على الاملاق  
وعن أحمد روايتان  
أشهرهما عدم الجواز  
والأخرى اذا وكل غيره  
بجاءه فصل ١٠ واذا ادعى

الوصى دافع المال إلى التي  
وعسـد بلوغه قال أبو حنيفة  
وأحد القول قول الوصي  
مع عنه فقبل قوله كما  
يقبل في أنلاف المال  
من بعده من الألف  
يكون أمينا وكذا الحكم  
في الأب والمسلم  
والشرع والمضارب وقال  
ما شافني لأقبل  
قول الوصي الأبيـنة  
وهو فصل في الوصية  
أما قال صحيحه عندنا  
خبرته ومالك وأحمد  
والشافعي قولان أحدهما  
أنه وصية وأورسها  
لجميعهم قال مالك والشافعي وأحمد  
نصص الوصية وقال أبو  
حنيفة لا نصص إلا  
بقول بنقل عليه ولو  
أورسها لبي فلان لم يدخل  
الذكور والأب إلا اتفاق  
بينهم بالسوية فصل في  
الوصي مع الوصي هل  
يجوز أن يأكل من مال  
التمعة المأخوذة أم لا

فإذا زاد فهو من ضمان البائع ومع قول أحد مداني أن تلف ما قفقه معاوية كانت من ضمان البائع أو نهب أو سرقة فمن ضمان المشتري فالأول محدد بالضمان على المشتري لأنه المتصرف في القبض بعد القطفة والثاني مبطل وكذا الثالث فراجع الأمر إلى الميراثي من الميزان وجه الشق الأول من كلام مالك أن القبض إذا كان أقل من الثلث يحتمل أن المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحتمل وجه الشق الأول من كلام أحد أن التلف بالامرأ السماوي بعد القطفة ليس كالنصف بعد القبض فكان من ضمان البائع وجه الشق الثاني في كلامه أن التلف بعد القطفة كالنصف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع وبالله لأعمر فيأمل

(باب العلم والقرض)

اتفقوا على أن السلم يصح يستشرط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان له مؤنة لكن أبو حنيفة يسمي هذا التاميم شرطاً بالثلاثة بمعنى لازم وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكسرات واللوز ونات والمزعات التي تقضب بالوصف وكذلك اتفقوا على حوازم في المعدودات التي لا تتفاوت أحداها كالخز واللوز والبض والذرة وأبى عن أحمد وكذلك اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يجله أن يمنع عنه بعض الدين قبل أجل يجله الباقي وعلى أنه لا يجوز له إضناؤه بجله قبل أجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر وعلى أنه لا يصل له أن يأخذ قبل أجل بصفة عين أو بصفة عرضاً وعلى أنه لا بأس بأجل الأجل أن يأخذ منه البعض ويبقى البعض أو يؤخر إلى أجل آخر بهما أو بصفة من مسائل الاتفاق وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي حنيفة لا يجوز السلم فيما تناهت كالمان والمطبخ ولا وزن ولا عدداً مع قول مالك يجوز ذلك مطلقاً ومع قول الشافعي يجوز وزن ومع قول أحمد في أشهر روايته أنه يجوز مطلقاً عدداً قال أحمد وما أصله الكل لا يجوز السلم فيه وزاناً وأصله وزن لا يجوز السلم فيه كالأوزان لا تعدد ماثل إلى الورع والثاني يحذف ماثل إلى الترخيص لكل منهما حالاً والثالث مفصل فيه نوع يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز السلم حالاً ومؤجلاً مع قول أبي حنيفة وما كان واحداً لا يجوز السلم حالاً بل لا بد فيه من أجل ولو مدة يسيرة قالوا لا يحذف بترك الأجل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن السلم في أصله بيع والبيع يجوز حالاً ومؤجلاً فكذلك السلم ووجه الثاني أنه أتبع عن في الذمة الغالب فيه التاميم فأصغر الحكم إليه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجه روايتهما والتابعين أنه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطير وما دعا به الجارية التي جعل وطئها للقرض مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح السلم في الحيوان والافتراضه ومع قول ابن أبي عمير والبطري يجوز قرض الأملاء والفقير للقرض وطئهم قالوا لا يحذف في الناس وقول أبي حنيفة مشدد وقول المغيرة وابن جبري يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول صحة الأحاديث فيه ووجه الثاني أنه من مرتبة أمور الحيوان وأما أنه أوصاله وتعبه وجود مثله لرد إليه فإن التمثيل في مثل ذلك عذر في الأجداد وما لا يورثه به من غير التاميم غالب النفوس به ووجه الثالث أنه قد وقع الغش في وطئ الجارية من غير ملكها لا يمنع على القول بعدم التاميم اقتضى فهو محمول على حال الأكرام من أهل الدين كما كان مقابلته محمول على حال رعاي التاميم فأفسد ومن ذلك قول مالك يجوز ما يقع إلى الحصاد والنثر وقولهم إن ربحه التصاري والمدايع وقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته إن ذلك لا يجوز وقالوا لا يحذف خاص بالصغار أولى الجلباب والضرورات

مذهب أبي حنيفة لا ما كل محال لأقرضوا لا غيره ، وقال الشافعي وأحمد يجوز له أن يأكل باقل الأسمين من أجرة عمله وكفايته وهل يلزمه عند الإجماع رد البض الشافعي قولان ، ولأحمد روايتان ، وقال الثوري أن كان غنم الميسر شفع وأن كان فقيرا فإلّا كل بالعمر وفقعا رافقا وهو أجرة مثله ، كتاب النكاح ، في إجماعه ، فقد عني أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع وأتفق الأئمة على أن من تألف نفسه

اليه وحاشا العنت وهو ان قاله يتأكد كدفع حقه ويكون افضل له من الحج والجهاد والصلاة ومردم الطر عن فالنكاح مستحب لمحتاج اليه  
يحداهمته عند الشافعي وما لك ٦٤ وقال احمد متى تأتت نفسه اليه وحشى العنت وجب وقال ابو حنيفة في نكاحه مطلقا بكل حال

والرخص والثاني مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع ورؤيه الحظ الاو فرن عاملاهم فللاحتياج مشل  
هؤلاء التي تسمى من أجل على التعبد بل هم من اشواقهم المسلمين على الاحتياط بخلاف الاصاغر الذين  
يرون الحظ الاو فلانفسهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاعل ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه  
يجوز السلم في الجسم مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاو تخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه  
وطول أمهاتهم وان أحدهم يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكار الذين يزدنون  
في كل الجسم ويصرف أمهاتهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني يانه  
لا يجوز السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما ماله النار فالاول مشدد خاص بالاكار من أهل  
الورع والثاني تخفف خاص بالاصار الذين عس حاجتهم الى مثل ذلك للتصوف ونحوهم فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجودا عند عقد السلم  
وغلب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز زالا اذا كان موجودا من حين العقد  
الى المحل فالاول فيه تخفف خاص بالاصار الذين عس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني  
مشدد خاص بالاكار الذين يزدنون لخيرهم فرمعا فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المحل فصار  
السلم اليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة  
الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر لنفسه لانه لو وجد مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص  
بأهل الورع والثاني تخفف خاص بالذوام الذين يرمون انفسهم على مر الشعر وقت الحاجة مع قولون لكل  
شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد عن الاشرار والتولية  
في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر  
في عقد السلم فلا يرضون اليه امر آخر والثاني تخفف خاص بالذوام الذين لا يمتنعون الى مثل ذلك فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان القرض اذا أجل يلزم مع قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل  
بل له المصلحة في متى شاء فالاول مشدد خاص عن يرى وجوب الوفاء بالوعد والثاني تخفف خاص عن لا يرى  
وجوب ذلك من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز قرض الخبز مع  
قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول تخفف خاص بالذوام والثاني مشدد خاص بالاكار من أهل  
الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربا بالاعمال او حدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول الشافعي في أمع الوجه انه لا يجوز قرض الخبز عند او يجوز زناؤه واحد الى رابين عن احمد مع  
قول مالك انه يجوز بيع الخبز بالخبز بخلافه فالاول فيه تشدد خاص بالاكار والثاني فيه تخفف خاص  
بالعامه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قرض المقترض مدينه من اقترض  
منه مشاء أو كل طعام وغير ذلك من سائر الانتفاعات عمال المقترض اذا حوت عاقدة فاقبل القرض بل  
ولم تحرق قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بهرمه ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل قرض  
حرفه فهو ربا على ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وهاردا لرضة واذا أهدى المقترض  
للقرض مدينه خازنها لالا كراهة وبخشب القرض انفرادا جودما اقترض الحديث الصحيح في ذلك ولا  
يكره المقترض أخذه اه فالاول تخفف خاص بأهل الحاجة من الذوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع  
تظهر ما قاله في حدة القاضى بحكم التفصيل في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه  
اذا كان لشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل مدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه  
ان يصبر الى تلك المدة التي أحله أو كذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال أبو حنيفة الا في  
الجنابة او اقترض مع قول الشافعي انه لا يلزم في الجميع وله المصلحة في ذلك الاجل الثاني اذا كان لا يؤجل

تأمل انه كالأب عند الثلاثة مع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح الشابة بغير إذن مولاه عند الشافعي  
وأحمد قال مالك يصح والولى نصه عليه وقال أبو حنيفة يصح موقفا على اجزاء الولي (فصل) ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد الا  
ولي ذكر فان عقد المرأة النكاح لا يصح وقال أبو حنيفة للمرأة ان تزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من أهل التصرفه



في ما لها ولا اعتراض عليها إلا أن تمنع نفسها في غير كنف فبعض من الولي عليه أو قال مالك أن كانت ذات شرف وجمال ورجل في مثلها لم يصح  
نكاحها الأول ولو أن كانت غلامته ذلك لحازن بيتي نكاحها أحسن مرضاها أو قال داود أن كانت بكرًا ٦٥ لم يصح نكاحها بغير ولي وإن

فالأول مشدد خاص بالأزواج من أهل الوفا لو عد والثاني مخفف خاص بهما من الناس الذين يرجعون في  
أحوالهم فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والمحدث قريب المالكين

### ﴿ كتاب الرهن ﴾

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود ومحمد بن السمر وغيره قول داود إن المسافر  
كالمتقو فاحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من حوته غالبًا هذا ما وجدته  
من مسائل الأتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أريد الرهن بلزوم بالقول وإن لم يقبض  
ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مشدد  
على المرتهن مخفف على الرهن والثاني يحكمه فيجعل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يغيثون فيما يقولونه  
كالأولياء والعلماء ويحمل الثاني على من كان الضامن ذلك من بر يداخلف الأول فلهذا ذهبوا إليه ولا  
يحتاج إلى آخره فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان فقام له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع  
قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان بما يقسم كالهنا أو لا كالمدهو جائز ووجه الأول كونه مما  
يصح بيعه وكل ما يصح بيعه حازر منه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على المرتهن غالبًا لقوله من رغب في شراء  
المشاع إذا احتج إلى البيع فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان فإن الأئمة من رآه الاحتياط للراهن ومنهم من رآه  
الاحتياط للمرتن ومن ذلك قول الشافعي أن استئذنه الرهن في بدل المرتن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة  
ومالك أنها شرط في خروج الرهن من بدل المرتن على أي وجهه كان بطل الرهن إلا أن أبي حنيفة يقول أن  
الرهن إذا عاد بوجبة وعاربه لم يطل فالأول مخفف على الرهن مشدد على المرتن والثاني عكسه بالشرط  
المذكور في قول أبي حنيفة فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعلماء الذين لا يحتاطون  
لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكراد الذين يحتاطون لديهم فإن المرتن ما أخذ الرهن الأوسلية  
إلى تحصل حقه فإذا خرج من يده فكأنه لم يرتن شافعيًا فالمرتن شرط في رضاه الرهن سلامة العاقبة  
وذلك لبعده بقيته عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أرفع الأقوال أنه إذا رهن عبدًا ثم  
أعته فإن كان ممرًا نفذ العتق وإن لم يفته يوم عتقه ويكون رهنًا وإن كان معسرًا لم ينفذ في قول آخر لمالك أنه  
إن طرأ له مال أو قضى المرتن ماله نفذ العتق وما وافقه من قول مالك الآخر والأول أبو حنيفة وأحمد  
ينفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة أن العبد المرهون سبي في فتمته المرتن حال أعاصر سبده فالأول  
والثاني فهم ما تخفف على المعتق بما عفا من التفصيل والثالث مشدد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة  
فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من أنشراح  
الصدر بالعتق بخلاف المعسر فإن ملازمة غالبًا بصورة التقرب يعتق عبده لاستايعه الحاجة إليه وما لا  
ينشرح الصدد إليه والى الرادق من القول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختيارًا  
منه والشارع منشوق إلى الشفقة والرحمة بالأزواء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتمل من الصلاة وما  
ملكك أعتك أي حافظوا على الصلوة واستوصوا بملككم أعتك خير أمع أن العتق بالغير مكره على السيد  
بالعتق قائل بوجوب العتبه عليه إن كان وسرا وعلى العبد إن كان مسدده معسرًا كما مر فاتفق على السيد  
المرتن شيء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا رهن شيئًا مائة ثم أقرضه  
مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدين جميعًا لم يحرم قول مالك بالحوار ووجه الأول أن الرهن لا يلزم بالدين  
الأول والدين المرهونة وثيقة من جهة المأخذ الأولى فلا تكون وثيقة للدين آخر ووجه الثاني أن المرتن قد  
رضي بجعل ذلك الرهن وثيقة من الدين بل لم يزل الرهن أصلاً سيما إن كان الرهن والمرتن من العلماء  
والأصدقاء فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق

الملك حتى يحكم بضمته  
نفذ وليس الشافعي يقتضيه  
الا عند أبي سعيد  
الأصمغري فإن وطئها  
قبل الحكم لا حد عليه  
الأصمغري يذكر العتق في  
أن اعتقه فخرجه وإن  
طلتها قبل الحكم لم يقع  
لا عند أبي إسحق الروزي  
احتياطًا فإن كانت المرأة  
في موضع ليس له حكم  
ولا ولي فوجه أن أحدها  
تزوج نفسها والثالث أنها  
تد أمرها إلى رجل من  
المسلمين تزوجها قال  
المستظهر في هذا الوجه  
على أصلنا وكان الشيخ أبو  
إسحق يختار في مثل هذا  
أن يحكم فيها من أهل  
الاجتهاد في ذلك بناء على  
أن التصكميم في النكاح  
جائز فافعل في وضع  
الوصية بالنكاح عند  
مالك وتكون الوصي أولى  
من الولي بذلك وقال أبو  
حنيفة بأن القاضى تزوج  
وقال الشافعي لا ولا يكره  
مع ول لأن عارها لا يهتبه  
قال القاضى عبد الوهاب  
للمالك هذا الإطلاق  
في التعطيل فاسد فإن  
الملك إذا تزوج المرأة  
لا يهتبه ماله **﴿ فصل في ﴾**

( ٩ - ميزان - في ) ويجوز زوال كالة في المسكاح وقال أبو توري لا تدخل الكالة في المبادي والى من الأخ وقال مالك الأخ  
أولى والأخ من الأب والابن من الأخ لا بغيره عند أبي حنيفة والله اعلم في موضع فليس وقال مالك ما ساء ولا ولا بل على أمه بالبروة

عند الشافعي وقال الإحنفة ومالك وأحمد ثبتت له الولاية وقدمه مالك أبو يوسف على الأب وقال أحمد والأب أولى وفي المحدثين واستان وهو قول أبي حنيفة **فصل** ٦٦ والولاية للفاتق عند الشافعي وأحمد ومن أصحابه من قال إن كان الولي أباً أو جداً فلا ولاية له منع

النسب وإن كان غيرها من العصبات ثبتت له الولاية مع النسب وقال أبو حنيفة ومالك والنسب لا تمنع الولاية **فصل** ٦٧ وإذا غاب الولي الأقرب إلى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها القاضي لا الأبعد من العصبة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إن كانت النسبة منقطعة انتقلت الولاية إلى الأبعد وإن كانت غير منقطعة لم تنتقل الولاية والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد هي النسبة بغير الاتصال إلى القبالفة في النسبة الأرواحدة وإذا غاب الولي عن البر كخفي خبره ولم يعلم له مكان ففعل ما أتت يروجهما أحسها بأنهما به قال أبو حنيفة وأصحابه بخلاف الشافعي

**فصل** ٦٨ الأب والجد عند الشافعي تزوج البر بغير رضا صغيره كانت أو كبيره ذيه قال مالك في الأب وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجد قال أبو حنيفة تزوج البكر البالغة العاقلة بغير رضا أبيها ولا جد بحال وقال مالك وأحمد في أحدي الروايتين لا يثبت للجد ولاية الإحصار ولا يجوز لغير الأب تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن وقال أبو حنيفة يجوز لغير

قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح فالأول مخفف خاص عن قلب عليه عدم الرد للجد عليه أن يتصرف في إخراج ماله إن ليس له عنده حق والشافعي خاص بالأب والجد ينصرفون في ماله بحسب ما يرونه أحوط لديهم لأن الدنيا لا تساوي عندهم جناح موضوعة بل وقد رآهم من عند أخيه شأين بل ترتب الحق عليه ثم أكله المرتبة مثلاً أو أتلفه لم يتكدر منه شعرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن إذا شرط في الرهن أن المرتبة يبيعها عند حلول الدين وعدم دفعه للرهن حازم مع قول الشافعي أنه لا يجوز لمرتبة أن يبيع المرتبة بنفسه بل يبيعها الرهن أو وصيه كونه بائناً المرتبة فإن أبي الرهن لم يملكها كقضاة الدين أو يبيع المرتبة فالأول مخفف على المرتبة خاص بكل المؤن من الدين يرون الحفظ للأول فلا ينضم ولا ينضمون على ما تنصرف أحدهم فيه عاقبة براءتة فمهم بل يرون تصرفهم في أموالهم كتصرفهم في أموال نفوسهم بالحفظ الأول في الدين والأثر والثاني مشدد خاص بين كان بالعدا كزنا فربما نسب المرتبة إلى عدم بيعه بالحفظ الأول أو يبيعها بنفسه ثمن يبيع بينهما التزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك رحمه الله أنه إذا اختلف الرهن والمرتبة في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتبة بيمينه كان قال الرهن رهنه على خمسائه درهم وقال المرتبة بل رهنه على ألف وفيه الرهن تساوي الألف وأول يادع على خمسائه ثم قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن القول قول الرهن فيما يدكر مع عيشه من ألف أو خمسائه درهم وإذا دفع إلى المرتبة ما ألف عليه أخذ منه فالأول مشدد على الرهن مخفف على المرتبة والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتم من احتياط مال الرهن ومنهم من احتياط مال المرتبة دون عكسه بالنظر لا كابر والأصغر إذا لا كابر يرون الحفظ للأول لغيرهم والأصغر بالعكس ومن ذلك قولنا أبي حنيفة إن الرهن مضمون على كل حال باقيل الأمرين من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما ظهر هلاكه كالحيوان والعقار غير مضمون على المرتبة وما يخفي هلاكه كالنقد والدين فلا يشمل قوله عليه إلا أن صدقه الرهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن أمانة في يد المرتبة كالأمانات لا يضمن إلا بالتسدي ومع قول شرحي والحسن والشافعي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمته الرهن درهما والحق عشرة آلاف لم تلف الرهن سقط الحق كله فقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك مخفف وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شرحي والحسن والشافعي أشد من الكل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من هذه الأمور وجه لا يخفى على من له فهمه ومن ذلك قول مالك أن المرتبة إذا ادعى هلاك الرهن وكان بما يضي في اتفقا على التهمة فلا كلام وإن اتفقا على الصفقة واختلفا على التهمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذمه صفته وعمل عليها مع قول أبي حنيفة أن القول قول المرتبة في القيمة مع عيشه ومع قول الشافعي أن القول قول الغارم مطلقاً فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتبة باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم **كتاب الخلع والحر**

اتفق الأئمة الأربعة على أن ينسأ الأسماء تسعة بمال الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للحر ثلاثة الصغير والفقير والجنون وعلى أن القلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس من صاحب المال الرشد لم يسلم إليه ماله ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن الحر على المغلس عند طلب الغرامة وأطاعة الديون بالدين مستحق على الحاكم وإن كان منه من التصرف حتى لا يضر بالفرماء وإن الحاكم يبيع أموال المغلس إذا لم تمنع من بيعها أو يقبضها من غير ماله بالخصص مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للمغلس أن يبيع حتى يقضى الديون فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولو يريه إلا أن يكون ماله دراهم ودنه دراهم فقبضه القاضي في دنه فالأول مشدد على المغلس من حيث منعهم من التصرف في ماله لصحة الترماع بخلص الذمة وهو خاص بالحاكم الذي هو أتم نظر من المغلس والشافعي مشدد عليه بالحس مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص بين كان عنده غدر وامتناع من أداء الحق

العصبات تزويجهما غيراته لا يلزم العقد في حقهما وثبت لهما الخيار إذا بلغت وقال أبو يوسف يلزمهما ما عقدهم **فصل** ٦٩ فرجع إلى الذكر أذهب بكارتها بطول حرام لم يجز تزويجها إلا بإذنه إن كانت بالغة فإن كانت صغيرة فبغيره حتى تبلغ وتاذن فعلى هذا إذا زالت البكارة

قبل بلوغها المزوج عند الشافعي حتى تبلغ سواء كان المزوج لها أو غيره وقال أحمد إذا بلغت تسع سنين مع اذنها في النكاح وغيره  
 فصل في الرجل اذا كان هو الولي للمرأة اما بنسب أو ولد أو حكم كان له ان يزوج ٦٧ نفسه عنها عند أبي حنيفة ومالك

فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه انه لا ينفذ تصرفات المفلس  
 في ماله بعد الحجر عليه يسع واليه ولا ينفذ من قول أحد في أحدي روايته انه لا ينفذ تصرفه الا في البقي  
 خاصة ومن قول أبي حنيفة انه لا يصح عليه في تصرفه وان حكمه قاضي لم ينفذ قضاء ومالك يحكم به قاض نان  
 واذ لم يصح الحجر عليه بحيث تصرفاته كلها سواء كانت الفسخ أو لم تحتحل فان نفذنا الحجر قاض ثان مع  
 من تصرفاته فلم يحتفل الفسخ في النكاح والطلاق والتدبير والتتق وبطل ما يحتل الفسخ كالبيع  
 والاجارة والهبة والمصدق ويحذف ذلك قال محمد على المفلس يهدم بجهة تصرفه تقدم البقية برأه فذمت من  
 الدين والشافعي في تحفظ بجهة العتق والثالث تخفف من حيث تصرفه في ماله والامام فيه والمطالب  
 به دون باقي الدين والآخر في النكاح الحجر عليه مما يشترط ذمتها لليس هو بالناحية تنصرف في ذات  
 شخص ذمتان من جهة الفراء فلا تخص من جهة المفلس فتدعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع  
 الشريف فرجع الامر الى مرتبة الميزان مشدد وتخفف نفسه كاتري • ومن ذلك قول مالك والشافعي  
 وأحمد انه لو كان عتق المفلس سلفه وأدركها صاحبها ولم يكن بالناحية قبض من غمها شيئا والمفلس حي  
 فصاحبها أحق به من الفراء فيوزن خذله من ماله ومن قول أبي حنيفة ان صاحبها كاحد الفراء في قبضه  
 ثم افلج وحدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من غمها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أو الفراء وقال  
 الشافعي وحده انه أحق به قال الاول تخفف على صاحب السلفة مشدد على الفراء والثاني عكسه كالارل في  
 المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح في ذلك • وجه  
 الثاني فيها ان السلفة صارت ملكا للمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من سائر أمواله فصار صاحبها كاحد  
 الناس ولعل صاحبها لم يبلغه الحديث • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المفلس اذا أقر دين بعد الحجر تعلق  
 ذلك الدين بذمته ولم يشارك المقر له الفراء الذين يحرق عليه لاجلهم مع قول الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالاول  
 مشدد على المقر له والثاني تخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجه الاول تفسير القرلة في الفص  
 هل على المفلس دين لغريمه الا • وجه الثاني ان حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع  
 انه ربما يكون متمقا في الأقرار المذكور • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه اذا ثبت اعسار المفلس عند  
 الحاكم أخرج الحاكم من الحبس ولو تغيرت اذ الفراء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولا لازمة  
 بل يعمل حتى يصر مع قول أبي حنيفة ان الحاكم يخرجه من الحبس ولا يحول سببه وبين غريمه بعد دخوله  
 فلا يزومه ويخفف من التصرف ويشترطون فصل كسبه بالخصص فالاول تخفف على المفلس مشدد على  
 الفراء والثاني عكسه مع الاختصاص بالاحتياط والمارة له فذمت المفلس فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان البينة بالا عسارته قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة  
 انه الانساع الابدال الحبس فالاول تخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحمل الاول على حال أهل الدين  
 والورع والثاني على من من حقوقه لا يلاقى ويحمل الثاني على من كان بالاضامن ذلك فرجع الامر الى مرتبة  
 الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان المفلس اذا أقام بينة باعساره لا يخفف بذلك مع قول مالك  
 والشافعي ان يحلف بطلب الفراء فالاول تخفف على المفلس محمول على ما اذا كان من أهل الدين والورع  
 والثاني مشدد عليه محمول على ما اذا كان بالاضامن ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة ان بلوغ الغلام يكون بالاستلام والاول والثاني لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة  
 سنة وأما بلوغ الجارية فياخذ بالحض والاحتلام والحيض يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع  
 قول مالك والشافعي وأحمد ان بلوغ الثمن عشرة سنة أو ثمان حتى يخرج الحيض أو الحيض أو الحيض أو الحيض  
 تخفف بهدم القول بملكه والثاني جاز فيه الاختصاص بالاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجهه كل  
 منهما الاستقراء من الأئمة المتقدمين • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان سائر البائنة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع

الدين والنسب والصنف والحرية والبلوغ في القلوب بشرط بعض أصحابه السائر وقول أبي حنيفة كقول الشافعي لكنه لم يعتبر السائر  
 من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن البائنة في الكفاءة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فيفسد منه الصبيان وعن مالك انه قال

على الإطلاق وقال أحمد  
 بول كل غيره ثلاثا يكون  
 موجباً قاطلاً وقال الشافعي  
 لا يجوز له القبول بنفسه  
 ولا بول غيره بل يزوج  
 حاكم غيره وهو ولي نفسه  
 وقال بعض أصحابه بالحوار  
 وبه عمل أبو يحيى الطائي  
 قاضي دمشق فانه تزوج  
 امرأة ولي أمرها من نفسه  
 وكذلك من اعتق أمه ثم  
 أذن له في نكاحها من  
 نفسه حازله عند أبي حنيفة  
 ومالك أن يولي نكاحها  
 من نفسه وكذلك من له  
 بنت صغيرة يجوز له أن  
 يولي من خطبتها في  
 تزويجها من نفسه عند  
 مالك وأبي حنيفة ومالك  
 فصل في وإذا اتفق  
 الأولياء والمرأ على نكاح  
 غير الكف صبح العقد  
 عند الثلاثة وقال أحمد  
 لا يصح واذا زوجها أحد  
 الأولياء رضاه من غير  
 كف لم يصح عند الشافعي  
 وقال مالك اتفاق الأولياء  
 واختلافهم هو ولو أذنت  
 في تزويجها بغير نفيس  
 لأحد بعين الأولياء  
 اعتراض في ذلك وقال  
 أبو حنيفة يلزم النكاح  
 فصل في والكفاءة  
 عند الشافعي في خمسة

الكفاية في الدين لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفاية في الدين والنسب المال وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف والكتب هو رواية عن أبي حنيفة وعن أحمد رواية كذهب ٦٨ الشافعي وأخرى إلى أنه يعتبر الدين والصنعة ولا أصحاب الشافعي في السن وسبحان كالشيخ

مع الشابة وأصحهما أنه لا يعتبر ففصل في وهل يقبض الكفاية يؤثر في بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة وجوب الولاء حتى لا اعتراض وقال مالك يبطل النكاح والشافعي قولان أحدهما البطلان إذا حصل معه وضال الزوجة والأولاد وعن أحمد روايتان أظهرهما البطلان وإذا طلبت المرأة تزويج من كفه بدون مهر مثل المهر إلى ما سألها عند ذلك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفه في النسيب غير صحيح بالاتفاق ففصل في وإذا زوج الأب ابنا أو ابنة صغيرة بدون مهر مثلها يلزمه مهر المثل وكذا لو زوج ابنة الصغير بأكثر من مهر المثل رد إلى مهر المثل ههنا الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزم ما سألها وإذا كان الأقرب من أهل الولاء تزويجها لا بد له بصح عتد الثلاثة وقال مالك يصح الألف الأب في حق البكر والوصى فإنه لا يجوز إلا بعد التزوج ففصل في وإذا زوج المرأة وليا فإنها من رجلين وعمل السابق فالشافعي

قول مالك وأحمدان يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نساء العاتة يقتضى الحكم ببلوغها ولذا الكافر دون المسلم فالاول يخفف على المكنتين والثاني متعدد عليهم والثالث مفصل فرجم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشكالك في الواحدة أمرها شديد فلا تخف على المكنت إلا بعد بلوغها بقينا لأن نساء العاتة يحتمل أن يكون من شد حرارة البدن وقول الخديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكنت ليفوز بنواب الشكالك فيروا بطلب عليها إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثاني ظاهر تهيلا لأخذ الجزية وتخصر القول الصادر والذالك الكافر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن الرشد في القلام إصلاح ماله ولم يرأوا فسقا ولا عدا لمع قول الشافعي أن الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق بين الجارية والقلام في ذلك وقال مالك لا ينقل المهر عنها ولو بلغت رشده حتى تزوج وبدخل بها الزوج وتكون حافظه لها كما كانت قتل الزوج ويقال إحدى المختار من روايته أنه لا فرق في حد الرشد بين القلام والجارية والرافة الثانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليها حول عنده أو تولد لها فالاول يخفف بعلم اشتراط صلاح الدين ووجه أن الباب معقود في الرشد في الأموال بدون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ويخفف ذلك فإذا أصح ماله جازت سلم ماله له شرعا ولو كان غير مسلم فغير ذلك من أمور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس أنه تقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو لم يفسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد ووجه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يعدم عنه أن يضيع ماله في غير طاعة التقدير جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجيه بلوغ الجارية فيهم من احتياط وبالغ في صفات الرشد وسنهم من خفف في ذلك ويصح حل ذلك في حال من الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها ومنهم من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ومعرفة تدبرها في مال الزوج في غيبته وحضوره ولو لم تلد منهن من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مراتب الامتحان لها في الرشد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغ أو نكح منته الرشد يدفع إليه ماله فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله بل يستمر محجورا عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالاول مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني يخفف عليه وبعد خمس وعشرين سنة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر انقراض قوله تعالى فإن أنسى منهم رشدهم فادفعوا إليهم أموالهم فلم يأت في الدفع إلا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني أن العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا يخرج عليه بعدها لكن في كلام الامام على رضي الله عنه ينتهي بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاه اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاه ثمان وعشرين سنة وما بعد فخير بال إلى أن يموت اه وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله عنه في مسألة

اتفق الأئمة على أن كل من علم علمه حقة فاضل على بعضه لم يحل له من تلقاها حتى ينفق على أن المال أن يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى أن ليس له أن يملك شيئا على بناء غيره لكن لا يحل له أن يطلع على عرواها جبراته هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا لم يعلم أن عليه حقوقا دى عليه تصح المصلحة مع قول الشافعي أنها لا تصح فالاول مشدد صلت في الاحتياط في إراءة ذمته وهو خاص بأهل الصالح من كل المؤمنين والثاني يخفف ووجهه أن من مكن أحدا من أخذ ماله بغير طريقتي شرعية ومساعدته على أكاه مال الناس بغير حق وخرج عن الرشد بذلك اللهم إلا أن يصالحه ويرى ذمته فلا منع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمتنع فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من جهة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني أن الذمة لا تنزل إلا بالدين المعلوم بذمة المبرأ المفعول (٢) لا تبرا ولكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهما إذا اتفقا على ما سألها من نسي وعرفه فوقه أن السقف

باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك إن الثاني مع الجهل بحال الأول بطل الأول ومع الثاني وإن صاحب لم يصح السابق بطلا وإذا دل برجل فلان تزويج وصليته ثبت النكاح باتفاق ما عدا الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى داخل

وخارجا من عندها الآن يكون في سفر **فصل** ولا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه يشترط الاشاعرة ترك الترام في النكاح حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عند مالك ٦٩ وعندي حنفية والشافعي واجد

لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين ولا بشايت النكاح عند الشافعي وواجد الا يشاهد من عدلين ذكرين وقال ابو حنيفة ينعقد بربل وامرأتين وشهادة فاسقين واذا تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ينعقد بدين والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه اذا اشتراط الخطبة عند المقتصد لا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم **فصل** ولا يصح النكاح عند الشافعي وواجد الا بلفظ التزويج والنكاح قال ابو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقضي التاكيد على التأنيف في حال الحياة حتى روي عنه في لفظ الاحالة

لمصاحب السفل مع قول الشافعي وواجد انه ينعقد ما قبل الاول مشددا على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر منه نقل من بني بيتنا الا ويجعل له سقفا ووجه الثاني المدل بينهما كما كان على الله مسلم بعض في ايمان الواحدة اذا ادعاها مخصصا ولا يرجح لاحدهما على الآخر فكان يقع بينهما ومن ذلك قول الامام الثلاثة لو نكحتم الملو والسفل وازاد مصاحب العلوان فنيهم يصير مصاحب السفل على النكاح والسفل ينعقد ليعني مصاحب الملو عليه بل ان اختار مصاحب العلوان بيني السفل من ماله ومنه مصاحب السفل من الانتفاع فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول اصحاب الشافعي انه لا يجبر مصاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا بيني مصاحب الملو بفراشه بناء على اصله في قوله الجسد يدان التبريل لا يجبر على المأوى والقدم المختار عند جماعة من متأخري اصحابه انه يجبر المهر بل على ذلك فقها لا يضر وصيانة للملاك عن التعديل فالاول مخفف على صاحب السفل ونقل ايضا عن الشافعي والثاني مشددا عليه بالايجاب فعلا فضرر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة والشافعي انه ان يصر في حكمه بما يضر الجوارح وقول مالك وواجد عن ذلك فالاول مخفف على المتصرف مشددا على الجار والثاني بالنكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومثله وان بيني حماما او مرقا او بغيره بتر الجوارح فليس فيه نقص ماؤها لذلك او بفتح يحاطه شيئا كاشرف على جاره ومن ذلك قول مالك وواجد انه اذا كان سطحه اعلى من سطح غيره لم يزه منه ساحة ترفع عنه عن الاشراف في جاره مع قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يزه منه ذلك فالاول مشددا على صاحب السطح خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل السائرين خاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من لم يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك انه اذا كان بين رجلين دواب او نهر او بئر فتنطبل او جدار سقط فطالب احدهما الآخر بالنساء فامتنع او بنسبه الدواب والنهر مثلا فامتنع انه يجبر مع قول غيره انه لا يجبر على غير منقل في ذلك فالاول مشددا والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان شاعفه وان شاعر كدوى بد الاول حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى اعلم

### كتاب الخوالة

اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر خالة على من له عليه حق لم يحجب على المحال قبل الخوالة وقال داود يلزمه القبول وليس لجال عليه ان يمنع من قبول الخوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضا المحال عليه وفي رواية عن ابو حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه فهو خالة الا صطري من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال عليه ام لا ويحكى ذلك عن داود فالاول مشددا على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول ما فيه من السارعة الى اراءة الذمة طوعا او كرها ووجه رواية ابو حنيفة وقوع الضرر بسلط العدو على المطالبة الشديدة وعدم الرحمة فوجه قول داود والاصططري ان صاحب الدين انما احوال الدين على غيره على سبيل القرض فان شاع قبل وانشاء لم يقبل ومن ذلك قول العلماء اجمع ان مصاحب الحق اذا قبل الخوالة على من له المحال يبرأ على كل حال مع قول اشرافه لا يبرأ فالاول مخفف على المحال والثاني مشددا عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على حاله اهل الدين والخوف من الله عز وجل فيسارعون الى الوفاء الحق بان اسبل عليهم والثاني محمول على حاله والام الذين لا يبادرون الى الوفاء ما لم ينعهم من الحق فلا يبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الخوالة ومن ذلك قول الشافعي وواجد ان المحال لا يرجع على المحال اذا لم يصل اليه لوجه من الوجوه

اي حنفية وواجد لا يجوز زنا السائل من زوج كسبه فلو كان كسبي عند احد واحالة الثلاثة **فصل** وعلى السيد اجار عهده الكبير على النكاح عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ولا يكاد ذلك عند احد وعلى الجديد من قول الشافعي ويجوز السيد على بيع

المبدأ وانكاحه اذا طلب منه الانكاح فامتنع عند احد وقال اوجنفة ومالك لا يجبر والشافعي قولان كالمذهبين اجمعهما لا يجبر ولا يلزم الامن اعفاف اي يسهو وانكاحه اذا طلب ٧٠ النكاح عند أبي حنيفة ومالك واظهر الراويين عن احدهما يلزم وهو نص الشافعي قال بمحققو اجماعه بشرط حره الاب

سواء غره بنات أو عذارى ولم يفرع من قول غيرهما بل جرح على المحل اذا لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المحال بعدم التفتيش في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يجزى على غالب الناس وما احتال عليه الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا غير ما قلنا البين خطؤه من جرح على المحل وكان الحق لا ينتقل عنه وهذا موافق لقواعده الشرعية فينبغي لكل من احوال خصصا على آخر ان يبادر الى وزن الحق اذا جحد المحال عليه مثلا ولا يثارعه عند الحكم فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال ابو حنيفة وانقله اذا احوال خصصا بحق هو عليه فانكرا للمحال عليه فرجع على المحل والله تعالى اعلم

كتاب الضمان

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفالة الدين بمحضته على كل من وجب عليه المحضو والى مجلس الحكم لا يطلق الناس عليه ومسبب الحاجة اليها وعلى ان التكفيل يخرج من العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه او اراده المشتري ان يكون دينه بدعائه مائة فلا يكون تسليما وعلى ان الضمان اذا لم يسم مكان التكفيل لا يطلب به وعلى ان ضمان الدرك جازم صحيح لكن بشرطه عند الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا يطلق جميع الناس عليه في جميع الاعصار والشافعي قول انه لا يصح لامن ضمان ما لم يجبه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وهو اماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الاربعه ان الحق لا ينتقل عن المضمون عند المولى بنفس الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة وابي نوره وادوا به يسقط فالاول مشدد في تخلص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح ان يكون الامر بانكس لان الضمان اذا كان بخلاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف العكس ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الميت لا تراد ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق مع قول احد في حديث رويته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول على حال الاما غر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واهل اجدان ضمان المجهول جازم وكذلك ضمان ما لم يجبه مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالارام من المجهول فالاول مخفف محمول على اهل الدين والورع في السائلين والشافعي مشدد محمول على من كان بالضمن ذلك من اذ اوعد اخاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا على يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخاف وفاء الدين الذي عليه حاز وفاء الدين عنه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز الضمان عنه فالاول مخفف ووجه انه من افعال الخير وفي السنة ما يؤد به وهو انه الله عليه وسلم كان لا يصلح على من مات وعليه دين لم يخلف وفاء حتى يقول احد من الصحابة بل يرسول الله صلى الله عليه وآله والثاني مشدد ووجهه قبيح شأن الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديس للعاقلة به وذلك لثلاث اسباب الناس في الوفاء اعتمادا على اخوانهم واصدقائهم فحال بين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء بعرض فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بضمان الضمان من غير قول المطالب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في وضمن واحد وهو ان يقول المريض لو رثته أو هبته من اخوتي عن ديني والفرع ما عتب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الصحة لم يلزم التكفيل حتى قالوا مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب الوفاء بحق اخيه المسلم ثم ان شاء المطالب قبل ذلك ان شاء لم يقبل وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة ووجه الثاني ان كذب مشروعية الوفاء بحق اخيه المسلم لا يكون الا اذا طلب ذلك منه فبهر من المنة عليه او على المضمون ثم يسأل المدين في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بضمان كفالة السدين عن ادنى عليه مع قول أبي حنيفة بعدم صحة ابطاله لا مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان

وكذلك عند بنو ابي اعفاف الاجداد من جهة الاب وصحة ذم من جهة الأم الفصل في جرح زلالي ان تزوج أم ولده بغير رضاها عند أبي حنيفة واحمد والشافعي في ذلك اقوال اجمعها كذهب أبي حنيفة ولا جدر روايتان ووقال اغتقت أمي حتى جعلت متعة اصدقائها بحضور شاهدين نعم أبي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير منه متدوع احد روايتان احدهما كذهب الجماعة والثانية الانعقاد وثبوت العتق صدقا واما العتق فيصير بالاجماع وقلت للائمة ليس هذا العتق على ان تزوج حله وكون عتق صدقا في فاعته فاقض الاربعه نصف العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي هي بانكار ان شاءت تزوجت مؤان شاءت لم تزوج هو يكون لها ان اختارت تزويجه صدق مستأنف فان كرهته فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي ان عليها ثمة نفسها وقال احمد تصبر حرة ويلزمها ثمة نفسها وان تراضيا بالقد كان العتق مهر ولا شيء لها واه

فروايات ما جرح من النكاح ام المرأة تخبر على التأييد بمجرد الاعتد على البينة بالاتفاق وحكى عن علي وزيد وجوه ابن ثابت انها ما لا لا تحرم الا بالدخول بالثبوت به قال بجحدوا قال زيد بن ثابت انما دخل بها فان تزوجها وانما تبطل

الدخول لم يجز له تزويج أمها الخجل الموت كالدخول ونحوه من الريبة بالدخول بالام بالانفاق وان لم تكن في حجر زوج أمها وقال داود بشرط ان تكون الريبة في كفايته ونحوه المصاهر متعلق بالوطء في ملكة طام البشارة في داود ٧١ الفرج يشبهه وقبل يتعلق بها التحريم

قال أبو حنيفة يتعلق التحريم بذلك حتى قال ابن النضر ان الفرج كالبشارة في تحريم المصاهرة **فصل في الزانية** يعمل نكاحها عند الثلاثة وقال أحمد يجر نكاحها حتى تنوب ومن زنى امرأة لم يجر نكاحها ولا نكاح أمها وبناتها عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحمد فقال اذا لا يطى بسلام حرم عليه أمه وبناته ولو زنت امرأة لم يرتفع نكاحها بالانفاق وحكي عن علي وابن النضر أنه يتنفس ولو زنت امرأة ثم تزوج حلت الزوجة وطؤها عند الشافعي وأبو حنيفة من غير عدة لكن بكفوط الحمل حتى تنقع وقال مالك وأحمد يجب عليها العدة ويحصر على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها وقال أبو يوسف اذا كانت حاملا لم نكحها حتى تنقع وإن كانت غير حامل لم يجر ولم تقتد وهل يجل نكاح المتولدة من زنا قال أبو حنيفة وأحمد لا يجل وقال الشافعي يجل مع الكراهة وعن مالك وابن كاذبهين **فصل في**

وجهه الاول انه طريق القليص الحق الذي لا شبه عليه فان المدون لما هرب من نفسه وعمل أخيه وجهه الثاني عدم ورود نص في ذلك فاعاد ضمان الدين الالدين ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكنول لو تقيب أو برع فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزم مال له وانما تقرر عليه احضاره شبهة أهل هذه أبي حنيفة منه السر والرجوع بالمكنول فان لم يأت به بسحب حتى ياتي به مع قول مالك واحد أنه اذا لم يحضره غرم المال لولا لزم المال عند الشافعي مطلقا فالاول تخفف على الكفيل والثاني مشدد فربح الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول انه لم يلزم المال لو اقام التزم احضار المدون فقط لاسيما ان كان الكفيل فقيرا جدا والمكفول عليه دين فنقل كما ألفد بنا من ملة فان العقل يقتضي بان الكفيل لم ينوبه وزنا لما لم يجر وجهه الثاني انه تنسب في اطلاق المكنول من نفسه ضمان احضاره فكان على المال في قاعدة التفرغ بالسبب وذلك لحرفه في دين الكفيل لاسيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضر وافق قضيه كفي صاحبها مؤتمنا فان الذهن يتبادر الى ذهنه بكفالة البدن في وزن المال على عاتقه السابقة ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد انه لو قال ان لم احضره غدا فاضامن ماعليه فلم يحضره يومان المطلوب ضمن ماعليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدون وهو خاص بأهل الدين والو راع الموقن بما يقولون والشافعي تخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فربح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو أدى شخص على آخر بما أنه درهم فقال شخص ان لم يوف به غدا فعلى المائة فلم يوف به لم تارة المائة مع قول أبي حنيفة واجد انه تخفف على المترم من الزنا والشافعي مشدد عليه فربح الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول انه وعد الوفاء بالعد خاص وجوبه بالا كما يرجع على حال أحد الناس كان قول أبي حنيفة وأحمد معقول على حال كل المؤمنين من أهل الدين والو راع الماعلين **كتاب الشركة**

بوجوب الوفاء بالعد والله تعالى أعلم انتهى الآية على ان شركة العنان حادثة بمصلحة هذا ما وجدته من مسائل الانفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي واجد ان شركة المفاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة يجوزها ووافقه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتهما فالاول مشدد والثاني تخفف فربح الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول ما عفاه من عدم تقليص الأداة فان صورته ان يشترك رجلان في جنس ما يملكه كل واحد من ذهب أو فضة أو ما يوقى لواحد منهما من هذه الجنس الا مثل المصاحبة فاذا اذاعل أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة لان ماله زاد على ماله صاحب كل واحد أحدهما كان شركة بينهم ما وكل ما ضمن أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر فهو رتبا عند أبي حنيفة وأما عند مالك فله قال يجوز أن يرد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الرجوع على قدر المائتين وما ضمنه أحدهما مع ما هو كالتجار يترافقون ما وأما القصب وشهود فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين أن يكون للمصاهر وصا أو درهم ولا فرق عنده أصنافين أن يكونا شريكين في كل ما يملكه ويحصله له فصاروا في بعض الما بها وكذلك لا فرق عنده بين أن يملكها ما يملكها حتى لا يميز أحدهما عن الآخر كان ختم واحد أن يجمعوا ويصيراه بينهما كما في الشركة وقال أبو حنيفة تنصع الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده وجهه الثاني أنه هذه الشركة حادثة حيث وفي كل منها مما عاتق عليه مع صاحبه وهو خاص بأهل الكمال في الاعمال فله لا فرق عندهما في مال الشركة بين أن يكون عندهما أحدهما أو عندهما شريكة لم يملك كل واحد من أحدهما في يده أو في عاتق عليه فاطلة الشافعي وأحمد لا يوقى اليه من الزنا وعجه كل واحد لان يكون بينهما لأشتر فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في شركة الزوج مع قول مالك والشافعي يطلانها وصورتها ان لا يكون لهما رأس مال ويوقى أحدهما مالا شرا لشركته على ان ما شتره كل واحد منها في الأداة ويكون شركتهما على ما بيننا فالاول تخفف وهو خاص بأهل المؤمنين

الاختين في النكاح حرام وكذا بين المرأة وطئها وطئها وكذا يجرم الجمع في الوطء على اثنين وجهه الاول انه لا يجل له وطئه بالنكوسة حتى يجرم الموطوءة على نفسه **فصل في**

ومن أسلم ونحتمه أكثر من أربع نكحة قال مالك والشافعي وأحمد يجزئ منهن أو يسلمون الاثنين وأحد وقال أبو حنيفة كان المقدوم علىهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان ٧٢ في عقد ومع الشكاح في الأربع الأوائل وكذلك الاختان وتوازدا أحد الزوجين فقال

والثاني عشر دونه وها هو خاص بأحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يؤتون فرجهم إلا بالمرأة التي  
الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشروط أحدهما أن  
يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه فاشتركة فاسد مع قول أبي حنيفة تصح إذا كان المشرط لذلك أصدق  
في القارة وأكثر عافا لا أول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجهم إلا بالمرأة التي بشرط الشافعي في  
صحته شركة العنان أن يكون رأس المال نوعا واحدا أو خطاطبه بحيث لا يتميز عين مال أحدهما عن الآخر  
ولا يعرف ولا بشرط عنده تساوى قدر المالكين فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

### كتاب الوكالة

أجمع الاتفاق على أن وكالة من العقود الجارية في الجلالة لأن ما حاز فيه المباشرة من الحقوقي حازت فيه الوكالة  
كأبسط والشرع والاحاد وقضاء الدون والخصومة في المطالبة بالحقوقي والزوج والطلاق ونحو ذلك وانفق  
الاتفاق على أن أقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفاقنا على أن أقراره على  
موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم أو غيره وكذلك اتفاقنا على أنه لا يجوز للوكيل  
أن يشتري ما كثر من ثمن المثل ولا لأجل وعلى أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بعينه فلو ما وجدته  
من مسائل الإجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح أقرار الوكيل على  
موكله بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح أن تقر عليه في الأول مشدد خاص بأحد  
الناس والثاني فيه تشدد خاص بكمل المؤمنين الذين هم أوليا بالموكل من نفسه باب الاحتياط فيه  
بحكم الأثر في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقع على موكله إلا إجماعه أو أفضل له أو لكل  
فرجهم إلا بالمرأة التي بشرط الميزان • ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن وكالة الحاضر صحته وإن لم يرض  
خصمه بشرط أن لا يكون الوكيل عدوا لخصمه مع قول أبي حنيفة أنه لا تصح وكالة الحاضر الأرض لخصمه إلا  
أن يكون الموكل مريضا أو مسافرا على ثلاثة أيام يجوز حينئذ في الأول مخفف على الموكل مشدد على الخصم  
والثاني عكسه فرجهم إلا بالمرأة التي بشرط الميزان • ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا وكل شخصاً في  
استدعاء حقه فإن كان محضراً فلما كان جاز ذلك ولا يحتاج فيه إلى بيعة سواء وكله في استدعاء الحق من رجل  
بعينه أو جماعة وليس محذور من يستوفى منه الحق شرطاً في صحته أو كرهه وإن وكله في غير مجلس الحكم ثبتت  
وكالته بالبيعة على الحاكم ثم يذهب على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه أن كان الخصم الذي  
وكل عليه وأحد كان محذوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحتها  
فالأول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول  
فرجهم إلا بالمرأة التي بشرط الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الوكيل عزل نفسه بحضور الموكل  
ويشهر حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالأول مخفف والثاني فيه  
تشديد ووجه الأول أن ذلك من باب فن تطوع غير أنه وبخلافه فلا إبداء ووجه الثاني مراعاة حال الموكل  
والوقت فحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل إذا هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات المتأخرين  
فكذلك أن عزله محذوره لا يضره بل يشكره من ذلك أو يرضى • ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن الموكل أن  
يعزل الوكيل وإن الوكيل يعزل وإن لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يعزل إلا  
بعد العلم بذلك فالأول مخفف على الموكل في كفايته عزله بالوكيل كذلك أنه لو جوع عنه متى شاء والثاني  
فيه تشدد عليه إلا أنه عليه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالزوال وغير أحوط للوكيل فرجهم  
الإسلام إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه لو وكله في البيع مطلقاً  
انقضى البيع بغير المثل ولو نفع بالبلد وأنه لو باعه ما عتيا من الناس على أوزنيه أو شتره فقد أعلم بحزله الأرض

أبو حنيفة ومالك يتعجل  
الفرقة مطلقاً سواء كان  
الارتداد قبل الدخول أو  
بعده وقال الشافعي وأحمد  
أن كان الارتداد قبل  
الدخول تحطت الفرقة  
وإن كان بعده وقفت على  
انقضاء العدة ولو ارتد  
الزوجان المسلمان معا  
قوة غير تارتداد أحدهما  
وقال أبو حنيفة لا تقع فرقة  
وأما كفة الكفار صحته  
تتعلق بها الأحكام المطلقة  
بأحكام المسلمين عند أبي  
حنيفة والشافعي وأحمد  
وقال مالك هي فاسدة  
فصل في أفعال يجوز  
للمرئ نكاح الأمة بشرطين  
خريف الثنت وعدم  
الطول لشكاحه وقال  
أبو حنيفة يجوز ذلك مع  
عدم الشرطين وأما  
المانع عنده من ذلك أن  
يكون نكحه زوجة حرة أو  
معتقة منه ولا يحل للمسلم  
نكاح الأمة السكينة  
عند الشافعي ومالك وأحمد  
وقال أبو حنيفة يحل ولا  
يجوز أن لا يحل له نكاح  
الكفار وطأ ما تم عك  
اليمين بالانفاق وعن أبي  
ثور أنه يحل وطأ جميع  
الأماء عك اليمين على أبي  
دبي كن ولا يجوز للحر أن  
يزني في نكاح الأماء على  
أحمد وأحمد عند الشافعي  
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك

يجوز له أن تزوج من الأماء بما كاتز وج من الحرائر بفضل ولا يحد ويجوز له أن يجمع بين  
زوجتين فقط عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك هو كالمرء في جواز جمع الأربع ويجوز له أن يزوج امرأة

الموكل



زنيها ويجوز له وطؤها من غير استبراء وكذا عداي حنيفة لكن لا يجوز وطؤها حتى يستبرأ بحنيفة أو يقع الجمال ان كانت حاملا  
وكره مالك التزويج الزانية مطلقا وقال احمد لا يجوز ان يزوجها الا الشرطي ٧٣ وجود التوهم منها واستبراء وضع الحمل

أو بالانقضاء أو بالتفريق  
فصل في وجوبها على  
ان النكاح المتعة باطل  
لا خلاف بينهم في ذلك  
وصفة ان تزويج امرأة  
الى عدة فتقول تزويجت  
الى شهر أو سنة وبذلك  
وهو باطل منسوخ  
باجماع العلماء قدسيا  
وسدثا بأمرهم وذهب  
الشعبي عن حنيفة وروا  
ذلك عن ابن عباس  
والصحيح عنه القول بطلانه  
ولكن حكى عن زفر من  
الحنفية ان الشرط يسقط  
وبعض النكاح على  
التأييد اذا كان بلفظ  
التزويج وان كان بلفظ  
المتعة فهو موافق للجماعة  
ونكاح اشهر باطل عند  
الشافعي ومالك والاحمد  
وقال ابو حنيفة العقد  
صحح والمهر فاسد واذا  
تزوج امرأة على ان  
يحلها لمطلقا فلا ناسي وشرط  
اجل اداؤها فانها على طالق  
او لا نكاح فعند أبي  
حنيفة يصح النكاح دون  
الشرط وفي حلها الاول  
عنده وابتان وعند مالك  
لاحل الاول الا بعد  
حصول نكاح صحيح عن  
رغبة من غير عقد العليل  
وطؤها حلالا وهي  
طاهرة غير حائض فان  
شرط العليل أو فوته فسد  
العقد ولا تحل للشاني

الموكل مع قول أبي حنيفة انه يجوز ان يسع كيف شاء فقد اؤنسبه ودون من النسل وبما لا يتفق للناس  
عنده وبقدر البدو وبغير نقد فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر في مصالح التي ترجح لهم من موكله  
والثاني مخفف خاص عن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان مثل هذا لا يتصرف لموكله الاعباء  
انفع له في دينه وأصنافا الموكل قد اطاق له الوكالة ولم يقصد ما يتصرف لاجل ما فيه منه فراجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني وأحمد ان من كان عليه حق لشخص في ذمته  
اوله عنه عن عار به أو دية بخاء وانسان وقالوا كافي صاحب الحق في قرضه من قبله أو كيله ولم يكن  
للوكيل شيئا له لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليم ما في ذمته  
واما العين فقال عبد المجيد على تسليمها عنده كافي الذمة فالاول مخفف على المدينين والثاني مفسد  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويمكن حمل الاول على أهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من  
كان يصب عليه وزن الحق ويصعب أن يكون الجمال بالعكس وذلك ان الحائز لم يتصرف على الناس عاراه  
أصل من لم ينهم وأما الذمهم لانه أمين على اديانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة تنفع بالوكالة من  
غير حضور وانحصار مع قول أبي حنيفة انها لا تنفع الا بحضوره فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه الاول اجراء أحكام الناس على الظاهر من ان البينة لا تكذب وانهم لا يترقب  
في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للتصريفات الواقعة من الوكيل وبيان رضائهم بمثل ذلك  
الوكيل له فقد يكون عدو للذمهم فيطالب به بنفسه وشدة ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه واحد  
في اصح روايته ان الوكالة تنفع في استيفاء القصاص في غيبة المخلص مع قول أبي حنيفة انها لا تنفع الا في  
حضوره فالاول مخفف على المدي مشدد على المدي عليه وألحق بالوكيل في رجوع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للذمها فانما اعظم من الاموال فان كان  
المدي عليه حاضر فراجع اجاب من نفسه بما يحصل به شبهة فسقط عنه القصاص ومن ذلك قول أبي  
حنيفة والثاني انه لا يصح ثرا الوكيل من نفسه مع قول مالك انه ان يحتاج من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن  
ومع قول احمد فاطهر وابنه انه لا يجوز له ان يبيع ما لا يملكه مشدد على من يؤمن من البينة ويرى الخطأ  
الاوثر انفسه دون الموكل والثاني فيه تخفيف على من حل أهل الدين والورع والشائش أشد محمول على من  
اشترى عنه عدم التورع ورأى لنفسه الخطأ او فرحتى قوبل انتهم فيه بصريحه الى القول الاول  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول احمد وأبي حنيفة انه يصح وكيل البهي امر امرأته مع  
قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاجابة بامره والذميا ووجه الثاني نفسه في ذلك عن البالغ عادة والله  
تعالى أعلم

### كتاب الأقراء

اتفق الائمة على ان المهر البالغ اذا اقرب حتى تغير وارث مع اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار بالدين  
في الصغر المرض سواء فيكون قلمه جماعيا قدره وقسم ان وقت التركة بطلان جماعا او نفقا على انه  
لومات رجل عن ابنتين وأقر احداهما بنات وأكبر الآخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستثناء حائز في الاقرار لانه  
في النكاح والسنة مجرد في الكلا معه وقد نص بموافاق الائمة اذا كان من الجنس وأما غير الجنس فنه  
خلاف سابق وكذلك اتفقوا على جواز استثناء الأقل من الأكثر وأما عكسه فاختاره في كماله ما في هذا  
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فاق في ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصغر  
والمرض سواء فان لم يثبت التركة تنحصر الغرامة في الموجود على قدر دينهم مع قول أبي حنيفة ان غريم المصغر  
مقدم على غريم المرض قيد استبعاد دينه فان لم يثبت شي فلا شيء عليه وان فضل شي صرف الى غريم  
المرض فالاول مخفف على المراهم جميع العدل والثاني مشدد على غريم المرض فراجع الامر الى مرتبة الميزان

( ١٠ - ميزان - في )

والشافعي في المسئلة قولان احمد ما انه لا يصح النكاح وقال احمد لا يصح وطؤها فان تزويجا  
ولم يشرط ذلك الائمة كان في غريمه مع النكاح عداي حنيفة وعندنا الشافعي مع الذمها وقال مالك واجد لا يصح وطؤها فان تزويجا

ان لا يزوج عليها ولا يتسرى عليها ولا ينقلها من بلدها أو دارها ولا يسافر بها فتعد أي حنفية ومالك والشافعي والعقدي جميع ولا يلزم هذا الشرط ولها ما مر مثل أن هذا شرط بجزء ٧٤ الخلاف فكان كالشرط أن لا تسلمه نفسها عند أحد وهو صحيح بلزومه الواقع به وفق

وخالف شيا من ذلك فلها الخيار في الفسخ ورأى الخيار في النكاح والرد بالعيب كالعيوب المبنية لاختيار نسمة ثلاثة منها يشترط فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصمان بالرجال وهما الحب واللعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فأوجب قطع الذكر واللعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين الحمل والوطء يخرج البول والنفيل لم يكون في الفرج وقيل يوطء به فتمنع لذو الجماع فاحسنة لا يثبت لهم رجل الفسخ في شيء من ذلك وقيل يثبت الخيار لغيره في الحب واللعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله إلا في الفتق واحسنة في الكل فان جحد ذلك في الزوج بعد الفسخ وقبل الفسول نصرت المرأة عند مالك والشافعي واجتوز له بعد الدخول إلا لعنة عند الشافعي وإن حسدته بالزوجة فلا يفسخ على الزوج من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد قوله لا خيار له فحصل وإذا عتقت المرأة زوجها رقيق ثبت الخيار عند أبي حنيفة ومالك الذي علمت بالعتق ورايان فيعتقني علمت ومكنته من الوطء فهو رضا والشافعي أقوال أصحابها أنها الحاصرة على أنه الثاني في ثلاثة أيام والثالث ما لم تنكحها من الوطء

وجه الأول أن حق غريم الصحة تعلق بعين مال المديون قبل المرض فلما أقر لتخص آخر في المرض تعلق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بكل من ماله ليس أحده مال أول من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما تعلق بعين مال المديون حال الصحة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد إتمامه فإما ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض وارث أصلا مع قول الشافعي في أن يزوج قوله أنه يقبل ومع قول مالك أنه إن كان غير متم ثبت والا فلا مثاله أن يكون بنتان أخ فان أقر لأبنا الأخ لم يهتم وأقر لابنته أهتم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مقفول فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه قد يقر لبعض الورثة بمال لغيرهم غير من ذلك لمساك لعداوة يكون بينهما ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فأقر له لتخص ذمته ووجه الثالث أن يزوج المالكين في القولين قبله والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المقر يشارك من يثبت نفسه وذلك فيما إذا مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بمال وأبكر الآخر فان نسب لم يثبت فشارك المقر فيما في يده من مائة مائة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أنه لا يصح الإقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الإرث لعدم ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأقر بعض الورثة يدين على الميت ولم يصدقه الباؤون بل يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والشافعي في أنه لو يدين له بلزومه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مشدد على المقر والثاني تخفيف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه هو الذي جعل الثمن على بقية الورثة فأقره فوجب وزن الدين كله بقدر به في طلب الزاد المهم يدين لم يعرفه وبه وجه الثاني أنه لا ينفذ إقراره على غيره وإنما ينفذه عليه وحده بعد حصته من ذلك الذي فقط ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت في الإيتم كبيع ومو زون ومعد وذكر قوله الف درهم إلا كحيلة وأن كان مما لا يثبت في الذمة إلا قيمته كزوج وعبد لم يصح استثناءه ومع قول مالك والشافعي أنه يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح فالأول فيه تخفيف لمساك من التفضل والثاني تخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ذلك أنه لا يملك ظاهر عند القطن ومن ذلك قول مالك وأحمد والثالثة أنه يصح استثناءه إلا كثر من الأقل مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول مالك والثالثة أنه لو قال لعندي الف درهم في كيس أو عشرة أرطال تمر في جراب أو ثوب في صندوق فهو إقرار بالدرهم والتمر والتمر والتمر ذمته وأدعى مع قول أهل العراق إن الجميع يكون له فالأول تخفف على المقر والثاني مشدد عليه ومع جعل الأول على أهل الجود والكرم الذين لا يعاقدون بالأدعية وجعل الثاني على أهل الجمل والشم الذين لا تسمح نفوسهم بالغرور ومن ذلك قول مالك والثالثة أنه لو أقر السيد الذي لم يؤمن له في التجارة بما يمتلئ به فحرقه بغيره كالقتل العمد والزنا والصيقة والتلف وشرب الخمر أنه يقبل إقراره ويقام عليه حده ما قر به مع قول أحمد أنه لا يقبل إقراره في قتل العمد به قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كالا يقبل في المال إلا في الزنا والصيقة فقط فإنه يقبل فيه فالأول مشدد على العمد والسيد والثاني فيه تخفيف فليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة هذا الأقوال لو عاقد التبرعة ووجه الثاني أن السيد قد يقر بقتل العمد كذا الصريح من نقل الخدمه إذا كان سيده لا يرجعه ولا يفتق عليه ومن ذلك قول مالك والثالثة أنه لو شهد شاهدان على عروبة فدفعتهم رشدها شاهدان يثبت له الألف شهد شاهدان يثبت له الألف يثبت مع الشاهد الذي زاد ألفا أخرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت له هذه الشهادة متى أصلا لا يعطى بالشاهد واليمين عنده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني عدمه ووجه من الشارع بذلك قال تعالى وأشهدوا شهود من رجالكم فان لم يكونا رجلين فمجرد

قوله لا خيار له فحصل وإذا عتقت المرأة زوجها رقيق ثبت الخيار عند أبي حنيفة ومالك الذي علمت بالعتق ورايان فيعتقني علمت ومكنته من الوطء فهو رضا والشافعي أقوال أصحابها أنها الحاصرة على أنه الثاني في ثلاثة أيام والثالث ما لم تنكحها من الوطء



وعنه رواية أنها تعجب لكل مطلقة وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي أنها واحدة على كل حي لمطلقته قبل الوطء لم تعجب لها شرط مهر وكفا  
 الموطأ على نكل فرة ليست بيها ٧٦ وأختلف مذهبنا على مقتضاها فقال أبو حنيفة المتعة ثلاثة أنواع درج وخمار ولحفة بشرط  
 أن لا يزني بذلك على

وإس للشافعي فيها نص فالأول مخفف خاص بأهل الدين والزوج والأول يفون بحرق الأخوة في الإسلام  
 ولا يشعرون على أخواتهم بشئ بينهم والثاني مشدد خاص بأهل الشح والجل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه يجوز للمهر أن يرجع فيها ما عثرته شامولاً بعد التقص وأن لم  
 ينتفع بها المستعير مع قول مالك أنه إن كان ذلك إلى أجل فلا يجوز للمهر الرجوع إلا بعد انقضاء الأجل وليس للمهر  
 استعارة العارية قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له أن يرجع في الأرض إذا أعارها البناء أو غرس  
 به وبني أو غرس بل للمهر أن يعطيه أجره ذلك تطوعاً أو بأمره بالقلع إن كان ينتفع به أو بعه فإن كان له مدة قلنس  
 له أن يرجع قبل انقضاءها فإن انقضت فالحق للمهر أن يرجع مع قول أبي حنيفة أنه إن وقت له وقتاً فله أن  
 يبيع به على الفلح أي وقتاً اختار وإن لم يشترط فإن اختار أرى المستعير القطع وإن لم يمتنع فالحق للمهر بالبيع  
 بين أن يملكه بغيره أو يقطع ويضمن إرض النقص وإن لم يمتنع فالمهر يقطع إن بذل المستعير الأجرة فالأول  
 مخفف جازي في فروعنا بشرطه وهو خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد على المهر مع كونه أمير نفسه في  
 تصرفاته في ماله والثالث فصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأنه تعالى أعلم

كتاب النكاح

أجمع الأئمة على تحريم النكاح ونائب النكاح وأنه محبط به رد المصوب إن كانت عنه باقية ولم يخفف من  
 نزعها إلا بالنفس وعلى أنه إذا كنتم المصوب وأدعي دلاكم فأنه من المالك التهمة ثم ظهر المصوب فله  
 أخذ مود التهمة واتفق الأئمة إلا فروا به لا جدي في العروص والحديوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون  
 إذا غصب وتلف يضمن بقيته وإن لم يكمل والموزون يضمن بثله إذا وجد واتفقوا على أنه إذا غصبت خشبة  
 وأدخلها في سفينة أو ماله بها مالها أو في لبنه الأجر له لا يجب عليه قلعها أو حكي عن الشافعي من أنه يجب  
 قلعها بحول على ما إذا لم يخفف بنفس أول هذا وما وجدته من مسائل لا يجابح والافتقار أو ما اختلفوا  
 فيه من ذلك قول مالك في الشهور وأن من جنى على منع إنسان فله عليه غرضه المدة وضمنه لمه فتمت  
 لصاحبه وأخذ الماني ذلك الشيء المتدعي عليه قالوا لفرق في ذلك بين المكروب وغيره ولا يأن يقطع ذنب  
 جارا القاضي أو ذنبه أو غيره مما لم يأن مثله لا يركبه كذلك أي على هذا الحال سواء كان بذلاً أو جازاً أو فرسا  
 مع قول أبي حنيفة أنه لو جنى على ثوب حتى أنلف أكثر منافعه لم يمتعه ويسلم الثوب إليه فإن أذهب نصف  
 قيمته أو ذنبها له إرض ناقص وإن جنى على حيوان ينتفع بالحمل وظهره كعبر ونحوه فقلع إحدى عينيه لمه  
 ويقع نصف قيمته وفي العينين جميعاً القيمة ويرد على الخاني بعينه إن كان ماله كقاض أو عدلاً أو ما فرب هذا  
 الجنس يغيثه إرض ناقص ومع قول الشافعي وأحمد في جميع ذلك ما نقص فالأول مخفف على الخاني من  
 حيث أخذه ذلك الشيء المتدعي عليه والثاني مشدد عليه في من وخفف عليه في شئ والثالث مخفف على  
 الخاني بأمره إرض ناقص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من جنى على شئ غصبه  
 بعد غصبه له جناية لم يملكه أخذه مع ما نقصه الغاصب أو بغيره إلى الغاصب ولم يمتعه يوم النكاح ومع  
 قول الشافعي وأحمد أنه يلزمه لصاحبه إرض ناقص فالأول فيه تشديد على المالك من حيث الرأيه بأخذ  
 المصوب منه مع ما نقص إلى آخره والثاني فيه تخفيف على الغاصب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن  
 ذلك قول مالك الثاني من مثل بعده كقطع يده أو رجله أو أنفه أو فلق سنه عني عليه مع قول الأئمة الثلاثة أنه  
 لا يعق عليه بالثقة فالأول مشدد على السيد مخفف على العبد والثاني حكمه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 ومن ذلك قولنا نأى إلى حنيفة وأصحابه أن من غصب حار بعلى سفينة أو دابة عندهم بأدب من أو فلع  
 منصف حتى غلبت قيمته بذلك ثم قصبت التهمة بالهزال أو نسياناً لصنعة كان لسيدها أخذها بالأرض ولا زيادة  
 مع قول الشافعي وأحمد أنه أخذها وأرض نقص تلك الأداة التي كانت عند الغاصب فالأول مخفف  
 والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أبي حنيفة أن الزيادة لنفسه في

نصف مهر المثل وقال  
 الشافعي في أصح قولي  
 وأحمد في أحسن روايته  
 أنه مفروض إلى اجتهاد  
 الحاكم ردها بظنهم  
 وعن الشافعي قول آخر  
 أنها مقدرة بما يقع عليه  
 الاسم كالصداق يصحها  
 قل وجعل والمصحب عنده  
 أن لا تنقص عن ثلاثين  
 درهماً وعن أحمد رواية  
 أخرى أنها مقدرة بكسوة  
 تجزى فيها الصلاة وذلك  
 ثوبان درج وخمار لا ينقص  
 عن ذلك فصل في  
 اختلاف الأئمة في اعتبار  
 مهر المثل فقال أبو حنيفة  
 هو معتبر بقرائنها من  
 العصيات خاصة فلا  
 مدخل في ذلك لأمها ولا  
 نخلها إلا أن يكونا من  
 غير عسيرة أو قال مالك  
 هو معتبر بأحوال المرافقة  
 جالها وشرفها وما لها من  
 أنسابها إلا أن تكون من  
 قبيلة لا يزدن في صداقهن  
 ولا ينقص وقال الشافعي  
 هو معتبر بعصياتها بقرائنها  
 أقرب من نسب النسب  
 فأقربهن أخت لأبوين ثم  
 لأب ثم بنات أخ ثم عمات  
 كذلك فإن تعدد نسبه  
 العصيات أو جعل  
 مهرهن فأرحام كجداً  
 وخالات ويترس عن عقل  
 وبار وكرامة واختلاف

به غرض فإن اختلفت بفضل أو نقص زيد أو نقص لا في الحال وقال أحمد هو معتبر بقرائنها النسب من العصيات  
 وغيره من ذوى الأرحام فصل في اختلاف الزواني في قض الصداق قال أبو حنيفة والثاني وأحمد القول قول الزوجة مطلقاً وقال مالك

ان كان سدا العرف فيه جاز دفع المهر قبل الدخول كما كان بالمدنية قالوا بعد الدخول قول الزوج وقيل الدخول قولها فصل في اختلاف الآفة في الديي بعد عقد النكاح من هو فقال ابو حنيفة هو الزوج وهو الجسد بالراجح ٧٧ مذهبه الشافعي وقال مالك هو الولي

وهو القسديم من قول الشافعي وعن احمد واثان وقيل في الزيادة على الصداق بعد الدخول تفكي قال ابو حنيفة هي ثابته ان دخل بها او مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم يثبت وكان لها نصف المسمى فقط وقال مالك الزيادة ثابته ان دخل بها فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بال عقد على المشهور عنده وقال الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضتها مضت وان لم تقبضها بطلت وقال احمد حكم الزيادة حكم الاصل فصل في العقد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة وردها هي طاهر اقال ابو حنيفة لا يرضه شيء في الحد فان عتق امره ومثلها وقال مالك لها المسمى كاملا وقال الشافعي طاهر من المثل والجسد بالراجح مذهبه انه يتعلق بدعة البدع وعن احمد واثان اعدها كذهب الشافعي والاخرى لم يرضه شي المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاد لم يرضه الا قيمته وتسليمه لان مذهبه ان المسمى يتعلق برقة

كالولد اذا حدث بعد الغيب فهي غير مضومة مع قول الشافعي واجد ان مضومة على الفاص بكل حال فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ان منافع المصوب غير مضومة مع قول مالك والشافعي واجد في احديهما وبالله انها مضومة فالاول تخفف على الفاص والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الآفة الثلاثة ان من غصب امره فوطئ عليه فاعلمه الحد والدمع الارش مع ظاهر مذهب ابى حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واجدان الفاص اذا وطئ المصوبة او ولدها وجب رد الولد وهو رقيق المصوب منه وارش من انقصها الولد مع قول ابى حنيفة وماك ان الولد جبر النقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة وماك ان الولد جبر وماك ان لا غصب نو باودار او بعددوا بقى في دمه فوطئ بنفعه انه لا شيء عليه لا في سكن ولا في استخدام ولا كرهه الناس الى حين انقصه المصوب كذا لا يخرج عليه لانه لا شيء في ذلك المصوب عنه وفيها ولم ينفعه مع قول الشافعي واجدان عليه اخر ما لده التي كانت في يده فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وعبد بن الحسن ان اجرة النسل في الصغار والاشجار تضمن بالمصوب في غيب شام من ذلك تخفف بسبل اوج بن اوجر جازمه فتمت يوم النقص مع قول ابى حنيفة وابي يوسف ان لا ينقل كالعقار لا يكون مضوموا باخراجه عن يد مالكة الا ان يبي الفاص عليه فيقتل بسبب الجنابة فيضمة بالاثلاف والجنابة فالاول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غيب العقار والثاني فيه تخفف من حيث عدم وجوبه فمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان ان من غصب اسطوانة او بسنة ثم نزل عليها لم يملكها مع قول ابى حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي يهدم الفناء بسبب اخراجها فالاول مشدد وادعى ظاهر قواعد الشرع فاعلم على الفاص الثلاث بعدد الولي غصب شي آخر مرة اخرى فوطئ بالمالك الاسطوانة او البسطة وجب عليه اخراجها ولو هدم بنائه لم يدر حرمة فالاول مشدد والثاني فيه تخفف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة وماك ان من غصب نخاسا او رمصاصا او وحدا مملوكا فمضمة بانه اوسى ما يكون له في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفه كذا والغصب خشية لجمها او بالابا او بالامحله لسا واخذت فطمع او خذ من هاهنا مع قول الشافعي اريد ذلك كله على المصوب منه فان كان له نقص الزم الفاص بانقص وكذلك القول فمن غصب هذا او قبضة ثم صاعه حليا او شره نادرا او دراهم انه مثله الى المصوب منه عند التوحيد فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واجدان او تخفف طاهر ينزل من مالكة فطاهر من ذلك لول دابة من قبيده او بعدد من قيده فغيره بطلت القيمة وسواء عند مالك اطارا لطار امهر من الدابة او البعد عقب الفتح او الحبل او وقف بمضمة بطل طار او هرب منع قول الشافعي انه ان طار لطار او هرب من الدابة او البعد عقب الفتح او الحبل ساعه فلا ضمان عليه ومن قول ابى حنيفة ان لا ضمان على من فصل ذلك على كل حال فالاول مشدد بالزام الفاعل والحال لقد الدابة او البعد بالقيمة والشافعي مفصل والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا غصب عبدا فابق او دابة فغيرت او عينها فسرقت او ضاعت انه تضمن قيمة ذلك وتضرب القيمة على المصوب منه والمصوب مملوكا لفاص حتى لو وجد المصوب لم يكن للمصوب منه الزجر فهو لا لفاص بالرجوع في القيمة لا لغيره ما هو ذلك قال ابو حنيفة ايضا لا في صورة واحدة وهي ما لو تعد المصوب فقال المصوب منه قيمته ما وقال الفاص بخون وحلف وغيره المصوب ثم وجد المصوب وقيمتها فأن للمصوب منه الزجر فهو رد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب لم يزد كراي على ملك المصوب منه فاذا وجد المصوب منه القيمة التي كان اخذها واخذ المصوب فالاول تخفف على

العبد فصل في ما اذا سلب الميراث نفسه اقل من صداقها فدخل بها الزوج او خلاها ثم امتنع بعد ذلك قال ابو حنيفة واجد ان ذلك حتى تمضي صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد التحول ولها الامتناع بعد الحلقه فصل في المهر هل يستقر بالحلقه الى الامان فيها

أولاستقر الابدخل قال الشافعي في أظهر قوله لاستقر بالاول وقال مالك اذا خلاها وطالت مدة الخلو واستقر المهر وان لم يطأ وحداين  
 القدم طول الخلو العام وقال أبو حنيفة ٧٨ وأحد يستقر المهر بالخلو ما لا يمنع فيها وان لم يحصل وطأ وعوت أحد الزوجين يستقر

المهر بالاتفاق (فصل)  
 ولجعة العرس سنة على  
 الرجح من مذهب الشافعي  
 ومستمدة عند الثلاثة  
 والاجابة اليها مستحبة على  
 الأصح عند أبي حنيفة  
 فواجبة على المشهور عن  
 مالك وهو الأظهر من  
 قول الشافعي وأحدى  
 الروايتين عن أحمد والنسار  
 في العرس والتقاطه قال  
 أبو حنيفة لا بأس به ولا  
 يكره أخذ موثقال مالك  
 والشافعي بكرهه وعن  
 أحمد وأبان كالمصنوعين  
 وأما لجة غير العرس  
 كالنكاح ونحوه كالأب  
 حنيفة ومالك والشافعي  
 تستحب وقال أحمد  
 لا تستحب (باب القسم  
 والنشور وعشرة النساء)  
 ثبت في الصحيح أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يقسم بين نساءه ثم  
 القسم انما يصح للزوجات  
 بالاتفاق فلا قسم زوجة  
 ولا لاء من بآل عند  
 واحدة (وما لم يثبت عند  
 من بقي ولا يجب التسمية  
 في الجماع بالأجاء ويصح  
 ذلك ولو أعرض عنهن أو  
 عن الواحدة لم يأن  
 وينبغي أن لا يطلعن  
 ونشور المرأة حرام بالأجاء  
 مستقطعة نفقة ويجب على  
 كل واحد من الزوجين  
 معاشرته صاحبه بالمعروف

الناصب بأدخاله المقصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جري على ظاهره وأعدا بشرية من أنه لا يملك حال  
 غيره إلا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أدلة الثلاثة أنه  
 لو نصب عقارا خلت في يد يدهم أو سبيل أو حر في ضمن القصة مع قول أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك سببه فلا  
 ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
 أن من نصب برضا من زرعها بما قبل أن يأخذ الناصب الزرع له أجزاؤه على القلع مع قول مالك أنه إن كان  
 وقت الزرع لم يفت فلا مال للأجبار وإن كان فات فاشهره والراي بن عنه أنه ليس له بقلعه وله أجرة الأرض ومع  
 قول أحمد أنه أن شاء صاحب الأرض أن سبق الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة وما تنقص الزرع فله ذلك  
 وأن شاء دفع له قيمة زرعها وإن كان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان \* ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لو أراق مسل خرا على ذي النمل من أكله وكذلك إذا أنفط عليه  
 خنزير أو مع قول مالك والشافعي حنيفة أنه يغرر له القيمة في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول أن الجزاء ليس بمال عندنا \* ووجه الثاني أنه مال عند الذي  
 ففرأتمناه القيمة أحوط لنا من جهة الحساب بوم القيمة والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب الشفعة

اتفق الأئمة الأربعة على ثبوتها للشر في ملك وأختلفوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب \* فمن ذلك قول  
 مالك والشافعي أنه لا شفعة للجار وإنما لا تنطبق بالوت وإذا وجبت الشفعة فقات ولو يعلم بها أو علم بها موثبات  
 قبل التمكن من الاختصاص تنقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة تحبب الشفعة للجار والأول مخفف على  
 الشر في حق الجار والثاني مشدد عليه فيعمل الأول على حال الدعوى والذين يراعون حق الجار ويحتمل  
 الثاني على حال كل المومنين الذين يراعون حق الجار إلى أي دين داراهن كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة  
 الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أربع أقواله \* وأحد في إحدى رواياته أن الشفعة على الفور مع  
 قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها ليست على الفور وإن تكن على الفور عند مالك فروى عنه  
 أنها لا تنقطع إلا بعض سنة ورواية أخرى عنه أن حق الشفع ما قبل أن يفرغ المشتري إلى الحاكم فداوم بالأخذ أو  
 الترك فإذا بيع المشفوع والشر فيك حاضر به لم يبيع فله المطالبة بالشفعة حتى شاء ولا تنقطع الشفعة  
 بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأكثر الذين يرون الخطأ أو فر لا خيبهم المسلم فلا يحصل  
 عندهم ندم إذا سبقهم أحد بالشراء والثنى مخفف خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من أحاد الوام  
 فلذلك حصل لهم مالك عند يترى في هذا السنة أو خمس سنين وجهها مقاطعة الأعداء فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الشراء إذا كانت على النخل وفي بين شرين يكتن فباع  
 أحدهما حصته إن لشر فيك الشفعة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني  
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ووجه الأول عدم التسعة في الشفعة على وجه الضرر بالمرتبة  
 للذمة فكان كالبناء الصفة لا ينفق \* والثاني ظاهر \* ومن ذلك قول الشافعي ومالك أن الشفعة تورث ولا  
 تنقطع بالوت مع قول أبي حنيفة أنها تنقطع بالوت ولا تورث مع قول أحمد أنها لا تورث إلا أن كان كالميت  
 طاب لها فالأول مخفف على الشفع والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
 \* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المشتري إذا نوى أو غرس فيما اشتراه لم يطلب الشفع الشفعة فليس  
 له مطالبة المشتري به يدم ما نوى والقلع ما غرس مضافا إلى المنع من قول أبي حنيفة أن الشفع اجبارا  
 على القلع والمدم ومع ذلك فموجب إلى أن الشفع ان يعلبه من الشفعة ويترك البناء والقراس في موضع

وبذل ما يجب عليه من غير مغل ولا إظهار كراهة فيجب على الزوج طاعة زوجته ولازمة السكن وله منعها من  
 الخروج بالأجاء ويجب على الزوج المهر والنفقة (فصل) والميزان من المهر وقوله بغيرها خاثر على الرجح من مذهب الشافعي

لكن نهى عنه فالاول تركه وعند الثلاثة لا يجوز الا باذنهما والوجه لا تحت الحرام قال ابو حنيفة ومالك واجد لا يجوز الدل عنهما الا باذن سيدهما وخوفا من الشافعي فيه انه **فصل** ان كانت الجديدة تذكر اقام عند هامة ايام ثم دار ٧٩ بالقصة على نساء وان كانت نساء اقام ثلاثا عند الثلاثة

وقال ابو حنيفة لا يفضل الجديدة في القيم بل يسوي بينهما وبين الاخلاق عنده وهل للرجل ان يسافر بواحدة منهن من غير قرعة وان لم يرضن قال ابو حنيفة له ذلك وعن مالك روايتان احدهما كقول ابى حنيفة والاخرى عدم الجواز الا رضاهن او بقرعة وهذا مذهب الشافعي واجد فان سافر من غير قرعة ولا راض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجب في كتاب الخلع **فصل** في مفسر الحكم بالاجماع ويحكى عن بكر بن عبد الله المزني انه قال الخلع مفسوخ وهذا ليس بشي وانفق الاثمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها التبع بمطرا او سبعة عشرة حازما ان تخالعه على عوض وان لم يكن من ذلك شي وتراضيا على الخلع من غير سبب جائز ولم يكره وحكى عن الزمري وعطاء رداود ان الخلع لا يصح في هذا الحالة **فصل** في الخلع طلاق بائن عند ابى حنيفة ومالك في احدى روايتين عن احمد والصحاح الجديدين اقوال الشافعي الثلاثة

فالاول تخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك في احدى روايته والشافعي ان كل ما لا ينقسم كالبئر والجسم والظريق والحوالاب لا تشفع فيه مع قول ابى حنيفة ومالك في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول تخفف على المشتري والثاني مشدد على فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجل الشفعة لا يحصل بالشفق الذي لا ينقسم من البئر والجسم مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لاجل الشفعة ولو بوجه من الوجوه ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي لا يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة من ان يبيع سلعته بمحمولة عند من يرى ذلك مشقة طالشفعة ازان بقره بعض المالكين ببيعهمه الباقي او ببيع له مع قول مالك واجد له ليس له الاحتياط على اسقاط الشفعة فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وروده الدلالة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاحتياط لاحتمال قد من جهة التبريل وطلب الحفاظ والاخر لاخيه المسلم اذا اذاعه انما هي رخصة لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجدت للبشر بل فبذلك لا يشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة حازه اخذها وتلك ما هم قول الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا تلك الدرهم عليه ردها ولا لاجبانه في اسقاطها بذلك وجهان فالاول تخفف خاص بالدرهم والثاني مشدد خاص بالدرهم ومن كل المؤمنين لان الشفعة حق فهي لا يحتاج فيها الى دليل على ما روي في الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واجدانه اذا ابتاع اثنتان من الشراكات ببيع واحدة واخذت كمال الشفعة اخذت بمسب احداهما بالشفعة كالواخذت ببيعها جميعا مع قول مالك واى حنيفة ليس له اخذ حصه احدهما دون الاخر بل اخذت ببيعها جميعا او بتركها جميعا فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاولين ظاهره ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذي مع قول واحدانه لاشفعة للذي فالاول تخفف على الذي والثاني مشدد على فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للبشر بل من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدر تقييد ذلك بالمسلم فهو يجرى على الغالب كما قال في حديث لاسبع احدكم على بيع اشيه ولا يخطب على خطبة اشيه ووجه الثاني التخييل على الذي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليط على المسلم باخذ حقه بنوع من اقراره والغلبة لاسيما مع عدم طلب نفس المسلم بذلك والله تعالى اعلم **فصل في كتاب القراض**

اتفق الاثمة على جواز القرض بوجه القرض بلفظ اهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا يتجر فيه والرجح مشترك فلما وجدته من مسائل الاتفاقه واماما اختلفت واقية فن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لو اعطاه سلفة وقاله بها واجعل ثمنها قرضا فهو راض فليس دم قول ابى حنيفة انه قرض صحيح فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك ثمن قرضا كما عطاءه التقدر راضا على حدس اعظم القضي ومن ذلك قول الاثمة منع القرض بالفقوس مع قول اشيب وما يوصف بجواز القرض بها فانما يستعراج النقد فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان الصاع لا يبرأ اذا اخذ المال القرض بينه الا بزيده بينه مع قول اهل العراق انه يقبل قوله معينه فالاول مشدد خاص بين ظلي على قلبه بحصة التفاضل بعد ان يخلف ما طاول يدى رده والثاني تخفف خاص بين غلبه عليه الزمدي الذي يصدق بالسلف في تاديه الامانات فصدقوه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا دفع الى اياهم مال قرض فاشترى العامل منه سلفة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه نوس على المقترض حتى يتي والسلفة للعامل وعليه ثمنه مع قول ابى حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول تخفف على رب المال والثاني مشدد عليه وهل ذلك نفسه رب المال في التقييد في عطاءه ماله لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر المرافق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز القرض مدة

وقال احمد في اظهره روايته هو الصحيح لا يفتى عندنا وليس مطلقا وهو الفسخ من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري ائمتنا بشرط ان يكون ذلك من القرض في وجهه لا في وجهه الا في وجهه مطلقا والشافعي يقول ثالثا انه ليس بشي **فصل** وهل ثمة الخلع باكثر من المسمى

قال مالك والشافعي لا نكره ذلك وقال أبو حنيفة إن كان النشوز من قبلها كره أخذ أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شي مطلقا مع  
مع التكرار وقال آجوديكه الخلع على ٨٠ أكثر من المسمى مطلقا فصل في وإذا طلق الختلة منه قال أبو حنيفة بطله مطلقا في مدة العدة

وقال مالك إن طلقها عقب  
خلعه متصلا بالخلع طلق  
وإن انفصل الطلاق عن  
الخلع لم يطلق وقال  
الشافعي وأجود لا يلحقها  
الطلاق بحال في فصل في  
ولو خالغ زوجته على رضاع  
ولدها مستتبين جاز فان مات  
الولد قبل الحولين قال أبو  
حنيفة وأحمد يرجع  
عليها بقية الرضاع للدة  
المشروط وتوعى من مالك  
روايتان أحدهما لا يرجع  
بشيء والأخرى كذهب إلى  
حنيفة وأحمد والشافعي  
قولان أحدهما بسقط  
الرضاع ولا يرقع غير الولد  
مقامه والثاني لا يسقط  
الرضاع بل يأنبها ولدها  
ترضعه وإذا قلنا بقول  
الأول فالأم يرجع قولان  
الجسد إلى مهر المثل  
والقديم إلى أجر قال شافعي  
فصل في وليس لأب  
أن يحتلع ابنته الصغيرة  
بشيء من المهر عند أبي  
حنيفة والشافعي وأحمد  
وقال مالك ذلك وبه قال  
بعض أصحاب الشافعي  
وأيضا له أن يحتلع زوجة  
ابنته الصغيرة عند أبي حنيفة  
والشافعي وأحمد وقال  
مالك له ذلك في فصل في  
لو طلق طلقين ثلاثا على  
أنف قطعتها واحدة قال  
أبو حنيفة يسقط ثلث  
الآل وقال مالك يسقط

### كتاب المساقاة

اتفق فقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال  
بسطلانها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه عقد يتنفع به كل من  
أهله أقدم من حكم الاتفاق والرضا ووجه الثاني ما به من القهر ومن ذلك قول مالك وأجود والشافعي في القديم  
أنه يجوز المساقاة على سائر الأشجار المثمرة كالخضف والتمب والنخيل والجوز وغير ذلك وبه قال أبو يوسف وأحمد  
والمتأخرون من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجسد بدلتها لا يجوز إلا في النخل والعنب خاصة ومع قول  
داود أنها لا تجوز إلا في النخل خاصة فالأول مخفف والثاني فيه تشدد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان ووجه الأول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على حد  
ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهما زكوتين ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة  
أهل خيبر فأنها كانت في النخل فقط ومن ذلك قول الشافعي وأجودا كان بين النخل والبعض وإن كثر بهت  
للمزارعة عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العمل وعصر أفراد النخل بالشيء والبعض بالعمارة ونشرت  
أن لا يقبل بينهما ولا يندم الزارع بل تكون بينهما المساقاة مع قول مالك يجوز دخول البض السبيلين  
الشعير في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز المزارعة وهي  
عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والندم من العمل بالاتفاق فالأول مخفف بالشرط المذكورة والثاني فيه  
تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجسد بدلت المزارعة

عليها الآل سواء طلقها ثلاثا أو واحدة لا يملك نفسها إلا واحدة كما ملك ثلاث وقال الشافعي يسقط ثلث الآل  
في الحالين وقال آجود لا يسقط شي من الحالين ولو طلق طلقين والجسد يأنف فطلقها ثلاثا فقال مالك والشافعي وأحمد طلق ثلاثا يسقط

باب طه  
في الحالين وقال آجود لا يسقط شي من الحالين ولو طلق طلقين والجسد يأنف فطلقها ثلاثا فقال مالك والشافعي وأحمد طلق ثلاثا يسقط





أول مرة فقال أوحيفة ومالك هرطلاقي يدعوا قال الشافعي هرطلاقي خنعة وعن أحمد روايتان كانه حين اختار الحرق أنه طلاق سنة أو اشتقوا  
فما إذا قال أنت طلاق عدل مل والتراب فقال أوحيفة يقتضي طلقة تبين المرأته أو قال مالك والشافعي وأحمد بقه الثلاث في فعل  
اتفق أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد على أن كالأزواج من طلقتك فانت طالقي قوله ثلاثا طلقتك فانت طلقتك فانت طلقتك فانت طلقتك فانت طلقتك  
يا نسطرخم الثلاث في الحال واختلف ٨٢ أصحاب الشافعي في ذلك فلا يصح في رأيي قال في الرفض والفتوى به أولى وتوقع الخبر

فقط رضاء البدر وقال  
البرني وابن مريج  
وابن المجداد والنفثال  
والشيخ أبو حامد صاحب  
الهدب وغيرهم لا يقع  
طلاق أصلا وسكنى ذات  
عن نص الشافعي ومن  
أصحابه من يقول بوقوع  
الثلاث كذهب الجماعة  
فصل في اختلافه في  
الكليات الظاهرة وهي  
خليفة وبر بنو بابة  
وبنه وحمل على غارث  
وانت حرة وأمرك بذلك  
واعتدى والحق بمالك  
هل تقتضي نيته فقال أبو  
حنيفة والشافعي وأحمد  
تفتقر إلى أنه لا لا حال  
وقال مالك يقع الطلاق  
بغيره والفظ ولو انضم إلى  
هذه الكليات دلالة حال  
من الغضب أو ذكر  
الطلاق فهل يفتقر إلى  
النسبة أم لا قال أوحيفة  
إن كان في ذكر الطلاق  
وقال لم أره لم يصدق  
في جميع الكليات وإن  
كان في حال الغضب لم  
يجز الطلاق ذكر لم يصدق  
في ثلاثة أصناف اعتدى  
واختار وأمرك بذلك  
وصدق في غيرها وقال  
مالك جميع الكليات

الظاهرة متى قالها مستدرا أو جميعا مستدرا أو جميعا على أن كان طلاقا لم يقبل قوله لم أره وقال الشافعي جميع ذلك يفتقر  
إلى أنه مطلقا وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب الشافعي والأخرى لا يفتقر إلى أنه وتكرن دلالة الحال في فصل في افتقارها إلى أن الطلاق  
والفراق والبراح صريح لا يفتقر إلى أنه إلا بحنيفة قال الأصمعي عنده لفظ واحد هو الطلاق وأما لفظ المراح والفراق فلا يقع به طلاق  
عنده فصل في اختلافه في الكليات الظاهرة فإذا نوى بها الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤاله الطلاق كمن يقع من الجدي فقال

الاجرة وتوزعها على الشهر عتابة العقد الواحد في مدة سنة ووجه الثاني الجهل بعد الاحارة ولأن كل شهر  
يحتاج إلى عقد جديد لا يفترده بآخر عتابة ولم يوجد عقد ذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
رمالك والشافعي وأحمد له وأما جرحه فمعلوم أو دارم يقضي ذلك للعبد أو الدارم مات العبد قبل أن  
يحل شيئا أو لم يمت الدارم قبل أن يسكنها ولم يمت من منة الشيء أنه لا يستحق غلبه شيء من الاجرة وتبطل  
الاجرة مع قول أبي نؤوان المنافع في هذه المواضع من ضمان المكثري فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع  
الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الاجرة لا تصب إلا بالعقل مثلا ووجه الثاني أن الموت أو الانهزام  
ليس هو في الذم ولا في جرحه فليس المستأجر الاجرة وأباح لفانها التصرف فيها فكأنه ملكها فلا ينبغي جرحه  
فيما وهذا خاص بالأكرار والأول خاص بعوام الناس المشايخ على الشبهة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن  
عقد الاجرة على الدابة والغار والعبد لازم لا ينفسخ بغير العاقدين جميعا أو أحدهما فالأول مخفف والثاني  
مشدد فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول اقتباسه من الظن بالورثة وانهم مرضون بعينه ومورثهم  
ووجه الثاني الاستدلال بالاحتياط وانهم قد لا يرضون بعافه له مورثهم ليقص في عقولهم أولئك العقول  
وربما على عقل مورثهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أربع أقواله أنه يجوز عقد الاجرة عليهم  
تتبع فيها الدين العام بقوله أي الشافعي في القول الآخرة لا يجوز أكثر من سنة وفي القول الآخرة لا يجوز  
أكثر من ثلاثين سنة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشدد فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه  
الأول العمل بالمخالف في بقوله العبد ولو ما سنة وأكثر ولا فرق بين طول المدّة وقصرها في ذلك ووجه  
الثاني أن العبد قد يتغير بعدمضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين سنة هي التي يقتضيها مال الناس  
في العتقة التي في طولها أو قصرها غالبا فالخلاف مسيء على مراعاة أحوال الخلق غالبا ومن ذلك قول  
مالك والشافعي في أحسن قوليه أن الصانع إذا أخذ الشيء إلى فله ليعمله فهو ضمان لذلك ولو أصيب عتده من  
جرحته مع قول أبي حنيفة والشافعي في أربع أقواله لا ضمان عليه إلا فيما احتج به أو قصره ومن قول أبي  
يوسف ومحمد أن عليهما الضمان فيما به تطيع أو تمتنع عنه لا فيما لا تطيع أو تمتنع عنه كالحرثي والأمر  
المخالف وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك أن الاجرة لا تضمنون بل هم على الأمانة إلا الصانع  
خاصة فانهم ضمانون إذا انفردوا بالعمل سواء علموه بالاجرة أو غيرهم إلا أن تقوم بينة بضره فليس هلاكه  
فبشر فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث وما به مفسد فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه هذه  
الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يختلف في الحياض صاحب الثوب في كيفية قصه  
فما أو صانعا لا قاله قول الخياط مع قول أبي حنيفة أن القول قول صاحب الثوب فالأول مشدد وعلى  
صاحب الثوب مخفف على الخياط والذي عكسه فراجع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
وأحمد أنه لا يصح الاستعارة على الثوب إلا بالثمن والشافعي كالجرح وتعلم القرآن والأمانة والأمانة مع قول مالك  
والشافعي أنه يجوز ذلك في الأمانة بغير عدل واختلف أصحابه في ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الوجود والدين  
والثاني مخفف خاص بأحد الناس فراجع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه  
يجوز لغيره أن يستأجر دارا لغيره فيم أقبضه حرم مالك الدار مده معلومة به في تمام ثمنه أو ما به ملكا له الاجرة  
مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن مبره وهذا من محاسن أبي حنيفة لا عما به غلبه لانه  
مضى على الثمن مات عتده ولا يثبت عليه الاجرة فالأول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الوجود فراجع الأمري

البرهانية فضعوا أحد معي وبينه وقال ما لك أنت التي جئت مدخولاً بها لم يقبل منه إلا أن يكون من خلع وإن كانت غير مدخول بها قبل ما بدعيه معي وبينه بقى ما هو إلا في امتحان قوله لا تختلف فيه اقروى عنه أنه لا يصدق في أقل من الثلاث وروى عنه أنه لا يقبل قوله معي وبينه وقال انتهى قبل منته لم ما بدعيه في ذلك من أصل الطلاق واعداد وقال أحمد مني كان معي بالاحوال أو نوى الطلاق وقع الثلاث في ذلك أو فونه مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها فصل في استتاف الركاكات الخفية ٨٣

مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي والجمهور بصفة عبارة الهندس لقطعاع السلطان الذي خطمه له لان الهندس مقياس متحقق فثبتت كمال الشئ في الدين المبكى ومازال يتنصع علماء الاسلام قاطبة لما دار المصير به والشامية يقولون بصفة مجارة الاقطاع حتى جاء الشئ بالدين الفزاري وولده الشئ تاج الدين فقالوا فيما قالوا يعني من النفع وهو المعروف ومن منه ما جدد قول أبي حنيفة قال لا تحنط والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قريته انه يجوز بيع العن المؤجر مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع العن المؤجر بستانه ونحو غيره لعدم تقدير وصوله الى استغناء المتعة بخلاف بيعه الغير المستاجر قال لا تحنط والثاني متصل والثالث غلطه شديد على المؤجر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر وهو من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة لركبها فحملها لتمامها كما جرت به العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن فثبتها قال لا تحنط والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يجوز زاجرة الدنانير والدرهم للترز والحمل بها كالوكان صرفا مع قول الشافعي وأحمدان ذلك لا يجوز وقال لا تحنط خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز زاجرة الارض بعينتها أو يخرج منها لولا طعام كالحمل والبسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة مما كولا ثمع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما انتبهت الارض ويصرف ذلك من الاطعمة وما كولات كالبجور بالذهب والفضة والعروض مع قول الحسن وطاوس بنهم جواز زكاة الارض مطلقا بكل حال قال لا تحنط خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في الزمان ومن حيث ان ذلك المطعوم الذي يخرج من الارض كان مستغرقا فكان من قاعده منهجوه ووجه الثاني الخنف أن الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى القابة العمل بالوفاة حتى أخوة الاسلام فمن احتاج الى أرض زرعها ومن استقى عنها أعطاه اخاه المسلم لزرعها بالاجرة على الأصل في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بكراثة الا انها هو فرع من ذلك ورخصة من الشارع لا خلاف بالارض مخوفة بالصفة لانها من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان أولى بها من رجوع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان من استأجر أرضا لزرعها حنطت ان له أن يزرعها ثمرا وكل ما سائر زرع كغرسه والحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الحنطة قال لا تحنط خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز زاجرة الاشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز أن يزرعها من غير حنطه من شأنه شريكه وأما رهنه وعينه فلا يجوز ذلك عنده بحال قال لا تحنط خاص بأهل الورع الذين لا يشاؤون من معاملهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس الذين يشاؤون خايعهم ويرون الحنط لا فرق لانهم هم ومحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة انه يجوز زرعها بشرط اختيار ثلاثي الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز وقال لا تحنط خاص بأحد الناس الذين يقع من تردد ولم اذا كان الحنط الاوفر لأخيهم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الحنط الاوفر لأخيهم بجامع ان الاجارة فيها يسير المنافع فلا فرق بينهما وبين الاعيان لمن لم يلزم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك

على أن الزوج اذ قال نعم الدخول بها أنت طالق ثلاثا طالت ثلاثا طالت ثلاثا قال الرافعي ولا يقال حين بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث ولا تنفذ الا اذا  
قال نعم الدخول بها أنت طالق أنت طالق بالفاظ متتابعة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقع الا واحدة وقال مالك يقع الثلاث  
فان قال ذلك الدخول بها وقال اردت افهامها الثانية والثالثة فقال أبو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال الشافعي وأحمد لا يقع الا واحدة وقال  
نعم الدخول بها أنت طالق ٨٤ وطالقي وطالقي فقال أبو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال مالك وأحمد يقع الثلاث **فصل**

واختلفوا في طلاق العسي  
الذي هو قتل الطلاق  
فقال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي لا يقع وعن  
أحمد واثان أنهما  
انه يقع واختلفوا في طلاق  
السكران فقال أبو حنيفة  
ومالك يقع وعن الشافعي  
قولان أحدهما يقع وعن  
أحمد واثان أنهما  
يقع وقال الطحاوي  
والكرخي من الحنفية  
والكرخي وأبو ثور من  
الشافعية انه لا يقع  
**فصل** واختلفوا في  
طلاق المكر واعتاقه  
فقال أبو حنيفة شفع  
الطلاق ويحصل الاعتاق  
وقال مالك والشافعي وأحمد  
لا يقع اذ انطوى به دافعا  
عن نفسه واختلفوا في  
الزهد الذي ينطبق على  
الظن حصول ما توقعه  
هل يكون اكراهيا فقال  
أبو حنيفة ومالك والشافعي  
نعم وعن أحمد ثلاث  
وأما أحمدان كذب  
للماعة والثانية واختارها  
انحرى لا والله ان كان  
بالقتل أو بقطع طرف  
فأكراه والأفلا واختلفوا  
في أن الاكراه هل  
يختص بالسلطان أم لا

فقال مالك والشافعي لافريق بين السلطان وغيره كلهم أو متفقين وعن أحمد واثان أحدهما لا يكون الا كراهة  
من السلطان والثانية كذهب مالك والشافعي وعن أبي حنيفة واثان كالمذهبين **فصل** واختلفوا فيمن قال لن وبعته أنت طالق ان  
شأ الله فقال مالك وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما اذا شئت في الطلاق قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يني  
على اليقين وقال مالك في المشهور عنه يذهب الإيقاع **فصل** واختلفوا في المرض اذا طلق امرأته طلاقا ثابتا ماتت من مرضه الذي طلقه

فقال مالك والشافعي لافريق بين السلطان وغيره كلهم أو متفقين وعن أحمد واثان أحدهما لا يكون الا كراهة  
من السلطان والثانية كذهب مالك والشافعي وعن أبي حنيفة واثان كالمذهبين **فصل** واختلفوا فيمن قال لن وبعته أنت طالق ان  
شأ الله فقال مالك وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما اذا شئت في الطلاق قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يني  
على اليقين وقال مالك في المشهور عنه يذهب الإيقاع **فصل** واختلفوا في المرض اذا طلق امرأته طلاقا ثابتا ماتت من مرضه الذي طلقه

فيه قتال اوجيفتو مالكا واحد ثوب الان لا حنفية بشرط ان لا يكون الطلاق عن طلب منها والثاني قولنا انما هو بالارث  
والى متى تزوج على قتل من يورثه فقال اوجيفتو ثوب ما حامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدها لم يورث وقال احدث ثوب ما تزوج وقال  
مالك ثوب وان تزوجت وانشأت اقول احدث ثوب ما حامت في العدة والثاني ما لم تزوج والثالث ثوب وان تزوجت **فصل في** واختلفوا  
في ان قال زوجته انت طالق الى سنة فقال اوجيفتو مالك تطلق في الحال وقال الشافعي واحد ٨٥ لا تطلق حتى تسلم السنة **فصل في**

واختلفوا فيمن طلق  
واحد من زوجاته لا يصح  
او بعضها ثم نسبها لغيرها  
رضيا فقال اوجيفتو  
وان ابي حرة من  
الشافعية لا يحال بينهما  
وطهرن وله وطء ابنتي  
شاه فلاوطع واحدة  
انصرف الطلاق الى غير  
المطووعة ومنع الشافعي  
انه اذا بهم طلقه بانه  
تطلق واحدة منهم  
مهما يلزم التبيين  
ووقع من قربانين الى ان  
يسين ويلزم ذلك على  
الفور فلو اجمعوا لمطووعة  
فلا يصح باليلزم التبيين  
في الحال ٢٤ الرجة  
وتجب عدة من عنها  
من حين انقطاع الامن  
وقت التبين وقال مالك  
يطلق كلهن وقال اجد  
يحال سته ويمن ولا  
يجعل له وطوئين حتى  
يقصر بينهما فان تبين  
خرجت عليها القرعة كانت  
هي المطلقة **فصل في**  
وانفقوا على انه اذا قال  
لزوجته انت طالق نصف  
طلق لزمه طلاقه قال  
الشافعي عيّد الوهاب  
ودعني عن داردان  
الرجل اذا قال لزوجته

مختلف ما لا يمكن محوطا عليه فانه بدله على مساحبة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا قيل هل من حاجة  
الانسان ويهاؤه وزعه شي من المال الذي يهونه او يشره فان كان النهر والبرق في البرية فانما لك احسن  
عقد او حاجته منها بمن غيره ومن يجب عليه بدله ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فليز به ذلك الفضل فجاره  
الى ان يصلم برفقة او عيّن فان تناول باصلاح لم يستحق شيئا وهل يستحق عرضة فمعه وانما مع قول  
ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بدله بشر بالناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك لغيره وله  
أخذ العرض ويستعبر كعق قول اجد في احسن روايته انه يلزمه بدله من غير عوض للشافعية والشافعي  
معا ولا يجعل له البيع فالاول يخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رغبة بالناس والدواب والثالث  
متصل فرجع الامر الى ترتيب الميزان والفقهاء على

**كتاب الوقف**

اتفق الاثمة على ان الوقف قريب من تزويج الام لا يصح الانتفاع به الا بالانفاق عنه كالذهب والفضة والمأكول  
لا يصح وقفه على ان وقف الشارع جائز كتبته واجازه خلافا لعمدة الحسن فقط في قول ما منع اجراء المشاع  
وقعه على انه اذا خرب بالوقف بعد ان ملك الوقف هذا ما وجبه من مسائل الانتفاق واما ما اختلفوا  
فيه من ذلك قول مالك والثاني انه يلزم بالانفاق وان لم يكن بحاكم ويزول ملك الوقف عنه وان لم يخرج منه عن  
يدهم قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرب جهن يدها ان يجعل للموقف وليا او سلمه الى واحد على ما رتب  
عن مالك ومع قول ابي حنيفة الوقف عطية صحفة ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الوقف عنه الا بعد ان يحكم به  
حاكم او يطلقه بغيره كان يقول اذا تم فقد وقف دار على كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل  
والثالث مخفف على الواقف فرجع الامر الى مرتبي الميزان وتوجه الثلاثة اقوال الظاهر من ذلك قول الشافعي  
واحد ومالك في احسن روايته انه يصح وقف الحيوان مع قول ابي حنيفة ومالك في ان رواية الاخرى عنه انه  
لا يصح بناءه في عايدته ماله لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبي  
الميزان وتوجه الاول انه قبل معروف وان غلب عليه التلف بعد موقوع جملة الثاني ان الوقف انما جعل لتأيد  
ودوام الانتفاع والحيوان يطلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول اصحاب الشافعي ان الملك في رقبته لا يوقف  
ينقل الى الموقوف عليه مع قول ابي حنيفة وجماعت من اصحابه والاشج من قول الشافعي ان الوقف اذا منع  
خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشدد على  
الموقوف عليهم فرجع الامر الى مرتبي الميزان وتوجه الاول ان سبب مشروعية الوقف اداء العبد الملتزم  
سببه كالتواقي الى كاه الواجبة فكذلك بالوقف تبرأ الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرج منه  
ملكه فكذلك لم يتبرأ وجه الثاني ان الوقف اذا رجع الملك فعيّنه الى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم  
الى قبله جدي من الله تعالى ولم يجعل واصنافا لا يتنفع بالانقضاء لا يخصص واحد يصنع في الاصل فاذا مات الممن  
انقل الى ما بعده من جهات القربان ولو ان الموقوف عليهم كانوا لا يكون الموقوف لا يحتاج الى اذن منهم ان  
يشتت به بدم فاهم ومن ذلك قول ابي حنيفة واحد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والثاني ان  
ذلك لا يصح فالاول يخفف على الواقف خاص باهل الشعب والخل الذين لا يخلص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا  
فكان ذلك كالوصية عند حسن والاحل قد ردى الحدث افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح تأمل  
البقاء وتحشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضر تلك الوفاة فلان كذا او فلان كذا الحديث وتوجه الثاني

فصل طاق اوانت طالق نصف طلاقه لا يقع عليه الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا فيمن له اربع زوجات يقال زوجي طالق  
ولم يبع بقتال اوجيفتو والشافعي تطلق واحدة منهم وله صرف الطلاق الى من شاء منهم وقال مالك واحد يطلق كلهن **فصل في**  
واختلفوا فيما اذا شق في عيّد الطلاق فقال اوجيفتو والشافعي واحد يدين على الاقل وقال مالك في المشهور من مذهبه نيل الانتفاع  
**فصل في** واختلفوا فيما اذا اضر بالطلاق الى ما لا ينصل من المراق في حال السلامة كاليد فقال اوجيفتو ان اضافته الى احد حصة اعني

الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقوم معنى ذلك عنده الحزن الشائع كالنصف والرمح كالبان أضافه اليه ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظهر والشعر ثم قال مالك والشافعي وأحمد مع الطلاق بجميع الاعضاء المتصلة كالاسم وأما المنفصلة كالشعر فخرجها عند مالك والشافعي ولا ينع عند أحمد **باب الرجعة** اتفقوا على جواز رجعة المطلقة واختلفوا في وطء الرجعة هل يجرم أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته لا يجرم وقال ٨٦ مالك والشافعي وأحمد في رواية الأخرى يجرم واختلفوا هل يصير الوطء راجعا أم لا فقال

المشدد على الواقع أنه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة قبل اختراق البنت فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يصح الوقت إذا لم يبين الوقت فصح ما كان قال وقت دارى هذا وكذا يصح الوقت عنده وعند الشافعي إذا كان منقطع الآخر كوقت كذا على أولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم اتفقوا على ما يرجع ذلك بعد انقراض من سعى إلى فراقه عصيته فإن لم يكن فراقا ففراقه المعلن وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي أن الوقت بطل إذا لم يبين له مصرا فالأول فيه تخفف على الواقع والشافعي مشدد في بطلان الوقت إذا لم يبين له مصرا فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي يوسف أن الوقت إذا خرب لا يجوز بيعه مصرف عنه إلى غيره كذا خرب السعيد ولم يرجع عوده مع قول محمد أنه يعود إلى ملكه الأول وليس لأبي حنيفة نص في هذه المسئلة فالأول مشدد والثاني تخفف من حيث بطلان الوقت بمشئونه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

### كتاب النكاح

اتفق الأئمة على أن النكاح تصح بالإيجاب والقبول والقبض وأجمعوا على أن الوطء واجب في النكاح فمطلوب وعلى أن تخصيص بعض الأولاد بالنكاح مكروه وقد انفصل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقتضي صحة النكاح إلى القبض مع قول مالك أنه لا يقتضي صحته أو لا • ومما لا يقضى بل تصح وتزجر بالإيجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتوابعها واحترز مالك بذلك عما إذا خرب الوطء الإجماع مع مطالب الموهوب له حتى مات وهو مستمر على الطاعة فأنها لا تنطلي وله مطالبة الورنه فإن ترك المطالبة أو أمكنه قبض النكاح لم يقضى ما حتى مات الوطء أو مرض بطلت النكاح وصار نكاحا من أي زبد القبول في فرضائه ولا تمت هذه ولا صدقة ولا حرج إلا بالحائزة فإن مات قبل الحيازة فهو ميراث مع قوله أحمد في أحدى روايته أنه النكاح فمكتسب غير قبض فالأول مشدد على قولنا وأما الشريعة كالبصير وغيره من سائر التلصصات والثاني تخفف على الموهوب له مشدد على الواجب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يفي بصحة القبض أن يكون باذن الواجب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه فالأول تخفف على الواجب عكس الثاني فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وعن ذلك قول مالك والشافعي أن جهة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الواجب الجميع إلى الموهوب له فستوفى منه قبضه ويكون نصيب شركه في يده أو يوفى منه مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا ينقسم كالبيد والجواهر جائزة حيث كان مما ينقسم لم يفتقر جهة منتهى منه مشاعا فالأول تخفف والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب للاب وإن علان يسوي بين أولاده في المهر مع قول أحمد ومحمد أنه إن فضل الذكر على الأنثى كسنة الأرض فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ثم إذا فاضل الأب بينهما هل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال أحمد يلزمه الرجوع فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس لأب الرجوع في جهته لو لم يخلع مع قول الشافعي أنه لا الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك أن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما هو به لابنه على جهته المصلحة والمجته ولا يرجع فيها وجهه على جهة الصدقة قال وأما يسوغ الرجوع إذا لم تنته المصلحة بطول الولد وسقطت دناءة المهر أو تزوج البنت أو يختلط الموهوب به باليمن جنبه بحيث

أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته نعم ولا يحتاج معه إلى إظهار نية الرجعة أو لم يشوها وقال مالك في المشهور عنه أن نوى خصم البنت الرجعة وقال الشافعي لا تحصل الرجعة إلا باللفظ وهل من شرط الرجعة الأشهاد أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه ليس من شرطها الأشهاد بل هو مستحب وللشافعي قولان أحدهما الاستصحاب والثاني أنه شرط وهو رواية عن أحمد ومحاكمه الرافعي من أن الأشهاد شرط عند مالك أنه في عشاير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بأن هذه مالك الاستصحاب ولم يحججه خلافا عنه وكذلك ابن ميسرة من الشافعية في الأقصاح فحصل كما تفرقت قواعده أن من طلق زوجته فلا نكاح له حتى تنكح زوجا غيره وطء ما في نكاح صحيح وإن البسار بالنكاح هذا الوطء وأنه شرط في جواز حلها للأول وإن الوطء في النكاح

الفساد لا يخل إلا في قول الشافعي واختلفوا هل يحصل حلها للوطء في حال الحيض أو الأحرام أم لا فقال مالك لا وقال الأئمة الثلاثة نعم واختلفوا في الصبي الذي يمكن جماعه هل يحصل بوطئه نكاح صحيح للحمل أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة نعم **باب الإيلاء** اتفقوا على أن من حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجة حلفتة أكثر من أربعة أشهر كان مولا أم لم يكن مولا واختلفوا في الأزمنة الأشهر هل يحصل الوطء بالخلف على ترك الوطء فيها الإيلاء لا قال أبو حنيفة نعم ويرى مثل ذلك عن أحمد وقال مالك والشافعي وأحمد في الأشهر

نه لا **فصل** فاذ امتنع الزوج من الطلاق حتى مضى المدة طلاق بل وقت  
الرجوع أو يطلق وقال أوسنة معنى مضى المدة وقع الطلاق واختلف من كالم بالابق فيما اذا امتنع المولى من الطلاق هل يطلق  
عليه المالك أم لا فقال مالك وأحمد يطلق عليه المالك من أجل أن الطلاق يقع على من يطلقه ولو كان المالك  
المالك يطلق عليه والثاني أنه يضيق عليه **فصل** واختلفوا فيما اذا أتى ٨٧ بغير المولى بالله عز وجل كالطلاق

لا يغير منه ولا يقلس له الرجوع مع قول أحمد في أحدهما وأما ظاهره ما لا يرجع بكل حال كذهب إلى  
حنيفة فالأول مذهب خاص بالأكراف والثاني مخفف خاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع  
الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أمه كالأحباب بل كالأعداء ووجه الثاني  
قوله صلى الله عليه وسلم لو أدانت مالك لأبوك لم يملكك وأنت مالك لأبوك لم يملكك وأنت مالك لأبوك لم يملكك  
الوجه بالبعد في الأخير مسحب لأوجب ولو تركه فاته الفضل وأرتكب كراهة شديدة ولكن لا يأنم مع قول  
أحمد منهم عن ابن عبد البر أن الوفا بالبعد واجب ومع قول بعض أصحاب مالك أن الوعدان كان مشترطا  
بسبب بكونه تزوج ولك كذا نحو ذلك وجب الوفا به وإن كان وعدا لمطلق الجيب فالأول مخفف والثاني  
مشدد والثالث مفصل فرجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب من نفق غير أخيه وغيره  
وهو خاص عن كان عنده بغيره من الناس ووجه الثاني التباين من صفات المتباين فان من اختلف  
الوعد فهو متافق خاص وأن عام ومضى وقال في مسلم كأورد في الصحيح ووجه الثالث مظهر

### كتاب القطة

أجمع الأئمة على أن القطة تمر بـ حولا كاملا إذا لم تكن شاة فاه أسير أو شاة لا يباعه وعلى أن صاحبها إذا جاء  
فهرأحق به من ملقها هو له إذا كان كاهها بالملق فصاحبها غير بين التضمن وبين الرضا بالبدل وأجما  
على جواز الانقطاع في الجلة وأما اختلفوا في أن القطة إذا أخذها أو تركها فاهما واحدة من مسائل الإجماع  
في الباب وأما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة أن أخذ القطة في الجلة الأولى من تركها مع قول أحمد أن  
تركها أفضل من أخذها ومع قول الشافعي أن أخذ قوله بوجوب الأخذ ومع الأصح عند أصحابنا أن أخذها  
مسحب أن تؤتى بأمانة فله فالأول مذهب مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والابع مفصل فرجع  
الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه في بعض المال أخيه ووجه الثاني أنه في بعض المال أخيه ووجه الثالث هو  
الناس ووجه الثالث هو وجه الأول ولكن تدعى سبيل الوجوب الأول على سبيل الأفضلية فالابع  
وجه ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أخذ القطة ثم ردّها إلى مكانها فإن كان أخذها لردّها على  
صاحبها فلا ضمان ولا ضمان مع قول الشافعي وأحمد أنه يضمن بكل حال ومع قول مالك أن أخذها لردّها على  
ثم ردّها ضمان وإن كان مترددا بين أخذها ثم ردّها فلا ضمان فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث  
مفصل فرجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول مالك أن من وجد  
شاة بفلاة من الأرض وخلف عليها فهو يبايعها تركها أو أكلها فلا ضمان عليه وكذلك البقر إذا خلف عليها  
السباع مع قول الأئمة الثلاثة إن من أكلها عليه الضمان إذا جاء صاحبها فالأول مخفف على المتعطل في عدم  
الضمان إذا أكلها والثاني عكسه فرجع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أن القطة في الحرم  
وغیره موله فليقتطع إن أخذها على حكم القطة وتملكها به ذلك وإن أخذها لم يقتطع به وقال أبو  
حنيفة مع قول الشافعي وأحمد أنه أخذها لم يقتطع على صاحبها ويرفعها إذا لم يملكها فخرج سبلها  
المالك ليس له أن يأخذها فليقتطع فالأول مخفف على المتعطل والثاني فيه تشديد على من جاع الأمري مرتبتي  
الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني أن المتعطل إذا عرف القطة سنة قبل أن يمسكها أو يدركها أن يصدقها  
وله أن يأكلها غنبا كان أو فترجع قول أبي حنيفة أن المتعطل إذا كان قهرا جازله أن يملكها وإن كان غنبا

في المدة بالساعة تحت أمة فشهرا كان أو أوعدا ومن تحت حرة قارة أشهر حرا كان أو وعدا وعن أحمد وبنان إذا جاء كذهب مالك  
والثانية كذهب الشافعي واختلفوا في المدة كافر بل يصح أم لا فقال مالك لا يصح وقال الثلاثة يصح فائدة مطالعته بعد إسلامه فباب  
الظهار كإتقوا على أن اسمك إذا قال زوجته أنت على كقولهم أي فاته مظاهره لا يحمل له وطوره حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة  
وإذا كان لم يجد نصيبا من شهرين تحتها فان لم يستطع فأطعم ستين مسكنا واختلفوا في ظهار الذي فقال أبو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي  
وأحمد يصح ولا يصح ظهار ليس من أمة إلا عند مالك واختلفوا في عمة ظهار البعد وأنه يكفر بالصبر والإطعام عند مالكان ملكه السعد

فصل في اختلافه في قول: روجه أمه كانت أو سرة أنت على حرام فقال أبو حنيفة إن نوى الطلاق كان طلاقاً وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث وإن نوى واحدة أو اثنتين فواحدة وإن نوى القهر حرم نوى الطلاق أو لم يكن له نية فهو بين وهو مرد أن تكراراً بعشرة أشهر وقت طلاقه بآئته وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى البين كان عينا ويرجع إلى نية كمرادها واحدة أو أكثر سواء المدخول بها وغيره أو مالاً مالك هو طلاق ثلاث في المدخول بها واحدة ٨٨ في غير المدخول بها وقال الشافعي إن نوى الطلاق أو الظهار كان مانواً وإن نوى البين

لم يكن بيناً ولكن عليه كفاً عين وإن لم ينشأ فقولان أحدهما وهو الرابع لا شيء عليه والثاني عليه كفارة عين وعن أحد روايات أظهرها أنه صريح في الظهار نواه أو لم ينشأ وفيه كفارة الظهار والثانية أنه عين وعليه كفارتها والثالثة أنه طلاق فصل في اختلافه في الرجل يصر طعناه وشرايه أو أمته فقال أبو حنيفة وأحمد حلقه وعليه كفارة عين بالحنث ويحصل الحنث عندهما بفعل عزمه ولا يحتاج إلى أكل حبه وقال الشافعي إن حرم الطعم أو الشراب أو الكدوس فليس بشيء ولا كفارة عليه وإن حرم الأمة فقولان أحدهما لا شيء عليه والثاني التحريم ولكن عليه كفارة عين وهو الرابع وقال مالك لا يجر عليه من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فصل في اختلافه هل يجر على المظاهر القبلة والمسلم يشهده لإقفال أبو حنيفة ومالك يجر ذلك والشافعي

لم يجر ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق به قبل أن يتملكها على شرط أن صاحبها إذا حياها معنى ذلك معنى وإن لم يجر ذلك ضمن له الملتصق مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز ذلك لأنها صدقة مرفوعة فالاول مخفف على الملتصق والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا وجد عبداً يابدياً وحده لم يجر له أن يأخذه فلو أخذه ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد أنه العتق فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين والاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه إذا مضى على القطة تحول وتصرف فيها الملتصق بنفقة أو بيع أو صدقة فلصاحبها إذا جاءه أن يأخذ قيمتها ومعهما قول الأئمة الأربعة أنه إذا مضى على داوداته ليس له شيء من ذلك فالاول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تعات الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن صاحب القطة إذا جاور وصفها بصفةاتها وجب على الملتصق أن يدفعه له ولا كفارة مع ذلك بينه مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يبرم ذلك إلا بسنة فالاول مخفف خاص بما إذا كان صاحباً غير متم فرجه أو مواعاة الثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحباً متم فرجه الميزان والله تعالى أعلم كتاب القسط

اتفق الأئمة على أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه وأمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد طفلاً في دار الإسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة أنه إن وجد حقيق كنبه أو بعية أو قريمة من قري أهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم بإسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القوانين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن إسلام الصبي غير البالغ المقتل بجميع مع قول الشافعي في أربع أقوال أنه بائنه لا يصح إسلامه مبي غير استقلال والشافعي قول أنه موقوف على البلوغ فالاول مشدد في حصول الإسلام احتياطاً للصبي ولما حكم بإسلامه والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن القبط في دار الإسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الإسلام قل مع قول أبي حنيفة أنه يهود ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يرجع عن الكفر فإن أقام عليه أفرغه فالاول مشدد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم كتاب الجعالة

اتفق الأئمة على أن راد الأبي يقتل الجعل إذا رد له أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أن راد الأبي إذا كان مكرراً فذلك أحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضوع بعده وأما إذا لم يكن راد الأبي مكرراً فلا جعل له ولا يعطى ما أتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يقتل الجعل على الإطلاق ولم يمتروا وجود الشرط ولا عهده ولأنه يكون مكرراً وفرد الأبي أم لا ومع قول الشافعي أنه لا يقتل الجعل إلا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الأبي والثالث مفصل كالاول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة وهي إحدى الأدلة ولها خلاص لذه صاحب الأبي وتضييع لراد على المداومة على راد الأبي لاخوانه المسلمين وإزالة كربهم لاسيما كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبده بغيره أو بغيره أو بغيره فيحصلها وفرجه الثاني كونه الأول وأشد حثاً على إعطاء راد الجعالة لمدانته لمدانته من خلاص الذمة وتضييع الراد على أن يدوم على راد الأبي فإن منع إعطاءه الجعل بعد تضييعه يكره له ويكسبه عن التيب بعد ذلك في رد الأبي آخر

قولان الجسد بالباحة عن أحد راتبان أظهرهما التحريم واختلافهما إذا وطئ المظاهر في صوم الظهار لا في خلال الشهرين لئلا كان أنهاراً عامداً كان أو سداً فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في طهره وآبته يستأنف الصيام وقال الشافعي إن وطئ بالليل مطلقاً لم يلزمه الاستئذان وإن وطئ بالنهار عامداً نساه صومه وانقطع التتابع وزعمه الاستئذان لنس القرآن فصل في اختلافه في اشتراط الإيمان في الرقة التي يكفر بها المظاهر فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته لا يشترط وقال مالك والشافعي وأحمد



فإن رواية الأخرى بشرطه واختلافها عما ذكره في الصيام فهو جلد الرقبة قال الشافعي وأجدان شافعي على منومه وإنشاء اعتق وقال مالك إن كان صام يوماً أو يومين أو ثلاثاً عاد إلى العتق وإن كان قد مضى في منومه أنه قال أوجهة لأنه إذا اعتق قطعاً فاعتق فصل وهو واقف وأعلى أنه لا يجوز له الوطء حتى يكفر وأنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر الحر وأما قوله في الإرضاء الذي قاله الأوجهة فيجوز وقال مالك والشافعي وأجدان لا يجوز وكالات أرباب زوجه أنت على كظفر أرى فلا كفارة عليها إلا اتفاق ٨٩ الأثر وأبوعن أجدان خبره التفرق

الاسماء من ليس له حرفة ينفع منها على عباده وتغسغى تلك الحرفة ووجه الثالث ان الحق في جواب قول الجعل أغا  
يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فاعلمنا اننا نكون اعطاء الجعل من باب البر والاحسان  
وذلك معروف لا واجب • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد الاق من مائة ثلاثة أيام يستحق اربعين  
درهما وان رد من دون ذلك منعه من المأكل • مع قول مالك ان له اجر مائة مثل ومع قول احمد انه له دينار واواني  
عشر درهما والافريقين فغير المسافة وطولها ولابن المصروع خارج المصروع الا حتى يقوله في رواية له  
اخرى انه ان حاصره من المصروع له عشرة دراهم او من خارج المصروع انه يعود درهما ومع قول الثوري انه  
لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول معقول والثاني فيه تخفيف باجرة مثل والثالث شبه تشديد بالاحتياط  
على مالك الا ان في الرابع فيه تشديد على راد الاق فيرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة  
والشافعي انه اذا اتفق نفقة على الاق بغير اذن سيده فلا شيء للسيد الا أنه في منبر عافو وكذا الذي ينفع  
بغير اذن المأكل • وان اتفق باذنه كان على السيد دين عليه والراد ان يجسب السيد عنه في ما ضمنه لا نفقة على  
السيد بل طريقه ومع قول احمد على سيده بكل ما وقع قول مالك انه اجره مثل الاول ومثل الثاني والثاني  
مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرا

والله تعالى اعلم

﴿ كتاب الفرائض ﴾

(۱۳ - میزان - ی) کلرزوجن حریں کا ناو عبیدین اوا احمد جماعہ دین کا ناو غاسقین

كل مسلم طلاقه صحيح ما كان أو بعد عدلا كان أو فاسدا وبه قال النشائي وأحمد بن محمد بن زوطا وعلقه عند النشائي وأحمد بن الكافر عند المالقي بطلان لأن السجدة الكفارة عنه فاسدة فلا يصح طلاقه وقال أبو حنيفة اللعان شهادة في ذنوب وليس هو من أهل الشهادة جدا واختلفوا هل يصح اللعان لمن قبل وضعه قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد بن زوطا لا بل لا يفتي عنه فان

فقد اصرح الزنا عن الخفاف ولم يمتنع نسب ولد له واولاد وقال مالك والشافعي بلا عن لفظ الجدل الا ان مالك اشترط ان يكون اسيرها ثلاث حبات او يحججه على خلاف من اصحابه في فصل في فقرة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق واختلافهما اذا اتفق فقال مالك تقع بثلثها خاصة من غير ترقية الحاكم وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واجنق اظهر وابنه لا تقع الا بالعلماء وحكم الحاكم فيقول فرقت ٩٠ بينهما وقال الشافعي تقع بلعان الزوج خاصة كما ينفي النسب بلعانه وانما لعانهما حيا سقط

بالفرس والباقي بالدونقل القاضي عبد الرهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الأصمعي عن عثمان وعلى  
وابن عباس وابن مسعود أنهم كانوا لأوروثون ذوي الارحام ولا يدرون على أحد ثم انما يحيى عنهم في الرد  
وقرئ ذوي الارحام اغارهم وحكاهم فقل لا تقول كآثر وابن آخر عفو غيره من الحفاظ بدهون الاجماع على  
هذا فالاول مشدد على ذوي الارحام والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بعد  
ذوي الارحام من المحبة والعصية التي تكون في اصحاب القروض والاصحابات ووجه الثاني انهم لا يغفلون  
من محبة ولا عصية ومن ذلك قول مالك والشافعي واخذنا مال المردنا فانتقل او مات على الردة تكون فيما  
ليبت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول أبي حنيفة ان مال المرد يكون ورثته من المسلمين  
سواء كسبه في اسلامه أم في ردته فالاول مشدد على ورثة المرد والثاني مخفف عليه ووجه الاول انقطاع  
المال اذ عين المرد ورثته حين الردة او نصف المال الا فكل من الورع رجوع ماله لبيت المال يصرف في  
مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني الاحتياط لاختواننا المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا نطمعهم  
مائه بالحقه شبه فكانت ورثته او لا بذلك المال كما يرونه مال المورثه من المقتول ولو كان مكسبه حراما لا يمكن  
رده الى آرائه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واخذنا من قتل خطأ  
لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي ملكه المقتول ونال الدية فالاول مشدد على القاتل والثاني فيه  
تخفيف عنه من حيث التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الحديث في انه لا يرث  
القاتل من مقتوله شيئا ووجه الثاني تنقيح القاتل من القتل بحرمه من مال الدية الحاصل بأقتل فقط لا جرا  
له عن الضرر على قتل مورثه واما المال الذي يحصل من جهة القتل فهو باق على الاصل في الميراثات  
فلما حكم ان يرثه منه والله اعلم ومن ذلك قول مالك واخذنا أهل المال من الكفار كما يهودي مع النصراني  
لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالاول  
مشدد عليه لظاهر حديث لا يتوارث أهل ملتين والثاني مخفف ودله ان ما عدا ملة الاسلام كله ملة واحدة  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضهم وبعضهم وبعضهم  
لا يرث ولا يرث مع قول أحمد وإبي يوسف وعبد الله بن يونس وبني بقدر ما ناله من الحرية فالاول مشدد ووجه  
ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأعمام ثلاثة ان الكفار  
والمرد والقاتل عدا ومن فيه رقبه من نفي عوبة لا ينجيهم كالأبرار ومن قول ابن مسعود وحده ان الكفار  
والبغايا للقاتل عليهم ينجيهم ولا يرثون فالاول مشدد على من تقدم ذكره هو الثاني فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأعمام الاربعة ان الاخوة اذا جمعوا الا من الثلث  
الى السدس لم يأخذوه مع ما روي عن ابن عباس ان الاخوة يرقون من الابن اذا جمعوا الا من فباخذون  
ما حصروا غلته والمشهور عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول موافقه من قول ابن عباس مشدد على  
الاخوة والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأعمام الثلاثة في ان الفرق  
والقتلى والهدم والموت يجرى اوطاعون اذا لم يعلم اهم مات قبل صاحبه يرث بعضهم بعضا بركة كل واحد  
منهم باق وورثته مع قول أحمد في رواية انه يرث كل واحد منهم ثلاثة اهل الدون طاعة وفسر على ذلك في شرح  
الضحي والشعي فالاول مشدد على من ذكر بعد انهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر  
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأعمام الثلاثة ان الجدة أم الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابناشيا

الجدع منها واختلفوا هل  
ترتفع الفرقة بشكك ب  
نفسه أم لا فقال أبو حنيفة  
فإذا كذب نفسه  
جلد الجسد وكان له أن  
يتزوج بها وهي رواية عن  
أبي ذر قال مالك والشافعي  
وأحمد في أظهر روايته  
هي فرقة مؤبد لا ترتفع  
لها إجماع فعمل بها واختلفوا  
هل فرقة العنان شمع أو  
طلاق بائن وقال مالك  
والشافعي وأحمد فمعه  
وقائمه أنه إذا كان طلاقاً  
لم يتأبد العسر ومن وإن  
أكذب نفسه حازه أن  
يتزوجها وعند الشافعي  
ومالك وموسى بن مؤبد  
كالزناح لافلاخله أبداً  
وبه قال عمر وعلي وابن  
مسعود وابن عمر وعطاء  
والزهري والأوزاعي  
والثوري وقال سعيد  
جبرائيل يقع بالغان  
تحرير الاستماع فإذا  
أحكمت نفسه لم يقع  
التحرير ومأذون وجته  
إن كانت في النسبة  
﴿فصل﴾ ولوقد  
زوجته رجل بعينه  
فقال زنى فلان فقال  
أبو حنيفة ومالك لا ع

الذي قلناه ان طلب الخدوا يسقط بالامان وعن الشافعي قولان أحدهما يجب  
لكل منهما حد فان ذكر الخدوق في الصمصة الخدوا قال أحمد له حد واحد لما يسقط بطلانها  
وجاء في قولنا وجب عليه الحدان لم يثبت وليس عند مالك في الشهر وعنه أن لا حد حتى يدعى رؤيته بمنه وقال الشافعي وأبو  
حسيفة إن لا حد لأن لا حد في المرأة مرة واحدة فمهم الزوج فصيها بالخاشعي وأحد لا يصح وكأهم قلناه

يحدون إلا الزوج فسد قط حده بالمان وعنده أي حنفية تقبل شهادتهم ويحد الزوج ولا يعتد بالمرأة قبل الزوج اعتمد به عند أي حنفية وقال مالك والشافعي وأحمد لا يعتد به **فصل في** الأخرس إذا كان يعقل الإشارة ويفهم الكلام يعلم ما يقوله بأنه يصح إيمانه وقدره عند مالك والشافعي وأحمد وكذلك الأخرس وقال أبو حنيفة لا يصح **فصل في** إذا بانثرت زوجته ثم رآها تزني في العدة قبل عدتها مالك أن يبايعن وكذا أن يبايعن بعد طلاقه وقال كذا استبرأ ثم بايعته وقال الشافعي إن كان هناك حمل أو ولده ٩١ أن يبايعن والأفلح قال أبو حنيفة إن عجز بها قبل بعد طلاقه وقال كذا استبرأ ثم بايعته وقال الشافعي إن كان هناك حمل أو ولده ٩١ أن يبايعن والأفلح قال أبو حنيفة

مقول أحدنا تبارت معه السدس إن كانت وحدها أو تشارك الأم فيمان كانت موجودة فالأول مشدد على الخيرة المذكورة والثاني في تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك إجماع الأئمة على أن الأخوين يجزمان الأم من الثلث إلى السدس مع قول ابن عباس أن لها معها الثلث حتى يصير وثلاثة فيكون لها السدس فالأول مشدد على الأم والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول جمع الفقهاء أن الأخوات مع النكاح حصبة مع قول ابن عباس أنهن لسن حصبة ولا يرثن شيأ من النكاح فالأول مشدد على الأخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء أن الأثر لا يثبت بالموالعة مع قول القاضي أنه يثبت ما عموماً مع قول أبي حنيفة أنه إن والا وعتقه كان له نصه ما لم يعقل عنه فالأول مشدد والثاني تخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن ابن الملاءعة نتج أمه جميع ماله بالفرض والعصمة مع قول مالك والشافعي أن الأم تأخذ الثلث بالفرض والباقي ليست المبالغة مع قول أحمد في إحدى روايته أن حصته عسمة أمه فإذا خلف أم أو أخاً فالأم الثلث والباقي للخال والوالدة الثلث لاجد أنها عسمة فيكون المبالغة لها نصيباً فالأول تخفف على الأم والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الأقوال فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن السقط إذا استحل صلاته لا يرث ولا يرث من تركه أو تنفس إلا أن يرضع فان عظم فدين ماله وإن مات من قول أبي حنيفة والشافعي أنه إن تركه أو تنفس أو عظم ورث ورث عنه فالأول مشدد في الاحتياط في الأثر والثاني تخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

### كتاب الوصايا

أجمعوا على أن الوصية صحيحة غير واجبة وإنما تعليل بصفاء المايل لموت فان كان الإنسان عنده أمانة لغريمه وجب عليه الوصية وكذلك إذا كان عليه دين لا يميز به من هوله أو عتده ودية بغير إشهاد أو اجعوا على أنها لا تجب للوارث خلافاً للزهرى وأهل الظاهر في قولهم يرجو الوصية للأقارب الذين لا يرثون سواه كانوا عسمة أو نوى رحم إذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لغريم وارثها الثلث حازر تولا تنتقل إلى أجازة الوارث وعلى أن الوصية للوارث حازر تولا توفقه في أجازة بغيره والورثة وانفق أنه لو أوصى لبي فلان لم يدخل إلا الذكور ويكون بينهم بالسوية يعزى أنه لو أوصى لولد فلان دخل الذكور والبنات ويكون بينهم بالسوية وانفق الأئمة على أن العتيق والعتق وسائر العتقيات المتخجرة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافاً لمجاهد وأودناه مع باقي الأئمة غير من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك منتظر فإن أجاز وفي مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بدميته وإن أجاز وفي حيمته فلم يرجع بدميته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لهم أن يرجعوا له كان ذلك في حيمته أو مرضه فالأول مفصل والثاني تخفف على الورثة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة إيشلانه أنه لو أوصى بحمل أو بغير حازر أعطى أمي وكذا كان أوصى بدينه أو بقرعة حازر أعطى ذكر فالذكر والباقي عندهم وأحمد مع قول الشافعي في أحد قوله أنه لا يجوز أن يعطى في العسر إلا الذكور ولا في البقرة إلا البنات فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول مجمل على حال عوام الناس والثاني مجمل على حال المتورعين في بطون الأفضل احتياطاً ومن ذلك اتفاق الأئمة إلا أنه إذا أوصى بشئ يخص ثم أوصى بآخر ولم يصرح برجوع عن

به لاكثر من ستة أشهر كان الإرث لحدائمه الطلاق الثلاث لا يلحقه وإن أتت به لأقل من ستة أشهر كان الإرث لحدائمه ناقلاً العقد فلا يلحقه به وقال أيضاً لو تزوج امرأ فغاب عنها السنن الطول فأباحتها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأتت بأولاد من الثاني ثم قدم الأول قال الأولاد يلحقون بالأول وينفون عن الثاني وعن مالك والشافعي وأحمد بكونه للثاني وقال أيضاً لو تزوج وهو بالمشرك امرأة وهي بالمسلم

وأنت بولد لسته أشهر من العقد كان الولد لمجاهد وإن كان سنها ما فيه لا يمكن أن يلقاها أصلاً لوجود العقد **كتاب الأيمان** في اتفق الأئمة على أن من حلف على بين في طاعة لزمه أو نفاها سهل إن لم يدل عن الزعماء في الكفاية مع اتفاده عليها قال أبو حنيفة وأحمد لا وقال الشافعي الأول أن لا يدل فإن عدل جاز وزعمته الكفاية وعن مالك روايتان كالأئمة في اتفاده على أنه لا يجوز أن يجعل اسم الله عرسه لإيمان عن من يرسله وإن الأولى إن يثبت ويكفر احتياطاً على تولد برور جميع الأيمان إلى الله تعالى فإن لم تكن فيه نظر إلى سبب الإيمان

وما يحجبها **فصل** في واقفوا على ان الامين بالله متعديا بجميع اسماء الحسنى كالجن والرحم والحي ويجمع صفات ذاته كقوله الله  
وجلاله الا انما حنيفه استغنى علم الله بغيره عننا **فصل** في واختلفوا في الامين الله ومن وهي الحلف بالله على امر ما من متعديا كالكذب  
به هل لما كفارة أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي وأحمد في الرواية  
الآخرى تكفر وأما إذا حلف ٩٢ على امر في المستقبل ان يفعله أو لا يفعله فاذا حلف وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل** في

ولو قال أقسم بالله أو أشهد بالله فقال أبو حنيفة وأحمد هي عين وان لم تكن له نية وقال مالك متى قال أقسم أو أقسمت فان قال بالله لفظا أو نية كان عينا وان لم يلفظ به ولا نية فليست بين وبين وقال الشافعي فين قال أقسم بالله ان نوى به المسموع كان عينا وان نوى في الأضمار فلا ان أطلق اختلف أصحابه فيهم من رجع كونه ايس بين وقال فيمن قال أشهد بالله ونوى اليه كان عينا وان أطلق فالأصح من مذهبه انه ايس بين ولو قال أشهد لأفطت ولم ينو فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته يكون عينا وقال مالك والشافعي وأحمد في الزاوية الأخرى لا يكون عينا **فصل** في ولو قال وحق الله كان عينا عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يكون عينا ولو قال لعمر الله أو والله قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين هو عين نية به المسموع أم لا قال بعض أصحاب الشافعي ان لم ينو فليس بعين وهي رواية عن أحمد **فصل** في

الاول فهو به من ماضين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فنكون الثاني ومع قول داود انه لا لاول فالاول فيه تخفيف بالعدل به من ماضين في تشديده على الاول والثاني فيه تشديد على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثالث انه لما أوصى به لاول خرج من ملكه ذلك فبقي له فيه تصرف آخر وهو ماض بآهل الورع كما كان الثاني ايضا يصح حمله على حال آهل الورع لان الوصية ثانيا كما نافع الحكم الاول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر اقول ان من قدم لم يقص منه او من كان في الصغار بارزا للعدو واو كانت حاملها جاءها المطلق أو كان في سفينة وهاج البحر فطابا من الثلث مع قول الشافعي الآخر انه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت حتمه أمهر لم تنصرف في أكثر من ثلث ما لها فالاول مشدد على الوصي والثاني تخفيف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك وأحمد انه تصع الوصية لعمده مطلقا سواء كان عبده أو عبد غيره مع قول الشافعي لا تصع مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها تصع لعمده نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تصع الى عبد غيره فالاول تخفيف ووجه ان الوصية احسان زائدة على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم ملك اعمد لثلاث الوصية ومعلوم ان الوصية بتلك والثالث معقول فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز ان له أب أو جد ان يوصي الى أجنبي بالنظر في أمر أولاده اذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك انه تصع الوصية الى الأجنبي في أمر أولاد وفي قضاء نية وتنفذ الثالث مع جواز الاب أو الجد فالاول مشدد محمول على ما ذاع عرف الوصي ان الاب أو الجد اشق على أولاده من الأجنبي والثاني تخفيف محمول على عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين انه لو أوصى الى عبد لم يفسق نزعته منه الوصية كما اذا أسند الوصية اليه ابتداء فلا تصع لانه لا يؤمن عليهم قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى انه اذا نسق بعضهم اليه عبد آخر فاذا أوصى الى فاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخبره القاضي وتصرف بتصرفه وصحته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الوصية تصع لكافر سواء كان حريبا أو ذميا مع قول أبي حنيفة بعدم مجتبا لآهل الحرب ومجتها لآهل الذمة خاصة فالاول تخفيف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك ان له ان يوصي بها وصي به اليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته بالمنع فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الوصي اذا كان عدلا لم ينجح الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وان لم يصح جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة انه ان لم ينجح له حكم بجميع ما يشريه ويبيع ماله في فهو مردود ما ينفق عليه قوله في غير متعديا لآل اول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي فيه فان أطلق الوصية فقال أوصت بالثمن فقط لم يصح رهائنه مع قول مالك انها تصع وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على آهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أوصى لجدراته لم يدخل في ذلك الا الماسقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك أربعون دارا من كل جانب ومع قول أحد في إحدى روايته ثلاثون دارا ومع قول مالك انه لا يدخل في ذلك

لو حلف بالمعصية قال مالك والشافعي وأحمد تنعديته وان حلف زعمه الكفارة وقال ابن حنبل في المسئلة خلاف فالاول محمول على ما بعده وقوله وحكي ابن عبد البر في التهديد في المسئلة أقوال الصحابة والتابعين وإفتاها على اصحاب الكفارة فيها قال ولم يخالف فيهم الا من لا يعتد به واختلفوا في قدر الكفارة في افعال مالك والشافعي ثلاث كفارة واحدة وعن أحمد روايتان أحداها كفارة واحدة والاخرى يلزم بكل آية كفارة وان حلف بالنهي صلى الله عليه وسلم فقال أحمد في أظهر روايته تنعديته فان حلف زعمه الكفارة وقال أبو حنيفة ومالك

والشافي لا تنفع عنه ولا كفارة عليه **فصل** من الكفر هل تنقد قال أبو حنيفة لا تنقد وقال مالك والشافي وأحمد تنقد عنه وتلزمه الكفارة بالحنث **فصل** واتفقوا على أن الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو مباح أو مباح واختلاف في الكفارة هل تنقد بالحنث أم تكون بعده فقال أبو حنيفة لا تنقد إلا بعد الحنث مطلقا وقال الشافي يجوز تنقدها على الحنث المباح وعن مالك روايتان أحدهما يجوز تنقدها وهو مذهب أحمد والآخر لا يجوز وإذا كفر قبل الحنث ٩٣ فهل بين الصام والانتق والاطعام

فرق قال مالك لا فرق وقال الشافي لا يجوز تقديم التكفير بالصام ويجوز بغيره **فصل** في اختلافوا في لغو اليمين فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هوان يحنث بالله على أمر ينظفه على ما حلف عليه فمجنين الله بخلافه سواء قصده أو لم يقصد فسبق على لسانه إلا أن أبا حنيفة ومالك قال لا يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال وقال أحمد هو في الماضي فقط ثم اتفقوا لأنهم على أنه لا ينقض الكفارة وعن مالك أن لغو اليمين أن يقول لا والله بول الله على وجه المحذورة من غير قصد إلى عقدها وقال الشافي لغو اليمين ما لم يعقدوها عما تصور ذلك عنده في قوله لا والله بول الله عند المحذورة والغضب والبياح من غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لا أفعل كذا فيمين مع الإطلاق نوى أو لم ينو خلافا لبعض أصحاب الشافي **فصل** لو حلف لئلا يفعلن على

الاول يخفف في حق الجوار خاص بالعلوم وهي بات أن يقوم أحدهم بحق الجوار المصطفى لدار أو الثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالأكبر على حسب مقامهم في المرواة والأيمان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة سلطان الوصية للبعث مع قول مالك بصحتها فإن كان عليه دين أو كفارة صرقت فيه أو كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن المقصود بالوصية اتصال خبر إلى الميت مادام لم يدخل الجنة فالأول مشدد وبوم القبة معدود من أيام الدنيا ودار التكليف بدليل كون أهل الأعراف يمدحون بالسجدة يوم القبة فيخرج من بينهم ما يتم بدخول الجنة فهو لأن هذه السجدة في دار التكليف ما يخرجهم من رزقهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام يبلغ الحلم إذا كان يعقل ما يوصي به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والاسماع من مذهب الشافي فالاول مخفف على الفساد لأنه أمر بتأجيل عليه كذا من العبادات الواقعة في الدنيا مشددا عليه إذا لم يبرسه له قبل خبر تلك الوصية أو رخصا كان فعله حال صياها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إذا جده إذا احتقل أسنان المريض لم تصح وصيته إلا بالضرورة مع قول الشافي أنها تصح وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ المال وحرم ما على تقديم فعل الخير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كتب وصيته بخطه وبعث بها بخطه ولكن لم يثبت هديتها لم يحكم بها مع قول أحمد يحكم بها لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عليه طلبا لحصول الخير له فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى إلى رجلين أي أسند وصيته إليهما أو أطلق فليس لأحدهما تصرف بدون إذن الآخر مع قول أبي حنيفة أنه يجوز في غيبته أن يشاء شخص وصية وهي شرها الكفر ويجهز الميت وأطعم الله روكسوتهم وزاد الوصية بعينها وقضاء الدين وإنفاذ الوصية بعينها وعنى السديسنة وكذا التصديق في حق الأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك أنه لا يصح إلا في مرض الخوف عليه أن يتزوج حتى تقع فله أسوأه أدخل بها لم يدخل ويكون النسخ بالإطلاق فإن برى من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليصرف رزقه من ميراثه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للموصي أن يشترى لنفسه شيئا من مال الميت بزاد على القية استعديا فإن اشتراه على قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له أن يشترى به ما يعطيه ومع قول الشافي أن ذلك لا يجوز زعم الإطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايتان ذلك لا يجوز وفي رواية الأخرى أنه إذا وكل غيره حيا فالاول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لأن النوع انما هو من يرى الخط الأوفى لنفسه دون العاقل فإذا اشترى بزاد على القية فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان فحش الدين والاربع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل ووجه الخامس أن أبا حنيفة لا يحنث في حق الأعراف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو أدى الوصي دفع مال إلى الميت بعد بلوغه فأنقذه قوله مع عنه فيقبل قوله في الدفع كما قبل في نقل المال وفي كل ما بدعه من التلافيد أو ما بين وكذلك الحكم في الأب والحكم والشتر بل هو المضارب مع قول مالك والشافي أنه لا يقبل قول الوصي إلا بشئ فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامتناع الثاني مشدد عليه ويصح حل الأول على أهل الصدق والدين والثاني على من

أمره فقال أبو حنيفة بغير جرم له وقد قال مالك وأحمد لا بد من وجود شرطين أن يتزوج من بشرته أن تكون نظيره هوان يدخل بها **فصل** لو قال والله لا شربت ماء ما وكل أو شرب أو عار به أو ركب أو غير ذلك حنث وقال أبو حنيفة والشافي لا يحنث إلا بما يتناولها نطقه من شرب الماء فقط **فصل** لو حلف لاسكن هذه الدار وهو ساكنها يخرج منها بنفسه دون أهله وحله قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يخرج حتى يخرج بنفسه وأهله وحله وقال الشافي بغير ضرر به بنفسه

ولوحف لا يدخل دار اقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتا من فيه شارع الى الطريق حيث عند أبي حنيفة وما لا أحد وقال الشافعي لا يحث الأمان بدخل شئ من مرصها فان رقى على سطحها من غيرها أو ينزل اليها لم يحث ولا يحايه في السطح المحجر وجهان ولوحف لا يدخل دار زبدية فباعها زبدية دخلها الحائض قال مالك والشافعي وأحمد يحث وقال أبو حنيفة لا يحث فصل في ولوحف لا يكلم ذات أبي فصار شيئا ولا يأكل ذات الحروف ٩٤ فصار كشأ أو البصر فصار رطباً أو الرطب فصار عراً أو التمر فقد حاروا ولا يدخل هذه الدار فصارت ساحة قال

أبو حنيفة لا يحث في السر والربط والتمر ويحث في الباقى والشافعي وجهان وقال مالك وأحمد يحث في الجميع فصل في ولو حلف لا يدخل بيتا دخل المسجد أو الجامع قال الثلاثة لا يحث وقال أحمد يحث ولو حلف لا يسكن بيتا فمكّن بيتا من شعر أو جلد أو شيء فوكان من أهل الأمصار قال أبو حنيفة لا يحث فان كان من أهل البادية حث ولو نصح عن مالك في ذلك إلا أن أصوله تقتضي الحث وقال الشافعي وأحمد يحث إذا لم يكن له نية قروا كان أبو دوبا ومن أصحاب الشافعي من فرق بينهما فصل في ولو حلف أن لا يفعل شيئا فامر غيره ففعله قال أبو حنيفة يحث في النكاح والطلاق لا في البسيع والاحارة إلا أن يكون ممن لم يخرع عنه أن يتولى ذلك بنفسه فحث مطلقا وقال مالك أن لم ينو قول ذلك بنفسه فإنه يحث وقال الشافعي أن كان سلطانا أو ممن لا يتولى

ذلك بنفسه أو كانت له نية في ذلك حث والطلاق لا يحث مطلقا فصل في ولو حلف لنفسه دينه في عقد قضاء فله لا يحث مطلقا وأحمد لا يحث وقال الشافعي يحث ولو مات صاحب الدين قبل القدر حث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحث وقال مالك إن قضاء الورثة أو القاتلي في القدر يحث وإن أخر حث ولو حلف البشير من ماء هذا الكوز في غد فأمر بريق قبل القدر قال أبو حنيفة وأحمد لا يحث وقال مالك والشافعي أن تلقى قبل القدر غير اختياره لم يحث ولو حلف البشير من ماء هذا الكوز فلم يكن مأمرا يحث

كتاب النكاح

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المصونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على استحبابه لمن تأقت نفسه اليه وخاف الزنا أو يكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلوة والصوم والنفقة وعلى أنه إذا قصد نكاح امرأة لم ينظر إلى وجهها أو كنهها أو لآلها أو دونه قاله أبو حنيفة لا يجوز النظر إلى سائر جسدها خلا السواكن وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من ليس بكف في النسب غير محرّم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والافتاء وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مقصّب لاحتاج إليه يجد أهله مع قول أحمد أنه متى تأقت نفسه اليه وخفي العت وجب ومع قول أبي حنيفة أنه يسحب مطلقا بكل حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرفق العت فالأول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث محقق والاربع مشددة من وجهه وتخفف من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى واستعفف الذي لا يجد نكاحا حتى عواناه حتى ينضم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكنه في ذلك معاصيا لأمر الطيبى من جهة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التمسك بدايلا لا يحث ووجه الرابع أن احتثال أمر الشارع يحصل بآراء الواحدة عالم بدليل على التكرار ومن ذلك قول الأئمة الاربعة يجوز نظر الرجل إلى فرج زوجته وأمنه وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي أن ذلك يحرم فالأول تخفف محمول على اتحاد الناس من الأمة والثاني مشدد خاص بأكابر العلماء وأصحاب المروءة والحياة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن عبد المرأة عهر لم يهجره نظر إليها وعلى جهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد والنووي أنه ليس بغير مسددة وقاله الذي يسنن القطع به وأقول بأنه غير محرّم لما ليس له دليل ظاهر والاية إنما وردت في الإباحة فالأول تخفف خاص بأهل الثقة والذين والثاني مشدد خاص بمن كان بائنا من ذلك ووجه الأول أن مقام السادة كتمام الأمومة في نفرة الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها المشاهدة البعيد من سببته من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني أن السادة تنقض عن مقام الأم في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء أنه لا يصح انكاح الأيمن جاثرا لتصرف مع قول أبي حنيفة أنه يصح نكاح العصبى والمر والسفله لكنه موقوف على أحازة الولي فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز تالوي غير الأب أن يزوج البنت قبل بلوغها كان له مصلحة في ذلك كالإب مع قول

ذلك بنفسه أو كانت له نية في ذلك حث والطلاق لا يحث مطلقا فصل في ولو حلف لنفسه دينه في عقد قضاء فله لا يحث مطلقا وأحمد لا يحث وقال الشافعي يحث ولو مات صاحب الدين قبل القدر حث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحث وقال مالك إن قضاء الورثة أو القاتلي في القدر يحث وإن أخر حث ولو حلف البشير من ماء هذا الكوز في غد فأمر بريق قبل القدر قال أبو حنيفة وأحمد لا يحث وقال مالك والشافعي أن تلقى قبل القدر غير اختياره لم يحث ولو حلف البشير من ماء هذا الكوز فلم يكن مأمرا يحث

بالإتفاق وقال أبو يوسف بحث **فصل** في قول الخوف عطف ناسي قال أبو حنيفة وما لك بحث مطلقا وما كان الخلف بالله أو بالطلاق أو بالعاق أو بالظهار وللشافعي قولان أظهرهما لا بحث مطلقا وعن أحمد وإبنا أحداهما إن كانت الجين بالله أو بالظهار لم يثبت وإن كانت بالطلاق أو بالعاق ثبت والثانية بحث في الجمع واختلاف في عين المكر فقال مالك والشافعي لا يثبت وقال أبو حنيفة تعتقد **فصل** في تنقذوا على إنذار قال والله لا تكلم فلا ناحيا وتؤري به شيئا مبيها على ما يؤمنون إن ينوه قال أبو ٩٥ حنيفة وأحمد لا دكمة سنة أشهر

الشافعي منع ذلك فالاول تخفف بموجبه على تمام النظر والثاني مشدد بموجبه على قاصر النظر فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الشافعي واجدناه بصح من نكح العبد بشران سيده مع قول مالك انه يصح ولو كان لولي فصله عليه ومع قول ابى حنيفة انه يصح موقوف على اجازة الولي فالاول مشدد والثاني والثالث فيها تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجهه الاول ان العبد لما اشأ والنكاح من واجبه النفع على الزوج ومن لاله له لا يصلح الا ان يكون زوجا حافظا كان باذن السيد حاز وكأنا السيداته وفي النكاح ان لم يترجم عنه جوع واجباته . ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم اكلهم مال السيد اكل الواجب والمستحب او المباح فلا يحتاج الى اذنه في الاذن . ويدون خلاف ذلك السيد وذلك كان له فصح النكاح كان له منعه من اكل الشهووات التي تقهر به ابو السيد . ووجه الثالث ان السيد يرى النكاح مضرا للعبد فكان من المعروف توقف العصة على اجازته . ومن ذلك قول الشافعي واجدناه لا يصح العقد الاول ذكر ان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول ابى حنيفة ان المرأة ان تزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في عرفك . فهاهنا كبر على غيرها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال رغبت منها لم يصح نكاحها الا بالولي وان كانت بخلاف ذلك حاز ان يتولى نكاحها اجنبي رضاه . ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح ومع قول ابى ثور و ابى يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وارتفع اهلها حكم حتى تحكم بعصمة نكاحها . وليس للشافعي نقضه خلافا لى سيد الاصمعي فان وطئها قبل الحكم فلا حاد عليه خلافا لى بكر الاصمعي ان اعتد بغيره وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند ابى اسحق الروزي احتياطا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود وقول ابى ثور و ابى يوسف تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول اقول انها ظاهر لا يخفى على الفطن . وجه قول داود ان البكر لم تمارس الرجال فلا خير فيما ينشأه او يضره بخلاف الثيب . ومن ذلك قول مالك انه انصح الوصي بالنكاح ابى الى العقد ويكفون الوصي اولى من الولي في ذلك مع قول ابى حنيفة ان القاضي هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي انه لا ولا بد من وصي مع ولي لان عارها لا يلحقه كمال القاضي عبدا لو اب . وهذا الاطلاق الذي في التاميل ينتقض بالما قبل فارجع امر اذاته لا يلحقه العار له . فالاول تخفف والثاني مشدد على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي اتم نظرا واشفق على موليتهم اخيه متلا . وجه الثاني ان لما كان قد يكون اتم نظرا من الولي والوصي ويحصل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الخائب فلا يقتض لكلامه . ووجه الثالث ان شققة الولي لا تافد لها شققة غيره . فالاقوال مجمعة على احوال . ومن ذلك قول الشافعي واجدناه لا نفاص مع قول ابى حنيفة وما لا أن القس لا يصح الرابة فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا فاع الى مسافة اقصر زوجها الا بعدوان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند ابى حنيفة واجدته الغيبة منقطعة انتقلت الواو لا الى الا بعدوان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند ابى حنيفة واجدته الغيبة يمكن لا تفصل اليه القاطنة في السنة فالاول مترواحة . فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان . والاول بموجبه على حاله من خفاء على الغيبة فانه يجب التحصيل بنزوحها كما كان به داود والثاني بموجبه على من لا يخاف عليها ذلك . ومن ذلك قول مالك و ابى حنيفة و ابى حنيفة ان الولي الاقرب

الرُّوس ولأنه بل أطلق ولا جسيم يستدله على العنة قال مالك وأحمد يحمل على جميع ماسي وأما حقيقة وضع القنطرة فما من الأنعام والطير والحيتان وقال أبو حنيفة يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة وقال الثوري يحمل على الأبال والبقر والغنم فصل في لوطف لبعض زبادة ما سوط فضره بصفته مما عتبر الخراج فهل يرد ذلك مالاً أو أجلاير وقال أبو حنيفة والثوري ير ولو لطف لا يجب فلا إمامة تقتضي عليه قال مالك والثوري وأبو حنيفة لا يجب ولو لطف لم يقتل إلا إذا كان ميتا وهو لا بد منه له ويجب

وان كان يعلم حث عند الثلاثة وقال مالك لا يحث مطلقا على اول يعلم ولو حلف انه لا مال له وله ديون قال ابو حنيفة لا يحث وقال مالك والشافعي  
واحد يحث **فصل** في حلف لا يأكل فاكهة قال كريب بن رباح واما ابو حنيفة قال لا يحث وقال الثلاثة يحث ولو حلف لا يأكل  
ادما قال كريب بن رباح والشافعي قال ابو حنيفة لا يحث الا على كل ما يطبخ به وقال مالك والشافعي واحد يحث في كل النكل ولو حلف لا  
يأكل لحما قال كريب بن رباح لا يحث ولو حلف لا يأكل لحما قال كريب بن رباح لا يحث ولو حلف لا يأكل لحما قال كريب بن رباح لا يحث ولو حلف لا

ياكل لحمه اقل من شحمه ان كان يعلم حث عند الثلاثة  
انظر حديث عند الثلاثة  
وقال ابو حنيفة لا يحث  
ولو حلف لا يشرب النعنع  
فشمه قال ابو حنيفة  
ومالك واحد يحث وقال  
الشافعي لا يحث **فصل** في  
ولو حلف لا يستخدم هذا  
العبد فحده من  
غير ان يستخدمه وهو  
ساحك لا ينهاه عن  
خدمته قال ابو حنيفة ان  
الربيع منه خدمته قبل  
اليقين فخدمه بغير امره  
لم يحث وان كان قد  
استخدم قبل اليقين وبقى  
على خدمته لم يحث وقال  
الشافعي لا يحث في عبد  
غيره وفي عبد نفسه  
لا يحاسب وجهان وقال  
مالك واحد يحث مطلقا  
**فصل** في ولو حلف  
لا يتكلم فقرأ القرآن قال  
مالك والشافعي واحد  
لا يحث مطلقا وقال  
ابو حنيفة ان قرأ في الصلاة  
لم يحث او في غيرها  
حث **فصل** في ولو حلف  
لا يدخل على فلان بيتا  
فادخل فلان عليه فاستدام  
المقام معه قال ابو حنيفة  
والشافعي في أحد قوليه  
لا يحث وقال مالك واحد

يحث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا يسكن مع فلان دارا معها فاقسمها او جعلها دارا معها  
ولا يسكن واحد بابا وغلقا وسكن كل واحد منهما في حث قال مالك يحث وقال الشافعي واحد لا يحث وعن أبي حنيفة روايتان **فصل** في  
ولو قال بمالني أو عبيدي أحرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدبر وأهل بيته ولا يدخل فيه العبد ولا يدخل فيه العبد ولا يدخل فيه العبد ولا يدخل فيه العبد  
الطحاوي يدخل النكل وهو مذهب مالك وقال الشافعي يدخل المدبر والعبد وأهل بيته في المكاتب قولان أحدهما لا يدخل وقال أبو حنيفة



مدخل الكل وعنه روى في المشقة أنه لا يدخل الآية في فصل في واتفقوا على أن الكفارة أطعم عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة  
والخالف بخبر في أي ذلك شافنا لم يجدنا تنقل إلى صام ثلاثة أيام وهل يجب التتابع في صومه قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال مالك لا يجب  
وعن الشافعي قولنا الحمد والرجح أنه لا يجب وأجمعوا على أنه لا يخفى في الاعتاق الأربعة عشرة سلبية من العيوب خالصة من شركة الأبا حنيفة  
لم يعتبر فيها إلا العيان وهو مشكل لأن العتيق ثمة تخلص رقبة لعبادة الله عز وجل ٩٧ فإذا اعتق رقبة كافرة فلتغفر له عبادة

والثاني تخفيف مجمل على من غلب عليه الهدى الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة فباع عن حفظ نفسه  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفارة وجب فلا وليا معني الاعتراض مع قول مالك أنه يبطل النكاح  
وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن جعل معه رضائ الزوجه والولاء فالاول فيه تخفيف على الزوجين  
والثاني فيه تشديد على ما بشرط المذكو فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه القولين ظاهر اللفظ ومن  
ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وإيوسف ومحمدان المراد إذا طلبت التزويج من كف ويدون مهر مثله الم  
الولي اجابتهما مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي اجابتهما فالاول مشدد خاص بقاصر النظر من الأولياء الثاني  
مخفف خاص بنظام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فاقه زوجتي وصديقته في ذلك النكاح  
قول مالك يصح إلا الأب في حق البكر والحي فانه يجوز لا بعد التزويج فالاول مشدد الثاني مفصل فرجع  
الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فاقه زوجتي وصديقته في ذلك النكاح  
باتفقه ما مع قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخل خارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالاول تخفيف والثاني  
فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح جل الأمر على أكابر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بالشهادة مع قول مالك أنه يصح من عرس شهادة إلا أنه يعتبر  
فيه الإشاعة وترك الرضا بالنكاح حتى لو عصى السر واشترط كتمان النكاح فمع عنده وأما عند الثلاثة  
فلا يعتبر كتمانهم مع حضوروا الشاهدين فالاول مشدد مجمل على من لا يؤمن بحجود بعد العتق الثاني تخفيف مجمل  
على حال أهل الصدق والورع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت  
النكاح إلا بالشاهدين عدلين ذكر من قول أبي حنيفة أنه يتعذر برجل وامرأتين شهادة قاصتين فالاول  
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال في  
ثبوتهما برجل والمرأتين وأما التامعان فانه يحصل بهما الإشاعة بالنكاح وذلك كاف في انقراض وجع من صورة  
نكاح السباح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم فمعه لم يتعد النكاح إلا بالشاهدين مسلمين مع قول  
أبي حنيفة أنه يتعد ذميان فالاول مشدد الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تليب  
حكم الإسلام ووجه الثاني تليب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بحجود مثلا  
ومن ذلك قول عامة العلماء أن الخطبة سنة وليست بأوجبة مع قول داود أنها أوجبة عندا لعقها فالاول تخفيف  
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالتهنئة على الطعام أو عند الوضوء أو  
انخروج السفر ويحذف ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة قبل بلوغها من الله عليه وسلم تركها عند تزويج  
أحد من بناته أو غيرها من من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح التزويج إلا باللفظ التزويج أو النكاح مع  
قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يتعد بكل لفظ يقتضي التامع على التامع في حال المسألة حتى وإن روى عنه في لفظ  
الاحراز وأثبتنا مع قول مالك أنه يتعد بذلك مع ذكرهم فالاول مشدد والثاني وما بعده تخفيف فرجع الأمر  
إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعد باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير  
في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ بشرط رضا كالمسح ووجه الأول أن انقرآن نطق بالتزويج والنكاح  
دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لا يثبت في تزويج بنتي من فلان فلهما فقال ذلك النكاح لم يصح  
مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكره قوله تزويج فلانا كقولها في العقد زوجت فلانة في قول قلت  
فالاول مشدد مجمل على حال من لا يؤمن بحجود ولا كذب والثاني تخفيف مجمل على حال أهل الصدق

والثاني تخفيف مجمل على من غلب عليه الهدى الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة فباع عن حفظ نفسه  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفارة وجب فلا وليا معني الاعتراض مع قول مالك أنه يبطل النكاح  
وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن جعل معه رضائ الزوجه والولاء فالاول فيه تخفيف على الزوجين  
والثاني فيه تشديد على ما بشرط المذكو فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه القولين ظاهر اللفظ ومن  
ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وإيوسف ومحمدان المراد إذا طلبت التزويج من كف ويدون مهر مثله الم  
الولي اجابتهما مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي اجابتهما فالاول مشدد خاص بقاصر النظر من الأولياء الثاني  
مخفف خاص بنظام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فاقه زوجتي وصديقته في ذلك النكاح  
قول مالك يصح إلا الأب في حق البكر والحي فانه يجوز لا بعد التزويج فالاول مشدد الثاني مفصل فرجع  
الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فاقه زوجتي وصديقته في ذلك النكاح  
باتفقه ما مع قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخل خارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالاول تخفيف والثاني  
فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح جل الأمر على أكابر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بالشهادة مع قول مالك أنه يصح من عرس شهادة إلا أنه يعتبر  
فيه الإشاعة وترك الرضا بالنكاح حتى لو عصى السر واشترط كتمان النكاح فمع عنده وأما عند الثلاثة  
فلا يعتبر كتمانهم مع حضوروا الشاهدين فالاول مشدد مجمل على من لا يؤمن بحجود بعد العتق الثاني تخفيف مجمل  
على حال أهل الصدق والورع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت  
النكاح إلا بالشاهدين عدلين ذكر من قول أبي حنيفة أنه يتعذر برجل وامرأتين شهادة قاصتين فالاول  
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الأموال في  
ثبوتهما برجل والمرأتين وأما التامعان فانه يحصل بهما الإشاعة بالنكاح وذلك كاف في انقراض وجع من صورة  
نكاح السباح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم فمعه لم يتعد النكاح إلا بالشاهدين مسلمين مع قول  
أبي حنيفة أنه يتعد ذميان فالاول مشدد الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تليب  
حكم الإسلام ووجه الثاني تليب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بحجود مثلا  
ومن ذلك قول عامة العلماء أن الخطبة سنة وليست بأوجبة مع قول داود أنها أوجبة عندا لعقها فالاول تخفيف  
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالتهنئة على الطعام أو عند الوضوء أو  
انخروج السفر ويحذف ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة قبل بلوغها من الله عليه وسلم تركها عند تزويج  
أحد من بناته أو غيرها من من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح التزويج إلا باللفظ التزويج أو النكاح مع  
قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يتعد بكل لفظ يقتضي التامع على التامع في حال المسألة حتى وإن روى عنه في لفظ  
الاحراز وأثبتنا مع قول مالك أنه يتعد بذلك مع ذكرهم فالاول مشدد والثاني وما بعده تخفيف فرجع الأمر  
إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تعد باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير  
في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ بشرط رضا كالمسح ووجه الأول أن انقرآن نطق بالتزويج والنكاح  
دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لا يثبت في تزويج بنتي من فلان فلهما فقال ذلك النكاح لم يصح  
مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكره قوله تزويج فلانا كقولها في العقد زوجت فلانة في قول قلت  
فالاول مشدد مجمل على حال من لا يؤمن بحجود ولا كذب والثاني تخفيف مجمل على حال أهل الصدق

(١٣) نه ميزان في) انما يجوز زوجه الى الفقراء المساكين الاحرار والى صغيره غنى بالطعام بقصصه اوله وهل تجزى لصغيره بطعم الطعام  
قال الثلاثة نعم وقال احمد لا ولو اطعم نفسه وكساحية قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال مالك والشافعي لا تجزى في فصل في تزويج كراهين على شيء  
واحد أو على أشياء وحنت قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عليه لكل عين كفارة إلا أن ما لك اعتبار ارادة النكاح كدفعه ان اراد  
النكاح كدفعه كما يروى واحدا أو الاستئذان فلكل عين كفارة وعن أحمد رواية أخرى عليه كفارة واحدة في الجنب وقال الشافعي ان كانت على شيء

واحد ونوى عازاذهلى الاولى التاكيد فيه وعلى ما نوى وبزمنه كفارة واحدة وان اراد بالترك والاستئناف فهو ما بيننا وفي الكفارة ولا نأخذها  
كفارة والثاني كفارة وان كانت على اشياء مختلفة لكل شئ منها كفارة **فصل** في ولو اراد العبد التكفير بالصيام فهل يكفيه سبعة منعه قال  
الشافعي ان كان اذنه في اليمن واليسار لم يمتعه وقال احمد ليس له منعه على الاطلاق وقال اصحاب أبي حنيفة له منعه مطلقا الا في  
كفارة الظهار وقال مالك ان اضر به الصوم ٩٨ فله منعه والا فلا له الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منعه مطلقا **فصل** في

لو قال ان فعلت كذا فهو  
يهودي او كافر او يري  
من الاسلام او ارسلتم  
فعله حنث ووجبت  
الكفارة عند أبي حنيفة  
واحمد وقال مالك والشافعي  
لا كفارة عليه ولو قال  
وعهد الله وميثاقه فهو  
من المعتدين في حنيفة الا  
أن يقول على عهد الله  
وميثاقه فيمن بالانفاق ولو  
قال وامانة الله فيمن الا  
عند مالك والشافعي  
**فصل** في ولو حلف  
بليس حلا فليس حلتا  
حنث وقال ابو حنيفة لا  
يحنث ولو حلفت المرأة  
أن لا تلبس حلا فلبست  
الآثاؤ والجواهر حنث  
وقال ابو حنيفة لا يحنث  
الا ان يكون معه ذهب  
أو فضة ولو قال والله لا  
أكتب هذا الا غيظ فأكبر  
بعضه أو لا ميثاق غناه  
هكذا الكو زئرب  
بعضه أو لا وليت من غزل  
فلا تلبس ثوبا يقيه منه  
غزله أو لا دخلت هذه  
الدار فدخلت فيها ورجله  
لم يحنث عند أبي حنيفة  
والشافعي وقال مالك  
واحمد يحنث ولو حلف  
لأما كل طعاما اشتراه

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح القولين انه لو قال زوجت بك بنتي فقال  
قلت فقط ولم يقل نكحها أو تزوجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر انه  
يصح فالاول مشدد محمول على حال من يخاف بخوده وزاعة في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين  
والصدق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه يجوز زلزال أن يزوج كريمة من  
وليها الا لا يفرج مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف فلتسا مراعاة حكم الكفارة والثاني مشدد فلتسا لمسلم  
أهل الاسلام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان السيد  
عكك اجدار عبد المالك الكبير على النكاح مع قول أحمد والشافعي في الجديد انه لا يكلف ذلك فالاول مخفف على  
السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه كل من القولين لا يحنث على الظن ومن  
ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه أن السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع  
مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على آحاد الناس والثاني مشدد محمول على حال  
أهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهما ملك اغبارا أخاه في الاسلام كان العبد مسلما  
ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يملككم فيبيعوه ولا تعدوا على الله اه ومن ذلك قول  
أبي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي وأحمد في أظهر  
رواياته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حره الاب عند تحقق اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن  
والثاني مشدد عليه بالشروط المذكورة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
والشافعي في أصح القولين انه يجوز زلزال أن يزوج أم ولد بغير رضا مع قول احمد في أحدي رواياته انه  
لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول  
أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال أعقت أمي وجعلت عتقا مصادفها بمحضرة شاهدين فان نكح غير  
منعت مع قول احمد في أحدي رواياته انه يعتقد أم العتق فهو صحيح اجابا فالاول مشدد والثاني مخفف  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان المرأة لو قالت لسيديها  
أعتقتي على أن تزوجك فكونت عتقي مصادف فاعتقها صح العتق وأما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي  
بأعيان وان شئت تزوجته وان شئت لم تزوج به ويكون لها ان اختارت تزوجه مصادف مستأنف وان  
كرهت فلا شئ عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها أقيمة نفسها وقال أحمد نصبر حره وتزوجه أقيمة  
نفسها فان تراضيا بعتق كان العتق مهر ولا شئ لها سواء فالاول مشدد في أمر العتق مخفف في أمر النكاح  
يصيل الخبر لها ولو اتفقت من الثنتين في اختيار مشدد وبالرأفة أقيمة نفسها اذا تراضيا بعتق نفس العتق مهر

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم  
اتفق الامعة على أن أم الزوجة تحرم على التأييد بمجرد العقد على النكاح خلافا لمع زيد بن ثابت ومجاهد  
فانهم قالوا لا تحرم الا بالادخول بالانت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول حازله أن تزوج أمها وان  
حلت قبل الدخول لم يجز له تزويج أمها بعتق الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان وتوجه القولين ظاهر واتفق الامعة ايضا على أن ال سبعة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن  
في حجر زوج أمها وقال داود بشرط أن تكون في مسكنه في كفالتة وكذلك اتفقوا على أن المرأة اذا تزوجت لم  
ينقض نكاحها خلافا لمع الحسن والبصري واتفقوا ايضا على انه لا يجوز زلزال يحل له نكاح الكفار وطه

فلان فأكبر مما اشتراه وغيره حنث عند مالك وأحمد وكذا الوالح لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو لا يسكن دارا اشتراه أو ما في معنى ذلك فقال ابو حنيفة يحنث باكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحنث في الجميع **فصل** في ولو حلف لأما كل هذا  
الذي في حاسن منه أو خبز أو كله حنث عند مالك وأحمد وقال ابو حنيفة ان استغفر لم يحنث وان شذرا كل حنث وقال الشافعي أن استغفر  
حنث وان خبز أو كل لم يحنث ولو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكرة عند الثلاثة وكذا الوالح لا يركب دابة فلان فركب دابة

عندما بحثت معهم قال الشافعي لأبحث أن لم تنكح نسيئة ولو حلف لاشر بيمين النجاة أو الفرات أو النيل فرفعت يديا بيده وأباه  
وشر بحثت عند الثلاثة وقال أوحشية لأبحث حتى يركب قبعه منها كرا ولو حلف لاشر بيمينه هذا الزئفر يمينته فليلا بحثت عند  
أبي حنيفة ومالك وأحمد إلا أن بنى أن لاشر بيمينه وقال الشافعي لأبحث في فصل كحل ولو حلف لا يضر بزوجه تخنثها أو عجزها  
أو نبت شرها بحثت عند الثلاثة وقال الشافعي لأبحث ولو حلف لا يضر نرجسها بحث ٩٩ وإن خصمتها أو تطاب ولها عند

أما هم تلك العين خلافا لابي زوفان قال يجوز وطء جميع الاماء تلك العين على اى دين كن واتفق الاثمة على  
تحريم الجمع بين الاثنين في النكاح وكذا بين المرأة وعجنتها وأختها وأرجوعا على أن نكاح القعدة باطل  
لا خلاف بينهم في ذلك وصفته ابن بزرج امرأة ألى مدقة ولتر وجنك الى شهر اوسنة ونحو ذلك وما ورد في  
اباحته منسوخ باجماع العلماء وقد اوجده ثابا مريم خلافا لشعيرة ورووه عن ابن عباس والثاني عنه بطلانه  
وسياق عن زفر نضره في مسائل انفلاخه فاما ما وجدته من مسائل الاجاع والانفاق واما ما اختلفوا فيه من  
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يجر نكاحه قبل التوبة من اثم النكاح فالاول  
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني ان من زنى بارأة ثم تزنى  
عليه نكاحها ولا نكاح امها وابنتها مع قول ابي حنيفة وجدي نعمتي بحرم المصاهرة بازالوا زنا فعليه ما وجد  
فقال انما لا يفلا م حرمت عليه امه وابنتها مع قول مالك والمخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان  
وتوجه القوابل الى الفطن ووجهه تحريم الامه بالوطء في ولدها المذكور كونه امحلا لولده كالانثى  
على حد سواء في تعظيم العمل ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاني انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج  
وطؤه من غير عدة لكن بكره وطء الحاملة المذكور حتى تضع مع قول مالك واحمد انه يجب عليها العدة  
ويحرم على الزوج وطؤه حتى تنقضي عداها ومع قول ابي يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع  
وان كانت حائلا لم يحرم وتعلم ذلك فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد خاص باهل المروءات  
من العلماء والاصلين والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اثناء النبي صلى الله  
عليه وسلم عمل ذلك وقال قد خرج من سفاح الى نكاح ووجه القوابل الآخر بظواهره ومن ذلك قول ابي  
حنيفة واحمد ومالك في احدي وابنته انه يجرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك  
في اربعة الاخرى انها حل مع الكراهة فالاول مشدد خاص باهل الورع بسد التوبة والثاني مخفف خاص  
بازدال الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة بتحريم الجمع بين الاثنين في  
الوطء تلك العين مع قول داود باباحة الجمع بين الاثنين في الوطء تلك العين وهو رواية عن احمد وفي رواية لابي  
حنيفة انه يصح نكاح الاخت على اخها غير انه لا يحل له وطء المنكوبة حتى يجرم الموطوءة على نفسه  
فالاول مشدد وفيه ظاهر قوله تعالى وان تجسوا بين الاثنين والثاني مخفف لان سياق ابا بقاء ما هو في  
المهرمات والنكاح واما بعد الصبح فلا يدخل فيه الجمع بين الاثنين تلك العين والثالث مخفف في جواز العقد  
على العقد لكن من غير وطء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من أسلم  
ونكح اكثر من اربع يختار منهن اربعا ومن الاثنين واحدة مع قول ابي حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في  
حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود مع النكاح في الاربعة الاول وكذلك الاختان فالاول فيه تخفيف  
والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه القوابل ظاهره ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان  
انكحة الكفار يبيح صفة تتعلق بها الاحكام كعتلي انكحة المسلمين مع قول مالك انها قسدة فالاول مخفف على  
الكفار والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبحث  
عن انكحتهم في الفساد والفسخ ووجه الثاني عدم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو  
ردوعن محمد بن عبد الله احمد في اسلم بسوء له ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز زعيم نكاح الامه الا  
بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرم مع قول ابي حنيفة انه يجوز زعيم ذلك مع فقد الشرطين وانما

خشيعة الأقرع الجيخ وعن أحمد وأبان واخته وأفي المرأة التي ماتت زوجها وهي في طريق الحج فقال أبو حنيفة بلزما الأقاليم على كل حال إن كانت قبلد أو ما قبله وبطل مالك والشافعي وأحمد أن خافت قوات الحج بالأقاليم اقتضاء العدة خارجا للفرق فصل  
وأختله وأفي وجه المغيرة فقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الرابع وأحمد في حديثه وأبنته لأهل الأزار واج حتى غشي مدة لا يمشي  
في مثلها إلا وأخذها أبو حنيفة عما تعرضي سنة وحدها الشافعي وأحمد سنة من سنة فعل الجديد وأوجه طلب النكاح من مال الزوج

أذا ماتت تعذرت كان لها الفسخ لتعذر النفقة على أطوار قول الشافعي وقال مالك والشافعي في القديم واختاره جماعة من متأخري أصحابه وفوقه أنه لم يجر بذكره الصحابة رضي الله عنهم وأحد في الرواية الأخرى تبرص أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل أو بعبء أشهر وعشرا عدة الوفاة محل للأزواج (فصل) واختلاف في صحة الفقد فقال الحنفى في الجبد هو الذي يندرس أثره وانقطع خبره وغلب على الظن موته وقال مالك والشافعي في القديم ١٠٠ لا فرق بين أن ينقطع خبره بسبب الهلاك أم لا وقال أحمد والذي ينقطع خبره بسبب غايته

الهلاك كالفقد بين المانع عندهم ذلك أن يكون تحت زوجة حرة أو معتدة منه فالأول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم عارا وتقصافا بالنسب والثاني يخفف محمول على أحمال الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل للعلم نكاح الاماء الكسبية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كافى المسئلة قبله فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للعبد ان يجمع بين الاربع سوى من زوجتين فقط مع قول مالك أنه كالحر في جواز الجمع بين أربع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للعبد ان يذبح نكاح الاماء على أمه أو واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يزوج من الاماء أربع كاتر وجع من الحرائر فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • وجه القبولين ظاهر • ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للمرأة أن يزوج بامرأته في بها ويجوز له وطؤها من غير استبراء أو نكاحها من غير استبراء أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك بكراهية الزوج بالزانية مطلقا مع قول أحمد لا يجوز أن يزوجها الا بشرطين وجود الزوجة منها واستبراءها أو بوضع الحمل أو بالبراءة أو بالشهر فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ويجمع على الثاني على حال أهل الورع بعد قوتهم وحسن الآول على أحمال الناس وذلك أن الناس يؤثرون بأهل الورع أكثر وجواز ان يقبل ظهوره ونكاحها لئلا يفسد الناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف أحمال الناس الذين يقعون في الزنا • ومن ذلك قول الأئمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأسي إذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ المتعة هو مراقق للبيعة في الإعلان فالأول مشدد لتسريح نكاح أئمة باجماع الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة ان العقد صحيح وأحمد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه اذا تزوجها على ان يحلها المطلقة اثلاثا بشرط أنه اذا وطئها فهي طائى أو فله نكاحها به يصح النكاح دون الشرطين في حلها فالأول عندهم وإن كان مع قول مالك أنها لا تحل للآول ولا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن زوجه وصدق من غير قصد تحلل وطؤها حلالا ولا هي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل أو نكاح أحد العقد لا تحل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والاربع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • وجوه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه اذا تزوجها ولم يشترط تحللها ولكن كان في عزمه التحليل مع النكاح ولكن مع التكرار عنده الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تزوج امرأة بشرط أن لا يزوج ولا ييسرى عليها ولا ينقلها من ليلها وأدارها أو لا يسافر بها فالقصد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولما ظهر المثل لأن هذا شرط مجرم للحلال فكان كالشرط ان لا تسلمه فمع قول أحمد ان العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاة ومضى خالف شيئا من ذلك فلما انفرد في الفسخ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • والله سبحانه وتعالى أعلم • باب اختيار في النكاح والرد بالعيب •

المصنف أو يكون مجرب فيفرق المركب فسر قومه وبنوق قوم اما اذا سافر لقباره وانقطع خبره ولم يعلم أحيا هو أم ميتا فلا تزوج زوجته حتى تتقن موته أو باق عليه زمان لا يشك مثله فيه وقال أبو حنيفة المفقود هو من غاب ولم يعلم خبره (فصل) واختلاف فيها لو قدم زوجه الأول وقد تزوجت بعد التبرص فقال أبو حنيفة بطل العقد وهي للآول فان كان الثاني وطئها قطعه مهر المثل وتعتد من الثاني وترد الى الآول وقال مالك ان دخل بها الثاني صارت زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها الى الآول وان لم يدخل بها فهي الأولى وعند مالك رواية أخرى أنها لا دل بطل كل وعن الشافعي قولان أحدهما بطلان نكاح الثاني والآخر بطلان نكاح الأول بكل حال وقال أحمد ان لم يدخل بها الثاني فهي للآول وان دخل بها فالأول بالخيار

بين امساكا ودفع الصداق اليه بين تركها على نكاح الثاني وأخذ الصداق الذي اصدقها منه (فصل) واختلاف في عدم الولد اذا ماتت سديها أو اعتقها فقال أبو حنيفة عدتها ثلاث خصال سواء اعتقها أو ماتت عنها وقال مالك والشافعي عدتها خمسة واحد في الحالى وعن أحمد وروايتان خمسة واختارها الحنفى في الثانية من العتيق خمسة ومن الوفاة والوفاة (فصل) واختلاف في ان مدة الحمل ستة أشهر واختلاف في أكثرها فقال أبو حنيفة مبتن على وعن مالك روايتان أربع سنين وخمس سنين

وسبع سنين وقال الثاني أربع سنين وعن أحمد وإبناان المشهورة مذهب الشافعي والأخري مذهب أبي حنيفة (فصل في الاختلاف في المعتدلة) وأوصفت علقه أو مضعه فقال أو حنيفة وأحد أقدم روايته لا تنقض عندها ذلك ولا تفسير به أو لم يقل مالك والشافعي أحد قوله تنقض عندها ذلك ونصير أو لم يرد ذلك قال أحد إلى رواية الأخرى (فصل في الأحكام الواجب فيها الوفاة الاتفاق ومواركة الزينة وما يدع إلى التكاح) وحكى عن الحسن والثوري أنه لا يجب في المعتدلة الجنونة للشافعي ١٠١ قولنا قال في القديم يجب عليها

اعلم ان ليس في هذا الباب مسألة جمع عليها • وأما الاختلاف فيه فن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يصح بشئ من العيوب وأما القول بالاختيار في الجلب والمنة فتقطع عند مالك والشافعي أنه ثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحد مشيئة في النكاح • وأعلم ما يخفى أن العيوب بالمتعة الخماس عشرة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والهرس وأثنان مختصان بالرجال وهما الجلب والمنة والآخر وهما يتخصص بالنساء وهما القرن والرتق والفتق وأهل الجلب قطع الذكر والمنة ما يخرج عن الجلب عند الأصول وأما القرن وعظمه يكون في الفرج يمنع من الطوع والرتق أنسد الفرج والفتق انخراط ما بين محل الوطء ويخرج الدلو وأهل علمه يكون في الفرج وقيل رطو • منع من لذات الجماع فالاول من الأقوال شديد على الزوج والثاني فيه تخفيف علمه والثالث تخفيف فرجه الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحداهما إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول فتعبر المرأة أو كذلك بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث عيب بالزواج وقبله الفسخ على الرجوع من مذهب الشافعي وأحد جمع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة شديد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا عتقت وزوجها رقيق أنه ثبت لها الخيار ما دامت في المحاسن الذي علمت باعق فيه ومضى علمت ومكنته من الوطء • فهو رضاه ومع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار في الفور والثاني في ثلاثة أيام والثالث ما لم تنكح من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه رخصة تشديد على الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوج • وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • وهو محقق في أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق الفتق بخيار المحاسن والشرط في البيع • ووجه كون الخيار هنا في الفور والمائة بالإطلاع على عيب المبيع • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا عتقت الأمه وزوجها أو فلاحا رخصا لم قول أبي حنيفة أنه ثبت لها الخيار مع ربه • فالاول شديد على المرأة والثاني مخفف عليها • وجه الاول نساه • بهما في الحرية باعق • ووجه الثاني أنه كأنها عقد النكاح فلا بد في تزويجها إلا من رضاه فقد تذكره لأمر آخر فيه غير العيوب بلاتي في هذا الباب والله تعالى أعلم

(کتاب الصداق)

اعلم ان اقره شئاً من مسائل الاجماع والاتفاق الاتفاقم على استقرار المهر بوجوب احدى زوجين \* وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قولنا الشافعي ابي حنيفة ومالك وأبي حنيفة واحد يوجبون ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق بل والى ما بيننا مالك وأحمدان يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف والشافعي شديد رجح الامر المرتبى الميزان \* ووجه الاول ان فساد المهر لا ينفك له ذات النكاح فيصنع النكاح وبزوم الزوج بذل ذلك المهر وأما المثل ووجه الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كإطعامه للصلاة ويؤدى به حديث غدا سحلت فرجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة أو فتيته أن لا يوفى صداقها لتي الله يوم القيامة \* وروان \* ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك أن أقل الصداق مقدم قول الشافعي وأحمدان لا حد لقله على التقدير فقال مالك وأبو حنيفة قلته ما يقطع به السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند ابي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالاول من أصل المسألة شديد داخل باحد المؤمنين الذين يقع منهم الزنا فعكون التقدير أرفع لهم سبعا وهو الثاني مخفف لان فيه الحد كالحكمى لما رضى به الزوجة أو وليها من قبل أو أكثر فلا زوج جعل الصداق مل \* جلد الله وذهب رجح الامر الى مرتبى الميزان \* ومن

من امرأه وأوصى ثم تقبالا لم يكن له وطؤه حاجتي بسترها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا تقبالا بل القميص فلا استبراء أو بعده مائة مرة  
الاستبراء أو لا فرق في الاستبراء بين الأصغر والأكبر والذكر والأنثى عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك إن كانت من وطأ مثلها لم يحز  
وطؤه فأقل الاستبراء وإن كانت من لاوطأ مثلها أحاز وطؤه من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء الذكر ومن ملك أمه حاز له معها فأقل  
الاستبراء وإن كان قد وطئها عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الثوري والحسن وابن سيرين يجب الاستبراء على البائع

كما يجب على المشتري وقال عثمان رضي الله عنه الاستبراء يجب على المائم دون المشتري **فصل** ولو كان رجل أمة فاراد أن يزوجه وأوقد  
وطئها لم يجز حتى يستبرأ وكذلك إذا اشترى أمة وقد وطئها البائع لم يجز له أن يزوجه حتى يستبرأ وإذا أعتقه قبل أن يستبرأ لم يجز  
له تزويجه حتى يستبرأ عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز أن يزوجه قبل أن يستبرأ ويجوز زنده أن يزوجه أمة التي  
اشترها وأعتقها قبل أن يستبرأ ١٠٢ قال الشافعي في الحلية وهذه مثله القاضي أبي يوسف مع الشد فإنه اشترى أمة فوفاقت

نفسه إلى جامعها قبل أن  
يستبرأ بها يجوز له أن  
يقعها أو يزوجه أو يعطاها  
وإذا اعتق أم ولد أو  
عتقت بعتوه وجب عليها  
الاستبراء عند مالك  
والشافعي وأحمد بقوله  
حصنة وقال أبو حنيفة  
تعتد ثلاثة أشهر وقال  
عبد الله بن عروبن  
الغصا إذا مات عنها  
المولى اعتدت بأربعة  
أشهر وعشر ويروى  
ذلك عن أحمد وداود  
**كتاب الرضاع** وانفقوا  
على أنه يحرم من الرضاع  
ما يحرم من النسب  
واختلاف في العدد أهرم  
فقال أبو حنيفة ومالك  
ورضة وأحمد وقال  
الشافعي خمس رضعات  
وعن أحمد ثلاث وأبات  
خمس وثلاث وورضة  
وانفقوا على أن التحريم  
بالرضاع يثبت إذا حصل  
لأهل قبل سنين واختلفوا  
فيما زاد على المولين  
فقال أبو حنيفة يثبت إلى  
خواب ونصف وقال زفر  
إلى ثلاث سنين وقال  
مالك والشافعي وأحمد الأمد  
سنتان فقط واستحسن  
مالك أن يحرم ما بعدها

ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايته أنه يجوز رجل تعام القرائن مهرامع قول أبي حنيفة وأحمد  
في أحدي روايته أنه لا يكون مهرامع إذا لم يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
الأول أنه صريح السنة يجوز أخذ الأجر عليه ووجه الثاني أن المال هو الأثاث بحمله صدقا قاله قبل  
القلوب إليه فخص به التأليف بين الزوج والزوجة وأهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فنعطيه دنارا  
فبعد له ذنبا أكثر من أن تعلمه أنه أوجدنا وبصر بحمل لأحد ذلك أكثر ويحتمل أن الإمام أبا حنيفة قصد  
أجل كلام الله عز وجل أن يكون هو ضامن الاستمتاع بعدة ذنبت دم الحيض والنفس والتأدي فلسا  
في السوق لو قطعت وسبعت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المرأة تعتك الصدق بالعقد مع قول مالك أنها  
لا تملكه إلا بالذخول أو بوجوب الزوج فلا تسحقه بمجرد العقد وإنما الملك بعقبه قالوا مشدد والشافعي فيه  
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يفرجها من بلد ما إلى بلد آخر وعليه الفتوى  
يزوجه حيث شاء مع قول أبي حنيفة في أحدي روايته أنه لا يفرجها من بلد ما إلى بلد آخر وعليه الفتوى  
كما قاله صاحب كتاب الاختيار فساد أهل الزمان قالوا لم يخفف على الزوج والشافعي مشدد عليه فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته أن المفوضة إذا تزوجت ثم  
طلقت قبل النسيب وانفرض فلس لها إلا المنة مع قول أحمد في رواية الأخرى أن لها نصف مهر المثل ومع  
قول مالك أن المنة لا يجب لها محال بل هي مسحقة فقط قالوا والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه إيجاب المنة على القول الأول أنها من المعروف وحسن المعاملة والمعاملة ووجه  
الثاني القياس على ملاقي المفروض لها مهر ووجه الثالث أن المفوضة تعلق أهلها بالمهر كل ذلك التعلق  
فكانت المنة لها مستقبلة ويصح حل الزوج على حال الأكارب من أهل الزوج والثاني على حال أجدان الناس  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المنة إذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة أبواب درع وخمار والحففة بشرط أن لا يزيد  
ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في أصح روايته وأحمد في أحدي روايته أن ذلك مفوض إلى إجتداد  
الحاكم بقدر ما ينظره قال الشافعي والمستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قول آخر أنها تصير بمائة طاني  
عليها لاسم كاهن صدق فتمس بمائة وأكثر وفي رواية لأحمد أنها تقدر بكسوة تحجز بها في الصلاة وذلك ثوبان  
ودرع وخمار لا ينقص عن ذلك قالوا فيه تشددا بشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف أحوال الناس في الأسار وعدمه ومن ذلك  
قول أبي حنيفة أن مهر المثل معتبر بقراباتها من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لها ولا لغيرها إلا أن  
تكون من نفس عشرينها مع قول مالك أنه معتبر بأحوال المرأة في حالها وشرفها أو لها دون أنساب إلا أن  
يكن من قبيلة لا يزدن في صدقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي أنه معتبر بقراباتها العصباء فقط فراجع إلى حال  
أقرب من نسب إليه وأقربهن أقرب من نسب إليه ثم ماتت أم ثم ماتت كذلك فإن فقدت نساء العصباء  
أو جعل مهرهم فأرحم كبدات وخالات ومترسين وعقيل ويسار وبكاره وما يتخلف به عرض فإن اختصمت  
بفضل أو غيره فبدأ ونقص لائق بالمحال ومع قول أحمد وهو معتبر بقراباتها النساء من العصباء وغيرهما من  
ذرى الأرحام فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مشدد والرابع معتدل كما قول الأول فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأقوال تختلف باختلاف أحوال الناس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن  
الزوجين إذا اختلفا في قبض الصدق فاقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك أن كان المهر جاريا في تلك

الشاهر وقال داود رضاء الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي عن عائشة وانفقوا على أن الرضاع أغصا  
يحرم إذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أو شاة مطبوخة أو غير مطبوخة إلا أجدناه قال أحمد يحصل التحريم بلبن امرأة تارها لبن من الحمل  
وانفقوا على أن الرجل لو دله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وانفقوا على أن السوط ولو جوزه يحرم الأقر ورواية عن أحمد أنه شرط  
الارضاع من الشدي وانفقوا على أن الحنفية بلبن لا يحرم إلا في قول تقدم الشافعي وفي رواية عن مالك واختلفوا في اللبن إذا خلط بالماء

أواسمك مطعم فقال أبو حنيفة إن كان المني غالب لم يؤمنوا بالأل وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عند مالك وأما إذا كان غالباً ومؤملوا بأو قال مالك يحرم المني المخلوط بالماء ما لم يستهلك المني من خط المني يستهلك المني فيه من طبعه أو دونه أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ولم يوجب مالك فيه نص وقال الشافعي وأحمد يتعلق الحرام بالمني المشوي بالطعام والشراب إذا شق فيه المني ولو دس خمس مرات وأما كان المني مستهلكاً أو غالباً **في كتاب النفقات** اتفق الأئمة على وجوب النفقة إن تاركة نفقته ١٠٣ كالأزوجة والأولاد الصغار

والنفقة في النفقة الزوجات  
هل هي مقدرة بالشرع  
أو معتبرة بحال الزوجين  
فقال أبو حنيفة ومالك  
وأحمد بغير حال الزوجين  
فوجب على المورس للمورسة  
نفقة المورس من وعلى المستر  
النفقة من أقل الكفايات  
وعلى المورس للفقيرة نفقة  
متوسطة بين النفقتين  
وعلى الفقيرة للمورسة  
أقل الكفاية والنفقة  
أقل نفقته وقال الشافعي  
هي مقدرة بالشرع  
لا إجماع فيها معتبرة  
بحال الزوج وحده  
فصل المورس مدين  
وعلى المتوسط مد  
ونصف وعلى المعسر  
مدواً ونفقاً على أن  
الزوجة إذا احتاجت  
إلى خادم وجب أخدمها  
ثم اختلفوا فيما لو احتاجت  
إلى أكثر من خادم فقال  
أبو حنيفة والشافعي وأحمد  
لأزواجه الأخدام واحد  
وإن احتاجت إلى أكثر  
وقال مالك في المشهور  
عنه إذا احتاجت إلى  
خادمين أو ثلاثين مع ذلك  
واختلفوا في نفقة الصغرة  
التي لا يصاح معها أذا  
تزوجها كبر فقال أبو  
حنيفة ومالك وأحمد لا نفقة لها

الطعم يدفع المني قبل الدخول كما كان بالمدينة قال قول بعد الدخول قول الزوج وقيل الدخول قولها  
بالأول تخفف على الزوجة مشددة على الزوج والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة والثاني في أر فتح قوله أن الذي يسده عقد النكاح هو الزوج مع قول مالك والشافعي في  
القديم أنه الولي ومع قول أحمد في إحدى روايته كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب مالك والشافعي  
في القديم ثم لا يخفى أن النكاح من الأقوال وجهان عقولاً وفيه مصلحة للزوج وعقوداً وفيه مصلحة  
للزوجة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الصداق إذا تزوج بغير إذن سيده ودخل  
بالزوجة وقدم على المهر الأيزم شيء في الحال فإن عتق له مهر مثلها مع قول مالك أن لها المسمى كله ومع  
قول الشافعي أن لها مهر مثل ولها يتعلق بمهر المهر وعن أحمد روايتان الأول تخفف على المبيع الثاني  
مشدد والثالث فيه تخفيف والإرابع كالمذهبين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن  
الزوجة إذا دخلت في العقد لم يثبت لها المهر في الترتيب سواء دخل بها أو مات عنها فإن طلقها قبل الدخول  
لم تثبت لها نصف الزادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك أن الزوجة إذا دخلت بها أو مات عنها فإن  
طلّقها قبل الدخول لم تثبت لها نصف الزادة مع نصف المسمى وإن مات قبل الدخول وقيل للزوجة بطلت  
وكان لها المسمى بالمعنى المشهور عند قسمة قول الشافعي هي حصة مستأنفة إن قضاهما وتوانت بقية مهرها  
بطلت ومع قول أحمد حكم الزوجة إذا حكم الأصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والإرابع مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن المرأة إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها  
فدخل بها الزوج وخلاها ثم أعتقت منه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها مهره بعد الدخول  
ولها الامتناع منه بعد الخلوة فالأول تخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد علمنا فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوله أن المهر لا يستقر إلا بالوطء  
مع قول مالك أنه يستقر إذا طالت الخلوة وإن لم يطأ مع قول أبي حنيفة وأحمد إن المهر يستقر بالخلوة حتى  
لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء فالأول تخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أمع قوله ولائمة الثلاثة أن ولية العرس مستمع قول الشافعي  
في القول الآخر أن واجبة فالأول تخفف والثاني مشدد وأما الأمر يختلف باختلاف أخلاق الناس في الحدود  
والهبة نصيب على أهل المروءة ونصيب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين  
وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم أن الأمانة لولية العرس واجبة مع قول الأئمة المذكورين في القول  
الآخر لم أنها أصبحت فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي  
إذا تزوجت على هدم أحاسنه فنته والثاني على ضد ذلك والجديد بطلت ما عاينته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
أحمد في روايته أنه لا بأس بالتنازل في العرس ولا بتركه والتنازل مع قول مالك والشافعي بتركه فالأول تخفف  
خاص بما إذا لم يكن فيه نسيئة أو دناؤه فالتنازل والمهر والثاني فيه تشديد ولعله مجمل على ما إذا تزوجت على ذلك  
دناؤه ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
نصيب لغير العرس كالتنازل ونحوه مع قول أحمد أنها لا تنصب فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

**في باب القسم والنشور وعشرة النساء**

اتفق الأئمة على أن القسم أغنيب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمه وعلى أنه لا يجب التسوية في الجماع بالاجماع  
والشافعي قولان أصحهما أنه لا نفقة لها ولو كانت الزوجة كبيرة أو زوج صغير لا يصاح معها وجب عليه النفقة عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك  
لا نفقة عليه والشافعي قولان أصحهما هو الجواب **فصل** في العاصيات بالنفقة والكسوة هل يثبت للزوج الصغرة مع أمه أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت  
لها الصغرة ولو كان يرفع يدها عن النكاح وقال مالك والشافعي وأحمد نعم يثبت لها الصغرة والعاصيات عن النفقة والكسوة والمكسنة فإذا مضى  
زمن ولم يتفق على زوجه فهل تستقر النفقة عليه أم تسقط بعض الزمان فقال أبو حنيفة يثبت ما لم يحكم بها حكم أو يتفق على قدر معلوم

فصبر ذلك دنيا باملا حهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته لانتفاء نفقة الزوجة حتى الزمان بل تصبر عليه دنيا لانها في مقابلة التمكن والاستمتاع **فصل** في النفقة على ما وافقوا على ان النافذة لا تنقطع لها واختلافوا في المرافة اذا سافرت باذن زوجها وجواب غير واجب عليهم افعال او حينة تنقطع نفقتها وقال مالك والشافعي لا تنقطع **فصل** في المبتوتة اذا طلقت بجرم مثلها في الرضا ولولده اهل هي احق من غيرها قال ابو حنيفة فان كان من مطبوعة ١٠٤ او من رضع بدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الرضا عند الام

لان الحضنة لها من مالك روايتان احدهما ان الام اولى والثانية كذهب ابي حنيفة والشافعي قولان أحدهما وهو قول أحمد ان الام احق بكل حال وان وجد من يشرب بالرضا فانه يصبر على اعطاء الولد لانه باجرة مثلها والشافعي يقول ابي حنيفة وانفقوا على الله يجب على المرأة ان ترضع ولدها لئلا يولد غير الام على ارضاع ولدها بعد شرب البيا قال ابو حنيفة والشافعي وأحمد لا تخبر اذا وجد غيرها وقال مالك تخبر ما دامت في ذروية أبيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرب وعزاو اسارا وليس قهرها والفساد الذين فلا تخبر **فصل** في واختلاف اهل بيير الوارث على نفقة من يرثه بغرض أو تعيب فقال ابو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فتدخل فيه الخالة عنده والعمة وخبري من عابن العم ومن ينسب اليه بالرضا وقال مالك لا تجبر النفس الا للوالدين الا الذين وأولاد المصلب وقال الشافعي

وعلى ان التزوج حرام تنقطع به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمر وفوقه ان يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مطال بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجية طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منه من الزجر وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الشافعي ان العزل عن الحرة ولو بقهر اذنها جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا بانها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبي الميزان وهو الاول عدم تحقيقه فان الله تعالى يخلق من ذلك الماه بشر ان قد يلحق التي الفساق فلا يتقدمه ولد ووجه الثاني ان الاصل الاتقاء والفساد عارض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المرأ اذا كانت تحبته أمة قال الشافعي يجوز العزل عنها بشر ان يسدها والائمة الثلاثة يحرمون ذلك الا بالاذن يسدها والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج بك أمة فامعدها سبعة ايام او ثوبا فامعدها ثلاثة ايام ثم دار بالقسم على تساهل في الصورتين مع قول ابي حنيفة ان الحديدة لا تنقض في القسم بل يسوي بينا وبينه في عنده فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الرجل ان سافر بعضهن من غير قرعة وان لم يرض من قول مالك في أحدي روايتهما وجدوا الشافعي انه لا يجوز الا لرضاها وان سافر بغير قرعة ولا تراص وجب عليه القضاء عن عندا الشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة وما كان في الوابة الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد وفي وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فراجع الامر الى مرتبي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

**كتاب الخلع**

اتفق الائمة على ان الخلع مستحق الحكم خلعناك بن عبد الله المزني التابي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلم وليس بشي واتفق الائمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها الفرج منظر اوسه عشرة جازها ان فخلاله على عوض وان لم يكن من ذلك شي ورضاها على الخلع من غير عيب جاز ولم يكره خلاها لزمري وعطاء ودأود في قوم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة لا في عيب والمبغض مشرور وغير المشرور مردود واتفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجة بان يقول اجنبي الزوج طلق امرأتك بالفسخ مثلا وقال ابو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الائمة الاربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الائمة فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر روايتهما وأحمد في أحدي روايتهما ان الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايته انه قمع لا ينقص عددا وليس بطلاق ومال القدم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوج وجوه بلفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والشافعي مخفف فراجع الامر الى مرتبي الميزان وهو وجه القواين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره اكثر من المسمى مع قول ابي حنيفة ان كان الشؤر من قبلها أكثر اخذا أكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شي مطلقا ومع مع الكراهة ومع قول أحمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبي الميزان ووجه الاول ان حكم الخلع في العقد حكم العقد كما لا بد من يدق المهر ما شاء كذلك في عوض الخلع ووجه الاول ان حكم الخلع في العقد منها أكثر بخلاف الزوج ان يشدد عليها باخذها ما زاد على المسمى ووجه الثاني انه من جملة اخذ اموال الناس بالباطل ومهر خاص بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما اخذ ذلك مع كونه ظالم على ما باب وعشرته

تجب النفقة على الاب وان علا وعلى الابن وان سفل ولا تعدى ع رذي النسب وقال أحمد لكل شخص جري بينهما وكثرة الميراث بقرض أو تعصيب من الطرف لزمه نفقة الآخر كالابن وأولاد الاخوة والاخوات والعموم وغيرهم رواية واحدة فان كان الارث جاز يلبسهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كان الاصح مع عمة وابن العم مع بنت عمة ابن أحمد روايتان **فصل** في اختلاف اهل الميراث السيد نفقة عتيقه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يارمه وقال أحمد يرضع موص مالكا روايتان احدهما كذهب ابي حنيفة والشافعي والاخرى ان عتيقه



صغير الاستطیع السی ایزه نفقة الی ان یسی (فصل) واختلفوا فیما اذا بلغ الولد معسر ولا حرفة له فقال ابرهنية تنقطع نفقة الغلام اذا بلغ صحیحاً ولا تنقطع نفقة الحارثة الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك الا انه اوجب نفقة الجارية حتى یدخل بها الزوج وقال الشافعی تنقطع نفقة ما حیها وقال احمد لا تنقطع نفقة الولد عن ایه وان بلغ اذا لم یکن له مال ولا کسب ۱۰۵ واذا بلغ الابن برضا قسیر نفقته علی

وكثرة فعله وشم نفسه وما روتها بالتزويج والتسري عليه او يرى أنه بهذا ذلك خالص من بتمت احوالها أنه تمت حكمه في الآخر فانه لا كثر فاذله لها ما قد تقسم اعمته على حق تسريح من ومن ريته ووجه قول أحد ان الزنا فعل المسمى خارج عن حكم العدل فالحق بتصرف السفيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق المختلعة بالطلاق في مدة السدة مع قول مالك أنه ان طلقها عقب خطبه فمعتصلا بالخطب طلق وان انفصل الطلاق عن الخطب لم يطلاق ومع قول الشافعي وأحد أنه لا يلحقه الاطلاق بحال فالاول مشد على الزوج والثاني مفصل والثالث تخفيف فرفع الامري مرتبتي الميزان ووجه كل من الانوال ظاهر ومن ذلك قول الأعمش الثلاثة ليس للاب ان يختلعا ابنته الصغيرة بثني من ماله مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعي ان ذلك وكذلك ليس له ان يختلعا زوجا ابنته الصغيرة عند ما أتمها الثلاثة مع قول ما يشان ذلك فالاول في المثلتين مشد على الاب والثاني فيه ما تخفف عليه فرفع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انها لو طالت طلاقا ثلاثا على أنف فطلقتها واحدة اسحق ثلث الاف مع قول مالك أنه يسحق الف كل سنة واطلقها ثلاثا نام واحدة لانها قد تقسم اياها واحدة كما يلحق بالثلاث ومع قول الشافعي ان يسحق ثلث الاف في الحالين ومع قول أحمد أنه لا يسحق شيئا في الحالين فالاول تخفيف والآخر مشدود والثالث فيه تخفيف ومن وجه تشديد فرفع الرايع تخفيف جده على غلطه في الاول فرفع الخطب والتمس المال ومن ذلك قول الأعمش الثلاثة انها لو طالت طلاقا واحدة بالف فطلقتها بالثلاث اسحق الف مع قول أبي حنيفة أنه لا يسحق شيئا وطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرفع الامري مرتبتي الميزان

﴿ کتاب الطلاق ﴾

(١٤ - ميزان في) الجدة فان كان احدها واحدا والآخر فقيرا لانفقته على الواحد فله  
 بهل لما اك اجباره على الم لاكال او حشقة تاخره لما ك على طرف الا ربنا ربنا ربنا عن النكر من غير  
 واحد لما ك ان يجبره الم كمل في نفقة او يسه وزاد ما لا واحد فقال و: ومن يحمله الم لا يطيق هو ابا

حقيقة وأحد النفقة لم يصح  
على الأم وأحد بينهما  
أعلاها وكذلك البنت  
والابن لما ابن الأب  
والبنت قال أبو حنيفة  
النفقة على البنت ذواته  
وقال أحمد النفقة بينهما  
نصفان وأما الأب والبنت  
فقال أبو حنيفة وأحمد  
النفقة على الأب والبنت  
بينهما الرابع على الأم  
والبنت على البنت وقال  
الشافعي النفقة على  
الذكر وخاصة الجمل أو ابن  
وابن الابن دون البنت  
وعلى البنت دون الأم  
وقال مالك النفقة على الأب  
والسبب الذكر والابن  
بينهما سواء إذا استوفيا

الحضنة ثبتت للام الم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضنتها ثم اختلفوا فيما اذا طلقت طلاقا تامها لم تعود حضنتها افتقال  
ابو حنيفة والثاني واحد تعود وقال مالك في الشهر وعنه لا تعود بالطلاق واختلفوا اذا افتقر قال: وحاشا بينهما مولا قال ابو حنيفة في احدي  
رواياته الام احق بالانكاح حتى ١٠٦ يستقل بنفسه في مطعمه ومشر به وما يسد وضوئه واستنجا به ثم الاب احق به والام احق بالانكاح

الى ان تبلغ ولا يخبر واحد  
منهما وقال مالك الام احق  
الى ان تزوج ودخل  
بها الزوج وبالنكاح ايضا  
في الشهر وعنه الى البلوغ  
وقال الشافعي الام احق  
بهما الى السبع سنين ثم  
يخبران من اختاراه كانا  
هتدهن وعن احمد وابان  
احداهما الام احق بالانكاح  
الى سبع سنين ثم يخبر  
والخارج بعد السبع يحمل  
مع الام بالخير والار واية  
الاشرى كذهب الى  
حنيفة واختلفوا في الاخت  
من الاب والام هل هي  
اولى من الاخت للاب  
ام لا قال ابو حنيفة الاخت  
من الاب والام اولى من  
الاخت للاب ومن الخال  
والخاله اولى من الاخت  
للأب في احدي الروايتين  
وفي الثانية الاخت للاب  
اولى من الخالة وقال مالك  
الخالة اولى منهما والاخت  
للأم اولى من الاخت  
للأب وقال الشافعي واحد  
الاخت للاب اولى من  
الاخت للام ومن الخالة  
فوقه ثم واذا اخذت  
الام الطفال بالحضنة  
فأراد الأب الصغير بولده  
فمنه الاستبطان في بلد  
أخرى فهل له اخذ الولد  
منها ام لا قال ابو حنيفة

حصل قبل المخالفة عليه في حال البتونة فالأمة الثلاثة على أن البنين لا تعود مع قول احمد انه تعود البنين بعد  
النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في المسئلة الثلاثة تخفيف والثاني  
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان هومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا جمع الطلقات الثلاث دفعة  
واحدة فهو طلاق مدع مع قول الشافعي انه طلاق سنة وهو واحد الى الوايتن عن احمدوا اختارها للفرق فالاول  
مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان هومع حمل الأول على حال أهل العلم والخلف والثاني  
على أهل الجهل والرعونات هومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال زوجه أنت طالق عددا لمرل والتراب  
انه يقع طلقة واحدة تبين بهامع قول الامعة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول تخفيف من حيث حكمه بالسنة  
الصغرى والثاني مشدد هومن ذلك قول اصحاب أبي حنيفة ومالك واحمد ان من قال زوجه انت طالق  
فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقة واحدة فوقع عليه طلقة مفردة ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول  
الرافعي والتموي انه يقع المخرف فقط دفعا للروم مع قول الامري وابن سريج وابن الحسداد والقفال وابي حامد  
وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق اصلا وحكي ذلك عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال  
بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال الترمذي القنوي على وقوع المخرف فقط فالاول فيه تخفيف من وجه  
وتشدد من وجه والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على الفطن  
هومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني واحدنا واحدا كتاب الطلاق فتفقروا لينة اود لالة حال مع قول مالك انه يقع  
الطلاق بمجرد اللفظ كالامامات بدلالة حال من الغضب اود ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم  
انه لو انقضت اليه هذه الكتابات بدلالة حال من الغضب اود ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم  
يصدق في جميع الكتابات وان كان في حال الغضب لم يجره ذكر الطلاق صدق في ثلاثة لفاظ من الكتابات  
وهي اعتدى واختارى وامر بك ذلك ولا يصدق في غيرهما مع قول مالك ان جميع الكتابات الظاهرة في كلها  
مبتدأ او يجيبها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا لم يقل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان جميع الكتابات  
تتفق في النية مطلقا كما رومع قول احمد في احدي روايته يفتقر وفي الاخرى لا يفتقر الآن ابا حنيفة  
الصريح عنه لفظ واحد وهو الطلاق وامال لفظ السراح والفرق فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل  
والثاني فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان هومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا نوى بالكتاب الظاهرة  
الطلاق ولم ينعو دا وكان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع طلقة واحدة مع عنه مع قول مالك ان كانت الزوجة  
مدخولا لم يقل قبله الا ان يكون في خلع وان كانت غير مدخول لم يقل ما يدعيه مع عنه ويقع ما سويه من  
دون الثلاث وقبر واية اخرى انه لا يصدق في أقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه في  
ذلك من اعمل الطلاق واعداه ومع قول احمد في كان معا لالة حال او نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك  
لم ينو كانت مدخولها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل والثالث كذلك تخفيف  
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان هومن ذلك قول أبي حنيفة ان الكتابات الخفية كخرجي  
واذهبي وانت مخلدة ونحو ذلك كالكلمات الظاهرة على حلسوا من قوله انت خلية نيتي شياش بنية اعهزي  
اغري حلك في غاري بك انت محرارة لم يبدك اعتدى الخفي بما لم تكن نية بوعده او وقعت واحدة وان نوى  
الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع قول احمد والشافعي انه ان نوى المطلقتين كانت المطلقتين  
فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان هومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال  
اعتدى او ابعدي رجلا ونوى به الاثنا وقعت واحدة فرجعه جميعه مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت  
اثنين كانت مع ذكر الطلاق او في غضب لم يثبته مع ما رواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوى

ليس له ذلك وقال مالك والشافعي واحد في الشهر وعنه لا اذا تزوج ودخل بها الزوج سقطت حضنتها ثم اختلفوا فيما اذا طلقت طلاقا تامها لم تعود حضنتها افتقال  
ابو حنيفة والثاني واحد تعود وقال مالك في الشهر وعنه لا تعود بالطلاق واختلفوا اذا افتقر قال: وحاشا بينهما مولا قال ابو حنيفة في احدي  
رواياته الام احق بالانكاح حتى ١٠٦ يستقل بنفسه في مطعمه ومشر به وما يسد وضوئه واستنجا به ثم الاب احق به والام احق بالانكاح

في إحدى روايته الأب أحق بولده سواء كان هو المنتقل أو هي وعن أحمد رواية أخرى أن الأم أحق به ما لم تنزوجه **كتاب الجنائز**  
اتفق الأئمة الأربعة على أن القاتل لا يخلد في النار وتقصم رقبته من القتل وحكي عن ابن عباس وزيد بن ثابت والعهد أنه لا تقتل وتبسم  
واتفقوا على أن من قتل نفسا مملوكة مكافأته في الحر به ولم يكن المقتول ابنا للقاتل وكان ١٠٧ فقتله الله مع عدد واجب عليه القودوان

الطلاق ويقع ماؤه من العدد في المدخول بها والاطلاق ومع قول أحد في إحدى روايته أنه يقع الثلاث في  
الآخرى أنه يقع ماؤه فالاول فيم تحفيف الثاني والثالث ففصل والاربع رجوع إلى المذهبين فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في قول قال زوجته أنا منك طالق أو رد الأمر إلى ما ففان  
أنت متى طالق لم يقع شيء مع قول مالك والشافعي أنه يقع فالاول تحفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول أنه لا يصح قراءة طلاق في نفسها لأن ذلك من مقام الزوج من حيث أنه قائم عليها دون  
انكس ووجه الثاني أنه كالوكيل الأجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال زوجته  
أنت طالق ونوى الثلاث وقع واحده مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يقع الثلاث فالاول  
تحفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال زوجته أمرك  
بذلك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فإن نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة أو واحدة لم يقع شيء مع قول  
مالك أنه يقع ما وقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عليه فإن نكرها حافت وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال  
ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن نواه الزوج وأنه أن نوى دون الثلاث لا يقع إلا ما نواه ومع قول أحمد يقع  
الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالاول مفصل وكذلك الثاني واختلاف لفظ النصين  
والاربع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال زوجته طالق ففصل  
فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد في نفسها واحدة فالاول تحفيف على الزوج والثاني في نفسه  
تحفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لغيره مدخول بها أنت طالق  
أنت طالق أنت طالق وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله أنه يقع ثلاث فالاول تحفيف والثاني مشدد  
ووجه الأول أن طلاق غير المدخول بها يكتفي فيه واحدة لكون المراد بالمعونة الصغرى القائمة مقام البينة  
السكرية في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهم بخلاف المدخول بها فإن العادة أنه لا شغف بالطلاق إلا  
عقب المحاصرة والغضب فأخذ بالاطلاق الثالثة وسوَّح بالاول والثانية ووجه الثاني قياس غير المدخول  
بها على المدخول بها ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
وقال أردت أفهمها لثلاثة والثالث وقع الثلاث مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقع إلا واحدة فالاول مشدد  
والثاني تحفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القوانين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طلاق  
الصبي الماعول لا يقع والمراد به من يقتل أم الطلاق مع قول أحد في أظهر روايته أنه يقع به قال الطحاوي  
والكرخي من الحنفية والمزني وأبو ثور من الشافعية فالاول في تحفيفه على الزوج والثاني في تشديد عليه  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلق أوعتق مكرها وقع الطلاق وحصل  
الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقع إلا طلاق واحد ما عتق نفسه فالاول مشدد والشافعي تحفيف فرجع الأمر  
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المكره ما فعل خديعة من استعمل ذلك الضرر بين وقوع ما كرهه  
عليه فكانت اختيار وقوع الطلاق والعق لا سيما في الشارع مشقوق إلى العتق ووجه الثاني الأخذ بموم  
رخصة الله تعالى فإنه إذا كان الحكي بالكفر لا يصح مع الإكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف بأحد وقوع  
الذين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحد في رواية أنه لو قال لغيره طلق فوقع ما عتق به كونه في حصر  
الإكراه مع قول أحمد في رواية الأخرى واختارها الطبري فإنه لا يكون أكرها مع قول أحد في رواية الثالثة  
عنه أن الإكراه أن كان بالقتل أو انقطع للطرف فهو أكرها وإن كان بغير ذلك فلا زال فيه تحفيف على  
المكره مع قول والثاني في تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويحتمل أن يكون  
الاول في حق أحد الناس الذين لا صبر عندهم من التعريف في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر والاحتساب

بقتل بالمرأة واختلاف أهل بحري التعصص بين الرجل والمرأة في ما دون النفس وبين السيد بغيرهم على بعض فقال مالك والشافعي وأحمد  
بحري وقال أبو حنيفة لا يحري **فصل** في الجسامة إذا شتر كوفي قتل الواحد هل يقتلونه فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يقتل الجماعة  
كأهل الواحد لأن مالك استثنى من ذلك الصامعة فقال لا يقتل بالقسامة إلا أحد وعنه أحمد وإثنا أحدا كذهب جماعة واختارها

انخرقوا الأخرى لانقتل الجماعة الواحدة وشجب الذين القود وهل نطوع الايدي بالسيد قال مالك والشافعي وأحمد تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع وتؤخذ منه البدن القاطعين بالسواء (فصل ١٠٨) وانقطعوا على أنه اذا خرج رجل لعند انصاره فافترش حيا مات أنه يقتض مضاهي واختلعه وفيها اذا كان القتل بمقتل ١٠٨ كالحشبة الكبيرة والحجر الكبير الذي الغالب في مثله ان يقتل بمضاهي مالك والشافعي وأحمد

من العلماء العالمين والافاضة عما يحذف العيب ويستوي ان تقول اذا دخل لوالى جلده وكذا القول  
في الثالث المفصل • ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون المسكر له السلطان او غيره كاص  
اوميتب مع قوله في حنفية واحد في احدى وابتهما الا كسراه لا يكون الا في الاول وفيه  
تحقيق والثاني في تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك وان جدنا اذا قال له وجته  
تت طلق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يقع فالاول فيه تشديد والثاني فيه  
تحقيق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا شاك في الطلاق لا يقع مع قول  
مالك في المشهور عنه انه يظن الانعاع فالاول تحقّف والثاني تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولزم  
جعل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا طلق  
المريض زوجته طلاقا ثلثا مات في مرضه الذي طلق فيه لم يثرب منه وهو الاظهر من اقوال الشافعي الا ان  
ابن حنيفة يشترط في ثربها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها ووقول الشافعي في التقديم ثم على قول من  
يوزنها الى متى ثرب فقال ابو حنيفة ثرب ما دامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم يثرب له ورواية اخرى  
انها ثرب ما لم تنزّ وجوبه قال احمد وقال مالك ثرب وان تزوجت وقال الشافعي ثلاثة اقوال هكذا المذهب فالاول  
من الاقوال في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني يخفف عليه ولكل من القولين وجه • ووجه قول ابي  
حنيفة انها ثرب ما دامت في العدة دون ما اذا انقضت كونه في • بانه ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت  
وكذا القول في قوله ما لم تنزّ وجب فانها يسيل ان ترجع اليه ما لم تنزّ • ووجه قول مالك انها ثرب وان  
تزوجت فاداه العقوبة عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة وما قال انه لو قال  
لزوجته انت طالق الى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى تسلم السنة فالاول مشدد  
والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي لو قال من له اربع  
زوجات زوجتي طالق ولم يبين طلقت واحدة فتمنن وله صرف الطلاق الى ما شئتم من قول مالك واحد  
لنهن يطلقن كجتي فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة  
انه اذا اشاور بالطلاق الى ما لا ينصف من المرافعة السلامة كائنا كان اضافته الى احد حصة اعضاء الوجه  
والراس والرقبة والظاهر والفرج ووقع في معنى ذلك عند المجزئة الشائع كالنصف والربع قال وان اضافته الى  
ما ينصف في حال السلامة كالنصف والظاهر والشعر لم يقع مع قول الاثمة الثلاثة ان الطلاق يقع بجميع  
الاعضاء المتصلة كالاصبع واما المتفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافا لاجد فالاول مفصل  
والثاني في تشديد كالقول الاول من الاعضاء المتفصلة والثاني من الاقوال في المتفصلة يخفف • وهم الوقوع  
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ولكل من الاقوال المذكور وجه والله صانعه تعالى اهل بالصواب

(کتاب الرجعة)

اتفق الأئمة على جواز ارتجاع المائنة على أن من طلق زوجته فلا يملك له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره وبطأها في نكاح صحيح وعمل أن المراد بالنكاح المصحح هذا الوطء وأنه شرط في جواز حلها للأول وأن الوطء الأول في النكاح المفسد لا يحلله إلا في قول الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وهو أمانا مختلفا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في الظاهر روايته أنه لا يحرم وطءه الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر أنه يحرم فالأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة ليس لحرق الطلاق لها ولا لإيلاء الظهار والعان منها والأرض لها منه وأرضه منها ووجه الثاني أنه بطلانها صارت أجنبية يدلي به أنه لا بد في صحتها من قوله راجعت إلى نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول أبي

بوجوب القود في ذلك (فصل في) واستخلفوه والمهاذا كروجل ورجلاي قتل آخر فقال أبو حنيفة بقتل المكره دون المباشر والمالوك وأجد بقتل المباشر وقال الشافعي بقتل المكره بكسر الراء أو لا واحد وفي قتل المكره بفتح الراء أو لا واحد من مذهبه أن على جامعهما التمسيم فإن كانا أحدهما غيبا فالتمسيم على الآخر بخلافه أو معقلا قال أبو حنيفة في قتل المكره بفتح الراء أو لا واحد من

أوسد اعم عسده أهد هما جميعا إلا أن يكون العبد اعمهما حاله لا بغير ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر يصح الاكرام من كل ذي بدعيه واختلفوا فيها إذا أعتق رجل ورجل فقتله آخر فقال أبو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون الممسك ولم يجامعوا الممسك شيئا إلا التفرع وقال مالك الممسك والقاتل شر يكافى القتل فيجب عليه القود إذا كان القاتل ١٠٩ لا يمكنه قتله إلا بالاسك وكان

المقتول لا يقدر على الحرب بعد الأس قال أحمد في إحدى روايته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت وفي رواية الأخرى يقتلان جميعا على الإطلاق **فصل** في الوضوء بالقتل ثم رجوعا عن الشهادة بعد استيفاء القصص وقالوا تيمنا أو حاما المشهود بقتله حيا قال أبو حنيفة لا تؤيدل تحب دبه مغالطة وقال الشافعي يجب القصص وكذلك قال مالك في المشهور عنه واتفقوا على أنهم لو رجعوا وقالوا خطأ ما يجب عليهم القصص وإنما يجب الدية **فصل** في الاختلاف في الواجب بالقتل العمد هل هو ممين أم لا فقال أبو حنيفة هو مالك في إحدى روايته الواجب ممين وهو القود والرواية الأخرى الضربين القود والدية وعن الشافعي قولان الأول أن الواجب أحدهما لا يستعمل الثاني وهو الصحيح إن الواجب القصص عتلا ولكن له العمدل إلى الدية وإن لم يرض الجاني وعن أحمد روايتان كأنه مدين وفائدة الخلاف

حنيفة وأحمدان أن الجمعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه إلى لفظ سواء تولى الجمعة أم لا مع قول مالك في المشهور أنه لا يحصل به إلا جمعة إلا أن روايته ومع قول الشافعي لا تصح إلا جمعة إلا لفظ فالقول بخنيفة الثاني فيه تشديد في أحدش في التفصيل والثالث تشديد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول جملة على أنه ما وطئه إلا القود في رجعتا إليه بدوق المومن فيوطئه من طلقها وهو لم ينوار بجاعها ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئه حراما من غير تارة بجاعها فلا بد من تيق ذلك ووجه الثالث خاس إلى جمعة على انشاء عقد النكاح فلا يذ فيه من لفظ فالقول جملة على أحواله ومن ذلك قول مالك وأجدواى حنيفة أنه لا يشترط الاشتداد في الجمعة مع قول الشافعي في أحد قوله وأحمد في إحدى روايته أنه شرط والاضح عند أصحاب الشافعي في أظهر قوله وكذلك أحمد في أظهر قوله أن الأشهاد يجب أن لا يشهدوا إلا بالاسك الصغدى في كتابه رجعة الأمة في اختلاف الأئمة وما حكاهما في من أن الأشهاد شرط عند مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل مرص القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره أن مذهب مالك الاستيعاب بولم يحل فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الأيضاح فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بدوقهم ما كثر فيه المسئلة فهاهنا قال لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهادة ويشهد وأعلى اللفظ غان السنة لا يصح فيه الشهادة إذا الشافعي فانه وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتفر عدم الأشهاد لكونها أمسا كالأنشاء ومن قال لا يشترط فيها اللفظ بقول لا يحتاج إلى الأشهاد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن وطئه الرجعية في حال الحيض والأحرام لا يجملها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن وطئه الحال الحيض والأحرام ممنوع منه شرعا فإنه وطئه في نكاح فاسد ووجه الثاني أن النكاح في المحرمه يفسد بوطئه ما عارض ومن ذلك قول مالك في الصبي الذي يكن جماعه أنه إذا وطئه في نكاح صحيح لا يجمل به الخ لمع قول الثلاثة أنه يحصل به الخ فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول الشارع في حديث العليل حتى تدوق عسلته وبدوق عسلتك والعسله هي الدية الجماع وذلك لا يكون إلا بغير وجع المتى قالها ووجه الثاني أن نفس الجائع فيه لذو فإن لم ينزل وأغاسر وجع المتى من كمال الدية بليس وجوب الفسل على من جامع ولم ينزل عند الأئمة إلا بغير خلافا ودوجاهه من الصابة كما مر أول باب الفسل والله تعالى أعلم

**كتاب الإيلاء**

اتفق الأئمة على أنه إذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان موليا وإن حلف على أقل من ذلك لم يكن موليا على أن المولى إذا قام زوجته كفارتين بالله عز وجل إلا قول قدم الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الأئمة في الباب وماما اختلقت فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يأتها زوجها أربعة أشهر أو يلاو يروى مثل ذلك عن أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بإيلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضت الأربعة أشهر لا يقع بعضها إطلاق بل يوقف الأمر لئى ما وطئه مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المسدوق قطع الإطلاق فالأول مخفف والوقف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك لو أجد أن المولى إذا امتنع عن العساق على قول الوقت يطلق عليه الحكم وهو لا يطهر من قولنا الشافعي مع قول أحمد في كل رواية الأخرى والشافعي في القول الآخر عتة أن الحلف كما يعرضي علسه حتى يطلق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن من أتى بغير الميمين بالله عز وجل كاهل لاق والمناق

في هذه المسئلة أنه إذا عاقبها مطلقا سقطت الدية ونوعا إلى عن القصص عاد إلى الدية بغير رضا الجاني وقال أبو حنيفة ليس له العمدل إلى المال الأرض الجاني وقال الشافعي وأحمد ذلك مطلقا وعن مالك روايتان كأنه مدين **فصل** في واقعة على أنه إذا عاقب رجل من أولياء الدم سقطت القصص وانتقل الأمر إلى الدية واختلفوا فيها إذا عاقبت المرأة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد سقط القود واختلقت في رواية

عن مالك في ذلك فنقل عنه انه لا مدخل للنساء في الدم ونفث عنهما ان قرن في الدم مدخلا كالحال اذا لم يكن في وجعته غصبة فعل هذا في  
 أي شيء لم يدخل عنده واثان أحدها في القود دون النفث والثانية في النفث ودون القود **فصل** في واقعة قوا على الاولياء المستحقين  
 الباقين اذا حضر واطلبوا القصاص ١١٠ لم يؤخر الا ان يكون الجاني امرأة حامل فتخرج حتى تضع وعلى انه اذا كان المستحقون

صغارا أو غائبين فان  
 القصاص يؤخر الا اما  
 حبيبة فانه قال في الصغار  
 اذا كان لهم اب استوفى  
 القصاص ولم يؤخر ولو كان  
 في المستحقين من اوعايب  
 أو محن فقد اتفق الاثمة  
 على ان القصاص يؤخر  
 في مسائله الفاسية ثم  
 اختلفوا في الصغير  
 والمجنون فقال ابو حنيفة  
 ومالك لا يؤخر القصاص  
 لاحدهما وقال الشافعي  
 يؤخر القصاص حتى يفيق  
 المجنون ويبلغ الصغير  
 وعن احمد واثان  
 أظهرهما انه يؤخر والثاني  
 لا يؤخر **فصل** في وليس  
 الا بان يستوفى القصاص  
 لولده الكبريا الاتفاق  
 وهل له ان يستوفيه لولده  
 الصغير قال ابو حنيفة  
 ومالك له ذلك سواء كان  
 شربا له أم لا وسواء كان  
 قهرا أو الطرف  
 وقال الشافعي وأحمد  
 أظهرهما وبنيته ليس له  
 ان يستوفيه **فصل** في  
 واختلفوا في الواحد يقتل  
 الجماعة قتل بوجعته  
 ومالك انس عليه الا القود  
 لجاسم ولا يجب عليه  
 شيء آخر وقال الشافعي  
 ان يقتل واحدا بعد واحد  
 قتل بالاول وللباقين العذاب

وان قتله في حالة واحدة أفر عين أولياء المقتولين في خروجته عنه قتل له وللباقين العذاب وقال احمد اذا قتل واحد  
 جماعة تحضر الأولياء وطرد القصاص قتل لجاسم ولا مدية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم العدة قتل لمن طلب القصاص  
 ووجب الدينان طلبهما وان طلبوا الدية كان لكل واحدية كاملة **فصل** في لو جنى رجل على رجل فقطع يده التي تم على آخر فقطع  
 ويحجب العبادات وصدة المال لا يكون موليا أو قصدا الاضرار بها أو رفعه عنها كالمريض والمرضة  
 أو عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون موليا الا ان يحلف حال الغضب أو بقصد الاضرار بها فالاول مخفف  
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ترك وطء زوجته  
 للاضرار بها من غير بين أكثر من أربعة أشهر لا يكون موليا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته انه يكون  
 موليا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن  
 ومن ذلك قول مالك ان مديا للاء العبد شهران حرة كانت زوجته أو أمه مع قول الشافعي انه بأربعة أشهر  
 مطلقا ومع قول ابى حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء كان تحت أمه فنهرا حر كان أو عبدا ومع قول  
 أحمد في إحدى روايته كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان ابنة الكافر لا يصح مع قول الثلاثة  
 انه يصح ومن فوائده ما دلته بعد اسلامه بالقبلة أو الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان واثمة تعالى أعلم بالصواب

**كتاب الظهار**

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال زوجه أنت على كذا رأي كان مظاهرا لها لا يحل له وطؤها حتى يقدم  
 الكفارة وهي عتيق رقبة أو صدقات لم يجد ما يصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم مائة مسكينة  
 وعلى انه لا يجوز زفافه من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا على صحة طهار العبد وأنه يكفر  
 بالصوم وبالاعطام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا قلت زوجه أنت على كذا  
 أي فلا كفارة عليها الا في رواية اختارها الحنفية فلهذا ما جردته من مسائل الاتفاق وهو اما ما اختلفوا فيه فن  
 ذلك قول مالك وابى حنيفة انه لا يصح طهار الذي مع قول الشافعي أحدهما يصح فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني كسفاؤنا  
 منه بالتزامه لاحكام طهاره ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح طهار السيد من أمته مع قول مالك انه  
 يصح فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الزوجة أمة بعد انما هو في حق الزوجة ووجه الثاني  
 ان السيد مالك للاستمتاع بها كالأزواج ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال زوجه حرة كانت أو  
 أمة أنت على حرام فان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا ونوى الطلاق فلا نا كان فلا نا نوى فثنتين أو واحدة  
 فواحدة فان نوى الحر لم ينو الطلاق اولى يكن له في نفقه وبين وهو مولد ان تكرار به أشهر وقت عليه  
 طلبة باثنتين أو نوى الظهار كان مظاهرا وان نوى العيين كانت عينا ويرجع الى نية كماله أو واحدة أو أكثر  
 سواء دخل خلوها أو غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا لزوج واحدة ان كانت غير  
 مدخولا به ومع قول الشافعي ان نوى ذلك الطلاق أو الظهار كان مظاهرا وان نوى العيين لم يكن بمنا ولكن عليه  
 كفارة عين وانما ينوشها فالأصح من قوله انه لا نفق عليه والثاني ان ينشله كفارة عين ومع قول أحمد في الظهار  
 روايته ان ذلك صريح في الظهار وأولى منه وفيه كفارة الظهار والثانية انه طلاق فالاول مفصل وكذلك  
 الثاني والثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه هذه الأقوال لا يخفى على الفطن  
 ومن ذلك قول ابى حنيفة وأحمد ان حرمة طعامه أو شربه أو أمته كان كافرا عليه كفارة عين بالختم من غير  
 ان يحرم ذلك أو يحصل الختم عندهما بكل جزء من كل جزء ولا يحتاج الى اكل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم  
 طعامه أو شربه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس شيء وان حرم أمته فالأصح ان لا يحرم ولكن عليه كفارة عين

ومع  
 جماعة تحضر الأولياء وطرد القصاص قتل لجاسم ولا مدية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم العدة قتل لمن طلب القصاص  
 ووجب الدينان طلبهما وان طلبوا الدية كان لكل واحدية كاملة **فصل** في لو جنى رجل على رجل فقطع يده التي تم على آخر فقطع

به التي فطليما منه القصاص فقال ابو حنيفة قطع عنه بهما يؤخذ منه في اخرى لها وقال مالك تقطع عنه ما ولادته عليه وقال الشافعي  
تقطع عنه لاول ولينهم الذمة للثاني فان كان قطع بهما معا افرع بينهما كما قال في النفس وكذا ان اشتبه الامر وقال اجدان طلب القصاص  
قطع عما ولادته وان طلب احدهما القصاص واحدهما الذمة قطع عن طلب القصاص واخذت ١١١ الذمة لالاخر ولو قتل متهما ثم

ومات قال ابو حنيفة ومالك  
يسقط حق ولي الدم من  
القصاص والدية جميعا وقال  
الشافعي واخذت في الذمة  
في تركته لاولياء المقتول  
فصل في واقعة واعي  
ان الامام اذا طسع بد  
السارق فسرى ذلك الى  
نفسه انه لا ضمان عليه  
واختلفوا فيما اذا قطع  
مستصن فسرى الى نفسه  
فقال مالك والشافعي واخذ  
السراية غير محضرة  
وقال ابو حنيفة في محضرة  
يعملها عاقلة لا تقتص ولو  
قطس على المقتول بد  
القائل قال ابو حنيفة ان  
عفا عنه الولي غرم دية  
بده وان لم يعف لم يلزمه  
حق وقال مالك تقطع بده  
بكل حال سواء عفا عنه  
أولى أو لم يسف وقال  
الشافعي لا ضمان على  
الفاطع ولا قصاص بكل  
حال سواء عفا الولي أو لم  
يعف وقال احمد لم يذمة  
السبد في ماله بكل حال  
فصل في واقعة واعي  
انه لا تقطع البد الصبيحة  
بالشلاء ولا يمين يسار ولا  
يسار يمين واختلفوا هل  
يستوفي القصاص فيما  
دون النفس قبل الاند مال  
أو بعده قال ابو حنيفة  
ومالك واخذ لا يستوفي

ومع قول مالك انه لا يصرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشدد والثاني مفصل  
والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واخذ في اظهر روايته انه  
يصرم على الظاهر اقله وليس بشبهة مع قول الشافعي في اظهر روايته ان ذلك لا يصرم فالاول شديد خاص  
بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ومالك ان الظاهر اذا وطئ وحب عليه ان يستأنف الصيام ولو في خلال الشهر من قبل ان كان أو  
نهارا عاذا كان أو ناسيا مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف الصيام ولو في نهاره عاذا قد  
صرمه واقطع المتابع ولزمه الاستئناف نص القرآن فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان ووجه الاول ان عدم المتابع رخصة والخص لا تعلق بالمعصية عن جني واستحق العقوبة ووجه  
الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة واخذ في اظهر روايته انه لا يشترط الايمان في الرقة التي يكفرها  
الظاهر مع قول مالك والشافعي واخذ في رواية اخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكفارة قالها النبي صلى الله عليه وسلم كونهما عقوبة من وقع فيه او ذلك حاصل وزن فمما رواه  
كانت كاتبة ووجه الثاني ان الكفارة بمن يتقرب الى الله بالعبادة في الادب والتقرب الى الله عيب بالكفر  
كما ورد في الاصححة والهدى ويصح لكل حال أحد الناس والثاني على أهل الدين والورع والادب  
مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى الذي مع قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز فالاول  
مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر يجعله ما على حالين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واقطع تعالى  
﴿ كتاب اللعان ﴾

اعلم  
اتفق الثمّة على ان من قذف امرأته أو ماها بالزنا أو في جملها أو كذبته ولائسته يلزمه الحد وله ان يلاعن  
وهو ان يكره البنين أربع مرات بالله ان الصادق ثم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من  
الكاذبين فاذا لاعن زعمه احد جلدوا حادوا وبعالان وهوان تشهد أربع شهادات بالله ان الكاذبين  
في امرائي بهن الزنا ثم تقول في الخامسة وان تصعب الله علي ان كان من الصادقين وان فرقوا للثلاث واقعة  
بين الزوجين ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك القول للامامة الثلاثة ان  
الزوج اذا نكح من اللعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة انه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويجرد  
التسكول بصير به الزوج ناسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واخذ في اظهر روايته ان المرأة اذا نكحت حبيسة حتى تلاعن  
أو تزعم قول مالك والشافعي ان يجب عليها الحد بمجرد التسكول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واخذ بان كل مسلم مع طلاقه مع لئامه من كان أو بعد  
أو احدهما عدلين كانا أو فاسقين أو احدهما مع عدم مالك لا يصح طلاق الكافر لكونه كائنا كانا فاسقين  
عنده وعلى ذلك يصح امرأته مع قول أبي حنيفة ان اللعان شاهد في قذف وليس ههنا من أهل الشهادة حد  
فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه شديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي  
حنيفة واخذ الايمن زوجه من الجمل قبل وضعه لا يفتي عنه الولد فان قذفها بصرم الزنا لاعن  
ياقذف ولا يفتي نسب الولد له ولدت له أشهر أو لا لا مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاعن لني الجمل  
الان مال كاشطه ان يكون استبرأ أو اثلاث حجات أو بحصة واحدة على خلاف بين اصحابه فالاول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وثبت في السنة كما أشار إليه حديث  
انظر والله الى الجمل فان جاءت به احدى حجات الساقين ووجه الثاني حصول الردية بمجرد الجمل فيصح

الاعدا لا مال وقال الشافعي يستوفي في الحال واختلفوا فيما روي في القصاص من الالة فقال ابو حنيفة لا ذمة في الإبا سيف سواء قتل  
به أو غيره وقال مالك والشافعي يقتل مثل ما قتل به وعن أحمد روايتان كالمذنبين وانفقوا على ان من قتل في الحرم جاز قتل فيه ثم اختلفوا  
في قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو وجب عليه القتل لكفر أو زنا أو رقة ثم جازي الحرم فقال ابو حنيفة واخذ لا يقتل فيه ولكن يهتدى

عليه فلا بأس ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل في الحرم **كتاب الديارات** اتفق الاثني عشر على ان دية المسلم  
الحرة كرامة من الابل في مالها لقاتل العمد اذا نزل الى الدية ثم اختلفوا هل هي حالة او موحلة فقال مالك والشافعي واجدها حال وقال  
ابو حنيفة هي مؤجلة في ثلاث سنين ١١٢ واختلفوا في دية الدابة فقال ابو حنيفة واحد في احدى وعشرين واربعة لكل سن من

اسنان الابل منها خمس  
وعشرون بنت مخاض  
ومثلها بنت لبون ومثلها  
حقاق ومثلها جذاع وقال  
الشافعي تؤخذ مثلثة  
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة  
واربعون حقة أي حوامل  
وبه قال احمد في روايته  
الآخرى واماديه شبهه  
المدفوس مثل دية  
العمد المحض عند أبي  
حنيفة والشافعي واحد  
واختلفت الرواية عن  
مالك في ذلك واماديه انطا  
فقال ابو حنيفة واحد  
خمسة عشر وحقة  
وعشرون حقة وعشرون  
بنت لبون وعشرون ابن  
مخاض وعشرون بنت  
مخاض وبذلك قال مالك  
والشافعي الا أنهم جعلوا  
مكان ابن مخاض ابن لبون  
**فصل في اختلاف في**  
الديارات والدراهم هل  
تؤخذ في الديارات ام لا فقال  
ابو حنيفة واحد يجوز  
أخذها في الديارات مع وجود  
الابل عنهما دارا وبان  
هل هي اصل بنفسها ام  
الاصل الابل والذهب  
والفضة يدل عليها قال  
مالك هي اصل بنفسها  
مقبرة بالشرع ولم يشرها  
بالاصل وقال الشافعي  
لا يبعد عن الابل اذا

الامان لاحله مادامه للخلوص من العار ومن ذلك قول مالك واحمد في احدى روايته ان الفرقة تقع بلعانها  
خاصة بتفرقة الخلق مع قول أبي حنيفة واحمد في اظهر وابيها انما للتحصيل للبلعان ما وحكم الحاكم فيقول  
فرقة بين جميع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يقتضي النسب بلعانه واغلب العلماء بسقط الحد عنها  
فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
ان الفرقة ترتفع بشكك في نفسه فاذا كذب نفسه جلد بالحد وكان له ان يترز وجهه او رواه عن احمد مع قول  
مالك والشافعي واحمد في اظهر روايته انها فرقة مؤبد لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف مجمل على اراذل  
الناس والثاني فيه تشديد مجمل على خواص الناس من اهل الدين والزوج والمروءة فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا يقع مع قول الاثني عشر في الثالثة انها بائع وفائدة ذلك انه اذا  
كان ظاهرا لا يتأيد القهر حتى لو اكد كذب نفسه حازه ان يترز وجهه او رواه عن مالك والشافعي انه يحرم مؤبد  
كالمضاجع فلا تحل له ابداء به قال عمرو بن دينار وسعد بن مسعود وان يحرم وعطاء والزهرى والاوزاعي والثوري  
ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا كذب نفسه ارتفع القهر وعادته زوجة له ان  
كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته برجل بعينه فزال في ملك فلان لعن للزوجة وسد للرجل الذي  
قذفه ان طلب الحد ولا يسقط باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يجب عليه حدا واحد لهما والثاني لكل  
منهما حد فان ذكر القذف في امته سقط الحد ومع قول احمد ان عليه حدا واحدا لم يسقط بلعانها فالاول  
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه لو قال  
لزوجته يا زنت فوجب عليه الحد ان لم يثبت واس له ان يلعن حتى يدعي ربه ويحسم مع قول أبي حنيفة  
والشافعي ان له ان يلعن ولو لم يذكر ربه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة منهن بالزوج قبلت شهادتهن ونكحها والزوج مع قول غيره انها  
لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على الزوج حقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان  
الزوجة لو اعتقت قبل الزوج اعتمد به مع قول الاثني عشر لا يعتد به فالاول تخفيف والثاني مشدد فخص  
القرار فنال العلماء من اوجب الترتيب ومنهم من لم يوجب حقه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول  
الاثني عشر في الثالثة ان يلعن لمان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة بفهم التكلم به يعلم ما يقوله وكذلك يصح قذفه مع  
قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعنه فالاول تخفيف على الاخرس والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا بان زوجه من غير اقرار في السدة فله ان يلعن لو ظهر بها حمل بعد  
طسلا وقال كتب استبرأها بحنيفة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلعن والا فلا ومع  
قول أبي حنيفة واحد انه ليس له ان يلعن أصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدها لو تزوج امرأة ثم طلقها اعقب العقد  
من غير مكان وطه وانت فولد لسهة أشهر من العقد بلحق به كالزانية به لاقل من ستة أشهر مع قول أبي حنيفة  
انه يلحقها اذا عدها عليه يحضر الحاكم ثم طلقها اعقب العقد وانت به ستة أشهر لاكثر منها ولا اقل فان الولد  
حينئذ يلحقه بحدوه قبل الطلاق فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع  
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو تزوج امرأة غاب عنها سنين فانما يحسب رواته  
فاعتد في تزوجها وانت بأولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول ويقتفون من الثاني مع قول  
الاثني عشر ان الاولاد يكونون لثاني وعنده أبي حنيفة ابناؤه لو تزوج امرأة غاب عنها وهو بالشرع فانت بولد

وجذب الابل الرضائي فان أعوزت فقهه ولا يلجدد الرجحان بعدل الى بئته حين القبض زائدة او ناقصة والقديم  
المعول به ضرورية بانه بعدل الى القديم وأما عشر ألف درهم واختلفوا في مبلغ الدية من الدراهم فقال ابو حنيفة عشرة آلاف درهم  
وقال مالك والشافعي واحد اثنا عشر ألف درهم واختلفوا في البقرة والغنم والحمل هل لها اصل في الدية ام تؤخذ على وجه الدية فقال ابو حنيفة



وما لك والشافعي ليس لما أصبل في الآية وإنما خيلا تراعى على وجه القصة وقال أحمد المقر والغنى أصل مقدر فها في البقرة مائة بقرة ومن الغنى الفاشاة واختلفت الراء عنه في المثل فقبل مقدر فها في كل حلة زور ودا وروى عنه أنه ليست سبل (فأصل) واختلفوا فيما إذا قتل في الحرم أو قتل وهو محرم أو في شهر حرام أو قتل ذات رحم عزم هل تنفذ الآية ١١٣ في ذلك فقال أبو حنيفة لا تنفذ

الدية في شيء من ذلك وقال مالك تنفذ في قتل الرجل ولده فقط والتنفيذ أن تؤخذ من الأبل اثلاثا ثلاثون شقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وعن مالك في الذهب والفضة رويان أحدهما لا تنفذ الدية فيه والآخرى تنفذ وفي صفة تغلظها عشرة واثان أشهرهما ابن مريم في الذهب والورق قيمة الأبل المغلفة بالثبة ما بلغت وقال الشافعي تنفذ في الحرم والحرم والأشهر الحرم وهل تنفذ في الأحرار هو أن أظهرها لا تنفذ ولا تنفذ عنده إلا في الأبل وأما الذهب والورق فلا تدخل في تغلظ فيه وصفة التغلظ عنده أن تكون بأستان الأبل خاصة وقال أحمد تغلظ الدية وصفة التغلظ عنده إن كان الضمان بالذهب والفضة فزيادة القدر وحوادث الدية بضعه وان كان بالأبل فقياس مذهبه أنه كالأمان وأنها مغلظة بزيادة القدر لا بالنسب واشتلف الشافعي وأحمد بتداول تغلظ الدية أم لأمثاله فقبل في شهر حرام في الحرم ذات رحم فقال الشافعي بتدخل

لست أشهر من العقد كان الولد لمحتواه وإن كان بينه وأما صفة لا يمكن اجتماعها في الوجود ما لا يقدح في الأول مشدد على الزوج الأول والشافعي يخفف على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول الشارع صلى الله عليه وسلم أولها فرأش وقد صارت فرأش وجها بالبدن قد لا يولد بهن الشارع إذا الأحكام يرجع وضعها إليه ولم يولد بها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج إلى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الأيمان

اتفق الأئمة على أن من حلف على عين في طاعة لزم الوفاء ما لم يعلم أنه لا يجوز له كلف أن يجعل اسم الله عرضة للأيمان يمنع به من بر صولة رسمه على أن الأول له أن يحنث ويكفر إذا حلف على تركه وأنه يرجع في الأيمان إلى التيقن على أن الإيمان بالله تعالى تنعقد بجميع أسماء الحسي والنامي أو ما هو من كماله من راسه وإلى جميع صفات ذاته كمن قال هو جلالة الأمان أحسنه استقي على الله فمربينا أو جموعا على الله إذا حلف على أمر مستحيل أن يفعله أو لا يفعله وحسن وجهه عليه الكفارة وعلى أن من قال هو الله ومثاله فهو عين وعلى أنه لو حلف بالمحلف أنه قد فعله ووجبت عليه الكفارة إذا حنث خلافا لمن لا يستدبر قوله ونقل ابن عبد البر اتفاق العصاة والتابعين على أن عقاد الأيمان بالحلف عليه ووجوب الكفارة إذا حنث وكذلك اتفق الأئمة على أن الكفارة يجب بالحلف في عين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو ما حرم وعلى أنه لو حلف بشر بما عدا الكو زالم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله أنه يحنث وعلى أنه إذا قال والله لا كلفت فلنا نحننا ونوي بشيا معينا أنه على ما نؤا وكذا قال في قوله لا يحنث بعينه أن حنث بغيره في طاعة أو في نوي بشيا معينا فإنه على ما نؤا وعلى أنه لو حلف لغيره فلا وكان مستأهرا لا يلزم عونه لحنث وكذلك اتفقوا على أن كفارة العين أطعم عشرة مساكين أو كسوتهم أو محرر رقبة أو الحلف بخبر في فعل أو أيها ساق لم يحنث انتقل إلى صدام ثلاثة أيام أو جموعا على أنه لا يميز في الاعتراف إلا بقصة مؤمنة سلمه من الميوس خالصة من الشركة خلافا لابي حنيفة فإنه لم يعتبر الأيمان في الرقة قال العلماء وهو مشكل لأن التيقن شرطه في رقة إبداء القدر وحل فاذا اعتق رقة كافر فأنما دخل عليها المدا باليسر وأما فان التيقن رقة ولا يحسن التقرب إلى الله تعالى بكافر فقلت وفي دعوى الإجماع مع مخالفة الإمام أبي حنيفة نظر فلتأمل وكذا لما اتفقوا على أنه لو أطعم مسكينا وأسد عشرة أيام لم يحسب الإطعام واحدا خلافا لابي حنيفة في قوله أنه يميز عن عشرة مساكين وأجماعوا على أنه يميز دفعها إلى فقر المسكين إلا حرار والى صغر قبضه الوليه هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق يميز ولا اختلافا فيه في ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ليس له أن يدل عن الوفاء في الكفارة مع قدرته على إتمام وأما الاختلاف فيه في ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ليس له أن يدل عن الوفاء في الكفارة مع قدرته على إتمام قول الشافعي أن الأول له ذلك وأنه يجوز له المدول وتزيمه الكفارة وعن مالك واثان كالدخيل فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك وأحمد في إحدى رقيه أن الإيمان القوس وهي الحلف بالله تعالى على أمراض متعمدا للكذب فيه لا كفارة لها لأنها أعظم من أن تكفر مع قول الشافعي وأحمد في الراء الأخرى أنها تكفر في الأول مشدد والثاني فيه تخفيف وأما الأول فيحمل على حال الأكرام من العلم بالمواقف بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأيضاح ذلك شبه ظهور راحة الاستبانة في الحلق وحل وعلم من العارف إذا حلف به ما لا يخلط بالجاهل بشبه عظمة الله تعالى فإنه يكون مذكورا ببعض القدر فلا بد تخفيف في حلفه بإحرام الكفارة في عينه المذكورة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال أقسم بالله وأشهد بالله فهو عين وإن لم يكن له نية مع قول مالك أنه متى قال أقسم بالله أو أقسم بالله لفظا أو نية كان عينا وإن لم تنفذ

(١٥ - ميزان في) ويكون التغلظ فيها واحدا وقال أحمد لا يتدخل بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية وقيل في أنفي الأئمة أن الحارح تصاص في كل ما يأتي في ما لقصاص وأما ما لا يأتي في القصاص وهو عشرة الحارح وهي التي تقي الحارح والدية وتقي التي تقي الحارح واجبة وهي التي تقي الحارح والملاحة وهي التي تقي الحارح والسمو السحافي وهي التي تقي الحارح والسمو السحافي

وقد تم هذا الجرح والخمس ليس فيها مقدور شيء مما تناقوا الا بقية الاماروى احدثنا زبادى الله عنه حكم في الدائمة بغيره وفي الباضعة  
بغيره وفي النلاحة ثلاثة اربعة وفي السماق باربعة اربعة قال احمدوا انا ذهب الى ذلك فهدر وابتهت والظاهر من مذهبه كالجاعة  
وأجمعوا على ان في كل واحد من هذه ١١٤ الخمسة حكومة بعد الاندمال والحكومة ان يقوم الجنى عليه قبل الجنابة كانه كان عبدا

به ولا نواه فليس به من ومع قول الشافعى انه متى قال اقسام بالله توفى به العبد كان عبدا وان نوى الاخبار فلا  
واختلف اصحابه فيما اذا اطلق والا صحت له ليس به من فقالوا له مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث  
الحكم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابى حنيفة • واحمد في الظاهر وابتهت  
ان من قال اشهد بالله لا فعلت ولم ينسب ان يكون مبنيا مع قول مالك والشافعى واحمد في الرواية الاخرى انه  
لا يكون مبنيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه قال  
وصحى الله تعالى كان عينا مع قول ابى حنيفة انه لا يكون عينا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى  
مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد في احدى الروايتين انه لو قال والله اريو الله فهو عين نوى به  
اليمين ام لا مع قول احمد في الرواية الاخرى وبعض اصحاب الشافعى انه ان لم ينسب فليس به من قال مشدد والثاني  
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف باليمين باليمين  
فلا اول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول اعتقاد الاجماع على ان ما بين الدفنين كلام الله وكلام الله صفة من  
صفته واهل القام بذلك لا يورق ولا يخفى ما يترتب على ذلك فتعرب باب اتهام الحمة والحق ان لكلام الله  
تعالى افعالات حقيقة في الموجودات الاربع لا يحاز به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا الاعتقاد  
ومن ذلك قول مالك والشافعى انه يازمه اذا حلف بالمحلف وحنت كفارة واحدة مع قول احمد انه يازمه بكل آية  
ك آية الاول مشدد والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول ان جميع القرآن صفة  
واحدة لعدم انفصال آية من آية اختيارا لاسيما ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لاهن صحت مقدم  
ولا عن حكوت متوهم ووجه الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة • ومن ذلك قول احمد انه لو حلف باليمين على  
الله عليه وسلم اعتقد بعينه فان حنت لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتد بمذبحه ولا يزمه كفارة  
فالاول مشدد وخاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى  
من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص بالاحداث الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر  
الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من الكافر لا تعتد بقرعة قول الثلاثة انها تعتد بقرعة الكفارة  
بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا يحتفل به بقرعة  
حلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تصعب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه  
الثاني انه لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ليكون الحق تعالى والذى خلقه ورزقه • ومن ذلك قول  
ابى حنيفة انه لا يجوز زعم الكفارة على الحنث مطلقا انما يخفى اذا اخرجهما الحنث مع قول الشافعى انه  
يجوز زعمهما على الحنث البياح ومع قول مالك في احدى روايته واحمد انه يجوز زعمهما مطلقا فالاول فيه  
تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك ورضى الله  
عنه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعق والاطعام مع قول الشافعى رضى الله عنه  
انه لا يجوز التكفير بالصيام تقدم ما يجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي  
الميزان • ووجه الاول وزود الغدير في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى تقمعه الى  
غيره من الفقر اختلاف العق والاطعام • ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد في احدى روايته ان  
لعمري ان الله هو ان يخلف على امر بظنه على ما خلف عليه ثم يتبين انه بخلافه سواء قصده ام لم يقصده  
فسبق على لسانه سواء كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد انه في الماضي فقط وقال الشافعى لغو

فقال كقبة قبل الجنابة  
وكم فتمت بعدها فيكون له  
قدرا متفاوت من دينه  
في فصل في امانة الخمسة  
التي فيها مقدور شيء في  
الموصحة التي توضع عن  
العظم فان كانت في الوجه  
ففيها خمس من الابل عند  
ابى حنيفة والشافعى واحمد  
في احدى روايته وفي الرواية  
الاخرى فيها عشر من الابل  
وقال مالك في موصحة الانف  
والجلى الاسفل حكومة خاصة  
وباقى المواضع من الوجه  
فيها خمس من الابل وان  
كانت في الراس فهل هي  
بمثلها ام لا في وجهه ام  
لا قال ابو حنيفة ومالك  
والشافعى هي بمثلها وعن  
احمد روايتان احداهما  
كالجاعة والثانية ان  
كانت في الوجه ففيها عشر  
وان كانت في الراس ففيها  
خمس في فصل في واجدوا  
على ان في الموصحة انما هي  
ان كان عبدا الثانية  
الهاشمية وهي التي تسمى  
العظم وكسره وفيها عند  
ابى حنيفة والشافعى واحمد  
عشر من الابل واختلفت  
الرواية عن مالك في ذلك  
فقل خمس وحكومة وقيل  
خمس عشر وقال اشهب  
فيها عشر كذهبها لجامعة  
الثالثة المنقولة وهي التي

توضع وتسمى وتقتل العظام وفيها خمسة عشر من الابل بالاجماع الرواية المأمومة وهي التي تصل الى حدة الدماغ وفيها اثنتان  
التي بالاجماع الخامسة لجامعة وهي التي تصل الى جوف كطن وصدر وثمرة تجو وجنب وخامس وهي اثنتان الدية بالاجماع في فصل في واجدوا  
على ان المبر بالعين والاتف بالان والسن بالان وعلى ان في العين دية كاملة وفي الاتف اذا جددت الدية وفي السنان الدية  
وفي الشفتين الدية وفي جميع الاسنان دية اثنتان وتلاوة سن الدية وفي كل سن خمسة اجرة وفي العين الدية وفي كل سن على ان في الاتف صفاها

واستشكل وجوب البديعة في القرنين صاحب التتمة في الشافعية لأنه لم يرد في خبره والقياس لا يقتضيه بل هو من الغفلة الداخلية كأنه قهوة  
والصلح وفي الأذنين الدمية عند أبي حنيفة والشافعي وأجدر عن مالك روايتان أحدهما كالجماعة والثانية حكمه واقعة وأعلى في الإجماع  
الاربعة البديعة في كل واحد ربع المال كالقالب فيها حكمه وأخطفه وفي العين الواقعة التي ١١٥ لا يصر بها والبدل الشلاء والذكر الأشل

وذكرنا انصبي ولسان

الآخر والاصمبع  
الزائد والسنة السوداء  
فقال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي في أنه يرفله  
فيها حكمه وعن أحمد  
روايتان أظهرهما فيها  
الدية والأخرى كالجماعة  
واختلفوا في الترقوة  
والعضل والذراع  
والساعد والزند والفتحة  
فقال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي في ذلك حكمه  
وقال أحمد في الصلح  
بغير وفي الترقوة بعسير  
وفي كل واحد من الذراع  
والساعد والزند والفتحة  
بعير ففي الزند أربعة  
واختلفوا في الوضوء  
فأوضحه فذهب عقده  
فهل تدخل الوضوء  
في دية العقل أم لا قال أبو  
حنيفة والشافعي في أحد  
قوله عليه الدية للعقل  
ويدخل في ذلك أروش  
الوضوء والقول الآخر  
للشافعي وهو الأصح عند  
أصحابه أن عليه الدية  
العقل دية كاملة وعليه  
أروش الوضوء وهذا  
مذهب مالك وأحمد واختلفوا  
فيما إذا قلن من من قفا  
فقال أبو حنيفة وأحمد  
لا يجب عليه الضمان  
وقال مالك يخرج من يده

العين ماله بعقده كقوله واللقول بلى والله عند المخاو وعوا الغضب والواجب من غير قصد سواء كان على ما ض  
أهمست قبل ويروى عنه مالك وأحمد أنهما قالوا لا تخفف وكذلك الثالث والثاني فيه تشديد فراجع  
الأمر المرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ثمرة لغيره ولا ثمرة مع قول أحمد  
فيه الأمر ولذلك كان الإمام الشافعي يقول ما لحقت بالله تعالى صاد قالوا كأنما قالوا لا تخفف خاص بأحد  
الناس من العوام والثاني مشدد خاص بكابر العلماء بالله والصالحين فراجع الأمر المرتبتي الميزان • ومن  
ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن تزوج على امرأته برجمها العقد مع قول مالك وأحمد أنه لا بد من وجود  
شروطين أن يدخل بها وأن تكون منها في الجمل ما لا أول لا تخفف والثاني فيه تشديد وجه الأول صدق  
التزوج بأمرأة كانت بغير العقد وجه الثاني أن الفرض بالتزوج أنما هو مكافئ وزوجه ومقارنتها  
والشواهد مثلا لا ينظر إلى وجهه فالدفع رجوع الأمر المرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو قال  
والله لأشربن أو بديها بقصد ذلك قطع المنفعة حيث وكل شيء ينتفع به من ماله سواء كان ذلك على كل أو  
شرب أو عارة أو ركوب أو غير ذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يثبت إلا بما يتأوله لغيره من شرب  
الماء فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر المرتبتي الميزان ولعل الصلح في الشئ في القرينة  
• ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يكره هذا الدار أو هسا كنهان خرج منها بنفسه دون أهلها  
ورجله لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهلها ورجله مع قول الشافعي بغير وجه بنفسه فالأول مشدد في أمر الحنث  
والثاني مخفف فيه فراجع الأمر المرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل دار  
فلان فقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتها فبأنه شرع إلى الطريق حتى حنث مع قول الشافعي أنه لا يثبت  
فالأول مشدد والثاني مخفف وجه الأول أنه شرع فيها وجهه الثاني أنه لا يثبت على السطح والداخل لا يسمى  
دخولا إنما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى والواقف على السطح أو المائل  
لا يضيئ ما فيه من المشقة فراجع الأمر المرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لو حلف لا يدخل  
دار زبده فبأنه يبرح حتى يدخلها الحنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت فالأول مشدد والثاني مخفف  
فراجع الأمر المرتبتي الميزان وجه الأول تغليب لفظ الإشارة وجه الثاني ما يبرح من الدار إلى قصده  
الدخول حال كونها ملكا يدخل غيبته عليه مثلا • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يكلم ذا الصبي  
فصار شعا أو لا كل ذا انصرف فصار كذا أو انصرف فصار رطبا أو لا طيب فصار قرا أو ألقه فصار رطبا أو لا  
لا يدخل هذه الدار فصار شاة خنث في مسألة الصبي وانصرف والساحدة دون غيرها فلا يثبت في البسر  
والطيب والتمر وهو أحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك وأحمد حنث في الجميع فالأول فيه تخفيف  
والثاني فيه تشديد فراجع الأمر المرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل  
المسجد أو الحرم لا يثبت مع قول أحمد أنه يثبت فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر المرتبتي الميزان  
وجه الأول عدم غلبة الطلاق البيت على المسجد والحرم وجه الثاني أنه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجد  
بيت لقي والبيت الحرم • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد مذهب مالك أنه لو حلف لا يسكن بيتا  
فدخلك بيتا من شجر أو جلد أو حصى وكان من أهل الأصنام لم يثبت وكان من أهل المادية حنث مع قول  
الشافعي وأحمد أنه يثبت فمروا ما كان أو جلد أو فاعلم فصل والثاني فيه تشديد فراجع الأمر المرتبتي الميزان  
• ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يفعل شأنا ففعله فأن كان نكاحا أو طلاقا حنث وأن كان سماعا  
أو أجازة لم يثبت إلا أن يكون من عادة أن يتولى ذلك بنفسه فأنه يثبت عطفه مع قول مالك أنه لا يثبت إلا أن  
تولى ذلك بنفسه ومع قول الشافعي أن كان سلطانا أو نورا لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له فيه في ذلك حنث

سقطه بغيره والشافعي قول أن أهمه ما لوجوب وعدم السقوط ولو شرب من رجل فادب قال أبو حنيفة ومالك أحمد في حديثه وأبى  
يجب أروش من خمس من الإبل والرواية الأخرى ثلث دية السن وزاد مالك على ذلك قال أبو حنيفة وقت السن السوداء بعد الدار بمدته أخرى وقال  
الشافعي في ذلك حكمه فقط وأخطفه وأما إذا قلن من من قفا فراجع الأمر المرتبتي الميزان وقال مالك والشافعي وأحمد دية

كاملة ولو قطع عن أعور فقال مالك واحد بزيادة كاملة وقال أبو حنيفة والثاني نصف منه ولو قطع الأعور واحد عن يمينه فقال أبو حنيفة والثاني عجب القصاص فان عفا نصف منه وقال مالك ليس له القصاص وهل له بزيادة كاملة أو - فها منه في ذلك روايتان وقال أحمد لا قصاص بل بزيادة كاملة وفي البيهقي ١١٦ الذنة وفي كل واحدة نصفها ما لا اجاع وكذا الامر في الرجل يجرن واحده واعلى ان في اللسان الذمة وان

والأول مع قول أحمد بن حنبل مطلقاً فالأول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع  
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقع بين دين فلان في عقد فضاء فله بالبحث  
مع قول الشافعي أنه يبحث فلان صاحب الحق مات قبل التدخُّن عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي  
لا يبحث وقال مالك أن قضاء الورثة أولاً ثم في الغنم والبحث وإن أخرحت فالأول من أصل المسئلة مخفف  
والثاني منها مشدد كالأول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل فرجع إلى المرتبتي  
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن بين المكره لا يقع دفع قول أبي حنيفة أنه بعدد وقيل أن  
أحد لئلا يصح له فيها فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من رخصة الاختيار  
في مكان المكره يكسر الزمير المكره فبها بين أن يحلف وبين أن يجعل الضرر فاختار الحنف والشافعي وكان الأول له  
فيحمل الضرر بأجل الخناب الحق كما عليه إلا كابرين العلماء ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك أنه لو فقد  
الحلوف عليه سباً بالتلفا حث مطلقاً سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق أو بالنظر مع قول  
الشافعي في أظهر القولين أنه لا يبحث مطلقاً مع قول أحمد في حديثه وبنيته أنه إن كان الجمين بائناً أو  
بأنظار لم يبحث وإن كان بالطلاق أو بالعناق حث فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع إلى الأمر  
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو حلف لشر من ماء هذا الكوز في عقد فاه ريق قبل  
الغنم يبحث مع قول مالك والشافعي أنه إن تلف قبل التدخُّن أختار لم يبحث فالأول مخفف والثاني مفصل  
فرجع إلى المرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال والله لا كت فلا تدينني لم يغضوا  
معنا بحث أن كل قبل ستة أشهر وقال مالك أنه لا يفتن في ساعة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد  
والثالث مخفف فرجع إلى المرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في السبد بدانة لو حلف  
لأكله فمكاتبته أو رسله فلا يرد عليه أو وجهه أو رأسه لم يبحث مع قول مالك أنه يبحث بأكاتبته وفي الرسالة  
والأشربة وأما مع قول أحمد والشافعي في التذميب لا يبحث فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث  
مشدد فرجع إلى المرتبتي الميزان ووجه الأقوال الثلاثة لا تخفى إتيانها على الفطن ومن ذلك قول أبي  
حنيفة أنه لو قول له زوجته أني حثت بغيري إذني فافت طالق ونوى شاعنا فانه على ما نواه وإن لم ينشأ وقال  
أنت طالق إن خرجت بغيري فلا بد من الإذن كل مرة وإن قال إلا أن أذنك أحتج أذنك أو أذنك أو أذنك أذنك  
لك كفي مرة واحدة وإن كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي لا يخرج  
الأول يحتاج للإذن فقط وقال أبو حنيفة يحتاج إلى الإذن في الجميع وقال الأئمة الثلاثة ولو أنه أذن في وجهه  
من حيث لا تعلم لم يكن إذنا مع قول الشافعي أنه إذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق الأئمة الأربع على  
المسئلة الأولى أوائل الباب فالأول منها مخفف والثاني مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني  
منها مخفف فرجع إلى المرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لأيا كمل الرأس  
ولأنه لو أطلق ولم يحسب مستبدل به على التبع جعل ذلك على شكل ما يسي رأساً حقيقة في موضع  
الشفة وعزها من رؤس الأنعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة أنه يجعل على رؤس البقر والغنم  
خاصة ومع قول الشافعي يجعل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف  
فرجع إلى المرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لغير من زيداً مائة سوط  
فغيره بصفة فيه مائة شراخ لم يبرع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبرع فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه  
الأولين ظاهر ولعل الأول مجول على حال أهل الورع والثاني مجول على حال أجدال الناس من أصحاب  
الفضيلة كما وقع للسيد أبو عبد الله السلام بالنظر للضروب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف

كلمة المسلم وان قلته خطأ وأبائن أحد أمتي مسلم واختارها الشري والاثانة ثلث درهمين والجوسى دينه عند أبي حنيفة مكية  
المسلم في الجوسى خطأ من غير فرق وقال مالك والشافعي دينه الجوسى ثمانية درهم في الجوسى خطأ وقال أحمد في الخطأ ثمانية درهم في الجوسى  
ألف وثمانمائة وخطأ في ديال الجوسيات فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي ١١٧ ديالين على النصف من ديالين والحن

لا يرب فلائمة تصدق عليه مستمع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ووجه القولين ظاهر . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لقتل فلانا وكان مسلم أنه ميت حنث  
مع قول مالك أنه لا يحنث مطلقا على ما لم يعلم . ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أنه لا مال له وله دين  
لم يحنث مع قول الأئمة أنه يحنث فالأول ممدود والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول  
أن الدين في حكم المفقود ووجه الثاني أنه في حكم الوجود دليل صحة الحوالة وهو وجوب الزكاة فيه ومن ذلك  
قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن لا يأكل ما كلفا كل رطل أعشابا ورمانا يحنث مع قول الأئمة أنه يحنث  
ووجه الأول أن الحلف يقتضي المقابلة وقد قال تعالى فيها ما كلفه وشغل ورمانا فلو أن الفحل والرماد دخلا  
في معنى القفا كما كنى الحق تعالى يذكرنا كلفنا كلفنا كلف كل ما يفتكبه  
عالم ليس هو نفرت ولا دم فقد دخل الفحل والرماد في معنى كلفنا كلفنا كلف كل ما يفتكبه  
أبي حنيفة أنه لو حلف أن لا يأكل ما كلفا كل رطل أعشابا أو ألبين أو أبيض لا يحنث لأبى كل ما يطبخ منها مع قول  
الأئمة الثلاثة أنه يحنث بأكل الكل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
القولين ظاهر عند الغطن . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو حلف أن لا يأكل ما كلفا كل رطل أعشابا  
مع قول بعض الأئمة أنه يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني أن الله تعالى سمى الحلفا كلفا  
القرآن . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أن لا يأكل ما كلفا كل رطل أعشابا لم يحنث مع قول مالك أنه يحنث  
فالأول فيه تخفيف لأن التثمين يخص إلى التسمية بل هو مخلوط بالدين والثاني مشدد لأن أصل التثمين  
ولكن لما حصل في البينة العين زاد منها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
لو حلف أن لا يأكل ما كلفا كل من شحم الظفر حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد بخاص  
بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه  
الأول أنه لو التثمين إلى الظفر ووجه الثاني عدم شموله له . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أن لا يمسح  
البسحق فحنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول فيه تشديد والثاني في تخفيف فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف أنه لا يخدم هذا العبد فحنث مع قول مالك أنه لا يخدمه وهو  
سأكت لأنها من خدمته فإن لم يسبق منه خدمته لم يحنث فحنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فحنث مع قول مالك أنه لا يخدمه وهو  
قبل العين وبقى على خدمته فحنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فحنث مع قول مالك أنه لا يخدمه وهو  
ومع قول مالك وأحمد أنه يحنث مطلقا فالأول مفصل وكذا الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أن لا يحنث مطلقا مع قول أبي حنيفة أن  
قرأ القرآن في الصلاة لم يحنث أو في غير حاجته فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان  
ووجه الأول أن قراءة القرآن لله عز وجل فلا يحنث في غير الصلاة وهو وجه الأول من شدة التفصيل  
في الثاني لا كما للأمر بالترقية في الصلاة بخلاف قرأته في غير الصلاة . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي  
وأحمد أنه لو حلف أنه لا يحنث فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن  
ذلك قول مالك أنه لو حلف أن لا يحنث فلا يحنث ما دام صبيته فاقسمها وحال بين ما حلف لكل واحد منهما ما باب  
وعلى وسكن كل واحد منهما ما في جانب حنث مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحنث وعن أبي حنيفة وإن شاء فالأول  
فيه تشديد بخاص بأهل الزرع والثاني في تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه إلى كل من التولين فلم  
يحنث الإمام أبو حنيفة في المسئلة شيئا ورعاف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال

مالك وأحمد في رواية الأخرى عليه كفى علي ما يلحقها فإن شافعه وإن شاء امرته وإن شاء أعظمه ويكون في جميع ذلك متصرا في ملكه  
الآن ما لا كشرط أن تكون المغنابة قد ثبتت بالنية لا بالاعتراف وهل يضمن العبد بيمينته ما يفتك به أو لا يضمنه على دينه لم يزل  
أبو حنيفة لا يضمنه في غير ما يلحقها بل يضمنه غيره وقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهره وأبو حنيفة يضمنه ما يفتك به والآخر

أخافنل عبد اخطأ قال أبو حنيفة فبقيته على عاقلة الجاني وقال مالك وأحمد بقيته على الجاني دون عاقلته وعن الشافعي قولان أحدهما مكنته مالك وأحمد والثاني على عاقلة الجاني وأختاروا في الجنبية على أطراف العبد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد كل ذلك في مال الجاني لا على عاقلته والشافعي قولان والحنابلة التي لها أروش ١١٨ مقتدره في حق المحرك كف الحكم في مثله في العبد قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد

قرواة في ذلك حسنة  
 هالارش ومقدر في البحر  
 من الدينة فها مقدر من  
 العدد ذلك الارش من  
 فيتمه وقال مالك واحد  
 قال راية الاخرى يعمن  
 من فيتمه وزاد مالك فقال  
 الاية بالامومة والحيانة  
 والمنفعة والمروضة فان  
 مذهبه فيها كذهب  
 الجماعة في فصل في واذا  
 اصطلم الفارسان الخران  
 فاما قال مالك واحد  
 على عاقلة كل واحد منهما  
 دة الاخر كاهة واختلفت  
 ال راية عن أبي حنيفة  
 فقال له المعاني فيهما  
 واثبات احدهما  
 كذهب مالك واحد  
 والاخرى على عاقلة كل  
 واحد منهما نصف دية  
 الآخر وهذا مذهب  
 الشافعي قال وفي تركة  
 كل واحد نصف قيمته  
 والاخره يقول آخران  
 لا كما ولا لك الدارين  
 هاراد لا صنع لها كاهة  
 السباوية في فصل في  
 اتفق في النخعة ان الدينة  
 فيقتل للمطاعلى عاقلة  
 الجاني واثمب عليهم  
 مؤجلة ثلاث سنين  
 واختلعه واهل بدخيل  
 المان مع الباقاة في

معهم قال أبو حنيفة هو كإخاء العاقلة يلزم ما يلزم أحدكم واختلاف أصحاب مالك فقال ابن القاسم كقول أبي حنيفة وقال غزالي  
غيره لا يدخل الجاني مع العاقلة وقال الشافعي إن انقسمت العاقلة للدين لم يلزم الجاني شيء وإن لم تنقسم لزمه وقال أحد أئمة لم يلزم شيء سواء انقسمت  
العاقلة أو لم تنقسم وعلى ما ذكرنا في تنقسم العاقلة للعمل جميع الدين انتقل باقي ذلك إلى بيت المال وإن كان للجاني من أهل الديوان فهل يلحق



(من القامع بحسب ما هو في مؤرخين تركته وقال الشافعي وأحد في إحدى روايته ينتقل ماعليه الى تركته) (فصل) اذا مال حائط انسان الى طريق ايق املاك غيره وقع على شخص فقله قال أبو حنيفة ان طول باب النقص بفعل مع التمكن ضمن ما تلغ بسببه والا فلا يضمن وقال مالك واحد في إحدى روايته بما ١٢٠ ان تقدم اليه لطلب متقصد بغير مقصده فقله الضمان زاد المال واشم عليه وعن مالك رواية

أخرى أنه انطلق من مشقة  
التخوف إلى التألم من  
معاناة الأتلاف من التألم  
به سواء تقدم أم لا وسواء  
أشبه أم لا ومن أحد  
رواية أخرى وهي الشهيرة  
أنه لا يصح من مطلقا  
ولأصحاب الشافعي في  
الضمان وجهاً في أحدهما  
أنه لا يصح **فصل**  
ولو صاح على صبي أصغر منه  
وهو على سطح أو حائط  
فوقع فأتى أذنه  
عقل الصبي وأقبل النافع  
فقط أو بئس الامام أني  
أمر أن يستعجل إلى مجلس  
الحكم فأحسنت حينها  
فرأى أوزار عقلها قال أبو  
حنيفة لا ضمان في شيء  
من ذلك على أحد جهة  
وقال الشافعي الذي في  
ذلك كله على العاقلة إلا  
في حق البالغ فإنه لا ضمان  
على العاقلة فيه وقال ابن  
أبي هريرة عن أبيها  
بوجوب الرضا فيه  
وكما على أحد الدية في ذلك  
كله على العاقلة زعم الامام  
في حق المستعانة وقال  
مالك الدية في ذلك كله  
على العاقلة ما عهد المرأة  
فإنه لا دية فيها على أحد  
**فصل** ولو ضرب بطن  
امرأة فالتقت حناها ميتا  
ثم ماتت قال أبو حنيفة

تمضي مدة لا تحصى في مطالعها ليعلم قول مالك والشافعي في التقديم والرجوع إلى راية الأخرى انها تترى بص أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربع أشهر وعشر امددة عدة الوفاة ثم نحل للزوج ورجعه جماعة ممن متأخروا بحساب الشافعي وهو قوي فله غير رضي الله عنه ولم ينكره أصحابه على الأول فالأول فالمراتب حده أبو حنيفة عاياته مستوفى حده الشافعي وأجد سبعين سنة هو مطلب النفع من مال الزوج مدة الترتيب بص وذا ذلك قول أبي حنيفة الأول فالأول مشدد على الزوج والشافعي يخفف عنهما فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان الأول وإن كان الثاني وظنهما فيه مهر المغدور فذا قدم بعد أن تزوج خذوه بوجهه بسد الترتيب بص بطل المتقدم الأول وإن كان الثاني وظنهما فيه مهر المثل وقد تمت من الثاني ثم رد إلى الأول مع قول مالك الثاني الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي أصدقها له الأول وإن لم يدخل بها ففي الأول وله راية أخرى انها الأول بكل حال ومع قول الشافعي في أربع الترتيب إن النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان نكاح الأول بكل حال ومع قول أحمد أن الثاني إن لم يدخل بها هي الأول وإن دخل بها الأول للخيار بين أن يحكمها ويدفع الصداق اليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني وأخذ الصداق الذي أصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والشافعي يخفف عليه مع ما وافقهم من أحد شقي التمهيل وكذلك القول الآخر للشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن عدة أم الولد اقامات سيدها أو اعتقها ثلاث حيفات سواء اعتقها أو ماتت عنها ما عدا قول مالك والشافعي أن عدة حايضة في الحائض وهي إحدى الرأيتين عن أحمد واختارها غيره في ومع قول أحمد في راية الأخرى انها من الفتى حيفت من الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول انبا لينة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على استبراء المسببة الآتي بينهما ثم يلو مع جل الأول على حال أهل الدين والزوج والثاني على أحاد الناس ووجه الشق الثاني من راية الأخرى لاحد الاختصاص بالاحتياط ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تتجهل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أكثر مدة الحمل سنتان مع قول مالك في رايته انها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع سنين ومع قول الشافعي أن أكثرها أربع سنين وهو أحادي والربيعين عن أحمد الثانية كذهب إلى حنيفة فالأول فيه يخفف على الزوج والثاني وما بعده ثم شد عليه لما حكى الواليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر رأيتيه أن المعتدة اذا وضعت حلقه أو حشفة لا تنقضي عدتها بذلك تصبر بذلك أم ولدهم قول مالك والشافعي في أحد قوليه أن عدتها تنقضي بذلك وتصبر بها أم ولدهم قول أحمد في رايته الأخرى عنه فالأول يخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والشافعي وأحمد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجسد ذكرا أو أنثى في إحدى الرأيتين أن المعتدة بالأنثى لاحد عليها مع قول أبي حنيفة والثاني في التقديم والرجوع إلى راية الأخرى انه يجب عليها الاحداد فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أن الباش لا تخبر من بيتها غير الأضر ورغم قول مالك وأحمد أن لها الخرج مطلقا ولا جسد وراية أخرى كذهب إلى حنيفة فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصغيرة والكبيرة سواء في الاحداد مع قول أبي حنيفة أنه لا احداد على الصغيرة فالأول مشدد والثاني فيه يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الذمة لما كانت تحت مسلم ووجب عليها القود الاحداد وإن كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليها احداد ولا عدة فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر أما الأول

وما لك يا حبيبتنا لأجل الحنين وعلى من تترهبادة كاملة وقال الشافعي وأجدي في ذلك دية كاملة وغرة العنين واختلقوا  
في قبة الحنين من الأمان إذا كان ملوكا فقال مالك والشافعي وأجده عشرة قبة أمه يوم الحجابة سواء كان ذكر أو أنثى ونشرت قيمة الأيام في  
علمي وأجبت أم الولد من مولاه غرة تكون فيها نصف عشر دية الأسوة ذلك في حنين الألفة إذا كان أبوه مسلما وقال أبو حنيفة في المذكر



نصف عشرون منه والاثني عشر في فصل في و لفرح برأ في ثمانية قال ابو حنيفة والشافعي واحد يضمن ما مالكتها وقال مالك لا ضمان عليه ولو سطا بارية في المسجد او سقر براء لم يضمنه اهلنا فيه قد لا يضمن بذلك انسان فقال ابو حنيفة اذ لم يأت من الجيران في ذلك ضمن و لشافعي قولان في ضمانه واسقاطه وعن ابي جندب وايضا ان اظهرهما انه لا ضمان ولا خلاف اهلنا بسط فيه ١٢١ الحنفى قزانى ما انسان الله لا ضمان

عليه ولو ترك في داره كلبا عقورا فدخل الخدانه انسان وقد علم ان كلبا عقورا فاعقره قال ابو حنيفة والشافعي لا ضمان عليه على الاطلاق وقال مالك عليه الضمان بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه قد ورع عن اجد زواني اظهرهما انه لا ضمان عليه في باب القسامة في اتفاق الائمة على ان القسامة مشروعة في القتل اذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا في السب الموجب للقسامة فقال ابو حنيفة والمعتزلي للقسامة وجرد القتل في موضوع هو في حفظ قوم او حاجتهم كالخوف والدار ومسد الخلة والقربة فانه وجب القسامة على اهلها لكن القاتل الذي يشترطه القسامة اسم له من ائمة من حراجه وضرب او خنق ولو كان الدم يخرج من انفه ودره فليس يقتل ولو خرج من اذنه او عينه فهو قتل فيه القسامة وقال مالك السب المعتزلي القسامة ان يقول المقتول دى عن خلفان عمدا ويكون المقتول بالعامدا حرا سواء كان فاسقا او عدلا ذكرنا او انثى

فهو ان الاحد ادور في السنة في حق الزوج المسلم بدل للثاني حديث لا يجل لامرأتين من الله واليوم الآخر ان تحسد علي غير زوج فخرج الحديث لان الحزن لا يكون الا على الزوج المسلم اما الحديث فلا يثبت الحزن عليه الا مقدار الزنا معتقو ذمته واما كونه لا يهدد ويحسد فيني على ان اكتمه الكفار باطله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو باع امته من امرأة او خصى ثم قتلا لم يكن له وطؤه حتى يستبرأ ثم قال ابو حنيفة انما اذا قاتل القرض فلا استبراء بعد لزمه الاستبراء الاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والكر والشب مع قول مالك ان كانت من بوطا مثلهما لم يجر وطؤها قبل الاستبراء وان كانت من لا بوطا مثلهما جاز وطؤها من غير استبراء والقادود لا يجب استبراء الكبر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الناقب في باب الاستبراء التبرؤ ولم يقبل معناه فقد يكون الاستبراء لامر آخر غير براءة الرحم ووجه اول النسخين من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم واثي لا بوطا مثلهما عادة لا قبل والابكر فامرنا ظاهره ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من ماله امرأه جاز له سبها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والفضي والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء في السباح كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول تخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشدد على البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الثلاثة ظاهرا ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه اذا اعتق ام ولده او عتقت عتبه وجب عليها الاستبراء بمحضه مع قول ابي جندب وداود وعبد الله بن عمر ابن العاصي انه اذا ماتت عنها سدا اعتبار بة أشهر وعشر فالاول تخفف والثاني فيه تشدد يفرج جمع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اتفق الائمة على ان يجر من الرضاع ما يجر من النسب وعلى ان الرضاع مما شرب اذا حصل للطفل في سنتين فاقل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يجرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يجرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكر ام نسا موطوءا او غير موطوء وخالف ابي جندب في ذلك فقال انما يحصل الرضاع من لبن امرأة تارب لبن من الحبل وكذلك اتفقوا على ان الرضاع لو ذره لبن فارضعه منه فلا يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على ان السوط والوجود يجرم الا فرأيه عن ابي جندب فانه شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان الحفنة باللبن لا تحرم الا في قول قديم لشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان العدد لا يثبت شرط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة ومع قول الشافعي و ابي جندب في حديثه وايضا انه لا يثبت الا بخص رضعات مع قول ابي جندب في رواية التثنية ان يثبت ثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني تخفف كانت في الاحاديث والثالث فيه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن عذبا لم يجرم ما لم يجرم كان حله قوافه باقلا واما المخلوط بالطعام فلا يجرم عنده بجماله سواء كان عذبا او مغلو يامع قول اصحاب مالك انه يجرم اللبن المخلوط بالماء مما يستعمل فان خلط اللبن بماء الصلابة لم يجرم فيه من طيب او ذوا او غير لم يجرم عند جمهور اصحابه ومع قول الشافعي و ابي جندب ان الرضاع يمتلئ باللبن المخلوط بالتراب والطعام اذا شربه ولو دخن خمس مرات سواء كان اللبن حليبا او مغلا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشدد بمحمول على حال اول الرضاع والتخفيف بمحمول على احاد الناس والله سبحانه وتعالى اعلم

(١٦ - ميزان - في) او يقول لوليه المقتول شاهد واحد واختلف اصحابه في اشراط عدالة الشاهد ذكره بشرطها ابن القاسم واكتفى اشبه بالناقض والمراؤمين الاسباب الموجبة للقسامة عند مالكين غير خلاف عنه ان وجد المقتول في مكان خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء قال الشافعي السبب الموجب للقسامة القرب وهو عتبه مقرنة لصدق المدي بان يرى قاتل

في حجة أو في صفة أو ينسب ويسته عدوا وظاهرا أو تغرق جمع عن قتل وإن لم يكن ينسب ويسته عدوا وشهادا العدل عنده لوث وكذا  
 عدوا ونساء أو صبيان وكذا سقة وكفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عنده طبع السنة العام والخاص بان فلا تقاتل  
 فلا تؤمن اللوث وجوده ملطخ ١٢٢ بالدم يسهل سلاح عند القتل ومنه أن يزدحم الناس أو يوضع أو في باب فيوجد فيهم قتيلا وقال أجد  
 لا يصحك بالقسامة إلا أن

كتاب النفقات

اتفق الاثمة الار بمفعلي وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالاب والزوج والولد الصغير وعلى ان المانشر لا نفقة  
 لها وعلى انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها الحيا وعلى ان الولد اذا بلغ مرضا استمرت نفقته على أبيه هذا  
 ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تغيب بحال  
 الزوجين فيجب على المورس لمورس نفقة المورس وعلى الفقير للفقير أقل الكفايات وعلى المورس للفقير نفقة  
 متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير لمورس أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع  
 لاجتهاد فيهما معتبرة بحال الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخداها فالاول مخفف على الزوج والثاني  
 مشدد عليه فخرج جمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انها اذا احتاجت الى أكثر من  
 خادم لا يزوم ذلك الزوج مع قول مالك في المشورة وعنه انها اذا احتاجت الى خادمين أو ثلاثة فما أكثر وجب  
 على الزوج ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القوالين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع منها اذا تزوجها كبر مع قول  
 أحد في الزوجة الاخرى والشافعي في القول الآخر لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انها لو كانت الزوجة كبيرة والزوجة صغيرة لا يجامع منها  
 وجب عليه النفقة وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف  
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة  
 الفسخ ولكن يرفع به عنها التكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالا عسار عن النفقة والكسوة  
 والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة مالم يحكم بها كما لو ابتقا  
 على قدر معلوم فذهب ذلك بينا باصطلاحهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان نفقة الزوجة  
 لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناعا لها في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف  
 على الزوج والثاني منها مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها  
 حاكم والثاني منها مشدد على الزوج بدم مقوطها عنه مضي الزمان فخرج المسئلة في الحكم الى مرتبة  
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر اخر واجب عليه باسقطت عنه نفقتها  
 مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط لخروجها عن النشور باذنها فالاول مشدد على الزوج مخفف على  
 الزوج والثاني عكسه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المتوفاة اذا طلقت أجرة  
 مثلهما في الرضاع ولدها فان كان تم تطوع الرضاع أو بدون أجرة التمثل كان للاب أن يستره عن غيرها بشرط  
 أن يكون الرضاع عند الامع قول مالك في أحادي رواية ان الأم أولى ومع قول الشافعي وأحمد ان الأم أحق  
 بكل حال وان حذمتها عابا الرضاع أو بآخر التمثل أجبر على إعطائه الولد لأمه باجره مثلهما فالاول مفصل والثاني  
 مخفف على الأم وكذلك ما يسهده مشدد على الزوج فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة  
 الثلاثة ان الأم لا تجبر على إرضاع ولدها بعد مقبلة الحيا اذا وجد غيرها مع قول مالك انها تجبر مادامت في زوجة  
 أسه إلا أن يكون مثلهما لارضع لشرب أو عذرا أو يسار أو كان يسقم بدم الفساد اللبن ونحو ذلك فالاول مخفف  
 على الأم والثاني فيه تشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوارت يجبر على  
 نفقة كل ذي حر فدخل فيه النكاح عنده والعمه ويخرج ابن القيم من نسب المرأة بالزواج مع قول مالك ان  
 النفقة لا تجب على الزوارت الا لولده الاقرب سواء كان أبوا أو أم أو من ولد الصلب ومع قول الشافعي بوجوب  
 النفقة لوالد وان علوا والولد وان سفلا وتعدى عودى النسب ومع قول أحمد انها تازم كل شخصين جرى بينهما

لا يكون بين المقتول وبين  
 الذي عليه لوث واختلفت  
 الرواية عنه في اللوث  
 فمن روى عنه العداوة  
 الظاهرة والعصبة خاصة  
 كإبن القاتل من المطالبة  
 بالدماء وكإبن أهل البني  
 وأهل العدل وهذا قول  
 عامة أصحابنا وأحمد عوى  
 المقتول ان فلا تقاتل فلا  
 يكون لونا الا عند مالك  
 ففصل فإذا وجد  
 المختص بالقسامة عند  
 كل واحد من الاثمة تحسين  
 المدعون على قاتله تحسين  
 عينا واستحقاقه اذا  
 كان القتل عند مالك  
 وأحمد وعلى القديمين  
 قول الشافعي وقال الثاني  
 في الحد يستحقون دية  
 منقطة ففصل  
 واختله وأهل بدائع  
 المدعين في القسامة أم  
 بأيمان المدعي عليهم قال  
 الشافعي وأحمد بأيمان  
 المدعين فان فصل  
 المدعون ولا يثبت حلف  
 المدعي عليه تحسين عينا  
 وبرئ وقال مالك بسدا  
 بأيمان المدعين واختلفت  
 الرواية عنه بالحكم ان  
 نكاحا في رواية بطل  
 الدم والقسامة وفي رواية  
 بحلف المدعي عليه ان

كان حلالا يسهل حلف وبرئ وان نكل زمة الدية في حاله ولم يلزم العاقلة منها شي لان الشكر عند كالا عتارف  
 والعاقلة لا تحمل الاعتراف وفي رواية تحمل العاقلة قلت أو كبرت فن حلف منهم برئ ومن لم يحلف فعليه بقسطه من الدية وقال أبو حنيفة  
 لا تشرع الجين في القسامة الا على المدعي عليهم والمدعون اذا ايسروا خصما يسهل به عن حلف عليه لا يحلف من المدعي عليهم تحسين رجلا تحسين

عيناها مختارهم المدعون لطفه وناله ماقتلوا ولا علمنا لان كان يكونوا حسن كرت اليمن فاذا تكملت الايمان وحببت الدنيا على عاقلة  
أهل المحلة وان عين المدعون قاتلا فلا لاسما فهو يكون تعيينهم القاتل تترت لاني أهل المحلة وبلغ المدعى عليه اليقين بالله عز وجل انه ما قتل  
وبترك **فصل** واختلوا فيه اذا كان الأول له جماعة فقال مالك وأحمد قسم الايمان ١٤٣ بينهم بالحساب وهذا المشهور

من مذهب الشافعي وقال  
الميراث فرضي أو تعصيب من الطرفين كالأب من أولاد الأخوة والأخوات والعمومة وبنهم رواية واحدة  
وان كان الأب جبار يدينهم من أحد الطرفين فهو ذو الارحام كابن الأخ مع عمة وابن العم مع بنت عمه فمن  
أحمد وابنان فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال فلما لم ينجح على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السد  
نفقة عتقة مع قول أحمد انها تلزم وهو واحد إلى وابن عن مالك قال ربة الأخرى انه ان عتقه مسفرا  
لا يستعلم السبي على نفسه لزمه نفقته إلى أن يسي قال الأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل الأول محمول على أحاد الناس من الدوام والثاني خاص بأهل المروءات  
والنكاح ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحوا ولا تسقط اذا بلغ مسرا الأحرار له ولا  
تسقط نفقة الجارية بالانزال تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالغد وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي  
تسقط نفقته ما عدا الغلام والجارية بغيره ولو غصبها مع قول أحمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ زال يمكن  
له مال ولا اكتسب فالأول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف والرابع مشدد على الأب فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال لا ينجح على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مسرا وبصر  
من مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالأول فيه تشديد على الولد والثاني  
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية ودخل بها  
الزوج ثم طلقها ان نفقته تعود على الأب مع قول مالك انها لا تعود فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه  
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من له حضانة لا يقرب فليس لها ك  
اجباره على القيام بل بأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان لها ك  
اجباره على القيام بل بأمره على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان لها ك  
اجباره ومنه من تحصيلها لا لا يطرق فالأول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

**كتاب الحضانة**

اتفق الأئمة على أن الحضانة تثبت للأم مالم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانة أمها  
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا  
تزوجت ثم طلق طلاقا ثائعا عادت حضانة أمها مع قول مالك في المشهور عنه انها لا تعود ما طلق فالأول تخفيف  
على الام اذا طلت رجوع حضانة أمها والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن  
ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته ان الزوج اذا افتراق بينهما ولد فالأم أحق بالسلام حتى يستقل  
بنفسه في مطعمه ومشر به ومساكنه ووضوئه واستحائته ثم الأب أحق به والام أحق بالابن ان تنازع ولا  
يغير واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق ما لم تزوج ودخل بها الزوج وكذلك السلام عند مفارقتهم  
المشهور روى أحق به ما لم يبلغ مع قول الشافعي ان الام أحق به ما لم يبلغ اليأس سبع سنين ثم يغير والجارية بعد البيع  
عنده ومع قول أحمد في إحدى روايته ان الام أحق بالسلام اليأس سبع سنين ثم يغير والجارية بعد البيع  
تجعل مع الام بالخير والارابة الأخرى كذهب إلى حنيفة فالأول تخفيف على الأم وكذا الثاني مع اختلاف  
السبب والثالث مشدد عليه تخفيف على الأب والرابع كذلك تخفيف عليها من جهة الأنثى فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الأم وكان عندها ثم أراد الأب السفر إلى بلدة  
أخرى بنية الاستيطان فادس له أخذ الولد منها مع قول الأئمة الثلاثة انه له ذلك فاذا كانت الزوجة في التمتع  
بها قال أبو حنيفة فلها ان تنقل بشرطين أحدهما ان تنقل إلى بلدها والثاني أن يكون المقدوق سلبها

عليه الكفارة وقال أبو حنيفة ومالك كفارة عليه وهل يجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا قتل قال مالك والشافعي وأحمد يجب وقال  
أبو حنيفة لا يجب **فصل** وانتقم على أن كفارة لوطا عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين ثم اختلاف في الاطعام فقال  
أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا يجزئ الاطعام في ذلك والارابة الأخرى عن أحمد انه يجزئ والشافعي في ذلك قولان أحدهما انه

لا طعام وهل تحب الكفر على القاتل بسبب تبعية كغيره ونصب السكين ووضع الحرفي العرق قال مالك الشافعي وأحمد حنبل وأبو حنيفة لا تحب مطلقا وإن كانوا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك باب سحر السحر والسحر عزام وروى عنه نؤثر في الأبدان والقلب فغيره يقتل ويغرق ١٢٤ بين المروزي وجعله حقيقة عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه قال أبو جعفر الاسترأبادي

من الشافعية وتعلمه حرام بالاجماع واختلفوا فمن تعلم السحر ويعلمه فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال إن تعلمه ليقتله أو لقتله لم يكفر وإن تعلمه معتقدا سواه أو معتقدا أنه سحره كفر وإن اعتقد أن الشياطين تفعل بالساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قتلناه مضافا محسرك فان وصف ما يؤجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة ومناة فعل ما يمتنع منها فهو كافر وإن وصف ما لا يؤجب الكفر فإن اعتقدا بأحد السحر فهو كافر فصل وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله قال مالك وأحمد يقتل بمجرد ذلك فإن قتل بصره قتل عند الأئمة إلا أبو حنيفة فإنه قال لا يقتل حتى يشكر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنسانا بهمير وهل يقتل قصاصا أو حسدا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد يقتل حدا

الذي تنتقل إليه فان فقد أحد الشرطين منمت إلا أن تنتقل إلى ما يقرب يمكن المعنى إليه والود قبل الميل فإذا كان انتقاله إلى دار حرب أو من مصر إلى سواد أو من قرب منمت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في حدس وروايتهم أن الأب أحق بولده سواء كان هو المنتقل أم هو ومع قول أحمد في رواية الأخرى أن الأم أولها به ما تمزوج الأول مستدعي الأب والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب المنايات

اتفق الأئمة الأربعة على أن القاتل لا يغتفر في النار لو دخل وأن توبته من القتل بصفة خلا لا من حساب وزيد ابن ثابت والفضائل فقالوا لا يقتل له توبة أبدا فالأول مخفف بمعنا الظاهر الأحاديث والثاني مشدد بمعنا الظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه عظيم قالوا أئمة الأئمة وكذلك اتفقوا على أن من قتل نفسا مسلمة مكانة له في الجنة ولم يكن القاتل بالقاتل وكان في قتله متعمدا أو حيا عليه القود وكذلك اتفقوا على أن السيد إذا قتل عبده لا يقتل به وإن نعد وكذلك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحر وإن العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على أن الكافر إذا قتل مسلما يقتل به وكذلك اتفقوا على أن الابن إذا قتل أباه أو به يقتل به واتفقوا على أنه إذا جرح رجلا عبدا فادركه حتى مات فإنه يقتل منه وعلى أنه إذا عجز رجل من أولياءه فلم يسقط القصاص وانتقل الأمر إلى الدية وعلى أنه إذا جرح الشهود بعد استيفاء القصاص قالوا لا خطانا يلزم عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين الدية الذين القاتل إذا سحر وأوطئوا القصاص لم يجر إلا أن يكون الخاني أمرا حلالا فخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على أنه إذا كان المستحقون صدقاتا أو غنائم كان القصاص مؤخرًا خلافا لأبي حنيفة فإنه قال إذا كان الصغار استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الأئمة على أنه إذا كان المستحق صغيرا أو غائما أو مجنونا أخر القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق الأئمة على أن الإمام إذا قطع يد السارق أو رجله فمضى ذلك إلى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الأئمة على أنه ليس لأب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على أنه لا تقطع اليد البصيرة بالسلامة ولا عين بسلام ولا سائر بغيره وعلى أن من قتل بالحرم جازة قتله به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد أن المسلم إذا قتل ذميا أو مومها لا يقتل به وبه قال مالك إلا أنه استثنى فقال أن قتل ذميا أو مومها أو مستأمنًا بصلية قتل حد أو لا يجوز زاول أو لمولاه نعلق بقتله الأثبات على الإمام مع قول أبي حنيفة أن المسلم يقتل بالذمي إلا المستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام مالك فيه مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحر لا يقتل بغيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل به فالأول مخفف على الحر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأب لا يقتل بقتله ما منه مع قول مالك أنه يقتل بغيره والقصد كإصابعه وبقتله ما منه ضد ضال السيف غير كاسد لقتله فلا يقتل والمخفف في ذلك كالأب فالأول مخفف على الأب والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في رواية أنه إذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به إلا أن مالك استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة إلا واحد مع قول أحمد في رواية الأخرى أنه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية من القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القود وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الجماعة إذا اشتركت في قطع يد قطعوا وكلهم قطع بكل واحد مع قول أبي حنيفة أن الأيدي لا تقطع باليد وتؤخذ باليد من القاطع منها سواء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب القصاص بالقاتل بمقتل كائنه شبه الكبيرة والجرح الثقيل الذي يقتل في مثله أنه يقتل ولا فرق بينهما

وقال الشافعي يقتل قصاصا فصل وهل يقتل توبة الساحر أم لا قال أبو حنيفة في المشهوره ومالك لا تقتل توبته ولا نسحر بل يقتل كالزبدى وقال الشافعي يقتل توبته وعن أحمد وإتقان أظهره لا يقتل واختلفوا في ساحر أهل الكتاب فقال مالك والشافعي وأحمد لا يقتل وقال أبو حنيفة يقتل كما يقتل الساحر المسلم وهل يحكم الساحر بالسيف حكم الحر قال مالك والشافعي



قواينان احدهما كذهب مالكا والثانية لا تحب الاستتابة واما الاله الفاله مختلف لمذهب في وجوهه ثلاثا وحكى عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ويجب قتله في الحال وقال عطاء بن منو ردا على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا فاسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب ١٢٦ اي داهل المرتدة كالمترد ام لا قال مالك والشافعي واهل جمل والمرأة في حكم المرتدة سواء وقال

ابو حنيفة فحبس المرأة ولا يقتل وهل تصعد ردة الصبي المزالم لا قال ابو حنيفة نعم وذلك هو الظاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن احمد وقال الشافعي لا تصعد ردة الصبي ويرى مثل ذلك عن احمد وانفقوا على ان الزنديق وهو الذي يسر الكفر ونظير الاسلام يقتل ثم اخذتوا في قول قوله اذا تاب قال ابو حنيفة في اظهر روائيه وهو الاصح من خمسة وجه لاهب الشافعي يقتل قوله نعم وقال مالك واحمد يقتل ولا يستتاب ويرى عن ابي حنيفة مثل ذلك في فصل في لوارتد اهل بلد حوى فيه محكمهم هل تصير تلك البلدة دار حرب ام لا قال ابو حنيفة لا تصير دار الاسلام دار حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور احكام الكفر والله لا يسقط فيها مسلم ولا ذى بالامن الاصل وان تكون متاخمة لها وان حرب والظاهر من مذهب مالك ان يظهر احكام الكفر في بلدة تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي واحمد وانفقوا على انه قتل او المسم فاما

الذين هم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد اداء الاسترقاق لم يحرمون على الاسلام اذا بلغوا قال يسلموا قال ابو حنيفة وعلى مالك يحسبون ويتعاهدون بالضرب حبسا الى الاسلام واما ذار ذارهم فيسترقون وقال احمد تنسرق ذارهم وذار ذارهم والشافعي في استرقاقهم قولان اجمعهما لا يسترقون باب البني كاتفق الاثمة على ان الامادة فرض والله لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف

الذين هم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد اداء الاسترقاق لم يحرمون على الاسلام اذا بلغوا قال يسلموا قال ابو حنيفة وعلى مالك يحسبون ويتعاهدون بالضرب حبسا الى الاسلام واما ذار ذارهم فيسترقون وقال احمد تنسرق ذارهم وذار ذارهم والشافعي في استرقاقهم قولان اجمعهما لا يسترقون باب البني كاتفق الاثمة على ان الامادة فرض والله لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف

الذين هم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد اداء الاسترقاق لم يحرمون على الاسلام اذا بلغوا قال يسلموا قال ابو حنيفة وعلى مالك يحسبون ويتعاهدون بالضرب حبسا الى الاسلام واما ذار ذارهم فيسترقون وقال احمد تنسرق ذارهم وذار ذارهم والشافعي في استرقاقهم قولان اجمعهما لا يسترقون باب البني كاتفق الاثمة على ان الامادة فرض والله لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف

الذين هم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد اداء الاسترقاق لم يحرمون على الاسلام اذا بلغوا قال يسلموا قال ابو حنيفة وعلى مالك يحسبون ويتعاهدون بالضرب حبسا الى الاسلام واما ذار ذارهم فيسترقون وقال احمد تنسرق ذارهم وذار ذارهم والشافعي في استرقاقهم قولان اجمعهما لا يسترقون باب البني كاتفق الاثمة على ان الامادة فرض والله لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف

الذين هم فقال ابو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد اداء الاسترقاق لم يحرمون على الاسلام اذا بلغوا قال يسلموا قال ابو حنيفة وعلى مالك يحسبون ويتعاهدون بالضرب حبسا الى الاسلام واما ذار ذارهم فيسترقون وقال احمد تنسرق ذارهم وذار ذارهم والشافعي في استرقاقهم قولان اجمعهما لا يسترقون باب البني كاتفق الاثمة على ان الامادة فرض والله لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف

الظالمين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا إمامان لا متفقان ولا معترقان وعلى أن الأئمة من قرين  
وانها حادثة في جميع أنحاء بشر وإن الإمام لا يتخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر وإن الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي  
لم يبلغ ولا مجنون وإن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما أمر به ما لم يكن معصية ١٢٧ وإن القتال بدونه فرض وأحكام من ولده

نافذة وأنه لو خرج على  
إمام المسلمين أو عن طاعته  
طائفة ذات شركة وكان  
لم تأويل مشته ومطاع  
فيهم فإنه يباح فطاهم حتى  
يقتلوا إلى امرأته تعالى  
فإذا قاتلوا فكف عنهم  
واختلفوا هل يتبع  
مديرهم في القتال أو  
يخلف على رءوسهم فقال  
أبو حنيفة إذا كان لهم قوة  
يرجعون إليها جاز ذلك  
وقال مالك والشافعي وأحمد  
لا يجوز وأنفقوا على أن  
أموال الجماعة لهم وهل  
يستعان بسلاحهم  
وكرامهم على رءوسهم  
قال مالك والشافعي وأحمد  
لا يجوز ذلك وقال أبو حنيفة  
يجوز ذلك مع قيام الحرب  
فإذا انقضت الحرب رد  
اليهم وأنفقوا على أن  
مال الجماعة من خراج  
أرض أو غيره يذى يلزم  
أهل العدل أن يحسبوا  
به وإن ما يتلفه أهل العدل  
على أهل البني لا ضمان  
فيه واختلفوا فيما يتلفه  
أهل البني على أهل  
العدل في حال القتال من  
نفس أو مال فقال أبو  
حنيفة ومالك والشافعي  
في الجند الرائج وأحمد  
في إحدى روايته لا يضمن  
وقال الشافعي في القديم

وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعقاد الإجماع على أن في الحاققة ثلث  
الدية وهي التي تصل إلى الحوق البطن والمصدر وتقره الفهر والمجنب والخاصة وأنفقوا على أن العين العين  
والأنف الأنف والأذن الأذن والسن السن وعلى أن في العينين الدية كاملة وفي الأنف إذا جردت الدية وفي  
السان الدية وفي الشفتين الدية وفي جموع الأسنان الدية وهي اثنتان وثلاثون سنا وعلى أن في كل سن خمسة  
أبرص وفي العينين الدية وفي التي الواحدة ثلث الدية وفي الأخرى نصف الدية واستشكل المتولي من الشافعية  
وجوب الدية في العينين وقال أبو حنيفة في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لأنه من العظام الداخلة كالبرقعة  
والضلع وعلى أن في الإحضان الأربعة الدية في كل واحد ربع الدية الآتية من مال ما كان ثيابها حكومة  
وأجروا على أن في كل نصفين الدية وكذلك الأبرص والرجل وكذلك أجروا على أن في السنان الدية وفي الذكر  
الدين في ذهاب السمل الدية وفي ذهاب السمل الدية وأجروا على أن في الذراع اليسرى الدية وفي ذهاب السمل الدية وفي ذهاب السمل الدية  
الضعف من دية الرجل الحرام السمل وافق الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى أنها يجب  
عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه  
في ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية المسلم الحر الذي كرهه الله تعالى في حنيفة أنها مؤجلة ثلاث سنين فالقول  
مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم حرمة المسلم الجاني عليه ووجه  
الثاني تعظيم حرمة الجاني فإن الجاني عليه قد نفذت فيه الأقدار عند انتهاء أجله والجاني ترحى توبته والعفو  
عنه إذا أحلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية المسلم مثل دية المسلم الجاني في  
كونها مثلية مع قول مالك في أحدي روايته أنها خمسة فالقول فيه تشديد بالثبوت والثاني فيه تخفيف  
بأنه يس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن دية الخطأ خمسة شهور  
أربعة وعشرون حقة وعشرون شذون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك  
والشافعي إلا أنه أباح سلك ما كان ابن مخاض ابن لبون فالقول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى  
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لا يجوز أخذ الناب والدراس في الديات مع وجود الناب  
مع قول الشافعي أنه لا يجوز له العدول عن الأبل إذا حدث الألتراضى فالقول مخفف والثاني مشدد فرجع  
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجهه القوانين لظاهر لا يخفى على الفطن لأن المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك الجاني  
عليه فإذا وجدنا الأبل كانت هي المقامة والأقضية يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك الجاني عليه وأما  
قدرها الشارع بالأبل لم يكن ما كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الأبل أصل  
في الديات فقد ثبت أو شعر أو لب أو لب الجاني عدل إلى ألف دينار أو ثلثي عشر ألف درهم ومبلغ الدية عند أبي  
حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدية لا تنقطع بقتل  
في الحرم ولا بالقتل وهو محرم للحج أو للعمرة ولا وهو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم محرم مع قول مالك أن الدية  
تلتقط في قتل الرجل وله فقط وصفة التلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي أنها  
تلتقط في الحرم وفي الحرم وفي الأشر الحرم فالقول لم يعظم حرمة المسلم على الحرم فإنه أعظم عند القوم الكعبة  
كما ورد الثاني معظم الولد أبا مع الله تعالى حين ينهي عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم وقوله ولا تقتلوا أولادهم  
والثالث كالأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة في الدين الدية مع قول  
مالك رواية أنه إنهم ما حكومة فالقول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول  
الأئمة الأربعة أن في العين القائمة التي لا يمسح بها ولا يند الشلاء ذكر الأشل وذكرنا في لسان الأخرس  
والأصمب الزائدة والسن الزائدة أو السوداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد أظهر قوله أن في الذكورات

وأحمد في روايته الأخرى يضمن **باب الزنا** اتفق الأئمة على أن الزنا فاحشة عظيمة تؤجر بها الجواهر مختلف باختلاف الزنا لأن الزنا  
تارة يكون بغير زنا تارة يتباهى بها والمؤمن وأنفقوا على أن من شرائط الإحصان الحرمة والبرع والعدل وأن يكون قد تزوج وتزوج بها وصار دخل  
بازر وحبها الشرط انتمعه جميع عليها وإنشاءه وفي الإسلام هل هو من شرائط الإحصان أم لا فقال أبو حنيفة ومالك نعم وقال الشافعي

وأحمد لا يعد الذي عند هبافن كلف فيه شرائط الاحصان فزني بامرأته قلت فيه شرائط الاحصان بان كانت حرة بالغة عاقلة مدخولها في نكاح صحيح وهي مسلمة قوما زانين محصنان بالاجماع عليهم الارجم حتى يتوارى أول يجمع عليهم الخلف قبل الارجم ام لا قال أبو حنيفة وما كان والشافعي لا يجمع وأما الواجب الارجم ١٢٨ خاصة وعن أحمد روايتان أظهرهما يجمع ولو كان الزاني مملوكا قد تزوج ودخل في نكاح

معجم فهل مرجع الاربعة

عليه انه لا يرحم وقال ابو

تور پر جسم (فصل)

قال في الإيضاح وبلغوا  
علم أن السكر من الحبر من

اذا زينا فانهم ما يحجلان كل

واحد منهما مائة جلدة

وهل يضم اليه ما مع الجلد  
المتن: نعم لا قال: أه

مُخَفَّفَةً لِأَنْضَمِّ بِلْهُو

تقریباً غیر واجب ان

راه الامام مصلحه عريم ما  
عالم قريه اريه مقل يواك

محدث تقریب الحار الکبر

الزاني دون الزانية

والتقريب ان ينفى سنة

الى غير بلدته وواله الساعي  
مأجور الانسان الجبان

المكران محمد في حقها

بين الجلد والتغريبت عاما

وقال القرطبي في تفسيره

الحمد الذي عليه الجمهور

انه ينسب مع الجلد كاله

الخلفاء الراشدون الأربعة

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَمُطَاوِسٌ

وقال بن جرير رحمه الله

(فصل) واتفقوا على

ان العبد والامة لا يكمل

حددها داد زیرا و آن حد کل  
آنچه و نیز آنچه و نیز آنچه

وإنه لا يفرق بين الذكر

والاثنى عشر منهم وانهم ما

لاہر جان پل بجلدان

سواء اذ عينا اولم يحصنا هذه

المالك في العيون الى انهم

100

[illegible]

سواء أحسننا أو لم نجسنا ذلك لآلئنا الأبرياء، وكل بعض أهل الصاهر رجلاً إذا أحسننا ذهب ابن عباس ومجاهد

وسعيد بن جبير الى انهما اذا لم يحصنا فلا يحسدان اصلًا واذا احصنا لم نحد بها خمسون حلة وذهب بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب

المالكي في العمون الى انهما كالاحرار سواء ان احصنا لخدمتهما الرجم وان لم يخدمتهما الجبلد جسور وذهب داود الى ان جبلد العبد مائة



والأمة محسنة وذنب أبو بكر إلى أن حد الرقن كحد لغيره فبطل ما تنازعوا فيه وأما في وجوب التبرع بصف حقه ما نقل أبو حنيفة ومالك وأحمد  
 لا يبرأ منه وقول الشافعي والأصح من مذهبنا أنه يبرأ نصف عام **فصل** في اختلافه فيما إذا وجدت شرائط الإحصان في أحد الزوجين  
 دون الآخر صورته أن يبط المسلم زوجته الحرة أو يبط العاقل زوجته الحرة أو يبط البالغ زوجته الصبية المطلقة لوطه

أو يبط الحرة مزرقة  
 فحينئذ أبي حنيفة وأحمد  
 لا يثبت الإحصان لأحد  
 منهما وعند مالك والشافعي  
 يثبتان وعند شراطينه  
 فيه فان زنيا كان الجلد  
 في حصن من لم يثبت له  
 الإحصان والرجم على  
 من يثبت له **فصل** في  
 واختلافه في النكاح هل  
 يقام عليه حلالاً ناقلاً أو  
 حنيفه والشافعي وأحمد  
 يقام عليه الحد وقال مالك  
 لا يقام عليه واختلافه في  
 البرودي إذا زنى وهو محسن  
 فقال أبو حنيفة ومالك  
 لا يبرأ من لأن حدنها  
 حقه لأن من شرائط  
 الإحصان عندهما الإسلام  
 والحسن يجحد عند أبي  
 حنيفة وعند مالك بعاقبه  
 الإمام اجتهدا وقال الشافعي  
 وأحمد ومحسن فيرجم  
 لأن الإسلام عندهما  
 ليس بشرط في الإحصان  
**فصل** في المراءاة العاقلة  
 إذا مكنت من نفسها  
 بمحرم فوطئها أو زنى عاقل  
 بمحرمه قال مالك والشافعي  
 وأحمد يجب الحد على  
 العاقل منهما وقال أبو  
 حنيفة يجب الحد على  
 العاقل منهما دون العاقلة  
 ولورأي على خراصة امرأة

تسلك على يد من تعلقه من الجنابة خوفهم أن يفرغوا الإمام الدية كاملة وإن رأى من ضمهها عن تحمل الدية  
 وعدم عتوها وتجبرها أشرك الجناني منهم في الدية ووجه الرابع أن العاقلة هي سبب تجبره على الجنابة كما  
 قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأما في ذلك أن الجناني من قسم السفهاء دون قسم المبالغة فيه لا يبرؤه  
 له وإن عليه نكاح الدية كاملة على العاقلة لتسلك على يده ولو لا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت  
 الدية لا لتسلك على الجناني قياساً على بقية قواعد الشرع ومن ذلك قول أبي حنيفة إذا كان الجناني من أهل  
 الديوان فذواته عاقلة وقدمت على الصبي في القتل فأنه عاقل والحد يجرى عليه كذا عاقلة السوف  
 أهل سوق ثم قرأته فأنه عاقل فأنه لم يسمع فأنه لم يسمع فأنه لم يسمع فأنه لم يسمع فأنه لم يسمع فأنه لم يسمع  
 فالمراد في ذلك القرع من سوادهم قول مالك والشافعي وأحمد لا يدخل لهم في الدية إلا إذا كانوا أقرب  
 الجناني فالأول مذهب أبي حنيفة وأهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محلة وأهل بلد موطن أهل المصر التي تلي تلك القرية  
 التي فيها سكن الجناني والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أهل الديوان أقرب  
 عطف عليهم بسوادهم ما يسوق إلى عاقلة بسوادهم ما يسوق فكلوا كالصبي في الحية ووجه الثاني ضعف  
 أهل الديوان ومن بعدهم عن حجة الصبي في الدية فلا يجرى عليهم وبسبب ما يجرى عليهم وبسبب ما يجرى عليهم وبسبب ما يجرى عليهم  
 بأهل الديوان من حكم من أثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يسوي بين  
 العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى أربعة وأنه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدر ولا دوى قدر الطائفة  
 والاحتياط قول مالك وأحمد ليس به وعقد وأن ذلك بسبب ما يجرى عليهم وبسبب ما يجرى عليهم وبسبب ما يجرى عليهم  
 فربط على الغنى نصف دينار وعلى المتوسط المال الربع دينار ولا ينقص عن ذلك فالأول مذهب الشافعي فيه  
 تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 وأحمد والشافعي في أحد قوليه إن العاقلة والحاضر من العاقلة سواء في حد الدية مع قول مالك أن العاقلة  
 لا يحد مع الحاضر فإذا كان العاقلة في إقليم آخر سوى الإقليم الذي فيه بقيت العاقلة وبضم  
 اليهم أقرب القبائل من هجرها ورهه فالأول مذهب الشافعي تخفيف بالشرط المذكور فيه فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا مال حائط الإنسان إلى طريق أملاك غيره ثم وقع في شخص  
 فقتله فإن كان طوبى بالنقص فلم يحد مع التمسك من تلف بسببه والإقلاع قول مالك وأحمد في إحدى  
 روايتيه مال عليه الضمان إن لم ينقصه زاد مالك بشرط أن يشهد عليه بالامتناع عن النقص من القدرة عليه  
 ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه إن بلغ الخوف إلى حد لا يؤمن معه إلا تلف ضمن فأنه سواء تقدم طلب  
 أم لا سواء شهدا أم لا ومع قول أحمد في رواية الأخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يضمن فالأول  
 مذهب الشافعي فيه تشديد والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول الظاهر هو ومن  
 ذلك قول أبي حنيفة في صريح أنسان في صريح أو ممتوه وماعلى سطح أو حائط فوقع فأتى أو ذهب عقل الصبي أو من  
 عقل البالغ فسقط أو ثبت الإمام إلى امرأة تستدعيها إلى مجلس الحكم فاجتنب جنيهاً فزعم أو زنى عاقلها فلا  
 ضمان في شيء من ذلك جلة واحدة مع قول الشافعي إن على العاقلة الدية في ذلك كله إلا في حق البالغ الساقط  
 فأنه لا ضمان على العاقلة ومع قول أحمد أن الجنان لا يقرن الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدعي ومع  
 قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا الجدة فإنه لا دية فيها على أحد فالأول تخفيف والثاني والربع  
 فيها تشديد والثالث مذهب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المباشرة بوجه الثاني وما بعده  
 التفرع بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة وإن على العاقلة الدية في ذلك كله إلا في حق البالغ الساقط  
 ضمان عليه لأجل الجنين وعلى الذي ضرب يديه كاملة مع قول الشافعي وأحمد أن في ذلك دية كاملة للجنين

( ١٧ - ميزان - في ) فظننا زوجته فوطئها أو زنى أمي زوجته فاجتنبه امرأة أجنبية فوطئها وهو فظنها زوجته ثم  
 بانتهى الموطأ أجنبية قال مالك والشافعي وأحمد لا حد على الظان والأصح **فصل** في توافق الأئمة على أن البينة  
 التي يشبهها الزنا أن يشهد بأربعة رجال عدول يصفون حقيقة الزنا واختلافوا هل يشترط البعد في الإقرار به قال أبو حنيفة وأحمد لا يثبت

الإنابة لا قرار إلا أن يقر الماقل الماتلغ في نفسه بذلك أربع مرات وقال مالك الشافعي ثبت بأقراره مرة واحدة ولشهد الشهود الأربعة في مجلس متفرقة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في مجلس واحد فانهم كففت وعلمهم الحد وقال الشافعي لأبأس بشر فيهم ونفس أقوام فمن فصل في واختلفوا ١٣٠ في صفة المجلس فقال أبو حنيفة ومالك المجلس الواحد شرط في جبيء الشهود مجتمعين فان جاؤا

متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم كففت يحسدون وقال الشافعي المجلس ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجتمع بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد مدوا وطعنوا جيب الجذب وقال أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماعهم ودواؤه الشهادة فإذا جدهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن جاؤا متفرقين فصل في ولو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد عند الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه وكذا في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه إلا أن يرجع شبهه بعدها فصل في واقفوا على تحريم اللواط وأنه من الفواحش العظام وهل يوجب الحد لقتل مالك والشافعي وأحمد يوجب الحد وقال أبو حنيفة لا يحد في أول مرتبة تكرره قتل واختلافه وجه الحد في صفة فقال مالك والشافعي في أحد قوله واحد في أظهر روايته خذله من جميع حاله ثيبا كان أو بكر أو قال الشافعي في قوله الآخر وهو المرح

دون ذلك في الورع والشفقة والجليلة رب العالمين انتهى الآية على أن القسامة مشروعة إذا وجد قتل ولم يلقه قاتله هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن السب موجب للقسامة وجود قتل فيه موضع هو في حفظ قوم وجانبهم كالخلة والدار ومسيل الخلة والقرية والقتل الذي تنزع فيه القسامة أهم ليست أثر جراحة أو ضرب أو خنق فان كان الدم مخرج من أنفه أو رده فليس يقتل بخلاف ما لو خرج الدم من أنفه أو عينه فهو قتل تنزع فيه القسامة مع قول مالك أن السب المعتبر في القسامة أن يقول المقتول دعي عند فلان هذا ويكون المقتول مانعا لغيره أو كان فاسقا أو عدلا ذكرنا أو أنثى ويقوم لأوليا المقتول شاهد واحد واختلاف أصحابه في اشتراط عدلية الشاهد وذكرنا فيه فخرها إن القسام واكتفى أن يذهب بالقبض والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عن ابن جبر المقتول في مكان واحد داخل من الناس وهي رأسه أو رجل منه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي السب موجب للقسامة اللوث وهو عند فرقة تصدق المديهي بأن يرى قتل في محلة أو قرية صغيرة بينهم وبينه عدوا وظاهرة أو تفرق جمع عن قتل وإن لم يكن بينهم وبينه عدوا وشهادة المصدق عند موت كذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فقة أو كذا فرعي إلى أربع من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عنه جميع أسنة الخاص والعامة بأن فلا تقاتل فلا ناوم اللوث وجود تلطخ بالدم أو سلاح عند القتل ومن اللوث أيضا أن يزعم الناس عوض أو في باب فوجد بينهم قتل وكذا لو قاتل مديان والقيم الحرب بينهم وأنكشفوا عن قتل فهو لوث في حق الصف الآخر ومع قول أحمد لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون من المقتول ومن المديهي عليه لوث واختلاف الروايات عنه في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف الآخر والعصبة خاصة كإبن القتيال من طائفة الدماء وكإبن أهل البني وأهل اللد وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول أن فلا تقاتل فلا يكون لوثا لا عند مالك فإذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الآية خلف المدعون على قاتله تخمين بينا واستقرأه إذا كان القتل عمدا عند مالك وأحمد وأما عند الشافعي فالجديد من مذهبه أنهم يستقرون دية مغفلة اه كلام الآية في بيان السب موجب للقسامة فتأمل فيه تجد به ضمير يثد في الأخذ بدم المقتول وبهضم مخفف في الأخذ بدمه

حد حذر الزنا فزقي بن الذر والكتب قبل المحض إلى جرم وعلى الذكر الخلد وعن أحمد مثله واقفوا على أن البتة على وبسكتي اللواط لأنت لا نية كازن لا أبا حنيفة فائتبا بالشاهدون فصل في ومن أتى بهيمة قال أبو حنيفة ومالك يزرع من الماشي رواه أحمد والشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه الحد بخلاف الباكر والناثيو وهو الثاني أنه يقتل بكرًا كان أو ثيبا والثالث يزرع وهو المرح الغسقي

• وعن أحمد وروايان أبي خنيس راجعه من أصحابه أنه يزرر • واختلفوا في أهمية الموطأ فقال مالك لا تخرج بحال وقال أبو حنيفة أن كانت الروايات في حديثه والأقوال في أصحاب ثلاثة أوجه أحدها هو والأصح أن كانت مما يؤكل في حديثه والأقوال في أصحابه مطلقا وأما أن لا تخرج مطلقا وقال أحمد تخرج سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل أو لغيره يؤكل ١٢١ وعلى الروايات فيمن أصحابه وهل

ويكتب في البداية أخذ بالاحتياط لدم الماتم بالقتل لا يخرج عن ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه والحي برحمة الخبير والمساعد على قيام شعائر الدين فإن انظرط العبد أو ولد كور في الشاهد فقد راعى حتى ألحق ورحمته ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حتى الميت ورحمته والله أعلم ومن دخل في قول الشافعي ومالك وأحمد أنه يبدأ بأيمان المدعى في القسامة لا بأيمان المدعى عليهم فإن نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعي عليه بخسعين يمينًا ويرى قول أبي حنيفة أنه لا يشترع اليمين في القسامة إلا على المدعي عليهم فإنه لا يثبتوا شخصًا بعينه بدعوى عليه حلف من المدعي عليهم بخسعين يمينًا من غير أن يختارهم المدعون فيلفظون بالله ما قلنا ولا علمنا به قالنا فإنه لم يكونوا بخسعين كررت اليمين فإن نكلت الأيمان وحيت الأدعية على عائلة أهل الحلة وبازن المدعي عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قل ولا يعلمه بخسعين من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه البدء بأيمان المدعى في القسامة ظاهر لأنهم هم الذين يطلبون أخذ النازار ووجه كون اليمين لا تشترع إلا على المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيملكون تبرأ أصحتهم • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين الأول إذا كانوا جماعة نعمت الأيمان بينهم بالحساب على حسب الأثر مع قول أبي حنيفة أن الأيمان تكرر على يد الإدارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة فالأول أنه تخفيف على الأولياء والثاني أنه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين لا يخفى على القطن • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القسامة تثبت في العبد مع قول مالك في أحدهما وأثبتتها لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حرفة الأدنى المسلم من حيث هو ووجه الثاني أن حرفة العبد تنقص عن مثل ذلك لحاقهم بالأموال في كون السبيل له معهم شرًا وهم كنف شاة بخلاف الأحرار فإن الشارح نهى عن بيع المحرور وكل غنمه بديانته نظم حرمته عند الله تعالى • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أيمان النساء لا تنفع في القسامة مطلقا لا في عتده ولا في خطامه قول الشافعي تنفع مطلقا في العمد والخطأ وأنهن في القسامة كالرجال ومع قول مالك أن أغناهن تنفع في الخطأ دون العمد فالأول تخفف على النساء مشدد على المتمر والثاني عكسه والثالث معتدل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه الأقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب بكسارة القتل

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ الذي يمكن المقتول ذمًا ولا عداوة على أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصدية شهرين متتابعين وتقدم قول أبي حنيفة أنه لا يشترط الأيمان في كفارة الظهار وغيره لعدم جملة المطلقات على المقيدة إنما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة يجب الكفارة في قتل الذي على الإطلاق وقيل في العبد المملوك على المشهور مع قول مالك لا يجب كفارة في قتل الذي فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في وقوعه من ظلمة بأن يكون صلى الله عليه وسلم بجميع يوم القيامة في شوقه من ظلم ظمًا كنت جميع يوم القيامة انتهى فإذا كان هذا فحين ظلموهوا باخذهم أو بكافة في عرضه مثلاً فكيف ينقض قتل غيره قتل أو ما يؤوب الكفارة في قتل العبد المسلم فله خمر في وجهه على الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأراقة من أواخر ما أتاكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مختصر نصارى يقول ذلك بتكليف لا بكاد لسانه يشير كما ورد ومن وصى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختصر وجب احترامه كل

بالانفاق إلا ما يحكي عن أبي حنيفة أنه قال لا يجد عليه ولو وطع أمته المروجة فهل يجد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجد وعن أحمد وروايان • فصل في اتفق الأئمة على أن شهود الزنا إذا لم تكمل أو بسبب ما فهم قد يحدون الأفيقون للشافعي واتفقوا على أنه إذا شهد اثنتان أن زني بها مطلقا وعقران أن زني بها مكره فلا حد على واحد منهما ولو شهدا اثنتان على أنه زني بها في هذا الزاوية وثانان أنه زني بها في زاوية أخرى فقال أبو حنيفة وأحمد تقبل هذا الشهادتين ويجب الحد وقال مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد والشهادة في القذف والزنا وشبههما لا تسرع في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة معترضان قال أبو حنيفة لا يسرع ذلك بسد فظنوا بالبدعة التي يمكن تأخيرهم بسد عن الإمام وقال الثلاثة تسرع ولو أقر على

نفسه بذلك بعد عدة قال أبو حنيفة يسمع أقراره بذلك إلا في شرب الخمر خاصة وقال الأئمة بسمه أقراره في الكل **فصل** في الحاكم إذا حكم  
بسم الله ثم قال إن الشهود دقيقة أو عبيد أو كفار قال أبو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك إن قامت البينة على نفسه لم يضمن المالك لم يضمن  
قامت البينة على الشرب والكفر ١٣٢ ضمن انتفريقه وقال الشافعي في عليه ضمان ماحصل من أثر الضرب **فصل** في وما يستوفيه

الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قول الله جل وصى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور بخمسة كاختداه بغير حق وكألفه بدينه بغير الكفارة  
كتكفيره ودفنه وأدامات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه مرق الدم في الجمل من حيث كفر بالله  
وتكفيره لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايته لا يجب  
الكفارة في قتل المقيم قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول يخفف والثاني مشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في أمر القاتل عبدا بالقتل أول الذمة إذا عفا  
الأولياء عن قتله لئلا يذهب فلا زاد على ذلك ووجه الثاني أن العبد إذا عفا عما كان قتله خطأ فكانت  
الكفارة هي التي عما كان قتله خطأ ويكون قول من قال لا تجب الكفارة على الثائب من عدم تعدد القاتل  
كأول في عبود السهوانه بين العبد لمن ترك ذلك البض عبدا وقال أولهم باب عبود السهوانه وأما جري  
على الثائب فليس بختم بمدرك وملحق ومن ذلك قول الشافعي وأحمد تجب الكفارة على الكافر إذا قتل  
مسلم أو خطاطم قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تفرعه  
الكفارة والثاني يخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول التناظر على الكافر كما أمرنا  
الربا لنفر من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وتوحي  
الذات به والكافر ليس بأهل لذلك لأنه لا يظهر إلا بغيره النار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة وقد  
سمعت شهاب بن شيخ الإسلام كرمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب  
وقع له ذنبه فتكون الكفارة كالتبر المسامح من وقوع الذنب ما بعد كما ورد في زني أن الله ما يرفع  
قيصر على الزاني كإفالة فيمنع من وقوع العقاب وكان هذا من جملة أخذ العمان بيد صاحبه إذا وقع في  
مخاطرة انتهت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل ماعقول أبي  
حنيفة أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول  
نسبته إلى قتله الخطأ في الجملة ولو خوف الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيس والغفل لما كان قدرا  
على قتل أحد عاده مع كون المجنون رجما عاقل أسباب الجنون بأكمله طعاما لا يناسب مزاجه مثلا فكان  
تقرب به الكفارة من باب التواضع بما ليس عند من يقول به من الأئمة وسمعت سيدي عبد القادر الشطوطي  
رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجنون أحد لم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المجنون لم يقرب في جذبه بل  
جذبه الأقدار الإلهية إلى حشرة الحق تعالى بعنف لشدة عقابه كما كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما  
المجنون فربما عاقل السبب باستعماله طعاما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة  
أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم  
يؤخذ به أعلم ما هو سمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف  
ولو صبي أو مجنون فانافأ فعله ما من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
والشافعي في أصح قوليهما وأحمد في أحدي روايته أنه لا يجزئ إلا طعام في كفارة قتل الخطاطم قول الشافعي  
وأحمد في الرواية الأخرى أنه يجزئ ولو كان لا يجزئ في كفارة قتل المجنون فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمته لأن من نكح الكفارة بغير ما عاقل قيمة فإلزامه الطعام ووجه  
الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يرض بملغ الأطعمة ومن ذلك قول  
مالك والشافعي وأحمد أنه لا تجب الكفارة على القاتل بالسبب كن تدعي بغير بر وأصب سكين ووضع حجر في  
الطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب مطلقا وإن كانوا قتلوا أجمعوا على وجوب الذية في ذلك فالأول مشدد

الامام من الحدود  
والخصاص ويخطئ فيه  
قال أبو حنيفة أرش خطا  
الامام في بيت المال وعن  
الشافعي وأحمد كذلك  
وعنه ما على عاقله  
وقال مالك هو مدبر  
**فصل** في انتفك الأئمة  
على أنه لا يجوز زلزل  
أن يطأ حار بقوسه  
وأن أذنته وهل يجب  
المسد بذلك مع العلم  
بالقصر قال أبو حنيفة  
أن قال ظننت أنها تحل لي  
فلا حرج عليه وإن قال  
عليها بالقصر حد وقال  
مالك والشافعي ومحمدان  
كان يشار بهم قول أحمد  
يحمل ما به جلدته ففصل في  
هل السديد أن يقيم الحد  
على عبده أو أمته أم لا  
قال مالك في المشهور عنه  
والشافعي وأحمد ذلك  
إذا قامت البينة عنده  
أو أقر بين يديه في الزنا  
والقذف وانتهر وغير  
ذلك وأما السرقة فقال  
مالك وأحمد ليس السبد  
القطع ولا يوجب الشافعي  
في ذلك وجهان أحدهما  
في الزنا وضمة أن له ذلك  
لاطلاق الخمر ومنهم من  
قطع به وقال أبو حنيفة  
ليس له ذلك في الكل بل  
برده إلى الامام أو نائبه

فإن كانت الأئمة زوجه قال أبو حنيفة وأحمد ليس السبد بهما بل هو إلى الامام أو نائبه وقال الشافعي ومالك  
لأنه في ذلك حال **فصل** في الرضا في الزنا والحد والحد لا يرض طاهر وج والامور وقوله أكرهت  
أو ما ثبت بغيره قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته لا يجب عليهم حد ولا مال إذا كانت شقية ليست بغيرية فأنهم لا يميل

فولما في الشبهة والغيب الان يظهر ان ذلك كجهتها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر معه صدقها في باب القذف في اتفق الاثمة على ان الحر  
 اما قبل البايع المسلم المختار اذ اتفق حرا عاقلا بالغ الماعظ فقام بحديثنا اوجرة بالماعة عالة مسلمة غنية غير ملاعنة لم تحذف في زنا برص الزنا  
 وكانافي غير دار الحرب طلب المغنوف بنفسه اقامه لحداته يلزمه ثمانون جلدة وانه لا يزيد على ثمانين ١٣٣ وحدا العدد في القذف نصف حد

الحر عند كافة الفقهاء وقال  
 الارواحي حد العمد مثل  
 حد الحر ولا يحد الحر في  
 قذف عبده عند كافة  
 الفقهاء وحكى عن داود  
 ان قاذف الامة والعبد  
 يحد وانفقوا على ان  
 القاذف اذا قذف عبده على  
 ما ذكر ان الحد سقط عنه  
 وان القاذف اذا لم يقذف  
 لم تقبل له شهادة  
 في فصل في اختلافنا  
 لو قذف جماعة فقال ابو  
 حنيفة ومالك في المشهور  
 عنه يحد لمبايعهم حدا  
 واحد او يحد لهم بكعة  
 واحدة وان سككت  
 والثاني قول ان يظهرها  
 يجب لكل واحد حد  
 وعن احمد وابان  
 المنصورة عند اصحابه وهي  
 قول قسديم الشافعي انه  
 قذفهم بكعة واحدة اقيم  
 عليه حد واحد او كلمات  
 فلكل واحد حد الثانية  
 ان طاب الوه متفرق حد  
 لكل واحد منهم حدا  
 في فصل في التبريض  
 لا يوجب الحد عند أبي  
 حنيفة وان نوى به  
 القذف وقال مالك وحيب  
 المدعي الاطلاق وقال  
 الشافعي ان نوى به القذف  
 وقضيه هو وجب الحد  
 وعن احمد روايات

والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الخلق السبب بالباشرة ووجه الثاني عدم المالحقة  
 هو والله تعالى أعلم  
 في كتاب حكم الشعر والسحر  
 أجمع الاثمة على تحريم الشعر وهو عزام ورق وعقد تؤثر في الابدان والنفس والقلوب فحرم وبقول  
 وتفرق بين المرأة وزوجه قال امام الحرمين ولا يظهر الشعر الا على بدافسق كالاظهار الكرامة الاعلى بدون  
 وذلك مستند من اجماع الامة وقال مالك الشعر زينة قاذف الرجل انا احسن الشعر قتل وتقبل قوله وقال  
 الثوري اثبات الكاهن وتعلم الكهانة والتحريم والضرب بالرحل والشعر وتعلم احرام النصف الصريح وقال  
 ابن قدامة الحنفية حكم الكاهن والضرب بالرحل عند احمد ان يحس حتى يموت او يقتل قال وما الذي يرمي على  
 المصروع ويرغمه ان يجمع الحن وانهم يطعمونه فذكره اجماعنا في الشعر دورى ان اجد توقف فيه كما  
 وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يحد عنه من يداه في قتال الشافعي الله عما يضرب به عن يمينه ان  
 استطعت ان تنزع اخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلاف الاثمة في ينظر  
 الشعر ويعلمه هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يكفر بذلك ومن اجماع ابي حنيفة من قال ان  
 تعلمه لعنته لم يكفر وان تعلمه معتقدا حوازه او معتقدا له بغيره كفر وان اعتقد ان الشافعي تعلم للساير  
 ما يشاء وكافر وقال الشافعي من تعلم الشعر قلنا له صف لنا شعره فان وصف ما وجب الكفر مثل ما اعتقده  
 اهل بابل من التقرب الى الكواكب السبعة وانما تعلم ما ليس منها فهو كافر وان وصف ما لا وجب الكفر  
 فلا يكفر الا ان اعتقد اباحة الشعر ومن الشعر حقيقة قال الاثمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة ولا لتأثيره  
 في الجسم و قال ابو جعفر الاسدي ان من الشافعية هذا ما وجدته عن الاثمة في هذا الباب من مسائل  
 الاجماع من كلامهم في حد الشعر وحقيقته واما حكم السحر فقال مالك واجدانه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله  
 فاذا قتل شعره قتل عند الاثمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد تعلمه بشعره وانما يقتل اذا تكرر ذلك منه  
 وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقرأه قتل انسانا بغيره فالاول الذي هو قول مالك واجد مشدد وكذلك قول  
 الثلاثة انه يقتل اذا قتل بشعره والثاني الذي هو قول ابي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
 ووجه القولين راجع لاحتماد المجتهد فان ادى اجتهد ادى قتل السحر بمجرد تعلمه الشعر واستعماله قتله والا  
 تركه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السحر يقتل حدامع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد والثاني  
 مخفف ووجه الاول قول الاثمة ان القذف في الشعر حتى الله وجه الثاني ان القذف فيه حتى اتلف فرجع  
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة في المشهور رعة ومالك واجد في أظهره روايته لا تقتل  
 توبة السحر ولا تسع بل يقتل كذا يدين مع قول الشافعي واجد في رواية الاخرى انه تقتل بتهه فالاول مشدد  
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول بعض الاثمة ان الشعر لا يصح الامن كافر  
 لان الارواح التي تصنع على القتل قد أخذت كرامها على اليهود والنصارى الان اخرج من دين الاسلام  
 ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى عن هاروت وماروت انهما لا يعلمان احدا الصريح حتى يتولاهما فانهما حتى فتنة فلا  
 تكفر ووجه القول الثاني انه ليس السحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قل الله تعالى وتوبوا يصح ان يكون  
 الحكم في التولين راجعا الى اجتهد المجتهد فان رأى بقاءه مشددا راعى المسلمين من قتله فتسله ولم يقتل بوجه  
 والا قبل بوجه وركه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الساجر من اهل الكفا لا يقتل مع قول ابي حنيفة  
 انه يقتل كما يقتل الساجر المسلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكم ذلك اجمع  
 لا امام الا عظم اوزاناه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان حكم الساجر من النساء حكم الساجر من الرجال  
 مع قول ابي حنيفة ان المرأة الساجرة تحبس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة

أنه رما وجب المدعي الاطلاق والاخرى كذهب الشافعي ولو قادم في يانبطي اوبار وى اوبار برى واقاربى باروى اوبار وى اوبار  
 ولم يكن في آياته من هذه صفة لعامة الحد عند مالك قال ابو حنيفة والشافعي واحد لا حد عليه في فصل في وجوب القذف عند ابي حنيفة حتى يثبته  
 غزو رجل فليس القذف ان يسقط وان لا يبري منه وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي هو حتى يلقنوف فلا يستوفى الا بغيره وله اسقاطه

وان يبرئ منه موثوق عنه وهذا قول مالك في المشهور عنه انه قال متى رفع الي السلطان عليك التوفيق الاسقاط وعن احمد وابان  
 انهم هما الحق لا ريب في فصل كقولنا لا تقذف أنت بعد فقال المذوق بل انما هو ان كان التوفيق ظاهرا لحرية فلا كلام ان القاذف  
 محتاج الى السنة على قوله وان كان المذوق ١٣٤ معروفا بالرقم ذكر عنه انه عني فانه يحتاج الى الدينة وان كان امره مجر ولا يفي

القاذف السنة عند مالك  
 والشافعي قولان أحدهما  
 انه عليه السنة **فصل**  
 وحديث القذف موثوق  
 عند مالك والشافعي غير  
 ان مذهب الشافعي فيمن  
 يرثه ثلاثة أو جهة أحدها  
 جميع الزينة من الرجال  
 والنساء والثاني فهو الانساب  
 فيخرج منه الزوجان  
 والثالث المصبات دون  
 النساء وقال ابو حنيفة  
 لا يورث بل يسقط بموت  
 المذوق **كتاب السرقه**  
 اختلف الأئمة في مصاب  
 السرقه فقال ابو حنيفة  
 دينار وعشرة دراهم  
 أوقية أحدهما وقال مالك  
 وأحد في أظهر الزوات  
 عنه ربع دينار وثلاثة  
 دراهم أوقية ثلاثة دراهم  
 وقال الشافعي هنو ربع  
 دينار من الدراهم  
 وغيرهما أو جعلوا ان  
 السر زعمت في وجوب  
 القطع ثم اختلفوا في صفته  
 فقال ابو حنيفة كل  
 ما كان خزائني من  
 الأموال كان خزائنيها  
 وقال مالك والشافعي وأحد  
 هو مختلف باختلاف  
 الأموال والرقب معتبر  
 في ذلك واختلفوا في القطع  
 بسر قما يسرع اليه  
 انفساد فقال ومالك

الميزان • ووجه القواين واجمع الى الاحتداد بالجهنم أروى الامام الاعظم وابان والله سبحانه وتعالى أعلم

**كتاب الحدود والسببه المرتبة على الجنابات**

وهي الرد والابتن والازنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشراب الخمر اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

**باب الرد**

وهي قطع الاسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقذا فحق الاثم على ان من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل  
 الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويتظاهر بالاسلام وعلى ان اذا ارتد أهل بلد قتلوا وصارت أموالهم  
 غنيمة فاما ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفت فيه فحق ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد يقتل  
 قتله في الحال ولا يترقب على استنابته واذا استناب فليقتل على الان طلب الامهال فيعمل ثلاثا ومن أصحابه  
 من قال انه يعمل وان لم يطلب هو الأله واليه وقال مالك يجب استنابته فان تاب في الحال قتلت وتبته وان لم تب  
 أمهل ثلاثا فله يتوب فان تاب والا قتل وقال الشافعي في أظهر قوله يجب استنابته ولا يعمل بل يقتل في الحال  
 اذا عمر على ردته وعن احمد روايتان أحدهما كذب مالك والثانية لا تجب الاستنابة وأختلفت الروايات عنه  
 في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال قال عطاء ان كان  
 على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا ثم أسلم ارتد فانه يستتاب وحكى عن الثوري انه يستتاب أبدا  
 فقول أبي حنيفة والشافعي مشددا لا في الامهال عنده إلى حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول  
 مالك كذلك من حيث الامهال وجوب الاستنابة وكذلك أحد على الروايتين عن احمد وقول الحسن مخفف  
 وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب أبدا ولا يقتل فرجع الامر إلى مرتبي  
 الميزان وتوجه هذه الأقوال كلها ظاهر • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال  
 مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة لا تحبس ولا تقتل فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبي  
 الميزان • ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم لم يبدل دينه فاقوله يجعل من شاملة الذكروا لاني وجهه  
 الثاني جعل من خاصة بالرجال وانضافا للمرأة لا تظهر في دين الاسلام كبير خلل برذنها ولا تحارب عن دين  
 الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجال • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أشهر روايته وهو الظاهر من مذهب  
 مالك انه تعذر رد الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا تعذر رد الصبي المميز وعلى رواية الأخرى عن احمد فالاول  
 مشددا على الصبي في حجة ردته والثاني مخفف عنه بعدم مجتمعا فرجع الامر إلى مرتبي الميزان • ووجه الأول  
 مراعاة حكم الاكر واحكاما على الحق تعالى يوم السبت بركم وجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام معا  
 لان ذلك هو مناط التكليف لكل منهما وجه • ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايته واستناب صاحب  
 الشافعي في الامع من خمسة أو حان توبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحد أبي حنيفة في رواية الأخرى  
 انه يقتل ولا يستتاب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبي الميزان وجه الأول الحاقه  
 بالكافر الأصلي وجه الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجبهة طاهر اختلف الكفار المطلق  
 والله تعالى أعلم • ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وارزاد بل لم يصمداد حرب حتى يجمع فيه ثلاثة  
 شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبقى فيهم اسم ولا ذبح بالابان الأملي وان يكون متاعا لدار الحرب  
 مع قول مالك ان يظهر أحكام الكفر في بلد تصمداد حرب بيوهم فذهب الشافعي وأحد فالاول فيه تخفيف  
 بالشرط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك  
 انه اذا ارتد أهل بلدا ليجوز ان تقتل ذرارهم التي حدث منهم بعد رد دوله يسترقون بل يجرون على الاسلام

والشافعي وأحد يجب القطع في مال الذي يقطع في مثله بالهيمه وقال ابو حنيفة لا قطع في مال بلغت فيه ما يسرق منه نصبا ومن  
 سرق ثرا ملنا الشجر ولكن عمر بن الخطاب قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمته وقال أحد يجب قيمته دفعتين وان تقو على انه يسقط  
 القطع عن سارقه وعلى قطع سارق المخطب قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت فيه المسرق نصبا وقال مالك والشافعي وأحد يقطع اذا بلغت

فمنه نصا واهل لقطع جاحد العار به قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع وقال احمد قطع فصل كذا في الاثمة على ان اذا اشتراك جماعة في مرقف فحصل لكل واحد منهم نصيب ان على كل واحد منهم القطع فان اشتركوا في مرقف نصيب فقال ابو حنيفة والشافعي لا قطع عليهم وقال مالك ان كان مما يحتاج الى تعاون عليه قطعوا وان كان مما يمكن الواحد الانفراد ١٣٥ يحمله فتقول ان اصحابه وان اشتركوا

واحد بشئ ائخذ لم يقطع احدهم الا ان يكون فيه ما اخرجه نصا او ائخذ الى ما اخرجه غيره وقال احمد عليهم القطع سواء كان من الاشياء الثغيلة التي يحتاج الى التعاون عليها كالساحه وشعرها او كان من الاشياء الخفيفة كالشئ ونحوه وسواء اشتركوا في اخراجه من الحرز دفعه واحدة او انفراد كل واحد منهم باخراج شئ منه فصار مجموعهم نصيبا ولو اشترك اثنان في ثقب فدخل احدهما فاختد المناع وتناول الآخر وهو خارج الحرز او رمى به اليه فاخذته قال مالك والشافعي و احمد القطع على الداخل دون الخارج وقال ابو حنيفة لا قطع على احدهما ولو اشترك جماعة في ثقب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم نصبا ولم يخرج الباقون شيئا ولا عاونا في الخارج قال ابو حنيفة و احمد يجب القطع على جهاتهم وقال مالك والشافعي لا يقطع الا من اخرج ولو ثقب رجلان حرزا ودخل احدهما وقرب الداخل المناع الى الثقب ورثه فادخل الخليلج

الى ان سئل وقال لم يسلموا وحسوا وذهبوا الى ان الضرب جاحد بالاسلام واما دراري ذراريهم فسترون وقال احمد شترق ذراريهم وذراري ذراريهم وقال الشافعي في اصبح القولين انهم لا يسترون فرجع الامر الى مرتدي الميزان والله تعالى اعلم اتفق الاثمة على ان الامام مقرر في ايه لا يدين المسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا ايمان لا متفق ولا معتقد فان وعلى ان الاثمة من قرئش وانما حاز في جميع احوال قرئش وان لا امام ان يستخلفه ولا خلاف في جواز ذلك لا امام ابي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا يجوز لامرأة ولا كافرو ولا صبي لم يسلم ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن معصية وعلى ان احكام الامام واجبا عليهم ولا نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم نوابيل شعبة ومطاع منهم فانه يباح للامام تنظيم حتى يفيروا الى امر الله تعالى فاذا قوا وكف عنهم وعلى انما اخذته النفاذ من خارج ارض او خرج بقدر يلبس اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما بلغه اهل العدل على اهل الذي لا يخاف في هذا ما وجدته في باب من مسائل الانفاذ و اماما خلفه وانيه فن ذلك قول مالك والشافعي واجدته لا يجوز ان يتبع مذهبهم وان يذنب على جرمهم من قول ابو حنيفة لا يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف ارجع الامر الى مرتدي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي والشافعي في الجديد اخرج واحد في احدى اهل الذي على اهل العدل في حال الفتنة نفس او مال لا يضمن من قول الشافعي في القديم واحد في اية والاخرى اية يضمن فالقول مخفف والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتدي الميزان ووجه الاول طلب تالف اهل الذي لطاعة الامام العادل بالاحسان ائذ لم يضمنهم مائة ثوبه ووجه الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمته على اهل الذي لا تقوم هيبته في قلوبهم ولا يخبروا به بذلك على اهل الذي لا يملك من القولين ووجه صحيح

### باب الزنا

والله تعالى اعلم

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحدونه مختلف باختلاف الزنا لان الزاني تارة يكون تكرارا وتارة يكون نصبا وهو المحصن واتفقا ايضا على ان من شرائط الاحسان الحرية والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج تزواجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشرط الخمسة مجمع عليها واتفقا على ان من كلف في شرائط الاحسان ثمة في امر ائذ كلف فيها شرائط الاحسان بان كانت حرة وبالفة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فبما زنا انان محصنات عليهم اهل الجن حتى يتعاونوا على البكر من الحرز ان ائذنا فعليه ما للحد كل واحد منهم مائة جلدة وعلى ان العبد والامانة ائذنا لا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما مائة مائة جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا اهل محصنات خلا فالبعض اهل الظاهر كسبائ في مسائل الخلاف واتفق الاثمة كاهم على ان البينة التي يثبت بها الزنا ان تشهد اربعة رجال عدول بجمع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وتوافقوا ايضا على تحريم اللواط وانه من القواش العظام وانه الحش من الزنا وعلى ان البينة على اللواط لا تكون الا اربعة كشهود الزنا الا بالاحنية فانه اثبتوا شاهدان واتفقوا على انه اذا عدل على محرم من الزنا او النسب فالعد باطل واتفق الاثمة على انه لو استأمر امرأة لزنى به فانه فعليه الحد الا ما يحكي عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقا على ان شهود الزنا ائذ لم يكملوا اربعة منهم فدفعة عليهم الحد الا في قول الشافعي وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بها طاعة و آخران انه زنى بها

بده فخرج من الحرز قال ابو حنيفة لا قطع عليهم مائة قال مالك لا قطع الذي اخرجوه ولا واحد في الداخل الذي قره له اصحابه فتقول ان الشافعي قولان الصحيح بقطع الفرج خاصة وقال احمد عليهم القطع جميعا وان ثقب احدهما الحرز ودخل الآخر اخرج المثل فلشافعي قولان اصحهما لا يقطع فصل كذا في لو سرق حارسا ائذ لم ياله قال ابو حنيفة والشافعي لا يقطع وقال مالك يقطع واختار بعض اصحابه انه لا يقطع وعن احمد روايتان الظاهر لا يقطع ولو سرق معهما قال ابو حنيفة و احمد لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع واحد يقطع

وقال أبو حنيفة متوحدا لا يقطع ومن سرق من متاركة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصا قال الشافعي وأحمد يقطع وقال أبو حنيفة وما لك لا تقطع **فصل** في  
ومن سرق وقطعت يده إلى غير سرق نائبا قطعت رجله اليسرى بالاتفاق فلو سرق نائبا قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته لا يقطع أكثر من  
يدور رجل بل يحبس ومذهب مالك ١٣٦ **فصل** في الشافعي أنه يقطع في الثالثة يسرى يده وفي الرابعة ينجى رجله وهي الرواية الأخرى عن أحمد

مكره فلا حدة على واحد منهما وكذلك ثاقفة وعلى أن الشهادة في القذف والنار وأشرب الخمر تميم في الحال  
واتقى الائتحة أنه لا يجوز للرجل وط عارية تزوجه ولو أذنت له في ذلك هذا ما وجدته من مسائل  
الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة وما لك أن من شرط الإحصان الأسلام مع قول  
الشافعي وأحمد أنه ليس من شروط الإحصان الأسلام فعند الذي عندهما قال لا تخفف على الذي والثاني  
مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الرجم تطهير والذي ليس من أهل التطهير بل  
لا يظهر الأجر فيه النار ووجه الثاني تخفيف المذاب عليه في الآخر وأخذ في دار الدنيا من حيث أنه محتاط  
بفروع الشرع لا سيما ما تضمنه الذي ألتنا • ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك والشافعي وأحمد في إحدى  
رواياته أنه لو نزل بكرا ثم نزلت به جميع عليه الملد قبل الرجم وأما الواجب الرجم خاصة مع قول  
أحمد في إحدى رواياته أنه يجمع عليه الملد قبل الرجم فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى  
مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع إلى اجتداد الإمام ويصح حمل الأول على من حصل عنده شهدة فقدم على  
ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك المبلغ في تطهيره • ومن ذلك قول الإمام لا يبعث الأبر بعتان الأولى  
إذا كان علوا وكذا في زوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يرجع مع قول أبي حنيفة فالأول تخفف عنه والثاني  
مشدد ووجه الأول نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوة المخبرمة عادة لا يلحق به ووجه  
الثاني إجماعه على الرجوع إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الإمام الثلاثة أن الزاني الحر من المكره  
يجمع في عقوبته من الجلد والتغريب عاما كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم • وقال عطاء  
وطاوس مع قول أحمد في أنه لا يعرض النفس إلى الجلد وجوابه أن التغريب راجع إلى رأي الإمام فان رأى في  
التغريب مصلحة تغريبها على قدر ما يرى وعن مالك أنه يجب تغريب الزاني دون الزانية وهو أن ينفي سنة إلى  
غير بلده فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول تفتيح الزاني عن الزانية ورحمته فيمنع من المسكان الذي حمل له منتهى الذي بالتعبير  
كتمارأة أهل بلده وحاربه ووجه الرواية الثانية لما كان المرأة الغالب عليها جلوسها في تعريضها وخباياها  
وقل من يعرفها حتى يعبرها عما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس في الحرف والصنائع  
والمساجد وغير ذلك فكل من رأى تذكر واقعة وأزدرأه يحصل له الأذى وإن غيره الأمر بما عجزه رآه  
توجيه قول أبي حنيفة في قوله أن ذلك راجع إلى رأي الإمام فان رأى يشمل ضمن التغريب إلى الملد وتكره  
• ومن ذلك قول الإمام لا يبعث الأبر بعتان الأولى لا يبعث الأبر بعتان الأولى لا يبعث الأبر بعتان الأولى لا يبعث  
ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم لم يجمعوا فلا يحدان أصلا وإذا أحصنا لحدهما جاسون حادثة  
وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عند الوهاب في العيون إلى أنهما كالأحرار سواء أحصنا أحدهما  
في حرمان أحدهما لم يحدهما الملد جاسون وذهب داود إلى أن حادثة العدة ما لا يحد العدة والأمة جاسون وذهب أبو ثور  
إلى أن حادثة الرقيق لم يحد لها الملد جاسون فذهب حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وابن عباس ومنهم من فصل  
والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور والذي هو الغالب مشدد والاربع فيه تشدد على العدة  
دون الأمة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر لما لا قول داود فان وجهه أن الذكر أحرأ على  
الزنا من الأمة لأنه إذا ما عتد هامن الحياء عادة على ما عتد الذكر ولد كقدرت على إخفاء عمتها للجوامع مع  
انها تزعم على الذكر في الشهوة تسعين ضعفا والله أعلم ومن ذلك قول الإمام الثلاثة أنه لا يجب التغريب في الزنا  
العدو الأمة مع قول الشافعي في أصح القواين أنه يغرب نصف عام فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول دناءة نسبه للعبد فلا يثأر بالمارك كل ذلك التأثر كالأحرار  
ووجه الثاني أنه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الأحكام وصحت شيخ الإسلام ذكر باربعه الله

**فصل** في كل من ثبت حد  
السرقه بأقرار السارق  
مرة قال أبو حنيفة وما لك  
والشافعي يثبت بأقراره  
مرة وقال أحمد لا يثبت  
الأقراره مرتين وبه قال  
أبو يوسف **فصل** في  
أنفقوا على أن العبد  
المسروق إذا كانت بقاءة  
فأنه يجبر ردها ومسل  
يجمع على السارق وجوب  
الشرم والقطع إذا تاب  
المسروق قال أبو حنيفة  
لا يجتمعان فان اختار  
المسروق منسه الغرم لم  
يقطع وان اختار انقطع  
وأستوفى لم يغر السارق  
وقال مالك أن كان السارق  
موسرا وجب القطع  
والغرم وإن كان مغمرا  
لم يجمع عليه بل يقطع  
وقال الشافعي وأحمد  
يجتمعان فيقطع ويغرم  
القيمة **فصل** في كل  
يقطع أحد الزوجين  
يسرقه مال الآخر قال أبو  
حنيفة لا يقطع أحدهما  
بسرقة مال الآخر سواء  
يسرق من بيت خاص  
لأحدهما أو من البيت  
الذي فيه قال مالك  
يقطع من سرق منهما إذا  
سرق من سرق خاص للسرق  
منه فان سرق من بيت  
يسكن فيه فلا يقطع

والشافعي أقوال أحدهما كذهب مالك والثاني لا يقطع واحد منهما على الإطلاق والثالث يشطع الزوج خاصة والمرجح  
من مذهبه أنه يقطع أحدا • ومن يسرقه مال الآخر كان محرزا عنه وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والأخرى لا يقطع واحد  
منهما مطلقا وأنه في الأمة أنه لا يقطع الوالدون وإن علوا فيما سرقوه من مال أولادهم واختلفوا في الولد إذا سرق من مال أبيه أو أحدهما



فقال أبو حنيفة والثاقفي وأحمد لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بغير قتال أو به لعدم الشبهة وهل يقطع الأكارب بغير قتل بعضهم من بعض قال أبو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي برجم محرماً كالأخ وأحمد قال مالك والثاقفي وأحمد يقطعون **فصل** في ما يقع على من سرق من ماله من ذهب الله لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما إذا سرق فقال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك ١٣٧ والثاقفي يقطع واختلفوا في من سرق

يقول المأثر بقطع بغير النسب ويخفف بدناءة النسب **أ** ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه إذا وجد شرطاً في الإحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت الإحصان لواحد منهما مع قول مالك والثاقفي أنه يثبت لمن وجد شرطاً في الإحصان فيه فإن زنيا كان الخلف في حق من لم يثبت له الإحصان والرجوع على من يثبت له قالوا وصوت زوج الإحصان في أحد الزوجين دون الآخر يعايز وجهه المهنونة أو يطالبه بالغ زوجته الصغيرة أو يطالبه بالوطء أو يطالبه بالزنا من وجهه الأول في حقه تخفيف والثاقفي في وجهه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يثبت الإحصان للهودى الذي زنى وهو محصن ولا يرجع لأن عندهما لا يتصور الإحصان في حقهما لا شرطاً ولا مالاً في الإحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ومالك والامام عند مالك بحسب احتجاده مع قول الثاقفي وأحمد ومحصن يرجع لأن الإسلام عند عباس ليس بشرط في الإحصان كما هو الأول في حقه تخفيف على اليهودي والثاقفي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول مالك وأحمد والثاقفي أن المرأة العاقلة إذا كانت محبوبة من نفسها فوطئها أو زنى عاقل محبوبة من وجهه الأول على العاقل منها مع قول أبي حنيفة بحسب الحد على العاقل دون العاقلة قالوا لا يمشد على المرأة التي تخفف عليها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحدك دافع عن العقول مطلقاً ووجه الثاني لا يعرفه إلا من أشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط \* ومن ذلك قول مالك والثاقفي وأحمد أنه لو رأى على فراشه امرأة فظنها زوجه فوطئها أو زنى أعمى زوجته فاجابته امرأة أو خبيثة فوطئها وهو يظنها زوجه فثبتت له الطوطأ أو خبيثة فلا حد على القاتل والاعشى مع قول أبي حنيفة فإن علمها الحد فلا خلاف في الثاني مشدده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في قيام عدله بالظن الجوزي ولا يقدح في الوطء في الجملته ووجه الثاني أن الظن لا يوجب الحد على الوطء فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم بغير اتهام وجهه وقد يكون الظن والاعشى حادثاً فظننا لا يخفى عليه حال زوجته من غير ما فاراد الإمام أبو حنيفة سد الباب شقة على دين الأمة الثلاث أضر أحد على مثل ذلك لقتل عدوا وزعم أنه لأحد عليه لدعواه الظن بانها زوجته والحال أنه كاذب بل يلغى وقوع مثل ذلك من بعض النسقة مع امرأة واحدة زانية اتفاق بينهم على ذلك فنسأل الله العافية \* ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه بشرط الحد في الأقرار بالزنا وأنه لا يثبت إلا بإقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالقاع قلام قول الثاقفي أنه يثبت بإقراره مرة واحدة قالوا لا يقطع تخفيف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه إذا لم يقر بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالقاع قلام الثاني مشدده عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحدود فإن الله تعالى يجب عقاب المذنب ما لم يستمر في ذنابه كما أن الله تعالى وإن جحدوا بالسليم فاصنع لحاي وأترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الإنسان على نفسه واعترافه بما وجب الحد أو أوال جسم فإن ذلك لا يقع إلا من أهل الدين والأيمان الكامل وتلبيح مادم فلما أراد أن يشهد على نفسه الزنا لم يجد على كمال الإيمان بالعتاب يوم القيامة وأنه ما يطلب التطهير بإقامة الحد عليه إلا ليقطعه في نفسه الله وقعه في الزنا والله أعلم \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النهم إذا رد إليه أدم يشهد بالزنا في مجلس واحد فمقدرة وعلمهم الحد أو شهدوا في مجالس متفرقة مع قول الثاقفي أنه لا بأس بشترتهم وقول أقوالهم قالوا لا يقطع تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه إذا لم يتم معروا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاقفي مشدده عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحدود ووجه الثاني المادة إلى التطهير إذا كمل النصاب ولو في مجالس بحسب احتجادهما كما هو مآراء من الحنف والأوف والمصنف للمسلمين \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في حق المجلس الواحد هو أن يحضره الشهود بجمعة من فأن جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فأنهم قدرة بمحدون لقد الشرط من مجيئهم

(١٨ - ميزان في) السارق الظرف وعن أحمد وبات أحدهما لا يقطع والآخر يقطع والثالث قبل قوله إذا لم يكن معروفاً بالسرقه فيسقط عنه القلع وإن كان معروفاً بالسرقه قطع **فصل** في هل يشترط القلع على مطالبة من سرق من ماله قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر رأيت به وبأصحاب الثاقفي يشترط وقال مالك لا يشترط وهي رواية عن أحمد وروى رجل زحلاف داره وقال دخل على أبي أحمد

خالي ولم يندفع بالاعتقال او حنيفة لا تؤد عليه اذا كان الداخل معروفا فاما سدا والافضل القود وقال مالك والشافعي واجد عليه القصاص  
الآن باقي سنة وتسورق من المغنم وهو من اهلته فهل يقطع قال ابو حنيفة واجد لا يقطع وقال مالك في المشرك وعنه يقطع وعن الشافعي  
قولان قاله مذهب والاصح انه لا يقطع ١٣٨ ولتقتوا على انه اذا سرق من المغنم وهو من غير اهلته ان يقطع وامسودا لم يملكوا كالمسروقة

من حرزها هل يجب فيها  
القطع قال مالك والشافعي  
واحد يقطع نهوا في جيب  
ماتة في العادة ويجوز  
اخذ الاعراض عنها  
سواء كان اصلها مباحا  
كالمسود والماء والخارجة  
او غير مباح وقال ابو حنيفة  
كل ما اصله مباح فلا يقطع  
فيه - وهل يجب النطق  
بسرقة الخشب اذا بلغت  
قيمتها نصبا قال مالك  
والشافعي واحد يجب  
القطع وقال ابو حنيفة  
لا يجب النطق في الخشب  
الا في الاساج والابنوس  
والصندل والقفاز فصل  
واجعلوا على ان السارق  
اذا وجب عليه القطع  
وكان ذلك اول سرقة  
وهو يبيع الاطراف فانه  
يبيده بيده الخبي من  
مفصل الكف ثم يحسم  
وانه اذا عاد فسرق نائبا  
فوجب عليه القطع انه  
يقطع وجهه اليسرى من  
مفصل القدم ثم يحسم  
وانه اذا لم يكن له الطرف  
المسحق فليقطع مابعد  
وكذلك ان كان اشبل  
لا يقطع مابعد  
الا احنيفة فانه قال يقطع  
الطرف المسحق وان كان  
اشبل وقال الشافعي من  
سرق وعينه سلاة وقال

اهل الحقرة انما اذا قطعت وجهه ثم ادهمها فانه يقطع وان قالوا لم يروا يؤدى الى التلف فليقطع مابعدا واختلفوا فيما اذا  
غاط الظالم فليقطع اليسرى عن اليمنى فقال ابو حنيفة ومالك يحد ذلك وقال الشافعي واجد على القاطع اليد وفي حوب اعادة القطع  
قولان عن الشافعي اربعة القطع وروايتان عن احمد في فصل في واختلافوا فيما اذا سرق تصالبا ملكه بشرا او مبهة او اوثا وغيره هل

يسقط القطع أم لا قال أبو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد لا سقط سواء كان قبل الترافع وبعده **فصل في لو سرق مسلم من مستامن**  
 فسا من حرره قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستامن والمعاذ إذا سرقوا وجب القطع عليهم ما عند مالك وأحمد  
 وقال أبو حنيفة لا يقطع عليهم ما عمن الشافعي قولنا كالمذمومين أصحابه يقطع وانفعوا على أن ١٣٩ المختلس والنسب والنائب على

عظم جناباتهم وآثامهم  
 لا يقطع عليهم  
**باب زطاع الطريق**  
 اختلاف الأئمة في حد قاطع  
 الطريق فقال أبو حنيفة  
 والشافعي وأحمد هو على  
 الترتيب المذكور في  
 الآية الكريمة وقال مالك  
 ليس هو على الترتيب بل  
 لأما الاجتهاد من القتل  
 والصلب وقطع اليد  
 وبالرجل من خلاف والتقي  
 أبو حنيفة واختلف القائلون  
 بأنه على الترتيب في كفته  
 فقال أبو حنيفة أن أخذوا  
 المال وقتلوا فالأمام  
 بالخيار أن شاقطع أي يدهم  
 وأرجلهم من خلاف وأن  
 شاقطعهم وصلبهم وأن  
 شاقطعهم ولم يصلبهم  
 وصفة الصلب عنده على  
 المشهور عنه أن يصلب  
 حيوا يبيع بطنه يرحم إلى  
 أن يموت ولا يصلب  
 أكثر من ثلاثة أيام بل  
 قتلوا ولم يخنقوا وأما  
 قتلهم الأمام حبسوا ولا  
 بلغت الإسماعيل عفو  
 لئلا يولان أخسروا وأما  
 لئلا يولان وأما خولوا  
 قسم على جامعهم أصاب  
 كل واحد عشرة دراهم  
 وأما قسمة عشرة قطع  
 الأمام أي يدهم وأرجلهم  
 من خلاف فإن أخذوا

الأول على أنه الذي والمروءة والورع والثاني على أن ذلك الناس كما رزقهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 ومالك والشافعي وأحمد في الحدس وأنه لا يحد بوطئه أمته المزوجة قول أحمد في الراء الأخرى أنه  
 يحد فالأول فيه تخفيف لشم مالك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصحب الأول  
 على من خاف الزنا من شد أو الغلبة والثاني على من لم يخف ذلك خشد عليه لتكفه في الوطء الحرام بعد أن  
 نقل حقه إلى الشخص الذي زوجها له أو غلبه أو لاداعية • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو شهد  
 اثنتان أن زني في هذا الزاوية أو اثنتان على أنه زني في زاوية أخرى قلت هذه الشهادة وجب المجمع قول  
 مالك والشافعي لا تقتل ولا يحد بالحد فالأول مشدد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصحب  
 الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله بل يدراعه الحدس به اختلاف المشهور في محل وقوع  
 الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي حلنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو مشدد  
 الأسلام كبر ما رحمه الله تعالى يقول ليس اليوم على من حصد المتهمة وأما اللوم على المتهمة الذي شرط في حفظ  
 ظاهره عن الوقوع في ال فإل ذلك حتى صار الناس يقولون أضافته إليه ولو أنه كان يحفظ ظاهره عن ذلك لما  
 قبل الناس أضافته من التقاض البطل كالأبواب ومنه من ذلك ويحيون عنه • ومن ذلك قول الأئمة  
 الثلاثة أن الشهادة في الزنا والتدبير وشرب الخمر تنجم بعدم معنى زمان طوبى لمن رواه مع قول أبي حنيفة  
 أنها لا تنجم بعد تطاول المدة إلا إذا كان الله ودعبر كعدمهم عن الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف  
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك حتى لم يثبت لنا ما يظله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى  
 ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ووجه الثاني أن الفتنة قد تكون خمدت فتعذر الحجة الجاهلية والنفس  
 فيه ولمن ذلك الفتنة الشديدة كان الشارب كذلك قد يكون وقع له في ضالعه • ومن ذلك قول أبي حنيفة  
 أنه لو أقر بالزنا على نفسه بعد مدة مع إقراره لا يسمع في إقراره شرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن  
 قراره يسمع في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول الأول  
 من أحد حتى التفصيل أنه لم يرض لنما يظله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول إقراره بالخمر أنه حتى  
 يتعاقب بانه وحده بخلاف الزنا والعنف فذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب الخمر أنه لا يسمع • ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة أنه إذا حكم الحاكم بشهادة ثمانية فسق المشهود أو بأربعة أو كفا فلا ضمان عليه مع قول مالك  
 أنه نأمت البينة هل فسقهم ممن اتفق بوطئه مع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول  
 تخفيف والثاني تفصيل وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة تطاهر • ومن  
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قولهم أن ما سبقت فيه الإمام من الحدود والقصاص ويخطئ فيه  
 فأنه على بيت المال مع قول مالك أنه يدر ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر أنه على عاقلة الإمام  
 فالأول فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأقوال الثلاثة تطاهر • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ جارية زوجه بانه زوجه في ذلك فإن قال  
 ظنت أنها حلت في الأذن فلا حد عليه وإن قال علت العهر حرم مدمع قول مالك والشافعي أنه يحد وان كان  
 ثبارة مع قول أحمد يحد بمائة حلة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والثاني مشدد  
 والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العذر بالجمل بالعهر من في الشك الأول منه  
 ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاءه عه على كل من خالف أهل الأصل أو لا يطأ إلا بإباح الا  
 عاك أو يعتقد وجه الثالث أنه أمر مشتبهي بين العلم والجمل فكان فيه الجدل ومن ذلك قول مالك في المشهود عنه  
 والشافعي وأحمد أن السيدان يقيم الحق على عديمه أمته إذا قامت البينة عنده أو أقرين يديه لا فرق في ذلك بين

قبل أن يحدوا ما لا يقتلوا انفسا حسم الامم حتى يحدوا قوبة أو يموتوا فانه هذه صفة النبي عنده وقال مالك إذا أخذ الحارثيون فعل الإمام  
 فيهم ما رآه ويمتد فدهم في كان عنهم ذراعى وقوتهم ومن كان ذائقه فقط فغاه لحاله لا يجوز عنده الامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وإن لم  
 يقتلوا ولم يحدوا ما لا يقتلوا ما رآه من علمهم ولا مشاهير وصفة النبي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويجسوا فيه وصفة للعصاب

عنده كصنعة من ذهب إلى حنفية وقال الشافعي وأما إذا أخذوا قبل أن يفتوا انتصروا أو أخذوا ما لا يقولوا أو أخذوا في صفة الثاني فقال الشافعي نعم  
أن يهلكوا إذا هم يريدون عليهم الخدم أو إذا أخذوا من أحد أو من اثنين أحدهما هكذا والآخر أن يشردوا فلا يرثون بآون في بلدوا أخذوا  
المال أو يقتلوا فلا تقطع أيدهم وأرجلهم ١٤٠ من خلاف ثم يقولون وإن قتلوا أخذوا المال فلا يجب قتلهم وصلبهم حتى وإن قتلوا

والزنا والقتل وشرب الخمر وغير ذلك ما مال المرقفة فقال مالك وأحمد ليس السيد القطع وقال أصحاب الشافعي  
السيد ذلك أصح إلى وجهين لأطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس السيد أقامة الحد في الكل  
بل رد إلى الأمانة كأنه لا مزية في وجه فقال أبو حنيفة وأحمد ليس السيد حدا بما لا يبل هو الأمانة وأما فيه  
وقال مالك والشافعي ليس في ذلك بكل حال فالأول أنه يختص على السيد في أقامة الحد في رقيقه والثاني  
فيه تشديد من حيث منع السيد من أقامة الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث الإباحة لذلك والثالث  
مشدد على السيد والآخر من المسئلة الثانية في الأمانة المروجة مشدد على السيد والثاني منها تخفيف عليه فربما  
الامر في المسائلين إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون الأمانة الحدود بالصلة من منصب  
تقوم بها المنفعة فيه على نفسه أشار إلى الحق الله عز وجل ووجه الثاني كون أقامة الحدود بالصلة من منصب  
الامام الأمام فقام فكان مقدما في ذلك على السيد كونه أتم نظرا منه غالبا وأما جعل الشارع أقامة الحدود على  
الامام الأعظم دون كل من تفرع إلى أقامته من المتابعة ونحوهم دفعه إلى السداد في الأرض المنفعة عدم قدرة الرعية  
على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبه في بعضهم بعضا جلية لا تصير إلا لاسلام والشرعية بخلاف الامام  
الأعظم وأما ليس له عرض عند أحد دون أحد غالبا وقدره أن ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فإذا قتل  
الامام شخص أو ظملا لا يقدعه منتهان يقتلوا الامام لأجله عا دوقد رأيت شخصاً قتل أخوه فقتل قاتله فجمع  
أهل المقتول الثاني فقتلوا الآخر وأولاده فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو أن القتل كان على يد الامام ما قتل أحد  
زائد على القاتل الأول فعلى السيد لا يخاف من أقامته الحد في رقيقه فتنة وكذا الامام لا يمد يده عسبة  
السيد على قتل سيده عا دة أو قطع يده أو ضرب به فاقوم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر  
روايته أنه إذا ظهر بالمرأة الحرة رجل ولا زوج لها أو كذلك الأمانة التي لا مدرك لها زوج وتقول أكرهت أو وطئت  
لشبهة فلا يجب علي أحد من قول مالك أنهما إذا كانت حرة بغيره لم يبق له ولا يبق لها في الشهة والفتنة  
الآن يظهر أن ذلك كحسب ما سمعته وشبه ذلك ما يظهر به صدقها الأول أنه يختص بالشافعي والثاني مشدد فربما  
الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم تحققه أتما ما هو واجب الحد لاحتمال أنها أو وطئت وهي نائمة أو مضى  
عليها لحملت من ذلك البوط وقد روي البيهقي أن امرأة لا زوج لها قاتلتها إلى عمر بن الخطاب حين وجدوها  
حاملة فقال عمر لعاصم بن الذي عندي إن هذه باهي من أهل التهمة ثم استفهوا عن شأنه فأنقالت أمير  
المؤمنين في أمرا أروى التهمة وإذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فاعجب عن أحاديث فربما أتاني  
أحد من التهمة ففتني من غيري فقال لها عرضي الله عني ذلك طمئني بل وأود أعني الحد اه \* وقد  
حكيت ذلك لرجلي الأمانة الصالحة أم عبد الرحمن فقال إن الولد لا يخلق إلا من أمه من الرجل والمرء معا وإذا  
كانت غائبة القتل فلا شهور لها بل ذة جاع ذاك بل حتى يخرج ما هو أو تخلق الولد من أمه وأحد من  
خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي أنتم تشرع بوط ما هو رجل لها نخرج ما هو أو لكن  
استحب من الناس فأورث ذلك شبهة عند عمر قدرا الحد من أجل ما هو لها طمئنت فقلت لها وقد تكون  
هذه المرأة احتلت بدت نزع رجل منها فاحتلط عنيها به الباقي فربما تخلق من ذلك الولد وأنها كانت  
من ورثة أم عيسى في هذا المقام فكأنما تفتح المال في ذيل قبر من مريم مقام المأزج كذلك كأم مقام نفع  
ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عا دة فقالت هذا بعيد اه وأما وجه قول مالك الذي  
هو مقابل وجه الآية الثلاثة أنهم باعدهوا وأما ما يداها شبهة بدليل الحد عن عا دة فاعلم ذلك والحد للرب  
المالين

باب حد القذف

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ العاقل المسلم المختار إذا زنى حرا عاقلا لا ناسما لعنفه إلى الحد في زنا في سالف

وقتلهم حتى ما لا يصيب  
عنه ما يحد القتل وقال  
بعض الشافعية بصلب  
حياتهم فقتل ومدة الصلب  
عنه إلى حنفية ومالك  
والشافعي ثلاثة أيام وقال  
أحمد ما يقع عليه الاسم  
واختلفوا في اعتبار  
النصاب في قتل المحارب  
فأجبت أبو حنيفة والشافعي  
وأحمد ولم يعتبره مالك ولو  
اجتمع محاربون فبأشهر  
بعضهم القتل والأشبه  
وكان بعضهم عونا وردا  
فويل يجرى عليه أحكام  
المحاربين أم قال أبو  
حنيفة ومالك وأحمد للرد  
حكمهم في جميع الأحوال  
وقال الشافعي لا يجب على  
الزوجه غير التزيم بالحبس  
والترتيب وبه في ذلك  
فصل في اتفق الأئمة  
على أن من برز وشهر  
السلاح خيفا للبليل  
خارج المهر بحيث لا  
يدركه الذوف فانه محارب  
فأطاع للطريق جارية  
عليه أحكام المحاربين ثم  
اختلفوا في فصل ذلك  
في المهر فقال مالك  
والشافعي وأحمد حساواه  
وقال أبو حنيفة لا يثبت  
حكم قطاع العسرى في إلا  
لمن يكون خارج المهر  
ولو كان مع القطاع امرأة  
فوافقته فيه فقتلت وأخذت المال قال مالك والشافعي وأحمد تقتل حد أو قال أبو حنيفة تقتل قصاصا ونفسه \* واتفقوا الزمان  
على أن من قتل وأخذ المال وجب أقامة الحد عليه فإن عاقول المقتول أو المأخوذة منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وأن من مات منهم قبل  
القدر عليه سقط الحد إذا خذ وحق الله عز وجل وطوبى بالحقوق لا تدين من الأنفس والأموال والجراح الآن يعني لهم عاقول



نعم مائة فانه قال نعم المهر والزبيب اذا اشتد كان خيرا قليلا وكثيره وبيعي نعمه الاخر اقل ان لم يكن في شيء من هذا فهو نجس فان طعنا أدنى  
 طعن جعل منه ما يعلب على ظن الشارب منه انه لا يسكر منه غير طرب فان اشتد حرم المسكر منها ولم يعترف بطبعه ما لم يذهب نلتاها  
 وأما هذا المخطوطة والشعر والذرة ١٤٤ والارز والمسل فانه حلال عنده نقيما ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه **فصل** في

وانفقوا على أن المطبوخ  
 من عسبر اليب اذ  
 ذهب اقل من ثلثيه فانه  
 حرام وانما ذهب ثلثاه  
 فانه حلال مال المسكر فان  
 أسكر حرم كثره وقليه  
 فصل في انفاقه حلال  
 يجوز شربه قال ابن قدامة  
 الحنسلي في الكافي فان  
 علم من شئ انه لا يسكر  
 كالغفاح فلا بأس به وان  
 غلانا العله في التعريم  
 الا سكار فلا يثبت الحكم  
 بدونها اما اذا أتى على  
 أنصبر ثلاث فقال أصحابنا  
 يحرم وان لم يغسل للشر  
 فصل في واختلوا في  
 حد السكران فقال ابو  
 حنيفة السكران من  
 لا يعرف السجاء من  
 الأرض ولا ربال جبل من  
 المسراة وقال مالك من  
 استوى عنده الحسن  
 والقيصر وقال الشافعي وأحمد  
 من يخط في كلامه على  
 خلاف عاتده **فصل** في  
 واختلوا في حد شرب  
 الخمر فقال ابو حنيفة ومالك  
 ثمانون وقال الشافعي  
 اربعون وعن أحمد وثلاثون  
 كالمهين ورجح الشافعي  
 الثمانين وهذا في حق  
 الخمر فاما العبد فليس  
 النصف من ذلك بالانفاق  
 وانفقوا على أن حد الشرب

متخصص لله تعالى او غير متخصص الاول لا يفسد مدخل في قال وقد اجمع المرقم على أن وقوع انتمقام الر بوسية  
 لا يكون الا في الخلق والافال بوسية لا تنتقم نفسها لكنها باعقاع في الحقيقة وخالفه ذلك الفعل انه وكان  
 عبدالله بن عباس ومحمد بن سير بن وغيرها اذ اوقوا أحدي عرضهم وطالب منهم أن يحلوه بقولهم ان الله  
 تعالى حرم اعراض المؤمنين فلا يصحوا ونحوها ذلك ولكن غفر الله لنا ما نحن والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي  
 حنيفة ان حد النذف لا يورث ولكنه يسقط بموت المغضوب مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيه ثلثة ثلاثة  
 أو وجه لا يصح الشافعي أحدهما جميع الورثة من الرجال والنساء الثاني ذو والانساب يخرج من الزوجه  
 والثالث العصباء دون النساء الاول يخفف على الناذف بكونه ليس لورثة وغيرهم اطالب به والثاني فيه  
 تشدد عليه ووجه الاول فين بره القياس على الاموال ووجه الثاني ان الزوجه نص  
 انراقها ما أبدا ل كل واحد غير صاحبها ويصير يخرج حرمه عليه ونسب الاول ولا هكذا القرابة من النسب  
 ووجه الثالث من الاجماع شد ارتباط العصبه بعضهم بعضا فكانوا أشد لمعاوربا مطالبا المغضوب من مطلق  
 الورثة فجميع الاموال مرتبة الميراث والله تعالى أعلم بالصواب

### باب السرقة

اجمع الاثمة على أن الحرز معتبر في وجوب القطع وانفقوا على أنه اذا شترك جماعة في سرقة فحصل لكل  
 واحد منهم نصيب في كل واحد منهم القطع وانفقوا على أنه اذا سرق قطعت يداه في ثا سرق فماتت يداها  
 رجله اليسرى وانفقوا على أن العين المستروقة يجب رد هان كانت باقية وعلى أن الزاد من علوا لا يقطعون  
 يد سرقه مال أولادهم وعلى أن من كسر صنم من ذهب لا ضمان عليه وعلى أن اذا سرق من المغن وهو من غير  
 أهله قطع واجمعوا على أن السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول مرقته وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ  
 بيده اليمنى من مفصل الكف ثم يمس ثم ان عاد فسرق فانا سرقا وجب عليه القطع انه قطع رجله اليسرى من  
 مفصل القدم ثم يمس وانما اذا لم يكن له الطرف السحق قطعه أن يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل  
 الاجماع والاتفق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم أو ثوبه  
 أحدهما مع قول مالك وأحمد في الظاهر روايته انه ربع دينار أو ثلاثة دراهم وأما بقية ثلثة دراهم ومع قول  
 الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول يخفف في القطع مشدد في النصاب والثاني يخفف في  
 أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول الشافعي فجميع الاموال مرتبة الميراث وتوجيه الاقوال الثلاثة  
 راجع للاختلاف في ثمن الجن الذي وردانه يقطع في ثمنه فينبغي أن يحنفان ثمنه كان دنارا وعند مالك وأحمد  
 والشافعي انه كان ربع دينار فكل ما كرهه لا يقطع ما كرهه له ولا يحنف ان أشد أقوال الاثمة في هذه المسئلة  
 وراعي حزمة المؤمن ان سرق قول الامام أبي حنيفة كان أشد حرمه وراعي حزمة الاموال قول بقية الاثمة  
 وحاصل الامران من الاثمة من راي حزمة الدماء ومنهم من راي حزمة الاموال ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة  
 ان صفعا لحر زالذي يقطع من مرق منه هو ان يكون حر زالتي من الاموال فكل ما كان حر زالتي منها كان  
 حر زالجسم مع قول الاثمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في أمر  
 الحر من حيث انه جعل حر زالذهب مثلا بحر زغيره من الامنة لتقسيمه كماله ايضا مشدد في النطق والثاني  
 قد تبع العرف في ذلك فجميع الاموال مرتبة الميراث ووجه الاول أن حزمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين  
 ظله وكثيره ما كان حر زالدراهم تنقرة فهو حر زلارب من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في الحرز  
 والايمان مكان حر زالحر من حر زالذهب والحرير وقد قال تعالى للحنف على الله عهد وسلم خذ العفو وأمر  
 بالعرف يعني اذا لم يوح اليك في معرفة مقدار شئ قد دله بالعرف واعمل بالعرف فيه فصار العرف من توابع

نقام بالوسط الاماروى عن الشافعي انه يقام باليدى والنعال واطراف النياب **فصل** في ولو أقر بشرب الخمر  
 ولم يوجده من حر كالأوجنة لا يحد وقال مالك والشافعي وأحمد يحد وان وجد منه ربع الخمر ولم يقر قال ابو حنيفة والشافعي وأحمد لا يحد  
 وقال مالك يحد ومن غص نلقه لم يحد غير حرز له أن يسيغه باعتد أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك في المشهوره لا يسيغه بها الخمر

على كل حال وهو يجوز ضرب الجزاء عن الضرر كالطش والتداوى قال مالك وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز والطش لا للمداوى والشافي  
أقول أحسنه أنه لا يجوز زططه أو لثاني يجوز القتل للتداوى والثالث يجوز الطش ما يقع به الزى ويحرم الجرح لعله في الشدة وقال أبو حنيفة  
هي محرمة لمعناها باب التزريق هو مشروع لكل معصية لاحد في الألفاظ وهو ١٤٣ فيما يستحق التعزير في مثله

حق وأوجب الله عز وجل  
أما غير واجب فالشافعي  
لا يجب بل هو مشروع  
وقال أبو حنيفة ومالك إذا  
غلب على ظنه أنه لا يصلح  
اللاضرب وجب وإن  
غلب على ظنه صلاحه  
غيره لم يجب وقال أحمد  
إذا استحق بفعله التعزير  
وجب فصل ولو عزر  
الأمير جلا فانتعنه  
قال أبو حنيفة ومالك  
وأحمد لا ضمان عليه  
وقال الشافعي عليه العفو  
والإب إذا ضرب والده  
والمعلم فاضرب المصلي  
ضرب تاديب فأت قال  
مالك وأحمد لا ضمان وقال  
أبو حنيفة والشافعي يجب  
الضمان أو فصل له وهل  
تبلغ بالتعزير رأى على الحدود  
قال أبو حنيفة والشافعي  
وأحمد لا يبلغ به وقال مالك  
ذلك الذي رأى الإمام إن  
رأى أن يزد عليه فعل  
وهل يختلف التعزير  
باختلاف أسبابه قال أبو  
حنيفة والشافعي لا يبلغ  
بالتعزير أدنى الحدود  
الجلد وإن زاد ما عساه أدنى  
بحقيقة أو بعون في الجز  
وعند الشافعي وأحمد  
عشر وإن فيكون أكثر  
التعزير بعند أبي حنيفة

الشري على هذا والعرف هو كل ما توافقه الناس بينهم مع مراقبته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون  
خلافا له منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن تقطع فيما سرع فساده إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله  
بالتعزير قول أبي حنيفة أنه لا تقطع فيه وإن بلغت قيمته نصا فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فراجع  
الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط  
في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما سرع استعانتها بخلاف التقدير والنياب ونحو ذلك مما ينفع مع بقاء  
عنه فانه أشد في المصلحة إذا كان الطعام في أيام الرخاء فان أمره يخفى على النفوس أكثر من أيام الغلاء  
ومن ذلك يعلم وجه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد على صاحبه من الذهب  
والجوهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من مرقع ثوبا لم يعلق على الشعر ولم يكن محرزا محرزا يجب عليه  
قيمه مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف وجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد وجوب قيمتين فراجع  
الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فلكل وجه  
والأخرى مثل ذلك راجع للإمام وأما وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جلد العارية يقطع إذا بلغت قيمته  
ذلك نصا مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصا فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه  
فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أن جلد العارية عنده كجملها في حرز جميعها أنه استأمنه على  
حفظها فكان يحده لها كفتح الحرز وأخذها لا سيما ما ورد في الحديث من أنها مغنوة ووجه الثاني  
أن المعبر والمفطر في عاقبته من لا يؤمن منه المحذوف الاستأمنه أولا كان من المعروف عدم قطعها نائبا إذا  
عرضت له ثباته ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جلد الدابة لا يقطع مع قول أحمد يقطع فالأول مخفف  
والثاني مشدد فراجع الأمري مرتبتي الميزان وتوجيه ما قبل من توجيه العارية بقله ومن ذلك قول أبي  
حنيفة والشافعي أنه لا يقطع على جملها شتر كروافى سرقة صاحب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتجون إلى  
أنه لو ناله قطعوا وإن كانوا لا يمكن الانفراد بحمله فتولا لا يجهل فالأول مخفف على السارق والثاني فيه  
فصل فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة عظمه عضو الأذى وتقدر أمر الدابة ووجه  
الثاني من شق التفصيل عكسه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يشترك اثنان في نهب ففعل أحدهما وأخذ  
المتاع وناله الآخر ومخرج الحرز أو رمى إليه فأخذته في الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي  
حنيفة أنه لا تقطع على واحد منهما فالأول مشدد على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج  
فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه  
الثاني عدم استقلال واحد منهما بالنف والأخراج الذين لا تكمل السرقة إلا بهما معا عرفا فلذلك كان  
لا تقطع على واحد منهما تعظيما لمزمتها وأحقار الأمر الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو اشتركا  
جماعة في نهب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصبا ولم يخرج الباقي شيئا ولا أعانوا في الأخراج وجب القطع  
على الجماعة كهم مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع إلا من أخرج فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم  
يخرج ولم يمن والثاني مخفف على الداخل الذي لم يخرج المتاع فراجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه  
القولين يعلم من المسائل التي مضت ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا نيب شخصان حرزا ودخل أحدهما وأخرج  
المتاع إلى النقب وتركه فادخل الخارج يده فخرج منه من الحرز فلا يقطع علم ما مع قول مالك أن الذي أخرج  
يقطع ولا واحد أو الذي قرب به لا يجهل قولان ومع قول الشافعي في أمع قوله أنه يقطع الخارج خاصة ومع  
قول أحمد يقطع جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع الذي أخرج فيه مخفف الذي قرب  
والثالث مشدد على الخارج مخفف على غيره والأربع مشدد على النقب والمخرج والمقرب فراجع الأمري

تسعة وثلاثين وعند الشافعي تسعة عشر وقال مالك الإمام إن يضرب في التعزير رأى عند أدنى إليه اجتهاد وقال أحمد هو مختلف  
باختلاف أسبابه فان كان بالوطء شبهة في الفرج كوطء الشربة أو بالوطء فمداون الفرج فانه زناه عند عده على أدنى الحد ولا يبلغ فيه  
أعلاه يضرب مائة أو شوطا وإن كان غير الفرج كشد أخته أو شتم أو سرق فدين نصا فانه لا يبلغ به أدنى الحدود أو فصل له ولو وجب  
جلده من رض فعل أو شتر قال أبو حنيفة كان رجلا أو ثرا لا على حامل وإن كان جليدا آخر إن رجى أو قال أحمد لا يشترط أن يكون مالك

والشافي ان كان الحد قتال يؤخر الاحمال حتى تضع وان كان حلد فان ربح البرء اخر والاولا واختلاف في حصة اقامة الحد على المرض فقال  
ابو حنيفة والشافي واحمد يضرب على حسب حاله فان كان الجلد مائة وخمسين عليه التلف فانه يضرب بضعف مائة مائة جرح او باطراف  
اليدين فان لم يخش التلف اقم ١٤٤ غلة الحد عشر قاسوط يؤمن معه تلف النفس وكذا الضعيف الخلق وكذا مال لا ضرب في

حد الاباسيوط وتفرق  
الضرب والحد مصفى  
لا يجوز تركه فان كان  
المحدود مرضا اخر الى  
برئه **فصل** في وهل  
يضرب الرجل قاتلا او  
قاتلا قال مالك يضرب  
قاتلا وقال ابو حنيفة  
والشافي قاتلا ومن اجد  
زوايا من وهل يجرد قال  
ابو حنيفة والشافي لا يجرد  
في حد القتل خاصة  
ويجرد فيما عداه وقال  
مالك يجرد في الحدود  
كلها وقال اجد لا يجرد في  
الحدود كما هل يضرب  
فيما لا ينسج الم الضرب  
كالقميص والقمصين  
واختلفوا فيما يضرب  
من الاعضاء فقال ابو  
حنيفة واحمد يضرب  
جميع البدن الا اوجهه  
والفروج والراس وقال  
الشافي يبقى الوجه  
والفروج والناحية وسائر  
المواضع الخفية وقال مالك  
يضرب الظهر وما قارب  
هـ **فصل** في والرجل  
المسرحوم لا يجزله واما  
المرأة فقال مالك واحمد  
يجزلهما ان ثبت عليها  
الزنا بالنيسة وان ثبت  
بالاقرار لم يجزله وقال ابو  
حنيفة الامامان لا يفرق  
ذلك وهل يتفاوت الضرب

مرتقى الميزان وتوجيهها يعلم من توجه المسائل السابقة ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الناس يقطع مع  
قول ابي حنيفة وحده انه لا يقطع فالاول مشدد على النباش والشافي يخفف عليه فرجع الامراء الى مرتقى  
الميزان ووجه الاول ان الحد او الشئ كالحد زكك من الميت بدمه الارباب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام  
النقرة من الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بجرح زائد ويصح حمل الاول على الثاني المحكمة في السيد  
والثاني على ما كان باليمن من ذلك مع غلة الامن فالامر مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت ونحو ذلك  
ومن ذلك قول الشافي واحمد ان من سرق من سبتارة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصبا يقطع مع قول ابي حنيفة  
وما لك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص عن دخل الاعيان قلبه وعرف عظيمة حرمة الكعبة ونسبها الى حضرة  
الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمها والثاني يخفف خاص برعاغ الناس الذين غلظت عليهم وجوار كونهم في  
حضرة الله تعالى وغاوي عن تعظيمه فان ذلك يخفف حدان الامان عليهم وقد اجمع اهل الكشف على انه  
لا يصح لعبد ان يصي امر الله تعالى على الكشف والشهادة او ان يذله من حجاب اقله ثلثه في الله تعالى  
ان يفرض ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لوطن ان يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤبد به حد حد الحكم  
المرتضى في قواعد اصول مرفوعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله تعالى ان ينافق قنائه وقدره  
سلب ذوى العقول عقولهم حتى اذا مضى قضاءه ونفد فهم رده عليهم عقولهم ليعتبروا ومعنى ليعتبروا  
اي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا العقل الذي سلبه وعقل التكليف وقال في ذلك بشري  
عظيم لما اذا علمت ان كوننا مائة مائة في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عنه فهو غير مكلف فلا يؤاخذ  
الله تعالى اه وفيما فهم سقم لانه يؤدي الى ان الله تعالى ما يؤاخذ المصاة في العلوم مطلقا وهو خلاف الاجماع  
والذي فهمه من ذلك ان المراد بالعقل الذي سلبه وشعره ان بين يدي الله تعالى وهو تعالى براه فيتوارى  
عنه هذه التهمود حتى يقع في مخالفة درجة من الله تعالى بالسبب الذي لم يوجب من الله تعالى لما  
كان يصح له الوقوع في مخالفة ابداء لولائه وقع في ذلك مع شهود ان الله تعالى براه كان في اعلى طمأنينة  
الادب واتحقق الخسوف في المسح في بول وى الحلال السبوط ان شخصا جامع بين امنية في زمن  
مجدد فلا يؤمن عتق عقده امامه وهو في الصلابة فحقه الخنز تراوح هار بالالاراي والناس بروه  
وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضر فانظر يا اخي الى عقوبة هذا الشخص في كونه من مقدم امامه في حضرة  
الله على وجه الاتهام او انسية عن التعظيم لمن هو في حضرة برف وفي الحدب الصبح ما يؤيد بما قضاهاه انضامن  
التاويل وهو حدب الشخصين مرفوعا لاني الزاني حين زنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو  
مؤمن بالحدب فان معنى وهو مؤمن اي لم يأت به براه حال زناه او سرقته بل ذهب امامه عنه وبصر عليه  
كافله درجة كالحجاب الذي عن عنه نزول الازاب ووصوله اليه فظاهر ارتفاع الاعيان عنه بحسب ما يتبادر  
الى الاذهان ان ارتفاع الاعيان فتمه على الله صلى الله عليه وسلم والحق انه رجة مؤمنه من عناية الاعيان عنه بحسب ما يتبادر  
انضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الاعيان الذي يناف الله تعالى على الزاني والسارق فله نظر في سبب كل اية  
حاج فيها لفظ الاعيان وتخصيصه بما في فان كان في ذكر الحساب او الالهة او الحشر او التشر فمقتضى لا يؤمنون  
بالحساب او لا يؤمنون بالثبث او لا يؤمنون بالحشر او التشر وهكذا اضعف ولان معنى لا زنى الزاني حين زنى  
وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن اي ان الله تعالى براه فتمه او ليس المراد انه غير مؤمن بالله  
ولا يمكنه وكيفية رسله وبتكيد او بالثبت او الحشر والحساب او الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء  
ان الاعيان لا يجوز افاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالجماد وكان جاهلا في الصفات  
التي يجب الاعيان بها فان مثل هذا لا يكل اعانه الا بما عساه بالصدق كاهل وانظر ذلك صحة التوبة من ذنب وهو مصر

في الحدود ما هو على البدن قال ابو حنيفة اشهدا الضرب النعز برم الزنا المجرم القذف قال مالك الضرب في ذلك سواء  
وقال اجد الضرب في حد الزنا شدة من في حد القذف في حد الجرح كتاب الصلح وضمان اللوات واليهام في يجوز  
دفع كل مائل من آدمي او يهيمه على نفس او طرف او بوضع او مال فان لم يدفعه الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه عند مالك والشافي واحمد



وقال أبو حنيفة عليه السلام: لو وجد قتيلًا في دار فادخل عليه سيف مشهور فقتله دفعنا من نفسه وأثم بدنه ثمس بدنه فدخله  
 وذكرنا البينة أنه أوجب ذلك فلا قود عليه وإن لم يزل البينة ذلك فقد ذكر الشيخ أبو حامد أنه يقبل منه ويسقط عنه القود والدية وقال  
 الماوردي في الخواص: عندي أنه يسقط القود والدية ولو عض عارض بدنانس ١٤٥ فإنه يبرأ من نفسه سقطت أسنانه قال أبو

على ذنب آخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يصير به أبدال عقله وفداً جمع الترم على أن كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنباً أو عاقد فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر إلى قوم بلا عقل فلينظر إلى بنا وسوءت سمى على الخاص رحمه الله يقول إنما يحب الله العبد عن شهوة ود بهما المعصية ثلاثاً لا يتجمل بين يديه وكان العبد يسقي من ربه إذا عصاه فكذلك الشاقي تعالى يسقي من عبده أن يشهده بأنه تعالى برأه فإن الله تعالى ما ينشأ خلق من الأخلاق المحسنة إلا وكان الله تعالى أولى من مبادئ ذلك لما في أه وسببته أيضاً يقول أذنبوا حتى تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخر بساطهم وأزال ظلمهم وقال عابدي ما كان ما وقع منك في دار الدنيا من الخالفات إلا مضى وتقدر وإن شاءت حتى التي لا تقدر على رد ما في زول هذا الكلام على مجملهم بكاد أحدهم يظهر من أفرح ومذامن أهل غابات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى معتدع عن عبده المؤمنين ويقم لهم أماناً في تلك الدار وأما في الدنيا فسفر ذلك السرهم من لانه من سر القدر بل ذم العبد إذا قال في دار التكليف أش كتب أنا أن الله تعالى هو الذي قد رعى ذلك قبل أن أخلق وأوجب لي الرضا ابتداء من نفسي وسلوك الأبد مع الله لا تحضره ذلك الكلف وكشف القناع عن وجهه سبحانه الله تعالى على في قصص أن الحق تعالى لا يسلط عبداً في الآخرة ويتدبره إلا أن كان متادياً معه تعالى في حل التكليف وهذه عبرة من لباب المعرفة تتأمل فيها عظمها علماء وانرجع إلى أصل المسئلة فتدول وعياي به الشاقي وأحد في قولها يقطع بدن مرق من سستارة السكينة ما كرون بمه نصاها ما ورد في الحديث من تعاطا العقوب على السارق في الحرم فاقهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه إذا سرق في الثمرة لا تقطعه بل يدول رجل أخرى لأن اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس من قول مالك والشافعي أنه تقطع في الثانية يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الواية الأخرى عن أحمد الأول وفيه يخفف على السارق والثاني فيه تشدد بدله وتوجيه القولين ظاهر مما عرفت فان بعض الأئمة رأى حرمة المال وبعضهم رأى حصة المؤمن وتقدم في مسائل الاتفاق أن الأئمة اتفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى فإذا سرق في الثانية قطعت رجله اليسرى فالخلافاً فيهما وفي الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أحد السرقة يثبت بأقر مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت إلا بأقر مرةين فالأول منه تشدد بدلى السارق والثاني فيه يخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه الأول استبعاد أن أحداً يقر على نفسه عما وجب القطع كذا والتكرار اغنايكون عند خوف الزينة فتعد الأولى على أهل الدين والورع السائقين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان الضم من ذلك احتياطاً ولا إلام إذا انقسم على قطع عضو أو يهدم بنية الله عز وجل عظم فلا ينبغي أن يهدم البنية إلا جفاهوا وذلك ورد أن قال تعالى في السارق ربع على يدهم بنية الله تعالى بغفرانته فاقهم من هنا كان الثبوت في الأقرار بشكر بر من تغفر في الأمامين وليس كذلك في الأئمة جو والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الأمامي حقيقاً لا يجتمع في السارق وجوب القطع والاعطع وأن تلف المسروق فان اختار السرقة من نفسه القرم بل قطع لا يجتمع في السارق وجوب القطع واستوفى بغير السارق مع قول مالك أن السارق مع رواج عليه القطع والعمر وأن كان مسروقاً لم ينجع بيمينته بل يقطع مع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والترم على السارق فالأول يخفف والثاني فيه تفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سكوت الشارع عن الترم فلا يجتمع القطع مع توجه الثاني التلذذ على السارق في وجوب الترم أن كان مراً بخلاف المعسر يخفف عنه لأن له راحة عند ما عتده من الشاقة

( ١٩ - ميزان - ٢٠ )  
على ارباب البهايم فيما اختلفت فيها اذالم يكن معها صاحبها وما اختلفت فيه له عليه السلام  
الوحيد لا يضمن الا ان يكون معه اربابا او اوصافا او يكون قد ارسله لسوا مكان لا اربابا او اختلفت فيه له عليه السلام  
قال الوحيد لا يضمن صاحبها ما اختلفت فيه اذ هو باء اماره اختلفت فيه برجله فان كان يطمع ائمن الرا كس وان لم يطمع برجله فان كان يطمع

مأذون فيه مشرعا كالشي في الطريق والوقوف في ملك الراسب أوفى القلادة أوفى الدواب في ضمن وإن كانت موضع ليس مأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والذخول في دار إنسان بغير إذنه ضمن وقال مالك إذا هادى فهاور جملها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهته راكبها أو قائدها أو سائقها ١٤٦ سبب من غمرا وضرب وقال الشافعي يضمن ما تحت يديها ويدها ورجلها وذنبها سواء

والحاجة ووجه الثالث التعلق عليه فتمسك السروقه له وبيان خمسة نفسه والغلة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف أن أعمال الحسن أعمال من لا يؤمن يوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن عمن قتل له في ذلك فقال لو كنا مؤمنين يوم الحساب أعيانا كما علمنا أو تخلفنا في مخالفة لاسر أو لا جهرًا اه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر أو ما يرق من بيت خاص لأحد ما ومن بيت يسكن فيه جميعه قول مالك وأحمد في إحدى رويته وأبوهما الشافعي في أربع أقوال أنه لا يقطع من سرقة من مائة من حرز خاص ليس روق منه فزاد مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكن فيه جميعه قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر في الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه لا يقطع الزوج خاصة فالاول مخفف على الزوجين والثاني فيه تخفيف على مائة من حيث لا يقطع أحدهما إلا أن سرقة من حرز خاص بأحدهما كانه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلام الزوجين مع صاحبه متعدي كانه هو ووجه الثاني أن كلامهما كالاجتناب والثالث كالاول ووجه الرابع أن المرافعة في النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع النسبة في استحقاقها بعض ما يرقه وله وجه الشروع في ماله بخلاف العكس \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزود لا يقطع بسرقة من ماله أبسه مع قول مالك أنه لا يقطع بسرقة مال أبوه لعدم النسبة فالاول مخفف على الزود والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة قرعة الزود على ولده عادة حتى أنه لم يलगنان والداسي في قطع ولده حين سرقة ماله أبدا والمحدث وفي الغالب اغتنام ماله في حقوق الله بادن بعضهم به وضوء وجه الثاني عدم النسبة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل النكح والمهر وهو الثاني على أهل البخل والشع والحرس عن يكون ماله عنده أعز من ولده ولذا هذا راعا إجابته لما كنى إلى قطع ولده إذا فعل ذلك من الحاكم ورعا قصد الولد بقطعه وردعه وزجره عن الجراءة على معاصي الله استغفارها فربما إذا فعل ذلك في ماله أو ضمن القطع فرجع ذلك إلى الشفقة عليه لا انتقام منه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة من ماله أو ضمنه أو فقهته ولا ضمان عليه في كثيره بالاتفاق كما مر أوله والشافعي مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع بسرقة من ماله أو ضمنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى كونه مالا في الجاهل وقد كسره صاحبه ويصوغه حلياً ووجه الثاني النظر إلى كونه ماله من دون الله تحكيم من مرقه حكم من أزال منكر أو غيبة حتى لا يعد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع ومن ذلك قول أبي حنيفة فمن سرقة ثياباً من الحمام عليها حافظ قطع إن كان لدلائل أن كان ثم أرام يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى رويته أنه يقطع مطلقاً ولغظه من سرقة ما كان في الحمام بما يحرس فعليه النطق أو ما لا يحرس أو أوصى فخصاً وغفل فلا يقطع فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القيل محل السرقة غالباً فكان كاسرقة من الحرز بخلاف أنها ربيع ملاحظة للحافظ ووجه الثاني أنه مرقه من حرز على كل حال رعا فإذا دخل الإنسان ثياباً في المسلع ودخل الحمام كان موضع خلعها هو حرزها والله أعلم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارقاً من العنصرة يقطع ولا يقطع سارقاً من الصبي السرقة وإن كان السارق الأول يقطع فيها فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع قول مالك أنه يقطع كل من ماله مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع سارقاً من السارق ولا السارق من النصاب فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النصاب أخذ العين المنصوبة بجهراً أو عداة السرقة بخلاف السارق فله أخذ العين سراو وخاف معتمد على الحرب فلذلك قطع السارق من النصاب تنظيماً عليه دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه

كان من راكبيها أو سائقها  
سبب أوله يكن وقال أحمد  
ملا تفتنه برجلها وصاحبها  
عليها فلا ضمان فيه وما  
حسنته بغيرها أو يدها فنيه  
الضمان  
فصل في ومن له هبة  
مروقة ما كل الطيور  
وأرسلها فكل طير  
ضمنه لئلا كان أوتها  
وإن لم تكن مروقة  
بذلك فلا ضمان لأن  
أعداد إرسال الحرز ومن  
كان معه كسبه وقور  
فارسه فالتفت شأ وجب  
عليه الضمان  
كتاب السرقة  
اتفق الأئمة على أن الجهاد  
فرض كفاية إذا قام به  
من المسلمين من فيه  
كفاية يسقط المخرج عن  
الباقين وعن سبعة  
المسبب أنه فرض عين  
واتفقوا على أنه يجب على  
أهل كل نجران مقاتلوا  
من يلزمهم من الكفار فإن  
عجزوا وأساعدتهم من  
يلزم الأقرب فالأقرب  
وأتفقوا على أن من لم  
يتبع عليه الجهاد  
لا يخرج الأيذان أبويه  
أن كان مسلمين وإن من  
عليه دين لا يخرج الأيذان  
فريقه وإن أنا اتقى  
الزحفان وجب على

المسلمين الحاضر من ثلثات ورم عليهم الفرار إلا أن يكونوا مفرقين في قتال أو مضيقين إلى جهة أو يكون الواحد مع الثلاثة أو المائتين مع ثلثمائة أو الفروا ولم يثبت مع ذلك إلا في جميع غلبة طمعه بالظهور وأنه يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها (فصل) واختلفوا هل من شرط الجهاد الزاد والرحلة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد نعم وقال مالك

لا موضع الخلاف اذا تعين الجهاد على اهل بلد وكان بينهم وبين موضع الجهاد مساواة القصر فلا يجب عند الثلاثة الاعلى من ملك تزايد  
وراحلة تبلغه موضع الجهاد وعندنا يجب مطلقا **فصل** في اختلاف اهل جوار ائتلاف اموال اهل الحرب اذا اخذها المسلمون ولم يكن لهم  
اخراجها الى دار الاسلام وخافوا اخذها منهم فقال ابو حنيفة وما لك بالجواري في بيع الحيوان ١٤٧ ويحرق المتاع ويكسر السلاح وقال

الشافعي وأحمد لا يجوز  
ذلك الا لما لك

**فصل** في كسب الكفار  
اذلهم بقائهم فلا يقتل  
بانتفاق الا ان يكن ذوات  
رأى والاهمي والمقتصد  
والشيخ الثاني وأهل  
الصومع اذا كان لهم  
رأى وقد يرقولوا بالاتفاق  
وان لم يكن لهم رأي  
ولا تدبر قال ابو حنيفة  
وما لك وأحمد لا يجوز  
قتلهم وللشافعي قولان  
أظهرهما جواز قتلهم  
ومن لم تبلغه الدعوة هل  
على قتاله دية قال ابو  
حنيفة وما لك وأحمد لا  
وقال الشافعي على قتاله  
دية فان كان ذمية ائتمنت  
الدية أو مجوسيا فاشاعة  
**فصل** في اختلاف اهل  
الدعوة فقال مالك من  
قرب ديوهم من مات يدعو  
لهم بالدعوة نل  
مقاتلون ولا تهمس  
غرتهم ومن بعدت  
دورهم فالدعوة اقطع  
الشك وقال ابو حنيفة  
ان بلغهم الدعوة فحين  
ان يدعوهم الامام الى  
الاحكام اولادهم الجزية  
قبل ائتمال وان لم تبلغهم  
فلا ينبغي للامان بينهم  
وقال الشافعي لا ائتم احد  
من المشركين لم تبلغه

الثاني ان كلامه السارق والماسروق منه اخذ مذل المتفرق ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وقد تدبر  
عليه ذلك فهو متعدد والله كانه كان شر كالسارق الاول من سرق فلذلك وجب عليه ما يجب على القطع  
ويؤيده حديث من سرق من سرقه فليعه وزر هادو وزر من عمل به او وجه الثالث قوله تعالى ولا تزروا  
وزرا اخرى فكان الاثم على الغاصب والسارق دون السارق من سرق منه ما لم يكن من الاول الاثمة  
وجه من ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحر زملكه بمسوقه بئنه على ان سرق  
نصابا من حر قطع بكل حال ولا تنقل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احديهما وبئنه انه  
لا يقطع ويجهه الشافعي السارق الظرف ومع قول احمد في احديهما وبئنه انه يقطع وفي رواية اخرى  
انه يقطع قوله اثم بكن مرفوعا بالسرقه وسطه عنه القطع وان كان مرفوعا بالسرقه قطع فالاول مشدد  
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة التهمة وغلبة الكذب  
على مثل السارق وهو به مما يجب قطع بدو اوجه وقدمه الشارع وقوله لا يسرق السارق حين  
يسرق وهو مؤمن فني عنه الايمان ومن نفي عنه الايمان فلا يمتد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به  
القطع ووجه الشافعي العمل بحديث ادرك الحديث باثباته وقوله ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق  
ووجهه الى رواية الثانية لاحد وهو الوجه في القول الاول ووجه الشك الاول من الاربعة الثالثة المفصلة  
لا جد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في احديهما وبئنه انه  
الشافعي ان القطع يتوقف على مطالعة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في احديهما وبئنه انه  
لا يقطع الى مطالعة المسروق منه فالاول في تخفيف على السارق والثاني في تشديد فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان المذهب في القطع حتى الخلق ووجه الثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقتل  
رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يدفع الا باقتل فلا ودعاه اذا كان الداخل معروفا  
بالفساد والافعله القود مع قول الاثمة الثلاثة ان علماء القصاص الا ان يأتي بيته فالاول مفصل فيه تخفيف  
من وجهه وتشديد من وجهه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهر لا يخفى على  
القطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب القطع في الصدود المملوكة المسروقة من حر زها وكذلك يجب  
القطع في جميع ما يتولى في العاد ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصدا والمسا والمخارة  
غير مباح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان اصله مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها مال حرز ووجه الثاني النظر الى اصله انقليسا لحرمه الا دعي  
على حرمة الاموال ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب القطع بسيرة الخشب بائنه فتمت نصابا مع قول  
أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصدن واقتنا فالاول مشدد والثاني  
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة جوده  
عادة فكان كالتراب الا ما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني الجلاء  
لو غاط قطع المسرى عن البيوت اجزا ذلك مع قول الشافعي وأحمد ان على القاطن الدية ووجب عند الشافعي  
في اظهار قوليهما احدى في احديهما وبئنه إعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى  
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر اما الاول فللمسروق والرد وجزر بذلك واما الثاني فلا قطع غير مشدود  
وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو رد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ملكه بشراء اربعة اوارث  
او غير ذلك سقط القطع مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالاول فيه تخفيف  
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه صار متحققا لذلك المسروق ووجه الثاني ان

الدعوة اليوم الان يكون قوم من المشركين خلف الترك والجزول تلغهم الدعوة فلا تقاتلون حتى يدعو الى الايمان فان قتل منهم احد قبل  
ذلك فمقتله عاقلة قاله الدية وقال ابو حنيفة لاشي عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك **فصل** في الامان لكسب الارباح الا يصح الايمن  
مسئل بالحق عاقل مختار عند الشافعي واخي حنيفة قاله القاضي والمجون لا يصح ما من مال وأحمد يصح ما من الصبي الزاهي ويصح ما من

الاعتماد على إذا آمن شخصاً أو مدينة عند مالك والشافعي وأحمد وعرضى أماته إلا أن يكون مأذوناً له في القتال **فصل** في وانفقوا على الله  
 إذا تفرس المشركون بالسلمين جازاً بقية المسلمين الرعي بقصدون المشركين واختلعت واقفاً ماذا أصاب أحد منهم مسلماً في هذا المثل القتال أبو  
 حنيفة ومالك لا يلزمه دية ولا كفارة ١٤٨ والشافعي قولان أحدهما تلزمه الكفارة بلا دية والثاني تلزمه الدية والكفارة وعن أحمد  
 روايتان كالقولين

القطع أعاد وفي نظره قد أدى حدود الله تعالى حاله مرتبة بل عدم سقوط القطع ولو رد المسلم وقي إلى صاحبه  
 ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه لو سرق مسلم من مال مسلم من غير قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا قطع  
 فالأول يخفف والثاني مشدد فجميع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى أنه مال حر في الأصل  
 ووجه الثاني النظر إلى أنه مملوك فاستأن فاجر بقا عليه أحكام أهل الذمة وأهل الإسلام مادام في بلادهم  
 ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مسلم من مال مسلم من غير قطع مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع على ما  
 ومع قول الشافعي في قوله بطلان وفي قوله لا قطع فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث متردد فجميع الأمر  
 إلى مرتبة الميزان ثم الأمر راجع إلى ولي الأمر في الحالين فإن رأى قوته في أهل الإسلام ولم يكن أئماً سرق في  
 بلاد الحرب تخلف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعااهدة والمستأن قطع ولا ترك مراعاة للمصالح انتهى والله  
 سبحانه وتعالى أعلم **باب قطع الطريق**

اتفق الأئمة على أن من برز وأشر بالسلاح مخفياً لاسيما خارج المصر لمحض لا بدركه الثوث فانه محارب  
 قاطع الطريق جاز عليه أحكام المحاربين وأدفعوا وأصله على كل من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد  
 عليه فان عاقل أو مقتول أو مأخوذ فمذمة فانه غير مؤثر في سقاط الحد منه وإن مات أحد منهم قبل القدرة  
 عليه سقط عنه الحد إذا حدد ودعى الله عز وجل وطوبى لمحقوق الأديمين من النفس والأموال والجراح  
 الآن يعني عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة  
 أن أحد قطع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب  
 المذكور في الآية الكريمة بل للإمام الاحتياطية من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف وأن الذي  
 والجس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تحجير الإمام في ذات الأمر إلى مرتبة الميزان  
 وتوجيه الترتيبين ظاهره ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة كفيته الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع ما فهم  
 أن أخذوا والمال وقتلوا كان الإمام بالخيار أن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم وإن  
 شاء قتلهم ولو صلبهم • وصلة أصلب عنده على الله ومن روايته أن يصلب حيوا ويصنع بطنه مخرج إلى أن  
 يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وأن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام جازاً ولا يلتفت بالإمام إلى عو  
 الأولياء وأن أخذوا مال المسلم أو ذمي أو مأخوذ لوقسم على نجاعتهم أصاب كل واحد عشرة دنانير أو ما قيمته  
 عشرة دنانير وأخذوا مال الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفساً حبسهم  
 الإمام حتى يحدوا ثوبه أو وثاقه هذه صفة موجب الصلب والثاني عند الإمام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون  
 يفعل الإمام قيم ما يراد به ويحد فيه من كان منهم ذاراً أي وقوة قتله ومن كان منهم ذاقه فقط نفاه لحاصله أنه  
 يجوز ولا ماتهم قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراد به وأرجلهم ولا مثله وصفه  
 التي عنده أن يخرج جوار من البلد الذي كافأه إلى غيره ويحسوا فيه • وصلة أصلب عنده كصفة  
 الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفساً أو يأخذوا مالا أو وصفه  
 الذي عند الشافعي وإن طالبوا إذا هم والقيام عليهم الحد إذا أتوا أحداً • وصفة عند أحمد في إحدى  
 روايته كالشافعي وفي رواية الأخرى أن لا يتركوا بأون في بلد وأن أخذوا والمال ولم يقطع  
 الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يحدون وإن قتلوا وأخذوا والمال وجب قتلهم حتى وصلبهم  
 حتى ماتوا قتلوا ولم يأخذوا والمال وجب قتلهم حتى ماتوا بكون أصلب عند الشافعي وأحمد بعد القتل  
 وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حيوا هذه الصلبة عند الأئمة الثلاثة أيام وقال أحمد  
 ما يقع عليه الاسم فكل ما في حنيفه مفصل غائب إلى التشديد وكلام مالك يحتمل التخفيف والتشديد

أظهرهما عنده لزوم  
 الكفارة خاصة  
**فصل** في إذا ذاب مسلم  
 قتل المبارزة لم يكن  
 له ذلك وقال ابن أبي هريرة  
 من الشافعية بكرة  
 والمسيح أن لا يباين زالا  
 باذن الأمير لكن لو باين  
 بنفسه فإنه جاز وقال أبو  
 حنيفة بجرم الآن  
 تكون المبارزة في معنة  
**فصل** في وأخلفوا في  
 استرقاق من لا كتاب له  
 ولا شبهة كتاب كعبد  
 الأوثان قال أبو حنيفة  
 يجوز استرقاق أئهم منهم  
 دون العرب وقال مالك  
 والشافعي وأحمد في  
 إحدى روايته أنه  
 لا يجوز ذلك مطلقاً  
 وانفقوا على أنه قتل  
 الأسير قاتل وهو في الأسر  
 لم يجب على القاتل شيء  
 بل يميز وقال الأوزاعي  
 يجب عليه الدية وإذا أسلم  
 الأسير حق دمه وهل  
 يرق بالاسلام للشافعي  
 قولان  
**فصل** في لو أسلم كافر  
 قبل أسره عصم نفسه  
 وإن كان في دار الحرب  
 عند مالك والشافعي  
 وأحمد وقال أبو حنيفة  
 ما كان له من العقارى

دار الحرب بغير وأما غيره فإن كان في يد أعداء  
 مسلم أو ذمي يذبحه وإن كان في يد حر غيري ولو دخل حر يدون دار الإسلام لم يحرز سيدهم عن مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز زبيد  
**باب** قسم النبي أو الأنبياء في مال الكفار يباح لأبيسبيل والكتاب فهو غنيمة بينه

وعرضه فان كان فيه سلب استحققه القاتل من أصل التهمة سواء شرط ذلك الامام او لم بشرطه وغند الشافعي وأحمد وانما يشقه القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشترك وأزال متناعه وقال أبو حنيفة ومالك لا يشقه الا ان بشرطه لا الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من التهمة واختلاف في قسمة الخمس فقال أبو حنيفة ومالك يقسم على ثلاثة ١٤٩ أسهم للبناحي سهم وسهم لساكن

وسهم لابن السبيل  
يدخل فقراه ذوي  
القرى فيهم دون أغنيائهم  
قاماهم النبي صلى الله  
عليه وسلم فهو خمس  
والله خمس رسولوه وهو  
خمس واحد وقسط  
بموت النبي صلى الله عليه  
وسلم كسقط الصنف  
وسهم ذوي القرى كانوا  
يشقونه فزمن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بالتين وبعده فلا سهم  
لهم وانما يشقونه بالقرى  
خاصة ويسوي اسمه  
ذكرهم وانماهم وقال  
مالك هذا الخمس  
لا يشق بالتعبين  
لشخص دون شخص  
ولكن النظر فيه الى  
الامام يصرفه فيما يرى  
وعلى من يرى من  
المسلمين ويعطى الامام  
القرية من الخمس  
والتي والخراج والجزية  
وقال الشافعي وأحمد  
يقيم على خمسة أسهم  
سهم للرسول صلى الله  
عليه وسلم وهو باقي  
لم يبق حكمه بموته  
وسهم لبقى هاشم وبني  
المطلب دون بني عبد  
شمس وبني نوفل وأغا  
كان محتصا بين هاشم  
وبني المطلب لآبائهم

ليكون راجعا الى رأى الامام مع تخفيفه في صفة النبي والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد  
من وجه تخفف من وجه آخر في قتل وعقد من جهة وأما الكلام في صفة الصلب فقوله أحمد أخف  
فرجع الامام الى مرتبة الميزان ولكن شئ ما اختاره الامام وجهه ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب  
في قتل المحارب مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك فالول تخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي اخذ دون  
نصاب والثاني مشدد فرجع الامام الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع العروة ووجه الثاني  
انه لا يشترط في قتل المحارب ان يأخذ قدر النصاب لانضمام المحارب الى أخذه المال فكان التعليل عليه  
من جهة المحارب بل من جهة النصاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون ثمانين بعضهم القاتل  
والأخذ وكان بعضهم ردا كان لرد حكم المحاربين في جميع الأحوال مع قول الشافعي لا يجب على الردع  
التزير بالخمسة والتعريب بخلاف ذلك فالول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامام الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول الاكتفاء بوجود المحارب سواء يباشر بعضهم القتل أم يباشره ووجه الثاني ان المسد أرفق  
المحارب على المباشر لا على من كان ردا له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم قطع الطريق داخل المص  
كن قطع الطريق خارج المص على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه لا يشترط حكم قطع الطريق الا ان يكون  
خارج المص فالاول فيه تشدد على قطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فرجع الامام الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول ان محارب يشرع الله عز وجل وتبدي حذوده لا يختلف خبر عما يكونه خارج المص أو داخله  
كغيره من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المص هو  
المشهور والمباشر الى الذهان لعدم وجود من يشقه ويخلصه من قطع الطريق عادة بخلاف من قطع  
الطريق في المص فان الناس يغفون عنه كثيرا فكان النصاب أشبه بقطعه التعزير وروى ما اخذ الى مسقطه  
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو كان مع قطع الطريق امرأته فاقطعتم في القتل وأخذ المال قتلت حدا  
مع قول أبي حنيفة انه يقتل قصاصا ومن قول الأول فيه تشدد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف  
من جهة كون قتلها قصاصا فرجع الامام الى مرتبة الميزان ووجه الاولين ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة  
وأحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر ومروق وجب عليه القتل في المحاربة أو غيرهما قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنها  
من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد اتى القتل على ما فقهه الله انه الغاية من قول الشافعي انها  
تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالول تخفف وقوله الشافعي مشدد فرجع الامام الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك لكونه راجعا الى الردع والجر ووجه الثاني ان كل  
واحد يجب فيه الحد الذي شرع له كالحد في الزنا فكل واحد من أشخاص متعددة لا يقوم حكمه مقام حد ومن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الجزاء والقذف مع قول مالك مثايله ما لا اول  
بشد في الثاني فيه تخفيف فرجع الامام الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد  
قولي ان وقت القصاص ما لا يجوز من شرية الجزاء والزنا فالول لا تسقط الحد منه مع قول مالك والشافعي في أحد  
أطروحيه وانما الشافعي في الولاية الاخرى انها تسقط الحد عنه من غير اشتراط عرض زمان وفي الولاية  
الاخرى لا حد لاي من معنى يستبعد التوبة فالول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامام الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول عدم ورود نص في إسقاط الحد من الولاية فكان إقامة الحد عام أو لم يشر فيه ما روي في أصله في  
المرأة التي أنت الله عليه وسلم وفي حديثي من الزنا فإما كان رسول الله في أنت حد من حد ود الله  
فأخذه في قتال ولا يأتى أحسنوا اليها فإذا وضعت فتاوى بها فاعلوا ذلك فامر رجها وصلى عليها وقال لقد تاب  
توبة فقتلت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم اه فظاهر هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما لا

ذو القرى وقد منعوا من أخذ الصدقات فعمل هذا الحد غنهم وقهرهم فيه سواء لان الحد كمثل حظ الاثنين ولا يشقه أولاد  
البنات منهم وسهم للبناحي وسهم لساكن وسهم لآبائهم ولا يشقه أولاد البنات منهم ولا يشقه أولاد  
في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من يضره فقال الشافعي يصرف في المصلح من أعاد السلاح والكرع وغند الشافعي

و بناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم اني اوعن احمدا واثبات احدهما بهذا المذهب واختارها الحنفية في الاخرى بصرف في اهل  
 الدين وانهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالقتال وليسوا بقسم فيهم على قدر قوتهم ثم قيل في واقعة واهل ان اربعة اجناس  
 النعمة الباقية تقسم على من شهد ١٥٠ الواقعة بنية القتال وهم من اهل القتال والارجل سهوا واحدا واختلفوا في الفارس  
 فقال مالك والشافعي  
 واجدان له ثلاثة اسهم  
 سهم له وسهمان للفارس  
 وقال ابو حنيفة للفارس  
 سهمان سهم له وسهم  
 للفارس قال القاضي عبد  
 الوهاب القسول بان  
 للفارس سهمين قال يعمر  
 ابن الخطاب وعلى بن ابي  
 طالب واليونس بن مينا  
 الصابي ومن التابعين  
 عمر بن عبد العزيز  
 والحسن وابن سيرين  
 ومن الفقهاء اهل  
 المدينة والاوزاعي واهل  
 الشام واليبس سجد  
 واهل مصر وسفيان  
 الثوري والشافعي ومن  
 اهل العراق احمد بن  
 حنبل وابو داود  
 يوسف ومحمد بن الحسن  
 وقيل انهم يختلف في هذه  
 المسئلة غير ابي حنيفة  
 وحده ولم يقل بقوله احد  
 حكى عنه انه قال اكره  
 ان افضل يرمي على مسلم  
 ولو كان مع الفارس  
 قرسان قال ابو حنيفة  
 ومالك والشافعي لا يسهم  
 بالفارس واحد وقال  
 احمد سهم للفارسين  
 ولا يزد على ذلك واقفه  
 ابو يوسف وهي رواية  
 عن مالك والفارس سواء  
 كان عربيا او غيره سهم  
 له وقال احمد لقتل سهمان والبرذون سهم واحد وقال

علي الحد الادنى وتماثلوا لانها ثابت ما طلبت اقامة الحد على ما فهموا وبما ثاب ان الحد ترتب على هؤلاء من  
 حيث تعذرهم حدود الله فلا يسقط عنهم التوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن  
 لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما قبلها اي تقطع حكم المخالفة بالذنب في الدنيا وفي  
 الآخرة فثبت المشقة وجمعت شخشا شيخ الاسلام ذكر بارحه الله يقول لم يرد لنا ان احدا راخذ بنفسه في  
 الدنيا والآخر معا الا الحار بن لقوله تعالى قيم ذلك علم خزي في الدنيا وعلهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فثبت  
 ان من تاب من ذنبه سقط عنه الحد في هذه الدنيا والآخر في الآخرة عذاب عظيم انتهى فثبت  
 منهم وقوع الزنا شرعا بالجنز والسرقة فتكون اقامة الحد عليهم اقوى في الردع والجرم بان الثاني يصح  
 جله على من جرى عليه القدر من واحدة في عمره فقدم وضائق عليه الدنيا عار حجت وحصل له في نفسه شدة  
 الخجل حتى صار يستحي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب  
 من المحار لم يظفر عليه صلاح الجمل لا تقبل شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قوله احد تقبل  
 شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه  
 الاول الاختيار للاحتياط لاموال الناس وايضا نعم فان من يظفر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكما علم  
 يفتي فلا يخرج من النعمة في شهادته الا صلاح العمل والشيء على طريق كل المؤمنين قال تعالى فمن تاب  
 من بعد ظلمه واصبح قال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك واصبحوا بخير مما كانوا عليه ومن تاب من بعد ذلك  
 فظفر الاحاديث كالحدث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم واتبع السنة الحسنة فحقها  
 فتمرط في محوها اتباع الحسنة لها ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدان المحارب اذا كان في المحاربين من  
 لا يقاتل كالنكافر والسدود والودع نفسه فقتله لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يقاتل ومع  
 قوله الشافعي فيه قولان كالذهبي فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم  
 في باب حد شراب المسكر

اجمع الاثمة الاربعة على تحريم الخمر ونحوها وان شراب الخمر قليلها وكثيرها موجب للحد وان من  
 استعمل شرابا حكيما كخمر وتقدم في باب النجاسة ان داود قال بظاهر النجس خمرهم واقفوا على ان عصير  
 العنب اذا اشتد ونف زبد فهو خمر واقفوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره وقليله حرام وانه يسمى خمر  
 وفي شراب الخمر سواء كان من عنب او زبيب او حنطة او شعير او ذرة او اراز او عسل او لبن ويحذو ذلك نساء كان  
 او مطبوخا خلافا لابي حنيفة فانه قال تنفع القروا زبيب اذا اشتد كان حراما قليلة وكثيره وسمى نبيذ الانجرا  
 فان اسكر في شرابه الخمر فهو محرم فان طبخا او كافي طيب خ من حل ما ما نبيذ على ظن الشارب منه انه  
 لا سكر من غير طرب فان اشتد حرم الشراب منه ما لم يستمر في طبعه ما نذهب ثلثاها وما نبيذ الحنطة  
 والارز والشعير والذرة والعسل فانه حلال عنده تقعا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك اتفقوا  
 على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وانه ان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان اسكر  
 حرم قليله وكثيره وعلى ان حد البند على النصف من حد الخمر وعلى ان حد الشراب بتمام السوط الاماروي  
 عن الشافعي ان قام بالابدي والنمال واطراف الشباب وعلى ان من غص بقلعة ولم يحد بخر يسرها به  
 يجوز له ما سعتها على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك  
 قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام ولم يشتد ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشتد يسكر ويقتل  
 زبده مع قول احمد انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام لم يشتد ولم يسكر ولم ينفذ بده  
 الحديث ورد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان

الحكم  
 له وقال احمد لقتل سهمان والبرذون سهم واحد وقال  
 الاوزاعي ومكحول لاسهم الاربعي فقط وهل يسهم البعير قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يسهم له - هم واحد ولودخل دار  
 الحرب بفارس ثمان الفارس قبل القتال قال مالك لا يسهم للفارس يختلف ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسهم له ووجه قال الشافعي واحد

قال ابو حنيفة اذا دخل دار الحرب فارسا ثم مات فرسه قبل القتال اسهم للفارس  
من اموال المسلمين فقال مالك والشافعي واحمد في اصغر الرازيين لا يملكونه قال ابن ابي هيريرة والاحديث الصخرة تدل على ذلك لان ابن عمر  
ذهب له فرس فأخذها العدو ونظر عليهم السلون فر عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو له عبد فله في

الحكم يدوم مع العلة غالباً فان فقدت علة الاسكاره ومباح على أصله ووجه الثاني اخذ الاحتياط فانه  
بعد مقتدا لانه أيام يسكر غالباً فاخذ احتياطاً ان لم يكن أحد يرى في ذلك دليل على انتشار عجزهم  
شره وان لم يسكر فان انتشاره وضع الاحكام حيث شاء او يكون من باب تحريم الوسائل خوفاً ان يقع في  
تحريم المقاصد كما أشرنا اليه بقولنا ووجه الثاني اخذ الاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره  
حرم قتلها فان تحريم القتل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال بإباحة ما لا يسكر  
من الذبيل لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة  
حد السكران أصبر الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من العرض ولا المأمن ان جعل مع قول  
مالك انه من استوى عنده الحسن والقبيح ومع قول الشافعي واحمد هو من يخطئ في كلامه على خلاف علة  
فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في جواب الحدان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقة في التشديد  
في الحد والثالث فوقة في ذلك فخرج الامر الى مرتبة المأمن ووجه الاول ان من لا يعرف السماء من الارض  
أشبه سكران لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبيح كالتنميط في كلامه فقط أخف سكران قبله  
تورع في عدم إقامة الحد اذا لم يصل الى أعلى الخلافات عنده فقد قل تورعه من جهة التورع على انتهاك محارم  
الله ومن تورع أقام الحد بوجود أدنى الصفات دون ما قوته ان قد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم  
الشارب بالسكر فافهم \* وايضا فذلك ان من لا يعرف السماء من الارض لا يثبت به بالكلية ومن لا يعرف  
المأمن ان جعل بدرك الأشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اختلط كلامه بدرك السماء من الارض  
وعين بين الرجل والمرأه ولكن عنده لمحات غريبة نظره فربما كان عند مشهور في أول كلامه تمزجاً قبل  
أن يتنهاها فالأمة ما بين ناصر لظاهر الشر بعبه قوماً من يحرم لذلك المسلم الشارب فذلك وجه مشهور ومن ذلك  
قول أبي حنيفة ومالك أن حد شارب الخمر مأمن مع قول الشافعي واحمد في أحدي رأيتهم ووجه الطريق  
انه أرهون في حق الخمر وأما العبد فله ان ينصف من ذاتها لا ينصاق كما عرف أوله اسباب فعلى الاول حده  
أربعون وعلى الثاني حده عشرون فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة المأمن ووجه  
الاول ان الخمر الغالب عليه كمال العقل فكس حال العبد فلذلك كانت حذره والخمر كبيره ودون السبع على قاعدة  
قولهم من عظمت مرتبته كبرت صغريته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكره ثم يرد ويؤذي  
الناس والأرباب في حق من كان بائناً من ذلك \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر بشرب الخمر ولم  
يوجبه منه ربح جمع قول الامام أبي حنيفة انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر  
الى مرتبة المأمن ووجه الاول هو أخذ به بأقراره والحكم دائراً مع الشر لا مع العلة في حكمة الثاني \* ومن  
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو وجد منه ربح خمر ولم يقر لم يحد ومع قول مالك انه يحد فالاول مخفف والثاني  
مشدد في إقامة الحد فخرج الامر الى مرتبة المأمن \* ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي في اصغر لقوله  
انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كانه طش والنداءى مع قول أبي حنيفة انه يجوز زلع طش للنداءى ومع  
قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للنداءى ومع قوله في القول الثالث يجوز زلع طش  
ما يقرب الى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شرب الخمر للضرورة والثاني مفضل وكذلك الثالث والرابع  
فيه تشديد فخرج الامر الى مرتبة المأمن ويصح حل الاول على حاله لا كرامن أهل المصبر واليقين فيصير  
أحدهم حتى يطرطش بشر باذلك خوفاً ان يوت كانه يصح جعله على أوائل الضرورة واللعش ووجه  
قول أبي حنيفة ان شره للطش فيه بقاء الروح وأما للنداءى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شرباً أهياً  
فيما حرم عليهم بقية الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم

بالرؤم فظهر عليه  
السلون فرد عليه وقال  
ابو حنيفة علكونه وهي  
رواية عن أحمد  
فوفصل في وانفقوا على  
أنهم اذا قسموا الغنمة  
وحازوها ثم انفصل بهم  
مدخلهم يكن للبدن في ذلك  
حصه فان انفصل المدخل  
بعد انقضاء الحرب  
وقبل حيازة الغنمة في  
دار الاسلام أو بعد أن  
أخذوها وقتل ستمها قال  
ابو حنيفة يسهم لهم ما لم  
ينجز الى دار الاسلام أو  
بقسموها وقال مالك  
وأحمد لا يسهم لهم على كل  
حال وعن الشافعي  
قولان أحدهما يسهم  
والثاني لا يسهم وانفقوا  
على ان من حضر الغنمة  
من مملوك أو امرأة أو  
صبي أو ذى نهم لا يرضع  
وهو سهم بجته الامام في  
قدره ولا بكل لهم سهم  
وقال مالك ان راهق  
الصبي وأطاق القتال  
وأحازه الامام كس له  
السهم وان لم يبلغ  
فوفصل في وقسم  
الغنائم في دار الحرب  
هل يجوز اموال  
مالك والشافعي واحمد  
يجوز وقال ابو حنيفة

لا يجوز وقال آجانه ان لم يجد الامام حوله قسمها شرفاً فله ان يسكن الامام او يقسمها في دار الحرب فقد ثبت ان القسمة لا تنافي والطعام  
والانف والحياض يكون في دار الحرب بل يجوز زاستعماله غير اذن الامام قال ابو حنيفة واحمد في أحدي رأيتهم ولا بأس بذلك ولو بقتر  
اذن الامام فان فصل عنه وأخرج من عيشة الى دار الاسلام كان غنيمه قتل أو كثر وعن أحمد رواية أخرى يرد ما فصل اذا كان كثيراً فان كان

نفسه اذ قال الشافعي ان كان كثيره فقسه ودان كان نزرافق ولان اجتهاده انه رد وحكي عن مالك ان ما خرج الى الاسلام فهو غنمة  
فصل في قول الامام من اخذ ١٥٢ شيئا فهو له كال ابو حنيفة يجوز للامام ان يشترطه الا ان لا يقل وقال مالك

### باب التميز

اتفق الاثمة على ان التميز مشروع في كل مفسدة لاحد في الاكفارة واختلافها هل التميز رتبة تسمى  
التميز برتبة فوقه واجب لله تعالى ام غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب  
على ظنه انه لا يصلحه الا ضرب بوجوب وان غلب على ظنه اصلاحه فغيره لم يجب وقال احمد ان استحق بظنه  
التميز بوجوب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول  
تقديم حضرة الله تعالى ان يعصى العبد به فمما هو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا  
لتمتعه لتخفيف فعله في المستقبل وبصر يتذكر الم الذي حصل له في الماضي فيستغفر به منور عما كان الذنب  
الثاني معقار كره في سؤال الله عز وجل فيضله عنه بالسؤال والا فاقدر المزمع لا يصح تركه واما وجه الثاني  
القتال بعدم الوجوب فهو خاص برعا الناس الذين لا يعرفون قدره فمفسدة حضرة الله لا تؤثر فيهم والضرب  
كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبريز ولا ردع عن المعاصي المستقلة ان كانت جملة على حصول الم الواقع  
لذلك العبد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الامام لو عز وجل جلا فبات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه  
الضمان فالاول مخفف على الامام والثاني مشدد على من جمع الامرار لمرتبة الميزان ووجه الاول ان  
منصب الامام يصلح عن ان يميز واحدا بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يميز بغيره وعند مشددة تشدده  
لعدم وصافه ملاما واما بان احكام السلاطين قتل بقتله احد في تميز رتبة ابل ولا غرم ذبه ووجه  
الثاني ان الشرع لا يحل له لاحد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشرع ومن ذلك قول مالك  
واحد ان الالب اذا ضرب ولده نادى اوالمعلم اذا ضرب العبي تادى باوقات لا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة  
والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في جمع الامرار لمرتبة الميزان وتوجيه  
القولين بقوم من توجه المسئلة قبلها لان الابن كالامام الاعظم في كونه لا يضرب الا لاصلاح وكذلك المعلم  
في الغائب وان كان ضمنه ابو حنيفة والشافعي احتياط الاول والناس وليتخفظ الوالد في ضربه ولده فانه ربما  
قامت نفسه من ولده فمفسدة لا تصلح كالا حبي فاقم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتميز  
اعلى الحدود مع قول مالك ان ذلك ايجع الى رأى الامام فان رأى ان يزيد عليه قتل فالاول مخفف والثاني قدس  
تشدد بجمع الامرار لمرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام وانه انما يتحكما على وفق الشريعة وليس لهما  
ان يزيدا على ما قدره ذرة واحدة ووجه الثاني ان الشارع امر الامام الاعظم على امتته بدمه واما الامامة  
بالسمع والطاعة له في كل المامعة فقه الله عز وجل بل ضرب بعض الهامة والفسقة الحد المقدر على امره  
لخلاف الامام الزيادة بالاجتهاد مفسدة لذلك المزمع مفعول ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان التميز  
لا يختلف باختلاف اسبابه كان زاد في التميز ربحي مبلغ ادنى الحدود ولو في الجسد او اذنا ما عتد ابي حنيفة  
اربعون في الجرح وعند الشافعي واحد عشر وفيه كون اكثر التميز ربحي عند ابي حنيفة ثبوتة ولا يميز وعند الشافعي  
واحد تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التميز رأى عدد ادنى منه اجتهاده او قال احمد وهو يختلف  
باختلاف اسبابه فان كان بالوطء في الفرج شدة كوطء الشربك او بالوطء في الفرج فانه زاد عند علي  
ادنى الحدود ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب مائة الاطواط وان كان بغير الفرج كقطعة اجنية او شتم او سرقة دون  
نصاب فانه لا يبلغ فيه ادنى الحدود فالاول فيه تخفيف من حيث انه لا يزداد في الجرح عند المقتدر في الشرع  
وقول مالك فيه تشديد اذا ادنى اجتهاد الى زيادة على الحد المقدر وقول احمد مفسدة لا تخفف من وجه  
وتشدد بمن وجوه جمع الامرار لمرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان يضرب قائم مع قول  
مالك ان يضرب باحد او مع قول احمد في احدى رايته كذهاب مالك والاخرى كذهاب ابي حنيفة والشافعي  
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه قائما لمبلغ في الجرح  
ووجه الثاني ان المراد من الضرب الامم وهو حاصل بضره بغيره بغيره ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه

بكره له ذلك للثلاث و  
قسمه للمجاهدين في  
جهادهم ارادة الدنيا  
وتكون من الخمس  
لامن اصل الغنمة  
وكذلك النفل كما عتده  
من الخمس وقال الشافعي  
ليس بشرط لازم في  
أنظر القولان عند  
وقال احمد بشرط صحيح  
ولا امامان يفضل بعض  
الشاغبين على بعض قبل  
الاخذوا لمجاز بالاتفاق  
فصل في ما اتفقوا على  
ان الامام مخفى في الاسارى  
بين القتل والاسترقاق  
واختلفوا هل هو مخفى  
فيه بين المن والفساد  
وعقد الاثمة قال مالك  
والشافعي واجدوه وغير  
يسين الفداء بالمال او  
بالاسارى وبين ان عليهم  
وقال ابو حنيفة لا يميز ولا  
بغادي واما عقد الاثمة  
فقال ابو حنيفة ومالك  
هو مخفى في ذلك ويكون  
امرا وقال الشافعي  
واحمد ليس له ذلك  
لانهم قتلوا  
فصل في امر اسير  
فاحلفه ان يترك ان  
لا يخرج من داره ولا  
يهرع على ان يقتلوه  
بغيره ويحجى قال مالك  
يتركه ان يني ولا يهرع  
منهم وقال الشافعي  
لا يسهه ان يني وعليه ان

يخرج عنه بين بكره به ابو حنيفة فصل في الاراضي

المستخرجة عن الرقيق ومصره بل تقسم بين غنيتها الم اقال ابو حنيفة الامام بالخيار بين ان يقرها عليه او يضرب عليه

لا يميز



نراجاوين ان يصرفهم عنها وناقضهم آخرين ويطرب عليهم المخرج وليس للامام ان يقفها على المسلمين اجمعين ولا على غائبهم وعن مالك روايتان احدهما ليس للامام ان يقسمها بل يصير بنفس الظهور وعلى الواقع على المسلمين والثانية ان الامام يحسن من بينها ويقفها لصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الامام قضاها بين جماعة الغائبين كسائر  
 ١٥٣ الاموال الا ان تطيب انفسهم ويقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم فيايقفها وعن احمد ثلاث روايات

أظهرها ان الامام يقبل ما رآه الاصل من قسما ويقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة تصير وقفا بنفس الظهور «فصل» واختفت الأئمة في المصروب على ما يقع عنه فقال أبو حنيفة في حريب الخطبة فقير ودرهمان وفي حريب الشعر فقير ودرهم وقال الشافعي في حريب الخطبة أربعة دراهم وفي الشعر درهمان وقال أحمد في أظهرها روايات الخطبة والشعر سواء في حريب كل واحد منهما قدر ودرهم والقفيز المذكور ثمانية أرطال بالخازي وموستعشر رطلان بالعراقي واما حريب القفيز فقال أبو حنيفة فيه عشرة دراهم واختلف أصحاب الشافعي فمنهم قال عشرة ومنهم من قال ثمانية وقال أحمد ثمانية واما حريب الغيب فقال أبو حنيفة واحد وفيه عشرة وقول أصحاب الشافعي في الغيب سقوطه في القفل واما

لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما عداه مع قول مالك انه يجرد في الحدود كلها ومع قول أحمد لا يجرد في الحدود كلها بل يضرب فيما لا ينعزم الضرب على القميص والتميصين فالاول فيه تخفيف من وجه والثاني مشدد في الفرد والثالث تخفيف في جميع الامرات مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر \* ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد ان الضرب يفرق على جميع البدن الا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي انه لا يضرب الوجه والفرج والخامسة وصائر المواضع المحفوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما كان به فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن الا ما استناه الاول والثاني في جميع الامرات مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الضرب في الحدود متفاوت فاشد الضرب ضرب النعز رتبه الجرم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود سواء ومع قول الشافعي ان ضرب حد الزنا اشده منه في حد القذف وان ضرب القذف اشده من الضرب في ضرب الجرح فالاول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في تساوي الحاق الاذى بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث فجميع الامرات مرتبة الميزان

### باب الصلوات وضمان الولاية واليهام

لم اجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز دفع كل سائل من ادعى او جهمته على نفس او طرف او يمنع او مال فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد في جميع الامرات مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى على النطق \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو عرض غاص بدينان فارتد عنها من فيه سقطت ضمانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهو وعنه لزمه الضمان فالاول تخفيف على المعرض والثاني تشديد في جميع الامرات مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اطلع انسان في سبب فزعمه ففقا عنه لزمه الضمان مع قول الشافعي واجد انه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالاول كالشديد والثاني تخفيف والثالث يحتمل اكل منهما فجميع الامرات مرتبة الميزان وبضع حل الاول على اطلاع اهل الدين والورع عن لا تولد من اطلاعه كبير فنته لقله وقوعه في ذلك في النظر الى ما هو الله تعالى ورجل الثاني على من كان بالاضمة من ذلك فلا ضمان في قوله عني بجزءه من مثل ذلك \* ومن ذلك قول مالك واجد ان الامام لو ضرب في حد فقات الحدود او افضى الى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جهة تفصيل له انه ان مات في حد الضرب وكان جلده باطراف الزوال والثابت لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضرب به بالسوط فلا ضمان في ذلك وزعم انهم لا ضمان عليه وسكني ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الشياض ضرب بالاصابع والاربعة فأت فيه فلا عقوبة ولا قتل ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا فأت فدية على عاقلة الامام چون يست المال فالاول تخفيف على الامام والثاني مفصل على اختلاف النقل فجميع الامرات مرتبة الميزان وجه الاول ان ذلك الضرب مشرووع فأكفاه غير مضره فكيف بالحد فانه باذن من الشارع وجه الثاني من شق التفصيل في حد الضرب كونه على الاقل فانا وجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضرب به بالسوط كونه ذلك ما دونه من الشارع وكذلك الثاني القول في اولي التفصيل الذي حكاه ابن المنذر وجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كونه الاربعين سوطا فأت فدية على عاقلة الامام الذي يمدون انفصا لان اصل الضرب ما دون فيه ولا من منه يصح من مثل ذلك فانا لو اوجبه القود على الامام قلنا الموضوع في

(٢٠ - ميزان - في)

حريب الزن دون قتال الشافعي واحديه ان عشر درهما او خمسة لم يجره نفسه ذلك وقال مالك ليس في ذلك جهمه تقدر بل الترجع فيه الى ما قصه له الارض من ذلك لا اختلاف في تقدير ذلك مستعنا به اهل المدينة قال ابن أبي هبيرة في الانصاح واختلافه انما هو راجع الى اختلاف الزوايات عن غير من انطاب برضى الله عنه فانهم كلهم اجمعوا

في ذلك على ما مضى واختلاف الر ويات عن أمر المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك كله صحيح وإنما اختلفت لاختلاف النواحي والله تعالى أعلم ﴿فصل﴾ واختلف الائمة على ما مضى لا ما مضى على ما مضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو ينقص عنه وكذلك في الجزية ما رواه ١٥٤

تخصيرنا عليه مع ما في ذلك من انتباه حرمته في عيون العامة فتضعف شوكة ولم، لمنا ان اماما قتل في اقامته الحدية مسخه ابداه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على أبواب البهايم فيما اختلفت فيها اذ لم يكن معها صاحبها واماما اختلفت لافضائه عليه مع قول أبي حنيفة انه لا ضمان إلا أن يكون معها صاحبها ركا واذا ما وسأنا أو يكون قد أرسلها سواء كان لئلا أو نارا فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه عدم الضمان في الشيء الأول في كلام الائمة الثلاثة من باب العادة في إرسال البهايم نارا أو بهيمة فوجه الضمان في الشيء الأول من كلام أبي حنيفة كونه معها ركا أو قائدا أو سائقا فوجه الثاني منه عدمه بالأول ولذلك عم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في دليل أو ناره ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اختلفت المذاهب في صاحبها لم يضمن صاحبها ما اختلفت فيه أو فيها واماما اختلفت في جملها فان كان يوطئها ضمن إلى الكلب وأن زحمت برجلها فان كان يوطئها في موضع ما دون ذلك شرعا كالشي في الطريق والوقوف في ملك الر كبا في الفلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان يوضع ليس عا دون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في داره إنسان بغير إذن ضمن مع قول المالكية بدها أو في دار جوارحه أو فلاة ضمان في شيء من ذلك اذ لم يكن من جهة ركا أو قائدا أو سائقا سبب من غر أو ضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بهما أو بدها أو رجلا أو ذنبها سواء كان من قائدها أو سائقا سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما اختلفت فيه جملها أو صاحبها فلا ضمان نفسه وما جنت بهما أو بدها أو سائقا فوجه المالكية هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام المالكية تخفيف من حيث انفصل وكلام الشافعي شديد وكلام أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول الأربعة

ظاهره ليس على الظن والله تعالى أعلم ﴿كتاب السير﴾ اتفق الائمة على ان الجهاد فرض كفاية اذا قام به من فيه كفاية من المسلمين فيبطل المخرج عن الدارين وعن سديد المسبب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على أهل كل قنار يقابلوا من بين أيديهم من الكفار وأن يحجزوا ما ساعدتهم من يلهم الاقرب فالأقرب واتفقوا على ان من يضمن عليه الجهاد لا يخرج الا بإذن أو به ان كان مسلمين وعلى ان من علمه دين لا يخرج الا بإذن غريمه وانه اذا انتفى الزمان وجب على المسلمين التحارب من الثبات وصرح عليهم الفرار لأن يكونوا صنفين اقتتال أو محجزين أو ثقتا أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثمانية فيباح الفرار ولم الثبات مع ذلك لاسماع غلبة ظنهم بالظهور وعلمهم والله يحب الهجرة من دار الكفر عن من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن مقاتلين فلا يقتلن اذ ان يكن نوات رأين على ان الاعايج والشيخ للنفاني وهل المصوام اذا كان لهم رأي وتديبر يقتلون وعلى ان المبتكرين اذا تروا بالمسلمين ليقين المشركين المسلمين عن الرحمة يقتضوا البطش ٢ وعلى انه لو قتل أحد الاسير وهو في الاسير لم يجب على القاتل شيء الا ان يتركه حتى لا يفلأ رواه في قوله يحب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وما اختلف واقعه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب أي بشرط في وجوب الجهاد وجود الزاد والاحل كالجسم مع قول مالك انه لا يجب وموضع الخلاف اذا تيقن الجهاد على أهل بلده يجهنهم وبين موضع الجهاد مسافة الأقصر فالأول تخفيف في وجوب الجهاد المذكور والثاني تشديد في فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول ان من لم يجد الزاد والاحل فقتله للعدو خداج لا لقتال قلبه إلى ما ما كل ويشرب ويركب فاذا وجد الزاد والاحل قوى غزوه ولم يصر عنده الخائف انتم القتال وجه الثاني عدم وجوده من صريح ما شرط ذلك في الاسير للجهاد ولو طولا كشرهوا وكثروا لو كان شرط الوصل المتناول في حديث واحد فان التبرع لم تزل محمولة بوجود العلم في كل عصر ويصح حل كلام الائمة الثلاثة على حال

الخراج يرضع عمر قال وما سوى ذلك من أصناف الاشياء يرضع عليها حسب الحاجة فان لم تنطق الأرض بما يرضع عليها نقصها الامام واختلف أصحابها فقال أبو يوسف لا يجوز الامام الانتصان ولا الزيادة مع الاحتمال وقال محمد يجوز ذلك منبمع الاحتمال وعمن الشافعي يجوز الامام الزيادة ولا يجوز له الانتصان وعن أحمد ثلاث روايات احدها تحبوز له الزيادة اذا احتملت والانتصان اذا احتمل والثانية تحبوز الزيادة بسبب الاحتمال لا الانتصان والثالثة لا تحبوز الزيادة ولا الانتصان وانما لك فهو على أصحله في اجتماع الأئمة على ما تحمله الأرض مستتبيا بأهل الخيرة ﴿فصل﴾ قال ابن أبي ميرة لا يجوز ان يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لمقوق يستمال رعاها لأحد الناس ولا ما يكون فيه اضطراب رباب الأرض تخصم لاهلها من ذلك ما لا يطبق في سدار الباب على ان يحمل

الأرض من ذلك خاتمة قرأ في ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صفة له رده ووجدت قال أرى ان يكون لبنت المال من الحب الخمسان ومن البشار الثالث ﴿فصل﴾ هي فحيت مكة صلحا أم عنوة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الظاهر روايته عنوة وقال الشافعي وأحمد في الواجبة الأخرى صلحا ﴿فصل﴾ لو صالح قوم من الكفار على ان ارضهم لهم وحمل عليها ما فهو

كالحزب به أن أسوأ سقط عنهم وكذا أن اشتراقتهم مسلم وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا سقط عنهم حراج أرضها بأسلحة ولا شراره  
الاسلم **فصل** كل من يستعان بالمشركون على قتال أهل الحرب أو يعاونون على عدوهم قال مالك وأحمد لا يستعان بهم ولا يعاونون على  
الاطلاق قال مالك إلا أن يكونوا خدما للمسلمين فيجوز وقال أبو حنيفة يستعان بهم ١٥٥ ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم

الاسلام هو الثاني  
الحاربي عليهم فإن كان حكم  
الشرك هو الثاني كره  
وقال الشافعي يجوز ذلك  
شرطين أحدهما أن  
يكون بالمسلمين قتلة  
ويكون بالمشركون كثرة  
والثاني أن يسلم من  
المشركون حسن رأي  
في الاسلام وميل اليه  
ومتى استعان بهم رخص لهم  
وإن يسلم

**فصل** كل من تقام  
المسيرة في دار الحرب  
على من يجب عليه في دار  
الاسلام قال مالك تقام  
فكل من يرتكبه المسلم  
في دار الاسلام إذا فعله  
في دار الحرب لم يفتلح  
سواه كان من حقوق الله  
هو رجل أو من حقوق  
الآدميين فإذا زنى أو  
سرق أو شرب اتهم أو  
تفقد حده قال الشافعي  
وأحمد وقال أبو حنيفة  
لا تقام عليه حد من زنا  
أو شرب أو شرب بخراج  
خلف إلا أن يكون بدار  
الحرب أمام قبيعه عليه  
بنفسه قال مالك  
والشافعي لكن لا يستوفى  
في دار الحرب حتى  
يرجع إلى دار الاسلام  
وقال أبو حنيفة إن كان  
في دار الحرب أمامهم

أكثر الدولة من ذوي المروءات الذين يغلب عليهم الجاهل من الناس الزاد والراحدة في الطريق وحمل  
كلام الإمام مالك على حال من كان بائنا من ذلك قال فقين صحيح معتد في السؤال وبقن أن الترك  
لا يجوزون سؤاله فانه يجب عليه ما لم يجد منه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال  
أهل الحرب ولم يكتفهم أخرجوا وأصلها في دار الاسلام حازمهم أطلاقا فيجبون الخيوان ويكرهون السلاح  
ويجوزون المتاع مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز إلا ما لا يكره وذلك بعد التقسيم الأول بخلافه على المسلمين  
والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فخرجهم إلى الميزان ووجه الأول برأعنا المصلحة العامة للمسلمين  
فخرجنا قلوب علينا الكفار وأخذوا أموال التي غنماها منهم فتقروا بها على قتال المارقين وأما على أهل  
هذا القول ما نحن اليه أهل القول الثاني فتدبر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف  
ملك المتانين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف أنة ذلك الاموال من أيدي المسلمين فكان  
يقاومهم غير اطلاق أنفع المسلمين في هذه الحالة \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في  
أحد قوله أن شيوخ الكفار وعلمائهم لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاثم  
أنه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فخرجهم إلى الميزان ووجه الأول أن مشرعة القتل  
بالأصالة إنما هي في حق من فقه نكبة المسلمين وهو لا لانكابة منهم إنما غالبا ووجه الثاني أن الإمام قد يرى  
قتلهم لمصلحة \* وقد بلغنا أن السيد داود عليه الصلاة والسلام لما نبي بيت المقدس كان كل شيء ينادي بصع  
منه ما فاشك ذلك إلى ربه عز وجل فأوحى الله تعالى اليه أن يبق في يد من سفل الدماء فقال داود يارب  
أنس ذنبي في سبيلك فقال الله تعالى بلى ولكن السوا عمادي ورو بذلك أو ضاقوله تعالى وان يحضوا السلم  
فأجبت لها فان في ذلك ترجيح الصلح على القتل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا بد على من قتل من لم  
تفاه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأما به من خلاف ذلك على غير الراي فالأول مخفف والثاني  
مشدد فخرجهم إلى الميزان \* ومن ذلك قول مالك أن من قربت دأره من منافق بلغتهم الدعوة فلا  
تحتاج إلى دعوتهم قبل القتل بل تقتالهم ابتداء ما من يمدت دهرهم الدعوة فأقطع الشك وقال أبو حنيفة  
إن بلغتهم الدعوة تخسن أن يدعوهم إلى الإسلام أو أداها الجزية قبل القتال وإن لم تبلغهم فلا ينسب  
للامان أن يدعوهم وقال الشافعي لم أعلم أحدا من المشركون لم تلبه الدعوة اليوم إلا أن يكون يوم من المشركون  
خلف التردد والجور لم تلبه الدعوة فلا تقتلون حتى يدعو إلى الإيمان فإن قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة  
قاله الله وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك فالأول والثاني من أصل  
المسئلة تفصل والثالث مشدد من حيث أن جمع المشركون الآن وبلغتهم الدعوة مخفف من حيث أنهم  
لا يقتلون إلا بعد الدعوة إلى الإيمان كان الأول لما جازع من المسئلة مشدد من حيث وجوب الدعوة على  
عاقلة القتال والثالث والراي مخفف من حيث عدم وجوبها فخرجهم إلى الميزان ووجه  
الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن أمراء النزوات من الصحابة  
وغيرهم من بعدهم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أمان الكفار لا يصح إلا مع ما لا ينافي مع عاقل مختار  
فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة  
الامان للكفار والشافعي نفسه مخفف فخرجهم إلى الميزان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطر  
ينبغي عليه مصالح ومفاسد فتجانب إلى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليس من أهل هذا  
التمام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد أشرف على البلوغ وما قرب الشيء أعطى حكمه في كثير من الاحكام  
وأمان الكفار منها ثم إن حصل بعد أماته فتنة في الأرض يتدارك الأمر ويهدد على الكفار حتى بدلوا أو

جيش المسلمين أقام عليهم الحدود في المعسكر قبل القتل وإن كان أمره به لم يتم الحدود في دار الحرب وإن دخل في دار الاسلام من فعل  
ما وجب الحد سقطت الحدود عنه كالأهل لا تقتل فانه يضمن الذينة ماله عدا كان أو خطا **فصل** كل من يسلم لجوار المعسكر وأجرانهم  
أشدهم أو الوعة وإن لم يقتلوا أكل أبو حنيفة ومالك لا يصح لهم حتى يقتلوا وقال الشافعي وأحمد يسلمهم وإن لم يقتلوا والشافعي قول آخر

انه لا يسميهم ولم وان كانوا  
وسواء تعين على المستنصر لم تعين وقال مالك تصعب اذا كانت يجعل ولم يكن الجهاد امتنع على التائب كالعبد والامة في فصل في قتال ما  
ولا بأس بالجمائل في التغرر  
أيام عمر رضي الله تعالى  
عنه

١٥٦

فصل في هل تصعب الاستقامة في الجهاد أم لا قال أبو حنيفة والثقات وأحمد لا سواء كانت تجعل أو أجرة أو تبرع  
مضى الناس على ذلك وقد أدى القاعد إلى الخارج مائة دينار في بعت

يخرجهم من بلاد الاسلام فكان أمانا لصبي المذكور عنه الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها  
حتى يفسد وافتها \* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح أمان العبد المسلم لسكناه أو لاهل مدنته وعرض  
أمانه بشرطه عند الائمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح أمانه فالقول مخفف والثاني مشدد فراجع  
الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أمان العبد في القرض كأمين الصبي وقد قدمنا مانه ووجه الثاني  
انه يحتاج إلى كمال رأي والعبد ناقص العقل والراي عادة ويصعب حمل الأول على عبطه للناس عقله  
وحسن رايه والثاني على من كان بالعكس \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو أصاب أحد من المسلمين  
مسلم في حال ترس الكفار بالمسلمين فلا يلزم مدية ولا كفارة مع قول الثقات وأحمد في أحدى روايته انه  
يلزمه الكفارة بلا مدية والثاني من قول الثقات وأحمد يلزمه الكفارة والفتنة فالقول مخفف والثاني فيه  
تحقيق والثالث مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال راجعة إلى احتمال الائمة ومن  
ذلك قول الائمة الأربعة أن المسلم إذا طلب المماززة حاله ذلك بلا كفارة مع قول ابن أبي هريرة عن الشافعية  
أن ذلك تركه فالقول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة أن المستحب أن لا يبارز أحد الأباذن  
الامر لكن لو بارز يبرأ منه جازع مع قول أبي حنيفة أن المماززة حرام الآن، يكون المماززة منعة من المسلمين  
فالأول فيه مخفف والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجهها ما ظاهرا راجع  
إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب  
كسبته الأوثان لكن من ألهم منهم دون العرب مع قول مالك والثقات وأحمد في أحدى روايته أن ذلك  
لا يجوز مطلقا فالأول مفصل والثاني مشدد فراجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم احترام  
من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من ألهم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم سفار كثيرهم  
\* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو أسلم كافر قبل الامره علم نفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قول  
أبي حنيفة أن ما كان في دار الحرب من العقار يقيم وأما غيره فان كان في يده أو يمسك أو يبيع أو يبيع أو يبيع  
كان في يده يرضى غنم فالأول مخفف على الكافر بالصحة المذكورة والثاني مفصل فراجع الامر إلى مرتبة  
الميزان ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا عصموا  
منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة  
تطلب الحكم لدار الحرب في العقار وما في ذلك من الائمة عليهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني  
من كلام أبي حنيفة واضح \* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو دخل حربيون دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول  
أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مخفف على الحربين والثاني مشدد عليهم فراجع الامر إلى مرتبة الميزان  
ووجه القولين راجع إلى رأي أمير السيرة وأهل الرأي من العسكر والله تعالى أعلم

فصل في كتاب قسم القتل والقتلة  
اتفق الائمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من ماله الكفار بإيجاف الغنبل والركاب فهو غنيمته وعنده  
وعر وضه الأسب كإساقية تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمه المأخوذة تقسم على من شهد بالوفاة  
بنصف القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهموا واحد أو اتفقوا على أنهم إذا قسموا الغنيمه وحازوها ما اتصل  
بهم مدله يمكن ذلك المدد معهم خمسة واتفقوا على أن الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب فقد أتى القسمة  
وكذلك اتفقوا على أن الامام أن يقسم بعض الغنائم على بعض وكذلك اتفقوا على أن الامام يحضر في  
الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على انه لا يجوز لأحد من الغنائم أن يطأ حارة من السي قبل القسمة  
وافقه وأعلى أن الغنم من القسمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق لأية قطع هذا ما وجدته في الباب من

مسائل  
قلت على ظنهم بقر وابتان أظهرهما مع الاتقاء لأنهم لم يرجوا النجاة وهذا  
قول محمد بن الحسن الملقب وهو رواية عن مالك **فصل في** (تؤيد من دار الحرب إلى دار الاسلام أو دخل حربي ينفرا من قال أبو حنيفة  
وما لك والثقات يكون ذلك في السلمين إلا أن الشافعي قال إلا أن يسلم الحربي قبل أن يؤخذ فلا يسل عليه وقال أحمد هولين أخذه خاصة

**فصل** هدا امرأ الجيوش هل يمتصون بها أو تكون كهيئة مال اني قال مالك تكون غنمه مقيم الجنس ومكذات أهدي الى أمير  
من امرأ المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان أهدي العدو الى رجل من المسلمين ليس بأمر فلا بأس بأخذها وتكون لهدون أهل  
العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف

١٥٧

مسائل الاتفاق \* وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الشافعي وأجده اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم  
سلب استحقاقه القاتل من أصل الغنمية واشترط ذلك لا أمام لهم بشرطه فالأول ما يستحقه القاتل اذا فرغ  
نفسه في قتل مشترك وإزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القاتل لا يستحق السلب لان شرطه  
الأمام ثم بعد السلب بفرد الجنس من الغنمية فالأول تخفيف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم  
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول تجميع المسلمين على المقاتلة لما فيهم من الجزاء الذي يقاتل  
لأجل الدين باؤا دامعوط ذلك النصب ضعف عزمه عن القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع أمير الجيش  
فان سمع له بالسلب أخذه والامر له لان له النظر الامام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب أو الى يمينه  
وقسمه بينهم فيكون منع القاتل عنه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل عن لانتفتت نفسه الى  
السلب لئلا تصد بالجهاد داعاه كتمانها عز وجل دون الغنمية \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجنس  
يقسم على ثلاثة أسهم سهم للثاني وسهم لساكنين وسهم لابن السبيل فدخل قراذير القري فيهم  
دون اغنيائهم وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسولوه وخمس واحد فقط سقط عوت  
النبي صلى الله عليه وسلم كاستطاع الصفي وأما سهم ذوى القربى فكانوا يستحقونه الى من النبي صلى الله  
عليه وسلم بالتعيين وبدونهم لاسهم لهم وأما يستحقونه بالقرابة خاصة فيسترون فيه ذكروهم وانماهم مع قول  
مالك ان هذا الجنس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى  
من يرى من المسلمين وعلى الامام القراية من الثمن والى وانفراج والجزية ومع قول الشافعي وأحمدان  
الجنس يقسم على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه عتية صلى الله عليه  
وسلم وسهم لابي هاشم وبنو المطلب دون بنى عبد شمس وبنو نوفل وانما كان تخمها بنى هاشم وبنو المطلب  
لانهم ذوا قري حقيقة وقد قنعوا من أخذها الصدقات فجعل هذا لهم غنمهم وقترهم فيه سواء لأن الله ذكر  
مثل حظ الانبياء فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم للثاني وسهم لساكنين وسهم لابن السبيل وهؤلاء  
الثلاثة يستحقون بالقرابة والحاجة لا بالاسم فالأول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد البنات ومن حيث  
ان الله كرم مثل حظ الانبياء وفيه تخفيف من حيث كيفة القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى  
الامام والثالث فيه تشديد من وجهه وتخفيف من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان  
\* ومن ذلك قول الشافعي ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم بصرفه في المصالح من اداد السلاح والكرع  
وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النبي صلى الله عليه وسلم بصرفه في المصالح من اداد السلاح والكرع  
في أهل الدواير وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغر ولسدوا به قسم فيهم عن قدر كفايتهم والرواية  
الآخرى اختارها الخرفي كذهب الشافعي فالأول والثالث موسع والثاني مضيق فرجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول ظاهر \* ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمدان الفارس يعطى ثلاثة أسهم سهم له  
وسهم مائة الفرس مع قول أبي حنيفة ان الفارس سهمين فقط سهم له وسهم الفارس قال القاضي عبد الوهاب  
ولم يقل أحد بقول أبي حنيفة فيما علمت وحكى عنه انه قال اني أكره ان أفضل جمعة على مسيل قال القاضي  
وعن قالان للفارس سهمين عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب والاعخاف همام بن الصماعة ومن التابعين  
عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والوزاعي وأهل الشام والابن ساعد  
وأهل مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد بن  
الحسن والجليلة في مخالفت في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فان جلت ذلك القول سببه على انه قاله  
جدليل ظفر به أو اجتهد فهو مخفف على غيره من التابعين يتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى أعلم \* ومن

في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى الرسول ولذ كرم بن أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا أهدي أسد الى الوالي هدية فان كانت لشيئ نال منه حقا أو باطلا لخرام على الوالي أخذها لانه يجرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جعله وقد أزاله الله ذلك فخرام عليه أن يأخذ بالباطل والحسن على الباطل حرام فان أهدي المهن من غير هذين المهنين أحدهن ولايته فغض لا شركا فلا يقبل وان قبلها كانت حننه في الصدقات لا يسعه عندي غيره الا ان يكافئه بقدر ما يسعه وان كانت من رجل لاسلطانه عليه وليس بالملك الذي يسلطانه شكرها على احسان كان منه فاحب أن يقبلها ويحبها لاهل الولاية أو يدها ولا يأخذ على الخمر مكانة فان أخذها وقولها لم يجرم عليه وعن أحمد وأبيان أحداهما لا يفتن بها من أهديت اليه بل هي غنمة فيها الخمس والآخرى يمتص بها

**فصل** اتفقوا على ان النبال من الغنمة قبل حيازتها اذا كان فيها حق له لا يقطع واختلفوا في ليس له فيها حق هل يحرق رحله ويحرم سهمه ام لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال أحمد يحرق رحله الذي منه الاصحف وماله ورجح من الميزان وما هو من قتال السلاح ورواه واحدة وهي يحرم سهمه غيره وأبيان

**فصل** مال التي يوهبهم أخذ من مشرك لأجل كفره فنهتال الجزية المأخوذة على الرؤس وأجرة الأرض المأخوذة باسم الخراج أو ماركوك وفزعا هو برأ مال المرتد إذا قتل في دمه ومال قافرات بلا وارث مما يؤخذ منهم من الفساذ اختلغا إلى بلاد المسلمين أو صولوا عليه بل يحتمس أم لا

١٥٨

فصل في شخص بل جميعه  
 مصلح المسلمين وقال مالك  
 كل ذلك في غير مقصود  
 يضره الإمام في مصلح  
 المسلمين بعد أخذ حاجته  
 منه وقال الشافعي  
 يحتمس وقد كان ذلك  
 لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ومال الذي يصنع به  
 مسدود فقال أحدهما  
 مصلح المسلمين والثاني  
 للقتالة والذي يحتمس  
 منه قولان الجسد بانه  
 يحتمس جميعه وهي رواية  
 عن أحمد والقديم  
 لا يحتمس إلا ماركوه فزعا  
 وهو برأ

**باب الجزية**  
 اتفق الأئمة على أن  
 الجزية تضرب على أهل  
 الكسكاب وهنم اليهود  
 والنصارى وعلى الجوس  
 فلا تؤخذ من عبدة  
 الأوثان مطلقا واختلفوا  
 في الجوس هل هم أهل  
 كتاب أو لهم شبهة كتاب  
 فقال أبو حنيفة ومالك  
 وأحمد نسوا أهل كتاب  
 وأغماهم شبهة كتاب وعن  
 الشافعي قولان واختلفوا  
 فيمن لا كتاب له ولا شبهة  
 كتاب كعبد الأوثان من  
 العرب والهم هل تؤخذ  
 عنهم الجزية أم لا قال

ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم إلا الواحد مع قول أحمد يسهم للفرس ولا زاد على ذلك ووافقه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالأول تخفف والثاني فيه تشدد على الفاعين بأخذهم للفرس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسهم للبعير مع قول أحمد أنه يسهم له واحد فالأول تخفف على الفاعين والثاني فيه تشدد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل دار الحرب بفارس فقاتل الفارس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف ما إذا مات في القتال أو بعده فاته يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة أنه إذا دخل دار الحرب فأبصر ما تفرسه قبل القتال أسهم للفرس فالأول تشدد على الفارس والثاني تخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول جمهور العلماء أنه يسهم للفرس غريبا كان أو غيره مع قول أحمد أنه يسهم للفحل سومان ولا يردون سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومالك أنه لا يسهم إلا للفرس العربي فقط فالأول تخفف على الفارس مشدد على الفاعين بأخذ السهم لتبصر العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الفرس في الأحاديث ووجه الثاني أن الفحل أقوى من البرزون غالبا ووجه الثالث أن الفحل في العرب في الكثرة عند العرب فكان الحرك دارا معها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايات أن الكفار لا يملكون ما يسمونه من أموال المسلمين قال (١) ابن هبيرة الأحاديث الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن عمر ذهب لفرس فأخذها العترة فظهر عليهم المسلمون فرد عليه فزمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبق له عبد فلقى بال ولفظهم عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة غل كونه وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول تخفف على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن في عدم ملكهم لأموال المسلمين إحالة ملكة الدين ووجه الثاني أنه قد عذرنا نقاد ذلك من الكفار لمصلحة تهود على المسلمين أعظم من نقادها منهم فيكون ترك ذلك في أيدي الكفار أولى وإن لم يكن كونهما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يرضع لمن حضر النخبة من ملوك وصبي وأمرأة وذى والرضع من يرضع الإمام في قدره ولا يكمله لهم مع قول مالك أن الصبي الممرأى إذا طلق القتال وأجازه الإمام كمل له السهم ولو لم يبلغ فالأول تخفف ودليله الاتباع والثاني مشدد على الفاعين ودليله الاحتياط لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فزجج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قسمه الفساذ في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أصحابنا أن إداما إذا لم يجد حرمه فقتله ما عاظم المكن وقسمه الإمام في دار الحرب فنقدت القيمة بما اتفقا كما مر أول الباب فالأول تخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وذلك كله راجع إلى رأي الإمام ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا بأس بهت مال طعام والعلف والحيدوان الذي يكون في دار الحرب ولو بشراف الأمام فإن فضل منه وأخرج منه شي إلى دار الإسلام كان غنمة قل أو كثر مع قول الشافعي أن ما كان كثيره الغنمة رد وإن كان نزرأ فاصح القولين أنه لا رد ومع ما حكى من قوله ما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنمة فالأول تخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار الإسلام يكون غنمة ولو قل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للأمام أن يقول من أخذ شيئا فهو له وأنه يشترط الآن الأولى أن لا يسلم مع قول مالك أنه يكرهه ذلك لا يشوب قصد الجاهدين في جهادهم إرادة الدنيا ولو كان من أصل النخبة وكذلك النقل كله عندهم من الجنس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أهل القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول تخفف

على  
 أبو حنيفة يؤخذ من اليهود العرب وقال مالك تؤخذ من كل كافر سبكان  
 أو ينجميا الأمشركي قرين خاصة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا **فصل** واختلفوا  
 في الأصل المتقول منه التعبير بأن هبيرة تارة وبأن ابن هبيرة تارة أم من هاشم

في الجزية هل هي مقدرة أم لا فقال أبو حنيفة نعم وأما أنه في مقدرة الأقل والأكثر فليس المقدر العمل المتعارف  
درهما على المتوسط أربعة وعشرون درهما على النسي ثمانية وأربعون درهما وعن أحمد رواية أنها مكررة إلى رأى الإمام

الابن خاصة مقدره

بشربون غسبرهم

أبنا على الحديث وزيد

فيهم وقال مالك في

المشور عنه تنقده على

النسي والفقر جميعا

أربعة ذنانير وأربعون

درهما لأقصر بينهما

وقال الشافعي الواجب

دينار يستوى فيه

النسي والفقر

والمتوسط

فانصرفوا واختلوا

في الفقير من أهل

الجزية إذا لم يكن

معتق ولا نفي له فقال

أبو حنيفة ومالك

وأحمد لا يؤخذ منه شيء

وعن الشافعي في عقد

الجزية على من

لا كسبه ولا يمكن

من الأداء قبولان

أحدهما يخرج من

بلاد الإسلام والشافعي

يقول ولا يخرج وإذا

أقرها حكمه فيه

أقول أحدهما يؤخذ

منه شيء والثاني يجب

الجزية ويضمن ماله

بضمائنها ويطلب بها

عند يساره والثالث

إذا حال عليه الجور لم

يسألها الحسن يدار

على الفاعين والثاني فيه نوع تشديد الثالث فيه تخفيف بعدم زوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الفاعين  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذا القول لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وأما سبيل  
لخلفه المتكروك أن لا يخرج من ديارهم ولا يجرى على أن يتركوه يذهبوا به (زمع أني بذلك ولا يجرى  
منهم مع قول الشافعي أنه لا نسبه أن نفي وعلته أن يخرج وعنه عن مكره فالاول مشهد خاص بالأكثر  
الصابر بن علي قضاء الله وقدره أو الأكاثر من أهل الوعد الصادق والثاني تخفيف على الصابر خاص عن لا يماضي  
الصبر على خدمة الكفار عن لا قدم له في القسمة لله تعالى ولا نظيره في أسرار أفعال الحكمة الإلهية فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام يخرج في الأراضي التي قبضت عنوة وغنمت  
في العراق ومصر بين أن يقسمها بين أن يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا من أن يصر فيهم عنها أو ياتي  
تقوم آخر من يضرب عليهم الخراج وأسس الإمامان يقفها على المسلمين أجمعين ولا عقابا مع قول مالك في  
أحد يرأبته وليس للإمام أن يقسمها بل تصير لنفس الظفر وعلمها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرأبته  
الأخرى أن الإمام يخرج بين قسمتها وقفها للمسلمين ومع قوله الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الفاعين  
كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم وقفها على المسلمين وبسطة وأحقوقهم منها فقها ومع قول أحمد في  
أظهر رواية أن الإمام يقل ماله الأضعف من قسمتها وقفها فالاول تخفيف على الإمام في فعله للمسلم العام  
مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الفاعين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصرها  
وقفها على المسلمين بغرضه والثالث فيه تخفيف على الإمام في تخيير دينه أقيم والوقف وهي الرأبته الثانية  
المالك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الفاعين بالشرط المذكور وإلغائه فيه تشديد  
على الإمام في وجوب فعل الأضعف للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذا القول كما ظاهرا  
ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما تنص من الأراضي عنوان في كل حرب من المخطئة فقيرا  
ودرج وفي حرب بسبب الشيعية فقير ودرهم مع قول الشافعي في حرب بسبب الخطئة أربعة ذنانير وفي المتمردين  
ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشيعية وأهل الخطوة سرام في كل حرب واحد فقير ودرهم والفقر المذكور  
ثمانية أدرال وأما حرب الحب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة دراهم وولداني حنيفة عن ذلك وقال مالك  
أما حرب اليتيم فقال الشافعي وأحمد أنه في عشرة دراهم وولداني حنيفة عن ذلك وقال مالك  
ليس له في ذلك كله تقدير بل المرجح فيه على ما يتجمله الأرض من ذلك لا اختلافها فيعتد الإمام في تقدير ذلك  
مستعينا عليه ما هل الخبره قال ابن هبة واختلاف الأئمة إنما هو راجع إلى اختلاف الروايات عن عمر  
إن الخطاب رضي الله عنه وأنهم كلهم عولوا على ما وضعه قال روايات مختلفة عن عمر كما صحه قواغا  
اختلفت لاختلاف النزاح انتهى فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان تخفيفا وتشديدا كما ترى ومن  
ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز للإمام أن يذوق الخراج على ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه ولا يجوز له النقصان مع قول أحمد في إحدى رواياته أنه يجوز له أن يذوقه إذا احتمل والنقصان إذا لم  
يحتمل ومع قوله في الرأبته الثانية أنه يجوز له أن يذوقه مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرأبته الثالثة  
لأنه لا يجوز له أن يذوقه ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص  
لكن حكى عنها القنوري بسند كذا الأشاء لعين عليها الخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه أن ما سوى ذلك  
من أصناف الأشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة فان لم تقط الأرض يوضع عليها بنفسها الإمام  
وقال أبو يوسف لا يجوز للإمام أن يذوقه ولا النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع  
الاحتمال وأما مالك رحمه الله فهو على أصله في اجتداد الأئمة على ما يتجمله الأرض مستعينا به بالخبر وكان

الحرب (فصل) واختلفوا في الذي إذا مات وعنه حذرة فقال أبو حنيفة وأحمد بسطة طبعه وقال مالك والشافعي لا يسقط  
ومل تحببا خراجا أو ماله قال أبو حنيفة يجب تأوله ولذا لما طلبها أبو عبد الله عند الفجة وقال مالك في المشهور وعنه والشافعي  
وأحمد تحببا خراجا ولا يطلبها إلا بها بعد عقد الفجة حتى تنقضي السنة فإن مات في أثناء الخراج قال أبو حنيفة وأحمد يسقط وقال

الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها

مالك والشافعي يؤخذ من ما خرج في ما مضى من السنة **فصل** ولو وجب عليه الجزية فلم يؤد ما حتى أسلم فقال ابو حنيفة ومالك وأحمد تسقط عنه الجزية باسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يؤد ما ثم أسلم قبل ادائها فانه تسقط وقال الشافعي اجرة الدار وقد وجبت ولود خلت سنة في سنة ولم يؤد الاولى هل تسقط

بغير السنة الماضية بالتدخل أم تجب جزية السنين قال ابو حنيفة تسقط بالتدخل وقال الشافعي وأحمد لا تسقط بل تجب جزية السنين

**فصل** واختلفوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكلاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وضرب شيخ فان ولا على أهل العسوام هكذا قال ابن هبيرة ولكن قال الرافعي في عقد الجزية عليهم طرستان أحدهما وهو الذي أورد جماعة انه ينبغي في الخلفاء في جسوار قتالهم أن قلنا بالجسوار ضربت الجزية عليهم والأفلاخا لهم بالنساء والصبيان والشافعي التمسك بالضرب لانها بمثابة حكره الدار فستوى فيه أرباب البذر وغيرهم والظاهر كيفما قدر الضرب وهو المنصوص قال النسوي والمذهب وجوبها على زمن وشيخ ومهر وأخير وراغب وأجير

ابن هبيرة يقول لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هم لبيت المال رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه اضطراب رباب الأرض ثم جعلناهم من ذلك ما لا يطبق قدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما يطبق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه فلا يشده ولا يحمده قال وأرى أن يكون لبيت المال من الحب الخسنان ومن الثمار الثلث انتهى فالأولى فيه تخفيف على الامام من حيث انه أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وتشدد عليه من حيث انه ليس له التقصان والشافعي مفضل وهي ال رواية الاولى عن أحمد وال رواية الثانية لا جد في غير قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن وأما قول أبي يوسف فوجهه سد الباب في الزيادة والتقصان عواضه جمر رضي الله عنه إذا دفعه لمجدد ان الله تعالى ينطق على لسان عمر ولتقر بأصابعه له في ذلك فلا ينكرها وهم أنهم نظر في جميع الألفعة بعدد وجهه الأفعال السابقة التي جبرأوا الزيادة والتقصان عواضه جمر ان الألفعة بعد جمر أمناه على الألفعة مما تغيرت الاحوال التي كانت أيام عمر بزيادة نساء الارض وقوته أو نقصه وضعفه فانه الزيادة اذا قربت الارض وأخرج كل قدار عشرة أرباب من ألتع مثلوا والتقصان اذا شغفت وأخرج كل قدار ثلاثة أرباب فرضى الله عن الألفعة أجمعين ومن ذلك قول الشافعي لوصالح الامام في قدام الكفار على أن أرضهم لهم وجعل عليهم اشيا فهو كالجزية أن السليم اسقط عنهم وكذا ان اشتراعتهم مسلم مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط عنهم خراج أرضهم باسلامهم ولا يشترع مسلم فالأول تخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا أسلموا والشافعي في تشدد عليهم في بيع الاراضي مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح **فائدة** قال ابو حنيفة ومالك إذا جحد في أظهر وابنه ان مكة فحقت عنهوة وقال الشافعي وأحمد في ال رواية الأخرى انها فحقت صلحا وعسارا كتاب المناجاة فحقت مكة صلحا ودوره وأرضه الحياة ملك باع انتهى فن قال عنهوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب ولا يمازفون على هدمهم على الإطلاق وقال مالك الا أن يكونوا خدما للمسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة انه يستعان بهم ويوزنون على الإطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغلبة للمباري عليهم فان كان حكم الشرك والغالب كرو مع قول الشافعي ان ذلك ماز يشربطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قتله ويكون بالمشركين كثره والثاني ان يعلم من المشركين حسن رأى في الاسلام وميل اليه قال ومن استعان بالامام بهم وضع لهم ولم يسهم فالأول وجه تشدد على المسلمين ولتطلبوا الاستعانة بالمشركين ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستعانة والثاني تخفف عليهم في ذلك بالتشريط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث في بيع الاراضي مرتبة الميزان وقوجه الاقوال الظاهر وكل ذلك راجع الى رأى الامام أو نأيه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الحدود تقام في دار الحرب على من تحب عليه في دار الاسلام فكل قفسل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لم يحد له الحدس وإن كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الأميين فانما في أوسق وأوشربا الخمر وأقذف حديد مع قول أبي حنيفة انه لا شام عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف أو وقتل أو تكون دار الحرب امام يقيم عليه بنفسه كان مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحدس وفي العسكر قبل الرجوع وإن كان أميرهم لم يقيم الحدس وفي دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من قبل ما وجب الحدس غطت الحدس عنه كالأقتل فانه يضمن بالدية في ما عمدا كان أو خطأ فالأول مشدد على المسلمين نصرته للشر بعد الظهور وقتد بما نصرته على انقوا المتوفع من تغير قلوب العسكر أبو جعفر النعمان عن قتال والشافعي تخفف على عسكار الاسلام بعدم إقامة الحدود

في وظاهر كلامه في الرضا ترجع طرية القطع وتضعف طرية الناء واستلوا في نساء بني قلب وصبيانهم خاضع لزوجته ثم ما يؤخذ من جالحهم فقال ابو حنيفة يؤخذ من نساءهم وبن صبيانهم وقال مالك والشافعي لا يؤخذ من نساءهم ولا من صبيانهم جميعا بل وتؤخذ من نساءهم وبن صبيانهم جميعا كما يؤخذ من جالحهم



(فصل) واتفقوا على انه اذا مر هذا الشهر كركن عهده وفي طبعه الا بالخصية فانه شرط وذلك بقاء الصلحة ففي اقصت الصلحة الفسخ فنفذ اليهم عهدهم واتفقوا على ان المهر من المهر كركن اذا ما مر الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاهدتهم لم يرد ما نهبوا الا انهم اشتقوا فمهر ما نهبوا الا ما وجدوا لاردمهم ما يتناولون في قولان اصحهما انه يرد ١٦١ (فصل) في العارية على بلاد المسلمين

هل يؤخذ منه شيء قال أبو  
حنيفة لا يؤخذ إلا لأن  
يكرهوا أخذوا منها وقال  
مالك وأحمد يؤخذ العشر  
وقال مالك هذا إذا كان  
خسره بآمان ولو بشرط  
عليه أكثر من العشر فإن  
شرط عليه أكثر من العشر  
فهدده فله أخذ منه  
وقال الشافعي إن شرط  
عليه العشر حاز أخذه  
والأولان من أصحابه من  
قال يؤخذ منه العشر وإن  
لم بشرط (فصل) ولو  
أعمر الذي من بلد إلى بلد  
قال مالك يؤخذ منه العشر  
كبا التجر وإن أعمر في  
السنة مراراً قال الشافعي  
لا يؤخذ منه إلا أن بشرط  
وقال أبو حنيفة وأحمد  
يؤخذ من الذي نصف  
العشر واعتبر أبو حنيفة  
وأحمد النصاب في ذلك  
فقال أبو حنيفة تصابه في  
ذلك كنصاب أهل المسلم  
وقال أحمد النصاب في  
ذلك للبر في خمسة دنانير  
والذي عشرة (فصل) في  
واختلما فيما ينبت في  
عهد الذي تقال مالك  
والشافعي وأحمد ينقض  
عهد الذي ينبت في الحزبة  
وبما تنبت من غيرها  
أحكام الإسلام عليها إذا

في دار الحرب إلا أن يكون الإمام جابر إماماً حلالاً وحيث خوف المسلمين منه تقسم من انكسار قلوبهم وشبهه  
عن القتال بأقامة الحدود على أهل بعض الجوارب بخلاف ما إذا كان الصريح أمر بكال أو حصة فحصل كلام  
بالكوال الثاني في قولهم إنه يجب للحدود على من وقع فيها وجبها لكن لا تمام إلا إذا رجعوا إلى دار الإسلام  
على خوف إنكسار قلوبهم إلى الصبر وصنعها عن القتال وحز وجهه عن طاعة الأمير أما إذا كانوا غافلون من  
سطو يهجم على الإمام الأعظم ووجه قول من قال أنه إذا دخل دار الإسلام سقطت الحدود كلها إلا القتل  
الترعيب في الجهاد في ذلك واعتاد إمامهم أمير الصبر كإمامة الحدود عليهم إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك  
ذلك عن أنصر وجهه في الجهاد إذا دعاه له بخلاف ما إذا أقام الحدود عليهم فلهم بها ما غفرت نفوسهم منه  
وقالوا أنه كرهنا لانسار فرعوناً عليهم لا تقتل أن إقامة الحدود عليه مصلحة لأهل الجهاد من شعوبه وجوب  
تقديم أمر الناس على حفظ نفوسهم وأيضاً فإن حقوق الناس في الحدود السابقة يجب على المصلحة إلا القتل  
فإن المصلحة هي الأدمية فلا يتم بسقط حوطان وقوع قسداً أعظم من فساده وجوب الدين على ذلك  
القتال ضد ما ظهر من التوجه لسلامة الأئمة في هذا الوقت والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه  
لا تصح الإبتداء في الجهاد سواء كان محمداً أو غيره وسواء تفرع من التفتيش على المستتب أو لم يتبع مع قول  
مالك أنه لا تصح الإبتداء في الجهاد إذا لم يكن الجهاد متعيناً على النائب كالسيد الأئمة قال ولا بأس بالجهاد في  
الثوب وكما مضى عليه الناس فالأول منه على المجاهد من وجوب أنصر وجه عليهم بأنفسهم والثاني فيه  
تحقيق عليهم فربما يرجع الأمر إلى مرتبة الزمان ووجه الأول الخوف من أن يتوكل الناس على بعضهم بعضاً  
فلا يخرج أحدهم إلى الجهاد فتضعف كلمة الإسلام فإن النفس من شأنه الكسل والجبن عن القتال لما  
فيه من وقع الموت والجراحات الشديدة ووجه الثاني أن النائب قائم مقام المستتب في عصره من الإسلام  
فكما أن المستتب يشار على دين الإسلام فكذلك النائب غالباً ويصحب الأول على ما إذا كان النائب يقوم  
مقام المستتب ووجه الثاني على ما إذا كان يقوم مقامه في عصره من الدين كإشراكه في التوجه ومن ذلك  
قول أبي حنيفة أنه لو طرد أحد القاطنين جارية من السبي قبل القسمة فلا حد عليه وإن غلبه عقوبه وكذلك لا  
يثبت نسب الولد بل هو ملوك رداً إلى الغنيمه قول مالك إجماعاً لا يحد ومن قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا حد عليه  
ونثبت نسب الولد في تولعه فيتم أو الأمر يرد في الغنيمه وهل تصير أم قال لا يحد ومن قال الثاني في أمم  
قوله لا تصير قال لا فيه تحقيق على الواطئ في عدم جواب الحد وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد  
وجعله ملوك رداً إلى الغنيمه والثاني مشدد عليه بالحد والثالث تحقيقه في عدم ثبوت نسب الولد في عدم ثبوت  
محمدر بن الولد وثبوت نفسه وتشديد بطنه حيث أن عليه قتيلاً أو قهراً على الأمر إلى مرتبة الزمان وجوه  
الأقوال ظاهرة لا تخفى على العاقل ووجه كونها مازت أم لم يرد على قول أحد ثبوت نسب الولد أو كرهنا ذلك  
عليه في قولهم باعتدله وفيه مخالفة لأبي حنيفة في عدم سير وتجاهل رداً كان قال لا يثبت نسب الولد  
لا حد عليه في قولها الاحتياط ليكون نصب الواطئ في تلك الجوارب من جواربها بالنسبة لجميع الأئمة في هذا  
ما ظهر من التوجه في هذا الوقت ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني في أحد إلى وأبين أنه إذا  
كان جماعة في سفينة وقع فيها زان كان الأمر رجوع الحياة إلى الاتفاق المسافر إلى إقامة في السفينة  
فلهم الخصال بين الصبر وبين الغنائم انتقم في المجمع قول أحمد منهم من رجوع الحياة في الإلقاء القوا أو في  
النبات يثروا وإن استوى الأمر فهو لولد أو أوان أو ثوباً لخلاب فيها وأجاب على أنهم فروا وإن أظهرها  
من الإلقاء لأنهم لم يرجعوا نحوها وقال محمد بن الحسن ومالك فروا لأنه لا يملك ولا يملك والثاني واحد  
شيء التفتيش مشدد الثاني مخفف في جمع الأمر إلى مرتبة الزمان تمامه ومن ذلك قول مالك أن هذا الأمر

( ٤١ - ميزان - ب ) حكم ما كنا عليه وما قال الوحيه لا تنتقض عنه هم الآن يكون لهم منه بخار وبنابوا وبلغوا دار الحرب فوصلوا اذا فعل احدهم اهل الرقه صاحب عليه تركوا الكف عنه ما مضى وعلى المسلمين او احدهم في نفس ارباب وذلك بكايه اشياء على الاجتماع على قتال المسلمين او ان يربي يسملا او يصيبها باسم نكاح او من مسلمان دينه او يقطع عليه الطريق او يؤذي

المشركين حديد أو بعين على المسلمين بدلالة فكاتبه المشركين باخبار المسلمين أو بقتل مسلم أو ما عدا هذا قبل ينتقض عهد الذي يهدد  
 الاشياء الثمانية أم لا قال أبو حنيفة لا ينتقض عهد العائنة وبالأمرين المذكورين قبل إلا أن يكون لهم منعة فقتلون على موضوع وبما روتنا  
 أو بقتل أو بدار الحرب وقال الشافعي ٦٦٢ متى قابل الذي المسلمين انتقض عهده سواء شرط عليه تركه في عهده الذمة أو لم شرط فان

الجوش تركن غنة فهدم النفس ولا يختصمون بها قال وهكذا ان اهدى الى امر من امره المسلمين لان ذلك  
 على وجه الخوف فان اهدى العدو الى أحد من المسلمين ليس بأمره ولا بأس بأخذه أو تكون له دون أهل  
 السكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما أهدى ملك إل يوم الأمر الجديش في دار  
 الحرب فهو له خاصة وكذلك ما على الرسول لم يذكر عن أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا اهدى الى الزاوي  
 هدية فان كانت ثمنى باله منه حقا كان أم لا طلاقا لحرام على الزاوي أخذه الا بهرم عليه ان يأخذ على خلاص  
 الحق جلا وقد اراد الله تعالى ذلك وأما أخذنا لعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير  
 هذين العنين أحد فولايتة تغضلا وشكر اغلايتها فان قبلها منه كانت في الصدقات لاسمه فتدعي غيره  
 إلا أن يكافئه على ذات بغير ما به وسهوان كانت من رجل لاسطغان له عليه وليس بالذ الذي به سلطانه شكرا  
 على احسان فان منه فحسب أن يقبلها أو يجعلها لأهل الولانة أو يدها أو لا يأخذ في اشترى مكافاة فان أخذها  
 وقولها بقرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يختص بها من اهدى اليه بل هي غنة فهدم النفس  
 وفي الأخرى يختص بها الإمام بقول مالك متعدد في الأمر على ما بين من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة  
 ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف مخفف على الأمر وقوله الشافعي فقه تشدد في أحد حتى التفصيل  
 وتخفيف في الثاني والأخرى رواية الأولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجهه ما رواه الأثرى لهما من كون  
 الهدية تختص بالإمران ذلك هو الثالب على من اهدى شيئا للأمراء في وقت من الأوقات فرجع الأمر إلى  
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذمة لا تنتقض بقتل خيارها اذا كان له فيها حق لا يبرق  
 رحله ولا يخرس به مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه من الغيرة وناقضه روح من الغيرة فان مات واما  
 جنة القتال كالإباحة رواية واحدة وأما كونه يهرم به مع قهره وان كان لا وله فيه تخفيف على الثالب والثاني  
 فيه تفصيل في منعه تشدد في رجوع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح جل الأول على ما إذا حصل بما قبل فخر  
 على الثالب من غالب العسكري يكون في القريق زجر وتغير عن الثلوله ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
 المنصوص عنه ان مال الفاني هو وما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير مال كالجزية بما أخذ فعلى الزجر وسأجرة  
 الأرض المأخوذة بغير المخرج أرمات كرهه فزاعوه ورواها في الميزان إذا اقتل فردته ومال كافر مات ولا وارت  
 وما يؤخذ منهم من العترة إذا اختلفوا في بلاد المسلمين أو صلبوا عليه يكون للمسلمين كافة فلا يختص بل يكون  
 جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في مختص منصوص بصره في الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ  
 حاجتهم ومع قول الشافعي ان ذلك يختص وقد كان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد  
 موته قولان أحدهما لمصالح المسلمين والثاني لقائمه وأما الذي يختص به فقهه قولان الجدية يختص بجمعه  
 وهي رواية عن أحمد والقديم لا يختص إلا بامر كونه فزاعوه وبما لا أول فيه تشدد على الإمام بعدم أخذ شيء  
 من الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كمالها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذه لنفسه شيئا وقول  
 الشافعي وما به وما ضاع الرجوع الأمر إلى مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين

باب الجزية

هاتفق الأئمة على ان الجزية متعصب على أهل الكلاب يوم اليوم والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من  
 عبدة إلا أن يملطوا وانفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء أهل الكلاب ولا على مبياتهم حتى يملطوا ولا  
 على عبيدهم ولا على مجنون وأحمى وشيع وثان ولا على أهل الصوامع فكذلك قال ابن هبيرة وذكر الزاوي  
 والنووي في ذلك خلافا عن الشافعي وعنه النووي في المنهاج والمذهب وجوبه على زمن وشيخ محمد بن داود

فصل ما سوى ذلك من  
 السبعة الباقية فان لم  
 بشرط عليه الكف عن  
 ذلك في العقد لا ينتقض  
 وإن شرط في ذلك لاصحابه  
 وسهوان أحد ما ينتقض  
 وهو الراجح والثاني لا ينتقض  
 وقال مالك لا ينتقض عهده  
 بالزنا المسألة ولا بالامانة  
 بالنكاح وينقض بما  
 سوى ذلك الأنطاع الطريق  
 وقال ابن القاسم من  
 أصحبه ينتقض عهده  
 وعن أحمد روايتان  
 أنظرهما ان عهده ينتقض  
 بالاشياء المذكورة  
 الثمانية سواء شرطت  
 عليهم أو لم بشرط والثانية  
 لا ينتقض إلا بالامتناع  
 من بدل الجزية وبغيره  
 أحكامها على ما أحدهما  
 في فصله وان فعل  
 أحدهم ما به ضمانته  
 ونقصه على الاسلام  
 وذلك أربعة اشياء ذكر  
 الله عز وجل بما لا يليق  
 بحضرة سبحانه وتعالى  
 أو ذكر كنهه الجسد أو  
 ذكر دينه القويم أو  
 ذكر رسوله الكريم صلى  
 الله عليه وسلم على النبي  
 قول ينتقض العهد بذلك  
 أم لا قال أحمد ينتقض  
 سواء شرط ترك ذلك أو لم  
 بشرط وقال مالك اذا ساء

الله أو رسوله أو دينه أو كنهه بغير ما به ينتقض سواء شرط تركه أو لم بشرط وقال أكثر أصحاب الشافعي حكمه ورواه  
 حكم ما به ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك أنه لم بشرط في العقد الكف عنه لم ينتقض به العهد وان شرط فعل الزجر به وقال  
 أبو حنيفة المروزي حكمه حكم الثلاثة الأولى وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام أحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم وقال أبو حنيفة

لا ينتقض بشئ من ذلك وانما ينتقض بالامر من السابقين ان يكون لهم منه بقدر ومن معه على الحاربة أو يلحقوا بدار الحرب **فصل في**  
واختلفوا في ان تنتقض عهده من اهل الذمة ما اذا هضمه فقال ابو حنيفة من انتقض عهده اخرجته من قريته وقدر عليه وقال مالك في المشرك عهده  
يقتل وبني كاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي الى الحقيق وقال الشافعي في الظاهر ١٦٣ قوله راجدا لمن انتقض عهده

وراهب واحمر وقال الرافعي المنصوص ان الجزية بمن عناه كراه الدار فستوى فيه ارباب العذر وغيرهم وانفقوا  
على ان المانع من المشرك اذا هاجر الى بلاد اسلمين وقيد كان الامان شرط ان من حاضهم مسلما او دناهم  
لا ترد وعلى انه لا يجوز اعداء كنيسته ولا يعضة في المدن والامصار بدار الاسلام هذا وجده من مسائل  
الاشافعي في الباصوا ما اذا اختلفوا فيه من ذلك قول الاثني عشر في احدى قوله ان الجوس ليسوا  
باهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد على الجوس بسدم احقرهم وتخرج  
من احوالهم والثاني يخفف عليهم فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ به بالا احتياط للعلمين  
فلاننا نجوهم ولا يكون فيهم حتى يشهدوا في حكمنا بولم يشهدوا في ذلك ووجه الثاني انه ليس معناه دليل  
صحيح يثبت كونهم من اهل الكتاب او يشهد في حكمنا من الروع عدم القطع بشئ من احوالهم واحكامهم  
ومن ذلك قول ابو حنيفة ان من لا كتاب له ولا شبهه كتاب كعبه الاولين من الجهم تؤخذ منهم الجزية  
دون ما اذا كان من العرب مع قول مالك ان تؤخذ من كل كافر غير ما كان او يجهل الا مشركا فربش خاصة

ومع قول الشافعي واحدا في الظاهر روايته لا تشمل الجزية بمن عهده الا وان مطلقا فالاول فصل فيه تخفيف  
والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث تخفيف على جميع عهدة الاوثان فراجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه الاول الظاهر ومن ذلك قول ابو حنيفة واحدا في احدى روايته ان الجزية مقطرة في الاقل  
والاكثر على الفقير اقل انما عشر درهما على المتوسط اربع عشرة درهما على الغني ثمانية واربعون  
درهما وفي الرواية الاخرى لا حد لها وكذا في الامام واستم مقطرة وفي رواية اخرى له ثلثة اثنان الاقل  
منها مقدر دون الاكثر وعنه رواية اخرى ان مقطرة في حق اهل اليمن خاصة بدسار دون غيرهم انما على حد  
وروليه وقال مالك في المشرك عهده ان مقطرة في الغني والفقير جميعا اربعمائة دينار او اربعمائة درهم الا في  
بينهم اربعة اثنان في دينار يستوي فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه الاول كلها ظاهرة في جوعه في  
اجتهاد الاثني عشر لا يظن لاهل بلادهم ومن ذلك قول الاثني عشر ان الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن معتمدا  
ولا ثني له لا يؤخذ منه غير بضع قول الشافعي في احدى اقواله في عقد الجزية على من لا كتاب له ولا يمكن من  
الاداء ان يخرج من بلاد الام في القول الاخر انه مقر ولا يخرج واذا اقر في قول لا يؤخذ منه شئ وفي  
القول الاخر يجب الجزية ويحقق دمه بضمها ويطالب عند يساره وفي قول افاض عليه الحول ولم ينقلها  
الحق بدار الحرب فالاول تخفيف على الذمي والفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فراجع الامر الى  
مرتبة الميزان ولكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول ابو حنيفة واحدا في احدى رواياته ان مقطرة في الغني  
عنه مع قول الامام مالك والشافعي انما لا تسقط فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان  
ووجه الاول انما انما اجبست على الذي اشكاه في اللاتقوى بذلك المال على حمار شتا وقد قال ذلك الاسرعة  
ووجه الثاني ان رتبته تكون مقامه في التقوى بذلك المال الخلف منه فكان له عت ومن ذلك قول ابو حنيفة  
ان الجزية يجب على الذي يول الحول ولنا انما اهلها بغير عهدة الذمة مع قول مالك في المشرك عهده والشافعي  
واحد انما يجب على الحول ولا على اهلها بغير عهدة الذمة حتى تخفى ستة فان مات في اثناء الحول فقال  
ابو حنيفة واحدا ان تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من حاله به ما مضى من السنة فالاول فيه تشديد على  
الذمي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسئلة الموت تخفف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة  
الميزان ووجه هذه الاقوال الظاهرة ومن ذلك قول الاثني عشر ان الجزية اذا وجبت على ذمي ولم يؤدها  
حتى اسلم تسقط عنه اسلامه وكذلك القول فمال كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فله ان يسلم قبل اذ اشاع قول  
الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها امر الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الا في السنة  
احداث ذلك فمما عرفت

قال مالك والشافعي واحدا لا يجوز وقال ابو حنيفة ان كان الموضوع قريمان المدينة وهو قريش او اقل لم يجزه احداث ذلك وان كان  
اجل من ذلك حجاز ولو نشئت من كاهنهم وبنيهم في دار الاسلام شئ وانما هم قول بجديد بناه او بر قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز ذلك  
وشرطه اوجهة في جوار ذلك ان يكون في كنيسته في ارض نصبت عليه ان نصبت عنه لم يجز وقال احمد في الظاهر روايته وهي التي اختارها

بعض اصحابه واجامعة من اعلام النافذة كابي سعيد الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة لا يجوز لهم ترميم ما تشبهوا ولا تجديد ما اغلقت الاطلاق  
والثانية عن احمد حوازم ترميم ما تشبه دور بناء استولى عليه الخراب والثالثة حوازم ذلك على الاطلاق (كتاب الاقفية) لا يجوز ان يولى  
القضاء من ليس من اهل الاجتهاد ١٦٤ كالمجاهل بطرق الاحكام عندما كان الشافعي واحدا وقال ابو حنيفة يجوز ولاية من ليس

سقطت جرحه السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحدا لها لا تسقط بل تجب جرحه السنين فالاول  
من المسئلة الاولى يخفف واقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدخل فرجع الارابي مرتبتي  
الميزان وتوجيه ذلك ظاهر \* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المشرك اذا وهب واعدادوا فيهم مع قول ابي  
حنيفة انه يشترط في ذلك بقائه المصلحة حتى اقتضت المصلحة القسمة بينهم عهدهم فالاول فيه تشديد بعلمنا  
والثاني مفصل فرجع الارابي مرتبتي الميزان \* ويصح حمل الاول على بقائه المصلحة فتكون من مسائل  
الاتفاق \* ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحربي اذا رمى عيال الجوارعة على ملاذ المسلمين لا يؤخذ عنه عشر الا ان  
يكون ثيابا خذون منكم قول مالك واحداه يؤخذ عنهم العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم يشترط  
عليه اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه ومع قول الشافعي انه ان شرط عليه  
العشر حال اخذه واخذ والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ عنه العشر وان لم يشترط ذلك فالاول والا الثاني مفصل  
والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الامة الى مرتبتي الميزان وكل ذلك راجع الى  
رأي الامام \* ومن ذلك قول مالك ان الذي اذا شرب من لبن بلدي لم يدايه يؤخذ عنه العشر كلما اخبروا به  
ايخبر في السنة مرارا وقال الشافعي الا ان يشترط واخذ ابو حنيفة واخذ ابو حنيفة وقال احمد النصاب في ذلك  
حنيفة واحدا النصاب في ذلك فقال ابو حنيفة ونصابه في ذلك كتاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك  
الحربي خمسة دنانير والذمي عشرة فالاول من اصل المسئلة فيه تشديد على الذي ويخفف على الذي  
بنصف العشر وقول ابي حنيفة في النصاب يخفف وقول احمد فيه تشديد على الحربي وتخفيف على الذي  
فرجع الارابي مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابه \* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة  
ان نهية الذي ينقض عنه الجزية وامتناعه من اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكمه كتابا عليه مع قول ابي  
حنيفة انه لا ينتقض عهدهم بذلك لان يكون لهم منفعة بخارج لو نهبهم لم يلقوا نهبهم ولا حرب فالاول فيه تشديد  
والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجع الارابي مرتبتي الميزان وجه الاول ان مراد اشارة من  
تقر بهم في دار الاجلاب بالجزية انما هو في دارهم وضارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا  
الى ارض اكله الى فرورهم وقام طاعة ما امنوا وجه الثاني ظاهر راجع الى رأي الامام ٧ فان حكم امتناع  
من ليس عنده منهم من اجراء احكام الاسلام عليهم بلا امتناع فقد تنازع اذ لا وابقاع النكاح به \* ومن  
ذلك قول ابي حنيفة انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه عفاه ضرر على  
المسلمين او اذاعهم في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء استأق في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منفعة فلدون  
على موضع وبيمار وبنوا او يلقون يد ارا الحرب مع قول الشافعي انهم قاتل الذي المظلمين انتقض عهد  
سواء شرط تركه في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك فقيه تفصيل فان لم يشترط عليه  
الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الامع من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهد  
بالزا بالمسلمة والاداء لاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه  
ينتقض بهذه الثمانية اشياء هي ان يجبره على قتال المسلمين او يزني احدهم بجملة او يصيبها بفساد نكاح  
او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يؤدي القسرين جاسوسا او يفسد على المسلمين بدلالة  
فكتاب المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مملعة عبدا وهذه الثمانية هي التي لا تنتقض ابو حنيفة  
النهي كما كبرت الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان تشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم  
تشترط فالاول يخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره وكذلك والثالث فيه تخفيف  
من وجه وتشديد من وجه والاربع مشدد لنقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجع الارابي مرتبتي

عجبت واختلاف اصحابه  
فمنهم من شرط الاجتهاد  
ومنهم من اجاز ولاية  
القاضي وقالوا يقدو بحكم  
وقال ابن مسير في  
الانصاح والضح في هذه  
المسئلة ان من شرط  
الاجتهاد انما هو به  
ما كان المال عليه قبل  
استقرار هذه المذاهب  
الاربعة التي اجتمعت  
الامة على ان كل واحد  
منها يجوز العمل به لانه  
مستقل الى سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فالناهي الا ان وان لم يكن  
من اهل الاجتهاد ولا سبي  
في طاعة الاحاديث وانتقاد  
طريقا لكن يعرف من  
لغة الناطق بالشريعة صلى  
الله عليه وسلم ما يجوز  
معه معرفة ما يحتاج  
اليه وغير ذلك من  
شروط الاجتهاد فان ذلك  
عما قد غرغ له من دواب  
له في سواه وانتهى  
الامر من هؤلاء الائمة  
الاجتهدين الى ما اراحو  
به من بعدهم ولا ينقص  
الحق في اكلو بلهم وثقت  
السلوم وانتهى الى  
ما اتفق فيه الحق وانما  
على القاضي ان يفتنه  
ان يقضي بما اخذ  
هتهم او عن الواحد منهم

قانه في معنى من كان اياه اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافه متوخيا موطن الاتفاق ما يمكنه كان الميزان  
اخفا بالجزء عملا بالاولي وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف توحى ما عدا الاكثر منهم والعمل بما عدا الجمهور دون الواحد فانه اخذ بالجزء  
مع جواز عمله بقوله الواحد لا ينبغي ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد منهم وتشاف بذلك لم يعرف فيها الا مذهب امام واحد

منهم أو كان أبوه أو شغل على مذهب واحد منهم فقصرت عنه على اتباع ذلك المذهب حتى أنه إذا حضر عنده خصفان وكان ما شافهما  
بفتى الفقه ما الثلاثة يحكمه التوكيد بغير رضا الخصم وكان الحماكم حنفيا وعلم أن المالكا والشافعي واجدا فتعاقلا جوار هذا التوكيد  
وان أباحية متعنه فقبل على الجميع مع ولا الأئمة الثلاثة إلى ما ذهب إليه الإحنفة بفرد من ١٦٥ غير أن بشت عنده بالدليل ما كاله

ولأداء البسه الاحتاد  
فأبى أخاف على هذا من  
الله عز وجل أن يكون  
اتباع في ذلك هوسا وأنه  
ليس من الذين يسمعون  
القول فينبغون أحسنه  
وكذلك أن كان القاضي  
مالكا فاختصم إليه  
اثنتان فيسور الكلب  
فقضى بطهارته مع علمه  
بأن الفقهاء كلهم قضوا  
بجاسته وكذلك أن كان  
القاضي شافعا فاختصم  
إليه اثنتان في متروك  
التسبية عمدا فقال أحدهما  
هذه متروكة من بيع شاة  
مذكاة فقال الآخر أنها  
منعته من بيع البنية  
فقضى عليه بعينه وهو  
علم أن الأئمة الثلاثة على  
خلافه وكذلك أن كان  
القاضي حنبليا فاختصم  
إليه اثنتان فقال أحدهما  
لي عليه مال فقال الآخر  
كان له على مال فقضيه  
فقطى عليه بالبراءة وقد  
علم أن الأئمة الثلاثة على  
خلافه فهنا وأما أنه  
قضى اتباع الأكثر بنفقة  
عند أقرب إلى الإحسان  
وأخرج في أهل ومقتضى  
هذا أن ولايات الأحكام  
في وقتنا صححها عنهم فلهذا  
سندوا أنفسهم من تقوى  
الإسلام منه فرض كفاية

الميزان ووجوه الأقوال كما هي موهبة ومن ذلك قول أحدنا أنه الذي ما بنيه غنائه ونزعة على  
الإسلام وذلك في أربعة أسناد ذكر الفقير وجل على الألف في محله أو ذكر كلبه المجد أودبه القوم أو ذكر  
رسوله الكر جميعا لا يثبت انتقض عهد مسوا مشروط ذلك أم بشرط مع قول مالك أناسا القوم رساله أودبه  
أو كلبه بغير ما كثر وأنه انتقض عهد مسوا مشروط ذلك أم بشرط مع قول أكثر أصحاب الشافعي أن حكم  
ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الأشياء السبعة السابقة وذلك أن ما بشرط في العهد لا ينتقض به العهد  
وأما ما بشرط فعل الوجوه وأما قول أبي إسحق في لزوم حكم الثلاثة الأول وهي الامتناع من التزام  
الميزنة والتزام أحكام الخشب والاحتجاج على قطعهم ومع قول أبي حنيفة لا ينتقض العهد بغيره من ذلك وانما  
ينتقض بما إذا كان لهم منعة يشدون بها على المحاربين ويحقون بدار الحرب فالأول مشدد وكذلك الثاني  
والثالث والرابع والخامس مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى  
على من له فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من انتقض عهده من أهل الذمة أبيع قتله في قدر عليه مع  
قول مالك في المنصور وعنه ما يقتل ونسي حرمه كما قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن أبي الحقيق ومع  
قول الشافعي في أظهر قوله لو أجد أن الامم بخير في من الاسترقاق والقتل ولا رد إلى ما منه فالأول نفسه  
تشدد والثاني مشدد والثالث في نوع تخفيف بأخيرا لذكور فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة يجوز لك أن تدخل للمخرج والأئمة في مقام المسافر لكن لا تسوطنه مع قول الأئمة الثلاثة أنه  
منع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار إلى الكعبة فالأول مخفف بالشرط  
الذي ذكره والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الكفار المحاربين  
والذين لا يمنع من استيطان المحارب وهو مكة والمدنية وما حولها ماعقول الأئمة الثلاثة أنه يمنع إلا أن يكون  
الداخل منهم تابعا أو ماذن له أو الام ولا يبيع أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل وأما ما سوى السبع للمخرج من  
المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله بشرطين بغير إذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخوله إلا بإذن من المسلمين  
وقال مالك لا يجوز لهم دخوله حال فالأول من المسئلة الأولى وهي استيطان المحارب مخفف والثاني مشدد  
بالامتناع الذي ذكره والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشدد والثالث مشدد فخرج الأمر إلى  
مرتبة الميزان في المستثنين والأئمة ما بين مشدد ومخفف ومع جعل المخفف على ما إذا رجمي منه الإسلام  
بالدخول وجعل المشدد على ما إذا لم يرج منه ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لأحد أن يمسك  
فيما كان باليد والأصابع بدار الإسلام مع قول أبي حنيفة أن الموضع إذا كان قريبا من الكعبة فهو وقدر  
ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وإن كان أبعد من ذلك حاز فالأول مشدد والثاني مفصل فخرج الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجوه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو انتهد من كان معهم أو يسمع شئ في دار  
الإسلام جاز لهم تركه وتهدد مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكعبة أو السعة أو أرض تحت جبلها فان  
فقت عنون لم يجوز ومع قول أحد في أظهر رواية واختاره ما من أصحابه وجماعته من اعلام الشافعية كابي  
سعيد الاستمصري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز لهم تركه ما تشد ولا يتحد بستانه على الإطلاق ومع قول  
أحد في رواية الثانية أنه يجوز تركه ما تشددون استولى عليه الخراب وفي رواية الثالثة أنه لا يجوز ذلك  
على الإطلاق فالأول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل  
الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الأقفية

اتفق الأئمة على أنه لا يجوز أن يكون القاضي عبدا وعلى أن القاضي إذا أخذ الفتن بالرشوة لم يصرفها  
وأما هل هذا القول لم يذكره ومثقت على الطريق التي عسى عليه الفقهاء على كل منهم في كتاب مسنده أو كالم قال له أنه لا يصح أن  
يكون قاضيا للامن كان من أهل الاحتياط ثم ذكر شروط الاحتياط لخصم ذلك حتى ورجى على الناس فان غالب شروط الاحتياط  
لأن قد تقدمت في أكثر الفتنة وهذا كالأحالة والتناقض وكانه تعطل لها كما وجد بالبحر في هذا غير مسلم بل النقص في المسئلة أن لا يلق

الحكام جائز وان جكوماتهم صحيحة فافقه الله اعلم **فصل** في المراد هل يصح ان يرضى القضاة مالاً والشافعي وأحمد لا يصح وقال ابو حنيفة يصح ان تكون قاضية في كل شيء قبل فمتهادة التساوعنده ان شهادة القضاة تنقل في كل شيء الا في الحدود والخراج فهي عنده تقضي في كل شيء الا في الحدود ١٦٦ والخراج وقال ابن جرير الطبري يصح ان تكون قاضية في كل شيء وانفقوا على انه لا يجوز

ان يكون القاضي عبداً  
**فصل** في القضاء هل هو من فروع الكفایات أم لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي نعم ويجب على من تعين عليه الدخول فيه اذا لم يوجد غيره وقال أحمد في أظهر رويته ليس هو من فروع الكفایات ولا تبين الدخول فيه وان لم يوجد غيره ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصبر قاضياً بالانفاق **فصل** في وهل يكبر القضاء في السجدة أم لا قال ابو حنيفة لا يكبره وقال مالك بل هو السنة وقال الشافعي ذكره الأنا يدخل المصعد للسجدة فتحدث حكومة فيكم فيه **فصل** في لا يقضي القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له ان يقضي بغيره أم لا قال ابو حنيفة ما شاهدته الخاكم من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء بعده لا يحكم فيه بعلمه وماعلمه من حقوق الناس حكم فيه بما عليه قبل القضاء بعده وقال مالك لا يقضي بغيره أصلاً وسواء في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الأدميين والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضي بغيره الا في حدود

وأجموعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان بترجمه عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي والقاضي الى الحاكم حار من قبول مختلف كتابته اليه في الحدود والنقص والخراج والطلاق والمعلم فانه غير مقبول خلافاً لما كان عليه من قبل كتاب القاضي في ذلك كله كما ساقى نوحيه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم واجتهاد فنهان له اجتهاداً تافهه ومخالفة فانه لا ينقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غيره بغيره فانه لا ينقضه واجمعا على انه لا يجوز فتحكم أحد في إقامة حد من حدود الله عز وجل كما ساقى في الباب وانما يكون الحكم في غير الحدود وانفقوا على ان هذا أوصى اليه ولم يعلم بالعصب فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والانفاق في الباب ه وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامم الثلاثة انه لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالخادم بطريق النظر في الاحكام مع قول أبي حنيفة انه يجوز ان يولى القضاء من ليس من شرط الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية القاضي والقول بطلان ذلك في غيرة في الانفاق والاصح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما يعني بما كان عليه الناس في المسائل الأولى قبل استقرار ما ذهب اليه الامم الاربعه انما اجبت الامم على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الآن وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا تعين في طلبه للاختلاف وانتفاط طريقها لكن عرف من افقه الناطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام ما يحتاج منه الى الشروط الاجتهادية فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سوا ما تنهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الامم على جميع ما رواه من بعدهم وانحصر الحق في أقوالهم وتدونت العلوم وتنهى الامر من هؤلاء المجتهدين في العلم ما يقع فيه الحق وانما على القاضي الآن ان يقضي بما اخذ عنهم أو عن واحد منهم فانه يعفى من كان اداءه اجتهاداً الى قول الله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم ترجيحاً وموطن الاتفاق ما أمكنه كان اختياراً لمخرجهم عما لا يولى وهكذا اذا تصدى مواطن الخلاف ترجيحاً لماعلمه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه باختياره مع جواز عمله بقول الواحد الا اني اكره له ان يكون مقتضى حكمه على اتباع مذهب أبيه أو شخصه من خلافه اذا اختره عنده خصمان وكان ما شاعرافه مما بقي به الامم الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بشرط رضا الخصم وكان الحاكم حنفياً وعلم ان مالكا والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وانما حنيفة منع فسدل عما اجمع عليه هؤلاء الامم الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة ففرده من غير ان يثبت عند الدليل ما قاله ولا اداءه اليه اجتهاده فاني أخاف علمه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستمعون القول فتبينون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا واختصم اليه اثنتان في مسألة الركبة قضى بطايرت مع علمه بان الفتوى كاهم قد قضوا بخاصته وكذلك ان كان القاضي شافعياً واختصم اليه اثنتان في متروكة التسمية عمداً فقال أحدهما هذا مني من بيع شاة مذكاة وقال آخر ما منعته من بيع الميتة فقضى عليه بمذهب وهو يعلم ان الامم الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفياً واختصم اليه اثنتان فقال أحدهما عليه مال فقال الآخر كان له على مال ولكن فقيته فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الامم الثلاثة في خلافه فهذا أمثاله مما أرجو ان يكون أقرب الى الخلاص وأرجح في العمل ومقتضى هذا ان يوليات الحكام في عصرنا هذه بصحة وانهم قد سدوا ثغراتهم بقول الاسلام بمسألة فرض كفاية قال ابن جرير ولا حول هذا القول ولم اذكره ومثبت على ما علمه افقه ما من انه لا يصح ان يكون قاضياً للامن كان بين أهل الاجتهاد لحصل ذلك تحقيق وخرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآن قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم بغير علم بل في الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية الحكام جائز وان

الله عز وجل **فصل** في وهل يكبر القضاء ان يولى التمسك والبيع بنفسه أم لا قال ابو حنيفة لا يكبره ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد بذكره وطريقه ان يولى **فصل** في اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم لا اختلاف لنتهما فلا بد للقاضي ان يترجم عن الخصم واختلفوا في عدمه فيقبل في ذلك وكذلك في التعريف فيجب ان يعرف وتاديه رسالة والخراج والتعديلات فقال ابو حنيفة وأحمد في

احدى روايته تقتل شهادة رجل واحد في ذلك كله بل قال ابو حنيفة يجوز ان يكون امرأه وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى  
لاقتل اقل من زوجين وقال مالك لا بد من اثنين فان كان الخصام في اقرار عاقل فله عقده رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام  
الآيات لا يقتل الا رجلان **فصل في اذنه القاضى نفسه وهل ينزل أم لا** نقل المحققون ١٦٧ من اصحاب الشافعي ان القاضي

حكمواهم بمحضه نافذة وان لم يكونوا مجتمعين بنى الله تعالى اهل اه كلام ابن حنيفة وهو كلام عمر و وترجع  
ان اصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي لا ينافي مع شدة والثاني بخلافه في جميع الامر  
المرتبة الميزان ووجه الاول الجري على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين  
فيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكانوا المقلد لذهب من مذهب الاثمة المجتهدين الآن قائم  
مقام صاحب ذلك المذهب من الاثمة الاربعة وكما هو احد من الاثمة بقوله قوله وتقدمه هو وقواعد  
لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن حنيفة والله تعالى اعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح وثمة المرأة  
القضاء مع قولها في حقيقته انه يصح ان تكون قاضية في كل شئ تقتل فيه شهادة النساء وعندها ان شهادة  
النساء تقتل في كل شئ الا الحدود والجراح فانها لا تقتل عنده ومع قول مجتهدين جري يصح ان تكون المرأة  
قاضية في كل شئ الا الاول مشدد وعليه جرى السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فوجه  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد اجتمعوا على اشتراط ذكره  
ووجه الثاني والثالث ان فصل لتخصصات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في  
ذلك الذكورة فان المقتول على الشر بعد المظهر في الثانية في الحكم لاعلى الحكماء وقد قال صلى الله عليه وسلم  
ان يبلغ قوم ولو امرهم امرأة قال ذلك انما ولي جاعة الملك كسرى ابنته من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشف  
على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يسلطوا احد من نساء السلف الصالح تصدق لثمة بما يريد من  
ابدالن النساء في الدرع وان ورد الكيال في بعض كرم ابنه عمران وآسية امرأة فرعون ذلك كمال  
بالتسوية فتقوى والدين الا ان السيرة الحكم بين الناس وتسلطهم في مقامات الولاية وغاية امر المرأة ان تكون  
ما تدرأه كراهة ما تلعنوه بالجلالة لا بل بعد ما تشرع في الله سبحانه مجتهد من جميع امهات المؤمنين ولا  
كاملة لتحق بالرجال والمسلمة قرب المائتين ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القاضي لا ينافي من قر وض  
الكفائات يجب على كل من عين عليه الخول في اذنه لا يوجد غيره ومع قول واحد في اظهر رواية انه ليس  
من قر وض الكفائات ولا يتعين الدخول في وظائفه لا يوجد غيره فالاول مشدد وجوب تولد القضاء بالشرط  
الذي ذكره والثاني تخفيف لعدم وجوبه فوجه الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني  
انه من باب الامانة وقد نهى النبي عن طلب المناصب من عدم المناصب والمشي فيها على الصراط المستقيم  
فكان تركها من باب احتياط الانسان لنفسه وقد ضرب السلف الصالح وحسب اليه القضاء والاراضى الله  
عنه ما اجمع ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسعد ولكن لا يكره ان يتعين عليه الدخول  
فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالنسبة وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد لصلاته تحدثت حكومة لحكم  
فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف في جميع  
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في محقره صلى الله عليه وسلم جنبوا صاحبكم صانكم  
وبحكم وشراكم وخصوماتكم اه واذا كان عندني لا ينشئ التنازع ولو بغير دفع الصوت فيه فليورد  
فكم يحضر الله الخاص في المسجد بل اوفى شخص بغيره من الصوت فغنه عليه الى الادب مع الله تعالى  
كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الارباء ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر يجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص الخطوب من الظالم ثم اذ فرغ احد الخصمين من رده  
في المسجد فليس على القاضي الاتية من ذلك لا غير فكل امام مشهد ومن ذلك قول اخى حقيقته انه لا يجوز  
قاضي ان يقضى بغيره في اشارة من الاقل الموجهة لحدود قيل القضاء مودة وما مله من حقوق الناس  
حكم فيه بما قبل القضاء بغيره ومع قول مالك انما لا يقضى بغيره اصله سواء في ذلك حقوق الله

الاقلاع بشو به ونديم ينزل لتفاته العجبة ولا نهوات ذوى الميائت مقامه قل من يمل الامن عصم **فصل في اختلاف الاثمة في**  
سماع شهادة من لا يعرف عدالة الباطنة فقال ابو حنيفة يسمي الحاكم عن باطن العدالة في الحدود والقصاص قول واحد وما هذا ذلك  
لابسال الا ان يعطى من الخصم في الشافعي طعن ساليوني لم يعطى من الباطن والوسيع الشهادة ويكتفى مداتهم في ظاهرا واولهم وقال مالك

والشافعي وأحد في إحدى روايته لا يكتفي الحاكم بظاهر العدل القضي حتى يعرف العدل الباطنة سواء طعن أو لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره وعن أحمد روايته أخرى اختارها بعض أصحابه أن الحاكم لا يكتفي بظاهر الإسلام ولا بسال على الإطلاق وهل يقبل الدعوى بالمرح المطلق في العدالة لا ١٦٨ قال أبو حنيفة يقبل وقال الشافعي وأحد في أشهر روايته لا تقبل حتى يمين سبه وقال

مالك أن كان الجارح عالما بحقوقه لعدا ومع قول الشافعي في ظاهر القولين أنه يقتضي بعلمه إلا في حدود الله تعالى فالأول والثالث هما تشديدا على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علم من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان هو من ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك يكره له وطريقه أن يتركه فالأول يخفف خاص بالأكثر الذين لا يبيعون عن طريق الحق والمخافة ولا يقبلون بها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحد منهم بسوى قلبه بين الخصمين إذا كان أحدهما حجة بالجملة والمخافة في البيع والشراء وغير ذلك فكان الترتيب في البيع والشراء مطلقا أولى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في إحدى روايته أنه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجعة عن الخصم عند القاضي وفي التمسك بيمينه وفي رواية أخرى أنه لا يقبل لأدنى دليل في ذلك أقل من رجلين وذلك قال مالك قال فان كان الخصم في إقراره قال قبل فيه عنده رجل وأما إن كان بيمينه لم يقبل بأحكام الأيدان لم يقبل فيه إلا رجلان فالأول قد تخفف والثاني أنه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حمله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده حمله من باب الشهادة فمعلوم أنه يشترط فيها المدد على ما يجعل الميزان مع الشهادة كالشاهد هو من ذلك قول المحققين من أصحاب الشافعي أن القاضي كيف عزل نفسه أنزل أم لم يمين عليه وإن يمين عليه لم ينزل في أصح الوجهين مع قول الشافعي أنه إذا عزل نفسه بغير حراز أو بغير عذر لم يجز لكن لا يجوز أن ينزل نفسه إلا بعد أهله وأمامه واستعانة لاهم موكول بعمل يحرم عليه استعانة وعلى الأمام أن يعينه الأول وهو لا يتولى نفسه باستعانة وأهله ولا بأحد هو ولا يكون قوله عزت نفسي عزلا لأن الزل يكون من الأول وهو لا يتولى نفسه فلا يلزمها فالأول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي الذي ذكرناه فقد اشترط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين دون الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر هو من ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص أصناف القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعد قاضيا غير تشديد ولا تخفيف الميزان والأغماض لا يصح فيه العدول مع قول الحر وى في كتاب الاشراف أن القاضي لو فسق وانزل ثم تاب صار والمائن عليه الشافعي لأن عدم صبره وباطل البسباب الأحكام إذا الإنسان لا ينفك غالبا من فعله ووجهى بهما يقتضي مطالعة الأئمة لجور الحاجة ومع قول القاضي حين أن حدث الفسق للقاضي وأحرار التوبة أنزلوا من أجل الإقلاع عن ذنبه ونهلم بعزل لا تنفاه العهدة عنه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه الأقوال ظاهر هو من ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم في الحدود وأقصص بالعدل الظاهر وأغماض بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قول واحد وأما ما عدا ذلك فلا يسأل الأعدان يطعن أنفسهم في الشاهد حتى يطمئن حاله وبقى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بدلتهم في ظاهر أحوالهم مع قول مالك وأحد في إحدى روايته والثاني أن الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء طعن أو لم يطعن أو لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أن الحاكم لا يكتفي بظاهر الإسلام ولا يسأل على الإطلاق فالأول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال الثلاثة وجهه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدعوى بالمرح المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحد في إحدى روايته أنها لا تقبل حتى يمين سبه بالمرح ومع قول مالك أن الجارح عالما بما جرحه من زعمه لا يقبل حرجه مطلقا وأن كان غير متصف به

مالك أن كان الجارح عالما بما جرحه من زعمه لا يقبل حرجه مطلقا وأن كان غير متصف به الصفة لم يقبل إلا بتبيين السبب وهل يقبل حرج النساء وقد بدلهن قال أبو حنيفة يقبل وقال مالك والشافعي وأحد في أشهر روايته لا يدخل لمن في ذلك وإذا كان المذكر فلان عدله يرضى قال أبو حنيفة وأحد يكتفي بذلك وقال الشافعي لا يكتفي حتى يقوله وهل رضاه الميزان عالما بالسبب العدالة قبل قوله في تركته عدله رضاه لا يقتضي قوله لى وعلى في فصل في ولا يقضى على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه كوكيل أو وصى عندي حنيفة وهذا الثلاثة يقضى عليه مطلقا وإذا قضى لأشخاص صحت على غائب أوصى أبو حنيفة فقول يستأجر إلى خلفه الشافعي وجهان أحدهما نعم وقال أحد يحتاج إلى خلافه في تفصيل في وانظر على أن كتاب القاضي إلى القاضي من مصرف الحدود والقصص والنسكاح والطلاق واللعن وغيره

الامالك قاله يقبل عنده كتاب القاضي في ذلك كله وانظر على أن كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق المالية حائز مقبول متصف واختلغا في صفة نأديته التي يقبل معها لعل أبو حنيفة والشافعي وأحد لا يقبل حتى شهد اثنان أن كتاب القاضي فلا يقرأ علينا وأقرى عليه بصبر تناوع مالك في ذلك وإن اثنان أحدهما كقولنا للجملة والأخرى يكتفي وقولها لنا كتاب القاضي فلان المشهود عنده وهو قول



أي يوسف لو كانت القاضيان في بلد واحد فقد اختلف أصحاب أي خيفة فقال الطحاوي بنيل ذلك وقال البيهقي ما حكاه الطحاوي مذهب أي يوسف ومذهب أي حنيفة أنه لا يقبل وهو الظاهر عند أي وقال الشافعي وأحمد لا يقبل ويحتاج إلى إعادة البينة عند الآخر لم يلق وأما بنيل ذلك في البلدان الثانية فقصص في أن أحكم رجلان رجلا من أهل الإجماع قال أرضنا يحكمكم ١٦٩ فحكمهم بنقلهم بالزعمهما

متصف به هذه الصفة لم يقبل الا بتبين السبب فالأول مشدد على الشهود وبانتهى على رده شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصرح على الأول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترويه الشهادة والثاني وما وافقهم من قول مشدد على من احتمل حالة العدالة وعندهما فخل هذا لا بد من تعيين سبب المخرج لم يظفر به المالك فرددوا مشدد ومن ذلك القول أي حنيفة أنه يقبل جرح التمساة وتدل بطلان الرأى مع قول مالك والشافعي وأحمد في الظاهر ورواه الله أنه لا مدخل للنساء في ذلك فالأول مشدد على الشهود وما يندفع في أي شهادتهم في ضرورة الفرجع والثاني تخفيف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المرأة فقد تكون عالمة بأحكام المخرج والتعديل بل ربما تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني أن المخرج والتعديل يحتاج إلى مخالطة مشددة للآداب من الرجال وهذا قل أن يتفق لمرأة ومن ذلك قول أي حنيفة وأحمد أنه لا يكتفي في العدالة بقول المرأة في فلان عدل رضاع قول الشافعي أن ذلك لا يكتفي حتى يقول هو عدل رضائي وعلى ومع قول مالك أن المرأة لا يكتفي بالعدالة إلا بقوله في فلان عدل رضاع فلان حتى يقول هو عدل رضائي وقوله على ولي فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصرح على الأول على العالم العظيم بأسباب العدالة والمخرج الذي يحتاط لأموال الناس وأبناهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فأن مثل هذا قد يشاهد في وصف الشاهد فإذا قال على ولي ارتفعت اليمين بذلك لم توجه قول مالك ومن ذلك قول أي حنيفة أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقضي على الغائب مطلقا وإذا قضى الإنسان بيمين على غائب أو وصي أو مجنون فقد أجدل يحتاج إلى اختلافه وقال أصحاب الشافعي يحتاج إلى تحليفه في أصح الوجهين فالأول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين يخفف عن المدعي بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والأول من مسئلة التحليف تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن صاحب الحق قد يكون المدعي محتجته من الوكيل أو الوصي ووجه الثاني أنه قد يكون مثله ووجه الأول في مسئلة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعي على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لأموال الناس وبصرح على الأول على أهل النقص من الله والثاني على من كان بالفضل من ذلك «قلت» وينبغي على ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي أن من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات البارئ من أجل ذلك وقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه قبله على الإنسان فانه قد سلب العلم والأبصار ووجه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرّم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل الكوفة حتى قال الشيخ يحيى الدين رحمه الله الإمام أبو حنيفة ووافق كل خليفة حيث لم يقض على الغائب بشئ له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن كتاب القاضي إلى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك أنه يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في ذلك كله فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاحتياط في إقامة الحدود والحق في المتعلقة بالأدمين فلا يقدم على إقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا إلا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زورا على القاضي ووجه الثاني أن منصب القاضي يتدرجه التزويج والطلاق ولولا أنه غالب على ظنه أنه خط ذلك القاضي ما حكم بقضاءه وبصرح على الثاني على من مالذا كان حامل الكتاب عدلا رضيا والأول على مالذا كان بالفضل من ذلك ومن ذلك قول أي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لو كانت قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الظاهر عند أي وحكمه ما حكاه الطحاوي عن أي خيفة منه أنه يقبل أخواه مذهب أي يوسف وعلى عدم القول فيحتاج إلى إعادة البينة عند الآخر لم يلق لأن ذلك لا يقبل الا في البلدان الثانية فالأول مشدد لاستغناء القاضي عن المسكنة عفا عنه

( ٢٢ - ميزان - في ) مالك لا يقبل قوله حتى يشهد معه عدلان أو عدل وعن الشافعي قول أحمد ما كذب أي حنيفة وهو الأصح والثاني كذب ما حكاه الطحاوي وقال بعده عزله كذب قضيت بكذا في حال ولا شيء فان أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقبل منه وقال أحمد يقبل منه «فصل» حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه في الباطن وأما بتعدي حكمه في الظاهر فإذا ادعى مدعي على رجل حقاً أو أمراً شاهد بين

ذلك حكم الحاكم بشهادته ما كان نافذاً شهد به الحق وصديق قد حصل ذلك الشيء المشهود له ظاهره أو باطنه أو كان شاهد به انزور وقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال هذا قول مالك والشافعي ١٧٠ وأحمد وقال أبو حنيفة حكم الحاكم إذا كان عقداً أو وصفاً يحيل الأمر على غيره عليه ويستدل بالحكم

به ظاهره أو باطنه أو فصل  
وافترقوا على أن الحاكم إذا  
حكم بأمره شهادته ثبوتاً له  
اجتهاداً يختلفه فإنه  
لا ينقض الأول وكذا إذا  
رفع إليه حكم غيره فلم يره  
فإنه لا ينقضه «فرع»  
أوصى إليه ولم يعلم بالوصية  
فهو وصي يختلف  
الوكيل بالاتفاق وثبت  
الوكالة بمجرد واحد عند  
أبي حنيفة ولا يثبت عزل  
الوكيل إلا بإسبيل أو  
مستورين وعند الثلاثة  
بشرط فهم العدلان قال  
ولو قال قاض عزل لي رجل  
حكمت عليه فكيف أعلن  
ألف ٧ ثم أخذها غلبا  
فالقول قول القاضي  
بالاتفاق وكذا القول قطعت  
بذلك حتى يقال بل غلبا  
في باب القسمة

المادة أو يسمع البينة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف يخفف إذا لفرق في إحداهما القاضي بذلك القسمة  
بين أن يكوناً في بلد واحد أو بدين لا يخفف ذلك بالقرب والمقدور جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك  
قول الأئمة الثلاثة ومالك في إحدى روايته أن صفة تادية الرسول كتاب القاضي إلى القاضي أن يقول للشاهدان  
لا تكتب إلي شهدان هذا كتاب القاضي فلا تقرأ عليهما أو تقرأ عليهما بحضرة مع قول مالك في الرواية  
الأخرى بأنه في قول الشاهد من هذا كتاب القاضي فلا تقرأ عليهما المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف رحمه الله الأول  
فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الأحكام والثاني يخفف وهو محمول على العالم بالأحكام  
التي يقتضيها العلم بالحكم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه  
أنه لو حكم رجلان رجلان من أهل الاجتهاد في شيء وقالا له وشيئاً يحكم لك ما في حكم عليهما الزامه ما العمل بحكمه زاد  
مالك وأحمد وافق حكمه رأي قاضي البلد فيفتي بمسألة يحسنه قاضي البلد إذا رفع إليه فإن لم يوافق رأي الحاكم  
البلد فله أن يبطله وإن كان فيه خلاف بين الأئمة مع قول القاضي في القول الآخر أنه لا يزمه ما العمل بحكمه  
الأثر اضطراراً بل ذلك منه كالفتوى ثم إن هذا الخلاف في مسألة التصديق إنما هو دال على الحكم في الأموال  
وأما النكاح والطلاق والنفقة والمخاصم والحدود فلا يجوز ذلك فيها اجتماعاً فالأول مشدد مع مراعاة الشرط  
الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامه ما يحكم الحاكم إلا برضاها فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان ووجه القواين ظاهره • ومن ذلك قول مالك وأحمد الحاكم لم يرضي ما حكم به فشهد عنه شاهدان  
أنه حكم به فثبت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقبل شهادتهما ولا يرجع إلى  
قولهما حتى يتذكر أن حكمه في الأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي  
حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمد أن القاضي لو قال في حال ولا يثبت قضيت على فلان بحق أو يحد قول منه  
ويستوفى الحق والمصدق قول مالك أنه لا يقبل قوله حتى يشهده بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في  
القول الآخر كذب مالك فالأول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك  
على القاضي العدل المضابط والثاني على من كان الضمد من ذلك • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال بعد  
عزله قضيت كذا في حال ولا يرضي لم يقبل منه مع قول أحمد أنه يقبل منه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف  
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الثاني على  
القاضي الذين الذين الذي يضرب به المثل في الضبط • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي أن حكم الحاكم  
لا يخرج الأمر عنه وعليه في الباطن وإنما سنده حكمه في الظاهر فقط فإذا ادعى شخص على شخص حقاً أو قام  
شاهد من ذلك حكم الحاكم بشهادته ما كان نافذاً شاهد به الحق وصديق قد حصل ذلك الشيء المشهود له ظاهره أو باطنه  
وإن كان شاهد به انزور وقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم  
الحاكم إذا كان عقداً أو وصفاً يحيل الأمر على غيره عليه ويستدل بالحكم به ظاهره أو باطنه أو كان شاهد به انزور وقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم  
الحاكم إذا كان عقداً أو وصفاً يحيل الأمر على غيره عليه ويستدل بالحكم به ظاهره أو باطنه أو كان شاهد به انزور وقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم  
الحاكم إذا كان عقداً أو وصفاً يحيل الأمر على غيره عليه ويستدل بالحكم به ظاهره أو باطنه أو كان شاهد به انزور وقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن بينه وبين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم

والبعض فهي في هذه أنفراد وتبين حق حتى يجوز لكل واحد أن يسمع نصيبه من الحق وقال مالك إن تساوت الأعيان  
والصغبات كانت أفرأزاً واختلفت كانت سمولاً للشافعي قولاً أحدهما يبيع والثاني أنفراد والذي تقر من مذهبه أن خوان القسمة ثلاثة  
أنواع الأول بالأجزاء كئيلي ودارمقة الثانية بأرض مشبهة بالأجزاء فتعدل السهام ثم يقرب الشايف بالتصديق كالأرض تختلف قيمة أجزائها

بحسب قوة السات وقرب ما الثالث بالردان يكون في أحد الجانبين بزاوية أكبر لا يمكن فسمه فيرد من يأخذ قطب فسمه الرد والتعديل  
يسمى وقسمه الآخر أفرز وقال أحد هي أفرز فليقل من رها أفرز أبحر وزعمه قسمه التمار التي يجري في اليا بالانحرص ومن يقول أنها  
يسمى عن ذلك فصل في وطلب أحد الشر يكن القسم وكان فيه امر على الآخر قال أبو حنيفة ١٧١ ان كان الطالب القسمه متما

هو المتضرر بالقسمه  
لا يقسم وان كان الطالب  
لهما بقسمه أحدهما المتع منها  
عليها وقال مالك يحسب  
المتنع على القسمه بكل  
حال ولا يحسب الشافعي  
اذا كان الطالب هو  
المتضرر وجهان أحدهما

يحسب وقال أحمد لا يقسم  
ذلك بل يساع ويقسم بمئة

فصل في وهل أجرة  
القسم على قدر الزرع

المقتسمين أو على قدر  
الانصباء قال أبو حنيفة

ومالك في إحدى روايته  
هي على قدر الزرع وقال

مالك في رواية الأخرى  
والشافعي وأحمد على قدر

الانصباء ومال في على  
الطالب خاصة أم عليه

وعلى المطلوب عنه قال أبو  
حنيفة هي على الطالب

خاصة وقال مالك والشافعي  
وأصحاب أحمد هي على

الجميع فصل في واختلفوا  
في قسمه الرقبي بين

جماعة إذا طلب أحدهم  
هل تصح أم لا قال أبو حنيفة

لا تصح وقال الباقر  
تصح القسمه كما يقسم

سائر الحيوان بالتعديل  
والقرعة ان تساوت

الاعيان والصفات باب  
الدعوى والبنات

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر في حقه ما وطالب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى ليجاب

سؤاله وعلى ان الحاك يسمع دعوى الحاضر وينتبه على الغائب على انه لو تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما

غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان كان لأحدهما عليه جرح وقدم على الآخر وعلى انه

لو كان في بلدان غلام بالغ عاقل وادعى له عبده فكذب به فاقول قول المالك يبينه انه حر وان كان الغلام

طفلا صغيرا لا يبينه له فاقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسيبه لم يقبل الا بيته واتفقوا على انه اذا ثبت

رجل وادعى على رجل آخر وطلب احضاره من بلد آخر في حقه ما الى البلد الذي فيه المدعى فانه لا يجاب سؤاله واختلفوا فيه اذا كان في

بلد لا كما ذكره فقال أبو حنيفة لا يلزمه الحضور والان يكون بينهما مسافة ترجع منها في يومه الى بلده وقال الشافعي وأحمد يحضره الحاكم وسواء

قربته المسافة أو بعدت فصل في واتفقوا على ان الحاك يسمع دعوى الحاضر وينتبه على الغائب ثم اختلفوا هل يحكم برأى النائب أم لا

أن يحكم بها احترامه كان شرعاً من الله تعالى ومعلوم أن لا مانع فلا بد من إجماع الأحكام الناس على الظاهر كان  
من المعلوم أيضاً أن الحق تعالى لا يؤخذ من حكمه ما شرع ومن هنا يعرف قول من قال إن الحق لا يختلف  
الشرعية ومن قال إن الحق يختلفها كما يستدل بالكلام على ذلك في كتاب الجوبة المصنف عن أئمة الفقهاء  
والصوفية فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدنى نظره وما دار كرهه ورضى الله عنه بقية المجتهدين ومن ذلك  
قول أبي حنيفة أن إن كان له ثبتت بغير الواحد ولا يثبت زلوا لوكيل الأبدل أو مستور من مع قول الأئمة الثلاثة  
انه يشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدين عدلان فالاول فيه تخلف والثاني فيه تشدد وصح حمل  
الاول على من وثق بقوله كل ذلك الوق والثاني على من كان بألف من ذلك فلا يرقى بحسبه ما وثقه  
وحده والله تعالى أعلم

### باب القسمه

اتفق الاثمة على جواز القسمه اذا شرعاً بقدر ضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما  
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان القسمه أفرز ان تساوت الاعيان والصفات فيخرج كل من الشرعيين  
عن حقه صاحبه حتى يجوز لكل من الشرعيين ان يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان القسمه عني  
البيع ولكن في ما يتفاوت كالكتاب والاعيان لا يتفاوت في أفرز كالملكيات والارزونات والمعدودات  
من الحوز واليقين وقه قال أحمد ونسب على القوي أن من قال انه أفرز أبحر وقسمه التمار التي يجري في اليا  
بالانحرص ومن قال انها يبيع مع حوز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى الضعيف وجه  
الى التشديد فراجع الامر الى مرتبي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لوطالب أحد الشرعيين بالقسمه  
وكان فيه حاضر وعلى الآخر فان كان الطالب القسمه متما المتضرر بالقسمه لم يقسم وان كان الطالب لها هو  
المتنع بها اجبر المتنع منها على بيع قول مالك انه يجبر المتنع على القسمه بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي  
انه ان كان الطالب هو المتضرر وأجبر على بيع الوجوه ومع قول أحمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم عنه فالاول  
مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والاربع تخفف بترك القسمه فراجع الامر الى مرتبي الميزان ووجه  
هذه الأقوال الأربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته ان  
أجرة القاسم على قدر الزرع والشافعي لا على قدر الانصباء مع قول مالك في رواية الأخرى والشافعي وأحمد  
انه على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة أو عليه وعلى المطلوب به قال أبو حنيفة بالاول وقال مالك  
والشافعي وأصحاب أحمد ما على الجميع فالاول ما بين مشدد ومن وجه وتخفف عن وجه وعكس كما ترى  
فراجع الامر الى مرتبي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة فانه لا تصح القسمه في الرقبي بين جماعة اذا طلبها  
أحدهم مع قول بقية الأئمة انها تصح القسمه فيه كما يقسم سائر الحيوان بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان  
والصفات فالاول مشدد والثاني تخفف فراجع الامر الى مرتبي الميزان والله تعالى أعلم

### كتاب الدعوى والبنات

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى رجل في بلد آخر في حقه ما وطالب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى ليجاب  
سؤاله وعلى ان الحاك يسمع دعوى الحاضر وينتبه على الغائب على انه لو تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما  
غير متصل ببناء أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان كان لأحدهما عليه جرح وقدم على الآخر وعلى انه  
لو كان في بلدان غلام بالغ عاقل وادعى له عبده فكذب به فاقول قول المالك يبينه انه حر وان كان الغلام  
طفلا صغيرا لا يبينه له فاقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسيبه لم يقبل الا بيته واتفقوا على انه اذا ثبت

رجل وادعى على رجل آخر وطلب احضاره من بلد آخر في حقه ما الى البلد الذي فيه المدعى فانه لا يجاب سؤاله واختلفوا فيه اذا كان في  
بلد لا كما ذكره فقال أبو حنيفة لا يلزمه الحضور والان يكون بينهما مسافة ترجع منها في يومه الى بلده وقال الشافعي وأحمد يحضره الحاكم وسواء  
قربته المسافة أو بعدت فصل في واتفقوا على ان الحاك يسمع دعوى الحاضر وينتبه على الغائب ثم اختلفوا هل يحكم برأى النائب أم لا

قال أبو حنيفة لأحكم عليه ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة ولكن إن فرغ من عند القاضي ثلاثة نفر إلى يده يدعوهم إلى الحكم  
فإن جاءوا لا أتمع عليه بآية وحكي عن أبي يوسف أنه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال إلا أن يسلط الحكم بالحاضر مثل أن  
يكون الغائب وكيلًا أو وصيًا ١٧٢ أو يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك

يحكم على الغائب للحاضر  
إذا أقام الحاضر البينة  
وسأله الحكم له وقال  
الشافعي يحكم على الغائب  
إذا قامت البينة الذي  
على الإطلاق وعن أحمد  
روايتان أحدهما جواز  
ذلك على الإطلاق كذهب  
الشافعي وكذلك اختلافهم  
فيه إذا كان الذي قامت  
عليه البينة حاضرًا وامتنع  
من أن يحضر مجلس  
الحكم واختلف القائلون  
بالحكم على الغائب فيها  
إذا قامت البينة على  
الغائب أو على موصي أو  
مجنون فهل يصحلف  
المدعى مع بينته أو يحكم  
بالبينة من غير استخلافه  
قال مالك وهو الأصح من  
مذهب الشافعي يصحلف  
وعن أحمد روايتان  
أحدهما يصحلف والثاني  
لا يصحلف وانفقوا على  
أنه إذا ثبت الحق على  
حاضر بعد أن يحكم به ولا  
يصحلف المدعى مع شهادته  
في فصل في لومات رجل  
وخلف ابنه مسلمًا وإنا  
نصير ابننا فأدعى كل واحد  
منهما أنه مات على دينه  
وأنه يرثه وأقام على ذلك  
بينة وصرف أنه كان  
قصر ابننا وشهدت إحدى  
البنتين أنه مات وآخر

الحق على حاضر بعد أن يحكم به ولا يصحلف المدعى مع شهادته وإن فرغ من عند القاضي ثلاثة نفر إلى يده يدعوهم إلى الحكم  
أنكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة لو أدعى رجل  
رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضار منته لم يلزمه الحضور إلا أن يكون بينهما مسانعة يرجع منها  
في يومه إلى بلدهم من قول الشافعي وأحمد أنه يصحلف الحاكم وأقررت المسألة أن يمسدت فالأول يخفف على  
المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبصح  
الأول على أكابر الناس الذين يشق عليهم الحضور ومن ذلك البلد أساعلى المرضى وغيرهم من أصحاب  
العذر كما يحمل الثاني على من لا شق عليه ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم بالبينة على  
غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة ولكن إن فرغ من عند القاضي ثلاثة نفر إلى يده يدعوهم إلى  
الحكم فإن جاءوا لا أتمع عليه بآية وحكي عن أبي يوسف أنه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال إلا  
أن يسلط الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكيلًا أو وصيًا أو يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على أحدهم وهو  
حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر إذا أقام الحاضر البينة وسأله الحكم له  
وقال الشافعي يحكم على الغائب إذا قامت البينة الذي على الإطلاق وبه قال أحمد في أحدي روايتيه وأما الأول  
فخفف على القائب مشدد على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه من قوله أنه لا يقتضي على الغائب  
والثالث مشدد عليه على الإطلاق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبوجه من قوله أنه لا يقتضي على الغائب  
العمل بالاحتياط فقد دل على صحة ما ذهبنا إليه كما أنه معلوم لو كان حضور وجه من قبل يحكم عليه البينة  
كافية لهما في إقامة مقام حضوره فإن الذي تشبهه البينة في غيبته هو الذي تشبهه عليه في حضوره ومن  
ذلك قول مالك والشافعي في الأصح من هذه أن البينة إذا قامت على غائب أو وصي أو مجنون فلا بد من  
تحلف المدعى مع البينة وعن أحمد روايتان أحدهما يصحلف والثانية لا يصحلف فالأول منه تشدد وعمل  
بالاحتياط والغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفف من جهة ما رواه الثانية لأحمد فرجع الأمر إلى مرتبتي  
الميزان وبصح حمل من قال يصحلف المدعى مع البينة على ما إذا كان في البينة مقال وبثبت والثاني على البينة  
العادلة كالعلماء والعلماء ومن ذلك قول أبي حنيفة لومات رجل وخلف ابنه مسلمًا وإنا نصير ابننا فأدعى كل  
واحد منهما أنه مات على دينه وأنه يرثه وأوام من عرف أنه كان قصر ابننا وشهدت بينة أنه لم ير موته  
وشهدت أخرى أنه مات على دينه وأنه يرثه وأما من عرف أنه كان قصر ابننا وشهدت بينة أنه لم ير موته  
فبينة طمان ويصير كان لا بينة تحلف النصراني ونقض له ووقع قوله الآخر أنهم ماسة مع ملا في قعر بينهما  
وتنسل ويصل عليه وبق في قعر ما بين المسلمين فالأول وبه قال أحمد ورجح شيوخ الإسلام والثاني بوجه نبوت  
الكفر وبقية الأقوال فظاهر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الإمام الثلاثة أنه لو قال لأبنة  
لي أو لك بينة لزوج ثم أقام بينة قبل مع قول أحمد أنه لا ينقل فالأول فيه تخفيف على المدعى لاحتمال أنه  
قال ذلك في حال غضب أو غفلة والثاني فيه تشدد عليه ولا عذران أو فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن  
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحدي روايتيه وأبنة ابنه بالخارج مقدمة على بينة صاحب البيت في مال المطلق  
دون المصنف إلى سبب لا يكره كما تنبج من الشباب التي لا تنسج الأمرة واحدة والنساج الذي لا يترك ران  
بينة صاحب البيت تقدم فينبغي وإذا أرغافان كان صاحب اليد أسبق تاريخا فم أعتنا مع قول مالك والشافعي  
أن بينة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق فالأول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل الذي ذكره والثاني  
مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبوجه الأول أن البينة من الخارج قد تكون أقوى من بينة  
اليد لأنه ما كل واضح يدعى شيء يكون بصري ووجه الثاني عكسه وما كل بينة تكون صادقة وبصح حمل الأول

على  
كلامه الإسلام وشهدت الأخرى أنه مات وآخر كلامه الكفر فماتت ما ردتان فبينة طمان في أحدي قول الشافعي  
ويصير كان لا بينة تحلف النصراني ونقض له ووقع قوله الآخر يستعملان ففقرع بينهما وإن لم يعرف أهل دينه فقولان فان قلنا سعة طمان  
ووجه من في بقية المال وإن قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما أو فرجع وإن قلنا يوقف وف إلى أن يستكشف وإن قلنا يقسم قسم على

المتعوض وفي المسائل كلها بفسل ويصلي عليه ويدفن فيه قمار السباين وبه كمال أحد وقال أبو حنيفة في جميع المسائل تقدم بمذاهب الأعلام  
فصل في لزوم أن تكون حائطا من ملكية ما غير متصل ببناؤه أحد اتصال البنان حصل بدفعه ما أو كان لأحد جماعه حتى عند  
الثلاثة وقال أبو حنيفة إن كان لأحد جماعه جذوع قد عم على الآخر فصل في ولو كان في ١٧٣ بدنان غلام أعم قائل وادعي

على حال أهل الدين والورع والثاني على من كان باضد من ذلك ويصح الحمل بالنكس أيضا إذا كان صاحب  
السدم من أهل الدين والورع دون الخارج فلما كان في ذلك ويصح الحمل بإمرأه أرب الله منه أولاده  
انحصن من أو أحدهما وهو مع ذلك على شقرا القار سأل الله الطه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا تعارضت  
بينتان وأحدهما أشهر عدل لم يرجح بذلك مع قول مالك الثاني يخرج به فالأول فيه تشدد على أشهر الدينين  
والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والادار على ما يقوم عند الحكم ومن ذلك قول أبي حنيفة  
لو ادعى رجل شيئا في بدنان ومارضت البنتان لم يطالب بنفس ذلك الثاني بينهما مع قول مالك الثاني  
بعض الفاز ويقسم ذلك بينهما فان أحدهما وبكل الآخر قضى لهما الف دون الباقي ومع قول الثاني في  
أحد قوله انهما مائة عقان معا كالمولود لكن بيته فالأول فيه تشدد على صاحب الدين يخرج نصف ما يده الخارج  
وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح الحكم فان شاء الحكماء ومن شاء أقرع وإن شاء  
توقف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ادعى شخص أن تزوج امرأة زوجها  
صحبها مائة وعشرين غير ذكر شرط الصحة مع قول الثاني وأجلته لئس الحكماء سمع دعواه الأبد  
شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح الباهوا وإن يقول تزوجها ولو لم يشهد عدل ورضاها إن كان  
يشترط فالأول مخفف على المدعي والثاني فيه تشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول  
على من عرفه بالدين والورع والعلم والثاني على من كان باضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكح  
المدعي عليه عن الأيمن لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول أحدنا ترد ويقضى بالنكاح ومع قول مالك أنه ترد  
ويقضى على المدعي عليه بشكوكه في ما ثبت شاهد عن أو شاهد أو امرأته ومع قول الثاني أنه ترد الأيمن على  
المدعي ويقضى على المدعي عليه بشكوكه في جميع الأشياء ثلاثة ما من مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تطلق الأيمن بالزمان ولا المكان مع قول مالك  
والثاني وأحد في إحدى روايته انها تطلق ما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتلفظ على  
أهل البيت ومن قال بالتحقق على أهل الدين والصدق ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل  
بأنه أعتق عبده فأنكر السيد نعم الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف على السيد  
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأدعي ووجه الثاني مراعاة حق  
الله وهما أسرار لا تتطرق كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه  
وبدهما عليه وأتمه ولا يثبت فيما كان في بدنها مشاهد فدهمهما ما كان في بدنها من طر بق الحكم فخاصم  
لأرجل فهو للرجل وأقول قوله فيه ما يصلح للساعة ولأقول قولها فيه ما كان يصلح لهما فلو راجل ج  
الحياة وأما بعد الموت فله ولما في مائة مع قول مالك أن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الثاني هو  
بينهما ببيعة الصلح ومع قول أحدنا أن كان المتنازع عده ما يصلح للرجل كالطبايسة والدمع فالحق قول  
الرجل فيه وإن كان مما يصلح لفساد كالمنازع والقباب فالحق قول المرأة فيه وإن كان مما يصلح لها كالحق كان  
بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون بدنها عليه من طر بق المشاهدة أو من طر بق الحكم وكذا الحكم في  
اختلاف ورثته ما فالقول قول الثاني معهما ومع قول أبي يوسف أن القول قول المرأة فيما جرت العادة أنه قدر  
جهازهم ثلثا فالأول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والراجح مفصل في غاية  
العتيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما عداها من جهازها وله وكان عنده كالدارية إن  
وجدتها مائة تسامحها ولا أخذه منها كإحدى ما شاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو كان لشخص دين على آخر خرجت حقه أيامه وقدره على مال له أن يأخذ منه مقدار

المتعوض وفي المسائل كلها بفسل ويصلي عليه ويدفن فيه قمار السباين وبه كمال أحد وقال أبو حنيفة في جميع المسائل تقدم بمذاهب الأعلام  
فصل في لزوم أن تكون حائطا من ملكية ما غير متصل ببناؤه أحد اتصال البنان حصل بدفعه ما أو كان لأحد جماعه حتى عند  
الثلاثة وقال أبو حنيفة إن كان لأحد جماعه جذوع قد عم على الآخر فصل في ولو كان في ١٧٣ بدنان غلام أعم قائل وادعي  
على حال أهل الدين والورع والثاني على من كان باضد من ذلك ويصح الحمل بالنكس أيضا إذا كان صاحب  
السدم من أهل الدين والورع دون الخارج فلما كان في ذلك ويصح الحمل بإمرأه أرب الله منه أولاده  
انحصن من أو أحدهما وهو مع ذلك على شقرا القار سأل الله الطه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا تعارضت  
بينتان وأحدهما أشهر عدل لم يرجح بذلك مع قول مالك الثاني يخرج به فالأول فيه تشدد على أشهر الدينين  
والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والادار على ما يقوم عند الحكم ومن ذلك قول أبي حنيفة  
لو ادعى رجل شيئا في بدنان ومارضت البنتان لم يطالب بنفس ذلك الثاني بينهما مع قول مالك الثاني  
بعض الفاز ويقسم ذلك بينهما فان أحدهما وبكل الآخر قضى لهما الف دون الباقي ومع قول الثاني في  
أحد قوله انهما مائة عقان معا كالمولود لكن بيته فالأول فيه تشدد على صاحب الدين يخرج نصف ما يده الخارج  
وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح الحكم فان شاء الحكماء ومن شاء أقرع وإن شاء  
توقف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو ادعى شخص أن تزوج امرأة زوجها  
صحبها مائة وعشرين غير ذكر شرط الصحة مع قول الثاني وأجلته لئس الحكماء سمع دعواه الأبد  
شرط الصحة التي تقتضي صحة النكاح الباهوا وإن يقول تزوجها ولو لم يشهد عدل ورضاها إن كان  
يشترط فالأول مخفف على المدعي والثاني فيه تشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول  
على من عرفه بالدين والورع والعلم والثاني على من كان باضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكح  
المدعي عليه عن الأيمن لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول أحدنا ترد ويقضى بالنكاح ومع قول مالك أنه ترد  
ويقضى على المدعي عليه بشكوكه في ما ثبت شاهد عن أو شاهد أو امرأته ومع قول الثاني أنه ترد الأيمن على  
المدعي ويقضى على المدعي عليه بشكوكه في جميع الأشياء ثلاثة ما من مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى  
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تطلق الأيمن بالزمان ولا المكان مع قول مالك  
والثاني وأحد في إحدى روايته انها تطلق ما فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتلفظ على  
أهل البيت ومن قال بالتحقق على أهل الدين والصدق ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل  
بأنه أعتق عبده فأنكر السيد نعم الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف على السيد  
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأدعي ووجه الثاني مراعاة حق  
الله وهما أسرار لا تتطرق كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه  
وبدهما عليه وأتمه ولا يثبت فيما كان في بدنها مشاهد فدهمهما ما كان في بدنها من طر بق الحكم فخاصم  
لأرجل فهو للرجل وأقول قوله فيه ما يصلح للساعة ولأقول قولها فيه ما كان يصلح لهما فلو راجل ج  
الحياة وأما بعد الموت فله ولما في مائة مع قول مالك أن كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الثاني هو  
بينهما ببيعة الصلح ومع قول أحدنا أن كان المتنازع عده ما يصلح للرجل كالطبايسة والدمع فالحق قول  
الرجل فيه وإن كان مما يصلح لفساد كالمنازع والقباب فالحق قول المرأة فيه وإن كان مما يصلح لها كالحق كان  
بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون بدنها عليه من طر بق المشاهدة أو من طر بق الحكم وكذا الحكم في  
اختلاف ورثته ما فالقول قول الثاني معهما ومع قول أبي يوسف أن القول قول المرأة فيما جرت العادة أنه قدر  
جهازهم ثلثا فالأول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجع والراجح مفصل في غاية  
العتيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما عداها من جهازها وله وكان عنده كالدارية إن  
وجدتها مائة تسامحها ولا أخذه منها كإحدى ما شاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو كان لشخص دين على آخر خرجت حقه أيامه وقدره على مال له أن يأخذ منه مقدار

والنتاج الذي لا يتكر رغبة صاحب البيت تقدم حيثن وإذا أرحا لو كان صاحب الدار من نأر بخانه مقدم وقال مالك والثاني بيته صاحبه  
البدن مقدمه على الإطلاق وعن أحدنا وأما أحدنا بيته الخارج مقدمه طلقا والأخرى كذهب أبي حنيفة فصل في إذا تعارضت  
بينتان إلا أن أحدهما أشهر عدله فهل يرجح أم لا قال أبو حنيفة والثاني وأحد لا يرجح وكان مالك يرجح ثم لا وادعي رجل دارا في بدنان

وتعاضد البيهقي قال أبو حنيفة لا يسقطان وتقيم بينهما ما قال مالك بها القان ويشتمان فان حلف أحد هما ونكل الآخر حتى للمالك دون لنا قال وان نكلا جميعا فعنه واثبات أحدهما انقسم بينهما والآخرى توقف حتى يتضح الحد والشافعي قولان أحدهما يسقطان معهما كالم لم تكن بينه والثاني يسقطان ١٧٤ ثم ما فصل ثلاثة أقوال أحدها القسمة والثاني القرعة والثالث الوقف وعن أحمد واثبات أحدهما يسقطان معاً

والثانية لا يسقطان وتقسم بينهما **فصل** في ادعى اثنتان شياقي بد ثالث ولا يمينه لواحد منهما فاقربه لواحد منهما لا يمينه قال أبو حنيفة فان اضطرنا على أحد فهو له ما وان لم يضطرنا لم يمين أحدهما يمين أحدهما يمين لكل واحد منهما على المقتن أنه ليس لهذا فإذا حلف لها فلا شيء لها وان نكل لها أخذ ذلك أو قهنت منه وقال مالك والشافعي يوقف الأمر حتى يتكشف الحق أبو بصير قال أحمد فترعى بينهما من خرجت قرعته حالف واستحقته ولو ادعى رجل أنه تزوج امرأة تزوج بها مصحاح قال أبو حنيفة ومالك تسع دفعوه من غير ذكر شروط الصفة وقال الشافعي وأحمد لا يسع الحاكم دعواه حتى يذكر الشروط التي تقتضي صحة النكاح البها وهو أن يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كانت بكر **فصل** في اذا نكل المدعي عليه عن البين فهل يرد البين على المدعي أم لا قال أبو

حنيفة لا يرد ويقضى بالنكاح وقال مالك تزود يقضى على المدعي عليه بشكواه وفيما يشاهدوا من بين وقال الشافعي يرد البين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بشكواه في جميع الأشياء **فصل** في البين هل تغلظ بالزمان والمكان أم لا قال أبو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي تغلظ وعن أحمد واثبات كالأذهين **فصل** في ولو ادعى اثنتان عبدا كبيرا فاقضى

حنيفة لا يرد ويقضى بالنكاح وقال مالك تزود يقضى على المدعي عليه بشكواه وفيما يشاهدوا من بين وقال الشافعي يرد البين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بشكواه في جميع الأشياء **فصل** في البين هل تغلظ بالزمان والمكان أم لا قال أبو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي تغلظ وعن أحمد واثبات كالأذهين **فصل** في ولو ادعى اثنتان عبدا كبيرا فاقضى

انه لا حد لها قال ابو حنيفة لا يقبل اقراره اذا كان بينهما اثنين فان كان معه وبه واحد قبل اقراره وقال الشافعي يقبل اقراره في الحائض  
ومذهب مالك واجدانه لا يقبل اقراره لو اقدمته اذا كان اثنين فان كان المدي واحدا فقراره وانما ولو شهدان على رجل انه اعتق عبده  
فانكر العبد قال ابو حنيفة لا تصح الشهادة مع انكار العبد وقال مالك والشافعي واحدا يحكم ١٧٥ بعده فافصل في الاختلاف

الزوجه وان في متاع البيت  
الذي يسكنه وبهها  
عليه ثأنته ولائته قال  
ابو حنيفة ما كان في  
بدهما مشاهد فهو لها  
وما كان في بدهما من  
طريق الحكم فما يصلح  
الرجال فهو رجل  
والقول قوله فيه وما يصلح  
للساكنة فلا رجلا تقول  
قوله فيه وما يصلح لها  
فهو رجل في الحياة  
واما بعد الموت فهو الباقي  
منهما وقال مالك كل  
ما يصلح لواحد منهما فهو  
لرجل وقال الشافعي هو  
بينهما بعد العتاف وقال  
أحمد ان كان المتنازع فيه  
ما يصلح للرجال  
كالطائفة والعصاة  
فانقول قول الرجل فيه  
وان كان ما يصلح لساكنه  
كالمتاع والرقبات فانقول  
قول المرأة فيه وان كان  
ما يصلح لهما كان بينهما  
بعد الوفاة لا فرق بين  
ان تكون بينهما علة  
من طريق المشاهدة  
او من طريق الحكم  
وكذا الحكم في اختلاف  
ورثتهما او أحدهما ورثة  
الآخر فانقول قول الباقي  
منهما وقال ابو يوسف  
القول قول المرأة فيما  
جزت به العادة انه قد مر

انه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة اربع نسوة قال ابو حنيفة والثاني فيه  
تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وراجع ذلك الى الاجتهاد ومن ذلك قول أبي حنيفة  
انما تسلل الطفل يثبت بشهادته رجلين او رجل وامرأتين لان فيه ثبوت امرأتين وأما في حق الفسول والصلاة  
عليه فقبل فيه شهادة امرأتين واحدة مع قول مالك تقبل فيما امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء  
منفردات الا أنه على أصله في اشتراط الاربعة ومع قول أحمد يقبل في الاستتال شهادة امرأتين واحدة قالوا  
مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والاربعة مخفف من حيث ثبوت الاستتال بامرأة واحدة فراجع  
الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقبل في  
الشهادة بالزنا مع الارواح او رجل وامرأتان لا يقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي  
يقبل فيه منفردات الا ان مالك اشترط في المنصور عنه ان تشهده امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة  
اربعة ومع قول مالك في الزنا الاخرى ما يقبل في ذلك واحدة اذا فاض ذلك في الجيران ومع قول أحمد يقبل فيه  
منفردات بشرط ثبوت امرأتين واحدة في المنصور عنه قالوا وفي تشديد الثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث  
بالشرط المذكور فيه وقول أحمد مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين  
ولكن واحد وهو ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان شهادة المديان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في كل شيء أي  
اذا كانوا قد اجتمعوا الامر بما قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن أحمد وعنه رواية عن مالك انها تقبل في كل شيء أي  
بشرط النصاب المعبر في ذلك قالوا وفي تشديد رواية المدي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي  
ذكره والاشياء مخفف عنه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان فمن الأئمة من غلب حكم الارواح وحل الحكم  
لها فان اذرا كالاختلاف بغير صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع أهل الكشف على  
ان اروح خلقت بالغة دائره عارفة بما يجب لله وما يستعمل عليه لا تقبل الزيادة في جوهها كالملك ولا  
مرفقها في المقامات تسكن من غلب جانب الاحياء على حكم الارواح فان الجسم يقبل الزيادة في الخوف جوهه  
ذاته كما هو مشاهد كما اشار اليه حديث رفع القبر عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح  
فانه اخلقت بالنفس كما مر ولو لا ذلك ما مشهدت الله تعالى بالربوبية وقيل ذلك منها يوم السبت بكم وهما اسرار  
بمرقها اهل الله تعالى لا تشارك في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقبل شهادة الصبي في القذف وان  
تاب اذا كانت بنته بعد الحدم مع قول الأئمة الثلاثة انه يقبل شهادة اذا تاب سوله كانت بنته بعد الحدم او شدة  
الا ان مالك اشترط مع التوبة ان لا تقبل شهادة فيه بل الحد الذي اقيم عليه قالوا ومشدد والثاني مخفف  
وجه الاول العمل بنظر اهل الآيات والاخبار كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا منه شهادة أبدا واولئك هم الفاسقون  
الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا ومن هنا قال مالك يشترط في صحة توبة الفاسق اصلاح العمل والتكف  
عن المعصية وفعل الخير والالتفات الى ما بعد التوبة لا يقبل ذلك ولا غيرها وقال أحمد ان مجرد التوبة  
كاف أي ولم يعمل صالحا بعد ما فعل ما يمين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فراجع الامر الى مرتبتي  
الميزان وبصح حل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بعدة تغلب على الظن انه لا يعود الى ذلك الغيب  
على من ظهر تائبته وانما جعل في المعاصي بعد التوبة وتول من قال بمجرد التوبة كاف على من لا أمل له الى  
ذلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي ان صحة توبة القاذف ان يقول قذقي باطل مجرم وانما دم عليه ولا يعود  
اليه أي الى ما قبل مع قول مالك واحد ان حققتا ان يكذب نفسه قالوا وتقبل شهادة ولد الزنا قالوا  
فيه تشديد في الافصاح عن التمثيل من القذف والثاني مخفف فيه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك  
قول أبي حنيفة وما كان لسب الشجر حرام وان أكثر منه وردت شهادة مع قول الشافعي انه لا يجرم الا ان

جهز مثلها (فصل) من له دين على انسان يحجده باه و قدر له على مال نهل له ان يأخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لا لاقفال ابو حنيفة له  
ان يأخذ ذلك من حسن ماله وعن مالك وان اذن احداهما انه ان لم يكن غريمه غير دينه فله ان يستوفى حقه بغير اذنه وان كان عليه غير  
دينه استوفى بغير حصته من المقتضيه وذا ما فصل والثانية وهو مذهب احمد لا يأخذ بغير اذنه سواء كان له ائتم عليه او مائنا وسواء

كان له على حقه دنه أو لم يكن وسواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه وقال الشافعي أنه إن أخذ ذلك مطلقاً بغير إذن وكذا لو كان له عليه  
يقعوا كونه أخذاً مني بالحكم فالأصح من مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقرباً ولكنه منع الحق لسلطانه فله الأخذ **باب الشهادات**  
اتفق الأئمة على أن الشهادة ١٧٦ شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها وانفعوا على أن القاضي

ليس له أن يقبل الشهود  
بل يسمع ما يقولون  
واختلفوا هل يثبت  
النكاح بشهادة رجل  
واحد أم قال أبو حنيفة  
يثبت عند الشافعي وقال  
مالك والشافعي لا يثبت  
ومن أحمد روايتان  
أظهرهما أنه لا يثبت  
واختلفوا هل يثبت  
شهادة عشرين فتعد  
أحمد يثبت وينتقد  
النكاح بشهادة أربعين  
عند أبي حنيفة وأحمد  
واختلف أصحاب الشافعي  
في ذلك واختار أن الشهادات  
في البيع مضمومة إلى  
واجب وحكي عن داود  
أن الشهادة تعتبر في  
البيع وقيل في النساء  
لا يقبل من المسود  
والقبضات وقيل من  
مفسرات فيما لا يطعم  
عليه الر حال كالأولاد  
والزناج وما يخفى على  
الر حال غالباً واختلفوا  
هل تقبل شهادتين فيما  
المالك في مثله أن يطعم  
عليه الر حال كالنكاح  
والطلاق والعتق ونحو  
ذلك فقال أبو حنيفة تقبل  
شهادتين في ذلك سواء  
انصرفوا في ذلك أو كن  
مع الر حال وقال مالك

كان يهوى أو يشغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه به سنة فالأول مشدد قياسي ما روي عن النبي  
عن الترمذي والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
أن له به يصنع ذكر الله وعن الصلاة لا ينافي كان لا يثبت به الصرم ووجه الثاني أن فيه تلميح للمالك في  
حرب المسود من الكفار والدعاة فكان الأثر به عدم الصرم لأنه لم يخص الله والعب المنهي عنه في  
الشريعة فأنهم \* ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النخيل المضاف فيه لا يرد به الشهادة ما لم يذكر مع قول مالك  
وأحمد في إحدى روايته أنه يجوز ويقتضي بشره بترديه شهادته ومع قول أحمد في الر رواية الأخرى كذهب أبي  
حنيفة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أحمد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
وجه الأول أن الأقدام على تفسيق أحدنا يكون ما رجع عليه ووجه الثاني أن من نصب الشاهد بعد  
عن الذنب والاضمحاض من التماس من حقوقهم بقوله أعلن فيه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة أن شهادة الأعمى  
لا تقبل أصلاً مع قول الشافعي وأحمد أنه تقبل في ما لم يبق به السماع كالنسيب والموت والمك الإطلاق والوقت  
والعتق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والأحوال والأقرار ونحو ذلك سواء فعلها أعمى أو بصيراً ثم  
عمي ومع قول الشافعي أنها تقبل في ثلاثة أشياء فباطل بقوله الاستفاضة وفيها إذا اضبط على إنسان حسنة أقرار  
ملائم لم يتركه من بعده حتى أدى الشهادة عليه فالأول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف  
والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ظاهر \* ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد  
أنه لا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت إشارة مع قول مالك أنها تنسل إذا كانت إشارة مفهومة وهو أحد  
الوجهين لأصحاب الشافعي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة  
الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأضاع لا يثبت في الأقدام على العمل بقوله شهادة ووجه  
الثاني أن الإشارة المفهمة كالقائمة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين أنها الأصغر من العمدتين بقوله ولو  
قوى الصلة لا تخلف في بيان عمر النصح إلا أن أشار إليه مع النية كقوله هذا وبقرينة أن الإشارة لا تحتمل  
التأويل بخلاف العبارة \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شهادة العبد غير مقبولة على الإطلاق مع قول أحمد  
في المشهور عنه أنها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من  
وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأضاع والحقوق فقد يقع العبد في  
الر رواه أحمد في الأصح لا ينفذ عقده فكان أشبهه مني بالقتل ووجه الثاني أنه قد يكون العبد ضابطاً إذا  
كالحر وقد قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم لا لأفضل مني على عبي ولا  
يجمي على عبي ولا لأحر على أسود إلا بالقوى \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن العبد لو تحمل شهادة  
حاله وقه وأداه بعد عتقه قبلت مع قول مالك أنه إن شهد بما في حال فهو رد لم تقبل بعده عتقه وكذلك  
اختلافهم فيما فعله الكافر قبل إسلامه والصبي قبل بلوغه فإن لم يكن فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في  
مسئلة العبد فالأول من المشددين فيه وتخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول  
في المشددين أن العبد بحال الادعاء وجه اثنتان فهما إن العبد بحال العمل \* ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه  
يجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسيب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب  
الشافعي في الأصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسيب والموت وولاية القضاء والمك  
والعتق والوقت والولاية ومع قول أحمد أنه يجوز في خمسة أشياء إلا أنه لا يرد به عند الشافعي والثلاثة الدخول  
فالأئمة ما بين مشددين وتخفيف في الأمور التي يجوز زني الشهادة لا الاستفاضة من حيث الزادة والنقص فرجع  
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه أقوالهم ظاهر \* ومن ذلك قول الشافعي يجوز الشهادة من جهة العبد بأن يرى  
ذلك الشيء به \* يصرف فيه مدونة بآلة تشهد له باليد وهل يجوز أن يشهد له بالملك وجهان أحدهما أنه

لا يقبل في ذلك بل يقبل  
عند أبي حنيفة ما يتفق به من السبب التي بالنسب والماض

عند أبي حنيفة ما يتفق به من السبب التي بالنسب والماض  
التي لا تطعم عالم غيره من هذا مذهب الشافعي وأحمد واختلفوا في العدد المعتبر ومنه فقال أبو حنيفة وأحمد روايته تقبل  
شهادة امرأة واحدة وقال مالك وأحمد في رواية أخرى لا يقبل أقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل الأشهاد أربع نسوة

نحو



فصل واختلاف ما بين استئلال الطفل فقال ابو حنيفة يشهد بقرح رجل او رجل وامرأتين لانه يثبت اوثق ما في حق الصلاة عليه والفصل  
 فقبل فيه شهادة امرأ واحدة وقال مالك قبل فيها امرأتين وقال الشافعي قبل فيه شهادة التسعة مفرقات الا انه على أصله في اشتراط الأربع  
 وقال احمد قبل في استئلال الطفل شهادة امرأ واحدة **فصل في** واختلاف في ١٧٧ الرضا فقال ابو حنيفة لا يقبل فيه

الشهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين ولا يقبل فيه  
 عنده مفرقات وقال  
 مالك والشافعي يقبلن  
 فيه مفرقات الا ان  
 مالك قال في المشورة  
 يشترط شهادة امرأتين  
 والشافعي يشترط شهادة  
 أربع وعن مالك رواية  
 انه يقبل واحدة اذا خشا  
 ذلك في الجيران وقال احمد  
 يقبلن فيه مفرقات  
 ويخري من امرأ واحدة  
 في المشورة

**فصل في** لا تقبل  
 شهادة الصبيان عند أبي  
 حنيفة والشافعي واحد  
 وقال مالك تقبل في المراح  
 اذا كانوا قد استعملوا الأمر  
 مباح قبل أن يتفرقوا  
 وفي رواية عن احمد وعن  
 احمد رواية ثالثة ان  
 شهادة الصبي تقبل في

كل شيء  
**فصل في** الحدود في  
 القذف هل تقبل شهادته  
 أم لا قال ابو حنيفة لا تقبل  
 شهادته وان تاب اذا كانت  
 نوبة بعد الحد وقال مالك  
 والشافعي واحدا تقبل  
 شهادته اذا تاب سواء  
 كانت نوبة قبل الحد أو  
 بعده الا ان مالك اشترط  
 مع التوبة ان لا تقبل  
 شهادته في مثل الحد الذي

يحوز الشهادة فيه بالاستعانة به قال ابو حنيفة لا يصطحري واحد في أحدي وابنيه والوجه الثاني انه  
 لا يجوز به قال ابو حنيفة المروزي مع قول أبي حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستعانة ومن جهة ثبوت  
 اليهودي في رواية الأخرى عن احمد مع قول مالك انه يجوز الشهادة باليد خاصة في المداة اليسيرة دون الملك  
 فان كانت المداة طويلة كعشرين سنة فلو قطع بالملك اذا كان المدي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزه  
 لها الا ان يكون المدي قريبا أو يخاف من سلطان ان عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قوله أبي سعيد  
 الاصطخري ومن قول احمد تخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقوله أبي حنيفة تخفف وقول مالك غيبة  
 تشدد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكر من الشرط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه  
 الأنوال وأما حنيفة ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن احمد  
 مع قول مالك والشافعي واحدا في رواية الأخرى انها لا تنقل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه  
 الأول معاملة الكفار باعتبار مقامهم فان أهل دينهم عندهم عدول ووجه الثاني معاملة المسلمين في  
 الوصية في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قول احمد انها تقبل ويخالفان بالثمة مع شهادة الكفار ما خلا ما رواه  
 ولا بد لا ولا غير وانما الوصية للرجل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى  
 مرتبة الميزان ووجه الأول عدم اللزوم بقول الكافر في الثالب ووجه الثاني انه قد ينقلب على ظن الحاكم  
 صدقه لاسيما ان كان شاهدا كثيرا كان ينبغي على ظن الحاكم صدق الكافر في فني عدم القبول لم يعل  
 قواعده الشرعية في كثير من المسائل \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز للحكم بالشاهد واليمين في  
 الأموال والمقوق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها فالأول فيه تخفيف  
 والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحدا في إحدى روايته انه  
 لا يصح بالشاهد واليمين في العتق مع قول احمد في رواية الأخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم بذلك  
 فالأول مشدد وله اذا أنكر المعتق العتق دون ماذا سكك والثاني فيه تخفيف من حيث الحد كنه بالشاهد  
 واليمين وتشدد من حيث الحلف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول مالك انه يحكم في الأموال  
 وحقوقها بشهادة امرأتين مع قول الشافعي واحدا انه لا يصح معامعه قال الشافعي واحدا في الشهادة  
 واليمين بغير الشاهد نصف المال مع قول مالك واحدا بغير الشاهد المال كله فالأول فيه تخفيف والثاني  
 فيه تشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما نرى على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه \* ومن ذلك قول  
 أبي حنيفة انه تقبل شهادة المدعى على عبده اذا لم تكن العداوة بينهما فخرج إلى العتق مع قول الأئمة الثلاثة  
 انها لا تقبل على الإطلاق فالأول فيه تخفيف على المدي والثاني بالعكس وقد أتى بعضهم بعدم قبول شهادة  
 بني وائل على بني حرام وعكسه بخلافه في ذلك أهل عصره فليتأمل \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل  
 شهادة طائر الدولة وعكسه مع قول الشافعي انه لا يجوز شهادة الولد من الطرفين لولده ولا لشهادة المولود في  
 الولد الذكور والآن سواء بعدوا أم تر أو مع قول احمد رواية واحدة تقبل شهادة الابن لآبيه ولا  
 تقبل شهادة الاب لآبيه ومع قوله في الرواية الأخرى انه تقبل شهادة كل منهما صاحب ما لم يخبر اليه نفا  
 في القالب وله رواية أخرى كأنه ساع أو ما يشاهد كل منهما على صاحبه بقوله عند الجميع الأمر على عن  
 الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لانهم في الميراث فالعلماء يمتنعون من شدة  
 وتخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه تقبل شهادة الأخ لأخيه  
 والصديق لصديقه مع قول مالك لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الأخوة والأصدقاء  
 ويحبهم عن شفقة الولد والولد يحبهم فلا يحميه تلك المحبة وان شقة الصنعة على ان يشهد لأخيه أو صديقه

( ٢٣ - ميزان - في ) أقبح عليه وهل من شرط توبته اصلاح العمل والكف عن المعصية أم لا قال مالك يشترط ظهور  
 أعماله الخيرة عليه والتبرع بالطاعات من غير حدة سب ولا غيرها وقال احمد بمجرد التوبة كاف واختلاف في صفة توبته فقال الشافعي هي ان  
 يقول القذف باطل محرم ولا أعوذ بالي ما قبلت وقال مالك واحدا ان يكذب نفسه وتقبل شهادته ولا الرأى في رواية عنده الثلاثة وقال مالك

لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا \* **فصل في** والعاب بالشرع مكر وما لا اتفاق وهل يحرم أم لا قال أبو حنيفة هو محرم فان كان من ماله ردت  
شهادته وقال الشافعي لا يحرم اذ لم يكن على عوض ولم يشغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسخط والنبذ المختلف فيه فشره لا ترد به  
الشهادة لم يسكر عند الشافعي ١٧٨ وان كان يسكر يحذروا قال أبو حنيفة التيسير ما يحول ولا ترد به الشهادة ما لم يسكر وقال مالك

هو محرم فسق شره ورد  
به الشهادة وعن أحمد  
روايتان كذهب ابي  
حنيفة ومالك  
فصل في شهادة الاعلى  
هل تقبل أم لا قال أبو  
حنيفة لا تقبل شهادة  
أصلا وقال مالك وأحمد  
تقبل فيما طرقه السماع  
كالتسبؤ والنسب والمالك  
المطابق والوفى والعق  
وسائر العقرب كالنكاح  
والبيع والصنع والاجارة  
والأقرار ويحذو ذلك سواء  
تعمله الاعلى أو بصيرائه  
عجى وقال الشافعي تقبل  
في ثلاثة أشياء ما طرقة  
الاستفاضة والرجسة  
والموت ولا تقبل شهادة  
في الضبط حتى يتعلق  
بإنسان جميع أقرانه ثم  
لا ترد كمن يده حتى يردى  
الشهادة عليه ولا يقبل  
فيما عدا ذلك  
فصل في  
الأنكر لا تقبل عند أبي  
حنيفة وأحمد وأبو حنيفة  
أشارته وقال مالك تقبل  
إذا كانت له إشارة تفهم  
واختلف أصحاب الشافعي  
فهم من قال لا تقبل وهو  
الصحيح ومنهم من قال  
تقبل إذا كانت له إشارة  
تفهم  
فصل في شهادة العبد

باطل لا خلاف والولد والولد كاه ومشاهد والثاني فيه تشدد على الناس اذ لا يحلوا أحدهم على ما من صدق أو  
أخ فزع لم يكن حاضرا لذلك العقدا لذلك الأخ أو الصدق فاذ لم يقبله ما ضاع حقه \* ومن ذلك قول الأئمة  
الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع  
الامري مرتبتي الميزان ووجه الأول الاختيار الاحتياط فقد قلب الشؤفة على أحد هاترينى خاطره وشهادة  
الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأهواء  
والسعد اذا كانوا محضين للكذب لا الخطأية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم أن له على فلان  
كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادة تهم على الإطلاق فالأول فيه تحفظ في الشرط  
الذي ذكره والثاني فيه تشدد فرجع الأمري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والثافعي أنه تقبل  
شهادة البديوى على القزوى اذا كان عدو للبديوى في كل شيء مع قول أحمد أنه لا تقبل مطلقا ومع قول مالك  
أنها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن أشهاد الحاضر فيها إلا أن  
يكون تهم لها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمري مرتبتي الميزان \* ومن  
ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعقت عليه الشهادة لم يجره أخذ الجارة عليها ومن لم تعن عليه حازله أخذ  
الأجرة الاعلى وجه الشافعي \* ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه إن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء  
من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص ومع قول أبي حنيفة أنها تقبل في  
حقوق الأدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوليه أنها تقبل في حقوق الله عز وجل كالحل في  
والسيرة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تحفيف على التهم ودون ذلك على الجحد وفر جمع  
الامري مرتبتي الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز أن يكون في شهود داخر سماع قول مالك وأحمد  
أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمري مرتبتي الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز  
أن يشهدها ثمان كل واحد من ماله شاهد من شهود شاهدي الأصل و به قال الشافعي في أظهر قوليه والقول  
الثاني يحتاج أن يكون أو بعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان فالأول فيه تحفيف والثاني  
فيه تشدد فرجع الأمري مرتبتي الميزان \* ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القيد به وأحمد أنه لو  
شهد شاهدان بماله ثم دعاهما بعد الحكم به فقلعهما القرم مع قول الشافعي في الجدد أنه لا شيء عليه ما فالأول  
فيه تشدد فعملى الشهود والشافعي مخفف عليهما فرجع الأمري مرتبتي الميزان ووجه الأول تأديب الشهود  
لما أخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون إلا عن يقين وجه الثاني أن الماد على الحكم لا عليها \* ومن  
ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم إذا حكم بشهادة قاسقين لم يعم حكمهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك وأحمد  
والشافعي في أحد قوليه لم ينقض حكمه فالأول مخفف على الحاكم والشافعي مشدد عليه والعمل به أحوط للدين  
فرجع الأمري مرتبتي الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تغزى على شاهد الزور وأما يوق في قومه  
وبقال طمعه شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يزور ويوق في قومه فيمرفون أنه شاهد زور و زاد مالك  
فقال ويشهر في المساجد والأسواق ويحاضر الناس فالأول فيه تحفيف والثاني فيه تشدد فرجع الأمري  
مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه وصح حمل الأول على من لم يستلزم زور والثاني على من تكرر منه وأنه  
تعالى أعلم  
اتفق الأئمة على أن الحق من أعظم القربات المندوبة إليها ما وجدته من مسائل الاتفاق \* وأما  
ما اختلفوا فيه في ذلك القول الأئمة الثلاثة أنه لو اعتق شخصاً له في ماله مشترك وكان وسراعتي عليه جمعه  
ويقتن حصته شريكه وإن كان ميسر باعتق تصبفه فقط مع قول أبي حنيفة أنه يعتق حصته فقط ولشريكه

غير مقبولة على الإطلاق عند أبي حنيفة ومالك والشافعي والمشيور من مذهب  
أحمد أنها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص ولو تحمل المبدع شهادة حال رقه وأداهها - عتقه فهل تقبل أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل  
الخيار

وقال مالك ان شهد في حال رقة فردت شهادته لم تقبل شهادة بعدهم وكذلك اختلافهم فيما يحمله الكافر قبل اسلامه الصبي قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسئلة العبد **فصل** ويجوز الشهادة بالاستفاضة عند أبي حنيفة في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت والولاية القضاة والصحيح من مذهب الشافعي ٧٩ جواز ذلك في غمانية في النكاح والنسب والموت والولاية القضاة والمالك

والعتيق والوقف والولاية وقال أحمد الجواز في تسعة وهي الثمانية المذكورة عند الشافعي والتسعة الدخول وهل يجوز الشهادة بالاملاك من جهة اليد بان يراعى به يتصرف فيه منه طوله فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد بالبدن وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان أحدهما عن أبي سعيد الأصمخري انه يجوز الشهادة نفسه بالاستفاضة ويروى ذلك من أجدوا الثاني عن أبي بصير المروزي انه لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة ويجوز من جهة ثبوت اليد ويروى ذلك عن أحمد وقال مالك يجوز الشهادة بالبدن خاصة في المدة السبيرة دون الملك فان كانت المدة طوله كسهر مستنقفاً فوقه قطع به بالملك اذا كان المبدى حاضرًا حال تصرفه أو حوزة له الا ان يكون المبدى قرائنه أو يخاف من سلطان ان عارضه

**فصل** في هل تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم

الخيار بين ان يعتق نصيبه أو يستبي العبد أو يضع شريكه المعتق ان كان موسراً وان كان معسراً فله الخيار بين العتيق والسماة وليس له التضييق فالأول فيه تشدد على السيد ووجه العبد شرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشر على التخصيص الذي ذكره فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان واختلاف المجتهدين \* ومن ذلك قول مالك في المشهور وعنه انه لو كان عديبن ثلاثة لو أحسنه مولا خرزكته ولا خر سده فاعتق صاحب النصف والسيد حصته ما عافى زماناً وأحد أو كلا وكذا في عاقبة حصته ما عاقى ذلك مع وعلمه واقية الشفع الثاني بينهما على قدر حصته ما من العديف يكون لكل واحد منهما من ولاته مثل ذلك مع قول الأئمة الثلاثة ان عليهما حاقبة حصته شريكهما ما بينهما بالسوية على كل واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي ر واية المالك فالأول فيه تشدد على السيد يعتق العبد كله ما ورن قيمة الشفع الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف وتشدد على صاحب السدس بوزنه شريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليتا مثل \* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أعنت عبده في مرضه ولما له غيره ولم يجز الورثة جميع العتيق عتق من كل عبده فقط وتنتسب في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق الثلث باقرعه فالأول فيه راحة لتشدد بما ساهى في الباقي والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان وكل من القولين وجه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو أعنت عبداً من عبده لا يبيعه فله أن يخرج أحدهم شافع قول مالك وأحمد انه يخرج أحدهما باقرعه فالأول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشدد عليه باقرعه فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان السدس محسن بالعتق فله التخييل بين عبده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه وهو علم ان القرعة انما شرعت خوفاً من أن يأخذوا لغير نفسه ويعطى أخاه الأردأ ولا كذلك الحكم في حق السيد مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني \* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أعنت عبداً في مرضه وموته ولما له غيره وعلمه من يستقره استسحب العبد في قيمته فاذا أداها صار حراً من قول الأئمة الثلاثة انه لا يفتد العتيق فالأول تخفف على العبد اطالب العتيق والثاني تشدد عليه فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبادر من السيد إلى عتقه نفسه وجميع أعضائه من النكاح ورد وجه الثاني المبادرة إلى وفاة الدين الذي يوق صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لأصحابه فانه ليس في الأخيرة أصعب على العبد من الدين وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأبراء أقواماً في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال يا أيها رجل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ما تروى أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها وفاء فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو أكبر منه سنأنت والذي عتق ولا يشتر نسبه مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالأول تشدد بحصول العتيق والثاني تخفف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تشوف أشار على حصول العتيق من ريق الخلق ورجوعه إلى ريق الحق تعالى إلى الملك الحسني ووجه الثاني حمل ذلك على انه أراد بذلك لاطافة العبد كما يقول الاب الشفيق أو الام الشبيقة ولولدها ما هو كذا الذي وأبناها كون العبد في ريق الخلق أقل وأخذته عن كان في ريق الحق لانه ما كل أحد يعرف آداب اليهودية لله تعالى فكان لا بد أن يحجب عنه وهو من خلف ذلك الحجاب فكان له راحة العذر بذلك فلكل من الأئمة في هذه المسئلة مشهد \* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال لرفيقه أنت لله ونوى بذلك العتيق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق فالأول تخفف على السيد بترك العتيق والثاني عكسه فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه \* ومن ذلك قول الأئمة الاربعه انه لو قال لعبد الذي هو أصغر منه سنأولدي لم يعتق الا في قول الشافعي وصحبه وبعض أصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه سنأنت السابقة فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان

على بعض أم قال أبو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي لا تقبل وعن أحمد وابن ثابت كالأمة من وهل تقبل شهادتهم على المسلمين في الوصية وفي السفر خاصة اذا لم يجد غيرهم أم قال أبو حنيفة موالا والشافعي لا تقبل وقال أحمد تقبل ويحلفان بالله مع شهادتهما ما كانا ولا بد لا ولا غير أو انها الوصية الرجل **فصل** انتفى الأئمة على انه لا يصح الحكم بالشاهد والمين فيما عدا الأموال وحقوقها اختلفوا في الأموال

وحنفوا هل يصح الحكم فيها انما شاهدوا المين أم لا قال مالك والشافعي وأحمد يصح وقال أبو حنيفة لا يصح ومثل يحكم بالشاهد ولو المين في  
العتق أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحكم به وعن أحمد وابن أبي شيحة وأبو داود والشافعي لا يحكم به وقال الشافعي لا يحكم به  
له بذلك وهل يحكم في الأموال وحقوقها

وأما حكم الحاكم بالشاهد والمين ثم رجع إلى شاهد قال الشافعي بغير شاهد قال مالك نصف المال وقال مالك وأحمد بغير شاهد المال كله  
ومن ذلك قول مالك أن من ملك أبوه أو أولاده أو أحداً من أبويه أو أحداً من أولاده أو أحدته قهر أو أبا بعد واعتقوا عليه  
بفسق الملك وكذلك القول عند غيره إذا ملك أخوته أو أخواته من قبل الأم أو الأب مع قول أبي حنيفة أن  
هؤلاء لا يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول  
الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرجه وإن سفل ذكرنا كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق  
الولد والوالد أو اختلفا سواء ملكه قهر أم لا لا أثر أو اختياراً كالشرع والمهر ومع قول داود أنه لا عتق في القرابة ولا  
يلزم باعتناق من ذكر فالأول فيه تشديد والثاني مشدد لأنه لعنت كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث  
هو مشدد وجزم الأقوال كلها ظاهر فليقها من الأكرام لأن أصولهم والغروع والقرابات فشكل لا غنى عن العتق على  
أكرام من ذكر ولو كنهم بين مؤكذبتين أو مؤكذبتين في سعة الأكرام وصحة قهر جمع الأمر إلى مرتبة  
الذين آمنوا وأما وجه قول داود فلا يذكر الامتناع من فهم الأمر والله تعالى أعلم

### كتاب التندير

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال لعبد أن تحر بعد موتي صار له عبد مبرأ عتق سيده هذا ما وجدته من  
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أنه لا يجوز بيع المذبر في حاله الحياة ويجوز بيعه بعد  
الموت إذا كان على السيدين وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق بجمعه وإن لم يحتمل الثلث  
عتق ما يمتعه ولا فرق عند سيد المطلق والمعتق قول الشافعي أنه يجوز بيعه على الإطلاق ومع قول  
أحمد في أحدي رأيته أنه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيدين وإن لم يكن عليه دين لم يجز فالأول  
مفصل وقول الشافعي مخفف على السيد قول أحمد مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن  
العتق من جهلة العتقات وهي لا تكون إلا عن ظهر غيرة وفي الحديث أبا أسنفل حين يقول وفي كلام عمر  
رضي الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل أنه حديث ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه ومن هذا عرف  
توجيه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فمضى لأن كون ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم ولد  
المذبر حكم والده لأنه يفرق بين المطلق والمعتق أي فإن كان المذبر معطاً لم يجز بيعه وإن كان مقبداً بشرط  
كرجوع من سفر وشفا من مرض فبعضه جائز وذلك قال مالك وأحمد لأنهما لا يفرق بين مطلق التندير  
ومقتد مع قول الشافعي في أحدهما أنه لا يندع أمه ولا يكون مذبراً فالأول مخفف على ولد المذبر في تسعته لأمه  
على حكم التفضيل الذي ذكره والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشارع منشوف  
إلى حصول العتق لكل من ماله الرق سواء كان شرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاختصاص  
في معاملة العبد به عز وجل تعيين الولد في التندير فلا يكتفي عند تدينه بجمعه التسعة فالعلماء بين مشدد  
ومخفف كما ترى على أن التندير لا يقع إلا من كان عنده بعض بخل وشيء نفس ولو لا ذلك لكان تجز عتقه وفاز  
بالتفصيل عتق أمهائه من التارفي الآخرة بعق جسد من الآفات التي تصيبه في الدنيا بما لا يخلو عنه  
بنو آدم والله تعالى أعلم

### كتاب الكفاية

اتفق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كسب مستغنية عنه ولو كان له مال من رايته له أنها  
واجبة إذا دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر وصفتها بأن كاتب السيد سيده على مال معين  
بشيء فيه العبد يؤذيه إليه وانفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كسب لها كأنفقوا على أن السيد  
إذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئاً فلا بقوله تعالى وأتوه من مال الله الذي آتاكم هذا ما وجدته من

وأما حكم الحاكم بالشاهد والمين ثم رجع إلى شاهد قال الشافعي بغير شاهد قال مالك نصف المال وقال مالك وأحمد بغير شاهد المال كله

فصل هل تقبل شهادة المدعو على عتقه أم لا قال أبو حنيفة تقبل إذا لم تكن المدعوى بينهما تخرج إلى الفسق وقال مالك والشافعي وأحمد لا تقبل على الإطلاق وهل تقبل شهادة الولد لولده والولد للوالد أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الولدين من الطرفين فالولدين لا شهادة الولدين فالولدين الذكور والآنث بعدوا أو قربوا عن أحد فلا روايات أحدها كذهب الجماعة والثانية تقبل شهادة الأبن لأمه ولا تقبل شهادة الأب لابنه والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ما لم يخبره نفعاً في الغائب وأما شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبولة عند الجميع إلا ما روي عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في التصاص والحد ولا تنهيه في الميراث

فصل هل تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تقبل وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة الخبز وجبن فلا تحرق قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تقبل وقال الشافعي تقبل والبعض هل تقبل شهادتهم أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم إذا كانوا متعنيين بالكذب لا بالخطيئة من الرخصة فانهم يصلحون

مسائل

فصل هل تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تقبل

وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة الخبز وجبن فلا تحرق قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تقبل وقال الشافعي تقبل والبعض هل تقبل شهادتهم أم لا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم إذا كانوا متعنيين بالكذب لا بالخطيئة من الرخصة فانهم يصلحون

من حلف عندهم ان له على فلان كذا فشهدوا له بذلك وقال مالك واحمد لا تقبل شهادتهم على الإطلاق **وفصل** هل تقبل شهادة بدوى على قروى اذا كان البدوى عدلاً قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في كل شئ وقال احمد لا تقبل مطلقاً وقال مالك تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشدادها على منكرها إلا ان يكون تحملها في البداية **وفصل** ومن تعينت عليه شهادة

لغيره أتخذ الاجرة عليها ومن لم يتبين عليه حاله أخذ الاجرة الأعلى وجهه من مذهب الشافعي

**وفصل** في الشهادة على الشاهد قال مالك في الشهر وعنه جازة في كل شئ من حقوق الله

عز وجل وحقوق الآدميين سواء كانت مال او حسد أو خصام وقال ابو حنيفة تقبل في حقوق الآدميين سوى

الخصام ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحدود وقال الشافعي تقبل في حقوق الآدميين

قولا واحداً ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب

فيه قولنا انظرهما القول وانفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع

وجود شاهد الأصل الا ان تكون مع عدد من شهادته هو الأصل من مرض او غيبة تصرف

مثل مساندة اليه لانه لا ما يحكي في روايته عن احمد انه لا يقبل شهادة شهود

الفرع الا بعد شهود الأصل وهل يجوز ان يكون في شهود الفرع نساء ام لا قال ابو حنيفة

مسائل الاتفاق \* واما ما اختلفوا فيه من ذلك قوله لا ثلاثة واهد في احدى روايته انه لا يركه كتابة البعد الذي لا كسبه ومع قول احمد في رواية اخرى انها تنكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قد يصح له من عباده من يعطيه ما يؤيده لبيده مضمير كما كتب ووجه الثاني ان من لا كسبه لانه اذا كتب طلبت نفسه ان يروج من الرق ويتركك لتلك بعد ان كانت سكتة وصار كل يوم عنده ما في الرق فانه ستمه فرغ عاده ذلك الى السرعة الاختلاس من مال سيده واغیره فافهم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المكاتب تصح حاله مؤمراً جلياً ولو كان أصلاً التاجيل مع قول الشافعي وأحمد انها لا تصح حاله ولا يجوز الا منعه وأوله نعمان فالاول فيه تخفيف على السيدون السيد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب مكانة السيد على كتابته لا يتغير المثلان كان العبد من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجحان للكتاب بتعدد النجوم فافهم \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المكاتب وامتنع من الاداء عبيده مال بني عماله جبر على الاداء فان لم يكن يده مال لم يجبر على اكتساب مع قول مالك ليس له تجبر نفسه مع القدرة على الاكتساب فغير على اكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يجبر بل يكون للسيد القسح فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من اتوا الوجه \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ابناء السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك واجب لانه قالون لا يخفف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من باب العبد والاركان والا تقي بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة الاعتناء في امر الله عز وجل للسيد ان يهمل المكاتب شيئا والا تقي بذلك الوجوب على قاعدته أهل الله عز وجل \* ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه السيد للكتاب مع قول احمد انه مقدر وهو ان يعطى السيد عن المكاتب ربع مال اكتسابه او يعطيه ما يقتضيه من ربه ومع قول بعضهم ان مالها لا يقدر ذلك باحتضاره كالمكاتب ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما ينطبق به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربح وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبته المكاتب الا ان مالها اجزا ربع مال المكاتب وهو الذي ما يؤجل بهن حال ان كان غنيا هو والجدة من مذهب الشافعي مع قول احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة فتقوم المشتري بمقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفف فعلى السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل العدم والمحتاجين الى غنة في دين او غيره \* ومن ذلك قوله لا ثلاثة الثلاثة انه لو قال رقبته كاتبتك على الف درهم فاداعا عتي ولم يقتر على ان يقول فاذا اذنتها فأتى حتر وبنى العتي مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالاكرام الذين اذا عرضوا لاجل حاجات لا يرجعون فيه والثاني خاص عن كانا في العدمين ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قوله لا ثلاثة الثلاثة كاتبتك وشرطوطا ما في عقد الكتابة يجوز مع قول احمد ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

**كتاب امهات الاولاد**

اتفق الاثمة اربعة على ان امهات الاولاد لا يمين ولا يمين وهو مذهب السلف والخلف من قضاة الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وهو قال بعض النجاة فالاول مشدد على السيد والشافعي تخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكرام الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامه وقضاها وطريد هاجمها مع اتيناها منه بما يمين فيه خلق الآدميين يصير لها فضلا عظيما على سيدها

يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز واختلفوا في عدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك وأحمد يجزئ شهادتان في كل واحد منهما على شاهد من شاهدي الأصل والشافعي قولان أحدهما كقول الجماعة وهو الأصح والثاني يحتاج ان يكون اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان وشهود الفرع اذا ذكر شاهد الأصل او عدل لها أو اتينا عليها لم يذكر اسميها وتسبهم ما لا غنى لا تقبل شهادتهما

على شهادتهما وبه قال الأئمة الأربعة وكافة الفقهاء وحكى عن ابن جرير الطبري أنه أخذ ذلك مثل أن يقول تشهد أنك رجل عادل أشهدنا على  
شهادته أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بالف درهم **فصل** إذا شهد ساهدان على أمر جعلا بمالك بن مالك أو حنفية ومالك  
والشافعي في القدح وأجمع على ما الغرم ١٨٢ وقال الشافعي في الجديد لا يثنى عليه ما وثقه راعى الله لا ينفق الحكم الذي حكم

شهداتهما فيه وإنما  
أذا جعلا قبل الحكم يحكم  
بشهادتهما وأذا حكم  
جاءك بشهادتهما فاسقن ثم  
علم بعد الحكم حالهما قال  
أبو حنيفة لا ينفق حكمه  
وقال مالك وأحمد ينفق  
حكمه ولا شافعي في قولان  
أحدهما ينفق والشافعي  
لا ينفق  
**فصل** واختلعا في  
عقوبة شاهد الزور فقال  
أبو حنيفة لا تميز بعليه  
بل يوفى في قومه وقال  
أحمد أنه شاهد زور وقال  
مالك والشافعي وأحمد  
يعزرو ويوفى في قومه  
وهم يرون أنه شاهد زور  
وزاد مالك فقال يوشع  
في الجوامع والأسواق  
والجماع  
**كتاب المتق**  
اتفق الأئمة على أن المتق  
من أعظم القسريات  
المتدبها فلا وعق  
شعبا له في مملوك مشترك  
وكان موسر قال مالك  
والشافعي وأحمد يعق  
عليه جميعه ويضمن  
حصته تركه وإن كان  
موسرا أعققت نصيبه فقط  
وقال أبو حنيفة تقتضيه  
مخصصه فقط وليس بك  
الخيار بن أن يعق  
قصبه أو يستبيح العبد  
أو يرضع ثم بكه المتق أن كان موسرا فإن كان معسرا فله الخيار بين المتق والسباعية وليس له التمتع من ولو  
كان عبد بن ثلاثة لأحد نصه ولا سخرته ولا خرده فاعتق صاحب النصف والسدس ملكهما معا في زمان واحد أو كلا وكلما  
فاعتق ملكهما قال مالك في المشهور عنه يعق كله وعليه ما قبله النصيب الباقي بينهما على قدر حصته من العبد ويكون لكل واحد

فكان من مكارم الأخلاق أن تذكر من متعة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الأجسان المذكور  
البراق حتى يأتيه عن الشارع ينهيه عن بيعها فعمل الأول على حال الأكار من أهل الورع والنزول والذين  
ويحتمل الثاني على من كان دون ذلك \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو تزوج أم غيرة فاولدها ثم  
ملكها ثم أنصهر أم ولد يمجوز بيعها ولا تعتق عبوته مع قول أبي حنيفة أنها أنصهر أم ولد فالأول يخفف على السيد  
والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه أنه  
لو ابتاع أموهي حامل منه صارت أم ولد مع قول الشافعي وأحمد ومالك في رواية الأخرى أنها أنصهر أم ولد  
فيغوز بيعها ولا تعتق عبوته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول  
الأئمة الثلاثة أنه لو استولد حاربه أنصهر أم ولد مع قول الشافعي في أصح قولييه أنها أنصهر أم ولد فالأول  
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو استولد حاربه  
أنصهر أم ولد مع قول الشافعي في أحق قوله أنه أنصهر أم ولد مع قولهما وقوله ولا هو ومهرها وفي القول الثاني  
لا يأنصهر أم ولد مع قول أحمد أنه لا يأنصهر أم ولد مع قولهما ولا هو ومهرها فالأول يثبت مخفف والثاني يثبت  
تشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان \* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد  
إجارة أم ولد مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان  
وتوجيه القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين **وأيضا** ذلك آخر ما فتح الله به من أنصاح كتاب الميزان  
الشعرا بنية الدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجه أقوالهم وقدرت على الجمع  
بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجه كل منها جدي يجمع الأخوان من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم  
بالتحليل وقولهم باللسان سائر أئمة المسلمين على هدي من ربهم أيما كان وتسلوا إلى ذلك نظرا  
وأستدلنا بكسرياته في الخطبة ونحوها وأباعدنا الأئمة المجتهدين في أموال يوم القدامة فكل مجتهد  
أراه هناك يتسم في وجهه بأخذيه بخلاف من كان من الضعفين ذلك فامر بما نظر الأئمة إليه بنظر الغضب  
لسوء عاد به معهم وتقصص عليهم بغير حق وإذا كان الأئمة كلهم متأدبين مع بعضهم بعضا مع تفاوتهم في العلم  
فكيف كان هموعا بالنظر إليهم وقد أرسل الإمام اللب بن سعد رضي الله عنه سؤالا للإمام مالك بالندسة  
يسأله عن مسألة فارسل يقول له أما بعد فإني أباي الإمام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسألة ما قام عنده  
فيما انتهى فاعلموا ذلك أي الأخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين **وأيضا** في  
في ذكر الخاتمة الموعود ذكرها في الخطبة فيقول والله تعالى التوفيق

**خاتمة** في بيان نذرة صلحة تتعلق بأحكام أسرار الشريعة تناسب الميزان في النفاس من كلام شيخنا  
الإمام بالله تعالى سيدي على الخواص رضي الله عنه بطلع المناظر فيها على سبب مشروعية جميع  
التكاليف في سائر الأعصار وأنها كلها كالصك فإدراكها إلى كل ما ألها أبونا آدم عليه الصلاة والسلام من  
الشجرة فكما ردت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم إلى مرتبة الشريعة فاعتقد كذلك ردت هذه  
الجماعة جميع أبواب الفقه وأحكامها إلى الأكل التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة  
التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعده بحكم القسطنطين المظهر ما يقع من بنيه بعده من العاصم ومن من الذنوب فأنهم  
وقد سأل شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع أن الله تعالى غنى عن العالمين وعن  
عبادهم فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة فبني آدم ذنوبا وقوا فأنما سبب الله تعالى عنه فكانت جميع  
التكاليف والأدب التي كلف الله تعالى بها أولاده كالكفار لهم فقطل له أن من يذم من لا يجوز زعمه الوقوع  
في المخافات فقال إن كان هناك مخافة فهي كفارة والافق وفيه جات كما هي في حق الأنبياء عليهم الصلاة

والسلام  
كان عبد بن ثلاثة لأحد نصه ولا سخرته ولا خرده فاعتق صاحب النصف والسدس ملكهما معا في زمان واحد أو كلا وكلما  
فاعتق ملكهما قال مالك في المشهور عنه يعق كله وعليه ما قبله النصيب الباقي بينهما على قدر حصته من العبد ويكون لكل واحد

منهم من ولايته مثل ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي واجمدهم ما قسمة شريكة ما بينهم ما ليس به في كل واحد نصف قسمة شريكة وعن مالك رواه مثل ذلك **فصل** في اوتعت عليه في مرضه ولا مال له غيرهم لم يخبر الورثة بجميع المقتضى قال ابو حنيفة يعق من كل واحد ثلثه ويستسقى في الباقي وقال مالك والشافعي واحد يعق الثالث بالقرعة ١٨٣ ولو اعتق عبدان عبد الله لعينه قال

ابو حنيفة والشافعي يخرج ايهما وقال مالك واحدهم يخرج ايهما بالقرعة ولو اعتق عبدان في مرض موته ولا مال له غيرهم لعينه يستغرقه قال ابو حنيفة يستسقى المدين في قيمته فاذا اداهما صار خرا وقال مالك والشافعي واحدا لثمة العتق **فصل** في ولو قال لعبد الذي هو اكبر من مسننا هذا ابني قال ابو حنيفة يعق ولا يثبت نفسه وقال مالك والشافعي واحدا ليعتق ذلك ولو قال ذلك لمن هو اصغر سنانه لا يعتق ايضا في قول الشافعي يحجبه بعض اصحابه واختاره ان يعق اكبرهما يعق ولو قال انتقل ونوبى به العتق قال ابو حنيفة لا يعتق وقال مالك والشافعي واحدا يعتق **فصل** في ومن ملك ابوية او اولاده او احداده او جدته فربوا ويعدون بنفس الملك يعتقون عليه عند ملكه وكذلك عند ما ملك اخوته او اخواته من قبل الام او الاب وقال ابو حنيفة يعتق هؤلاء عليه وكل ذي رحم محرم من جهة القسوة

والسلام فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق الانبياء فما المرادة وله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فقال اعلم يا ولدي ان ما قسبه الله تعالى عن الانبياء من مسمى العصية والخطية اغاها على سبيل المحازلة ان احدا منهم لم يخرج من حضرة الاحيان في لحظة من ليل او نهار وتلك حضرة مشاهدة للحي جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصيانا وغاها يقع العصيان من محجب عن شهوده تعالى فمسمى معاصي الانبياء خطية ثمسها كلها بصور به لا حقيقة ليس لهم المام باقامة المعازير لقومهم باطنا اذا وقفوا في مخالفة وصبر احدهم بعرف كيفية تعلم قومه التمسك من التمسك انما لا يستغفرون اذا وقعوا في المخالفات وصبر احدهم بعرف مقدار الجحيم كما بعرف مقدار الوصل وعكسه اذا التفتي لا يعرف الا بعينه قال واوضح لك يا ولدي ذلك فاقول مثال لقصة السيد آدم عليه السلام والسلاوة والسلام مثل ملك مطاع قال وملاهل حضرة له خاصة في ارضه ان احداث امر في الوجود وانزل كتابا وارسل رسلا من يهوى واجل بان اطاعهم دار اتسمى الجنة وان عصاهم دار اتسمى النار واخرج من ظهره عصى آدم ذرية يهرون الارض واوجبه اليهم التكليف بعد ان اقد عليه الاكل من شجرة وبعد ان انما عن القرب منها ظاهرا ثم اقيم عليه عصى ذرية من الذين عصوا المحجة المصرا ويا عصى ذرية الذين لم يعصوا وحققة لا يحازنهم اثم خرجهم من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة في دار اخرى انزل منها في الدرجة تسبي الدنيا واجعل ليل مقامه فيها من طلب ان يكون مكان آدم فليقدم فخرج احدهم من اجل الحضرة ان تقدم لذته غير السلام فانه تقدم وقال اياها انا لما طابا بالتي فقد قضاه الله تعالى وقدره في عبادته فان كان حاضر المجلس بهذا الانفاق في قسمة الله عليه بالمصيان ولا يدكاهي حضرة المجموعين من اولاد آدم فكان ذلك من اكبر المصالح لم يقعوا في قسمة الله وقدره تارضا لمصيبة فيظهر وجهه وعقوه وتارضا لمطاعة فيظهر اكرمه ومجده فكان آدم عليه الصلاة والسلام يحمل عن اولاده الصغر بين ذلك الكمال المصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالما ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله وكانه فخر باقتضه باب المغفرة لا اولاده لا يلد بالقسمة من فاتح فيهم انكم القضاء والقدرة ترتب على ذلك الحدود في الدنيا والاولى خرق فقتل انك يا بني ان جميع التكليف التي شرع الله تعالى في الدنيا انما كانت في مقابلة اكل كل آدم من الشجرة صورة فبان من اولاده احدا الا قد عصى او عصي عصية او عكره او خلافا لاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فخير اى جميع التكليف لعينه الذين لم يعصوا اما رفع درجات او كفارة الذنوب وقواته او عقوبة ظلم كالحديد والى ادب الله تعالى بها عباده ام وجهت سيدي عليا لخواص ربه الله يقول كان جميع ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من مسمى العصية كاطاعة الله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا عنه حال اكله من الشجرة كراضا عنه حال كونه في الصلاة على حد سواء ومن قال في آية به ذلك لئلا ساعى حال بني آدم فليس له الخروج من عهده يوم القيامة وغاها قال بنا طائفة انفسا وان لم تغفر لنا ورحمتنا لنكونن من الخاسرين يعني معاشر اولاد الذين يعصون امرك فكانت به ذلك من مستغفر عنهم لاجل نفسه هو فهو كالشافع فيهم عند ربه وجميع ما وقع لهم من ظلم النار والنجاسات وراسه وذو النكاح والخدم كان صورا لستقل ذلك عنه الى بيته الذين لم يكرهوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وغاها اخذته البطنة بعد اكله من الشجرة لئلا يترك بذلك صوره ما يقع فيه بنوه فيستغفرون الله تعالى لهم كالبال او قنوط وقبضه شريكة بعد صلي الله عليه وسلم بطلب المغفرة كمن اخرج الانسان من بيت الخلاوة وكذلك حدث في حواضر نادية على البطنة ما يقع له ولانها تات من الخيض في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها وتستغفر من غاها زادت على آدم بالخيض في كل شهر لانها وقعت في صور انما من لادم في اكله من الشجرة حتى اكل ولو كونهما انضاهما التي

كان اراما لم يحمله تزويجهما من نفسه وقال الشافعي من ملك امه من جهة الاب والام او فرعه وان سفل ذكر اكان او انثى يعتق عليه سواء كان انثى والولد والاولاد او اختفاوا لامله كغيره بالارث او اختارها لاكمالها او اوصية وقال لا بد لاعتق بقرابه ولا يلزمه اعتق من ذكره **(باب التبني)** انتقلوا على ان السيد اذا اكل لعبد انتج بغيره في صارا ابدا لم يبعث بعتق ميسره واختلفوا هل يجوز بيع المدين

أم لا قال أبو حنيفة لا يجوز بيعه ما كان التذبير مطلقا وإن كان مقيدا بشرط كرجوعه من سفر بعينه أو شاع من مرض بعينه فبيعه جائز وقال مالك لا يجوز بيعه في حال الحياة ولا يجوز بيعه بعم الموت إن كان على السيدين وإن لم يكن خليفه دين وإن كان يخرج من المثلث عتق جميعه وإن احتمله المثلث عتق ما يحتمله ١٨٤ ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه على الإطلاق وعن أحمد وأبي

أحد أهدأ أكذب  
 الشافي والأزري يجوز  
 معه شرط أن يكون على  
 أنسليدين وولد الديرة  
 عند أبي حنيفة حكاه  
 حكامه الأله بشرق بين  
 المقد والمطوق كأنتم  
 وقال مالك وأحد ذلك  
 الأله الأرق عندها  
 عندها بين مطلق  
 التدرير وقيد والشافي  
 قولاً أحد أكذب  
 فاك وأحد الأله الشافي  
 لا يتبع أمه ولا يكون  
 مدرراً

باب الحكمة

العبد الذي لا كسب  
 مستحقة مندوب إليها  
 بل قال أحمد في رواية  
 عنه هو جوف الأذنان  
 العبد سلباً إليها على قدر  
 قيمته أو أكثر وصفها  
 أن يكاتب السيد عبده  
 على مال معين يبيع فيه  
 العبد ويؤديه إلى السيد  
 وأما العبد الذي لا كسب  
 له فقال أبو حنيفة ونالنا  
 والشافعي لا نكره كاتبه وعن  
 أحمد وأبى أن يكاتب أحداً  
 وأبو حنيفة لا نكره  
 له وأبو حنيفة لا نكره  
 له وكاتب الأمة التي هي  
 مكتوبة مكرهة وأما  
 فصل في أوصل

قطعت الغرة من شجرة التين وأعظم آدم ولأشأ أن من باقى الخائفه وه ومظهر لاسهانه ذلك اعظم في صورة الذنب من باقى الخائفه واسا قبل تعالى ولقد هذنا الى آدم من قبل نفسي ولم يحمله عزما لاسا وقد حلف له ابايس انه لم ين الناعمين وقد بلغنا ان بعض العارفين اجتمع ما يس فق له كيف سلفت لآدم انك له من الناعمين وانت تكذب فقال فاذا اصنع لما رايت قضاء الله لآدم له ورايت ذلوا لال انبياء ساجدة سالته من خطور الفواحش معظمة لله تعالى كل التعظيم حلفت له بمعبود الذى يعرفه هو بنوته وتخصيه في ذمته وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يحضر بالبال من صفات التعظيم له فاحلفت له بالانبياء عبود الذى يقبله بالانبياء الذى ليس كنهه شئ اه **هـ** اعلم ان باقى الجنة التى كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما تدعى الى الاذهان وانما هي جنة البرزخ التى فوق جبل الماقوت كما قاله اهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت والحساب وبحاوزه الصراط قالوا وهذه الجنة هي التى يفتح من قبر المؤمن له ما قطعها بنظر البهاو يتنعم بها فيها في قبره وكذلك القول في النار التى ترى في دار الدنيا في المنام او من يرى الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التى رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب الذى سب السواكب ورأى فيها المرأة التى حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التى وقع لآدم فيها الاكل من الشجرة واسقط منها الى الارض اقربهما فيها الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التى في البرزخ فلا يزال ينوادم هذين المكانين حتى تنقضى ايامه في العدد وتكمل ايامه فيضج الناس بشدة المصائب التى اصابهم ثم يدخلون الجنة الكبرى او النار الكبرى وان الجنة التى يفتح لأول من منها طاعة او النار التى يفتح للكافرين طاعة كانت هي الجنة الكبرى او النار الكبرى لفات الحشر والنشر وما بعدها بما ورد اه \* قال سدي على الخواص رحمه الله وكان الغالب على جنة البرزخ مشابهتها الجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا خارج القدر فيها من بلوغا ط ودوم وخطا وغير ذلك مما اولدو ومن ذلك الاكلة الصورية فلذلك نزل آدم وسواها الى هذه الارض التى هي محل التعذيب والاسخالات لعرض جانبها ذلك القدر الصوري في حقها الملقى في حق العصاة من اولادها اه ومممت احدى افضل الذين رجعهم الله يقول لما كل آدم وحواء من شجرة التينى تولد فيها البر والبل والمناط والدم ولدتا لاس من الرجال فلتساو وعكسه ولدتا لجماع كذلك وتولد في رتبتهما سبب ذلك اذا اكلوا من شجرة التينى الخاصة بهن من وقوع في حرام او مكر او اذ خلق الارض زادة على ما تولد ضرورة في اوسعها الجنون والاعماه سبر مرض والخطا والفساد والتكبر والقبير والقهقه واسبال الازار والسرور والقميص والجماعة والقسوة والغبية والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار والاثار بانه ينقض الطهارة فين تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل وليس لنا نقض للطهارة من غير الاكل اذ فان من لا يأكل كل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شئ ينقض طهارته اذ عاها ذكرناه وعلمنا ذلك كره فان الملائكة لا تتولد ولا تنطق ولا يحسرى لها دم ولا تشتهي الزلاجر والنساء ولا الاستماع للحبس بشئ من جسدها ولا لا يجوع ولا يجين ولا يثني عليها ولا تصبى رجاها بغير الاغرة والنداء بعدل يصدر به الا ان جميع من شهوده تعالى والجميع من شهوده تعالى الان لا كل فلولنا بالجن بالما وقع في معصية اذ اننا انك من الشارع صلى الله عليه وسلم والائمة والجميع من شهوده الطهارة اذ وقعنا ناقض بلنا ما طلق اوبده وامرنا الشارع وكذلك الجنة بدون الطهارة من الخمسة ثمانية كذلك والجاروا التراب في الاستيعاب اواز القدر انا لذيبل المرأة الطوبى وامرنا بالتوبة عن كل شحاسة خرجت من القبل والدر وغيرهما حتى عن مس الرجل الخمار به منه البول والغائط من قسمل ودين وامرنا الشارع وكذلك

11

ولو كانت حاله فهل تصح أم لا قال أبو حنيفة ومالك تصح حاله وموعدة وقال الشافعي وأحمد لا تصح حاله ولا يجوز إلا بموعدة وأما له تخارج فلو امتنع المالك من الوفاء بده مال في بيع عليه قال أبو حنيفة فإن كان له مال آخر على الأداء وإن لم يكن له مال لم يجز على الاكتساب وقال مالك إن لم يجز بنفسه فما المقررة على الاكتساب فغيره على الاكتساب حديثه



العلماء يرش السراويل بالماء المستحب الذي كره الجاهل والتأرج وقد كان صلى الله عليه وسلم يضع سروله  
 بالماء عند اطرافه ويقول بذلك امرى جبريل وسأقي في توجيه الاحكام ان النقص بمس الفرج خاص  
 باكر العلماء والاصلحين وعدم النقص خاص بالعوام وانما امر الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقص من البول  
 الغلام اذا لم يأكل غير اللبن دون النفس تخففاً لينا في غسل منه فله ذلك وان كان الرشد أفضل لان  
 الاحكام ارجحة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول **فان قال قائل** كيف قلت شيئاً **قوله** الاطفال مع  
 كونهم لا يبعثون في حقهم الاكل من غيرة النبي **فالجواب** قد قال بعض أهل الكشف لا لاطفال معاصي  
 من حيث ارجحها كالحطاطعات كذلك من حيث ارجحها وانما ان بعض العلماء كان يغسل من بول  
 الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والذبة تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان بوله أخذ من بول  
 من يأكل الحلال اه وقد علمت اقوال المجتهدين في النقص بما ذكرنا على فحين مشدد ومخفف بحسب  
 الادلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التحفيف والتشديد كما صاحب القول  
 المفصل كان من التواضع مائة في عليه الاثمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه  
 كلبس الحرام ومس الفرج والهوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن  
 والفقهة والفقهاء ومس الصنات في الاط والمشرط والاحجم والارص والمليب والوثن وبذلك وقد تقدم  
 في توجيه الاحكام من باب الاحداث ان النقص بلبس الفرج ليس هو لذات الفرج وانما النقص به لكونه  
 محل خروج الخراج المتولد من الاكل اذ لو كان النقص به لذاته من حيث كونه متولداً من الاكل لكان حكم  
 جسم الاعضاء كذلك فان البدن كله قد عارضه من الاكل **فان قلت** قد قال العلماء بالنقص من خروج  
 الحصة التي اعطاه الانسان وهي غير متولدة من الاكل يبين **فالجواب** ليس النقص عندهم به لذاتها  
 وانما هو ما علم من القدر المتولد من الاكل فلو لا ما علم من القدر لم ينقصوا اطرافها بقدر ذلك اذ  
 النقص حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والتريب وانارة الشهوة والغسل من الله  
 عز وجل وانما هي وليست بالحصة او اود بها من غير ان شيان ذلك فانه هذا كان سبب الامر بالطهارة  
 عن الحدث الاكبر والاصغر **فان قلت** قد وجب تعميم البدن بالنقص من خروج المني مع انه دون البول  
 والغائط في التقديرين **فالجواب** ان تعميم البدن بخروجه او بالجماع من غير خروجه ليس هو القدر  
 وانما هو ما قسمه الله تعالى في جميع البدن كله بحسب ما ان الله فقه وان كان فرغ من البول والغائط فهو اقوى  
 لذاته من اصله فلذلك امرنا باجرا الماء المنش من السد من ضعفه او قوته او رويته التي فيه ومأخذها بعد  
 الفسيل بناحية ربه يبدن حتى نكل موضع لم يمس الماء فهو كما مضى الميت والمتر على الموت واكتسبت  
 السكران او المني عليه فلا تكاد يحضر ذلك المثل مر به في هلالة ابدأ واذ لم يحضر منه فكان لم يصل اذ  
 الصلاة لاتصم الا بمس البدن كما انما لاتصم خارج حضر الله تعالى ابدأ عند أهل الله تعالى فانهم وانما  
 وجب التيم عند فقد الماء حساً وشراً لان التراب فيه هو النجاسة الماء الذي خرج في الماء خلق  
 الله تعالى الموجودات فان تسبب التراب تيمم بالجر لان اصله كذلك من زبد البحر حين تخرج وذلك يخرج  
 منه قطر الماء اذا اشرق بالتراب فلو ان فيه الماء قطر منه بالتراب اذا خلق لانتقلب وسمعت سيدي عليا  
 انما هو رجاء الله تعالى يقول اغتوا حب تيمم البدن بخروج المني لان الغلبة على الله تعالى كتميم الغلبة في  
 البول والغائط ولذلك قال الامام ابو حنيفة بنقض الطهارة بانتهه في الصلاة لانما لاتصم الا من شخص غافل  
 عن شهوده ونظر ربه اليه في صلاته وذلك ما لم يغسله الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على  
 الحائض والنفساء اذ انتقطع دمها فانما ذلك بادة التقدير الحاصل بالدم والنفس لا سيما ان عرفت مثلاً  
 وانتشر دمها وقد سمى الله تعالى دم الحيض اذى وأظلم صلاتها من النقص ووجوده وبعد انتطاعه  
 حتى تسبل اثر ذلك الدم فقط او به تيمم بدنها او تيمم وقد وجب زوالا من اوجنفة وطء الحائض والنفساء اذا  
 انتقطع دمها وغسلت فرجها فقط واصل ذلك حتى من اشتدت حاجته الى الوطء وخاف من الوقوع فيها

وقال الشافعي وأحمد  
 لا يجزى بول يكون للسيد  
 الفسخ  
**فصل** وانما كانت  
 السيد عسده على مال  
 آتاه من شيا كالله  
 تعالى وآتاه من مال  
 الله الذي آتاه من مال  
 ذلك مستحب أم واجب  
 قال ابو حنيفة ومالك هو  
 مستحب وقال الشافعي  
 واجد هو واجب لا ينة  
 واختلف من اوجبه هل

لا ينبغي **﴿فان قلت﴾** فلا يثنى العباد كلهم على نجاسة البول والغائط من الأدنى واختلافه في قول  
بعض الحيوانيات وغائطه اعم ان الأدنى اشرف من الهائم بين اذهو المكاف بشركا كلهم من شجرة النخس  
بجلاف غيره **﴿فالجواب﴾** ما تنفي العلماء على نجاسة بوله وغائطه الا لشربه وغلو مقامه فكان من شربه  
في الاصل ان يطهر كل شئ خاطط له لئلا يغفل عن ربه واشتغل بحكم طبيعته وذاته وشبهه وانعكس عليه  
الحكم فصار كل شئ صاحب من المطاعم الطاهرة او الطيبة الى المحبة بصير قدرا او شيئا امتنانا من بول وغائط  
ودم وخياط وبساق ومسان وفي انواعا عدت كل من شرفت مرتبته عظمت صغبرته **﴿فان قيل﴾** ان قولكم  
ان على الاتفاق على نجاسة البول الأدنى وغائطه الشرف ينتقض عليكم بول الحمار و زبله فلهنهم اجمعوا على  
نجاسة ذلك منه وليس له شرف في الجواب عن ذلك **﴿قلنا﴾** الجواب عن ذلك شدة الغلبة عن الله تعالى  
حالا الا كل فقام اغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها  
قليلة القسوة عن الله تعالى تخفف بعض الاثمة الا مرقى او الهار ورائها وفيه بذلك امتنان الله تعالى  
عليها بسببه الاتعام في الاكل ولونه اياح لنا الحمار والميل لاؤدنا بنا كغلبة وكان كالذي يصح الى مذكر  
اسم الله عليها فافهم **﴿فان قيل﴾** فلا يثنى لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمار كما هم من خطا ومسان  
وغيرهما فان ذلك كله متولد من الاكل والشرب كوله وغائطه **﴿فالجواب﴾** انما خففوا في ذلك لتفقه  
القيم والقدريها بعد صورته عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والقي فغائط في الغالب  
يشبه لبنا لونه القذرون نظرا الى شدة قذارته قال في حاشيتها ومن نظرا الى خفائها قال بطهرتها كما تقدم بيانه في  
المسالك بهذا كان اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة  
فولوا كلامهم في شجرة النخس ولو مكر وهما احد ثنائهما امرنا بالطهارة قبل كطامس من على الدوام كالاثمة  
ولو لا ما قضى الله تعالى من صورته ائنا آدم عليه الصلاة والسلام في الصلاة من ذات نفوسنا ولو  
عرفنا كيف تفصل من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب المتوابين ويجب انما كانت من فائدة  
لله رب العالمين \* واملوجه تعلق الصلاة بانواعها بالاكل والشرب هو لان الصلاة كلها انما اشرفت توبة  
لنا واستغفارة من حيث ان فوت ارواحنا والوقوف بين يدي ربنا كلما مات ابداننا من المعاصي اوضعت  
اوقرت باكل الشهوات او الوقوع في الغفلات فامرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المتعش  
للجسم ثم بالوقوف بين يديه المتعش للروح ففناحى ربنا بادن وارواح حية بعد موتها وقعا فلهما تقدم  
فكانت بذلك فغنايات التقرب الى الله تعالى ورضاء عنا بمدان لم يكن تعالى راضا عنا كل ذلك الرضا الذي  
يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه وبنائنا شهوات نفوسنا من كل وشرب وغير ذلك ودخلنا  
انحلالا فخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي لا تناسب حضرة تعالى ولذلك خفف الاثمة من الاكل  
وقالوا ينبغي من الله ان نكشف عورتنا من يديه كل قليل حال البول والغائط كالا امام مالك والاوزاعي  
والهاري فكان الامام مالك والغازي يدخلان الغلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الغلاء كل شهر فزفر  
بطه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا للعدا من الجن فان به في البطن  
انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوما الى الناركم اني اوقدعوها  
فاطعموها **﴿فان قال قائل﴾** فلم تكررت الصلوات عند نافي اليوم والله خمس مرات **﴿فالجواب﴾** كان  
ذلك من رحمة الله تعالى بالناس كدفعه بذا عنده اذ تناو محصل انما الرضا والشرف كلما وقفا بين يديه  
ليعبر بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فيتوب احيدنا ويستغفر عما اجتناه  
من الخلفات على حسب مقام ذلك المنظر مننا او المعصية كما انه اذا قال اذ كان الرضوء الواردة فغير له ذنوبه  
انما صبا الرضوء ثم انما يقول الصلاة لا يغير له ذنوبه انما صبا الصلاة فان كل من امر وشرب شيئا فاشترى كفارة  
لفعل وقع العبد في معاصيه كما يسقط عنه ما شرب شيئا لا كما سكب الله تعالى فيكون ذلك في مقابلته كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكسوف في  
كسوف العبد لربهم ذنوبه يتساقط عنه مما شرب شيئا لا كما سكب الله تعالى فيكون ذلك في مقابلته كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكسوف في  
صفاته المتطهر في الله تعالى ا كبر من ذلك كله ثم يقرأ فتعذر ذنوبه فيما وشما ثم يرجع فتعذر ذلك ثم

له قدر معين ام لا قال  
الشافعي لا تعذر فيه  
وقال بعض اصحابه  
ما اختاره السيد وقال  
بعضهم يشدر الحاكم  
بأختياره كاتمة وقال  
احمد هو معتدروان  
يحط السيد حسن  
المسالك ربيع الكعبة  
او عطية مما يقضيه ربه  
**﴿فصل﴾** ولا يجوز  
يسمى ربة المسالك عند  
أي حقيقته ومالك الا ان

به تدل فتعذر كذلك ثم يسجد فتعذر كذلك ثم رفع رأسه فتعذر كذلك فلا نغرم من صلاته وعليه ذنب من  
 الذنوب التي تغفر بالصلاة فله عاقبته الجواب عن قول القائل قد ورد أن الذنوب كلها تغفر حال الوضوء فإن  
 أمرنا به الذنوب التي تتساقط عنه ومنها في الصلاة إذا صلى على أثر الوضوء فانهم وقد تقدم في أبواب  
 الطهارة قولنا أن ذنوب العبد كلها كانت أقبح وأقذر وأكثر كساطولب من طهارة الماء أكثر ليكون أنفاس  
 لله دون الذي مات من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الإمام إذا احتجف ما كان أدق  
 استنباطه وما كان أكثر احتياطه لهذه الأمة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر  
 من قلتن مثله فله فبكثره غرور الخطأ في موطن رحم الله بغيره المتعدين **فإن قلت** فإذا كانت الصلوات  
 الجنس كفارات للذنوب بالمنعقة بالصلاة فلا شيء شرعت الزواجر هل هي لمعاصي مع من الذنوب  
 المستقبلة أوهي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكسوف فانهم قالوا لا تغفل إلا عن كمال  
 فرض وذلك بيان لا يخفى به باله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة إلى أن يسلم منها **فالجواب** في  
 أنها جوارب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لقام كل انسان وليست بنوافل إلا حق من كملت فرائضه من  
 كل الأولوية لذلك قال تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتهجد به أي بالقرآن نافلة الخ قال  
 تعالى لك الألبنة على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ولحق به كل الأولياء من ورثته في المقام وبقى أمثالهنا  
 على الأصل في غيرهم ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره أن الفرائض تكمل يوم القسامة بالوقوف أي يكمل  
 كل نقص حدث في ركع أو سنة بنظره في التوافل من الأركان والسنن فانهم **فإن قلت** فإن أكد الشارع  
 صلى الله عليه وسلم عن الزواجر دون بعض **فالجواب** في فعل ذلك توسعة لامتة فانه لو أكدها كلها  
 لكانت كالشبهة الذي لا يطمع غالب الأمة وقد كان صلى الله عليه وسلم بحسب التخفيف على امتة ما أمكن  
 له لبيان الله تعالى عن غنى طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم  
 تركهما وقال خست أن يتخذها الناس سنة أي واطمأنا عليهم ما كانوا قبل المؤكدة **فإن قلت** في شرعت  
 النوافل ذوات الأسباب كالكسوف والاستسقاء والعديد من صلاة الجنائز ونحوها **فالجواب** في شرعت  
 لحجاب العبد بالآكل عن شهود الآيات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباد الله لاسماع أكل الحرام  
 وأشهوات والشبهات حتى ساقطه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الزائد على ما ارتكأب  
 المخالفات فسلوا بحسبنا بالآكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا إلى تخوف ولذلك شرع الشارع في بعض  
 هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والقنوات البرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى إليها بقرينة  
 عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجنائز لأن الموت في نفسه وعظمة يلغى عن عقل واستصغر ولو علم صلى الله  
 عليه وسلم أن القلوب ترجع إلى حضرة ربها ما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع  
 معها الخطبة وأما حجة التذكير في العبد في ما شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجاهل عن شهود وحده الرب  
 وأما صلاة الجنائز فاما شرعت تأدية لبعض حقوق أخواننا المسلمين التي تضمنها حال حياتهم فكان  
 النفس والتسكين والدفن والصلوات عليهم بعلومهم كالجوارب لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك  
 الخلل منافي حقهم ما غاصه بحسبنا بالآكل والشرب بوزيد العبد دان على ما ذكر النسب بالآكل والشرب  
 وليس ثيابا لئلا نلهم ما شرعنا لئلا نقول بمتنافرة من كثرة ما تراعى في الدنيا والأغراض النفسانية حين  
 بحسبنا بالآكل والشرب عن شهود الآخرين وأحوالها وذلك لأن تماثل القلوب يحصل إجماع نظام الدين  
 وأقسامه شعائر بخلاف التنافر فانه يشبه نظام الدين وبصره وانما زاد العبدان على الجاهل في الجملة  
 بالتكبير لله تعالى أي عن أن يخرج شيء من الوجود عن حكم إرادته لانهما برافق وسير ورضة لله عن  
 الله في القعدة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما غرضنا من بيانها طهار الفرح والسرور وشكر النعمة لله علينا  
 به بما فعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينتهي بان طعن في السن أن وفاق الأطفال  
 والحداد والغبان في اظهار السرور وليس أحسن ما عنده من الثياب تعظم الحضر لله تعالى التي هو  
 فيها وبما ليل قلوب الناس إلى بعضهم ومنها فان لباس الزينة له أثر عظيم في أميل إلى صاحبه عكس حال

مالكا أحازي بيع مال  
 المكاتب وهو الذين  
 المؤجل بثن حال أن  
 كان عنا فمرض  
 أو مرضا فبع وعين  
 الشافي ولأن الجسد  
 منه الله لا يجوز وكان  
 أحد يجوز بيع رقة  
 المكاتب ولا يكون البيع  
 قسما لكاتبه فهو  
 المشتري فيه مقام السيد  
 الأول وإذا قال كاتبك  
 على ألف درهم فانه متى

صاحب الزكاة القدسية \* وصمت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لاسلم ان تأتي الجمعة  
والعبد بن وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غل وحقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين فان  
من أتى إلى الصلاة في باطنه شيء من ذلك لم يجمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة \* وصمته  
يقول لا يصح به مرات ما كان تفارقكم الجمعة والعيدين وفي قلب أحدكم غل أو مكر أو خديعة لا يحسن  
المسلمين وهذا وإن كان مغلوفا في سائر الأوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيدين آكد لا سيما من كان  
حاجا فان الحرم حضرة الله الخاصة في الأرض وفي الحديث لا يصعد للتشاحتين عمل حتى وصلته الإشارة  
لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرجة على الخلق ومن هنا استحب العلماء صلوة الأعداء قبل  
الخروج للاحتساق والتوبة ورواها المظالم لئلا يرد دعاء الغوم فاعلم ذلك وأما وجه تعليق الزكاة بجميع أنواعها  
بالأكل والشرب فهو ظاهر لاننا لا نأكل ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا  
لله تعالى وأدبنا الملك في ذلك لاننا نأكل من الثمن الذي نأكله عن المال الذي نأكله عن المال الذي نأكله  
شعنا نفوسنا وشربنا ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا شرب ما لا ينبغي لنا  
يعود نفقهنا على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسنا قوله تعالى وأتوا الزكاة  
وقوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم وقوله وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من  
صدقة وإن الله تعالى يصنع قدرهم الصدقة إلى سبعين ضعفا ونسنا أيضا معنى الزكاة فان الله تعالى ما يهبها  
زكاة أي غزا الالتئام العبد في ذلك ويخرج زكاة تطيب نفس وأنشراح صدر وصمت شيخنا شيخ الإسلام  
زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لئلا نأكل من ثمن ما نأكل من ثمن ما نأكل من ثمن ما نأكل  
لمن مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه أي لا نأكل من ثمن ما نأكل من ثمن ما نأكل من ثمن ما نأكل من ثمن ما نأكل  
نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل القرض علينا تطهير الأموال وأرواها من  
الرجس الحاصل لها بالفضل والشعر ومما لفتنا إلى أمر الله تعالى ورسوله بأجره وأتوا الزكاة في رزقنا والفرز  
فيه فانه ما كل مؤمن يشهد بزيادة الخوف في ماله اذا خرج زكاة وانما يشهد بالنقص فيه وقد دعيت الملائكة ربهما  
بان الله تعالى وهب كل منفعة خلقا وكل جميل ثفاودعاء الملائكة زكروا فأتوا على غالب الناس في نفوسهم  
لم يدعوا قطع كمال الاعيان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بأخلاق الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا  
رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاة ونفق ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الاعيان  
الكامل ان يكون الغائب الذي وعد الله به أو تعد عليه هذا المؤمن كالحاضر على حد سواء فان اعان الغيب  
بحق الله تعالى حيثما الذي يدعيه مع أنه لو رأى هو ذا مجلس يسد من ذهب يقول كل من أعطاني نصيبا  
أعطيت دينارا واصاروا غائبين فاس زد حوت عليه ما عطاء الدراهم لياخذوا الدينار ولو ان انسانا قال لاحد  
لا تعطه دراهمك ليه طيبك بهاد نأبى لسفقه عقه ولم يصع له فانظر يا أخي لنفسك في هذه الميزان فانت اعلم  
بمالك وادع الاعيان بعد ذلك وأترك الدعوى واستغفر ربك \* وصمت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول  
من لم يذكر الله تعالى على الإجماع خارج زكاة فهو من أجل الجهل لانه ما امر بأجره الا وهو يريد ان يزد  
من فضله لا يترك به الفرح والسور والخرن والتم انتهى \* وأما قول الصدقات فاعلمت بغير الخلل  
الواقع في زكاة الفرض نظير الصلاة والصوم فربما تنقص بعض الناس من التقدير الخارج أو من السور  
بالإخراج فنقص أجورهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة إلا من  
أخرجها مشربا مائة مرة فاعلمه \* وكان سيدى علي الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع فدعا التزول والبلاء على أيدائنا فان زكاة الفرض مطهرة للقلوب والروح  
وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس المحسوس والمعنوي فمن لم يتصدق بصدقة التطوع ولم يغير  
النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للخبث والمرب والحجب الفرجي والدمامل والقرح وسائر ما يؤذي  
بدنه انتهى \* وأما زكاة الفطر فاعلمت بغير الخلل لكونه رفع مسمى رمضان متوقفا على إخراجها فلو رفع إلى السماء  
الإخراجها لم يحدث حسنة ومعتهم مع اجاع أهل الكسفة على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع إلا بعد إخراج

أدائها عشق عندى  
سنة ومالك وأحمد ولم  
يفتقر إلى ان يقول يا ذا  
أدب إلى فانت سر  
أوبى العشق وقال  
الإنسان لا بد من ذلك  
ولو كاتب أمته وشرط  
وطاها في عقد النكحة  
قال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي لا يجوز ذلك  
وقال أحمد يجوز  
باب امهات  
الأولاد

زكاة الفطر لانها كالكفارة لما وقع من ذلك الصائم من تخلف صومه بالغنة والنسبة وتعالى الشهورات المضادة لحكمة الصوم وأصل ذلك كله الاكل والشرب فانه لما اكل كل شيء من رعايته اترافقه الله فوقع في حق صومه تركه الادب معه تعالى حين خلق باسم الصفة للصائم من تركه الاكل والشرب وجميع المفطرات فلو الاكل لما حجب ولا خرق ولا لمجدد قرب العالمين (واما) وجه تعلق الصوم بالاكل من شجرة التينى فرضا كان او قفلا فهو لان الصوم اغتاشع يظهر اوقته في الاستعداد لوقوع الترجحه الى الله تعالى في قبوله التوبة به سائر المعاصي التي حدثت من اطول سنهاته (الذين) حجبنا بالاكل والشرب وبغضنا عن راقدة شرعنا وبعنا الحيامنه سمعت سدى علماء الخواص رحمه الله تعالى يقولوا اغتاشع صوم رمضان هذا الجارى الشيطان من البدن من الهام الى العالم فلو كان الصائم يؤذيه على الكيل لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسورة وغيره لما ملكه اما انه على حكم التنقص خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الحار يصوم الاثنين والخميس واما ما البالي البيض وغو ذلك فهو سمته بقوله ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى لا تنكاد اعضاءه العبد تشتهي معصية لسد مجارى الشيطان التي انغصت في البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شبكة لصياد فاذا صام انسدت تلك الطافات كما هو الى ذلك الاشارة بتجدد الجارى وغيره الصوم حنة اى نرس يتقى به العبد دخول الآفات الدينية الى قلبه انتهى وانما كان رمضان ثلاثين يوما او ثلثا وعشرين يوما ورد ان ثلثا الاكلة الصورية التي اكلها ادم من الشجرة تمكنت في طهته شهرا كاملا او ثلثا وعشرين يوما (فان قيل) بان في الشهر يوما ما يقم فيه من اكل يقيم في البطن اربعين يوما لحديث من اكل لقمة من حرام يقال له ملأه اربعين يوما (فالجواب) ان هضم الطعام واجمع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة الهاضمة في اسنا ادم اشده وضمت الطعام وازنته في شهر فنقص شهره واما من هضم معدة غيره انتهى فليس ان الله تعالى ما قرص علينا صوم رمضان الا اضعا فاشبهه والمتولد من الاكل فن بالغ في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد ابطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجارى الشيطان من بدنه فركض فيه ابدا من بعده ورجله فانه لم يترك عليه دنسه فلو الاكل لم يتجفع الى صوم ولو كان كالمثلثة لا يقع مناهم فيه ابدا طول عمرنا (فان قيل) في شهر ثمة الكفارة في الجماع في شهر رمضان (فالجواب) انما شرعت ليكون الجماع خالف امر به وقدم شهوه على وضاره عليه وتعرض بذلك لزل والساء عليه فكانت الكفارة ما نهى عن وصول القوة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات من طهار وقيل ونحوها من الجنابات على البرين وايضا فان الصائم قد خلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به التناكح الذي تنزه الباري حمل وعلا عنه فقد علم انه لو الاكل ما حلت نال صيام تنصفه بها شهواتها ونكح بها روحها (واما) وجه تعلق الاحتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه اغتاشع جميعا لثقات قلوبنا من ريبنا حين تفرقت في اودية الغلات بالاكل فكان الاحتكاف معينا لنا على صحة الحضور لاسيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا من ريبنا حين تفرقت في اودية الغلات بالاكل فكان الاحتكاف معينا لنا على صحة الحضور العالمين (واما) وجه تعلق الاكل بالتمر بالاكل من شجرة التينى فهو لان الحبيب المصطفى كان الغنوب العظام التي تاشتم من عذاب الاكل فلو الاكل لم يوقن في هذه الدنيا ولا في الآخرة فلو الاكل كانا لا كمالا لكل مأمور شرعي بذات عقابته بكفره من طوارفه وسلاصته من وجع وغير ذلك وذلك انفسا لا كمالا يفيق انما كله شرعا بل بطوارفه نفس حجبنا فمعتد اولنا كما كانا نبتني لنا كل شهر عمن غير زيادة لما وقع مناهم عصية هذاني فحقنا واما في حق اسنا ادم عليه الصلاة والسلام كان كل ما وقع منه من الذنب والكاهن والاحتكاما كانت قدم اول البحث وكان الحبيب آخر ما في على العبد من المكورات وايضا فان ادم عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هناك وناب الله تعالى عليه هناك التوبة بالصورة لا بالحقبة كما هو شأن الانبياء من ذنوبه (فان قلت) في لا يمشي الى صلب الحج والعمرة الا مرة واحدة في العمر ولم يشكر كالصاوات والصوم والاقامة والطهارة (فالجواب) انما قيل الحق ذلك لرجحه بخلفه من حيث ان رجته سمعت خضنه تخفف في معظمها المشقة في فعلها ما نال الاسمان من اتي من عدة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم

اتفق الائمة الاربعية على  
ان اهميات الاولاد لا يتبع  
وهذا ما ذهب اليه السلف  
والخلف من فقهاء الامصار  
لا يماضي عن بعض  
الخصايه وقال داود يجوز  
بيع اهميات الاولاد فلو  
تزوج امغيرة وابنه هاشم  
ملكها قال ابو حنيفة  
تصير ام ولد وقال  
مالك وان شافى واحمد  
لا تصير ام ولد ويجوز له  
سواها ولا تتفق عليه

وغيرها وانما قال بعض الأئمة بتهاب العمره لا وجوبها لأنها داخله في أفعال الحج فكانت كالنوافل مع  
 القرائن ثم إن في ذلك إشارة عظيمة لنا عن طريقة تدويننا لما سبقه واللاحقة إذا لم يحضرنا واحدة في العمر ولولا  
 هذه المقتضية ذكر رالحق علينا الحج كل سنة فلو لم يثبت كل سنة ذلك الحج فاقدمهم فان قلت في كل كان  
 الوقوف بمره أول أركان الحج بعد الأحرار لا - في من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا (فالجواب)  
 انما كان أول الأركان الوقوف اقتناء ما بنا آدم عليه الصلاة والسلام لأنه لما حاض من بلاد الهند بعد موطنه  
 الجنة التي على رأس جبل الباقوت إلى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف به معرفة لأنها كالباب  
 الأول للحج ولتأمل الأعلى وبه مزلقة وهي كالباب الثاني لا زلافة أو قر بهامن مكة \* فان قلت فلم يوضح  
 الحاج المصري وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف في الجواب في انما ساجدهم الحق تعالى بالدخول ووجه  
 بالحج لماعتدهم من شدة الشوق إلى رؤيته يستدبرهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار سيده  
 فكذلك بين يديه ينتظر ما يامر به السيد من الأعمال فلما قال له اذهب إلى عرفات التي دخل منها صفى آدم عليه  
 الصلاة والسلام ما وسعه الامتنان أمر به في ذلك فان قلت في فلا شيء أمر الحرجم بالتقدم من دس المخطط  
 مع أن من الأدب عند ملاقة الكارليس أخيرا لتياب عادة في الجواب في انما أمر المصنف ذلك إشارة إلى  
 أن من الأدب من كل مذهب أن يأتي به حاشدا ذليلا مقلدا صغيرا من جيع الدلائق الذنوبية ليقبله السيد  
 ويخضع عليه خلة الرضا قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية إذا التقى الناس لتياب الزينة  
 لا يتبع مسدقة من الحق تعالى في العادة وقد تفضل الله تعالى على الأغنياء الصدقة عليهم زيادة على  
 ما عندهم كما في غير محسب ما سبق في عمله \* وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من علامة قبول  
 حج الهدوء خلق عليه خلة الرضا عنه أن يرجع من الحج وهو متعلق بالخلق المحمدية لا يكاد يقع في ذنب  
 ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يزاحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حجه أن  
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كان من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن مثل حجه أولى بالتدبر من  
 حج غيره ما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء لكن هذا المقت لا يشعر  
 به كل أحد وانما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب مشروعية الحج إلى الأكل من قصرة  
 النسي والجحش قرب العالين (واما) وجه تعلق البيوع والشراء بغيره من الامارات بالاكل من شجرة النسي فهو  
 ظاهرا لا تالما كتنا وشربنا جينا بذلك عن كمال محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحبون ان يه  
 بما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد سيدنا وتعدنا حديد بنا بالفضل والنعمة وعدم الاشارة وطلبنا ان  
 يكون كل ما في أيدينا من خلافنا في اننا لو نشير طريق شريفا فمرنا الله تعالى بالبيوع والشراء حرم علينا ان  
 ونشرع لنا انما في البيوع والشراء دفعا للندم منا ذاك الحظ الاورق اخينا وبين لنا السبب التي من ممتنا  
 والتي من ضمان غرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وسائقنا وما يصح فيه السلم والرهن وأحكام الفليس  
 والجحر والصلح والمواصلة والشركة ولو كالة وغير ذلك من القراض والاقتاة والمساواة والاحارات واخياء  
 الموات واغار غننا في الوقوف المحبة والمجدة شكر الماعندنا من النعمه وكذلك علمنا حكم القطة واللقط  
 والمجالة واقرأنا وقسم الصدقات والوصايا والودعة وقسم التي والعقبة وكل ذلك أصله محاسنا بالاكل  
 الذي باذن لنا الشارع في أكله من حيث عين الأكل أو من حيث العقل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في  
 رسالة الانوار القدسية فراجعها والمجدة ربنا (واما) وجه تعلق النكاح وقاؤه بالاكل من شجرة  
 النسي فهو وانما العبد اذا كل تحركت شهوته إلى الجماع او مقدماته فلو لا مشروعية النكاح لم يمكن تقع  
 في الزنا فيقتل شرعا وبغيره في تلك البراءة التي بها كان الفساد عظم ولذلك أمر الشارع بالولي والشاهد  
 والصدائق ليخبروا بالبيوع والشراء (واما) مشروعية القسم لزوجات فاصله بالاكل فانه لما كل شر هو بطورا  
 يجب عن حقوق وجهه عليه فمناجرها وزوج عليها وادها حتى سألته ان يطلقها فاعمال تعطيه له وتقدم  
 نفسها منه ويرى بطرقة فاعلمنا من غير مؤال ولا ملام ثم دعى ذلك ثم شرع اقتله له حجة وورعا إلى  
 من زوجته وظاهر من هو لا اعترا وتزوج من أرضه وهو وطى الجارية من غير استبراء ونكح في الله فدمع

ولو ابتاع أمه وهي حامل  
 منه قال أبو حنيفة تصير أم  
 ولد وقال الشافعي وأحمد  
 لا تصير أم ولد وقال مالك  
 في أحاديث ابن عباس تصير  
 أم ولد وقال في الأخرى  
 لا تصير أم ولد ولو استر له  
 جارية أنه قال أبو حنيفة  
 ومالك وأحمد تصير أم ولد  
 والشافعي قال إن أحدهما  
 لا تصير والثاني تصير  
 ما الذي يلزم الولد من  
 ذلك لا شيء قال أبو حنيفة

استغفال رحم المرأة الفخر أوما شو ربحا شمس بشفقة الزوجة والوالدين والذرية والخدم واليهام التي ركبها  
وينفعهم بالحياه بالاكل من حقوق جميع المذكورات فأمر بإعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا  
للتعسف في الدنيا والآخر فوالله رب العالمين هو وأما وجه ثاني ربح الجنات وما يدكر فيه من الذنوب  
والآيات والقضاء والعقوبة والنجاة وحكم أمهات الاولاد من الاما طوجه ظاهر ذلك أن العبد اذا كل وشبع  
ربما طهر وطقت جوارحه وبنت فقتل النفس التي حرّمها الله تعالى أو قطع شأ من جوارحه أو جرحه عمدا  
أو خطأ أو قطع الطريق أو رمى أو زنى أو سأل على الناس أو شرب المسكر أو فتن أعراض الناس أو سلب  
بالقوة أو فتن أو كاذبا أو شبع بالمال فلم يكد يشفقه على المحتاجين اليه الا ابتذروه ولم يسمع الله في ذلك فأمر الله تعالى  
بالوفاء بدينه كالعقوبة عليه لا كالأكرام و رد المحبة له من حيث ما هو عليه من الشح ومن حيث نزاجته  
للشارع في التمسك به بإيجاب ما حبه له ما حال أو مندوب أو مسموع على الأمانة فلا يمشى وعنه الحدود فيفسد نظام  
العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض الحدود كغارة معتق أو اطعام أو صوم أو كسوة لما في ذلك الأمر  
من شدة القبح ولشكون الكفارة بها ما دام من وقوع العقوبة ياذن الله تعالى بالعذر من حيث وكل ذلك شأن من  
حجاب الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم (وأما) وجه ثاني العقوبة وما يمد بها كل من الشجره وقوان  
السيد لما كل وشرب جيب ففسد خدمة الرقيق له ولحسانها اليه بها وكذلك السيد لما كل وشبع بطريق  
وخرج عن طاعة سيده فوطب أن يخرج من تحبيره عليه وأن يكون له مال كسبه وجعل كون الرقيق أحسن  
له فانه مادام في نفسه سيده فهو مستعين بمال سيده عن الشقاوة والتعب في تحصيل اليه فكل شيء  
احتاجه أخذه من يد سيده فلما طلب العبد ذلك بنفسه عنه الشارع بنزغيب سيده في عقوبته وأمره بكنائه أن  
علم أنه بقدر على مال يفتدي به وكذلك أمر بتدبيره رجه له لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبته لها  
فلم يسمع نفسه بعقوبة ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كن تصديق عمله حين عاين طلوع الر وحلوله يكن  
عند السيدية يحرص على الدنيا كان أمر بالعتق أو امن غير مكاتب ولا تدبر \* وأما الولد فاعلم أن مؤمر  
السيد بعتقه رجه له ولوجه له بحفا عليه حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضا مشوته فرغبه الشارع في أن يكون  
عقبة بعد موته قهر اعلمه فوافقهها وكفارة عنه لانها كره في الاستمتاع بها بحكم الملك واصل اخلاعه بحفاها  
هو الاكل فانه لما كل يحب فلم يوفى بحق من خدمه واستمتع به بل طلب منه ما اذا طلب عقوبته ولولا الحجاب  
لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب واعتق عبده من غير تدبير واعتق الولد قبل موته فاعلم ذلك (وأما)  
وجه ثاني وجوب نصب الامام الاعظم ونزاهه بالاكل من شجرة النسي فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم  
ونزاهه في سائر اقطار الارض من وزر ورواير وقاض وغيرهم لما اقترا احد على تنفيذه الاحكام وكان يفسد نظام  
العالم كله اذا طلب الخلق أخذ حرقهم من بعضهم بعضا لاشوكه تصميمهم و ربما كان يقتل خلق كثير حتى  
يقتلون من قتل رجل واحد وجوب عليه القتل فلذلك قالوا لا يبق أن يقيم الحدود والامن بقص ولا بقصص  
منه كالزوال لخلاف من يقتله فيفسد بلفظهم ثم ان اصل ذلك كله الاكل فانه لولا الاكل لم يحجب أحد ولا ترك  
ما لوجه الله تعالى عليه من الحقوقي كانه لولا الاكل لما تازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤذي  
الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم لا حلس ولا تميز ولا ملازمة غير كماله طائفة الاولاء  
والعلماء والاهل من كان من رجة الله تعالى بمادته أن العلم الرعية أن يجهت بها على نصب امام يحمي أمورها  
وانفسهم وحرصهم بوجود حدين علموا أنه لا قوم يدين شامرا لا يذ لك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما ورد  
لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم ونزاهه لما في ذلك من الرسله والكبر الذي لا يكاد يسلم عنه الامن عهدهم  
الافضل أمرنا الشارع بطالب الامارة صريحا كان قد تم من رضى للفتنة والشارع لا يامر بعاقبة فتنة بل نهى عن  
الامارة لان يكون الممدسور لإفهامه لئلا يولوا الولد الذين لهم شوكه ما من أحد في داره فنتفعلا عن أله ارى ولا  
صريح لا أحد الخوا من الفسلاح ولا صريح هو لا ولا جسد مال بحق على المجاهد والرايين وضاعت  
مصالح الخلق اجتمع فالله رب العالمين هو لا يمكن ذلك آخر خاتمة كتاب البرهان الشرأية المدخلة  
لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشرع فالحمد لله والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا

وما لك يضمن قيمتها  
خاصة وقال الشافعي  
يضمن قيمتها ومهرها  
وفي ضمان قيمة الولد  
قولان أحدهما لا يضمن  
وقال أحدنا لا يضمن  
قيمة ولدها ولا مهرها ولا  
السيد جارة أم ولده أم لا  
قال أبو حنيفة والشافعي  
وأحداه ذلك وقال مالك  
لا يجوز له ذلك والله تعالى  
أعلم والحمد لله على أن  
يعرنا أن كيف اختلاف

الله لقد جاءته رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الأربعة  
رضي الله تعالى عنهم أن يصلح ما رآه في هذا الكتاب من الخطأ والتحريف ولكن بعد ما علمنا النظر في الأدلة  
والتعاليق والتوجيهات والسلامة من التعميم المذهب دون غيره بعد معرفته بصحة دليله ووضوح دليله  
المخالفين بعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان وبعد شروعه في الشريعة المطهرة  
التي تنفر عنه أقول كل محتج من المتقدمين والمتأخرين وبه شبهه وإن عين الشريعة كالنفس ومذاهب  
الأئمة كالأصابع المنفرعة من الكف فكيف كان ما أصعب أولي بالكف من أصبح فكذلك ليس مذهب  
أولي بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبل توجيه كلام الأئمة المحتجدين وإذا كان المؤلف أول  
من تكلم في فن احتاج ضروره إلى من يتعقب كلامه ويستدرك عليه ليسر استقصاء المؤلفات كل ما رده على  
منطوق ذلك الكلام ومعها حال التأليف ولو أنه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس إلى شرح المتن  
ولا احتاجت الشروح إلى الحواشي ولا الحواشي إلى الحواشي ولو كان من عسده غير الله وحيد ووافيه اختلاف  
كثير أو قد ذكرنا مراراً أن جميع ما ألفناه من الكتب أغناهو بحسب ما يفتح الله به على قلمي حال التأليف  
ماعدنا الكتب التي اختصرتها فإرحم الله تعالى من عذرتني في وقوعي في خطأ أو تحريف من هذا الكتاب  
لغير ابتهاج من الأئمة أو روح الله من فتح الله على قلبه توجيه الشئ من أقوال الأئمة أو وضع مجارحته به فالحقه  
بوضعه من هذا الكتاب عذرتني في التزامي لتوجيه كلام المذاهب المستعملة والمندرسه فانه أمراً لأهل أحد  
سبقي إلى التزامه ومن تأمل فسهو فمه صار بحر مذهب جميع المحتجدين حتى كان صاحبها واسمعي أن  
ياق بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ومن لم يلقه بذلك فقد طمأنت فاسم ما يخفى وأمعن النظر فيه  
والزم الأدب مع سائر الأئمة المحتجدين لئلا أخذوا بيدي في أهوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وقول محمده الراسي من الله غفر الذنوب وسائر المساوي إبراهيم ابن الشيخ حسن القوي الزر باوي

الأئمة وألمنا ألقا  
واحساناً بتسميته رجمة  
الأئمة وله الشكر على  
انعامه بالاهانة على  
انعامه ونسأله كما مضى  
ووفقى وبلغ المني وحقق  
أن ينفعني به والمسلمين  
وأن يجعله من الذين  
أنعم الله عليهم من النبيين  
والصديقين والشهداء  
والمسلمين وحسن  
أولئك رفيقا

محمد بن أحمد بن اخترت من عبادك أئمة لدين وجعلت شريعة نبيك أرفع منها حاج وأعدل مني إن لأفعال  
المكاتبين وصلي وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين القائل من رآه خيراً أعظمه في الدين وعلى آله  
بجود الأسلام وأصحابه هذا الأنام «وبعد» تقدم بهونه تعالى طبع كتاب الميزان الكبير المؤلف  
القطب الأكبر ذي الأمداد الإلهية والفضل الأبهى الم لا واحد إلا في سبيدي عند الوهاب  
الشعراني تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته محلي هامشه بكتاب رجمة الأئمة في  
اختلاف الأئمة للعالم العلامة الحبر الفراهيد الشيعي محمد بن عبد الرحمن  
الدمشقي العثماني الشافعي رحمه الله تعالى آمين وذلك على نفقة حضرة  
(الشيخ أحمد علي الميحي الكتي) وكان هذا الطبع الرابع والوضع  
الأتيق الباهر بالطبعة العامة الشرقية الثابت محل ادارتها  
بشارع الحبس نفش من مصر العزيزية ووافق  
نهاية طبعه الميمون وخاتمه تمثيل شكله  
الرائق المصور أواسط شهر روال  
من سنة ١٣١٨ هجرية  
على صاحبها الفضل  
الصلاة والسلام  
الطيبه  
آمين



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية ﴾

صفحة	كتاب	صفحة
٢	كتاب الزكاة	٧٢
٤	باب زكاة الحيوان	٧٣
٥	باب زكاة الثياب	٧٥
٦	باب زكاة الذهب والفضة	٧٥
٨	باب زكاة التجارة	٧٦
٨	باب زكاة المعدن	٧٨
٩	باب زكاة الفطر	٧٩
١١	باب قسم الصدقات	٨٠
١٥	كتاب الصوم	٨١
٢٣	باب الاعتكاف	كتاب الاحارة
٢٦	كتاب الحج	٨٤
٣١	باب المواقيت	كتاب احياء الموات
٣٣	باب الاحرام وعظوماته	٨٥
٣٦	باب ما يجب بمحظورات الاحرام	كتاب الوقف
٣٨	باب صفة الحج والعمرة	٨٦
٤٣	باب الاحصاء	كتاب الهبة
٤٤	باب الاشحية والعقيقة	٨٧
٤٧	باب النذر	كتاب القنطرة
٤٩	كتاب الاطعمة	٨٨
٥٢	كتاب الصيد والنبات	كتاب القسط
٥٤	كتاب البيوع	٨٨
٥٦	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	كتاب الجمالة
٥٩	باب تفريق الصفقة وما يفيد البيع	كتاب الفرائض
٥٩	باب الربا	٨٩
٦٠	باب بيع الاصول والتجار	كتاب الوصايا
٦٠	باب بيع المصراة والرد الميب	٩٤
٦١	باب البيوع المنهي عنها	كتاب النكاح
٦٢	باب بيع المراجعة	باب ما يحرم من النكاح
٦٢	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع	٩٨
٦٣	باب السلم والقرض	باب الخيارات النكاح والرد الميب
٦٥	كتاب الزمن	١٠٠
٦٦	كتاب التنفيس والحجر	كتاب الصداق
٦٨	كتاب الصلح	١٠٣
٦٩	كتاب الحوالة	باب القسم والشوز وعشرة النساء
٧٠	كتاب الضمان	١٠٤
٧١	كتاب الشركة	كتاب الخلع
		١٠٥
		كتاب الطلاق
		١٠٨
		كتاب الرحمة
		١٠٩
		كتاب الابل
		١١٠
		كتاب الظهار
		١١١
		كتاب العمان
		١١٣
		كتاب الاعيان
		١١٩
		كتاب القنطرة والاستبراء
		١٢١
		كتاب الرضاع
		١٢٢
		كتاب النفقات
		١٢٣
		كتاب الحضانة
		١٢٤
		كتاب الجنائيات
		١٢٦
		كتاب الديات
		١٣٠
		باب القسامة

مصحفة	مصحفة
١٣١ باب كفارة القتل	١٥٦ كتاب قسم النفي والعقوبة
١٣٣ كتاب حكم النهر والبحر	١٦٢ باب الجزية
١٣٤ كتاب الحدود النبعة المرتبة على الجنائيات	١٦٥ كتاب الاقضية
١٣٤ باب الردة	١٧١ باب القسمة
١٣٥ باب حكم البقاة	١٧١ كتاب الدعاوى والبيانات
١٣٥ باب الزنا	١٧٤ كتاب الشهادات
١٤٠ باب حد القذف	١٧٨ كتاب العتق
١٤٢ باب السرقة	١٨٠ كتاب التدبير
١٤٨ باب قطاع الطريق	١٨٠ كتاب الكفاية
١٥٠ باب حشرب المسكر	١٨١ كتاب امهات الاولاد
١٥٢ باب التعزير	١٨٢ خاتمة الكتاب في بيان نسبه الحجة تشملق
١٥٣ باب الصمائل وثمان الالة والبنائهم	باسم ارا حكام الشرعة تناسب الميزان
١٥٤ كتاب السير	

﴿تمت﴾









Bibliotheca Alexandrina



0573435